



در الحاشیه شرح نوید البصار

۴۱۶

فهرس كتاب تنوير الابصار

كتاب الطهارة	باب المباح	فصل في البير	باب التيمم	باب السج على الخفين
باب الحيض	باب الانحاس	فصل في الاستنجاء	كتاب الصلوة	باب الاذان
باب شروط الصلوة	باب صفة الصلوة	فصل اذا اراد	فصل وجه الامام	باب الامامة
باب الاستحاضات	باب ما يفد الصلوة وما يكرهه	باب الوتر والنوافل	الصلوة على العدة والصلوة على الجبل والصلوة في الزاوية	باب ادراك الغريضة
صلوة الرغائب	باب قضا الفوت	باب سجود السهو	باب صلوة المريض	باب سجود التلاوة
باب صلوة السفر	باب الجمعة	باب العيدين	باب الكسوف	باب الاستسقاء
باب صلوة الخوف	باب صلوة الجنازة	باب الشهيد	باب صلوة في الكعبة	كتاب الزكوة
باب السائنة	باب زكوة البقر	باب زكوة الغنم	باب زكوة المال	باب العاشر

باب الركاز	باب العنشر	باب المصروف	يجوز اخذ الزكاة بغير مطالب لعدم التوحيه	باب صدقة الفطر
كتاب الصوم	يوم امر الصبي بالصوم اذا اطعمه ويضرب عليه اربع عشرة صلوة في الاصح	باب ما يفد الصوم وما لا يفد	فصل في العوارض	باب الاعطاف
كتاب الحج	فصل في الاحرام	باب القران	باب التمتع	باب الجنائيات
باب الاحصار	باب الحج عن الغير	باب المصدى	كتاب النكاح	فصل في المحرمات
باب الولي	باب الكفاة	باب المنهر	باب نكاح الرقيق	باب نكاح الكافر
باب القسم	باب الرضاع	كتاب الطلاق	باب الصريح	باب طلاق غير المدخول بها
باب الكنايات	باب تفويض الطلاق	باب الامر باليد	فصل في الشينة	باب التعليق
باب طلاق المريض	باب الرجعة	باب الايلاء	باب الخلع	باب الظهار
باب الكفارة	باب اللعاني	باب العينين	باب العدة	باب في الحداد
باب في ثبوت النسب	باب الحضنة	باب النفقة	كتاب العتق	باب عتق البعض

باب الحلف بالعق	باب العتق على جمل	باب التدبير	باب الاستيلاء	كتاب الإيمان
١٢٦	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩
باب يمين في الدخول والخروج والسكنى والايات	باب ظهور عتزال الزمان في ورق	باب يمين في الاكل والشرب والنكاح والحكم	باب يمين في الطلاق والعتاق	باب يمين في البيع والشراء
١٣١	١٣٣	١٣٣	١٣٦	١٣٧
باب يمين في الضرب والقتل وغير ذلك	كتاب الحدود	باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب	باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها	باب حد الشرب
١٤٠	١٤١	١٤٣	١٤٥	١٤٥
باب حد القذف	باب التعزير	كتاب السرقة	باب كيفية القطع والتبائة	باب قطع الطريق
١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٥٠	١٥١
كتاب الجهاد	بطلان العلم بالأدلة الاولية	باب المغنم وقسمته	فصل في كيفية القسمة	باب سبيل الكفار
١٥٣	١٥٣	١٥٣	١٥٤	١٥٥
باب المستأمن	فصل في استئمان الكافر	باب العتق والخراج والجزية	فصل في الجزية	باب كلام المذنب على محبي الدين العزني
١٥٦	١٥٦	١٥٦	١٥٨	١٦٠
باب البغاة	كتاب القبط	كتاب البقعة	كتاب الابق	كتاب المفقود
١٦٣	١٦٤	١٦٤	١٦٥	١٦٦
كتاب الشركة	فصل في الشركة الفاسدة	كتاب الوقف	فصل في بيع شرط الواقف	كتاب البيوع
١٦٦	١٦٩	١٧٠	١٧٣	١٧٧
فصل فيما يدخل في البيع	باب خيار الشرط	باب خيار الرؤية	باب خيار العيب	باب بيع الفاسد
١٨٠	١٨١	١٨٣	١٨٤	١٨٧
فصل في الصنوف	باب الاقالة	باب المراجعة والتوبة	فصل في التصرف في البيع	فصل في الفرض
١٩١	١٩٣	١٩٣	١٩٤	١٩٥

باب الربوا	باب الحقوق	باب الاسحقاق	باب السلم	باب التفرقات
١٩٦	١٩٨	١٩٨	٢٠٠	٢٠٢
باب الصرف	بيع العين وبيع الحجة في رق	كتاب الكفالة	باب كفالة الرضيع	كتاب الجعالة
٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦	٢١١	٢١١
كتاب القضاء	فصل في الحبس	باب التحكيم	باب كتاب القاضي مسائل شتى	مسائل شتى
٢١٢	٢١٤	٢١٦	٢١٨	٢١٩
كتاب الشهادة	باب القبول وعدمه	باب الاختلاف في الشهادة	باب الشهادة على الشهادة	باب الرجوع عن الشهادة
٢٢٢	٢٢٣	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٨
كتاب الوكالة	باب الوكالة بالبيع والشراء	فصل في بيع وكيل	باب الوكالة بالخصومة القبض	باب عزل الوكيل
٢٢٨	٢٣٠	٢٣١	٢٣٣	٢٣٤
كتاب الدعوى	باب التحالف	فصل في رفع الدعاوى	باب دعوى الرضيع	باب دعوى النسب
٢٣٥	٢٣٨	٢٣٩	٢٤٠	٢٤٠
كتاب الاقرار	باب الاستثناء وما في معناه	باب اقرار المريض	فصل في مسائل شتى	كتاب الصلح
٢٤٣	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٨	٢٤٩
فصل في دعوى الدين	فصل في التجارح	كتاب المضاربة	باب المضارب يضارب	فصل في التفرقات
٢٥١	٢٥١	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤
كتاب الادعاء	كتاب العارية	كتاب الهبة	باب الرجوع في الهبة	فصل في مسائل متفرقة
٢٥٥	٢٥٧	٢٥٩	٢٦٠	٢٦٢
كتاب الاجارة	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	باب الاجارة المستندة بالاجرة	باب ضمان الاجارة	باب فسخ الاجارة
٢٦٣	٢٦٦	٢٦٨	٢٧٠	٢٧٣

Süleymaniye U. Kütüphanesi

Hasan Hüsnî Paşa

Eski Kayıt

4/4



بسم الله الرحمن الرحيم وانه ثقني

حمدك يا من شرحت صدورنا بأنواع الهداية سابقا . ونورت بصائرنا
بتنوير الابصار لاحقا . وافضت علينا من اشعة شريعتك المطهرة بحرا
رايقا . واغدقت لدينا من بحار مخك الوفرة نهارا فيقا . واتممت نعمتك
علينا حيث سرت ابتداء تبيض هذا الشرح المختصر . تجاه وجه منبع الشريعة
والدرر . ونجيعه للجليدين ابى بكر وعمر . بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم
وعلى اله وصحبه الذين حازوا من منحة فتح كشف فيض فضلك الوافي حقايقا .
وبعد فيقول فقير ذي اللطف الخفي . محمد علا الدين ابن الشيخ علي الامام
يجمع بنى امية . ثم المفتي بدشق المحمية الخفي . لما بيضت الجزء الاول من
خزائن الاسرار . وبدايع الافكار . في شرح تنوير الابصار . وجامع البحار .
قدرته في عشر مجلدات كبار . فمرفت عنان العناية نحو الاختصار . **وسميته**
بالدر المختار . في شرح تنوير الابصار . الذي فاق كتب هذا الفن في الضبط
والتصحيح والاختصار . ولعمري لقد اضحت روضة هذا العلم به مفتحة
الازهار . سلسلة الانهار . من عجائبه ثمرات التحقيق تختار . ومن غريبه
دخاير التدقيق تخير الافكار . لشيخ شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله
التمرتاشي الغزي عمدة المتأخرين الاخيار . فاني اروي به عن شيخنا الشيخ
عبد النبي الخليلي عن المصنف الغزي عن ابن نجيم المصري بسنده الى صاحب
المذهب ابى حنيفة بسنده الى النبي المصطفى المختار . عن جبريل عن الله
الواحد القهار . كما هو مبسوط في اجازتنا بطرق عديدة عن المشايخ
المتبحرين الكبار . وما كان في الدرر والغرر . لم اعزه الا ما ندر . وما زاد
عن نقله عز وده لقايله روما للاختصار . وما ما مولى للناظر فيه ان
ينظر بعين الرضا والاستبصار . وان يتلا في تلافه بقدر الامكان
او يصف ليصف عنه عالم الاسرار والاضمار . ولعمري ان السلامة من هذا
الخطر . الامر بعز على البشر . ولا غرو فان النسيان من خصائص الانسانية .
والخطا والزلل شعار الادمية . واستغفر الله مستعيذا به من حسد سيد
باب الانصاف . ويرد عن جميل الاوصاف . الا وان الحسد حسك . من

تعلق به هلك . ولقي الحاسد ما اخر سورة الفلق . في اضطرابه بالقلق .
لله در الحسد ما اعد له . بداء بصاحبه فقتله . وما انا من كيد الحسود
يا مني . ولا جاهل يزري ولا يتدبر . والله در القايل حيث قال **شعر**
محسودون وشرا الناس كلهم . من عاش في الناس يوما غير محسود .
اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح . وحسود يقدر . لا من حصود
الاحسن . حصود المحن . فاللثم يفضح . والكتم يصلح . لكن يا اخي بعد
الوقوف على حقيقة الحال . والاطلاع على ما حرره المتأخرون كصاحب البحر
والنهر والفيض والمصنف وجدنا المرحوم وعزى زاده واخي زاده وسعد
افندي والزليعي والاكمل والحال وابن الكال . مع تحقیقات سنخ بها البال .
وتلقيتها عن فحول الرجال . ويا بي الله العصمة لكتاب غير كتابه . والمنصف
من اغتفر قليل خطاه المرء في كثير صوابه . ومع هذا فن اتقن كتابي
هذا فهو الفقيه الماهر . ومن ظفر بما فيه . فسيقول بملا فيه .
كم ترك الاول للآخر . ومن حصله فقد حصل له الحظ الوافر . لانه
البحر لكنه بلا ساحل . وابل القطر غير انه متواصل . بحسن عبارات .
ورمز اشارات . وتنقيح معاني . وتخيير مباحي . وليس الخبز كالعيان .
وستقر به بعد التأمل العيان . في ما نظرت من حسن روضة الاسماء . ودع
ما سمعت عن الحسن وسلمي . فذ ما نظرت ودع شيا سمعت . فطلقة الشمس ما يغنيك عن زحل
هذا وقد اضحت اعراض المصنفين . اغراض سهام السنة الحساد . ونفايس
تصايفهم معرصة بايديهم تتهب فوايدها نثر ترميها بالكساد . **شعر**
اخا العلم لا تعجل بعيب مصنف . ولم تتيقن زلة منه تعرف .
فكم افسد الواوي كلاما بعقله . وكمر حرف الاقوال قوم وصحفوا .
وكمر ناسخ اضحى لمعنى مغيرا . وجابشني لم يرد المصنف .
وما كان قصدي من هذا ان يدرج ذكرى بين المحررين . من المصنفين
والمولفين . بل القصد رياضة القرية . وحفظ الفروع العجيبة . مع
رجاء الغفران . ودعا الاخوات . وما على من اعراض الحاسدين عنه حال
حياتي . فيتلقونه بالقبول ان شا الله بعد وفاتي . كما قيل **شعر**
تري الفتى ينكر فضل الفتى . لو ما وخشا فاذا ما ذهب .
لحبة الحرص على نكتة . يكتبها عنه بماء الذهب .
فهاك مؤلفا مهذبا لمهمات هذا الفن . مظهرا لدقائق استعلت الفكر
فيها اذا ما الليل جن . متخريا ارجح الاقوال واجز العبار . معتمدا في دفع
الايراد الطف الاشارة . فرما خالفت في حكم او دليل . فحسب من الاطلاع
له ولا فهم عد ولا عن السبيل . وربما غيرت تبعا لما شرح عليه المصنف
كلمة او حرفا . وما دري ان ذلك لنكتة تدق عن نظره وتخفي . وقد

انشدني شيخنا الجليل السامي • والبحر الطامي • واحد زمانه • وحسنه
 اوانه • شيخ الاسلام الشيخ خير الدين الرملي احوال الله بقاءه امين **نظم**
 قل لمن لم ير للعاصر شيئا • ويرى للاوائل التقديما •
 ان ذاك القديم كان حديثا • وسبقني هذا الحديث قد يما •
 على ان المقصود والمراد • ما انشدينه شيخني وبركتي • وولي نعمتي •
 راس المحققين والمحققين والنقاد • محمد افندي المحاسني حفظه الله واجاده •
 للكنى الدينامراد ومقصد • وان مرادى صحة وفراغ •
 لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا • يكون به الى الجنات بلاغ •
 ففي مثل هذا فلينا فورا • وحسبي من الدنيا الغدور بلاغ •
 فما الفوز الا في نعيم مؤبد • به العيش رغد والشراب يساغ •
مقدمه حق على من حاول علما ما ان يتصوره بحده اورسمه • ويعرف
 موصوعه وغايته واستمداده • فالفقه لغة العلم بالشئ ثم خص بعلم
 الشريعة وفقه بالكسوفقها علم وفقه بالضم فقاها صافقها
 واصطلاحا عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها
 التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع واقله ثلاث وعند اهل الحقيقة
 الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري اما الفقيه المعرض عن الدنيا
 الزاهد في الآخرة البصير يعيوب نفسه **وموصوعه** فعل المكلف ثبوتا
 او سلبا واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغايته
 الفوز بسعادة الدارين **واما فضله** فكثر شهره ومنه ما في الخلاصة
 وغيرها النظرة كتب اصحابنا من غير سماع افضل من قيام الليل وتعلم
 الفقه افضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه وفي المنطق
 وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والنحو لان آخر امره
 الى المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لان آخر امره الى مساحاة
 الارضين ولا بالتفسير لان آخر امره الى التذكير والقصص بل يكون
 علمه في الحلال والحرام • وما لا بد منه من الاحكام • كما قيل **نظم**
 اذا ما اعتزذ وعلم بعلم • فعلم الفقه اولى باعتزاز •
 فكم طيب يفوح ولا كمسك • وكم طير يطير ولا كبار •
 وقد مدحه الله تعالى بتسميته خيرا بقوله ومن يوت الحكمة فقد اوتي
 خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زمرة ارباب التفسير بعلم الفروع الذي
 هو العلم الكبير ومن هنا قيل **شعر**
 وخير علوم علم فقه لانه • يكون الى كل العلوم توسلا •
 فان فقيها واحدا متورعا • على الفذي زهد تفضل واعتلا •
 وهما ما خوذات ما قيل للامام محمد رحمه الله تعالى **نظم**

ملاحظة
 النظر في الكتب افضل
 من قيام الليل

تفقه فان الفقه افضل قايد • الى البر والتقوى واعدل قاصد •
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة • من الفقه واسبح في جوار الفوائد •
 فان فقيها واحدا متورعا • اشهد على الشيطان من الف عابد •
 ومن كلام حضرة الامام علي رضي الله عنه وكرم وجهه **شعر**
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم • على الهدى لمن استهدى اذ ساء •
 ووزن كل امرئ ما كان يحسنه • والجاهلون لاهل العلم اعداء •
 ففزع بعلم ولا تجهل به ابدا • الناس موتى واهل العلم احياء •
وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة • العلم يرفع المملوك الى مجال الملوك •
 لولا العلم لهلك الامم • وانما العلم لاربابه • ولا ية ليس لها عزل •
 ان الامير هو الذي • يضحى اميرا عند عزله •
 ان زال سلطات الولاية • كانت في سلطان فضله •
واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج لدينه
 وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه وبها وهو التجريفي
 الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشريعة والتنجيم
 والرمل وعلوم الطباعيين والسحر والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق
 ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقا ومكرها وهو اشعار المولدين
 من الغزل والبطالة ومباحا كاشعارهم التي لا يستحق فيها كذا في فوايد
 شتى من الاشياء والنظاير ثم نقل مسيلة الرباعيات ومحطها
 ان الفقه هو ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب المحدث
وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته
 تعالى غيب الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحديث الصادق
 المصدوق من يرد الله به خيرا يفقه في الدين **وفيها** كل شئ يسأل
 عنه العبد يوم القيمة الا العلم لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة
 منه فقال وقل رب زدني علما فكيف يسأل عنه **وفيها** اذا سئلنا عن
 مذهبنا ومذهب مخالفنا قلنا وجوب مذهبنا صواب يحتمل الخطأ
 ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب واذا سئلنا عن معتقدنا ومعتقد
 خصومنا قلنا وجوب الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا
وفيها العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول
 وعلم النضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق
 وهو علم الحديث والفقه **وقد قالوا** الفقه زرع عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه وسقاه علقمة وحصدته ابراهيم التيمي وداسه حماد
 وطحنه ابو حنيفة وعجنه ابو يوسف وخبزه محمد بن فضال الناس
 يا كلون من خبزه **وقد نظم** بعضهم ذلك فقال **شعر**

ملاحظة
 تعلم العلم على انواع

الفقه زرع ابن مسعود وعلقة **حصاة** نثر ابراهيم دواس
 نغان طاحنه يعقوب عاجنه **محمد** خابز والاكل الناس
وقرظ علمه بتصانيفه كالجامعين والميسوط والزبادات والنوادر
 حتى قيل انه صنف في العلوم الدينية تسعين كتابا ومن
 تلامذته الشافعي رضي الله عنهما ونروج بام الشافعي وفوض اليه كتبه
 وماله فيسيبه صار الشافعي فقيها ولقد انصف الشافعي حيث قال
 من اراد الفقه فليعلم اصحاب ابي حنيفة فان المعاني قد تبسرت لهم
 والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن **وقال اسماعيل بن ابي رجا**
 رايت محمد ابي المنام فقلت له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لو
 اردت ان اعذبك ما جعلت هذا العلم فيك قلت له فابن ابو يوسف
 قال فو قنا بدرجة قال فابو حنيفة قال هيها ذاك في اعلا عليين
 كيف وقد صلى الفجر بوضوء العشا اربعين سنة وحج خمسا وخمسين حجة
 وراى ربه في المنام مائة مرة ولها قصة مشهورة وفي حجة الاخيرة
 استاذن حجة الكعبة بالدخول ليلا فقام بين العمودين على رجله اليمنى
 ووضع اليسرى على ظهرها حتى ختم نصف القرآن ثم ركع وسجد ثم قام على
 رجله اليسرى ووضع اليمنى على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بكى
 وناجى ربه وقال الهى ما عبدك هذا العبد الضعيف حق عبادتك لكن
 عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدمته لكان معرفته فتهب هاتك من
 جانب البيت يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق المعرفة وخدمتنا فاحسنت الخدمة
 وقد غفرنا لك ولما ابتعك ممن كان على مذهبك الى يوم القيمة وقيل
 لابي حنيفة بهر بلغت ما بلغت قال ما بلغت بالا فاداة وما استكفت عن
 الاستفادة **وقال** مسافر بن كرام من جعله بينه وبين الله رجوت ان
 لا يخاف وقاب فيه رحمه الله تعالى **شعر**
 حبي من الخيرات ما عددته **يوم القيمة** في رضى الرحمن
 دين النبي محمد خير الورى **نثر** اعتقادى مذهب النعمان
وعنه عليه السلام ان آدم افتخرنى وانا افتخر برجل من امتى اسمه نعمان
 وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتى **وعنه** عليه السلام ان سائر الانبياء يوم القيمة
 يفتخرون بى وانا افتخر بى ابي حنيفة من احبه فقد احببني ومن ابغضه
 فقد ابغضني كذا في التقديم شرح مقدمة ابي الليث قال في الضياء المعنوى
 وقول ابن الجوزى انه موضوع تعصب لانه روى بطرق مختلفة **وروى**
 الجرجاني في مناقبه بسنده لسهل بن عبد الله الدستري انه قال لو كانت
 في امة موسى وعيسى مثل ابي حنيفة لما تهودوا ولما تنصروا ومناقبه اكثر
 من ان تحصر وصنف فيها سبط ابن الجوزى مجلدين كبيرين وسماه الانتصار

مقالة الامام الشافعي

لامام ائمة الاصهار وصنف غيره اكثر من ذلك **والحاصل** ان ابا حنيفة النعمان
 من اعظم معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من مناقبه **اشتهار** مذهب
 ما قال قولا الا اخذ به امام من الائمة الاعلام وقد جعل الله تعالى
 الحكم لاصحابه واتباعه من زمنه الى هذه الايام الى ان يحكم بمذهبه
 عيسى عليه السلام وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين
 سائر العلماء العظام كيف لا وهو كالصديق رضي الله تعالى عنه له اجره
 واجر من دون الفقه والعقود وفرع احكامه على اصوله العظام الى
 الحشر والقيام وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام ممن اتصف
 بقبائل المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كابراهيم بن ادهم وشقيق
 البلخي ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وفضيل بن عياض وداود
 الطائي وابي حامد اللفافي وخلف بن ايوب وعبد الله بن المبارك
 وكيع بن الجراح وابي بكر الوراق وغيرهم ممن لا يحصى لبعده ان
 يستقصى فلو وجدوا فيه شبهة ما اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه **وقد**
قال الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه
 في هذه الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت هذه
 الطريقة من ابي القسم النضر بادي وقال ابو القسم انا اخذتها من الشبلي
 وهو اخذها من السري السقطي وهو من معروف الكرخي وهو من داود
 الطائي وهو اخذ العلم والطريقة من ابي حنيفة وكل منهم اثني عليه واقر
 بفضله **فجاء** لك يا اخي لم يكن لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة
 الكبار اكانوا متممين في هذا الاقرار والافتخار ولهم ائمة هذه
 الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم في هذا الامر فلم
 ينبع وكلما خالف ما اعتدوه مردود ومبتدع وبالجملة فليكن ابو
 حنيفة في زهده وورعه وعبادته وعلمه وفهمه عشارك وما قال فيه ابن المبارك
 لقد زان البلاد ومن عليها امام المسلمين ابو حنيفة
 باحكام وآثار وفقه كايات الزبور على صحيفه
 فما في المشرقين له نظير ولا في المغربين ولا بكوفة
 بيت مشمر اسهر الليالي وصام نهاره لله خيفة
 فمن كابي حنيفة في علاه امام الخليفة والحليفة
 رايت العاييين له سفاها خلافا للحق مع حجج ضعيفه
 وكيف يحل ان يؤذى فقيه له في الارض آثار شريفة
 وقد قال ابن ادريس مقالا صحيح النقل في حكم لطيفه
 بان الناس في فقه عيال على فقه الامام ابي حنيفة
 فلعلنا ربنا اعداد رسل على من رد قول ابي حنيفة

يحكم عيسى عليه السلام
 بمذهبه ابي حنيفة

وقد ثبت ان ثابتاً والد الامام ادرك الامام علي بن ابي طالب فدعاه
ولذريقته بالبركة وصح ان ابا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة
كما بسط في آخر منية المفتي وادرك بالسن نحو عشرين صحابياً كما
بسط في أوائل الضياء وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد ابوالنضر من
عرب شاه الانصارى الحنفى منظومته الالفية المسماة بجواهر العقائد
ودرر القلائد ثمانية من الصحابة ممن روى عنهم الامام الاعظم ابو حنيفة
رضي الله تعالى عنهم اجمعين حيث قال — **شعر**

• معتقداً مذهب عظيم الشان • ابي حنيفة الفتى النعمان •
• التابعى سابق الائمة • بالعلم والدين سراج الامة •
• جمعاً من اصحاب النبى اذ ركأ • اثرهم قد اقتفى وسلكا •
• طريقة واضحة المنهاج • سالمة من الضلال الداجي •
• وقد روى عن انس وجابر • وابن ابي اوفى كذا عن عامر •
• اعنى ابا الطفيل ذا ابن واثله • وابن انيس الفتى واثله •
• عن ابن جزء قد روى الامام • وبنت عجر وهى التمام •
وتوفى بعد اقل من ليلة القضا وله سبعون سنة بتارخ حسين
وماية قبل ويوم توفى ولد الامام الشافعى فعد من مناقبه **وقد قيل** الحكمة
في مخالفته تلاميذه انه راي صبياً يلعب في الطين فحذره من السقوط
فاجابه بان احذر انت السقوط فان في سقوط العالم سقوط العالم فحينئذ
قال لا صحابه ان توجه لكم دليل فتولوا به فكان كل واحد يرويه عنه
وينحى عنها وهذا من غاية احتياطه وورعه **وعليه** بان الاختلاف من
اثار الرحمة فهما كان اكثر كانت الرحمة اوفر لما قالوا رسم المفتى ان ما اتفق
عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة يفتى به قطعاً واختلف فيما
اختلفوا فيه والاصح كما في السراجية وغيرها ان يفتى بقول الامام
على الاطلاق ثم بقول الثاني ثم بقول الثالث ثم بقول زفر والحسن
ابن زياد وصح في الحاوى القدسى قوة المدرك وفي وقفا البحر وغيره
متى كانت في السئلة قولان صحيحان جازا القضاء والاقتا باحدهما وفي اول
المضمرات اما العلامات للافتا فيقول **وعليه** الفتوى وبه يفتى وبه ناخذ
وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح والاصح او
الاظهر والاشبه او الاوجه او المختار ونحوها مما ذكر في حاشية البزوى
انتهى **قال** شيخنا الرملى في فتاويه وبعض الالفاظ اكثر من بعض فلفظ
الفتوى اكثر من لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها ولفظ به يفتى اكثر من
الفتوى عليه والاصح اكثر من الصحيح والاحوط اكثر من الاحتياط انتهى **قلت**
لكن في شرح المنية للحلى عنده قوله لا يجوز من المصحف الا بغلافه اذا تعارض

طلب
ادرك الاعظم نحو عشرين
من الصحابة الاكابر

طلب
رسم المفتى

امامان معتبران عبر احدهما بالصحيح والآخر بالاصح فالاصح بالصحيح اولى
لانها اتفقا على انه صحيح والاخذ بالمتفق اوفق فليحفظ ثم رايت في رسالة
اداب المفتين اذا ذيلت رواية في كتاب معتد بالاصح او الاولى او الارفق
ونحوها فله ان يفتى بها وبخالفها ايضاً اياً شأوا اذا ذيلت بالصحيح او
الماخوذ به او به يفتى او عليه الفتوى لم يفت بخالفه الا اذا كان في الهداية
مثلاً هو الصحيح وفي الكافي لمخالفه هو الصحيح فيجوز ويختار الا قوى عنده
والا ليق والاصح انتهى فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه انه
لا فرق بين المفتى والقاضى الا ان المفتى مخير عن الحكم والقاضى ملزم به
وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع وان الحكم الملقق باطل
بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً وهو المختار في المذهب
وان الخلاف خاص بالقاضى المجتهد واما المفتى فلا ينفذ قضاءه بخلاف مذهبه
اصلاً كما في القينة **قلت** ولا سيما في زماننا فان السلطان ينص في منشوره
على نهيه عن القضاء بالا قول الضعيفة فكيف بخلاف مذهبه فيكون معزولاً
بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ قضاءه فيه وينقض كما بسط في
قضا الفتن والبحر والنهر وغيرها قال في البرهان وهذا صريح الحق
الذى يعرض عليه بالنواجز نعم امر الامير متى صادف فضلاً مجتهداً فيه
تقد امره كما في سير التاتار خانية وشرح السير الكبير فليحفظ **وقد ذكرنا**
ان المجتهد المطلق قد فقد واما المفتى فعلى سبع مراتب مشهورة واما نحن
فعليها اتباع ما رجوه وما صحوه كما لو اختلفوا في حياتهم **فان قلت** قد يكون
اقوالا بلا ترجيح وقد يختلفون في التصحيح **قلت** يعمل بمثل ما علموا من
اعتبار تغير العرف واحوال الناس وما هو الارفق وما ظهر عليه التعامل
وما قوى وجهه ولا يخلو الوجود عن يمين هذا حقيقة لا ظناً وعلى من لم
يميز ان يرجع لمن يميز لبراة ذمته **فقال** الله التوفيق والقبول •
يجاه الرسول • كيف لا وقد يسر الله تعالى ابتداء تبيينه في الروضة
المجروسة • والبقعة الماثوسه • تجاه وجه صاحب الرسالة • وجايز
الكمال واليساله • ونجيبه الجليلين • الضرغامين الكاملين • رضى
الله عنهما وعن ساير الصحابة اجمعين • والدين ومقلديهم باحسان
الى يوم الدين • ثم تجاه الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفي الحطيم
والمقام • والله الميسر للتمام **كتاب الطهارة** قدمت
العبادات على غيرها اهتماماً ما بشانها والصلاة تالية للايمان والطهارة متناهية
بالنص وشرط بها مختص لانها في كل الاركان وما قيل قدمت لكونها شرطاً
لا يسقط اصلاً ولذا فاقد الطهورين يورخ الصلاة وما اورد من ان النية
كذلك • مردود كل ذلك • اما النية ففي القينة وغيرها من قوائمه عليه

الهموم تكفيه النية بلسانه واما الطهارة ففي الظهيرة وغيرها من
 قطعت يده ورجلاه وبوجهه جراحة يصلي بلا وضوء ولا يتم ولا يعيد
 في الاصح واما فاقد الطهور ففي الفيض وغيره انه يتشبه عندها
 واليه صح رجوع الامام وعليه الفتوى **قلت** وبه ظهران تعد الصلاة
 بلا طهر غير مكفر كصلاته لغير القبلة او مع ثوب نجس وهو ظاهر المذهب
 كما في الخائبة وفي سير الوهابية **نظم** وفي كف من صلى بغير طهارة
 مع العمد خلف في الروايات يسطر **ثم** هو مركب اضافي مبتدأ او خبر او
 مفعول لفعل محذوف فان اريد التعداد بنى على السكون وكسر تخلفا من
 الساكنين واصافته لامية لا مفعلة وهل يتوقف حده لقبا على معرفة
 مفردية الراجح نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع لفة جعل شرعا عنوانا
 لمآيل مستقلة بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم بمعنى
 النظافة لغة ولذا افردتها وشرعا النظافة عن حدث او خبث ومن جمع
 نظرا لانواعها وهي كثيرة شهيرة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها ونسبها
 الى سبب وجوبها ما لا يحل فعله فرضا كانت ام غيره كالصلاة ومسح المصحف
 الابهاى اى بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال
 الظاهر ان السبب هو الارادة في الفرض والنقل لكن بترك ارادة النقل
 يسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الطهار وقال العلامة قاسم في نكتة الصحيح
 ان سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة او ارادة ما لا يحل الابهاى وقيل
 سببها الحدث في الحكمة وهو وصف شرعى يحل في الاعضاء ينيل الطهارة
 وما قيل انه مانعة شرعية قائمة في الاعضاء الى غاية استعمال المزبل
 فتعريف بالحكم والخبث من الحقيقية وهو عين مستندة شرعا وقيل
 سببها القيام الى الصلاة ونسبها الى اهل الظاهر وفسادها ظاهر واعلم
 ان اثر الخلاف انما يظهر في نحو التعاليق نحو ان وجب عليك طهارة
 فانت طالق دون الاثم للاجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره في التوشيح
 وبه اندفع ما في السراج من اثبات الثمرة من جهة الاثر بل وجوبها موسع
 بدخول الوقت كالصلاة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا وشرائها
 ثلاثة عشر على ما في الاشياء وشرائط وجوبها تسعة وشرائط صحتها اربعة
 ونظمها شيخنا العلامة على المقدسى شارح نظم الكنتى فقال **نظم**
 شرط الوجوب العقل والاسلام **١** وقدره للماء واحتلام **٢**
 وحدث ونفى حيض وعدم **٣** نقاسها وضيق وقت قد هجم **٤**
 وشرط صحة عموم البشر **٥** بجاية الطهور ثمرة المسرة **٦**
 فقد نقاسها وحيضها وان **٧** يزول كل مانع عن البدن **٨**
 وجعلها بعضها اربعة شرط وجوبها الحصى وجود المزبل والمزال عنه والقدرة

على الازالة وشرط وجودها الشرعى كون المزبل مشروع الاستعمال في
 مثله وشرط وجوبها التكليف والحدث **٩** وشرط صحتها صدور المطهر
 من اهلها في محله مع فقد مانعه ونظمها بعضهم فقال **١٠**

تعلم شروطا للوضوء مهمة **١١** مقسمة في اربع وثلاث **١٢**
 فشرط وجوب الحصى منها ثلاثة **١٣** سلامة اعضاء وقدره امكان **١٤**
 لمستعمل الماء الفراح وهو مباح **١٥** وشرط وجود الشرع خذها باعان **١٦**
 فطلق ما مع طهارته ومع **١٧** طهورة ايضا فخر يديان **١٨**
 وشرط وجوب وهو اسلام بالغ **١٩** مع الحدث التمييز بالعقل بايمان **٢٠**
 وشرط لتصحح الوضوء زوال ما **٢١** يبعد ايصال المياه من ادران **٢٢**
 كشع ورمض ثم لم يتخلل ال **٢٣** وضوء مناف يا عظيم الشأن **٢٤**
 وزيد على هذين ايضا تقاطر **٢٥** مع الغسلات ليس هذا لدى الثاني **٢٦**
 وصفتها فرضا للصلاة وواجب للطواف قيل ومسح المصحف للقول بات
 المطهرين الملايكة وسنة للصوم ومندوب في نيف وثلاثين موضعاً
 ذكرتها في الخزانين منها بعد كذب وغيبة وقهقهة وشعر واكل جزور
 وبعد كل خطيئة والخروج من خلاف العلماء وركنها غسل ومسح وزوال
 نجس والتهام ما وترايب ونحوها ودليلها اية اذا قمتم الى الصلاة وهي
 مدنية اجماعا واجمع اهل السير ان الوضوء والغسل فرضا بمكة مع فرض
 الصلاة بتعليم جبريل عليه السلام وانه عليه السلام لم يصل قط الا بوضوء
 بل هو شريعة من قبلنا بدليل هذا وضوءى ووضوء الانبياء من قبلى
 وقد تقرر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله
 ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخه ففايدة تروى الآية تقرير
 الحكم الثابت وتأتى اختلاف العلماء الذى هو وجهه كيف وقد اشتملت
 على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيمم الضياء عن فؤاد الهداية وعلى
 ثمانية امور كلها مشني طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد
 وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبيحين المرض والسفر
 ودليلين التقصيل في الوضوء والاجمالى في الغسل وكنايتين الغايط
 والملازمة وكرايتين تطهير الذنوب واتمام النعمة اى بموته شهيدا لحدث
 من داوم على الوضوء مات شهيدا ذكره في الجوهرة وانما قال امنوا بالنية
 دون امنتم ليعم كل من آمن الى يوم القيمة قاله في الضياء وكأنه مبنئ
 على ان في الآية التفاتا والتحقيق خلافه واتى في الوضوء باذ التحقيق
 وفي الجنابة بان التشكيكية للاشارة الى ان الصلاة من الامور اللازمة
 والجنابة من الامور العارضة وصرح بذكر الحدث في الغسل والتيمم دون
 الوضوء ليعلم ان الوضوء سنة وفرض والحدث شرط للثاني لا الاول

شرع من قبلنا شرع لنا

فيكون الغسل والتيمم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نورا على نور
 أركان الوضوء أربعة عبر بالادكان لانه افيد مع سلامته عما يقال
 ان اريد بالفرض القطعي يرد تقدير المحسوس بالربيع وان اريد بالعمل
 يرد المنسول وان اجيب عنه بما خصناه في شرح الملتقى بئر الركن
 ما يكون فرضا داخل الماهية واما الشرط فما يكون خارجها فالفرض
 اعم منها وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده كاصول مسح الرأس
 وقد يطلق على العمل وهو ما تفوت الصحة بغوانه كالمقدار الاجتهادي في الفروض
 فلا يكفر جاحده غسل الوجه اى اسالة المأمع القاطر ولو قطرة وفي الفيض
 اقله فطران في الاصح مرة لان الامر لا يقتضي التكرار وهو مشتق من المواجهة
 واشتقاق الثلاث من المزيد اذا كان اشهر في المعنى شائع كاشتقاق الرعد
 من الارتعاد واليم من التيم من مبداء سطح جهته اى التوضي بقريضة المقام
 الى اسفل ذقنه اى نبت اسنانه السفلى طولا كان عليه شعرا ولا عدل عن
 قولهم من قصاص شعره الجارى على الغالب الى المطرد فعم الاغم والاصلع والانع
 وما بين شحقي الاذنين عرضا وجنبذ فيجب غسل الباقي وما يظهر من
 الشفة عند انضمامها وما بين العذار والاذن لدخوله في الحد وبه يفتي
 لا غسل باطن العينين والانف والفم واصول شعر الحاجبين واللحية والشارب
 وونيم ذباب المخرج وغسل اليدين اسقط لفظ فرادى لعدم تقييد الفرض
 بالانفراد والرجلين الباديتين السليميتين فان الحجر وحيتين والمستورتين
 بالحف وظيفتهما المسح مرة لما مر مع المرفقين واللعبين على المذهب وما
 ذكر وامران الثابت بعبارة النص غسل يدي ورجل والاخرى بدلالة
 ومن البحث في الى وفي القرائتين في ارجلكم قال في البحر لا طائل تحته بعد
 انعقاد الاجماع على ذلك ومسح ربيع الرأس مرة فوق الاذنين ولو باصابة
 مطرا او بلل باق بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان يتقاطر
 ولو مداصبع او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع الكف او بالابهام
 والسبابة مع ما بينهما او بمياه ولو ادخل راسه الاثا وخفه او جيره
 وهو محدث اجزاه ولم يصير الماء مستعلا وان نوى اتفاقا على الصحيح كما
 في البحر عن البدائع وغسل جميع اللحية فرض يعنى عمليا ايضا على المذهب
 الصحيح المفتي به المرجوع اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في
 البدائع ثم لا خلاف ان المسترسل لا يجب غسله ولا مسحه بل يمسح
 وان الخفيفة التي ترى بشرتها يلزم غسل ما تحتها كذلك في النهر وفي
 البرهان يجب غسل بشرة لم يسترها الشعر كحاجب وشارب وعنفقة
 في المختار ولا يعاد الوضوء بل ولا بل المحل بخلق راسه ولحيته كما لا يعاد
 الغسل للمحل ولا الوضوء بخلق حاجبه وشاربه وقلم ظفره وكشط

جلده وكذا لو كان على اعضائه وهو فيه قرحة كالدمله وعليها جلدة رقيقة
 فتوضا وامر الماء عليها ثم نزعها لا يلزم اعادة الغسل على ما تحتها
 وان تالم بالترع على الاشبه لعدم البدلية بخلاف نزع الخف فصار
 كما لو مسح خفه ثم رحته او قشره **فروع** في اعضائه شقاق غسله
 ان قدره ولا مسحه ولا تركه ولو بيده ولا يقدر على الماء تيمم ولو
 قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان ورجلان فلو يبطش
 بهما غسلهما ولو باحدهما فمضى الاصلية فيغسلها وكذا الزائدة ان بنتت
 من محل الفرض كاصبع وكف زايدتين والا فما حاذى منها محل الفرض
 غسله وما لا فلا لكن يندب مجتبي وسننه افاد انه لا واجب للوضوء
 ولا للغسل ولا للقدمه وجمعها لان كل سنة مستقلة بدليل وحكم وحكمها
 ما يوجب على فعله ويلازم على تركه وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع
 انظارهم وعرفها الشئى بما ثبت بقوله عليه السلام او يفصله وليس بواجب
 ولا سبب لكنه تعريف لطلبها والشرط في المؤكدة مواظبة مع ترك ولو حكا لكن
 شان الشرط ان لا تذكر في التعاريف واورد عليه البحر المباح بناء على ما هو
 المنصوص من ان الاصل في الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثير ما يلجئون بان
 الاصل الباحة فالتعريف بناء عليه البداية بالنية اى نية عبادة لا تفصح الا
 بالطهارة كوضوء او رفع حدث او امثال امر وصرحوا بانه بدونها ليس لعبادة
 ويا شمر بتركها وبانها فرض في الوضوء المأمور به وفي التوضي بسور حمار
 ونبذ تمر كالتيتم وبان وقتها عند غسل الوجه وفي الاشياء ينبغي ان تكون
 عند غسل اليدين للرغفين لينال ثواب السنن **قلت** لكن في القهستاني
 وحملها قبل سائر السنن كما في الخفة فلا تسن عندنا قبيل غسل الوجه
 كما تفرض عند الشافعي انتهى وفيها سبع سوالات مشهورة نظمها العراقي فقال
 • سبع سوالات لذى الفهم انت • تحكى لكل عاكر في النية •
 • حقيقة حكم محل ذمت • وشرطها والقصد والكيفية •
 • البداية بالتسمية قولاً وتخصلاً بكل ذكر لكن الوارد عنه عليه السلام
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام قبل الاستنجاء وبعده الاحال
 الانكشاف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فمضى في حاله لا تحصل
 السنة بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة في باقية لا فيما فات وليقل
 بسم الله اوله وآخره والبدائية بغسل اليدين الطاهرتين ثلاثا قبل الاستنجاء
 وبعده وقيد الاستيقاظ اتفاقا ولذا لم يقل قبل ادخالها الاثا ليشلا
 يتوهم اختصاص السنة بوقت الحاجة لان مفاهيم الكتب حجة بخلاف
 اثر مفاهيم النصوص كذا في النهر وفيه مزاج المفهوم معتبر في الروايات
 اتفاقا ومنه اقوال الصحابة قال وينبغي تقييده بما يدرك بالراى لا ما لم

الاصول في الاشياء التوقف

المفهوم معتبر

يدرك به انتهى وفي القسطنطيني عن حدود النهاية المفهوم معتبر في نظر العقوة كما في قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون واما اعتباره في الرواية فالكثير لا كلي الى الرسغين بالضم مفصل الكف بين الكوع والكرسوع واما البوع ففي الرجل قال الشاعر

• وعظم يلى الابهام كوع وما يلى • لخنصر الكرسوع والرسغ في الوسط •
• وعظم يلى ابهام رجل ملقب • ببوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط •
ثم ان لم يكن رفع الاثنا دخل اصابع يسراه مضومة وصب على اليمنى لاجل التيامن ولما دخل الكف ان اراد الغسل صار الماء مستعلا وان اراد الاغتراف لا ولولم يمكنه الاغتراف بشئ ويداه نجستان تيم وصلى ولم يعد وهو سنة كما ان الفاتحة واجبة ينوب عن الفرض ويسن عليها ايضا مع الذراعين والسواك سنة مؤكدة كما في الجوهرة عند المضمضة وقيل قبلها وهو للوضوء عندنا الا اذا نسيه فيندب للصلاة كما يندب لاصفرار سن وتغيير راحته وقراءة قرأت واقلة ثلاث في الاعلى وثلاث في الاسفل بمياه ثلاثة وندب امساكه بيناه وكونه لنا مستويا بلا عقد في غلظ خنصر وطول شبر ويستاك عرضا لا طولا ولا مضطجعا فانه يورث كبر الحال ولا يقبضه فانه يورث الباسور ولا يمسه فان يورث العمى ثم يغسله والا فيستاك الشيطان به ولا يزد على شبر والا فالشيطان يركب عليه ولا يضعه بل ينصبه والا فخطر الجنون قهستاني ويكره بمؤذي ويجرم بذي سم ومن منافع انه شفا لما دون الموت ومذكر للشهادة عنده وعند فقده او فقد اسنانه تقوم الحرقرة الحشنة او الاصبع مقامه كما يقوم العلك مقامه للمرأة مع القدرة عليه وغسل النمر اى اى استيعابه ولذا عبر بالغسل او للاختصار بمياه ثلاثة والانف يبلوغ الماء المارث بمياه وهما ستتان موكدتان مشتملتان على سنن خمس الترتيب والتثليث وتجديد الماء وفعلها باليمنى والمباغة فيها بالغرغرة وبمجاورة المارث لغير الصائم لاحتمال الفساد وسنن تقديمها اعتبارا واصناف الماء لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالفم وريحه بالانف ولوعنده ما يكفي للغسل مرة معهما وثلاثا بدونهما غسل مرة ولو اخذ ما فضمض ببعضه واستنشق بياقه اجزاء وعكسه لا وهل يدخل اصبعه في فيه وانقه الاولى نعم قهستاني وتخليل اللحية لغير المحرم بعد التثليث ويجعل ظهر كفه الى عنقه وتخليل الاصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بخنصر يديه اليسرى بايديا بخنصر رجلاه اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلا لها فلو منضمة فرض وتثليث الغسل المستوعب ولا عبرة للغرفات ولو التفتي بمرة ان اعتاد اشهر والا لوزاد لطمانينة القلب ولقصد الوضوء على الوضوء لا باس

به وحديث فقد تعدى محمول على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكرار في مجلس تنزيهية بل في القسطنطيني مغزيا للجواهر الاسراف في الماء الجاري جازن لافقه غير مضيع فتأمل ومسح كل راسه مرة مستوعبة فلو تركه وداوم عليه اشهر واذنيه معا ولو بمايه لكن لو مسح عامته فلا بد من ما جديد والترتيب المذكور في النص وعند الشافعي فرض وهو مطالب بالدليل والاولا بكسر الواو وغسل المتاخرا ومسحه قبل جفاف الاول بلا عذر حتى لو فني ماؤه ففنى لطلبه لا باس به ومثله الغسل والتيمم وعندما لك فرض ومن السنن ذلك وترك الاسراف وترك لطم الوجه بالماء وغسل فرجها الخارج وسجته ويسمى مندوبا وادبا وفضيلة وهو ما فعله عليه السلام مرة وتركه اخرى وما احبه السلف التيامن في اليدين والرجلين ولو مسح الاذنين والحدبين فيغزى عضوين لا يستحب التيامن فيهما ومسح الرقبة يظهر يديه لا الخلقوم لانه بدعة ومن اذابة عبر عن لان له اذبا اخر او صلها في الفتح الى نيف وعشرين واصلتها في الخزيين الى نيف وستين استقبال القبلة وذلك اعضاياه في المرة الاولى واذ حال خنصره المبلولة سماخ اذنه عند مسحها وتقديمه على الوقت لغير العذر وهذه احدى المسائل الثلاث الستة من قاعدة الفرض افضل من النفل لان الوضوء قبل الوقت مندوب وبعده فرض الثانية ابرأ المعسر مندوب افضل من انظاره الواجب الثالثة التيامن بالسلام سنة افضل من رده الواجب وتنظيمه من قاس

• الفرض افضل من تطوع عابد • حتى ولو قد تجاوز منه بالكثير •
• الا التطهر قبل وقت وابندا • للسلام كذلك ابرأ معسر •
وتجريك خاتمه الواسع ومثله القروط وكذا الضيق ان علم وصول الماء والا فرض وعدم الاستعانة بغيره لا العذر واما استعانتها عليه السلام بالغيره فلتعليم الجواز وعدم التكلم بكلام الناس الحاجة تفوقه والجلوس في مكان مرتفع نخوراعن الماء المستعمل وعبارة الكمال وحفظ ثيابه من التقاطر وهي اشمل والجمع بين نية القلب وعمل اللسان هذه رتبة وسطى بين من سن التلغظ بالنية ومن كرهه لعدم نقله عن السلف والتسمية كما مر عند غسل كل عضو وكذا المسح والرعاب الوارد عنده اى عند كل عضو وقد رواه ابن حبان وغيره عنه عليه السلام من طرق قال محقق الشافعية الرملى فيعمل به في فتايل الاعمال وان انكره النووي **فايده** شر العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان لا يعتد سنة ذلك الحديث واما الموضوع فلا يجوز العمل به بحال ولا روايته الا اذا قرئت بيانه والصلاة على النبي عليه السلام بعده اى بعد الوضوء لكن في الزيلعي اى بعد كل عضو وان يقول بعده اى بعد الوضوء

الفرض افضل من النفل

شر العمل بالحديث الضعيف

اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان يشرب بعده من
فضل وضوئه كما زعم مستقبل القبلة قايما او قاعدا وفيما عداها ما يكره
 قايما تنزيها وعن ابن عمر كنا ناكل على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام ورخص للمساكين شربه ما شيا
 ومن الاداب تعاهد موقيه وكعبيه وعرقوبيه واخصيه واطالة غرته
 وتجميله وغسل رجله بيساره وبلمها عند ابتداء الوضوء في الشتاء والشمس
 بمندبل وعدم نقض يده وقراءة سورة القدر وصلاة ركعتين في غير وقت
 كراهة ومكرهه لطم الوجه او غيره بالما تنزيها والتقيس والاسراف ومنه
 الزيادة على الثلاث فيه تحريرا لوجه الملك له اما الموقوف على من
 يتطهر به ومنه ما المدارس فحرام وتثليث المسح بما جديد اما بما واحد
 فنذوب او مسنون ومن منبهاته التوضي بفضل ما المرأة او في موضع نجس
 لان الماء الوضوء حرمة او في المسجد الا في انا او موضع اعد لذلك والقاء
 النخامة والامتخاط في الماء وينقضه خروج كل خارج نجس بالفتح ويكسر
 منه اي من المتوضي الحي معتادا او لا من السيلين او لا الى ما يطهر بالبناء
 للمفعول اي يلحقه حكم التطهير مثل المراد بالخروج في السيلين مجرد الظهور
 وفي غيرها عين السيلان ولو بالقوة لما قالوا الوضوء الدم كلما خرج ولو
 تركه لسال نقض والا لا كما لو سال في باطن عين او جرح او ذكر ولم يخرج
 وكدمع وعرق الا عرق من الخمر فناقض على ما سيذكره المصنف ولنا
 فيه كلام وخروج غير نجس مثل ریح او دودة او حصاة من دبر لا خروج
 ذلك من جرح ولا خروج ریح من قبل غير مضضة اما هي فيندب لها الوضوء
 وقيل يجب وقيل لو منتنة وذكر لانه اختلاج حتى لو خرج ریح من
 الدبر وهو يعلم انه لم يكن من الاعلا فهو اختلاج فلا ينقض وانما
 قيد بالريح لان خروج الدودة والحصاة منها ناقض اجماعا كما في الجوهر
 ولا خروج دودة من جرح او اذن او انف او فم وكذا لحم سقط منه
 لطهارتها وعدم السيلان فيما عليها وهو مناط النقض والخروج بعصير
 والخارج بنفسه سيان في حكم النقض على المختار كما في البرازية قال لان
 في الاخراج خروج افسار كالفصد وفي الفتح عن الكافي انه الاصح واعتد
 القمستان في القنية وجامع الفتاوى انه الاشبه ومعناه انه الاشبه
 بالنصوص رواية والراجح دراية فيكون الفتوى عليه وينقضه في ملاء
 فنه بان يضبط بتكلف من مرة بالكسري صفراء او علق اي سودا واما
 العلق النازل من الرأس فغير ناقض او طعام او ما اذا وصل الى معدته
 وان لم يستقر وهو نجس مغلظ ولو من صبي ساعة ارتضاعه هو الصحيح
 لمخالطته النجاسة ذكره الحلبي ولو هو في المربي فلا نقض اتفاقا كقئ

مطلوع
عرف من الخمر

مطلوع
عن الاشبه

حيلة او دود كثير لطهارته في نفسه كما في التام فانه طاهر مطلقا
 به يفتي بخلاف ما في الميت فانه نجس كقئ عين خمر او بول وان لم
 ينقض لقلته لنجاسته بالا صالة لا بالمجاورة لا ينقض في من بلغ على
 المعتد اصلا الا المخلوط بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا فكل على حدة
 وينقضه دم ما يع من جوف او فم غلب على براق حكم للغالب او ساواه
 احتياطا لا ينقضه المغلوب بالبراق والقيح والدم والاختلاط بالمخاط
 كالبراق ولذا ينقضه علقه مصت عضوا وامتلات من الدم ومثلها القراد ان
 كان كبيرا لانه حينئذ يخرج منه دم مسفوح سائل والا تكن العلقة والقراد
 كذلك لا ينقض كبعض وذباب كما في الحائنة لعدم الدم المسفوح وفي
 القمستان لا نقض ما لم يتجاوز الورم ولو شد بالرباطان نفذ البطل الخارج
 نقض ويجمع متفرق القئ ويجعل كقئ واحد للاتحاد السبب وهو القئان عند
 محمد وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها الا مانع كما بسط في الكافي
 وكل ما ليس بحدث اصلا بقريفة زيادة الماء كقئ قليل ودم لو ترك لم يسيل
 ليس بنجس عند الثاق وهو الصحيح وفقا باصحاب القروح خلافا لمحمد وفي
 الجوهره يفتي بقول محمد لو المصاب ما يعض وينقضه حكما نوم يربل مسكه
 اي قوته الماسكة بحيث تزول مقعده من الارض وهو النوم على احد
 جنبه او ركيه او قفاه او وجهه والآنزل مسكه لا ينقض وان تعمده
 في الصلاة او غيرها على المختار كالنوم قاعدا ولو مستندا الى ما لو ازيل السقط
 على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في الصلاة على المعتد ذكره الحلبي
 او مشورا او محتبيا ورأسه على ركبته او شبه النكب او في محمل او سرج
 او كاف ولو الدابة عريانا فان حال الهبوط نقض والا لا ولو نام قاعدا يتمايل
 فسقط ان انتبه حين سقط فلا نقض به يفتي كناعس يفهم اكثر ما قيل
 عنده والعتة لا ينقض كنوم الانبياء عليهم السلام وهل ينقض اغما وهم غشيم
 ظاهر كلام المبسوط نعم وينقضه اغما ومنه الغشي وجنون وسكر يدخل في
 مشبه تمايل ولو باكل الخشيشة وفهقهه هي ما يسمعه جيرانه بالغ ولو
 امرأة سهوا يقظان فلا يبطل وضوء صبي ونائم بل صلاتهما به يفتي يصلي
 ولو حكا كالباقي بطهارة صفري ولو تيمما مستقلة فلا يبطل وضوء في ضمن
 الفصل لكن ریح في الحائنة والفتح والنهر النقض عقوبة له وعليه الجمهور
 كما في الزخاير الا شرفية صلاة كاملة ولو عند السلام عمدا فانها تبطل الوضوء
 لا الصلاة خلافا لزمركا حرره في الشرنبلالية ولو قهقهه امامه او احدث عمدا
 ثم قهقهه المودم ولو سبقا فلا نقض بخلافها بعد كلامه عمدا في الاصح
 ومن مسأيل الامتحان لو نسي الباقي المسح فقهقه قبل قيامه للصلاة انقض
 لا بعده لطلانها بالقيام اليها ومباشرة فاحشة بتماس الفرجين ولو بين

مطلوع
العتة ونوم الانبياء

مسألة الامتحان

المراتين او الرجلين مع الانتشار للجانبين المباشر والمباشر ولو بلا بلل على
المعتمد لا ينقضه **مرد** ذكر لكن يغسل يده نديا وامراة وامر دكن ينذب
الخروج من الخلاف لاسيما للامام لكن بشرط عدم ارتكاب مكروه مذهبه
كما لا ينقض لو خرج مزاذنه ونحوها كعينه وثديه قبيح ونحوه كصديد وماسرة
وعين لا يوجع وان خرج به اى يوجع نقض لانه دليل الجرح فدمع من
بعينه رمد او عشى ناقض فان استمر صار ذا عذر مجتبي والناس عنه
غافلون كما ينقض لو حشى احليله بقطنة وابتل الطرف الظاهر هذا والقطنة
عالية او محاذية لراس الاحليل وان متسفة عنه لا ينقض وكذا الحكم في
الدبر والفرج الداخل وان ابتل الطرف الداخل لا ينقض ولو سقطت فان
مبتلة انتقض والا لا وكذا لو ادخل اصبعه في دبره ولم يغيبها فان غيبها
او ادخلها عند الاستنجاء بطل وضوءه وصومه **فروع** يستحب للرجل ان يجتني
ان رابه الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الابيه قدر ما يصلي باسورتي
خروج دبره ان ادخله بيده انتقض وان دخل بنفسه لا وكذا لو خرج بعض
الدودة فدخلت من ذكره راسا فالذي لا يخرج منه البول المعتاد
بمثلة الجرح الخنثى المشكل غير المشكل فرجه الآخر كالجرح والمشكل يتنقض
وضوءه بكل منكر الوضوء هل يكفر ان انكر الوضوء للصلاة نعم ولغيرها لا
شك في بعض وضوءه اعاد ما شك فيه لو في خلاله ولم يكن الشك
عادة له والا لا ولو علم انه لم يغسل عضوا وشك في تعيينه غسل رجله
اليسرى لانه آخر العمل ولو ايقن بالطهارة وشك بالحدث او بالعكس
اخذا باليقين ولو تيقنهما وشك في السابق فهو متطهر ومثله التيمم
ولو شك في نجاسة ما او ثوب او طلاق او عتق لم يعتبر وتامه في الاثبات
وفرض الغسل اراد به ما يعم العمل كما مر وبالفصل المفروض كما في الجوهرية
وظاهره عدم شرطية غسل فيه وانقذه في السنون كذا في البحر يعني عدم
فرضيتهما فيه والا فبما شرط في تحصيل السنة **غسل كل فة** ويكفي الشرب
عبا لان الحج ليس بشرط في الاصح **وانفه** حتى ما تحت الدرن وباقى بدنه
لكن في المغرب وغيره البدن من المنكب الى الالية **وحينئذ** فالراس والعنق
واليد والرجل خارجة لغة داخلية تبعا شرعا لذلك لانه يتم فيكون مستحبا
لا شرطا خلافا لما لك **ويجب** ان يفرض غسل كل ما يمكن من البدن بلا حرج
مرة كاذن وسرة وشارب وحاجب واثنا الحية وشعر راس ولو متلبدا لما في
فاظهر من المبالغة وفرج خارج لانه كالفم لا داخل لانه باطن ولا
تدخل اصبعها في قبلها به يفتى لا يجب غسل ما فيه حرج لعين
وان اكتحل بكل نجس وثقب انضم ولا داخل قلقة بل ينذب هو الاصح
قاله الكمال وعمله بالجرح فسقط الاشكال وفي المسعودي ان امكن فسنخ

يؤجر الخروج من الملاء

القلقة

القلقة بلا شقة يجب والا لا وكفى بل اصل صغيرتها اى شعر المرأة المصفور
للحرج اما المنقوض فيفرض غسل كله اتفاقا ولو لم يبتل اصلها يجب
نقضها مطلقا هو الصحيح ولو ضرها غسل راسها تركته وقيل تمحه ولا
تتمنع نفسها عن زوجها وسيجي في التيمم لا يكفي بل صغيرته فينقضها وجوب
ولو علويا او تركيا لا مكان حلقه ولا يمنع الطهارة وتيمم اى خرو ذباب
وبرغوث لم يصل الماء تحته **وحنا** ولو جرمة به يفتى ودون وسخ عطف
تفسير وكذا دهن ودسومة وثراب وطين ولو في ظفر مطلقا اى قرويا
او مدنيا في الاصح بخلاف نحو عجيين ولا يمنع ما على ظفر صباغ ولا طعام
بين اسنانه او في سنه المجوف به يفتى وقيل ان صلبا منع وهو الاصح
ولو كان خاتمه ضيقا نزعها او حركه وجوبا كقرط ولو لم يكن بثقب
اذنه قرط فدخل الماء فيه اى الثقب عند مروره على اذنه اجزاء كسرة
واذن دخلها الماء والا لا يدخل ادخله ولو باصبعه ولا يتكلف لخب ونحوه
والمعتبر غلبة طمته بالوصول **فروع** نسي المضمضة او جزاء مزبذبه
فصلى ثم تذكر فلو نفلا لم يعد لعدم صحة شروعه عليه غسل وثمة
رجال لا يدعه وان راوه والمرأة بين رجال او رجال ونساء تؤخره لا
بين نساء فقط واختلف في الرجل بين رجال ونساء او نساء كما بسطه
ابن الشحنة وينبغي لها ان تيمم وتصلى لعجزها شرعا عن الماء واما
الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق لا يخفى **وسننه** كسنى الوضوء سوى
الترتيب وادابه كادابه سوى استقبال القبلة لانه يكون غالبا مع
كشف عورة وقالوا لو مكث في ماء جار او حوض كبير او طر قدر الوضوء
والغسل فقد اكمل السنة **البداة** بغسل يديه وفرجه وان لم يكن بدخبت
اتباعا للحديث **وحث** بدنه ان كان عليه خبث لئلا تشيع ثم يتوضا
اطلقه فانصرف الى الكامل فلا يؤخر قدميه ولو في مجمع الماء ان المعتمد
طهارة الماء المستعمل على انه لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن
كل البدن لانه في الغسل كعضو واحد فحينئذ لا حاجة الى غسلها ثانيا الا
اذا كان يسدنه خبث ولعل القايلين بتأخير غسلها انما استحبوه ليكون
البداة والختم باعضا الوضوء وقالوا لتوضا اولا لا ياتي به ثانيا لانه
لا يستحب وضوءان للفصل اتفاقا اما لتوضا بعد الغسل واختلف المجلس
على مذهبينا او فصل بينهما بصلاة لقول الشافعية فيستحب ثم يفيض الماء
على كل بدنه ثلاثا مستوعبا من الماء المجهود في الشرع للوضوء والغسل
وهو ثمانية ابطال وقيل المقصود عدم الاسراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء
لانه غير مضيع وقد قدمناه عن القهستاني باديا يمكنه الايمن ثم
الايسر ثم براسه ثم على بقية بدنه مع ذلك نديا وقيل يثنى بالراس

يؤجر الخروج من الملاء

وقيل سدد من وهو صحيح وهو رويته واحديث في
بحر رويته مضبوط صحيح لما رويته فصح نقل بله عفتو في عضو خريد
شرطه في الوضوء لما مر ان البدن كله كعضو واحد وقيل خريد
عند خروج من من عفتو فلا يفرض اتفاقا لانه في حكم النباطن
منفصل من مقرة هو صلب الرجل ونزول المرأة ومنه ايضا ومنها من
قلو عتقت فخرج من مني ان منيها عادت الفسلة الصلاة والا
شهوة اي لذة ولو حدث تحتها ولم يذكر الدفق ليشمل مني المرأة فان ادق
فيه غير ظاهر وما اسناده اليه ايضا في قوله تعالى خلق من ماء دافق
اليه فحمل التغليب فاستدل بها كالمقتضى في تعالي اخي جلي غير صيب
نامل ولانه ليس بشرط عندها خلا فاللشاف ولذا قال وان لم يخرج من
راس الذكر بها وشرطه ابو يوسف ونقوله يعني في ضيف خاف ريبه
واسمى كما في استغنى وفي القمستانى والتا نارخاينه معزيا للنوارى وقول
في يوسف باخذ الله امر على المسلمين **قلت** ولا سيما في التا والسفر في
الحاينة خرج مني بعد البول وذكره منتشر لزمه الغسل قال في البحر
ومحله انه وجد الشهوة وهو يفيد قوله بعدم الغسل بخروجه بعد البول
وعند الراح حشفة وهي ما فوق الختان آدمى احتراز عن الجني يعني اذا لم
تنزل واذا لم يظهر لها في صورة آدمى كما في البحر او يلاح قدرها من عفتو
ولو لم ين منه قدرها قال في الاشياء لم يتعلق به حكم وماره في احد سبيلي
آدمى حتى جامع مثله سبى محترزة عليهما اي الفاعل والمفعول لو كانتا
مكفيتين ولو احدهما مكلفا فعليه فقط دون المراهق لكن يمنع موت
الصلاة حتى يغتسل ويومر به ابن عشر ناديا وان وصليته لم ينزل ميتا
بالاجماع يعني لو في دبر غيره اما في دبر نفسه فخرج في النهر عدم الوجوب
الا بالانزال ولا يرد الخنثى المشكل فانه لا يغسل عليه بايلاجه في قبل او
دبر ولا على من جامعها الا بالانزال لان الكلام في حشفة وسبيلين محققين
وعند روية مستيقظ خرج رؤية السكران والمغني عليه الذي ميتا او مذريا
وان لم يتذكر الاحتلام الا اذا علم انه مذى او شك انه مذى او ودى
او كان ذكره منتشرا قبيل النوم فلا يغسل عليه اتفاقا كالودي لكن في
الجواهر الا اذا نام مضطجعا او تيقن انه منى او تذكر حلا فعليه الغسل
والناس عنه غافلون لا يفرض ان تذكر ولو مع اللذة والانزال ولم ير
على راس الذكر بللا اجماعا وكذا المرأة مثل الرجل على المذهب ولو وجد
بين الزوجين تما ولا ميمز ولا تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسلا او لم
حشفته او قدرها ملفوفة بخرقه ان وجد لذة الجماع وجب الغسل
والا على الاصح والاحوط الوجوب وعند انقطاع حيض ونفاس هذا

وما قبل

هذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط اي يجب عنده لانه بل بوجوب
الصلاة او ارادة ما لا يجزى كما مر لا عند مذى وودي بل الوضوء منه ومن
البول جميعا على الظاهر ولا عند ادخال اصبع ونحوه كذكر غير آدمى وذكر
خنثى وميت وصبي لا يشترى وما يصنع من نحو خشب في الدبر والقبيل
على المختار ولا عند وطئ بهيمة او ميتة او صغيرة غير مشتهاة بان تصير مقضاة
بالوطئ وان غابت الحشفة ولا ينتقض الوضوء فلا يلزم الا غسل الذكر
فتمتنى عن التظلم وسيجي ان رطوبة الفرج طاهرة عنده فتنبه بلا انزال
لقصور الشهوة اما به فيحال عليه كما لا يغسل لراى عذرا ولم ينزل عذررتها
بضم فسكون البكارة فانها تمنع التقا الختانين الا اذا حبلت لانزالها وتعيد
ما وصلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منها من فرجها الداخل
شرط لوجوب الغسل على المفتى به ولم يوجد قاله الحلبي ويجب اي يفرض
على الاحياء المسلمين كفاية اجماعا ان يغسلوا بالتحفيف الميت المسلم الا الخنثى
المشكل فيسبى كما يجب على من اسلم جنبا او حايضا او نفسا ولو بعد الانقطاع
على الاصح كما في الشرب لئلا ينة عن البرهان وعلل ابن الكال بيقا الحدث
الحكمى او بلغ لا يسبى بل بانزال او حيض او وارت ولم ترد ما او اصاب كل بدنه
بخاسة او بعضه وخفى مكانها في الاصح راجع للجمع وفي التا نارخاينه معزيا
للعنانية والمختار وجوبه على محنون افاق **قلت** وهو يخالف ما يابا في
متنا الا ان يحمل انه راي ميتا وهل السكران والمغني عليه كذلك يراجع والا
بان اسلم طاهرا او بلغ بسن فمدوب وسن لصلاة جمعة ولصلاة عيد وهو
الصحيح كما في غرر الاذكار وغيره وفي الخائنة لو اغتسل بعد صلاة الجمعة
لا يعتبر اجماعا ويكفى غسل واحد لعيد وجمعة اجتماع جنابة كما لفرضي
جنابة وحيض ولاجل احرام وفي جبل عرفة بعد الزوال وندب لمجنون
افاق وكذا المغني عليه كما في غرر الاذكار وهل السكران كذلك لماره وعند
حجامة وفي ليلة براءة وعرفة وقدر اذا راها وعند الوقوف بمنزلة
غداة يوم النحر للوقوف وعند دخول منى يوم النحر في الحجرة وكذا
لعقبة الرمي وعند دخول مكة لطواف الزيارة ولصلاة لسوف وخسوف
واستسقاء وفرع وظلمة وريح شديد وكذا الدخول المدينة والحضور بجمع
الناس ولمن لبس ثوبا جديدا وغسل ميتا او يرا دقله ولتايب من ذنب
وقادم من سفر ومستحاضة انقطع دمها ثمن ما اغتسلها ووضوها عليه
اي الزوج ولو غنية كما في الفقه لانه لا بد لها منه فصار كالشرب فاجرة الحمام
عليه ولو كان الاغتسال لا عن جنابة وحيض بل لازالة الشعث والتفت
كالشيخنا الظاهر انه لا يلزمه ويجوز بالحديث الاكبر دخول مسجد لا مصلى
عيد وخانزة ورباط ومدرسة ذكره المصنف وغيره في الحيض وقبل الوتر

اي في الحمام على الزوج
مصلى العيد والمدرسة

لكن في وقف القنية المدرسة اذا لم يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها
فهو مسجد ولو للمعبود خلافا للشافعي الا لضرورة بحيث لا يمكنه غيره ولو
احتمل فيه ان يخرج مسرعاً يتم ندبا وان ملك خوف فوجوبا ولا يصلي
ولا يقراء بحرم به تلاوة قرآن ولودون اية على المختار بقصد فلو
قصد الدعاء والتثنية او افتتاح امر او تعليم ولحق كلمة كلمة حل في الاصح
حتى لو قصد بالفاحة التثنية في الجنازة لم يكن الا اذا قرأ المصلي قاصدا
التثنية فانها تجزئ لانها في محلها فلا يتغير حكمها بقصد ومسه مستدرك
بما بعده وهو وما قبله ساقط من نسخ الشرح وكأنه لا يذكره في الحيض و
يحرم به طواف لوجوب الطهارة فيه ويحرم به اي بالاكبر وبالاصغر
مس مصحف اي ما فيه آية كدرهم وجدار وهل مس نحو التوراة كذلك ظاهر
كلامهم لا الا بغلاف متجاف غير مشرد او بصرة به يفتى وحل قلبه بعود واختلاف
في مسح بغير اعطاء الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة والمنع اصح
ولا يكره النظر اليه اي القرآن لحب وحايض ونفسا لان الجنازة لا تحل
العين كما لا تتركه او دعية اي نحوها والا فالوضوء لمطلق الذكر مندوب
وتتركه خلاف الاولى وهو مرجع كراهة التنزيه ولا يكره مس صبي لمصحف
ولو ح ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه بحج للضرورة اذا الحفظ في الصغر
كالنقر في الحجر ولا تتركه كتابة قرآن والصحيفة او اللوح على الارض عند
الثاني خلافا لمحمد وينبغي ان يقال ان وضع على الصحيفة ما يحول بينها
وبين يده يوجب بقول الثاني والا فيقول الثالث قاله الحلبي ويكره له
قراءة تورية وانجيل وزبور لان الكل كلام الله وما بدل غير معين وجزم
العين في شرح المجمع بالحرمة وخصها في النهر بما لم يبدل لا قراءة قنوت
ولا اكله وشربه بعد غسل يديه وفم ولا معاودة اهله قبل اغتساله الا اذا
احتمل لم يات اهله قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما يفيد التدب لا نفى
الجواز المفاد من كلامه والتفسير لمصحف لا الكتب الشرعية فانه رخص
مسها باليد لا التفسير كما في الدرر عن مجمع الفتاوى وفي السراج المستخب ان
لا ياخذ كتب الشريعة بالكم ايضا تعظيما لكن في الاشياء من قاعدة اذا اجتمع
الحلال والحرام وقد جوز اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا
بين كون الاكثر تفسير او قرانا ولو قيل به اعتبارا للغالب كان حسنا
قلت لكنه يخالف ما مر فتدبر **فروع** المصحف اذا صار رجالا لا يقراء
فيه يدفن كالمسلم ويمنع النصراني من مسه وجوزه بمحذ اذا اغتسل ولا
باس بتعليمه القرآن والفقهاء عسى يهتدى ويكره وضع المصحف تحت راسه
الا للحفظ والمعلمة على الكتاب لا الكتابة ويوضع الخوف في التعبير ثم الكلام
ثم الفقه ثم الاخبار والمواظ على ثم التفسير ثم ذكره اذ اية درهم عليه اية الا

مطلب
قصد التثنية

مطلب
وضع الكتب

اذكره

اذ اكره رقية في غلاف متجاف لم يكره دخول الخلاء والاحترار افضل
يجوز رمي براءة القلم الجديد ولا ترمى براءة القلم المستعمل لاحترامه
لحشيش المسجد وكناسته لا يلحق في موضع يخل بالتعظيم ولا يجوز لف
شئ في كاغديه فقه وفي كتب الطب يجوز ولو فيه اسم الله والرسول فيجوز
محوه ليلف فيه شئ ويحوى بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو
اسم الله بالبزاق وعنه عليه السلام القرآن احب الى الله تعالى من السموات
والارض ومن فيهن يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور بساط
او غيره كتب عليه الملك الله يكره بسطه واستعماله لا تعظيمه للزينة وينبغي
ان لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره مجرد الحروف والا اول اوسع وتامه
في البحر **قلت** وظاهره انتفاء الكراهة بمجرد تعظيمه وحفظه علق او لا
زين به او لا وهل ما يكتب على المراوح وجدر المساجد والجوامع كذلك
يجوز **باب المياه** جمع ما بالماء ويقصر اصله موه قلبت
الواو والفاء والها همزة وهو جسم لطيف سيال به حياة كل نام يرفع الحدث
مطلقا بما مطلق هو ما يتبادر عند الاطلاق كما سماه اودية وعيون وابار
وبحار وثليج مزاب بحيث يتقاطر ويبرد ويحذر ونذا هذا تقسيم باعتبار
ما يشاهد والا فالكلام من التسمية لقوله تعالى الم تر ان الله انزل الانية والكره
ولو ثبتت في مقام الامتنان نعم وما زمرم بلا كراهة وعن احمد يكره
وبما قصد تسميته بلا كراهة وكراهته عند الشافعية طيبة وكره احمد المسخن
بالنجاسة ويرفع بما يتعقد به ملح لا بما حاصل بذوبان ملح لبقا الاول
على طبيعته الاصلية وانتقال الثاني الى طبيعة المحيية ولا بعصير نبات
اي معتصر من شجر او ثمر لانه مقيد بخلاف ما يقطر من الكرم او الفواكه
بنفسه فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو الاظهر كما في الشربلالية عن
البرهات واعتمده القهستاني فقال لا اعتصار يع الحقيق والحكمي كما الكرم
وكذا ما الدابوغة والبطيخ بلا استخراج وكذا نبيذ التمر ولا بما مغلوب
بشئ طاهر الغلبة اما بكال الامتزاج بنشر نبات او بطيخ بما لا يقصد
به التنظيف واما بغلبة الخالط فلو جامدا فنبخانة ما لم يزل الاسم كنبذ
تمر ولو ما يعاقلو مياينا لا وصفه في تغيير اكثرها او موافقا كلين
بناحدها او مما تلاكستعمل فبا لا جزا فان المطلق اكثر من النصف
جاز التطهر بالكل والا لا وهذا يعمر الملقى والملاقي ففي الفساق يجوز
ما لم يعلم تساوى المستعمل على ما حققه في البحر والنهر والمنج **قلت** لكن
الشربلالية في شرح الوهبانية فرق بينهما فراجعها متاملا ويجوز رفع
الحدث بما ذكر وان مات فيه اي الماء ولو قليلا غير موى كزبور وعقير
وبق اي بعوض وقيل بق الحشب وفي المجتبى الاصح في علق مص الدم انه

مطلب
برأة القلم وكناسته
المسجد

مطلب
النية تعم

مطلب
ماء الفساق

يصدق منه يعلم حكمه بن وقاد وعلق وفي الوهبانية دود القز وماؤه
وبزره وخزوه طاهر كدودة متولدة من نجاسة وما يمولد ولو كلب
الما او خنزيره كسمك و سرطان وضفدع الا برياً له دم سايل وهو ما
لاستوة له بين اصابعه فيصدق في الاصح كحبة بركة ان لها دم والا لا
وكذا الحكم لو مات ما ذكر خارجة والقي فيه في الاصح فلو تفتت فيه نحو ضفدع
جاز الوضوء به لا شربه لحمة لحمه ويجس الما القليل بموت ما يماش
بري مولد في الاصح كبط واوز وحكم ساير الما يعات كالماء في الاصح حتى لو وقع
بول في عصير عشر في عشر لم يفسد ولو سال دم رجله مع العصر لا يجس
خلافاً لمحمد ذكره الشمني وغيره ويتغير احد اوصافه من لون او طعم او ريح
يجس الكثير ولو جارياً اجماعاً اما القليل يتنجس وان لم يتغير خلافاً لما لك
لا لو تغير بطول مكث فلو علم نفيه بنجاسة لم يجوز ولو شك فالاصل الطهارة
والتوضي من الحوض افضل من النهر رغماً للمعتزلة وكذا يجوز بما خالطه طاهر
جامد مطلقاً كاشنان وزعفران لكن في البحر عن القنية ان امكن الصبح به
لم يجوز كنبذ تمر وفاكهة وورق شجر وان غير كل اوصافه في الاصح ان بقي
رقته اي واسمه لا مرق يجوز يجاز وقعت فيه نجاسة والجاري هو ما يعد
جارياً عرفاً وقيل ما يذهب بتبينة الاول اظهر والثاني اشهر وان
وصلية لم يكن جريانه بمدد في الاصح فلو سد النهر من فوق فتوضأ
رجل بما يجري بلامدد جاز لانه جار وكذا لو حفر نهراً من حوض
صغير او صب رفيقه الماء في طرف ميزاب وتوضأ فيه وعند طرفه الآخر
آنا يجمع الما جاز توضئه به ثانياً وثم وثم وتامه في البحر ان لم يراى
يعلم اثره فلو فيه جيفة او بال فيه رجل فتوضأ آخر من اسفله جاز
ما لم يبر في الجوية اثره وهو اما طعم او لون او ريح ظاهره يعمر
الجيفة وغيرها وهو ما رجحه الكمال وقال تلميذه قاسم انه المختار
وفواه في النهر واقره المصنف وفي القهستاني عن المضمرات عن النصاب
وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه فالشئ لم يجوز وهو احوط
والحقوا بالجاري حوض الحمام لو الماء نازلاً والفرق متدارك كحوض صغير
يدخله الما من جانب ويخرج من آخر فيجوز التوضي من كل جوانبه مطلقاً
به يفتي وكعين هي خمس في خمس ينبع الما منه به يفتي قهستاني معزياً
للتتمة وكذا يجوز بر الكثير كذلك اي وقع فيه نجس لم يراثره ولو في
موضع وقوع المية به يفتي بحر والمعتب في مقدار الماء كذا البراءي المبتلى
به فيه فان غلب على ظنه عدم خلوص اي وصول النجاسة الى الجانب
الآخر جاز ولا لا هذا ظاهر الرواية عن الامام واليه رجع محمد وهو الاصح
كما في الغاية وغيرها وحقق في البحار انه المذهب وبه يعمل وان التقدير

المحبة البرية

الماء كالماء

التوضي من الحوض
افضل من النهر

اي ما يجوز
التوضي به مراراً

حوض الحمام

بعشر في عشر لا يرجع الى اصل يعتمد عليه ورد ما اجاب به صدر الشريعة
لكن في النهر وانت خبير بان اعتبار العشر لضبط ولا سيما في حق من
لا راي له من العوام فلذا افتى به المتأخرون الاعلام اي في المربع باربعين
وفي المدور بستة وثلاثين ومن المثلث من كل جانب خمسة عشر وربعاً
وخمساً بذراع الكرياس ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز
تيسيراً ولو اعلاه عشر واسفله اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه
فوقع فيه نجس لم يجوز حتى يبلغ العشر ولو وجد ماؤه فتشعب ان الماء
منفصلاً عن الجرد جاز لانه كالمسقف وان متصلاً لانه كالقصعة حتى
لو ولغ فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه فمات لتسفه ثم المختار طهارة النجس
بمجرد جريانه وكذا البيئر وحوض الحمام هذا وفي القهستاني والمختار
ذراع الكرياس وهو سبع قبضات فقط فيكون ثمانية في ثمان بذراع زماناً
ثمان قبضات وثلاث اصابع على القول المفتي به بالعشر اي ولو حكماً ليعم
ما له طول بلا عرض في الاصح وكذا بيئر عمقها عشر في الاصح وحينئذ فلو ماؤها
بقدر العشر لم يجس كما في المنية وحينئذ فحق حن اصابع تقريباً ثلاثة
الآف وثلثمائة واثنى عشر من الما الصافي ويسعه غدير كل ضلع منه
طولا وعرضا وعمقه ذراعان وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريباً كل
ذراع اربعة وعشرون اصبعاً انتهى قلت وفيه كلام اذ المعتد عدم اعتبار
الحق وحده فتبصر ولا يجوز بما بالمدال طبعه وهو السيلان والاروا والابنات
تسبب طين كرق وما باقلا الا بما قصد به التنظيف كاشنان وصابون فيجوز
ان بقي رفته او بما استعمل لاجل قربة اي ثواب ولو مع رفع حدث او من
ممين او حايض لعادة عبادة او غسل ميت او يد لاكل او منه بنية السنة
او لاجل رفع حدث ولو مع قربة كوضوء محدث ولو للتبرد فلو توضأ متوضي
لتبرد او لتعليم اولطين بيده مستعملاً اتفاقاً كزيادة على الثلاث بلائنة
قربة وكفيل نحو فخذ او ثوب طاهر او دابة توكل ولاجل اسقاط فرض
هو الاصل في الاستعمال كإنبه عليه الكمال بان يغسل بعض اعضائه او يد رجل
يده او رجله في حب لغير اغتراف ونحوه فانه يصير مستعملاً لسقوط الفرض
اتفاقاً وان لم يزل محدث عضوه او جنبته ما لم يتم لعدم تجزئتهما زوالاً
وثبوتاً على المعتد قلت وينبغي ان يزداد او سنة ليعم المضمضة والاستنسا
فتأمل اذا انفصل عن عضو وان لم يستقر في شئ على المذهب وقيل اذا
استقر ورجح المحرر ورد بان ما يصيب منديل التوضي وثيابه عفو
اتفاقاً وان كثر وهو طاهر ولو من جنب على الظاهر لكن يكره شربه والعين
به تنزيهاً للاستحسان وعلى رايه نجاسته تخريماً وحكمة انه ليس بظهور
لحدث بل لجنب على الراجح فرع اختلف في محدث النفس في يولد ولو اوتبرد

ما يصيب منديل التوضي
وثيابه عفو

ستنجيا بالما ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح انه طاهر والماء
مستعمل لا بشرط الانفصال للاستعمال والمراد ان ما اتصل باعضائه وانفصل
عنها مستعمل لا كل الماء على ما مر وكل اهاب ومثله الثانية والكروش قاس
القيستاف فالاولى وما دبح ولو شمس وهو يحتملها طهر فيصلي به ويتوضا
منه وما لا يحتملها فلا وعليه فلا يطهر جلد حية صغيرة ذكره الزيلعي اما
فيمسها فظاهر وفارة كما انه لا يطهر بذكاة لتقيدهما عما يحتمله خلا جلد
خنزير فلا يطهر وقدم لان المقام للاهانة وادعى فلا يدبغ لكرامته ولو
دبغ طهر وان حرم استعماله حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يוכל في الاصح
احتراما وافاد كلامه طهارة جلد كلب وفيل وهو المعتمد وما اى اهاب
طهر به بدباغ طهر بذكاة على المذهب لا يطهر لحمه على قول الاكثر ان
كان غير مأكول هذا اصح ما يفتى به وان قال في الفيض الفتوى على طهارته
وهل يشترط لطهارة جلده كون الذكاة شرعية بان تكون من الاهل في المحل
بالتمية قيل نعم وقيل لا والاول اظهر لان ذبح الجوسي وتارك التسمية
عمدا كلا ذبح وان صحح الثاني صححه الزاهدي في القنية والمجتبى واقره في
البحر فرع ما يخرج من دار الحرب كسجائب ان علم دبغه بطاهر فظاهر
او نجس فنجس وان شك فضله افضل وشعر الميتة غيب الخنزير على
المذهب وعظمها وعيسها على الشهور وحافرها وقرنها الحالية عن الدسوة
وكذا كلما لا تحله الحياة حتى الانقحة واللين على الراجح وشعر الانسان غير
غير المنتوف وعظمه وسننه مطلقا على المذهب واختلف في اذنه ففي
البدائع نجسة وفي الخانية لا وفي الاشباه المنفصل من الحي كيتته الا في
حق صاحبه فظاهر وان كثر ويقسد الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر
ودم سمك طاهر واعلم انه ليس الكلب نجس العين عند الامام وعليه الفتوى
وان رجع بعضهم الجحاسة كاسطه ابن الشحنة فيباع ويؤجر ويضمن
ويتخذ جلده مصلى ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصب فيه الماء لا يفسد ما
البير ولا الثوب بانتفاضه ولا بعضه ما لم يبريقه ولا صلاة حامله
ولو كبيرا وشرط الحلواني شدة فيه ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره
والمسك طاهر حلال فيوكل بكل حال وكذا نأجته طاهرة مطلقا على الاصح
فتح وكذا الزباد اشباه لا سخالة الى الطيبة وبول ما كوال اللحم نجس
نجاسة مخففة وطهره محم ولا يشرب بوله اصلا لا للتداوى ولا لغيره
عند ابى حنيفة فرع اختلف في التداوى بالمحرم وظاهر المذهب المنع كما في
رضاع البحر لكن نقل المصنف ثمة وهنا عن الحاوي وقيل يرضع اذا علم
فيه الشفا ولم يعلم دوا آخر كما رخص الخمر للعطشان وعليه الفتوى والله اعلم
فصل في البيش اذا دقت نجاسة ليست بحيوان ولو مخففة او

النداءى بالمحرم

قطرة بول اودم او ذب فارة لم يشع فلو شمع فقيه ما في الفارة في بيشر
دون القدر الكثير على ما مر ولا عبرة للفق على المعتمد او مات بها او
خارجها والقي فيها ولو فارة يابسة على المعتمد الا الشهيد النظيف والمسلم
المخسول اما الكافر ينجسها مطلقا كسقط حيوان دموى غير ماى للمروا شفع
او تمعط او تنسخ ولو تنسخه خارجها ثم وقع فيها ذكره الواني يخرج كل ما بها
الذى كان فيها وقت الوقوع ابن كمال بعد اخراجه الا اذا تعذر كخشية
وحرقه متنجسة فيخرج الماء الى حد لا يمتلا نصف الدلو يطهر الكل بها
ولو نزع بعضه ثم زاد في الغد نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصه قيد
بالموت لانه لو اخرج حيا وليس نجس العين ولا به حدث او خبث
لم يخرج شئ الا ان يدخل فيه الماء فيعتبر بسوره فان نجس نزع الكل
والالا هو الصحيح نعم يندب نزع عشرة في المشكوك لاجل الطهورية
كما في الخانية زاد في التاترخاينه وعشرين في الفارة واربعين في سنور
ودجاجة مخلاة كادى محدث ثم هذا اذا لم تكن الفارة هاربة من هرة
ولا الهر من كلب ولا الشاة من سبع فان كان نزع كله مطلقا كما في الجوهرة
لكن في النهر عن المجتبى الفتوى على خلافه لان في بولها شكا وان تعذر
نزع كلها لكونها معينا فقد رما فيها وقت ابتداء النزع قاله الحلبي
بوخذ ذلك بقول رجلين لها بصارة بالما به يفتى وقيل يفتى بما تين الى
ثلاثية وهذا ايسر وذاك احوط فان خرج الحيوان غير منتفخ ولا متفسخ
ولا متعط فان كان كادى وكذا سقط وسخلة وجدى واوز كبير نزع كله
وان كان كحامة وهرة نزع اربعون من الدلا وجوبا الى ستين مندبا
وان لعصفور وفارة فعشرون الى ثلاثين كما مر وهذا يعين المعين وغيرها
بخلاف نحو صهرنج وحب حيث يهراق الماء كله لتخصيص الابار بالاشارة
بحر وهو قال المصنف في حواشيه للكثرة ونحوه في التنف ونقل عن القنية
ان حكم الركية كالبير وعن الفوايد ان الحب المطمور اكثره في الارض
كالبير وعليه فالصهرنج والوزير الكبير ينزع منه كالبير فاغتم هذا
التحريم وانتهى بدلو وسط وهو دلو تلك البير فان لم يكن فما يسع صاعا
وغيره يحتسب به ويكفى ملا اكثر الدلو ونزع ما وجد وان قل وجريان
بعضه وغوران قدر الواجب وما بين حمامة وفارة في الجنة كفارة
في الحكم كانه ما بين دجاجة وشاة كدجاجة فالحق بطريق الدلالة بالا صغر
كما ادخل الاقل في الاكثر كفارة مع هرة ونحو الهريتين كشاة اتفاقا ونحو
الفاريتين والثلاث الى الخمس كهمرة والست كشاة على الظاهر ويحكم بنجاستها
مغلظة من وقت الوقوع ان علم والا فمذموم وليلة ان لم ينتفخ وهذا في
حق النجس والغسل وما عجن به فيطم للكلاب وقيل يباع من شافعي اما في

عديني

طه
الصهرنج والوزير
الكبير

حق غير كغسل ثوب فيحكم بحجاسته في الحال وهذا لو تطهر عن حدث او غسل
عن خبث والا لم يلزم شئ اجماعا جوهرا ومنذ ثلاثة ايام بليا اليها
ان تقمح او تنسج استحسانا وقال امن وقت العلم فلا يلزم شئ قبله قبل
وبه يفتى فروع وجد في ثوبه منيا او بولا او دما اعاد من اخرا احتلام
وبول ورعاف ولو وجد في جنبه فارة ميتة فان لا ثقب فيها اعاد مذ
وصنع القطن والا ثلاثة ايام لو مستنخه او ناسفة والا فيوم وليلة ولا
تخرج في بول فارة في الاصح فينض ولا بخر حام وعصفور وكذا سباع
طير في الاصح لتعذر صونها عنه ولا بتقاطر بول كروس ابر وغبار
بحس للعفوع عنها وجرت ابل وغنم كما يعني لو وقعت في محل وقت الحلب
فريميتا فورا قبل تفتت وتلون والتغير بالبروتين اتفاقا لان ما فوق ذلك
كذلك في الفيض وغيره ولذا قال قيل القليل المعفوع عنه ما يستقله الناظر
والكثير بعكسه وعليه الاعتماد كما في الهداية وغيرها لان ابا حنيفة لا يقدر
شيا بالراي فروع البعدين البئر والبالوعة بقدر ما لا يظهر للنجس اثر
ويجوز سور عيسى اسم فاعل من اسأراى ابقى لاختلاطه بلعابه فسور آدمي
مطلقا ولو جنبا او كافرا وامراة نعم يكره سورها للرجل كعكسه للاستلذاذ والتمتع
ريق الغير وهو لا يجوز محبتي وما كحل لحم ومنه الفرس في الاصح ومثله
ما لا دم له طاهر الفم طاهر طاهر طاهر طاهر طاهر طاهر طاهر طاهر
وسباع بهائم ومنه الهرة البرية وشارب خمر فور شربها ولو شارب طويلا
لا يستوعبه اللسان فحس ولو بعد زمان وهو فور كل فارة بحس مغلظ
وسور هرة ودجاجة مخلاة وابل وبقر جلالة فلا حن ترك دجاجة ليغم
الابل والبقر فتستاق وسباع طير لم يعلم ربها طاهرة منقارها وسواكن
بيوت طاهر للضرورة مكره تنزيها في الاصح ان وجد غيره والا لم يكره
اصلا كاكله لفقر وسور حمار اهلي ولو ذكر في الاصح وبغل امه حماره
فلو فرسا او بقرة فطاهر كتوله من حمار وحشي وبقرة ولا عبوة لخطبة
الشبه لتصريحهم بحل اكل ذيب ولدت شاة اعتبارا للام وجواز الاكل
يستلزم طهارة كما لا يخفى وما نقله المصنف عن الاشياء من تصحيح عدم
الحل قال شيخنا غريب مشكوك في طهوريته لاني طهارته حتى لو وقع في ماء
قليل اعتبر بالاجزاء وهل يطهر النجس قولان فينوضا به او يغتسل ويتيمم
اي يجمع بينهما احتياطا في صلاة واحدة لا في حالة واحدة ان فقد ما مطلقا
وصح تقديم ايها شأ في الاصح ولو تيمم وصلى ثم اراقه لزمه اعادة التيمم
والصلاة لاحتمال طهوريته ويقدم التيمم على نبيذ التمر على المذهب المصحح
المفتي به لان المجتهد اذا رجع عن قوله لا يجوز الاخذ به وحكم الحرق
كسور فغرق الحمار اذا وقع في الماء صار مشكلا على المذهب كما في المصنف

مما
الاعتبار للام

مما
يجهل اذا رجع

وفي المحيط عرق الجلالة عفوة الثوب والبدن وفي الخاتمة انه طاهر
على الظاهر باب التيمم ثلث به تاسيا بالكتاب وهو من خصا
هذه الامة بلا ارتياب هو لغة القصد وشرعا قصد صعيد شرط القصد
لانه النية مطهر يخرج الارض المتنجسة اذا جفت فانها كالماء المستعمل
واستعماله حقيقة او حكما ليعم التيمم بالحجر الامس بصفة مخصوصة هذا
يفيد ان الضربتين ركن وهو الاصح الا حوط لاجل اقامة القرينة خروج
التيمم للتعليم فانه لا يصلي به وركنه شيان الضربتان والاستيعاب
وشرطه سنة النية والمسح وكونه بثلاثة اصابع فالكثرة والصعيد
وكونه سطحا وفقد الماء وسننه ثمانية الضرب بياطن كفيه واقبالها
وادبارها ونفضها وتفتيح اصابعه وتسمية وترتيب وولا وزاد ابن
وهبان في الشروط الاسلام فزادته وضمت سننه الثانية في بيت اخر
وغيرت شرط بيته الاول فقلت نظم

• والاسلام شرط عذر ضرب ونية • ومسح وتيمم صعيد مطهر •
• وسننه سمي وبطن وفرس حتى • ونفض وترتيب والاقبل وتدبر •
من عجز مبتدأ جزم تيمم عن استعمال الماء المطلق الكافي لطهارته لصلاة
تقوت الى خلف لبعده ولومقما في المصملا اربعة آلاف ذراع وهو اربع وعشرون
اصبعا وهي ست شعيرات ظهر بطن وهي ست شعرات بقل او لم يرض يشترط او يمتد
بغلبة ظن او قول حاذق مسلم ولو يتحرك او لم يجد من يوضيه فان وجد
ولو باجر مثل وله ذلك لا يتيمم في ظاهر المذهب كما في البحر وفيه لا يجب
على احد الزوجين توضي صاحبه وتعهده وفي مملوكه يجب او بردي
يهلك الجنب او يمرضه ولو في المراءز المرتكن له اجرة حمام ولا ما يد فيه
وما قيل انه في زماننا يتحيل بالعدة فيها لم ياذن به الشرع نعم ان كان له مال
غائب يلزمه الشراء نسيئة والا لا او خوف عذر خيفة او نار على نفسه
ولو من فاسق او حبس غريم او ماله ولو امانة ثمران نشاء الخوف بسبب
وعيد عبيد اعاد الصلاة والا لا لانه ساوى او عطش ولو لكبيه او
وفيق القافلة حال او مالا وكذا العجيين او ازالة نجس كما سيجي وقيد
ابن الكمال عطش دوابه بتعذر حفظ الغسالة بعدم الاتا وفي السراج
لمصنطرا خذ قهرا وقتاله فان قتل رب الما فهدر وان المصنطرا ضمن
بقود او دية او عدم آلة طاهرة يستخرج بها الماء ولو شاشا وان نقص
بأد لا يده او شقه نصفين قدر قيمة الماء كما لو وجد من ينزل اليه باجر
تيمم لهذه الاعذار كلها حتى لو تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا يسبح التيمم
لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب
بالرخصة الاولى وتقصير الاولى كان لم تكن جامع الفصولين فيلحظ مستوعبا

مما
له قلة لاجل الآ

مما
اختلاف سبب الرخصة

وجهه حتى لو ترك شجرة او شجرة مخوخ لم يحز ويديه فينزع الخاتم
والسوار ويجرك به يفتي مع رفيقه فيمسحه الاقطع بغيرتين ولو
من غيره او ما يقوم مقامهما لما في الخلاصة وغيرها لو حرك راسه او
ادخله في موضع الغبار بنية التيمم جاز والشرط وجود الفعل منه
ولو جنباً او حائضاً ظهرت لعادتها ونفساً بمطر من جنس الارض وان لم
يكن عليه نقع اي غبار فلو لم يدخل بين اصابعه لم يحتج لضربة ثالثة
للتخلل وعن محمد يحتاج اليها نعم لو سيم غيره يضرب ثلاثاً للوجه
واليمنى واليسرى فتستاقى وبه مطلقاً عن عن التراب اولا لانه تراب
رفيق فلا يجوز بلولو ولو مسحوا لتولده من حيوان البحر ولا بمرجان
لشبهه للنبات بكونه اشجاراً نابتة في قعر البحر على ما حرره المصنف ولا
بمنطبع كفضة وزجاج ومنترمد بالاختراق الارماد الحجر فيجوز كحجر
مدقوق او مغسول وحائط مطين او مجصص واوان من طين غير مدقوق
وطين غير مغلوب بما لكن لا يفيغي التيمم به قبل خوف فوت وقت ليلا
يصير مثله بلا ضرورة ومعادن في محالها فيجوز لتراب عليها وقيد
الا سيجاب بان يستبين اثر التراب بمد يده عليه وان لم يستبين لم يحز
وكذا كل ما لا يجوز التيمم عليه كخضلة وجوخة فليحفظ والحكم للغالب
لو اخلط تراب بغيره كذهب وفضة ولو مسبوكين وارض محترقة فلو
الغلبة لتراب جاز والا لا حائنه ومنه علم حكم المساوى وجاز قبل الوقت
ولا لثمن فرض وجاز لغيره كالنفل لانه بدل مطلق عندنا لا ضروري
وجاز لخوف فوت صلاة جنازة اي كل تكبيراتها ولو جنباً او حائضاً ولو
حيي باخرى ان امكنه التوضي بينهما ثم زال تمكنه اعاد التيمم والا لا به يفتي
او فوت عيّد بفراغ امام اوزوال شمس ولو كان بيني بتا بعد شروعه
متوضئاً وسبق حدثه بلافق بين كونه اماماً اولا في الاصح لانت
المناط خوف الفوت لا الى بدل فجاز للسوف وستن روايت ولو سته
فجر خاف فوتها وحدها ولنوم وسلام ورده وان لم تجز الصلاة به
قال في البحر وكذا الحكم لا تشترط له الطهارة لما في المبتغي وجاز لدخول
مسجد مع وجود الماء والنوم فيه واقتره المصنف لكن في النهي الظاهر
ان مراد المبتغي للجنب فسقط الدليل **قلت** وفي المينة وشرحها تيمم
لدخول مسجد وسى مصحف مع وجود الماء ليس بشئ بل هو عدم لانه ليس بعبادة
يخاف فوتها لكن في القهستاني عن المختار جوازه مع الماء لسجدة التلاوة
لكن سيجي تقييده بالسفر لا الحض ثم رايت في الشريعة وشرحها ما يؤيد
كلام البحر قال وظاهر الجواز لانه جوازه لتسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة
به **قلت** بل العشر اكثر لما من الضابط انه يجوز لكل ما لا تشترط الطهارة

له ولو مع وجود الماء واماً ما تشترط له فيشترط فقد الماء كقيم لم يصح
فلا يجوز لو اجد الماء واماً للقرأة فان محدثاً فكا لاول او جنباً فكا لثاني وقالوا
لو تيمم لدخول مسجد او لقرأة ولو من مصحف او مسد او كتابته او تعليمه او لزيارة
قبور او عيادة مريض او دفن ميت او اذان او اقامة او اسلام او رده لم تجز
الصلاة به عند العامة بخلاف صلاة جنازة او سجدة تلاوة فتاوى شيخنا خير
الدين الرملي **قلت** وظاهره انه يجوز له فعل ذلك فتأمل لا يتيمم
لفوت جمعه ووقت ولو وثر الفواتها الى بدل وقيل يتيمم لفوت الوقت قال
الحلي فالاحوط ان يتيمم ويصلي ثم يعيد **فوجب** اي يفترض طلبه ولو برسوله
قدر عتوة ثلاثاً ذراع من كل جانب ذكره الحلي وفي البدايع الاصح طلبه
قدر ما لا يضرب نفسه ورفقته بالانتظار ان ظن ظناً قويا قربه دون
ميل بامارة او اخبار عدل والا يغلب على ظنه قربه لا يجب بل يندب
ان رجاء والا لا ولو صلى يتيمم وثمة من يساله ثم اخبره بالماء اعاد والا لا
وشرط له اي للتيمم في حق جواز الصلاة نية عبادة ولو صلاة جنازة او
سجدة تلاوة لا شكر في الاصح **مقصودة** خرج دخول مسجد وسى مصحف
لا تصح اي لا تحل ليعم قراءة القرآن للجنب بدون طهارة خروج السلام ورده فلما
تيمم كافر لا وضوءه لا ندلس باهل للنية فليفتقر اليها لا يصح منه وصح تيمم جنب
بنية الوضوء به يفتي وندب لراجه رجاً قويا آخر الوقت المستحب ولو لم
يؤخر وتيمم وصلى جاز لو بينه وبين الماء ميل والا لا صلى من ليس في
المران بالتيمم ونسى الماء في رحله وهو ما ينسى عادة لا اعادة عليه ولو
ظن قنناً الماء اعاد اتفاقاً كالونسيه في عنقه او ظهره او في مقدمه ركباً او
مؤخره سابقاً او نسي ثوبه وصلى عرياناً او في ثوب نجس او مع نجس ومعه
ما ينيله او توضأ بما نجس او صلى محدثاً ثم ذكر اعاد اجماعاً وبطلية وجوا
على الظاهر من رفيقه من هو معه فان منعه ولو دلاله بان استهلكه تيمم
لتحقق عجزه وان لم يعطه الا بتمن مثله او بغين يسير وله ذلك فاصلا
عن حاجته لا يتيمم ولو اعطاه بالثر يعني بغين فاحش وهو ضعف قيمته
في ذلك المكان او ليس له ثمن ذلك تيمم واما للعطش فيجب على القادر
شراؤه باضعاف قيمته احياً لنفسه وانما يعتبر المثل في تسعة عشر موضعاً
مذكورة في الاسماء وقبل طلبه الماء لا يتيمم على الظاهر اي ظاهر الرواية
عن اصحابنا لانه مبذول عادة كما في البحر عن المبسوط وعليه فيجب طلب
الدلو والرشاء وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو
كان في الصلاة ان ظن الاعطاء قطع والا لا لكن في القهستاني عن المحيط
ان ظن اعطاء الماء والا لا وجب الطلب والا لا والمصور فاقد الماء والتراب
الطهورين بان حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج مطهر وكذا العاجز

عنهما لمريض يوحزها عنده وقال لا ينشبه بالمصلين وجوبا فيركع ويسجد
ان وجد مكانا يابسا والا يومى قايما ثم يعيد كالصوم به يفتى واليه صح
رجوعه اى الامام كما في الفيض وفيه ايضا مقطوع اليدين والرجلين اذا
بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا يتيم ولا يعيد على الاصح وبهذا
ظهر ان تعد الصلاة بلا طهر غير مكفر فليحفظ وقدم وسيجي في صلاة
المريض **فروع** صلى المحبوس بالتيمم ان في المصراعاد والا لاهل يتيمم
لسجدة للتلاوة ان في السفر نعم والا الا الما المسبل في الغلاة لا يمنع التيمم
ما لم يكن كثيرا فيعلم انه للوضوء ايضا ويشرب ما للوضوء الجنب اولى
بمباح من حايض ومحدث وميت ولو لاحدهم من اولى ولو مشترك كان ينبغي
صرفه للميت جاز تيمم جماعة من محل واحد حيلة جواز تيمم من معه ماء
زمنم ولا يخاف العطش ان يخلطه بما يغلبه او يهينه على وجه يمنع الرجوع
وناقضه ناقض الاصل ولو غسلا فلو تيمم للجنازة ثم احدث صار محدثا
لا جنبيا فيتوضا وينزع خفيه ثم بعده يمسح عليه ما لم يمر بالماء في
عبارة صدر الشريعة بمعنى بعد كما في ان مع العسر يسرا فانهم وقدرة
ما ولو اباحه في صلاة كاف لطهارة ولو مرة مرة فصل عن حاجته كعطش
وعجن وغسل بخمس ما يع ولوعة جانبته لان المشغول بالحاجة وغير الكافي كالمعذور
لا ردة وكذا ينقضه كل ما يمنع وجوده التيمم اذا وجد بعده لان ما جاز لعذر
بطل بزواله فلو تيمم لمريض بطل بغيره او لبرد بطل بزواله والحاصل ان
كل ما يمنع وجوده التيمم نقض وجوده التيمم وما لا يمنع وجوده التيمم في الابتداء
فلا ينقض وجوده بعد ذلك التيمم ولو قال وكذا زال ما اباحه اى التيمم
لكان اظهر واخص وعليه فلو تيمم بعد ميل سار فانقض انتقض فليحفظ
ومرورنا على متيمم عن حدث او ناييم غير متمم متيمم عن جنابة على ماء
كاف لمستيقظ فينتقض وابقيا تيممه وهو الرواية الصحيحة عنه المختارة للفتوى
كما لو تيمم بقبويه ما لا يعلم به كما في البحر وغيره واقره المصنف تيمم لو كان
الشيء اى اكثر اعضا الوضوء عدد اى في الغسل مساحة مجزوا او به جردى
اعتبارا للاكثر وبجلسه يغسل الصحيح ويمسح الجرح وكذا ان استويا غسل
الصحيح من اعضا الوضوء ولا رواية في الغسل ومسح الباقي منها وهو الاصح
لانه احوط فكان اولى وصح في الفيض وغيره التيمم كما تيمم لو الجرح بيديه
او وجد من يوضيه خلا فالهما ولا يجمع بينهما اى تيمم وغسل كما لا يجمع بين
حيض وحبل او استحاضة او نفاس ولا بين نفاس واستحاضة او حيض
ولا زكاة وعشرا وخراج او قطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم او قصاص
ولا ضمان وقطع او اجر ولا جلد مع رجم او نقي ولا مهر ومثعة او حد
او ضمان افضا بها او موتها من جماعه ولا مهر مثل وتسمية ولا وصية

حيلة من معه ماء
زمنم

وميرات وغيرها ما سيجي في محاله ان شاء الله تعالى من به وجع
راس لا يستطيع معه مسحة محدثا ولا غسله جنبيا ففي الفيض عن غريب
الرواية يتيمم وافتى قارى الهداية انه سقط عنه فرض مسحة ولو
عليه جيرة ففي مسحها قولان وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جيرة
ان لم يضره والاسقط اصيلا وجعل عادما لذلك العضو حكما كما في
المعدوم حقيقة **باب المسح على الخفين** اخره لثبوت
بالسنة وهو لغة امر اريد على الشيء وشرعا اصابة البالة الخف مخصوص
في زمن مخصوص والخف شرعا السائر للكعبين فاكثر من جلد ونحوه شرط
مسحة ثلاثة امور الاول كونه ساترا محل فرض الغسل القدم مع الكعب
او يكون نقصانه اقل من الخرق المانع فيجوز على الزبول لو مشددا الا ان يظهر
قدر ثلاثة اصابع وجوز مشايخ سمرقند سائر الكعبين باللفافة والثاني
كونه مشغولا بالرجل لينع سرية الحدث فلو واسع فمسح على الزايد ولم يقدم
قدمه اليه لم يجز ولا يضر رويته رجله من اعلاه والثالث كونه مما يمكن
ستارعة المشي المعتاد فيه فرسخا فاكثر فلم يجز على متخذ من زجاج او
خشب او حديد وهو جائز فالفضل افضل الاتهمة فهو افضل بل ينبغي
وجوبه على من ليس معه الا ما يكفيه او حاف فوت وقت او وقوف عرفة
بحجرو وفي القسطنطينية ان رخصة مسقطه للعزيمة ولهذا الوصل ما في خفه
بنية الغسل ينبغي ان يصير انما بسنة مشهورة فنكره مبتدع وعلى راي
الثاني كافر وفي التحفة ثبوتها بالاجماع بل بالتواتر رواية اكثر من ثمانين
منهم العشرة فمستثنى وقيل بالكتاب ورد بانه غير مغييا بالكعبين اجماعا
فالجر بالجوار محدث ظاهره عدم جوازه لمجدد الوضوء الا ان يتلوا ما حصل
له القرينة بذلك صار كانه محدث لا جنب وحايض والمنفى لا يلزم تصوير
وفيه ان المنفى الشرعي يفتقر الى اثبات عقلى ثم ظاهره جواز مسح مفصل جمعة
ونحوه وليس كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد ان يحمل في حكمه فالاحسن
لمتوضئي لا لغسل والسنة ان يخطه خطوطا باصابع يدر فرجة قليلا
بيدا من قبل اصابع رجله متوجها الى اصل الساق ومحل على ظاهر خفيه
من روس اصابعه الى معقد الشراك ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن ظاهر
او جرم موقية وكوفوف خف او لفافة ولا اعتبار بما في ثناوى الشاذى لانه رجل
مجهول لا يقلد فيما خالف النقول او جرمية ولو من غزل او شعر الخنثيين
بحيث يمشي فرسخا ويثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يشف الا
ان ينفذ الى الخف قدر الفرض ولو نزع موقية اعاد مسح خفيه ولو نزع
احدهما مسح الخف والموق الباقي ولو ادخل يده تحتهما ومسح خفيه لم يجز
والمنعلين بسكون النون ما جعل على اسفله جلدة والمجلدين مرة ولو امرأة

او خشي ملكوسين على ظهره فلو احدث ومسح بخفه او لم يمسح فليس بوقت
لا يمسح عليه تام خرج الناقص حقيقة كلمة او معنى كتييم ومعدور
فانه يمسح في الوقت فقط الا اذا توضا وليس على الانقطاع فكلما يصح عند
الحدث فلو تخفف الحدث ثم خاض الماء فابتل قدماء فترسم وضوء ثم احدث
جاز ان يمسح يوما وليلة لمقيم وثلاثة ايام وليا لها المسافر وابدا المدة من
وقت الحدث فقد يمسح المقيم ستا وقد لا يتمكن الا من اربع مكن توضا وتخفف
قبل الحجر فلما طلع صلى فلما تشهد احدث لا يجوز على عمامة وقلنسوة وبرقع
وقفازين لعدم الخروج وفرضه علا قدر ثلاث اصابع اليد اصغرها طولاً
وعرضاً من كل رجل ولا من الخف تمنعوا فيه مد الا اصبع فلو مسح برؤوس
اصابعه وجا في اصولها لم يجوز الا ان يتصل من الخف عند الوضع قدر الفرض
قاله المصنف ثم قال وفي الذخيرة ان الماء متقاطر اجاز والا لا ولو قطع
قدمه ان بقي من ظهره قدر الفرض مسح والا غسل كمن قطع من اعبعه ولو
له رجل واحدة مسحها وجاز مسح خف مغموب حلاً فالحنابلة كما جاز
غسل رجل مغموبة اجماعاً والخرق الكبير بموحدة او مثلثة وهو قدر ثلاث
اصابع القدم الا اصغر بكاملها ومقطوعها يعتبر باصابع ماثلة يمنعها الا ان
يكون فوقه خف آخر او جرموق فيمسح عليه وهذا هو الخرق على غير اصابعه
وعقبه ويؤى ما تحته فلو عليها اعتبر الثلاث ولو كباراً ولو عليه اعتبر
بدون اكثره ولو لم يمسح القدر المانع عند المشي لصلايته لم يمنع وان كثر
كما لو انفتقت الظهارية دون البطانة وتجمع الخروق في خف واحد لا فيها
بشرط ان يقع فرضه على الخف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير واقل خرق يجمع
يمنع المسح الحالى والاستقبال كما ينتقض الماضى قهستانى **قلت** ومر ان
ما ينتقض التيم بمنع ويرفع كنجاسة وانكشاف حتى انعقادها كما سيجي فليحفظ
ما دخل فيه المسئلة لا مادونه الحاقاً له بمواضع الخرز بخلاف نجاسة متفرقة
وانكشاف عورة وطيب محرم واعلام ثوب من حرير فانها يجمع مطلقاً واختلف في
جمع خروق اذ في اصحية ريب في تجميع الجمع احتياطاً وناقضه ناقض وضوء لانه
بعضه وترع خف ولو احدثا مضى المدة وان لم يمسح ان لم يحق بغلبة الظن
ذهاب رجله من برد للضرورة فيصير كالجيرة فيستوعبه بالمسح ولا
يتوقف دلالة الوتت المدة وهو في صلاته ولا ماء مضى في الاصح
وقيل تقصد ويتم وهو الاشبه وبعدها اى الخرج والمضى غسل المتوضي
رجليه لا غير لحلول الحدث السابق قدميه الا لمانع كبرد فيقيم حينئذ
وخروج الشرف قدمه من الخف الشرعى وكذا اخراجه ترع في الاصح اعتباراً
للاكثر ولا غيرة بخروج عقبه ودخوله وما روى من النقض بزوال عقبه
فقيده بما اذا كان بنية ترع الخف اما اذا لم يكن اى زوال عقبه بنية بل

لسعة او غيرها فلا ينتقض بالاجماع كما يعلم من الوجودى معزياً
للهائية وكذا القهستانى لكن باختصار حتى زعم بعضهم انه فوق
الاجماع فتنبه وينتقض ايضا بغسل الشراجل فيه لو دخل الماء خفه
وصحبه غير واحد وقيل لا ينتقض وان بلغ الماء الركبة وهو الاظهر كما في
البحر عن السراج لان استتار القدم بالخف يمنع سراية الحدث الى الرجل
فلا يقع هذا غسلاً معتبراً فلا يوجب بطلان المسح ثم في غسلها ثانياً
بعد المدة والترع كما مر وبقي من نواقضه الخوق وخروج الوقت
للمعدور ومسح مقيم بعد حدثه فسا فر قبل تمام يوم وليلة فلو بعده
ترع مسح ثلاثاً ولو اقام مسافر بعد مضي مدة مقيم ترع والا تمها
لانه صار مقيماً ولم مسح جيرة حتى عيدان يجربها الكسر وخرقة فرجة وموضع
فصدوكى ونحو ذلك كعصابة جراحة ولو براسه كغسل لما تحتها فيكون
فرضاً يعنى عملياً الثبوت بظنى وهذا قولها واليه رجع الامام خلاصة
وعليه الفتوى شرح مجمع وقد مرنا ان لفظ الفتوى أكد في التصحيح من
الختار والاصح والصحيح ثم انه يخالف مسح الحق من وجوه ذكرها ثلاثة
عشر فقال فلا يتوقف لانه كالغسل حتى يوم الاحد ولو بدلها باخرى
او سقطت العليا لم يجب اعادة المسح بل يندب ويجمع مسح جيرة رجل
معه اى مع غسل الاخرى لا مسح خفها بل خفيه ويجوز اى يصح مسحها
ولو شددت بلا وضوء وغسل دفعا للخروج ويترك المسح كالغسل ان ضرر
والا لا يتوكل وهو اى مسحها مشروط بالعجز عن مسح نفس الموضع فان قدر
عليه فلا مسح عليها والحاصل لزوم غسل المحل ولو تاجار فان ضر مسح
فان ضر مسحها فان ضر سقط اصلاً ويمسح نحو مفتصد وجريح على كل
عصابة مع فرجتها في الاصح ان ضره الماء او حلها ومنه ان لا يمكنه
ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها انكسر ظفره فجعل عليه دوا او وضعه
على شقوق رجله اجزى الماء عليه ان قدر والا سمحه والا تركه والمسح
يبطله سقوطها عن برئ والا لا فان سقطت في الصلاة استأنفها وكذا
الحكم لو سقط الدوا او برئ موضعها ولم تسقط بجبتي وينبغي تقييده بما
اذا لم يضربا لها فان ضره فلا يجزى الرجل والمرأة والمحدث والجنب في
المسح عليها وعلى تواضعها سواء اتفاقاً ولا يشترط في مسحها استبعاد
وتكرار في الاصح فيكفى مسح الشرا مرة بدفقتى وكذا لا يشترط فيها ثنية اتفاقاً
بخلاف الخف في قوله وما في نسخ المتن رجوع عنه المصنف في شرحه **باب**
الحيض عنوان عنه لكثرة واصالته والا ففى ثلاثة حيض ونفاس والا فاختصاصه
هو لغة السيلان وشرعاً على القول بانه من الاحداث ما نعية شرعية بسبب
الدم المذكور وعلى القول بانه من الانجاس دم من رحم خرج الاستحاضة

ومنه ما تراه صغيرة وآيسة ومشكل لا لولادة خروج النفاس وسببه
ابتداء ابتلا الله تعالى الحيوان لا كل الشجرة وركن برزخ الدم من الرحم
وشرطه تقدم نظاب الطهر ولو حكا وعدم نقضه عن اقله واوانه
بعد التسع ووقت بثوته بالبروز فيه تنترك الصلاة ولو مبتدأة في
الاصح لان الاصل الصحة والحيض دم صحة شمتي اقله ثلاثة ايام بلياليها
الثلاث فالاضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الفلكية للاختصار
فلا يلزم كونها ليالي تلك الايام وكذا قوله واكثره عشرة بعشر ليال كذا
رواه الدارقطني وغيره والناقض عن اقله والزائد على اكثره او اكثر
النفاس او على العادة وجاوز اكثرهما وما تراه صغيرة دون تسع على المعتد
وايسة على ظاهر المذهب وحامل ولو قبل خروج اكثر الولد استحاضة
واقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولياليها اجماعا ولا احد الاكثر
وان استغرق العر الا عند الاحتياج الى نصب عادة لها اذا استمر بها الدم
فيجد لاجل العدة بشهرين به يفتي وعم كلامه المبتدأة والمعتادة ومن
نسب عاداتها وتسمى الحيوة والمضلة واضلالها اما بعدد او مكان او بها
كما بسط في البحر والحاوي وحاصله انها تنحري ومتى ترذت بين حيض
ودخول فيه وطهر تتوضا لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه تغتسل
لكل صلاة وتنترك غير موكدة وسجدا وجماعا ونضرم رمضان ثم تقضي
عشرين يوما ان علمت بدايته ليلا والا فاشين وعشرين وتطوف لركن
ثم تعيده بعد عشرة ولصدر ولا تعيده وتعد لطلاق بسعة اشهر على
المفتي به وما تراه من لون كدورة وتربية في مدته المعتادة سوى ياض
خالص قيل هو شئ يشبه الخيط الابيض ولو المربي طهر متخللا بين
الدين فيها حيض لان العبرة لا اوله وآخره وعليه المتون فيلحفظ ثم
ذكر احكامه بقوله يمنع صلاة مطلقا ولو سجدة شكر وصوما وتقضية
لزمادونها المخرج ولو شرعت تطوعا فيها فحاضت قصتها خلافا لما
زعم صدر الشريعة تجزى في الفيض لو نامت طاهرة وقامت حايضا
حكم بحيضها مذ قامت وبكس مذ نامت احتياطا وينع حل دخول مسجد
وحل الطواف ولو بعد دخولها المسجد وشرعها فيه وقربان ما تحت ازار
يعني ما بين سرة وركبة ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا وهل يحل النظر
ومباشرتها له فيه تردد وقرارة قرآن بقصده ومسه ولو مكتوبا
بالفارسية في الاصح الا بغلافه المنفصل كما مر وكذا يمنع حمله كلوح وورق
فيه اية ولا باس لحايض وجنب بقراءة ادعية ومسه وحملها وذكر الله
تعالى وتسبيح وزيارة قبور ودخول مصلى عيد واكل وشرب بعد مضمة
وغسل يد وما قبلها فيكره لجنب لاحتياض ما لم تحاطب بغسل ذكره الجلي

او النفاس والحيض

ولا يكره تحريم يامس قرآن بكم عند الجمهور تيسيرا وصح في الهداية الكراهة
وهو احوط ويحل وطهرها اذا انقطع حيضها لاكثره بلا غسل وجوبا بل ندريا
وان انقطع لدون اقله فتوضا وتغسل في اخر الوقت وان لا اقله فان لدون
عادتها لم يحل وتغتسل وتغسل وتقوم احتياطا وان لعادتها فان كتابت
حل في الحال والا لا يحل حتى تغتسل او تتيم بشرطه او يمضي عليها زمن يسع
الفصل وليس الثياب والتخريم يعني من آخر وقت الصلاة لتعليقهم
بوجودها في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العيد لا بد ان يمضي وقت الظهر
كما في السراج وهل تعتبر التحريم في الصوم الاصح لا وهي من الطهر مطلقا
وكذا الغسل لو لاكثره والا فن الحيض فتقضي ان بقي قدر الغسل والتخريم
ولو عشرة فقد التحريم فقط ليلا تزيد ايام على عشرة فيلحفظ
وطهرها يكفر مستحله كما جزم به غير واحد وكذا مستحل وطى الدبر
عند الجمهور محبتي وقيل لا يكفر في المسيلتين وهو الصحيح خلاصه وعليه
المعول لانه حرام لغيره ولما يحكي في المرتد انه لا يفتي بتكفير مسلم كان
في كفره خلاف ولوراية ضعيفة ثم هو كبيرة لو عامدا مختارا عالما بالحرمة
لا جاهلا او مكرها او ناسيا فتكرمه التوبة ويندب تصدقه بدنيا او زهده
ومصرفه كزكاة وهل على المرأة تصدق قال في الضيا الظاهر لا دم استحاضة
حكمه كزكاة دأيم وقتا كاملا لا يمنع صوما وصلاة ولو نقلها وجها عا
لحديث توضئ وصلى وان قطر الدم على الحصى والنفاس لغة ولادة المرأة
وشرعا دم فلوله تره هل تكون نفسا المعتمد نعم يخرج من رحم فلوله رقه
من سرتها ان سال الدم من الرحم فنفسا والا فذات جرح وان ثبت له
احكام الولد عقب ولد او اكثره ولو منقطع اعضا اعضا الا اقله تتوضا
ان قدرمت او تتيم وتومي بصلاة ولا تؤخر فاعذر الصحيح الفادر حكمه
كالحيض في كل شئ الا في سبعة ذكرتها في الخواص وشرحي للملتقي منها انه
لا احد لا اقله الا اذا احتيج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت
مضت عدتي فقدره الامام بخمسة وعشرين يوما مع ثلاث حيض والثاني
باحد عشر والثالث بساعة واكثره اربعون يوما كذا رواه الترمذي
وغيره ولان اكثره اربعة امثال اكثر الحيض والزائد على اكثره استحاضة
لو مبتدأة اما المعتادة فترد لعادتها وكذا الحيض فان انقطع على اكثرها اقله
فالكل تقاس وكذا حيض ان وليه طهر تام والا فعدادتها وهي تثبت وتنتقل
بمرة به يفتي وتماه فيما علقناه على الملتقي والنفاس لام تؤمين من الاول
هما ولدان بينهما دون نصف حول وكذا الثلاثه ولو بين الاول والثالث
اكثر منه في الاصح وانقضا العدة من الاخير وفاقا لتعلقه بالفراغ وسقط
مثلث السين اي مسقوط ظهر بعض خلقه كيد او رجل او اصبع او طرف

طه
تنبت العادة حرة

او شعر ولا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوما ولو حكا تقصير المرأة
 به نفسا والامة ام ولد ويحتمل به في تعليقه وتقضي به العدة فان لم يظهر
 له شيء فليس بتتي والمزى حيض ان دام ثلاثا وتقدمه طهر تام والا
 استحاضة ولو لم يد رحاله ولا عدة ايام حملها ودام الدم تدع الصلاة ايام
 حيضها بيقين ثم تغسل ثم تصلي كعذرة ولا يحسد اباس بمدة بل هو ان تبلغ
 من السن ما لا يحض مثلها فيه فاذا بلغت وانقطع دمها حكم باياسها فاراته
 بعد الانقطاع حيض فيبطل الاعتداد بالاشهر وتقصد الانكحة وقيل يحسد
 بخمسين سنة وعليه المول والفتوى في زماننا يجتبي وغيره تيسيرا وحده
 في العدة بخمسين وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتماد وما رآته بعد ما ايك
 المدة المذكورة فليس بحيض في ظاهر المذهب الا اذا كان دما خالصا خفيفا حتى
 يبطل به الاعتداد بالاشهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تقصد الانكحة
 هو المختار للفتوى حقه وخبرها وسنحقة في العدة وصاحب عذر
 من به سلس بول لا يمكنه امساكه واستطلاق بطن او انفلت ريج او
 استحاضة او يعينه رمد او عمش او غرب وكذا كما يخرج بوجع ولو من
 اذى وثدي وسرة ان استوعب عذره تمام وقت صلاة مفروضة بان
 لا يجده جميع وقتها زنا يتوضا ويصلي فيه خاليا عن الحدث ولو حكا
 لان الانقطاع اليسير ملحق بالعدم وهذا شرط العذرة في حق الابتدائي
 في حق البقائي وكفي وجوده في جزء من الوقت ولو مرة وفي حق الزوال بشرط
 استيعاب الانقطاع تمام الوقت حقيقة لانه الانقطاع الكامل وحكمه
 الوضوء لا غسل ثوبه ونحوه لكل فرض الام للوقت كما في لودك الشمس
 ثم يصلي به فيه فرضا ونفلا فدخل الواجب بالاولى فاذا اخرج الوقت
 يبطل اي ظهر حدثه السابق حتى لو توضا على الانقطاع ودام الى خروجه
 لم يبطل بالخروج ما لم يطرأ حدث آخر او يسيل كسيلة مسح حفه وافاد
 انه لو توضا بعد الطلوع ولو لعيد او اضحى لم يبطل الا بخروج وقت الظهر
 وان سال على ثوبه فوق درهم جاز له ان لا يغسله ان كان لو غسله بخمسين
 قبل الفراغ منها اي الصلاة والا يتنجس قبل فراغه فلا يجوز ترك غسله
 هو المختار للفتوى وكذا مريض لا يبسط ثوبا الا يتنجس فوراً له تركه والعذر
 انما تنطبق طهارته في الوقت بشرطين اذا توضا لعذره ولم يطرأ عليه حدث
 اخر اما اذا توضا لحدث آخر وعذره منقطع ثم سال او توضا لعذره ثم
 طرأ عليه حدث آخر بان سال احد من غيره او جرحه او قرحته ولو من جديد
 ثم سال الاخر فلا تنطبق طهارته **فروع** يجب رد عذره او تقليله
 بقدر قدرته ولو بصلاة موميا وبرده لا يبقى ذا عذر بخلاف الحيض
 ولا يصلي من به انفلت ريج خلف من به سلس بول لان معه حدث

باب نجس **النجاس** جمع نجس بفتح نين وهو لغة يعمر
 الحقيقي والحكمي وعرفا يختص بالاول يجوز رفع نجاسة حقيقة عن
 محلها ولو انا او ما كولا علم محلها او لا بما ولو مستعلا به يفتى وبكل ما يع طاهر
 قانع للنجاسة ينحصر بالعصر كحل وما ورد حتى الريق فتطهر اصبع
 وثدي بل نجس ثلاثا بخلاف نحو لبن كزيت لانه غير قانع وما قيل ان
 اللبن وبول ما يؤكل مزيل بخلاف المختار ويظهر خف ونحوه كنعيل
 يتنجس بذيجه جزم هو كل ما يرى بعد الجفاف ولو من غيرها كخمر وبول
 اصابه ثروات به يفتى بذلك يزول به اثرها والا جزم لها بغسل ف
 يطهر صقيل لاسام له كمرأة وظفر وعظم وزجاج وآنية مدهونة او خرايط
 وصفائح فضة غير منقوشة بمسح يزول به اثرها مطلقا به يفتى وتطهر
 ارض بخلاف نحو بساط يبيسها اي جفافها ولو بوجع وذهب اثرها
 كلون وريج لاجل صلاة عليها لا التمس بها لان المشروط لها الطهارة
 وله الطهورية وحكم الجرح ونحوه كل من مفروش وحصى بالحقا نجاسة سطح
 وشجر وكلا قائمين في ارض كذلك اي كارض فيطهر بخلاف وكذا كلما كان
 ثابتا فيها لاخذ حكمها باتصاله بها فالمنفصل يغسل لا غيب الا حجرا
 خشنا كحصى فكارض ويطهر متى اي محله يابس بفرك ولا يضربقا اثر
 ان طهر راس حشفة كان كان ستنجيا بما وفي المجتبى او ليج فنزع فانزل
 لم يطهر الا بغسله لتلوثة بالنجس انتهى اي برطوبة الفرج فيكون مفرعا
 على قولها بنجاستها اما عذره فهي طاهرة كساير رطوبات البدن جوهره
 والا يكن يابسا ولا راسها طاهر فيغسل كساير النجاسات ولو دما غبيطا
 على المشهور بلافق بين منية ولور قيقا المرض به ومنهيا ولا بين منى
 آدمي وغيره كما بحثه الباقي ولا بين ثوب ولو جديرا او مبطنا في
 الاصح وبدن على الظاهر من المذهب ثم هل يعود بنجاس الله بعد فركه
 المحتمل لا وكذا كلما حكم بطهارته بغير ما يع وقد انهيت في المختارين
 المظهرات الى نيف وثلاثين وغيرت نظم ابن وهب ان فقلت
 • وغسل ومسح والجفاف مطهر • • وتحت وقلب العين والحفر يذكر •
 • ودبغ وتخليل ذكاة تحلل • • وفرك وذلك والدخول التقود •
 • تفرغ في البعض تدف ونرجها • • ونار وغلى يغسل يقض تغور •
 • ويظهر زيت تنجس يجعله صابونا به يفتى للبلوى كتنور رش بما نجس
 لا باس بالخبر فيه كطين تنجس فجعل منه كوز بعد جعله في النار يطهر
 ان لم يظهر فيه اثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي وعق الشارع عن قدر
 درهم وان كره تنجس ما فيجب غسله وما دونه تنجسها فيستن وفرقة مبطل
 فيفرض والعبرة بوقت الصلاة لا الاصابة على الاكثر فامل وهو مثقال عشرون

طهارة الفرج طاهرة عند

وزنه عشرون قيراطا في نجس كفيف له جرم وعرض مقعر الكف وهو داخل
مفاصل اصابع في رقيق من مغلظة كفورة آدمى وكذا كلما خرج منه موجبا
لوصوه او غسل مغلظ وبول غير مأكول ولو من صغير لم يطعم الا بول الخفاش
وخرقه فظاهر وكذا بول الفارة لتعذر التميز عنه وعليه الفتوى كما في
التاترخاينه وسيجيء آخر الكتاب ان خرها لا يفسد ما لم يظهر اثره وفي
الاشباه بول السنور في غير اواني الماء عفو وعليه الفتوى ودم مسفوح
من سائر الحيوانات الا دم شهيد ما دام عليه وما بقي في لحم منزول وعروق
وكبد وطحال وقلب وما لم يسيل ودم سمك وقمل وبرغوث وبق زاد في الراجح
وكتان وهو كما في القاموس كرماني وبيبة حمر الساعة فالمستثنى اثني عشر وحر
وفي باقي الاثرية روايات التخليط والتخفيف والطهارة رجح في البحر الاول
وفي النهر الاوسط وخرق كل طير لا يزرق في الهواكيط اهلي ودجاج اما ما
يزرق فيه فان ما كولا فظاهر والا فحقف وروث وحشئ افاد بهما نجاسة
خرق كل حيوان غير الطيور وقال لا تخفقه وفي الشربلا ليه قولها اظهر
وطهرها محمدا خرا للبلوى وبه قال مالك ولو اصابه من نجاسة غليظة
ونجاسة خفيفة جعلت الخفيفة تبعا للغليظة احتياطا كما في الظهيرية
ثم متى اطلقوا النجاسة فظاهره التخليط وعنى دون ربع جميع بدن و
ثوب ولو كبر هو المختار ذكره الحلبي ورجحه في النهر على التقدير بربع
المصاب كيد وكره ان قال في الحقايق وعليه الفتوى من نجاسة مخففة
كبول تاكول ومنه الغرس وطهره محمد وخرق طير من السباع او غيرها
غير مأكول وقيل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر في غير الماء فيلحفظ وعنى
دم سمك ولعاب بغل وحمار والمذهب طهارتها وبول انتضخ كرو سابس
وكذا جانبها الاخر وان كثر باصابة الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء قليل
نجه في الاصح لان طهارة الماء كدجوهه وفي القنية لو اتصل وانبسط
وزاد على قدر الدرهم يذهب ان يكون كالدهن النجس اذا انبسط وطهر
ستار وخبث نجس وغبار سرقين ومحل كلاب وانتضاح غسالة لا يظهر
مواقع فطهرها في الاثنا عفو وما بالمدورة اى جرى على نجس نجس اذا ورد
كله ٢ واكثره ولو اقله لا يحضه في نهر او نجاسة على سطح لكن قدمنا ان
العبرة للاكثر كعبه اى اذا وردت النجاسة على الماء تنجس الماء اجماعا لكن
لا يحكم بنجاسته اذا لاقى المتنجس ما لم ينفصل فيلحفظ لا يكون نجسا ماد
قذر والا لزم نجاسة الخبز في سائر الامصار ولا ملح كان حمرا او خنزيرا
ولا قذر وقع في بئر فصا رحمة الا انقلاب العين به يفتى وغسل طرف
ثوب او بدن اصابته نجاسة محلا منه ونسئ المحل مطهر له وان وقع
الفعل بغير تحرره المختار ثم لو ظهر انها في طرف اخر هل يعيد في الملاصقة

طلب
بول الفارة والسنور

الحقة في غير الماء

طلب
طين الشارع

نعم وفي الظهيرية المختار انه لا يعيد الا الصلاة التي هو فيها كما لو بال حرقها
لتخليط بولها اتفاقا على نحو حنطة تدوسها فتقسم او غسل بعضه او ذهب
بهية او اكل او بيع كما مر حيث يطهر لباقي وكذا الذهب لاحتمال وقوع النجس في كل
طرف كسيلة الثوب وكذا يطهر محل نجاسة اما عينها فلا تقبل الطهارة مرئية
بعد جفاف كدم بقلعها اى بزوال عينها واثرها ولو بمرة او بما فوق ثلاث في الاصح
ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وقوله ولا يضر بقا اثر كلون وريح لازم فلا
يكلف في ازالته الى ما حار او صابون ونحوه بل يطهر ما صبح او غصب نجس
بغسله ثلاثا والا لى غسله الى ان يصفو الماء ولا يضر اثر دهن الا دهن ودك
ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدبغ به جلد بل يستصح به في غير مسجد
ويطهر محل غيرها اى غير مرئية بغلبة ظن غاسل لو مكلفا والا فستعمل طهارة
محلها بلا عدد به يفتى وقد رد ذلك لموسوس بغسل وعصر ثلاثا او سبعا
فيما ينصرف بالغا بحيث لا يقطر ولو كان لوعصره غيره فطهره بالنسبة
اليه دون ذلك الغير ولو لم يبالغ لوقته هل يطهر الاظهر نعم للضرورة وقد رد
بتثليث جفاف اى انقطاع تقاطر في غيره اى في غير منصرف ما يتشرب النجاسة
والا فيقلعها كما مر وهذا كله اذا غسل في اجافة اما لو غسل في غدير او صب عليه
ما كثيرا وجرى عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط عصر وتخفيف وتكرار غسل هو المختار
ويطهر لبن وعسل ودبس ودهن بغلي ثلاثا ولحم طبخ بغير يغلي وتبيد ثلاثا
وكذا داجاجة ملقاة حالة التخص على للنفث قبل شقها فتح وفي التنجيس حنطة
طبخت في خمر لا تطهر ابداه يفتى ولو انتفخت من بول تبعت وجففت ثلاثا
ولو عجن جنز بخر صب فيه خل حتى يذهب اثرها فطهر **فصل الاستنجاء**
اذا له نجس على سبيل فلا يسق من ریح وحصاة ونوم وفصد وهو سنة مؤكدة
مطلقا وما قيل من افتراضه لنحو حيض ومجاورة مخرج فتسامح واركانه
اربعة شخص مستنجي وشئ مستنجي به كما وحجر ونجس خارج من احد السيلين
وكذا لو اصابه من خارج وان قام من موضعه على المعتمد ومخرج دبر او قبل بمحو
نجس ما هو عين طاهرة قاطعة لا قيمة لها كدر منق لانه المقصود فيختار الابح
والاسلم عن التلوين ولا يتقيد باقبال وادبار شتا وصيفا وليس العدد
ثلاثا بمنسوخ فيه بل مستحب والفصل بالماء الى ان يقع في قلبه انه طهر ما لم يكن
موسوسا فيقدر بثلاث كما مر بعده اى الحجر بلا كشف عورة عند احد امامه
فيتركه كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا وكشف لاغتسال او تقوط كما بحثه ابن
الشمعة سنة مطلقا به يفتى سراج ويحب اى يفر من غسله ان جاوز المخرج
نجس ما يع ويعتبر القدر المانع للصلاة فيما وراه موضع الاستنجاء لان ما على
المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكرر الصلاة معه وكره تحريم اعظم
وطعام وروث يابس عذرة يابسة وحجر استنجي به لا يجزى آخر واجزى خرف

طلب
يطهر ما صبح او غصب
نجس بغسله ثلاثا

ورجاء وشي محترم لحرقة ديباج ويمين ولا عذر بيسره فلو مشلوله ولم يجد
تاجاريا ولا صابا ترك الماء ولو شلتا سقط اصلا لم يكن ومريضه لم يجد من يحل
جماعه وقحم وعلف حيوان وحق غير وكلما ينتفع به فلو فضل اجزاء مع الكراهة
لحصول الانتفا وفيه نظير لما مر انه سنة لا غير فينبغي ان لا يكون مقبلا لها
بالمزني عنه كما كره تخريما استقبال قبلة واستدبارها لاجل بول او غائط فلو
لا استنجأ لم يكن ولو في بياض لا طلاق النهي فان جلس مستقبلا لها غافلا ثم ذكره
استخرف بد بالحديث الطبري من جلس يبول قبل القبلة فذكر فاستخرف عنها
اجلا لا لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له ان امكنه والا فلا بأس وكذا يكون هذه
تعم التخرية والتخيرية للمرأة امساك صغير لبول او غائط نحو القبلة وكذا
بمدرجه اليها واستقبال شمس وقرنها اي لاجل بول او غائط وبول وغائط في
ما ولو جاريا في الاصح وفي البحرانها في الرأكد تخريمية وفي الجاري تنزيهية وعلى
طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل
ينتفع بالجلوس فيه ويجنب مسجد ومصلى عيدا وفي مقابر وبين دواب وفي
طريق الناس وفي مهب ريح وجحر فارة او حية او غملة او ثقب زاد العيني
وفي موضع يعبر عليه احد او يقعد عليه ويجنب طريق او قافلة او خيمة وفي
اسفل الارض الى اعلاها والتكلم عليهما وان يبول قايما او مضطجعا او متجردا من
ثوبه بلا عذر او يبول في موضع ويتوضأ هو او يغتسل فيه لحديث لا يبول احكم
في مسحة فان عامة الوسواس منه **فروع** يجب الاستبراء بمشي وتنجس ونوم
على سقم الايسر ويختلف بطباع الناس ومع طهارة المغول تطهر اليد ويشرط
ازالة الرايحة عنها وعن المخرج الا اذا عجز والناس عنه غافلون استنجى المتوضي
ان على وجه السنة بان ارخي انتفض والا لا نام او شئ على نجاسة ان ظهر
عينها تنجس والا لا ولو دفعت في نهر فاصاب ثوبه ان ظهر تنجس والا لا لف
طاهرا في نجس بتل بما ان بحيث لو عصر قطره نجس والا لا ولو لف في مبتل بنحو
بول ان ظهر نداوته او اثره نجس والا لا فارة وجدت في خمر فريت فتخلل
ان تنفسه نجس والا لا وقع خمر في خل ان قطرة لم يحل الا بعد ساعة وان
كوزا حل في الحال ان لم يظهر اثره فارة وجدت في قمعة ولم يدر هل ماتت
فيها ام في جرة ام في بئر يحل على القمعة ثلاث قرب من سمن وعسل ودبس
اخذ من كل حصه وخلط فوجد فيه فارة يضعها في الشمس فان خرج منها الدهن
فقرته والا فان بقي بحال الجدد فالعسل او تملحها فالدبس يجعل بنجر الحوت
في الذبيحة وبنجر الحل في ما وطعام يتجرى في ثياب اقلها طاهر واوان الكثرها
طاهر لا اقلها بل يحكم بالاغلب الا لضرورة شرب يحرم الكل لحم انتن لا نحو
سمن ولبن شجر في بعر او روث صلب يوكل بعد غسله وفي خثي لا مرقا
كل حيوان كبوله وحيرته كزبله حكم العصير حكم المارطوبية الفرج طاهرة خلافا

لها

لها العبرة للظاهر من تراب وما اختلط به به يفتى مشي في حمام ونحوه لا ينس ما لم
يعلم انه غسالة نجس لا ينبغي اخذ الماء من الابنوبة لانه يصير الماء كذا التيسر
الى الحمام ليس من المروءة لان فيه اظهار مقلوب الكناية ثياب الفسقة واهل
الذمة طاهرة ديباج اهل فارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه رأى في ثوب
غيره نجسا ما نعا ان غلب على ظنه انه لو اجتره ازالها وجب والا لا فالامر بالمعروف
على هذا حمل السجادة في زماننا اولى احتياط لما ورد اول ما يسأل عنه الطهارة
وفي الموقف في القبر الطهارة وفي الموقف الصلاة **كتاب الصلاة**
شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يحل عنها شريعة مرسل ولما صادت
قربة بواسطة الكعبته كان دون الايمان لانه بل من فروعه وهي لغة الدعاء
فنفقت شرعا الى الافعال المعلومة وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء في الامم
والاخرس هي فرض عين على كل مكلف بالاجماع فرضت في الاسرا ليلة السبت
سابع عشر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين قبل طلوع
الشمس وقبل غروبها شتمى وان وجب ضرب ابن عشر عليها بيد لا بخشبة
لحديث مروا اولادكم بالصلاة وهم ابنا سبع واضربوهم وهم ابنا عشر **قلت** والصوم
كالصلاة على الصحيح كما في صوم القهستان مغزيا للزاهدي وفي حظر الاختيار انه
يومر بالطهارة والصلاة وينهى عن شرب الخمر ليل الف الحيز وترك المحرم ويكر جاحدا
لثبوتها بدليل قطعي وتاركها عمدا مجاناة اي تكاسلا فاسق نجس حتى يصلي لانه
يجس لحق العبد فحق الحق احق وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وعند الشافعي
يقتل بصلاة واحدة حدا وقيل كرا ويحكم باسلام فاعلاها بشرط اربعة ان يصلي
في الوقت حال كونه موتاهما وكذا لو اذن في الوقت او سجد للتلاوة او ركع السابعة
صار مسلما لا وصلي في غير الوقت او منفردا او اماما او افسدها او فعل بقية العبادات
لانها لا تختص بشريعتنا ونظها صاحب النهر فقال
• وكافر في الوقت صلى باقتدا • متمما صلاته لا مفسدا •
• او اذن ايضا معلنا او زكى • سوا ما كان بسجدة تزكى •
• فسلم لا بالصلاة منفرد • ولا الزكاة والصيام الحج زكى •
وهي عبادة بدنية محضة فلا يباية فيها اصلا اي لا بالنفس كما صحت في الحج ولا
بالمال كما صحت في الصوم بالفدية للفاني لانها انما تجوز باذن الشرع ولم يوجد
سببها ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت اي الجز والاول منه ان افضل به
الاداء والا فما اى جزء من الوقت يتصل به الاداء والا لا يتصل الاداء بجزء فالسبب
هو الجز والاخير ولو ناقصا حتى تنجب على محنون ومغوم عليه افا قادح ايضا ونفسا
طهر تاوصي بالغ ومر قد اسلم وان صليا في اول الوقت وبعد خروجه يضاف
السبب الى جملة لئلا يثبت الواجب بصفة الحال وانما الاصل حتى يلزمهم القضا
في كامل هو الصحيح وقت صلاة الفجر قدمه لانه لا خلاف في طرفيه واول من

التيسر الى الحمام

حمل السجادة

بعد
تعبده عليه السلام
قبل البعثة

صلاه آدم واول الخنس وجوبا وقدم محمد الظهور لانه اولها ظهورا وبينا ولا يخفى
توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلذا لم يقض نبينا صلى الله عليه وسلم الفجر
صبيحة ليلة الاسرا ثم هل كان قبل البعثة متعبدا بشرع احد المختار عندنا لا
بل كان يعمل بما ظهر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وصح فبعد
في حرا تجر من اول طلوع الفجر الثالث وهو البياض المنتشر المستطير المستطيل
الى قبيل طلوع دكا بالضم غير منصرف اسم الشمس ووقت الظهور من زواله
اي ميل دكا عن كبد السما الى بلوغ الظل مثليه وعنه مثله وهو قولها وزفر
والايمه الثلاثة قال الطحاوي وبه نأخذ وفي غير الاذكار وهو المأخوذ
به وفي البرهان وهو الاظهر لبيان جبريل وهو نص في الباب وفي الغنيص
وعليه عمل الناس اليوم وبه يقتضي سوى فيكون للاشياء قبيل الزوال ويختلف
 باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغرز اعتبر بقامته وهي ستة اقدام
ونصف بقدمه من طرف ابهامه ووقت العصر منه الى قبيل الغروب
فلو غربت ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب ووقت
المغرب منه الى غروب الشفق وهو الحمرة عندها وبه قالت الثلاثة واليه
رجع الامام كما في شروح الجمع وغيرها فكان هو المذهب ووقت العشاء والوتر
منه الى الصبح ولكن لا يصح ان يقدم عليها الوتر الاناسيا لوجوب الترتيب
لانها فرضان عند الامام وفاقد وقتها كلفار فان فيها يطالع الفجر قبل غروب
الشفق في اربعين سنة الشتاء مكلف بها فيقدر لها ولا ينو القضا لقد وقت الاداء
به ائتي البرهان الكبير واختاره الكمال وتبعه ابن الشحنة في الغارزه فصحة فزعم
المصنف انه المذهب وقيل لا يكلف بهما لعدم سببهما وبه جزم في الكثر والدرر
والملتقى وبه ائتي البقالي ووافقه الحلواني والمرغيناني ورجحه الشربلاني والعلبي
واوسع المقاتل ومنع ما ذكره الكمال **قلت** ولا يساعده حديث الرجال
لانهم وان وجب اكثر من ثلاثية ظهر مثلا قبل الزوال ليس كسبيلتنا لان
المفقود فيه العلامة لا الزمان واما فيها فقد فقد الامران **والمسحب للرجل**
الابتداء في الفجر باسفار والختم به هو المختار بحيث يبرئ اربعين اية فريضة
بطهارة لو فسد وقيل يوحى جدا لان الفساد موهوم الحاج بمنزلة فالتقليد
افضل لمرأة مطلقا وفي غير الفجر افضل لها الانتظار فراغ الجماعة وتأخير ظهور
الصيف بحيث يمشي في الظل مطلقا كذا في الجمع وغيره اي بلا اشتراط شدة حر
وحارة بلد وقصد جماعة وما في الجوهره وغيرها من اشتراط ذلك منظور
فيه وجعه لظهور اصلا واستحبابا في الزمانين لانها خلفه وتأخير عصر
صيفا وشتا توسعة للنوافل ماله تغيير دكا بان لا اتحاد العين فيها في الاصح
وتأخير عشا الى ثلث الليل قيد في الحاشية وغيرها بالشتا اما في الصيف فيندب
تجيلها فان اخرها الى ما زاد على النصف كره لتقليل الجماعة اما اليه فباح واخر

العصر الى اصفرار دكا فلو شرع فيه قبل التغيير فده اليه لا يكره واخر العشا الى
اشتباك النجوم اي كثرتها كره اي التأخير لا الفعل لانه مأمور به بخبرها الا
بعد ركسفر وكون على اكل وتأخير الوتر الى اخر الليل لوانتق بالانتباه والانتقال
النوم فان فاق فانه الافضل **والمسحب** تعجيل ظهر شتا يلحق به الربيع وبالصيف
الحريف وتعجيل عصر وعشا يوم غيم وتعجيل مغرب مطلقا وتأخير ركعتين
يكروه تأخيرها وتأخير غيرها فيه هذا في ديار ثلثها شتا وها ويقبل رعاية اوقاتها
اما في ديار ثلثها في الحكم الاول وحكم الاذان كالصلاة تعجيلا وتأخيرها وكره
تخيرها وكل ما لا يجوز مكروه صلاة مطلقا ولو قضا او واجبة او نافلة او على
جنازة وسجدة تلاوة وسهوا سكر قية مع شروق الا العوام فلا يمنعون
من فعلها لانهم يتكونها والاد الجائز عند البعض اولى من ترك اصلا كما
في القنية وغيرها واستوا الا يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتمد كذا في
الاشياء ونقل الحلبي عن الحاوي ان عليه الفتوى وغروب العصر يومه
فلا يكره فعله لادايه كما وجب بخلاف الفجر والاحاديث تعارضت فتساقطت
كما بسطه صدر الشريعة وينعقد بفعل بشروع فيها بكرة التخييم لا ينعقد
الفرض وما هو ملحق به كواجب لعينه كوتر وسجدة تلاوة وصلاة جنازة
تليق الآية في كامل وحضرت الجنازة قبل لوجوبه كاملا فلا يتأدى ناقضا
فلو وجبت فيها لم يكره فعلها اي تخيرها وفي التحفة الافضل ان لا توتر الجنازة
وصح مع الكراهة تطوع بداء به فيها ونذر اداه فيها وقد نذره فيها وقضا
تطوع بداء به فيها فافسده لوجوبه ناقضا ثم ظاهر الرواية وجوب القطع
والقضا في كامل كما في البحر وفيه عن البيهية الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه
وسلم افضل من قراءة القران وكره لانها من اركان الصلاة فالاولى ترك ما
كان ركنها لها وكره نقل قصدا ولو تحية مسجد وكل ما كان واجبا لا لعينه بل
لغيره وهو ما يتوقف وجوبه على فعله كنذور وركعتي طواف وسجدة سهو
والذي شرع فيه في وقت مسحب او مكروه نذر افسده ولو سنة الفجر بعد
صلاة فجر وصلاة عصر ولو المجموعة بعرفة لا يكره قضا فائتة ولو وقرأ ولا
سجدة تلاوة وصلاة جنازة وكذا الحكم من كراهة نقل وواجب لغيره لا
فرض وواجب لعينه بعد طلوع فجر سوى سنته لشغل الوقت به تقديرا
حتى لو نوى تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين وقبل صلاة مغرب لكراهة
تأخير الايسر وعند خروج امام من الحجرة او قيامه للصعود ان لم يكن له
حجرة لخطبة ما وسبحي انها عشر الى تمام صلاته بخلاف فائتة فانها لا تكره
وقيدها المصنف في الجمعة بواجبة الترتيب والا فيكره وبه يحصل التوفيق
بين كلامي النهاية والصدر وكذا يكره تطوع عند اقامة صلاة مكتوبة اي
اقامة امام مذهب حديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الا سنة

لا يمنع العوام

فجران لم يخف فوت جاعتها ولو يادراك تشهدها فان خاف تركها اصلا وما ذكر
من الخيل مردود وكذا يكره غير المكتوبة عند صنيق الوقت وقبل صلاة العيد
مطلقا وبعدها بمسجد لا بيت في الاصح وبين صلاتي الجمع بعرفة ومزدلفة وكذا بعد
كما مر وعند موافقة الجنين واحدها او النج ووقت حضور طعام فانت نفسه
اليه وكذا كل ما يشغل باله عن افعالها ويخل بخشوعها كانياما كان فهذه نيف
وثلاثون وقتا وكذا تركه في اماكن كفوف كعبة وفي طريق ومزبلة ومجزرة ومقبرة
ومقتل وحمام وبطن واد ومعاطن ابل وغنم وبقر ناد في الكافي ومرابط دواب
واصطبل وطاحون وكنيف وسطوحها وسيل واد وارض مفضوبة او للغير لوزر
او مكروبة وصحرا بلا سرة لاد ويكره النوم قبل العشاء والكلام الباح بعدها وبعد
طلوع الفجر الى آية نثر لباس بمشيئة الى حاجته وقيل يكره الى طلوع ذك وقيل الى
ارتفاعها فيص ولا جمع بين فرضين في وقت بعذر سفر ومطر خلافا للشافعي
ومارواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا فان جمع فسد لو قدم الفرض على وقته وحرم
لو علس اي اخره عنه وان صح بطريق القضا الحاج بعرفة ومزدلفة كما سيجي
ولا باس بالتقليد عند الضرورة لكن يشترط ان يلتزم جميع ما يوجبه ذلك الامام
لا قد منا ان الحكم الملق بالطل بالاجماع **باب الاذان هو**
لغة الاعلام وشرعا اعلام مخصوص لم يقبل بدخول الوقت ليعم الغاية وبين
يدى الخطيب على وجه مخصوص بالفاظ كذلك اي مخصوصة سببه ابتداء
اذان جبريل ليلا الاسرى واقامته حين امامته عليه السلام ثم روي عبد الله
ابن زيد اذان الملك النازل من السماء في السنة الاولى من الهجرة وهل هو جبريل
قيل وقيل وسببه بقاء دخول الوقت وهو سنة للرجال في مكان عال موكدة
هي كالواجب في الحق الاثم للفرايض الحنفي في وقتها ولو قضا لانه سنة للصلاة
حتى يبرده لا للوقت لا يسن لغيرها فيعاد اذان وقع بعينه قبله كاقامة
خلافا للثاني في الفجر يتوسيع تكبيره ابتداءه وعن الثاني ثنتين ويفتح راء
البر والعوام يضمنونها روضه لكن في الطلبة معني قوله عليه السلام الاذان حرم
اي مقطوع المد فلا يقول الله لاننا استفهام وان لحن شرعي او مقطوع حركة الآخر
للموقف فلا يصنف بالرفع فانه لحن لغوي فتاوى الصيرفية من الباب السادس
والثلاثين ولا ترجيع فانه مكروه ملتقى ولا لحن فيه اي تغني بغير كلماته
فانه لا يحل فعله وسماعه بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته ويلتفت
فيه وكذا فيها مطلقا وقيل ان المحل متسا يمينا ويسارا فقط ليلا يستدبر
القبلة بصلاة وفلاح ولو وحده او لم يولد لانه سنة الاذان مطلقا ويستدير
في المنارة لو متسعة يخرج راسه منها ويقول ندبا بعد فلاح اذان فجر الصلاة
خير من النوم مرتين لانه وقت نوم ويجعل ندبا اصبعيه في صماخى اذنية
فاذا نه بدونه حسن وبه احسن والاقامة كالاذان فينا مر لكن هي اى الاقامة

التقليد عند الضرورة

مطل
يبرد بالاذان

وكذا الامامة افضل منه فتح ولا يصنع المقيم اصبعيه في اذنيه لانها احضرت
بالدال اي يسرع فيها فلو ترسل ليربدها في الاصح وينز يد قد قامت الصلاة بعد
فلاحها مرتين وعند الثلاثة هي فرادي ويستقبل غير الركب القبلة بهما ويكره
تركه تنزيها ولو قدم فيها موقرا عاد ما قدم فقط ولا يتكلم فيها اصلا ولو رد سلام
فان تكلم استأنفه ويثوب بين الاذان والاقامة في الكل للكل بما تعارفوه ويجلس
بينهما بقدر ما يحجز الملازمون مراعى الوقت النذب الا في المغرب فيسكت قائما
قدر ثلاث ايات قصار ويكره الوصل اجماعا **باب سنة التسليم** بعد الاذان
حدث في ربيع الآخر سنة احدى وثمانين وسبعماية في عشائ ليلة الاثنين ثم الجمعة
ثم بعد عشر سنين احدث في الكل الا المغرب ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة
ويسن ان يؤذن ويقيم لغاية رافعا صوته لوجاعته وصحرا لا يبيتته منفرا وكذا
يسنان لا ولى فوات لا الفاسدة ويحس فيه للباقي لو في مجلس وفعله اولى ويقسم
للعل ولا يسن ذلك فيما تصليه النساء اذ اوقضا ولو جماعة كجماعة صبيان وعبيد ولا
يسنان ايضا لظهور يوم الجمعة في مصر ولا فيما يقضى من الفوات في مسجد لان فيه تشويشا
وتفليطا ويكره قضاؤها فيه لان التاخير معصية فلا يظهرها بآذنه ويجوز
بلا كراهة اذان صبي مراهق وعبد ولا يحل الا باذن كاجير خاص واعمى وولد
زنا واعرابي وانما يستحق ثواب المؤذنين اذا كان عالما بالسنة والاوقات ولو
غير محاسب يحرم ويكره اذان جنب واقامته واقامة محدث لا اذانه على المذهب
واذان امرأة وخنثى وفاسق ولو عالما لكنه اولى بامة واذان من جاهل تنقي
وسكران ولو بمباح وصبي لا يعقل وقاعد الا اذا اذن لنفسه وراكب الا
لمسافر ويعاد اذان جنب ندبا وقيل وجوبا لا اقامته لمشرعية تكراره
في الجمعة دون تكرارها وكذا يعاد اذان امرأة ومجنون ومعتوه وسكران
وصبي لا يعقل لا اقامتهم لما مر ويجب استقبالهما لموت مؤذن وعشيته وخرجه
وحصره ولا ملقن وذهابه للوضوء لسبق حدث خلاصة لكن عبوة السراج
بيئندب وجزم المصنف بعدم صحة اذان مجنون ومعتوه وصبي لا يعقل
قلت وكافر وفاسق لعدم قبول قوله في الديانات وكره تركها معا
لسافر ولو منفردا وكذا تركها لا تركه لحضور الرفع بخلاف مصل ولو جماعة
في بيته بمصر او قرية لها مسجد فلا يكره تركها اذ اذان الحى يكفيه او مصل
في مسجد بعد صلاة جماعة فيه بل يكره فعلها وتكرار الجماعة الا في مسجد على
طريق فلا باس بذلك جوهره اقام غير من اذن بغيره اي المؤذن لا يكره
مطلقا وان بحضوره كره ان لحقه وحشة كما كره مشيه في اقامته ويجيب
وجوبا وقال الحلواني ندبا والواجب الاجابة بالقدم من سمع الاذان
ولو جنبيا لاحيا ايضا ونفسا وسامع خطبة وفي صلاة وحنارة وجماع واستراح
واكل وتعليم علم وتعلمه بخلاف قرآن بان يقول بلسانه كشاله ان سمع المسنون

منه وهو ما كان عربيا لا حنفيه ولو تكرر اجاب الاول الا في الحيعتين فيقول
وفي الصلاة خير من النوم فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع
الاذان بآذيه ولم يذكر هل ستر الى فراغه ويجلس ولو لم يجيبه حتى فرغ لم
اره وينبغي تداركه ان قصر الفصل ويدعو عند فراغه بالوسيلة لرسول الله ولو
كان في المسجد حين سمعه ليس عليه الاجابة ولو كان خارجا اجاب بالمشي اليه
بالقدم ولو اجاب باللسان لاجبه لا يكون مجيبا وهذا بناء على الاجابة المطلوبة تقدم
لا بلسانه كما هو قول الحلواني وعليه فيقطع قراءة القرآن لو كان يقرأ بمنزله ويجيب
لو اذ ان سجده كما ياتي ولو بسجدة لا لانه اجاب بالحضور وهذا متفرع على قول
الحلواني والظاهر وجوبها بلسانه لظاهر الامر في حديث اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول كما بسط في البحر واقوه المصنف وقواه في الزهنا قلا عن
الحيط وغيره بانه على الاول لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجيب
ولا يستغل بجواب الاجابة قال وينبغي ان لا يجيب بلسانه اتفاقا في الاذان بين
يدي الخطيب وان يجيب تقدمه اتفاقا في الاذان الاول يوم الجمعة لوجوب
السجدة بالنص وفي التاتارخانية انما يجيب اذان مسجده وسئل ظهير الدين عن
سمعه في آن من جهات ماذا يجيب عليه قال اجابة اذان مسجده بالفعل **وجيب**
الاقامة ندبا اجماعا كالاذان ويقول عند قد قامت الصلاة اقامها الله وادامها
وقيل لا يجيبها وبه جزم الشافعي **فروع** صلى السنة بعد الاقامة او حضر الامام
بعدها لا يجيبها بآذيه وينبغي ان طال الفصل او وجد ما يعذر قاطعا كما كل ان
تعاد دخل المسجد والمؤذن يقيم قعدا الى قيام الامام في مصلاه رئيس المحلة لا
يتنظر ما لم يكن شريرا والوقت متع تكرر له ان يؤذن في مسجد من ولايته
الاذان والاقامة لبا في المسجد مطلقا وكذا الامامة لو عدل الافضل كون الامام
هو المؤذن وفي الضياء انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد
حققناه في الخزائن **باب شروط الصلاة** وهي ثلاثة انواع
شروط انعقاد كنية وخبرية ووقت وخطبة وشروط دوام كطهارة وستر عور
واستقبال قبله وشروط بقا فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنته بابتداء الصلاة
وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقديره ولذا لم
يجز استخلاف الامي ثم الشرط لغة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء
ولا يدخل فيه هي ستة طهارة بدنه اى جسده لدخول الاطراف في الجسد
دون البدن فيلحظ من حدث بنوعيه وقدمه لانه اغلظ وجب ما منع
كذلك وثوبه وكذا ما يتحرك بحركته او يعد حاملا له كصبي عليه نجس ان لم
يتمسك بنفسه منع والا لا يجنب وكتب ان شدد في الاصح ومكانه اى موضع
قدميه او احدهما ان رفع الاخرى وموضع سجوده اتفاقا في الاصح لا موضع
يديه وركبتيه على الظاهر الا اذا سجد على كف كاسيحي من الثاني اى الحنث

لقوله تعالى وثيابك فطهر فبدنه ومكانه بالاول لانها الزم والرابع ستر
عورته ووجوبه عام ولو في الخلوة على الصحيح الا لغير صحيح وله لبس
ثوب نجس في غير صلاة وهي للرجل ما تحت سترته الى ما تحت ركبته وشرط
احمد ستر احد مكبيه ايضا وعن مالك هي القبل والبر فقط وما هو عورة منه
عورة من الامة ولو خشي او مدبرة او مكاتبة او ام ولد مع ظهرها وبطنها
واما جنبها فتبع لها ولو اعتقها مصلية ان استترت كما قدرت صحت والا
لا علمت بعقده او لا على المذهب قال ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها
فصلت بلا قناع ينبغي لها القبلية ووقوع العتق كارجح في الطلاق
الدوري والحرة ولو خشي جميع بدنها حتى شعرها النازل في الاصح خلا
الوجه واللفين فظهر الكف عورة على المذهب والقدير على المعتمد وصوتها
على الراجح وذراعيها على المرجوح وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه بين رجال
لا لانه عورة بل لخوف الفتنة كسه وان امن الشهوة لانه اغلظ ولذا ثبتت
به حرمة المصاهرة كما ياتي في الخطر ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه امرء فانه يحرم
النظر الى وجهها ووجه الامرء اذا شك في الشهوة اما بدنها فيباح ولو جلا كما
اعتده الكمال قال فحل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج
لا عورة للصغير جدا مادام لم يشته فقبل ودبر ثم تغلظ الى عشر سنين ثم كبا لغ
وفي الاشباه يدخل على النساء الى خمسة عشر ويمنع حتى انعقادها كشف ربع عضو
قد ادا ركن بالاصح من عورة غليظة او خفيفة على المعتمد والغليظة قبل
ودبر وما حولهما والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة وتجمع بالاجزاء الو
في عضو واحد والابنا لقدر فان بلغ ربع ادناها كان منع والشرط سترها
عن غير ولو حكما مكان مظلم لاسترها عن نفسه به يفتى فلوراها من ريقه
لم تقسد وان كره وعادم ساتر لا يصف ما تحته ولا يضرب التصاقه وتشكله ولو حبرا
او طينا يبق الى تمام صلاته او ما كدرا لا صافيا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلة
في جمع الانهر بختانم في الاضطرار لا الاختيار يصلي قاعدا كما في الصلاة وقيل
ما دار عليه موميا بر كوع وسجود وهو افضل من صلاته قاعدا بر كوع ويسجد
وقايم بايما او بر كوع وسجود لان السراهم من ادبار الاركان ولو ابيع له ثوب
ولو باعارة ثبتت قدرته هو الاصح ولو وعد به ينتظر ما لم يخف فوت الوقت
هو الاظهر كراجي ما وثوب وطهارة مكان وهل يلزمه الشرايين مثله ينبغي
ذلك ولو وجد ما اى ساترا كله نجس ليس باصلي كجلد ميتة لم يدبر فانه
لا يستتر به فيها اتفاقا بل خارجها ذكره الوافي اقل من ربعه طاهر ندب
صلاته فيه وجاز الايما كما مر وختم محمد لسه واستحسنه في الاسرار وبه قالت
الثلاثة ولو كان ربعه طاهرا صلى فيه حتما اذ الربع كالكل هذا اذا لم يجد
ما ينزله به النجاسة او يقللها فيتحتم ليس اقل ثوبه نجاسة والهابط ان

من ابتلى بيلتين فان تساويا خيرا واختلفا اختارا لا خوف ولو وجدت الحرة
 البالغة سائر ايسر بدنها مع راسها يجب سترها فلو تركت ستر راسها
 اعادت بخلاف المراهقة لانها لا سقط بعدد الرق فيعذر الصبي اولى ولو كانت
 يستراقل من ربيع الراس لا يجب بل ينسحب لكن قوله ولو وجد المكلف ما يستر
 بعض العورة وجب استعماله ذكره الكال زاد الحلبي وان قل يقتضي وجوبه
 مطلقا فتأمل ويستتر القبل والدر او لا فان وجد ما يسترها قيل يستتر الدبر
 لانه انخس في الركوع والسجود وقيل القبل حكما في البحر بلاتر جمع وفي النهر
 الظاهر ان الخلاف في الاولوية والتعليل يفيد انه لو صلى بالايما نغيب ستر القبل
 ثم فحذه ثم رطن المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء اذ لم يجد المكلف
 المسافر ما يستر به نجاسة او يقللها لبعده ميلا او لعطش صلى معها او عاريا
 ولا اعادة عليه ويفيغى لزومها لو عجز عن مزيل وساقر بفعل العباد كما مر في التيمم
 ثم هذا للمسافر لان للمقيم يشترط الساتر وان لم يملكه فمستأفى والخامس النية
 بالاجماع وهي الارادة المترجمة لاحد المتساويين اي ارادة الصلاة لله تعالى على
 الخصوص لا مطلق العلم في الاصح الا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمغيب
 فيها عمل القلب اللازم للارادة فلا عبرة للذكر باللسان وان خالف القلب لانه
 كلام لانية الا اذا عجز عن احضاره لم يحوم اصابته فيكفيه اللسان مجتبي وهو
 اي عمل القلب ان يعلم عند الارادة بداهة بلاتامل اي صلاة يصلي فلو لم يعلم
 فلو الا بتامل لم يحز والتلفظ بها مسح هو المختار ويكون بلفظ الماضي
 ولو فارسيا لانه الاغلب في الانشاءات وتصح بالحال فمستأفى وقيل سنة
 يعني احبه او سته علما وانا اذ لم ينقل عن المصطفى ولا الصحابة والتابعين
 بل قيل بدعة وفي المحيط انه يقول اللهم اني اريد صلاة كذا فيفسرها في وقتها
 متى وسبحي في الحج وجاز تقديمها على التكبيرة ولو قبل الوقت وفي البدائع
 خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضره النية جاز
 وبقائه جواز تقديم الاقتداء ايضا فيلحفظ ما لم يوجد بينهما قاطعها من عمل
 غير لا يبق صلاة وهو كل ما يمنع البناء وشرط الشافعي قرانها فتندب عندنا
 ولا عبرة بنية متاخرة عنها على المذهب وجوزه الكرخي الى الركوع وكفى بطلق
 نية الصلاة وان لم يقل لله لنفل وسنة راتبة وترويح على المعتمد اذ تعينها
 بوقوعها وقت الشروع والتعيين احوط ولا بد من التعيين عند النية فلو جهل
 الفرضية لم يحز ولو علم ولم يميز الفرض من غيره ان نوى الفرض في الكل جاز وكذا
 لوام غيره فيما لا سنة قبلها لفرض انه ظهر او عصر قرنه باليوم او الوقت او لا
 هو الاصح ولو الفرض فصلا لكنه يعين ظهر يوم كذا على المعتمد والاسهل نية
 اول ظهر عليه او اخر ظهر وفي القهستاني عن النية لا يشترط ذلك في الاصح
 وسبحي آخر الكتاب وواجب انه وترا ونذرا وسجود تلاوة وكذا شكر بخلاف

سهود ون تعيين عدد ركعاته لحصولها ضمنا فلا يضر الخطا في عددها وينوي
 المقتدى المتابعة لم يقل ايضا لانه لو نوى الاقتداء بالامام او الشروع في
 صلاة الامام ولم يعين الصلاة صح وان لم يعلم بها لجعله نفسه تبعا لصلاة
 الامام بخلاف ما لو نوى صلاة الامام وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم نية الاقتداء
 الا لجمعة وجبارة وعيد على المختار لاختصاصها بالجماعة ولو نوى فرض الوقت
 مع بقائه جاز الا في الجمعة لانها يدل الا ان يكون عنده في اعتقاده انها فرض
 الوقت كما هو راي البعض فتصح ولو نوى ظهر الوقت فلو مع بقائه اي الوقت جاز
 ولو في الجمعة ولو مع عدمه بان كان قد خرج وهو لا يعلم لا يصح في الاصح ومثله
 فرض الوقت فالاولى نية ظهر اليوم لجوازه مطلقا للصحة الفضا بنية الاداك عكسه هو
 المختار ومصلحة الجبارة ينوي الصلاة لله وينوي ايضا الدعاء للميت لانه الواجب
 عليه فيقول اصلي لله داعيا للميت وان اشبهه عليه الميت ذكر امانثي يقول نويت
 اصلي مع الامام على من يصلي عليه الامام واذا في الاشياء بحثا انه لو نوى الميت
 الذكر فبان انه انثى وعكسه لم يحز وانه لا يضر تعيين عدد الموتي الا اذا بان
 انهم اكثر لعدم نية الزايد والامام ينوي صلاته فقط ولا يشترط لصحة الاقتداء
 امامة المقتدى بل لئيل الثواب عند اقتداء احديه لا قيله كما بحثه في الاشياء
 لوام رجالا فلا يحز في الايوم احدا ما لم ينو الامامة وان ام لتسا فان اقتدر
 به المرأة محاذية لرجل في غير صلاة جبارة فلا بد لصحة صلاتها من نية امامتها
 لئلا يلزم الفساد بالمحاذاة بلا التزام وان لم تعتد محاذية اختلف فيه فقيل
 يشترط وقيل لا كجبارة اجماعا وجمعة وعيد على الاصح خلاصه واشباهه عليه ان لم
 تحاذ احد تمت صلاتها والا لا ونية استقبال القبلة ليست بشرط مطلقا على الراجح
 فاقيل لو نوى بنا للعبة والمقام او محراب سجده لم يحز مفرغ على المرجوح كنية تعيين
 الامام في صحة الاقتداء فانها ليست بشرط فلو انتم به يظنه زيدا فاذا هو بكر صح
 الا اذا عينه باسمه فان غيره الا اذا عرفه بمكان كالقمام في المحراب او اشارة كهذا
 الامام الذي هو زيدا الا اذا اشار لصفة مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح
 وبعكسه يصح لان الشاب يدعي شيئا لعله وفي المجتبي نوى ان لا يصلي الا خلف
 من هو على مذهبه فاذا هو على غيره لم يحز **فايد** لما كان الاعتبار للتسمية
 عندنا لم يختص ثواب الصلاة في سجده عليه السلام بما كان في زمنه فليحفظ
 والسادس استقبال القبلة حقيقة او حكما كما جاز والشرط حصوله لاطلعه وهو
 شرط زائد لا ابتلا يسقط للعجز حتى لو سجد للعبة نفسها كافر فملكى وكذا المردى
 لثبوت قبلتها بالوحي اصابة عينها يع المعايين وغيره لكن في البحر انه ضعيف
 والاصح ان من بينه وبينها حائل كالغايب واقره المصنف قائلا فالمراد بقولي
 فالملكى ملكي يعاين اللعبة وغيره اي غير معاينها اصابة جهتها بان يبقى
 شي من سطح الوجه مسامتا للعبة اولها بان يفرض من تلقا وجهه مستقبلها

لا يختص الثواب بما
 كان في زمنه عليه السلام

حقيقة في بعض البلاد خط على زاوية قائمة الى الاقمار على الكعبة وخط
آخر يقطعه الى زاويتين قائمتين عينة ويسمى **مصحح قلت** فهذا معنى
الناس من والقياس في عبارة الدرر فتبصر وتعرف بالدليل وهو في القرى
والامصار محاريب الصحابة والتابعين وفي المفاوز والبحار الخوم كالقطب
والا فمن الامل العالم بها من لو صاح به سمعه والعبرة في القبلة العريضة
لا البنا فهي من الارض السابعة الى العرش وقلة العاجز عنها لمرض وان وجد
موجهها عند الامام او خوف مال وكذا كل من سقط عنه الاركان جهة قدرته
ولو مضطجعا بايما لخوف روية عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاقة وتجرى
هو بذل المجهود لنيل المقصود عاجز عن معرفة القبلة بما سي فان ظهر خطاه لم
يعد لما مر وان علم به في صلاة او تحول رايه ولو في سجود سهو استدار وبني
حق لو صلى كل ركعة لجهة جاز ولو بمكة او مسجد مظلم ولا يلزمه قرع ابواب
ومس جدار ولو اعمى فواء رجل بني ولم يقتدر الرجل به ولا يتحرج تحول ولو
ايتم بتحريك بلا تحول لم يجز ان اخطا الامام ولو سلم فتحول راي مسوق والحق
استدار المسبوق واستأنف اللاحق ومن لم يقع تحويه على شئ صلى لكل جهة
مرة احتياطاً ومن تحول رايه لجهة الاولى استدار ومن تكرر ترك سجدة
من الاولى استأنف وان شرع بلا تحول لم يجز وان اصاب لتركه فرض التحري
الا اذا علم اصابته بعد فراغه فلا يعيد اتفاقا بخلاف مخالف جهة تحويه
فانه يستأنف مطلقاً لمصل على انه محدث او ثوبه نجس او الوقت لم يدخل
فبان بخلافه لم يجز صلى جماعة عند اشتباه القبلة فلم تشبه ان اصاب
جاز بالتحري مع امام وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة فمن يقن منهم
مخالفة امامه في الجهة او تقدمه عليه حالة الاداء اما بعده فلا يضر لم يجز
صلاته لا اعتقاده خطأ امامه ولتركه فرض المقام ومن لم يعلم ذلك فصلاته
صحيحة كالم يتعين الامام بان راي رجلين يصليان فانه بواحد لا يعينه
فروع النية عندنا شرط مطلقاً ولو عقبها بمشية فلو ما يتعلق باقوال
كطلاق وعناق بطل والا لا ليس لنا من ينوي خلاف ما يودي الاعلى قول
مجدد في المجعة وهو ضعيف المعتمد ان العبادة ذات الافعال تسحب نيتها على
كلها اقتح خالصاً خالطه الدنيا اعتبر السابق والرياء انه لو خلى عن الناس
لا يصلي فلو معهم يحسنها ووحده لا فله ثواب اصل الصلاة ولا يترك لخوف
دخول الرياء لانه امر موهوم ولا رياء في الفريض في حق سقوط الواجب قيل
لشخص صل الظهر ولك دينار فضلي بهذه النية ينبغي ان تجزيه ولا يستحق
الدينار الصلاة لارضاء الخصوم لا تقيد بل يصلي لله فان لم يعف خصمه اخذ
من حسناته بما انه يؤخذ لائق ثواب سبعاية صلاة بالجماعة ولو ادرك
القوم في الصلاة ولم يدر فرض ام تراويح ينوي الفرض فان لم فيه صح والا

هذا
صلى على انه محدث

تقع نفلا ولو نوى فرضين مكتوبة وجنابة فلكتوبة ولو مكتوبتين فلكتوبة
ولو فائتين فللاولى لو من اهل الترتيب والا فلا فيلحفظ ولو فائتين
ووقتية فللفائتين لو الوقت متصفا ولو فرضا ونفلا فللفرض ولو فائتين كسنة
فجر وتحت مسجد فنعها ولو نافلة وجنابة فنا فلة ولا تبطل بنية القطع ما لم
يكسر بنية مغايرة ولو نوى في صلاته الصوم صح **باب** صفة
الصلاة شروع في الشروط بعد بيان الشروط هي لغة مصدر وعرفا كيفية
مشملة على فرض وواجب وسنة ومندوب من فرائضها التي لا تصح بدونها
التحرية قايما وهي شرط في غير جنابة على القادر به يفتي فيجوز بنا النفل على
النفل وعلى الفرض وان كره لا فرض على فرض او نفل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان
روعي لها الشروط وقد منعه الزيلعي ثم رجع اليه بقوله ولين سلم نعم في التلويح
تقديم المنع على التسليم اولى لكن نقول الاحتياط خلافاً وعبارة البرهان وانما
اشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركبتها بل باعتبار اتصالها بالقيام
الذي هو ركبتها ومنها القيام بحيث لو مد يديه لا ينال ركبته ومغوضيه وواجبه
ومسنونه ومندوبة بقدر القراءة فيه فلو كبر قايما فركع ولم يقف صح لان ما اتي
به من القيام الى ان يبلغ الركوع يكفيه قنية في فرض وملحق به كذا وسنة
فجر في الاصح لقادر عليه وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود ندباً بما وه
وقاعدا وكذا من يسيل جرحه لو سجد وقد يتحتم القعود لمن يسيل جرحه اذا قام
او يسلس بوله او يبدو ربع عورته او يضعف عن القراءة اصلاً او عن صوم
رمضان ولو اضعفه عن القيام اخروج للجماعة صلى في بيته قايما به يفتي
خلافاً للاشياء ومنها القراءة لقادر عليها كما سيحى وهي ركن زائد عند الاكثر
لسقوطه بلا خلف بالاقتراء ومنها الركوع بحيث لو مد يديه نال ركبته
ومنها السجود بجهته وقدميه ووضع اصبع واحد منها شرط وتكراره تعد
ثابت بالسنة كعدد الركعات ومنها القعود الاخير والذي يظهر انه شرط
لانه شرع للخروج كالتحرية للشروع وصح في البدائع انه ركن زائد بحيث
من حلف لا يصلي بالرفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكزه قدر ادى
قراءة التشهد الى عبده ورسوله بلا شرط موالاة وعدم فاصل لما في
الولوية صلى اربعاً وجلس لحظة فظنها ثلاثاً فقام ثم تذكر فجلس ثم تكلم
فان كلا الجلستين قدر التشهد صحت والا لا ومنها الخروج بصنعه كفعله
المنا في لها بعد تمامها وان كره تخننما والصحيح انه ليس بفرض اتفاقاً قاله
الزيلعي وغيره وقره المصنف وفي المجتبى وعليه المحققون وبقي من الفروض تمييز
المفروض وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والقعود الاخير
محل ما قبله وان تمام الصلاة والاتصال من ركن الى آخر ومتابعه الامام في الفروض
وصحة صلاة امامه فدرايه وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفة في الجهة وعدم

تذكر فائقة وعدم محاذاة امرأة بشرطها وتعديل الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة
قال العيني وهو المختار واقره المصنف وبسطناه في الخرائين وشرط في ادائها اي
هذه الفرائض **قلت** وبه بلغت نيفا وعشرين وقد نظم الشرنبلالي في
شرحه للوهبانية النخوية عشرين شرطا ولغيرها ثلاثة عشر فقال
• شروط التحريم حظيت بجميعها • مهذبة حسنا مد الدهر تزهو
• دخول الوقت واعتقاد دخوله • وستر وطهر والقيام المحور
• ونية اتباع الامام ونطقه • وتعيين فرض او وجوب فيذكر
• بحملة ذكر خالص عن مراد • وبسيلة عرباء ان هو يقدر
• وعن تركها او اهلها جلالة • وعن مدهرات وبأبأكبر
• وعن فاصل فعل كلام مباين • وعن سبق تكبير ومثلك يعذر
• فدونك هذى مستقيما لقبلة • لحلك تحطى بالقبول وتشكر
• فحلتها العشرون بل زيد غيرها • وناظرها يرجو الجواد فيغفر
• والحقة من بعد ذلك لغيوها • ثلاثة عشر للمصلين تظهرو
• قيامك في المفروض بقدر آية • وتقرأ في ثنتين منه تخير
• وفي ركعات النقل والوتر فرضها • ومن كان موثما فعن تلك يحظر
• وبعد قيام فالركوع فسجدة • وثانية قد صح عنها تؤخر
• على ظهر كف او على فضل ثوبه • اذا تظهر الارض للجواز مقرر
• سجودك في حال تظهر مشارك • لسجدتها عند ازحامك يغفر
• اداوك افعال الصلاة بيقظة • وتميز مفروض عليك مقرر
• ويختم افعال الصلاة فعود • وفي صنعها الخروج محور
الاختيار اي الاستيقاظ اما للركوع وسجد ذاهلا كل الذهول اجزاء فان اتى بها
او باحدها بان قام او قراء او ركع او سجد او قعد الاخير نايما لا يعتد بما اتى به
بل يعيده ولو القراءة او القعدة على الاصح وان لم يعده نقصد لصدوره لا عن اختيار
فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون فلو اتى النائم بركعة تامة نقصد صلاته
لانه زاد ركعة وهي لا تقبل الرقص ولوركع او سجد فنام فيه اجزاء لحصول الرفع والوضع
بالاختيار ولها واجبات لا تقصد بتركها وقعد وجوبا في العدد والسهوان لم
يسجد له وان لم يعدها يكون فاسقا اثم وكذا كل صلاة اديت مع كراهة التحريم تجب
اعادتها والمختار انه جابر للاول لان الفرض لا يتكرر وهي على ما ذكره اربعة عشر
قراءة فاتحة الكتاب فيسجد للسهو بترك اكثرها لا اقلها لكن في الجنبى يسجد بترك
ايه منها وهو اول **قلت** وعليه فكل آية واجب لكل تكبيرة عيود وتعديل ركن
واتيان كل وترك كل كما ياتي فيلحفظ وضم اقصر سورة كالكوثر او ما قام مقامها
وهو ثلاث ايات قصار نحو ثم نظر ثم عبس وبسر ثم ادبر واستكبر وكذا الوتر
كانت الآية والايتان تعدل ثلاثا قصارا ذكره الحلبي في الاولين من الفرض وهل يكره

في الاخيرين المختار وفي جميع ركعات النقل لان كل شفع منه صلاة وكل الوتر
اختياطا وتعيين القراءة في الاوليين من الفرض على المذهب وتقديم الفاتحة على
كل السورة وكذا ترك تكبيرها قبل سورة الاوليين ورعاية الترتيب بين
القراءة والركوع وفيما تكرر اما فيما لا يتكرر ففرض كما مر في كل ركعة كالسجدة او
في كل الصلاة كعدد ركعاتها حتى لو نسي سجدة من الاول قضا ولو بعد السلام قبل
الكلام لكنه يشهد ثم يسجد للسهو ثم للشهد لانه يبطل بالعود الى الصلوية والتلاوة
اما السهوية فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم بمجرد رفعه منها لم تقصد بخلاف
تلك السجدتين وتعديل الاركان اي تسكين الجوارح قدر تسبيحة في الركوع
والسجود وكذا في الرفع منها على ما اختاره الكمال لكن المشهور ان محل الفرض
واجب ومحل الواجب سنة وعند الثاني الاربعة فرض والقعود الاول ولو في نقل
في الاصح وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد واد بالاول غير الاخير لكن يرد عليه
لو استخلف مسافر سبقه الحدث مقيما فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب
بانه عارض والتشهدان ويسجد للسهو بترك بعضه كله وكذا في كل قعدة في الاصح
اذ قد يتكرر عشر اكن ادرك الامام في تشهدى المغرب وعليه سهو فسجد معه
وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد
معه ثم تقضى الركعتين بتشهادين ووقع له كذلك **قلت** ومثل التلاوة تذكر
الصلية فلو فرضنا تذكرها ايضا لهما زيد اربع اخر لما مر ولو فرضنا نقصد
التلاوة والصلية لهما ايضا زيد ستون ايضا ولو فرضنا ادراكه للامام ساجدا
ولم يسجد لها معه فمقتضى القواعد انه يقضيها فيزيد اربع اخر فتدبر ولم
ار من ينه على ذلك والله اعلم وكلف السلام مرتين فالثاني واجب على الاصح
برهان دون عليكم وتنقضى قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور وعليه الشافعية
خلا للتمكئة وقراءة قنوت الوتر وهو مطلق الدعا وكذا تكبيرة قنوت وتكبيرة
ركوع الثالثة زليجي وتكبيرات العيدين وكذا احدها وتكبير ركوع ركعة الثانية
كلفظ التكبير في افتتاحه لكن الاشبه وجوبه في كل صلاة يحو فيلحفظ والجهر
لل امام والاسرار للملك فيما يجهر فيه ويسر وبقي من الواجبات اتيان كل واجب
او فرض في محله فلو اتم القراءة فكث متفكرا سهوا ثم ركع او تذكر السورة
راكعا فضمها قايما اعاد الركوع وسجد للسهو وترك تكبير ركوع وثلاث
سجود وترك قعود قبل ثانية او رابعة وكل زيادة تتخلل بين فرض وانصات
المقتدى ومتابعة الامام يعنى في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه او بعدم
سنيته كقنوت فجر وانما نقصد بخالفته في الفروض كما بسطناه في الخرائين
قلت فبلغت اصولها نيفا واربعين وبالسبب اكثر من مائة الف اذا احدها
ينسخ ثلاثا من ضرب خمسة قعدة المغرب بتشدها وتركها نقص
منه وزيادة فيه او عليه في ثمانية وسبعين كما مر والتتبع ينفي الحصر فتبصر

مطل
السجدة

مطل
محل الفرض والواجب

مطل
يفرض القعود الاول

متابعة الامام

فيلغز اي واجب يستوجب ثلاثية وتسعين واجبا وسننها ترك السنة لا يجب
 فساد او اسهوا بل اساءة لو عامدا غير مستحق وقالوا الاساءة ادون من الكراهة
 ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون رفع اليدين للتجربة في الخلاصة ان اعتاد تركه
 اثم ونشر الاصابع اي تركها بحالها وان لا يطا طاراسه عند التكبير فانه بدعة
 وجهه الامام بالتكبير بقدر حاجته للاعلام بالدخول والانتقال وكذا بالتسليم والسلام
 واما الموضع والمنفرد فيسمع نفسه والثبات والتعود والتسمية والتأمين وكونهن
 سرا ووضع يمينه على يساره وكونه تحت السرة للرجل لقول علي رضي الله عنه
 من السنة وضعهما تحت السرة وخوف اجتماع الدم في روس الاصابع وتكبير
 الركوع وكذا الرفع منه بحيث يستوي قايما والتسبيح فيه ثلاثا والصاق كفيه
 واخذ ركبتيه بيديه في الركوع وتفريج اصابعه للرجل ولا يندب التفرج الا
 هنا ولا الضم الا في السجود وتكبير السجود وكذا نفس الرفع منه بحيث يستوي
 جالسا وكذا تكبيره والتسبيح فيه ثلاثا ووضع يديه وركبتيه في السجود فلا
 يلزم طهارة مكانها عندنا مجمع الا اذا سجد على كف كاهن واقتوا شرجه
 اليسرى في تشهد الرجل والجلسة بين السجدين ووضع يديه فيها على
 فخذه كالتشهد للتوارث وهذا مما اغفله اهل المتون والشروح كما في
 امداد الفتاح للشرنبلالي **قلت** وياقي معزيا للمنية فافهم والصلاة على
 النبي في العقدة الاخيرة وفرض الشافعي قول اللهم صل على محمد ونسبه الى
 الشذوذ ومخالفة الاجماع والدعا بما يستحيل سؤاله من العباد وبقي بقية
 تكبيرات الانتقالات حتى تكبيرة الفتوة على قول والتسليم للامام والتحميد
 لغيره وتحويل الوجه يمينه ويساره للسلام ولها اداب تركه لا يوجب اساءة
 ولا عتبا بالترك سنة الزايد لكن فعله افضل نظره الى موضع سجوده حال
 قيامه والمظهر قدميه حال ركوعه والى اربنته حال سجوده والى حجر
 حال قعوده والى منكبيه الايمن والايسر عند التسليمة الاولى والثانية لتحصيل
 الخشوع وامساك فيه عند التشاوب ولو باخذ شفتيه بسننه فان لم يقدر
 غطاه بظهر يده اليمنى وقيل باليمنى لو قايما والا فيساره مجتبي او لمسه
 لان التغطية بلا ضرورة مكروهة واخراج كفيه من كفيه عند التكبير للرجل
 اللازمة كبود ودفع السعال ما استطاع لانه بلا عذر مفسد فيجب عليه والقيام
 امام روضه حين قيل حي على الفلاح خلا فالزفر فعنده عند حي على الصلاة
 ابن كمال ان كان الامام بقرب المحراب والا فيقوم كل صف ينتهي اليه الامام على
 الاظهر وان دخل من قدام قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا اقام الامام نفسه
 في مسجد وان خارجه قام كل صف ينتهي اليه بحج فلا يقفوا حتى يتم اقامته ظهره
 وشروع الامام في الصلاة من قبل قد قامت الصلاة ولو اخر حتى اتمها لا بأس
 به اجماعا وهو قول الثاني والثلاثة وهو اعدل المذهب كما في شرح الجمع لمصنفه

وفي القهستاني معزيا بالخلاصة انه الاصح **فروع** لوليه يعلم ما في الصلاة من فرائض
 وسنن اجزائه فنية **فصل** واذا اراد الشروع فيها لير لو قار الا فتاح
 اي قال وجوب الله اكبر ولا يصير شارعا بالمتن فقط كالله ولا يكبر فقط هو المختار
 فلو قال الله مع الامام والكبر قبله او ادرك الامام راكعا فقال الله قايما والكبر راكعا
 لم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام
 خلا فالحذف بالحذف اذ مدح احد المزينتين مفسد وتعد كلف وكذا الباقي الا صح
 ويشترط كونه قايما فلو وجد الامام راكعا فكبر منحييا ان الى القيام اقرب
 صح ولغت نية تكبيرة الركوع **فروع** كبر غير عالم بتكبير امامه ان الكبر رايه
 انه كبر قبله لم يجز والاجاز يحيط ولو اراد بتكبيره التعجب او متابعة المودن لم يصح
 شارعا ويجزى الرأى لقوله عليه السلام الاذن جزم والا فامة جزم والتكبير جزم
 ومرة الاذان وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بها وحدها بل هما
 ولا يلزم العاجز عن النطق كالحرس وامى تحريك لسانه وكذا في حق القراءة هو الفصح
 لتعذر الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل فتكفي النية لكن ينبغي ان يشترط فيها القيام
 وعدم تقديمها لقيام مقام التجمية ولم اره ثم في الاشياء في قاعدة التابع تابع
 والمقتضى له لزومه في تكبيرة وتلبية لا قراءة ورفع يديه قبل التكبير وقيل معه
 ما سا بها مية سمحتى اذنية هو المراد بالمحاذاة لانها لا تتحقق الا بذلك ويستعمل
 بكفيه القبلة وقيل خديه والمرأة ولوامة كما في البحر لكن في النهى عن السراج انها
 هنا كالرجل وفي غيره كالحرة ترفع بحيث يكون روس اصابعها هذا منليكها وقيل
 كالرجل وصح شروعه ايضا مع كراهة التحريم بتسبيح وتهليل وتحميد وسائر
 كلام التعظيم الخاصة له تعالى ولو مشتركة كوجيم وكريم في الاصح وخصه الثاني
 بالكبر وكبير منكرا ومعرفا زاد في الخلاصة والكبار مثقلا ومخففا كما صح لو شرع
 بغير عربية اي لسان كان وخصه البردعي بالفارسية لمزيتها بجدث لسان
 اهل الجنة العربية والفارسية الدرية بتثنية الراء قهستاني وشرطا عجزه وعلى
 هذا الخلاف الخطبة وجميع اذكار الصلاة واما ما ذكره بقوله **وامن اولى واسلم او**
سمى عند دبح او شهد عند حكم او رد سلاما ولم ار لو شمت عاطسا او قرأ بها عابجا
 بخار اجماعا فتد القراءة بالعجز لان الاصح رجوعه الى قولها وعليه الفتوى
قلت وجعل العيني الشروع كالقراءة لاسلف له فيه ولا سند يقويه بل جعله
 في التاترخانية كالتلبية يجوز اتقا فظاهرة كالمقت رجوعها اليه لاهو اليها
 فاحفظه فقد اشتبه على كثير من القاصرين حتى الشرنبلالي في كل كتبه تنبيهه
 لا يصح ان اذن بها على الاصح وان علم انه اذن ذكره الحاردي واعتبر الزيلعي
 المتعارف **فروع** قراء بالفارسية او التورية او الاجيل ان قصة تفسد وان
 ذكر الا والحق به في البحر الشاذ لكن في النهى لا وجه انه لا يفسد ولا يجزى كالتبجي
 ويجوز كتابة اية او آيتين بالفارسية لا اكثر ويكره كتب تفسير تحتها ولو شرع

لا يلزم العاجز تحريك لسانه

القراءة بالشاذ

تمشوب بحاجته كنعوذ وتسليمه وحوقلة واللهم اغفر لي وذكرها عند الذبح
لم يجز بخلاف اللهم فقط فانه لا يجوز فيها في الاصح كما الله ووضع الرجل يمينه
على يساره تحت سترته اخذ ارسطها بجنبه وابهامه هو المختار وتضع المرأة
والخنثى الكف على الكف تحت نديها كما فرغ من التكبير بلا ارسال في الاصح وهو
سنة قيام ظاهره ان القاعد لا يضع ولما رآه نذر ايت في مجمع الانهر المراد سن
القيام ما هو الا عم لان القاعد يفعل كذلك له قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشا
وفي الفتوت وتكبيرات الجنازة لا يسن في قيام من ركوع وسجود لعدم القرار
ولا بين تكبيرات العيد لعدم الذكر ما لم يطل القيام فيضع سراج وقراء كما كبر
سبحانك اللهم تارك كل شئ واوك الا في الجنازة مقتصر عليه فلا يصح وجهته وجهرى
الا في النافلة ولا تقصد بقوله وانا اول المسلمين في الاصح الا اذا شرع الامام في القراءة
سوا كان مسبوقا او مدركا وسوا كان امامه يجهر بالقراءة او لا فانه لا ياتي به
لما في النهي عن الصغرى ادرك الامام في القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة وقيل في المخافتة
يتثنى ولو ادركه راكعا او ساجدا ان اكبر رايه انه يدركه اني به وكما استفتح نعوذ
بلفظ اعوذ على المذهب سراجا في الاستفتاح ايضا فهو كالشأن في القراءة فلو تركه
بعد الفاتحة تركه ولو قبل اكملها نعوذ ويبلغ ان يستأنفها ذكره الحلبي ولا يتعوذ
التكبير اذا اقترأ على استاذة ذخيرته اي لا يسن فيلحفظ فياتي به المسبوق عند
قيامه لقضاء ما فاتة لقراءته لا المقتدى لعدمها ويؤخر الامام النعوذ عن تكبيرات
العيد لقراءته بعدها وكما نعوذ سمي غير الموت بلفظ البسمة لا مطلق الذكر كما في
ذبيحة ووضوء في اول كل ركعة ولو جهرية لا تسن بين الفاتحة والسورة مطلقا
ولو سرية ولا تركه اتفاقا وما صححه الزاهدي من وجوبها ضعفه في البحر
وهي آية واحدة من القرآن كله انزلت للفصل بين السور فما في الخل بعض آية
اجماعا وليست من الفاتحة ولا من كل سورة في الاصح فتجزم على الجنب ولم تجز
الصلاة بها احتياطاً ولم يفرجها عنها الشبهة اختلاف ما لك فيها وكما سمي قرا المصلو
اماما او منفردا الفاتحة وقراءتها وجوباً سورة او ثلاث آيات ولو كانت
الآية او الايتان تعدل ثلاث آيات قصار انتقت كراهة التخرم ذكره الحلبي ولا
تفتي التخرم في الآيات المنون وامن بمد وقصر ومالة ولا تقصد بمد مع تشديد
او حذف يابل بقصر مع احدهما ومد معها اي مع التشديد وحذف آيا وهما
تفردت بتخريجه الامام سراجا موم ومنفرد ولو في السرية اذا سمعه ولو من مثله
في نحو جمعة وعيد واما حديث اذا امن الامام فاستأنف التعليق بمعلوم الوجوه
فلا يتوقف على سماعه منه بل يحصل تمام الفاتحة بدليل اذا قال الامام ولا الضالين
فقلوا آمين ثم كما فرغ يكبر مع الاخطاط للركوع ولا يكره وصل القراءة بتكبيره
ولو بقي حرف او كلمة فائمه حالة الخوض ولا بأس به عند البعض في الصلاة ويصح
يديه معتمداً بها على يمينه ويفرج اصابعه للتمكن ويسن ان يلمس كعبه ويصير

سابقه وبسط ظهره ويسوي راسه بعجزه غير رافع ولا تلمس راسه ويسبح
فيه واقله ثلاثاً فلو تركه او نقصه تركه تنزيهاً وكراهة تخريماً الحالتين ركوع او قراءة
لا دأرك الجأى اي ان عرفه والا فلا بأس ولو اراد به التقرب الى الله لم يكره
اتفاقاً لكنه نادر وتسمى مسئلة الريا فينبغي التحرز واعلم ان ما يسن على لزوم
التابعة في الاركان انه لو رفع الامام راسه من ركوع او سجود قبل ان يتم المأموم
الشيئات الثلاث وجب متابعتها وكذا عكسه فيعود ولا يصير ذلك ركوعين
بخلاف سلامة او قيامه لثالثه قبل اتمام الموت تشهد فانه لا يتابعه بل يتمه
لوجوبه ولو لم يتمه جاز ولو سلم والموت في ادعية تشهد تابعه لانها سنة وانما
عنه غافلون فيرفع راسه من ركوعه مسجعا في الوالحيمة لو ابدل النون لاما
تفسد وهل يقف يحزم او تخريك قولان ويكتفي به الامام وقال لا يصح التمجيد
سراجا ويكتفي بالتحميد الموت وافضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم
حذف اللهم فقط ويجمع بينهما لو منفردا على المعتد فيسمع رافعا ويجد مستويا
ويقوم مستويا لامرانه سنة او واجب او فرض ثم يكبر مع الخوض وسجد
واضعاً يمينيه او لا تقر بها للارض ثم يدنيه العذر ثم وجهه مقدماً انقه
لما سريين كفيه اعتباراً بالركعة با ولها ضاماً اصابع يديه لتوجه
للقبلة ويحس تهوونه وسجد بانقه اي على ما صلب منه وجهته وحدها
طولاً من الصدغ الى الصدغ وعرضاً من اسفل الحاجبين الى القحف ووضع
الاشرفا واجب وقيل فرض كبعضها وان قل وكره اقتصاره في السجود على
احدهما ومنع الاكتفاء بالانق بلا عذر واليه صح رجوعه وعليه الفتوى كما حرراه
في شرح الملتقى وفيه يفترض وضع اصابع القدم ولو احدة نحو القبلة والا لم
تجز والناس عنه غافلون كما يكره تنزيهاً بكون عمامته العذر وان صح عندنا
بشرط لونه على جهته كلها او بعضها كما مر اما اذا كان الكور على راسه فقط
وسجد عليه مقتضراً اي لم تضرب الارض جهته ولا انقه على القول به لا يصح لعدم
السجود عليه محله وبشرط طهارة المكان وان يجدها جمع الارض والناس عنه غافلون
ولو سجد على كمه او فاضل ثوبه صح لو المكان الميسوط عليه ذلك طاهراً والا لم
يعد سجوده على طاهر فيصح اتفاقاً وكذا حكم كل متصل ولو بعرضه لكفه في الاصح
ونحوه لو بعدد لار كنبته لكن صح الحلبي انها كنفه وكره بسط ذلك ان كنبته
يكن ثمة تراب او حصاة او حراً او برد لانه ترفع ولا يكن ترفعاً فان لم يخف
اذ لا بأس به فيكره تنزيهاً وان خاف كان مباحاً في الزيلعي انه لدفع التراب
عن وجهه كره وعن عمامته لا وصح الحلبي عدم كراهة بسط الخرقه ولو بسط
القباء جعل كنفه تحت قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع وان سجد
لغيره حرام على ظهره هل هو قيد احترامه ام لا مصل صلاته التي هو فيها جاز
للضرورة وان لم يصلها بل صلى غيرها او لم يصل اصلاً او كان فرجة لا يصح

نكتة بسط القبا

وشرط في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشرط في المجتبي سجود المسجود
 عليه على الارض فالشروط خمسة لكن نقل القهستاني الجواز ولو الثاني على ظهر
 الثالث وعلى غير ظهر المصلي بل على ظهر كل ما كوى بل على غير الظهر كالخدين
 للعدو ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين بمقدار لبنتين
 منصوبتين جاز سجوده وان اكثر لا الا زحمة كما مر والمراد لبنة بخاري وهي
 ربع ذراع عرض ستة اصابع ففقد ارتفاعها نصف ذراع شتى عشر اصبا
 ذكره الحلبي ويظهر عضديه في غير زحمة ويباعد بطنه عن تحذيه ليظهر كل
 عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد
 ويستقبل باطراف اصابع رجليه القبلة ويكره ان يفعل ذلك كما يكره لو وضع
 قدماء ورفع اخر بلا عذر ويسبح فيه ثلاثا كما مر والمرأة تحفض فلا تبدى
 عضديها وتلزم بطنها بخصرها لانه استرو حرمنا في الخزي انما تخالف
 الرجل خمسة وعشرين ثم يرفع راسه ملبوا ويلقي فيه مع الكراهة اذ في ما
 ينطلق عليه اسم الرفع كما صح في المحيط لتعلق الركبتين بالادنى كسائر الاركان
 بل لو سجد على لوح فرفع ففقد بلاء رفع اصلا صح وصح في الهداية ان كان الى
 القعود اقرب صح والا لا ورجحه في النهي والشر بنبلاليه ثم السجدة الصلواتية
 تتم بالرفع عند سجود وعليه الفتوى كالسلاوية اتفاقا تجمع وجلس بين السجدين
 مطمئنا لما مر ويضع يديه على تحذيه كالشهادة منية المصلي وليس بينهما ذكر
 سنون وكذا ليس بعد رفعه من الركوع دعاء وكذا لا ياتي في ركوعه وسجوده بغير
 التسبيح على المذهب وما ورد بحمول على النفل ويكره وسجود ثابته مطمئنا ويكره
 للنهوض على صدور قدميه بلا اعتماد وقعود استراحة ولو فعل لا بأس ويكره
 تقديم احدي رجليه عند النهوض والركعة الثانية كالاولى فيما مر غير انه
 لا ياتي بثنا وتعود فيها اذ لم يشرع الامرة ولا يسق موكدا رقع يد الا في سبع
 موطن كما ورد ثبنا على ان الصفا والمروة واحد نظر للسعي ثلاثة في الصلاة
 تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد وخمسة في الحج استلام الحجر والصفا والمروة
 وعرفات والحجرات ويجمعها على هذا الترتيب بالنشر **فقد صح** وبالتميم لابن
 فتح قنوت عيد استلام الصفا مع مروة عرفات الحجرات
 والرفع بخدا اذ ثبته كالتحرمة في الثلاثة الاول واما في الاستلام والرمي عند
 الحجرتين الاولى والوسطى فانه يرفع هذا منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر واللحمة
 كما عند الصفا والمروة وعرفات فيرفعهما كالدعاء والرفع فيه وفي الاستسقا
 مستحب فيسقط يديه هذا صدره نحو السماء لانها قبلة الدعاء ويكون بينهما
 فرجة والاشارة بمسحته لعذر كبره يكفي والمسح بعده على وجهه سنة في الاصح
 شر بنبلاليه وفي وتر الحجر الدعاء اربعة دعاء رغبة يفعل كما مر ودعاء رغبة يجعل كفا
 لوجهه كالاستغث من الشئ ودعاء تضرع يعقد الخضر والينصر ويحلق ويشير بمسحته

مظهر
 سجود على النفل

فخر
 الدعاء اربعة

ودعا الحقة ما يفعله في نفسه وبعد فراغه من سجدة الركعة الثانية يفتش
 الرجل رجله اليسرى فيجعلها بين اليدين ويجلس عليها وينصب رجله اليمنى ويوجه
 اصابعه في المنصوبة نحو القبلة هو السنة في الفرض والنفل ويضع يده على
 تحذيه اليمنى ويسره على اليسرى ويبسط اصابعه مفرجة قليلا جامعلا اطرافها عند
 ركبتيه ولا ياخذ الركبة وهو الاصح لتوجه القبلة ولا يشير بسيابته عند الشهادة
 وعليه الفتوى كما في الولو الجمة والتجنيس وعمدة المفتي وعمامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه
 الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي والبهنسي والباقي وشيخ الاسلام الجدي
 وغيرهم انه يشير لفعله عليه السلام ونسبوه لمحمد والامام بل في متن درر البحار وشرحه
 غورا اذ كان المفتي به عندنا انه يشير باسطة اصابعه كلها وفي الشر بنبلاليه عن الرهان
 الصحيح انه يشير بمسحته وحدها يرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات واخرنا
 بالصحيح عما قيل لا يشير لا نه خلاف الدراية والرواية ويقولنا بالمسححة عما قيل يعقد
 عند الاشارة انتهى وفي العيني عن التحفة الاصح انها مستحبة وفي المحيط سنة
 ويقرأ تشهدان **مسعود** وجوبا كما بحث في البحر لكن كلام غيره يفيد ندبه وجزم
 شيخ الاسلام الجدي بان الخلاف في الافضلية ونحوه في جمع الانهي ويقصد بالفاظ
 التشهد معانيها مرادة له على وجه الانشاء كما يحكي الله ويسلم على نبهه وعلى
 نفسه واوليائه لا الاخبار عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهره ان ضمير علينا المحاضر
 لاحكامية سلام الله وكان عليه السلام يقول في دعاء في رسول الله ولا يري في الفرض
 على التشهدية القعدة الاولى اجماعا فان زاد عامدا لره فتجيب الاعادة او ساها واجب
 عليه سجود السهو اذ قال اللهم صلى على محمد فقط على المذهب المفتي به لا بخصوص
 الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ الموم قبل امامه سكنت اتفاقا داما السبوق فيترسل ليفرغ
 عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكره كلمة الشهادة والتفتي المفترض فيما بعد الاولين بالنافع
 فانها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به وهو بخير بين قراءة الفاتحة وصح العيني وجوبها
 وتسبيح ثلاثا وسكوت قدرها وفي النهاية قد رتب تسبيحة فلا يكون مسيا بالسكوت
 على المذهب على المذهب لبثت الخبير عن علي وابن مسعود وهو الصادق للمواظبة
 عن الوجوب ويفعل في القعود الثاني الافتراض كالاول وتشهد ايضا وصلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم وصح زيادة في العالمين وتكرار انك حميد مجيد وعزم كراهة
 الترحم ولو ابتداء وندب السيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك الارب
 فهو افضل من تركه ذكره الرملي الشافعي وغيره وما نقل لا تشهدون في الصلاة فكذب
 وقولهم لا تشهدوني بالآل الحن ايضا والصواب بالواو وخض ابراهيم لسلامه
 علينا اولانه سمانا المسلمين اولانا المطلوب صلاة يتخذ به خليلا وعلى الاخير
 فالتشبيه ظاهر اوراق الالمحمد والمشي به قد يكون اذ في مثل نوره كشكاة وفي
 موضع عملا بالامر في شعبان ثاني الهجرة مرة واحدة اتفاقا في العمر فلو بلغ في صلاة
 نابت عن الفرض ثم بحثا وفي المجتبى لا يجب على النبي ان يصلي على نفسه واختلف

سنة تسع من فرائض

الطحاوي والكرخي وجوبها على السامع والذاكر كلما ذكر صلى الله عليه وسلم والخيار عند
الطحاوي تكراره كلما ذكرى الوجوب كلما ذكر ولو اتخذ المجلس في الاصح لان الامر يقتضي
التكرار بل لانه تغلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر بتكرره وتصور ديناً
بالتكرار فتقتضى لانها حق عند كالتشيت بخلاف ذكره تعالى والذهب استجابة اى
التكرار وعليه الفتوى والمعتد من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقي تبعاً لما صححه
الحلي وغيره ورجحه في البحر باحاديث الوعيد كونه واجباً وشقاً وجلاً وجفا
ثم قال فتكون فرضاً في العمر واجباً كلما ذكر على الصحيح وحرماً ما عند فتح التاج
متاعه ونحوه وسنة في الصلاة ومسحبة في كل اوقات الامكان ومكر وهه في صلاة
غير تشهد اخيراً فلذا استثنى في التهم من قول الطحاوي ما في تشهد اول وضعت صلاة
عليه لئلا يتسلسل بل خصه في درر البحار بغير الذكر الحديث من ذكرت عنده ينحط
وازعاج الاعضاء برفع الصوت جهلاً وانما هي دعاءه والدعاء يكون بين الجهر والخافتة كذا
اعتمد الناجي في كثر العفاة وحرمانها قد تورد كلمة التوحيد مع انها اعظم منها
وافضل الحديث الاصبهان وغيره عن انس قال قال عليه السلام من صلى مرة واحدة
تقبلت منه بحا الله عنه ذنوب ثمانين سنة فقيداً لما مول بالقبول ودعاء بالعربية
وحرم بغيرها انتهى كلفه وابويه واستأذنه المومنين ويحرم سؤال العافية مدا
الدهر او خير الدارين ودفع شرها او السجلات العادية كقول المائدة قيل والشرعية
والحق حرمه الدعاء بالغفرة للكافر لا لكل المومنين كل ذنوبهم بحجراً بالادعية المذكورة في
القرآن والسنة لا بما يشبه كلام الناس اضطرب فيه كلامهم ولا سيما المصنف والخيار كما قاله
الحلي ان ما هو في القرآن او في الحديث لا يقصد وما ليس في احدهما ان استحالة طلبه
من الخلق لا يقصد ولا يقصد لو قبل قدراً للتشهد ولا انتقم به ما لم يتذكر سجدة فلا
تقصد بسؤال الغفرة مطلقاً ولو لم يقرأ او لم يركع وكذا الرزق ما لم يقيد به مال ونحوه لا اشتراط
في العباد بما زاد من يسم عن يمينه ويساره حتى يرى بياض خده ولو عكس سلم عن
يمينه فقط ولو تلقا وجهه سلم عن يساره اخرى ولو نسي اليسار اتي به ما لم يستدبر
القبلة في الاصح وتنقطع التحريم بتسليمه واحدة برهان وفي التاخر خاتمة ما شرع
في الصلوة مثني فللواحد حكم المثني فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالثني وتنقيد
الركعة بسجدة واحدة كما تنقيد بسجدة تين مع الامام ان اتمر التشهد كما مر ولا يخرج
الموتر بخير سلام الامام بل بغيره وحده عند الانتفا حرمته فلا يسلم ولو اتمه قبل
امامه فنظم جاز ذكره فلو عرض مناف تقصد صلاة الامام فقط كالتحريم مع الامام
وقالا الافضل فيها بعده قايلاً السلام عليكم ورحمة الله هو السنة وصرح الحدادي
بكرهه عليكم السلام وانه لا يقول هنا وبركاته وجعله النووي بدعة ورده الحلي
وفي الحاوي انه حسن وسن جعل الثاني اخفض من الاول خصة في الميتة بالامام
واقره المصنف وينوي الامام بخطابه السلام على من في يمينه ويساره من معه
في صلاته ولو جئنا او نسا اما سلام التشهد فيعني لعدم الخطاب والحفظة فيها بلانية

صلوة
2 الصلاة على الرسول

عدد كالايمان بالانبياء وقدم القوم لان المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل
من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة والمراد بالانبياء
من اتقى الشرك فقط كالنفسه كما في البحر عن الروضة واقره المصنف قلت وفي
جميع الانبياء تبعاً للفتن في خواص البشر واساطره افضل من خواص الملك واساطره
عند اكثر المشايخ وهل يتغير الحفظه قولان ويفارقة كاتبها السياد عند جماع وخلا
وصلاة والمختار ان كيفية الكتابة والمكتوب فيه ما اثر الله بعلمه نعم في حاشية
الاشياء تكتب في رق بلا حروف كتبوتها في العقل وهما احد ما قيل في قوله تعالى وتكتب
سطور في رق منشور وصحح النيسابوري في تفسيره انها يكتبان كل شئ حتى ان ينسده
قلت وفي تفسير الديلميا يكتب المباح كاتبها السياد ويحكي يوم القيامة وفي
تفسير الكاذري في المعروف بالاخرين الاصح ان الكافر ايضا تكتب اعماله الا ان كاتب
اليمن كالتشاهد على كاتب اليسار وفي البرهان ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار
وان ابليس مع ابن آدم بالنهار وولده بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم من احد الا وقد
وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة قالوا واياك يا رسول الله قال واياي
ولكن الله اعاني عليه فاسلم روى بفتح الميم وضمها ويزيد المومتم السلام على
امامه في السليخة الاولى ان كان الامام فيها والا ففي الثانية ونواه فيها لو محاذياً
وينوي المنفرد الحفظة فقط لم يقل الكتبة ليعلم المميز اذ لا كتبة معه ولعمري لقد
صار هذا كالشرعية المنسوخة لا يكاد ينوي احد شيئا الا الفقهاء وفيهم نظر ويكره
تاخير السنة الا بقدر اللهم انت السلام الخ وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد
واختاره الكمال قال الحلي ان اريد بالكرهية التوقيفية ارتفع الخلاف قلت
وفي حفظي حمله على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلاثاً ويقراء اية الكرسي والمعوذات
ويسبح ويحمّد ويكبر ثلاثاً وثلاثين ويهمل تمام المائة ويدعو ويختم سبحان ربك
وفي الجوهرة بكونه للامام التفضل في مكانه لا للمومتم وقيل يستحب كسر الصفوف وفي الخاتمة
يستحب للامام التحول ليمين القبلة يعني يسار المصلي لتفضل او ورد وخيره في الميتة
بين تخويله يميناً وشمالاً او اماماً وخلقاً واذها به لبيته واستقباله الناس بوجهه
ولودون عشرة ما لم يكن بجذابه مصل ولو بعيداً على المذهب فصل
يجهر الامام وجوباً بحسب الجماعة فان زاد عليه اساء ولو اقر به بعد الفاتحة وبعضها سل
اعادها جهراً بحجراً لكن في آخر شرح الميتة انه بعد الفاتحة بحجراً بالسورة ان
قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر في الفجر واولى العشائين اذ او قضا وصحّة وعيد
وتراويح ووتر بعد ما اى في رمضان فقط للتوارث قلت في تقييده بعد ما
نظر لجهه فيه وان لم يصل التراويح على الصحيح كما في مجمع الانهر نعم في القهستاني تبعاً
للقاعدى لاهو بالمخافتة في غير الفريضة كعيد ووتر نعم الجهر افضل ويسن في غيرها
وكما عليه السلام يجهر في الكل ثم تركه في الظهر والعصر لدفع اذى الكفار كما في كسفن
بالنهار فانه يسر ويخفي المنفرد في الجهر وهو افضل ويكتفي بادناه ان ادى وفي السرية

نكره الجهر في الظهر

يخاف حتما على المذهب كمنقل بالدليل منفردا فلو ان جهرا لتبعية النفل للفرض ز يلحق
ويخاف المنفرد حتما اي وجوبا ان قضى الجهرية في وقت الخافته كان صلى العشاء بعد
طلوع الشمس كذا ذكره المصنف بعد عدل الواجبات **قلت** وهكذا ذكره ابن الملك في
شرح المنار من بحث القضا على الاصح كافي الهداية لكن تعقبه غير واحد من نحو الخبير
كن سبق بركة من الجمعة فقام يقضيها بخير وادنى الجهر اسماع غيره وادنى
الخافته اسماع نفسه ومن يقربه فلو سمع رجل او رجلان فليكن بجهر والجهر ان يسمع
الكل خلاصه ويجوز ذلك المذكور في كل ما يتعلق بتعلق كشمية على ذبيحة ووجوب
سجدة تلاوة وعناق وطلاق واستنساخ وغيرها فلو طلق او استثنى ولم يسمع نفسه
لم يصح في الاصح وقيل في نحو البيع يشترط سماع المشتري ولو ترك سجدة اولي الشا
ثلا ولو عدل فقرأها وجوبا وقيل ندنا مع الفاتحة جهرا في الاخرين لان الجمع بين
جهر ومخافتة في ركعة شنيع ولو تذكرها في ركوعه قراها واعاد الركوع ولو ترك الفاتحة
في الاولين لا يقضيها في الاخرين للزوم تكرارها ولو تذكرها قبل ركوعه قراها واعاد
السورة وفرض القراءة اية على المذهب هي لغة العلامة وعرفا طائفة من القرآن مترجمة
اقلها ستة احرف ولو تقديرا كالم يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة وان كررها
مرارا الا اذا حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني ولو قرأ اية طويلة في الركعتين فالاصح الصحة
اتقا قال لا يزيد على قدر ثلاثة قصار قال الحلبي وحفظها فرض عين متعين على
كل مكلف وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وسنة عين افضل من التثقل وتعلم الفقه افضل
منها وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم وتكره نقص شيء من الواجب **ويسن**
في السفر مطلقا اي حالة قرارا وقرارا كذا المطلق في الجامع الصغير ورجحه في البحر ورد ما في
الهداية وغيرها من التفصيل ورده في التهر وحرران ما في الهداية هو المحرر الفاتحة وجوبا
واي سورة شاء وفي الضرورة بقدر الحال ويسن في الحضر لا امام ومنفرد ذكره الحلبي
والنا سر عنه غافلون طوال المفصل من الحجرات الى اخر البروج في الفجر والظهر ومنها
الى اخر لم يكن اوساطه في العصر والعشاء وبقية قصاره في المغرب اي في كل ركعة
سورة ما ذكره الحلبي واختاره في البدائع عدم التقدير دانه يختلف بالوقت
والقوم والامام وفي الحجة يقرأ في الفرض بالترسل حرفا حرفا وفي التراويح بين
بين وفي النفل ليلا له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات السبع لكن
الاولى انه لا يقرأ بالغربية عند العوام صيانة لرويتهم وتطال اولى الفجر على ثابتهما
بقدر الثلاث وقيل النصف ندبا فلو خشي لا بأس به فقط وقال محمد اولى الكل
حتى التراويح قيل وعليه الفتوى واطالة الثانية على الاولى يكره تنزيها اجماعا
ان بثلاث ايات ان تقاربت طولا وقصرا والا اعتبرت الحروف والكلمات واعتبر
الحلبي خشي الطول لاعدد الآيات واستثنى في البحر ما وردت به السنة واستظهر
في النفل عدم الكراهة مطلقا وان باقل لا يكره لانه عليه السلام صلى بالعودتين
ولا يتعين شيء من القرآن لصلاة على طريق الفرض بل يتعين الفاتحة على وجه الوجوب

من سبق بركته في الجهر

مطل
القراءة بالروايات السبع

ويكره

ويكره التعيين كالسجدة وهل اتي للفجر كل جمعة بل يندب قراتها احيانا والموتم لا
يقرب مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لمحمد ضعيف كجاسطه الكمال فان قرأه
كره تخريما وتصح في الاصح وفي درر البحار عن مبسوط خواهر زاده انها تقصد ويكون
فاستقا وهو مروي عن عدة من الصحابة فالمنع احوط بل يستمع اذا جهرو وينصت
اذا اسر لقول ابي هريرة كنا نقرأ خلف الامام فنزلوا اذا قرأ القرآن واستمعوا
وان وصليته قرأ الامام اية ترغيب او ترهيب وكذا الامام لا يشتغل بغير القرآن
وما ورد حمل على النفل منفردا كما مر كذا الخطبة فلا ياتي بما يفوت الاستماع ولو كانت
او رد سلام وان صلى الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ آية صلوا عليه
فيصلي المسمع سر في نفسه وينصت بلسانه عملا بامر صلى صلوا وانصتوا والبعد عن
عن الخطيب والقريب سيات في اقراض الانصات **فروع** يجب الاستماع للقرآن
مطلقا لان العبرة للعموم اللفظ لا بأس ان يقرأ سورة ويعيدها في الثانية وان يقرأ
في الاولى من محل وفي الثانية من اخر ولو من سورة ان بينهما ايتان فالتكرار يكره افضل
بسورة قصيرة وان يقل منكوسا الا اذا ختم فيقرأ من البقرة وفي الغنية قرا في الاولى
الكافرون وبدا في الثانية الم تر اوتيت ثم ذكر يثم وقيل يقطع ويبدأ ولا يكره في النفل
شي من ذلك وثلاث تبلغ قدر اقص سورة افضل من اية طويلة وفي سورة وبعض سورة
العبارة للتكرار وبسطناه في الخوازم **باب** الامامة هي صغرى وكبرى
فالكبرى استحقاق تعرف عام على الانام وتحقيقه في علم الكلام ونصبه اهم الواجبات
فلذا قدموه على دفن صاحب المعجزات ويشترط كونه مسلما حرا ذكرا عاقل بالغا
قادرا قارشا لا هاشميا علويا معصوما ويكره تقليد الفاسق ويعزل به الافتنة
ويجب ان يدعى له بالصلاح وتصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا صبي وينبغي ان
يفوض امور التقليد على وال تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو
الوالي لعدم صحة اذ نه بقصا وجمعة كما في الاشياء عن التوازية وفيها لوبلغ السلطان
او الوالي يحتاج الى تقليد جديد والصغرى ربط صلاة الموتى بالامام بشرط
عشرة نية الموتى الاقتداء واتحاد مكانها وصلاتها وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة
امراة وعدم تقدمه عليه وعلمه بانتقاله وبجالة من اقامته وسفر ومشاركته في
الاركان وكونه مثله اود ونه فيها وفي الشرايط كما بسط في البحر قيل وثبوتها بآراء
مع الراكعين ومن حكمها نظام الالفه وتعلم الجاهل من العالم هي افضل من الاذان
عندنا خلافا للشافعي قاله العيني وقول عمر لولا الخلافة لاذنت اي مع الامامة اذ الجمع
افضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة ان يعاتبني الشافعي او قراتها يعاتبني
ابو حنيفة فاخترت الامامة والجماعة سنة مؤكدة للرجال قال الزاهدي ارادوا
بالتاكيد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراويح سنة كفاية وفي شهر رمضان
مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التداوي مكرهة ومحققه ويكره
تكرار الجماعة باذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق او مسجد لا امام

مطل
حمل على النفل

مطل
شروط الامام مع الامم

له ولا مؤذن واقفها اثنتان واحد مع الامام ولو ميز او ملكا او جنيا في مسجد او غيره وتصح امامة الجنى اشباه وقيل واجبة وعليه العامة اي عامة مشايخنا وبه جزم في التحفة وغيرها قال في البحر وهو الرابع عند اهل المذهب فتنس او تجب ثمرة تظهر في الاثر بتركها مرة على الرجال العقل البالغين الاحرار القادرين على الصلاة بالجماعة من غير حرج ولو فاتته ندب طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ونحوه فلا تجب على مريض ومقعور ومن ومقطوع يد ورجل من خلاف او رجل فقط ذكره الحاردي ومفلوج وشيخ كبير عاجز واعشى وان وجد قايما ولا على من حال بينه وبينها مطر وطين وبرد شديد وظلمة كذلك وريح ليل لا نهار او خوف على ماله او من غريم او ظالم ومداخلة احد الاخشين وارادة سفر وقيامه بمريض وحضور طعام تنوكة نفسه ذكره الحاردي وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره كذا جزم به الباقي تنعيا للمهني اي الا اذا واطب تكاسلا فلا يعذر ويعزر ولو باخذ المال يعني بحبسه عنه مدة ولا تقبل شهادته الا بتاويل بدعة الامام او عدم مراعاته والاخر بالامامة تقديما بل نصبا بجمع الاتساع اعلم باحكام الصلاة فقط صحة وفساد بشرط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظ قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة ثم الحسن تلاوة وتجويد للقرآن ثم الاورع اي الأكثر اتقا للشبهات والتقوى اتقا المحرمات ثم الاسن اي الاقدم اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا وفي التهر عن الزاد وعليه يقاس سائر الخصال فيقال يقدم اقدمهم علما ونحوه وحينئذ نقلا يحتاج للقرعة ثم الاحسن خلفا بالضم الفة بالناس ثم الاحسن وجهها الزم تهجدا زاد في الزاد ثم اصبحهم اي اسمهم وجهها ثم اكثرهم حسنا ثم الاشرف نسبيا زاد في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشباه قيل ثمن المثل ثم الاحسن زوجة ثم الأكثر مالا ثم الأكثر جاها ثم الانظف ثوبا ثم الأكبر راسا والا صغر عضووا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الاصل على المعتق ثم التميم عن حدث على تميم عن جنابة **فائدة** لا يقدم احد في التراحم الا برمح ومنه السبق الى الدرس والافتاء والدعوى فان استوا في الجحى اقرع بينهم انتهى كلام الاشباه وفي الفصل الثاني والثلاثين من حذر التاخر خاينه وفي طلبه العلم يقدم السابق فان اختلفوا وثمة بينة فيها والا اقرع كجنيهم معا كما في الحوفي والفرقي اذا لم يعرف الاول ويجعل كأنهم ماتوا معا انتهى وفي محاسن القرا لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم جاز ان يقدم من شأوا أكثر مشايخنا على تقديم الاسبق واول من سنه ابن كثير فان استوا يقرع بين المستويين او الحيا للفقوم فلو اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قدموا غير الاولى اسأوا بلا اثر واعلم ان صاحب البيت ومثله امام المسير الراتب اولى بالامامة من غيره مطلقا الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه لعدم رايته ما وصرح الحاردي بتقديم الوالي على الراتب والمستجير والمستاجر احق من المالك لما مر ولو لم يقره له كارهون ان الكراهة لفساد فيه والانه احق

السبق الى الدرس

بالامامة منه كره له ذلك تخو بما لحديث ابي داود لا يقبل الله صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون وان هو احق لا والكراهة عليهم ويكره تنزيها امامة عبد ولو معتقا فتتأني عن الخلاصة ولعله ما قدمناه من تقديم الحر الاصل اذ الكراهة ثلث بهيمة فتنبه واعرابي ومثله ترك كان واكراد وعامى وفاسق واعشى ونحوه لا عني تهر الا ان يكون اي غير الفاسق اعلم القوم فهو اولى ومبتدع اي صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف المعروف عن الرسول لا بمعاذة بل بنوع شبهة وكل من كان من قبلتنا لا يكفر بها حتى الخوارج الذين يتخلون دمانا ومانا ونا واسباب الرسول وينكرون صفاته تعالى وجاز رويته لكونه عن تاويل وشبهة بدليل قبول شهادتهم الا الخطائية ومناسن كفرهم وان انكر بعض ما علم من الدين ضرورة كفر بها كقولهم جسم من الاجسام وانكاره محبة الصديق فلا يصح الاقتداء به اصلا فليحفظ وولد الزنا هذا ان وجد غيرهم والا فلا كراهة بحسبنا وفي النهي عن المحيط صلى خلف فاسق او مبتدع نال فضل الجماعة وكذا انكره خلفا مرد وسفيه ومفلوج وابصر شاع بوضعه وشارب خمر وكل ربا وتمام ومرأى ومتصنع ومن امر باجرة فتتأني زاد ابن ملك ومخالف كشافي لكن في وتراخي ان تيقن المراعاة لم يكره او عدمها لم يصح وان شك كره ويكره تخو بما يطويل الصلاة على القوم زايد على قدر السنة في قراءة وادكار رضى القوم او لا لا طلاق الامر بالتخفيف نهرو في الشربلية ظاهر حديث معاذ ان لا يزيد على صلاة اصغفهم مطلقا ولذا قال الكمال الا لضرورة وصح انه عليه السلام قراء بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء صبي ويكره تخو بما جماعة النساء ولو في التراويح في غير صلاة جنازة لانها لم تشرع مكررة فلو انقرضت تقوتهن بفرار احديهن ولو امت فيها رجال لا تعداد لسقوط الفرض بجلالها الا اذا استحلها الامام وخلفه رجال ونساء فتفسد صلاة الكل فان فعلت تقف الامام وسطهم فلو تقدم اثنتي الا لخشيت فيتقدمهن كالمرأة فيتوسطهم الامام وتكره جماعة تخو بما فتح ويكره حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد وعظ مطلقا ولو عجزوا ليل على المذهب المفتي به لفساد الزمان واستثنى الكمال بحسب العجايز المتفانية كما تكرر امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيره ولا محرم منه كاختيه او زوجته او امته اما اذا كان معهن واحد من ذكر او امه في المسجد لا يكره بحسبنا ويقف الواحد ولو صبياما الواحدة فتتأخر محاذيا او مساويا ليمين امامه على المذهب ولا عبرة بالراس بل بالقدم فلو صغرا فالاصح ما لم يتقدم الاثر قدم المرم لا تقصد فلو وقف عن يساره كره اتفاقا وكذا يكره خلفه على الاصح لثلاثة السنة والزايد يقف خلفه فلو توسط اثنين كره تنزيها وتخو بما لو اكثر ولو قام واحد يحسب الامام وخلفه صف كره اجماعا ويصف اي يصغف الامام بان يامرهم بذلك قال الشافعي وينبغي ان يامرهم بان يتراصوا ويسدوا الخلل ويسووا منابكهم ويقف وسطا وخبر صفوف الرجال اولها في غير جنازة ثم وثرو ولو صلى على دفوف المسجد ان وجد في

تلفيرا للمبتدع

الاقتداء بشافعي

بحث الخوارج في الصف

صحته مكانا ذكره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة **قلت** وبالكراهة ايضا خارج
الشافية قال البيهقي في بسط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مغفول لفعله الجاعة
الذي هو التضعيف لا الاصل بركة الجماعة فتضعيفها غير بركتها وبركتها هي عود
بركة الكامل منهم على الناقص انتهى ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرف
الثاني لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له وصح خياركم اليكم منكم في
الصلاة وبهذا يعلم جهل من يمسك عند دخول داخل يحنيه في الصف ويظن انه
ربا كما بسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرها ما يخالفه ثم نقل
تصحيح عدم الفساد في مسألة من جذب من الصف فتأخر فهل يفرق فيلجأ
الرجال ظاهره يعم العيب ثم الصبيان ظاهره تعدد هم فلو واحد دخل في الصف
ثم الخناثا ثم النساء قالوا الصفوف المكنة اثني عشر لكن لا يلزم صحة كلها المعاملة
لخناثا بالارض واذا حاذته ولو بضو واحد وخصه الزيلعي بالساق والكعب
امراة ولوامة مشتهرة حالها كانت تسع مطلقا وثمان وسبع لو ضجة او ماضيا يجوز
ولا حائل بينهما اقله قدر ذراع في غلظ اصبع او فرجة تسع رجلا في صلاة وان لم تتحد
كنتها ظهرا بمصلي عصر على الصحيح سراج فانه يصح نقلا على المذهب بحجج مطلقه
خروج الجنازة مشتركة فحاذة المصلحة لعل ليس في صلاتها مكره ولا فسق فتخرج
تحرمة وان سبقت ببعضها واداء لوجها كل احدى بعد فراغ الامام بخلاف المسنونين
والحاذة في الطريق واتحدت الجهة فلو اختلفت كما في جوف الكعبة وليلة مظلمة ولا
فساد فسدت صلاته لو مكلفا والا لا ان نوى الامام وقت شرعه لا بعده
امامتها وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو نوى امراة معينة او النساء الا هذه عملت
نيته والايوبيا فسدت صلاتها كما لو اشار اليها بالتأخير فلم تتأخر لتركها فرض
المقام فتخرج بشرط كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في ركن كامل فالشرط عشرة
ومحاذة الامر بالصحيح المشتري لا يفسدها على المذهب فتضعيف لما في جامع المحجوبي
ودور البحار من الفساد لانه في المرأة غير معلول بالشهوة بل بترك فرض القيام
كما حققه ابن الرهام ولا يصح اقتدار رجل بامرأة وخنثى وصبي مطلقا ولو في جنازة
ونقل في الاصح وكذا لا يصح الاقتدار بمجنون مطبق او متقطع في غير حاله افاقته او
سكران او معتوه ذكره الحلبي ولا طاهر بعد وزهرا ان قارن الوضوء الحدث
او طرأ عليه بعده وصح لو قوضا على الانقطاع وصلى كذلك كاقتران بمقتصد امن
خروج الدم وكاقتدار المرأة بمثلها وصبي بمثله ومعدور بمثله وذو عذرين
بذو عذر لا عكسه كذى انفلات بذو سلس لان مع الامام حدث ونجاسة
وما في المجتبي الاقتدار بالماثل صحيح الاثلاثة المختل المشكل والضالة والمستحاضة
اي لاحتمال الحيض فلو انتفى صح ولا حافظ اية من القرآن بعين حافظ لها وهو الامي
ولا امي باخرس لقدر الامي على التحريم فصحه عكسه ولا مستور عورة بما رفلو
ام العاري عريانا ولا بين فضلة الامام ومماثلة جائزة اتفاقا وكذا ذومرج

بمثله

بمثله وبصحيح ولا قادر على ركوع وسجود بعاجز عنها البنا القوي على الضعيف
ولا مقترض بمقتضف وبمقترض فرضا اخر لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا وصح ان
معاذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم بطلا ويقومه فرضا ولا نادر بمقتضف
ولا بمقترض ولا بناذر لان كلاهما المقترض فرضا اخر الا اذا نذر احدهما عين
منذور الاخر للاتحاد ولا نادر بحالف لان المنذورة اقوى فصحه عكسه وبجالف
وبمقتضف ومصليا ركعتي طواف كذا ذرين ولو اشتركا في نافلة فافسداها صح الاقتدار
الا ان افسداها منفردين ولو صليا الظهر ونوى كل امانة الاخر صححت الا ان ينويها
الاقتدار والفرق لا يخفى ولا لاحق ولا مسبق بمثلها لما تقر بان الاقتدار في موضع
الاقرار مفسد كعكسه ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر سواء
احرم المقيم بعد الوقت او فيه فخرج فافتدى المسافر بل ان احرم في الوقت فخرج
صح واتم بعبا الامامة اما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتدار بمقتضف في
حق قعدة او قرة باقتدائه في شفع اول او ثان ولا نازل بركاب ولا راكب دابة
اخرى فلو سعه صح ولا غير الشفع به اي بالثغ على الاصح كما في البحر عن المجتبى وحرر
الحلبي وابن الشحنة انه بعد بذل جهده دايما حتما كالامى فلا يؤم الا مثله ولا
تصح صلاته اذا امكنه الاقتدار بمن يحسنه او ترك جهده او وجد قدر الفرض مما
لا الشفع فيه هذا هو الصحيح المختار في حكم الاثغ وكذا من لا يقدم على التلفظ بحرف
من الحروف او لا يقدر على اخراج الفا الابتكار واعلم انه اذا فسد الاقتدار باى وجه
كان لا يصح شرعه في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الاقرار على
الصحيح تحيط وادعى في البحار المذهب قال المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد ان
هذا قول محمد خاصة **قلت** وقد ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه ان
المذهب انقلابها نقلا قما مل وجنيذ فالاشبه ما في الزيلعي انه متى فسدت لفقد
شرط كطاهر بعد ور لم تتعد اصلا وان اختلف الصلاتين تتعقد نقلا غير
مضمون وثمرته الانتقاض بالتحققه ويمنع من الاقتدار صنف من النساء بلا حائل قدر
ذراع وارتفاعهن قدر قامة الرجل مفتاح السعادة او طريق مرفية بحجة الة
يجريها الثور او نهر يجرى فيه السفن ولوز ورقا ولو في المسجد او خلا اى قضا
في الصحرا او في مسجد كبير جدا كسيد القدس يسع صفيين الا اذا اتصلت الصفوف
فيصح مطلقا كان قام في الطريق ثلاثة وكذا اثنان عند الثاني لاواحد اتفاقا لانه
لكراهة صلاته صار وجوده كعدمه في حق من خلفه والحائل لا يمنع الاقتدار ان لم
يشتهه حال امامه يسمع او رويته ولو من باب مشبك يمنع الوصول في الاصح وكلم
يختلف المكان حقيقة كسيد البيت في الاصح قنية ولا حكا عند اتصال صفوف ولو
اقتدى من سطح داره المتصلة بالمسجد لم يجز لاختلاف المكان ودرر ويجز غيرها
واقره المصنف لكن تعقبه في الشربلية ونقل عن البرهان وغيره ان الصحيح اعتبار
الاشباه فقط **قلت** وفي الاشباه وزواجر الجواهر ومفتاح السعادة انه

صلاة النادر

الاقتدار بالاثغ

متى تنقلب نقلا

الاصح وفي الشهر عن الزاد اختيار جماعة من المتأخرين وصح اقتداء متوضي الامام معه
بتميم ولو مع توضي بسور حمار مجتبي وعاسل بما سح ولو على جيرة وقائم بقاعد
بركع ويسجد لانه عليه السلام صلى آخر صلاة قاعدا وهم قيام وابوبكر يبلغهم تكبيره
وبه علم جواز رفع المودنين اصواتهم في جمعة وغيرها يعني اصل الرفع اذ لم يتعارفوه
في زماننا فلا يبعد انه منسند اذا الصياح لمحق بالكلام فتح وقائم باحدب وان بلغ
حدبه الركوع على المعتد وكذا باعرج وغيره اولى وموم بمكة الا ان يومى الامام
مضطجعا والموت قاعدا او قائما هو المختار ومتنفل بمقرض في غير التراويح في الصحيح
خائنه وكانه لانها سنة على هيئة مخصوصة في راعي وصفها الخاص للخروج عن
المهدة **فروع** صح اقتداء متنفل بمنفل ومن يركى الوتر واجبا بمن يراه سنة
ومن اقتدى في العصر وهو مقم بعد الغروب بمن احرم قبله للاتحاد واذا ظهر حدث
امامه وكذا كل مفسد في راي مقتد بطلت فيلزم اعادةها لتضمنها صلاة الموم
صحة وفساد اكل يلزم الامام اخبار القوم اذا اهرم وهو محدث او جنب او فاقد
شرطا وركن وهل عليهم اعادة ان عدلا نعم والاندب وقيل لا لفسقه باعترافه
ولو زعم انه كافر لم يقبل منه لان الصلاة دليل الاسلام واجبر عليه بالقدر الممكن
بلسانه او بكتاب او رسول على الاصح لومعينين والا يلزمه سحر عن المعراج
وصح في مجمع الفتاوى عدمه بطلقا لكونه عن خطا معفوعة لكن الشروح مرجحة
على الفتاوى واذا اقتدى امي وقارى بامى تقصد صلاة الكل للقعدة على القراءة
بالاقتداء بالقارى سواء علم به او لا نواه اولا على المذهب واستخلف الامام اميا
في الاخيرين ولو في التشهد اما بعده فتصح لخرجه بصنعه تقصد صلاتهم لان
كل ركعة صلاة فلا تخلى عن القراءة ولو تقديرا وصحت لو صلى كل من الامي والقارى
وحده في الصحيح بخلاف حضور الامي بعد افتتاح القارى اذا لم يقتد به وصلى متروكا
فانها تقصد في الاصح لما مر ما علم ان المدرك من صلاتها كالملة مع الامام واللاحق
من فاتة الركعات او لكن بعد اقتدائه بعذر كغفلة ورحمة وسبق حدث وصلاة
خوف ومقيم اقتداسا فركذا من سبق امامه بركوع وسجود فانه يقضى
ركعة وحكمه كونه فلا ياتي بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرصته بنية اقامة ويبدأ
بقضا ما فاتة عكس المسبوق ثم يتابع امامه ان امكنه ادراكه والا تابعه ثم صلى
ما نام فيه بلا قراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس صح وانما
لترك الترتيب والمسبوق من سبقه الامام بها او ببعضها وهو مفرد حتى يثنى
ويتعوذ ويقراء وان قراء مع الامام لعدم الاعتداد بها لكونها مفتاح السعادة
فيما يقضيه اى بعد متابعتها الامام فلو قبلها فالظاهر الفساد ويقضى اول صلاته
في حق قراءة واخرها في حق تشهد فذكر ركعة من غير فخر باقى بركتين بفاتحة ووتر
وتشهد بينهما وبرابعة الرباعي بفاتحة فقط ولا يقعد قبلها الا في اربع فكمقتد احداهما
الاجوز الاقتدائه وان صح استخلافه في حد فاته لا حالة القضا فلا استئنا اصلا كازمه

يلج المودن برفع الصوت

في الاشياء نعم لو نسي احد المسبوقين ففقد ملاحظا للاخر بلا اقتداء صح وانما ياتي
بتكثير اشارة التثنية اجماعا وثالثها لو كبر بنوى استئناف صلاة وقطعها يصير متأنفا
وقاطعا لا اولى بخلاف المنفرد كما سيجي ورابعها لو قام الى قضا ما سبق به وعلى الامام سجودا
سهو ولو قبل اقتدائه فعليه ان يعود وينبغي ان يصير حتى يفهم انه لا سهو على الامام
ولو قام قبل السلام هل يعتد بآية ان قبل فعود الامام قدر التشهد لا وان بعده نعم
وكره تخريا للعدرك خوف حدث وخروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور وتقام
مرة سحر ومرور ما بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه فثابته فيه صحت ولو لم
يعد كان عليه ان يسجد للسهو في آخر صلاة استئنا اقتد بالسهو لان الامام لو تذكر
سجدة صليبة او تلاوة فرضت المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام اليه بسجدة اما بعده
فتفسد في صليبة مطلقا وكذا في تلاوة وسهوان تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان بعد
امامه لزمه السهو والا لا ولو قام امامه الخامسة فتابعه ان بعد القعود تقصد والا لا
حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو ظن الامام السهو فسجد له فتابعه فبان ان لا سهو فلا شبه
الفساد لاقتدائه في موضع الافراد **باب الاختلاف اعلم ان لجواز**
البناء ثلاثة عشر شرط كون الحدث ساريا من بدنه غير موجب لغسل ولا نادر وجود
ولم يود ركنا ولم مع حدث او مثنى ولم يفعل منا فيا او فعلا له منه بد ولم يتراخ بلا
عذر كرحمة ولم يظهر حدثه السابق كغنى موة مسحة ولم يتذكر فائنة وهو ذو ترتيب
ولم يتم الموم في غير مكانه ولم يستخلف الامام غير صالح لها سبق الامام حدث ساريا
لا اختيارا للعبد فيه ولا في سببه كسفر جلة من شجرة وكحدثه من نحو عطاس على الصحيح
غير مانع للبناء كما قدمناه ولو بعد التشهد لما في بالسلام استخلف اى جاز له ذلك
ولو في جنازة باشارة او جرحا لم يرب ولو لسبوق ويشير باصبع لبقا ركعة وباصبعين
لركعتين ويضع يده على ركبتيه لترك ركوع وعلى جبهته لسجود وعلى فمه لقراءة
وعلى جبهته ولسانه لسجود تلاوة او صدر لسهو ما لم يجاوز الصفوف ولو في الصلوات ما لم
يتقدم فحده السورة او موضع السجود على المعتد كالمنفرد وما لم يخرج من المسجد او
الحياة او الدار لو كان يصلى فيه لانه على امامته ما لم يجاوز هذا الحد ولم يتقدم احد
ولو تنفسه مقامه ناويا الامامة وان لم يجاوزه حتى لو تذكر فائنة او تكلم لم تقصد
صلاة القوم لانه صار مقتديا ولو كان الما في المسجد لم يجز للاختلاف واستئنافه
افضل لخرا على الخلاف ويتعين الاستئناف ان لم يكن تشهد الجنون او حدث
عجدا او خروجه من مسجد بظن حدث او احتلام بنوم او تفكر او نظر او من بشهوة او
اغما او قهقهة لنذرتها وكذا يجوز له ان يستخلف اذا احضر عن قراءة قدر الفروض
لحديث ابى بكر الصديق فانه لما احسن بالنبي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتاخر
فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم واتم الصلاة فلو لم يكن جازيا لما فعله بدائع وقالوا قد
وبعكس الخلاف لو حصر بيول او غايط ولو عجز عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة
لماره لجل اى لاجل جمل او خوف اعتراه لا يستخلف اجماعا لو نسي القراءة اصلا

لا قد صار اميا او اصابه عطف على المنفى بول كثيرا ينجس مانع من غير سبق حدث
فلومنه فقط بني او كشف عورقه في الاستنجاء او المرأة ذراعها للوضوء اذا لم
يظطر له فلوا نظره لم يفسد او قرأ في حالة الذهاب او الرجوع لا ادا به ركن مع حدث
او شئ بخلاف تسبيح في الاصح او طلب المأبى بالاشارة او شراء بالمعاطة للمنا في اوجارز
ما الى اخره لا قدر صفيق اولسيان او زخمة او كونه يبر الان الاستنجاء يمنع البناء على
المختار او مكث قدرا داركن وان لم ينو الا بعد سبق الحدث الا العذر كنوم ورفاع
واذا ساع له البناء فوضا فوراً بكل سنته وبني على ما مضى بلا كراهة ويتم صلاته ثمة
وهو اولى بقليل المنفى او يعود الى مكانه ليبتعد مكانه لمنفرد فانه محبس وهذا ان فرغ
خليفته والاعاد الى مكانه حتما لو كان بينهما ما يمنع الاقتداء كما مقتدى اذا سبقه
الحدث واعلم انه ان تعد عملا ينالها بعد جلوسه قدر التشهد ولو بعد سبق
حدثه تمت تمام فرايضها نعم تعاد لترك واجب السلام ولو وجد المنا في بلا
منعه قبل القعود بطلت اتفاقا ولو بعده بطلت في المسائل الاثني عشرية
عنده وقالوا صحت ورجحه الكمال وفي الشربلية والظاهر قولها بالصحة في الاثني
عشرية وهي ما ذكره بقوله كما تبطل لو فرغ بالغا كما في الدرر لكان اولى بقدر
التميم على الما واما مسئلة روية المتوضي الموت بتميم الما ففيها خلاف زفر فقط
وتنقلب نفلا ومضى مدة محبة ان وجد ما ولم يخف تلف رجله من برد ولا
فيضي على الاصح كما مر في بابه وتعلم امية اي تذكره او حفظه بلا صنع ولو كان
الامى مقتدى ببقارى على ما عليه الاثر لكن في الظهيرة صح الصحة قال الفقيه
وبه ناخذ وجود العارى سائرا نضح به الصلاة وشله لوصلي نجاسة فوجد ما
يزيلها واعتقت الامة لم تنفع فوراً وترجع الماسخ خفة الواحد بعجل يسير فلو
بكثر تنم اتفاقا وقدره يوم على الاركان وتذكر فائتة عليه او على امامه وهو صاحب
ترتيب والوقت متسع وتقدم القارى اميا مطلقا وقيل الافساد لو كان استخلافه
بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح كما في الكافي لانه عمل كثير وطلوع الشمس في الفجر وزوالها
في العيد ودخول وقت من الثلاثة على مصلي القضا ودخول وقت العصر بان بقي في
قدرته الى ان صار الظل مثليه في الجمعة بخلاف الظهر فانها لا تبطل وزوال عذر
المعذور بان لم يعد في الوقت الثاني وكذا خروج وقتة وسقوط جيرة عن برور
واعلم انه لا تنقلب الصلاة في هذه المواضع العشرين نفلا اذا بطلت الا في ثلاث
فيما اذا تذكر فائتة او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر في الجمعة كما في الجوهر زاد
في الحاوي والموسى اذا قدر على الاركان ويزاد مسئلة الموت بتميم كما قدمنا
والظاهر ان زوالها في العيد ودخول الاوقات المكروهة في القضا كذلك ولم اره
ولو استخلف الامام مسبقا ولا حقا او مقيما وهو مسافر صح والمدر كاول ولو
جهل التمية قعد في كل ركعة احتياطا ولو مسبقا بركعتين فرضنا القعدتين ولو
اشار له انه لم يقرأ في الاوليين فرضت القراءة في الرابع فلو اتم المسبق صلاة الامام

قدم مدركا للسلام ثم لو اتى بما فيها لضحك تفسد صلاته دون القوم المدرسين
تمام اركانها وكذا تفسد صلاة من حاله كماله للمنا في خلا لها وكذا تفسد صلاة
الامام الاول المحدث ان لم يفرغ فان فرغ بان توضا ولم يفته شئ لا تفسد في الاصح
لما مر انه كوتم وتفسد صلاة مسبقا عند الامام بقهقهة املته وحدثه العمد في اي
بعد قعوده قدر التشهد الا اذا قيد ركعتيه بسجدة لتأكد انفراد ولو تكلم امامه
او خرج من سجدة لا تفسد اتفاقا لانها منهيان لا مفسدان ولذا يلزم المدرسين
السلام ويقومون في القهقهة بلا سلام بخلاف المدر ك فانه كالامام اتفاقا ولو
لاحقا ففي فساد صلاة تصحيحان صح في السراج الفساد في الظهيرة عدمه وظاهر
البحر والزهر تايد الاول ولو احدث الامام لاحضورية له في هذا المقام في ركوعه
او سجوده توضحا وبني واعادها في البناء على سبيل الفرض مالم يرفع راسه منها مريدا
للاذ اما اذا رفع راسه مريدا به ادا ركن فلا يبني بل تفسد ولو لم يرد الا اذ افرأنا
كما في الكافي وفي المجتبى ويأخر محدود با ولا يرفع مستويا فتفسد ولو تذكر المصلي في
ركوعه وسجوده انه ترك سجدة صليبه او تلاوة فاختط من ركوعه بلا رفع او رفع
من سجوده فسجدها عقيب التذكر اعادها اي الركوع والسجود ندباً بالسقوط بالنسبة
وسجد للسهر ولو اجزها آخر صلاة قضاها فقط ولو ام واحدا فقط فحدث الامام
اي وخرج من المسجد والافه على امامته كما مر بقين الماموم للامامة لو صلح لها اي لامامة
الامام بلائنة لعدم المزاحم والا يصلح كصبي فسدت صلاة المقتدى اتفاقا دون
الامام على الاصح لبقا الامام اماما والموت بلا امام هذا اذا لم يستخلفه فان استخلفه
فصلاة الامام والمختلف كلهما باطلة اتفاقا ولو ام رجل رجلا فحدثا وخرجا
من المسجد تمت صلاة الامام وبني على صلاته وفسدت صلاة المقتدى لما مر
اخذ رعا فمكث الى انقطاعه ثم يتوضى ويبني لما مر باب
ما يفسد الصلاة وما يكره فيها عقب العارض الاضطراري بالاختيار يفسدها
التكلم هو النطق بحرفين او حرف مفهم كع وق امر او استعطف كلبا او هرة
او ساق حمارا لا تفسد لانه صوت لا هجاء له عمده وسهوه قبل قعوده قدر التشهد
سيان وسوا كان ناسيا او نايما او جاهلا او مخطيا او مكرها هو المختار وحديث
رفع عن امي الخطا محمول على رفع الائم وحديث ذي اليمين منسوخ بحديث
مسلم ان صلاتنا لا يصلح فيها شئ من كلام الناس الا السلام للتحليل اي للخروج
من الصلاة قبل اتمامها على ظن اكملها فلا يفسد بخلاف السلام على انسان للتخية او
على ظن انها ترويح مثلا او سلم قايما في غير جنازة فانه يفسدها مطلقا فان لم
يقبل عليكم ولو ساهيا فسلام التخية مفسد مطلقا وسلام التحليل ان عمدا وورد السلام
ولو سهوا بلسانه لا يبيده بل يكره على المعتمد نعم لوصا في بنية السلام قالوا تفسد
كانه لانه عمل كثير وفي الزهر عن صدر الدين القزويني **نظم**
سلامك مكره على من مستمع ومن بعد ما ابدى ليسن ويشترع

• مصل وتال ذكر ومحدث • خطيب ومن يصغي اليهم ويسمع
 • مكر رفق جالس لقضاء به • ومن يجثوا في الفقه دعهم لينفعوا
 • مودن ايضا او مقيم مدرس • كذا الاجنبيات الفتيات امنع
 • ولعاب شطرنج وشبه بخلقهم • ومن هو مع اهل له يتمتع
 • ودع كافرا ايضا وكثوف عورة • ومن هو في حال التقوط اشنع
 • ودع اكلا الا اذا كنت جايعا • وتعلم منه انه ليس بمنع
 • كذلك استاذ ثمن مطير • فهذا ختام والزيادة تنفع
 وصرح في الضيا بوجوب الرد في بعضها وبعده بقوله سلام عليكم بحزم الميم والتخنج
 بحر فين بلا عذر امامه بان نشأ من طبعه فلا او بلا غرض صحيح فلو تخين صوته
 اولي يندى امامه او لا اعلام انه في الصلاة فلا فساد على الصحيح والدعا بما يشبه كلامنا
 خلافا للشافعي والاني هو قوله اه بالقصر والثاوه كقوله اه بالمد والتايف ان
 اوقف واليك بصوت يحمل به حروف لرجع او مصيبة قيد للاربعة الامرين لا
 يملك نفسه عن انين وتاوه لانه حينئذ كعطاس وسعال وجثا وتثاوب وان
 حصل حروف للضرورة لا لذكر الجنة والنار فلو اعجبه قراءة الامام فجعل يكي ويقول
 بلى او نعم او اري لا تقصد سر آية لولا الله على الخشوع ويفسدها تسميت عاظم لغیر
 ببرحك الله ولو من العاطس لنفسه لا وبكسه التام بعد التسميت وجواب خبر
 سوء بالاسترجاع على المذهب لانه يقصر الجواب صار كلام الناس وكذا يفسدها
 كلما قصد به الجواب كانه قيل مع الله اله فقال لا اله الا الله او ما مالك فقال الخيل
 والبغال والحمير او من اين جيت فقال ويبي معطلة وقمر مشيد والخطاب كقوله
 لن اسمه يحيى او موسى يا يحيى خذ الكتاب بقوة او ما تلك بينك يا موسى
 مخاطبا لمن اسمه ذلك او لمن بالباب ومن دخله كان آمنا **فروع** سمع اسم الله
 تعالى جل جلاله او النبي صلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تقصد ان
 قصد جوابه ولو سمع ذكر الشيطان فلعله تقصد وقيل لا ولو حو قل لرفع الوسوسة
 ان الامور الدنيا تقصد لا الامور الآخرة ولو سقط شيء من السطح فبطل او دعي لاحد
 او عليه فقال آمين تقصد ولا يفسد الكل عند الثاني والصحيح قولها عملا بقصد
 للتكلم حتى لو امتثل امر غيره فقبل له تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فوسع
 له فسد بل يكث ساعة ثم يتقدم برايه فمستأنى مغريا للزاهدي وقيد
 بعض الجواب لانه لو لم ير جوابه بل اراد اعلامه بانه في الصلاة لا تقصد اتفاقا
 ابن مالك وملكي وفتح على غير امامه الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا
 تذكر فتلى قبل تمام الفتح بخلاف فتحه على امامه فانه لا يفسد مطلقا لفتح
 واخذ بكل حال الا اذا سمعه الموم من غير مصل ففتح به تبطل صلاة الكل ولو جرى
 على لسانه نعم او اري ان كان يعتادها في كلامه تقصد لانه من كلامه والا لا لانه
 قرآن واكله وشربه مطلقا ولو سمي ناسيا الا اذا كان بين اسنانه ما كولدون

المحصة كما في الصوم هو الصحيح قاله الباقي فابتلعه اما المضع ففسد كسكرفي
 فيه يبتلع ذوبه ويفسدها انتقاله من صلاة الى مغايرتها ولو من وجه
 حتى لو كان منفردا فليبرينوى الاقتدا بعكسه صار مستانفا بخلاف نية
 الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستانفا مطلقا وقراءة من
 مصحف اى ما فيه قرآن مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرابا لجل
 وقيل لا تقصد الاباية واستظهره الحلبي وجوز الشافعي بلا كراهة وهما بها
 للتشبه باهل الكتاب اى ان قصده فان التشبه لا يكره في كل شيء بل في المذموم
 وفيما يقصد به التشبه كما في البحر ويفسدها كل عمل كثير ليس من اعمالها ولا لاصلا
 وفيه اقوال خمسة اصحها ما لا يشك بسببه الناظر من بعيد في فاعله انه ليس
 فيها وان شك انه فيها ام لا فقليل فلا تقصد بوضع يديه في تكبيرات الزوايد
 على المذهب وما روى من الفساد نبشاذ ويفسدها سجوده على جنس وان اعاده
 على طاهر في الاصح بخلاف يديه ولركبته على الظاهر ويفسدها اذا ركن حقيقة
 اتفاقا وتمكنه منه بسنته وهو قدر ثلاث تسميات مع كشف عورة او نجاسة
 ما نغتوا ووقع لزجة في صنف نسا او امام امام عند الثاني وهو المختار في الكل
 لانه احوط قاله الحلبي وصلاته على مصلى ضرب بخلاف غير مضر ب
 ومبسط على جنس ان لم يظهر لون اوتح و تحمى صدره عن القبلة اتفاقا
 بغیر عذر فلو ظن عدته فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل خروجه من المسجد
 لا تقصد وبعده فسدت **فروع** مشى مستقبل القبلة هل تقصد ان قدر صف
 ثم وقف قدر ركن ثم مشى ووقف كذلك وهكذا لا تقصد وان كثر ما لم يختلف
 المكان وقيل لا تقصد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا ذكره القسستاني
 هل يشترط في المفسد الاختيار في الجبازية نعم وقال الحلبي لا فان من دفع او
 جذبه الدابة خطوات او وضع عليها او اخرج من مكان الصلاة او مضى يدها لانا
 او مرة وتزل لبنها او مسها بشهوة او قبلها بدونها فسدت لا لوقبلته ولم يشهها
 والفرق في تقبيله معنى الجماع معه حجر فرمى به طائرا لم تقصد ولو انسا نا تقصد
 كضرب ولو حرة لانه مخاصمة او تاديب او ملاعبة وهو عمل كثير ذكره الحلبي بقى
 من المفصلات ارتداد بقلبه وموت وجنون وانما وكل موجب وضوء وغسل وترك
 ركن بلا قضا وشرط بلا عذر ومسا بقة المؤتم بركن لم يشاركه فيه امامه كان
 ركع ورفع راسه قبل امامه ولم يعبه معه او بعده وسلم مع الامام ومتابعة المسبوق
 امامه في سجود السهو بعد تاكدا انقراده اما قبله فتجب متابعتة وعدم اعادة
 الجلوس الاخير بعد آداء سجدة صليبية او تلاوة تذكروها بعد الجلوس وعدم اعادة
 ركن اداها نايما وفيه هبة امام المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها مد الهمزة التكبير
 كما هو ومنها القراءة بالالحان ان غير المعنى والا لا الا في حرف مد ولين اذا خشي
 والا لا بآزبه ومنها زلة القاري فلو في اعراب او تخفيف مشدد وعكسه او زيادة

التشبه باهل الكتاب

حرف فالتحرر الصراط الذين او بوصول حرف بكلمة نحو يا كعبدا وبوقف وابتدا
 لم تقصد وان غير المعنى به يفتى بآزبه الاتشديد رب العالمين ويا ك
 تعبد فيتركه تقصد ولو زاد كلمة او نقص حرفا او قدمه او بدله بأخر نحو
 من ثمرة اذا انتم واستحصد تعالى جدر بنا ان ترجيت بدل انفجرت ايا ب بدل
 او اب لم تقصد ما لم يتغير المعنى الا ما يشق تمييزه كالضاد والظا فالكثير هم
 لم يفسدها وكذا لو كرر كلمة وصحح ابا قاتى الفساد ان غير المعنى نحو رب رب العالمين
 للاضافة كما لو بدل كلمة بكلمة وغير المعنى نحو ان الفجار في جنات وتامة في المطول
 ولا يفسدها نظره الى مكتوب وفهمه ولو مستفها وان كره ومرو مار في الصحرا
 او سجد ليس موضع سجوده في الاصح او مروره بين يديه الى حائط القبلة
 في بيت ومسجد صغير فانه كبقعة واحدة مطلقا ولو امرأة او كلبا او مروره
 اسفل من الدكان امام المصل لو كان يصلي عليها اي الدكان بشرط محاذاة بعض
 اعضا المار بعض اعضاه وكذا سطح وسري وكل مرتفع دون قامة المار وقيل
 دون السرة كما في غرر الاذكار وان اثير المار حديث البزار لو يعلم المار ما ذا
 عليه من الوزر لوقف اربعين خريفا في ذلك المرور ولو بلا حائل ولو مسارة
 ترتفع اذا سجد وتعود اذا قام ولو كان فرجة فللداخل ان يمر على رقبته من لم
 يسدها لانه اسقط حرمة نفسه قتيبة ويفرز ندبا بدائع الامام وكذا المنفرد
 في الصحرا ونحوها ستره بقدر ذراع طولا وغلظ اصبع لتدو الناظر بقربه
 دون ثلاثة اذرع على هذا الحد حاجيه لا بين عينيه والا يمين افضل ولا يكتفى الوضع
 ولا الخط وقيل يكفي فيخط طولا وقيل كالحراب ويدفعه هو رخصة فتركه افضل
 بدائع قال الباقي فلو ضره فمات لا شئ عليه عند الشافعي خلا فاننا على ما فهم من
 كتبنا بتسبيح او جهر بقرأة او اشارة ولا يزداد عليها عندنا فتهتاف لا بها فانه يكره
 والمرأة تصفق يطن على بطن ولو سجت وصفق يكره وكفت ستره الامام لكل ولو
 عدم المرور والطريق جاز تركها وفعلها اولى وكره وهذه نعم التنزيهية التي مرجعها
 خلاف الاولى فالفارق الدليل فان تهيا ظن الثبوت ولا صار في فتح رمية والافتقار بهية
 سدل تحريم للمني ثوبه اي ارساله بلا لبس معتاد وكذا القبا بكم الى ورا ذكره الحلبي كشد
 ومنديل بين سلفه كتفيه فلو مزاحدها لم يكن كحالة عذرو خارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة
 اذا لم يكن يدخل اليد في كمر الفرج المختار انه لا يكره وهل يرسل الكمر او يسلك خلاف والاحوط
 الثاني قهستان في كره كفه ولو لثياب كثر كمر او ذيل وعشقه به اي ثوبه وجسده للمني
 الحاجة ولا باس به خارج صلاة وصلاته في ثياب بذلة يلبسها في بيته ومهتة اي
 خدمة ان له غيره والا لا واخذ درهم ونحوه في فيه لم يمنع من المرأة فلو منع تقصد وصلاته
 حاسرا اي كاشفا راسه للتكاسل ولا باس به للتذلل ولما الالهاته بها فكفر ولو سقطت
 فاعادتها افضل الا اذا احتاجت لتكوير او عمل كثير وصلاته مع مرافقة الاخشين
 او احدهما والريح للمني وعقص شعره للمني عن كفه ولو جمعه او ادخل اطرافه في اصوله

قبل الصلاة اما فيها ففسد وقلب الحصى للمني الا لسجوده التام في رخصه وتركها
 اولى وفرقة الاصابع وتشبيكها ولو منتظر الصلاة او ماشيا اليها للمني ولا يكره خارجها
 الحاجة والتخمر وضع اليد على الخافرة للمني ويكره خارجها تنزيها والالتفات بوجهه
 كله او بعضه للمني وبصره يكره تنزيها وبصره تقصد كما مر وقيل قايله قاضي خان
 تقصد بتحويله والمعتد لا واقعا وكالطلب للمني واقتراش الرجل ذراعية للمني وصلاته
 الى وجه انسان ككراهة استقباله فالاستقبال لو من المصل فالكراهة عليه والا فعلى
 المستقبل ولو بعيدا ولا حائل ورد السلام بيده او براسه كما مر **فروع** لا باس بتكلم
 المصل واجابته براسه كما لو طلب منه شئ او ادى درهما وقيل اجبت فادمانع او لا مالم
 قيل له تقدم فتقدم او دخل احد الصف فوسع له فورا فسد ذكره الحلبي وغيره خلافا
 لما مر عن البحر ذكره التربع تنزيها للترك الجلسة المسنونة بغير عذر ولا يكون خارجها
 لانه عليه السلام كان جل جلوده مع اصحابه التربع وكذا عمر رضي الله عنه والتناوب
 ولو خارجها ذكره مسكين لانه من الشيطان والانبيا محفوظون منه وتقيض عينيه للمني
 الا لكال خشوع وقيام الامام في المحراب لا سجوده فيه وقدماه خارجه لان العبرة للقيام
 مطلقا وان لم يشبه حال الامام ان علل بالتشبه وان بالاشتباه ولا اشتباه في منفي
 الكراهة وانفراد الامام على الدكان للمني وقدر الارتفاع بذراع ولا باس بما دونه وقيل
 ما يقع به الامتياز وهو الواجهة ذكره الكمال وغيره وكره عكسه في الاصح وهذا كله عند
 عدم العذر كجمعة وعيد فلو قاموا على الرفوف والامام على الارض او في المحراب لضيق
 المكان لم يكره كما لو كان معه بعض القوم في الاصح وبجرت العادة في جوامع المسلمين
 ومن العذر ارادة التعليم والتبليغ كما بسط في البحر وقد منا كراهة القيام في صف
 خلف صف فيه فرجة للمني وكذا القيام منفردا وان لم يجد فرجة بل يجذب احدا
 من الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا تركه اولى فلذا قال في البحر يكره وحده
 الا اذا لم يجد فرجة وليس ثوب به تماثيل ذي روح وان يكون فوق راسه او بين
 يديه او بجذائيه يمينه او يسرة او محل سجوده تمثال ولو في وسادة منصوبة
 لا مفروشة واختلف فيما اذا كان التمثال خلفه والظاهر الكراهة ولا يكره
 لو كانت تحت قدميه او محل جلوسه لانها مائة او في يد عبارة الشئ بدنه لانها مستورة
 بثيابه او على خاتمه بنقش غير مستبين قال في البحر ومقادة كراهة المستبين لا المستتر بلبس
 او صرة او ثوب اخر واقره المصنف او كانت صغيرة لا تبين تفاصيل اعضائها
 للناظر قايما وهي على الارض ذكره الحلبي او مقطوعة الرأس او الوجه المحوه عضو لا تعيش
 بدونه ولا غير ذي روح لا يكره لانها لا تعبد وجز جبريل مخصوص بغير الممانعة كما بسطه
 الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بما على القدين فتفاء عباض واشتبه
 النوى وكره تنزيها عدا الاي والسور والتسبيح باليد في الصلاة مطلقا ولو نقل اما
 خارجها فلا يكره كعده بقلبه او بغير انامله وعليه يحمل ما جاز صلاة التسبيح **فروع** لا
 باس باتخاذ المسبحة لغير رياء كما بسط في البحر لا يكره قتل حية او عقرب ان خاف الاذي

بطل
 الدخول في الصف

و يمنع منه و كذا كل موز و نوبسائه و كل عقد الملتكف بشرطه و الكلام لما وجد
في الظهيرة بان يجلس لاجله لكن في النهار الاطلاق اوجه و تخصيص مكان لنفسه
وليس له ان يعاج غير منه ولو مدرسا و اذا احاق فللصلي ان يعاج القاعد ولو
مشتغلا بقراءة او درس بل ولا لاهل المحلة منع من ليس منهم عن الصلاة فيه و لهم
نصب منولى و جعل المسجد بين واحد او عدة للصلاة للدرس او ذكر في المسجد
عظة و قرآن فاستماع العظة اولى ولا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا باس برى
عش خفافش و حمام لتقنيته **باب الوتر والنوافل كل سنة**
نافلة ولا عكس هو فرض على و واجب اعتقاد او سنة ثبتوا بهذا و فقوا بين
الروايات وعليه فلا يكلف بضم فسكون اى لا ينسب الى الكفر جاحده و تذكره في الجهر
مفسد له لعل به شرطه خلافا لها ولكنه يقضى ولا يصح قاعدا ولا ركبا اتفاقا
وهو ثلاث ركعات بتسليمه كالغرب حتى لو نسي القعود لا يعود ولو عاد ينبغي الفداء
كما ينبغي ولكنه يقرأ في كل ركعة منه فاتحة و سورة احتياطا و السنة السور الثلاث
و زيادة العودتين لم يجزها الجمهور و كبر قبل ركوع ثالثة رافعا يديه كما سر
ثم يجهد و قبل كالداغى و قنت فيه و بين الدعاء المشهور و يصلى على النبي به يفتي
وصح الجذب بالكرس بمعنى الحق و ملحق بمعنى الحق و تحقد بدل سهلة **فروع** فان
قرا بحجة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة سهلة مخافة على الاصح مطلقا و لو اما ما لم يحدث
خير الدعاء الحق و صح الاقتداء فيه ففي غيره اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها في اعتقاده
في الاصح كما بسط في البحر بشافعي مثالا لم يفصله بسلام لان فصله على الاصح فيهما
الاتحاد وان اختلف الاعتقاد و لذا ينوي الوتر لا الوتر الواجب كما في العيد بين
الاختلاف و ياتي المأموم بقنوت الوتر ولو شافعي بقيت بعد الركوع لانه يجهد
فيه الا العجز لانه منسوخ بل يقف ساكنا على الاظهر من سلايديه و لو نسيه اى القنوت
ثم تذكره في الركوع لا يثبت فيه لقنوت محله ولا يعود الى القيام في الاصح لان
فيه رفض الفرض للواجب فارجا دليه و قنت ولم يعد الركوع لم تقصد صلته لكون
ركوعه بعد القراءة تامة و سجد للسجدة و قنت اوله و زواله عن محله ركع الامام قبل
فراغ المقنن من القنوت قطعه و تابعه و لو لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركعة
معه بخلاف التشهد لان المخالفة فيما هو من الاركان او الشرايط مفسدة لا في غيرها
درر قنت في اولى الوتر او ثانيه سهوا لم يقنت في ثالثة اما لو شك انه في ثانيه
او ثالثة كرهه مع القعود في الاصح و الفرق ان الساجد قنت على انه موضع القنوت
فلا يتكرر بخلاف الشاك و رجح الحلي تكراره لها و اما المسبوق فبقيت مع امامه
فقط و يصير مدر كاله بادراك ركوع الثالثة ولا يقنت لغيره الا لئلا يفتت
الامام في الجهرية و قيل في الكل **فاي سورة** خمس يتبع فيها الامام قنوت و قعود اول
تكمير عيد و سجدة تلاوة و سهو و اربعة لا يتبع زيادة تكبير عيد و جنازة و ركن
وقيام الخامسة و ثمانية تفعل مطلقا الرفع للحريمة و التنا و تكبير انتقال و تسميع

و يمنع منه و كذا كل موز و نوبسائه و كل عقد الملتكف بشرطه و الكلام لما وجد
في الظهيرة بان يجلس لاجله لكن في النهار الاطلاق اوجه و تخصيص مكان لنفسه
وليس له ان يعاج غير منه ولو مدرسا و اذا احاق فللصلي ان يعاج القاعد ولو
مشتغلا بقراءة او درس بل ولا لاهل المحلة منع من ليس منهم عن الصلاة فيه و لهم
نصب منولى و جعل المسجد بين واحد او عدة للصلاة للدرس او ذكر في المسجد
عظة و قرآن فاستماع العظة اولى ولا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا باس برى
عش خفافش و حمام لتقنيته **باب الوتر والنوافل كل سنة**
نافلة ولا عكس هو فرض على و واجب اعتقاد او سنة ثبتوا بهذا و فقوا بين
الروايات وعليه فلا يكلف بضم فسكون اى لا ينسب الى الكفر جاحده و تذكره في الجهر
مفسد له لعل به شرطه خلافا لها ولكنه يقضى ولا يصح قاعدا ولا ركبا اتفاقا
وهو ثلاث ركعات بتسليمه كالغرب حتى لو نسي القعود لا يعود ولو عاد ينبغي الفداء
كما ينبغي ولكنه يقرأ في كل ركعة منه فاتحة و سورة احتياطا و السنة السور الثلاث
و زيادة العودتين لم يجزها الجمهور و كبر قبل ركوع ثالثة رافعا يديه كما سر
ثم يجهد و قبل كالداغى و قنت فيه و بين الدعاء المشهور و يصلى على النبي به يفتي
وصح الجذب بالكرس بمعنى الحق و ملحق بمعنى الحق و تحقد بدل سهلة **فروع** فان
قرا بحجة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة سهلة مخافة على الاصح مطلقا و لو اما ما لم يحدث
خير الدعاء الحق و صح الاقتداء فيه ففي غيره اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها في اعتقاده
في الاصح كما بسط في البحر بشافعي مثالا لم يفصله بسلام لان فصله على الاصح فيهما
الاتحاد وان اختلف الاعتقاد و لذا ينوي الوتر لا الوتر الواجب كما في العيد بين
الاختلاف و ياتي المأموم بقنوت الوتر ولو شافعي بقيت بعد الركوع لانه يجهد
فيه الا العجز لانه منسوخ بل يقف ساكنا على الاظهر من سلايديه و لو نسيه اى القنوت
ثم تذكره في الركوع لا يثبت فيه لقنوت محله ولا يعود الى القيام في الاصح لان
فيه رفض الفرض للواجب فارجا دليه و قنت ولم يعد الركوع لم تقصد صلته لكون
ركوعه بعد القراءة تامة و سجد للسجدة و قنت اوله و زواله عن محله ركع الامام قبل
فراغ المقنن من القنوت قطعه و تابعه و لو لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركعة
معه بخلاف التشهد لان المخالفة فيما هو من الاركان او الشرايط مفسدة لا في غيرها
درر قنت في اولى الوتر او ثانيه سهوا لم يقنت في ثالثة اما لو شك انه في ثانيه
او ثالثة كرهه مع القعود في الاصح و الفرق ان الساجد قنت على انه موضع القنوت
فلا يتكرر بخلاف الشاك و رجح الحلي تكراره لها و اما المسبوق فبقيت مع امامه
فقط و يصير مدر كاله بادراك ركوع الثالثة ولا يقنت لغيره الا لئلا يفتت
الامام في الجهرية و قيل في الكل **فاي سورة** خمس يتبع فيها الامام قنوت و قعود اول
تكمير عيد و سجدة تلاوة و سهو و اربعة لا يتبع زيادة تكبير عيد و جنازة و ركن
وقيام الخامسة و ثمانية تفعل مطلقا الرفع للحريمة و التنا و تكبير انتقال و تسميع

خط
المخالفة المفسدة

وتسبيح وقراءة تشهد وسلام وتكبير لشرى وسن موكدا اربع قبل الظهر واربع
قبل الجمعة واربع بعدها بتسليمة فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة ولذا نذرنا
لا يخرج عنه بتسليمتين وبعبارة يخرج وركتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب
والعشا شرعت البعدية لجبر النقصان والقبيلية لقطع طمع الشيطان ويستحب
اربع قبل العصر وقبل العشا وبعدها بتسليمة وان شأركتتين وكذا بعد الظهر
لحديث الترمذي من حافظ على اربع قبل الظهر واربع بعدها حرمه الله على
النار وست بعد المغرب ليكتب من الاوابين بتسليمة او ثنتين او ثلاث والاول
ادوم واشق وهل تحسب الموكدة من المستحب ويؤدي الكل بتسليمة واحدة اثار
الكال نعم وحررا باحة ركتين خفيفتين قبل المغرب واقره في البحر والمصنف والسني
الدهاسنة الجراقة اربعة قبل الظهر في الاصح حديث من تركها لم تنل
شفاعتي ثم الكل سوا وقيل بوجوبها فلا تجوز صلاتها قاعدا ولا راكبا اتفاقا بلا
عذر على الاصح ولا يجوز تركها لعل صار مرجعا في الفتاوى بخلاف باقي السنن
فله تركها لحاجة الناس الى فتواه ويحسب اللز على منكرها وتقضى اذا قامت معه
بخلاف الباقي ولو صلى ركتين تطوعا مع ظن ان الفجر لم يطالع فاذا هو طالع او صلى
اربعة فوقع ركتان بعد طلوعه لا تجزيه عن ركتها على الاصح بتحقيق لان السنة ما
واظب عليه الرسول بنحو عمدة مبتدأة وتركه الزيادة على اربع في نفل النهار وعلى
ثمان لئلا بتسليمة لانه لم يرد والا فضل فيها الرباع بتسليمة وقال في الليل المشني
افضل قبل وبه يفتي ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى في الاربع
قبل الظهر والجمعة وبعدها ولو صلى ناسيا فعليه السهو وقيل لا كما قال المشني
ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة منها لانها لتأكيد الشهادة الفريضة وفي البواقي من
ذوات الاربع يصلي على النبي ويستفتح ويتعوذ ولونذرا لان كل شفيع صلاة وقيل
لا يأتي في الكل وصحة في القنية وكثرة الركوع والسجود احب من طول القيام كما في
البحر المجتبى ووجهه في البحر لكن نظريه في النهي من ثلاثة اوجه ونقل عن المراج
ان هذا قول محمد وان مذهب الامام افضلية القيام وصحة في البدايع **قلت**
وهكذا رايته بنسختي المجتبى معزيا لمحمد فقط فتنبه وهل طول قيام الاخر من افضل
كالقاري لم اره ويسن تحية رب المسجد وهي ركتان وادا الفرض وغيره وكذا
دخوله بنية فرض او اقتدا بنوب عنها بلا نية وتكفيه لكل يوم مرة ولا تسقط
بالجلوس عندنا **بحر** **قلت** وفي الضياء عن القوت من لم يتمكن منها لمحدث او
غيره يقول ندبا كلمات التسبيح اربعا ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن
ينقص ثوابها وقيل تسقط وكذا كل عمل ينافي في التحريم على الاصح فنية وفي الخلاصة
ان اشتغل ببيع او اكل اعادها بقلعة او شربة لا تبطل ولو جرى بطعام او خاف ذهاب
حلاوته او بعضها تناوله ثم سئى الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها لآخر الوقت
تكون سنة وقيل تكون **فروع** الاسفار سنة الفجر افضل وقيل لا نذر السنن

واني بالندور وهو السنة وقيل لا واد النوافل ينذر بها ثم يصليها وقيل لا ترك
السنن ان راها حقا اثم والاكثر والا فضل في النقل غير المتراويع المنزل الا خوف شغل
عنها والاصح افضلية ما كان اخضع واخص وتندب ركتان بعد الوضوء يعني قبل
الجفاف كما في الشرب لئلا يسهو عن المواهب وتندب اربع فضا بعد في الصبح من بعد صلاة
الطلوع الى الزوال ووقتها المختار بعد ربيع النهار وفي المنيعة اقلها ركتان واكثرها
اثني عشر واوسطها ثمان وهو افضلها كما في الدخاير الاشرفية لشبوته بفعله
وقوله عليه السلام واما اكثرها فيقوله فقط وهذا الوصل الاكثر بسلام واحدا ما لو
فصل فكما زادنا افضل كما افاده ابن حجر في شرح البخاري ومن المنذوبات ركتا
السفر والقعود منه وصلاة الليل واقلها على ما في الجوهر ثمان ولو جعله اثلاثا
فالاوسط افضل ولو انصافا فالاحير واخيلا ليلة العيدين والنصف والعشر الاخير
من رمضان والاول من ذي الحجة ويكون بكل عبادة نعم الليل او الشرة ومنها ركتا
الاستحارة واربع صلاة التسبيح بثلاثمائة تسبيحة وفضلها عظيم واربع صلاة
الحاجة وقيل ركتان وفي الحاوي انها اثنا عشر بسلام واحد وبسطناه في الخزانين
وتفرض القراءة عملا في ركتي الفرض مطلقا اما تعيين الاولين فواجب على المشهور
وكل النفل للمنفرد لان كل شفيع صلاة لكنه لا يعم الرباعية الموكدة فتأمل وكل
الوتر احتياط ولزم نفل شرع فيه بتكبير الاحرام او قيام لثالثة شرعا صحيحا
قصدا الا اذا شرع متفلا خلف مفترض ثم قطعه واقتدى ناويا ذلك الفرض
بعد تذكره او تطوعا اخر او في صلاة طان او امي او امرأة او محدث يعني واقتدى
في الحال اما الاختار المعنى ثم افسده لزمه القضاء ولو عند غروب وطلوع واستويا
على الظاهر فان افسده حرم لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم الا بعد زواج فضا
ولو فساد به غير فعله كتييم رآى ما ومصلية او صائمة حاصت واعلم انما يجب
على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسبحي وما يجب بالفعل
وهو الشروع في النوافل ويجمعها قوله **قلت**
من النوافل سبع تلزم الشارع **قلت** اخذنا ذلك مما قاله الشارع
صوم صلاة طواف حجة رابع **قلت** عكوفه عمره احرامه السابع
وقضى ركتين لو نوى اربعا غير موكدة على اختيار الحلبي وغيره وتقضى في خلال
الشفيع الاول والثاني اي وتشهد الاول ولا يفسد الكل اتفاقا والاصل
ان كل شفيع صلاة الابعاض اقتدا ونذرا وترك قعود اول كما يقضي
ركتين لو ترك القراءة في شفيعه او تركها في الاول فقط او الثاني او احدي
ركتي الثاني او احدي ركتي الاول او الاول واحد الثاني لا غير لانت
الاول لما بطل لم يصح بنا الثاني عليه فهذه تسع صور للزوم ركتين وتقضي
اربعا في ست صور لو ترك القراءة في احدي كل شفيع او في الثاني واحد
الاول وبصورة القراءة في الكل تبلغ سنة عشر لكن بقي ما اذا لم يقعد او تعد ولم

يقم لثلاثة اوقام ولم يقيد بها سجدة او قيد لها فتنبه وبين المتداخل وحلم موتم
ولو في تشهد كمام ولا قضاء لوقى اربعا وقعد قدر التشهد ثم تقضى لانه لم
يشرع في الثاني او شرع في فرض ظانا انه عليه فذكر آداه انقلب بقلا غير مفوض
لانه شرع سقطا لا مفرقا او صلى اربعا فالكثرو لم يتعد بينهما استحسانا لانه بقيامه جعلها
صلاة واحدة فبقى واجبة والخاتمة هي الفريضة وفي التشرع صلى الفركعة ولم يقعد الا في آخرها
صح خلافا لمحمد وسجد لله ولا يثنى ولا يتعوذ فليحفظ ويتنقل مع قدرته على القيام قل عدا
لا مضطجعا الا بعد رابتها وكذا ابتداء بعد الشروع بلا كراهة في الاصح كعكسه بجر وفيه اجر
غير النبي عليه السلام على النصف الا بعد رابتها ولا يصلي بعد صلاة مفروضة مثلها في القراءة
او في الجماعة ولا تقاد عند نوم الفساد للنهي وما نقل ان الامام قضى صلاة عمر فان صح يقول
كان يصلي المغرب والوتر اربعا بثلاث قعدات ويقعد في كل قعدة كما في التشهد على
المختار ويتنقل المقيم ركبما خارج المرحل القصر موميا فلو سجد اعتبارا بما لانها
انما شرعت بالايما الى اى جهة توجهت دابة ولو ابتداء عندنا ولو على سرجه بخس
كثير عند الاكثر ولو سيرها بعل قليل لا بأس به فاذا افتتح النفل ركبما ثم نزل بنى
وفي عكسه لان الاول ادى الكل ما وجب والثاني بعكسه ولو اقتحمها خارج المرحل
ثم دخل المرحل ثم على الدابة بآما وقيل لا بل ينزل وعليه الاكثر قاله الحلبي ولو صلى على
دابة في شق محمل وهو يقدر على التزول بنفسه لا يجوز الصلاة عليها اذا كانت
واقفة الا ان عيذان المحمل على الارض بان ركن تحت خشبة واما الصلاة على العجلة
ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلاة على الدابة فيجوز
في حالة العذر المذكور في التيم لا في غيرها ومن العذر المطر وطين يغيب فيه
الوجه وذهاب الرفا ودابة لا تتركب الا بعنا او بعين ولو محرم لان قدرة الغير
لا تعتبر حتى لو كان معاه مثالا في شق محمل واذا انزل لم تقدر تركب وحدها
جاز لها ايضا كما افاده في البحر فليحفظ وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز لو واقفة
لتعليقهم بانها كالسرير وهذا كله في الفرض والواجب بانواعه وسنة الفجر بشرط
ابقافها للقبلة ان امكنه والا فبقدر الامكان لئلا يختلف سيرها المكان واما في
النفل فيجوز على المحمل والعجلة مطلقا فرادى لا بجماعة على دابة واحدة ولو جمع
بين نية فرض ونفل ولو تخيم حج الفرض لقوته وبطلها لمحمد والائمة الثلاثة
ولو نذر ركعتين بغيب طهر لزم ما به عنده اى عند ابي يوسف كما لو نذر بغير قراءة
او عريانا او ركعة وكذا نصف ركعة عند ابي يوسف وهو المختار واهدوه الثالث
اى محمد او نذر عبادة في مكان كذا فادها في اقل من شرفه جاز لان المقصود القوة
خلافا للفرض والثلاثة ولو نذرت عبادة لصوم وصلاة في عدد محضت فيه
يلزمها قضاؤها لانه يمنع القضا لا الوجوب ولو نذرتها يوم حيصها لا لانه نذر
بعصية التراويح سنة مؤكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين للرجال والنساء
اجماعا ووقتها بعد صلاة العشاء الى الفجر قبل الوتر وبعده في الاصح فلو فاتته

قال في الوتر عدة من خصا به صلاة
ان ناطق فاعدا مع القدرة على القيام
من فلة قالوا شرع لا يصلي عليه وسلم

قدرة الغير لا تعتبر

صلاة التراويح

بعضها

بعضها وقام الامام الى الوتر او ترمعه ثم صلى ما فاتته ويسحب فاجرها الى ذلك
الليل او نصفه ولا تتركه بعده في الاصح ولا تقضى اذا فاتت اصلا ولا وحده في
الاصح فان قضاها كانت نفلا مسجدا وليس يتراو ح كسنة مغرب وعشا والجماعة
فيها سنة على الكفاية في الاصح فلو تركها اهل مسجد او اهل بيتها لم يتركها بعضهم وكلما
شرع بجماعة فالسجد فيها افضل قاله الحلبي وهي عشرون ركعة حكمية مساواة لكل
للكل بعشر تسليمات فلو فعلها بتسليمة فان قعد لكل شفيع صحت بكل ركعة والانايت
عن شفيع واحد به يفتي يجلس ندبا بين كل اربعة بقدرها وكذا بين الخامسة
والوتر ويجوزون بين تسبيح وقراءة وسكوت وصلاة فرادى نعم تتركه صلاة
ركعتين بعد كل ركعتين والختم مرة سنة ومرتين فضيلة وثلاثا افضل ولا يترك الختم
للكل القوم لكن في الاختيار افضل في زماننا قد رما لا ينقل عليهم دايره المصنف وغيره
وفي المجتبى عن الامام لو قرأ ثلاثا قصارا واية طويلة في الفرض فقد احسن ولم يسن
فما ظنك بالتراويح وفي فضائل رمضان للزاهري اثنى بالفضل الكرمانى والوبرى
ان اذا قرأ في التراويح الفاخرة واية او اثنين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه
فهو جاهل ويبقى الامام والقوم بالثنا في كل شفيع وينزل الامام على التشهد الا ان
يمل القوم فيما في الصلوات ويكتفى باللهم صلى على محمد لانه الفرض عند الشافعي ويترك
الدعوات ويجتنب المنكرات هدر من القراءة وترك تعوذ وتسمية وطه بنية وتسبيح
واستراحة وتلو فاعدا لزيادة تأكيدها حتى قيل لا تصح مع القدرة للقيام كما كره
تاخير القيام الى ركوع الامام للتشبه بالمنافقين ولو تركوا الجماعة في الفرض لم
يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع فصلية وحده يصلونها معه ولو لم يصلها اى التراويح
بالامام او صلاحها مع غيره له ان يصلي الوتر معه بقى لو تركها الكل هل يصلون
الوتر بجماعة فليراجع ولا يصلي الوتر ولا التطوع بجماعة خارج رمضان اى
يكروه ذلك لو على سبيل التداعى بان يقتدى اربعة بواحد كما في الدرر ولا خلاف
في صحة الاقتداء اذا لم يمنع شهور وفي الاشياء عن البرازية بكونه الاقتداء في صلاة
رغائب وبراة وقدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة انتهى
قلت وتتمه عبارة البرازية من الامامة ولا ينبغي ان يتكلف كل هذا التكلف
لامر مكروه وفي التاخر حاشية لولم ينبوا الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ وفيه
اى رمضان يصلي الوتر وقيامه بها وهل الافضل في الوتر الجماعة ام المنزول
يصحيجان لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضى ان المذهب الثاني واقره المصنف
وغيره **باب ادراك الفريضة** شرع فيها اد اخرج النافلة
والمدنورة والقضا فانه لا يقطعها منفردا ثم اقيمت اى شرع في الفريضة سر في
مصلاته لا اقامة المودن ولا الشروع في مكان وهو في غيره يقطعها العذر احراز
الجماعة كالونذرت دابة وافر قدرها وخاف ضياع درهم من ماله او كان في النفل
فجئ بجنابة وخاف فونها فطعه لا مكان قضائه ويجب القطع نحو نجار غريق او

صلاة الرغائب

٨

حرجي ولو دعاه احد ابويه في الفرض لا يجيبه الا ان يستغيث وفي النفل ان علم
 انه في الصلاة فدعاه لا يجيبه والا اجابه قايما لان القعود مشروط للتحلل وهذا
 قطع لا تحلل ويكتفى بسليمة واحدة هو الاصح غاية ويقدر بالامام وهذا ان لم
 يقيد الركعة الاولى بسجدة او قنيتها بها في غير رباعية او فيها ولكن ضمنها ركعة
 اخرى وجوبا ثم يا ثم احراز النفل والجماعة وان صلى ثلاثا منها اي الرباعية اتم
 منفردا ثم اقتدى بالامام متفلا ويدرك بذلك فضيلة الجماعة حاوي الا في
 العصر فلا يقتدى لكراهة النفل بعده والشارع في نفل لا يقطع مطلقا ويتم ركعتين
 وكذا سنة الظهر وسنة الجمعة اذا اقيمت او خطب الامام بينهما اربعاً على القول
 الرابع لانها صلاة واحدة وليس القطع للكمال بل لا يبطال خلافا لما رجه الكمال ذكره
 تحريما للنهي خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه جرى على الغالب والمراد دخول
 الوقت اذن فيما ولا الا لمن ينظم به امر جماعة اخرى او كان الخروج لمسجد حيه
 ولم يصلوا فيه او استأذنه لدرسه او لسماع الوعظ والحاجة ومن عزم ان يعود
 تنهوا والامن صلى الظهر والعشاء وحده مرة فلا يكره خروجه بل تركه الجماعة الا
 عند الشروع في الاقامة فيكره مخالفة الجماعة بلا عذر بل يقتدى متفلا لما مر
 والا لمن صلى الفجر والعصر والمغرب مرة فيخرج مطلقا وان اقيمت لكراهة النفل
 بعد الاولين وفي المغرب احد المحظورين بالتبني او مخالفة الامام بالانتماء
 وفي النهي ينبغي ان يجب خروجه لان كراهة مكثه بلا صلاة اشد **قلت** افاد
 القهستاني ان كراهة التنفل بالثلاث تنزيهية وفي المضمرات لو اقتدى فيه لاساء
 واذا خاف فوت ركعتي الفجر لا اشتغاله بسنتها تركها لكون الجماعة اكمل والابان
 رجا ادراك ركعة في ظاهر المذهب وقيل التشهد واعتمده المصنف والشرنبلاني
 تبعوا للمعبر لكن ضعفه في النهي لا يتركها بل يصليها على باب المسجد ان وجد
 مكانا والا تركها لان ترك الكراهة مقدم على فعل السنة ثم ما قيل يشرع فيها
 ثم يكبر للغيرضة او ثم يقطعها ويقضيها مردود بان درء المفسده مقدم على
 جلب المصلحة ولا يقضيها الا بطريق التبعية لقضاء فرضها قبل الزوال لا بعده
 في الاصح لو ردد الخبر بقضاءها في الوقت المهمل بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس بخلاف
 سنة الظهر وكذا الجمعة فانه ان خاف فوت ركعة يتركها ويقدر في الباقي بها على
 انها سنة في وقتها اي الظهر قبل شفعه عند سجدة وبه يفتي جوهره وامامنا قبل العشاء
 فتدوب لا يقضي اصلا ولا يكون مصليا بجماعة اتفاقا من ادرك ركعة من ذوات الاربع
 لانه منفرد ببعضها لكنه ادرك فضلها ولو بادراك التشهد اتفاقا لكن ثوابه دون
 المدرك لفوات التكبيرة الاولى واللاحق كالمدر كونه موتا حكما وكذا مدرك الثلاث
 لا يكون مصليا بجماعة على الاظهر وقال السرخسي لاكثر حكم الكل وضعفه في البحر
 واذا امن فوتها وقت نطوعها شاق قبل فرض والا لا يلجزم النطوع لتقويتها
 الفرض وباتي بالسنة مطلقا ولو صلى منفردا على الاصح لكونها مكملات وامام في

بطل ترك المكروه مقدم على فعل السنة

حقه عليه السلام فلزيادة الدرجات ثم قول الدرر وان فاته الجماعة مشكلا بما مر
 فتدبر ولو اقتدى بالامام راعى فوقه حتى رفع الامام راسه لم يدرك الموت الركعة
 لان الشاركة في جزئ من الركن شرط ولم توجد فيكون مسبوقا فياقي بها بعد فراغ
 الامام بخلاف ما لو ادركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون الاحتيا
 فياقي بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع تجب المتابعة في السجدين وان لم
 يجتنبه ولا يفسد بتركها فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه لم يركع الامام قايما
 واتى بركعة فضلا تامة وقد ترك واجبا ثم عن التحنيس ولو ركع قبل الامام فحقه
 امامه فيه صح ركوعه وكوه تحريما ان قراء الامام قدر الفرض والا لا يجزيه ولو سجد لمواته
 مرتين والامام في الاولى لم تجزه سجدة عن الثانية وتماه في الخلاصة **باب**
قضا الفوائت لم يقل المتروكات ظنا بالمسلم خيرا اذا التاخير بلا عذر كبيرة لا تزول
 بالقضا بل بالتوبة او الحج ومن العذر العدو وخوف القابلة موت الولد لانه عليه السلام
 اخرها يوم الخندق ثم الاد افضل الواجب في وقته وبالتمحيمة فقط بالوقت يكون
 اذا عذنا وبركعة عند الشافعي والاعادة فضل مثله في وقته لتحلل غير الفساد لقولهم
 كل صلاة ادين مع كراهة التحريم تعاد اي وجوبها في الوقت وامامه فندبا
 والقضا فعل الواجب بعد وقته والطلاق على غير الواجب كالتى قبل الظهر مجاز
 الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اذا وقضا لازم بفوت الجواز بفوته
 للجنس المشهور من نام عن صلاة وبه ثبت الفرض العلي وقضا الفرض والواجب
 والسنة فرض وواجب وسنة لف ونشر مرتب وجميع اوقات العروقت للقضا
 الا الثلاثة المنهية كما مر فلم تجز تقريع على اللزوم فجر من تذكرانه لم يوتر لوجوبه
 عنده الاستثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب اذا ضاقت الوقت المستحب حقيقة
 اذ ليس من الحكمة تقويت الوقتية لتدارك الفايضة ولو لم يسع الوقت كل الفوائت فالاصح
 جواز الوقتية مجتبي وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلاها وفيه سعة
 يكورها الى الطلوع وفرضه الاخر او نسيت الفايضة لانه عذرا وفاته اعتقادية
 لدخولها في حد التكرار المقتضى للحرج بخروج وقت السادسة على الاصح ولو
 متفرقة او قد عتد على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون بحج او ظن
 ظنا معتبرا اي بسقط لزوم الترتيب ايضا بالظن المعتبر لكن كن صلى الظهر ذا كرا
 ترك الفجر فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر ذكرا للظهر جاز العصر اذ لا
 فايضة عليه في ظنه حال اذا العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي المجتبى من جهل
 فرضية الترتيب يلحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخاري وعليه يخرج ما في
 التقنية صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب بهذا
 القدر ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه بكثرتها اي الفوائت بعد الفايضة
 الى القلة بسبب القضا لبعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود وكذا لا يعود الترتيب
 بعد سقوطه بباقي المسقطات السابقة من النسيان والضيق حتى لو خرج الوقت

في خلال الوقت لا تقصد وهو مؤد هو الاصح مجتبي وفساد اصل الصلاة بترك
الترتيب موقوف عند اني خيفة سوا ظن وجوب الترتيب او لا فان كثرت وصارت
الفوايت مع الفايته ستا ظهر صحتها بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة
الفوايت لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم وادى باقي صلوة
انقلبته صحيحة بعد طلوع الشمس والابان لم تصر ستا لا يظهر صحتها بل تصير نفلا وفيها
يقال صلاة تصح خمسا واخرى تقصد خمسا ولو مات وعليه صلوات فايته واوصى
بالكفارة يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر كالفطرة وكذا حكم الوتر والصوم
وانما يعطى من ثلث ماله ولو لم يترك ما لا يستقرض وارثه نصف صاع مثلا وبدفه
لفقر ثمة دفعه الفقير للوارث ثمة وشر حتى يتم ولو قضاها ورثته بامر لم يجز
لانها عبادة بدنية بخلاف الحج لانه يقبل النيابة ولو ادى لفقر اقل من نصف
صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو فدى عن صلواته في مرضه لا يصح بخلاف
الصوم ويجوز تأخير الفوايت وان وجبت على الفور لعذر السعي على العيال وفي
الحوائج على الاصح وسجدة التلاوة والنذر للطلاق وقصا رمضان موسع وضيق
الحوائج كذا في المجتبى ويعذر بالجهل حربي اسلم ثمة وملث مدة فلا قضاء عليه لان
المخاطب انما يلزم بالعلم او بدليله ولم يوجد كما لا يقضي مرتد ما فاتته زمنها والاما
قبيلها الا الحج لانه بالردة يصير كالكافر الاصل ولذا يلزم باعادة فرض اداءه ثمة
ارتد عقبه وقاب اى اسلم في الوقت لانه حبط بالردة قال تعالى ومن يلق بالايان
فقد حبط عمله وخالف الشافعي بدليل حمة وهو كما فرقنا افاة عليين وخرايب
اجباط العمل والخلود في النار فالاجباط بالردة والخلود بالموت عليها فليحفظ **فروع**
صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر لم يمسكها صلى في مرضه باليتم
والا بما فاتته في صمته صح ولا يعيد لو صح كثرت الفوايت نوى اول ظهر عليها وآخر
وكذا الصوم لو من رمضان هو الاصح ويلبغى ان لا يطالع غيره على قضائه لان التأخير
معصية فلا يظهرها **باب سجود السهو من اضافة الحكم الى سببه**
واولاه بالفوايت لانه لا اصلاح ما فات وهو الشك والنيان واحده عند الفقهاء
والظن الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح يجب له بعد سلام واحد عن
يمينه فقط لانه المهور وبه يحصل التحليل وهو الاصح تجز عن المجتبى وعليه لوائي
بتسليمتين سقط عنه السجود ولو سجد قبل السلام جاز وكره تنزيها وعند
مالك قبله في التقصان وبعده في الزيادة فيعتبر انفاق بالقاف والبال بالوال
سجدتان ويجب ايضا تشهد وسلام لان سجود السهو يرفع التشهد دون القعد
لقوتها بخلاف الصلوية فانها ترفعها وكذا التلاوة على المختار وياتي بالصلاة
على النبي والرسا في القعود الاخير في المختار وقيل بينهما احتياط اذا كان الوقت
صالحا فلو طلعت الشمس في الفجر واحمرت في القضا او وجد منه ما يقطع اليها بعد
السلام سقط عنه فتح وفي القينة لو بنى النفل على فرض سهي فيه لم يسجد بترك متعلق

مطلبة
استقاط الصلاة

يسجد

يجب واجب ما مرة صفة الصلاة سهوا فلا سجود في العمد قبل الا في اربع ترك
القعدة الاولى وصلاته على النبي وتفكره عمد حتى شغل عن ركن وتأخير احدى
احدى سجود في الركعة الاولى الى آخر الصلاة ثم وان تكرره لان تكرره غير مشروع
كركوع متعلق بترك واجب قبل قراءة الواجب لوجوب تعديها ثمة انما يتحقق
الترك بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع عاد ثم اعاد الركوع الا انه في
تذكر الفاخرة يعيد السورة ايضا وتأخير قيام الى الثالثة بزيادة على التشهد بقدر
ركن وقيل بحرف وفي الزيلعي الاصح وجوبه باللهم صلى على محمد والجهن فيما يحتاج
للاما وعلمه لكل فصل في الاصح والاصح تقديره بقدر ما يجوز به الصلاة في
الفصلين وقيل قابله قاضي خان يجب السهو بهما اى الجهر والخافتة قل او اكثر
وهو ظاهر الرواية واعتمد الحلواني على منفرد متعلق يجب ومقتد بسهوا مامه
ان يسجد امامه لوجوب المتابعة لا بسهوه اصلا والمسبوق يسجد مع امامه
مطلقا سوا كان السهو قبل الاقندا او بعده ثمة يقضى ما فاتته ولو سهي فيه يسجد
ثانيا وكذا اللاحق لكنه يسجد في آخر صلواته ولو سجد مع امامه اعاده والمقيم
خلف المسافر كالمسبوق وقيل كاللاحق سهي عن القعود الاول من الفرض ولو
عملها اما النفل فيعود ما لم يقيد بالسجدة ثم تذكره عاد اليه وتشهد ولا سهو
عليه في الاصح ما لم يستقم قايما في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح والاى وان
استقام قايما لا يعود لاستغاله بفرض القيام ويسجد للسهو لترك الواجب فلو
عاد الى القعود بعد ذلك تقصد صلواته لفرض الفرض لما ليس بفرض وصححه
الزيلعي وقيل لا تقصد لكنه يكون مسيا ويسجد لتأخير الواجب وهو الا شبهه
كما حققه الكال وهو الحق وهذا في غير الموت اما الموت فيعود حتما وان خاف فوت
الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره انه لو لم يعد بطلت
بحر قلنت وفيه كلام والظاهر انها واجبة في الواجب فرض في الفرض ثم
ولو سهي عن القعود الاخير كذا وبعضه عاد ويكفى كون كل الجلستين قدر التشهد
ما لم يقيد بها بسجدة لان ما دون الركعة محل الركن ويسجد للسهو لتأخير القعود
وان قيد بها بسجدة عامدا او ناسيا تحول فرضه نفلا برفقة الجبهة عند محمد وبه
يفتى لان تمام الشئ باخذه فلو سبقه الحدث قبل رفعه توصا وبني خلا فالابى
يوسف حتى قال برة صلاة فسدت اصلها الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد
ولم يعلم به القوم حتى سجدوا لم تقصد صلواتهم ما لم يتعمدوا السجود وفيها يلجئ
اى يصل ترك القعود الاخير وقيد الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه وضمة سادسة
ولو في العصر والفجر ان شالا اختصاص الكراهة والاثام بالقصد ولا يسجد على الاصح
لان التقصان بالنسبة لا يجبر وان قعد في الرابعة مثلا قدر التشهد ثم قام
عاد وسلم ولو سلم قايما صح ثمة الاصح ان القوم ينتظرونه فان عاد تبعوه وان
عاد الخامسة ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة في الفجر به يفتى لتصوير

صلوة فسدت اصلها الحدث

الركعتان له نقلا والضم هنا أكد ولا عهد له لوقطع ولا بأس باتمامه في وقت
كراهة على المعتد وسجد للسهو في صورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام
في الأولى وتركه في الثانية والركعتان لا ينوبان عن السنة الرابعة في الأصح لأن
المواظبة عليها إنما كانت بتحرمة مبتدأة ولو اقتدى به فيها صلاها أيضا وإن
افسد قضاها به يفتى نقايه ولو ترك القعود الأول في النقل سهوا سجد
ولم يفسد سجته لأن ذلك شرع ركعتين شرع أربعاً وقد مناه يهود ما لم يقيد
الثالثة بسجدة وقيل لا وإذا أصلى ركعتين فرضاً أو نفلاً وسهوا فيها فسجد
له بعد السلام ثم أراد بناشف عليه لم يكن له ذلك البناء أي يكره تحريكه لئلا
يبطل سجوده بلا ضرورة بخلاف المسافر إذا قوى الإقامة لأنه لو لم يبين بطلت
ولو فعل ما ليس له من البناء صح بناؤه لبقا التحريمة ويعيده هو والمسافر سجود
السهو على المختار لبطلانه بوقوعه في خلال الصلاة سلام من عليه سجود سهو
يخرج من الصلاة خروجا موقوفاً أن سجد عاد إليها والألا على هذا فيصح
الاقتداء به ويبطل وضوءه بالتهفئة ويصير فرضه أربعاً بنية الإقامة أن سجد
للسهو في المسائل الثلاث والألا يسجد لا تثبت الأحكام المذكورة كذا في عامة الكتب
وهو غلط في الأخيرتين والصواب أنه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجداً ولا
لسقوط السجود بالتهفئة وكذا بالنية لئلا يقع في حال الصلاة وقامه في البحر
والنهر ويسجد للسهو ولو مع سلامة ناوياً للقطع لأن نية تغيير الشروع لغو ما لم
يتحول عن القبلة أو يتكلم لبطلان التحريمة ولو نسي السهو أو سجدة صلوية أو تلاوة
يلزمه ذلك مادام في المسجد سلم مصلي الظهر مثلاً على رأس الركعتين أوها أقامها
أتمها أربعاً وسجد للسهو لأن السلام ساهياً لا يبطل لأنه دعاء من وجه بخلاف
ما لو سلم على ظن أن فرض الظهر ركعتان بان ظن أنه مسافر وإنها الجمعة أو
كان قريب عهد بالاسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان في صلاة العشاء
فظن أنها التراويح فسلم أو سلم ذكر أن عليه ركناً حيث تبطل لأنه سلام عمد وقيل لا
تبطل حتى يقصد به خطاب آدمي والسهو في صلاة العيد والجمعة والكتوبة والنوع
سواء والمختار عند المتأخرين عدمه في الأولين لدفع الفتنة كما في جمعة البحر وأقره
المصنف وبه جزم في الدرر وإذا شك في صلاته من لم يكن ذلك أي الشك عادة
له وقيل من لم يشك في صلاة قط بعد بلوغه وعليه أكثر المشايخ بخبر عن الخلاصة
كمصلي استأنف بعمل مناف وبالإسلام قاعداً أو لئلا المحلل وإن أكثر مثله عمل
بغالب ظنه إن كان له ظن المخرج والأخذ الأقل لتيقنه وقعد في كل موضع توجه
موضع قعوده ولو واجبا لئلا يصير تاركاً فرض العهود واجبة وأعلم أنه إذا
شغله ذلك الشك فتفكر فدرأه عن ذكره ولم يشغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح
ذكره في الذخيرة وجب عليه سجود السهو في جميع صور الشك سواء عمل بالتحريم
أو بني على الأقل فتح لنا خير الركن لكن في السراج أنه يسجد للسهو في أخذ الأقل

مطلقاً وفي غلبة الظن أن تفكر قدر ركن **فروع** أخبر عدل بأنه ما صلى الظهر
أربعاً وشك في صدقه وكذبه أعاد احتياطاً ولو اختلف الإمام والقوم فلو الإمام على
يقين لم يعد ولا أعاد بقولهم شك أنها ثمانية الوتر أم ثالثة فنت وقعد ثم
صلى أخرى وفتت أيضاً في الأصح شك هل كبر للافتتاح أولاً أو أحدث أولاً أو
أصابه بخاسنة أولاً أو مسح رأسه أولاً استقبل أن كان أول مرة والألا واختلف
لو شك في أركان الحج وظاهر الرواية البناء على الأقل وعليك بالاشباه في قاعدة
اليقين لا يزول بالشك **باب صلاة المريض** من إضافة الفعل
لفاعله أو محله ومناسته كونه عارضاً سواء يفتا سجود التلاوة ضرورة من تغذر
عليه القيام كله لمريض حقيقي وحده أن يلحقه بالقيام ضرره يفتى قبلها وفيها
أي المريض أو حكمي بان خاف زيادته وبطئ برأيه بقيامه أو دوران رأسه أو
وجد لقيامه الماشد أو كان لو صلى قائماً سلس بوله وتغذر عليه الصور
كما مر صلى قاعداً ولومستنداً إلى وسادة أو انسان فانه يلزمه ذلك على المختار
كيف شأ على المذهب لأن المرض اسقط عنه الأركان فالهيئات أولى وقال زفر
كالشاهد قيل وبه يفتى بركوع وسجود وان قدر على بعض القيام ولو متكئاً على
عصا أو حائط قام لزوماً بقدر ما يقدر ولو قدر راية أو تكبيرة على المذهب
لأن البعض معتبر بالكل وان تغذر ليس تغذرهما شرط بل تغذر السجود كاف
لا القيام أو ما بالهجر قاعداً وهو أفضل من الأيما قائماً لقربه للأرض ويجعل سجده
أخفض من ركوعه لزوماً ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد عليه فانه يكره تحريكه فان
فعل بالبناء للجهول ذكره العيني وهو يخفف برأسه لسجده الشروع ركوعه صح على
أنه أيما لا يسجد إلا أن يجد قوة الأرض والألا يخفف لا يصح لعدم الأيما وات
تغذر القعود ولو حكماً أو ماء مستقيماً على ظهره ورجلاه نحو القبلة غير أنه ينصب
ركبتيه لكراهة مد الرجل إلى القبلة ويرفع رأسه يسير ليصير وجهه إليها وعلى
جنبه الأيمن والأيسر ووجهه إليها والألا أفضل على المعتد وان تغذر الأيما
برأسه ولثرت الفوايت بان زادت على يوم وليلة سقط القضاء عنه وإن كان
يفهم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الظهيرية لأن مجرد العقل لا يلقى لتوجه
الخطاب وإفاد بسقوط الأركان سقوط الشرايط عند العجز بالأولى ولا يعيد في ظاهر
الرواية بدائع ولو اشتبه على مريض أعداد الركعات أو السجرات لنعاس يلحقه بالركعة
الأدأ ولو أداها بتلقين غيره ينبغي أن تجزئ به كذا في القنية ولو يوم بعينه وقبله
وحاجته خلافاً لفرز ولو عرض له مرض في صلاة يوم بما قدر على المعتد ولو صلى
قاعداً بركوع وسجود فصيح بنى ولو كان يصلي بالأيما فصيح لا يبني إلا إذا صح قيل
إن يومى بالركوع والسجود كالوكان يومى بضبطهما ثم قدر على القعود ولم يقدر
على الركوع والسجود فانه يستأنف على المختار لأن حالة القعود أقوى فلم يجز بواره
على الضعيف والمنطوع الاتكا على شيء كعصا وجدار مع الاعيان أي التقب بلا كراهة

وبدون يكره وله القعود بلا كراهة مطلقا هو الاصح ذكره الكا وغيره صلى الله
في فلك جار قاعدا بلا عذر صح لغلبة الجهر واسا وقال لا يصح الابعذر وهو
الظاهر برهان والمربوطة في الشط كالشط في الاصح والمربوطة بلجة الجهر ان كان
الرج يحركها شديدا فكالسائرة والا فكالواقفة ويلزم استقبال القبلة عند
الافتتاح وكلما دارت ولوام قوما في فلك من مربوطتين صح والا لا ومن جنى
او اعنى عليه ولو بفرع من سبع او ادمى يوما وليلة قضى الخمس وان زاد وقت
صلاة سادسة لا يخرج ولو افاق في المدة فان لافاقته وقت معلوم قضى
والا لا زال عقله بينج او خرا ود الزمه الفضا وان طال لانه يصنع العباد كالنوم
ولو قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب وبوجهه جراحة صلى بغير طهارة
ولا تيم ولا يعيد هو الاصح وقدم في التيم وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل
موضع القطع **فروع** امكن الغريق الصلاة بلا ايتاما بلا عمل كثير لزمه الا اذا
والا لا امره الطبيب بالاستلقاء بزغ الماء من عينه صلى بالايتاما لان حرمة الاعضا
لحرمة النفس مرتين تحته ثياب نجسه وكلما بسط شئ تنجس من ساعته صلى
على حاله وكذا لو لم يتنجس الا انه يلحقه مشقة بتحريكه **باب**
سجود التلاوة من اضافة الحكم الى سببه يجب بسبب تلاوة آية اى اكثرها
مع صرف السجدة من اربع عشر آية اربع في النصف الاول وعشر في الثاني
منها اولى الحج اما ثانيته فصلائية لاقتوانها بالركوع وص خلا فاللثافي
واحد ونفى مالك سجود المفصل بشرط سماعها فالسبب التلاوة وان لم يوجد
السمع كتلاوة الاصم والسمع شرط في حق غير التالى ولو بالفارسية اذا اخبر
او بشرط الايتام اى الاقتداء بمن تلاها فان سبب لوجوبها ايضا وان لم يسمعها
ولم يحضرها للمتابعة ولو تلا الموت لم يسجد المصلي اصلا لان الصلاة ولا بعدها
بخلاف الخارج لان المحرمات لعينين فلا يعدهم حتى لو دخل معهم سقطت
ولا تجب على من تلا في ركوعه او سجوده او تشهد المحج فيها عن القراءة لشروط الصلاة
المتقدمة خلا التحريمية ونيتة التعيين ويفسدها ما يفسدها ولكنها السجود
او بدله كركوع مصل واما مريض وراكب وهي سجدة بين تكبيرتين مستوثقتين
جهرًا وبين قيامين سجدتين بلا رفع يده وتشهد وسلام وفيها سبع السجود
في الاصح على من كان متعلق يجب اهلا لوجوب الصلاة لانها من اجزاها اذا
كالاصم اذا تلا وقضا كالجنب والسكران والنائم فلا تجب على كافر وصبي ومجنون
وحايض ونفسا قروا وسمعوا لانهم ليسوا اهلا لها وتجب تلاوتهم يعنى
المذكورين خلا المجنون المطبق فلا تجب بتلاوته لعدم اهليته ولو قصر جنونه
فكان يوما وليلة او اقل تلزمه تلاوة وسمع وان كثرت لانه يلزمه بل تلزم من سمعه
على ما حرره خسر ولكن جزم الشريلا باختلاف الرواية ونقل الوجوب بالسمع
من المجنون عن الفتاوى الصغرى والجوهرة قلت وبجزم الفتاوى لا

تجب بسماعه من الصدا والطير ومن كل قال حرفا ولا بالتجى ولا من الموت لو
كان السامع في صلاته اى صلاة الموت بخلاف الخارج كما مر وهي على التواخي
على المختار ويكره تأخيرها تنزيها ويكره ان يسجد عدد ما عليه بلا تعيين
ويكون موديا وتسقط بالحصى والردة ان لم تكن صلائية فعلى الفور لصيرورها
خجرا منها فيما ثم بتأخيرها ويقضيها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام
فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلائية خطأ قاله المصنف لكن
في العناية انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خير من صواب نادر ومن سمعها
من امام ولو باقتضائه به فائتم به قبل ان يسجد الا امام لها يسجد معه ولو اتم بعد
لا يسجد اصلا كذا الحلق في الكتب بتعال الاصل وان لم يقتضيه اصلا يسجد لها
وكذا لو اقتضى به في ركعة اخرى على ما اختاره البزوى وغيره وهو ظاهر
الهداية ولو تلاها في الصلاة يسجد لها فيها لا خارجها لما مر وفي البدائع واذا
لم يسجد اثر فتلزمه التوبة الا اذا فسدت بغير الحيض فلو به تسقط عنها السجدة
ذكره في الخلاصة فتسجد خارجها لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد تلاوة فلم
تكن صلوية ولو بعد ما يسجد لها لم يعدها ذكره في القنية ويخالفه ما في الخاتمة
تلاها في فقل فافسده قضا دون السجدة الا ان يحمل على ما اذا كان بعد سجودها
وتودى بركوع وسجود غير ركوع الصلاة وسجودها في الصلاة وكذا في خارجها
ينوب الركوع عنها في ظاهر المروى بزاديه لها اى للتلاوة وتودى بركوع صلا
اذا كان الركوع على الفور من قراءة آية او على الراجح وتودى بسجودها كذلك اى على
الفور وان لم ينو بالاجماع ولو نواها في ركوعه ولم ينو بها الموت لم يجزه ويسجد
اذا سلم الامام ويبعد الفعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حمله على
الجهرية نعم لو ركع وسجد لها فوراً تاب بلائته ولو ركع لها فظن القوم انه ركع فن
ركع رفضه وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة اجزاة عنها ومن ركع وسجد سجدتين
فسدت صلاته لانه انفرد بسكعة تامة ولو سمع المصلي السجدة من غيره لم يسجد
فيها بل يسجد بعدها لسماعها من غير محجور ولو سجد فيها لم يمين لانها نافقة لله
فلا يتادى بها للكمال واعاده اى السجود لما مر الا اذا تلاها المصلي غير الموت ولو بعد
سماعها سراج دونها اى الصلاة لان زيادة ما دون الكعبة لا يفسد الا اذا تابع
المصلي التالى فتفسد للمتابعة غير امامه ولا تجزئ به عما سمع تخيس وعين وان تلاها
في غير الصلاة فسجد لها اثر دخل في الصلاة فتلاها فيها يسجد اخرى ولو لم يسجد
اولا كفته واحدة لان الصلائية اقوى فتستتبع غيرها وان اختلف المجلس ولو لم
يسجد في الصلاة سقط في الاصح واثر كما مر ولو كررها في مجلسين تكررت وست
مجلس واحد لا تتكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الاولى اولى نفسه وفي البحر
التاخير احوط والا اصل ان بناها على التداخل فدفع المحج بشرط اتحاد الية
والمجلس وهو قد اخل في السبب بان يجعل الكل كتلاوة واحدة فتكون الواحدة

لانه غير صلائية صح

في حاشية الهداية للهندي الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح
الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه والافيد سلامه ان يقول بعد التسليتين
في الاصح انما صلا تكم فاني مسافر لرفع توهم انه سهى ولو نوى الاقامة لا يقيمها
بل ليتم صلاة المقيمين لم يصير مقيما واما اقتداء المسافر بالمقيم فيصيح في الوقت ويتم
لا بعده فيما يتغير لانه اقتداء المفترض بالمتنفل في حق العدة لواقتردي في الاولين
او القارة لو في الاخرين وياق المسافر بالسنة ان كان في حال امن وقرار في الا
بان كان في خوف وقرار لا ياتي بها هو المختار لانه ترك لعذر تجنيس قيل الا
سنة التخيير والمعتبر في تغيير الفرض اخر الوقت وهو قدر ما يسع التسمية فان كان
المكلف في اخره مسافرا وجب ركعتان والا فاربعة لانه المعتبر في السببية عند عدم
الاداء قبله الوطن الاصل هو موطن ولادته او تاهله او توطنه بيطل بمثله اذا لم
يبق له بالاول اهل فلو بقي لم يطل بل يتم فيها لا غير بيطل وطن الاقامة بمثله و
بالوطن الاصل وبانفا السفر والا صل ان الشيء بيطل بمثله وبما فوقه وبما دونه
ولم يذكر وطن السكنى وهو ما نوى فيه اقل من نصف شهر لعدم فايده وما صور
الذي يعلو رده في البحر والمعتبر بنية المتبوع لانه الاصل لا التابع كما مره وفاقها مرها
المجمل وعبد غير مكاتب وجندي يرتزق من الامير او بيت المال واجير واسير
وغريم وتلميذ مع زوج ومولى وامير مستاجر لف ونشر مرتب **قلت** فقيد
المعية ملاحظ في بحق التبعية مع ملاحظة للارتزاق في الجندی ووقا المهر في المرأة
وعدم كتابة العبد وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد سنة ثمانين والقب
ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى الاقامة ولم يعلم التابع فهو
مسافر حتى يعلم على الاصح كما في المحيط وغيره دفعا للفرع عنه في الخلاصة **عبد**
ام مولاة فتوى المولى الاقامة ان اتم صحت صلاتها والا لم يبنى على غير الاصح **الفقهاء**
يحتج اي يشابه الاداء سفره وحضر لانه بعد ما تقرر لا تتغير غير ان المريض يقضي فائتة
الصحة في مرضه بما قدر **فروغ** سافر السلطان قصر تزوج المسافر ببلد صار
مقيما على الوجه طهرت الحايض وبقي لمقصدها يومين تتم في الصحيح كصبي بلغ بخلاف
كافر اسلم عبد مشترك بين مقيم ومسافر ان تهايبا قصر في نوبة المسافر والا فيرض
عليه القعود الاول ويتم احتياطا ولا ياتم بغيره اصلا وهو ما يلغز قال لفسايه من لم
يدر ينكح كركعة فرض يوم وليلة فهي طالق فقالت احديهن عشرون والثانية
سبعة عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة احدى عشر لم يطلقن لان الاولى ضمت
الوتر والثانية تركته والثالثة ليوم الجمعة والرابعة للمسافر **باب**
الجمعة بتثليث اليم وسكونها هي فرض عين يلقر جاحدها لتوثيقها بالليل القطعي
كما حققه الكمال وهي فرض مستقل كد من الظهر وليست بدلائعته كما حرره الباقي في
معنى بالسرى الدين بن الشحنة وفي البحر وقد اقيمت مرارا بعد صلاة الاربع بعددها
بنية اخر ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وامان

لا يخاف عليه مفسدة منها فالاولى ان تكون في بيته حقيقة ويشترط لصحتها سبعة
اشياء الاول المص وهو لا يسع البر مساجده اهلها المطفين بها وعليه فتوى اكثر
الفقهاء مجتبي لظهور التواني في الاحكام وظاهر المذهب انه كل موضع له امير وقاض
يقدر على اقامته الحدود كما حررناه فيما علقناه على الملتقي وفي الفتاوى في اذن الحاكم
بيننا الجامع في الرستاق اذن بالجمعة اتفاقا على ما قاله السرخسي واذا انفصل به الحكم صار
مجمعا عليه فيلحظ او فتاوه بكسر الفاء وهو ما حوله انفصل به اولا كما حرره ابن الكمال وغيره
لاجل مصالحه كدفع الموتى وركض الخيل والمختار للفتوى تقديره بفرسخ ذكره الولائي
والثاني السلطان ولو تغلبا او امراة فيجوز امرها باقامتها الا اقامتها او ما صوره
باقامتها ولو عبدا ولي عمل ناجية وان لم يحضر الجمعة واقضيتها واختلف في الخطيب المقرر
من جهة الامام الاعظم او من جهة نايبه هل يملك الاستئابة في الخطبة فقل لا مطلقا
اي ضرورة اولا الا ان يفوض اليه ذلك وقيل ان ضرورة جاز والا لا وقيل نعم يجوز
مطلقا بلا ضرورة لانه على شرف القوات لوقت فكان الامر به اذ نابا لا اختلاف دلالة
ولا كذلك القضا وهو الظاهر من عباراتهم في البدايع كل من ملك الجمعة ملك اقامة
غيره وفي الجمعة في تعداد الجمعة لابن جرياش انما يشترط الاذن لا اقامتها عند بنا
المسجد ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستحب لكل خطيب وتامه في البحر وما
قيد الزيلعي لا دليل له وما ذكره من لا خسر وغيره رده ابن الكمال في رسالة خاصة
برهن فيها على الجواز بلا شرط واظن فيها وابدع وكثير من الفتاوى اودع وفي
مجمع الانهر انه جائز مطلقا في زماننا لانه وقع في تاريخ خمس واربعين وشعاعية
اذن عام وعليه الفتوى وفي السراجة لوصلي احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اذن
به من له ولاية الجمعة يويد ذلك انه يلزم آدا النفل بجماعة واقره شيخ الاسلام
مات والى مصر فجمع خليفته او صاحب الشرط بفتحتين حاكم السياسة او القاضي
المأذون له في ذلك جاز لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فلما ضي
القضاة بالشام ان يقيمها وان يولى الخطيب بلا اذن من يح ولا تقر بوالباشا قالوا
يقيمها امير البلد ثم الشرطي ثم من ولاه قاضي القضاة ونصب العامة للخطيب
غير معتبر مع وجود من ذكرنا مع عدمهم فيجوز للضرورة وجازت الجمعة بمعنى في اليوم
فقط لوجود الخليفة او امير الكجاز والعراق او مكة ووجود الاسواق والسلك
وكذا كل ابنة نزل بها الخليفة وعدم التقييد بمعنى للتخفيف لا يجوز لاميير الموسم
لفضوره ولا يثبت على امور الحج حتى لو اذن له جاز ولا يعرف ان لانها مفازة وتودي
في مصر واحد بموضع كثيرة مطلقا على المذهب وعليه الفتوى شرح المجمع للمعني وامانة
فتح القدير دفعا للخرج وعلى المرجوح فالجمعة لمن سبق تحريمه ونفسد بالمعية كما
حرره في البحر وفي مجمع الانهر معنى بالمطلب والاحوط بنية اخر ظهر اذ ركت وقته لان
وجوبه عليه باخر الوقت فتنبه والثالث وقت الظهر فبطل الجمعة بخروجه مطلقا
ولو لاحقا بعد زوم ادرحة على المذهب لان الوقت شرط الاداء الا شرط الافتتاح

والرابع الخطبة فيه فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح والخامس كونها قبلها لان شرط
 الشيء سابق عليه بحجة جاعة تنعقد بالجمعة بهم ولو كانوا صاموا او نياما فلو خطب وحده
 لم يجز على الاصح كما في البحر عن الظهيرية لان الامر بالسعي ليس الاستماع والمأمور
 جميع وجزم في الخليفة بان يكتفى بحضور واحد وكفت تحميدة او بمليلة او تسبيحة
 للخطبة المفروضة مع الكراهة وقال لا بد من ذكر طويله واقله قدر التشهد الواجب
 بنيتها فلو حمد لعطاسه وتعجب لم تنب عنها على المذهب كما في التسمية على الذبيحة
 لكنه ذكر في الذبايح انه ينوب قتال وليس خطبتان خفيفتان وتكون زيادتهما
 على قدر سورة من طوال الفصل بحلقة بينهما بقدر ثلاث ايات على المذهب وتلكها
 متى على الاصح كترك قرأت قدر ثلاث ايات ويحجر بالثانية لا كالاولى ويبدأ بالتعوذ
 سرا ويندب ذكر الخلفاء الراشدين وغيره لا دعا للسلطان وجوز القهستان في
 ويكره تحريما وصفه بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها الا لامر معروف لانه منها ومن
 السنة جلوسه في محذرة عن يمين المنبر وليس السواد وترك السلام من خروجه
 الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم تحبتي وطهارة دستي
 عورة قايما وهل هي قايمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي بل كشرها في الثواب
 ولو خطب جنبا ثم اغتسل وصلى جاز ولو فصل باجنبي فان طال بان رجع لبينة فتعد
 او جامع واغتسل استقبل خلاصه اي لزوما لطلان الخطبة سراج لكن سيجي انه
 لا يشترط اتحاد الامام والخطيب والسادس الجماعة واقلها ثلاثة رجال ولو غير
 الثلاثة الذين حضروا الخطبة سوى الامام بالنص لانه لا بد من الزاكر وهو الخطيب
 وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله فان نقرأ وقبل سجوده وقال قبل التحريمة
 بطلت وان بقي ثلاثة رجال ولذا انى بالثا او تعدوا بعد سجوده اعادوا وادركوه
 راكعا او نقرأ وبعد الخطبة وصلى باخرين لا تبطل وانما الجمعة والسابع الاذن
 العام من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين كما في فلا يضر غلق باب
 القلعة لعدد او لعادة قديمه لان الاذن العام مقرر لاهله وغلقة لمنع العدو ولا
 المصلي نعم لو لم يفتح لكان احسن كما في مجمع الانهر مفر يا شرح عيون للذاهب
 قال وهذا ادلى مما في البحر والمنع فلو دخل امير تحصنا او قصره واغلق بابا
 وصلى باصحابه لم تنعقد ولو فتحه واذن للناس بالدخول جاز وكره فالامام في
 دينه ودنياه الى العامة محتاج فنجان من تنزه عن الاحتياج وشرط لا قراضها
 لتسعة تختص بها اقامه عصر واما المنفصل عنه فان كان يسمع النداء يجيب عليه
 عند سجوده بيقى كذا في الملتقى وقد منا عن الولوالجية تقديره بفرسخ ورجح في البحر
 اعتبار عوده لبينة بلا كلفة وصحيح والحق بالمريض المرض والشيخ الفاني وحريته
 والاصح وجوبها على مكاتب ومبعض واجير ويسقط من الاجر بحسابه لو بعيدا
 والا لا واذن له مولا وجبت وقيل بخير جوهره ورجح في البحر التحميس وذكره
 محققه وبلوغ وعقل ذكرها الزيلعي وغيره وليس اخاصين ووجوده بصر فتجب

طلب
 يكره تكلمه فيها الا
 لامر معروف

طلب
 لا يضر غلق باب القلعة

على الاعور وقدرته على المشي جزم في البحر بان سلامة احد هما كاف للرجوب
 لكن قال الشافعي وغيره لا تجب على مفلوج الرجل ولا مقطوعها وعدم جلس و
 عدم خوف وعدم مطر شديد ووجع وتلج ونحوها وفاقدها اي هذه الشروط
 او بعضها ان اختار العزيمة وصلاها وهو مكلف بالغ عاقل وقعت فرضا عن
 الوقت لئلا يعود على موضوعه بالنقض وفي البحر هو افضل الامة ويصلح للامامة
 فيها من صلح اماما لغيرها فجازت لمسافر وعبد ومريض وتنعقد الجمعة بهم اي
 بحضورهم بالطريق الاولى وحرم لمن اعزله صلاة الظهر قبلها اما بعد فلا
 يكره غاية في يومها عصر لكونه سببا لتقويت الجمعة وهو حرام فان فعل ثم ندم
 وسعى عبر به اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم يبطل الا بالشروع فيدفعه اليها
 لانه لو خرج لحاجة ومع فراغ الامام او لم يقمها اصلا لم يبطل في الاصح فالبطالان
 به مقيد بان كان ادراكها بان انفصل عن باب داره والامام فيها ولو لم يدركها بعد
 المسافة فالاصح انه لا يبطل سراج بطل ظهره لا اصل الصلاة ولا ظهر من اقتدى به
 ولم يسع ادركها او لا يفرق بين معذور وغيره على المذهب وكره تحريما لمعذور
 وسجود ومسافر اذا ظهر بجماعة في مصر قبل الجمعة وبعدها لتقليل الجماعة وصورة
 المعاضدة وافاد ان المساجد تغلق يوم الجمعة الا الجامع ولذا اهل مصر فانتهم
 الجمعة فانهم يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ويستحب للمريض
 تاخيرها الى فراغ الامام وكذا ان لم يؤخر هو الصحيح ومن ادركها في تشهد او
 سجود سهو على القول به فيها يتمها جمعة خلافا لمحمد كما يتم في العيد اتفاقا
 كما في عيد الفتح لكن في السراج انه عند محمد لم يصح مدر كاله وينوي جمعة لاظهار
 اتفاقا فلو نوى او ظهر لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر انه لا فرق بين المسافر وغيره
 ثم بخنا واذا خرج الامام من الحجرة ان كان ولا اقيامة للصعود شرح المجمع
 فلا صلاة ولا كلام الى تمامها وان كان فيها ذكر النظم في الاصح خلافا لبيت
 لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقتية فانها لا تتركه سراج وغيره لصرورة
 صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثلاثة النقل يتم
 في الاصح ويخفف القراءة وكلما حرم في الصلاة حرم فيها اي في الخطبة خلاصه
 وغيرها فيجوز اكل وشرب وكلام ولو تسبعا او رد سلام او امر بمعروف بل
 يجب عليه ان يستمع ويسكت بلا فرق بين قريب وبعيد في الاصح فيحيط ولا يرد
 تخذير من خيف هلاكه لانه يجب الحق ادى وهو محتاج اليه والانصاف لحق
 الله ومبناه على المسامحة وكان ابو يوسف ينظر في كتابه ويصححه والاصح انه
 لا باس بان يشير براسه او يده عند رؤية منكر والصواب انه يصلي على النبي
 عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تسميته ولا رد سلام به يفتي وكذا يجب
 الاستماع لسائر الخطب لخطبة النكاح وختم وعيد على المعتمد وقال لا باس بالكلام
 قبل الخطبة وبعدها واذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق بالاخيرة امّا

غيره فيكره اجماعا وعلى هذا فالترقية المتعارفة في زماننا تتركه عنده لا غنى
واما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من التوضي ونحوه فكلوه اتفاقا وتامه
في البحر والعجب ان المرفعي ينهاي عن الامر بالمعروف بمقتضى حديثه ثم يقول
انصتوا وحكم الله **قلت** الا ان يحمل على قولها فتنبه ووجب سعي اليها
وترك بيع ولومع السعي وفي المسجد اعظم وزرا بالاذان الاول في الاصح وان
لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان واذا في البحر صحة الطلاق الحرمة
على المكره بخبر ما يؤذن ثانيا بين يديه اي الخطيب افاذ بوحدة الفعل
ان المؤذن ان كان اكثر من واحد اذنوا واحدا بعد واحد ولا يجتمعون كما في
الجلابي والتمري تاشي ذكر الفتاوى اذ جلس على المنبر فاذا انتهت قيمته ويكره
الفصل بامر الدنيا ذكره العيني لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لانها كشي واحد فان
فعل بان خطب صبي باذن السلطان وصلى بالغ جاز هو المختار لا باس بالسفر
يومها اذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر كذا في الحاشية لكن
لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية
والصحيح انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال القوي
اذا دخل مصر يومها ان نوى المثلث ثمة ذلك اليوم لزومه الجمعة وان نوى الخروج
من ذلك اليوم قبل وقتها او بعده لا تلزمه لكن في النهر ان نوى الخروج بعده لزومه
والالا وفي شرح المنية ان نوى المثلث الى وقتها لزومه وقيل لا كما لا تلزم لو قدم
مسافر يومها على عزم ان لا يخرج يومها ولم ينو الاقامة نصف شهر يحط
الامام بسيف في بلده تحت به مكة والا لا كالمدينة وفي الحاوي القدسي اذا فرغ
المؤذن من قام الامام والسيف بياره وهو متكى عليه وفي الخلاصة ويكره ان يتكى
على قوس او عصا **فروع** سمع النداء وهو ياكل تركه ان خاف فوت جمعة او مكتوبة
لا جماعة رستا في سعي يريد الجمعة وحوايجه ان معظم مقصوده الجمعة نال ثواب
اليها وبهذا يعلم ان من شرك في عبادته فالعبرة بالاغلب لا الفضل خلق الشعور
وقلم الظفر بعدها لا باس بالتخطي ما لم ياتخذ الامام في الخطبة ولم يؤذ احد
الا ان لا يجد الا فرجة امامه فيخطي اليها للضرورة ويكره التخطي للسؤال بكل حال
وسئل عيسى السلام عن ساعة الاجابة فقال ما بين جلوس الامام الى ان يتم الصلاة
وهو الصحيح وقيل وقت العصر واليه ذهب المشايخ كما في التاتارخانية وفيها
سئل بعض المشايخ ليلة الجمعة افضل ام يومها فقال يومها وذكر في احكامات
الاشياء مما اختص به يومها قراءة الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله ويكره
افراجه بالصوم وافراد ليلة بالقيام فقد وهم وفيه تجتمع الارواح وتوار القبور
ويامن الميت من عذاب القبر ولا تسبح فيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه
وتعالى **باب** العيدين سمي به لان الله تعالى فيه عوايد الاحياء
ولعوده بالسرور غالبا او تفاولا ويستعمل في كل يوم فيه مرة ولذا قيل

مطلوب
تعلق للخدمة على
المكره بخبر ما

مطلوب
ساعة الاجابة

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة وجه الجيب ويوم العيد والجمعة
فاذا جمعا لم يلزم الا صلاة احدهما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد
كذا في الفتاوى عن التمر تاشي **قلت** قد راجعت التمر تاشي فراجته حكاية عن
الغير وبصيغة التمرين فتنبه وشرح في الاولى من الهجرة تحب صلاتها في الاصح
على من تحب عليه الجمعة بشرائطها المتقدمة سوى الخطبة فانها سنة بعدها
وفي القينة صلاة العيد في القرى تتركه بخبر ما اي لانه اشتغال بما لا يصح لان المشرط
الصحة وتقدم صلاتها على صلاة الجنائز اذا اجتمعا لانه واجب علينا والجنائز
كفاية وتقدم صلاة الجنائز على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على
الكسوف لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي الفتوى على تأخير الجنائز عن السنة
واقره المصنف كانهما قائلان بالصلاة لكن في آخر احكام دين الاشياء ينبغي تقديم
الجنائز والكسوف حتى على الفرض ما لم يضيئ وقته فتأمل وندب يوم الفطر اكله
حلا وترا ولو قرويا قبل خروجه الى صلاتها واستياكه واغتساله وتطيبه
بماله ريح لالون ولبسه احسن ثيابه ولو غير ابيض واذا افطرته صح عطفه على
اكله لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم اتى بكلمة ثم خروجه كيف تراه عن
جميع ما مر ما شيا الى الاجابة وهي المصلي العام والواجب مطلق التوجه والخروج
اليها اي الجنائز للصلاة العيد سنة وان وسعهم المسجد الجامع هو الصحيح والاباس
باخراج من اياها لكن في الخلاصة لا باس ببنائه دون اخراج ولا باس بعوده
راكبا وندب كونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكثار الصدقة والتختم
والتهنية بتقبل الله منا ومنكم لا ينكر ولا يلزم طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقا
يتعلق بالتكبير والتنفل كذا قرره المصنف بتعاليه البحر لكن تعقبه في النهروان تعقبها
بالجهر زاد في البرهان وقال لا يجهر به سنة كالا صهي وهو رواية عنه ووجهها
ظاهر قوله تعالى ولتكموا العدة وتكبروا الله ووجه الاول ان رفع الصوت بالذكر
بدعة فيقتصر على مورد الشرع انتهى وكذا لا يتنفل بعدها في صلاتها فان تذكره
عند العامة وان تنفل بعدها في البيت جاز بل يندب تنفل باربع وهذا الخواص
اما العوام فلا يمتنعون من تكبير ولا تنفل اصلا لقلة رغبتهم في الخيرات بحسب
وفي هامشه بخط ثقة وكذا صلاة رغايب وبركة وقد ران عليها رضي الله عنه
راى رجلا يصلي بعد العيد فقيل اما تمنعه يا امير المؤمنين فقال اخاف ان ادخل
تحت الوعيد قال تعالى ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ووقتها من الارترفاع
قد ررح فلا تنصح قيله بل تكون نقلا محرما الى الزوال باسقاط الغاية فلوزالت
الشمس وهو في اشائها فندت كما في الجمعة كذا في السراج وقد مناه في الاثني عشرية
ويصلي الامام بهم ركعتين مثليا قبل الزوايد وهي ثلاث تكبيرات في كل ركعة
ولوزاد تابعة الى ستة عشر لانه ما توار الا ان يسمع من المكبرين فينا في بالكل ويوالي
ندبا بين القرائتين ويقرأ بالجمعة ولو ادرك المومئ الامام في القيام بعد ما كبر كبر

مطلوب
تقدم صلاة الجنائز

والحال برای نفسه لانه مسبوق ولو سبق بركعة يقرأ ثم يكبر ليلاني الى
التكبير فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر المومنين لا يكبر في القيام ولكن
ليركع ويكبر في الركوع على الصحيح لان للركوع حكم القيام فالأشيان بالواجب اولى
من السنون كالركوع الامام قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا يعود الى
القيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو عاد يلبغي الفساد ويرفع يديه في الزايد وان لم
يراممه ذلك الا اذا كبر راعيا كما مر فلا يرفع يديه على المختار لان اخذ الركبتين
سنة في محله وليس بين تكبيراته ذكر سنون ولذا يرسل يديه ويكسر بين كل
تكبيرتين ثلاث تسيحات هذا يختلف بكثرة الزحام وقلته ويخطب بعدها خطبتين
وهما سنة فلو خطب قبلها صح وأسا لترك السنة وما يسبق في الجمعة ويكره بين
فيها ويكره والخطب ثمان بل عشر يبدأ بالتحميد في ثلاث خطبة جمعة واستقفا
ومكاح وينبغي ان تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولم اراه ويبدأ بالتكبير
في خمس خطبة العيدين وثلاث خطب الحج الا ان التي بمكة وعرفة ويبدأ فيها بالتكبير
ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزائن أبي الليث ويستحب ان يبتدئ الاولى بتسبيح
تكبيرات تترى اى متتابعات والثانية بسبع هو السنة وان يكبر قبل نزوله
من المنبر اربع عشرة واذا صعد عليه لا يجلس عندنا معراج ويعلم الناس فيها احكاما
صدقة الفطر ليؤديها من لم يؤدها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها ليخبروها
في محالها ولما رآه وهكذا كل حكم احتيج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم ولا يصليها
وحده ان فاتت مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كما في تيم البحر وفيها
يلغز اي رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه لو امكنه الذهاب لامام آخر
فعل لانها تؤدى بمصر واحد بمواضع كثيرة اتفاقا فان عجز صلى اربعا كالضحي
وتؤخر بعد ركط الى الزوال من الغد فقط من الثاني كالاول وتكون قضا
لا اذا كاسبج في الاضحية وحكى الفهرستاني قولين واحكامها احكام الاضحية
لكن هنا يجوز تأخيرها الى ثلاث ايام التجر بلا عذر مع الكراهة وبه اى بالعذر
بدونها فالعذر هنا النفي للكراهة وفي الفطر للصحة ويكبر جهرا اتفاقا في الطري
قيل وفي المصلي وعليه عمل الناس اليوم لا في البيت ويندب تأخيرها كذا عنهما
وان لم يضح في الاصح ولو اكل لم يكبره اى يخبر بما يعلم الاضحية وتكبير الشريق
في الخطبة ووقوف الناس يوم عرفة في غيرها تنبيهها بالواقفين ليس بشي هو
نكرة في موضع النفي فتعم انواع العبادة من فرض وواجب مستحب فيفيد الاباحة
وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين وقال الباقي لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم
ولسماع الوعظ بلا وقوف وكشف راس جاز بلا كراهة اتفاقا ويجب تكبير
الشريق في الاصح للامر به مرة وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني صفة
الله البر الله البر لا اله الا الله والله البر الله البر والله الحمد هو الماثور
عن الخليل والمختار ان الذي يبع اسماعيل وفي القاموس انه الاصح قال ومعناه

الخطبة عشر

لغز

مطبع

مطبع الله عقب كل فرض عيني بلا فصل يمنع البناء ادى جماعة او قضى فيها منها
من عامه لقيام وقته كالاضحية مستحبة خرج جماعة النساء والعرأة لا العبيد
في الاصح جوهره اوله من فجر عرفة وآخره العصر العيدين اذ خال الغاية فهي ثمان
صلوات ووجوبه على امام مقيم بمصر وعلى مقتد مسافر اذ روى او امرأة بالنبعة
لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتدى بمسا في وقال ابو جوبه فور كل فرض مطلقا
ولو منفرد او مسافرا او امرأة لانه تبع للمكتوبة الى عصر اليوم الخامس ايام الفري
وعليه الاعتماد والعمل والفتوى في عامة الامصار وكافة الاعصار ولا بأس به
عقب العيد لان المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون ولا يمنع العامة
من التكبير في الاسواق في الايام العشرية وبه نأخذ بحس ومجتهى وغيره وياتي
الموت به وجوبا وان تركه امامه لا اذ به بعد الصلاة قال ابو يوسف صليت بهم
المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر فكبر بهم ابو حنيفة والمسبوق يكبر وجوبا
كاللاحق لكن عقب القضاء لما فاتته ولو كبر مع الامام لا تقصد ولو لم يفسدت
ويبدأ الامام بسجود السهو لوجوبه في تخريمها ثم بالتكبير لوجوبه في حرمتها ثم
بالتلبية لو محرما لعدمها خلاصه وفي الرواية لوجوبه بالتلبية سقط السجود والتكبير
باب الكسوف مناسبتة اما من حيث الاتحاد او التضاد ثم
الجمهور انه بالكاف والحاء للشمس والقمر يصلى بالناس من يملك اقامة الجمعة ببيان
للمستحب وما في السراج لا بد من شرايط الجمعة الا الخطبة رده في البحر عند الكسوف
ركعتين ببيان لا قلها وان شأ اربعا واكثر كل ركعتين بتسليمة او كل اربع مجتبي
وصقتها كالنفل اى بركوع واحد في غير وقت مكروه بلا اذان ولا اقامة ولا
لا جهر ولا خطبة وينادى الصلاة جامعة ليجمعوا ويصلي فيها الركوع والسجود
والقراءة والادعية والاذكار الذي هو من خصائص النافلة ثم يدعون بعد ذلك
مستقبل القبلة او قايما مستقبل الناس والقوم يؤمنون حتى تجلى الشمس
كلها وان لم يحضر الامام للجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تجوز اذن الفتنة
كالحنوف للقم والريح والشديدة والظلمة القوية نهارا والنوء القوي ليلا
والفرج الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلزال والصواعق والثلج
والمطر الدايمن وعموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر
ان بدعة اى حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس ونماه في الاستباه وفي العيني
صلاة الكسوف سنة واخار في الاسرار وجوبها وصلاة الحنف حنة وكذا
البقيّة وفي الفتح واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء فلزا اخبر والله اعلم
باب الاستسقاء هو دعاء واستغفار فانه السبب لارسال
الامطار بلا جماعة سنة بل هي جائزه وبلا خطبة وقال لا يفعل كالعيد وهل
يكبر للزوايد خلاف وبلا قلب ردا خلا فالمحمد وبلا حضور ذي وان كان
الراجح ان دعاء الكافر قد يستجاب استدراجا وما قوله تعالى وما دعا الكافرين

يجب اتباع ما توارثه
المسلمون

الدعاء برفع الطاعون

دعا الكافر يستجاب

الا في صلال في الآخرة شروح تجمع وان صلوا فرادى جاز في مشروعة للمؤد
 وقول التخصة وغيرها ظاهرا رواية لاصلاة اي جماعة ويخرجون ثلاثة ايام
 لانه لم ينقل اكثر منها متابعات ويستحب للامام ان يامرهم بصيام ثلاثة
 ايام قبل الخروج وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع مشاة في ثياب غسيلة
 او مرقعة متذللين متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم ويقدمون
 الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجددون التوبة ويستغفرون للمسلمين
 ويستقون بالضعفة والشيوخ والعجائز والصبيان ويغدون الاطفال
 عن امهاتهم ويستحب اخراج الدواب والاولى خروج الامام معهم وان خرجوا
 باذن او بغير اذن جاز ويجمعون في المسجد بمكة وبيت المقدس ولم يذكر
 المدينة كانه لضعفه وان دام المطر حتى اضر فلا بأس بالدعاء بحبسه وصرفه
 حيث ينفع وان سقوا قبل خروجهم نذب ان يخرجوا شكوا لله تعالى
باب صلاة الخوف من اضافة الشيء لشرطه هي جائزة بعده
 عليه السلام عندهما اي عند اي حنيقة ومحمد خلافا للثاني بشرط حضور عدو
 يقينا فلو صلوا على ظنه فبان خلافا اعادوا وسبع اوجية عظيمة ونحوها
 وحان خروج الوقت كما في مجمع الانهر ولم اره لغيره فيلحفظ فيجعل الامام طائفة
 بازاء العدو واربها باله ويصلي باخرى ركعة في الثاني ومنه الجمعة والعيد ولعنتين
 في غيره لزوما **قلت** ثم راي في شرح البخاري للعيني انه ليس بشرط الا عند
 البعض قال التمام الحرب وذهبت اليه وجات الاخرى فصل فيهم ما بقي وسلم
 وحده وذهبت اليه نذبا وجاه الطائفة الاولى واتوا صلواتهم بقرأة لانهم مسبقون
 لاحقون وسلموا ثم جاء الطائفة الاخرى واتوا صلواتهم بقرأة لانهم مسبقون
 وهذا ان تنازعوا في الصلوة خلف واحد والا فلا فضل ان يصلي بكل طائفة امام
 وان اشتد خوفهم وعجزوا عن التزول صلوا كجنا فرادى الا اذا كان رديفا
 للامام فيصح الاقتداء بالايما الى جمعة قدرتهم للضرورة وفسدت بمشي لغيب
 اصطفاق وسبق حدث وركوب مطلقا وقتال كثير لا بقليل كريمة سهم والساح
 في الجحان امكنه ان يرسل اعضائه ساعة صلى بايما والا لا تصح صلاة الماشي
 والسابق وهو يضرب بالسيف **فروع** الركاب ان كان مطلوبا تصح صلاته وان
 طالبا لا لعدم خوفه شرعا ثم ذهب العدو ولم يجز اخراهم وبعبارة جاز لا شرع
 صلاة الخوف للعاصي بسفره كما في الظهيرية وعليه فلا تصح من البغاة صح انه عليه
 السلام صلاها في اربع ذات الرقاع وبطن نخل وعسفان وذى قرف والده اعلم
باب صلاة الجنائز من اضافة الشيء لسيبه وهي بالفتح الميت
 وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت صفة وجودية خلقت منه الحياة وقيل
 عدمية يوجه المحتضر وعلامتها استرخاء قدميه واعوجاج مخبره وانخفاف
 صدغيه للقبلة على عينية هو السنة وجاز الاستلقاء على ظهره وقدماه اليها وهو

المعتاد في زماننا ولكن يرفع راسه قليلا ليتوجه للقبلة وقيل يوضع كما يتيسر على
 الاصح صححه في المتي وان شق عليه ترك على حاله والمرجوم لا يوجه معراج ويلقن
 ندبا وقيل وجوبا بذكر الشهادتين لان الاولى لا تقبل بدون الثانية عنده قيل
 الغررة واختلفت في قبول توبة الياس والمختار قبول توبته لا ايمانه والغرف في
 النزانية وغيرها من غير امر بها لئلا يضجر اذا قالها مرة كفاء ولا يكثر عليه
 ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه لا اله الا الله ويندب قرأة يس والرعذ ولا يلحق بعد
 التمجيد وان فعل لا ينهي عنه وفي الجوهرة انه مشروع عند اهل السنة ويكفي قول يا فلان
 يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضيت بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد نبينا
 قيل يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حوا ومن لا يسال ينبغي ان لا
 يلحق والاصح ان الانبياء لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال
 المشركين وقيل هم خدم اهل الجنة ويكره تمنى الموت وتامه في النهر وسبحي
 في الخطر وما ظهر منه من كلمات كفرية تغتفر في حقه ويعامل معاملة مولى المسلمين
 حملا على انه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره
 الكمال واذا مات تشد لحياه وتخص عيناه تحسينا له ويقول مغمضه بسم الله
 وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعه بقلبك
 واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ثم يمد اعضاءه ويوضع على بطنه سيف
 او حديد لئلا ينتفخ ويحضر عنده الطبيب ويخرج من عنده الحايض والنفساء
 والجنب ويعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع في جهازه ويقرا عنده القرآن الى ان
 يرفع الى القبر كما في التمهاتى معزيا للشف **قلت** وليس في التنف الى الغسل
 بل الى يرفع فقط وفسه في البحر يرفع الروح وعبارة الزيلعي وغيره تترك القراءة عند
 حتى يغسل وعلمه الشربلا في امداد الفتاح بقوله تنزيها للقران عن نجاسة
 الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة خبث وقيل حدث وعليه فينبغي جوارها كقراءة
 المحدث ويوضع كمامات كما يتسرع الاصح على سريره يحمر وتر الى سبع فقط فتح
 لكفنه وعند موته مزي ثلاث لا خلفه ولا في القبر وكره قرأة قران عنده الى تمام
 غسله عبارة الزيلعي حتى يغسل وعبارة النهر قبل غسله وتستعمره الغليظة
 فقط على الظاهر من الرواية وقيل مطلقا الغليظة والخفيفة وصح صححه الزيلعي
 وغيره ويغسلها تحت خرقة السترة بعد لف خرقة مثلها على يديه لحمة اللبس
 كالنظر ويجرد من ثياب كمامات وغسله عليه السلام في قميصه من خواصه ويوصى
 من يومه بالصلاة بلا مضضة واستنشاق المخرج وقيل يفعلان بخرقته وعليه
 العمل اليوم ولو كان جنبا او حائضا ونفسا فعلا اتفاقا تقيما للطهارة كما في
 امتداد الفتاح مستلما من شرح المقدسي ويبدأ بوجهه ويمسح راسه ويصب
 عليه ما مغلى بسدر ورق النبق او حوض بضم فسكون الاثنان ان يتسرع
 والا فخالص مغلى ويغلى راسه وحجته بالخطي بنت بالعراق ان وجدوا لا

مغل
 التلقين بعد الدفن
 مشروع

في الصابون وكحه هذا لو هما شرحتي لو كان امردا واجرد لا يفعل ويصنع
على يساره ليبدأ يمينه فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت منه ثم على يمينه كذلك
ثم يجلس مسندا باليمنى للمفعول اليه ويمسح بطنه رقيقا وما خرج منه يغسله ثم
بعد اعادة يصبغ على شفة اليسر ويغسله وهذه غسله الثالثة ليحصل المسنونة
ويصب عليه الماء عند كل اصباح ثلاث مرات لما مر فان زاد عليها او نقص جاز
اذا الواجب مرة ولا يعاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه لان غسله ما وجب لرفع
الحدث لبقائه بالموت بل لتجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا ان المسلم
يطهر بالفصل كرامة له وقد حصل بحج وشرح مجمع وينشف في ثوب ويجعل الخوط
بفتح الخ العطر المركب من الاشياء الطيبة غير رعرعان وورس وكراهنها للرجال
وجعلها في الكفن جهل على راسه وحجته ندبا والكافور على مساجده كرامة لها
ولا يبرج شعراى يكره ذلك تحريما ولا يقص ظفره الا المكسور ولا شعر ولا
يختن ولا باس يجعل القطن على وجهه وفي خماره كدبر وقيل واذن وفم وانف
وتوضع يده في جانيه لاعلى صدره لانه من عمل الكفار ابن ملك ويمنع زوجها
من غسلها ومساها لامن النظر اليها على الاصح منية وقالت الائمة الثلاثة
يجوز لان عليا غسل فاطمة رضي الله عنهما قلنا هذا محمول على بقا الزوجية
لقوله عليه السلام كل سبب ونسب ينقطع بالموت الاسيبي ونسب مع ان
بعض الصحابة انكر عليه شرح مجمع للعيني وهي لا تمنع من ذلك ولو ذميمة بشرط
بقا الزوجية بخلاف ام الولد والمدرسة والمكاتب فلا يغسلونه ولا يغسلهن على
المشهور محبتى والمعتبر في الزوجية صلاحيتها الغسل حاله الغسل لا حاله
الموت فتتمتع من غسله لو بان قبل موته او ارتدت بعده ثم اسلمت او است
ابنه بشهوة لزال النكاح وجاز لها غسله لو اسلم زوج المجوسية فامت
فاست بعده حل مسها حينئذ اعتبارا بحالة الحياة وجد راسا دمى او احد
شقيه لا يغسل ولا يصلى عليه بل يدفن الا ان يوجد اكثر من نصفه ولو بلاراس
والافضل ان يغسل الميت مجانا فان ابتغى الفاسل الاجر جاز ان كان ثمة غيره والا
لا لتعينه عليه وينبغي ان يكون حكم الحال والخمار كذلك سراج ولو غسل الميت
بغير نية اجزاى لطهارته لا اسقاطا لفرص عن ذمة المكلفين وكذا قالوا
لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا لانا امرنا بالغسل فيجره في الماء
بنية الغسل ثلاثا فتح وتعليله يفيد انهم لو وصلوا عليه بلا اعادة غسله صح وان
لم يسقط وجوبه عنهم فتدبره وفي الاختيار الاصل فيه تغسيل الملائكة لادم عليه
السلام وقال الولد هذه سنة موتاكم **فروع** لو لم يد راسا ام كافر ولا
علامة فان دارنا غسل وصلى عليه والا لا اختلط موتانا بكفار ولا علامة
اعتبر الاكثر فان استوا وغسلوا واختلف في الصلاة عليهم ومحل دفنهم
كدفن ذمية حبلى من مسلم قالوا والا حوط دفنها على حدة ويجعل ظهرها للقبلة

محل
التي يغسل بالموت

لان وجه الولد لظهورها ماتت بين رجال او هو بين نسائه المحرم فان لم يكن
فالا جنى بخوفا ويصح الخنثى المشكل لومراهما والا كغيره فيضله الرجال والنساء
يجمع لغفده ما وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا عليه ثانيا وقيل لا ويسن في الكفن
له ازار وقمص ولعقافة وتكره العامة للميت في الاصح تحبتي واستحبها المتأخرون
للعلماء والاشراف ولا باس بالزيادة على الثلاث ويحسن الكفن لحديث حسنا
اكفان الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفاحرون بحسن اكفانهم ظهر به
ولها درع اى قميص وازار وخمار ولعقافة وخرقة تربط بها ثدياها وبطنها
وكفايته له ازار ولعقافة في الاصح ولها ثوبان وخمار ويكره اقل من ذلك
وكفن العورة لها ما يوجد واقله ما يعم البدن وعند الشافعي ما يستر العورة
كالحي تبسط اللعقافة او لا ثم يبسط الازار عليها ويقص ويوضع على الازار
ويلف يساره ثم يمينه ثم اللعقافة كذلك ليكون الايمن على اليسر وعلى تلبس الدرع
ويجعل شعرها ضفرتين على صدرها فوق اى الدرع والخمار فوق اى الشعر تحت
اللعقافة ثم يفعل كما مر ويعقد الكفن ان خيف انتشاره وخنثى مشكل كأمرة فيه
اى الكفن والمحرم كالخلال والمراهق كالبالغ ومن لم يبرأ حق ان كفن في واحد جاز
والسقط يلف ولا يلقن كالعضو من الميت وادمى منوش طوى لم يتفصح يلقن
كالذى لم يدفن مرة بعد اخرى وان تفصح كفن في ثوب واحد والى هنا صار
المكفنون احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في المحتى ولا باس في الكفن ببرد
وكتان وفي النساء بحري ومنه عفر ومحصن لجوارحه بكل ما يجوز لبسه حال الحياة
واجبه البياض او ما كان يصلى فيه وكفن من لا مال له على من يجب عليه نفقته
وان تعدد واقضى قدر ميراثهم واختلف في الزوج والفقير على وجوب كنفها
عليه عند الثاني وان تركت مالا خاوية ورجمه في البحر بانه الظاهر لانه لكونها
وان لم يكن ثمة من يجب عليه نفقته ففي بيت المال فان لم يكن بيت المال معمورا
او منتظما فعلى المسلمين تكفينه فان لم يقدر واسالوا الناس له ثوبا فان فضل شئ
رد للمتصدق ان علم والا كفن به مثله والا تصدق به تحبتي وظاهره انهم لا يجب
عليهم الاسوال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا واحد او ذلك
الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن على ملك المتبرع ^{الصلاة}
عليه صفتها فرض كفاية بالا جماع فيكفر منكرها لانه انكر الاجماع فتنبه كدفنه وغسله
وتجهيزه فانها فرض كفاية وشرطها ستة اسلام الميت وطهارته ما لم يزل عليه
التراب فيصلى على قبره بلا غسل وان صلى عليه او لا استحانا وفي القنينة الطهارة
من النجاسة في ثوب وبدن ومكان وستر العورة شرط في حق الميت والا امام
جميعا فلو ام بلا طهارة والقوم بها اعيدت وبعبارة لا كالمات امرأة لسقوط
فرضها بواحد وشرطها ايضا حضوره ووضعها وكونه امام المصلى فلا تصح
على غائب ومحمول على نحو دابة وموضوع خلفه لانه كالامام من وجبه دون وجهه

لصحتها على الصبي وصلاة النبي عليه السلام على النجاشي لغوية او خصوصية وصحت
وصحت لو وضعوا الراس موضع الرجلين واسا وان تعدوا ولو اخطا والقبلة
صححت ان تحروا والا لافتح السعادة وركبتها شيان التكبيرات الاربع فالاولى
ركن ايضا لا شرط فلذا لم يجزينا اخرى عليها والقيام فلم تجز قاعدا بلا عذر
وسننها ثلاثة التمجيد والتثنا والدعاء فيها ذكره الزاهدي وغيره وما فهمه الكمال
من ان الدعاء ركن والتكبير الاول شرط رده في البحر بتصريحهم بخلافه وهي فرض
على كل مسلم ما خلا اربع بغاة وقطاع طريق فلا يغسلوا ولا يصلي عليهم اذا قتلوا
في الحرب ولو بعده صلى عليهم لانه حد او قصاص وكذا اهل عصبة مكابرة مصريل
بسلاح وخفاق خنق غير مرة فحكمهم كالغاة من قتل نفسه ولو عدا يغسل ويصلي
عليه به يفتي وان كان اعظم وزرا من قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني بما
في مسلم انه عليه السلام اتى برجل قتل نفسه فلم يصلي عليه لا يصلي على قاتل احد
ابويه اهانة له والحقد في النهر بالغاة وهي اربع تكبيرات كل تكبير قائمة
مقام ركعة يرفع يديه في الاولى فقط وقال ائمة بلخ في كلها ويثنى بعدها وهو
سبحانك اللهم ومجديك ويصلي على النبي عليه السلام كما في التشهد بعد الثانية
لان تقديمها سنة الدعاء ويدعو بعد الثالثة بامور الاخرة والماثورا ولى وقدم
فيه الاسلام مع انه الايمان لانه مبني عن الانقياد فكانه دعاء في حال الحياة بالايمان
والانقياد واما في حال الوفاة فالانقياد وهو العمل غير موجود ويسلم بلا دعاء
بعد الرابعة تسليمتين ناويا الميت مع القوم ويسر الكل الا التكبير يليه وغيره
لكن في البدايع العمل في زماننا على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى يحجر بواحد
ولا قراءة ولا تشهد فيها وعين الشافعي الفاضل في الاولى وعندنا يجوز بنية
الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام وافضل صفوها آخرها
الظهار للتواضع ولو كبر امامه خاسم يتبع لانه منسوخ وبجئت الموت حتى يسلم
معه اذا سلم به يفتي هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ تابعه وينوي الاقتناع
بكل تكبير وكذا في العيد ولا يستغفر فيها لصبي ومجنون ومعنوه لعدم تكليفهم
بل يقول بعد دعاء البالغين اللهم اجعله لنا فرطا بفتحيتين اي سابقا الى الخوض
ليهيي الماء وهو دعاءه ايضا يتقدمه في الخير لاسيما وقد قالوا احسنات الصبي له
لا ابويه بل لهما ثواب التعليم واجعله ذخرا يضم الذان الجمعة ذخيره وشافعا
مشفعا مقبول الشفاعة ويقوم الامام ندبا بجذ الصدر مطلقا للرجل والمرأة
لان محل الايمان والشفاعة لاجله والمسبوق ببعض التكبيرات لا يكثر في الحال بل
ينظر تكبير الامام ليكرمه للاقتناع لما مر ان كل تكبير ركعة والمسبوق لا يبدأ
بما فات وقال ابو يوسف لا ينتظر الحاضر في حال التخرية بل يكبر اتفاقا للتخرية
لانه كالمدر كثر يكبر ان ما فاتهما بعد الفراغ فسقا بلا ان خشيا رفع الميت على
الاغناق وما في المجتبى من ان المدر كيكبر الكل للحال شاذ نهي فلو جاز المسبوق

حسنات الصبي له
لا ابويه

بعد تكبير الامام الرابعة فانت الصلاة لتعذر الدخول في تكبيرة الامام عند ابى يوسف
يدخل بقا التخرية فاذا سلم الامام كبر ثلاثا كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكره
الحلي وغيره واذا اجتمعت الجنائز فافوا بالصلاة على كل واحدة اولى من الجمع وتقيها
الافضل افضل وان جمع جاز فتران شاحل الجنائز صفا واحدا وقام عند افضلهم
وان شاحلها صفا ما يلي القبلة واحدا خلف واحد بحيث يكن صدر كل جنازة
ما يلي الامام ليقوم بجذ صدر الكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود
وراعى الترتيب المصهور خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالافضل فالافضل
الرجل ما يليه فالصبي فالخنثى فالبالغة فالمرأهقة والصبي الحر يقدم على العبد
والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فيعكس هذا فيجعل الافضل
ما يلي القبلة فتح ويقدم في الصلاة عليه السلطان ان حضرا ونائبه وهو امير المص
ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفة القاضي ثم امام المحي فيه
ابهام وذلك ان تقديم الولاة واجب وتقديم امام المحي مندوب فقط بشرط ان
يكون افضل من الولى والا فالولى كالمجتبى وشروح الجمع لمصنفه وفي الدررانية
امام المسجد الجامع اولى من امام المحي اى مسجد محله ثم الولى بترتيب المحصية
الاتكاح الا لا يقدم على الابن اتفاقا الا ان يكون عالما والاب جاهلا فالابن
اولى فان لم يكن ولى فالزوج ثم البكران ومولى العبد اولى من ابنه الحر لبقا ملكه والفتوى
على بطلان الوصية بغسله والصلاة عليه وله اى للولى ومثله كل من يقدم عليه من
باب اولى الاذن لغيره فيها لانه حقه فيملك ابطاله الا اذا كان هناك من يساويه
فله اى لذلك المساوى ولو اصغر سنا المنع لمشاركته في الحق اما البعيد فليس
له المنع فان صلى غيره اى الولى من ليس له حق التقدم على الولى ولم يتابعه الولى
اعاد الولى ولو على قبره ان شاحل حقه لا اسقاط الفرض ولذا قلنا ليس من صلى
عليها ان يعيد مع الولى لان تكرارها غير مشروع والاى وان صلى من له حق التقدم
كقاض او ناييه او امام محي او من ليس له حق التقدم وتابعه الولى لا يعيد لانهم
اولى بالصلاة منه وان صلى هو اى الولى بحق بان لم يحضر عليه لا يصلي غيره بعده
وان حضر من له التقدم لكونها بحق اما لو صلى الولى بحضرة السلطان مثلا اعاد
السلطان كما في المجتبى وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له لعدم الصلاة اصلا
فيصلى على قبره ما لم يتمرق وان دفن واهبل عليه التراب بغير صلاة او بها بلا
غسل او ممن لا ولاية له صلى على قبره استحسانا ما لم يغلب على الظن نفسه من
غير تقدير هو الاصح وظاهره انه لو شك في نفسه صلى عليه لكن في النهر عن محمد
لا كانه تقديم الممانع ولم تجز الصلاة عليها راجيا ولا قاعدا بغير عذر استحسانا
وكرهت تخريما وقيل تنزيها في مسجد جماعة هو اى الميت فيه وحده اومع القوم
واختلف في الخارج عن المسجد وحده اومع بعض القوم واختار الكراهة مطلقا
خلاصته بنا على ان المسجد انما بنى للمكتوبة وتوابعها كنافلة وذكر وتدريس علم

وهو الموافق لاطلاق حديث ابي داود من صلى على ميتة في المسجد فلا صلاة له
ومن ولد فاته غسل ويصلى عليه ويرث ويورث ويسمى ان استهل بالبناء للفاعل
اي وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج اكثره حتى لو خرج راسه فقط وهو
يصيح فذبحه رجل فعليه الغرة وان قطع اذنه فخرج حيا فاته فعليه الدية
والاستهل غسل وسمى عند الثاني وهو الاصح فيفتى به على خلاف ظاهر الرواية
اكراما للميت ادم كافي ملتقى البحار وفي النهر عن الظهيرية واذا استبان بعض خلقه
غسل وحشر هو المختار وادرج في خرقه ودفن ولم يصل عليه وكذا لا يرث اذا انفصل
بنفسه كصبي سبي مع احد ابويه لا يصل عليه لانه تبع له اى في احكام الدنيا لا العقبى
لما سار انهم خدم اهل الجنة ولو سبي بدونه فهو مسلم تبع للدار واللسان اوبه
فاسلم هو او اسلم الصبي وهو عاقل اى ابن سبع سنين صلى عليه لصبر ورثة سلم
قالوا ولا ينبغي ان يسأل العاصي عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقة وما يجب الايمان
به كقوله له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم الكافي به ولا يضرتوقفة في جواب
ما الايمان ما الاسلام فتح ويغسل المسلم ويلفن ويدفن قريبا كحاله الكافر الا صلى
اما المرتد فيلقى في حفرة كالكلب عند الاحتياج فلوله قريب فالاولى تركه لهم من
غير مراعاة السنة فيغسله غسل التوب النجس ويلفه في خرقه ويلقيه في حفرة
وليس للكافر غسل قريبا المسلم واذا حمل الجنازة وضع نذبا مقدما بكسر الهمزة
وتفتيح وكذا المخرج على يمينه عشر خطوات لحديث من حمل جنازة اربعين خطوة
كفرت اربعين كبيرة ثم وضع موضعها على يمينه كذلك ثم مقدمها على يساره
ثم موضعها كذلك فيقع الفراغ خلف الجنازة فيمشي خلفها وصح انه عليه السلام
حمل جنازة سعد بن معاذ ويكره عندنا حمله بين عمودي السري بل يرفع بل يرفع
كل رجل قائمة باليد لا على العنق كالامتنعة ولذا كره حمله على ظهر ودائه والصبي
الرضيع والقطيم او فوق ذلك قليلا يحمله واحد على يديه ولورا كبا وان كان
كبيرا حمل على الجنازة ويسرع بها بلا خيب اى عدو سريع ولوبه كره وكره تاخير
صلاته ودفنه ليصلى عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة الا اذا خيف فوتها بسبب
دفنه قتيبه كاكراهه لمتمتعها جلوس قبل وضعها وقيام بعده ولا يقوم من في المصلى
لها اذا راها قبل وضعها وندب المشي خلفها لانها متبوعة الا ان يكون خلفها
نساء فالمشي امامها احسن اختيار ويكره خروجهن تخويما وتزجرا لانيحة ولا
يترك اتباعها لاجلها ولا يمشي عن يمينها ويسارها ولو مشى امامها جاز وفيه
فضيلة ايضا ولكن ان تباعد عنها او تقدم الكل او ركب امامها كره فيها
رفع صوت بذكر او قراءة فتح وحفر قبره في غير دار مقدار نصف قامة وان زاد
فحسن وليحد ولا يشق الا في ارض رخوة ولا يجوز ان يوضع فيه مضربة وما روى
عن علي بن عيسى شهور لا يؤخذ به ظهريه ولا باس باخذ تابوت ولو من حجر او
حديد له عند الحاجة كرخاوة الارض ويسن ان يفرش فيه التراب مات في سفينة

مظلة
الغرة

مستبين بعض الخلق

توقف العامي

غسل

غسل وكفن وصلى عليه والقي في البحر ان لم يكن قريبا من البر فتح ولا ينبغي ان يدفن
الميت في الدار ولو كان صغيرا لا يقتضاه هذه السنة بالانبياء واقعات ويستحب
ان يدخل من قبل القبلة بان يوضع من جهتها ثم يحمل فيلحد فان يقول واصف بسم
الله وبالله وعلى مائة رسول الله ويوجه اليها وجوبا وينبغي كونه على شقه الا يمن
ولا ينبغي ليوجه اليها ويحمل العقدة للاستغناء عنها ويسوى اللين عليه والنصب لا
الاجر المطبوع والخشب لو حول الميت اما فوه فلا يكره ذكره ابن ملك وجاز
ذلك حوله بارض رخوة كالتابوت ويسجى اى يغطي قبرها ولو خشي لا قبره
الا لحد ركط ويها التراب عليه وتكره الزيادة على ما خرج منه من التراب لانه بمنزلة
البناء ويستحب حثيه من قبل راسه ثلاثا وجلس ساعة بعد دفنه لرداء وقراءة
بقدر ما ينحسر الجذور ويفرق لحمه ولا باس برش الماء عليه حفظ الترابية عن
الاندراس ولا يربع للميت عنه ويسم نذبا وفي الظهيرية وجوبا قدر شبر
ولا يحصى للميت عنه ولا يطين ولا يرفع عليه بنا وقيل لا باس به وهو المختار
كما في كراهية السراية وفي جنازها لا باس بالكتابة ان احتيج اليها حتى لا يذهب
الاش ولا يمسهن ولا يخرج منه بعد اهالة التراب الا الحق ادمي كان تكون
الارض مغصوبة او اخذت بشفعة ويخير المالك بين اخراجه ومساواة بالارض
كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بلى وصار توابا يلقى حامل ماتت وولدها حتى
يضطرب يشق بطنها من الايسر ويخرج ولدها ولو بالعكس وخيف على الام قطع
واخرج لوميتا والا لا كما في كراهية الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق
قولان والاولى نعم فتح **فروع** الاتباع افضل من التوافل لولقرابة او حوار او
صلاح معروف ينذب دفنه في جهة بوته وتجيده وستر موضع غسله فلا يسره
الا غاسله ومن يعينه وان راى ما يكره لم يحز ذكره لحديث اذكروا محاسن موتاكم
وكفوا عن مساوئهم لا باس بنقله قبل دفنه وبالا اعلام بموته وبارثائه بشعر
او غيره لكن يكره الافراط في مدحه ولا سيما عند جنازة لحديث من تغزى بعز
الجاهلية وتغزى اهلها وترغيبهم في الصبر وباتخاذ طعام لهم وبالجلوس لها
في غير مسجد ثلاثة ايام واولها افضل وتكره بعدها الا لغايب وتكره التعزية
ثانيا وعند القبر وعند باب الدار ويقول اعظم الله اجر كواحسن عزاك
وعف لميتك وبزيارة القبور ولوللنساء الحديث كنت نهيتكم عن زيارة
القبور الا فزوروها ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله
بكم للاحقون ويقرا يس وفي الحديث من قرأ الاخلاص احد عشر مرة ثم وهب اجرها
للاموات اعطى من الاجر بعد الاموات ويحفر قبر لنفسه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا
يكره تهية نحو الكفن بخلاف القبر يكره المشي في طريقه حتى لو لم يصل
الى قبر الا بوطئ قبر تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر هو
المختار عظم الذمي محترم انما يعذب الميت بكاء اهلها اذا وصى بذلك كتب على

جهة الميت او عمامته او كفته عهد نامة يرحى ان يغفر الله للميت اوصى بعضهم
ان يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روى في المنام فيل
فقال لما وضعت في القبر جاتني ملائكة العذاب فلما راوا ملكوتى باعلى جبهتى بسم الله
قالوا انت من عذاب الله **باب الشهيد** فيعمل بمعنى مفعول
لانه مشهود له بالجنة او فاعل لانه حي عند ربّه فهو شاهد هو كل مكلف مسلم
ظاهر فالحايض ان رأت ثلاثة ايام غسلت والا لا لعدم كونها حايضا ولم يعد عليه
السلام غل حنظلة لحصوله بفعل الملائكة بدليل قصة آدم قتل ظالما بغير حق
بجراحة اى بما يوجب القصاص ولم يجب بنفس القتل مال بل قصاص حتى لو وجب
المال بعارض كالصلى او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة ولم يوتت فلوارتت
غسل كما سيحى وكذا يكون شهيدا لو قتله باغ او حربى او قاطع طريق ولو تسبى
او بغير له جراحة فان قتلهم شهيد باى آتة قتلوه لان الاصل فيه شهيد احد
ولم يكن كلهم قتل سلاح او وجد جرحا ميتا في معركتهم المراد بالجراحة علامة
القتل كزوح الدم من عينه او اذنه او حلقه صافيا لا من انقه او ذكره او دبره
او حلقه جامدا فينتزع عنه ما لا يصلح للدفن ويزاد ان نقص ما عليه عن كفن
السنة ويقص ان زاد لاجل ان يتم كفته المسنون ويصلى عليه بلا غسل ويدفن
بدنه وثيابه لحديث زملوم بكمومهم ويغسل من وجد قتيلا مصر او قربة
فيما اى في موضع يجب فيه الدية ولو في بيت المال كالمقتول في جامع وشارع
ولم يعلم قاتله او علم ولم يجب القصاص فان وجب كان شهيدا كن قتل للصوم
ليللة المص فانه لا قسامة ولا دية فيه للعلم بان قاتله للصوم غاية الامران
عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه غافلون او قتل بجحد او قصاص اى يغسل وكذا
بتعزير او افتراس سبع او جرح وارثت وذلك بان اكل او شرب او نام او
تداوى ولو قليلا او اوى خيمة او مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل ويفقد
على اديها او نقل من الحركة وهو يعقل سوا وصل حيا او مات على الايدى وكذا
لو قام من مكانه الى مكان آخر بدآبع لا خوف وطى الخيل او اوصى بامور
الدنيا وان بامور الآخرة لا يصير مرتنا عند محمد وهو الاصح جوهره لانه من احكام
الاموات او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير والا فلا وهذا كله اذا كان بعد
انقضاء الحرب ولو فيها اى في الحرب لا يصير مرتنا بشئ ما ذكر وكل ذلك في
الشهيد الكامل والا فالمرت شهيد الآخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو
فاصاب نفسه والقريب والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطون والمطمون
والنفسا والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم
وقد عدهم السيوطى نحو ثلاثين **باب الصلاة في الكعبة في**
الباب زيادة على الترجمة وهو حسن يصح فرض ونقل فيها وفوقها ولو بلا ستر
لان القبلة عندنا هي الرصنة والهوى الى عنان السماء وان كره الثاني للزنى وترك التعظيم

منفردا او جماعة وان وصليته اختلفت وجوههم في التوجه الى الكعبة الا اذا جعل
قفاه الى وجه امامه فلا يصح اقتدائه لتقدمه عليه ويكره جعل وجهه لوجهه بلا
حائل ولو جنبه لم يكره ففى اربع وقصص لو تحلقوا حولها ولو كان بعضهم اقرب اليها
من امامه ان لم يكن في جانبه لتاخره حكا ولو وقف مسامتا لركن في جانب الامام
وكان اقرب لمراره وينبغي الفساد احتياطا لخرج جهة الامام وهذه صورته
وكذا لو اقتدوا من خارجها بامام فيها والباب مفتوح صح لانه كقيامه في
يومئذ امام المحراب **كتاب الزكاة** قراؤها بالصلاة في اثنين
وثمانين موضعاً التنزيل دليل على كمال الاتصال بينهما وفرضت في السنة الثانية قيل
فرض رمضان ولا تجب على الانبياء اجماعا هي كفة التطافة والنما وشرعا تمليك خروج
الاباحة فلو اطعم يتيما ناويا الزكاة لا تجزى الا اذا دفع اليه المطعوم كالوكساء
بشرط ان يعقل القبض الا اذا حكم عليه بنفقتهم جز مال خرج المنفعة فلو
اسكن فقيرا داره سنة ناويا لا تجزى عنه الشارع وهو ربع عشر نصاب
حولى خرج النافلة والنفقة من مسلم فقير ولو معتوها غير هاشمي ولا مولا
اى معتقة وهذا معنى قول الكثر تمليك المال اى المعهود اخر اجه شرعاً مع قطع
المنفعة عن المملك من كل وجه فلا يدفع لاصله وقرعه لله تعالى بيان الاشتراط
النية وشرط اقتراضها عقل وبلوغ واسلام وحرية والعلم به ولو حكما ككونه
في دارنا وسببه اى سبب اقتراضها ملك نصاب حولى نسبة الجول حول لانه عليه
نام بالرفع صفة ملك خرج مال المكاتب **اقول** انه يخرج باشرط الحرية
على ان المطلق ينصرف للكمال ودخل ما ملك بسبب خيبت كغصوب خلطه اذا كان
له غيره منفصل عنه يوفى دينه فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد سوا
كان لله كزكاة وخراج او للعبد ولو كغالة او موقلا ولو صداق زوجته الموقل
للفراق او نفقة لزمته بقضا او رضا بخلاف دين نذرو كفارة ومحج لعدم المطالب
ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج وكفارة وفارغ عن حاجته الاصلية لان
المشغول بها كالمعدوم وفسره ابن ملك بما يدفع عنه الهلاك تحقيقا كتيابه او
تقدير كدنية تام ولو تقدير بالقدرة على الاستئمان ولو بناييه وفوق على سببه
بقوله فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التام ولا في كسب ماذون ولا في مرهون
بعد قبضه ولا فيما اشترى لتجارة قبل قبضه ومديون للعبد بقدر دينه فيز كالزائد
ان بلغ نصابا وعروض الدين كالهلاك عند محمد ورجحه في البحر واوله نصب صرف
الدين لا يسرها قضا ولو اجناسا صرف لاقلها زكاة فان استويا كان يعين شاة
ومس ابل خير ولا في ثياب البدن المحتاج اليها لدفع الحر والبوردين ملك
واثاث المنزل ودور اسكنى ونحوها وكذا الكتب وان لم تكن لاهلها اذا لم
ينو التجارة غير ان الاهل له اخذ الزكاة وانما ما وجد نصيبا الا ان تكون غير
فقه وحديث وتفسير او تزيد على نختين منها هو المختار وكذلك آلات المحترفين

الا ما يبقى اشريعته كالعصفور لبيع الجلد فيه الزكاة بخلاف ما لا يبقى كصا بون
 مساوي نصيبا وان حال الحول وفي الاشياء الفقية لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها
 الا في دين العباد فتباع له ولا في مال مفقود وجده بعد سنتين وساقط في بحر
 استخراجها بعد ما يغصب لا بينة عليه فلوله بينة تجب لما مضى الا في غصب
 السائمة فلا تجب وان كان الغاصب مقرا خائنه ومدفون في بئرته سمي مكانه
 ثم تذكره وكذا الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حوز واختلف
 في المدفون في كرم وارض مملوكة ودين كان مجده المديون سنتين ولا بينة عليه
 ثم صارت له بان اقربها عند قوم وقيد في مصرف الخائنة بما اذا حلف
 عليه عند القاضي اما قبله فتجب لما مضى وما اخذ مصادرة اى ظمنا ثم وصل
 اليه بعد سنتين لعدم النور والاصل فيه حديث على لازكاة في مال الضمان وهو
 ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك ولو كان الدين على مقر ملى او على معسر
 او مفلس اى محكوم بافلاسه او على جاحد عليه بينة ومن محمد لازكاة وهو الصحيح
 ذكره ابن ملك وغيره لان البينة قد لا تقبل او علم به قاضى سيجئ ان المفتي به
 عدم القضا يعلم القاضي فوصل الى ملكه لزكاة ما مضى وسنقصل الدين في
 زكاة المال وسبب لزوم اداها توجه الخطاب يعنى قوله تعالى اتوا الزكاة
 وشرطه اى شرط افتراض اداها حولان الحول وهو في ملكه وتمنية المال كالدارم
 والارباب لتعينها للتجارة باصل الخلقة فتلزم الزكاة كيف ما اسكها ولوللنفقة
 والسوم يقيد بها الا في اوقية التجارة في العروض اما مريجا ولا بد من مقارنتها
 لعقد التجارة كما يحى او دلالة بان يشتري عينا بعرض التجارة او يوجر داره التي
 للتجارة بعرض فيصير للتجارة بلاينة مريجا واستثنوا من شرط البينة ما يشترطه
 المضارب فانه يكون للتجارة مطلقا لانه لا يملك بالها غيرها ولا تصح بينة
 التجارة فيما خرج من ارضه العشرية او الخراجية او المستأجرة او المستعارة لئلا
 يجمع الحقان وشرط صحة اداها بينة مقارنته له اى للآدا ولو كانت المقارنة حكما
 كالودفع بلاينة ثم نوى والمال قائم في يد الفقير او نوى عند الدفع للوكيل
 ثم دفع الوكيل بلاينة او دفعها لزمى ليدفعها للفقير جاز لان المعتر بنية
 الامر ولذا لو قال هذا تطوع او عن كفار في ثم نواه عن الزكاة قبل دفع
 الوكيل صح ولو خلط زكاة موكليه ضمن وكان متبرعا الا اذا وكله الفقراء
 والوكيل ان يدفع لولاه الفقير وزوجه لان نفسه الا اذا قال ربيها ضعها حيث
 شئت ولو تصدق بدراهم نفسه اجزا ان كان على بنية الرجوع وكانت دراهم
 الموكل قائمة او مقارنته بعزل ما وجب كله او بعضه ولا يخرج عن العهدة بالعزل
 بل بالآدا للفقراء او تصدق بملكه الا اذا نوى نذرا او واجبا اخر فيصح ويضمن
 الزكاة ولو تصدق ببعضه لا تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث والطلاق
 فعلم العين والدين حتى لو ابر الفقير عن النصاب صح وسقط عنه واعلم ان آداء

الدين عن الدين والعين عن العين وعن الدين يجوز واد الدين عن العين
 وعن دين سيقبض لا يجوز وحيلة الجواز ان يعطى مديونة الفقير زكاة ثم
 ياخذها عن دينه ولو امتنع المديون مديده واخذه لكونه ظفر بحبس حقه فان
 مانعه دفعه القاضي وحيلة التكليف بها التصديق بها على فقير ثم هو يكتف
 فيكون الثواب لها وكذا في تغير المسجد وتماه في حيل الاشياء واقتراضها عمري
 اى على التراخي وصحة الباقيات وغيره وقيل فوري اى واجب على الفور وعليه
 الفتوى كما في شرح الوهبانية فيا شتم بتأخيرها بلا عذر وترد شهادة لاف
 الامر بالصرف الى الفقير معه قرينة الفور وهي انه لدفع حاجته وهي محجلة فتى لم
 تجب على الفور لم يحصل المقصود من الايجاب على وجه التمام وتماه في الفتح
 لا يبقى للتجارة ما اى عبد مثلا اشتراه لها فتوى بعد ذلك خدمته ثم ما سواه
 للخدمة لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبعه يحنس ما فيه الزكاة والفرق
 ان التجارة عمل فلا تتم بمجرد البينة بخلاف الاول فانه ترك العمل فيه بها وما اشترى
 لها اى التجارة كان لها لمقارنته البينة لعقد التجارة لا ورثته ونواه لها لعدم العقد
 الا اذا تصرف فيه اى ناويا فتجب الزكاة لاقتراض البينة بالعمل الا الذهب والفضة
 والسائمة لما فيه الخائنة لو ورث سائمة لزمت زكاتها بعد حول نوى او لا وما
 ملكه بصنعه كهيئة اوصيته او نكاح او خلع او صلح عن قود قيد بالقود لان العبد
 للتجارة اذا قتل عبد خطا ودفع به كان المدفوع للتجارة خائنه وكذا كل ما تعرض
 به مال التجارة فانه يكون لها بلاينة كما مر ونواه لها كان لها عند الثاني والاصح انه
 لا يكون لها بدائع وفي اول الاشياء ولو قارنت البينة ما ليس بدل مال بال لا تصح
 على الصحيح لازكاة في الديالى والجواهر وان ساوت الفا اتفاقا الا ان تكون للتجارة
 والاصل انه ما عدا الحجرين والسوايم اما يترك بنية التجارة بشرط عدم المانع المودى
 الى الشئ وشرط مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب المال بالمال بعقد شرا او اجارة
 او استقراض فلو نوى التجارة بعد العقد واشترى شيئا للقيمة ناويا انه ان وجد
 رجعا باعه لازكاة عليه كالونوى التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكما لو شري
 ارضا خراجية ناويا التجارة او عشرية وزرعها او بذر للتجارة لا يكون للتجارة
 لقيام المانع **باب السائمة** هي الراعية وشرعا المكثفة بالرعى
 المباح ذكره الثماني في الشرايع لقصد الدر والنسل ذكره الزيلعي وزاد في المحيط
 والزيادة والسمن ليعم المذكور فقط لكن في البدائع لو اسامها اللحم لازكاة فيها
 كما لو اسامها اللحم والركوب ولو للتجارة ففيها زكاة التجارة ولعلم تركوا ذلك
 لتصريحهم بالحكمين فلو علقها نصفه لا تكون سائمة فلا زكاة فيها الشك في الوجه
 ويصل حول زكاة التجارة يجعلها للسوم لان زكاة السوايم وزكاة التجارة مختلفان
 قدرا وسببا فلا يبنى حول احدهما على الآخر فلو اشترى لها اى للتجارة ثم جعلها
 سائمة اعتبر اول الحول من وقت الجعل للسوم كما لو باع السائمة في وسط الحول

المقايضة بالتجارة

وزرعته

او قبله يوم يجنسها او يغير جنسها او ينقد ولا تقدر عنده او بعرض ونوى بها
التجارة فانه يستقبل حولا آخر جوهره وفيها ليس في سواهم الوقف والحيل المسبلة
زكاة لعدم المالك ولا في المواشي العبي ولا مقطوعة القوائم لانها ليست بسائمة
نصاب الابل بكسر الهمزة وتكون مائة واحدة واحدة لها من لفظها والنسبة اليها ابل
بفتح الهمزة سميت به لانها تبول على ارجلها خمس فيؤخذ من كل خمس منها الى خمس
وعشرين بخت جمع بخت وهو ماله ستان منسوب الى بخت نحر اعراب شاة وما
بين النصابين عفو وفيها اي الخمس وعشرين بنت مخاض وهي التي طعت في السنة
الثانية سميت به لان اسمها تكون غالبا مخاضا اي حاملا باخرى وفي ست وثلاثين
الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طعت الثالثة لان اسمها تكون ذات لبن
لاخرى غالبا وفي ست واربعين الى ستين حقة بالكسر وهي التي طعت في الرابعة
وحق ركبها وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذعة بفتح الذال المعجمة
وهي التي طعت في الخامسة لانها تجزع اي تقلع اسنان اللبن وفي ست وسبعين
الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين كذا كتب
صلى الله عليه وسلم لابي بكر ثم تستأنف الفريضة عندنا فيؤخذ في كل خمس
شاة مع الحقتين ثم في كل مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان ثم
في كل مائة وخمسين ثلاث حقات ثم تستأنف الفريضة بعد المائة والخمسين
ففي كل خمس شاة مع الثلاث حقات ثم في كل خمس وعشرين بنت مخاض مع
الحقات ثم في ست وثلاثين بنت لبون معهن ثم في مائة وست وتسعين
اربع حقات الى مائتين ثم تستأنف الفريضة بعد المائتين ابدان تستأنف
في الخمس التي بعد المائة والخمسين حتى يجب في كل خمس حقة ولا يجزى ذكر
الابل الا بالقيمة للاثلاث بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير والله اعلم
باب زكاة البقر من البقر يسكن وهو الشق سمي به لانه
يشق الارض كالثور لانه يثري الارض ومفرده بقرة والتا للوحدة نصاب البقر
والجاموس ولو متولدا من وحشي واهلية بخلاف عكسه ووحشي بقر وغنم وغيرها
فانه لا يعد في النصاب ثلاثون سائمة غير مشتركة وفيها تباع لانه تباع امه دو
سنة كاملة او تباع انشاء وفي اربعين مسن دو سنتين او مسنة وفيما
زاد على الاربعين بحسابه في ظاهر الرواية عن الامام وعنه لا شيء فيما زاد الى
المستين ففيها ضعف ما في ثلاثين وهو قولها والثلاثة وعليه الفتوى بخبر
عن النبايع وتصحيح القدوري ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة
الا اذا خلا كماية وعشرين فيخبر بين اربع ابنة وثلاث سنوات وهكذا
باب زكاة الغنم مستحق من الغنمة لانه ليس لها آله الدفاع فكانت
غنيمة لكل طالب نصاب الغنم صاننا او غزا فانها سوا في تكميل النصاب الاضحية
والربا لا في اداء الواجب والايمان اربعون وفيها شاة نعم الذكر والاثنين وفي مائة

واحد وعشرين شاة وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي الرابع مائة
اربع شياه وما بينهما عفو ثم بعد بلوغها اربعمائة في كل مائة شاة الى غير
نهاية ويؤخذ في زكاتها اي الغنم التي من الضان والمغن وهو ما تمت له
سنة لا الجذع الا بالقيمة وهو ما اتى عليه الشرها على الظاهر وعنه جواز
الجذع من الضان وهو قولها والدليل يرجح ذكره الكمال والثني من البقر
ابن سنتين ومن الابل ابن خمس والجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن
اربع ولا شيء في خيل سائمة عندها وعليه الفتوى خاتمة وغيرها ثم عند الامام
هل لها نصاب مقدار الاصح لعدم النقل بالتقدير ولا في بغال وحير سائمة
اجماعا ليست للتجارة فلو لها فلا كلام لانها من العروض ولا في عوامل وعلوفه
مالم تكن العاوفة للتجارة ولا في حمل بفتح تحتين ولد الشاة وفصيل ولد الناقة
وعجول بوزن سنور ولد البقرة وصورتها ان يموت كل الكبار ويتم الحول على
اولادها الصغار الا تبعا للبير ولو واحد او يجب ذلك الواحد مالم يكن جيدا
فيلزم الوسط وهلاكه يسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط ولا
يكل من الصغار خلا للثاني ولا في عفو وهو ما بين النصب في كل الاموال وخصا
بالسوايم ولا في هالك بعد وجوبها ومنع الساعي في الاصح لتعلقها بالعين
لا بالذمة وان هلك بعينه سقطت حظه ويصرف الهالك الى العفو ولا تم الى
نصاب يليه ثم وبخلاف المستهلك بعد الحول لوجود التعدي ومنه ماله
حبسها عن العلف او الما حتى هلكت فيضمن بدايع والمستوى بعد الفرض والاعارة
واستبدال ماله التجارة بمال التجارة بعد هلاكه وبغير مال التجارة والسائمة
بالسائمة استهلاكه وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ونذر
وكفارة غيب الاعناق وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقالوا يوم الاداء في السوايم
يوم الاداء اجماعا هو الاصح ويقوم في البلد الذي المال فيه ولو في مفازة
ففي اقرب الامصار اليه فتح والمصدق لا ياخذ الا الوسط وهو اعلى الادنى
وادنى الاعلى ولو كله جيد فحيد وان لم يجد المصدق وكذا ان وجد فالقيس
اتفاقي ما وجب من ذات من دفع المالك الادنى مع الفضل جبرا على
الساعي لانه دفع بالقيمة او دفع الاعلى ورد الفضل بلا جبر لانه شراف يشترط
الرضى هو الصحيح سراج او دفع القيمة ولو دفع ثلاث شياه سمان عن اربع
وسط جاز والمستفاد ولو بهيمة او وارث وسط الحول يصم الى نصاب من
جنسه فيزك به بحول الاصل ولو ادى زكاة نقدته ثم اشترى به سائمة لا
يضم ولو له نصابان مما لم يضم احدهما كثن سائمة من كاة وابق درهم وورث
الفاضت الى اقربها حولا ونحو كل يضم الى اصله اخذ البغاة والسلاطان
الجابر زكاة الاموال الظاهرة كالسوايم والعشر والخراج لا اعادة على
اربابها ان صرف الماخوذ في محله الا في ذكره والا يصرف فيه فاعلمم ديانة

فيما بينهم وبين الله اعادة غير الخراج لانهم صار فيه واختلف في الاموال
الباطنة في الولوية وشرح الوهبانية المفتي بعدم الاجزاء وفي المبسوط
الاصح الصحة اذا نوى بالدفع لظلمة زماننا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم
من التبعات فقر حتى اتى امير بلخ بالصيام لكفارة بيمينه ولو اخذها الساعي
جرام تصح زكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالحس ليودي بنفسه
لان الاكراه لا ينافي الاختيار وفي التجنيس المفتي به سقوطها في الاموال الظاهرة
لا الباطنة ولو خلط السلطان المال المصوب بماله ملكه فجب الزكاة فيه
ويورث عنه لان الخلط استهلاك اذا لم يمكن تمييزه عند ابي حنيفة وقوله
ارفق اذ قلما يخلو مال عن غصب وهذا اذا كان له مال غير ما استهلك بالخلط
منفصل عنه يورث في دينه والا فلا زكاة كما لو كان الكل خبيثا كما في النهي عن
الحواشي السعدية وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما يكفر اذا تصدق بالحرام
القطعي اما اذا اخذ من انسان مائة ومن اخر مائة وخلطهما ثم تصدق لا يكفر
لانه ليس بحرام بعينه بالقطع الاستهلاك بالخلط ولو عجل ذ ونصاب زكاة تسنين
او لنصب صح كوجرد السبب وكذا لو عجل عشر زرعه او ثمره بعد الخروج قبل
الادراك واختلف فيه قبل النبات وطلوع الثمرة والظاهر الجواز وكذا لو عجل
خراج راسه وتامه في النهي وان وصلية ايسر الفقير قبل تمام الحول او مات
او ارقدو ذلك لان الاعتبار كونه مصرفا وقت الصرف اليه لا بعده ولو غرس
في ارض الخراج كرم ما فالمرتم الكرم كان عليه خراج الزرع مجمع التناوي ولا
شيء في مال صبي تغلبى بفتح اللام وتكسر سبة لبني تغلب بكرها قوم بضاري العرب
وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح وقع منهم كذلك ويؤخذ في زكاة السائمة
الوسط لا الهرم ولا الكرام ولا تؤخذ من تركته بغير وصية لفقد شرطها
وهو النية وان اوصى بها اعتبر من الثلث الا ان يجيز الورثة وحولها اي الزكاة
تجري عن القنية لا تسمى ويسمى الفرق في العنين شك انه ادى الزكاة او لا
يوديها لان وقتها العمر اشتباه **باب زكاة المال** الفيه
للمعهود في حديثها تواربع عشر اموالكم فان المراد به غير السائمة لان زكاتها
غير مقدرة به نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة ما تاد درهم كل عشرة
درهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر
قيراطا والقيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم الشرعي سبعين شعيرة والمثقال
مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل بقي في كل بلد بوزنهم ونحقت
في شفرقات البيوع والمعتبر وزنها اذا وجوب لانه قيمتها واللازم مبتدأ في مخرج
كل منها وسعوله ولو تبرأ او حليا مطلقا مباح الاستعمال او لا ولو للجمال والنفقة
لانها خلقا اثما فانزكيتها كيف كانا وفي عرض تجارة قيمته نصاب الجملة صفة
عرض وظهرها ما ليس بنقد واما عدم صحة النعقة في خراج الارض الخراجية

مط
بكر اذا تصدق بالحرام
القطعي

فلقيام المانع كما قدمنا لان الارض ليست من العرض فتنبه من ذهب او
ورق اي فضة مضرورة فاذا ان التقويم انما يكون بالمسكوك عملا بالعرف
مفوما باحدها ان استويا فلو احدها روج تعين التقويم به ولو بلغ باحدها
نصابا دون الآخر بقيت ما يبلغ ولو بلغ باحدها نصابا وخساوبا الآخر اقل قوما
بالانفع للفقير سراج ربع عشر خبر قوله اللازم وفي كل خمس يضم الحاشية
ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس
الى الخمس عفوقا لا ما زاد بحسابه وهي مسيلة للصور وغالب الفضة والذهب
فضة وذهب وما غلب غشيه منها يقوم كالعرض وتشتري فيه النية الا
اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا او اقل وعنده ما يتم به او كانت اثمانا
رايحة وبلغت نصابا من ادنى نقد تجب زكاة فتجب والا فلا واختلف في
العش السواوي والمختار لزومها احتياطا خائيه ولذا لا يتبع الا وزن او اما
الذهب المخالط بفضة فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ الذهب او
الفضة نصابه وجبت وشرط كمال النصاب ولو سائمة في طرفي الحول في الابتداء
للانعقاد وفي الانتهاء الوجوب فلا يضر نقصانه بينهما فلو هلك كله بطل الحول
واما الدين فلا يقطع الحول ولو مستغرقا وقيمة العرض للتجارة يضم الى الثمنين
لان الكل للتجارة وصنعا وجعلا ويضم الذهب الى الفضة وعكسه يجامع الثمنية
قيمة وقالوا بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة واربعون
تجب ستة عنده وخمسة عندها فانهم **ولا تجب الزكاة عندنا في نصاب**
مشارك من سائمة ومال تجارة وان صحت الخلطة فيه باتخاذ اسباب
الاسامة التسعة التي يجمعها **اوصى من يشفع** وبيان في شرح المجمع وان
تعدد النصاب تجب اجماعا وتيراجعان بالخصص وبيان في الحاوي فان بلغ
نصيب احدها نصابا زكاة دون الآخر ولو بينة وبين ثمانين رجلا
ثمانون شاة لاشي عليه لانه مما لا يقسم خلافا للثاني سراج واعلم ان
الديون عند الامام ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف **تجب زكاتها اذا تم نصابا**
وحال الحول لكن لا فوراً عند قبض اربعين درهما من الدين القوي كقرض
وبدل مال تجارة فكما قبض اربعين درهما يلزمه درهم وعند قبض مائتين
منه لغيرها اي من بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كثنى سائمة وعبيد خدمته
وسخوطها هو مشغول بجوابه الاصلية كطعام وشراب واملاك ويعتبر ما مضى
من الحول قبل القبض في الاصح ومثله مال وورث دينا على رجل وعند قبض
مائتين مع حوالان الحول بعده اي بعد القبض من دين ضعيف وهو بدل
غير مال كهر دية وبدل كتابة وخلع الا اذا كان عنده ما يضمه الى الضعيف
كما سر ولو ابرار الدين المديون بعد الحول فلا زكاة سوا كان الدين
قويا ولا خائيه وقيد في المحيط بالمعسر اما الموسر فهو استهلاك فليحفظ

يحيى قال في الزهر وهذا ظاهرة انه تقييد للاطلاق وهو غير صحيح كما لا يخفى ونجى
عليها اي المارة زكاة نصف مهر من فقد مرد ود بعد مضي الحول من الفكانت
قبضته مهر مردت النصف لطلاق قبل الدخول فترك الكمال لا تقدر ان التقود لا تقدر
في الفسوخ والعقود وتسقط الزكاة عند موهوب له في نصاب رجوع فيه مطلقا
سواء رجع بقبضه او غيره بعد الحول لورود الاستحقاق على عين الموهوب ولولا الرجوع
بعد هلاكه قيد به لانه لا زكاة على الواهب اتفاقا لعدم الملك وهي من الحيل ومنها
ان يهبه لطفل قبل تمام يوم **باب العاشر** قيل هذا من تسمية الشيء
باسم بعض احواله ولا حاجة اليه بل العشر علم لما ياخذ العاشر مطلقا ذكره سعدى
اي علم جنس هو حرم مسلم بهذا يعلم حرمة تولية اليهود على الاعمال غير هاشمي
لما فيه من شبهة الزكاة قادر على الحماية من اللصوص والقطاع لان الحماية بالحماية
نصيبه الامام على الطريق للمساكين خرج الساعي فانه الذي يسعى في الغيايل لياخذ
صدقة الواشي في اكلها لياخذ الصدقات تغليبا للعبادة على غيرها من التجار
بوزن فجار المارين باموالهم الظاهرة والباطنة عليه وما ورد من ذم العشار
بمحمول على الاخذ ظاهرا فمن انكر تمام الحول او قال لم انا التجارة او على دين محبط
او منقص للنصاب لان ما ياخذ من زكاة معراج وهو الحق بحرم ولذا اطلق المصنف
او قال ادبت الى عاشر اخر وكان عاشر اخر محقق او قال ادبت انا الى الفقرا
في المصر لا بعد الخروج لما ياتي وحلف صدق في الكل بلا اخراج بركة في الاصح
لاشبهة الخط حتى لو اتى بها على خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق وعدت
عدم ما لو ظهر كذبه بعد سنين اخذت منه الا في السوايم والاموال الباطنة
بعد اخراجها من البلد لانها بالخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها
للامام فيكون هو الزكاة والاول ينقلب نفلا وياخذها منه بقوله لقول عمر
لا تنبشوا على الناس متاعهم لكنه يحلفه اذا اتهمه وكل مال صدق فيه مسلم
مما مر صدق فيه ذمي لان لهم ما لنا الا في قوله ادبت انا الى فقير لعدم ولاية
ذلك لا يصدق حربي في شيء الا في ام ولده وقوله لعن الله يولد مثله لمثله هذا
ولدى لعن الله لمانية فان لم يولد عتق عليه وعشر لا اقرب العتق فلا يصدق في
حق غيره والا في قوله ادبت الى عاشر اخر وثمانية عاشر اخر لئلا يردى الى
استيصال المال جزم به من لا حصر وذكره الزيلعي تبعا للسروجي بلفظ ينبغي
كذا نقله المصنف عن البحر لكن جزم في العناية والغاية بعدم تصديقهم ورجحه
في التمس واخذ من اربع عشر ومن الذمي سواء كان تغليبا او لم يكن كما في البرجند
عن الظهيرية ضعفه ومن الحربي عشر بذلك امر بشرط كون المال لكل
واحد نصا بالان مادونه عفو وبشرط جهلنا قدر ما اخذ واما فان علم
اخذ مثله مجازاة الا اذا اخذوا الكل فلا ناخذه بل نترك له ما يبلغه ما منه
اتقا الامان ولا ناخذ منهم شيئا اذا لم يبلغ ما لهم نصا بالان اخذ واما في الاصح

مطلوب
حرمة تولية اليهود

لانه ظلم ولا متابعه عليه اولم ياخذ واما ليس من اولنا احق بالمكرم ولا
يوخذ العشر من مال صبي حربي الا ان يكونوا ياخذون من اموال صبياننا
شيئا يحجر اخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانيا في تلك السنة الا اذا عاد الى
دار الحرب لعدم جواز الاخذ بلا تجدد حول او عهد ولو مر الحربي بعاشر ولم
يعلم به العاشر حتى دخل دار الحرب ثم خرج ثانيا لم يعشره لما مضى لسقوطه
باقطاع الولاية بخلاف المسلم والذي لعدم المسقط ذكره الزيلعي ويؤخذ
نصف عشر من قيمة عمر وجلود ميتة كما ذكرنا اقر المصنف متنه في شرحه
لولا التجارة وبلغ نصابا ويؤخذ عشر القيمة من حربي بلائنة تجارة ولا يؤخذ
من المسلم شيء اتفاقا لا يؤخذ من خنزيره مطلقا لانه قيمى فاخذ قيمته
كمينه بخلاف الشفعة لانه لو لم ياخذ الشئ بقيمة الخنزير سيطل حقه اصلا فيتضرر
ومواضع الضرورة مستثناة ذكره سعدى ولا يؤخذ ايضا من مال في بيته
ولا من بضاعة الا ان يكون لحربي ولا من مال مضاربة الا ان يربح المضارب
فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا ولا من كسب ما ذون مديون بدين محبط بماله
ورقبته او ما ذون غير مديون لكن ليس معه مولاة على الصحيح في الثلاثة لعدم
ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر من الوصي اذا قال هذا مال لليتيم ولا عهد من عبيد
ومكاتب مر على عاشر الخوانج فعشره ثم مر على عاشر اهل العدل اخذ منه ثانيا
للتقصير بمردودهم بخلاف مالو غلبوا على بلد **فروع** من نصاب رطب للتجارة
كبطيخ ونحوه لا يعشر عند الامام الا اذا كان عند العاشر فقرا فياخذ ليدفع لهم
نحوه بخلاف **باب الركاز** المحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف المالية
هو لغته من الركز اي الاثبات بمعنى الركوز وشراها مال ركوز تحت ارض اعلم من
مير كونه واكره الخالق او المخلوق فلذا قال من معدن خلق خلقه الله ومن كنز
اي مال مدقون دفنه الكفار لانه الذي يخمس وجد مسلم اودى ولو قنا صغيرا
انثى معدن نقد ومخو حديد وهو كل جامد ينطبع بالنار ومنه الزبيق
مخرج المايع كقسط وقار وغير المنطبع كما دون الاجار في ارض خراجية او
عشرية خرج الدار لا المغارة لدخولها بالاولى خمس مخفقا اي اخذ خمسة
لحد يثد في الركاز الخمس وهو يعم المعدن كما مر وباقيه لما لكها ان ملكت
والاجيل ومنازة فللواجد والمعدن الاشياء فيه ان وجدته في داره وحانوته
وارضه في رواية الاصل واختارها في الكنز ولا شيء في ياقوت وزمرد
وقير وزنج وحدها وجدت في جبل اي في معادنها ولو وجدت دقيقت
الجاهلية اي كنز خمس لكونه غنيمة والحاصل ان الكنز يخمس كيف كانت
والمعدن ان كان ينطبع ولا في لولو هو امطر الربيع وغير حشيش في البحر
او خشي دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر من حلية ولو ذهب كان كنزا في
قصر البحر لانه لا يرد عليه القهر فلم يكن غنيمة وما عليه سمة الاسلام من الكنوز

فقد اوجبه فلقطة سيجي حكمها وما عليه سمة الكفر خمس وباقيه للمالك
اول الفتح او لوارثه لو حيا والا فليت المال على الوجة وهذا ان ملك
 ارضه والا فلو وجد ولو ذميا قنا صغيرا انشئ لانهم من اهل الغنمة خلا حربي
 مستامن فانه يسترد منه ما اخذ الا اذا عمل في المغاور باذن الامام
 على شرط فله المشروط ولو عمل رجلان في طلب الركاز فهو للواجد ولو كانا
 اجيرين فهو للمستاجر وان خلا عنها اي العلامة او اشتبه الضرب فهو
 جاهلي على ظاهر المذهب ذكره الربيعي لانه الغالب وقيل كاللقطة ولا خمس
 وكان معدنا كان او كنزا وجد في صحراء دار الحرب بل كله للواجد ولو مستامنا
 لانه كالمخلص ولذا لو دخله جماعة ذو منعة وظفر واشئ من كنوزهم
 ومعدنهم خمس لكونه غنمة وان وجد اي الركاز مستامن في ارض مملوكة لبعضهم
 وده الى مالكه بخلاف من العذر فان لم يرد وخرجه منها ملكا خبيثا فيبيله
 التصديق به فلو باعه صح لقيام ملكه لكن لا يطيب المشتري ولو وجد اي الركاز
 غيره اي غير مستامن فيها اي في ارض مملوكة لهم حل له فلا يرد ولا خمس لما
 من يلا فرق بين متاع وغيره وما في التقاية من ان ركاز متاع ارض لم تملك
 يخس سهوا الا ان يحمل على متاعهم الموجود في ارضنا **فروع** للواجد صرف الخمس
 لنفسه واصله وفرعه واجنبى بشرط فقرهم **باب العشر يجب**
 العشر في عمل وان قل ارض غير الخراج ولو غير عشرية كجبل ومفازة بخلاف الخراج
 لئلا يجتمع العشر والخراج وكذا يجب العشر في ثمر جبل او مفازة ان حماه الامام
 لانه مال مقصود لان لم يحجم لانه كالصيد ويجب في مسقى سماى مطر او سح
 كنهو بلا شرط نصاب راجع لكل وبلا شرط بقا وحولان حول لان فيه معنى
 المونة ولذا كان للامام اخذه جبريا ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفي
 ارض صغير ومجنون ومكاتب وما ذون ووقف وتسمية زكاة مجاز الا في
 مالا يقصد به استغلال الارض نحو حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن
 وسعف وصمغ وقطران وخطي واشنان وشجر قطن وباذنجان وبزرقطن
 وبلوريطيخ وقشاد ودية حلبة وشونيز حتى لو اشغل ارضه بها يجب
 العشر ويجب نصفه في مسقى غريب اي دلو كبير ودالية اي دولا لكثرة
 المونة وفي كتب الشافعية او سقاء بما اشتره وقواعدنا لا تباها ولو سقى
 سحادا بالاعتبار الغالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة ارباعه بلا رفع
 مؤن اي كلف الزرع وبلا اخراج البذر لتمر بحجم بالعشر في كل الخارج ويجب
 نصفه في ارض عشرية لتغلب مطلقا وان كان طفلا او انشئ او سلم او ابتاعها
 من مسلم او ابتاعها منه مسلم او ذمى لان التضعيف كالحراج فلا يتبدل واخذ
 الحراج من ذمى غير تغلبى اشترى ارضا عشرية من مسلم وقبضها منه للتنافي
 واخذ العشر من مسلم اخذها منه من الزمى بشفعة لتحول الصفقة اليه

اوردو

اوردت عليه بفساد البيع او بخيار بشرط او رؤية مطلقا او عيب بقضا ولو
 بغيبه بقيت خراجية لانه اقالة لا نسخ واخذ خراج مزدار جعلت بستانا
 او مزدعة ان كانت لذمى مطلقا او مسلم وقد سبقاها بما يه لرضاء به واخذ
 عشران متقاها المسلم بما يه او بها لانه اليق به ولا شئ في دار ومقرة ولولذمى ولا في
 عين قبراى زفت ونقط دهن يعلوا مطلقا اي في ارض عشر او خراج ولكن
 في حريمها الصالح للزراعة من ارض الخراج خراج لا فيها لتعلق الخراج بالتمكن
 من الزراعة واما العشر فيجب في حريمها العشرى ان زرعه والا لا لتعلقه بالخراج
 ويؤخذ العشر عند الامام عند ظهور الشرة وبدق صلاحها برهان وشرط في النهر
 امن فسادها ولا يحل لصاحب ارض خراجية اكل غلتها قبل ادخالها ولا ياكل
 من طعام العشر حتى يودي العشر وان اكل ضمنه عشره يجمع القتاوى ولل امام خمس
 الخارج الخراج ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ لما مضى عنداى حنيفة خاينه
 وفيها من عليه عشر او خراج اذا مات اخذ من تركته وفي رواية لا بل يسقط
 بالموت والاول ظاهر الرواية **فروع** تمكن ولم يزرع وجبا الخراج دون العشر
 ويسقطان بهلاك الخراج والخراج على الغاصب ان زرعه او كان جاحدا ولا يئنه
 لربها والخراج في بيع الوفا على البايع ان بقي في يده ولو باع الزرع ان قبل ادراكه
 فالعشر على المشتري ولو بعد رها فعلى البايع والعشر على المجرم خراج موظف وقال على
 المستاجر كستيعر سلم وفي الحاوى وبقولها ما اخذ وفي المزارعة ان البذر من رب
 الارض فعليه ولو من العامل فعليه بالحصة من كد حظ في بيت المال فطر بما هو موجه
 له له اخذه ديانة وللمودع صرف ودعة مات ربها بلا وارث لنفسه وغيره
 من المصارف دفع النايبة والظلم عن نفسه اولى الا اذا تحمل حصة باقهم وتصح
 الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها بالعدل وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف
 ولا يعرف كفالما دة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك لا العشر وسيجي تمامه
 مع بيان سيوت المال ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن الشحنة فقال **باب**
 • سيوت المال اربعة لكل • مصارف بينها العالمون •
 • فاولها القناتم والكنون • الركاز وبعدها المتصدقون •
 • وثالثها خراج مع عشور • وجالية يليها العالمون •
 • ورابعها الضرائب مثل مالا • يكون له اناس وارثون •
 • فنصف الاولين اثنى بنص • وثالثها حواه مقف تلون •
 • ورابعها فنصف جهات • تساوى النفع فيها السلون •
باب الصرف اي مصرف الزكاة والعشر واما خسر المودع فخره
 كالقناتم هو فقير وهو من له ادى شئ اي دون نصاب او قدر نصاب غير
 نام مستغرق في الحاجة ومسكين من لا شئ له على المذهب لقوله تعالى او مسكينا
 ذا مربة راية السفينة للترح وعامل يعم الساعي والعاشر يعطى ولو غنيا الا

هذا
 تعلق الخراج بالتمكن
 من الزراعة

هذا
 نص الكفالة

ر

لانه فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية والغنى لا يمنع من تناولها عند الحاجة
كابن السبيل يحرم عن البدايع وبهذا التعليل يقوى ما نسب للواقعات من ان طالب
العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا اذا فرغ نفسه لا فائدة العلم واستفادته لعجزه
عن الكسب والحاجة داعية الى ما لا بد منه كذا ذكره المصنف بقدر عمله ما يكتفيه
واعوانه بالوسط لكن لا يزداد على نصف ما قبضه ومكاتب لغنيها شئ ولو عجز
حل لمولاه ولو غنيا كالفقر استغنى وابن سبيل وصل لماله وسكت عن المؤلفة قلوبهم
لسقوطهم اما بنحو وال العلة او نسخ بقوله عليه السلام لمعاذ في آخر الامر خذها
من اغنيائهم ورد لها في فقرهم ومديون لا يملك نصا بافاضلا عن دينه وسيغنى
الظهيرية الدفيع للمديون اولى منه للفقير وفي سبيل الله وهو منقطع القرابة وقيل
الحاج وقيل طلبه العلم وفسره في البدايع بجميع القرب وثمره الاختلاف في نحو الاوقاف
وابن السبيل وهو كل من له مال لا معه ومنه ما لو كان ماله مؤجلا او على غايب
او معصرا او جاحدا ولوله بينة في الاصح يصرف المزكى الى كلهم او الى بعضهم
ولو واحد من اى صنف كان لان الجنسية تبطل الجمعية بشرط الشافعي
لثلاثة من كل صنف ويشترط ان يكون العرف تملكه لا ابا حنة كما مر لا يصرف
الى بنا نحو مسجد ولا الى كفن ميت وقضا دينه اما دين الحي الفقير فيجوز
ولو بامر ولو اذن فمات فاطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز وهو الوجه نهى
ولا الى ثمن ما اى قن يعتق لعدم التملك وهو الركن وقد مرنا ان الحيلة ان
يتصدق على الفقير ثم يامر به بفعل هذه الاشياء وهل له ان يخالف امره لاراه
والظاهر نعم ولا الى من بينهما اولاد ولو ملوكا للفقير او بينهما زوجة ولو جبانة
وقالا تدفع الى زوجها ولا الى ملك المزكى ولو مكاتب او مديون ولا الى عبد
اعتق المزكى بعضه سوا كان كله له او بينه وبين ابنه فاعتق الاب حرظه
معصرا لا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه واما المشترك بينه وبين اجنبي
فحكمه علم مامر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقالوا يجوز مطلقا لانه حر كله او
حر مديون فافهم ولا الى غني يملك قدر نصاب فارغ عن حاجة الاصلية
من اى مال كان لكن له نصاب سابعة لا تساوى ما في درهم كما جزم به في البحر
والنهر واقره المصنف قايلا وبه يظهر ضعف ما في الوهبانية وشرحها من انه
تحل له الزكاة وتلزمه الزكاة انتهى لكن اعتمد في الشريعة ما في الوهبانية
وحرر وجزم بان ما في البحر وهم ولا الى مملوكه اى الغني ولو مديونا وزمنا
ليس في عيال مولاه او كان مولاه غايبا على المذهب لان المانع وقوع الملك
لمولاه غير المكاتب والمادون المديون يحيط فيجوز ولا الى طفل بخلاف
ولده الكبير وايه وامرأة الفقرا وطفل الغنية فيجوز لا تنف المانع ولا الى
بنى هاشم الا من ابطال النص قرابته وهم بنو الهب فتحل لمن اسلم منهم كما تحل
لبنى المطلب ثم ظاهر المذهب اطلاق المنع وقول العيني والهاشمي يجوز له

ودفع زكاة مثله صوابه لا يجوز له ان يقرق لا الى موالهم اى عتقائهم فارقا لهم اولى
لحديث مولى القوم منهم وهل كانت تحل لساير الانبياء خلاف واعتمد في النهر
حلها لا قربايتهم لاهلهم وجازت التطوعات من الصدقات وغلة الاوقاف لهم
اى لبنى هاشم سوا ساهم الواقف اولا على ما هو الحق كما حققه في الفتح لكن
في السراج وغيره ان ساهم جاز والا لا قلت وجعله محشى الاشياء محمل
القولين ثم نقل عن البحر عن المبسوط وهل تحل الصدقة لساير الانبياء قيل نعم
وهذه خصوصية لبنينا صلى الله عليه وسلم وقيل لا بل تحل لقربائهم فهي خصوصية
لقرابة بنينا اكراما واطهارا للفضيلة صلى الله عليه وسلم فيلحظ ولا تدفع الى
ذمى لحديث معاذ وجاز دفع غيرها وغير العشر والخراج اليه اى الذمى ولو
واجبا لنذر وكفارة وفطرة خلا للثاني بقوله يفنى حوى القدسي واما
الحربي ولو مستامنا فجميع الصدقات لا يجوز له ان يعاقب بجره عن الغاية وغيرها
لكن جزم الزيلعي بجواز التطوع له دفع بجره لمن يظنه مرفا وان بان بانه
انه عبده او مكاتبه او حربي ولو مستامنا اعادها لاسر وان بان غناؤه او كونه
ذميا او انه ابوه او ابنه او امراته او هاشمي لا يعيد لانه ابقى بما في وسعه حتى
لو دفع بلا تحريم يجوز ان اخذها وكره اعطا فقير نصا با او اكثر الا اذا كان المذوق
اليه مديونا او كان صاحب عيال بحيث لو فرقة عليهم لا يخص كلا او لا يفضل
بعد دينه نصاب فلا يكره فتح وكره نقلها الا الى قرابته بل في الظهيرية لا
تقبل صدقة الرجل وقرابته محاقح حتى يبدأ بهم فيسد حاجتهم او اخرج او اصلح
او اورع او اتقى المسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم وفي
المراجح التصديق على العالم الفقير افضل او الى الزهاد او كانت مجلة قبل علم الحول
فلا يكره خلاصه ولا يجوز دفعها لاهل البدع لان نفوت المعرفة من جهة
الذات يلحق بنفوت المعرفة من جهة الصفات مجمع الفتاوى كما لا يجوز دفع زكاة
الزاني لولده منه اى من الزنا وكذا الذي نقاه احتياطا الا اذا كان الولد من ذات
زوج معروف فصولين والكل في الاشياء ولا يحل ان يسأل شيئا من القوت من له قوت
يومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتسب وباشم معطيه ان علم بحاله لا عاتنه على المحرم ولو
سال للمسوة او اشتغاله عن الكسب بالجهد او طلب العلم جاز لو محتاجا **فرو ع**
ينوب دفع ما يفيقه يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر
في الزكاة تقرا ما كان المال في الوصية مكان الوصى وفي الفطرة مكان المودى عند
مجد وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرأسه دفع الزكاة الى صبيان اقربايتهم برسم عبيد
او الى مبشر او مهدى بالاكورة جاز الا اذا نص على التعويض ولو دفعها لاخته ولها على
زوجها مهر يبلغ نصا با وهو على مقر ولو طلبت لم يقع عن الادا لا يجوز والا جاز
ولو دفعها للمعلم خليفته ان كان بحيث يعمل له لو لم يعطه صح والا لا ولو وضعها
على كفه فانتبهها الفقرا جاز ولو سقط ماله فرفعه فقير فرضي به جاز ان

كان يعرفه والمال قائم خلاصه **باب صدقة الفطر من اضافة**
الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة مولد بل قيل لمن وامر بها في السنة التي فرض
فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه السلام يخطب قبل الفطر بيومين يامر باخراجها
ذكره الثماني **يجب** وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناد
قدر للاجماع على ان منكرها لا يكثر موصفا في العمر عند ايمانها وهو الصحيح **يجوز** عن
البدائع معللا بان الامر بادائها مطلق كزكاة على قول كاسر ولومات فادائها وارثه
جائز وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا فبعده يكون قضا واختاره الكال في تحريمه **يجوز**
في تنوير البصائر على كل حر مسلم ولو صغيرا مجنونا حتى لو لم يخرجها وليها واجب
الا اذا بعد البلوغ ذي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية كدينه وحوائج عياله
وان لم يتم كاسر ووجه اي هذا النصاب تحريم الصدقة كاسر ووجه الاضحية ونفقة
المحارم وانما لم يشترط النولان **وجوبها** بقدره مملكته هي ما يجب بمجرد التمكن
من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقا الوجوب لانها شرط محض لا بقدره مبسرة
هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فغيره ما العسر الى اليسر فيشرط بقاؤها لانها
شرط في معنى العلة وقد حرمناه فيما علقناه على المنار ثم فرع عليه بقوله فلا تسقط
الفطرة وكذا الحج بهلاك المال بعد الوجوب كالا يسطل النكاح بموت الشهود بخلاف
الزكاة والعشر والخراج لا يشترط بقا الميسرة عن نفسه متعلق **يجب** وان لم يصم
لحذر وطفله الفقير والكبير المجنون ولو تعدد الاباء فعلى كل فطرة ولو زوج طفلة
الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والجدة كالأب عند فقده او فقره كما اختاره في
الاختيار وعنده لخدمته ولو مديونا او مستاجرا او موهونا اذا كان عنده وقا
بالدين واما الموصى بخدمته لواحد وبوقته لآخر ففطرته على مالك الرقبة كالعبد
العارية والوديعة والمجاني وقول الزيلعي لا يجب سبق قلم فتحة ومدبره وام ولده
ولو كان عبده كافرا لتحقيق السبب وهو راس يونه ويلى عليه لا عن زوجه وولده
الكبير العاقل ولو اوى عنها بلا اذن اجزاء استحسانا للاذن عادة اي لولي عياله
والا فلا الا بامر قهرا في عن المحيط فليحفظ وعنده الا بق والماسور والمغصوب
المجور ان لم يكن عليه بينة خلاصه **الا بعد عودته** فيجب لما مضى ولا عن مكاتبه
ولا يجب عليه لان ما في يده مولا وعبيد مشتركة الا اذا كان عبيد بين اثنين
وتهايا ووجد الوقت في نوبة احدهما فتجب في قول وتوقف الوجوب لو
كان المملوك مبيعا **يجوز** فاذا امر يوم الفطر والخيار يباق تلزم من يصير
له نصف صاع فاعل **يجب** من براد دقيقة او سويقا وزبيب وجلا له
كالتمر وهور واية وصحها البهني وغيره وفي الحفايق والشرنبلالية عن البرهان
وبها يغني او صاع تمر او شعير ولو رديا وما لم ينص عليه كذرة وخبز يعتبر فيه
القيمة وهو اي الصاع المعتبر ما يسع الفا واربعين درهما من ماش او عدس
انما قدر بها لتساويها كيلا ووزنا ودفع القيمة اي الدرهما افضل من دفع

العين على المذهب المفتي به جوهره **وتجوز** عن الظهيرية وهذا في السعة اما
في الشدة فدفع العين افضل كما لا يخفى بطلوع الحجر متعلق **يجب** من مات قبله
اي الفجر او ولد بعده او اسلم لا تجب عليه **ويجب** اخراجها قبل الخروج الى المصلي
بعد طلوع فجر الفطر عملا بامر وفعله عليه السلام وصح اذا وها اذا قدمه على يوم الفطر
اواخره اعتبارا بالزكاة والسبب موجودا وهو الراس بشرط دخول رمضان في
الاول اي مسئلة التقديم هو الصحيح وبه يفتي جوهره **وتجوز** عن الظهيرية لكن
عامة المتوفى والشرع على صحة التقديم مطلقا وصحة غير واحد ووجه في النهي
ونقل عن الولوالجية انه ظاهر الرواية **قلت** فكان هو المذهب وجاز دفع كل
شخص فطرته الى مسكينين او مساكين على ما عليه الاكثر وبه جزم في الولوالجية
والحائية والبدائع والمحيط وتبعهم الزيلعي في الظاهر من غير ذكر خلاف وصحة
في البرهان فكان هو المذهب كنفريق الزكاة والامر في حديث اغنواهم للزبيب
فيفيد الاولوية ولذا قال في الظهيرية لا يمكن التاخير اي تحويما كما جاز دفع
صدقة جماعة الى مسكين واحد بلا خلاف يعتد به خلطت امارة امرها زوجها
بأذا فطرته حنطته بحنطتها بغير اذن الزوج ودفعت الى فقير جاز عنها لا عنه
لما مر ان الخلط عند الامام استهلاك يقطع حق صاحبه وعندها لا يقطع فيجوز ان
اجاز الزوج ظهيرية ولو بالعكس قال في النهي لمراره ومقتضى ما مر جوازه عنها
بلا اجازتها ولا بيعت الامام على صدقة الفطر ساعيا لانه عليه السلام لم يفعل بدائع
وصدقة الفطر كزكاة في المصارف وفي كل حال الا في جواز الدفع الى ذمي وعدم
سقوطها بهلاك المال وقد مر ولو دفع صدقة فطرته الى زوجته عبده جاز
وان كانت نفقتها عليه عمدة القتاوي للشهيد **خاتمة** واجبات الاسلام سبعة
الفطرة ونفقة ذي رحم ووتر واخمية وعمرة وخدمة ابويه والمرأة لزوجها
حدادي **كتاب الصوم** قيل لو قال الصيام لكان اولها في الظهيرية
لو قال لله على صوم لزم يوم ولو قال صيام لزمه ثلاثة ايام كما في قوله تعالى فدية
من صيام وتعقب بان الصوم له انواع على ان ال تبطل معنى الجمع والاصح انه
لا يكون قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لغش في شعبان بعد الحج
بسنة ونصف هو لغة امساك مطلقا وشرعا امساك عن المفطرات الالية حقيقة
او حكما لمن اكلنا سياتا فانه ممسك حكما في وقت مخصوص وهو اليوم من شخص
مخصوص مسلم كائن في دارنا او عالم بالوجوب طاهر عن حيض ونفاس مع
النية المعهودة واما البلوغ والافاقة فليسما من شرط الصحة لصحة صوم الصبي
ومن جن او اغني عليه بعد النية وانما لم يصح صومها في اليوم الثاني لعدم النية
وحكمه ينيل الثواب ولو منهيا عنه كما في الصلوة في ارض مفضوبة وسبب صوم
المنذور والنذر ولذا الوعين شهرا وصام شهرا قبله عنه اجزاء لوجود السبب
ويلغو التحيين والكفارات الحنث والقتل ورمضان شهرا وجزء من الشهر من

ليدل او نهار على المختار كما في الجبازية واختار في الاسلام وغيره انه الجزء
 الذي يمكن انشا الصوم فيه من كل يوم حتى لو افاق المجنون في ليلة او في آخر
 ايامه بعد الزوال لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والنهر عن الدراية
 وصححه غير واحد وهو الحق كما في الغاية وهي اقسام ثمانية فرض وهو نوعان
 معين كصوم رمضان ادا وغير معين كصوم قضاء وصوم الكفارات لكنه فرض
 عملا لا اعتقادا ولذا لا يكفر جاحده قاله الهنسي تبعا لابن الكمال وواجب وهو
 نوعان معين كالنذر المعين وغير معين كالنذر المطلق واما قوله تعالى وليؤمروا
 نذرهم فدخله المخصوص كالنذر بمعصية فلم يبق قطعيا وقيل قابله الاكمل
 واعتمده الشربلالي لكن تعقبه سعدى بالفرق فان النذرة لا تؤدى بعد
 صلاة العصر بخلاف الغائبة هو فرض على الاظهر كالكفارات يعني عملا لا
 لان مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي كما بسطه خسرو ونقل غيرهما يعم
 السنة كصوم عاشوراء مع التاسع والندوب كالايام البيض من كل شهر ويوم
 الجمعة ولو منفردا وعرفة ولو لحاج لم يصنعها والمكروه نحو ما كالعديد من تنزيها
 كما شورا وحده وسبت واحد ونير وزوم هرجان ان تعده وصوم صمت
 ووصال ودهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابى يوسف كما في المحيط ففى
 خمسة عشر وانواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقتل
 برمين وافطار رمضان ونذر معين واعتكاف واجب وستة يخير فيها نفل
 وقصا رمضان وصوم متعة وفدية حلف وجرأ صيد ونذر مطلق اذا تقر
 هذا فيصح ادا صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل فلا تصح
 قيل ولا عنده الى الضحوة الكبرى لا بعدها ولا عندها اعتبارا لاكثر اليوم وبمطلق
 النية اى نية الصوم وبنية نفل لعدم المزاح وبخطا في وصف كنية واجب
 اخرى ادا رمضان فقط لتعيينه بتعيين الشارع الا اذا وقعت النية من
 مريض او مسافر حيث يحتاج حينئذ الى التعيين لعدم تعيينه في حقها فلا
 يقع عن رمضان بل يقع عما نوى من نفل او واجب على ما عليه الاكثر بجر وهو
 الاصح سراج وقيل بانه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعا للدرر ولكن
 في اوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا
 آخر واختاره ابن الكمال وفي الشربلالية عن البرهان انه الاصح والنذر المعين
 لا يصح بنية واجب آخر بل يقع عن واجب نواه مطلقا فرقا بين تعيين الشارع
 والعبد ولو صام مقيم عن غير رمضان ولو جهله به اى بر رمضان فهو عنه لا عن
 ما نوى لحديث اذا جاز رمضان فلا صوم الا عن رمضان ويحتاج صوم كل يوم من
 رمضان الى نية ولو صحح مقيما تمينا للعبادة عن العادة وقال زفر وما لك تكفى
 نية واحدة كالصلاة فلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة
 والشرط للمباقي من الصيام قران النية للفجر ولو حكما وهو تبين نية للفرض

مطلق الاجماع لا يفيد
 الفرض

وتعيينها

وتعيينها لعدم تعيين الوقت والشرط فيها ان يعلم بقلبه اى صوم يصومه قال
 الحدادى والسنة ان يتلفظ بها ولا يتطبل بالمشية بل بالرجوع عنها بان يعزم
 ليلا على الفطر وينت الصائم الفطر ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تقسدها بلا
 تلفظ ولو نوى القضاء نهارا صار نفلا فيقضيه لو افسده لان الجهل في دارنا غير
 معتبر فلم يكن كالمنظون بجر ولا يصام يوم الشك هو يوم الثلاثاء من شعبان
 وان لم يكن علة اى على القول بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الروية في بلدة
 اخرى واما على مقابلة فليس بشك ولا يصام اصلا شرح الجمع للمعنى عن الزاهد
 الانفلا ويكره غيره ولو صامه لو اوجب اخر كره تنزيها ولو حزم بكونه عن
 رمضان كره تنزيها ويقع عنه في الاصح ان لم تظهر رمضانته والا بان ظهرت فعنه
 لو مقيما والتفعل فيه احب اى افضل اتفاقا ان وافق صوما يعتاده او صام من
 اخر شعبان ثلاثة فالكثير لاقل الحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين
 واما حديث من صام يوم الشك فقد عصى بالقاسم فلا اصل له ولا يصومه
 الخاص ويفطر غيرهم بعد الزوال به يفتى نفي التهمة النهى وكل من علم كيفية صوم
 الشك فهو من الخاص والافق العوام والنية المعتبرة هنا ان ينوى التطوع
 على سبيل الجزم من الاعتقاد صوم ذلك اليوم اما المعتاد فحكمه مولا يخطر بباله
 انه ان كان من رمضان فعنه ذكره اخر زاده وليس بصائم لو ردد في اصل النية
 بان نوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان والا فلا اصوم لعدم الجزم في العزم كما
 انه ليس بصائم لو نوى انه ان لم يجد غدا فهو صائم والافطر ويصير صائما مع
 الكراهة لو ردد في وضعها بان نوى ان كان من رمضان فعنه والافق واجب
 آخر وكذا يكره لو قال انا صائم ان كان من رمضان والافق نفل للتردد بين
 حكر وهين او مكروه وغير مكروه فان ظهر رمضانته فعنه والافق نفل فيها اى الواجب
 والنفل غير مضمون بالقضاء لعدم التفعل قصدا اكل المسلم فاسيا قبل النية كالكلمة
 بعدها هو الصحيح شرح وهابيه راي مكلف هلال رمضان او الفطر ورد قوله
 بدليل شرعى صام مطلقا وجوبا وقيل ندبا فان افطر قضى فقط فيها الشهادة
 الرد واختلف المشايخ لعدم الرواية عن المتقدمين فيما اذا افطر قبل الرد لشهادة
 والراجح عدم الكفارة وصححه غير واحد لان ما رآه يحتمل ان يكون حيا لا اهلا لا
 واما بعد قبوله فتجب الكفارة ولو فاسقا في الاصح وقيل بلا دعوى وبلا تلفظ
 اشهد وبلا حكم ومجلس قضا لان خبر لا شهادة للصوم مع علة كقيم وغبار حبر
 عدل او دستور على ما صححه البرازى على خلاف ظاهر الرواية لا فاسق اتفاقا
 وهل له ان يشهد مع علم بقسقه قال البرازى نعم لان القاضد بما قبله ولو
 كان العدل قنا او اتى او محدودا في قذف تاب بين كيفية الروية او لا على
 المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر كعبد واتى ولو على مثلها ويجب على
 الجارية المخدرة ان تخرج في ليلتها بلا اذن مولاه وتشهد كما في الحافظة وشرط

للفطر مع العدة والعدالة نصاب الشهادة ولفظ اشهد وعدم الحد في قذف
لنقل نفع العبد لكن لا تشترط الدعوى كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق الحرة
ولو كانوا ببلدة الحاكم فيها صاموا بقول ثقة وافر وأبجاء عدلين مع العلة
للضرورة ولوراه الحاكم وحده خير في الصوم بين نصب شاهد وبين امرهم
بالصوم بخلاف العيد كما في الجوهرة ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدوا على المذهب
قال في الوهبانية وقول اولى التوقيت ليس بموجب . وقيل نعم والبعض ان كان يكفر
وقبل بلاعة جمع عظيم يقع العلم الشرعي وهو غلبة الظن بحجهم وهو موقوف الى رأى
الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الامام انه يكتفى بشاهدين واختاره في
البحر ومصحح في الاقضية الاكتفاء باحدان جاز خارج البلد او كان على مكان مرتفع
واختاره ظهير الدين فالوا طريق اثبات رمضان والعيدين يدعى وكالة معلقة
بدخوله بمضي دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة وينكر الدخول فيشهد الشهود
برؤية الهلال فيقضى عليه به ويثبت دخول الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم
شهد وان شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان بروية الهلال ليلة كذا وقضى
القاضي به ووجدنا سماع شرايط الدعوى فحقى اى جاز لهذا القاضي ان يحكم
بشهادتهما لان قضا القاضي حجة وقد شهدوا به لا لو شهدوا بروية غيرهم لانه حكاية
نعم لو استفاض الخبر في البلدة الاخرى لزمهم على الصحيح من المذهب تجبتي وغيره
وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر الباطل متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل
لوجود نصاب الشهادة ولو صاموا بقول عدل حيث يجوز وغم هلال الفطر لا
يجل على المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره الصنف لكن نقل ابن الكمال عن الذخيرة
انما ان غم هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزيلعي الاشبه ان غم حل والا وهلال
الاصح وبقيته الاشهر التسعة كالقصر على المذهب ورويته بالنهار لليلة الاية
مطلقا على المذهب جدادى واختلاف الطالع ورويته نهارا قبل الزوال وبعده
غير معتبر على ظاهر المذهب وعليه اكثر المشايخ وعليه الفتوى بحج عن الخلاصة
فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب اذا ثبت عندهم رؤية اوليك بطريق موجب
كما مر وقال الزيلعي الاشبه انه يعتبر لكن قال الكمال الاخذ بظاهر الرواية لحوط
فروع اذا راوا الهلال يكون ان يشيروا اليه لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية
وكراهة البزازية **باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده**
الفساد والبطلان في العبادات سياتى اذا اكل الصائم او شرب او جامع حال كونه
ناسيا في الفرض والنفل قبل النية وبعدها على الصحيح بحج عن الفتية الا ان يذكر
فلم يذكر ويذكره لوقويا والا لا وليس عذرا في حقوق العباد او دخل حلقة
غبار او ذباب او دخان ولو ذكر الاستحسانا لعدم اسكان التحيز عنه ومفاده
انه لو ادخل حلقة الدخان افطراى دخان كان ولو عود او عنبر الوال لا كان
التحيز عنه فليتنبه له كما بسطه الشرنبلالى او ادهن او احجم او التحل وان

وجد طعمه في حلقة او قبل ولم ينزل او احتلم او اتزل بنظر ولو الى فرجها
مرارا او بتفكر وان طال تجمع او بقي بلل في فيه بعد المضمضة وابتلعه مع الريق
كطم ادوية ومص هليلج بخلاف نحو سكر او دخل الماء في اذنه وان كان بفعله
على المختار كما لو حرك اذنه بعود ثم اخرج به عليه درن ثم ادخله ولو مرارا او
ابتلع ما بين اسنانه وهو دون الحصنة لانه تنبع لريقه ولو قدرها افطر كما يحكى
او خرج الدم من بين اسنانه ودخل حلقة يعنى ولم يصل الى جوفه اما اذا وصل
فان غلب او نساويا فسد والا لا الا اذا وجد طعمه بزازه واستحسنته المصنف
وهو ما عليه الاكثر وسجى او طعن برمح فوصل الى جوفه وان بقي في جوفه
كما لو اتقى حجر في الجافية او نقد السهم من الجانب الآخر ولو بقي النصل في جوفه
فسد او ادخل عودا ونحوه في مقعدة وطرفه خارج لو ان عينه فسد
وكذا لو ابتلع خشبة او خيطا ولو فيه لقمة مربوطة الا ان ينقص منها شئ
مفاده ان استقرار الداخل في الجوف شرط للفساد بدائع او ادخل اصبعه الياسنة
فيه اى دبوا او فرجها ولو مبتلة فسد ولو ادخل قطنه ان غابت فسد وان
بقي طوفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع المحققة
فسد وهذا قلما يكون ولو كان فيورث ذاه عظيم او نزع المجامع حال كونه ناسيا
في الحال عند ذكره وكذا عند طلوع الفجر وان امنى بعد النزول لانه كالاحتلام ولو
لكت حتى امنى ولم يتحرك ففنى فقط وان حرك نفسه ففنى وكفر كما لو نزع ثم
اولج او رمى اللقمة مزفيه عند ذكره او طلوع الفجر ولو ابتلعها ان قبل اخراجها
كفر وبعده لا او جامع فيما دون الفرج ولم ينزل يعنى في غير السيلين كسرة وتخذ
وكذا الاستمناء بالكف وان كره تحريما الحديث فالحال اليد ملعون ولو خاف الزنا برجى
ان لا اثر عليه او ادخل في بهيمة او ميتة من غير انزال او مس فرج بهيمة او قبلها
فانزل او اقطر في احليله ما او دهن او ان وصل الى المثانة على المذهب واما في
قبلها ففسد اجماعا لانه كالحقنة او اصبح جنبا وان بقي كل اليوم او اغتتاب من
الغيبته او دخل انقه مخاط فاستثمه فدخل حلقة فان نزل لراس انقه كما لو توطب
شفتاه بالبنزاق عند الكلام ونحوه فابتلع او سال ريقه الى ذقنه كالخيط ولم
ينقطع فاستثقه ولو عدا خلا فالشافعي في القادر على مسح النخامة فينبغي الاحتياط
او ذاق شيا بغمه وان كره لم يفتى جواب الشرط وكذا لو قتل الخيط بينا فقه
مرارا وان بقي فيه عقد البنزاق الا ان يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلع
ذاكرا ونظمه ابن الشحنة رحمه الله تعالى فقال .
مكرر بل الخيط بالريق فانتلا . بادخاله في فيه لا يتضرر .
وعن بعضهم ان يبلغ الريق بعد ذاه . يضر كصبغ لونه فيه يظهر .
وان افطر خطاه كان تغمض فسيقه الماء او شرب نايما او تسحر او جامع على ظن
عدم الفجر او اجر مكرها او نايما واما حديث رفع فالمراد رفع الاثر وفي التحريم

المواخذة بالخطأ جأيزه عندنا خلافا للمعتزلة أو أكل أو جامع ناسيا أو
احتلم أو انزل بنظر أو ذرعه القبي فظن أنه افطر فاكل عدا للشبهة ولو علم
عدم فطره لزمت الكفارة إلا في مسألة المتن فلا كفارة مطلقا على المذهب المشبه
خلاف مالك خلافا لهما كما في الجمع وشروحه فقيد الظن إنما هو لبيان الاتفاق
أو احتقن أو استعطى في انقه شيئا أو افطر في اذنه دهنًا أو داوى جافية أو
أمة نوصل الدوا حقيقة الجوفه ودماعه أو ابتلع حصاة ونحوها مما لا ياكله
الإنسان أو يعافه أو يستقذره ونظمه ابن الشحنة فقال
مستقذرع غير مأكول مثلنا في اكل التكفير يلغى ويحجر
أو لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطرا مع الاسكان لشبهة خلاف زفر وأصبح
غير ناو للصوم فاكل عدا ولو بعد النية قبل الزوال لشبهة خلاف الشافعي ومفاده
أن الصوم بمطلق النية كذلك أو دخل حلقه مطرا وتلج بنفسه لا مكان التحرز
عنه بضم فيه بخلاف نحو الغبار والعطرين مز دموعه أو عرقه وأما في الأكثر
فإن وجد الملوحة في جميع فيه واجتمع شئ كثير وابتلعه افطر والا خلاصه
أو وطئ امرأة ميتة أو صغيرة لا تشتهى نهى أو بهيمة أو فخذ أو بطن أو قبل
ولو قبله فاحشة بان يدغدغ أو يمض شفتيها أو لمس ولو بجابل لا يمنع الحرارة
أو استمنى بكفه أو بمباشرة فاحشة ولو بين المراتين فأنزل قبل لكل حتى
لوم ينزل لم يفطر كما مر أو أفسد غير صوم رمضان أو الاختصاص بها منك رمضان
أو وطئت نائمة أو مجنونة بان أصبحت صائمة فنجست أو شحرا أو بطن اليوم أي
الوقت الذي اكل فيه ليلا والحال أن الفجر طالع أو الشمس لم تغرب لف ونشر
ويكنى الشك في الأول دون الثاني عملا بالأصل فيهما ولو لم يتبين الحال لم
يقض في ظاهر الرواية والمسئلة تنفرع إلى ستة وثلاثين محلها المطولات
قضى في الصور كلها فقط كالوشهد على الغروب وأخران على عدمه فافطر
فظهر عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر قضى وكفر لأن شهادة النفي لا تقارض
شهادة الإثبات وأعلم أن كل ما انتفى فيه الكفارة محله ما إذا لم يقع منه ذلك
مرة بعد أخرى لأجل قصد المعصية فإن فعله وجبت زجره بذلك أفتى
أئمة الامصار وعليه الفتوى قنیه وهذا حسن نهى والاخير ان يمكن بقية
يومها وجوبا على الأصح لأن الفطر قبيح وترك القبيح شرعا واجب كسافر
أقام وحايض ونفسا طهرت ومجنون أفاق ومريض صح ومفطر ولو مكرها أو خطاء
وصبي بلغ وكافر أسلم وكلهم يقضون ما فاتهم إلا الأخيرين وإن افطر لعدم
أهليتهما في الجزء الأول من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوبا قبل الزوال
كان نفلا فيقضى بالافساد كما في الشرب ليلية عن الحائض ولو نوى المسافر والمجنون
والمرضى قبل الزوال صح عن الفرض ولو نوى الحايض والنفسا لم يصح أصلا للمنافي
أول الوقت وهو لا يتجزى ويؤمر بالصبي بالصوم إذا طاقه ويضرب عليه ابن

ويؤمر بالصبي بالصوم إذا طاقه
ويضرب عليه ابن
كأنه نوى الأصح

عشر كالصلاة في الأصح وإن جامع المكلف أدبيا مشتتها في رمضان أو الماتر
أو جوع وتوافقت الحنفية في أحد السيلين أنزل أو لا أكل أو شرب غدا
بكسر الغين وبالأل المجتميتين والمد ما يتغذى به أو دواء ما يتداوى به والضا
وصول ما فيه صلاح بدنه لجوفه ومنه ريق جيبه فيكفر لوجود معنى
صلاح البدن ذراية وغيرها وما نقله الشرب ليلية عن الحدادى رده في النهى
عمر أراجع لكل أو أحجم أي فعل ما لا يظن الفطر به كفسد وكل ولمس
وجامع بهيمة بلا أنزال وأدخال أصبع في دبره ونحو ذلك فظن فطره به
فاكل عدا قضى في الصور كلها وكفر لأن الظن في غير محله حتى لو افتناه مفت
يعتمد عليه أو سمع حديثا ولم يعلم تأويله لم يكفر للشبهة وإن أخطأ المفتي
ولم يثبت الاثر إلا في الألفاظ وكذا الغيبة عند العامة زيلعي لكن جعلها
في المتن كالحجامة ورجحه في البحر للشبهة لكفارة المظاهر الثابتة بالكتاب
وأما هذا فبالسنة ومن ثم شبهوها بها ثم إنما يكفر أن نوى ليلا ولم يكن مكرها
ولم يطر أسقط كرض وحيض واختلف فيما لو مرض يخرج نفسه أو سوره
مكرها والمعتد لزومها في المعتاد حتى وحيض واليتقن قتال عدو ولو افطر ولم
يحصل العذر والمعتد سقوطها ولو تكرر فطره ولم يكفر للأول تكفيه واحدة ولو
في رمضانين عند مجرد وعليه الاعتماد بذراية ومحبتى وغيرها واختار بعضهم للفتوى
أن الفطر بغير الجماع تدخل والألا ولو اكل عدا شهوة بلا عذر يقتل وتامد في شرح
الوهبانية وإن ذرعه القبي وخرج ولم يعد لا يفطر مطلقا ملاء أو لا فان عاد
بلا صنعة ولو هو ملاء الفم مع تذكره للصوم لا يفسد خلافا للثاني وإن أعاده
أو قدر حصته منه فأكثر حدادى افطر جماعا ولا كفارة إن ملاء الفم والألا هو
المختار وإن استقاء أي طلب القبي علامدا أي متذكرا للصوم إن كان ملاء الفم ففسد
بالاجماع مطلقا وإن أقل لا عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه
يفسد كما في الفتى عن الكافي فان عاد بنفسه لم يفطر وإن أعاده فغيبه روايتان أصحها
لا يفسد محيط وهذا كله في طعام أو ماء أو مرة أو دم فان كان بلغا فغير مفسد
مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال وغيره ولو اكل كما بين أسنانه أن مثل
حصاة فأكثر قضى فقط وفي أقل منها لا يفطر إلا إذا أخرجه من فيه فأكله
ولا كفارة لأن النفس تعافه وأكل منه سمسم من خارج يفطر ويكفر في الأصح
إلا إذا مضغ بحيث تلاشت في فمه إلا أن يجد الطعم في حلقه كما مر واستحسنه
الكمال قايلا وهو الأصل في كل قليل مضغه وكره له ذوق شئ وكذا مضغه
بلا عذر قيد فيها قاله العيني ككون زوجها أو سيدها سبي الخلق فذاقت
وفي كراهته الذوق عند الشرا قولان ووفق في النهى بانه إن وجد يد أو لم
يخف غيبا كره والألا وهذا في الفرض لا النفل كذا قالوا وفيه كلام لحرمة
الفطر فيه بلا عذر على المذهب فيتبقي الكراهة وكره مضغ علك أو يفسد مضغ

ملتئم والا فيفطر ويكره للمفطر من الا في الخلوة بعدد وقيل بياح ويستحب
للنساء لانهن سواكن قح وكره قيلة ومس ومعانقة ومباشرة فاحشة ان كره
يا من المفد وان امن لا باس لا يكره دهن شارب ولا خل اذا لم يقصد الزينة
او تطويل اللحية اذا كانت بقدم السنون وهو القبيضة وصرح في النهاية بوجود
قطع ما زاد على القبيضة بالضم ومقتضاه الا ثم بتركه الا ان يحل الوجوب
على الثبوت واما الاخذ منها وهي دون ذلك كما يفعله بعض المعاصرين ومحنة
الرجال فلم يحرمه احد واخذ كلها فقل يهود الهنود ومجوس الاعاجم وحديث
التوسعة على العيال يوم عاشوراء صحيح واحاديث الاكتمال فيه ضعيفة لا
موضوعة كما زعم ابن عبد الغزير ولا سوالك ولو عثيا او طبيا بالآ على المذهب
وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا يكره حجامته وتلفف بثوب مبتل ومضمضة واستنشاغ
او اغتسال للبرد عند الثاني وبه يفتي شربلا ليه عن البرهان ويستحب السجود وتأخير
وتجمل الفطر لحديث ثلاث من اخلاق المسلمين تعجيل الافطار وتأخير السجود والموالك
فروع لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيجوز نصف النهار ويستريح
الباقى فان قال لا يكفي كذب باقصر ايام السنة فان اجهد الحري نفسه بالعمل
حتى مرض فافطر ففي كفارة قوله لان قتيبه وفي البرازية لو صام عجز عن القيام
صام وصلى قاعدا جمع بين العبادتين **فصل في العوارض المبيحة**
لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها خمسة ونفى الاكراه وخوف هلاك او نقصان
عقل ولو عطش او جوع شديد او لسعة حية لسافر سريعا او حامل او مرضع
اما كانت او طير او على الظاهر خافت بغلبة الظن على نفسها او ولدها وقيدته الهنسي
تبعها ابن الكمال بما اذا تعينت للارضاع او مريض خاف الزيادة لمرضه وصحح خاف
المرض وخادمه خافت الضعف بغلبة الظن بامارة او مجربة او اخبار طبيب حاذق
سلم مستور وافاد في النهر تبع البحر جواز التطيب بالكافر فيما ليس فيه ابطال
عبادة **قلت** وفيه كلام لان عندهم نصح المسلم لغيره في تطيبهم وفي البحر
عن الظهيرية للامة ان تمتنع من امتثال امر المولى اذا كان يعجزها عن اقامة الفرائض
لانها مبقاة على اصل الحرية في الفرائض الفطر يوم العذر الا السفر كما سيحى وقصوا
لو وما ما قدر وبلا فدية وبلا ولا لانه على الزاخي ولذا جاز التطوع قبله بخلاف قضا
الصلاة ولو جاز رمضان الثاني قدم الاداء على القضا ولا فدية لما مر خلافا للشافعي
ويندب لمساقر الصوم لاية وان تصوموا خير لكم والخير بمعنى البر لا افعل تفضيل
ان لم يضرب فان شق عليه او على وفقة فالفطر افضل لموافقة الجماعة فان ماتوا
فيه اى في ذلك العذر فلا تجب عليهم الوصية بالفدية لعدم ادراكهم عدة من
ايام اخر ولو ماتوا بعدد وال العذر وجبت الوصية بقدر ادراكهم عدة من
ايام اخر واما من افطر عمدا فوجوبها عليه بالاولى وفدى لزوما عنه اى عن الميت
ولييه الذي يتصرف في ماله كالفطرة قدرا بعد قدرته عليه اى على قضا الصوم وقوته اى

مطلوب
يجب قطع ما زاد على
القبيضة

التوسعة على العيال
يوم عاشوراء

مطلوب
التطيب بالكافر

قوت القضا بالموت فلو قاتل عشرة ايام فقد روى خمسة فزاه فقط بوصية من
الثلاث متعلق بفدى وهذا الوله وارث والا فمن الكل فمستأني وان لم يوص
ويشترع وليه به جاز ان شاء الله ويكون الثواب للولى اختيار وان صام او صلى
عنه الولى لا لحديث لا يصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد ولكن يطعم
كذا يجوز لو تبرع عنه وليه بكفارة يمين او قتل باطعام او كسوة بغير الاعتاق
لما فيه من الزام الولا للميت بلارضاه وفدية كل صلاة ولو متراكما مرة قضا
الفوايت كصوم يوم على المذهب وكذا الفطرة والاعتاق الواجب يطعم عنه
لكل يوم كالفطرة ولو احيته والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان الوصى يطعم
عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب
والمركب كاللحم يخرج عنه رجلا من مال الميت بحجر والشيخ الفاني العاجز عن الصوم
يفطر ويفدى وجوبا ولو في اول الشهر وبلا تعدد فقيس كالفطرة لو موصل والا
فيمتغفر الله هذا اذا كان الصوم اصلا بنفسه وخوطب باذنيه حتى لو لم يرضه الصوم
لكفارة يمين او قتل ثم عجز لم يجز الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كانت
مسافرات قبل الاقامة لم يجب الايضاً متى قدر قضي لان استمرار العجز شرط
الخلفية وهل تكفى الاباحة في الفدية قولان المشهور نعم واعنده الكمال ولزم نقل
شرع فيه قصداً كما مر في الصلاة فلو شرع ظنا فافطر اى فورا فلا قضا اما الوصى
ساعة لزمه القضا لانه بعينها صار كانه نوى المضى عليه في هذه الساعة مجتبي
اذا وقضا اى يجب اتمامه فان فسد ولو بعروض خيض في الاصح وجب القضا
الا في العيدين وايام التشريق فلا يلزم لصيرورته صايما بنفى الشرع فيصير
مركبا للتمهي اما الصلاة فلا يكون مصليا مالم يسجد بدليل مسئلة اليمين ولا يفطر
الشارع في نقل بلا عذر في رواية وهي الصحيحة وفي اخرى يحل بشرط ان يكون من
نيته القضا واختارها الكمال وتاج الشريعة وصدرها في الوقاية وشرحها
والضيافة عذر للضيف والمضيف ان كان صا جها من لا يرضى بحجر حضوره
ويشاذى بترك الافطار فيفطر والا لا طهو الصحيح من المذهب ظهر به ولو حلف
رجل على الصيام بطلاق امراته ان لم يفطر افطر ولو كان صايما قضا ولا يحث
على المعتمد برأيه وفي النهر عن الزخبة وغيرها هذا اذا كان قبل الزوال اما
بعده فلا الا احدا يويه الى العصر لا بعده وفي الاشياء دعاه احدا خوانه لا يكره
فطره لو صايما غير قضا رمضان ولا تصوم المرأة نفلا الا باذن الزوج الا عند
عدم الضرر به ولو فطرها رجب القضا باذنه او بعد البيوتة ولو صام العبد وما
في حكمه بلا اذن المولى لم يجز وان فطره قضى باذن او بعد العتق ولو نوى مسافر الفطر
او لم ينو فقام ونوى الصوم في وقتها قبل الزوال صح مطلقا ويجب عليه الصوم لو
كان في رمضان لزوال المرخص كما يجب على مقيم اتمام صوم يوم منه اى رمضان سافر
فيه اى في ذلك اليوم ولكن لا كفارة لو افطر فيها للشبهة في اول واخره الا اذا دخل

مصره لشيئ نسيه فافطر فانه يكفر ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطرا كما مر
 كما لو نوى التكلم في صلاة ولم يتكلم شرح وهما فيه قال وفيه خلاف الشافعي وقضي
 ايام اغمايه ولو كان الاغما مستغفرا للشهر لنذره استداره سوى يوم حرى الاغما
 فيه او في ليلة فلا يقضيه الا اذا علم انه لم ينو في الجنون ان لم يستوعب الشهر
 قضى ما مضى وان استوعب جميع ما يمكنه انشا الصوم فيه على ما مر لا يقضى مطلقا
 للحرج ولو نذر صوم الايام المنهية او صوم هذه السنة صح مطلقا على المختار
 وفرقوا بين النذر والشروع فيها بان نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة
 فصح ولكن افطر الايام المنهية وجوبا تخاميا عن المعصية وقضاها اسقاطا
 للواجب وان صامها خرج عن المهددة مع الحرمة وهذا اذا نذر قبل الايام المنهية
 فلو بعد ما لم يقض شيئا وانما يلزمه باقى السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نذر
 السنة بشرط التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا متتابعة ويعيد لها فطر يوم ما
 بخلاف للعينة ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجوز به صوم الخمسة
 في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت ست صور
 ذكرها بقوله فان لم ينو نذره الصوم شيئا او نوى النذر فقط دون اليمين
 او نوى النذر ونوى ان لا يكون يمينا كان في هذه الثلاث صور نذرا فقط
 اجماعا عابا بالصيغة وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان في هذه الصورة
 يمينا فقط اجماعا عابا بتعيينه وعليه كفارة يمين ان افطر لحنثه وان نواهها
 او نوى اليمين بلا نذر كان في صورتين نذرا ويمينا حتى لو افطر بحج
 القضا للنذر والكفارة لليمين عابا بعموم المجاز خلافا للثاني ونذر بتفريق
 صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافا للثاني حاشا ولا اتباع
 المكروه ان يصوم الفطر وخمسة بعده فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب وليس
 ابن الكمال ولو نذر صوم شهر غير معين متتابع فافطر يوما او لوم من الايام المنهية
 استقبل لانه اخل بالوصف مع خلوشه عن ايام نهى بخلاف السنة لا يستقبل
 في نذر شهر معين ليلا يقع كله في غير الوقت والنذر من اعتكاف او حج او
 صلاة او صيام او غيرها غير المعلق ولو معين لا يختص بزمان ومكان ودرهم
 وقيل ولو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان فخالف جاز
 وكذا لو عمل قبله فلو عين شهرا للاعتاق او للصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو
 نذر ان يحج بسنة كذا فحج سنة قبلها صح او صلاة في يوم كذا فصلاها قبله لانه
 تعجيل بعد وجود السبب وهو النذر فيلغوا التعيين شرعا لانه لم يحفظ بخلاف
 النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط كما سيجي في الايمان ولو قال
 مريض لله على ان اصوم شهرا مات قبل ان يصح لاشئ عليه وان صح ولو يوما ولم
 يصمه لزمه الوصية بجميعه على الصحيح كالصحيح واذا نذر ذلك ومات قبل تمام
 الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع كما في الجبازية بخلاف القضا فان سببه

مطلق
 اتباع الشرع شوال

ادراك العدة **فروع** قال والله اصوم لاصوم عليه بل ان صام حنث كما سيجي
 في الايمان نذر صوم رجب فدخل وهو مريض فافطر وقضى كرمضان او صوم الابد
 فضعف لاشتغاله بالمعيشة افطر وكفر كما مر او يوم يتقدم فلان تقدم بعد الاكل
 او الزوال او حيضها قضى عندئذ في خلافا للثالث ولو قدم في رمضان فلا قضاء
 اتفاقا ولو عني بما يمين كلف فقط الا اذا قدم قبل نيته فنواه عنه بر بالنية
 ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا لزمه كاملا او الشهر فيقيته او جمعة فالاسبوع
 الا ان ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت ثمانية ايام صام سبتين ولو قال
 سبعة فسبعة اسبعت والفرق ان السبت لا يتكرر في السبعة فحل على العدد بخلاف
 الاول واعلم ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشع
 والزيت ونحوها الى ضريح الاولياء الكرام تقربا اليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم
 يقصد وافرغها الفقراء الا نام وقد اتى الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد
 بسطه العلامة قاسم في شرح درر البحار ولقد قال الامام محمد لو كان العوام عبيدي
 لا اعتقهم واسقطت ولاي وذلك لانهم لا يهتدون فلكل بهم يتعبدون والله اعلم
باب الاعتكاف وجه المناسبة له والتاخير اشتراط الصوم في
 بعضه والطلب الاكدر في العشر الاخير هو لغة اللبث وشرعا لبث بفتح اللام وقسم
 الملك ذكر ولو ميز في مسجد جماعة هو ماله امام ومؤذن اديت فيه الحسن
 او لا وعن الامام اشتراط اداء الحسن فيه وصحة بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد
 وصحة السروحي واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا اولبت امرأة في مسجد
 بينتها ويكره في المسجد ولا يصح في غير موضع صلاتها من بيتها كما اذا لم يكن
 فيه مسجد ولا تخروج من بيتها اذا اعتكفت وفيه وهل يصح من الحنث في بيته
 لم اراه والظاهر لا احتمال ذكوريته بنية فاللبث هو الركن والكون في المسجد
 والنية من مسلم عاقل طاهر من جنابة وحيف ونفاس شرطان وهو ثلاثة
 اقسام واجب بالنذر بلسانه وبالشرع وبالعلق ذكره ابن الكمال وسنة
 مؤلدة في العشر الاخير من رمضان اى سنة كفارة كما في البرهان وغيره لاقتراحها
 بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة ومستحب في غيره من الازمنة هو معنى
 غير المؤلدة بشرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على المذهب فلو نذر اعتكاف
 ليلة لم يصح وان نوى معها اليوم لعدم محليتها للصوم اما لو نوى بها اليوم صح
 والفرق لا يخفى بخلاف ما لو قال في نذره ليلا ونهارا فانه يصح وان لم يكن
 الليل محلا للصوم لانه يدخل تبعا واعلم ان الشرط في الصوم مراعاة وجوده لا
 ايجاده للمشروط قصد فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لزمه واجراه صوم
 رمضان عن صوم الاعتكاف لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك
 اليوم لم يصح لان عقاده من اوله تطوعا فتعذر جعله واجبا وان لم يفتكف رمضان
 المعين قضى شهرا غيره بصوم مقصود لعود شرطه الى الكمال الاصل فلم يجوز

في رمضان آخر ولا في واجب سوى قضا رمضان الاول لانه خلف عنه وتحقيقة
في الاصول في بحث الامر واقله نقلا ساعة من ليله او نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية
عن الامام لبنا النفل على المسامحة وبه يفتي والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان
لا جزء من اربعة وعشرين كما يقوله المنجور كذا في غرر الاذكار وغيره فلو شرع في نفل
نم قطعه لا يلزمه قضاؤه لانه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وما في
بعض المعبرات انه يلزم بالشروع بفرع على الضعيف قاله المصنف وغيره وحرم
عليه اي على المعتكف اعتكافا واجبا اما النفل فله الخروج لانه منه له لا يبطل كامر
الخروج الى الحاجة الانسان طبيعية كبول وغائط وغسل لو احتلم ولا يمكنه الانعسا
في المسجد كذا في النهر او شرعية كعبد واذان لومودنا وباب المنارة خارج المسجد
والجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله اي معتكفه خرج في وقت يدر كها مع منها
يحكم في ذلك رايه ويسن بعدها اربع او ستا على الخلاف ولو ملك الثر لم
يفسد لانه محل له وكرو تنزيها للحالفة ما التزمه بلا ضرورة فلو خرج ولو ناسيا
ساعة زمانية لا رملية كما مر بلا عذر فسد فيقضيه الا اذا فسد بالردة واعتبر
الثر النهار قالوا وهو الاستحسان وبحث فيه الحال وان خرج بعذر يغلب وقوعه
وهو ما مر لا غير لا يفسد واما ما لا يغلب كما بخا غريق وانهدام مسجد فسقط الاثم
اللبطلان والا لكان النسيان اولى لعدم الفساد كما حققه الحال خلافا لما فصله
الزيلعي وغيره لكن في النهر وغيره جعل عدم الفساد لانهدامه وبطلان جماعة واخراجه
كرها استحسان وفي التاخر خاينه عن الحجة لو شرط وقت النذر ان يخرج لعيادة
مرضى وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ وحص المعتكف
باكل وشرب ونوم وعقد احتاج اليه لنفسه او عياله فلو تجارة كره كبيع ونكاح
ورجعة فلو خرج لاجلها فسد لعدم الضرورة وكرو اي تخريما لانها محل اطلاقهم بخو
احضار بيع فيه كاره فيه مبايعة غير المعتكف مطلقا للنهي وكذا اكل ونومه الا
لغريب اشباه وقد قدمناه قبيل الوتر لكن قال ابن الكمال لا يكره الاكل والشرب
والنوم فيه مطلقا ونحوه في المجتبى وكرو تخريما صحت ان اعتقده قرينة والا لحدث
من صمت بخا ويجب الصمت كما في غرر الاذكار عن شرح الحديث رحم الله امراء
فكلم فغنم او سكت فسلم وتكلم الابحير وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند الحاجة
اليه لا عند عدمها وهو محل ما في الفتح انه مكروه في المسجد ياكل الحسنات كما ناكل
النار الخطب كذا حققه في النهر كقراءة قرآن وحديث وعلم وتدريس في سير
الرسول عليه السلام وقصص الانبياء عليهم السلام وحكايات الصالحين وكتابة
امور الدين وبطل بوطي في فرج انزل اولاد لو كان وطية خارج المسجد ليلا
او نهارا عامدا او ناسيا في الاصح لان حالته مذكرة وبطل بانزال بقيلة او لمس
او تفخيد ولو لم يتزل لم يبطل وان حرم الكل لعدم الحرج ولا يبطل بانزال بفكر
او نظر ولا يسكر ليلا ولا ياكل ناسيا بقا الصوم بخلاف اكل عمد او ردة وكذا

طلب
ما معنى الساعة

انما هو

انما هو وجوبه ان دام فان دام جنونه سنة قضاؤه استحسانا ولزمه الليالي
بنذره بلسانه اعتكاف ايام ولا اي متتابعة وان لم يشترط التتابع كعكسه لان
ذكر احد العددين بلفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر فلو نوى في نذر الايام
النهر خاصة صحت نيته كنية الحقيقة وان نوى بها اي بالايام الليالي لا بل
يلزمه كلاهما كما لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهار خاصة او نوى عليه اي الليل
خاصة فانه لا يصح نيته لان الشهر اسم لمقدر يشمل الايام والليالي فلا يحتل ما
دونه الا ان يستثنى الليالي فيختص بالنهر ولو استثنى الايام صح ولا شيء عليه
لما مر واعلم ان الليالي تابعة للايام الاليلة عرفة وليالي النحر الماضية رفقا بالناس
كما في اضية الولوجية هذا وليلة القدر وآية في رمضان اتفاقا لانها تتقدم
وتتأخر خلافا لهما وثمرته فيمن قال بعد ليلة منته حرا وانت طالق ليلة القدر
فعنده لا يقع حتى يسلم رمضان الا في جواز كونها في الاولى في الاولى وفي الاخرى
وقا لا يقع اذا مضى مثل تلك الليلة في الاخرى ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان
وقع بمضيه قال في المحيط والقوى على قول الامام لكن قيده بكون الخالف فقها يعرف
الاختلاف والاخرى ليلة السابع والعشرين **كتاب الحج هو بفتح الحاء**
وكسر هاء القصد الى مطلق المقصد كما ظنه بعضهم وشرعا زيارة اي طواف
وووقوف مكان مخصوص اي الكعبة وعرفة في زمن مخصوص في الطواف من طلوع فجر
النحر الى اخر العمر وفي الوقوف من زوال فجر شمس عرفة لفجر النحر بفعل مخصوص بان
يكون محرم ما بنيت الحج سابقا كما سيجي لم يقل لاداء ركن من اركان الدين ليعم حج
النفل فرض سنة تسع وانما اخره عليه السلام لعشر بعذر مع علمه بيقا حياته
ليكمل التبليغ مرة لان سببه البيت وهو واحد والزيارة تطوع وقد يجب كما
اذا جاوز الميقات بلا احرام فانه كما سيجي يجب عليه احدا النكسين فان اختار الحج
انصف بالوجوب وقد يتصف بالحرمه كالحج بحال احرام وبالكراهة كالحج بلا اذن
ممن يجب استيفائه وفي النوازل لو كان الابن صبي فلاب منع حتى يبلغي
على الفور في العام الاول عند الثاني واصح الروايتين عن الامام ومالك واحمد
يفسق وترد شهادته بتأخيرته اي سينا لان تأخيرته صغيرة وبازتكابها مرة لا
يقسق الا بالاصرار بخبر وجهه ان الفورية طينة لان دليل الاحتياط ظني
ولذا اجمعوا انه لو تراخي كان اذ او ان اثمه بموته قبله وقالوا لم يحج حتى اثلث
ماله وسعه ان يستقر من الحج ولو غير قادر على وقايه ويرحمي ان لا يواخذه الله
بذلك اي لو ناولا وفاه اذا قدر كما قيده في الظهيرية على سلم لان الكافر
غير مخاطب بفروع الايمان في حق الآداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار حر
مكلف عالم بفرضيته اما بالكون بدارنا او باخبار عدل او مستورين صحيح البدن
يصير غير مجبوس وخائف من سلطان يمنع منه ذي زاد يصح به بدنه فالمعتاد
للحج ونحوه اذا قدر على خبز وجبن لا يعد قادرا وراحلة مختصة به وهو المسي

طلب
ليلة القدر

طلب
المعتاد على اللحم

مطلوب
كله الحج على البغل
والحمار

بالمقرب ان قدر ولا تقتصر القدرة على الحارة للافاق لا للمكي يستطيع المشي
لشبهه بالسعي للجمعة وافاد انه لو قدر على غير الرحلة من بغل او حمار لم يجب
قال في البحر ولم اره صريحا وانما صرحوا بالكراهة وفي السراجية الحج راكبا افضل
منه ما شيا به يفتي والمقرب افضل من الحارة وفي اجارة الخلاصة حل للجمل مائة
اربعون منا والحمار مائة وخسون وظاهرا ان البغل كالحمار ولو ذهب الالب
لابنه ما لا يجب به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا منها
باتفاق الفقهاء خلافا للاصوليين فضلا عما لا بد منه كما مر في الزكاة ومنه
المسكن وممرته ولو كبرا يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه
بيع الزايد هو الافضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والاكتفى بسكنى الاجارة بالاول
وكذا لو كان عنده ما لو اشترى به سكنى وحاد ما لا يبقى بعده ما يكفي للحج لا
يلزمه خلاصه وحور في النهار انه يشترط بقا راس مال حرقة ان احتاحت
لذلك والا لا وفي الاشياء معه الف وخاف الغزوة ان كان قبل خروج اهل
بلده فله التزوج ولو وقته لزمه الحج فضلا عن نفقة عياله من يلزمه نفقته
حتى الخدم حتى العبد الى حين عودته وقيل بعده يوم وقيل بشهر مع امن الطريق
بغلبة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه الكمال وسيجيء آخر الكتاب ان قتل بعض
الحجاج عذر وهل ما يوجد في الطريق من المكس والحجارة عذر قولان والمعتد
لا كما في القينة والمجنبي وعليه فيجب في الفاضل عما لا بد منه القدرة على
المكس ونحوه كما في مناسك الطرابلي ومع زوج او محرم ولو عبدا او ذميا او
برضا ع بالغ قيد لهما كما في النهر بحثا عاقل والراعي كبالغ جوهره غير محسوس
ولا فاسق لعدم حفظهما مع وجوب النفقة لمحرمها عليها لانه محسوس عليها
للازمة حرة ولو عجزت عن سفر وهل يلزمها التزوج قولان وليس عبدها محرم
لها وليس زوجها منعها عن حجة الاسلام ولو حجت بلا محرم جازع الكراهة ومع
عدم عدة عليها مطلقا اية عدة كانت ابن ملك والعبدة لوجوبها اى العدة
النافعة من سفرها وقت خروج اهل بلدها بحجر وكذا ساير الشروط بحجر فلو
احرم صبي عاقل او احرم عنه ابوه صار محرما وينبغي ان يحرمه قبله ويلبسه
ازار او رد امسوط وظاهرا ان احرامه عنه مع عقله صحيح فمع عدمه اولى
فبلغ او عذر فتنق قبل الوقوف قضى على احرامه لم يسقط فرضها لان عقاده نقلا
فلو جدد الصبي الاحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزاء ولو فعل
العبد المعتق ذلك التجدد المذكور لم يحرمه لان عقاده لازما بخلاف الصبي والكافر
والمجنون والحج فرضه ثلاثة الاحرام وهو شرط ابتداء له حكم الركن انتهت حتى
لم يحز لفايت الحج استدامته ليقضى به من قابل والوقوف بعرفة في اوانه سميت
بها لان آدم وحما نعار فافيتها ومعظم طواف الزيارة وهما ركنان واجبة نيف
وعشرون وقوف جمع وهو المزدلفة سميت بذلك لان آدم اجتمع بجوا وازدلف

اليها

اليها اي دنا والسعي وعند الائمة الثلاثة هو ركن بين الصفا سمي به لانه
جلس عليه آدم صفوة الله والمرورة لانه جلس عليها امرأة وهي حوا ولذا انتشت
ورمى الحمار لكل من حج وطواف الصدر اى الوداع لافاقى غير الحايض والحلق
والتقصير وانشا الاحرام من الميقات ومد الوقوف بعرفة الى الغروب ان وقف
نهارا والبداء بالطواف من الحجر الاسود على الاشبه لمواظبته عليه وقيل فرض وقيل
سنة والتيامن فيه في الطواف في الاصح والمشى فيه لمن ليس له عذر يمنعه منه
ولو نذر طوافا فحقا لزمه ما شيا ولو شرع متفلا زحفا فمشيه افضل والطهارة
فيه من النجاسة الحكمة على المذهب قيل والحقيقة من ثوب وبدن ومكان طواف
والاكثر على انه سنة مؤكدة كما في شرح لباب المناسك وستر العورة فيه وبكشف
ربع العضو فاكثركا في الصلاة يجب دم وبداية السعي بين الصفا والمرورة من
الصفا ولو بداء بالمرورة لا يعتد بالشوط الاول في الاصح والمشى فيه في السعي لمن
ليس له عذر كما مر وذبح الشاة للقارن والمتمتع وصلاة ركعتين لكل اسبوع
من اى طواف كان فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيوصى به والترتيب الا في بيانه
بين الرمي والحلق والذبح يوم النحر واما الترتيب بين الطواف وبين الرمي
والحلق فسنة فلو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ عليه ويكره لباب وسيجيء
ان المفرد لا ذبح عليه وسحقه وفعل طواف الا فاضلة اى الزيارة في يوم من
ايام النحر ومن الواجبات كون الطواف وراء الحطيم وكون السعي بعد طواف
معتد به وتوقيت الحلق بالمكان والزمان وترك المحذور كالجماع بعد الوقوف
ولبس الخنيط وتغطية الرأس والوجه والضابطان كما يجب بتركه دم فهو
واجب صرح به في الملتقى ويستتبع في الجنايات وغيرها سنن واداب كان
يتوسع في النفقة ويحافظ على الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن ابويه
وداينه وكفيله ويودع المسجد بر كعتين ومعارفه ويستخلفهم ويلتصم دعاهم
ويتصدق بشئ عند خروجه ويخرج يوم الخميس ففقيه خرج عليه السلام في حجة
الوداع او الاثنين او الجمعة بعد التوبة والاستخارة اى في انه هل يشترى
او يكتري وهل يسافر برا او بحرا وهل يرافق فلانا او لا لان الاستخارة في
الواجب والمكروه لا محل لها وتماه في النهر واشهره شوال وذو القعدة بفتح
القاف وتكره وعشرون الحجة بكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم
النحر وعند مالك ذوا الحجة كذا عملا بالاية قلنا اسم الجمع يشتركون فيه ما وراء الواحد
وقايدة التاقيت انه لو فعل شيئا من افعال الحج خارجها لا يجزيه وانه يكره
الاحرام له قبلها وان امن على نفسه من المحذور لشبهه بالركن كما مر واطلاقها
يفيد التحريم والعمرة في العمرة سنة مؤكدة على المذهب وصح في الجوهرة وجوبها
قلنا المأمورية في الآية الاتمام وذلك بعد الشروع وبه نقول وهي حرام وطواف
وسعى وحلقا وتقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرها واجبة هو

المختار ويفعل فيها كالفعل الحاج وجازت في كل السنة وندبت في رمضان ولله
 تخريما يوم عرفة واربعة بعدها اكره انشاؤها بالاحرام حتى يلزمه دم وان
 رفضها لادائها فيها باحرام سابق كقارناته الحج فاعتمر فيها لم يكن سراج وعليه
 فاستثنى الخاتمة القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما تفرقه في البحر بالمواقيت
 اي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة الاحرام خمسة ذوالحليفة بضم ففتح مكان
 على ستة اميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسميها العوام ابا ر علي بن عون انه
 قاتل الجني في بعضها وهو كذب وذات عرق بكسر فسكون على مرحلتين من مكة
 وحجفة على ثلاث مراحل بقرب رابع وقرن على مرحلتين وفتح الرء خطاء
 ونسبة اويس اليها خطاء آخر ويلم على مرحلتين ايضا للمدني والراقي
 والشامي الغير الماني بالمدينة بقرينة ما ياتي والتجدي واليميني لف ونشر مرتب
 ويجمعها قوله عرق العراقي يللم اليمنى وبذي الحليفة يحرم المدني
 . الشام حجة ان مررت بها . ولاهل نجد قرن فاستبين .
 وكذا هي لمن مر بها من غير اهلها كالشامي من بميقات اهل المدينة فهو ميقاته
 قاله النووي الشافعي وغيره وقالوا الميقاتين فاحرامه من الابدافضل
 ولواخره الى الثاني لاشئ عليه على المذهب وعبرة الباب سقط عنه الدم ولو لم
 يمر بها تخري واحرم اذا حل اخاه احدها وابعدها افضل فان لم يكن بحيث يجازي
 فعلى مرحلتين وحرم تاخير الاحرام عنها كلها من اي لافاق قصد دخول مكة يعني
 الحرم ولو لحاجة غير الحج اما لو قصد موضع من الحل كالحلي وحده حله بمجازته
 بلا احرام فاذا دخل به التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمريد ذلك
 الا المأمور بالحج المخالفة لا يحرم التقديم للاحرام عليها بل هو الافضل ان في شهر
 الحج واسن على نفسه وحل لاهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل المواقيت دخول
 مكة غير محرم مالم يرد نسكا للحج كالجوازها حطابوا مكة فهذا سببها للحل
 الذي بين المواقيت والحرم والميقاتين بمنى يعني من بداخل الحرم للحج الحرم
 وللعمره الحل ليحقق نوع سفر والتنعم افضل ونظم حدود الحرم ابن الملقن فقال
 . والحرم التحديد من ارض طيبة . ثلاثة اميال اذا رمت ابقائه .
 . وسبعة اميال عراق وطائف . وجدة عشر ثم تسع لجعرانه .
فصل في الاحرام وصفه المفرد بالحج ومن شأ الاحرام وهو شرط صحة
النسك كتكبير الافتتاح بالصلاة والحج لهما تحريم وتحليل بخلاف الصوم والركاة
ثم الحج اقوى من وجهين الاول انه يقضي مطلقا ولو نظرونا بخلاف الصلاة
الثاني انه اذا اتم الاحرام للحج او عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما احرم به وان افلسه الا
في الغوات فيعمل العمرة والا احصا فيندح الهدى توصيا وعسله احب وهو
للنظافة لا للطهارة فيجب تحميمه في حق حائض ونفسا وصبي والتيمم له عند
الحج عن الماء ليس بمشروع لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزيلعي وغيره

لكن سوى في الكافي بينهما وبين الاحرام ورجحه في التهر وشرط لتبيل السنة
 ان يحرم وهو على طهارته وكذا يستحب لمريد الاحرام ازالة ظفريه وشاربه وعانته
 وحلق راسه ان اعتاده والا فيسرحه وجماع زوجته او جارية لومعه ولا مانع
 منه كحصى ولبس ازار من السرة للركبة وردا على ظهره ويسن ان يدخله تحت
 يمينه ويلقيه على كتفه الايسر فان زرره او خلله او عقده اساء ولا دم عليه
 جديدين او غسيلين طاهرين ابيضين كلفن الكفاية وهذا بيان السنة والا
 فسرو العمرة كاف وطيب بدنه ان كان عنده لاثوبه بما يبقى عيونه وهو
 الاصح وصلى ند يا بعد ذلك شفعاء يعني ركعتين في غير وقت مكروه وتخزيه
 المكتوبة وقال المفرد بالحج بلسانه مطافا لجنازة اللهم اني اريد الحج فيسره لي
 لمشقتة وطول مدته وتقبله مني لقول ابراهيم واسماعيل وبنا نقبل منا وكذا
 المعتمر والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل
 يقول كذلك في الصلاة وعمه الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية اولى تنشر
 لبي دبر صلاته ناويا بها بالتلبية الحج بيان للاكل والافصح الحج بمطلق
 النية ولو قبله لكن بشرط مقارنتها بذكر يقصده به التعظيم كتسبيح وتهليل
 ولو بالفارسية وان احسن العربية والتلبية على المذهب وهي ليك اللهم ليك
 لا شريك لك ليك ان الحمد بكسر الهمزة وتفتح والسجدة بالفتح او مبتدا وخبر
 لك والمثل لا شريك لك وردت فيها اي عليها لا في خلالها ولا تنقص
 منها فانه مكروه اي تخريما لقولهم انها مرة شرط وان زيادة سنة ويكون مسيئا
 بتكررها وبترك رفع الصوت بها واذا لبي ناويا نسكا او ساق الهدى او قلد
 اي ربط قلادة على عنق بدنة نقل او جزا صيد قتله في الحرم او في احرام سابق
 وسجدة كجناية ونذر ومتعة وقران وتوجه معها والحال انه يريد الحج وهل
 العمرة كذلك ينبغي نعم او بعثها ثم توجه وحققا فلو بعده لزومه الاحرام
 بالتلبية من الميقات او بعثها للمتعة او قران وكان التقليد والتوجه في شهر
 والام يصير محرما حتى يلحقها وتوجه بنية الاحرام وان لم يلحقها استقانا فقد
 احرم لان الاجابة كما تكون بكل ذكر تعظيمي تكون بكل فعل مختص بالاحرام ثم صحة
 الاحرام لا تستوقف على نية نسك لانه لو ابرم الاحرام حتى طاف شوطا واحدا من
 للعمرة ولو اطلق نية الحج صرف للفرض ولو عين نقلا فنقل وان لم يكن حج الفرض
 شر بئلا يله عن الفتح ولو اشعرها بحج سنائها الايسر وجللها بوضع الحل
 او بعثها للمتعة وقران ولم يلحقها كما مر او قلد شاة لا يكون محرما لعدم اختصاص
 بالنسك وبعده اي الاحرام بلا هملة يتقى اللفظ اي الجماع او ذكره بحجزة النسك
 والفوق اي الخروج عن طاعة الله والجدال فانه من الحرم اشنع وقتل صيد البر
 لا البحر والاشارة اليه في الحاضر والدلالة عليه في الغائب ومحل تخريمهما اذا لم
 يعلم الحرم اما اذا علم فلا في الاصح والتطبيب فان لم يقصده ويكره شمه وقلم الظفر

وستر الوجه كله او بعضه كفنه وذقنه نعم في الحائض لا باس بوضع يديه
على انفه والراس بخلاف الميت وبقية البدن ولو حمل على راسه ثيابا كان
تغطية لاجل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة فتلزمه صدقة وقالوا لو دخل
تحت ستر الكعبة فاصاب راسه او وجهه كره والا فلا باس به وغسل راسه
وحيثه بقطي لانه طيب او يقتل الهوام بخلاف صابون ودلوك واشنان اتفاقا
زاد في الجوهره وسدر وهو مشكل وقصها اي الحية وحلق راسه وازالة شعر
بدنه الا الشعر النابت في العين فلا شئ فيه عندنا وليس قص وسراويل
اي كل معمول على قدر بدت او بعضه كزردية وبرنس وقبا ولو لم يدخل
يديه في كفيه جاز عندنا الا ان يزرره او يخلله ويجوز ان يرتدي بقبض وجبة
ويلتحف به في نوم وغيره اتفاقا وعمامة وقلنسوة وخفين الا ان لا يجد عليين
فينقطعها اسفل من الكعبين عند معقد الشراك فيجوز ليس الزموزة للجوزين
وثوب اصبح بماله طيب كورس وهو الكركمر وعصف وهو زهر القزطم الابعوز والـ
حيث لا يفوح في الاصح لا يتقى الاستحرام لحديث البيهقي انه عليه السلام دخل الحمام
في الحنفية والاستطلاع بيت ومحل لم يصيب راسه او وجهه فلو اصاب احدهما
كره كما مر وشدهيمان بكسر الهاء وسطه ومنطقة وسيف وسلاح ونختم
زيلي لعدم التغطية واللبس والتحال بغير طيب فلو اتحل بمطيب مرة او
مرتين فعليه صدقة ولو كثيرا فعليه دم سراجيه ولا يتقى خنا وفصد وحجامة
وقلع ضرسه وجبر كسر وحك راسه وبدنه لكن برفق ان خاف سقوط
شعره او قلة فان في الواحدة يتصدق بشئ وفي الثلاث كف من طعام غرار ذكار
والتر المحرم التلبية ندب ما تسمى صلى ولو نفلا واوعلى شرفا او هبط واوديا ولقي
ركبا جمع ركب او جمعا مشاة وكذا لو لقي بعضهم بعضا او اسحر دخل في السحر
اذ التلبية في الاحرام كالتكبير في الصلاة رافعا استنانا صوته بها بلا جهه كما يفعل
العوام واذا دخل مكة بداء بالمسجد الحرام بعد ما يامن على امنته داخل من باب
السلام نهارا ندب ما يليها متواضعا خاشعا ملاحظا جلاله البقعة ويسن الفضل
لدخولها وهو النظافة فيجب لهايض ونفسا وحين شاهد البيت كبر ثلاثا
ومعناه الله اكبر من الكعبة وهلل ليلا يقع نوع شرك ثم ابتداء بالطواف لانه
تحت البيت ما لم يخف فوت المكتوبة او جماعتها او الوتر او سنة رابطة فاستقبل
الحجر بكبرا مهللا رافعا يديه كالصلاة واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت وهلل
يسجد عليه قيل نعم بلا ايذاء لانه سنة وترك الايذاء واجب فان لم يقدر يضعها
ثم يفعلها او احدهما ولا يمكن ذلك يمسه بالحجر شيئا في يده ولو عصا ثم قبله
اي الشئ وان عجز عنها اي الاستلام والامساك استقبله بشيء اليه بيا طي
كفيه كانه واضعها عليه وكبر وهلل وحمد الله تعالى وصلى على النبي عليه السلام
ثم تقبل كفيه وفي بقية الرفع في الحج يحصل كفيه للسماء الا عند الحجرتين فللكعبة

وطاف بالبيت طواف القدوم وست هذا الطواف للافاق لانه القادم واخذ
الطايف عن يمينه مما يلي الباب فتصير الكعبة عن يساره لان الطايف كالموتم
بها والواحد يقف عن يمين الامام ولو عكس اعاد ما دام بمكة فلو رجع فعليه
دم وكذا لو ابتداء من غير الحجر كما مر قالوا ويمر بجميع بدنه على جميع الحجر
جا علا قبل شروعه رداء تحت ابطة اليمين ملقيا طرفه على كتفه اليسرى
استنانا وراى المحيط وجوبا لان منه ستة ادرع من البيت فلو طاف من
الفرجة لم يجز كما استقبله احتياطا وبه قبر اسماعيل وهاجر سبعة اشواط
فقط فلو طاف ثامنا مع علمه به فالصحيح انه يلزمه اتمام الاسبوع للمشروع
اي لانه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لوطن انه سابع لشروعه مسقطا لملتزم ما
بخلاف الحج واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولو رآه زمزم لا خارج
لصيرورته طايفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه او من السعي الى جفازة او
مكتوبة او تجديد وضوء ثم عاد بنى وجاز فيها اكل وشرب وبيع وافتا وقرأة
لكن الذكر افضل منها وفي منك النوى الذكر الماثور افضل واما في غير الماثور
فالقرأة افضل فليراجع ورمل اي مشى بسرعة مع تقارب الخطا وهن كتفيه
في الثلاثة الاول استنانا فقط فلو تركه او نسيه ولو في الثلاثة لم يرمل في
الباقى ولو زحم الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف الاستلام لان له
بدل من الحجر الى الحجر في كل شوط كلما مر بالحجر فعل ما ذكر من الاستلام واستلم
الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل وقال محمد هو سنة وقبله والدلائل قوية
ويكره استلام غيرها وختم الطواف باستلام الحجر استنانا ثم صلى شغافا في وقت
مباح يحجب بالحجيم على الصحيح بعد كل اسبوع عند المقام حجارة ظهر فيها اثر
تدمي الحليل او غيره من المسجد وهلل يتعين المسجد قولان ثم التزم الملتزم وشرب
من زمزم عاد ان اراد السعي واستلم الحجر وكبر وهلل وخرج من باب الصفا
ندب باصعد الصفا بحيث يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت وكبر وهلل
وصلى على النبي عليه السلام بصوت مرتفع خائنه ورفع يديه نحو السماء ودعا
لحتمه العباد بما شاء لان محمدا لم يعين شيئا لانه يزهد بركة القلب وان تبرك
بالماثور فحسن ثم شئ نحو المروة ساعيا بين الميدين الاخضرين المتخذين
من جدار المسجد وصعد عليها وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا سبعة
يبدأ بالصفا ويختم الشوط السابع بالمروة فلو بداء بالمروة لم يعتد بالاول
هو الاصح وندب حتمه بركعتين في المسجد كتم الطواف ثم سكن بمكة محروما
بالحج ولا يجوز فسح الحج بالمرة عندنا وطاف بالبيت نفلا ما شيا بلارمل
وسعى وهو افضل من الصلاة نافلة للافاق وقلبه للمكي وفي البحر ينبغي تقبيل
بزم من الموسم والا فالطواف افضل من الصلاة مطلقا وخطب الامام اولى
خطب الحج الثلاث سابع ذى الحجة بعد الزوال وبعد صلاة الظهر وكره قبله

الذكر افضل من القرأة

وعلم فيها المناسك فاذا صلى جملة الفجر يوم التروية ثامن الشهر خرج الى
منى قوية من الحرم على فرسخ من مكة وسلك بها الى حجر عرفة ثم بعد طلوع الشمس
راح الى عرفات على طريق منبى وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة بفتح
الواو وضما من الحرم غربي مسجد عرفة فبعد الزوال قبل صلاة الظهر
خطب الامام في المسجد خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك وبعد الخطبة
صلى بهم الظهر والعصر باذان واقامته وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئا على
المذهب ولا بعد آذان العصر وقت الظهر بالحج فيها اي الصلاتين فلا تجوز الصلوة
للمنفرد في احدهما فلو صلى الظهر وحده لم يصل العصر مع الامام ولا تجوز العصر
لمن صلى الظهر جماعة قبل احرام الحج ثم احرم الا في وقته وقال لا يشترط الصحة
العصر الا الاحرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر شرنا له عن البرهان ثم
ذهب الى الموقف بغسل سن ووقف الامام على ناقته بقرب جبل الرحمة عند
الصخرات الكبار مستقبلا القبلة والقيام والنية فيه اي الوقوف ليست بشرط
ولا واجب فلو كان جالسا جاز حجه وذلك لان الشرط الكينونة فيه فصح وقوف
بجناز وهارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران ودعا جهازا بجهد وعلم
المناسك ووقف الناس خلفه بقربه مستقبلين القبلة سامعين لقوله خاشعين
بالكين وهو من مواضع الاجابة وهي بمكة ختمه عشر نظرها صاحب النهر فقال
• دعا البرايا يستجاب بعبادة • وملتزم والوقوفين كذا الحجر •
• طواف وسعي مرتين وزمزم • مقام وميزاب جمارك تعتبر •
زاد في الباب وعند روية الكعبة وعند السدرة والركن اليماني وفي الحجر وفي منى
في نصف ليلة البدر واذا غربت الشمس الى طريق المازيين مزدلفة وحدها
من مازمي عرفة الى مازمي محسر ويستحب ان ياتيهما ماشيا وان يكبر ويهمل
ويحمد ويلبي ساعة فساعة والمزدلفة كلها موقف الا وادي محسر هو واديين
منى ومزدلفة فلو وقف به او ببطون عرفة لم يكن يحجز على المشهور ونزل عند
جبل قزح بضم ففتح لا يعرف للعلمية والعدل من قازح بمعنى مرتفع والاصح
انه المشعر الحرام وعليه سقفة قيل كانون آدم وصلى العشائين باذان واقامة
لان العشائين وقتها فلم تخرج للاعلام كما لا احتياج هنا للامام ولو صلى المغرب او
العشا في الطريق او في عرفات اعاده للمحدث الصلاة اما مك فتوقفتا بالزمان
والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت وقت العشا
حتى لو وصل الى مزدلفة قبل العشا لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشا فتصل
لفراي وجوه ما لم يطلع الفجر فيعود الى الجواز وهذا اذا لم يخف طلوع الفجر
في الطريق فان خاف صلاهما ولو صلى العشا قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب
ثم اعاد العشا فان لم يعدها حتى ظهر الفجر عاد العشا الى الجواز وينوي المغرب
آدا ويترك سنتها ويحييها فانها اشرف من ليلة القدر كما افتي به صاحب

النهر وغيره وجزم شرح البخاري سيما القسطلاني بان عشر ذي الحجة افضل
من العشر الاخير من رمضان وصلى الفجر بغلس لاجل الوقوف ثم وقف بمزدلفة
ووقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو مارا كما في عرفة لكن لو تركه بعد
كزحمة لاشي عليه وكبر وهلل ولبي وصلى على المصطفى ودعا واذا اسفر جدا اتى
منى مهلا مصليا فاذا بلغ بطن محسر اسرع قدر رمية حجولا انه موقف النضاري
ورمي جمرة العقبة من بطن الوادي ويكره تنزيها من فوق سبع اخذ قافلتين
اي بروس الاصابع ويكون بينهما خمسة اذرع ولو وقعت على ظهر رجل او حمل
ان وقعت بنفسها بقرب الحجرة جاز والا وثلاثة اذرع بعيد ومادونه قريب
جوهرة وكبر بكل اي مع كل منها وقطع النلبية باولها فلورمي بالكثير منها اي السبع
جاز لا لورمي بالافضل فالتقييد بالسبع لمنع النقص لا الزيادة وجاز الرمي بكل
ما كان من جنس الارض كالحجر والمد والطين والغرة وكل ما يجوز به التيمم ولو كفا
من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة لا يجوز بحطب وعنب ولو لو كبر وجواهر
لانه اعز ازلا هاته وقيل يجوز وذهب دفعة لانه يسمى تبارا لازميا وبصر لانه ليس
من جنس الارض وما في فروق الاشياء من جوازه بالبر خلاف المذهب ويكره اخذها
من عند الحجرة لانها مردودة حديث من قبلت حجة رقت حمرته ويكره ان يلتقط
حجرا واحدا فيكسر سبعين حجرا صغيرا وان يرمى بمتمخبة بيقين ووقته من الفجر
الى الفجر وسن من طلوع ذكاز والها ومباح لغروبها ويكره للفجر ثم بعد الرمي دمج
ان شأ لانه مفرد ثم قصر بان ياخذ من كل شعرة قدر الاغلة وجوبا وتقصير الكل
مندوب والربع واجب ويجب اجر الموسى على اقارع وذى قروح ان امكن والا
سقط ومتى تعذر احداهما لعارض تعين الآخر فلو لبده بصمغ بحيث تعذر التقصير
تعين الحلق بحجر وحلقه الكل افضل ولو ازاله نحو نورة جاز وحل له كل شيء
الا النساء قيل والطيب والصيد ثم طاف للزيارة يوما من ايام النحر الثلاثة
بيان لوقته الواجب سبعة بيان للاكل والا فالركن اربعة بلا رمل ولا سعي ان
كان سعى قبل هذا الطواف والافعلها لان تكرارها لم يشرع وطواف الزيارة
اول وقت بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو فيه اي الطواف في يوم النحر الاول افضل
ويمتد وقته الى آخر العمر وحل له النساء بالخلق السابق حتى لو طاف قبل الخلق
لم يحل له شيء فلو قلم ظفره مثلا كان جناية لانه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق
فان اضر عنها اي ايام النحر وليا اليها منها كره تحويما ووجب دم لتترك الواجب
وهذا عند الاسكان فلو ظهرت الحيض ان قدر اربعة اشواط ولم تفعل لزمها دم
والا الاخر الى منى فيبيت بها للرمي وبعد ذلك ثاني النحر رمي الجمار الثلاث يبدأ
استنانا بما يلي مسجد الحيف ثم بما يليه الوسطى ثم بالعقبة سبعا وسبعا ووقف
حامدا مهلا مكبرا مصليا قدر قراءة البقرة بعد تمام كل رمي رمي بعده رمي
فقط فلا يقف بعد الثالث ولا بعد رمي يوم النحر لانه ليس بعده رمي ودعا لفته

وغیره رافعا لینه نحو السبا او القبلة ثم رمى بعد ذلك ثم بعده كذلك ان مكث
وهو واجب وان قدم الرمي فيه اى في اليوم الرابع على والجاز فان وقت
الرمي فيه من النحر للغروب واما في الثاني والثالث فن الزوال لطول ذكركه
النحر من متى قبل طلوع فجر الرابع لا بعده لدخول وقت الرمي وجاز الرمي كله
راكبا ولكنه في الاولين اى الاولى والوسطى ماشيا افضل لانه يقف لاني الاخرة
اي العقبه لانه ينصرف والراكب اقدر عليه واطلق افضلية المشي في الظهيرة
ورجحه الحال وغيره ولو قدم ثقله بفتحيتين متاعه وخدمه الى مكة واقام
بمنى للرعي اذ ذهب لعرفة كره ان لم يامن لان امن وكذا يكره للمصلح جعل نحو
نعله خلفه لشغل قلبه واذا نقر الحاج الى مكة نزل ولو ساعة بالمحصب
بضم ففتحيتين الا بطح وليست المقبرة منه ثم اذا اراد السفر طواف للمصدر
اي الوداع سبعة اشواط بلا رمل وسعي وهو واجب الاعلى اهل مكة ومن في
حكمهم فلا يجب بل ينذب كمن مكث بعده ثم النية للطواف شرط فلو طاف
هاربيا او طالبا لم يجز لكن يكفي اصلها فلو طاف بعد اعادة السفر ونوى التطوع
اجزاه عن الصدر كما لو طاف بنية التطوع في ايام النحر وقع عن الفرض ثم
بعد ركعتيه شرب من ماء زمزم وقبل العقبه تعظيما للكبيرة ووضع صدره فوق
على الملتزم ونشبت بالاستار كما لم تستفح بها ولو لم ينلها يضع يديه على
راسه بسوطتين على الجدار قائمتين والمتقى بالجدار ودعى مجتهدا ويكفي او
يتباكى ويرجع فتهجرى اى الى خلف حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظا للبيت
وسقط طواف القدوم عن من وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شئ عليه
بتركه لانه سنة واساء ومن وقف بعرفة ساعة عرفية وهو اليسر من
الزمان وهو المحمل عند الحلاق الفقهاء من زوال يومها اى عرفة الى طلوع فجر
يوم النحر او اجاز مسرعا او نايما او نهي عليه وكذا لو اهل عنه رفيقه وكذا
غير رفيقه فتح به اى بالتحج مع احرامه عن نفسه فاذا انتبه او افاق
داني بافعال الحج جاز ولو بقي الاغما ان الاغما بعد احرامه طيف به المناسك
وان احرما عنه اكتفى بمباشرتهم ولم ار ما لو جن فاحرموا عنه وطافوا به المناسك
وكلام الفتح بقيد الجواز او جهل انها عرفة صح حجة لان الشرط الكينونة لا النية
ومن لم يقف فيها فاته حجة الحديث الحج عرفة فطاف وسعي وتحلل بافعال
العمرة وقضى ولو حجه نذرا او تطوعا من قابل ولا دم عليه والمرأة فيما س
كالرجل لعموم الخطاب ما لم يرقم دليل الخصوص لكنها تكشف وجهها لاراسها
ولو سدت شيئا عليه وجافته عنه جاز بل نذب ولا تلبى جهرا بل تسمع نفسها
دفعاً للفتنة وما قيل انه عورة ضعيف ولا ترمل ولا تضطبع ولا تسعي بين
الميلين ولا تخلق بل تقصر من ربع شعرها كما سرت تلبس الخيط والخنثى والحلي
ولا تقرب الحجر في الزحام لمنعها من مماسة الرجال والخنثى المشكل كالمرأة

فيما ذكر احتياطا وحفظا لا يمنع تسكالا الطواف ولا شئ عليها بتأخيرها اذا لم
تطهر الا بعد ايام النحر فلو طهرت فيها بقدر اكثر الطواف لزما الدم بتأخير
لباب وهو بعد حصول ركنيه يسقط طواف الصدر ومثله النفاس والبدن
جمع بدنه من ابل وبقر والهدى منها ومن الغنم كما سيحى **باب** **القران**
هو افضل حديث اثنى آت من ربي وانا بالعقيق فقال يا ابا محمد اهلوا بحجة
وعمره معا ولانه اشق والصواب انه عليه السلام احرم بالحج ثم ادخل عليه العمرة
ليسان الجواز فصار قارنا ثم التمتع ثم الافراد والقران لغة الجمع بين شيئين
وشرعا ان يهل اى يرفع صوته بالتلبية بحجة وعمره معا حقيقة او حكما بان
يجزم بالعمرة او لا ثم بالحج قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط او عكسه بان يدخل
احرام العمرة على الحج قبل ان يطوف للقدوم وان اساء او بعده وان لم يزد
من الميقات اد القارن لا يكون الا آقيا او قبله في شهر الحج او قبلها ويقول
اما بالنصب والمراد به النية او ستانف والمراذبه بيان السنة اذ النية بقلبه
تكفي كالصلاة بحيثى بعد الصلاة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها
مني ويستحب ان يقدم العمرة في الذكر لتقدمها في الفعل وطاف للعمرة او لا وجوبا
حتى لو نواه للحج لا يقع الا لها سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الاول ويسعى بلا
خلق فلو خلق لم يحل من عمرته ولزمه دمان ثم الحج كما سرت فيطوف للقدوم
ويسعى بعده ان شا فان اتي بطوافين متواليين ثم سعيين لهما جاز واساء
ولا دم عليه وذبح للقران وهو دم شكر فيا كل منه بعد رمي يوم النحر وجوب
الترتيب وان عجز صام ثلاثة ايام ولو شفرقة اخرها يوم عرفة فبعده لا يجزى
فقول المنح كالبحر بيان للافضل فيه كلام وسبعة بعد تمام ايام حجة فريضا او
واجبا وهو بمعنى ايام التشريق ان شا لكن ايام التشريق لا تجزى لقوله تعالى
وسبعة اذا رجعت اى فرغت من افعال الحج فعم من وطنه منى او اتخذها موطنا
فان كانت الثلاثة تعين الدم فلو لم يقدر تحلل وعليه دمان ولو قدر عليه
في ايام النحر قبل الحلق بطل صومه فان وقف القارن بعرفة قبل اكثر طواف
العمرة بطلت عمرته فلو اتي باربعة اشواط ولو بقصد القدوم او التطوع لم
يتحل ويتمها يوم النحر والاصل ان الماتى به من جنس ما هو متلبس به
في وقت يصلح له ينصرف للملبس به وقضيت لشروعه فيها ووجب دم الرض
للعمرة وسقط دم القران لانه لم يوفق للنسكين **باب** **التمتع**
هو لغة من المتاع او المتعة وشرعا ان يفعل العمرة او التراتشواطها في اشهر
الحج فلو طاف الاقل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي في شوال ثم حج من عامه
كان متمتعا فتح قال المصنف فلتغير النسخ الى هذا الترتيب ويطوف ويسعى
كما سرت ويحلق او يقصر ان شا ويقطع التلبية في اول طوافه للعمرة واقام
بمكة حلالا ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة او حكما بان يعلم بياهله الماما

غير صحيح ويوم الترويه وقبله افضل حج كالمفرد لكنه يرمل في طواف
الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد هما بعد الاحرام وذبح كالتقارن ولم تنب
الاصحية عنه فان عجز عن الدم صام كالقارن وجاز صوم الثلاثة بعد اخرجها
اي العرة لكن في اشهر الحج لا قبله اي الاحرام وتاجره افضل رجاء وجود الهدى كما سـ
وان اراد المتمتع السوق للهدى وهو افضل احرام ثم ساق هدية معه وهو اولى
من قوله الا اذا كانت لاساق فيقودها وقلد بدنته وهو اولى من التحليل وكـ
الاشعار وهو شق سنامها من الايسر والايمن لان كل احد لا يحسنه فاما من احسنه
بان قطع الجلد فقط فلا بأس به واعتمر ولا يتحلل منها حتى يثمر ثم احرم للحج كما سـ
فيمن لم يسبق وحلق يوم النحر واذا حلق حل من احرامه على الظاهر والمكـ
ومن في حكمه يفرد فقط ولو قرن او تمتع جاز واساء عليه دم جبر ولا يجوز به
الصوم لو مصر ومن اعتمر بلا سوق هدى ثم بعد عمرته عاد الى بلده وحلق فقد
الهدى اما صحيا فبطل تمتعه ومع سوقه تمتع كالتقارن وان طاف لها اقل من اربعة
قبل اشهر الحج وانما فيها وحج فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا اعتبار الاكثر
كو في اي افا في حل من عمرته فيها اي الاشهر وسكن بمكة اي داخل المواقيت
او بصره اي غير بلده وحج من عامه متمتع لبقا سفره ولو افسدها ورجع من
البصرة الى مكة وقضاها وحج لا يكون متمتعاً لانه كالمكي الا اذا اله بالهله ثم رجع
واقي بها لانه سفر آخر ولا يضر كون العرة قضاها افسده واي النكاح افسده
المتمتع اتمه بلا دم للمتمتع بل للفساد **باب الجنائيات** الجنائية
هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وقد يجب بهادمان او دم او صوم او
صدقة فنصلها بقوله الواجب دم على محرم بالغ فلا شيء على الصبي خلافا للشافعي
ولو ناسيا او جاهلا او مكرها فيجب على ناسي غطي راسه ان طيب عضوا كاملا
ولو فمه باكل طيب كثيرا وما يبلغ عضوا لوجع والبدن كله كعضو واحد ان
اتخذ المجلس والا فكل طيب كفارة ولو ذبح ولم يزل له لزمه دم آخر لتركه واما
الثوب للطيب اكثره فيشترط للزوم الدم دوام لبسه يوما او خضب راسه بخنا
رقيق اما التلبد فغنيه دمان او ادهن بزيت او حل بفتح الميم المله الشيرج ولو
كانا خالصين لهما اصل الطيب بخلاف بقية الادهان فواكله او اسقطه
او داوى به جراحة او شقوق رجلية او اقطر في اذنه لا يجب دم ولا صدقة
اتفاقا بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور ونحوها ما هو طيب في نفسه
فانه يلزمه الجواب بالاستعمال ولو على وجه التداوى ولو جعله في طعام قد طبخ فلا
شيء فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره اكله كشم طيب وتغاح او لبس مخيطا لبسا
معتادا فلا تنزير به او وضعه على كتفيه لاشئ عليه او ستر راسه بمعتاد اما
بجمل اجانة او عدل فلا شيء عليه يوما كاملا او ليلة كاملة وفي الاقل صدقة
والزائد على اليوم كاليوم وان تزعم ليلا واعاده نهارا ولو جميع ما يلبس

ما لم يعتزم على الترك لبسه عند التمتع فان عزم عليه اي الترك فهو ليس تعدد
الجنائيات كغير الاول والا ولذا يتعدد الجنائيات لو لبس يوما فاراق ما لبسه ثم دام على
لبسه يوما آخر فعليه الجزاء ايضا لانه محظور فكان له واما حكم الابتداء دوام اللبس
بعد ما احرم وهو لا بأسه كانشائه بعده ولو مكرها او ناسيا ولو تعدد بسبب
اللبس تعدد الجنائيات ولو اضطر الى قميص فلبس قميصين او الى قلنسوة فلبسها مع
عامية لزمه دم واثم ولو تيقن زوال الضرورة فاستمر كغيره اخرى وتغطية ربع
الرأس او الوجه كالكحل ولا بأس بتغطية اذنيه وقفاه ووضع يده على اذنيه بلا
ثوب او حلق اي ازال ربع راسه او ربع لحية او حلق محاجه يعني واحتجم
والافصدقة كما في البحر عن الفتح او حلق احدى ابطينه او عاتقه او رقبته كلها
او قص اطراف يديه او رجلية او الكل في مجلس واحد ولو تعدد المجلس تعدد
الدم الا اذا اتخذ المجلس لحلق ابطينه في مجلسين او راسه في اربعة او يد او رجل
اذ الربع كالكحل او طاف للمقدوم لوجوبه بالشروع او بالصدر جنبيا واحيا او
للمفروض محدثا ولو جنبيا فبدنته ان لم يعده والاصح وجوبها في الجنابة ونحوها
في الحدث وان المعتد الاول والثاني جابوله فلا تجب اعادة السعي جوهرة
وفي الفتح ولو طاف للعره جنبيا او محدثا فعليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا
لانه لا مدخل للصدقة في العرة او افاض من عرفة ولو تبدع بغيره قبل الامام والنزول
ويسقط الدم بالعود ولو بعده في الاصح غاية او ترك اقل سبع الفرض يعني
ولم يطف غيره حتى لو طاف للصدر وانتقل الى الفرض ما يكمله ثم ان بقى اقل الصد
فصدقة والا قدم وبترك اكثره بقي محرما ابدا في حق النساء حتى يطوف فكلما
جامع لزمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرضا فتح او ترك طواف الصدر
او اربعة منه ولا يتحقق الترك الا بالخروج من مكة او ترك السعي او اكثره
او ركب فيه بلا عذر او الوقوف يجمع يعني بمنزلة او الرمي كله او في يوم
واحد او الرمي الاول او اكثره اي اكثر رمي يوم او حلق في حل حج في ايام النحر
فلو بعدها فدمان او عمة لاختصاصها بالحق بالحرم لادم في معتمر خرج ثم رجع
سن حل الى الحرم ثم فقر وكذا الحاج ان رجع في ايام النحر والا قدم للتأخير
او قبل عطف على حلق او لبس بشهوة انزل والا في الاصح او استمنى بكفه او
جامع بهيمة وانزل او اخر الحاج الحلق او طواف الفرض عن ايام النحر
لنوقتهما بها او قدم نسكا على آخر فيجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح
لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لكن لاشئ على من طاف قبل الرمي والحلق نعم
يكبر لباب وقد تقدم كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل الرمي لان ذبحه
لا يجب ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه دم للتأخير ودم للقران على
المذهب كما حرمه المصنف قال وبه اندفع ما توهمه بعضهم من جعل الرمي
للجنائية وان طيب جوابه قوله الا في صدق اقل من عضو او ستر راسه او لبس

أقل من يوم في الخزانة في الساعة نصف صاع وفيما دونها قبضة وظاهر ان
الساعة فلكية أو خلق شاربها أو أقل من ربع راسه أو لحينه أو بعض رقبته
أو قص أقل من خمسة أطرافه أو خمسة إلى ستة عشر متفرقة من كل عضو أربعة
وقد استقر ان لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما فينقص ما شاء أو طاف للقدم
أو للصدر محدثا أو ترك ثلاثة من سبع الصدر ويجب لكل شوط منه
ومن السعي نصف صاع أو إحدى الجمار الثلاثة ويجب لكل حصاة صدقة
الا ان يبلغ دما فكمتر أو فاد الحدادي انه ينقص نصف صاع أو خلق
راس محرم أو حلال غيره أو رقبته أو قلم ظفره بخلاف ما لو طيب عضو
غيره أو البسه مخيطا فإنه لا شيء عليه إجماعا ظهريه تصديق بنصف صاع
من بر كالفطرة وأن طيب أو خلق أو لبس بعد زخير ان شاء ذبح في الحرم
أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة مساكين أين شاء أو صام ثلاثة
أيام ولو متفرقة ووطئه في إحدى السبلين ولو ناسيا أو مكرها أو نائمة
أو صيبا أو مجنونا ذكره الحدادي لكن لادم ولا قضاء عليه قبل وقوف فرض
يفسد حجه وكذا لو استدخلت ذكر حمار أو ذكر أم قطوعا فسد حجها إجماعا
ويقتضي وجوبا في فاسده كجائزه ويذبح ويقضي ولو نفل أو لو أفسد القضاء
هل يجب قضاؤه لم أره والذي يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة ولم يتفرقا
وجوبا بل ندبا ان خاف الوقاع ووطئه بعد وقوفه لم يفسد ويجب
بدنه وبعد الحلق قبل الطواف شاة لحقت الجنابة ووطئه في عمرته
قبل طوافه أربعة فسد لها فمضى وذبح وقضى وجوبا ووطئه بعد
أربعة ذبح ولم تفسد خلافا للشافعي فان قتل محرم صيدا أي حيوانا برياً
متوحشا بأصل خلقته أو دل عليه قاتله مصداقه غير عالم واتصل القتل
بالدلالة أو الإشارة والدال والمشير باق على إحرامه وأخذه قبل ان يغتسل
عن مكانه بدأ أو عودا سهوا أو عمدا مباحا أو مملوكا فعليه جزاؤه ولو
سبعاً غير صائِل أو مستأنسا أو حاملا ولو مسرولا بفتح الواو ما في رجله ريش
كالسروال أو هو مضطر إلى أكله كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا وأكل لحمه وقدم
الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم الانسان قبل والتخوير ولو الميت
نبيا لم يحل بجان كما لا ياكل طعام مضطر آخر وفي النزاهة الصيد المذبوح أولى
اتفاقا أشباهه ويغرم أيضا ما أكله ولو بعد الجزاء والجزأ هو ما قومه عدلات
وقيل الواحد ولو القاتل يكفي في مقتله أو في أقرب مكان منه ان لم يكن له
في مقتله قيمة فالللتوزيع لا للتخيير والجزأ في سبع أي حيوان لا يؤكل ولو
خنزيرا أو قتيلا لا يزداد على قيمة شاة وان كان السبع أكبر منها لان الفساد
في غير المأكول ليس إلا بآفة الدم فلا يجب الا دم ولذا لو قتل معلما ضمنه
لحق الله غير معلم ولا لكه معلما ثم له أي للقاتل ان يشتري به هديا ويذبحه

جملة أو طعاما ويتصدق أين شاء على كل مسكين ولو ذميا نصف صاع من
بر أو صاعا من تمر أو شعير كالفطرة لا يجزيه أقل أو أكثر منه بل يكون
تطوعا أو صام عن طعام كل مسكين يوما وإن فضل عن طعام مسكين أو كان
الواجب ابتداء أقل منه تصدبه أو صام يوما بدله ولا يجوز ان يفرق
نصف صاع على مساكين قاله المصنف تبعاً للبحر هكذا ذكره هنا
وقدم في الفطرة الجواز فينبغي كذلك هنا وتكفي الإباحة هنا كدفع القيمة
ولا ان يدفع كل الطعام إلى مسكين واحد هنا بخلاف الفطرة لان العدد
منصوص عليه كما لا يجوز دفعه أي الجزاء إلى من لا تقبل شهادته له كما
صله وإن علا وفرعه وإن سفل وزوجته وزوجها وهذا هو الحكم في كل
صدقة واجبة كما من في المصنف ويجب يخرج منه شعرة وقطع عضوه
ما نقص ان لم يقصد الاصلاح فان قصده كتحليل حمامة من سنور أو
شبكة فلا شيء عليه وإن ماتت ويجب بنصف ريشه وقطع قوائمها حتى
خروج عن حيز الامتناع وكسر بيضه غير المدر وخروج فروج بيت به
أي باللسر وذبح حلال صيد الحرم وحلية لبنة وقطع حشيشه وشجرة
حالة كونه غير مملوك يعني النابت بنفسه سواء كان مملوكا أو لا حتى قالوا لو
نبت في ملكه أم غيلان فقطعها انسان فعليه قيمة لما لكها وأخرى لحق الشرع
بنا على قولها المفتي به من تملك أرض الحرم ولا نبت أي ليس من جنس ما ينبت
الناس فلو من جنسه فلا شيء عليه كقلوع وورق لم يضر بالشجر ولذا حل
قطع الشجر الثمر لان آثاره أقيم مقام الابنات قيمته في كل ما ذكر الا ما جفا
وانكسر لعدم الثمار أو ذهب بحجر كقون أو ضرب فسطاط والعبرة للأصل لا
لغضنه لانه تبع وبعضه أي الأصل له وترجى الحرمة والعبرة لمكان الطير
فان كان على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم والا لا ولو
كان قوايم الصيد القاييم في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة لقوايمه وبعضها كلها
لأرأسه وهذا في القاييم ولو نأى فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوايمه حينئذ
فاجتمع المبيع والحرم والعبرة لحالة الوسي الا اذا رماه من الحل ومتر السهم في
الحرم يجب الجزاء استخا نأى بدائع ولو شري بيضا أو جردا أو حلب لبن صيد
فضمنه لم يحرم أكله وجاز بيعه ويكره ويجعل ثمنه في الفداء ان شاء الحرم
الزكاة بخلاف ذبح الحرم أو صيد الحرم فانه ميتة ولا يرعى حشيشه بداه
ولا يقطع بمنجل الا الاذخر ولا بأس باخذ كانه لانها كالجاف وبقتل قملة
من بدنه أو قاييها أو القاء ثوبه في الشمس لموت تصدق بما شاء كجرادة
ويجب الجزاء فيها أي القملة بالدلالة كما في الصيد ويجب في الكثير منه نصف
صاع والكثير هو الزايد على ثلاثة والجراد كالقمل يحرق ولا شيء يقتل غراب الا
العقوق على الظاهر ظهريه وتعيم البحر دمه في النهر وحداة بكر فتكيتين وجوز

الرجندي فتح الحاد وذيب وعقوب وحية وفارة بالهمز وجوز الرجندي التسهيل
وكلب عقور اي وحشي ما غره فليس بصيد اصلا وبغوض ومثل لكن لا يحل قتله
مالا يؤذى ولذا قالوا يحل قتل الكلب الا اهلي اذا لم يؤذى والامر بقتل الكلاب منسوخ
كما في الفتح اي اذا لم تنز وبرغوث وقراد وسحفاة بضم ففتح فسكون وفراس
وذباب ووزغ وزنبور وقنفذ وصر وصرصا ح ليل وابن عرس وام حنين وام
اربعة واربعين وكذا جميع هوام الارض لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن
وسبع اي حيوان صايل لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو امكن بغيره لزمه الجزا كما تلزم
قيمه لو ملوكا ولو ذبح شاة ولو ابوها ضييا لان الام على الاصل وبقر وبغير
ودجاج وبط اهلي وكل ما صاده حلال ولو لم يحرم وذبحه في الحل بلاد لا تخرج
ولا امر به واعنته فلو وجد احدها حل للحلال لا للحرم على المختار وجب قيمة
بذبح حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا يجوز به الصوم لانها غرامة لا كفارة
حتى لو كان الذابح محرما اجزاء الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالة الاثر
ومن دخل الحرم ولو حلالا او احراما ولو في الحل وفي يده حقيقة يعني الجارحة صيد
وجب ارساله اي اطارته وارساله للحل ودفعه قسما في على وجه غير مضيع له لان
تسييب الدابة حرام تجز وفي كراهية جامع الفتاوى شري عصا فيمن من الصياد واعتقها
جاز ان قال من اخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لانه تضييع للمال
انتهى **قلت** - وجنيد فيقيد الاطارة بالاباحة قتال وفي كراهية مختار است
النوازل سيب دابته فاخذها آخر واصلمها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند
تسييبها هي لمن اخذها وان قال لا حاجة لي بها فله اخذها والقول له يمينه انتهى
لا يجب ان كان الصيد في بيته لحي يان العادة الفاشية بذلك وهي من احدي
الحج او نقصه ولو الققص في يده بدليل اخذ المصحف بخلافه للمحدث ولا يخرج
الصياد عن ملكه بهذا الارسال فلما مسكه في الحل وله اخذه من انسان اخذ منه
لانه لم يخرج عن ملكه وهو حلال بخلاف ما لو اخذه وهو محرم كما ياتي فلو كان
جارحا كجاء فقتل حمام الحرم فلا شيء عليه لفعله ما وجب عليه فلو باعه رد
المبيع ان بقي والا فعليه الجزا لان حرمة الحرم والاحرام تمنع بيع الصيد ولو اخذ
حلال صيدا فاحرم ضمن مرسله من يده الحكيمة اتفاقا ومن الحقيقة عنده خلافا
لها وتوكلها استحسان كما في البرهان ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله اتفاقا
لان المحرم لم يملكه وجنيد فلا ياخذه ممن اخذه والصيد لا يملكه الحرم بسبب
اختيار كثر اوهبة بل بسبب جبري والسبب الجبري في احد عشر مسألة مبسطة
في الاشياء فلذا قال نعا للبحر عن المحيط كالارث وجعله في الاشياء بالاتفاق
لكن في النهر عن السراج انه لا يملكه بالميراث وهو الظاهر فان قتله محرم آخر
بالخ مسلم ضمننا جزاين الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل ورجع اخذه على قاتله
لانه قرر عليه ما كان يعرض السقوط وهذا ان كفر بما وان بصوم لا على ما صار

الحلال لانه لم يفرم شيئا ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع على ربها ولو صييا او
نصرا نيا فلا جزا عليه لله تعالى ولكن رجع الاخذ عليه بالقيمة لانه يلزمه
حقوق العباد دون حقوق الله تعالى وكل ما على المفرد به دم بسبب جنائنه
على احرامه يعني بفعل شيء من محظوراته مطلقا اذ لو ترك واجبا من
واجبات الحج او قطع نبات الحرم لم يتعد الجزا لانه ليس جنائنه على الاحرام
فعلى القارن ومثله متمتع ساق الهدى دمان وكذا الحكم في الصدقة فتنتي
ايضا الجنائنه على احراميه الا بمجاوزة الميقات غير محرم استثناء منقطع فعليه
دم واحد لانه جنيد ليس بقارن ولو قتل محرما صيدا نقد الجزا لتعدد
الفعل ولو حلالا لان صيد الحرم لا لا اتحاد المحل وبطل بيع محرم صيدا وكذا كل
تصرف وشراؤه ان اصطاده وهو محرم والا فابيع فاسد فلو قبض المشتري
فقطب في يده فعليه وعلى البايع الجزا وفي الفاسد يضمن قيمته ايضا كما
من ولدت ظبية بعدما اخرجت من الحرم وماتا غرهما وان ادى جزاها
اي الام ثم ولدت لم يجزه اي الولد لعدم سريه الامن جنيد وهل يجب ردها
بعد آداء الجزا الظاهر نعم افا في مسلم بالغ يريد الحج ولو نفلا او العمة فلولم
يرد واحدهما لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات وان وجب حج او عمره ان
اراد دخول مكة او الحرم على مامر وجاوز وقته ظاهرا في النهر عن البدائع
اعتبارا لارادة عند المجاوزة ثم احرم لزمه دم كما اذا لم يحرم فان عاد الى
ميقات ثم احرم او عاد اليه حال كونه محرم لم يشترع في شك صفة محرم ما
كطواف ولو شوطا وانما قال ولي لان الشرط عند الامام تجديد التلبية عند
الميقات بعد العود اليه خلافا لما سقط دمه والافضل عوده الا اذا خاف فوت
الحج والا اي وان لم يعد او عاد بعد شروعه لا يسقط الدم كمن يريد الحج ويمنع
فرغ من عمرته وصار ملكيا وخرج من الحرم واحراما بالحج من الحل فان عليها
دم بمجاوزة ميقات الملكى بلا احرام وكذا الواحر ما بعث من الحرم وبالعود كما سقط
الدم دخل كوفي اي افا في البستان اي مكانا من الحل داخل الميقات لحاجة
قصدها ولو عند المجاوزة على ما سر دية مدة الاقامة ليست بشرط على المذهب
له دخول مكة غير محرم ووقته البستان ولا شيء عليه لانه التحق باهل كافر
وهذه حيلة لافا في يريد دخول مكة بلا احرام ويجب على من دخل مكة
بلا احرام لكل مرة حجة وعمره فلو عاد فاحرم بنفسك اجزاء عن آخر دخوله
وتماه في الفتح وصح منه اي اجزاء عما لزمه بالدخول فاحرم كما عليه من
حجة الاسلام او نذرا وعمره مندورة لكن في عامة ذلك لتداركه المتروك
في وقته لا بعده لصيرورته دينيا بتحويل السنة جاوز الاحرام الميقات بلا احرام
فاحرم بعمره ثم اضدها مضى وقضى ولا دم عليه لترك الوقت لجبره بالاحرام منه في
القضاء ملكي ومن يحكم طاف عمرته ولو شوطا اي اقل اشواطها فاحرم بالحج رفضه

وجوبها خلق لذي المكي عن الجمع بينهما وعليه دم لاجل الرض و حج وعمرة
لانه كفائت الحج حتى لو حج في سنته سقطت العمرة ولو رفضها فضاها فقط
فلوانها صح واساءه وذبح وهو دم جبر وفي الا فاقى دم شكر ومن احرى
حج وحج ثم احرى يوم النحر باخر فان كان قد خلق للاول لزمه الاخر
في العام القابل بلام لانها الاول والا يخلق للاول فمع دم قصر غير
به ليعم المرأة او لا لجنابته على احرامه بالتقصير والتاخير ومن اتى بعمره
الا الحلق فاحرم باخرى ذبح الاصل ان الجمع بين احريين لمعنيين مكروه
تحرما فيلزم الدم لا يثبت في ظاهر الرواية فلا يلزم افاقي احرى ثم
احرم بعمره لزماء وصار قارنا مسييا كما مر ولذا بطلت عمرته بالوقوف
قبل افعالها لانها لم تشترع مرتبة على الحج الا بالتوجه الى عرفه فان طاف له
طواف القدوم ثم احرى بها فمضى عليها ذبح وهو دم جبر وندم رفضها لتاكده
بطوافه فان قضى لصحة الشروع فيها وادار قدما لرفضها حج فاهل بعمره
يوم النحر او في ثلاثة ايام بعده لزمته بالشروع لكن مع كراهة التحريم ورفض
وجوبها تخلصا من الاثر وقضيت مع دم للرفض وان مضى عليها صح وعليه دم
لارتكاب الكراهة فهو دم جبر فايته الحج اذا احرى به او بها وجب الرض
لان الجمع بين احريين يثبت او بعمرتين غير مشروع ولما فاته الحج بقي في
احرامه فيلزمه ان يتحلل عن احرام الحج بافعال العمرة ثم بعده يقضي ما
احرم به لصحة الشروع ويدفع للتحلل قبل اوانه بالرفض والله اعلم
باب الاحصار هو لغة المنع وشرا من عن ركن اذا حضر بعد
او مرض او موت محرم او هلاك نفقة حل له التحلل فينبذ بعث المفرد ما
لا قيمته فان لم يجد بقي محرم حتى يجد او يتحلل بطواف وعن الثاني انه يقوم
الدم بالطعام ويتصدق به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوما والقارن
ومين فلو بعث واحدا لم يتحلل عنه وعين يوم الذبح ليعلم متى يتحلل ويذبح
في الحرم ولو قبل يوم النحر خلا فالها ولو لم يفصل ورجع الى اهله بغير تحلل
وصبر محرم حتى زال خوف جاز فان ادرك الحج فيها ونعت والاحتلل
بالعمرة لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشتق عليه
زبلي ويذبحه يحل ولو بلا خلق وتقصير هذا فائدة التمييز فلو طاف ذبحه
فمحل كالحلال فظهر انه لم يذبح اذ ذبح في حل لزمه جزا ما جنى ويجب
عليه ان حل من حجه ولو تفلا حجة بالشروع وعمرة للتحلل ان لم يحج من عامه
وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة وعمرة وان احدهما للتحلل فان بعث ثم زال
الاحصار وقدر على ادراك الهدى ذبح معا توجه وجوبا ولا يقدر عليها
لا يلزمه التوجه وهو باعية ولا احصار بعد ما وقف بعرفة للا من سن
الفوات والمنوع او بمكة من الركنين محصر على الاصح والقادر على احدهما لا

رفض

اما على

اما على الوقوف فلتتام حجه به واما على الطواف فلتحلله به كما مر والله اعلم
باب الحج عن الغير الاصل ان كل من اتى بعبادة مثاله جعل
ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه لظاهر الادلة واما قوله تعالى وان ليس
للانسان الا ما سعى الى الا اذا وهبه له كما حققه المال والامام بمعنى على كافي ولهم
اللغة ولقد افصح الزاهدي عن اعتزله هنا والله الموفق للعبادة المالية كزكاة
وكفارة تقبل النيابة عن المكلف مطلقا عند القدرة والعجز ولو لالنايب ذميا
لان العبرة لنية الموكل ولو عند دفع الوكيل والبدنية كصلاة وصوم لا تقبلها مطلقا
والركبة منهما حج الفرض تقبل النيابة عند العجز فقط لكن بشرط دوام العجز الى الموت
لانه فرض العمر حتى يلزم الاعادة بزوال العذر وبشرط نية الحج عنه اي عن الامر
فيقول احرمت عن فلان ولييك عن فلان ولو نسي اسمه فنوى عن الامر صح وتكفي
نية القلب هذا اي اشترط دوام العجز الى الموت اذا كان العجز كالجنس والمرض يرحى
زواله اي يمكن فان لم يكن كذلك كالعنى والزمانة سقط الفرض حج العز عنه فلا
اعادة مطلقا سوا استمر ذلك العذر به ام لا ولو اجم وهو صحيح ثم عجز واستمر له
يجوز لفقد شرطه وبشرط الامر به اي الحج عنه فلا يجوز حج الفرع بغير اذنه الا اذا
حج او اجم الوارث عن مورثه لوجود الامر دلالة وبقي من الشرايط النفقة من مال
الامر كلها او اكثرها وحج المامور بنفسه وتعيينه ان عينه فان قال حج عني فلا ت
لا غيره لم يجز حج غيره ولو لم يقل لا غيره جاز واوصلها في الباب الى عشرين شرطا
منها عدم اشتراط الاجرة فلو استاجر رجلا بان قال استاجرتك على ان حج عني بكذا
لم يجزه عنه وانما يقول امرتك ان حج عني بلا ذكر اجارة ولو اتفق من ماله نفسه
او خلط النفقة بماله وحج وانفق كله او اكثره جاز وبرى من الضمان بشرط العجز
الذكر للحج الفرض لا النفل لا تساع بابه ويقع الحج المفروض عن الامر على الظاهر من
المذهب وقيل عن المامور نفلا ولا امر ثواب النفقة حج النفل لكنه يشترط لصحة
النيابة اهلية المامور لصحة الافعال ثم فرع عليه بقوله فجاز حج الضرورة بمهمة
من لم يحج والمرأة ولوامة والعبد وغيره كالمراهق وغيرهم اولى لعدم الخلاف ولو
امر ذميا او مجنونا لا يصح واذا مرض المامور بالحج في الطريق ليس له دفع المال
الى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت الا اذا اذن له بذلك بان قيل له وقت الدفع اصنع
ما شئت فيجوز له ذلك مرضا ولا لانه صار وكيل مطلقا خرج المكلف الى
الحج ومات في الطريق واوصى بالحج عنه انما تجب الوصية به اذا اخره بعد
وجوبه اما الحج من عامه فلا فان قسر المال او كان فالامر عليه اي على ما نضره
والا فيحج عنه من بلده قياسا لا استحسانا فيلحفظ فلوا حج عنه الوصى من غيره
لم يصح ان وفي به اي بالحج من بلده ثلثه وان لم يف فن حيث يبلغ استحسانا
ولو وصى الميت او وارثه ان يسترد المال من المامور ماله يحرم ثم ان رده لحياته
منه نفقة الرجوع في ماله والا ففي مال الميت او وصى حج تقطع عنه رجل لم

ان عينه عينه تعين

محل من بلده وفي ثلثه

يجره وان امره الميت لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الانفاق لكن لو حج عنه
 ابنه ليرجع في التركة جاز ان لم يقل من مالي وكذا الواجب لا ليرجع كالدين اذا قضاه
 من مال نفسه ومن حج عن كل من امر به وقع عنه ضمن مالهما لانه خالفهما ولا
 يقدر على جعله من احدهما لعدم الاولوية ويلبغى صحة التعيين لو اطلق الاحرام
 ولو ايمه فان عين احدهما قبل الطواف والوقوف جاز بخلاف مالواهل حج عن
 ابويه او غيرها من الاجانب حال كونه متبرعا فحين بعد ذلك جاز لانه تبرع
 بالثواب فله جعله لاحدهما ولهما وفي الحديث من حج عن ابويه فقد قضى عنه
 حجته وكان له فضل عشر حجج وبعث من الابرار ودم الاحصار لا غير على امرية
 ماله ولو ميتا قيل من الثلث وقيل من الكل ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان باقة
 سماوية لا ودم القرآن والتمتع والحنائية على الحاج ان اذن له الامر بالقران والتمتع
 والا فيصير مخالفا فيضمن ضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه فيعيد بالنفس
 وان بعده فلا لحصول المقصود وان مات المأمور وسرقت نفقته في الطريق
 قبل وقوفه حج من منزله امره بثلاث ما بقي من ماله فان لم يف ثمن حيث
 يبلغ فان مات او سرق ثانيا حج من ثلث الباقي بعدها هكذا مرة بعد اخرى
 الى ان لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فتبطل الوصية **قلت** وظاهره انه لا رجوع
 في تركة المأمور فليراجع الامن حيث مات خلا فاهما وقولها استحسان
فروع يصير مخالفا بالقران والتمتع كما سلا بالتاخير عن السنة الاولى وان
 عينت لانه لا استحسان لا للتقييد والافضل ان يعود اليه وعليه رد ما فضل من
 النفقة وان شرط له فالشرط باطل الا ان يوكفه بهيمة الفضل من نفسه او يوصي الميت
 به لمعين ولو ادته ان يسترد المال من المأمور ومالم يحرم وكذا ان احرم وقد دفع
 اليه ليحج عنه وصيه فاحرم ثم مات الامر وللوصي ان يحج بنفسه الا ان يامر
 بالدفع او يكون وارثا ولم يتجر البقية ولو قال منعت وكذبوه لم يصدق الا ان يكون
 امرا ظاهرا ولو قال حجبت وكذبوه صدق بيمينه الا اذا كان مدبونا الميت وقد امر
 بالانفاق ولا تقبل بيئتهم انه كان يوم النحر بالبلد الا اذا برهننا على اقراره انه لم يحج
باب الهدى هو في اللغة والشرع ما يهدي الى الحرم من النعم
 لتتقرب به فيه ادناه شاة وهو ابل ابن خمس سنين وبقر ابن سنتين وغنم
 ابن سنة ولا يجب تعريفه بل يندب في دم الشكر ولا يجوز في الهدايا الا ما جاز
 في الضحايا كما سيجي فصيح اشتركت ستة في بدنة شريت لقربة وان اختلفت
 اجناسها ونحو الشاة في الحج في كل شيء الا في طواف الركن جنباً او حائضاً
 ووطئ بعد الوقوف قبل الحلق كما مر ويجوز اكله بل يندب كالاضحية من هدى
 التطوع اذا بلغ الحرم والمنفعة والقران فقط ولو اكل من غيرها ضمن ما اكل ويبعد
 يوم النحر اى وقته وهو الايام الثلاثة لذبح المنفعة والقران فقط فلم يجوز قبله
 بل بعده وعليه دم ويتعين الحرم لامني لكل الفقير لكنه افضل ويصدق بجلاله

ط
 لومات المأمور حج

وحطاة اى زمانه ولم يعطه اجر الجزاء اى الذابح منه فان اعطاه ضمنه
 اما لو تصدق عليه جاز ولا يركبه مطلقا بلا ضرورة فان اضطر الى الركوب
 ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه وتصدق به على الفقرا شربلاية فاف
 اطعم منه غنيا ضمن قيمته مبسوط ولا يجلبه وينضح صرعها بالماء البارد لو
 للذبح قريبا والاحلية وتصدق به ويقيم بدل هدى واجب عطف او قيب
 بما يمنع الاضحية **وصبح** بالمعيب ماشا ولو كان المعيب تطوعا خره وصبح
 قلا دته بدمه وضرب به صفحة سنامه ليعلم انه هدى للفقرا ولا يطعم ولا يطعم
 منه غنيا لعدم بلوغه محله ويقلد ندبا بدنة التطوع ومنه النذر والمنفعة
 والقران فقط لا للاشتهار بالعبادة اليق والستر بغيرها الحق شهدوا بعد
 الوقوف بوقوفهم بعد وقته لا تقبل شهادتهم والحج صحيح استحسانا حتى الشهود
 للحرج الشديد وقبله اى قبل وقته قبلت ان امكن التدارك ليلامع اكثرهم
 والا لارمى في اليوم الثاني او الثالث والرابع الوسطى والثالثة ولم يرمى الاولى
 فعند القضاء ان رمى لكل بالترتيب لحسن وان قضى الاولى جاز لسنة الترتيب
 نذر المكلف حجا ما شيا من منزله وجوبا في الاصح حتى يطوف الفرض لانها
 الاركان ولوركب في كله او اكثره لزمه دم وفي اقله بحسابه ولو نذر المشي الى
 المسجد الحرام او مسجد المدينة او غيرها لاشئ عليه اشترى محرمة ولو بالاذن
 له ان يحللها بلا كراهة لعدم خلف وعده بقص شعرها او بقلم ظفرها لم يمس
 طيب ثم يجمع وهو اولى من التحليل بجماع وكذا لو تكح حرة محرمة بنفل بخلاف
 الفرض ان لها محرم والا فهي محصرة فلا تتحلل الا بالهدى ولو باذن لامراته
 بنفل ليس له الرجوع ملكها منافعها وكذا المكاتب بخلاف الامة الا اذا اذن
 لامته فليس لزوجها منعها **فروع** حج الغني افضل من حج الفقير حج الفرض
 اولى من حج طاعة الوالدين بخلاف النفل بنا الرباط افضل من حج النفل
 واختلف في الصدقة ورجم في البرازية افضلية الحج لمنقته في المال والبدن
 جميعا قال وبه اثنى ابو حنيفة حين حج وعرف المشقة لوقفة الجمعة مزينة سبعين
 حجة ويغفر فيها لكل فرد بلا واسطة صاف وقت العشاء والوقوف يدع الصلاة
 ويذهب لعرفة للحرج هل الحج يكفر الكبار فيقول نعم كفى في اسلم وقيل غير المتعلقة
 بالادى كذا في اسلم وقال عياض اجمع اهل السنة ان الكبار لا يكفروا الا التوبة
 ولا قائل بسقوط الدين ولو حقا لله كدين صلاة وزكاة ثم اثم المطل وقاخير الصلاة
 ونحوها يسقط وهذا معنى التكفير على القول به وحديث ابن ماجة انه عليه السلام
 استجيب له حتى في الدماء والمظالم ضعيف يندب دخول البيت اذا لم يشتمل
 على ايذا نفسه او غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى والسمار الذي في
 وسطه انه سر الدنيا لا اصل له ولا يجوز شر الكسوة من بنى شيمة بل من الامام
 او ناييه وله لبسها ولو جنبا او حائضا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل

في البيت لا يقتل فيه يكره الاستنجاء بما زمر لا الاغتسال لأحرم للمدينة عندنا ومكة
افضل منها على الراجح الا ما ضم اعضائه عليه السلام فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة
والعرش والكعبة وزيارة قبره مندوبة بل قيل واجبة لمن له سعة ويبدأ بأحد
لو فرضنا ونحو لو فلاما لم يبره فيدأ بزيارته لا بحالة ولينومعه زيارة
مسجده فقد اخبر ان صلاة فيه خير من الف في غيره الا المسجد الحرام وكذا
بقية القرب ولا تكو المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لمن يثق بنفسه **كتاب النكاح**
الم ليس لنا عبادة شرعت من عهد ادم الى الان ثم تستمر في الجنة الا النكاح والايمان
هو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المتعة اي حل استمتاع الرجل من امرأة لم يمنع من
نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والحتمى الشكل لجواز ذكوره وبينه المحارم والجنينة
وانسان الا لاختلاف الجنى واجاز الحسن نكاح الجنينة بشهود قبيح قصد اخرج ما
يفيد الحل ضمن الشرائع للتشري وعند اهل الاصول واللغة هو حقيقة في الوطئ مجاز
في العقد فحيث جاز في الكتاب والسنة مجردا عن الترائين يراد الوطئ كما في ولا تشكوا
ما نكح اباكم فخرج من رتبة الاب على الابن بخلاف حتى تنكح زوجا اسناده اليها
والمصور منها العقد لا الوطئ الا مجازا ويكون واجبا عند التوقان فان تيقن الزنا
لا به فرض نهاية وهذا ان ملك للمر والنقطة والافلا اثم بتركه بدائع ويكون سنة
وكذا في الاصح في اثم بتركه ويشاب ان نوى تحصيله ولو حال الاعتدال اي القدرة
على وطئ ومهر ونفقة ورجح في النهي وجوبه للمواظبة عليه والانكار على من رغب
فيه ومكرها خوفا للرجوع فان تيقنه حرم ويندب اعلاؤه وتقديم خطبة وكونه
في مسجد يوم جمعة بعاقدر شديد وشهود عدول والاستدانة له والنظر اليها
وكونها دون سنا وحسبا وعزا وما لا فوقه خلقا وادبا وورعا وجمالا وهل يكره
الزفاف المختار لا اذا لم يشتمل على مقسدة دينية ويتعقد منتسبا بايجاب من
احدهما وقبول من الآخر وصنعا للمصني لان الماضي على التحقيق كزوجت نفسي او
بنيتي او موكلتني منك ويقول الآخر تزوجت ويتعقد ايضا بما اي بلقطين وضع
أحدهما للمصني والآخر للاستقبال او الحال فالاول الامر كزوجتي او زوجيني
نفسك او كوني امراتي فانه ليس بايجاب بل توكيل ضمنى فاذا قال في المجلس
زوجت او قبلت او بالسمع والطاعة بزازية قام مقام الطرفين وقيل هو ايجاب
ورجحه في البحر الثاني المضارع المبدوء بهمة او نون او تاء كزوجيني نفسك
اذا لم ينو الاستقبال فلذا انا تزوجك وجيتك خاطبا لعدم جريان المساومة
في النكاح او هل اعطينيهما ان المجلس للنكاح وان للوعد فوعد ولو قال لها بامر
نقالت ليك انعقد على المذهب فلا يتعقد بقبول بالفعل كقبض مهر ولا يتعاطى ولا
بكتابة حاضر بل غائب بشرط اتمام الشهود بما في الكتاب ما لم يكن بلفظ الامر فتولى
الطرفين فتح ولا بالاقرار على المختار خلاصة لقوله في امراتي لان الاقرار اظهر
لما هو ثابت وليس بانشاء قيل ان كان بحضور من الشهود صح كما يصح بلفظ الجمل

نظ
ليس لنا عبادة تبقى

نظ
نكاح الجنينة والملازمة

جعل الاقرار انشاء وهو الاصح ذخيره ولا يتعقد بتزويج تصفك في الاصح
احتياطا خائفة بل لا بد ان يضيفه الى كل ما او ما يعبر به عن الكل ومنه الظاهر
والبطن على الاشبه ذخيره ودمحو في الطلاق خلافة فيحتاج للفرق واذا
وصل الايجاب بالتسمية للمهر كان من تمامه اي الايجاب فلو قبل الآخر قبله
لم يصح لتوقف اول الكلام على آخره لو فيه ما ينبغي اوله ومن شارب الايجاب
والقبول اتحاد المجلس وحاضرين وان لا يخالف الايجاب للقبول لقبول النكاح
لا المهر نعم يصح الخط كزيادة قبلتها في المجلس وان لا يكون مضافا ولا معلقا كما
يجب ولا المنكوحة بجهولة ولا يشترط العلم بمعنى الايجاب والقبول فيما يستوى
فيه الجرد والهزل اذا لم يحتج لنية به يفتى وانما يصح بلفظ تزويج ونكاح
لانها صريحتان وما عداها كناية وموكل لفظ وضع لتليك عين كاملة فلا يصح
بالشركة في الحال خرج الوصية غير المقيدة بالحال كهبنة وتليك وصدة وعطية
وسلم واستحارة وقرض وصلى وصرف وكل ما تملك به الرقاب بشرط نية او قرينة
وفهم الشهود المقصود لا يصح بلفظ اجازة براء او زاي واعارة ووصية ورهن
ووديعة ونحوها مما لا يفيد الملك لكن تثبت به الشهادة فلا يجد ولها الاقل
من المسمى ومهر المثل وكذا ثبت بكل لفظ لا يتعقد به النكاح فليحفظ والفاظ محكمة
لتجوزت لاعن قصد صحيح بل عن تحريف وتصحيف فلم يكن حقيقة ولا مجازا
لعدم العلاقة بل غلطا فلا اعتبار به تلويح نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه
الغلطة وصدرت عن قصد كان ذلك وصناعا جديا فيصح به واما الطلاق فيقع
بهما قصدا كافي او ايل الاشياء ولا يتعاط احتراما للغروج وشرط سماع كل من
العاقدين لفظ الآخر ليتحقق رضاها وشرط حضور شاهدين حريين
او حررتين مكلفين سامعين معا قولها على الاصح فاهمين انه نكاح على
المذهب بخمس مائة دينار او مائة دينار او مائة دينار او مائة دينار في قذف
او اعميين او ابني الزوجين او ابني احدهما وان لم يثبت النكاح بهما بالاثنتين
ان ادعى الزوج كاصح نكاح مسلم ذمية عند ذميين ولو بخالفين لزمها
وان لم يثبت بهما مع انكاره والا صل عندنا ان كل من ملك قبول النكاح بولاية
نفسه انعقد بحضرة امر الاب رجلا ان يزوج صغيرته فزوجها عند رجل
او امرأتين والحال ان الاب حاضر صح لانه يجعل عاقدا حكا والا لا ولو زوج
ابنته البالغة العاقلة بحضور شاهد واحد جاز ان كانت ابنته حاضرة لانها
تجعل عاقدة والا لا الاصل ان الامر متى حضر جعل مباشر اثم انما تقبل
شهادة المأمور اذا لم يذكر انه عقد لئلا يشهد على فعل نفسه ولو زوج
المولى عبده البالغ بحضرة واحد لم يخفى على الظاهر ولو اذن له فعقد بحضرة
المولى ورجل صح والفرق لا يخفى ولو قال رجل لآخر زوجيني ابتك فقال
الآخر زوجت او قال نعم مجيبا له لم يكن نكاحا ما لم يقل الموجب بعده

نظ
يشترط العلم بمعنى
الايجاب والقبول

نظ
ثبت الشبهة بكل لفظ

قبلت لان زوجتي استجار وليس بعقد بخلاف زوجتي لانه توكل غلط
وكيلها بالنكاح في اسم ابيه باخير حضورها لم يصح للجهالة وكذا لو غلط في
اسم بنته الا اذا كانت حاضرة واسألتها فيصح ولوله بنتان اراد تزويج الكبرى
فغلط فسمها باسم الصغرى صح للصغرى خائنه ولو بعثت مريد النكاح
اقول ما للخطبة فزوجها الاية والولي يحضرهم صح فيجعل المتكلم فقط مخاطبا
والباقي شهودا به يفتي فتح **فروع** قال زوجتي ابتك على ان امرها بيدك
لم يكن له الامر لانه تفويض قبل النكاح وكله بان يزوجه فلا بد بكذا افراد الوكيل
في المهر لم ينفذ فلوله يعلم حتى دخل بقى الخيارات اجازته وفسخه ولها الاقل
من المسمى ومهر المثل لان الموقوف كالفاسد تزوج بشهادة الله ورسوله
لم يحجز بل قيل يكفر **فصل في المحرمات** اسباب التحريم انواع قرابة
ومصاهرة ورضاع جمع ملكه شرك او خال امة على حرة فهي سبعة ذكرها المص
بهذا الترتيب وبقي التطلق ثلاثا وتعلق حق الغير بنكاح او عدة ذكرها في الرتبة
حرم على المتزوج ذكر اكان او انثى نكاح اصله وفروعه علا وتزل وبنت
اخيه واخوته وبنتها ولومن زنا وعمته وخالته فهذه السبعة مذكورة في اية
حرمت عليكم امهاتكم ويدخل عمه جده وجدته وخالتهما الاشقا وغيرهن واما
عمة امة وخالة خالة ابيه فخلال كنبت عمه وعمته وخاله وخالته لقوله
فما لي واحل لكم ما وراء ذلكم وتحرم بالمصاهرة بنت زوجته والموطوءة وام زوجته
وجداتهما مطلقا بمجرد العقد الصحيح وان لم توطأ لما تقرران وطى الامهات يحرم
البنات ونكاح البنات يحرم الامهات ويدخل بنات الوبيبة والريبب وفي
الكشاف والمسوخ كالدخول عند ابني حنيفة واقوه المص وزوجة اصله
وفروعه مطلقا ولو بعيد ادخل بها او لا واما بنت زوجته ابيه او ابنة فخلال
وحرم الكل مما هو تحريمه نسا ومصاهرة رضاعا الا ما استثنى في بابيه
فروع يقع مغلطة فيقال طلق امراته طلقتين ولها منه لبن فاعتدت فتكحت
صغيرا فارضعته فحرم عليه فتكحت آخر فدخل بها فابانها فهل تعود للاول
بواحدة ام بثلاث الجواب لا تعود اليه ابدا لصيرورتها حليلة ابنة رضاعا
شري امة ابيه لا تحل له ان علم انه وطئها تزوج بكر او جدها ثيبا وقالت
ابوك فضني ان صدقها بانته منه بلا مهر والا لا سمي وحرم ايضا بالصهرية
اصل من نيتته اراد بالزنا الوطى الحرام واصل ممسوسته بشهوة ولو شرع على
الراس بجأيل لا يمنع الحرارة واصل ماسته وناظرة الى ذكره والمنظور الى فرجها
الدور الداخل ولو نظره من خارج او ما طي فيه وفروعه من مطلقا والعبارة
للشهوة عند المس والنظر لا بعدها وحدها فيما تحرك الله اوزيادته به يفتي
وفي امراته ونحو شيخ تحرك قلبه اوزيادته وفي الجوهره لا يشترط في النظر للفرج
تحريك الله به يفتي هذا اذا لم يترك فلو انزل مع مس او نظر فلا حرمة

لوقوف كالفاسد

وطى الامهات يحرم البنات

به يفتي

به يفتي ابن كمال وغيره وفي الخلاصة وطى اخت امراته لا تحرم عليه امراته
لا تحرم المنظور الى فرجها الداخل اذا رآه من امرأة او ماء لان المرى مثاله
بالانكاس لانه هذا اذا كانت حية مشتهاة ولو ما ضيا اما غيرها يعني الميتة
وصغيرة لم تشته فلا تثبت الحرمة بها اصلا كوطى دبر مطلقا وكالوا فضاها
لعدم تيقن كونه في الفرج مالم يحبل منه بلا فرق بين زنا نكاح فلو تزوج
صغيرة لا تشتهى فدخل بها فطلقها وانقضت عدتها وتزوجت باخر جاز لا اول
التزوج ببنتها لعدم الاشتباه وكذا تشترط الشهوة في الذكر فلو جامع غير مراهق
زوجته ابيه لم يحرم فتح ولا فرق فيما ذكر بين المس والنظر بشهوة بين عمد
ونسيان وخطا وكراه فلو ايقظ زوجته او ايقظته هي لجامعها فست يده
بنتها للشبهة او يدها ابنة حومت الامر ابدا فتح قبل ام امراته في اى موضع كان
على الصحيح جوهره حرمت عليه امراته مالم يظهر عدم الشهوة ولو على الفم كما فهم
في الذخيرة وفي المس لا تحرم مالم تعلم الشهوة لان الاصل في التقييل الشهوة بخلاف
المس والمعاينة كالتقييل وكذا القرض والعرض بشهوة ولو اجنبية وتكفي الشهوة
من احدهما ومراهق ومجنون وسكران كالبغ بزأيه وفي الفتية قبل السكران
بنته تحرم وبجمرته المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج باخر الا
بعد المتاركة وانقضاء العدة والوطى بما لا يكون زنا وبنت منها دون سبع ليست
بمشتهاة به يفتي وان ادعت الشهوة وانكرها الرجل فهو صدق لاهي الا ان يقوم
اليها منتشرا لانه فيعانقها القرنية كذبه او ياخذ ثديها او يركب معها لو يمسها
على الفرج او يقبلها على الفم قال الحدادي وفي الفتح يتراى الحاق الخدين بالفم وفي
الخلاصة قيل له ما فعلت بام امراتك فقال جامعتهما ثبتت الحرمة ولا يصدق انه
كذب ولو هازلا وتقبل الشهادة على الاقرار بالمس والتقييل عن شهوة وكذا تقبل
على نفس المس والتقييل والنظر الى ذكره او فرجها عن شهوة في المختار تجنيس لان
الشهوة مما يوقف عليها في الجملة بانتشار اثاره وحرم الجمع بين المحارم نكاحا
اى عقدا صحيحا وعدة ولومن طلاق باين وحرم الجمع وطيا بملك يمين
بين امرأتين ايتهما فرضت ذكر الم تحل للآخرى ابدا لحديث مسلم لا تنكح امرأة
على عمتها وهو مشهور يصلح مخصصا للكتاب فجاء الجمع بين امرأة وبنت زوجها
او امرأة ابنتها وامة ثم سيدقها لانه لو فرضت المرأة او امرأة الابن والسيّد
ذكر الم يحرم بخلاف عكسه وان تزوج بنكاح صحيح اخت امة قد وطئها
صح النكاح لكن لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم حل استمتاع احدهما عليه بسبب
ما لان للعقد حكم الوطى حتى لو نكح مشرقى مغربية يثبت نسب اولادها منه
لشوق الوطى حكما ولو لم يكن وطى الامة له وطى المنكوحة ودواعي الوطى
كما لو طى ابن كمال وان تزوجها معاى الاختين او من بمعناها او بعقدين
ونسى النكاح الاول فرق القاضي بينه وبينهما ويكون طلاقا ولها نصف المهر

يعني في مسئلة النسيان اذ الحكم في تزويجها معا البطلان وعدم وجوب المهر
 الا بالوطئ كما في عامة الكتب فتنبيه وهذا اذا كان مهرها متساويين قدرا
 وجنسا وهو مسمى في العقد وكانت الفرقة قبل الدخول وادعى كل منهما انها
 الاولى ولا بينة لهما فان اختلف مهرها فان علما فلنكل ربع مهرها والا فلنكل
 نصف اقل المسميين وان لم يكن مسمى فالواجب ستعة واحدة لهما بدل نصف
 المهر فان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل واحدة مهر كامل لتقرره
 بالدخول ومنه يعلم حكم دخوله بواحدة وكذا الحكم فيما جمعها من المحرم في نكاح
 وحرم نكاح المولى ائمة والعبد سيدته لان الملوكة قناني المالكية نعم لو
 فعله المولى احتياطا كان حنا وحرم نكاح الوثنية بالاجماع وصح نكاح كتابي
 وان كره تنزيها مومنة بنبي مرسل مرة بكتاب منزل وان اعتقدوا المسيح
 آلهها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب تجزؤه في النهر تجوز مناكحة المعتزلة
 لا نالانكفر احدا من اهل القبلة وان وقع الزاما في المباحث لا يصح نكاح عابدة
 كوكب لا كتاب لها ولا وطئها بملك يمين والمجوسية والوثنية هذا ساقط من نسخ
 الشرح ثابت في نسخ المتن وهو عطف على عابدة كوكب وقوله والمحرمة الحج او
 عمرة ولو تحرم عطف على كتابية فتنبيه والامة ولو كانت كتابية او مع طول
 الحرة الاصل عندنا ان كل وطئ يحل بملك يمين يحل بنكاح وما لا فلا وان
 كره تخيما في المحرمة وتنزيها في الامة وحرة على امة لا يصح عكسه ولو امر
 ولد في عدة حرة ولو من باين وهي لورا جمعها اي الامة على حرة لبقا الملك
 ولو تزوج اربع من الامة وخمس من الحر اربع في عقد واحد صح نكاح الامة
 لبطلان الخمس وصح نكاح اربع من الحر اربع والا ما فقط للحر لا اثر وله
 التثري بما شام من الامة فلولا اربع والفسرية واراد شرا اخرى فلامه رجل
 خفيف عليه الكفر ولو اراد فقال لثامرته اقتل نفسي لا يمتنع لانه مشروع لكن
 لو ترك ليلا يغمرها يؤجر الحديث من ريق لا متي ريق الله له بزازيه ونصفها
 للعبد ولو مدبر او يمتنع عليه غير ذلك فلا يحل له التثري اصلا لانه لا يملك
 الا الطلاق وصح نكاح حلي من زنا لا حلي من غيره اي الزنا لثبوت نسبه
 ولو من حربي او سيدها المقربه وان حرم وطئها ودواعيه حتى تضع متصل
 بالمسئلة الاولى ليلا يسقي ماء زرع غيره اذ الشرع ينبت منه **فروع** لو نكحها
 الزاني حل له وطئها اتفاقا والولد له ولزمت النفقة ولو زوج امته او ام ولد
 الحامل بعد علمه قبل اقراره به جاز وكان نكاحا صحيحا نكاح الموطوءة بملك
 يمين ولا يستبرأ زوجها بل سيدها وجوبا على الصحيح ذخيرة او الموطوءة بزنا
 اي جاز نكاح من رآها تنزني وله وطئها بلا استبراء اما قوله تعالى الزانية
 لا ينكحها الا اذن ففسوخ باية فانكحوا ما طاب لكم وفي آخر حظر المحنتي لا يجب
 على الزوج تطلق الفاجرة ولا عليها تسريح الفاجرة الا اذا خاف ان لا يقيما

لو فعله المولى حسن

لا نكفر احدا من اهل القبلة

خفيف عليه الكفر

حدود الله فلا باس ان يتفرقا في الوهبانية ضعيف ذكره المصنف وصح نكاح
 المضومة الى محرمة والمسمى كله لها ولو دخل بالمحرمة فلها مهر المثل وبطل
 نكاح متعة وموقت وان جهلت المدة او طالت في الاصح وليس منعهما ولو نكحها
 على ان يطلقها بعد شهر او نوى ملكه معها مدة معينة ولا باس بتزوج الزواني
 عيني ويحل له وطئ امرأة ادعت عليه عند قاض انه تزوجها بنكاح صحيح
 وهي اي والحال انها محل للانثاء اي لانثاء النكاح خلية عن الموانع وقضى
 القاضى بنكاحها يمينه اقامتها ولم يكن في نفس الامر تزويجها وكذا تحل
 له لو ادعى هو نكاحها خلافا لهما وفي الشرع بلاية عن المواهب ويقولها
 يفتي ولو قضى بطلاقها بشهادة الزور مع علمها بذلك نفذ وحل لها التزوج
 باخرى بعد عدة وحل للشاهد زورا تزويجها وحرم على الاول وعند
 الثاني لا تحل لهما وعند محمد تحل الاول مالم يدخل الثاني وهي من فروع
 القضا بشهادة الزور كما سيجي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط كثر وحكم
 ان رضى ابي لم ينعقد النكاح لتعليقه بالحظر فاما في الدرر فنه نظر ولا اضافته
 الى المستقبل كثر وحكم غدا او بعد عدتي لم يصح ولكن لا يبطل النكاح
 بالشرط الفاسد وانما يبطل الشرط دونه يعني لو عقد مع شرط فاسد لم
 يبطل النكاح بل الشرط بخلاف ما لو علقه بالشرط الا ان يعلقه بشرط
 ماض كاتين لا محالة فيكون تحقيقا فينعقد للحال كان خطب بنتا لابنه
 فقال ابوها زوجتها قبلك من فلان فكذبه فقال ان لم اكن زوجتها
 لفلان فنقد زوجتها لانيك فقيل ثم علم كذبه انفق لتعليقه بوجوده وكذا
 اذا وجد العلق عليه في المجلس ذكره جوي زاده وعمه المصنف بخنا لكن في
 النهر قبيل كتاب الصرف في مسئلة التعليق برضى الاب والحق الاطلاق فليتأمل
 المفتي **باب** **الولي** هو لغة خلاف العدو وعرفا المعارف
 بالله ولغة شرعا البالغ العاقل الوارث ولو فاسقا على المذهب مالم يكن
 تهتكا وخروج نحو صبي ووصي مطلقا على المذهب والولاية تنفذ القول على
 الغير تثبت باربعة قرابة وملك وولا وامامة مشا وابا وهي هنا نوعان ولاية
 تدب على المكلفة وان بكر او ولاية احيار على الصغيرة ولو ثيبا ومعتوقة ومروقة
 كما افاده بقوله وهو اي الولي شرط صحة نكاح صغير ومجنون وريق المكلفة
 فنقد نكاح حرة مكلفة بلا رضى ولي والا صل ان كل من تصرف في ماله تصرف
 في نفسه وما لا فلا وله اي الولي اذا كان عصبة ولو غير محرم كابن عم في الاصح
 خاتنه وخروج ذوا الارحام والام والقاضى الاعتراض في غير الكفو فيفسخه
 القاضى ويتجدد بتجدد النكاح مالم يسكت حتى تلد منه ليلا يضيع الولد
 ويلبغى الحاق الحمل الظاهر به ويقضى في غير الكفو بعدم جوازه اصلا وهو
 المختار للفتوى لفساد الزمان فلا تحل مطلقة لثالثا نكحت غير كفو بلا رضى

مطلب
ما ثبت لكل كلاً

ولي بعد معرفته اياه فليحفظ وبنّا على الاول ظاهر الرواية فرضي
 البعض من الاوليا قبل العقد وبعده كالكل لثبوتة لكل كلاً لولاية امان
 وقود وسنحفظه في الوقت لو استنوا في الدرجة والا فلا قرب منهم الفسخ
 وان لم يكن لها ولي فهو اي العقد صحيح نافذ مطلقاً اتفاقاً وقبضه اي ولي
 له حق الاعتراض المهر ونحوه مما يدل على الرضا رضا دلالة ان كان عدم
 الكفاة ثابتاً عند القاضي قبل مخاصمته وان لم يكن رضا كما لا يكون سكوت
 رضا ما لم تلد واما تصديقه بانه كفوء فلا يسقط حق الباقيين مبسوط
 ولا تجبر البالغة البكر على النكاح لانقطاع الولاية بالبلوغ فان استاذنها
 هو اي الولي وهو السنة او وكيله او رسوله او زوجها وليها واخبرها
 رسوله او فضولي عدل فسكتت عن رده مختارة او ضحكك غير مستزينة
 او تبست او بكت بلا صوت فلو بصوت لم يكن اذا نال رد احتى لو رضيت
 بعده انعقد عراج وغيره فافي الوقاية والمثلتي فيه نظره فلو اذن اي وكيل
 في الاول ان اتخذ الولي فلو تعدد المزوج لم يكن سكوتها اذا نال واجازه في الثاني
 ان بقي النكاح لا يبطل بموته ولو قالت بعد موقعة زوجتي ابي بامري وانكرت
 الورثة فالقول لها فتوث وتعد ولو قالت بغير امري لكنه بلغني فرضيته
 فالقول لهم وقولها غيره اولى منه وقبل العقد لا بعده ولو زوجها نفسه فسكوتها
 رد بعد العقد لا قبله ولو استاذنها في معين فردت ثم زوجها منه فسكتت
 صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها فردت ثم قالت رضيت لم يجوز بطلانها
 بالرد ولذا استحسنوا التجديد عند الزفاف لان الغالب اظهرها النقرة عند
 نجاة السماع ولو استاذنها فسكتت فوكل من يزوجه ممن سماه جاز ان عرف
 الزوج والمهر كما في القينة واستشكله في البحر بانه ليس للوكيل ان يوكل بلا
 اذن فمقتضاه عدم الجواز وانها مستثناة ان علمت بالزوج انه من هو
 لتظهر الرغبة فيه او عنه ولو في ضمن العام كجرا في اوبني عي لو يحصون والا
 لا ما لم تفوض الامر لا العلم بالمهر وقيل بشرط وهو قول المتأخرين بجو
 عن الذخيرة واقره المص وما صححه في الدرر عن الكا في رده الكمال وكذا اذا
 زوجها الولي عندها اي بحضرتها فسكتت صح في الاصح ان علمته كما سرفات
 استاذنها غير الاقرب كاجني او ولي بعيد فلا عبرة لسكوتها بل لا بد من
 القول كالتيب البالغة لا فرق بينهما الا في السكوت لان رضاها يكون بالدلالة
 كما ذكره بقوله او ما هو في معناه من فعل يدل على الرضا كطلب مهرها ونفقها
 وتعليقها من الوطى ودخولها بها برضاها ظهريه وقبول التهنئة والضحك
 سرور ونحو ذلك بخلاف خدمته او قبول هديته من زالت بكارتها به
 بوثبة اي نطة او در ورحيصة او حصول جراحة او تعيس اي كبر بكر
 حقيقة كنفريق يجب او عنة او طلاق او موت بعد خلوة قبل وطى او زنا وهذه

فقط

فقط بكر حكام ان لم يتكرر ولم تحديه والا فثبتت كوطوة بشبهة او نكاح
 فاسد قال الزوج للبكر البالغة بلغك النكاح فسكتت وقالت بل رددت
 النكاح ولا بينة لهما على ذلك ولم يكن دخل بها طوعاً في الاصح فالقول قولها
 يمينها على المفتي به وتقبل بينته على سكوتها لانه وجودي بضم الشفتين ولو
 برهننا فينتها اولى الا ان يبرهن على رضاها او اجازتها كما لو زوجها ابوها
 مثلاً زاعماً عدم بلوغها فقالت انا بالغة والنكاح لم يصح وهي مراشقة وقال الاب
 او الزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت ان سنها تسع وكذا الوادعي المراهق
 بلوغه ولو برهننا فيبينة البلوغ اولى على الاصح بخلاف قول الصغيرة رددت
 حين بلغت وكذبها الزوج فالقول له لانكاره زوال ملكه لو اختلفا بعد زمان
 البلوغ ولو هذا حاله البلوغ فالقول لها شرح وبيانها فليحفظ وللولى الاتي بيانه
 انكاح الصغير والصغيرة جبراً ولو ثببتا لمعتوه ومجنون شراً ولزم النكاح ولو
 بغين فاحش بنقص مهرها وزيادة مهره او زوجها بغير كفوء ان كان الولي
 المزوج بنفسه بغين ابا او جداً وكذا المولى وابن المجنونة لم يعرف منهما سوء
 الاختيار مجانة وفسقا وان عرف لا يصح النكاح اتفاقاً وكذا لو كان سكران فزوجها
 من فاسق او شرير او فقير او ذي حرفة دينة لظهور سوء اختياره فلا يعارضه شفقة
 المظفونة بجو وان كان المزوج غيرهما اي غير الاب وابيه ولو الام او القاضى
 او وكيل الاب لكن في النهر بخلاف الوكيل القدر صح لا يصح النكاح من غير كفوء
 او بغين فاحش اصلاً وما في صدر الشريعة صح ولهما نسخ وهم وان كان من كفوء
 وعبر المثل صح ولكن لهما اي لصغير وصغيرة ولحقها خيار الفسخ ولو بعد الدخول
 بالبلوغ او العلم بالنكاح بعده لغضور الشفقة وبغين عنه خيار العتق ولو بلغت
 وهو صغير فرق بحضرة ابيه او وصيه بشرط القضا للفسخ فيتوارثان فيه ويلزم
 كل المهر ثم الفرقة ان من قبلها ففسخ لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا
 في الردة وان قبل من قبله فطلاق لا يملك او ردة او خيار عتق وليس لنا فرقة
 منه وكلامه عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتق بشرط لكل القضا الا ثمانية
 ونظيره في النهر فقال

 . فرق النكاح استك جماعاً فاعا فسخ طلاق وهذا الدرر يحكيها .
 . تبين الدار مع نقصان مهر كذا فساد عقد وفقد الكفو ينعيها .
 . تقبيل سبي واسلام الحارب او ارضاع ضرتها قد عدا فيهما .
 . خيار عتق بلوغ ردة وكذا ملك لبعض وتلك الفسخ بحصنها .
 . اما الطلاق فنج عنة وكذا ايلاؤه ولعان ذاك يتلوها .
 . قضا قاض اتي شرط الجميع خلا عتق وملك واسلام اتي فيها .
 . تقبيل سبي مع الايلايا املى تبين مع فساد العقد يدنيها .
 وبطل خيار البكر بالسكوت لو مختارة عالمة باصل النكاح ولو سالت عن قدر المهر

مطلب
زوجها الام والقاضى
لها الخيار

قبل الخلوة او عن الزوج او سلك على الشهود لم يبطل خيارها ثم جاز ولا يمتد
 الى آخر المجلس لانه كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول اطلب الحقين ثم قيما
 بخيار البلوغ لانه ديني وتشهد قابلية بلغت الآن ضرورة احيا الحق وان
 جهلت به لتفرغها للعلم بخلاف خيار المعتقة فانه يمتد لشغلها بالمولى وخيار
 الصغيرة واليتيم اذا بلغا لا يبطل بالسكوت بلا صريح رضا او دلالة عليه
 كقبلة وليس ودفع مهر ولا يبطل بقيامها عن المجلس لاني وقته العمر
 فيبقى حتى يوجد الرضا ولو ادعت التكين كرها صدقت ومفاده ان القول
 لدعي الاكراه لو في حبس الوالي فيلحفظ الوالي في النكاح لا المال العصبية بنفسه
 وهو من يتصل باليتيم حتى المعتقة بلا توسط انثى بيان لا قبله على ترتيب
 الارث والحج فيقدم ابن المجنونة على ابيها لانه يحجبه حج نقصان بشرط
 حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة تريد التزوج وولد مسلم لعدم الولاية
 وكذا الاولاد في نكاح ولا مال مسلم على كافر الاب السبب العام بان يكون
 المسلم سيدامة كافر او سلطانا او نايمة او شاهدا ولكافر ولاية على كافر
 مثله اتفاقا فان لم يكن عصبه فالولاية للام ثم لام الاب وفي القينة عكسه
 ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت
 البنت وهكذا ثم للمجد الفاسد ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم لولد
 الام الذكور والانثى سواهم لا اولادهم ثم لذوي الارحام العمات ثم الاخوال
 ثم الحالات ثم بنات الاعمام وبهذا الترتيب اولادهم ثم مولى الموالاة
 ثم السلطان ثم لقاض نص له عليه في مشوره ثم كنوابه ان فوض له ذلك
 والا لا وليس للموصي من حيث وصي ان يزوجه اليتم مطلقا وان وصي
 اليه الاب بذلك على المذهب نعم لو كان قريبا او حاكما يملكه بالولاية كما لا يخفى
فروع ليس للقاضي تزوج الصغيرة من نفسه ولا من لا تقبل شهادته
 له كما في معين الحكم واقره المصنف وبه علم ان فعله حكم وان عرى عن الدعوى
 صغيرة زوجت نفسها ولاولى ولا حاكم ثمة توقف ونفذ باجازتها بعد
 بلوغها لان له مجيز وهو السلطان ولوزوجها وليان مستويان قدم السابق
 فان لم يدرا او قعما بطلا ولولى الابعد التزوج بغيبه الاقرب فلو
 زوج الابعد حال قيام الاقرب توقف على اجازته ولو تحولت الولاية
 اليه لم يحجز الابا جازته بعد التحرك قهرا تاني وظهيريه مسافة القصر واختار
 في الملتقى ما لم ينتظر الكفو الخاطب جوابه واعتمده الباقي ونقل ابن الكمال
 ان عليه الفتوى وثمرة الخلاف فيمن اختفى في المدينة هل تكون غيبته منقطعة
 ولوزوجها الاقرب حيث هو جاز النكاح على الظاهر ظهيريه ويثبت
 للابعد من اولياء النسب شرح الوهبانية لكن في القهستاني عن الغياث لو لم
 يزوجه الاقرب زوج القاضي عند فوت الكفو التزوج بعصل الاقرب اى

القول لدعي الاكراه

باستناعه عن التزوج اجماعا خلاصه ولا يبطل تزويجه السابق بعود
 الاقرب لحصوله بولاية تامة وولى المجنونة والمجنون ولو عارضا في النكاح
 اما التعرف في المال فلا لب انتفاقا لبيها وان سفل دون ابيها كما مر والاولى
 ان يامر الاب به ليصح انتفاقا ولو اقروا على صغيرة او اقروا على رجل
 او امرأة او مولى العبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير بخلاف مولى
 الامة حيث ينفذ اجماعا لان منافع بضعها ملكه الا ان يشهد الشهود على
 النكاح بان ينصب القاضي خصما عن الصغيرة حتى ينكر فتقام البيعة
 عليه او يدرك الصغير والصغيرة فيصدق اى الولى المقر او يصدق الموكل
 او العبد عند ابي حنيفة وقال يصدق في ذلك وهذه المسئلة منحرجة من
 قولهم من ملك الانثى ملك الاقرار به ولها نظاير **فروع** هل لولى مجنون
 ومعتوه تزويجه من اكثر من واحدة لم اره ومنعه الشافعي وجوزه في الصبي
 للحاجة **باب الكفاة** من كافاه اذا ساواه والمراد ههنا
 مساواة مخصوصة او كون المرأة ادنى الكفاة معتبر في ابتداء النكاح للزوم
 او لصحة من جانب اى الرجل لان الشريفة تاني ان تكون فراشا للذنى ولذا
 لا تعتبر من جانبها لان الزوج مستفرش فلا يفيظه دناة الفراش وهذا
 عند الكل في الصحيح كما في الجبازية لكن في الظهيرية وغيرها هذا عنده وعند
 تعتبر في جانبها ايضا والكفاة هي حق الولى لاحقها فلو نكحت رجلا ولم تعلم
 حاله فاذا هو عبد لا خيار لها بل للاوليا ولوزوجها برضاها ولم يعلموا بعدم
 الكفاة ثم علموا لا خيار لاحد الا اذا شرطوا الكفاة واخبرهم بها وقت العقد
 فزوجوها على ذلك ثم ظهر انه غير كفوء كان لهم الخيار ولو اجمعه فيلحفظ وتعتبر
 الكفاة للزوم النكاح خلافا لما لك نسبا فقريش بعضهم اكفا بعض وبقية
 العرب بعضهم اكفا بعض واستثنى في الملتقى تبعا للهداية بنى باهله لحسبهم
 والحق الاطلاق قاله المصنف كالبحر والنهر والفتح والشر بنى لية ويعضده
 اطلاق المص كالكنز والدرر غير كفوء لمن ابوها مسلم او حرا ومعتق وامها
 حرة الاصل ومن ابوه مسلم او حرة غير كفوء لزات ابوين وابوان فيهما كالاباء
 لتمام النسب بالجد وفي الفتح ولا يبعد مكافاة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه
 واما معتق الوضيع فلا يكا في معتقة الشريف واما مرتد اسلام فكفوء لمن لم
 يرتد واما الكفاة بين الذميين فلا تعتبر الا لفتنة وتعتبر في العرب
 والعجم ديانة اى تقوى فليس فاسق كفوا لصاحبة او فاسقة بنت صاحب
 معلنا كان او لا على الظاهر شهر ومالا بان يقدر على المعجل ونفقة شهر لو
 غير محترف والا فان يكسب كل يوم كفايتها لو تطيق الجماع وحرقة فمثل
 حايك غير كفوء لمثل خياط ولا خياط لبزاز وتاجر ولاهما العالم وقاض
 واما اتباع الظلمة فانحش من الكل واما الوظائف فمن الحرف فصاحبها كفوء

للتاجر لو غير دنية كبراية وذو تدريس او نظر كفوء لبنت الامير عمر بن محمد
والكفاة اعتبارها عند ابتدا العقد فلا يضرب والمها بعده فلو كان وقت
كفوا ثم فخر لم يفسخ وامالو كان دبا غامضا راجرا فان بقي عارها لم يكن
كفوا والا نهر بجشا العجمي لا يكون كفوا للعربية ولو كان العجمي عالما او سلطانا
وهو الاصح فتح عن الينايع وادعي في البعارة ظاهر الرواية واقره المص
لكن في النهر ان فسر الحبيب بذي المنصب والمجاه فغير كفوا للعلوية كما في الينايع
وان بالعالم فكفوا لان شرف العلم فوق شرف النب والمال كما جزم به البرازي
وارتضاه الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا قيل ان عايشة افضل من فاطمة
رضي الله عنهما ذكره القهستاني والحنفى كفوا لبنت الشافعي ومثي سيلنا عن
مذهبه اجينا بمذهبا كما بسطه المصنف والقروى كفوا للمدني فلا عبرة
بالبلد كما لا عبرة بالجمال خائنه ولا بالعقل ولا بعيوب يفسخ بها البيع خلافا
للساقي لكن في النهر عن المرغيناني المجنون ليس بكفوا للعاقلة وكذا الصبي
كفوا بغنا ابية او امه او جده تس بالنسبة الى المهر يعني المجل كما هو بالنسبة
الى النفقة لان العادة ان الآباء يتحملون عن الابناء المهر لا النفقة ذخيره ولو
تأخت باقل مهرها فللولى العصبية الاعتراض حتى يتم مهر مثلها ارفق
القاضي بينهما دفعا للمعار ولوطلقها الزوج قبل تفريق الولي قبل الدخول
فلها نصف المسمى ولو فرق الولي بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده فلها
المسمى وكذا لو مات احدهما قبل التفريق فليس للولى المطالبة لانتهاء النكاح
بالموت جواهر الفتاوى امره من زوج امرأة فزوجه امه جاز وقال الا يصح
وهو استحسان ملتقى تنعاه للهداية وفي شرح الطحاوى قولها احسن للفتوى
واختاره ابو الليث واقره المصنف واجمعوا انه لو زوجه بنته الصغيرة او
موليته لم يجز كالوامر بمعيته او بحجة او امة فخالف او امره بتزويجها
ولم تعين فنزوجه غير كفوا لم تجز اتفاقا ولو زوجه المأمور بنكاح امرأة
او امرأتين في عقد واحد لا ينفذ للمخالفة ولو ان يجزها او احدها ولو في عقد
لزم الاول وتوقف للثاني ولو امره بامراتين في عقدة فزوجه واحدة او
ثنتين في عقدتين جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عقدة او في
عقدتين لم تجز المخالفة ولا يتوقف الايجاب على القبول غايب عن المجلس
في سائر العقود من نكاح وبيع وغيرهما بل يبطل الايجاب ولا تلحقه الاجازة
اتفاقا ويتولى طرفي النكاح واحد بايجاب يقوم مقام القبول في خمس صور
كأن كان وليا او وكيلان من الجانبين او اصيلا من جانب وكيل او وليا من آخر
او وليا من جانب وكيل من آخر لزمت بنتي من موكل ليس ذلك الواحد بقبول
ولو من جانب وان تكلم بكلامين على الراجح اذ قبوله غير معتبر شرعا لما تقر
ان الايجاب لا يتوقف على قبول غايب ونكاح عبدا وامة بغير اذن السيد

شرف العلم فوق شرف النب

عايشة افضل من فاطمة

موقوف على الاجازة لنكاح الفضولى سيجي في البيوع توقف عقوده كلها
ان لها مجيز حالة العقد والاتىط والابن العم ان يزوج بنت عمه الصغيرة
فلوكبيرة فلا بد من الاستيذان حتى لو تزوجها بلا استيذان فسكتت او فسخ
بالرضا لا يجوز عندها وقال ابو يوسف يجوز وكذا المولى المعتقد والمحاكم
والسلطان جوهره يعني بخلاف الصغيرة كما مر فليجوز من نفسه فيكون اصيلا
من جانب وليا من آخر كما للوكيل الذي وكلته ان يزوجه من نفسه فان له
ذلك فيكون اصيلا من جانب وكيل من آخر بخلاف ماله وكلته بتزويجها
من رجل فنزوجه من نفسه لانها نصبتة من زوجها لا من زوجها او وكلته ان يتصرف
في امرها وقالت له زوج نفسي من شئت لم يصح تزويجها من نفسه كما في
الحائنة والاصل ان الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت التركة ولو اجاز من
له الاجازة نكاح الفضولى بعد موته صح لان الشرط قيام العقود له واحد
العاقدين فقط بخلاف اجازة بيعه فانه يشترط قيام اربعة اشياء كما سيجي
فروع الفضولى قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع ليشترط
للزوم عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل والله اعلم
باب المهر ومن استأجر الصداق والصدقة والتجدة والعطية
والعقد وفي استيلاء الجوهرة العقريه الحراير مهر المثل وفي الاما عشر قيمة
البكر ونصف عشر قيمة الثيب اقله عشرة دراهم لحديث البيهقي وغيره
لامهر اقل من عشرة دراهم ورواية الاقل تحمل على المجل فضة وزن سبعة
شاقيل كما في الزكاة مفروية كانت او لا ولودينا او عرضا قيمته عشرة وقت
العقد اما في صمانها بطلاق قبل وطى فيوم القبض ونجس العشرة ان سماها
او دونها ونجس الا لثمنها ان سمي الاكثر ويتأكد عند وطى او خلوه صحت
من الزوج او موت احدهما او تزوج ثانيا في العدة او ازاله بكارتها بنحو
حجى بخلاف ازالتها بدفعة فانه يجب النصف بطلاق قبل وطى ولو
الرفع من الاجنبى فعلى الاجنبى ايضا نصف مهر مثلها ان طلقت قبل
الدخول والا فكله تس بخلاف يجب نصفه بطلاق قبل وطى او خلوه فلو كان
نكحها ما قيمته خمسة كان لها نصفه ودرهمان ونصف وعاد النصف الى
ملك الزوج بمجرد الطلاق اذا لم يكن مسلما لها وان كان مسلما لها لم يبطل
ملكها منه بل توقف عوده الى ملكه على القضا او الرضا فلهذا لانقاد لعقده
اي الزوج غير المهر بعد طلاقها قبله اي قبل القضا ونحوه لعدم ملكه قبله
ونقد تصرف المرأة قبله في الكل لبقا ملكها وعليها نصف قيمة الاصل يوم
القبض لان زيادة المهر المنفصلة تنتصف قبل القبض لا بعده ووجب مهر
المثل في الشغار هو ان يزوجه بنته على ان يزوجه الاخر بنته مثلا معاومة
بالعقدين وهو منهي عنه لخلوه عن المهر فاوجبت فيه مهر المثل فلم يبق

شفا رآه في خدمة زوج حرسه لأمه راحة أوامة لان فيه قلب
 الموصوع كذا قالوا ومفاده صحة تزوجها على ان يخدم سيدها أو وليها
 لقصة شعيب مع موسى كصحة على خدمة عبده أو أمته أو عبد الغير برضا
 مولاه أو حر آخر برضاه وفي تعليم القرآن للنص بالابتعا بالمال وبأزوجه
 بما معك من القرآن للسبيبة أو للتعليل لكن في النهر ينبغي ان يصح على قول
 المتأخرين ولها خدمته لو كان الزوج عبدا ما ذواته ذلك اما الحر فخدمته
 لها حرام لما فيه من الاهانة والاذلال وكذا استخدامهم نهر وكذا يجب مهر المثل
 فيما اذا لم يسم مهر او نفق الزوج أو مات أحدهما اذا لم يتراضيا على
 شئ يصلح مهرا والافداك الشئ هو الواجب أو سمي خرا أو خنزيرا أو هدا
 الخ وهو خمر أو هذا العبد وهو حر لتعذر التسليم أو دابة أو ثوبا أو دارا
 ولم يبين جنسها فالحش الجاهل لا يجب متعة لقصة هي من زوجت بلا
 مهر طلق قبل الوطى وهي درع وخمار وملحفة لا تزيد على نصفه أي نصف
 مهر المثل لو الزوج غنيا ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا وتعتبر المتعة
 كمالها كالنفقة به يفتى وتجب المتعة لمن سواها أي المفوضة إلا من سمي
 لها مهر وطلقت قبل ووطى فلا تجب لها بل للموطوءة سمي لها مهر أو لا
 فالمطلقات أربع وما قرض بتراضيهما أو بفرض قاض مهر المثل بعد العقد
 الخالي عن المهر أو يزيد على ما سمي فانها تلزمه بشرط قبولها في المجلس
 أو قبول ولي الصغيرة ومعرفة قدرها وبقا الزوجية على الظاهر نهر وفي
 الكافي جد النكاح بزيادة الف لزمه الالفان على الظاهر في الثانية
 لو هبته مهرها ثم اقر بكذا من المهر وقبلت صح ويجعل على الزيادة وفي البرازية
 الاشبه ان لا يصح بلا قصد الزيادة لا ينصف لاختصاص التصيف بالمفوض
 في العقد بالنص بل تجب المتعة في الاول ونصف الاصل في الثاني وصح
 حطها لكلا أو بعضه عنه قبل أو لا ويرد بالرد سحر والخلوه مبتدأ خبر
 قوله الآتي كالوطى بلا مانع حتى كرض لاحدهما يمنع الوطى وطبعي كوجود ثالث
 عاقل ذكره ابن الكمال وجعله في الاسرار من الحسي وعليه فليس للطبعي مثال مستقل
 وشرعي كاحرام لفرص أو نفل ومن الحسي رتق بفتحيتين التلاحم وقرب
 بالسكون عظم وعصل بفتحيتين غده وصغر ولو بزواج لا يطاق معه الجماع
 وبلا وجود ثالث معهما ولو نايما أو أعمى إلا ان يكون الثالث صغيرا لا يعقل
 بان لا يعبر عما يكون بينهما أو مجنونا أو مغنى عليه لكن في البرازية ان في الليل
 صحت لا في النهار وكذا الأعمى في الاصح أو جارية أحدهما فلا تمتنع به يفتى
 بمبتغى والكلب يمنع ان كان غمورا مطلقا وفي الفتح وعندي ان كلبه لا يمنع
 مطلقا أو كان للزوجة ولا يكن غمورا أو كان له لا يمنع وبقي عدم صلاحية
 المكان كسجد وطريق وحمام وصحن وبيت بابه مفتوح وما اذا لم

يعرفها وصوم التطوع والمندور والكفارات والقضا غير مانع لصحتها
 في الاصح اذا لا كفارة بالافساد ومفاده انه لو اكل ناسيا فامسك فخلى بها
 ان تصح وكذا كلما اسقط الكفارة نهر بل المانع صوم رمضان أو صلاة
 الفرض فقط كالوطى فيما يحى ولو كان الزوج مجبوا أو عينيا أو خصيا أو خنثي
 ان ظهر حاله والافتكاكه موقوف وما في البحر والاشياء ليس على ظاهره نهر
 وفيه وتكون العنة لمرض أو ضعف خلقة أو كبر سن في ثبوت النسب ولومن
 المحبوب وفي تالك المهر المسمى ومهر المثل بلا تسمية والنفقة والسكنى والعدة
 وحرمة نكاح اختها وأربع سواها في عدتها وحرمة نكاح الامه ومراعاة
 وقت الطلاق في حقها وكذا في وقوع طلاق باين آخر على المختار لا تكون كالوطى
 في حق بقية الاحكام كالغسل والاحصان وحرمة البنات وحطها للاول والرجعة
 والميراث وتزويجها كالأبكار على المختار وعمره ذلك كما نظره صاحب النهر فقال
 وخلو الزوج مثل الوطى في صور . وعينه وبهذا العقد تحصيل .
 تكميل مهر وأعداد كذا نسب . اتفاق سكنى ومنع الاخت مقبول .
 وأربع وكذا قالوا الاما ولقد . راعوا زمان فراق فيه تزويل .
 وادعوا فيه تطليقا اذا لحقا . وقيل لا والصواب الاول القيل .
 اما المعايير فالاحصان يا املى . ورجعة وكذا التورث معقول .
 سقوط ووطى واحلال لها وكذا . تختم بنت نكاح البكر مبذول .
 كذلك الفئ والتكفير ما فسدت . عبادة وكذا بالغسل تكميل .
 ولو افتراقا فقلت بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول فاقول لها لا نكاحا
 سقوط نصف المهر وان انكر الوطى ولو لم تمكنه في الخلوه فان بكرا صحت
 والا لا لان البكر انما توطى كرها كما بحجة الطرسوسى واقره المصنف ولو قال
 ان خلوت بك فانت طالق فخلابها طلقت باينا لوجود الشرط ووجب نصف
 المهر ولا عدة عليها بزيادة وتجب العدة في الكل أي كل الأنواع الخلوه ولو فاسدة
 احتياطا أي استحسانا التوم الشغل وقيل قايله القدورى واختاره التمر تاشي
 وقاضى خان ان كان المانع شرعيا كصوم تجب العدة وان كان حقيقيا كصغر
 ومرض مدنف لا تجب والمذهب الاول لانه نص محمد قاله المصنف وفي المجنبى
 الموت ايضا كالوطى في حق العدة والمهر فقط حتى لو ماتت الام قبل دخوله
 بها حلت بنتها قبضت الف المهر فوهبته له وطلقت قبل ووطى رجع عليها
 بنصفه لعدم تعيين النكود في العقود وان لم تقبضه أو قبضت بنصفه
 فوهبت الكل في الصورة الاولى أو ما بقى وهو النصف في الثانية أو وهبت
 عوض المهر كثوب معين أو في الذمة قبل القبض أو بعده لارجوع لحصول
 المقصود نكحها بالف على ان لا يخرجها من البلد أو لا يتزوج عليها أو نكحها على
 الف ان اقام بها وعلى الفين ان اخرجها فان دى بمشرطته في الصورة الاولى

واقام بها في الثانية فلها الالف لرضاها بها والا اي وان لم يوف ولم يرق
 نهر المثل لفقد رضاها بفوت النفع لكن لا يزاد المهر في المسئلة الاخرة على
 الفين ولا ينقص عن الف لانها تم على ذلك ولو طلقها قبل الدخول تنصف المسمى
 في المثلين لسقوط الشرط وقال الشارحان صحيحان بخلاف ما اذا تزوجها
 على الف ان كانت قبيلة وعلى الفين ان كانت جميلة فانه يصح الشارحان اتفاقا
 في الاصح لقلة الجهالة بخلاف ما ورد في المهر بين القلة والكثرة للثبوت
 والبراءة فانها ان ثبنا لزمه الاقل والافهر المثل لا يزاد على الاكثر ولا
 ينقص على الاقل فتح ولو شرط البكارة فوجدتها ثيبا لزمه الكل در رد المحتار
 في النزاهة ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا الالف او الالفين او على
 هذا العبد او على هذا العبد او على احد هذين واحدهما او كس حكم القاضي
 بمهر المثل فان مثل الارفع او فوقه فلها الارفع او مثل الاوكس او دونه
 فلها الاوكس والافهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول تخلف شعبة المثل لانها
 الاصل حتى لو كان نصف الاوكس اقل من المتعة وجبت المتعة ولو تزوجها
 على فوس او عبد او ثوب هردي او فراش بيت او عدد معلوم من نحو ابل
 فالواجب في كل جنس له وسط الوسط او قيمته وكل ما لم يحجز السلم فيه فالخير
 للزوج والا فللمراة وكذا الحكم وهو لزوم الوسط في كل حيوان ذكر جنسه
 هو عند الفقهاء المقول على كثير من مختلفين في الاحكام دون نوعه فهو
 المقول على كثير من متفقين فيها بخلاف مجهول الجنس كثوب ودابة لانه
 الاوسط له ووسطه للعبيد زمانا الحبشي وان امرها العبدان والحال
 ان احدهما حر فمهرها العبد عند الامام ان ساوى اقله اى عشرة دراهم والاكمل
 لها العشرة لان وجوب المسمى وان قل يمنع مهر المثل وعندنا ثانيا لها قيمة
 الحر لو عدا ورجحه الكمال كما لو استحق احدهما ويجب مهر المثل في نکاح
 فاسد وهو الذي فقد شرط من شرائط الصحة كشيء بالوطي في القبل
 لا بغيره كالخلوة لحرمة وطبها ولم يزد مهر المثل على المسمى لرضاها بالخط
 ولو كان دون المسمى لزم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد ولو لم يسم
 او جهل لزم بالفا ما بلغ وثبت لكل واحد منهما مستحبه ولو بغير محضر من حاجه
 دخل بها ولا في الاصح خروجا من المعصية فلا ينافي وجوبه بل يجب على
 القاضي التفرق بينهما او تجب العدة بعد الوطي لا الخلوة للطلاق لا للموت
 من وقت التفرق او من اذكاره الزوج وان لم تقلم المرأة بالمتاركة في الاصح
 وثبت النسب احتياطا بلا دعوة وتعتبر مدته وهي ستة اشهر من الوطي
 فان كانت منه الى الوضع اقل مدة الحمل يعني ستة اشهر فاكثر هيبت النسب
 والا بان ولدته لاقل من ستة اشهر لا يثبت وهذا قول محمد وبه يفتي وقال
 ابتداء المدة وقت العقد الصحيح ورجحه في النهر بانه احوط وذكر من

التفرقات الفاسدة احد وعشرين ونظم منها العشرة التي في الخلاصة فقال
 وفاسد من العقود عشر . اجارة وحكم هذا الاجر .
 وجوب مهر المثل او مسمى . او كله مع فقدك المسمى .
 والواجب الاكثر في الكتابة . من الذي سماه او من قيمة .
 وفي النكاح المثل ان يكن دخل . وخارج البذر لما لك اجل .
 والصلى والقرض لكل نقضه . امانة او كالصحيح حكمه .
 ثم الهبة مضمونة يوم قبض . وصح بيعه لعبد اقترض .
 مضاربه وحكمها الا امانة . والمثل في البيع والا القيمة .
 والحرية مهر مثلها الشرعي مهر مثلها اللغوي اى مهر امراة تماثلها من
 قوم ابيها لا امها ان لم تكن مرفوعة كبنت عمها وفي الخلاصة ويعتبر باخوانها
 وعمااتها فان لم يكن فبنت الشقيقة وبنت العم انتهى ومفاده اعتبار الترتيب
 فليحفظ وتعتبر الماثلة في الاوصاف وقت العقد سنا وجمالا وما لا يبدل
 وعصرا وعقلا ودينا وبكارة وثبوت وعفة وعلما وادبا وكما خلق وعدم
 ولد ويعتبر حال الزوج ايضا ذكره الكمال قال ومهر الامة بقدر الرغبة فيها
 ويشترط فيه اى في ثبوت مهر المثل لما ذكر اخبار رجلين او رجل وامرأتين
 ولفظ الشهادة فان لم يوجد شهود فالقول للزوج بيمينه وما في المحيط من
 ان القاضي فرض المهر خجلة في النهر على ما اذا رضيا بذلك فان لم يوجد من
 قبيلة ابيها فن الاجانب من قبيلة ثماثل قبيلة ابيها فان لم يوجد فالقول
 له اى للزوج في ذلك بيمينه كما مر وصح ضمان الولى مهرها ولو المراساة
 صغيرة ولو عاقد لانه سفير لكن بشرط صحته فلو مرض موته وهو وارثه
 لم يصح من الثلث وقبول المرأة او غير هذا مجلس الضمان وبطال ايا شات
 من زوجها البالغ او الولى الضامن وان ادى رجوع على الزوج ان امرها هو
 حكم الكفالة ولا يطالب الاب بمهر ابنه الصغير الفقير اما الغني فيطالب ابوه
 بالرفع من ماله ابنه لانه مال نفسه اذا زوجه امراة الا اذا ضمنه على
 المعتمد كما في النفقة فانه لا يواخذ بها الا اذا ضمن ولا رجوع للاب الا اذا
 شهد على الرجوع عند الاداء لها منعه من الوطي ودواعيه شرح مجمع والسفر
 بها ولو بعد وطئ وخلوة رضيتها لان كل وطية معقود عليها فتسليم البعض
 لا يوجب تسليم الباقي لاخذ ما بين الخجلة من المهر كلا او بعضا واخذ قدر
 ما يجعل لمثلها عرفا به يفتي لان المعروف كالشرط ان لم يجعل او يجعل كله
 فكذا شرط لان الصريح يفوق الدلالة الا اذا جهل الاجل جهالة فاحشة فيجب
 حالا غاية الا التاجيل لطلاق او موت فيصح للمعرف بزيادة وعن الثاني
 لها منعه ان اجله كله وبه يفتي استحسانا ولو اجمعه وفي النهر لو تزوجها على
 مائة على حكم الحول على ان يجعل اربعين لها منعه حتى تقبضه ولها النفقة بعد

مطل
 صح ضمان الولى المهر

المنع ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها زيارة أهلها بلا
 اذنه ما لم تقتضه أي العجل فلا يخرج الا لحق لها او عليها او لزيارة ابويها
 كل جمعة مرة او المحارم كل سنة او لكونها قابلة او غاسلة لا فيما عدا ذلك
 وان اذن كانا عاصيين والمعقد جواز الحمام بلا تزين اشياء وسيجي في
 النفقة ويسافر بها بعد اكله موجلا ومجلا اذا كان مامونا عليها والا
 يود كاله او لم يكن مامونا لا يسافر بها وبه يفتي كما في شروح المجمع واختاره
 في الملتقى البحار ومجمع الفتاوى واعتمده المصوبه فتى شيخنا الرملي لكن في
 النهر والذى عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر بها جبرا عليها وبه جزم البرازي
 وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يفتي بما يقع عنده من المصلحة
 وينقلها فيما دون مدته أي السفر من مصر الى القرية وبالعكس ومن قرية
 لقرية لانه ليس بقرية وقيد في التاترخانية بقرية يمكن الرجوع قبل الليل
 الى وطنه واطلقت في الكافي قايلا وعليه الفتوى وان اختلفا في المهر فحق
 اصله حلف منكر التسمية فان نكل ثبتت وان حلف بحجب مهر المثل وفي المهر
 يحلف اجماعا وان اختلفا في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد له مهر
 المثل بيمينه وای قام بينة قبلت سواء شهد وهو المثل له اولها او لا ولا
 وان اقاما البينة فبينتها مقدمة ان شهد له مهر المثل وبينته مقدمة
 ان شهد مهر المثل لها لان البينات لا يثبت خلاف الظاهر وان كان مهر المثل
 بينهما تخالفا فان حلقا او برهننا قضى به وان برهن احداهما قبل برهانه
 لانه نورد عواه وفي الطلاق قبل الرطى حكم متعة المثل لو المسمى ديننا وان عينا
 كسيلة العبد والجارية فلها المتعة بلا تحكيم الا ان يرضى الزوج بنصف
 الجارية وان اقام بينة قبلت فان اقام ما بينتها او لى ان شهد له المتعة وبينته
 ان شهدت لها وان كانت المتعة بينهما تخالفا وان حلقا وجب متعة المثل
 وموت احداهما كحياتها في الحكم اصلا وقدر لعدم سقوطه بموت احداهما
 وبعد موتها ففي القدر القول لورثته وفي الاختلاف في اصله القول لمنكر التسمية
 لم يقض بشئ ما لم يرهن على التسمية وقال يقضى بمهر المثل حال حياة وبه
 يفتي وهذا كله اذ لم يسم نفسها فان سلمت ودفع الاختلاف في الحالتين
 الحيا وبعدهما لا يحكم بمهر المثل لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل شئ عا دة
 بل يقال لها لا بد ان تقر بما تعجلت والا قضينا عليك بالمتعارف تعجيله ثم
 يعجل في الباقي كما ذكرنا وهذا اذا ادعى الزوج ايصال شئ اليها بجر ولو بعث
 الى امراته شيئا ولم يدر جهة عند الدفع غير جهة المهر لقوله لسمع او حنا ثم قال
 انه من المهر لم يقبل قتيبه لوقوعه هدية فلا ينقلب مهر فقالت هو اي المبعوث
 هدية وقال هو من المهر ومن الكسوة اعرارية فالقول له بيمينه والبينة لها
 فان حلف والمبعوث قائم فلها ان ترده وترجع يما في المهر ذكره ابن الكمال ولو

يقضى بالمتعارف تعجيله

عوضته ثم ادعاه عارية فلها ان تسرد العوض ويبيع في غير المهيال الا كل كتاب
 وشاة حية وسمن وصل وما يبقئ شهر الاخذ اده والقول لها بيمينها في المهيال
 كخبز ولحم مشوي لان الظاهر يكذبه ولذا قال الفقيه المختار انه يصدق فيما لا
 يحجب عليه كحف وملاة لا فيما يحجب كخمار ودرع يعني ما لم يدع انه كسوة لان
 الظاهر معه خطب بنت رجل وبعث اليها اشياء ولم يزوجها ابوها فابعت
 للمهر يسترد عينه قايما فقط وان يغيب بالاستعمال او قيمته هالكالا لانه معاوضة
 ولم تتم فجاز الاسترداد وكذا يسترد ما بعث هدية وهو قاييم دون الهالك
 والمستهلك لان فيه معنى الهبة ولو ادعته انه اي المبعوث من المهر وقاب
 هو وديعة فان كان من جنس المهر فالقول لها وان كان من خلافه فالقول له
 بشهادة الظاهر نفق رجل على معتدة الغير بشرط ان يترجها بعد عدتها
 ان تزوجه لارجوع مطلقا وان ابنت فلها الرجوع ان كان دفع وان اكلت معه
 فلا مطلقا بجرع عن العارية وفيه عن المبتغى جهاز ابنته بجهاز وسلمها ذلك
 ليس له الاسترداد منها ولا لورثته بعده ان سلمها ذلك في صحته بل يخص فيه
 وبه يفتي وكذا لو اشتراه لها في صغرها ولو اجمية والحيلة ان يشهد عند التسليم
 اليها انه اقامه عارية والاحوط ان يشتريه منها ثم يبريه ودرر اخذ اهل
 المرأة شيئا عند التسليم فللزوج ان يسترده لانه رشوة جهاز ابنته ثم ادعى
 ان ما دفعه لها عارية وقالت هو عتيك او قال الزوج ذلك بعد موتها ليرث
 منه وقال الاب او ورثته بعد موته عارية فالمعتد ان القول للزوج ولها اذا
 كان العرف مستمر ان الاب يدفع مثل جهاز العارية واما ان كان مشتركا لغير
 والشام فالقول للاب كما لو كان اكثر مما يجهز به مثلها والام كالاب في تجهيزها
 وكذا ولي الصغرة شرح الوهبانية واستحسن في المهر يتعاقضان ان الاب
 ان من الاشرف لم يقبل قولها انه عارية ولو دفع في تجهيزها لا يفتيها اشياء
 من متعة الاب بحضرته وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس للاب ان
 يسترد ذلك من ابنته لجر يان العرف به وكذا لو انفقت الام في جهازها ما هو
 معتاد والاب ساكت لا تضمن الام وهما من المسائل السبع وثلاثين بل الثمان واربعين
 على ما في زواهر الجواهر التي السكوت فيها كالنطق **فروع** لو زفت اليه بلا جهاز
 يلقى به فله مطالبة الاب بالنقد قتيبه زاد في البحر عن المبتغى الا اذا سكوت طويلا
 فلا خصومة له لكن في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب بشئ لان
 المال في النكاح غير مقصود تلج ذمى ومستامن ذمية او حرى حربية ثمه
 بميتة او بلا مهر يان سكت اعنه او نقياه والحال ان اذا جاز عندهم طوط
 او طلقت قبله او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلم او ترافعا اليها لانا امرنا بتركه
 وما يدينون وثبتت بقية احكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة
 في النكاح ووقوع الطلاق ونحوها عدة ونسب وخيار بلوغ وتوارث بنكاح

طلب السكوت كالنطق

صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم وان نكحها بغير او خنزير عيني
اي مشار اليه ثم اسلم او اسلم احدهما قبل القبض فلها ذلك فتخلل للمهر وتبني
الخنزير ولو طلقها قبل الدخول فلها نصفه ولها في غير عيني قيمة **الخنزير**
ومهر المثل في الخنزير اذا اخذ قيمة القيمي كاخذه عينه **فروع** الوطى في
دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في سبيلتين صبي نكح بلا اذن وطاعة
وبايعة امة قبل تسليم ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا تدفع حاربه
مع اخرى فان ذلت بكارتها لزمها مهر المثل **باب** الصغيرة المطالبة بالمهر والنزوح
المطالبة بتسليمها ان تحمله الرجل قال البرازي لا يعتبر السن فلو تسلمها فهرت
لم يلزمه طلبها خدع امرأة واخذها حبس الى ان ياتي بها او يعلم موتها المهر
بهر السرو قيل العلانية الموجه الى الطلاق يتجمل بالرجعي ولا يتاحل على بيعها
ولو وهبته المهر على ان يتزوجها فابي فالمهر باق نكحها او لا ولو وهبته لاحد
وركضته بقبضه صحيح ولو احوالت به انسانا ثم وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة
من يريد ان يهب ولا تصح **باب** **نكاح الرقيق** هو المملوك كلا
او بعضا والفقن المملوك كلا توقف نكاح قن وامه ومكاتب ومدبر وام ولد
على اجازة المولى فان اجازته وان رد بطل فلا مهر مالم يدخل فيطالب بمهر
المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزوج الامة كاب وجد وقاضي
ووصي ومكاتب ومفاوض ومتولي واما العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك
اعتاقه **درر** فان نكحها بالاذن فالمهر والنفقة عليهم على القن وغيره لوجود سبب
الوجوب منه **وسقطان** بموتهم لفوات محل الاستيفاء وبيع قن فيهما لا يباع
غيره كدبر بل يبيع ولو مات مولا له لزمه حمله ان قدر مهر وقتية لكنه يباع
في النفقة مرارا ان تجددت وفي المهر مرة ويطلب بالباقي بعد عتقه الا
اذا باعه منها خاتمة ولو زوج المولى امته من عبده لا يجب المهر في الاصح والوجه
وقال البرازي بل يسقط وسحل الخلاق اذا لم تكن الامة ماذونة مدبونة
فان كانت بيع ايضا لانه يثبت لها ثم ينقل للمولى ثم فلو باعه سيده **بها**
بعد ما زوج امرأة فالمهر بوقتته يدور معه اين ما دار كدبر من الاستهلاك
لكن للمرأة فتح البيع لو المهر عليه لانه دين فكانت كالغرماء حتى وقوله
لعبد طلقها رجعية اجازة للنكاح الموقوف لا طلقها او فارقها لانه يستعمل
للمتاركة حتى لو اجازته بعد ذلك لا ينفذ بخلاف الفضولي واذا نه لعبد في
النكاح ينتظم جائزه وقاسده فيباع العبد لمهر من نكحها فاسد بعد اذ نه
فوطيها خلا فالحال ولو نوى المولى الصحيح فقط تقيده كالموتض على الفاسد
صحيح وصح الصحيح ايضا نكحها ثانيا صحيحا او نكح اخرى بعد صحيحا
توقف على الاجازة لانها الاذن بمرة وان نوى مرارا ولو مرتين صحيح لانها كل نكاح
العبد وكذا التوكيل بالنكاح بخلاف التوكيل به فانه لا يتناول الفاسد فلا

ينتهي به به نفقته والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الصحيح بخلاف البيع **ابن**
وفي الاستبراء في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح والبيع
والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد وبالنكاح لا واليمين على نكاح وصلاة
وصوم وحج وبيع ان كانت على الماضي تتناول له وان على المستقبل لا ولو زوج
عبد له ماذونا مديونا صحيح وسأوتته المرأة غرماء في مهر مثلها والاقل
والزائد عليه يطالب به بعد استيفاء الغرماء كدين الصحة مع دين المرضي
الا اذا باعه منها كامر ولو زوج بفتنه مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح
لانها لم تملك المكاتب بموت ايها الا اذا عجز فرد في الرق فحينئذ يفسد
للمتتافي زوج امته او ام ولده لا يجب عليه تبويتها وان شرطها في العقد
اما لو شرط الحورية او لادها فيه صح وعق كل من ولده في هذا النكاح
لان قبول المولى الشرط والتزوج على اعتباره هو معنى تعليق الحرية بالولادة
فيصح فتح ومغاده انه لو باعها او مات عنها قبل الوضع فلا حرمة ولو ادعى الزوج
الشرط ولا بينة له حلف المولى **نهر** لكن لا نفقة ولا سكنى لها الا بها بان يرفعها
اليه ولا يتخدمها وتخدم المولى ويطاء الزوج ان ظفر بها فارغة عن خدمة
المولى ويكفي في تسليمها قوله متى ظفرت بها وطينتها **نهر** فان بواها ثم رجع
عنها صح رجوعه لبقا حقه **وسقطت** النفقة ولو خد مته اى السيد بعد
التبوية بلا استخدام او استخدمها نهارا واعادها لبيت الزوج ليلا لا تسقط
لبقا التبوية وله اى المولى السقر بها اى بامته وان اباه زوجها ظهيرة وله
اجبار قنه وامته ولو ام ولد ولا يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل
من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد بغير من الاستبراء وبثوت
النسب على النكاح وان لم يرضيا لامكاتبته ومكاتبته بل يتوقف على اجازتهما
ولو صغيرين الحاقا بالبالغ فلو اديا فعتقا عاد موقفا على اجازة المولى لا على
اجازتهما لعدم اهليتهما ان لم يكن عصبة غيره ولو عجزا توقف نكاح المكاتبته
على رضی المولى ثانيا لعود من النكاح عليه وبطل نكاح المكاتبته لانه طواحل
بات على موقوف فابطله والدليل يجعل المجاييب وبخت الحال ههنا غير صائب
ولو قتل المولى امته قبل الوطى ولو خطا فتح وهو مكلف فلو صبيها لم
يسقط على الراجح ذكره المصنف سقط المهر لمنعه المبدل كحرة ارتدت
ولو صغيرة لا لو فعلت ذلك القتل امرأة ولو امة على الصحيح خاتمة بنفسها
او قتلها وارثها او ارتدت الامة او قبلت ابن زوجها كارجحه في
النهر اذ لا تقويت من المولى او فعله بعد اى الوطى لتقرره به ولو فعله
بعبد او مكاتبته او ماذونة المدبونة لم يسقط اتفاقا والاذن في الغزل
وهو الانزال خارج الفرج لمولى الامة لاله لان الولد حقه وهو يفيد
التقييد بالبالغة وكذا الحرة **نهر** ويعزل عن الحرة وكذا المكاتبته **نهر**

بحثا بآذنتها لكن في الحائنة انه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فيعتبر
عذر اسقاط الاذن منها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو بلا
اذن زوج وعن امته بغير اذنها بلا كراهة فان ظهر بها حمل حل فيه
ان لم يعد قبل بول وخبرت امه ولو ام ولد ومكاتبه ولو حكا كعتقة بعض
عتقت تحت حرا وعبد ولو كان النكاح برضاها دفعا لزيادة الملك
عليها بطلقة ثالثة فان اختارت نفسها فلا مهر لها او زوجها فالمهر
لسيدها ولو صغيرا تاخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح او
كانت الامه عند النكاح حرة ثم صارت امه بان ارتدا ولحقا بدار
الحرب ثم سببا معا فاعتقت خبرت عند الثاني خلافا للثالث بسقوط
والجهل بهذا الخيار والعقود فلو لم تعلم به حتى ارتدا ولحقا فعلت
ففسخت صح الا اذا قضى بالحق وليس هذا بحكم بل فتوى كافي ولا يتوقف
على القضاء ولا يبطل بسكوت ولا يثبت لغيره ولا يقتصر على مجلس خيار محبوة
بخلاف خيار البلوغ في الكل كافي الحائنة نكح عبد بلا اذن فعقوب او باعه
فاجاز المشتري نفذ لوال المانع وكذا حكم الامه ولا خيار لها لكون النفوذ
بعده العتق فلم يتحقق زيادة الملك وكذا لو اقترنا بان زوجها فضولي
واعتقها فضولي واجازها المولى وكذا مدبرة عتقت بموته وكذا ام الولد
ان دخل بها الزوج والام ينفذ لان عدتها من المولى تمنع نفاذ النكاح
فلو وطئ الزوج الامه قبله اى العتق فالمهر المسمى له اى للمولى او بعده فلها
لمقابله بمنفعة ملكتها من وطئ فنة ابنه فولدت فلزم عقرها
وارتكب محرما ولا يحذف فاذقه فادعاه الاب وهو حرم مسلم عاقل ثبتت نسبته
بشرط بقاء ملك ابنه من وقت الوطئ الى الدعوة وبيعها لاجنه مثلا لا يضر
نهر بحثا وصارت ام ولده لاستناد الملك لوقت العلوق وعليه قيمتها
ولو فقيرا القصور حاجة بقاء نسله عن بقاء نفسه ولذا يحل له عند الحاجة
الطعام لا الوطئ ويجوز على نفقه ابيه لا على دفع جارية لتسرية لا عقرها
ولا قيمة ولدها ما لم تكن مشتركة فتجب حصته الشريك وهذا اذا ادعاه
وحده فلو لم يبق فان شريكين قدم الاب والافالابن ولو ادعى ولدا ام
ولده المتقي او مدبرته او مكاتبته شرط تصديق الابن وجد صحيح كالب
بعد زوال ولايته بموت وكفر وجنون ورق فيه اى في الحكم المذكور لا
يكون كالب قبله اى قبل الزوال المزبور ويشترط ثبوت ولايته من حين
الوطئ الى الدعوة ولو تزوجها ولو فاسدا ابوه ولو بالولاية فولدت لم
تصر ام ولده لتولده من نكاح ويجب المهر لا القيمة ولدها حرم بملك
اجنه له ومن الحيل ان يملك امته لطفله ثم يزوجها ولو وطئ جارية امراته
او ولده او حده فولدت وادعاه لا يثبت النسب الا بتصديق المولى فلو كذبه

ثم ملك الجارية وقتا ما ثبت النسب وسيجوز في الاستيلاء حرة متزوجة برقيق
قالت لمولى زوجها الحر المطلق اعتقه عني بالف او زادت ورطل من خمر اذ
الفاسد هنا كالصحيح ففعل فسد النكاح لتقديم الملك اقتضا كانه قال بعته
منك واعتقته عنك لكن لو قال كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم القول كافي
لجواشي السعدية ومفاده انه لو قال قلت وقع عن الامر والولا لها ولزمها الا ان
وسقط المهر ويقع العتق عن كفارتها ان نوتة عنها ولو لم تقبل بالف لا يفسد
بعدم الملك والولاية لانه المعتق باب **نكاح الكافر يشتمل**
المشرك والكتابي وههنا ثلاثة اصول الاول ان كل نكاح صحيح بين المسلمين
فهو صحيح من اهل الكفر خلافا لما لك ويرده قوله تعالى وامراته حلاله لخطب وقوله
عليه الصلاة والسلام ولدت من نكاح لاسن سفاح والثاني ان كل نكاح حرم بين
المسلمين لفقد شرطه كعدم شهود يجوز في حقهم اذا اعتقدوه عند الامام ويقرون
عليه بعد الاسلام والثالث ان كل نكاح حرم لحرمة المحل كحرام يقع جازا وقال
مشايخ العراق لا بل فاسدا والاول اصح وعليه فتجب النفقة ويحد قاذفه
واجمعوا انهم لا يتوارثون لان الارث ثبت بالنص على خلاف القياس في النكاح
الصحيح مطلقا فيقصر عليه ابن ملك اسلم المتزوجان بلا سماع شهود او في عدة
كافر معتقدين ذلك اقرا عليه لانا امرنا بتركهم وما يعتقدون ولو كانا اى
المتزوجان اللذان اسلما محرمين او اسلم احدا المحرمين او ثرا فاعالينا وهما
على الكفر فرق القاضي والذى حكمه بينهما لعدم المحلية ومراقبة احدهما لا
يفرق لبقا حق الآخر بخلاف اسلامه لان الاسلام يعلى ولا يعلى الا اذا
طلقها ثلاثا وطلبت التفريق فانه يفرق بينهما اجماعا كما لو خالعهما ثم اقام
معها من غير عقد او زوج كقايمة في عدة مسلم او تزوجها قبل زوج آخر
وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مراعاة تجزئ عن المحيط
خلافا للزيلي والحاموي من اشراط المرافعة فاذا اسلم احدا الزوجين المجوسين
او امراة الكتابي عرض الاسلام على الآخر فان اسلم فبها ولا بان اباى او سكت
فرق بينهما ولو كان الزوج صبيا مميزا اتفقا على الاصح والصبيته كالصبي فيما
ذكر والاصل ان كل من صح منه الاسلام اذا اتى به صح منه الاباء اذا عرض
عليه وينتظر عقل اى تمييز غير المحيز ولو كان مجنونا لا ينتظر لعدم نهايته
بل يعرض الاسلام على ابويه فايها اسلم تبعه فيبقى النكاح فان لم يكن له اب نصب
القاضي عنه وصيا فيقضى عليه بالفرقة باقاني عن البهنسي عن روضة العلماء
للزاهري ولو اسلم الزوج وهي مجوسية فهو حرة او تنصرت بقون نكاحها كما لو كانت
في الابتداء كذلك لانها كتابية مالا والتفريق بينهما طلاق ينقص العدد ولو ابى لا
ابت لان الطلاق لا يكون من النساء ابى المميز واحد ابوى المجنون طلاق في الاصح
وهي من اغرب المسائل حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زليعي وفيه نظر

اذا الطلاق من القاضي وهو عليها لانهما فليسا باهل للايقاع بل للوقوع كالورث
 قريبه ولو قال ان جنيت فانت طالق فحق لم يقع بخلاف ان دخلت الدار
 فدخلها مجنوننا وقع ولو اسلم احدهما اي احد المجوسين او امرأة الكتابي ثمة
 اي في دار الحرب وملكها بها كالعهر المملح لم تبين حتى تحيض ثلاثا او تعفى ثلاثة
 اشهر قبل اسلام الآخر اقامة لشرط الفرقة مقام السبب وليست بعدة لدخول
 غير المدخول بها ولو اسلم زوج الكتابية ولو ما لا كما مر فهي له والمرأة
 تبين بتباين الدارين حقيقة وحكما لا بالسبي فلخرج احدهما اليها مسلما او ذميا او
 اسلم او صار ذميا في دارنا او اخرج سبييا وادخل دارنا بانت بتباين الدارين اذ اهل
 الحرب كالموتى ولا نكاح بين حي وميت وان سبييا او خرجا اليها معاذ ميسر
 او مسلمين او حريين ثم اسلما او صارا ذميين لا تبين لعدم التباين حتى لو كانت
 المسيية متكوحة مسلم او ذميا لم تبين ولو نكحها ثمة ثم خرج قبلها بانت وان
 خرجت قبله لا وما في الفسخ عن المحيط تحريف ثم ومن هاجرت اليها سلمة او ذمية
 حايلة بانت بلا عدة فيحمل تزوجها اما الحامل فحتى تضع على الاظهر لا للعدة بل لشغل
 الرحم حتى العير وارتداد احدهما اي الزوجين فسخ فلا ينقص عدد اعاجل بلاقضا
 فلموطوة ولو حكما كل مهرها لتاكده به ولا يغيرها نصفه لو سمي والمثمة لو ارتدت وعليه نفقة
 العدة ولا شيء من المهر والنفقة سوى السكنى به يفترى لو ارتدت لمحي الفرقة منها قبل نكاحه
 ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم وتغزو خمسة وسبعين وتجب على الاسلام
 وعلى تحديد النكاح زجرها بمهر يسير كدينار وعليه الفتوى ولو اخرجها وافتى
 مشايخ بلح بعدم الفرقة بردها زجرا وتيسير الاسماء التي تقع في المكفر ثم
 تنكر قال في النهي والافتاء بهذا اولى من الافتاء بما في النوادر لكن قال المص
 ومن تصفح احوال نساء زماننا وما يقع منهن من موجبات الردة مكررا في كل
 يوم لم يتوقف في الافتاء برواية النوادر **قلت** وقد بسطت في الفتية والمجتي
 والفتح والبحر وحاصلها انه بالردة تسترق وتكون فيثا للمسلمين عند ابي حنيفة
 ويشتر بها الزوج من الامام او يصر فيها اليه لو مصر فاو لو استولى عليها الزوج
 بعد الردة ملكها وله بيعها ما لم تكن ولدت منه فتكون كام الولد ونقل المص
 في كتاب الغصب ان عمرهم على نايجة فصر بها بالردة حتى سقط خمارها فقبل
 يا امير المؤمنين قد سقط خمارها فقال لانها لا حرمة لها ومن هنا قال القتيبي ابو بكر
 البجلي حين مر بربا على شط نهر كاشفات الرؤس والذراع فقيل له كيف شعر
 فقال لا حرمة لهن انما الشك في ايمانهم كان من حرييات وبقي النكاح ان ارتد معها
 بان لم يعلم السابق فيحمل كالغرق ثم اسلما كذلك استحانا وفسدان اسلم احدهما
 قبل الآخر ولا مهر قبل الدخول لو المتأخر هي ولو هو ونصفه او متعة والولد يتبع
 خير الابوين دينا ان كانا متحدت الدار ولو حكما بان كان الصغير في دارنا والاب
 ثمة بخلاف العكس والمجوسى ومثله كوثني وسائر اهل شرك شر من الكتابي

مطلق
 بالردة تشرق وضرب
 فيثا

والنفر في شر من اليهودى في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخنق كجوسى وفي الاخرة
 اشد عذابا وفي جامع الفضول لو قال النفرانية خير من اليهودية او من المجوسية كفر
 لاثباته الخير لما تبين بالقطعي لكن ورد في السنة ان المجوسى اسعد حاله من المعتزلة
 لاثبات المجوسى خالقي فقط وهو لا خالقا لاعد له نوازير ونهر ولو تمس ابو صغير
 نصرانية تحت مسلم بانت بلامهر ولو كان قد ماتت الام نصرانية مثلا وكذا عكسه
 لم تبين فلتناهي التبعية بموت احدهما ذميا او مسلما او مرتدا فلم تبطل بكفر الآخر
 وفي المحيط لو ارتد المرتبى ماله يلحقا ولو بلغت عاقلة سلمة ثم جنت فارزدا لم
 تبين مطلقا مسلم تحت نصرانية فمحمسا او تنصرا بانت ولا يصح ان ينكح مرتدا او
 مرتدة احدا من الناس مطلقا اسلم الكافر وتحتة خمس نسوة فصاعدا او
 اخوان وام وبناتها بطل نكاحهن ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب فالآخر
 باطل وخبر محمد والشافعي علا بحد يث فيوز قلنا كان تخييره في التزوج
 بعد الفرقة بلغت المسلمة المتلوحة ولم تصف الاسلام بانت ولا مهر قبل الدخول
 وينبغي ان يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها وتقري ذلك ونعامه في الكافي

باب القسم بفتح القاف القسمة وبالكسر النصيب يجب وظاهر
 الآية انه فرض نهر ان يعدل اي ان لا يجوز فيه اي في القسم بالقسوة في البيوتنة
 وفي اللبوس والماكل والصحية لانه الجامعة كالحبة بل يستحب ويسقط حقها بمرة
 ويجب ديانة احيانا ولا يبلغ مدة الايلا الا برضاها ويوم المتعبد بصحتها احيانا
 وقدره الطلح ويوم ليلة من كل اربع لحرة وسبع لامة ولو تضررت من كثرة جماعه
 لم يجز الزيادة على قدر طاقتها والراى في تعيين المقدار للقاضي بما يظن طاقتها
 نهر بحثا بلافق فيه بين فحل مخصى وعينى ومحبوب ومريض وصحيح وصبي
 دخل بامرأته وبان لم يدخل بغيره بحثا واقره المصنف ومريضة وصحيحة وحائض
 وذات نفاس ومجنونة لا تخاف ورتقا وقرنا وصغيرة يمكن وطئها ومحرمه
 ومظاهر ومول منها ومقابلاتهن وكذا مطلقة رجعية ان قصد رجعتها والا
 لا يجوز ولو اقام عند واحدة شهرا في غير سفر ثم خاصمته الاخرى في ذلك
 يوم بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ماضى وان اثم به لان القسمة تكون بعد
 الطلب وان عاد الى الجور بعد نهي القاضي اغزو ربيخه حبس جوهره لتقويته الحق
 وهذا اذا لم يقل انما فعلت ذلك لان خيار الدور في حيزه يقضي بقدره نهر بحثا
 والبكر والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة والكتابية سوا الاطلاق الآية ولامة
 والمكاتبه وام الولد والمدبرة والمبعضة نصف ما للحره اي من البيوتنة والسكنى
 معها اما النفقة فبحالهما ولا قسم في السفر دفعا للحرج فله السفر بمن شاء
 منهن والقرعة احب تطيبا لقلوبهن ولو تركت قسمها بالكسر اي نوبتها لضررتها
 صح ولها الرجوع في ذلك في المستقبل لانه ما وجب فاسقط ولو جعلت لمعينة
 هل له جعله لغيرها ذكر الشافعية لا وفي البحر بحثا نعم ونازعه في النهى ويقع عند

مطلق
 قال النفرانية خير من اليهودية وكفر

مطلق
 بلغت ولم تصف الاسلام
 بانت

مطلق
 تضررت من قلة جماعه
 او كثرة

على الكثرة وكذا على المؤجر أن تعدت الفساد بان تكون عاقلة طائعة متيقظة عالمة
 بالنكاح وبافساد الرضاع ولم تقصد دفع جوع أو هلاك والا لا بالنسيب
 بشرط فيه التعدد والقول لها ان لم يظهر منها تعدد الفساد معراج طلق ذات
 لبن فاعتدت وتزوجته بأخر فحلت وارضعت فحلمه من الاول لانه منه
 يبين فلا يزول بالشك ويكون ربيبا للثاني حتى تلد فيكون اللبن من
 الثاني والوطى يشبهه كالحلال قيل وكذا الزنا والوجه لا فتح قال لزوجه
 هذه رضيعتي ثم رجع عن قوله صدق لان الرضاع مما يخفى فلا يمنع التناقض
 فيه ولو ثبت عليه بان قال بعده هو حق كما قلت وكوه هكذا فسر الثبات
 في الهداية وغيرها فرق بينهما وان اقربت المرأة بذلك ثم اكدت نفسها
 وقالت اخطأت وتزوجها جاز كما لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها وان
 اصرت عليه لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه بزيادة
 ومفاده انها لو اقربت بالثلاث من رجل حل لها تزوجه او اقربت لك
 جميعا ثم الذبا لنفسها وقالوا اخطانا ثم تزوجها جاز وكذا الاقرار في النيب
 ليس يلزمه الا ما ثبت عليه فلو قال هذه اختي وامى وليس نسبها معروفا
 ثم قال وهمت صدق وان ثبت عليه فرق بينهما والرضاع حجة حجة المال
 وهو شهادة عدلين او عدل وعدلتين لكن لا تقع الفرقة لا بتفريق القاضي
 لتضمها حق العبد وهل يتوقف بثبوته على دعوى المرأة الظاهر لا المقصود
 حرمة الفرج وهي من حقوقه تعالى كما في الشهادة بطلاقها ولو شهد عندها
 عدلان على الرضاع بينهما او طلاقها ثلاثا وهو بحمد ثم ماتا او غابا قبل
 الشهادة عند القاضي لا يبعثها المقام معه ولا قتله به يفتي ولا التزوج
 بأخر وقيل لها التزوج ديانة شرح وهبانية **فروع** قضى القاضي بالتفريق
 برضاع بشهادة امرأة لم ينفذ من رجل ثدى زوجته لم تحرم تزوج صغير
 فارضعت كلا امرأة ولبنهما من رجل لم يضمن وان تعدت الفساد لعروضه
 بالاختية قبل الابن زوجته ابيه وقال تعدت الفساد غرم المهر ولو وطئها
 وقال ذلك لا لزوم الحد فلم يلزم المهر **كتاب الطلاق** هو
 لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها اطلاق فلذا كانت
 مطلقة بالسكون كناية وشرعا رفع قيد النكاح في الحال بالباين او المال بالرجعي
 بلفظ مخصوص هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسوخ كخيار عتق وبلوغ
 وردة فانه فسخ لا طلاق وبهذا علم ان عبارة الكفر والملتقى منقوضة طردا
 وعكسا **تجرو** وايقاعه مباح عند العامة لا طلاق الايات اكل وقيل قابله
 الحال الاصح حظه اى منعه الحاجة كريمة وكبر والمذهب الاول كما في
 البحر وقولهم الاصل فيه الحظر معناه ان الشارع ترك هذا الاصل فاباحه
 بل يستحب لو مودة او تاركه صلاة غاية ومفاده ان لا اثر بمعاشرته من لا

مطلوب
 لو قبل الابن زوجته ابيه
 او جامعها

تصلي

تصلي ويجب لوفات الامساك بالمعروف ويحرم ولو بدعيًا ومنه ما سنده
 التخلص به من المكارة وبه يعلم ان طلاق الدور سخوان طلقك فانت طالق
 قبله ثلاثا واقع اجاعا كما حرره المصنف معن يا جواهر الفتاوى حتى لو حكم
 بصحة الدور حاكم لا ينفذ اصلا واقسامه ثلاثة حسن وحسن وبدعي
 يا شم به والفاطمة صريح وملحق به وكتاية وبحله المنكوحة واهله زوج عاقل
 بالغ مستيقظ وركنه لفظ مخصوص خال عن استثناء طلاق رجعية فقط في طهر
 لاوطى فيه وتركها حتى تمضي عدتها احسن بالنسبة الى البعض الاخر وطلقة لغير
 موطوءة ولو في حيض وموطوءة تفريق الثلاث في ثلاثة اطهار لاوطى فيها ولا في
 حيض قبلها ولا طلاق فيه فيمن حيض وفي ثلاثة اشهر في حق غيرها احسن
 وسنى فعلم ان الاول سنى بالاولى وحل طلاق اى الايسة والصغيرة والحامل
 عقيب وطى لان الكراهة فيمن حيض لتوهم الحمل وهو مفقود هنا والبدعي ثلاث
 متفرقة او ثنتين بمرة او مرتين في طهر واحد لا رجعة فيه وواحدة في طهر
 وطيت فيه او واحدة في حيض موطوءة لو قال والبدعي ما خالفها كان او جزاؤه
 وتجب رجعتها على الاصح فيه اى في الحيض دفعا للمعصية فاذا طهرت
 طلقها ان شاؤا واسكها قيد بالطلاق لان التخيير والاختيار والخلع في الحيض
 لا يكره بجبتي والنقاس كالحيض جوهره قال لموطوءة وهي حال كونها ممن
 تخييض انت طالق ثلاثا او ثنتين للسنة وقع عند كل طهر طلاقه وتقع
 اولها في طهر لاوطى فيه فلو غير موطوءة ولا تخييض تقع واحدة للحال ثم كلما
 تكلمها او مضى شهر تقع وان نوى ان تقع الثلاث الساعة وان تقع عند راس
 كل شهر واحدة صحت نيته لانه محتمل كلامه ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل
 ولو تقدير ابدع ليدخل السكران ولو عبدا او مكرها فان طلاقه صحيح لا قراء
 بالطلاق وقد تنظم في النهر ما يصح مع الاكراه فقال
 طلاق وايلأظهار ورجعة نكاح مع استيلاء عفوع عن العمد
 رضاع وايمان وفي ونذره قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد
 طلاق على جعل يمين به انت كذا العتق والاسلام تدير للعبد
 وايجاب احسان وعتق فهذه تصح مع الاكراه عشرين في العتد
 او هاتلا لا يقصد حقيقة كلامه او سفيها خفيف العقل او سكران ولو
 بنبيذ او خثيش او افينون او بنج زجرا به يفتي تصحيح القدوري فاختلف
 التصحيح فيمن سكر مكرها او مضطرا نعم لو زال عقله بالصداع او عياح لم يقع
 وفي القهستاني معن يا للزاهدي انه لو لم يمين ما يقوم به الخطاب كان تصرفه
 باطلا انتهى واستثنى في الاشياء من تصرفات السكران سبع مسائل منها
 الوكيل بالطلاق صا حيا لكن قيده البنزاي بكونه على مال والا وقع مطلقا ولم
 يوقع الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي والكرخي وفي التاريخا عنه

مطلوب
 حلاق الدور

مطلوب
 ما يصح مع الاكراه

التفريق والفتوى عليه أو آخرى ولو طاريا أن دام الموت به يفتى وعليه
 لتصرفاته موقوفة واستحقاق المال اشتراط كتابته بأشارته المعهودة
 فانها كعبارة المناطق استخانا أو خطيا بان اراد التكلم فخرى على لسانه
 الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو ساهيا أو بالفاظ مصحفة
 يقع قصدا فقط بخلاف الهازل واللاعب فانه يقع قصدا وهيا لانت
 الشارع جعل هزله به جدا فتح أمر أيضا أو كافرا لوجود التكليف واما
 طلاق الفضولي والجازة قولاً وفعلًا فكأنكاح بزانية وبناء على اعتبار
 الزوج المذكور لا يقع طلاق المولى على امرأة عبدة لحديث ابن ماجة الطلاق
 لمن اخذ بالساق الا اذا شرط العقد فقال زوجها منك على ان امرها بيدى
 اطلاقها كل ما شئت فقال العبد قبلت وكذا قال العبد اذا تزوجتها فامرها
 بيدك ابرا كان كذلك خائنه والمجنون الا اذا علق عاقلا ثم جن فوجد
 الشرط او كان عنيانا او مجبويا او اسلمت وهو كافر وابي ابواه الاسلام وقع
 الطلاق اشياء والصبي ولو مرهقا او اجاز به بعد البلوغ اما لو قال او فعتنه
 وقع لانه ابتداء ايقاع وجوزه الامام احمد والمعتوه من العته وهو اختلال
 في العقل والمبرسم من البرسام بالكسر علة كالمجنون والمعنى عليه وهو لغة
 الغشي والدهوش فتح وفي القاموس دهش الرجل تخيس ودهش بينا للمفول
 فهو مدهوش وادهشه الله والتأيم لانتفا الارادة ولذا لا يتصف بصدق
 ولا كذب ولا خبر ولا انشاء ولو قال اجزته ووقعته لا يقع لانه اعاد الضمير
 الى غير معتبر جوهره ولو قال او فعت ذلك الطلاق او جعلته طلاقا وقع تحجر
 واذا ملك احدها الاخر كله او بعضه بطل النكاح ولو حررتة حين ملكته بطلت
 في العدة او خرجت الحرة الياسمة ثم خرج زوجها كذلك مسلما فطلقها في
 العدة الغاء الثاني في المسيلتي ووقعه الثالث فيها واعتبار عدده بالنساء
 وعند الشافعي بالرجال فطلاق حرة ثلاث وطلاق امه ثنتان مطلقا ويقع
 الطلاق بلفظ العتق بنية او دلالة حال لا عكسه لان ازالة الملك اقوى
 من ازالة القيد **فروغ** كتب الطلاق ان متبيننا على نحو لو وقع ان نوى
 وقيل مطلقا ولو على نحو لا فلا مطلقا ولو كتب على وجه الرسالة والخطاب كان
 يكتب بافلا لانه اذا اتاك كتابي هذا فانت طالق طلقت يوصول الكتاب جوهره
 وفي البحر كتب لامرأة كل امرأة غيرك وغير فلانة طالق ثم محي اسم الاخرة وبعثه
 لم تطلق وهذه حيلة عجيبة وسبحي ما لو استثنى بالكتابة **باب**
الصحيح مريجه ما لم يستعمل الاية ولو بالفارسية كطلقتك وانت طالق
 ومطلقة بالتشديد قيد بخطابها لانه لو قال ان خرجت يقع الطلاق او لا تخرجي
 الا باذني فان حلفت بالطلاق فخرجت لم يقع لتركه الاضافة اليها ويقع بها بهذه
 الالفاظ وما بمعناها من المصريح ويدخل نحو طلاغ وتلاغ وطلاك وتلاك

مطل
كلام التأيم لا يتصف
بصدق ولا كذب

مطل
حيلة في الطلاق

او طلق او طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وان قال تعدته تخويفا
 لم يصدق قصدا الا اذا شهد عليه قبله به يفتى ولو قيل له طلقت امرتك فقال
 نعم او بلا بالحجى اطلقت تحجر واحدة رجعية وان نوى خلافها من البايست
 او اكثر خلا فالشافعي او لم ينو شيئا ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين ان لم
 يقرب به بعدد ولو لمكرها صدق قصدا ايضا كما لو صرح بالوفاق او القيد وكذا لو
 نوى طلاقها من زوجها الاول على الصحيح خائنه ولو نوى عن العمل لم يصدق
 اصله ولو صرح به دين فقط وفي انت طلقت الطلاق او طلاق وانت طالق
 الطلاق وانت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا او نوى يعني
 بالمصدر لانه لو نوى بطلاق واحدة وبالطلاق اخرى وقعنا رجعتين لو
 مدخولا بها كقولك انت طالق انت طالق زيلعي واحدة او ثنتين لانه صرح بصدق
 لا يحتمل العدد فان نوى ثلاثا فثلاث لانه فرد حكمي ولذا كان الثنتان في الامة
 وكذا في حرة تفقد بها واحدة جوهره لكن جزم في البحر بانه سهو بمنزلة الثلاث
 في الحرة ومن الالفاظ المستعملة الطلاق يلزمني والحرام يلزمني وعلى الطلاق
 وعلى الحرام فيقع بلائيه للعرف ولو لم يكن له امرأة يكون يمينا فيكفر بالحنث
 تصحيح القدوري وكذا على الطلاق من ذراعي تحجر ولو قال طلاق على لا يقع ولو
 زاد واجب او لازم او ثابت او فرض هل يقع قال النزاهي المختار لا وقاب
 الخاصي المختار نعم ولو قال طلقك الله هل يفتقر لنية قال الكمال الحق نعم
 ولو قال لها كوني طالق او اطلقى او يا مطلقه بالتشديد وقع وكذا يا طال
 بكسر اللام وضما لانه ترخيم او انت طال بالكسر والاتوقف على النية كما لو
 تأجج به او بالعنق وفي النهي عن التصحيح الصحيح عدم الوقوع بوهتك طلاقا
 ونحوه واذا اضاف الطلاق اليها كانت طالق او الى ما يعبر به عنها كالرقبة
 والعنق والروح والبدن والجسد الاطراف داخله في الجسد دون البدن والفرج
 والوجه والراس وكذا الاست بخلاف البضع والدر والدم على المختار خلاصه
 او اضافته الى جزء شابع منها لنصفها وتلثها وقع لعدم تحيزه ولو قال
 نصفك الا على طالق واحدة ونصفك الاسفل ثنتين وقعت بخاري
 فافتى بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث عملا بالاضافة فثنين خلاصه واذا
 قال الرقبة منك او الوجه او وضع يده على الراس والعنق او الوجه وقال
 هذا العضو طالق لم يقع في الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض
 حتى لو لم يضع يده بل قال هذا الراس طالق واسا لراسها وقع في الاصح
 ولو نوى تخصيص العضو ينبغي ان يدين فتح كما لا يقع لو اضافته الى اليد
 الالينية المجاز والرجل والدر والشعر والانف والساق والفخذ والظهر
 والبطن واللسان والاذن والفم والصدر والذقن والسن والريق والفرق
 وكلا الثدي والدم جوهره لانه لا يعبر به عن الجملة ولو عبر قوم به عنها وقع

انت طالق انت طالق

وكذا كل ما كان من اسباب الحرمة لا الحلل اتفاقا وجزء الطلقة ولو من الف
جزء تطلقه لعدم التجزى ولو زادت الاجزاء وقع اخرى وهكذا ما لم يقل نصف
طلقة وثلاث طلقة وسدس طلقة فيقع الثلاث ولو بلا واو واحدة
ولو قال طلقة ونصفها فثنتان على المختار جوهره وكذا لو كان مكان السدس
ربعا فثنتان على المختار وقيل واحدة فمستأفى وسيجي ان استثنى بعد
التطبيق لغو بخلاف ايقاعه ويقع بقوله من واحدة الى تسعين او مائتين
واحدة الى ثنتين واحدة ويقوله من واحدة او مائتين واحدة الى ثلاث
ثنتان الاصل فيما اصله الخطر دخول الغاية الاولى فقط عند الامام وفيما
مرجهه الاباحة كخذ من مائة الى الف الغايتين اتفاقا ويقع
بثلاثة انصاف طلقتين ثلاث وقيل ثنتان وبثلاثة انصاف طلقة او
نصفى طلقتين طلقان وقيل يقع ثلاث والا واصلح وبواحدة في ثنتين
واحدة ان لم ينو ونوى الضرب لا يكثر الاجزاء الا افراد وان نوى وثنتين
فثلاث لو مدخولا بها وفي غير الموطوءة واحدة كقوله لها واحدة وثنتين
لا ندلم يبق للثنتين محل وان نوى مع الثنتين ثلاث مطلقا ويقع بثلثين في
ثنتين ولو بنيت الضرب ثنتان لما نوى ولو نوى معنى الواو او مع فكما سرق
بقوله من هنا الى الشام واحدة رجعية ما لم يصفها بطول او كبر فبأبينة و
انت طالق بركة او في مكة او في الدار او في الظل او الشمس او ثوب كذا تجيز
يقع للحال كقوله انت طالق مريضه او صليته او وانت مريضة او وانت
تصليين ويصدق في الكل ديانة لا قضا لوقال عنيث اذا دخلت او اذا
لبست او اذا مرضت ونحو ذلك فيتعلى به كقوله الى سنة او الى راس الشهر
او الشتاء واذا دخلت مكة تعلى وكذا في دخولك الدار او في لبسك ثوب
كذا او في صلاتك ونحو ذلك لان الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك
او لحبصتك تجيز ولو باليا تعلى وفي حبصتك وهي حايض فحتى تحيض اخرى
وفي حبصتك فحتى تحيض وتطهر وفي ثلاثة ايام تجيز وفي مجي ثلاثة ايام تعلى
سوى يوم حلفه لان الشرط يعتبر في المستقبل ويوم القيمة لغو قبله تجيز
وفي طالق تطلقه حسنة في دخولك الدار ان رفع حسنة تجيز وانت
نصبها تعلى وسال الكسائي محمدا عن قال لامرأته . . .
. فان ترفقي باهند فالرفق ايم . . . وان تخزني يا هند فالخزق اشام . . .
. فانت طلاق والطلاق عزيمة . . . ثلاث ومن يخزق اعق واطلم . . .
كم يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة . . . ان نصبها فثلاث وتامه في المعنى
وفيما علقنا على الملتقى وبقوله انت طالق غدا وفي غدي يقع عند طلوع الصبح
وصح في الثاني بنية العصر اي آخر النهار قضا وصدق فيها ديانة وشك انت
طالق شعبان وفي شعبان وفي انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم اعتبر اللفظ

الظرف يشبه الشرط

الاول ولو عطف بالواو يقع في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان كقوله انت طالق
بالليل والنهار او اول النهار واخره وعكسه او اليوم وراس الشهر والاصل
انه متى اضاف الطلاق لوقتين كايين ومستقبل بحرف عطف فان بدا بالايين
اتحدوا بالمستقبل تعدد وفي انت طالق اليوم واذا جاعدا وانت طالق لابل
غدا طلقت واحدة للحال واخرى في الغد انت طالق واحدة او لا او مع موق
او مع موتك لغو اما الاول فلحرف الشك واما الثاني فلاضافته لحالة منافية
للايقاع او للوقوع لذا انت طالق قبل ان تنزجك او امسى وقد تكلمها
اليوم ولو تكلمها قبل امسى وقع الآن لان الانشا في الماضي انشا في الحال ولو
قال امسى واليوم تعدد وبمكسه اتحد وقيل بعكسه او انت طالق قبل ان اخلق
او قبل ان تخلق او طلقك وانا صبي او نأيم او مجنون وكان معهودا كان لغو
بخلاف قوله انت حر قبل ان اشتريك او انت حرة امسى وقد اشتراه اليوم فانه
يعتق كما يعتق لو اقر لعبد ثم اشتراه لاقراره بحريته انت طالق قبل موتي بشهرين
او الشر ومات قبل مضي شهرين لم تطلق لان شرط وان مات بعده طلقت
مستندا لا اول المدة لا عند الموت وفايدته انه لا ميراث لها لان العدة قد تنقضي
بشهرين بثلاث حيض قال لها انت طالق كل يوم او كل جمعة او راس كل
شهر ولا يثبت له تقع واحدة فان نواه كل يوم او قال في كل يوم او عند
او كلما حضى يوم يقع ثلاث في ايام ثلاث والاصل انه متى ترك كلمة الظرف
اتحدوا لا تعدد وفي الخلاصة انت طالق مع كل يوم تطلقه وقع ثلاث للحال
قال ابو لكا عمر طالق الآن لا تطلق حتى يموت احداها فتطلق الاخرى لوجود
شرطه حينئذ قال انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وقع
الطلاق مقتصر اعلم ان طريق ثبوت الاحكام اربعة الانقلاب والاقتصار
والاستناد والتبيين فالانقلاب صيرورة ما ليس بعلة علة كالتعلىق و
الاقتصار ثبوت الحكم في الحال والاستناد بثبوت في الحال مستندا الى ما قبله
بشرط بقاء المحل كل المدة كزوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النصاب
والتبيين ان يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فانت
طالق وتبين في الغد وجوده فيها فتطلق من حين القول فتعتمد منه انت طالق
ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت طلقت للحال
بسكوته وفي ان لم اطلقك وسكت طلقت للحال بسكوته وفي ان لم اطلقك
لا تطلق بالسكوت بل يمتد النكاح حتى يموت احدهما قبله اي قبل تطلقه فتطلق
قيل الموت لتحقيق الشرط ويلون فارافا ما اذا ابلانية مثل ان عنده ومثل
مضى عندها وقد مر حكمها وان نوى الوقت او الشرط اعتبرت بنية اتفاقا وفي
وقوله انت طالق ما لم اطلقك انت طالق مع الوصل بقوله ما لم اطلقك طلقت
بالمنجزة الاخرة استحسانا **فرع** قال ان لم اطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق

الاحكام الاربعة

ثلاثا فحيلة ان يطلقها على الف ولا تقبل المرأة فان مضى اليوم لا تطلق به فيق
 خاتمة لان الطلاق المقيّد يدخل تحت المطلق أنت طالق يوم اتزوجك
 فكلها لا حاشية بخلاف الامر باليد اي امرك بيدك يوم يقدم زيد فقدم
 ليلا لم تتخير ولو نهاها بقي للغروب والاصل ان اليوم متى قرن بفعل يستوعب
 المدة يراد به النهار كالامر باليد فانه يصح جعله بيدها يوما او شهرا ومتى
 قرن بفعل لا يستوعبها يراد به مطلق الوقت كايقاع الطلاق فانه لو قال طلقك
 شهرا كان ذكر المدة لغوا وتطلق الحال انا منك طالق او برئ ليس بشئ ولو
 نوى به الطلاق وتبين في البين والحرام اي انا منك باين او انا عليك حرام
 ان نوى لان الابانة لازالة الوصلة والتمس لزالة الخل وهما مشتركان فتصح الاضافة
 اليه حتى لو لم يقل منك او عليك لم يقع بخلاف انت باين او حرام حيث يقع اذا
 نوى وان لم يقل مني نعم لو جعل امرها بيد شرط قولها باين مني ويقع
 بابرأتك عن الزوجية بلائنة أنت طالق تنهين مع عتق مولاك اياك فاعتق
 سيدها طلقت تنهين وله الرجعة لوجود التطلق بعد الاعتاق لانه شرط ونقل
 ابن الكمال ان كلمة مع اذا اقر بين جنسين مختلفين محل الشرط ولو علق بالبناء
 للمجهول عتقها وطلقتها باجبي الغد فجا الغد لا رجعة لها لتعلقها بشرط واحد
 وعدتها في السيلتين ثلاث حيض احتياطا ولو كان الزوج مريضا لا ترث منه
 لوقوعه وهي امة فلا ترث ببسوط أنت طالق هكذا مشيرا بالاصابع المشورة
 وقع بعده بخلاف مثل هذا فانه ان نوى ثلاثا وقعن والا فواحدة لان الكاف
 للتشبيه في الذات ومثل التشبيه في الصفات ولذا قال ابو حنيفة ايمان في كايان
 جبريل لا مثل ايمان جبريل بحجر وتعتبر المشورة لا المضمومة الادبانية لكف
 والمعتمد في الاشارة بالكف نشر كل الاصابع ونقل القهرستان في انه يصدق قصا
 بنية الاشارة بالكف وهي واحدة ولو لم يقل هكذا يقع واحدة لفقد التشبيه
 ولو قال انت هكذا مشيرا ولم يقل طالق لم اراه ولو اشار بظهورها فالمضمومة
 للعرف ولو كان روسها نحو مخاطب فان نشر عن ضم فالعبرة للنشر وان ضمما عن
 نشر فالضم ابن كمال ويقع بقوله انت طالق باين او البتة وقال الشافعي يقع
 رجعيًا لو موطوءة او انحش المطلق او طلاق الشيطان او البدعة او اشد
 الطلاق او كالجبل او كالف او ملاء البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة
 او اسوء او اشد او اجنته او اخشنه او البره او اعرضه او اطوله او
 اغلظه واحدة بائنة في الكل لانه وصف الطلاق بما يحتمله ان لم ينو ثلاثا
 في الحرة وثنتين في الامة فيصح لما امر كالونوى بطالق واحدة وبخوبابين
 اخرى فيقع ثنتان باينتان ولو عطف وقال وبابن او ثمر باين ولم ينو
 شيئا فرجعية ولو بالغابا بئنة ذخير كما يقع البائين لو قال انت طالق طلقة
 تملكى بها ثم اتى لانها لا تملك نفسها الا بالبائين ولو قال انت طالق على ان لا

محل
 ايمان في كايان جبريل

رجعة لي عليك له الرجعة وقيل لا جوهره ورجح في البحر الثاني وخطامن
 اثني بالرجعي في التعاليق وقول الموثقين تكون طالق طلقة تملك بها
 نفسها الخ لكن في البرازية وغيرها قال للمدخولة ان طلقك واحدة فهي
 بائنة او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيًا لان الوصف لا يسبق الموصوف وكذا لو
 قال ان دخلت الدار فكذا ثم قبل دخولها الدار قال جعلته بائنا او ثلاثا لا يصح
 لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى ومن ادعاه وقوع الرجعي في متى تزوجت عليك
 فانت طالق طلقة تملكى بها نفسك اذ غائبة مساواة لانت باين والوصف
 لا يسبق الموصوف كذا حرره المصنف هنا وفي الكليات بخلاف انت طالق
 اكثره اي الطلاق بالثلاث المثناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدن
 في ارادة الواحدة كما لو قال اكثر الطلاق او انت طالق مرارا او الوفا او
 لا قليل ولا كثير فثلاث هو المختار كما في الجوهرية ولو قال اقل الطلاق فواحدة
 ولو قال عامة الطلاق او اجله او لو نين منه او اكثر الثلاث او كبير الطلاق
 فثنتان وكذا لاكثر ولا قليل على الاشبه مضمرة وفي القنية طلقك اخرى
 الثلاث تطليقات فثلاث وطالق آخر ثلاث تطليقات فواحدة والفرق
 دقيق حسن **فروع** يقع بانت طالق كل التطليقة واحدة وكل تطليقة
 ثلاث وعدد التراب واحدة وعدد الرمل ثلاث وعدد شعر ابليس او عدد
 شعر بطن كفي واحدة وعدد شعر ظهر كفي او ساق او ساك او فرجك او
 عدد ما في هذا الخوص من السمك وقع بعده انه وجدوا الا لست لك
 بزوج او لست لي بامراة او قالت لست بزوج فقال صدقت طلاق
 ان نواه خلافا لها ولو اكره بالنسب او سئل الك امرأة فقال لا لانطلق اتفاقا
 وان نوى لان اليمين والسؤال قرينتا ارادة النفي فيها وفي الخلاصة قيل له
 اطلقها تطلق ببلي لا نعم وفي الفتح ينبغي عدم الفرق للعرف وفي البرازية
 قالت له انا امرتك فقال لها انت طالق كان اقرارا بالنكاح وتطلق لاقتضا
 الطلاق النكاح وصفا علم انه حلف ولم يذير بطلاق او غير لغى كما لو شك
 اطلق ام لا ولو شك اطلق واحدة او اكثر بنى على الاقل وفي الجوهرية
 طلق المتكوحة فاسدا ثلاثا لتزوجها بلا محلل ولم يحكم خلافا وانه اعلم
باب طلاق غير المدخول بها قال لزوجه غير المدخولة
 انت طالق يا زانية ثلاثا فلا حد ولا لعان لوقوع الثلاث عليها وهو زوجة
 ثم بانت بعده وكذا انت طالق ثلاثا يا زانية ان شا الله تعلق الاستئنا
 بالوصف بنزاهة وقعن لما تقرر انه متى ذكر العدد كان الوقوع به
 وما قيل انه لا يقع لنزول الآية في الموطوءة باطل محض منشاوه الغفلة
 عما تقرران العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وحمله في غرر الاذاكار
 على كونها متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط وان فرق لوصفها او خبرا وحمل

طال
 الوصف لا يسبق
 الموصوف

طال
 المتكوحة فاسدا
 لتزوجها بلا محلل

بعطف او غيره بانته بالاولى لا الى عدة ولذا لم تقع الثانية بخلاف
الموطوعة حيث يقع الكل دعم التفريق قوله وكذا انت طالق ثلاثا
متفرقات او ثنتين مع طلاق اياك فطلقها واحدة وقمع واحدة كما لو
قال نصفها واحدة على الصحيح جوهره ولو قال واحدة ونصفا فثنتان
اتفاقا لانه جملة واحدة ولو قال واحدة وعشرين او ثلاثين فثلاث
لما مر والطلاق يقع بعد قرن به لا به نفسه عند ذكر العدد وعند
عدمه الوقوع بالصيغة فلو ماتت يعم الموطوعة وغيرها بعد الايقاع
قبل تمام العدد لغا لما تقرروا لو مات الزوج واخذ احد فقبل
ذكر العدد وقع واحدة عملا بالصيغة لان الوقوع بلفظه لا بقصدته ولو
قال لغير الموطوعة انت طالق واحدة واحدة بالعطف او قيل واحدة
او بعدها واحدة تقع واحدة باينة ولا تلحقها الثانية لعدم العدة وفي
انت طالق واحدة بعد واحدة او قيلها واحدة او مع واحدة او معها
واحدة ثنتان الاصل انه متى وقع بالاول لغى الثاني او بالثالث اقترنا
لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال ويقع بانته طالق واحدة ان دخلت
الدار ثنتان لو دخلت لتعلقها بالشرط دفعة ويقع واحدة ان قدم الشرط
لان المعلق كالمفترق ويقع في الموطوعة ثنتان في كلها لوجود العدة ومن المسائل
مسائل قبل وبعد ما قيل في ذلك

ما يقول الفقيه ايده الله ولا زال عنده الاحسان
في فتي على الطلاق بشهر قبل ما بعد قبله رمضان
وينشد على ثمانية اوجه فيقع محض قبل في ذي الحجة ومحض بعد في جمادى
الاخرى ويقبل او لا او وسطا او اخر في شوال ويبعد كذلك في شعبان
الاغلا الطرفين فيبقى قبله او بعده رمضان ولو قال امراتي طالق وكه
امراتان او ثلاثه تطلق واحدة منهن وله خيار التعيين واما نصي الزليعي
فانما هو في غير الصريح كما مر في حرام كاحرره المصنف ويحكي في الايتلا قال
لنساءه الاربع بينكن تطلقه طلق كل واحدة تطلقه وكذا لو قال بينكن
تطلقتان او ثلاث او اربع الا ان ينوي قسمة كل واحدة بينهما فطلق كل
واحدة ثلاثا ولو قال بينكن خمس تطلقات يقع على كل واحدة طلاقات
هكذا في ثمانية تطلقات فان زاد عليها طلق كل واحدة ثلاثا ومثاله قوله
اشركتكن في تطلقه خاتمه وفيها قال لامراتين لم يدخل بها واحدة منها امراتي
طالق امراتي طالق ثم قال اردت واحدة منها لا يصدق ولو مدخولتين فله
ايقاع الطلاق على احدهما لصحة تفريق الطلاق على المدخولة لا على غيرها
قال امراته طالق ولم يسم وله امرأة معروفة طلق امراته استخسانا فان
قال لي امرأة اخرى واياها عنيت لا يقبل قوله الابينة ولو كان له امراتان لكانتا

معروفة له صرفه الى ايها شاء خاتمه ولم يحك خلافا **فروع** كرر لفظ
الطلاق وقع الكل فان نوى التاكيد دين كان اسمها طالق او حرة فناداها
ان نوى الطلاق او العتاق وقعا والا لا قال لامرته هذه الكلية طالق طلق
او لعبد هذا الحمار حرعتك قال انت طالق او انت حر وعني به الاخبار كذا
وقع قضائهم الا اذا شهد على ذلك وكذا المظلوم اذا شهد عند استحلاف الظالم
بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا بصدق قضائهم وديانة شرح وهبانية وفي النهي
قال فلانة طالق واسمها كذلك وقال عنيت غيرها دين ولو غيره صدق
قضائهم وعلى هذا لو حلف لداينه بطلاق امراته فلانة واسمها غيره
لا تطلق وقد كثر في زماننا قول الرجل انت طالق على الاربعة مذهب
قال المصنف وينبغي الجزم بوقوعه قضائهم وديانة ولو قال انت طالق في قول
الفقهاء او فلان القاضي او المفتي دين قال نسأ الدنيا ونسأ العالم طواق
لم تطلق امراته بخلاف نسأ المحلة والدار والبيت وفي نسأ القرية والبلدة
خلاف الثاني وكذا العتق قالت لزوجه طلقني فقال فعلت طلقني فان
قالت زدي فقال فعلت طلقني اخرى وقالت طلقني طلقني طلقني
فقال طلقني فواحدة ان لم ينو الثلاث ولو عطف بالواو فثلاث
ولو قالت طلقني نفسي فاجاز طلقني اعتبارا بالانشاء كذا انت نفسي
اذا نوى ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي آخره لا يقع لانه لم يوضع الاجابا
وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امراته عليه حراما فليفعل هذا الامر
فتعله واحد منهم فهو اقرب منه بحرمتهما وقيل لا انتهى وسئل ابراهيم
عن قال لجماعة كل من له امرأة مطلقة فليصفق بيده فصفقوا فقال طلقني
وقيل ليس باقرار جماعة يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعد
هذا فامرته طالق ثم تكلم الحالف طلق امراته لان كلمة من للتعميم
والحالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيجوز **باب**

الكنايات كناية عن النية عند الفقهاء ما لم يوضع له اي الطلاق واحتمله غيره
فالكنايات لا تطلق بها قضائهم الابينة او دلالة الحال وهي حالة مذاكرة الطلاق
او الغضب فلحالات ثلاث رضى وغضب ومذاكرة والكنايات ثلاث
ما يحتمل الرد او يصلح للسب او لا او لا فتحو اخر جي واذهبي وقومي تعني
تخبري استبري انتقلني انطلق اغربي اعزبي من الغربة والغزوة يحتمل
رد او نحو خلية برية حرام باين ومرادها كبتة بقتله يصلح سب او نحو
اعتدي واستبري رحمتك انت واحدة انت حر اختاري امرتك بيدك
مرحمتك فارقتك لا يحتمل الرد والسب في حالة الرضا اي غير الغضب
والذاكرة تتوقف الاقسام الثلاثة فانها على نية للاحتياط والقول له
بيمينه في عدم النية ويكفي تخليفها له في منزله فان ابى رسله للحاكم فان

الشهادة يحلف كاذبا
صدق

كلمة من للتعميم
المتكلم

ان ابى رسله للقاضي

فكل فرق بينهما محتمل وفي الغضب يتوقف الاول ان نوى وقع والا
لا وفي مذكورة الطلاق يتوقف الاول فقط ويقع بالآخرين وان لم ينو
لان مع الدلالة لا يصدق قصدا في نفي النية لانها اقوى لكونها ظاهرة والنية
باطنة ولذا تقبل بينتها على الدلالة لا على النية الا ان تقام على اقرار بها
عمادية ثم في كل موضع تشترط النية فلو السوال بهل يقع بقول نعم
ان نويت ولو لم يقع بقول واحدة ولا يتعوض الا بشرط النية بترازيه فيلحظ
ويقع رجعية بقوله اعتدى واستبى رحمك وانت واحدة وان نوى
الشر ولا عبرة باعراب واحدة في الاصح ويقع بياقيها اي باقي الفاظ
الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي ببعض الكنايات ايضا نحو
انا برى من طلاقك وخليت سبيل طلاقك وانت مطلقة بالتخفيف
وانت اطلق من امرأة فلان وهي مطلقة وانت طلق وغير ذلك كما
صرحوا به خلا اختارى فان نية الثلاث لا تصح فيه ايضا بل ولا يقع
به ولا بامرك بيدك ما لم تطلق المرأة نفسها كما ياتي البايين ان نواها
او التنتين لما تقر بان الطلاق مصدر لا يحتمل محض العدد وثلاث ان
نواه للوحدة الجنسية ولذا صح في الامة نية التنتين قال اعتدى ثلاثا
ونوى بالاول طلاقا وبالباقى حيضا صدق قصدا لنيته حقيقة كلامه
وان لم ينو بماى بالباقي شيئا فثلاث لدلالة الحال بنيتها الاول حتى لو نوى
بالثاني فقط فثنتان او بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع واقسامها
اربعة وعشرون ذكرها الكمال ويؤاد لو نوى بالكل واحدة فواحدة ديانة
وثلاث قصدا ولو قال انت طالق اعتدى او عطفه بواو او قال فان نوى
واحدة فواحدة او تنتين وقعتا ولو لم ينو في الواو ثنتان وفي الفا
قيل واحدة وقيل ثنتان طلقها واحدة بعد الدخول جعلها ثلاثا صح
كما لو طلقها رجعيا فجعله قبل الرجعة باينا او ثلاثا وكذا لو قال في العدة
الزمت امراتي ثلاث تطليقات بتلك التطليقة او الزمتها بطليقتين فهو
كما قال ولو قال ان طلقتك فهي باين او ثلاث ثم طلقها يقع رجعيا لان
الوصف لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر الصريح يلحق الصريح ويلحق البايين
بشرط العدة والباين يلحق الصريح الصريح مالا يحتاج الى نية باينا كان
الواقع به او رجعيا فتح فيه الطلاق الثلاث فيلحقها وكذا الطلاق
على ما يلحق الرجعي ويجب المال والباين فلا يلزم المال خلاصه فالمعتبر فيه
اللفظ لا المعنى على المشهور لا يلحق البايين البايين اذا لم يكن جعله اخبارا
عن الاول كانت باين او ابتكك بتطليقة فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة
في جعله انشا لان ابتكك باخرى وانت طالق باين او قال نويت
البيئونة الكبر لتعذر حملها على الاخبار فيجعل انشا ولذا وقع المعلق كما

قال الا اذا كان البايين معلقا بشرط او مضافا قبل ايجاد المنجز البايين
كقوله ان دخلت الدار فانت باين ناويا ثم ابانها ثم دخلت بانت
باخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله المضاف كانت باين ثم ابانها ثم
جاء القيد يقع اخرى ولو قال ان دخلت الدار فانت باين ثم قال ان كلمت
زيدا فانت باين ثم دخلت الدار وبانت ثم كلمت يقع اخرى ذخير
وفي النزائية ان فعلت كذا لخلل الله على حرام ثم قال كذلك لا امر
اخر ففعل احدها بانت وكذا لو فعل الثاني على الاشبه فيلحظ قيد
بالقبلية لانه لو ابانها او لا ثم اضاف البايين وعلقه لم يصح كتنجيزه بدائع
ويستثنى ما في النزائية قال كل امرأة له طالق لم يقع على ولو قال ان فعلت
كذا فامرأة طالق كذا لم يقع على معتدة البايين ويضبط الكل ما قيل .
لحوقا اجزا باينا مع مثله . الا اذا علقته من قبله .
الا بكل امرأة وقد خلع . والحق الصريح بعد لم يقع .
كل فرقة هي فسخ من كل وجه كاسلام وردة مع لحاق وخيار بلوغ وعشق
لا يقع الطلاق في عدتها مطلقا وكل فرقة هي طلاق يقع الطلاق في عدتها
على نحو ما بيناه **فروع** انما يلحق الطلاق لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطي
فلا يلحقها خلاصه وفي القنية زوج امراته من غيره لم يكن طلاقا ثم رجم
ان نوى طلقت اذ هي وتزوجي تقع واحدة بلانية اذ هي الى جهنم يقع
ان نوى خلاصه وكذا اذ هي عني وافلحي وفسخت النكاح وانت على كالميتة
او لحم الخنزير او حرام كالمال لانه تشبيه بالسرعة ولا يقع باربعة طرق عليك
مفتوحة وان نوى ما لم يقل خذي اي طريق شئت **باب تفويض**
الطلاق لما ذكر ما يوقعه بنفسه بنوعيه ذكر ما يوقعه غيره باذنه وانواعه
ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة والفاظ التفويض ثلاثة تحيير وامر
بيد ومشية قال لها اختارى وامرك بيدك ينوي تفويض الطلاق
لانها كناية فلا يعملان بلانية او طلق نفسك فلها ان تطلق في مجلس علمها
به مشافهة او اخبارا وان طال يوما او اكثر ما لم يوقته ويمضي الوقت
قبل علمها ما لم تتم لتبدل مجلسها حقيقة او حكما بان تعمل ما يقطع ما يدل
على الاعراض لانه عليك فيتوقف على قبولها في المجلس لا توكيل فلم يصح
رجوعه حتى لو خيرها ثم حلف ان لا يطلقها فطلقت لم يحث في الاصح
لا تطلق بعده اي المجلس الا اذا اراد على قوله طلق نفسك واخوانته متى
شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فلا يتقيد بالمجلس
ولم يصح رجوعه لما مر واما في طلق ضربك او قوله لاجنبي طلق امراتي
يصح رجوعه عنه ولم يقيد بالمجلس لانه لم يحل محض وفي طلق نفسك وضربك
كان عليك في حقها توكيلا في حق غيرها جوهره الا اذا هذمه بالمشية

فيسير عليك لا توكل ولا فرق بينهما في خمسة احكام ففي التملك لا يرجع ولا
يعزل ولا يبطل بجنون الزوج ويتقيد مجلس لا يعقل فيصح تفويضه لجنون وصي
لا يعقل بخلاف التوكيل بجر نعم لو جن بعد التفويض لم يقع نهنا تسويح ابتدا
لا بقا عكس القاعدة فليحفظ وجلس القايمه وانكا القاعدة وقعود المتلكية
ودعا الاب او غيره للمشورة بفتح فصح المشاورة ودعا شهود للاشهاد على
اختيارها الطلاق ان لم يكن عندها من يدعوم سوا تخولت عن مكانها ولا
في الاصح خلاصه وايضا فداية هي ركبته لا يقطع المجلس ولو اقامها او جاسها
مكرهه بطل لتمكنها من الاختيار والملك لها كاليث وسيرد ابنتها كسيرها
حتى لا يتبدل المجلس بجوى الفلك ويتبدل بسير الدابة لا صافته اليها الا
ان تجيب مع سكوتها او يكونا في محل يقودها الجمال فانه كالسفينه وفي اختاري
نفسك لا تفصح بنية الثلاث لعدم تنوع الاختيار بخلاف انت باين وامرك
بيدك بل تبين بواحدة ان قالت اخترت نفسي او انا اختار نفسي استحسانا
بخلاف قوله طلق نفسي فقالت انا طالق او انا اطلق نفسي لم يقع لان وعد
جوهره ما لم يتعارف او ينو الانشاء فتح وذكر النفس او الاختيار في احد
كلايهما شرط صحة الوقوع بالاجماع ويشترط ذكرها متصلا فان كان منفصلا
فان في المجلس صح لانها تملك فيه الانشاء والا الا ان يتصادق على اختيار النفس
فيصح وان خلا كلاهما عن ذكر النفس درر وتاجيه واقره اليهنسي والباقي
لكن رده الكال ونقله الاكل بغير فالحق صنعته ثم قال اختار اختي
او طلقة او امك وقع لو قالت اخترت فان ذكر الاختيار كذكر النفس اذا التا
فيه للوحدة وكذا ذكر التولية وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت ابني او
امي او اهلي او الازواج يقوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام احدها
كما مثلنا فلم يختص اختياره بكلام الزوج كما ظن ولو قالت اخترت نفسي وزوجي
او نفسي لابل زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو نعم لو عكست
لم يقع اعتبار للمقدم وبطل امرها كما لو عطفت با واورشاهها لختاره
فاختارته او قالت الحق نفسي باهلي ولو كررها اي لفظة اختاري ثلاثا
بعطف او غيره فقالت اخترت او اخترت اختيارة او اخترت الاولى
او الوسطى او الاخيرة يقع بلانية من الزوج لدلالة التكرار ولا يقع في اخترت
الاولى الى آخره واحدة باينة واختاره الطحاوي بجر واقره المقدسي وفي الحاوي
المقدس وبه نأخذ انتهى فقد افاد ان قولها هو المفتي به لان قولهم وبه نأخذ من
الالفاظ العلم بها على الافتا كذا بخط الشرف الغزي محشي الاشباه ووقالت في
جواب التخيير المذكور طلقت نفسي واخرت نفسي بتطبيقه واخرت الطلقة الاولى
بانت بواحدة في الاصح لتفويضه با باين فلا تملك غيره امرك بيدك بتطبيقه
او اختاري نفسي فاخرت نفسي طلقت رجعية لتفويضه اليها بالمرج والمفيد

للمسئرة اذا قرن بالمرج صار رجعية كعكسه قيد في ومثلها الباء بخلاف نطلق
نفسك او حتى تطلق فهي باينة كما لو جعل امرها بيدها ولم تصل تفويض اليك
نطلق نفسك متى شئت فلم تصل فطلعت كان باينة لان لفظة الطلاق لم تكن
في نفس الامر **فروع** لو قال ليحل خير امرائي فلم تختص ما لم يجرها بخلاف
اخرها بالحيث لا قراره به قال لها انت طالق ان شئت واختاري فقالت
شئت واخرت وقع ثنتان قال اختاري اليوم وامرك انك هذا الشهر خير
في بقيتها وان قال يوما او شهرا فن ساعة تكلم الى مثل من الغد والى تمام ثلاثين
يوما ولو جعله لها راس الشهر خيرت في الليلة الاولى ويبرأها ولا يبطل الوقت
بالاعراض بل بمضي الوقت علمت **ابا** **الامر باليد هو**
كالاختيار لان بنية الثلاث لا غير اذا قال لها ولو صيغة لانه كالتمليك بزار
امرك بيدك او بشمالك او فلك او لسانك ينوي ثلاثا تفويضها فقالت
في مجلسها اخترت نفسي بواحدة او قبلت نفسي واخرت امري وانت على
حرام او مني باين او انا منك باين او طالق وقعن وكذا لو قال ابوها قبلتها
خلاصه وينبغي ان تقيد بالصغيرة واعرتك طلاقك وامرك بيد الله ويدك
وامري بيدك على المختار خلاصه كما مر بيدك وذكر اسمه تعالى للتبرك
وان لم ينوي ثلاثا فواحدة ولو طلقت ثلاثا فثلاثة نويت واحدة ولادالة
حلف وتقبل بينتها على الدلالة كما مر واتحاد اليمين وعلمها وذكر النفس او
ما يقوم مقامها شرط فلو جعل امرها بيدها ولم تعلم بذلك وطلقت
نفسها لم تطلق لعدم شرطه خائنه وكل لفظ يصلح للايقاع منه يصلح للجواب
منها او ما لا يصلح للايقاع منه فلا يصلح للجواب منها فلو قالت انا طالق او
طلقت نفسي وقع بخلاف نحو طلقتك لان المرأة توصف بالطلاق دون الرجل
اختيارا لالفاظ الاختيار خاصة فانه ليس من الفاظ الطلاق ويصلح جوابا
منها بدائع لكن يرد عليه صحة بقولها وقبول ايها كما مر فتدبر وفي قولها
في جوابه طلقت نفسي واحدة واخرت نفسي بتطبيقه بانته بواحدة لما
تقرر ان المعبر بتفويض الزوج لا ايقاعها ولا يدخل الليل في قوله امرك بيدك
اليوم وبعد غد لانها تملك ان كان ردت الامر في يومها طلاق الامر في ذلك
اليوم وكان امرها بيدها بعد غد ولو طلقت ليلا لم يرجع ولا تطلق الامر
ويدخل الليل في امرك بيدك اليوم وغدا وان ردت في يومها لم يبق في
الغد لانه تفويض واحد ولو قال امرك بيدك اليوم وامرك بيدك غدا فما
امران خائنه ولم يذكر خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى **تنبيه** ظاهر ما مر
انه يرد بجردها لكن في العادة انه يرد قبل قبوله لابعده كما لا يرا وان ردت
المختار لا يبقى في الغد لكن في الوالحيه امرك بيدك الى راس الشهر فقالت
اخترت زوجي بطل خيارها في اليوم ولها ان تختار نفسها في هذه عند الامام

ووجهه في الـ راية بان متى ذكر الوقت اعتبر تعليقاً والافتقار كما بقى لوطها
 بايناهل يبطل ام بها ان كان التقويض نجحاً نعم وان معلقاً كان دخلت الدار
 او موتاً لا لكن في البحر عن القينة ظاهر الرواية ان المعلق كالمنجز **فروع**
 تنجزها على ان امرها بعد ما صح ولو ادعت جعله امرها ايدها لم تسع الا اذا طلقت
 نفسها بحكم الامر ثم ادعته تسع قالت طلقت في المجلس بلا تبدل وانكر
 فالقول لها جعل ايدها ان ضربها بعين جنابة فضرها فاختلقا فاقول
 له لانه منكر وتقبيل ايدها على الشرط المنفي كما سيحى طلب او ليا وها طلاقها فقال
 الزوج لا يبها ما توبى منى افعل ما تريد وخرج فطلقها ابوها لم تطلق ان لم
 يرد الزوج التقويض و... له فيه خلاصه لا يدخل نكاح الفسوقى ما لم يقل
 ان دخلت امرأة في فم رجل امها بين رجلين فطلقها احدهما لم يقع والله اعلم
فصل في المشيئة قال لها طلقى نفسك ولم يبق او نوى واحدة او
 ثنتين في الحرة فطلعت وتعت رجعية وان طلقت ثلاثاً ونواه وقعن قيد
 بخطابها لانه لو قال طلقواى دى شئت لم تدخل تحت عموم خطابها وبقولها
 في جوابه ابنت نفسي طلقت رجعية ان اجازة لانه كناية لا باخترت نفسي
 وان اجازة لان الاختيار ليد بصريح ولا كناية ولا يملك الزوج الرجوع عنه
 اى عن التقويض بانواعه ان لاشئ لما فيه من معنى التعليق وتقييد بالمجلس
 لانه تملك الا اذا زاد متى شئت ونحوه مما يفيد عموم الوقت فتطلق مطلقاً
 ولو قال لرجل ذلك او قال لها طلقى ضرتك لم يتقيد بالمجلس لانه توكل فله
 الرجوع الا اذا زاد وكما... لك فانت وكيل الا اذا زاد ان شئت فيتقيد
 به ولا يرجع لصيرون... في الخاتمة طلقها ان شئت لم يصروكلا ما لم
 تشا فاذا شئت في مجلس... طلقها في مجلسه لا غير والوكلاء عنه غافلون
 قال لها طلقى نفسك ثلاثاً وثنتين فطلقت واحدة وقعت لانها بعض ما فوضه
 وكذا الوكيل ما لم يقل بالف لا يقع شئ عكسه وقالوا واحدة طلقى نفسك ثلاثاً
 ان شئت فطلقت واحدة... كذا عكسه لا يقع فيها الا شرط الموافقة لفظاً لما في
 تعليق الخاتمة امرها بعشر فطلقت ثلاثاً او بواحدة فطلقت تصفا لم يقع امرها
 ببيان او رجعى فعكست... الجواب وقع ما امر الزوج به ويلغو وصفها والا صل
 ان المخالفة في الوصية لا تبطل بخلاف الاصل وهذا اذا لم يكن معلقاً بمشيئتها
 فان علقه فعكست... يقع شئ لانها ما انت بمشيئة ما فوضت اليها خاتمة ونحو
 قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت انت فقال شئت بينوى
 الطلاق او قال ان شئت ان كذا المردوم اى لم يوجد بعد كان شأبى او ان جاء
 الليل وهي في... بطل الامر لفقد الشرط وان قالت شئت ان كان كذا الامر قد
 مضى اراد بان... الحق وجوده كان ابى في الدار وهو فيها او ان كان هذا
 ليلا وهي فيها... فطلقت لانه تجيز قال لها انت طالق متى شئت او متى ما

شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فردت الامر لا يرتد ولا يتقيد بالمجلس
 ولا تطلق نفسها الا واحدة لانها تهم الازمان لا الافعال فتملك التعليق في
 كل زمان لا تعليقاً بعد تطبيق ولها تفريق الثلاث في كل ما شئت ولا تجمع
 ولا تشئ لانها العموم الافراد ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع ان كانت طلقت
 نفسها ثلاثاً متفرقة والا فلها تفريقها بعد زوج آخر وهو مسيلة المهدم
 الآية انت طالق حيث شئت او اين شئت لا تطلق الا اذا شئت في المجلس
 وان قامت من مجلسها قبل مشيئتها لا مشيئة لها لانها لم... ان ولا تعلق للطلاق
 به فجعلها جازاً عن ان لانها ام الباب وفي كيف شئت يقع في الحال رجعية فان
 شئت بانية او ثلاثاً وقع ما شئت مع نية والا فرجعية له... المودة والا يانت وبطل
 الامر وقول الزيلعي والعيني قبل الدخول صوابه بعد فتنبه وفي كرم شئت
 او ما شئت لها ان تطلق ما شئت في مجلسها ولم يكن... دعيا للضرورة وان
 ردت او اتت بما يفيد الاعراض ارتد لانه تملك... من الحال فجوابه كذلك
 قال لها طلقى نفسك من ثلاث ما شئت تطلق ما... من الثلاث ومثله
 اختارى من الثلاث ما شئت لان من تبعضية وقالوا بانية فتطلق
 الثلاث والاول اظهر **فروع** قال انت طالق ان شئت وان لم تشاى
 طلقت للحال ولو قال ان كنت تخين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضه
 فانت طالق لم تطلق لانه لا يجوز ان لا تحب ولا تبغض ولا يجوز ان تشا
 ولا تشا ولو قال لها اشد كما حبال الطلاق او اشد كما بغضاله طالق فقالت
 كلانا اشد حباله لم يقع لدعوى كل انصاحتها اقل حبالها فلم يتم الشرط
 ثم التعليق بالمشيئة او الارادة او الرضا او الهوى او المحبة يكون تملكاً
 فيه معنى التعليق فيتمتع بالمجلس كما مترك بيدك بخلاف التعليق بغيرها
باب التعليق هو علقه تعليقاً جعله معلقاً فاموس
 واصطلاحاً ربط حصول مضمون جملة بمحمول جملة اخرى
 ويسمى عينا مجازاً وشرط صحته كون الشرط معدوماً على خطر الوجود
 فالمحقق كان كان السافوقنا تجيز والمجهل كان دخل... في سم الخياط لغو
 وكونه متصلاً لا عذر وان لا يقصد به المجازاة فلو فانه... اسفله فقال ان
 كنت كما قلت فانت كذلك او لا وذكر الشروط فنجوات... ان لغويه يفتى
 بوجود رابط حيث تاخر الجزا كما ياتي شرطه الملك حقيقة كونه له لقنه ان
 فعلت كذا فانت حر او حكا ولو حكا لقوله لمنكوحته او معتدة... ان ذهبت فانت
 طالق او الاضافة اليه اى الملك الحقيقي عاماً او خاصاً كان ملكك عبداً او
 ان ملكتك لمعين فكذا او الحكمى كذلك كان نكحت امرأة او ان نكحتك فانت
 طالق وكذا كل امرأة ويكفى معنى الشرط الا في المعينة باسم ارنسب واشارة
 فلو قال المرأة التي تزوجها طالق تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة الخ

مطلبة
زيادة المرأة

لا لتعريفها بالاشارة تلقى الوصف فلغى قوله لاجنبية ان زرت زيدا فانت
طالق فلتكلمها فزرت وكذا كل امرأة اجتمع معها في فراش منى طالق فتزوج
لم تطلق ومثله كل جارية اطواها حرة فاشترى جارية فوطيها لم تعتق لعدم
الملك والاضافة اليه وافاد في البحر ان زيارة المرأة في عرفنا لا يكون الا
بطعام معها يطبخ عند المزور فيلحظ كالمعاينة الطلاق مقدارنا للثبوت
ملك كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزويج اياك لتام الكلام بفاعله ومفعوله
اورز واله كع موقى او موتك **فايدة** في المجتبى عن محمد في المضافة لا يقع
وبه ائمة خوارزم انتهى وهو قول الشافعي والحنفى تقليده بفسخ قاض
بل يحكم بل افتناعه او بفتوتين في حادثتين وهذا يعلم ولا يفتى به بنزاهة
ويبطل تجزئ الثلاث للحرى والثنتين للامة تطليقة للثلاث وما دونها
الا المضافة الى الملك **فم** لا تجزئ ما دونها اعلم ان التعليق يبطل بزوال
الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث او ما دونها بدخول الدار ثم تجزئ
الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها شئ ولو كان تجزئ
ما دونها لم يبطل فيقع المعلق كله وادفع محمد بقية الاول وهي مسيلة الهدم الاية
وثرته فيمن علق واحدة ثم تجزئ ثنتين ثم نكحها بعد زوج آخر فدخلت له
رجعتا خلافا لمحمد وكذا يبطل بالحاقه مرتدا بدار الحرب خلافا لها ويغوت محل البر
كان كملت فلانا ودخلت هذه الدار فانت او جعلت بستانا كما بسطناه فيما
علقناه على الملتقى **وسيجئ** مسيلة الكوز بفروعهما **فزع** قال لزوجه الامة ان
دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فعتقت فدخلت لرجعتها فنية والفاظ الشرط
اي علامات وجود الجزاء ان المكسورة فلو فتحها وقع للحال ما لم ينو التعليق فيدين
وكذا لو حذف الفاء من الجواب في نحو قوله **طلبية** واسمية **ويجاء** **مد**
وبما وقد بلى وبالتنقيس **ك** كالحضاه في شرح الملتقى واذا ما وكل
ولم تسمع كلما الا منصوبة ولو مبتدأ لاضافتها المبني ومتى ومتى ما ونحو
ذلك كل نحو انت طالق لو دخلت الدار تعلق بدخولها ومن نحو من دخل منزلك
الدار منى طالق فلم غلت واحدة مرارا طلقت بكل مرة لان الدخول اضيف الى جماعة
فازداد عموما كذا في ناية وهو غريبة وجعل في البحر احد القولين وفيها كلها تنحل
اي تبطل اليمين بطلاق التعليق اذا وجد الشرط مرة الا في كل ما فانه ينحل بعد الثلاث
لاقتضاها عموم الافعال كاقضاء كل عموم الاسماء فلا يقع ان نكحها بعد زوج آخر
الا اذا دخلت كلما على الزوج نحو كلما تزوجت فانت كذا لدخولها على سبب
الملك وهو غير متناه ومن لطيف مسأله لو قال لموطنة كلما طلقك فانت
طالق فطلقها واحدة تقع ثنتان وفي كلما وقع عليك طلاق يقع ثلاث لتكرر الوقوع
لكنه لا يزيد على الثلاث وزوال الملك من نكاح امرئ يمين لا يبطل اليمين فلو
ابانها او باعه ثم نكحها واشترى فوجد الشرط طلقت وعنتق لبقاء التعليق

بمؤا

مطلبة
الحيلة في تعليق الطلاق

بيقا محله وتنحل اليمين بعد وجود الشرط مطلقا لكن ان وجد في الملك
طلقت وعنتق والا فحيلة من علق الثلاث بدخول الدار ان يطلقها واحدة
ثم بعد العدة تدخلها فتتنحل اليمين فينكحها فان اختلفا في وجود الشرط
اي بثبوته ليعم العدمي فالقول له مع اليمين لانكاره الطلاق ومفاده انه لو علق
طلاقا بعد عدم وصول ثبوتها ايا ما فادعى الوصول وانكرت ان القول له وبه
جزم في القضية لكن صح في الخلاصة والبنزاهة ان القول لها واقره في البحر والنهر
وهو يقتضى تخصيص المتن لكن قال المص وجزم شيخنا في فتواه بما يفيد المتن
والشرح لانها الموضوع لتقل المذهب كما لا يخفى الا اذا برهنت فان البينة تقبل
على الشرط وان كان نفيها كان لم تجزئ صهر في الليلة فامر في كذا فشهد انها لم تجزئ
قبلت وطلقت منى وفي التبيين ان اجماعك في جيبك فانت طالق للسنة
ثم قال جامعك ان حايضا فالقول له لانه يملك الانشاء الا لا انتهى **قلت**
فالمسئلة السابقة والامة ليست اعلى اطلاقها وما لا يعلم وجوده الا انها صدقت في
حق نفسها خاصة استحسانا بلا يمين ثم ومراهقة كماله واختلاف كحيف في الاصح
كقوله ان حضرت فانت طالق وفلان وان كنت تجبين عذاب الله فانت كذا او عبدة
حر فلو قالت حضرت او الحيض قائم فان انقطع لم يقبل قولها زيلعي وحرا دي واجب
طلقت هي فقط ان كذبها الزوج فان صدقها او علم وجود الحيض منها طلقا جميعا
حرا دي وفي ان حضرت لا يقع بروية الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر ثلاثا وقع
من حين رأت وكان بدعي فلو غيرة مدخولة فتزوجت باخرة ثلاثة ايام صح فلو
ماتت فيها فارتها للزوج الاول دون الثاني وقصد في حقها دون حررتها وفي
ان حضرت حيضة او نصفها او ثلثها او سدسها لعدم تجزئها لا يقع حتى تطهر
منها لان الحيضة اسم للكمال ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضة اخرى جوهره وفي ان
صحت يوما فانت طالق تطلق حين غربت من يوم صومها بخلاف ان صحت فانه يصدق
بساعة قال لها ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق
ثنتين فولدتها ولم يدرك الاول تلزمه طلقة واحدة قضاء وثنتان تنزها اي احتياطا
لاحتمال تقدم الجارية وصحت العدة بالثاني فلذا لم يقع به شئ لان الطلاق للمقارن
لا نقضا العدة لا يقع فان علم الاول فلا كلام وان اختلفا فالقول للزوج لانه منك
وان تحقق ولادتهما معا وقع الثلاث وتعتد بالاقراء وان ولدت غلاما وجارية
ولا يدرك الاول يقع ثنتان قضاء وثلاثة تنزها وان ولدت غلامين وجارية
فواحدة قضاء وثلاث تنزها وهذا بخلاف ما لو قال ان كان حملك غلاما فانت
طالق واحدة وان كان جارية فتنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل
اسم للكل فالمرء يكون الكل غلاما او جارية لم تطلق وكذا لو قال ان كان ما في بطنك
غلاما والمسئلة بحالها للعموم ما بخلاف ان كان في بطنك والمسئلة بحالها فانه يقع
الثلاث لعدم اللفظ العام **نوع** علق طلاقها بحملها لم تطلق حتى تلد لاكثر

من سنتين من وقت اليقين قال ان ولدت ولدا فانت طالق او حرة فولدت ولدا
ميتا طلقت وعققت قال لام ولده ان ولدت فانت حرة تنقضي به العدة جوزه
علق العناق او الطلاق ولو الثلاث شيعي حقيقة بتكرار الشرط او لا كان جاء
زيد فانت كذا يقع المعلق ان وجد الشرط الثاني في الملك والا لا لشرط الملك
حالة الغنث والميئلة وباعية علق الثلاث او العلق لامة بالوطي حنث بالتقاء
الختانين ولم يجب عليه العقر في السيلتين باللبث بعد ايلاج لان اللبث ليس
بوطي ولذا لم يصريه مراجعا في الطلاق الرجعي الا اذا خرج ثم ارجع ثانيا
حقيقة او حكما بان حرك نفسه فيصير مراجعا بالحركة الثانية ويجب العقر لا الحد
لا اتحاد المجلس لا تطلق الجديدة في قوله للمقدمة ان تلحقها اي فلا تله عليك فهي
طالق اذا نكح فلانه علمها في عدة البايين لان الشرط مشاركتها في القسم ولم يوجد
ولو نكح في عدة الرجعي او لم يقل عليك طلقت الجديدة ذكره مسكين وقيد في النهي
بجنا بما اذا اراد رجعتها والا فلا قسم لها كما مر قال لها انت طالق ان شاء الله تنصلا
الا التنفي او سعال او جثا او عطاس او ثقل لسان او اساك فم او فاصل مفيد
للتاكيد وتكميل اوجدا او طلاق او ندا كانت طالق بازانة او يا طالق ان شاء الله صح
الاستثنا بزانة وخائنه بخلاف الفاصل اللغو كانت طالق رجعيان ان شاء الله
وقع ياينا لا يقع ولو قال رجعي او ياينا يقع بنية البايين لا الرجعي فنيه وقواه في
النهي سموعا بحيث لو قرب شخص اذنه الى فمه لسمع فصيح استثنا الاصم خائنه
لا يقع للشك وان ماتت قبل قوله ان شاء الله وان ماتت يقع ولا يشترط فيه القصد
ولا التلفظ لهما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثنا موصولا او عكس او ازال الاستثنا
بعد الكتابة لم يقع عمادية ولا العلم بمعناه حتى لو اتي بالشيئة من غير قصد جاهلا
لم يقع خلافا للشافعي واقتى الشيخ الرمي الشافعي فيمن حلف على شيء بالطلاق فانشا
له الغير ظانا صحته بعدم الوقوع انتهى **قلت** ولم اره لاحد من علمائنا والله اعلم
ولو شهدا بها وهو لا يذكرها ان كان بحال لا يدري ما يجري على لسانه لغضب جاز
له الاعتماد عليها ويقبل قوله ان ادعاه وانكرته في ظاهر المروي عن صاحب المذهب
وقيل لا يقبل الابينية وعليه الاعتماد والفتوى احتياط لغلبة الفساد خائنه
وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له وحكم من لم يوقف على مشيئة فيما اذا كالا نسى
والجن والملايكة والجدار والحمار كذلك وكذا لو شرك كان شأ الله وشا زيدا لم
يقع اصلا ومثل ان الاوان لم واذا وما وما لم ومن الاستثنا انت طالق لولا ابوك
او لو حنك او لولا اني احبك فلا يقع خائنه ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهمام في
فتواه قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله او انت حرة حرة ان شاء الله طلقت
ثلاثا وعنت العبد عند الامام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيدا
للفصل بالواو بخلاف قوله حرة حرة وعنت لانه توكيد وعطف تفسير
فيصح الاستثنا وكذا يقع الطلاق بقوله ان شاء الله انت طالق فانه تطلق عند

تعلق عند ابي يوسف لاتصال الميطل بالايجاب فلا يقع كما حرمه لواحد وقيل
اختلاف بالعكس وعلى كل حال فالعقوبة به عدم الوقوع اذا قدم المشيئة ولم يات بالفا
فان اتى به لم يقع اتفاقا كما في البحر والشرنبلالية والقرستاني وغيرهما فيلحظ
وشرته فيمن حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنث على التعليق لا الابطال وبانت
طالق بمشيئة الله او بارادته او بحجته او برضاه لا تطلق لان البيا لا الاصاف
فكان كالصاق للجزا بالشرط وان اضافة اي المذكور من المشيئة وغيرها الى العبد كان
ذلك تملكا فيقتصر على المجلس كما مر وان قال بامره او بحكمه او بقضائه او باذنه
او بعلمه او بقدرته يقع في الحال اضيف اليه تعالى او الى العبد اذ يرا د بمثله
التخيير عن فاقوله انت طالق بحكم القاضي وان قال ذلك بالام يقع في الوجوه
كلها لانه للتعليل وان كان ذلك بحرف في ان اضافة الى الله لا يقع في الوجوه
كلها لان في بمعنى الشرط الا في العلم فانه يقع في الحال وكذا القدرة ان نوى
بها عند العجز لوجود قدرة الله قطعا كالعلم وان اضاف الى العبد كان تملكا
في الاربع الاول وما بمعناها كالهوى والروية تعليقا في غيرها وهي ستة ثم
العشرة اما ان تصاف لله او للعبد والعشرون اما ان تكون بيا او لام او في
فهي ستون وفي البرازية كتبت الطلاق واستثنى بالكتابة صح وعلى ما مر عن
العمادية فهي مائة وثمانون وفي كيف شأ الله تطلق رجعية انت طالق ثلاثا
الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنين يقع واحدة وفي الا ثلاث يقع ثلاث لان
استثنا الكل باطل ان كان بلفظ الصدر مساوية وان بغيرها كنساي طوا لت
الا هو لا او لا زيب وعمره وهند وعبيدي احرار الا هو لا او لا سالا وغانا وراشا
وهم الكل صح كما سيجي في الاقرار ويعتبر في المستثنى كونه كلا وبعضا من جملة الظلم
الذي يحكم بصحته وهو الثلاث ففي انت طالق عشر الا تسعا يقع واحدة
والاثمانية يقع ثنتان والاسبعا يقع ثلاث وستي تعدد الاستثنا بلا وواكان
كله اسقاط ما يليه فيقع ثنتان بانت طالق عشر الا تسعا الاثمانية الاسبعة
ويلزم خمسة بله على عشرة الا تسعة الاثمانية الاسبعة الاربعة الا خمسة
الاربعة الا ثلاثة الا ثنتان الا واحدة وتقريبه ان تاخذ العدد الاول يمينك
والثاني ييسارك والثالث يمينك والرابع ييسارك وهكذا ثم تسقط ما
يسارك ما يمينك فابقي فهو الواقع اخراج بعض التطبيق لغو بخلاف ايقاعه
فلو قال انت طالق ثلاثا الا نصف تطليقة وقع الثلاث في المختار وعن الثاني
ثنتان فتح وفي السراجية انت طالق الا واحدة يقع ثنتان انتهى فكانه استثنا
من ثلاث مقدر سالت المرأة الطلاق فقال انت طالق خمسين طلقة فقالت
المرأة ثلاث تكفيني فقال ثلاث لك والبواقي لصواحبك وله ثلاث نسوة غيرها
تطلق المخاطبة ثلاثا لا غيرها اصلا هو المختار لصيرة الباقي لغو فلم يقع
بصرفه لصواحبها شيء **فروع** في ايمان الفتح ما لفظه وقد عرف في الطلاق

لا من جملة الكلام

انه لو قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار
فانت طالق وقع الثلاث واقره المصنف ان سكنت هذه البلدة فامرته طالق
وخرج فوراً فخلع امرته ثم سكنها قبل العدة لم تطلق بخلاف فانت طالق فليحفظ
ان تزوجتك وان تزوجتك فانت كذا لم يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف
ما لو اخذ الجزاء فليحفظ ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك بيدك ثم طلقها
فاعتدت فتزوجت ثم عادت للاول ثم غاب اربعة اشهر فلها ان تطلق
نفسها ولو اختلعت لانه تنجيز والاول تعليق دعاها للوقاع فابت فقال متى
يكون فقالت غدا فقال ان لم تفعل على هذا المراد غدا فانت كذا ثم نسيه حتى مضى الغد
لا يقع حلف لا ياتها فاستلقي وجاها فجمعت ان مستيقظا حنت ان لم استبعك من
الجماع فعلى انزالها ان لم اجامعها الفمرة فكذا فعلى المبالغة العدد ان وطيتك فعلى
جماع الفرج وان نوى الدوس بالقدم حنت به ايضا له امرأة جنب وحايض
ونفسا فقال اجنتك طالق طلقت النفسا وفي اجنتك على الحايض قال لي اليك حاجة
فقال امرته طالق ان لم اقضها فقال هي ان تطلق امرتك فله ان لا يصدقها قال
لا صحابان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرته كذا فذهب بهم بعض الطريق فاخذهم
العسى فحبسهم لا يجت ان خرجت من الدار الا باذني فخرجت لحريقها لا يجت
حلف لا يرجع ثم رجع لشي نسيه لا يجت حلف لا يرجع من ساكن داره اليوم والسكن
ظالم ان لم يكنه اخرجه فاليمين على التلفظ باللسان ان لم يجي بفلان وان لم تردى
تربى الساعة فانت طالق فجاء فلان من جانب آخر بنفسه واخذ الثوب قبل
دفعها لا يجت كذا ان لم ادفع اليك الدينار الذي على الى راس الشهر فكذا فامرته
قبل الشهر بطل اليمين بقي ما يكتب في التعاليق متى نقلها او تزوج عليها او ابراته
كذا من باقى صداقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا تصرف حكمهم بصحة براءة
الاسقاط والرجوع بما دفعه حلف بالله انه لا يدخل هذه الدار اليوم ثم قال
عبد حرا ان لم يكن دخل لا كفارة ولا يعتق عبده اما صدقه او لانها غموس
ولا مدخل للقضا في اليمين بالله حتى لو كانت يمينه الاولى يعتق او طلاق حنت
في اليمينين لدخولها في القضاء اخذت من ماله درهما فاشتريت به لحما وخلطه
للحام بدراهم وقال زوجها ان لم ترد به اليوم فانت كذا فحيلة ان تناخذ
كيس اللحام وتسليه للزوج ولو ضاع من اللحام فالمرء يعلم انه اذ يب او سقط
في البحر لا يجت حلف ان لم يكن اليوم في العالم او في هذه الدنيا فكذا يجبس ولو
في بيت حتى يمضي اليوم ولو حلف ان لم يخرب بيت فلان غدا فقيد ومنع حتى
مضى الغد حنت كذا ان لم اخرج من هذا المنزل فكذا فقيد وان لم اذهب بك
الى منزلي فاخذها فمهرت منه وان لم تحضري الليلة منزلي فكذا فنعها ابوها
حنت في المختار بخلاف لا اسكن فاغلق الباب او قيد لا يجت في المختار
قلت قال ابن الشحنة والاصل انه متى عجز عن شرط الحنت حنت في العدمي

مطله
اليمين على التلفظ باللسان

لا الوجودي قال في النهر ومفاده الحنت فيمن حلف ليودين له اليوم دينه فجوز لقهره
وفقد من يقرضه خلا فالما بجنته في البحر فتدبر **باب طلاق المريض**
عنون به لاصالته ويقال له الفار لفراره من ارثها فيرد عليه قصده الى تمام عدتها
وقد يكون الفرار منها كما سيحي من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بان
اضناه مرض عجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت هو الاصح كعجز الفقيه
عن الايتان الى المسجد وعجز السوق عن الايتان الى دكانه وفي حقها ان تعجز
عن مصالحها داخلها كما في البزازية ومفاده انها لو قدرت على نحو الطبخ دون
صعود السطح لم تكن مريضة قال في النهر وهو الظاهر **قلت** وفي آخر
وصايا المجتبي المرض المعتر المصني المبيع لصلاته قاعدا والمقعد والمفلوج
والمسلول اذا تناول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رز **شرح حد الطاول**
سنة انتهى وفي القينة المفلوج والمسلول والمقعد مادام يزاد كالمريض او بارز
رجلا اقوى منه او قدم ليقتل من قصاص او رجم او بقي على لوح من السفينة
او اقترسه سبع وبقي في فيه فار بالطلاق خير من ولا يصح تبرعه الامن
الثالث فلو ابانها وهي من اهل الميراث علم باهليتها ام لا كان اسلمت واعتقت
ولم يعلم طابعا بلارضها فلو اكره او رضيت لم تثر ولو اكرهت على رضاها او
جامعها ابنه مكرهه ورثت وهو كذلك بذلك الحال ومات فيه فلو صح ثمرات
في عدتها لم تثر بذلك السبب او غيره كان يقتل المريض او يموت بجهة
اخرى في العدة للمدخولة ورثت هي منه لاهولتها الرضا باسقاطه وعند
احد ثرت بعد العدة مالم تزوج باخر وكذا ثرت طالبة رجعية او طلاق
فقط طلقت باينا او ثلاثا لان الرجعي لا يزيل النكاح حتى حل وطئها وبنوارتان
في العدة مطلقا وتكفي اهليتها للارث وقت الموت بخلاف البائين كذا ثرت مبانة
قتلت او طومت ابن زوجها لمحي الحومة بينوته ومن لا عنها في مرضه او آلى
منها مريضاً كذلك اي ثرته لما سر وان آلى في صحته وبانت به بالايلا في مرضه
او ابانها في مرضه فصح فمات او ابانها فارثت فاسلمت فانت لا ثرته لانه
لا يدان يكون المرض الذي طلقها فيه مرض الموت فاذا صح تبين انه لم
يكن مرض الموت ولا بد في البائين ان تستمر اهليتها للارث من وقت الطلاق الى
وقت الموت حتى لو كانت كتابية او مملوكة وقت الطلاق ثم اسلمت واعتقت
لم تثر كذا لا تثر لو طلقها رجعية او لم يطلقها فطاعت او قبلت ابنه لمحي العزة
منها او ابانها بامرها قيد به لانها لو ابانت نفسها فاجاز ورثت عملا باجازته
فتية او اختلعت منه او اختارت نفسها ولو يبايع وعق وجب وعنه لم تثر
لرضاها ولو كان الزوج محصورا يجبس او في صف القتال ومثله حال فشور
الطاغون اشتباه او قايما بمصالحه خارج البيت شتكا من المر أو محبوا او
محبوسا بقصاص او رجم لا تثر لغلبة السلامة والحامل لا تكون فارة لانفسها

بالمخاص وهو الطلاق لانها حينئذ كالمرضية وعند مالك اذا تم لها ستة اشهر
 اذا علق المريض طلاقها البائن بفعل اجنبي اى غير الزوجين ولو ولد لها منه
 او بمجيء الوقت والحال ان التعليق والشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وهما
 في المرض او الشرط فقط فيه او علق بفعلها ولا بد لها منه طبعاً او شرعاً كالكلام
 ابوين وهما في المرض او الشرط فيه فقط ورثت لقراره ومنه ما في البدائع ان لم يطلق
 او ان لم يتزوج عليك فانت طالق ثلاثاً فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت
 هي لم يرثها في غيرها ثمة وهو ما اذا كانا في الصحة او التعليق فقط او بفعلها
 ولها منه بد وحاصلها ستة عشر لان التعليق اما بمجيء وقت او بفعل اجنبي او بفعله
 او بفعلها او كل وجه على اربعة لان التعليق والشرط اما في الصحة او المرض واحدهما
 وقد علم حكمها قال لها في صحته ان شئت انا وفلان فانت طالق ثلاثاً ثم مرض
 ثمة الزوج والاجنبي الطلاق معاً وشا الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا
 يورث وان شا الاجنبي او لا ثم الزوج ورثت كذا في الخاتمة والفرق لا يخفى
 اذ بمشية الاجنبي او لا صار الطلاق معلقاً على فعله فقط تصادق اى المريض
 مرض الموت والزوجة على ثلاث في الصحة وعلى مضي العدة ثم اقر لها بدين
 او عين او وصى لها بشئ فلها الاقل منه اى ما اقر او وصى ومن اليراث للتممة
 وتعتد من وقت اقراره وبه يفتى ولو مات بعد مضيتها فلها جميع ما اقر او وصى
 به عماديه ولو لم يكن بمرض موته صح اقراره ووصيته ولو كزبت لم يصح اقراره
 شرح مجمع وفي الفصول ادعت عليه مرضاً انه ابانها فجد وحلفه القاضي فلان
 ثم صدقته ومات ثمة قبل لو صدقته قبل موته لا لو بعده كن طلق ثلاثاً
 بامرها في مرضه ثم اوصى لها او اقر فان لها الاقل قال صحيح لامرأته احداً كما
 طالق ثم بين الطلاق في مرضه الذي مات فيه في احدهما صار فاراً بالبيان
 فترث منه كافي ومفاده انه لو حلف صحيحاً وحنث مرضاً فبينه في احدهما صار
 فاراً ولو اراده نس ولا يشترط علمه اى الزوج باهليتها اى المرأة للميراث
 فلو طلقها بائناً في مرضه وقد كان سيدها اعتقها قبله او كانت كتابية فاسلم
 ولم يعلم به كان فاراً فترثه ظهيره بخلاف ما لو قال لامته انت حرة عدا وقال
 الزوج انت طالق ثلاثاً بعد عدان علم بكلام المولى كان فاراً ولا يعلم لا ترث
 خاتمه ولو علقه بعقدها او بمرضه او بكل به وهو صحيح فوقع حال مرضه قادراً
 على عزله كان فاراً ولو باشرت المرأة سبب الفرقة وهي اى والحال انها مرضية
 وماتت قبل انقضاء عدتها ورثها الزوج كما اذا وقعت الفرقة بينهما باختيارها
 نفسها في خيار الباطن في العتق او بتقيلها او مطاوعتها ابن زوجها وهي مرضية
 لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقاً بخلاف وقوع الفرقة بينهما بالجيب والعنة
 واللعان فانه لا يرثها على ما في الخاتمة والفتح عن الجامع وجزم به في الكافي قال
 في البحر فكان هو الذهب لانها طلاق فكانت مضافة اليه وقيل قابله الزبلي

هو كما لا أول في رثتها ولو ارثت ثم مات او لحقت بدار الحرب فان كانت
 الردة في المرض ورثها زوجها استحقاها والا بان ارثت في الصحة لا يرثها
 بخلاف ردته فانها في معنى مرض موته فتورثه مطلقاً ولو ارثت معها فان اسلمت
 هي ورثته والا لاجنبيه قال اخر امرأة اتز زوجها طالق ثلاثاً فماتت امرأة ثم
 اخرى ثم مات الزوج طلقت الاخرى عند التزوج ولا يصير فاراً بخلاف
 لهما لان الموت مفرق واتصافه بالآخرية من وقت الشرط فيثبت مستنداً **فروع**
 ابانها في مرضه ثم قال لها اذا تزوجت فانت طالق ثلاثاً فماتت في العدة
 وماتت في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقلة وقد حصل التزوج بفعلها فلم يكن
 فراراً خلافاً للمحمد خاتمه كذبها الورثة بعد موته في الطلاق في مرضه فالقول لها قولها
 طلقني وهو نائم وقالوا في البيضة ولو احييت طلقها في المرض ومات بعد العدة فالمشكك
 من متاع البيت لو ارث الزوج لصيرورتها اجنبية بخلافه في العدة جامع الفصولين
باب الرجعة بالفتح وتكسر يبعدي ولا يتعدى هي استدانة الملك
 القاييم بلا عوض ما دامت في العدة اى عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة في عدة
 الحلو ابن كمال وفي البزاية ادعى الوطى بعد الدخول وانكرت فله الرجعة لا في عكسه
 وتصح مع الكراهة وهزل ولعب وخطا، بخلاف متعلق باستدانة راجعتك وردت ك
 وسكتك بلانية لانه صرح وبالفعل مع الكراهة بكل ما يوجب حرمة المصاهرة
 كس ولومنها اختلاسا او نائماً او مكرها او مجنونا او معتوها ان صدقها هو او
 وارثه بعد موته جوهره ورجعة المجنون بالفعل بزيادة وتصح بتزويجها في
 العدة به يفتى جوهره ووطيها في الدبر على المعتد لانه لا يخلو عن مس لشهوه ان لم
 يطلق بائناً فان ابانها فلا فان ابنت او قالت ابطلت رجعتي او لا رجعة لي فله
 الرجعة بلا عوض ولو سمي هل يجعل زيادة في المهر قولان ويتجمل الموجل بالرجعي
 ولا يتأجل برجعته خلاصه وفي الصيرفية لا يكون حالاً حتى ينقضي العدة وترب
 اعلامها بها لئلا تنكح غيره بعد العدة فان نكحت فرف وان دخل شمني وترب
 الاشهاد لعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل وترب عدم دخوله بلا اذن عليها
 لتناهب وان قصد رجعتها لكراهتها بالفعل كما مرادها بعد العدة فيصير
 بان قال كنت راجعتك في عدتك فصدقته صح بالمصادقة والا لا يصح ولذا
 لو اقام بينة بعد العدة انه قال في عدتها قد راجعتها وانه قال قد جامعها
 وتقدم قبولها على نفس المس والتقبل فيلحظ كان رجعة لان التثبت بالبينة
 كالثابت بالمعينة وهذا من اعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره باقراره بل بالبينة
 كما لو قال فيها كنت راجعتك اس فانها تصح وان لذت لملكه الانشاء الحال
 بخلاف قوله لها راجعتك يريد الانشاء فقالت محببة له مضت عدتي فانها لا
 تصح عند الامام لمقارنتها لانقضاء العدة حتى لو سكتت ثم راجعت صحت اتفاقاً
 كالو نكحت عن اليمن عن معنى العدة قال زوج الامة بعد ما اى العدة راجعتها

طالع
 الثالث بالبينة كالثابت
 بالمعينة

فيها قصد في السيد وكذبته الامة ولا بينة او قالت مضت عدتي وانكر الزوج
فالقول لها عند الامام لانها امينة فلو كذبها المولى وصدقته الامة فالقول له اي للمولى
على الصحيح لظهور ملكه في البضع فلا يمكنها ابطاله قالت انقضت عدتي ثم قالت
لم تنقض كان له الرجعة لاجبارها بكذبها في حق عليها شتمني ثم انما تعتبر المدة
لرب الحيض لا بالسقط وله تحليفها انه مستبين الحلق ولو بالولادة لم يقبل الا بينة
ولو حرة فتح وتنقطع الرجعة اذا طهرت من الحيض الاخير يعم الامة لعشرة
ايام مطلقا حتى تغتسل ولو بسور حمار مع وجود المطلق لكن لا تصلي ولا
تتزوج احتياطا او يغني جميع وقت صلاة فتصير دينيا في ذمتها ولو عاودها ولم
يحاذر العشرة فله الرجعة او حتى يتيم عند عدم الماء وتصلى ولو بقلا صلاة تامة
في الاصح وفي الكناينة بمجرد الانقطاع ملتقى لعدم خطاها **قلت** ومفاده ان
المجنونة والمعتوهة كذلك ولو اغتسلت ونسيت اقل من عضو تنقطع
لشادع الجفاف فلو تبقيت عدم الوصول او تركته عمدا لا تنقطع ولو نسيت عضوا
لا تنقطع وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالاقل لانهما عفنوا واحد على
الصحيح ينسئ طلق حلالا منكر وطهرها فراجعها قبل الوضع فجات بولد لا قبل من
سنة اشهر فصاعدا من وقت النكاح صححت رجعة السابقة وتوقف ظهور
صححتها على الوضع الا في صحتها قبله فلا مسامحة في كلام الوقاية كما صححت لوطا
من ولدت قبل الطلاق ولو ولدت بعده فلا رجعة لمضي العدة منكر وطهرها لان
الشرع كذبه يجعل الولد للفراش فبطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره حق المخير
ولو خلاها ثم انكره اي الوطى ثم طهرها لا يملك الرجعة لان الشرع لم يكذبها ولو
اقر به وانكرته فله الرجعة ولو لم يخل بها فلا رجعة له لان الظاهر شاهد
لها ولو الحية فان طهرها فراجعها والمسئلة بحالها فجات بولد لا قبل من حولين
من حين الطلاق صححت رجعة السابقة لصيرورته مكذبا كما مر ولو قال اذا
ولدت فانت طالق فولدت فطلقت فاعتدت ثم ولدت اخو بيطنين يعني
بعد ستة اشهر ولو لا اكثر من عشرين سنين مالم تقر با نقضا العدة لان امتداد
الطهر لا غاية له الا الاياس فهو اي الولد الثاني رجعة اذ يجعل العلوق
بوطى حادث في العدة بخلاف ما لو كانا بيطن واحد وفي كلما ولدت فانت طالق
فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث والولد الثاني رجعة في الطلاق الاول كما مر
وتطلق به ثانيا كاولد الثالث فانه رجعة في الثاني وتطلق به ثلثا عملا
بكلما وتعتد للطلاق الثالث بالحيض لانها من ذوات الاقراء مالم تدخل
في سن الاياس فبالاشهر ولو كانا بيطن يقع ثنتان بالاولين لا بالثالث لانقضا
العدة به فتح والمطلقة الرجعية تتزوي ويحرم ذلك في البائين والوفاة لزوجة
الحاضر لا الغائب لفقد العلة اذا كانت الرجعة موجودة والا فلا تفعل ذكره
مسكين ولا يخرجها من بيتها ولو لادون سفر للنهي المطلق مالم يشهد على

رجعتها فتبطل العدة وهذا اذا صرح بعدم رجعتها فلم يصحح كان السفر رجعة
دلالة فتح واقره المص والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى خلافا للشافعي فلو وطى
لاعقر عليه لانه مباح لكن تركه والخلو بهما تنزهيهما ان لم يكن من قصد المراجعة
والا لا يكره ويثبت القسم لها ان كان من قصد المراجعة والا لا قسم لها نحو عن
البدائع قال وصرحوا بان له ضربا امراته على ترك الزينة وهو شامل للمطلقة
رجعيا وينكح مبانته بما دون الثلاث في العدة وبعدها بالاجماع ومنع غيره
فيها لاشتباه النسب لا ينكح مطلقة من نكاح صحيح نافذ كما سخرقه بها
بالثلاث لو حرة وثنتين لوامة ولو قيل الدخول وما في المشكلات باطل او
مول كما مر حتى يطاها غيره ولو الغير مرهاقا يجمع مثله وقدره شمس
الاسلام بعشرين سنين او خصيا او مجنونا او ذميا لذمية بنكاح نافذ خرج
الفاسد والموقوف فلو نكحها عبد بلاذن سيده ووطيها قبل الاجازة لا يخلها
حتى يطاها بعدها ومن لطيف الخيل ان تزوج لمملوك مراة بشاهدين فاذا اخرج
يملكها فيبطل النكاح ثم تبعته لبلد آخر فلا يظهر امرها لكن على رواية الحسن
المفتي بها انه لا يخلها لعدم الكفاة ان لها ولي والا يخلها اتفاقا كما مر ونقض عدته
اي الثاني لا يملك يمين لشرط الزوج بالنص فلا يخلها ووطى المولى ولا ملك امة بعد
طليقتين او حرة بعد ثلاث وردة وسبى نظيره من فرق بينهما بظنهما راو لمان ثم ارتدت
وسببت ثم ملكها لم تحل له ابدا والشرط التيقن بوقوع الوطى في المحل التيقن به فلو
كانت صغيرة لا يوطأ مثلها لم تحل للاول والاحل وان افضاها بزانية فلو وطى
مفضاة لا تحل الا اذا حبلت ليعلم ان الوطى كان في قبلها كما لو تزوجت نجس
فانها لا تحل حتى تحبل لوجود الدخول حكما حتى يثبت النسب فتح فلا اقتصار
على الوطى قصورا لان يعم بالحقيقي والحكمي والا يلاج في محل البكارة يخلها
والموت عنها لا كما في القنية واستشكله المصنف وفي النهي وكانه ضعيف لما في
التيبين يشترط ان يكون الايلاج موجبا للفصل وهو التقيان بينين بلا حائل
يمنع الحرارة وكونه عن قوة نفسه فلا يخلها من لا يقدر عليه الا بمساعدة اليد
الا اذا انتعش وعمل ولو في حيض ونفاس واحرام وان كان حراما وان لم ينزل
لان الشرط الذوق لا الشبع **قلت** وفي المجتبى الصواب حلها بدخول المشقة
مطلقا لكن في شرح المشارق لابن ملك لو وطىها وهي نائمة لا يخلها الاول
لعدم ذوق العسيلي وينبغي ان يكون الوطى في حالة الانغماس كذلك وكره التزويج
للتاني تخريما لحديث لعن المحلل والمحلل له بشرط التخييل لتزويجك على
ان احلكك وان حلت الاول لصحة النكاح وبطلان الشرط فلا يجبر على
الطلاق كما حققه الحال خلافا لما زعمه البزازي ومن لطيف الخيل قوله ان
تزوجتك وجامعتك او وامسكتك فوق ثلاث مثلا فانت باين ولو
خافت ان لا يطلقها تقول زوجتك نفسي على ان امرك بيدك زلمي وتامه

في العادة اما اذا اضرة لك لا يكره وكان الرجل ما جوار القصد الاصلاح وتاويل
اللعن اذا شرط الاجرة كره البزاري ثم هذا كله فرع صحة النكاح الاول حتى لو كان
بلاولي بل بعبارة المرأة وبلغت هبة او بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلاثا واراد
حلها بلا زوج يرفع الامر لثبتي فيقضي به وييطان النكاح اى في القايم
والان لا في المنقضي بزاريه وفيها قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم
ادخل بها وكذبته فالقول لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالقول له والزوج
الثاني يهدم بالدخول فلو لم يدخل لم يهدم اتفاقا فنية مادون الثلاث ايضا
اى كايهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث فادونها اولى خلافا لمحمد
فمن طلقت دونها عادت اليه بعد آخر عادت بثلاث لوجرة وثنتين لو اتمه وعند
محمد وباقي الائمة بما بقي وهو الحق فتح واقره المص كغيره ولو اخبرت مطلقة الثلاث
بمضى عدته وعدة الزوج الثاني بعد دخوله والمدة تحمله الى الاول ان يصدقا
ان غلب على ظنه صدقها واقل مدة عدة عنده بحضرة شهران والامة اربعون يوما
ما لم تدع السقط كما مر ولو تزوجت بعد مدة تخمسه ثم قالت لم تنقض عدتي
او ما تزوجت باخر لم تصدق لان اقدامها على التزوج دليل الحمل وعن السرخسي
لا يحل تزوجها حتى يتفسرها وفي البزاريه قالت طلقني ثلاثا ثم ارادت
تزوج نفسها منه ليس لها ذلك اصرت عليه ام الذبت نفسها سمعت من زوجها انه
طلقها ولا تقدر على منع من نفسها الا بقتله لها قتله بدوا خوف القصاص ولا
تقتل نفسها وقال الا وحدى ترفع الامر للقاضي فان حلف ولا بينة فلا اثر عليه
وان قتلته فلا شئ عليها والباين كالثلاث بزاريه وفيها شهدا انه طلقها ثلاثا
لها التزوج باخي للتخيل لو غايبا انتهى قلت يعنى ديانة والصحيح عدم
الجواز فنية وفيها لم يقدر هو ان يتخلص عنها ولو غاب سحرته وردت اليها
لا يحل له قتلها ويعد عنها جهده وقيل لا تقتله قايلا لا سيما في وجهه يفتي
كما في التاتارخانية وشرح الوهبانية عن الملقط اى والاثر عليه كما مر قال بعده
اى بعد طلاقه ثلاثا كان قبلها طلاقه واحدة وانقضت عدتها وصدقته المرأة
في ذلك لا يصدق ان على المذهب المفتي به كالمولود تصدقه هي وقيل يصدق ان ولو
طلقها ثنتين قبل الدخول ثم قال كنت طلقته قبلها واحدة اخذ بالثلاث
فنية **باب** **الايلا** مناسبتة البيئونة ما لا هو كلفة اليمين
وشرع الحلف على ترك قربانها مدته ولو ذميا والمولى هو الذى لا يملكه
قربان امراته الابشئ مشق يلزمه الا مانع كفو وركنه الحلف وشرطه محلبة
المرأة بكونها منكوحة وقت تيجز الايلا ومنه ان تزوجتك فوالله لا اقربك
ولو زاد وانت طالق ثم تزوجها لزمه كفارة بالقربان ووقع باين بتركه
واهلية الزوج للطلاق وعندها للكفارة فصحا ايلا الذى يغير ما هو قربة
فايدته وقوع الطلاق ومنه شرابطه عدم النقص عن المدة وحله وقوع طلاقه

باينة ان بر ولم يطاؤه ولزوم الكفارة والجوار المعاق ان حنث بالقربان والمدة
فلها الحرة اربعة اشهر والامة شهران ولا حد لاثرتها فلا ايلا يحلفه على اقل
من الاقلين وسببه كالسبب في الرجعي والفاظه صريح وكفاية فمن الصريح
لو قال والله وكل ما ينقض به اليمين لا اقربك لغير حايض ذكره سعدى لعدم
اضافة المنع حينئذ الى اليمين او والله لا اقربك لا اجامعك لا اطاولك لا اغتسل
منك من جنابة اربعة اشهر ولو لحايض لتعيين المدة وان قربتك فعلى حج او نحوه
ما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين فليس بمول لعدم مشقتها بخلاف فعلى
ماية ركعة وقيامه ان يكون مولى ماية ختمه او اتباع ماية جنازة ولم اره او
فانت طالق او عبده حتى ومن الكفاية لا امسك لا اتيك لا اغشاك لا اقرب
فراشك لا ادخل عليك ومن الموبد نحو حتى تخرج الدابة او الرجال او تطلع
الشمس من مغربها فان قربها في المدة ولو مجنونا حنث وحينئذ في الحلف
بالله وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزا وسقط الايلا لانها اليمين
والا يقربها بانتهى واحدة بمضيها ولو ادعاه بعد مضيتها لم يقبل قوله الا بينة
وسقط الحلف لو كان موقتا ولو بمدتين اذ يمضى الثانية تبين بتأنيده وسقط
الايلا لو كان موبدا وكانت طاهرة كما مر ووقع عليه فلو نكحها ثانيا وثالثا
ومضت المدتان بلا في اى قربان بانتهى باخرين والمدة من وقت التزوج
فان نكحها بعد زوج اخر لم تنطق لانها هذا الملك بخلاف ما لو بانتهى بالايلا
بمادون ثلاث وبانها بتنجيز الطلاق ثم عادت بثلاث يقع بالايلا خلافا
لمحمد كما مر في سبيلة الهدم وان وطئها بعد زوج اخر كقرب لبقا اليمين للحث
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلا لتحقيق المدة
ولو ملك يوما اراد بمطلق الزمان اذ الساعة كذلك تجزى ثم قال والله لا
اقربك شهرين لم يكن مولى قال بعد الشهرين الاولين او لا تنقص المدة
لكن ان قاله اتحدت الكفارة والاتحدت او قال والله لا اقربك سنة
الا يوما لم يكن مولى الحال بل ان قربها وبقي من السنة اربعة اشهر فالكثير صار
مولى والا لا ولو حذفت سنة لم يكن مولى حتى يقربها فيصير مولى ولو زاد
الا يوما اقربك فيه لم يكن مولى ابدا لانه استثنى كل يوم يقربها فيه فلم
يتصور منعه ابدا وقال وهو بالبصرة والله لا ادخل مكة وهي بها لا يكون
مولى لانه يمكنه ان يخرجها منها فيطأها الى من المطلقه رجعيها صح لبقا
الزوجة وبطل بمضى العدة ولو الى من مبانة او اجنبية نكحها بعده اى بعد
الايلا ولم يصفه للملك كما مر لا يصح لغوات محله ولو وطئها كقرب لبقا اليمين
ولو الى فابانها ان مضت مدته وهي في العدة بانتهى باخرى والا لا خاينة تجزى
عجزا حقيقيا لاحكامها كاهرام لكونه باختياره عن وطئها المرض بل حدها او لصفها
اورتتها او جبة او غنة او بمسافة لا تقدر على قطعها في مدة الايلا او لحبسه

اذا لم يقدر على وطئها في السجن كما في البحر عن الغاية وقوله لا يحق لم اره لغرض
فليراجع وكذا حبسها ونشوزها فقيته نحو قوله بلسانه فينت اليها وراجعتك
او ابطلت الايلاء او رجعت عما قلت ونحوه لانه اذاها بالمتع فيوضها بالوعيد
فان قدر على الجماع في المدة ففيه الرطى في الفرج لانه الاصل فان وطئ في غيره
كدبر لا يكون فينا ومفاده اشتراط دوام العجز من وقت الايلاء الى مضي مدته
وبه صرح في الملتقى وفي الحاوي الى وهو صحيح ثم مرض لم يكن فيه الا الجماع
وبقي شرط ثالث ذكره في البدائع وهو قيام النكاح وقت الفتي باللسان فلو
ابانها ثم فاء بلسانه بقي الايلاء قال الامرانة انت على حرام ونحو ذلك كانت معي
في الحرام ايلا ان نوى التحريم او لم ينو شيئا وطهاران نواه وهدران نوى الذب
وذا ديانة واما قضا فابلا فتمسكي وتطبيقه باينة ان نوى الطلاق وثلاث
ان نواها وفيقي بان طلاق باين وان لم يتوه لغلبة العرف ولذا لا يحلف به الا
الرجال ولم لم يكن لمرأة او حلفت به المرأة كان يمينها كالومات او بانث لا الى
عدة ثم وجد الشرط لم تطلق امراته المتزوجة به يفتي لصيرورتها يميننا فلا
تنقلب طلاقا وثله انت معي في الحرام والحوام يلزم مني وحركتك على وانت محومة احرام
على اوله يقل على وانا عليك حرام او محرم او حرمت نفسي عليك وانت على كالحمار او
الخنزير بنزاريه ولو كان له اربع نسوة والمسئلة بحالها وقع على كل واحدة منهن
طلقة باينة وقيل تطلق واحدة منهن واليه البيان كما مر في الصريح وهو الاظهر والاشبه
ذكره الزيلعي والبرازي وغيرها وقال الكال الاشبه عندي الاول وبه جزم صاحب
البحر في فتاواه وصححه في جواهر الفتاوى واقوه المصنف في شرحه لكن في الزهرنجب
ان يكون معنى قول الزيلعي والمسئلة بحالها يعني التحريم لا يقيد انت على حرام مخاطبا
لواحدة كما في المتن بل يجب فيه ان يقع الاعلى مخاطبة انتهى **قلت** يعني
بخلاف حلال الله او حلال المسلمين فانه يعم وبه يحصل التوفيق فيلحفظ **فروع**
انت على حرام الف مرة بوقع واحدة طلقها واحدة ثم قال لها انت حرام ناويا
ثنتين وقع واحدة كرهه مرتين ونوى بالاول طلاقا وبالثاني يميننا صح قال
ثلاث مرات حلال الله عليه حرام ان فعلى كذا ووجد الشرط وقع الثلاث قال لها
انتما على حرام ونوى في احدهما ثلاثا وفي الاخرى واحدة فلما نوى به يفتي وتامه
في البرازية قال انتما على حرام حيث بوطى كل ولو قال والله لا اقربكما لم يحث الا
بوطيها والفرق لا يخفى وفي الجوهره كرهه والله لا اقربك ثلاثا في مجلس ان نوى
التكرار اتحد والا فالا يلاء واحد واليمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد
الا يلاء واليمين **باب الخلع** هو لغة الازالة واستعمل في
ازالة الزوجية بالضم وفي غيره بالفتح وشرعا كما في البحر ازالة ملك النكاح خرج
به الخلع في النكاح الفاسد وبعد البيئونة والردة فانه لغو كما في الفصول التوفيق
على قبولها خرج ما لو قال خلعتك ناويا الطلاق فانه يقع باينا غير مسقط

للحقوق لعدم توقفه عليه بخلاف خلعتك بلفظ المفاعلة او اختلعي بالامر ولم
يسم شيئا فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البدل ردتة خائنه
بلفظ الخلع خرج الطلاق على مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله او ما في معناه
ليدخل لفظ المباراة فانه مسقط كما سيحى ولفظ البيع والشراء فانه كذلك كما صح
في الصغرى خلافا للخائنه وافاد التبريف صحة خلع المطلقة رجعيا ولا باس به
عند الحاجة للشقاق بعدم الوفاق بما يصلح للمهر بغير عكس كل لصحة الخلع بدون
العشرة وبما في يدها وبطن غنمها وجوز العيني انعكاسها وشرطه كالطلاق
وصفته ما ذكره بقوله هو يمين في جانبته لانه تعليل الطلاق بقبول المال فلا
يصح رجوعه عنه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس
اي مجلسه ويقتصر قبولها على مجلس علمها وفي جانبها معاوضة بمال فصح رجوعها
قبل قبوله وصح شرط الخيار لها ولو اكثر من ثلاثة ايام بجره ويقتصر على
المجلس كالباع **فائدة** يشترط في قبولها علمها بمعناه لانه معاوضة بخلاف
طلاق وعتاق وتدينى لانه اسقاط والاستقاط يصح مع الجهل وطرف العبد
في العتاق على مال كطرفها في الطلاق والخلع يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق
والمباراة كبعت نفسك او طلاقك او طلقتك على كذا او بارأتك اي فارقتك
وقبلت المرأة وحكمه ان الواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح على مال طلاق
باين وثمرته فيما لو بطل البدل كما سيحى والخلع هو من الكنايات فيعتبر
فيه ما يعتبر فيها من قرائن الطلاق لكن لو قضى بكونه فسحا فقد لا يجهد
فيه وقيل لا خلعه ثم قال لم انوبه الطلاق فان ذكر بدلا لم يصدق فضا في الصور
الاربع والا صدق في ما اذا وقع بلفظ الخلع والمباراة لانها كنايةان ولا
قرينة بخلاف لفظ بيع وطلاق وفيه اشارة الى اشتراط النية وهو ظاهر الرواية
الا ان المشايخ قالوا لا تشترط النية ههنا لانه حكم غلبة الاستعمال صار كالصريح
كما في القمستانى عن متفرقات طلاق المحيط وكره له تحريما اخذ شئ ويلحق به
الابرا عما لها عليه ان نشر وان نشر لا ولو منه نشوز ايضا ولو بالكثر ما اعطاها
على الاوجه فتح وصح الشئ كراهة الزيادة وتغيير الملتقى بلا باس يغير منها
تتوهمية وبه يحصل التوفيق اكرهها الزوج عليه نطق بلا مال لان الرضا شرط
للزوم المال وسقوطه ولو هلك بدله في يدها قبل الدفع او استحق فعلها فتمت
لو البدل قيميا ومثله لو مثليا لان الخلع لا يقبل الفسخ خلعه او طلقها بجره او
خنزيرا وميتة ونحوها ما ليس بمال وقع طلاق باين في الخلع رجعي في غيره
وقوعا بما نافيها البطلان البدل وهو الثمرة كما مر ولو سمت حلالا كهذا الخل
فاذا هو خمر رجوع بالمهر ان لم يعلم والا لا شئ له الخا ليعنى على ما في يدي اي
الحسية ولا شئ في يدها لعدم التسمية وكذا عكسه لكن لو كان في يده جوهره
لها فقبلت فهي له علمت او لا لا ضرارها نفسها بقبولها وان زادت من مال

أودراهم ردت عليه في الأولى مهرها أن قبضته والا لا شيء عليها جوهره أو ثلاثة
دراهم في الثانية ولو في يدها أقل كلمتها ولو سمت دراهم فبان دنائير لمراره
والبيت والصندوق ويطن الجارية إذا لم تلد لأقل المدة ويطن الغنم وثمر
الشجر كاليد فذكر اليد مثال كما في البحر قال وقيدته في الخلاصة وغيرها بعدم
العلم فقال لو علم أنه لا متاع في البيت أو أنه لا مهر لها عليه في خلعها بمهرها
لا يلزمها شيء لأنها لم تطعمه فلم يصبر غرورا ولو ظن أن عليه المهر ثم تذكر عدمه ردت
المهر خالعت على عبد ابق لها على بولتها من حمانه لم يبرأ وعليها تسليمه أن قدرت
والأقيمة لأنه لا يبطل بالشرط الفاسد كالنكاح قالت طلقني ثلاثا بالف أو على
الف فطلقها واحدة وقع في الأولى بينة بثلاثة أي بثلاث الآلاف أن طلقها في مجلس
والأفجانا فتح وفي الثانية لو كان طلقها ثنتين فله كل الآلاف وفي الثانية رجعية
مجانا لأن على الشرط وقال كاليا قال لها طلقني نفسك ثلاثا بالف أو على الف
فطلقت نفسها واحدة لم يقع شيء لأنه لم يرض بالبينونة الأكل الآلاف بخلاف
ما مر رضاها بها بالف في بعضها أو في وقوله لها أنت طالق بالف أو على الف فقبلت
في مجلسها لزم أن لم تكن مكروهة كامر ولا سفينة ولا مريضة كما يحكي الآلاف لأنه
تفويض أو تعليق وفي البحر عن التناثر خائنه قال لا مرايته أحدا كما طالق بالف
درهم والأخرى بما يدينار فقبلت طلقنا بغير شيء أنت طالق وعليك الف
أو أنت حر وعليك الف طلق وتعتق مجانا وإن لم يكن يقبلا لأن قوله وعليك
الف جملة تامة وقال إن قبلا صح ولزم المال عملا بان الواو والحال وفي الحاوي
وبقولهما يفتي قال طلقتك على الف فلم تقبلي وقالت قبلك فاقول له يمينه
بخلاف قوله بعتك طلاقتك أمس على الف فلم تقبلي وقالت قبلك فاقول لها
وكذا لو قال لعبدك كذلك لقوله لغيره بعت منك هذا العبد بالف أمس فلم
تقبل وقال المشتري قبلك فان القول للمشتري والفرق أن الطلاق بمال يمين
من جانبه وهو تدعى حنثه وهو ينكر ما البيع فإقراره به إقرار بالقبول
وإنكاره رجوع فلا يسمع ولو برهننا أخذ بيمينتها تاتر خائنه ولو ادعى الخلع
على مال وهو تنكر يقع الطلاق بإقرارها والدعوى في المال فيكون القول لها
لأنها تنكر وعكسه لا يقع كيف ما كان بزاريه **فروع** أنكر الخلع أو ادعى شرطا
أو استثنى أو أن ما قبضه من دينه أو اختلعا في الطوع والكراهة فاقول له
ولو قالت كان بغير بدل فاقول لها أدعت المهر ونفقة العدة وإنه طلقها
وإدعى الخلع ولا بينة فاقول لها في المهر وله في النفقة خلع امرأته على
عبد قسمت قيمته على سميها خلعتك على عبدى وقف على قبولها ولم يجب
شيء **يجوز ويسقط الخلع** في نكاح صحيح ولو بلفظ بيع وشرا كما اعتمده العادى
وغيره والمباراة أي الأبرار من الجانبين كل حق ثابت لكل منهما على الآخر ما يتعلق
بذلك النكاح حتى لو أباها ثم نكحها ثانيا بمهر آخر فخلعت منه على مهرها

وقتها صح

برى عن الثاني لا الأول ومثله المتعة بزاريه وفيها اختلفت على أن لا دعوى
لكل على صاحبه ثم ادعى أن له كذا من القطن صح لاختصاص البراءة بحقوق
النكاح إلا نفقة العدة وسكنها فلا يسقطان إلا إذا نص عليها فنسقط النفقة
لا السكنى لأنها حق الشرع إلا إذا أبرأته عن مؤنة السكنى فيصح فتح وهو مستغنى
عنه بما ذكرناه من النفقة والسكنى لم يجبها وقتها بل بعدها وقبل الطلاق على مال
مسقط للمهر كالخلع والمعتد لا ذكره النزاع ولا يبرأ ببارك الله ذكره الهنسي
شرط البراءة من نفقة الولدان وقتا وقتا كسنة صح ولزم والألا جري وفيه من
المنتقى وغيره لو كان الولد رضيعا صح وإن لم يوقتا وترصعه حولان بخلاف الفطيم
ولو تزوجها أو هربت أو ماتت أو مات الولد رجع ببقية نفقة الولد والعدة
إذا شرطت برأتها ولم لها مطالبة بكسوة الصبي إلا إذا اختلفت عليها أيضا ولو قطعا
فيصح كالظن ولو خالعت على نفقة ولده شهرا مثلا وهي معسر فطالبته بالنفقة
يجب عليها وعليه الاعتماد فتح وفيه لو اختلفت على أن تمسكه إلى البلوغ صح في الأئمة
لا الغلام ولو تزوجت فللزواج أخذ الولد وإن اتفقا على تركه لأنه حق الولد وينظر
إلى مثل أسأله لتلك المدة فيرجع به عليها خلع الأب صغيرة بما لها أو مهرها
طلقت في الأصح كالوقبلت هي وهي مميزة ولم يلزم المال لأنه تبرع وكذا الكبيرة
إلا إذا قبلت فيلزمها المال ولا يصح من الأم ما لم يلزم البذل ولا على صغير أصلا
كما لو خالعت المرأة بذلك أي بما لها أو بمهرها وهي غير شديدة فأنها تطلق ولا
يلزم حتى لو كان بلفظ الطلاق يقع رجعا فيها شرح وجهائنه فإن خالعتها
الأب على مال ضمانا له أي ملتزما لا كفلا لعدم وجوب المال عليها صح والمال
عليه كالخلع مع الأجنبي فالأب أولى بلا سقوط مهر لأنه لم يدخل تحت ولاية
الأب ومن جيل سقوطه أن يجعل بدل الخلع على أجنبي بمقدار المهر ثم يحيل به
الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه بزاريه وإن شرطه أي الزوج الضمان
عليها أي الصغيرة فإن قبلت وهي من أهلها بان تعقل أن النكاح جالب والخلع
سالب طلق بلا شيء لعدم أهلية الغرامة وإن لم تقبل أو لم تعقل لم تطلق
وإن قبل الأب في الأصح ذيلعي وفتح قال الزوج خالعتك فقبلت المرأة ولم
ولم يذكر المال طلق لوجود الإيجاب والقبول وبرى عن المهر الموهل لو
كان عليه ولا يكن عليه من الموهل شيء ردت عليه ماساق إليها من المهر الموهل
لما مر أنه معاوضة فتعتبر بقدر إمكان خلع المريضة يعتبر من الثلث لأنه
تبرع فله الأقل من أرثه وبدل الخلع أن يخرج من الثلث والأقل من
أرثه والثلث أن ماتت في العدة ولو بعدها وقبل الدخول فله بدل أن خرج
من الثلث وتماه في الفصولين اختلفت المكاتب لزمها المال بعد العتق ولو
بأذن المولى لجرها عن التبرع والامة دام الولدان بأذن المولى لزمها المال
للحال فتباع الامة وتسعى أم الولد والمديرة ولو بلا إذن فبعد العتق خلع

الامة مولاها على رقبته ان زوجها حرام الخلع مجانا وان زوجها مكاتب
او عبدا او مدبرا صح وصارت امه للسيد فلا يبطل النكاح اما الحر فلو ملكها بطل
النكاح فبطل الخلع فكان في صحيحه ابطال اختيار **فروع** قال خلعتك على
الف قاله ثلاثا فقبلت طلقت بثلاثة آلاف لتعليقه بقبولها في المتقيا انت
طالق اربعاً بالف فقبلت طلقت ثلاثاً وان قبلت الثلاث لم تطلق لتعليقه
بقبولها بان الاربع انت طالق على دخولك الدار توقف على القبول وعلى ان تدخل
الدار توقف على الدخول **قلت** فيطلب الفرق فان ان والفعل بمعنى المصدر
فتدبر قال خلعتك واحدة بالف وقالت انما سالتك الثلاث تلك ثلثها
فالقول لها خلعتها على ان صداقتها لولدها او لاجنبي او على ان تمسك الولد عنده
صح الخلع وبطل الشرط قالت اختلعت منك فقال لها طلقتك بائنة بانت وقيل
رجعي ولا رواية لو قالت ابرأتك من المهر بشرط الطلاق فطلقها رجعي لكن في الزيادة
انت طالق اليوم رجعي وغدا اخرى رجعي بالف فالبدل لهما وهما بائنتان لكن
يقع غدا بعين شي ان لم يعد ملكه وفي الظهيرية قال لصغيرة ان غبت عنك اربعة اشهر
فامرك بيدك بعد ان تبريني من المهر فوجدا الشرط فابراته وطلقت نفسها لا يسقط
المهر ويقع الرجعي وفي البزارية اختلعت بمهرها على ان يعطيها عشرين درهما
او كذا من الارز صح ولا يشترط بيان مكان الايقاع لان الخلع اوسع من البيع
قلت وفقاده صحة ايجاب بدل الخلع عليه فيلحفظ وفي القينة اختلعت
بشرط الصك او بشرط ان يرد اليها القشها فقبل لم تحرم ويشترط كنية الصك
ورد الاقشة في المجلس **باب الظهار** هو لغة مصدر ظاهر
من امرته اذا قال لها انت على كظهر امي وشرعا تشبيه المسلم فلاظهار لذي
عندنا زوجته ولو كناية او صغيرة او مجنونة او تشبيه ما يعبر به عنها من
من اعضاها او تشبيه جزء شايع منها بحرم عليه تايدا بوصف لا يمكن
قاله فخرج تشبيهه باختامراته او بمطلقة ثلاثا وكذا مجوسية لجواز اسلامها
وقوله بحرم صفة لشخص المتناول للذكر والانثى فلو شبهها بفروج ابيه
او قريبه كان ظهارا قاله المصنف بتعاليج ورده في النهي بما في البدائع من
شرايط الظهار كون المظاهر به من جنس النساء حتى لو شبهها بظهر ابيه وابنه
لم يصح لانه انما عرف بالشرع والشرع ورد في النساء نعم يرد ما في الحائض
انت على كالدمل والخنزير والخمر والغيبه والنميمة والزنا والربا والرشوة وقتل
المسلم ان نوى طلاقا او ظهارا فكا نوى على الصحيح كانت على كامي فان التشبيه
بالام تشبيه بظهرها وزيادة ذكره الفهستاني معزيا للمحيط وصح اضافته الى ملك
او سبية كان ملكك فلذا حتى لو قال ان تزوجتك فانت على كظهر امي مائة
مرة فعليه لكل مرة كفارة تنار خاينه وظهاره مائة لغو فلا حرمة ولا كفارة به
بغنى جوهره ورجح ابن الشحنة ايجاب كفارة يمين وذا كلامه اي الظهار

صل
ان والفعل بمعنى المصدر

كانت على كظهر امي او امك وكذا لو حذف على على ما في النهي او راسك كظهر
امي ونحوه كالرقبة ما يعبر به عن الكل ونصفك ونحوه من الجزء الشايع
كظهر امي او كبطنها او كفخذها او كفرجها او كظهر اختي او عمتي او فرج امي او
فرج بنتي كذا في نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار والذي في نسخ المتن
او فرج ابني بالبا او قريبي وقد علمت رده يصير به مظاهرا بلائنة لانه صرح
فيحرم ويطهرها عليه ودواعيه المنع عن التماس الشامل للكل وكذا يحرم عليها
تمكينه ولا يحرم النظر وعن محمد لو قدم من سفره لدقيلها المشفقة حتى يلعب
وان عادت اليه ملك يمين او بعد زواج آخر ليقا حكم الظهار وكذا اللعان فان
وطئ قبله تاب واستغفر وكفر للظهار فقط وقيل عليه اخرى للوطئ ولا
يعود لو طيها ثانيا قبلها قبل الكفارة وعوده المذكور في الآية عزمه عزما
موكدا فلو عزم ثم بدله لا كفارة عليه على استحسانه وطئها اي يرجعون عما
قالوا فيريدون الوطئ قال الغزالي العود الرجوع واللام بمعنى عن والمرأة مطاوعة
بالوطئ لتعلق حقها به وعليها ان تمتنع من الاستمتاع حتى يلعب وعلى القاضي
الزامه به بالتكفير دفعا للضرر عنها بحبس او ضرب الى ان يكفر او يطلق فان
قال كفرت صدق ما لم يعرف بالكذب ولو قيد بوقت سقطت بعضه وتعليقه
بمشيئة الله بتطلعه بخلاف مشيئة فلان وان نوى بانت على مثل امي او كامي
وكذا لو حذف على خاينه بر او ظهارا او طلاقا صحت نيته ووقع ما نواه لانه
كناية والاينو شيئا او حذف الكاف لغا ونعين الادنى اي البريعني الكرامة
ويكون قوله انت امي ويا بني ويا اختي ونحوه وبانت على حرام كامي صح ما نواه
من ظهار وطلاق وتمتنع ارادة الكرامة لزيادة لفظ التحريم وان لم يثبت
الادنى وهو الظهار في الاصح ونانت على حرام كظهر امي ثبت الظهار لا غير
لانه صريح ولا ظهار صحيح من امته ولا من نكحها بلا امرها ثم ظاهرها ثم
اجازت لعدم الزوجية انتن على كظهر امي ظهار منهن اجماعا وكفر لكل
وقال مالك واحد يكفيه كفارة واحدة كالا يلا ظاهرا من امرته مرارا في مجلس
او مجلس فعليه لكل ظهار كفارة فان عني التكرار والتاكيد فان مجلس
صدق والا لا على المعتمد وكذا لو علمته بنكاحها كما سر عن التاخر خاينه **فروع**
انت على كظهر امي كل يوم اتحد ولو اتى بقي تجدد وله قربانها ليلا ولو
قال كظهر امي اليوم وكلما جا يوم فكلما جا يوم صار مظاهرا اخر مع بقا الاول
ومتى علق بشرط متكرر تكرر ولو قال كظهر امي رمضان كله ورجب كل اتحد
استحسانا ويصح تكفيره في رجب لافي شعبان كن ظاهرا واستثنى يوم الجمعة
مثلا ان كفر في يوم الاستثناء لم يجز والا جاز تاخر خاينه **باب**
الكفارة اختلف في سبها والجمهور انه الظهار والعود وهي لغة من كفوا الله
عنه الذنب مجاه وشرعا تحريم رقبته قبل الوطئ اي اعتاقها بنية الكفارة فلو

ورث اباه ناولا الكفارة لم يجز ولو صغيرا رضيعا او كافرا او مباح الدم او
مرهونا او مديونا او بقا علمت حياته او مرتدة وفي المرتد وحزنه على سبيله
خلاف او اوصم ان يصح به يسمع والا لا او خصيا او مجبوبا او رتقا او قرنا
او مقطوعة الاذنين او ذاهب الحاجبين وشعر الحية وراس او مقطوع انف
او شفتين ان قدر على الاكل والا لا او عورا او عمتش او مقطوع احدى يديه
واحدى رجليه من خلاف او مكاتبا لم يؤد شيئا واعتقه مولا لا الوارث
وكذا يقع عنها شرا قريبه بنية الكفارة لانه يصنع بخلاف الارث واعتاق
نصف عبده ثم باقيه عنها استحبابا بخلاف المشترك كما يجزى لا يجزى فائت
جنس المنفعة لانه هالك حكا كالا عي ومجنون لا يعقل فن يفيق يجوز في حالة
افاقته ومريض لا يبرح برؤيه وساقط الاسنان والمقطوع يدها وابهاما
او ثلاث اصابع من كل يد او رجلاه او يد ورجل من جانب ومعتوه ومغلوب
كافي ولا يجزى مديرا وام ولد ومكاتب ادى بعض بدله ولم يجز نفسه
فان عجز فخره جاز وهي حيلة الجواز بعد اذ اية شيئا واعتاق نصف عبد
مشترك ثم باقيه بعد ضمانه لتكن النقصان ونصف عبده عن تكفيره ثم
باقيه بعد وطئ من ظاهر منها للامر به قبل التماس فان لم يجد المظاهر ما
يعتق وان احتاجه لخدمته او لقضاء دينه لانه واجد حقيقة بدائع فما في
الجوهرة له عبد للخدمة لم يجز الصوم الا ان يكون زمانا انتهى يعني العبد
لتوافق كلامهم ويحتمل رجوعه للمولى لكنه يحتاج الى نقل ولا يعتبر سكنه ولوله
مال وعليه دين مثله ان ادى الدين اجزاء الصوم والا فقولا ان ولوله مال
فما يب انتظره ولو عليه كفارتان وفي ملكه رقبة فصام عن احديهما ثم
اعتق عن الاخرى لم يجز وبعبكسه جاز صام شهرين ولو ثمانية وخمسين
لو بالهلال والافستين يوما ولو قدر على التحريم في آخر الاخير لزمه العتق
واثر يومه ندبا ولا قضا لو افطر وان صار نفلا متابعين قبل المسيس
ليس فيها رمضان وايام نهى عن صومها وكذا كل صوم شرط فيه التتابع
فان افطر بعد ركسفر ونفاس بخلاف حيض الا اذا ايسر او بغيره
او وطئها اي المظاهر منها اما لو وطئ غيرها وطئا غير مقرر لم يضر اتفاقا
كالوطئ في كفارة القتل فيما اى الشهرين مطلقا ليلا او نهارا عامدا او ناسيا
كما في المختار وغيره وتقييد ابن ملك الليل بالعد غلط بحسب كثر في التمسك
ما يخالفه فتنبه استاسف الصوم لا الاطعام ان وطئها في خلاله لا لطلاق
النصر في الاطعام وتقييده في تحريم وصيام والعبد ولو مكاتبا او مستسعى وكذا
الححر المحجور عليه بالسف على المعتمد لا يجزى الا الصوم المذكور ولم يقتض لما
فيها من معفو العبادة وليس للسيد منعه منه ولو وصليته اعتق سيده عنه
او اطعم ولربا ماله عدم اهلية التملك الا في الاحصاء فيطعم عنه المولى قيل

ندبا وقيل وجوبا فان عجز عن الصوم لم يرض الا يبرح برؤيه او كبر اطعم اي ملكه ستين
مكينا ولو حكا ولا يجزى غير المراهق بدائع كالغطرة قدرا ومصرفا او قيمة ذلك من
غير المنصوص اذ العطف للمفارقة وان اراد الاباحة فعداهم وعشاهم وغذاهم وعطاهم
قيمة العشاء وعكسه او اطعمهم غداين او عشائين او عشا وسحورا واشبعهم جاز بشرط
ادام في خبز شعير ودرة لا بر كاجاز لواطهم واحدا ستين يوما للتجدد الحاجة
ولو اباحه كل الطعام في يوم واحد دفعة اجزا عن يومه ذلك فقط اتفاقا ولذا
اذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الاصح ذكره الزبلي لقصد التعدد حقيقة
وحكا امر غيره ان يطعم عنه عن ظهاره ففعل الغير ذلك صح وهل يرجع ان
قال على ان ترجع رجوع وان سككت في الدين يرجع اتفاقا وفي الكفارة والزكاة
لا يرجع على الذهاب كما صحت الاباحة بشرط الشبع في طعام الكفارات سوى القتل
وفي الفدية لصوم وجناية حج وجاز الجمع بين اباحة وتملك دون الصدقات
والعشر والضابط ان يكون ما شرع بلفظ الطعام وطعام جاز فيه الاباحة وما
شرع بلفظ اشياء واذا شرط فيه التملك حرر عبيدين عن ظهارين من امرأة او
امراتين ولم يعين واحدا الواحد صح عنها وشمله في الصحة الصيام اربعة اشهر
والاطعام مائة وعشرين فقيرا لا اتحاد الجنس بخلاف اختلافه الا ان ينوى
بكل كلاف يصح وان حرر عنها رقبة واحدة او صام عنها شهرين صح عن واحد
بعينه وشروط التي كفر منها دون الاخرى وعن ظهار وقيل لا يصح للامر
ما لم يحجر ككفارة فتصح عن الظهار استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل اطعم
ستين مكينا كالا صاعا بدفعة واحدة عن ظهارين كما مر صح عن واحد كذا
نسخ الشرح ونسخ المتن لم يصح اي عنها خلافا للمجدد ورحمة الكمال وعن افطار
وظهار صح عنها اتفاقا والاصل ان نية التقيين في الجنس المتحد سببه لغو في
المختلف سببه مقيده **فروع** المختبر في اليسار والاعسار وقت التكفير
اطعم مائة وعشرين لم يجز الا عن نصف الاطعام فيعيد على ستين منهم غدا
او عشا ولو في يوم اخر للزوم العدد مع المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شبعان
باب اللعان هو مصدر لا عن كقاتل من اللعن وهو الطرد
والابعاد سمي به لابل الغضب للعن نفسه قبلها والسبق من اسباب الترجيع وشرا
شهادات اربعة كشهود الزنا موكلات بالايمان مقرنة شهادته باللعن وشهادتها
بالغضب لانهم يكثر اللعن فكان الغضب ارفع لها قايمة شهادته مقام
حد القذف في حقه وشهاداتها مقام حد الزنا في حقها اي اذا اتلعا سقط
عنه حد القذف وعنها حد الزنا لان الاستشهاد بالله مهلكة كالحديل شد
شرطه قيام الزوجية وكون النكاح صحيحا لا فاسدا وسببه قذف الرجل
زوجته قذفا يوجب الحد في الاجنبية خست بذلك لانها هي القذف وقفة
فتتم لها شروط الاحصان وركنه شهادات موكلات باليمين واللعن وحكمه

حومة الوطى والاستماع بعد التلاعن ولو قبل التفریق بينهما لحديث التلاعن
لا يجتمعان ابدا واهله من هو اهل الشهادة على المسلم فن قذف يصريح الزنا في
دار الاسلام زوجته الحية بنكاح صحيح ولو في عدة الرجعي العفيفة عن فعل الزنا
وتهمته بان لم توطأ حراما ولو مرة بشبهة ولا بنكاح فاسد ولا لها ولد بلا ارب
وصلحها لاداء الشهادة على المسلم فخرج نحو قن وصغير ودخل الاعي والفاسق لانها
من اهل الاداء ومن نفى نسب الولد منه او من غيره وطالبة الولد المنفى
به اى بموجب القذف وهو الحد عند القاضي ولو بعد العفو او التقادم فان تقادم
الزمان لا يبطل الحق في قذف وقصاص وحقوق عباد جبره والافضل لها السنن
والحاكم ان يامرهابه لاعتن جنس من اى ان اقرب قذفه او ثبتت قذفه بالبينة
فلو انكر ولا بينة لها لم يستخلف ويسقط اللعان فان ابى جيس حتى يلاعن او يلزب
نفسه بمحمد للقذف فان لاعتن لاعتن بعده لانه المدعى فلو بدا بلعانها عادت
فلو فرق قبل الاعادة صح لحصول المقصود اختيار والاجبت حتى تلاعن او
تصدق به فيندفع به اللعان ولا تحد وان صدقته اربعا لانه ليس باقرار قصدا
ولا ينفي النسب لانه حق الولد فلا يصدق ان في ابطاله ولو استعاجبسا وحمله في
البحر على ما اذا لم تعف المرأة واستشكل في الزهر حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه
عليها جنيته وان لم يصلح الزوج شاهدا كرقه او كفه وكان اهلا للقذف اى
بالفاعة قلنا ناطقا حد الاصل ان اللعان اذا سقط لمعنى مزجهته فلو القذف
صحيحا حدا والا فلا حد ولا لعان وان صلح شاهدا والحال انها لم تصلح ومن
لا يحد فاذنها فلا حد عليه كالقذف منها اجنبى ولا لعان لانه خلفه لكنه يعز حراما
ايذا الباب وهذا تصرح بما فهم ويعتبر الاحصان عند القذف فلو قذفها وهي
امة او كافرة ثم اسلمت او عتقت فلا حد ولا لعان زيلكي ويسقط اللعان
بعد وجوبه بالطلاق البايين ثم لا يعود بتزويجها بعده لان الساقط لا يعود
وكذا يسقط بزناها ووطيها بشبهة وبردتها ولا يعود لو اسلمت بعده ويسقط
بموت شاهد القذف وعيبته لا يسقط لو عي الشاهد الشاهد او نسق اوارتد
ولو قال لزوجته زينت وانت صبيبة او مجنونة وهو اى المجنون معهود فلا
لعان لاسناده لغير محله بخلاف زينت وانت ذمية او امة ومنذ اربعين
سنة وعمرها اقل حيث يتلاعنا لاقتصاره فتح وصفته ما نطق النص الشرعي
به من كتاب وسنة فان التعنا ولو اكثره بانت بتفریق الحاكم فيتوارثان
قبل تفريقه الذي وقع اللعان عنده ويفرق وان لم يرضيا بالفرقة شتمتى
ولو زالت اهلية اللعان فان بما يرضى زواله لجنون فرق والا لا ولو تلاعنا
فغاب احدها وكل بالتفریق فرق تاخر خائنه ومفاده انه اذا لم يوكل بניתظر
فلو لم يفرق الحاكم حتى عزل او مات استقبله الحاكم الثاني خلا فالجحد اختيار
ولو اخطا الحاكم ففرق بينهما بعد وجود الاثر من كل منهما صح ولو بعد الاقل

اي مرة او مرتين لا ولو فرق بعد لعانه قبل لعانها نفذ لانه مجتهد فيه تاريخه
وقيده في البحر بغير القاضى الخفى اما هو فلا ينفذ وحرم وطنها بعد اللعان
قبل التفریق لما ولها نفقة العدة وان قذف الزوج بولد حق نفى الحاكم نسبة
عن ابيه والحقه بامه بشرط صحة النكاح وكون العلوق في حال يحرم فيه
اللعان حتى لو علق وهي امة او كتابية فعتقت واسلمت لا ينفي لعدم التلاعن
واما شروط النفي فستة مذكورة في البدايع وثاني وان الكذب نفسه ولو
دلالة بان مات الولد المنفى عن مال فادعى نسبة حد للقذف وله بعد
ما الكذب نفسه ان ينكحها حدا ولا وكذا اذا قذف غيرها فحد او صدقته
او زنت وان لم يتحد لزوال العفة والحاصل ان له تزويجها اذا خرجا
او احدهما عن اهلية اللعان ولا لعان لو كانا اخرسين او احدهما وكذا
لو طرا ذلك الخرس بعده اى اللعان قبل التفریق فلا تفریق لاحد
لدريه بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ اشهد ولذا لا تلاعن بالثنا
كما لا لعان بنفى الحمل لعدم تيقنه عند القذف ولو تيقناه بولادتها
لا قل المدة يصير كانه قال ان كنت حاملا فكذا والقذف لا يصح تعليقه
بالشرط وتلاعنا بقوله زينت وهذا الحمل منه للقذف الصريح ولم ينف
الحاكم الحمل لعدم الحكم عليه قبل ولادته ونفيه عليه السلام ولدهلال
لعلمه بالوحى نفى الولد الحى عند التهنئة ومدتها سبعة ايام عادة وعند
ابتياح الة الولادة صح وبعده لا اقرار به دلالة ولو غاييا فحالة علمه
كحالة ولادتها ولا عن فيها فيما اذا صح او لا لوجود القذف فقد تحقق
اللعان بنفى الولد ولم ينتف النسب فقله فيما مر ونفى نسبة ليس على
اطلاقه نفى اول التومين واقر بالثاني حدان لم يرجع لتكذيبه نفسه
وان عكس لاعتن ان لم يرجع لقذفها بنفيه والنسب ثابت فيها لانها
مزنا واحد ولو جات بثلاثة في بطن واحد فنفي الثاني واقر بالا ول
والثالث لاعتن ولهم بنوه ولو بقى الاول والثالث واقر بالثاني يحدوهم
بنوه لموت احدهم شتمتى مات ولد اللعان وله ولد فادعاه الملاعن ان
ولد اللعان ذكر ايثبت نسبته اجماعا وان كان اثني لا استغنايهما
بنسب ابيه خلا قالهما ابن ملك **فروع** الاقرار بالولد الذي ليس منه
حرام كالسكوت لا استلحاق نسب من ليس منه بحرم وفيه يسقط اللعان
بوجه ما اوثبت النسب بالاقرار او بطريق الحكم لم ينتف نسبة ابدا فلو نكحها
ولم يلاعن حتى قذفها اجنبى بالولد فحد فقد ثبت نسب الولد ولا ينفي
بعد ذلك نفى نسب التومين ثم مات احدهما عن تومعه وامه واخ لام فالارث
اثلثا فرضا ورثا لام السادس والاخيرين الثلث والباقي يرد عليهم وبه
علم ان نفيه يخرججه عن كونه عصية قال وصرحوا ببقاء نسبة بعد القطع في

كل الاحكام لقيام فراشها الا في حليين الارث والنفقة فقط حتى لا تصح دعوة
غير الثاني وان صدقة الولد انتهى **قلت** قال الهنسي الا ان يكون ممن
يولد مثله لمثله او ادعاه بعد موت الملا عن فليحفظ **باب العنين**
وغیره هو لغة من لا يقدر على الجماع فعيل بمعنى مفعول وجمعه عنن وشرعا
من لا يقدر على جماع فرج زوجته يعني لما منع منه ككبر سن او سحواذ الوتقا
لا خيار لها للمانع منها خائنه اذا وجدت زوجها مجبوا او مقطوع الذكر
فقط او صغره جدا كالزور ولو قصير لا يمكنه ادخاله داخل الفرج فليس
لها الفرقة بحر وفيه نظرو فيه المحبوب كالعينين الا في مسليتين التاجيل
ومجي الولد فوق الحاكم بطلبها الوحرة بالغة غير رتقا وقرنا وغير عالمة
بجالة قبل النكاح وغير راضية به بعد بينهما في الحال ولو المحبوب صغيرا
لعدم فائدة التأخير فلو جب بعد وصوله اليها مرة او صار عينا بعد
اي الوصول لا يفرق لحصول حقها بالوطئ مرة جات امرأة المحبوب بولد
ولم تعلم بحبه فادعاه ثبت نسبة ثم علمت فلها الفرقة تأخر خائنه ولو ولدت
بعد التفريق الى ستين ثبت نسبة لانزاله بالسحق والتفريق بان بجالة
لبقاء حبه ولو كان عينا بطل التفريق لزوال عنته بثبوت نسبة كما يبطل
التفريق بالبينة على اقرارها بالوصول قبل التفريق لا بعده للتمتع فسقط
نظر الزيلعي ولو وجدته عينا هو من لا يصل الى النساء المرض او كبر او سحر
ويسمى المعقود وهبائيه او خصيا لا ينتشر ذكره فان انتشر لم تخبر بحجر
وعليه فهو من عطف الخاص على العام لحفايه وان كان باولان الفقهاء يشا
في ذلك **تهر** اجل سنة لاشتماله على الفصول الاربعة ولا عبرة بتاجيل غير
قاضي البلدة قومية بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة واربع وخمسون يوما وبعض
يوم وقيل شمسية بالايام وهي ازيد باحد عشر يوما قيل وفيه يفتى ولو اجل في اثنا
الشهر فبالايام اجماعا ورمضان وايام حيضها منها وكذا حجه وغيبته لامة
حجها وغيبته ومرضه ومرضها بطلاقه يفتى ولو الحجة ويؤجل من وقت
الحضومة ما لم يكن صبيا او مريضا او محرا ما فبعد بلوغه وصحته واحرامه
ولو مظاهرا لا يقدر على العتق اجل سنة وشهرين فان وطئ مرة فيها والا
بانت بالتفريق من القاضي ان ابى طلاقها بطلبها يتعلق بالجميع فيعم امرأة
المحبوب كما مر ولو مجنونة بطلب وليها او من نصبه القاضي ولو امة فالحيار
لولاها لان الولد له وهو اى هذا الحيار على التراخي لا الفور فلو وجدت
عينا اى مجبوا ولم تخاصم زمانا لم يبطل حقها وكذا لو خاصمت ثم تركت
مدة فلها المطالبة ولو ضا جعته تلك الايام خائنه كالورفعته الى قاض فاجله
سنة ومضت السنة ولم تخاصم زمانا زيلعي ولو ادعى الوطئ وانكرته فان
قالت امرأة ثقة والتفتان احوط هي بكن بان قبول على جدار او يدخل

مطل
المعقود عن النساء

في فرجها محبيضة خيرت في مجلسها وان قالت هي ثيب او كانت ثيبا صدق
بجلفه فان نكل في الابتداء اجل وفي الانتهاء خيرت كما يصدق لو وجدت
ثيبا وزعت زوال عذرتها بسبب آخر غير وطئه كاصبعه مثلا لانه
ظاهر والاصل عدم اسباب اخر معراج فان اختارته ولو دلا لا يبطل
حقها كما لو وجد منها دليل اعراض بان قامت من مجلسها او اقامها
اعوان القاضي او قام القاضي قبل ان تختار شيئا به يفتى واقعات
لا مكانه مع القيام فان اختارت طلق او فرق القاضي تزوج الاولى او
امراة اخرى عالمة بجاله لا خيار لها على المذهب المعنى به سحر عن المحيط
خلا فالنصيحة الخائنة ولا يتخير احد الزوجين بعييب الاخر ولو فاحشا
كجنون وجذام وبوص ورتق وقرن وخالف الائمة الثلاثة في الخمسة لو
بالزوج ولو قضى بالرد صح ولو تراخيا اى العنين وزوجته على النكاح ثانيا
بعد التفريق صح وله شق رتق امته وكذا زوجته وهل تجبر الظاهر نعم لان
التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه **تهر** **قلت** وافاد الهنسي انها لو تزوجته
على انه حرا وسنى او قادر على المهر والنفقة فبان بخلافه او على انه فلان
ابن فلان فاذا اهو لقيط او ابن زنا كان لها الخيار **باب العدة**
هي لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد للامر وشرعا ترمص يلزم المرأة
او الرجل عند وجود سببه وموضع ترمصه عشرون مذكرة في الحضرة حاصلها
يرجع الى ان من امتنع نكاحا عليه لما منع لزوم زواله كنكاح اخنها واربع سواها
واصطلاحا ترمص يلزم المرأة اوولى الصغيرة عند زوال النكاح فلا عدة
لزنا او شبهة كنكاح فاسد ومن فوفته لغير زوجها وينبغي زيادة او شبهة
ليتم عدة ام الولد وسبب وجوبها عقد النكاح التاكيد بالتسليم وما جرى
مجراه من موت او خلوة اى صحبة فلا عدة بخلوة الرتقا وشرطها الفرقة وركنها
حرمت ثابتة بها حرمة تزوج وخروج وصحة الطلاق فيها اى في العدة
وحكمها حرمة نكاح اخنها وانواعها حيض واشهر ووضع حمل كما افاده بقوله
وهي في حق حره ولو كاتبة تحت مسلم تخيض الطلاق ولو رجعا او نسخ جميع
اسبابه ومنه الفرقة بتقيل ابن الزوج **تهر** بعد الدخول حقيقة او كما سقط
في الشرح وجزم بان قوله الاق ان وطئت راجع للجميع ثلاث حيض كواحد لعدم
تجزئ الحيضة فالاولى لتعرف براءة الرحم والثانية لحرمة النكاح والثالثة
لغفيلة الحرية كذا حده ام ولد مات مولاه او اعتقها لان لها فراشا كالحرة
ما لم تكن حاملا او ابسة او محرمة عليه ولومات مولاه ووجهها ولم يدر
الاول تعتد باربعة اشهر وعشرا وباعد الاجلين سحر ولا تترث من زوجها
لعدم تحقق حرمتها يوم موته ولا عدة على امة ومدبرة كان يطاهها لعدم
الفراش جوهره وكذا موطوءة بشبهة كمن فوفته لغيرها او نكاح فاسد

معدة الطهر للحيض

موقت في الموت والفرقة تتعلق بالصورتين معا والعدة في حق من لم يحيض
حرة ام ام ولد لصغير بان لم تبلغ تسعا او كبر بان بلغت سن الاياس او بلغت
بالسن وخروج بقوله دم محض الشابة الممتدة الطهر بان حاضت ثم امتد
طهرها فتعتد بالحيض الى ان تبلغ حد الاياس جوهره وما في شرح الرهبانية
من انقضاءها بتسعة اشهر غريب مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به كيف
وفي نكاح الخلاصة لو قيل لحنفى ما مذهب الامام الشافعي كذا وجب ان يقول
قال ابو حنيفة كذا ان لم يلقى بالكي بذلك فقد تجر ونهر وقد نظمه شيخنا
الحخير الرملي سالما من النقد فقال
لمعدة طهر اربعة اشهر وقاعدة في ما لى يقرر
ومن بعده لا وجه للنقض هكذا يقال بلانقد عليه ينظر
واما ممتدة الحيض فالفتى به كما في حيض الفتح تقدير طهرها بشهرين
فستة اشهر للاطهار وثلاث حيض بشهر احتياطا ثلاثة اشهر بالاهلة
لوفي الغرة والافبا الايام تجر وغيره ان وطيت في الكل ولو حكا كالخولة ولو
فاسدة كاستر ولو رضيعا تجب العدة لا المهر قنية والعدة للموت اربعة
اشهر بالاهلة لوفي الغرة كما مر وعشر من الايام بشرط بقاء النكاح صحيحا الى
الموت مطلقا وطيت او لا ولو صغيرة او كتابية تحت مسلم ولو عبدا فلم يخرج
عنها الا الحامل قلت وعم كلامه ممتدة الطهر كالمرضع وهي واقعة الفتوى
فلترجع وفي حق امة تحيض لطلاق او فسخ حيضتان لعدم التجزئ
وفي امة لم تحض لطلاق او فسخ او مات عنها زوجها نصف الحرة لقبول
التصنيف وفي حق الحامل مطلقا ولو امة او كتابية او من زنا بان تزوج
حبل من زنا فدخل بها ثم مات او طلقها فتعد بالوضع جواهر الفتاوى وضع
جميع حملها لان الحمل اسم لجميع ما في البطن وفي البحر خروج الكثر الولد كالكل
في كل الاحكام الا في حملها للازواج احتياطا ولاجرة بخروج الراس ولو مع
الاقل فلا قصاص بقطعه ولا يثبت نسبه من المبانة لولاقل من سنتين ثم
باقيه الاكثر ولو كان زوجها الميت صغيرا غير مراهق وولدت لاقل من نصف
حول من موته في الاصح لعموم آية واولات الاحمال وفيمن حبلت بعد موت الصبي
بان ولدت لنصف حول فاكثر عدة الموت اجماعا لعدم الحمل حين الموت
ولا نسب في حاله اذ لا ماء للصبي نعم ينبغي ثبوته من المراهق احتياطا ولو
مات في بطنها ينبغي بقاء عدتها الى ان ينزل او تبلغ حد الاياس تنس
وفي حق امرأة الفار من الطلاق الباين ان مات وهي في العدة ابعدا اهلين
من عدة الوفاة وعدة الطلاق احتياطا بان ترضع اربعة اشهر وعشرا
من وقت الموت منها ثلاث حيض من وقت الطلاق ثماني وفيه قصور
لانها لو لم ترضعها بعد ثلاث حيض حتى لو امتد طهرها

بقي

صور انتقال العدة

بقي عدتها حتى تبلغ الاياس فتح وقيد بالباين لان المطلقة الرجعي بالموت
اجامعا والعدة فيمن اعتقت في عدة رجعي لا عدة الباين ولا الموت ان تتم
عدة حرة ولو اعتقت في احد ما اى الباين او الموت فعدة امة لبقا النكاح
في الرجعي دون الاخيرين وقد تنقل العدة ستا كاملة صغيرة منكوحة طلقت
رجعيا فتعتد بشهر ونصف فحاضت تصير حيضتين فاعتقت تصير ثلاثا
فامتد طهرها للاياس تصير بالاشهر فعاد دمها تصير بالحيض فمات زوجها
تصير اربعة اشهر وعشرا ايسة اعتدت بالاشهر ثم عاد دمها على جاري
عادتها او حبلت من زوج آخر بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت
بالحيض لان شرط الخليفة تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالعجز الدائم الى
الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه
قال في البحر بعد حكاية ستة اقوال صحيحة واقره المص لکن اختار الهنسي ما
اختاره الشهيدانها ان راته قبل تمام الاشهر استأنفت لابعدها قلت
وهو ما اختاره صدر الشريعة ومن لا خسر و بالباقي واقره المص في باب الحيض
وعليه فالنكاح جائز وتعد في المستقبل بالحيض كما صح في الخلاصة وغيرها
وفي الجوهر والمجتبي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري وهذا
التصحيح او لم يرضح الهداية وفي النهوانه اعدل الروايات وتامه فيما علقته
على الملتقى والصغيرة لو حاضت بعد تمام الاشهر لا تستأنف الا اذا حاضت في
اثنائها فتستأنف بالحيض كما تستأنف العدة بالشهر من حاضت حيضة او
ثنتين ثم ايسر تخو زاعن الجمع بين الاصل والبدل والاياس سنة
للا رومية وغيرها خمس وخمسون عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى
على خمسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة ولم تحض
حكم باياسها وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا فلا عدة في باطل وكذا موقوف
قبل الاجازة اختيارا لكن الصواب ثبوت العدة والنسب تجر والموطوة بشبهة
ومنه تزوج امرأة الغير غير عالم بحالها كما سيجي وللموطوة بشبهة ان تقيم
مع زوجها الاول وتخرج باذنه في العدة لقيام النكاح بينهما انما حرم
الوطي حتى تلزمه نفقتها وكسوتها بجر يعني اذا لم تكن عالمة راضية كما
يجي وام الولد فلا عدة على مدبرة ومعتقة غير الایسة والحامل فمات
عدتها بالاشهر والوضع الحيض للموت اى موت الواطى وعبرة كفرقة او تشاركه
لان عدة هو لا التعرف برآة الرحم وهو بالحيض ولم يكنف بحيضة احتياطا
ولا اعتداد بحيض طلقت فيه اجماعا واذا وطيت المعتدة بشبهة ولو من
المطلق وجب عدة اخرى لتحديد السبب وتداخلنا والمرى من الحيض منها
وعليها ان تتم العدة الثانية ان تمت الاولى وكذا بالاشهر او بها لو معتدة
وفاة فلو حذف قوله والمرى منها العمها وعم الحامل لو حبلت فعدتها الوضع

الامتدة الوفاة فلا يتغير بالجل كالمروحة في البدايع ومبدأ العدة بعد
 الطلاق وبعد الموت على الفور وتنقضي العدة وان جهلت المرأة بها اي
 بالطلاق والموت لانها اجل فلا يشترط العلم بمضيها سواء اعترف بالطلاق او
 انكر فلو طلق امراته ثم انكر واقامت عليه بينة وقضى لقاضي بالفرقة كان
 ادعته عليه في شؤال وقضى به في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لا من القضاء
 بزأزيه وفي الطلاق المبهم من وقت البيان ولو شهدا بطلاقها ثم بعد ايام عدلا
 ففرض بالفرقة فالعدة من وقت الشهادة لا القضاء بخلاف ما لو اقر بطلاقها منذ
 زمان ماض فان الفتوى انها من وقت الاقرار مطلقا نفيا للتمتة المواقعة لكن
 ان لذنبه في الاسناد او قالت لا ادري وجبت العدة من وقت الاقرار ولو لها
 النفقة وانكحى وان صدقته فكذلك غير انه ان وطئها لم يدم مهر ثا ان اختيار
 ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها لقبول قولها على نفسها خائفة وفيها اباؤها
 ثم اقام معها زمانا ان مقربا بطلاقها تنقضي عدتها الا ان منكرها وفي اول طلاق
 جواهر الفتاوى اباؤها و اقام معها فان اشهر طلاقها فيما بين الناس تنقضي
 والا لا وكذا لو خالها فان بين الناس واشهد على ذلك تنقضي والا لا هو الصحيح
 وكذا لو كتم طلاقها لم تنقضي زجر انتهى وجنب فبداؤها من وقت الثبوت
 وان ظهور ومبدأها في النكاح الفاسد بعد التقريق من القاضي بينهما ثم لو
 وطئها حد جوهره وغيرها وقيد في البحر بجنا كونه بعد العدة لعدم
 الحد بوطئ المقدرة او المتاركة اي اظهار العزم من الزوج على ترك وطئها
 بان يقول بلسانه تركتك ونحوه ومنه الطلاق وانكار النكاح لو بحضرتها
 والا لا بمجرد العزم لو مدخولة والا فيكفي تفرق الابدان والحلوة في النكاح
 الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لانه فسخ
 جوهره ولا تعتد في بيت الزوج بزأزيه قالت مضت عدتي والمدة
تحتله وكذبها الزوج قبل قولها مع حلفها والا تحتله المدة لا لا ت
 الامين انما يصدق فيما لا يخالفه الظاهر ثم لو بالشهور فالقدر المذكور
 ولو بالحيف فاقبلها الحرة ستون يوما ولا مئة اربعون مالم تدع السقط كما
 مر في الرجعة وما لم يكن طلاقها معلق بولادتها فيضم لذلك خمسة وعشرين
 للنفاس كما مر في الحيف نكاح صحيحا معتدته ولو من فاسد وطلقها
قبل الوطئ ولو حكا وجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة
 في يده بالوطئ الاول لبقا اثره وهو العدة وهذه احدى المسائل العشر
 المبينة على ان الدخول في النكاح الاول دخوله الثاني في قول زفر لا عدة
 عليها لتحلل للازواج ابطالها المص بما يطول وجزم بان القاضي المقلد اذا
 خالف مشهور مذهبه لا ينفذ حكمه في الاصح كما لو ارشنى الا ان ينص السلطان
 على العمل بغير المشهور فيسوغ فيه حنفيان زفريا وهذا لم يقع بل الواقع

ملاحظة
 انما يصدق الامين
 فيما لا يخالفه الظاهر

ملاحظة
 القاضي المقلد

خلافة فيحفظ ذميمة غير حامل طلقها ذميا او مات عنها لم تعتد عند ابي
 حنيفة اذا اعتقدوا ذلك لامرنا تركهم وما يعتقدون ولو كانت الذميمة
 حاملا تعتد به صفة اتفاقا وقيد الولو الجي بما اذا اعتقدوها والذميمة
 لو طلقها مسلم او مات عنها تعتد اتفاقا مطلقا لان المسلم يعتقده وكذا
 لا تعتد بمسبية افتقرت بقاين الدارين لان العدة حيث وجبت وجبت
 حقا للعباد والحري ملحق بالجماد لا الحامل فلا يصح تزوجها الا لانها
 معتدة بل لان في بطنها ولذا ثابت النب كحريمية خرجت اليها مسلمة او
 اودمية او متامنة ثم اسلمت او صارت ذميمة لما مر انه ملحق بالجماد الا الحامل
 لما مر وكذا لا عدة لوتزوج امرأة الغير ووطئها عا لما بذلك وفي نسخ المتن
 ودخل بها ولا بد منه وبه يفتي ولهذا يجد مع العلم بالحرمية لانه زنا والمزني
 بها لا تحرم على زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقر بها زوجها
 حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقى ماء زرع غيره فيحفظ لغرابته
 بخلاف ما اذا لم يعلم حيث تحرم على الاول الى ان تنقضي العدة ولا نفقة لعدتها
 على الاول لانها صارت ناشزة خائفة قلت يعني لو عالمة راضية كما مر
 فتدبر فروع ادخلت منه فرجها هل تعتد في البحر منهم بخائفة لاحتياجها
 لتعرف برأه الرحم وفي الزهر بخائفة ان ظهر حملها نعم والا لا وفي القينة ولدت
 ثم طلقها ومضى سبعة اشهر فنكحت آخر لم يصح اذ لم تحض فيها ثلاث
 حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحيض لا تحبل وفيها
 طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدتها فلو مضى ما معلوما
 عند الناس لم تقع الثلاث والاتقع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينه
 بعد انكاره فلو برهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم يقبل بجر وفيه عن
 الجوهر اجزها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها ثلاثا او اتاها منه كتاب على
 يد ثقة بالطلاق ان الكبرى ايها انه حق فلا باس ان تعتد وتتزوج وكذا وقالت
 امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي لا باس ان ينكحها وفيه عن كافي الحاكم لو
 شككت في وقت موته تعتد من وقت تستيقن به احتياطا وفيه عن المحيط كذبته
 في مدة تحتله لم تسقط نفقتها وله نكاح اخذها عملا بخبرها بقدر الامكان
 ولو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه ولم يفسد نكاح اخذها في الاصح فتره
 لو مات دون المعتدة فصل في الحداد تجامن باب احد ومسد
 وفرو روى بالجيم وهو لغة كما في القاموس ترك الزينة للعدة وشرع عاترك
 الزينة ونحوها المعتدة باين او موت تحتد بضم الحاء وكسر ها كما مر مطقة مسلمة
 ولوامة منكوحة بنكاح صحيح ودخل بها بدليل قوله اذا كانت معتدة بت او
 موت وان امرها المطلق او الميت بتركه لانه حق الشرع اظهار اللتاسف
 على فوات نعمة النكاح بترك الزينة بحلى او حريرا وامتنشاط بضيق

ملاحظة
 من لا تحيض لا تحبل

الانسان والطيب وان لم يكن لها كسب الا فيه والرهن ولو بلا طيب كزيت
خالص والاكل والحنا وليس المعصر والمزعر ومصبوغ بمغرة او ورس الابعد
راجع للجمع اذ الضرورات تبيح المحظورات ولا بأس باسود وازرق ومعصر
خلق لا راحة له لا حداد على سبعة كافر وصغيرة ومجنونة ومعتدة عتق
كوف عن ام ولده ومعتدة نكاح فاسد او وطى بشبهة او طلاق رجعي وبياح
الحداد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منعها لان الزينة حقها فتح
وينبغي حل الزيادة على الثلاث اذ ارضى الزوج او لم تكن مزوجة ثم و
التا تاريخا فيه ولا تغدر في لبس السواد وهي آثمة الا الزوجة في حق زوجها
فتعذر الى ثلاثة ايام قال في البحر وظاهره منعها من السواد ناسفا على
موت زوجها فوق الثلاث وفي النهر لو بلغت في العدة لزمها الحداد فيها بقي
والمعتدة اي معتدة كانت عتيق فتم معتدة عتق ونكاح فاسد واما الخالية
فتخطب اذا لم يخطبها غيره وترضى به فلو سكنت فتقولان تحرم خطبتها بالكسر
وتضم وصح التعريض كإريد الزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة اجماعا لاضا
الى عداوة المطلق ومفاده جوازه لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطى بشبهة تنهر
لكن في القهستاني عن الحضرات ان بنا التعريض على الخروج ولا تخرج معتدة رجعي
وبين بآي فرقة كانت على ما في الظهيرية ولو مختلفة على نفقة عدتها في الاصح
اختيار او على السكنى فيلزمها ان تكترى بيت الزوج معراج **لو حرة** او امة
او امة مبراة ولو من فاسد مكنته من بيتها اصلا لا ليلا ولا نهارا ولا الى
سجن دار فيها منازل لغيره ولو باذنه لانه حق الله بخلاف خواتم لتقدم
حق العبد ومعتدة موت تخرج في الجديدين وتبيت اكثر الليل في منزلها
لان نفقتها عليها فيحتاج للخروج حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالمطلقة
فلا يحل لها الخروج فتح وجوز في القينة خروجها لاصلاح ما لا بد لها منه
كزراعة ولا وكيل لهاطلقت او مات وهي زائرة في غير مسكنها عادت اليه
فورا لوجوبه عليها وتعتد ان اي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه
ولا يخرجان منه الا ان تخرج او يهدم المنزل او تخاف انه داه او تلف
مالها او لا يجد كرا البيت ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب موضع
اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج ولو لم يكفها نصيبها من الدار اشترت
من الاجانب بحسبي وظاهره وجوب الشراء لو قاذرة او الكرا بحسب واقره
اخوه والمصنف **قلت** لكن الذي رايته بنسختي المجتبى استنوت من
الاستنار فليحذر ولا بد من ستره بينهما في البايين ليلا يخل بالاجنبية فغاة
ان الحابل يمنع الخلوة المحرمة وان ضاق المنزل عليها او كان الزوج فاسقا
فخزوجه اولى لان مكنتها واجب لا مكنته ومفاده وجوب الحكم به ذكره الكمال
وحسن ان يحمل القاضي بينهما امرأة ثقة ترزق من بيت المال بحسب عن

المختص الجامع قادرة على الحيولة بينهما وفي المجتبى الافضل للحيولة بستر ولو
فاستقيا امرأة قال ولها ان يسكنها بعد الثلاث في بيت اذ لم يلتقيا التقا الا الزوج
ولم يكن فيه خوف فتنة انتهى وسئل شيخ الاسلام عن زوجين افترقا
ولكل منهما ستون سنة وبينهما اولاد تتعذر عليها مفارقتهم فيسكنان في
بيتهما ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التقا الا زوج حل له ذلك قال نعم
واقره المصنف ابانها او مات عنها في سفر ولو في مصر وليس بينهما بيت
مصر هامة سفر رجعت ولو بين مصرها مدته وبين مقصدها اقل مضت
وان كانت تلك اى مدة السفر من كل جانب منها لا يعتبر ما في ميمته وميسره
فان كانت في مفازة خيبرت بين رجوع ومضى معها الى اول في الصورتين
والعود احد لتعتد في منزل الزوج ولكن ان مرت بما يصلح للاقامة كما في
البحر وغيره زاد في النهر وبينه وبين مقصدها سفرا وكانت في مصر او قرية
تصلح للاقامة لتعتد ان لم تجد محرا اتفقا وكذا ان وجدت عند الامام
ثم تخرج بمحرم ان كان وتنتقل المعتدة المطلقة بالبادية مع اهل الكلا
في محفة او خيمة مع زوجها ان تضررت بالملك في المكان الذي طلقتها به فله
ان يتحول بها والا لا وليس للزوج المسافرة بالمعتدة ولو عن رجعي بحسب ومطلقة
الرجعي كالباين فيما مر غير انها تمنع من مفارقتها زوجها مدة سفر لقيام
الزوجة بخلاف المبانة كما مر **فروع** طلب من القاضي ان يسكنها بجواره لا
يحببه وانما تعتد في سكن المفارقة ظهريه قبلت ابن زوجها فلها السكنى لا
النفقة تا تاريخا فيه لا تمنع معتدة نكاح فاسد من الخروج بحسبي **قلت**
مر عن البرازية خلافه لكن في البدايع له منعها التحصين ما به كتابية
ومجنونة وام ولدا عتقها فليحفظ **فصل** في ثبوت النسب
الثمرة الحمل سنتان لحجر عايشة كما مر في الرضاع وعند الاممة
الثلاثة اربع سنين واقلها سنة اشهر اجماعا فيثبت نسب ولد
معتدة الرجعي ولو بالاشهر لا ياسبها بدايع وفاسد النكاح في ذلك كصحي
قهيستاني وان ولدت للثمن سنتين ولو لعشرين سنة فاكثر لاحتمال
استداد طهرها وعلوقها في العدة مالم تقصر عصى العدة والمدة تحقه وكانت
الولادة رجعية لو في الاثر منها او لتامها لعلوقها في العدة لا في الاقل للشك
وان ثبت نسبه كما ثبتت بلاد عوة احتياطا في مشوثة جات به لاقل منهما
من وقت الطلاق لجواز وجوده وقته ولم تقصر عصىها كما مر وان لتامها لا
يثبت النسب وقيل يثبت لتصور العلوق في حال الطلاق وزعم في الجوهرة
انه الصواب لا بدعوته لانه التزمه وهي شهية عقد ايضا والا اذا ولدت
تواين احدهما لاقل من سنتين والاخر لاكثر والا اذا ملكها فيثبت ان ولده
لاقل من ستة اشهر من يوم الشراء ولو لاكثر من سنتين من وقت الطلاق

وكالطلاق سائر اسباب الفقرة بدائع لكن في القهستاني عن شرح الطحاوي
 ان الدعوة مشروطة في الولادة لاكثر منهما وان لم تصدقه المرأة في رواية
 وهي الاوجه فتح ويثبت نسب ولدا المطلقة ولو رجعا المراهقة المدخول
 بها وكذا غير المدخولة وان ولدت لاقل من الاقل غير المقر بانقضاء عدتها
 وكذا المقر ان ولدت لذلك من وقت الاقرار اذا لم تدع حبالا فلوا دعت
 قبل الفة لاقل من تسعة اشهر من طلقها لكون العلوق في العدة والا لاكونه
 بعدها لانها الصغرى يجعل سكوتها كالاقرار بمعنى عدتها فلوا دعت حبالا
 فهي ككبيرة في بعض الاحكام لا اعترافها بالبلوغ ويثبت نسب ولد معتدة
 الموت لاقل منها من وقت اى الموت اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها
 اما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت والا لا
 ولو اقرت بمضيها بعد اربعة وعشر فولدت لستة اشهر لم يثبت واما
 الايسة فكما يرض لان عدة الموت بالاشهر للكل الا الحامل زيلعي وان ولدت
 لاكثر منها من وقت لا يثبت بدائع ولولها فكا لاكثر بحسبنا وكذا المقر
 بمضيها لو لاقل من اقل مدته من وقت الاقرار ولاقل من اكثرها من وقت
 البت للتيقن بكذبها والا لا يثبت لاحتمال حدوثه بعد الاقرار واكتفاء بالقبول
 قيل وبرجل او حبل ظاهر وهل تكفي الشهادة بكونه كان ظاهرا في البحر بحسبنا
 او اقرار الزوج به بالحبل ولوانكر تعيينه تكفي شهادة القابلة اجماعا كما تكفي
 شهادة القابلة اجماعا كما تكفي في معتدة رجعي ولدت لاكثر من سنتين
 لا اقل او تصديق بعض الورثة في حق المقرين وانما يثبت النسب في حق
 غيرهم حتى الناس كافة ان تم نصاب الشهادة بهم بان شهد مع المقر رجل
 اخر وكذا الوصية المقر عليه الورثة وهم من اهل التصديق فيثبت النسب
 ولا ينفع الرجوع والا يتم نصابها لا يشترك المكذبين وهل يشترط لفظ
 الشهادة ومجلس الحكم الاصح لا نظر الشبهة الاقرار بشرط العد ونظر الشبهة
 الشهادة ونقل المص عن الزيلعي ما يفيد اشتراط العدالة ثم قال فقول
 شيخنا وينبغي ان لا تشترط العدالة مما لا ينبغي **قلت** وفيه انه كيف
 تشترط العدالة في المقر اللهم الا ان يقال لاجل السراية فتأمل وليس ارجع
 ولو ولدت فاختلفا في المدة فقالت المرأة تلحقني منذ نصف حول وادعى
 الاقل فالقول لها بلا يمين وقال تخلف وبديفتي كما سيحكي في الدعوى
 وهو اى الولد ابنه لشهادة الظاهر لها بالولادة من نكاح حلالها على
 الصلاح قال ان تلحقها فهي طالق فتلحقها فولدت لنصف حول منذ نكاحها
 لزمه نسبة احتياطا للتصور الوطى حالة العقد ولو ولدت لاقل منه
 لم يثبت وكذا لاكثر ولو بيوم لكن بحث فيه في الفتح واقره في البحر ولزمه
 ما جعله فاحيا حكا ولا يكون به محصنا نهائيه على طلاقها بولادتها له

تطلق بشهادة امرأة بل بحجة تامة خلافا لها كما مر ولو اقر المعلق مع ذلك
 بالحبل او كان ظاهرا طلقت بالولادة بلا شهادة لاقراره بذلك واما النسب
 ولو ازمه كامومية ان كان بها حبل فهو منى فشهدت امرأة ظاهريه بغير
 القابلة بالولادة فهي ام ولده اجماعا ان جاز به لاقل من نصف حول من وقت
 نكاحه وان لاكثر منه لا احتمال علوقه بعد نكاحه قيد بالتعليق لانه لو قال
 هذه حامل منى ثبتت نسبة المستتين حتى ينفيه غاية قال الغلام هو ابني ومات
 المقر فقالت امه المعروفة بحرية الاصل والاسلام وبانها ام الغلام انا
 امواته وهو ابني من ثاقل استخانا فان جهلت حريتها او موته لم ترث
 وقوله فقال وارثه انت ام ولد ابني قيد اتفاقا اذ الحكم كذلك لو لم يقل
 شيئا او كان صغيرا كما في البحر او كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها
 وقته او قال وارثه كانت زوجة له وهي امه لا ترث في الصور المذكورة
 وهل لها مهر المثل قيل نعم زوج امته من عبده فجات بولد فادعاه المولى لم
 يثبت نسبة للزوجه فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ وعشق الولد وتقصير
 الامه ام ولده لاقراره ببيتوته واموتها ولدت امته الموطوءة له ولرا توف
 بثبوت نسبته على دعوته لضعف فراشها كامة مشتركة بين اثنين
 استولدها واحد عبارة الدرر استولدها ثم جازت بولد لا يثبت النسب
 بدونها لحرمة وطئها كام ولد كاتنها مولاها وسيحكي في الاستيلاء ان
 الفرائش على اربع مراتب وقد اتفقوا بقيام الفراش بلا دخول كزوج المخرج
 بمشرقية بينهما سنة فولدت لستة اشهر من تزوجها لتصوره كرامة
 او استخدا ما فتح لكن في النهر الاقتصار على الثاني اولى لان طي المسافة
 ليس من الكرامة عندنا لكن في عتاييد التقنا في جزم بالاول تبع المفتي
 الثقيلين النسفي بل سبل عما يحكي ان الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء
 هل يجوز فقال خرق العادة على سبل الكرامة لاهل الولاية جاز عند اهل
 السنة ولا لبس بالمعجزة لانها اثر دعوة الرسالة وباعاها بكفر فورافلا
 كرامة وتامة في شروح الوهابية من السيوطي عند قوله **قلت**
 ومن لوى قال طي مسافة **قلت** يجوز جهول ثم بعض يكفر **قلت**
 واثبتها في كل ما كان خارقا **قلت** عن النسفي النجم يروى وينصر **قلت**
 اى ينصر هذا القول بتمامه بنص محمد انا نوم بكرامات الاولياء غاب عن امراته
 فتزوجت باخر وولدت اولادا ثم جاء الزوج الاول فالاولاد للثاني
 على المذهب الذي رجع اليه الامام وعليه الفتوى كاذب الخائنة والجوهرة
 والباقي وغيرها وفي حاشية شرح المنار لابن الحنبلي وعليه الفتوى ان
 احتمله الحال لكن في آخر دعوى الجمع حكى اربعة اقوال ثم افاضت بما اعتمد
 المص وعلله اين الملك بانه المستفرض حقيقة فالولد للفراش الحقيقى

وان كان فاسداً وتامه فيه فراجعة **فروع** نكح امة فطلقها فشرها
فولدت لاقل من نصف حول مذكرها لزمه والا الا المطلقة قبل
الدخول والمبانة سنتين فذطلقها لكن في الثانية يثبت سنتين
فاقل وفي الرجعي لاكثر مطلق بعد ان يكون لاقل من نصف حول مذكرها
في المسيلتين وكذا لو اعتقها بعد الشراء ولو باعها فولدت لاكثر من الاقل
مذ باعها فادعاه هل يقتصر لتصدق المشتري ثولان مات عن ام ولده او
اعتقها فولدت لدون سنتين لزمه ولاكثر الا ان يدعيه ولو تزوجت
في العدة فولدت سنتين من عتقه او موته ونصف حول فاكثرت وتزوجت
وادعيه معا كان للمولى اتفاقا لكونها معتدة بخلاف ما لو تزوجت
ام الولد بلا اذنه فانه للزوج اتفاقا ولو تزوجت معتدة بآين فولدت
لاقل من سنتين مذ بانته ولاقل من الاقل مذكرت وتزوجت فالولد الاول
لفساد نكاح الاخر ولو لاكثر منهما مذ بانته ونصف حول مذكرت وتزوجت
فالولد الثاني ولو لاقل من نصف لم يلزم الاول ولا الثاني والنكاح صحيح
ولو لاقل منهما ونصف ففي عدة البحر بحثا انه الاول لكنه نقل هنا عن الرابع
انه الثاني معللا بان اقدامها على التزوج دليل انقضاء عدتها حتى لو علم بالعد
فالنكاح فاسد وولدها الاول ان امكن اثباته منه بان تلد لاقل من سنتين
مذ طلق او مات ولو نكح امرأة فجات بسقط سنتين الخلق فان الاربعة اشهر
فتسبه للثاني وان الاربعة الايام فتسبه للاول وفسد النكاح الكل من
البحر **قلت** وفي مجمع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت النكاح
منه ولا تجب العدة لانه نكاح باطل والله اعلم **باب الحضانة**
بفتح الحاء وكسر هاء تربية الولد تثبت للام **والنفسية** ولو كانت **او محوسية**
او بعد الفرقة الا ان تكون مرتدة فحتى تسلم لانها تحبس لو فاجرة فحورا
بضيق الولد به كزنا وغنا وسرفة ونيابة كافي البحر والنهر بحثا قال المصنف
والذي يظهر العمل باطلا قهم كاهو مذهب الشافعي ان الفاسقة بتوك الصلاة
لا حضانة لها وفي القنية الام احق بالولد ولو سيرة السيرة معروفة بالفحور
مالم يعقل ذلك او غيب مامونة ذكره في المحتجب بان يخرج كل وقت وتترك
الولد ضايعا او تكون امة او ام ولدا ومذبذبة او مكاتبه ولدت ذلك الولد
قبل الكتابة لا اشتغالهن بخدمة المولى لكن ان كان الولد رقيقا كن احق به
لانه للمولى تحبب او متزوجة بغير محرم الصغير او ابنت ان تربيها بجانا و
الحال ان الاب **مسر** والعمة تقبل ذلك اي تربيته بجانا ولا تمنعه عن الام
قيل للام اما ان تمسكه بجانا او تدفعه للعمة على المذهب وهل يرجع العم
او العمة على الاب اذا ايسر قيل نعم تحبب والعمة ليست بقيد فيما يظهر
وفي المنية تزوجت ام صغير ثوفي ابوه وارادت تربيته بلا نفقة مقدرة

واراد وصيه تربيته بها دفع اليها لالاية ابقا لاله وفي الحاوي تزوجت
باجنبي وطلبت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه بجانا ولا حضانة له فله ذلك
ولا تجوز من لها الحضانة عليها الا اذا اتعت لها بان لم ياخذ ثدي غيرها ولم
يكن للاب ولا للصغير مال به يفتي خاينه وسيجي في النفقة واذا اسقطت الام
حقها صادرت كميته او متزوجة فتنقل للمعدة بحج ولا تقدر الحاضنة على
ابطال حق الصغير فيها حتى لو اختلفت على ان تترك ولدها عند الزوج
صح الحانع وبطل الشرط لانه حق الولد وليس لها ان تبطل بالشرط ولو لم يوجد
غيرها اجبرت بلا خلاف فتح وهذا يعم ما لو وجد وامتنع من القبول بحج
وحينئذ فلا اجرة لها جوهره **وتحقق الحاضنة** اجرة الحضانة اذا لم تكن
منلوحة ولا معتدة لابيها وهي غير اجرة ارضاعه ونفقته كما في البحر عن السراجية
خلافا لما نقله المصنف عن جواهر الفتاوى وفي شرح النقاية للباقي عن البحر
المحيط سئل ابو حفص عن لها امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال على
الاب سكنها جميعا وقال نجم الاية المختار ان عليه السكنى في الحضانة وكذا
ان احتاج الصغير الى خادم يلزمه الاب به وفي كتب الشافعية مونة الحاضنة
في مال المحضون والا فعلى من تلزمه نفقته قال شيخنا وقواعدنا تقضية فيفتي
به ثم حرر ان الحضانة كالارضاع ثم اى بعد الام بان ماتت او لم تقبل او سقط
حقها او تزوجت باجنبي ام الام وان علت عند عدم اهلية القرني ثم الام
وان علت بالشرط المذكور واما ام ابى الام فتخرج عن ام الاب بل عن الحالة
ايضا بحج ثم الاخت لاب وام ثم لام لان هذا الحق لقراءة الام ثم الاخت لاب
ثم بنت الاخت لا بوبن ثم لام ثم لاب ثم الخالات كذلك ثم خالة الام كذلك
ثم خالة الاب كذلك ثم عمات الامهات والابا بهذا الترتيب ثم العصبات
بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاب ثم بنوه
كذلك ثم العم ثم بنوه واذا اجتمعوا فالاولع ثم الاسن اختيار سوى فاسق ومعتق
وابن عم لمشتهاة وهو غير مامون اذ لم يكن عصبة فلزوي الارحام فتدفع للاخ
لام ثم لابنه ثم للعم لام ثم الخال لا يرث ثم لام برهان وعيني فان تساوا وانا صلهم
ثم اوزعهم ثم البرهم ولا حق لولد عم وعمه وخال وخالة لعدم المحرمية والحاضنة
الزمية ولو محوسية كسلة مالم يعقل ديننا ينبغي تقديره بسبع سنين لصحة اسلامه
حينئذ هم او الى ان يخاف ان يالف الكفر فيخرج منها وان لم يعقل ديننا بحج
الحاضنة يسقط حقها بنكاح غير محرمه اي الصغير وكذا بسكنها عند المغضين
له لما في القنية لو تزوجت الام باخر فاسكنه الام في بيت الراب فلا لب
اخذه وفي البحر قد ترددت فيما لو اسكنته الخالة ونحوها في بيت اجنبي
عازبة والظاهر السقوط قياسا على ما مر لكن في النهر والظاهر عهده للفرق
البين بين زوج الام والاجنبي قال والرحم فقط كابن العم كالا جنبي ونحو

ط
خلفه سنة

الحضنة بالفرقة البينة لزال المانع والقول لها في نفي الزوج وكذا في نظليقة
ان ابرهته لان عينته والحاضنة اما او غيرها احق به بالغلام حتى يستغنى عن
النساء وقدر يسبع وبه يفتى لان الغالب ولو اختلفا في سنة فان اكل وشرب
ولبس واستغنى وحده ودفع اليه ولو جبر والا لا فالام والجدة لام او لاب
احق بها بالصغيرة حتى يخفى اي تبلغ في ظاهر الرواية ولو اختلفا في حضنها
فانقول للام بحجر جنتا واقول ينبغي ان يحكم سننها ويعمل بالغالب وعند
مالك حتى يحتمل الغلام وتتزوج الصغيرة ويدخل بها الزوج عتي وعيها
احق بها حتى تستهي وقدر يسبع وبه يفتى وبنيت احد عشر مشهارة اتفاقا
زيلي عن محمد ان الحكم في الام والجدة كذلك وبه يفتى لكثرة الفساد زيلي
وافاد انه لا تسقط الحضنة بتزوجها مادامت لا تصلح للرجال الا في رواية
عن الثاني اذا كان يتناسى بها كما في القينة وفي الظهيرية امرأة قالت هذا
ابنك وقد ماتت امه فاعطته نفقته فقال صدقت لكن امه لم تمت وهي في
منزلي واراد اخذ الصبي يمنع حتى يعلم القاضي امه ويحضر فتأخذه لانه اقرب
بانها جدته وحاضنته ثم ادعى احقية غيرها وادعى الحمل فان احضر الاب امرأة
فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها وقالت الجدة لا ماهذه ابنتي وقد ماتت ابنتي
ام هذا الصبي فالقول للرجل والمرأة التي معه ويدفع الصبي اليها لان الفراش
لها فيكون الولد لها كزوجين بينهما ولد فادعى الزوج انه ابنه لانها بل من
غيرها وعلقت فقالت هو ابني لانه حكم بكونه ابنا لها لما قلنا وكذا لو قالت
الجدة هذا ابنك من بنتي الميتة فقال هل من غيرها فالقول له وياخذ
الصبي منها وكذا لو احضر امرأة وقال ابني من هذه لامر بفتك وكذبته الجدة
وصدقتها المرأة فالاب اولى به لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة فقد انكر
كونها جدته فيكون منكر الحق حضنتها وهي اقرب له بالحق انتهى ملخصا
لا خيار للولد عندنا مطلقا ذكر اكان او انتي خلا فاللثافي قلت وهذا
قبل البلوغ اما بعده فيخير بين ابويه وان اراد الاقراء فله ذلك مويد زاده
معزيا للمنية وافاده بقوله بلغت الجارية مبلغ النساء بكر اضمها الاب
الى نفسه الا اذا دخلت في السن واجتمع لها راي فتسكن حيث احبت
حيث لا خوف عليها وان ثيبا لا يضمها الا اذا لم تكن مامونة على نفسها فلا لاب
ولجد ولاية الضم لا غيرها كما في الابتداء بحجر عن الظهيرية والغلام اذا عقل
واستغنى برأيه ليس للاب ضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مامونا على نفسه
فله ضمه لدفع فتنة او عار وناديه اذا وقع منه شيء ولا نفقة عليه الا
ان يتبرع بحجر والجد بمنزلة الاب فيه فيما ذكر وان لم يكن لها اب ولا جد
ولكن لها اخ او عم فله ضمها ان لم يكن مفسدا وان كان مفسدا لا يمكن من ذلك
وكذا الحكم في كل عصبته ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا

غيرها

غيرها من العصبات او كان لها عصبته مفسد فالنظر فيها الى الحاكم فان كانت
مامونة خلاها تنفرد بالسكنى والا وضعا عند امرأة امينة قادرة على
الحفظ بلا فرق في ذلك بين بكر وثيب لانه جعل ناضرا للمسلمين ذكره العيني
وغيره واذا بلغ الذكور حدا لكسب يدفعهم الاب الى عمل ليكتسبوا او يوجههم
وينفق عليهم مزاجرتهم بخلاف الاناث ولو الاب مبذرا يدفع كسب الابن
الى امين كما في سائر الاملاك مؤيد زاده معزيا للخلاصة ليس المطلقة بائنا
بعد عدتها الخروج بالولد من بلدة الى اخرى بينهما تفاوت فلزم بينهما تفاوت
يمكن ان يبصر ولده ثم يرجع في زواجه لم تمنع مطلقا لانه كان انتقال من محلة الى
اخرى شمتي الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لالضرر بالولد
بتحلقه باخلاق اهل السواد الا اذا كان ما انتقلت اليه وطنا وقد تكلم بها
ثم اى عقد عليها في وطنها ولو قرية في الاصح الاداء الحرب الا ان يكونا متامينين
وهذا الحكم في الام المطلقة فقط اما غيرها الجدة وام ولدا اعتقت فلا
تقدر على مثله لعدم العقد بينهما الا باذنه كما يمنع الاب من اخراجه من بلد
امه بلا رضاها ما بقيت حضنتها فلواخذ المطلق ولده منها لتزوجها جاز
له ان يسافر به الى ان يعود حق امه كما في السراجية وفيه المص في شرحه
بما اذا لم يكن له من يتقل الحق اليه بعدها وهو ظاهر وفي الحاوي له اخراجه
الى مكان يمكنها ان تبصر ولدها كل يوم كما في جانبها فيلحقه قلت وفي
السراجية اذا سقطت حضنة الام واخذها الاب لا يجبر على ان يرسله
لها بل هي اذا ارادت ان تزوجه لا تمنع من ذلك وافتى شيخنا الرملي بانه
يسافر به بعد تمام حضنتها وبان غيرها الاب من العصبات كالاب وغراه
للخلاصة والتا تاريخا فيه **فروع** خرج بالولد ثم طلقها فطالبت به بوجه ان
اخرجه باذنها لا يلزم مردده وان يغير اذنها لزمه كما لو خرج به مع امه
ثم ردها ثم طلقها فعليه رده بحجر **باب النفقة** هي لغة
ما ينفعه الانسان على عياله وشرعا هي الطعام والسكنى وعرفا هي
الطعام ونفقة الغير تجب الغير باسباب ثلاثة زوجية وقرابية وملك
بداء بالاول لمناسبة مامر اولانها اصل الولد فتجب للزوجة بنكاح صحيح
فلو بان فساده او بطلانه رجع بما اخذته من النفقة بحجر على زوجها لانه
جزء الاحتباس فكل محبوس لمنفعة غيره تلزمه نفقته مكنت وقاص ووصى
زيلي وعامل ومقاتلة قاموا بدفع العدو ومضارب سافر بمال مضاربة
ولا يرد الرهن لحبسه لمنفعتها ولو صغيرا بداء ماله لا على ابيه الا اذا
كان ضمنها كما في المهر لا يقدر على الوطئ لان المانع من قبله او فقرا
ولو كانت سائلة او كافرة او كبيرة او صغيرة تطيق الوطئ او تشتهي للوطئ
فيما دون الفرج حتى لو لم تكن كذلك كان المانع منها فلا نفقة كما لو كانا

ط
كل محبوس لمنفعة غيره

صغيرين فقيرة او غنية موطوءة اولا كان كان الزوج صغيرا او كانت وثقا
 او قرضا او محتوية او كبيرة لا توطا وكذا صغيرة تصلح للخدمة او للاستئناس
 ان اسكنها في بيته عند الثاني واختاره في الخفية منعت نفسها للمهر وحل
 بها اولا ولو كله موجلا عند الثاني وعليه الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاه
 محشي الاشياء لانه منع بحق فتسحق النفقة بقدر حالها به يفتي ويخاطب
 بقدر وسعه والباقي دين الى الميسرة ولو موسرا وهي فقيرة لا يلزمه ان
 يطعمها ما ياكل بل يندب ولو هي في بيت ابيها اذا لم يطالبها الزوج بالنفقة
 به يفتي وكذا اذا طلبها ولم تمتنع او امتنعت للمهر او مرضت في بيت الزوج
 فان لها النفقة استحسانا لقيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم اية نقلت
 ونفقتها ما منعت وعليه الفتوى كما جره في الفتح وفي الحاشية مرضت عند
 الزوج فانتقلت لدار ابيها ان لم يكن نقلها بحقة ونحوها فلها النفقة والا
 لا كما لا يلزمه مداواتها لا نفقة لاحد عشر مرتدة ومقبلة ابنه ومعتدة
 موت ومكوحه فاسدا وعدته وامة لم تبوا وصغيرة لا توطا وهاجرة من
 بيته بغيب حق وهي ناشرة حتى تعود ولو بعد سفره خلافا للشافعي والقول
 لها في عدم النشوز يمينها وتسقط به المفروضة لا المستدانة في الاصح كالموت
 قيد بالخروج لانها لو ما نفقة من الوطى لم تكن ناشرة وشمل الخروج الحكمي كاذن
 كان المنزل لها فنقطة من الدخول عليها فهي كالحا جرة مالم تكن سالمة النقلة
 ولو كان فيه شبهة كبيت السلطان فانتنعت منه فهي ناشرة لعدم اعتبار الشبهة
 في زمانها بخلاف بالخرجت من بيت الغصب او ابت الذهاب اليه او السفر معه او
 مع اجنبي بعته لينقلها فلها النفقة وكذا لو اجرت نفسها لارضاع صبي وزوجها
 شريف ولم تخرج وقيل تكون ناشرة ولو املت نفسها بالليل دون النهار وعلمه
 فلا نفقة لقص التليم قال في المجتبى وبه صحيح عرف جواب واقعة الفتوى في
 زماننا لانه لو تزوج من المحترفات التي تكون بالنهار في مصالحها وبالليل عنده فلا
 نفقة لها انتهى قال في النهر وفيه نظر ومحبوسة ولو ظلم الا اذا حبسها هو بدين
 له فلها النفقة في الاصح جوهره وكذا لو قدر على الوصول اليها في الجبس صير فيه
 كجسه مطلقا لكن في صحيح القدوري لو حبس في سجن السلطان فالصحيح
 سقوطها وفي البحر عن مال الفتاوى ولو خيف عليها الفساد تجبس معه عند
 المتأخرين ومريضة لم تزف اى لا يمكنها الانتقال معه اصلا فلا نفقة لها وان
 لم تمنع نفسها لعدم التليم تقديرا بحجر ومعصية كرها وحاجة ولو نفلا
 لامعه ولو بحجر لغوات الاحتباس ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة لا نفقة
 السفر ولا الكرا امتنعت المرأة من الطحن والحيزان كانت ممن لا تخدم او كان
 بها علة فعليه ان ياتىها بطعام مهيا والا بان كانت ممن تخدم نفسها وتقدر
 على ذلك لا يجب عليه ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك لوجوبه عليها

مطل
 بالنشوز تسقط النفقة
 المفروضة لا المستدانة

ديانة ولو شريفة لانه عليه السلام قسم الاعمال بين على وفاطمة فجعل اعمال
 الخارج على على والداخل على فاطمة مع انها سيدة نساء العالمين بحجر
 ويجب عليه آلة الطحن واينة شراب وطبخ ككوز وجرة وقدر ومغرفة وكذا
 ساير ادوات البيت كحصير ولبد وطنفسة وما يتنظف به وينزل الوسخ كسط
 واشنان وما يمنع الصنان ومداس رجلها وتامه في الجوهره والبحر وفيه
 اجرة القابلة على من استاجرها من زوجة او زوج ولو جاءت بلا استئجار
 قيل عليه وقيل عليها وتقرض لها الكسوة في كل نصف حول مرة لتجدد الحاجة
 حرا وبردا للزوج الاتفاق عليها بنفسه ولو بعد فرض القاضي خلاصه
 الا ان يظهر للقاضي عدم اتفائه فيفرض اى يقدر لها بطلبها مع حضرة ويأمر
 ليعطيها ان شئت مطلقا ولم يكن صاحب ما يدره لان لها ان تاكل من طعامه
 وتتخذ ثوبا من كرباسه بلا اذنه فان لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة
 خلاصه وغيرها وقوله في كل شهر اى كل مرة تناسبه كيوم المحرف وسنة
 الدهقان وله الدفع كل يوم كما لها الطلب كل يوم عند المساء اليوم الاثني ولها
 اخذ كفيل بنفقة شهر فاكثر خوفا من غيبته عند الثاني وبه يفتي فتح
 وقيس ساير الديون عليه وبه افتى بعضهم جواهر الفتاوى من كفاية الباب
 الاول ولو كفلا لها كل شهر كذا ابد او وقع على الابد وكذا لو لم يقل ابد عند
 الثاني وبه يفتي بحجر وفيه عليها دين لزوجها لم يلتقيا فصا صا الا برضاها
 لسقوطها بالموت بخلاف ساير الديون وفيه اجرت دارها من زوجها ولها
 يسكنان فيه لا اجر عليه ولو دخل بها في منزل كانت فيه باجر فطولبت
 به بعد سنة فقالت له اخبرتك بان المنزل بالكر عليك الاجر فهو عليها
 لانها المعاقدة بزاريه ومفهومه انها لو سكنت بغير اجازة في وقف او
 مال يتيم او معد للاستغلال فالاجرة عليه فليحفظ ويقدرها بقدر القلا
 والرخص ولا تقدر بدراهم ودنا ينير كما في الاختيار وعزاه الحص لشرح
 المجمع للص لكن في البحر عن المحيط ثم المجتبى ان شا القاضي فرضها اصنافا
 او قومها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم وفيه لو قترت على نفسها فله ان
 يرفعها للقاضي لتاكل بما فرض لها خوفا عليها من الهزال فانه يضره كاله
 ان يرفعها للقاضي لليس الثوب لان الزينة حقها وتزاد في الشتاء جينة
 وسرا والا وما يدفع به اذى حر وبرد وحفا وافر اشا وحدها لانها رجا
 تغتزل عنه ايام حيضها ومرضها ان طلبته ويختلف ذلك يسارا واعسارا
 وحالا وبلدا اختيار وليس عليه حقها بل خفايتها مجتبى وفي البحر قد
 استفيد من هذا انه لو كان لها امتعة من فرش ونحوها لا يسقط عن الزوج
 ذلك بل يجب عليه وقد رايت من يامرها بفرش امتعتها ولا ضيا فيه
 جبر عليها وذلك حرام كمنع كسوتها انتهى لكن قد مرنا في المهر عنه عن المشتغى

لموزقت اليه بلاجهان يليق به فله مطالبة الاب بالنفقة الا اذا سكنت انتهى
 وعليه فلوزفت به اليه لا يحرم عليه الانتفاع به وفي عرفنا يلتزمون كثيرة
 المهر لكثرة الجهاد وقلته لقلته ولا شك ان المروف كالشرط فينبغي العمل بما
 كذا في النهروفيه عن قضا البحر هل تقرير القاضي للنفقة حكم منه قلت نعم
 لان طلب التقرير بشرط دعوى فلا تسقط بمضي المدة ولو فرض لها كل يوم
 او كل شهر هل يكون قضا مادام النكاح قلت نعم الا مانع ولذا قالوا لا يبرأ
 قبل الفرض باطل وبعده يصح ما مضى ومن شهر مستقبل حتى لو شرط في
 العقد ان النفقة تموين من غير تقدير والكسوة كسوة الشتاء والصيف
 لم يلزم فلها بعد ذلك طلب التقرير فيهما ولو حكم بموجب العقد ما لكي يرى
 ذلك فللحنفي تقديرها لعدم الدعوى والحادثه تبقى لو حكم الحنفى بفرضها
 دراهم هل للشافعي بعده ان يحكم بالتموين قال الشيخ قاسم في موجبات
 الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعي بالتموين ليس للحنفي الحكم بخلافه فيلحفظ
 لو اتفقا بعد الفرض على ان تاكل معه تمويها بطل الفرض السابق لرضاها
 بذلك وفي السراجية كوز كسوتها دراهم ورضيت وقضى به هل لها ان
 ترجع وتطلب كسوة قاشا اجاب نعم وقالوا ما بقي من النفقة لها فيقتضى
 باخرى بخلاف اسراف وسرقة وهلاك ونفقة محرم وكسوة الا اذا تمزقت
 بالاستعمال المعتاد او استعملت معها اخرى فيفرض اخرى وتجب لخدمها
 المملوك لها على الظاهر ملكا تاما ولا تشغل غير خدمتها بالفعل فلو لم يكن في ملكها
 او لم يخدمها لان نفقة الخادم بازاء الخدمة ولو جازها بخادم لم
 يقبل منه الا برضاها فلا يملك اخراج خادمها بل زاد وعليه تجزى بحسب لو
 حرة لا امة جوهره لعدم ملكها موصل لا مصل في الاصح والقول له في الاعمار
 ولو برهننا فيبينها اولى خاتمه ولوله اولاد لا يلقيه خادم واحد فرض عليه
 لخدمته او اكثر اتفقا قاتلته وعن الثاني غنية زفت اليه بخدم كثير استحققت
 نفقة الجميع ذكره المصنف قال وفي البحر عن الغاية وبه ناخذ قال وفي السراجية
 ويفرض عليه نفقة خادمها وان كانت من الاشراف فرض نفقة خادمين وعليه
 الفتوى ولا يفرق بينها بعجزه عنها بانواعها الثلاثة ولا بعدم ايضاه لو غايبا
 حقه ولو موثرا وجوز الشافعي باعسار الزوج وتبعض رها بغيبته ولو قضى
 به حنفى لم ينفذ نعم لو امر شافعيها بقضى به نفذ اذا لم يرتش الامر والمأمور
 تجزى بعد الفرض يا مرها القاضي بالاستدانة لتحيل عليه وان ابى الزوج
 اما بدون الامر فيرجع عليها وهي عليه ان صرحت بانها عليه او نوت ولو انكر
 نيتها فالقول له بحجتي وتجب الادانة على من تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار
 لو لولوا الزوج كاذب وعم ويجبى الاغ ونحوه اذا امتنع لان هذا من المروف زليج
 واختيار ويستصح ففى نفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته ثم نفقة يساره

قال
 كسب الاغ على نفقتها
 اذا امتنع

في المستقبل او بالعلى وجب الوسط كما مر صاحت زوجها على نفقة كل
 شهر على دراهم ثم قالت لا تكفيني زيدا ولو قال الزوج لا اطيق ذلك فهو
 لازم فلا التفات لمقالتة بكل حال الا اذا تغير سعر الطعام وعلم القاضي
 ان مادون ذلك المصالح عليه يلقيها فيمنع يفرض كفايتها بنقله المص من
 الخاتمة وفي البحر عن الذخيرة الا ان يتعرف القاضي عن حاله بالسؤال من
 الناس فيوجب بقدر طاقتة وفي الظهيرية صاحبها عن نفقة كل شهر
 على مائة درهم والزوج محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها والنفقة لا تصير
 دينا الا بالنقضاء او الرضا اى اصطلاحهما على قدر معين اصنافا ودراهم
 فقبل ذلك لا يلزمه شئ وبعده ترجع بما انفقت ولو من مال نفسها
 بلا امر قاض ولو اختلفا في المدة فالقول له والبينة لها ولو انكرت اتفقه
 فالقول لها بيمينها ذخيره وبموت احدها وطلاقها ولو رجعا ظهر به
 وخاتمه واعتمد في البحر بخلافه عدم سقوطها بالطلاق لكن اعتمد المصنف في
 جواهر الفتاوى والفتوى عدم سقوطها بالرجوع كيلا يتخذ الناس ذلك
 صلة واستحسنة عشى الاشياء وبالاول افتى شيخنا لكن صحح الشربل الى
 في شرحه للوهبانية ما بحثه في البحر من عدم السقوط ولو باينا قال وهو
 الاصح ورد ما ذكره ابن الشحنة فتأمل عند الفتوى يسقط المفروض لانها
 صلة الا اذا استدانت بامر قاض فلا تسقط بموت او طلاق في الصحيح لما
 مر انها كاستدانتة بنفسه وعجالة ابن الحمال الا اذا استدانت بعد فرض
 قاض ولو بلا امره فيلحرق ولا ترد النفقة والكسوة المحملة بموت او طلاق
 عجلها الزوج او ابوه ولو قايمة به يفتى ببيع الفق ويسعى مدين ومكاتب
 لم يعجز الماذون بالنكاح وبدونه يطالب بعد عتقه في نفقة زوجته
 المفروضة اذا اجتمع عليه ما يعجز عن ادايه ولم يفده ذخيره ولو بنت المولى
 لامة ولا نفقة ولده ولو زوجته حرة بل نفقة على امه ولو مكاتبه لتبعيته
 للام ولو مكاتبين سعى لامة ونفقته على ابيه جوهر مرة بعد اخرى اى لو اجتمع
 عليه نفقة اخرى بعد ما اشتراه من علم به او لم يعلم ثم علم فرضي ببيع ثانيا
 وكذا المشتري الثالث وهلم جمل لانه دين حادث قاله الكمال وابن الكمال
 فاني الارر تبع للصدر وهو وتسقط بموته وقتله في الاصح وبيع في دين
 غيرها مرة لعدم التجدد وسيجي في الماذون ان المغمرا استسعا ومفاده
 ان لها استسعا ولو لنفقة كل يوم تجزى قال وهل ببيع في كفتها ينبغي على قول
 الثاني المفتى به نعم كما يبيع في كسوتها ونفقة الامة المتواحدة ولو مدبرة او ام ولد
 اما المكاتبه فكالحره انما تجب على الزوج ولو عبدا بالتبوين بان يدفعها اليه
 ولا يستخدمها فلو استخدمها المولى او اهله بعد ها او بواها بعد الطلاق
 لاجل انقضائها لعدة لا قبله اى ولم يكن بواها قبل الطلاق سقطت بخلاف حرة

نشرت فطلقت فعادت وفي البحر بحثا ففرضها قبل التوبة باطل ونفقات
الزوجات المختلفة مختلفة بحالهما وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن
أهل سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وام ولده وأهلها ولو ولد لها
من غير بقدر حالها كطعام وكسوة وبيت مفرد من دار له غلق زاد في الاختيار
والعيني ومراقب ومفاده لزوم كنيف ومطبخ وينبغي الانتباه بحرقها
لحصول المقصود هداية وفي البحر عن الحائنة يشترط أن لا يكون في الدار أحد
من أهله الزوج يودعها ونقل المص عن الملتقط كفايته مع الإجماع لا مع الضأير
فلكل من زوجتيه مطالبة ببيت من دار على حدة ولا يلزمه إتيانها عوثة
وباره بالسكاهين جيران صالحين بحيث لا تستوحش سراجه ومفاده أن
البيت بلا جيران ليس سكنا شرعيا تجوز في الهر وظاهره وجوبها للبيت
خاليا عن الجيران لاسيما إذا خشيته على عقلها من سعة **قلت** لكن نظر
فيه الشربلالي بما مران ما لا جيران له غير ممكن شرعا فتنبه ولا يمنعها
من الخروج إلى الوالدين في كل جمعة أن لم يقدر على إتيانها على ما اختاره
في الاختيار ولو أبوها من أمثلا واحتاجها فعملها تعاهده ولو كافرا وان
أبى الزوج نتج ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحرم
في كل سنة لها الخروج ولهم الدخول زيلعي ويمنعهم من الكينونة وفي نسخة
من البيتوة لكن عبارة من لا مسكين من القرار عندها به يفتي خائنه
ويعنعها من زيارة الأجانب وعبادتهم والوليمة وإن كانا عاصيين
كما ستر في باب الهر وفي البحر له منعها من الغزل وكل عمل ولو تبرع الأجنبية
ولو قابلة أو مفسلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم إلا
النازلة امتنع زوجها من سواها ومن الحمام إلا النكاح وإن جاز بلاتين
وكشف عورة أحد قال الباقي وعليه فلا خلاف في منعهن للعلم بكشف
بعضهن وكذا في الشربلالية معزيا للحال وتفرض النفقة بأنواعها الزوج
الغائب مدة سفر صيرفيه واستخفنه في البحر ولو مفقودا وطفله ومثله
كبير زمن وانتهى مطلقا وأبوية فقط فلا تفرض للموكة وأخيه ولا يقضي
عنه دينه لأنه قضا على الغائب في ماله له من جنس حقهم كسرة وطعام أما
خلافه فيقتصر للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا عندنا وعلى من يقويه عند
للأمانة وعلى للدين ويبدأ بالأول ويقبل قول المودع في الدفع للنفقة لا
المديون الابينة أو أقاربها بحسب وسجى ولو اتفقا بلا فرض ضمنا بلا
رجوع وبالزوجية وبقرابة الولاد وكذا الحكم ثابت إذا علم قاض بذلك
أي بالزوجية ونسب ولو علم بأحدها احتج بالآخر ولا يمين
ولا بينة هنا لعدم الخصم وكفلها أي أخذ منها كغيلة بما أخذته وجوباً في
الأصح ويجلفها معه أي مع الكفيل احتياطاً وكذا كل أخذ نفقة فلو ذكر

الضمير كإبن الكال لكان أولى أن الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة
ولا مطلقة مضت عدتها فان حضر الزوج وبرهن أنه أوفاهها النفقة طرقت
هي أو كفيلها بردها أخذت وكذا لو لم يبرهن ونكحت ولو أقرت طولت فقط
لا تفرض على غائب بأقامة الزوجة بينة على النكاح أو النسب ولا تفرض
أيضا أن لم يخلف مالا فاقامت بينة ليفرض عليه ويأمرها بالاستدانة ولا
يقضي به لأنه قضا على الغائب وقال زفر يقضي بها أي بالنفقة لآية أي
بالنكاح وعمل القضاة اليوم على هذا الحاجة فيفتي به وهذا من الست التي
يفتي بها بقول زفر وعليه فلو غاب ولزوجة وصغار تقبل بينتها على
النكاح أن لم يكن عالما به ثم يفرض لهم ويأمرها بالاتفاق أو الاستدانة
لترجع بحسب وتجب لمطلقة الرجعي والباين والفرقة بلا معصية كخيار
عتيق وبلوع وتفريق بعدم كفاة النفقة والسكنى والكسوة إن طالت
المدة ولا تسقط النفقة المفروضة بمضي العدة على المختار بزأيه ولو
أدعت امتداد الطهر فلها النفقة ما لم يحكم بالنكاح بها ما لم تدع الحبل
فلها النفقة إلى سنتين مذ طلقها فلو مضت فترتب أن لا حبل فلا رجوع
عليها وإن شرط لاند شرط باطل تجزى ولو صالحها عن نفقة العدة أن بالاشهر
صح وإن بالحيف لا للمجهالة لا تجب النفقة بأنواعها المعتدة موت مطلقا
ولو حاملا إلا إذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاه فلها النفقة من كل المال
جودهره وتجب السكنى فقط لمعتدة فرقة بمعصيتها إلا إذا خرجت من بيته
فلا سكنى لها في هذه الفرقة فهست في كردة وتقييل ابنه لا غيرها من طعام وكسوة
والفرق أن السكنى حق الله فلا يسقط بحال والنفقة حقها فتسقط بالفرقة
بمعصيتها وتسقط النفقة بردها بعد البت أي إن خرجت من بيته وإلا
فواجبة فهست في لا يتملكن ابنه لعدم حبسها بخلاف المرتدة حتى لو لم تحبس
فلها النفقة إلا إذا لحقت بدار الحرب ثم عادت وتابت لسقوط العدة بالحقاق
لأنه كالموت بحسب وهو يشير إلى أنه قد حكم بلحاظها والافتقار لنفقة أبوها
فليحفظ وتجب النفقة بأنواعها على الحر لطفله يعم الأنثى والجمع الفقير الحر
فإن نفقة المملوك على مالكه والغني على ماله الحاضر فلو غابا فعلى الأب ثم
يرجع أن اشهد لأن نوى الأديانة ولو كانا فقيرين فالأب يكتب أو يتكف
وينفق عليهم ولو لم يتيقروا نفق عليهم القريب ورجع على الأب إذا لا يسر خيره
ولو خاصته الأم في نفقتهم فرضها القاضي وأمره بدفعها للأم ما لم تثبت
خيانتها فيدفع لها صبا حا ومثلا ويأمر من ينفق عليهم وصح صلحها عن نفقتهم
ولو بزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير وإن لم تدخل طرحت ولو على
ها لا يملكهم زبدت بحسب ولو ضاعت رجعت بنفقتهم دون حصتها وفي
الحينة أب معسر وام موسرة توام الأم بالاتفاق ويكون دينها على الأب وهي

او من الجد الموسر وفيها النفقة على الحق لا ولادة من الامة ولا على العبد
 لا ولادة ولو من حرة وعلى الكافر نفقة ولده المسلم كما سيحكي وكذا يجب
 لولده الكبير العاجز عن الكسب كالثي مطلقا ومن ومن يلحقه العار بالكلب
 وطالب علم لا يتفرغ لذلك كذا في الزيلعي والعيني وافق ابو حامد بعد ما
 لطلبته زمانا كما بسط في القنية ولذا قيده في الخلاصة بذى رشد لا يشاركه
 اى الاب ولو فقيرا احد في ذلك نفقة ابويه وعمره به يفتى عالم يكن
 معسر ان يلحق بالميت فوجب على غيره بالارجوع عليه على الصحيح من المذهب
 الا لام موسرة سحر قال وعليه فلا بد من اصلاح المتون جوهره **فروع**
 قوله بقدر الاعلى نفقة احدا بويه فالام احق ولوله اب وطفل فالطفل احق
 وقيل يقسمها بينهما وعليه نفقة زوجة ابويه وام ولده بل وتزوجها او
 تسريه ولوله زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها للاب ليوزعها
 عليهم وفي المختار والملتقى ونفقة زوجة الابن على ابويه ان كان صغيرا
 فقير او زينا وفي واقعات المفتين لقدرى افندى ويجوز الاب على نفقة
 امرأة ابنه الغايب وولدها وكذا الام على نفقة الولد لترجع بها على الاب
 وكذا الابن على نفقة الام ليرجع على زوج امه وكذا الاخ على نفقة اولاد
 اخيه ليرجع بها على الاب وكذا الابعد اذا غاب الاقرب انتهى وفي الفصولين
 من الرابع والثلاثين اجنبى اتفق على بعض الورثة فقال اتفقت بامر
 الوصى واقربه الوصى ولا يعلم ذلك الا بقول الوصى بعدما اتفق يقبل قول
 الوصى لو المتفق عليه صغير انتهى وفيه قال اتفق على او على عيالى او اولادى
 فتعمل قبل يرجع بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه بامر رجوع بلا شرطه
 وكذا كل ما كان مطالبه من جهة العباد كجناية ومون مالية ثم ذكرا
 الاسير من اخذه السلطان ليصادره لو قال لرجل خلصنى فدرع الما مورمالا
 فخلصه قيل يرجع وقيل لا في الصحيح به يفتى وليس على امه ارضاعه قضا
 بل ديانة الا اذا تعينت فتجب كاسر في الحضانة وكذا الظير تجب على ابقا
 الاجارة بنزاهة ويستاجر الاب من ترضع عندها لان الحضانة لها والنفقة
 عليه ولا يلزم الظير الملك عند الام عالم يشترط في القصد لا يستاجر الاب
 امه لو منلوحة ولو من مال الصغير خلا فالذخيرة والمجتبى او معتد رجوع
 وجاز في الباين في الاصح جوهره كاستيحار منلوحة لولده من غير هذا
 وهي حق بارضاع ولدها بعد العدة اذا لم تطلب زيادة على ما اخذ
 الاجنبية ولو دون اجر المثل بل الاجنبية المتبرعة احق منها زيلعي اى
 في الارضاع اما اجرة الحضانة فلام كاسر والرضيع النفقة والكسوة
 واللام اجر الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كالا ستيجار وفي كل موضع
 جاز الاستيجار وجبت النفقة لا تسقط بموت الزوج بل تكون اسوة

الغنى لانها اجرة لا نفقة وتجب على مؤسر ولو صغيرا يسار الفطرة
 على الارواح وروح الزيلعي والكال اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار
 ان الكسب يدخل ابويه في نفقة وفي المبتغى للفقير ان يسرق من ابنه
 الموسر ما يكفيه اذا ابى ولا قاضي ثمة والا اثر النفقة لاصوله ولو اباه
 ذخيره الفقرا ولو قادرين على الكسب والقول لتكر اليسار والبينة لم رعيه
 بالسوية بين الابن والبنت وقيل كالارث وبه قال الشافعي والمعتزلية
 القرب والخزينة فلوله بنت وابن ابن ابنت بنت واخ النفقة على البنت
 او بنتها لانه لا يعتبر الارث الا اذا استويا كجد وابن ابن فكارثهما الا
 لم يرجح كوالد ولو فعلى ولده لترجحه بامت وما لك لا يمكن وفي الخائنه له
 ام واب اب فكارثهما وفي القنية له ام واب ام فعلى الام ولوله عم واب ام فعلى
 اب الام واستشكل في البحر بقولهم له ام وعم فكارثهما قال ولوله ام وعم واب
 ام هل تلزم الام فقط ام كالارث احتمال وتجب ايضا لكل ذى رحم محرم
 صغيرا وانثى مطلقا ولو كانت الانثى بالغة صحيحة او كان الذكر بالغاً لكن
 عاجزا عن الكسب بخوز مائة كعمى وعته وفلج زاد في الملتقى والمختار او لا
 يحسن الكسب لحرقة او لكونه من ذوى البيوت او طالب علم فقرا حاله في المجموع
 بحيث تخل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب بدائع بقدر
 الارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ولذا يجبر عليه ثم فرع على اعتبار
 الارث بقوله فنفقة من اى فقير له اخوات متفرقات موسرات عليهن
 اخا ساء ولو اخوة متفرقين فسدسها على الاخ لام والباقي على الشقيق كارثة
 وكذا لو كان معهن او معهم ابني معسر لانه يجعل كالميت ليصير وارثه
 ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب على الاشقا فقط لارثهم معها وعند التقدر
 يعتبر المعسر من اجبا فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم الكل كذا في ام واخوات
 متفرقات والام والشقيقة موسرتان والنفقة عليهما ارباعا والمعتزلية
 اى الرحم المحرم اهلية الارث لا حقيقته اذا لا يتحقق الابعد الموت فنفقة
 من له خال وابن عم على الحال لانه محرم ولو استويا في المحرمية كعم وخال
 رجح الوارث للحال ما لم يكن معسر فيجعل كالميت وفي القنية يجبر الابعد
 اذا غاب الاقرب وفي السراج معسر له زوجة وزوجة اخ موسر جبر
 اخوها على نفقتها ويرجع به على الزوج اذا اليسر انتهى وفيه النفقة انما
 هي على من رحمه كامل ولذا قال القهستاني قولهم وابن العم فيه نظر لانه
 ليس بمحرم والكلام في ذى الرحم المحرم فانهم ولا نفقة بواجبة مع الاختلاف
 دينا الا للزوجة والاصول والفروع علوا وسفلوا الذين لا المحرمين
 ولومتامين لانقطاع الارث يبيع الاب لانه ولاية التصرف لا الام ولا
 بقية اقاربه ولا القاضي اجماعا عرس ابنه الكبير الغايب لا الحاضر اجماعا

٢
 بضم الحاء المعجمة
 الحزن الحق مر

لا عقاره فيبيع عقار صغير ومجنون اتفاقا للنفقة له ولزوجته واطفاله
 كما في النهر بحثا بقدر حاجته لافوقها ولا في دين له سواها لمخالفة دين
 النفقة لساير الديون ضمن قضاء الادبانية مودع الابن كدونه لو اتفق الوديعة
 على ابويه وزوجته واطفاله بغير امر مالك او قاض ان كان والا فلا ضمان
 استحاناما لا رجوع وكما لو انحصار رثته في المدفوع اليه لانه وصل اليه غير
 حقه والابوان لو اتفقا ما عندهما للغايب من ماله على انفسهما وهوسن
 جنسه اي جنس النفقة لا ضمانان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل
 التقضا حتى لو ظفر بجنس حقه فلا اخذه ولذا فرضت في مال الغايب بخلاف
 بقية الاقارب ولو قال الابن انفقته وانت موسر وكذبه الاب حكم الحال
 يوم الخصومة ولو برهننا ببينة الابن خلاصه قضى بنفقة غير الزوجة
 زاد الزيلعي والصغير وصفت مدة اي مدة شهر فاكثر سقطت لحصول
 الاستغناء فيما مضى واما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير
 دينا بالقضا الا ان يستدين غير الزوجة بامر قاض فلو لم يستدين بالفعل
 فلا رجوع بل في الذخيرة لو اكل اطفاله من ميلة الناس فلا رجوع لاهم
 ولو اعطوا شيئا واستدان شيئا وانفقته من ماله ارجعت بما زاد فخاينه
 وينفق منها عزاء في البحر المبسوط لكن نظرية في النهر بانه لا اثر لاتفاقه
 مما استدانه حتى لو استدان وانفق من غيره وفي مما استدان لم تسقط ايضا
 انتهى فلو مات الاب او من عليه النفقة بعدها اي الاستدانة المذكورة
 فهي ان النفقة دين ثابت في تركته في الصحيح بخلاف نقل عن البرازية
 تصحيح ما يخالفه ونقله المصنف عن الخلاصة قايلا ولو لم ترجع حتى مات لم
 تاخذها من تركته هو الصحيح انتهى لخصا فتأمل وفي البدائع الممتنع من
 نفقة القريب المحرم يضرب ولا يجبس لغواتها بمضي الزمن فيستدرك
 بالضرب وقيد في النهر بحثا بما فوق الشهر لعدم سقوط ما دونه كما مر
 ولا يصح الامر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه ونجيب النفقة بافواتها
 لمملوكه منفعة وان لم يملكه رقبته كوصي بخدمته وفي القنية نفقة المبيع
 على البائع مادام في يده هو الصحيح واستشكل في البحر بانه لا ملك له رقبته
 ولا منفعة فينبغي ان تلزم المشتري فان امتنع فهي لسببه ان قدر بان
 كان صحيحا ولو غير عارف بصناعة فيوجر نفسه لمعين النبا يجوز
 والا لكونه زمنا او جارية لا يوجر مثلها امره القاضي ببيعته وقالا
 ببيعه القاضي وبه يفتي ان محلاله والا كدبر وام ولد الزم بالاتفاق لا غير
 عبد لا ينفق عليه مولاة اكل او اخذ من مال مولاة قدر كفايته بلارضاه ان
 عاجزا عن الكسب او لم ياذن له فيه والا لا ياكل لحما الوقتي عليه مولاة لا
 ياكل منه بل يكتب ان قدر محتجتي وفيه تنازع في عبد او دابة في ايديهما

ملاحظة
 لا تسقط المستدانة

ملاحظة
 لا يصح الامر بالاستدانة

يجبران على نفقته نفقة العبد المصوب على الغاصب الى ان يردده الى
 مالكه فان طلب الغاصب من القاضي الامر بالنفقة او البيع لا يجبه لانه
 مضمون عليه ولكن ان خاف القاضي على العبد الضياع باعه القاضي لا الغاصب
 وامسك القاضي ثمنه لما لزمه طلب المودع او اخذ الاقرب او احد شركي عبد
 غاب احدهما من القاضي الامر بالنفقة على عبد الوديعة ونحوها لا يجبه
 ليلا تاكل النفقة بل يوجره وينفق منه او يبيعه ويحفظ ثمنه لمولاه
 دفعا للضرر والنفقة على الاجر والراهن والمستعير واما كسوته فعلى
 المعسر وتسقط بعقده ولو زمتا وتلزم بيت المال خلاصه دابة مشتركة
 بين اثنين امتنع احدهما من الاتفاق اجبره القاضي لئلا يتضرر شريكه جوهره
 وفيها يوم مراما بالبيع واما بالاتفاق على بهايه ديانة لا قضا على ظاهر
 المذهب النهي عن تعذيب الحيوان واصناعة المال وعن الثاني يجبر
 ورجحه الطحاوي والكال وبه قالت الايمة الثلاثة ولا يجبر في غير
 الحيوان وان كره تضييع المال ما لم يكن له شريك كما مر **قلت** وفي
 الجوهره وان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما اتفق الثاني ورجع عليه
 وفقل المصنف تبعا للبحر عن الخلاصة اتفق الشريك على العبد في غيبة
 شريكه بلا اذن الشريك او القاضي فهو مستطوع وكذا النخل والزرع
 والوديعة واللقطة والدار المشتركة اذا استمرت **كتاب العتق**
 ميرت الاسقاطات باسم الاختصار فاسقاط الحق عن القصاص عضو
 وعما في الزمة ابراد عن البضع طلاق وعن الرق عتق وعنون به لا بالاعتاق
 ليحم نحو استيلا وملك قريب هو لغة الخروج عن الملوكة من باب ضرب ومصدر
 عتق وعتاق وشرعا عبارة عن اسقاط المولى حقه عن مملوك بوجه مخصوص بصير
 المملوك به اي بالاسقاط المذكور من الاراد وركنه اللفظ الدال عليه او ما يقوم
 مقامه لملك قريب ودخول حر في اشترى مسلما دار الحرب وصفته واجبة لكفارة
 ومباح بلانية لانه ليس بعبادة حتى صح من الكافر ومنسوب لوجه الله لحدوث عتق
 الاعضاء وهل يحصل ذلك بتدبير وشر قريب الظاهر نعم ومكروه لفلان
 وحرام بل كفر للشيطان ويصح من حر مكلف ولو سكرانا او مكرها او مخطيا
 او مريضا او لا يعلم بانه مملوك كقول الغاصب للمالك او البائع للمشتري اعتق
 عبدي هذا وشار الى المبيع عتق لانه صبي ومعتوه ومد هوش ومبرسم ومغنى
 عليه ومجنون ونائم كما لا يصح طلاقهم ولو اسنده لحالة ما ذكر او قال وانا حر في
 في دار الحرب وقد علم ذلك فالقول له في ملكه ولو رقبته ككاتب وخرج عتق
 الحمل اذا ولدته لستة اشهر فاكثر ولو اقل صح ولو باضا فثمة اليه كان ملكك
 او الى سبيه كان اشترى بتيك فانت حر بخلاف ان مات مورثي فانت حر
 لا يصح لان الموت ليس سببا للملك ومن لطايف التعليل قوله لامنة ان

ملاحظة
 يجبر الشريك

مات ابني فانت حرة فباعها لابي ثم نكحها فقال ان مات ابني فانت طالق فنتين
فانت الاب لم تطلق ولم تعتق ظهيري وكانه لان الملك ثبت بمقارنهما
بالموت فتأمل بصرحه بلانية سوا وصفه به كانت حرا وعتق او عتيق
او معتق او محرور ولو ذكر الخبر فقط كان كناية او اخبر نحو حررتك او
اعتقتك او اعتقتك الله في الاصح ظهيري وهذا مولاى او نادى نحو
يا مولاى او يا مولاى بخلاف انا عبدك في الاصح او يا حرا او يا عتيق
ولو قال اردت الكذب او حرية من العمل دين الا اذا سماه به واشهد
اذا ناداه بمراده بالجمية كما اذا زاد او عكس بان سماه بالازاد وناداه بالمرية
ببإحراق عتق لعدم العلمية كذا راسك حر ووجهك حر ونحوهما مما يعبر به
عن البدن كما ستر في الطلاق ولو اضافه لغير شايع كثلثة عتق ذلك القدر
لنجزيه عند الامام كما سيجي ومن الصريح قوله لعبدك انت حرة ولا مته انت
حر خاتيه ومنه وهبتك او بعنتك نفسك فيعتق مطلقا ولو زاد بكذا
توقف على القبول فتح ومنه المصدر نحو العتاق عليك وعنتك على
فيعتق بلانية ولو زاد واجب لم يعتق لجواز وجوبه لكفارة ظهيري وفي
البدائع قيل له اعتق عبدك فاما برأيه ان نعم لم يعتق ولو زاد من هذا العمل
عتق قضا ولو قال يا سالم فاجابه غانم فقال انت حر ولا نية له عتق
المجيب ولو قال عنتت سالما عتقا قضا وفي الجوهرة قال لمن لا يحسن العربية
قل لعبدك انت فقال له عتق قضا ولو قال راسك راس حر بالاضافة لا يعتق
وبالتنوين عتق لانه وصف لا تشبيه وبكنايته ان نوى للاختمال كلامك لي
عليك او لاسبيل او لارف وخرجت من ملكي وخليت سبيلك وكقوله لامته
قد اطلقتك وانت اعنتى اولزوجه الملق من فلانة وهي مطلقة تعتق وتطلق
ان نوى كتميمها وفي الخلاصة قال لعبدك انت غير مملوك لا يعتق بل ثبت له
احكام الاحرار حتى يقر بانه مملوك ويصدق فيه ملكه وكذا ليس هذا بعبدى
لا يعتق وقاس عليه في البحر لا ملك لي عليك لكن نازعه في النهر ويصح ايضا
هذا ابني او بنتي للاصغر سنا من المالك والاكبر وكذا هذا ابني او جدى او
هذه امي وان لم يصلحوا لذلك ولم يتبعوا العتق لانها صريحة الاكنايته ولذا جاوا
لبا واخرها التفضيل فان صلحوا وجهل نسبهم في مولدهم وليس للمقابل اب معروف
ثبت النسب ايضا ما لم يقل ابني من الزنا فيعتق فقط وهل يشترط تصديقه
فيما سوى دعوة النبوة قولان ولا نصير امه ام ولد ولو قال لعبدك هذه بنتي
او لامته هذا ابني افتقر للنية وفي هذا خالى او عمي عتق واخى لامه بنو
من النسب لا يعتق بيا ابني ويا اخي ويا اخي ولا سلطان على عليك
والاب الفاظ الطلاق صريحة وكنايته بخلاف عكسه وان نوى قيد الاخيرة
لتوقفه في النزاع على النية كما نقله ابن الكمال وكذا نفى السلطان كارجحه

الكمال واقره في البحر وكذا انت مثل الحر يعتق بالنية ذكره ابن الكمال وغيره
الا في قوله اطلقتك ولو لعبدك فتح امرك بيدك او اختارى فانه عتق
مع النية فهو من كنايات العتق ايضا ولا بدع بدائع ويتوقف على القول
في المجلس وكذا اختار العتق او امر عتقك بيدك وان لم يحتج للنية لانه تملك كالطلاق
ولا عتق بنحو انت على حرام وان نوى لكن يكفر بوطيها ويصح ايضا بقوله عبدى
او حمارى او جدوى حر كما لو جمع بين امراته وبهيمة او حمارى وقال احدا كما
طالق طلقت امراته لا لوجع بين امراته وامته الحية والميتة جوهره وزيلجى
ويصح ايضا بملك ذى رحم محرم اى قريب حرم نكاحه ابدا ولو شقصا
فيعتق بقدره عنده او حملا كثر اذ وجبة ابيه الحامل منه ولو المالك صبيا
او مجنونا او كافرا في دارنا حتى لو اعتق المسلم او الحرى عبده في دار
الحرب لا يعتق بعنته بل بالتحلية فلا ولا له خلافا للثاني ولو عبده
مسلم او ذميا عتق بالانفاق لعدم محليته للاسترقاق زيلجى ويصح ايضا
بتحريم لوجه الله والشيطان والصنم وان اثير وكفر به اى بالاعتاق الصنم
المسلم عند قصد التعظيم لان تعظيم الصنم كفر وعبادة الجوهرة لو قال
لشيطان او للصنم كفر ويصح ايضا بكراه اى الكراه ولو غير ملجى وسكر
بسبب محذور سيجي ان كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب المضطر فانه
كالانما ويصح ايضا مع هزل هو عدم قصد حقيقة ولا مجاز وان علق
العتق بشرط لدخول دار صحى وعتق اذا دخل والتعلق بامر كاي نيجيز فلو
قال لعبدك وهو في ملكه ان ملكك فانت حر عتق الحال بخلاف قوله لكاتبه
ان انت عبدى فانت حر لا يعتق لقصور الاضافة ظهيري وفيها تصح حر
تعلق وتقوم حر وتقع حر تنجيز قال ان سقيت حمارى فذهب به للمساء
ولم يشرب عتق لان المراد عرض الما عليه قال عبدى الذى هو قد ير الصحة
حر عتق من صحة سنة هو المختار ولو قال انت عتيق ونوى في الملك دين ولو
زاد في السن لا يعتق وعنتك بما انت الاخر لا بما انت الامثل الحر وان نوى ولا
بكل مالى حر ولا بكل مالى حر ولا بكل عبده في الارض او كل عبيد الدنيا اراهل بلخ
حر عند الثاني وبه يفتي بخلاف في هذه السكة او الدار يحر حر حراما عتقا
امالة وقصدا اذا ولدته بعد عتقها لاقل من نصف حول ولو لاكثر عتق
تبعها وثمرتها اخراج ولاية ولو حرره ولو يلفظ علقة ومضغة او ان حملت
بولد فهو حر عتق فقط ولم يجز بيع الام وجاهز هبتها ولو دبر لم تجز هبتها
في الاصح لانه كشاع وبطل شرط المال عليه وكذا على امه لكن يشترط قبولها
للعنت وفي الظهيرية قال ما في بطنك متى ادى الى الفاتعلق وفيها اوصى
به ومات فاعتقه الورثة جاز وضمنوه يوم الولادة ولو قال اكبر ولدي
بطنك حر فولدت ولدين فاولهما حر وجا اكبر فالولد مادام جنينا يتبع الام

ولو بهيمة فيكون لصاحب الانثى وبوكل ويضحي به لو امة كذلك في الملك بساير
اسبابه والرق الاول المذمور وصورة الرق بلاملك كاللفافة في دار الحرب
فان كلهم ارقا غير مملوكين لاحد فاول ما يوخد الاسير يوصف بالرق لا
الملوكية حتى يحزنه بدارنا فاذا اخذت ومعها ولد يتبعها في الرق فتستأني
والحرية والعقود وفروعه ككتابة وتدير مطلق واستيلاد اذا لم يشترط الزوج
حرية الولد كما سرق وفي رهن ودين وحق اضحية واسترداد بيع وسريات
ملك فهي انثى عشر ولا يتبعها في كفالة واجارة وجناية وحد وقود وزكاة
سائمة ورجوع في هبة وايضا يخدمها ولا يتذكي بذكاة امة فهي تسع كما بسط
في بيع الاشياء وزاد في البحر ولا نسب حتى لو تلحها شمي امة فولدها شمي
كايه رقيق كامة ولا يتبعها بعد الولادة الا في سلبتين اذا استحققت الام بيينة
واذا البيعت البهيمة ومعها ولدها موقتة وولد امة من زوجها ملك للسيد
تبعها ولدها من مولاهما حر وقد يكون حراما من رقيقين بلا تحريم كان
كان تلح عبدا امة فولده حر لانه ولد للمولى ظهريه وعليه فولدها من
سيدها ومن ابنه او ابيه حر **فروع** حملت امة كافر من كافر فاسلم هل يورث
مالها الكافر يبيعها لاسلامه تبعها قال في الاشياء لم اراه **قلت** الظاهر
انه لا يجب لانه قبل الوضع موهوم وبه لا يسقط حق المالك والله اعلم
باب عتق البعض عتق بعض عبده ولو بها صح ولزمه
بيانه وسعي فيما بقي وان شا حرره وهو اي معتق البعض ككتاب حتى يودي
الا في ثلاث بلا رد الى الرق لو عجز ولو جمع بينه وبين قن في البيع بطل
فيها ولو قتل ولم يترك وقافلا تود بخلاف المكاتب وقال من اعتق بعضه
عتق كله والصحيح قول الامام قنستان في عن الحضرات والخلاف مبني على ان
الاعتاق يوجب زوال الملك عنده وهو متجز وعندها زوال الرق وهو
غير متجز وعلى هذا الخلاف التدبير والاستيلاد ولا خلاف في عدم تجزى
العتق والرق من الغريب ما في البدايع من تجزى بهم عند الامام لو ظهر
على جماعة من الكفرة وضرب الرق على انصافهم ومن الانصاف جاز ويكون
حكمهم بقا كالبعض ولو اعتق شريك نصيبه فليس له ست خيرات بل سبع
اما ان يحوز نصيبه منجزا او مضافا لمدة كدة الاستسعا فتج او يصالح او
يكاتب لا على الثمن فتمت له من التقدين ولو عجز استسعى فان امتنع اجره
جبرا او يدبر وتلزمه السعاية للحال فلو مات المولى فلا سعاية ان خرج
من الثلث او يستسعى العبد كاسر والولا لها لانها المعتقات او ضمن المعتق
لو موسرا وقد اعتق بلا اذنه فلو به استسعا على المذهب ويرجع بما
ضمن على العبد والولا كله له لصدر المعتق كله من جهة حيث ملكه بالضم
وهل يجوز الجمع بين السعاية والضمان ان تعدد الشركاء نعم والا لا ومتى

محل
هاشمي رقيق

محل
حر من رقيقين

اختار امراتين الا السعاية فله الاعتاق ولو باعدا وهبته نصيبه لم يجز
لانه ككاتب ويساره بكونه مالكا قدر قيمة نصيب الاخر يوم الاعتاق سوى
ملبوسه وقوت يومه في الاصح تجتبي ولو اختلفا في قيمته ان قايما قوم
للحال والا فالقول للمعتق لانكاره الزيادة وكذا لو اختلفا في يساره وعساره
ولو شهد اي اخبر بكونه قبولها وان تعدد والجرهم مغنا بدائع كل من شريكين
بعثت الاخر حظه فان كل سعي لها ما لم يحلفها القاضى فينيد يسترق او يسعي
في حظه ولو نكل احدهما صار معتقا فلا سعاية ولو مات قبل ان يتفقا فليت
المال تجر مطلقا ولو موسرين او مختلفين والولا لها وقال لا يسعي للمعسر من
لا للموسرين ولو تخالفا يسار سعي للموسر لا لغيره وهو المعسر والولا للموقوف
في الكل حتى يتصادقا كذا في البحر والملق وعامة الكنت **قلت** ففي المتن
خلل لا يخفى فتنبه ثم رايت شيخنا الرملي بانه على ذلك كذلك فله احد
فروع قال احد شريكين للاخر بيعت منك نصيبى وان لم يكن بعته منك
فهو حر وقال الاخر ما اشتريته وان كنت اشتريته منك فهو حر فالقول لمنكرا الشرا
بيمينه فان حلف ولا بيينة للبايع عتق بلا سعاية لمدعى البيع بل للاخر في حظه بكل
حال وكذا عندها لو البايع معسرا ولو موسرا لم يسع لاحد في الاصح ولو عتق احداهما عتق
بفعل غدا مثلا كان دخل فلان الدار غدا فانت حر وعلم الشريك الاخر فقال ان لم
يدخل ففنى الغد وجهل شرطه ادخل ام لا عتق نصفه لحنث احداهما بيمين وسعي
في نصفه لهما مطلقا والولا لهما ولا عتق والمسيئة بحالها لو حلفا على عشرين كل واحد
منهما لاحدهما لتفاحش الجهالة حتى لو اتحد المالك كان اشتراهما من علم يحلفهما
وعتق عليه احدهما وامر بالبيان فتح او الحالف بان قال عبده حر ان لم
يكن فلان دخل هذه الدار اليوم ثم قال امراته طالق ان كان دخل اليوم عتق
وطلقت لانه بكل يمين زعم الحنث في الاخرى بخلاف ما لو كانت الاولى بالله
اذ الغموس لا يدخل تحت الحكم ليكذب به في الاخرى ومن ملك قريبه بسبب
ما مع رجل اخر عتق حظه بلا ضمان علم الشريك بقربته او لا على الظاهر
لان الحكم يدار على السبب ولشريكه ان يعتق او يستسعى اما لو ملك مستولدة
بالزناح مع آخر فيضمن حفظ شريكه لكونه ضمانا تملك وان اشترى نصفه اجنبى
ثم القريب باقيه فله ان يضمن المشتري موسرا او يستسعى العبد هذه
ساقطة من نسخ المتن الشرح وان اشترى نصف قريبه ممن يملكه كله لا يضمن
لبايعه مطلقا لمشاركته في العلة وقيد بملكه لانه لو اشتراه من احد الشريكين
لزمه الضمان اجماعا للشريك الذي لم يبيع لو المشتري موسرا عشرين ثلاثة
دبره واحد وبعده اعتقه اخر وهما موسران ضمن الساكت الذي لم يدبر
ولم يحدد مدبره ان شئت اثلث قيمته قنا ورجع بها على العبد لا يعتقه لان
التدبير ضمان معاوضة وهو الاصل وضمن المدبر معتقه ثلثه مدبرا

لما ضمنه المديون ثلثه قنا لنقصه بتدبيره وسيجي ان قيمة المديون ثلثا
قيمتها قنا والولاين المعتق والمديون ثلثا ثلثا للمدين وما بقي للمعتق
لعتقه هكذا على ملكها ولو قال هي ام ولد شريلي وانكر شريلي ولا يثبت تحريم
يوما وتوقف بلا خدمة يوما عملا باقراره ونفقتها في كسبها والافعل
المنكر وجنابتها موقوفة ولا قيمة لام ولده الا لضرورة اسلام ام ولد
النصراني وقوماها ثلث قيمتها قنة فلا يضمن غنى اعتقها مشتركة بات
ولدت فادعياء وصارت ام ولد لها فاعتقها احدها لم يضمن وكذا لو ولدت
فادعاه احدها ثبت نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلا فالحاها وانما تضمن
الجنابة اجماعا فلو قربها الى سبع فاقترسها ضمن لانه ضمان جنابة لا
غصب ولذا يضمن الصبي الحر ثلثه زيلعي ولو قال لعبد من عنده من ثلاثة
اعبد له احدا حر فخرج واحد ودخل اخر فادعاه قوله احدا حر فادام
حييا يومر بالبيان وان مات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلاثة ارباعه
نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني وعتق من كل من غيره نصفه
لثبوت بطريق التوزيع والضرورة فلم يتعد وان صدر ذلك المذكور منه
في مرضه وضاق الثلث عنهم ولم يحزه وارثه وقيمتهم سوا قسم الثلث
بينهم كما مر بان جعل كل عبد سبعة اسهم كسهم المعتق لاحتياجا الى مخرج
له نصف وربيع واقله اربعة فتقول لسبعة وهي ثلث المال وعتق من ثبت
ثلاثة من سبعة ويسعى في اربعة وعتق من كل من غيره سهمان ويسعى في
خمسه فبلغ سهام السعاية اربعة عشر وسهام الرضا سبعة لتفاذهما من الثلث
وان طلق نسوة الثلث كذلك ومهرهن سوا قبل وطى ليفيد البيونة
سقط ربع مهر من خرجت وثلاثة اثمان من ثبتت وثمان من دخلت لان
بالايجاب الاول سقط نصف مهر الواحدة منصف بين الخارجة والثابتة
فسقط ربع كل ثمة بالايجاب الثاني سقط الربع منصف بين الثابتة والخارجة
واما الميراث لمن من ربع او ثمن فللدا حلة نصفه لانه لا يترجمها الا لثابتة
والنصف الاخرين الخارجة والثابتة نصفان لعدم المخرج وعلى كل منهن
عدة الوفاة احتياطا لا الطلاق لعدم الدخول والوطى والموت بيان في
طلاق باين منهم لقوله لامرأته احديكما باين فوطى احديهما وماتت كان
بيانا للاخرى قيل وكذا التقييل لا الطلاق وهل التهديد بالطلاق كالطلاق
كالعرض على البيع كالباع لم اره كبيع ولو فاسدا وموت ولو بقتل العبد نفسه
وتحرير ولو مطلقا وتدبير ولو مقيدا واستيلاد وكذا كل تصرف لا يصح الا
في الملك ككتابة واجازة وايضا وتزويج ورهن وهبة وصدقة ولو غير
نسيجي ذكره ابن الكمال لان المساومة بيان فهذه اولى بلا قبض مدافع
في حق عتق منهم لقوله احدا حر ففعل ما ذكره تعين الآخر ولو قيل لهما

نويت فقال لهما عن هذا عتق الآخر ثم ان قال لهما عن هذا عتق الاول ايضا
وكذا الطلاق بخلاف الاقرار واختيار ولو جئنا احدهما تعين الجاني وعليه الدية دفعا
للضرر ولو ائجه لا يكون الوطى ودواعيه بيان فيه وقالاهو بيان حلت اولا
وعليه الفتوى لعدم حله الا في الملك وكذا الموت لا يكون بيان في الاخبار اتفاقا
فلو قال لغلامي احدا ابني او قال لجاريته احدا كما ام ولدي مات احدهما لا
يتعين الباقي للمعتق ولا للاستيلاد لان الاخبار يصح في الحي والميت بخلاف
الانشاء قال لامته ان كان اول ولد تلدينه ذكر فانت حرة فولدت ذكرا
وانثى ولم يدرا الاول رق الذكر بكل حال وعتق نصف الام والانثى
لعتقها بتقديم الذكر ومهرهما بعكسه فيعتق نصفها ويسجيان في نصف
قيمتها شهدا بعتق احدهما مملوكيه ولو ائجه لغت عندا في حنيفة لكونها على
عتق مريم الا ان يكون شهادتهما في وصيته ومنها التدبير في الصحة والعتق
في المرض او طلاق مريم فتقبل اجماعا والاصل ان الطلاق المبرم يحرم الفرج
اجماعا فيكون حق الله فلا تشترط له الدعوى بخلاف العتق المبرم فلا
يحرمه عنده لكن لم يجز ان يفتي به فيحفظ كما تقبل لو شهدا بعد موته انه
اي المولى قال في صحته لقنيته احدا حر على الاصح لشيوع العتق فيهما بالموت
نصار كل خصما متعينا وصحة ابن الكمال وغيره **فروع** شهدا بعتقهما سالما
ولا يعرفونه عتق ولوله عبدان كل اسمه ساهم وجد فلا عتق كشهادتهما بعتق
لمعينة ساهما ففسيا اسمها او بطلاق احدي زوجتيه وسماها ففسيا هاهم
تقبل للجهالة فتح **باب الحلف بالعتق** قال ان دخلت
الدار فكل مملوك لي يومئذ حر عتق من له حين دخوله ولو ليلا سوا
ملكه بعد حلفه او قبله لان المعنى يوم اذ دخلت فاعتبر ملكه وقت دخوله
ولذا لو لم يقل يومئذ عتق من له وقت حلفه فقط لقوله كل عبد لي او
املكه حر بعد عد او بعد شهر اعتبر وقت حلفه لان لي او املكه للحال
فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم يملك شيئا يوم حلفه لغى يمينه ودين
بكل عبد لي او املكه حر بعد موت من كان له مملوك يوم قال هذا القول
لا يكون مدبرا مطلقا بل مقيدا من ملكه بعده ولكن ان مات عتقا من
الثلث لتعليقه بالموت فيصير وصيته المملوك لا يتناول الحمل لانه تبع
لامه فلا يعتق حمل جارية من قال كل مملوك لي ذكر فهو حر ولو لم يقل ذكر
لدخل الحامل فيعتق الحمل تبعا وكذا لفظ المملوك والعبد لا يتناول المكاتب
والمشرك ويتناول المديون والمرهون والمأذون على الصواب ولو نوى
الذكور او لم ينو المديون وفي ماله يملك كلهم احرار لم يدين لرفع احتمال
التخصيص بالتاكيد **فروع** حلف لا يعتق عبده فكتب واشترى قريبا
او اشترى العبد نفسه حنت ان بعثك فانت حر فباعه فاسدا عتق

حلف ولم يجز ان يفتي به

وصحى الا ان دخلت دار فلان فانت حرة شهد فلان واخرانه دخل
 عتق وفي ان كلمته لا لانها على فعل نفسه ولو شهد ابنا فلان انه كلمه
 اباهما جازت ان يحدد وكذا ان ادعاه عند محمد وابطلها الثاني والله اعلم
باب العتق على جعل بالضم ويفتح المال اغتق عبده على
مال صحيح معلوم الجنس والقدر فقبل العبد كل المال في المجلس يعم مجلس
 علمه لو غايبا عتق وان لم يورده لانه معلق على القول لا الادا حتى لو رد او
 او عرض بطل واما لو علقه باداة كان ادب فانت حرة صار ما ذونا
 له دلالة وهل يصح حجه تردد فيه في البحر لا مكاتبا لانه صريح في تعليق
 العتق بالاداء وهو يخالف المكاتب في عشرين مسئلة ذكرتها تسعة فقال
 فلا يتوقف عتقه على قبول ولا يبطل برده والمولى يبيعه قبل وجود
 شرطه وهو الاداء ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلاف
 وعتق بالخلية بحيث لو مديده للمال اخذه ولو ادى عنه غيره تبرعا او
 امر غيره بالاداء فادى لا يعتق لان الشرط ادائه ولم يوجد كما لا يعتق لو
 قيد بدراهم فادى دنائرا او بكيس ابيض فدفعت كيس اسود او بهذا
 الشهر فدفعت في غيره او حط عنه البعض بطبقة وادى الباقي وكذا لو ابراه
 او مات المولى داداه الى الورثة لعدم الشرط بل العبد باكسابه للورثة كما لو
 مات العبد قبل الاداء فتركته لمولاه بل له اخذ ما ظفر به او ما فضل عنده
 من كسبه ولو ادى من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بمثل عليه وتعلق
 ادائه بالمجلس ان علق بان وبان لا ولا يتبعه اولاده بخلاف المكاتب في
 الكل وهو اى المال دين صحيح يصح التكليف به بخلاف بدل الكتابة فانه لا
 تصح الكفالة به وهذه الموفية عشرون ويزاد ما في الزخيرة لو علقه بالقد
 فاستقرضها ودفعها لمولاه عتق ورجع الغريم على المولى لان غرضا الماذون احق
 بما له حتى يتم ديونهم ولو استقرض الفين فدفعت احدهما واكل الاخرى فللغريم
 مطالبة المولى بها المنع بعتقه من يبيعه بدينه ولو قال انت حرة بعد موتى بالف
 ان قبل بعده اى موته واعتقه مع ذلك وارث او وصى او قاض عند
 امتناع الوارث هو الاصح لان الميت ليس باهل للاعتاق عتق بالالف والولا
 للميت والا يوجد كلا الامرين لا يعتق بذلك ولو حرره على خدمته حولا
 مثلا كما عتقتك على ان تخدمنى سنة فقبل عتق في الحال وفي ان خدمتني
 سنة فانت حرة لا يعتق الا بالشرط فلو خدمه اقل منها او عوضه عنها او
 قال ان خدمتني واو ادى فانت بعض اولاده لا يعتق لان ان للتعلق
 وعلى المعاوضة وخدمته الخدمة المعروفة بين الناس مدة ايا كانت فان
 جهلت او مات هو ولو حكا كعبي او مولاه قبلها ولو خدم بعضا فحسابه
 بحسب قيمته عليه فتؤخذ منه للورثة او من تركته للمولى وعند محمد بحسب قيمة

خدمته وبه ناخذ حاكى وهل بقية عياله لو فقير اعلى مولاه في المدة كالموصى
 له بالخدمة او يكتسب للاتفاق حتى يستغنى ثم يخدم المولى كالمعسر بحث في
 البحر الثاني والمولى الاول كبيع عبده منه بعين كعتقك نفسك بهذا العين
 نهلكت او استحققت بحسب قيمة وعند محمد قيمتها ولو قال رجل المولى امة
 اعنتك انتك بالف على على ان تتر وجينها ان فعل العتق وابت النكاح
 عتقت بحا نانا ولا شئ له على امره لصحة اشتراط البدل على العين في الطلاق والعتاق
 ولو زاد لفظ عني قسم الف على قيمتها ومهرها اى مهر مثلها القفنة الشراقتنا
 ولذا يجب حصته ما سلم اى القيمة وتسقط حصته المهر فلو نكحت القابل فحصة
 مهر مثلها من الف مهرها فيكون لها في وجهيه ضم عني وتركه وما اصاب
 قيمتها في الاولى هدر وفي الثانية لمولاهما باعتبار تضمن الشرا وعنده اعتق
 المولى امة على ان تتر وجهه نفسها في وجهه فلها مهر مثلها وجوزة الثاني
 اقتدا بفعله عليه السلام في صفيه قلنا كان عليه السلام محضوصا بالنكاح
 بلا مهر فان ايت فعلها السعاية قيمتها اتفاقا وكذا لو اعتقت المراهقة
 عبدا على ان ينكحها فان فعل فلها مهرها وان ابي فعله قيمته ولو كانت
 المعتقة على ذلك ام ولده فقبلت فان ايت نكاحه فلا شئ عليها خاتمة
 لعدم تقوم الولد **فروع** قال اعتق عني عبدا او انت حرة فاعتق عبدا
 جيدا لا يعتق وفي اذ الى يعتق لانه اذ خال في ملكه فيكون راضيا
 بالزيادة واما العتق اخراج لان كسبه للمولى **باب التدبير**
 هو لغة الاعتاق عن دبر وهو ما بعد الموت وشرعا تعليق العتق بمطلق
 موقته ولو معنى كان مت الى مائة سنة وخرج بقيد الاطلاق التدبير
 المقيد كما سيجي وبموتة تعليق بموت غيره فانه ليس بتدبير اصلا بل
 تعليق بشرط كذا او متى او ان مت او هلك او حدث في حادث فانت
 حرة او غنيق او معتق او انت حرة دبر متى او انت مدبر او دبرك زاد
 بعد موتى او لا او انت حرة يوم اموت اريد به مطلق لقرا نه بالامتد
 فان نوى النهار صح وكان مقيد او ان مت الى مائة سنة مثلا وغلب موته
 قبلها هو المختار لانه كالكاين لا محالة وافاد بالكاف عدم الحصر حتى لو
 اوصى لعبده بسهم من ماله عتق بموته ولو يجرى لا والفرق لا يخفى ذكرناه في
 شرح الملتقى دبر عبده ثم ذهب عقله فالتدبير على حاله لما مر انه تعليق
 وهو لا يبطل بجنون ولا رجوع بخلاف الوصية برقبته لانسان ثم رجوع
 فانت بطل ولا يقبل الرجوع عنه ويصح مع الاكراه بخلافها فالتدبير
 كوصية الا في هذه الثلاث اشباه ويزاد مدبر السفينة ومدبر قتل سيد
 فلا يباع المدبر المطلق خلافا للشافعي فلو قضى بصحة بيعه نفذ وهل
 يبطل التدبير قبل نعم نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالحرة ولا يوجب

من خصوصيات المصنف
 النكاح بلا مهر

شرط واقف الكتب
الرهن باطل

ولا يرهن قسطنطين واقف الكتب الرهن باطل لان الوقف في يد مستعز امانة
فلا يتاقي الايقاف والاستيفاء بالرهن به يجوز ولا يخرج من الملك الابا الايقاف
والكتابة تعجلا للحوية وسيتم في بابها والحيلة لم يرد التدبير على وجه
يملك بيعه ان يدبره مقيدا كان مت واث في ملكي او ان بقيت بعد موتي
فانت حر ويخدم المدير ويستاجر وينكح والامة توطا وتكح جبرا
والولي الحق بلسبه وارشه ومهر المدبرة لبقا ملكه في الحيلة وبموته
ولو حكا كالحاقه مرتدا عتق في اخر جزء من حياة المولى من ثلثه اي ثلث
ماله يوم موته الا اذا قال في صحته انت حر او مدير ومات مجهلا فيعتق
نصفه من الكل ونصفه من الثلث حاوي وسعي بحسابه ان لم يخرج من
الثلث وفي ثلثيه لان عتقه من الثلث ان لم يترك غيره وله وارث لا يخرج
اي التدبير فان لم يكن وارث او كان واجازه عتق كله لانه وصية ولذا
لو قتل سيده سعي في قيمته كمدير السفينة ولو قتلته ام الولد لاشي عليها كابط
في الجوهره وسعي في كل قيمته مديرا محبتي وهو جنيته كما تب وقال
جرمديون لو المولى مديونا بحيط ولو دبر احد الشر يكن فللاخر خيرات
العتق فان ضمن شريكه فانت سعي في نصفه مختار وولد المدبرة تدبر
مطلقا مديرا ما المقيد فلا يبيعها وذكر المص في البيع الفاسدان ولد
المدير كايه فقال واما تدبير الحمل فاعتقه ولو ولد المدبرة من سيدها
فهى ام ولده وبطل التدبير لانه من الثلث والاستيلاء من الكل فكان
اقوى وبيع ووهب ورهن المدير المقيد كان قال له ان مت من سفرى
او مرضى هذا او الى عشر من سنة مثلا مما يقع غالبا وان مت وغسلت
او كفتت او ان مت او قتلت خلا فالزفر ورجه الكال او انت حر بعد
موتي وموت فلان مالم يميت فلان قبله فيصيره مطلقا او انت حر بعد موت
فلان كما في الررر والكتر ورده في البحر بما في المبسوط وغيره من انه ليس تدبرا
بل تعليقا حتى لو مات فلان والمولى حي عتق من كل المال ولو مات المولى
او لا بطل التعليق ويعتق المقيد ان وجد الشرط بان مات من سفره او
مرضه ذلك كعتق المدير من الثلث لوجود الاضافة للموت قال ان مت
من مرضى هذا فهو حر فقتل لا يعتق بخلاف ما لو قال في مرضى ففارق
بين من وفي ولوله حي فتحول صداعا وبعبكه قال محمد هو مرض واحد
محتمل وقيمة المدير المطلق ثلث قيمته قنابه يفتي والمدير المقيد
يقوم قناده رر عن الخاينه وفيها عنها صحيح قال لعبد انت حر قبل موتي
بشهر فمات بعد شهر عتق من كل ماله زاد في المحتمل ولو لاه ببعده في الاصح
فرع قال مريض اعنقوا غلاما بعد موتى ان شا الله صح الايصافى هو
حر بعد موتى ان شا الله لم يصح لان الاول امر بالاستئنا فيه باطل

والثاني

والثاني ايجاب فصيح الاستئنا باب **الاستيلاء** وهو لغة طلب
الولد من زوجته او امته وخصه الفقهاء بالثاني اذا ولدت ولو سقطت الامه
ولو مدبرة من سيدها ولو باستدخال منيه فرجها باقراره وينبغي ان يشهد
ليلا يترق ولده بعد مائة ولو حاملا كقوله حملها او ما في بطنها منى كما مر
في ثبوت النسب وهذا قصا اما ديانة فيثبت بلادعوة كاستيلاء معتوه ومجنون
وهما ينيه او ولدت من زوج تزوجها ولو فاسدا كوطى بشبهة فولدت
فاشترها الزوج اي ملكها كالا وبعضا فهى ام ولد من حين الملك فلو
ملك ولدها من غيره فله بيعه وكذا لو استولدها بملك ثم استخفت
او لحقت ثم ملكها فان عتق ام الولد يتكرر وتكرر الملك كالحازم بخلاف
المدبرة والمستولدة حلها كالمدبرة وقد مر الا في ثلاثة عشر مذكورة في
فروق الاشياء والمبيع الفاسد من البحر منها انها تعتق بموته من كل ماله
والمدبرة من ثلثه من غير سعاية والمدبرة تسعي ولو قضى يجوز بيعها
لم ينفذ بل يتوقف على قضا قاض آخر امضا وابطالا ذخير وينفذ في المدبرة
كما متى فان ولدت بعده ولدا ثبت نسبه بلادعوة اذا لم تحرم عليه بنحو
نكاح او كتابة او وطى ابنه او المولى امها فحينئذ لو ولدت لالتر من ستة
اشهر لا يثبت الا بدعوة الا في الزوجة فلا يثبت بل يعتق عليه بدعوته
ولو اقل من ستة ثلث بلادعوة وفسد النكاح لندب استمر لها قبله بنحو
وقدمناه في نكاح انتفت وثبوت النسب لكنه ينتفى بنفيه من غير توقف
على لعان لان الفرائض اربعة ضعيف للامة ومتوسط لام الولد وعلم حكمها
وقوى للملكوخة فلا ينتفى الا باللعان واقرى للمعتدة فلا ينتفى اصلا لعدم
اللعان الا اذا قضى به قاض غير خفي يرى ذلك فيلزمه بالقضا او تطاول
الزمان وهو ساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرضا بنحو فلا ينتفى بنفيه
في هاتين الصورتين اذا اسلمت ام ولدا الذي يعنى الكافر او مدبرته سكن
عرض عليه الاسلام فان اسلم فهى له والاسعت نظر المجانين لان حضومة
الذمي والداية يوم القيمة اشد من حضومة المسلم في ثلث قيمتها قننه وعتق
بعد ادائها اي القيمة التي قدرها القاضى وهى مكاتبه في حال سعايتها
الا في صورتين بل ارد الى الرق لو عجزت اذ لو ردت لا عادت ولو مات
قبل سعايتها ولها ولد ولزته في سعايتها سعايتها عليها والا عتقت محانا
لانها ام ولد وكذا حكم المدير فيسعي في ثلثي قيمته ولو اسلم الذمي عرض
الاسلام عليه فان اسلم فيها والا امر ببيعه تخلصا من يد الكافر ذكره مسكين
فان ادعى ولدا مائة مشتركة ولو مع ابيه ثبت نسبه منه ولو كافرا او مريضا
او مكاتبا لكنه ان عجز فله بيعها وهى ام ولده ومن يوم العلوق نصف
قيمتها ونصف عقدها ولو معسر الا قيمة ولدها لانه علق حد الاصل

الفرائض اربعة

وان ادعى معا او جهل السابق وقد استويا وقت الدعوة لا العلوق
 في الاوصاف فهو ابناهما فلو لم يستويا قدم من العلوق في ملكه ولو بنكاح
 واب ومسلم وحر وذمي وكتابي على ابن وذمي وعبد ومرتد ومجوسي
 مثل لا يثبت نسب ولد ثلثان بلاد دعوة لحرمة الوطى كما مروى في ام ولد هيا
 ان حبلت في ملكها ولو اشترىها حبل لا نهى دعوة عتق فولاده لهما وادعا
 احدهما يضمن نصف قيمة الولد لا العقر وعلى كل نصف عقرها وتقاها الا اذا كان
 نصيب احدهما الثلث فخذ منه الزيادة لان المهر بقدر الملك بخلاف البنوة والارث
 فكلوا فان ذلك لهما سوية وان كان احدهما الثلث نصيبا من الآخر لعدم تجزى
 النسب فيكون سوية لعدم الاولوية ويتبعه الارث والاولاد وورث الابن
 من كل ارث ابن كامل وورثا منه ارث اب واحد وكذا الحكم عند الامام لوكثر
 ولو نسا وتماه في البحر وفيه لو مات احدهما او اعتقها عتقت بلا شيء
قلت فالعتق انما يتجزى في القننة لا في ام الولد بل يعتق بعضها بعتق كلها
 اتفاقا مجتبي فيحفظ جارية بين رجلين ولدت فادعاه احدهما واعتقه
 الآخر وخرج الكلامان منها معا فالدعوة اولى لاستنادها للعلوق خاتمة
 ادعى ولد امه مكاتبه وصدق الكاتب لزوم النسب بتصادقها كدعوته ولد
 حارية الاجنبي اما ولد مكاتبه فلا يشترط تصديقها كما سيجي ولزم المدعى
 العقر وقيمة الولد يوم ولد وسقط الحد عنه للشبهة ولم تصر ام ولده لعدم
 ملكه وان كذب المكاتب لم يثبت النسب لحره على نفسه بالعقد ولدت منه
 جارية غير وقال اجلها الى مولاها والولد ولدى فصدقه المولى في الاجلال
 ولدت له في الولد لم يثبت نسبه فان صدقه فيها جميعا يثبت والا لا وقول
 الزيلعي ولو صدقه في الولد يثبت اي مع تصديقه في الاحلال فلا مخالفة
 كما لا يخفى ولو ملكها او ملكه بعد تكذيبه اي المولى ولو مكاتبه يوما من الدهر
 ثبت النسب وتصير ام ولده اذا ملكها البقا اقراره ولو استولد جارية احد
 ابويه او جده او امراته وقال طننت حلها الى فلا حد للشبهة ولا نسب الا
 ان يصدق فيه وان ملكه يوما عتق عليه وان ملك امه لا تصير ام ولده
 لعدم ثبوت نسبه كذا ذكره المصنف للزيلعي لكنه نقل هذا وفي التكاثر
 الرقيق عن الدرر والحائنة انه لو ملكها بعد تكذيبه يوما ثبت النسب
 لبقا الاقرار فتدبر نعم في الحائنة زنا بامه فولدت فملكها لم تصر ام ولده
 وان ملك الولد عتق وفي الاشباه لو ملك اخته لامه من الزنا عتقت
 ولو اخته لا يبيد **فروع** اراد وطئ امته ولا تصير ام ولده يملكها الطفل
 ثم يتزوجها اقربا موميته في مرضه ان هناك ولدا وحبل يعتق من
 الكل والاقرن الثلث وما في يدها للمولى الا اذا اوصى لها به نعم في
 المجتبي استحسان محمد ان يترك لها المحقة وقيص ومقنعة ولا شيء

كتاب الايمان مناسبتة عدم تأثير الهزل
 والاكراه وقدم العتاق لمشاركتة للطلاق في الاسقاط والراية اليمين لغة
 القوة وشرعا عبارة عن عقد قوى به عزم الخالف على الفعل او الترك فدخل
 التعليق فانه يمين شرعا الا في خمس مذكورة في الاشباه فلو حلف لا يحلف حنث
 بطلاق وعتاق وشرطها الاسلام والتكليف وامكان البر وحكمها البر والكفارة
 وركنها اللفظ المستعمل فيها وهل يكره الحلف بغير الله قيل نعم للهي وعاطتهم لا
 وبه افتوا الا سيما في زماننا وحلوا النهي على الحلف بغير الله لا على وجه الوثيقة
 كقولهم يا بيبك ولعمرك ونحو ذلك عيني وهي اي اليمين بالله لعدم تصور
 الغيوس واللغو في غيره تعالى فيقع بها الطلاق ونحوه عيني فيحفظ ولا يرد
 نحو هو يهودي لانه كناية عن اليمين بالله وان لم يعقل وجه الكناية بدائع
 عموس نعمته في الاثم ثم النار وهي كيرة مطلقا لكن اثر الكبار متفاوت
 اثم ان حلف على كاذب عمدا ولو غير فعل او ترك كوالله انه حجير الان
 في ماض كوالله ما فعلت كذا عالما بفعله او حال كوالله ماله على الف عالما
 بخلافه ووالله انه بكر عالما بانه غيره وتقييدهم بالفعل والماضي اتفقا
 او الاثرى وياثم بها قلن من التوبة وثاينها لغو لا مواخذة فيها الا في
 ثلاث طلاق وعتاق ونذر اشباه فيقع الطلاق على غالب الظن اذا تبين
 خلافه وقد اشتهر عن الشافعية خلافه ان حلف كاذبا يظنه صادقا في
 ماض او حال فالفارق بين الغيوس واللغو تعمد الكذب واما في المستقبل
 فالمنعقدة وخصه الشافعي بما يجري على اللسان بلا قصد مثل لا والله
 وبلى والله ولولا ان فلذا قال ويرجى عفو او تواضعا وتادبا وكما للغوي
 حلفه على ماض صادقا كوالله اني لقايم الان في حال خيامه وثا لثها منعقدة
 وهي حلفه على مستقبل ات يمكنه فنجو والله لا اموت ولا تطلع الشمس من
 الغيوس وهذا القسم فيه الكفارة لآية واحفظوا ايمانكم ولا تنصروا حفظ
 الا في مستقبل فقط وعند الشافعي يكفر في الغيوس ان حنث وهي اي الكفارة
 ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة عنها معها اي مع الكفارة سراجيه ولو
 الخالف مكرها او مخطيا او ذاهلا او ساهيا او ناسيا بان حلف ان لا يحلف
 ثم نسي فحلف فيكفر مرتين مرة لحنث واخرى اذا فعل المحلوف عليه عيني
 لحديث ثلاث هن لهن جدمها اليمين في اليمين او في الحنث فيحنث بفعل
 المحلوف عليه مكرها خلا فالشافعي وكذا يحنث لو فعله وهو نسي عليه او
 مجنون فيكفر بالحنث كيف كان والقسم بالله تعالى ولو برفع اليها او نصيها
 او حذفها كما يستعمله الاثراك وكذا واسم الله كحلف النصارى وكذا بسم الله
 وعند محمد ورجحه في البحر بخلاف بله بكسر اللام الا اذا كسر اليها وقصد اليمين
 او باسم آخر من اسمائه ولو مشترك في الحلف به او لا على المذهب

حنث بفعل المحلوف عليه
 مكرها

كالرحمن والرحيم والحليم والعليم وما لك يوم الدين والطالب الغالب والحق
 مع فالاشكر كما سيحكي وفي المجتبى لو نوى بغير الله غير الميمين دين أو بصيغة
 يحلف بها عرفان صفاته تعالى صفة ذات لا يوصف بصفاتها كعزة الله
 وجلاله وكبريائه وملكوته وجبروته وعظمته وقدرته أو صفة فعل يوصف
 بها وبصفاتها كالغضب والرضا فان الايمان بنية على العرف فما تغور في الحلف
 به فيمين وما لا فلا لا يقسم بغير الله تعالى كالبنى والقرآن واللعبة قال
 الكمال ولا يخفى ان الحلف بالقرآن الآن متعارف فيكون يمينا واما الحلف
 بكلام الله فيدور مع العرف وقال العيني وعندي ان المصحف يمين لاسيما
 في زماننا وعند الثلاثة المصحف والقرآن وكلام الله يمين زاد احمد
 والبنى ايضا ولو تبرأ من احدها فيمين اجماعا الا من المصحف الا ان يتبرأ
 مما فيه بل لو تبرأ من دفتر فيه بسملة كان يمينا ولو تبرأ من كل آية فيه
 او من الكتب الاربعة فيمين واحدة ولو كرر البراءة فإيمان بعددها ويرى
 من الله ويرى من رسوله يمينان ولو زاد الله ورسوله برئان منه
 فاربع ويرى من الله الف مرة يمين واحدة ويرى من الاسلام او
 صوم رمضان او الصلاة او من المؤمنين او اعبد الصليب يمين لانه كفر
 وتعليق الكفر بالشرط يمين وسيحكي انه ان اعتقد الكفر به يكفر والا يكفر
 وفي البحر عن الخلاصة والتجريد وتتعدد الكفارة لتعدد اليمين والمجلس
 والمجالس سواء لو قال عنت بالثاني الاول ففي حلفه بالله لا يقبل في حجة
 او عمرة يقبل وفيه مغنيا للاصل هو يهودى هو نصراني يمينان وكذا والله
 والله او الله والرحمن في الاصح والتقوا ان والله والرحمن يمينان
 وبلا عطف واحدة وفيه مغنيا للفتح قال الرازي اخاف على من قال
 بحياتي وحياتك وحيات راسك انه يكفر وان اعتقد وجوب البر فيه
 يكفر ولو لان العامة يقولونه ولا يعلمونه لقلت انه مشرك وعن ابن
 سعد رضي الله عنه لان احلف بالله كاذبا احب الى من احلف بغيره
 صادق ولا يقسم بصفة لم يتعارف الحلف بها من صفاته تعالى لرحمة
 وعلمه ورضايه وغضبه وسخطه وعذابه ولعنته وشرعيته ودينه
 وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك لعدم العرف والقسم ايضا
 بقوله لعمر الله اي بقاءه وايم الله اي يمين الله وعهد الله ووجه الله
 وسلطان الله ان نوى قدرته ويشاقه وذمته والقسم ايضا بقوله اقسم
 او احلف او اعزم او اشهد بلفظ المضارع وكذا الماضي بالاولى كاسمت
 وحلفت وعزمت واكيت وشهدت وان لم يقل بالله اذا علقه بشرط وعلى
 نذر فان نوى بلفظ النذر قرينة لزومه والا لزمته الكفارة ويستصح
 وعلى يمين او عهد وان لم يصف الى الله اذا علقه بشرط مجتبى والقسم

ط
 لو عني بالثاني الاول

ايضا

ايضا بقوله ان فعل كذا فهو يهودى او نصراني او فاشهد واعلى بالنصرانية
 او شريك الكفار او كافر فيكفر بجنسه لو في المستقبل اما الماضي عالملا بخلافه
 فهو سوا واختلاف في كفره والاصح ان الحالف لم يكفر سواء علقه بماض او
 آتيا ان كان عنده في اعتقاده انه يمين وان كان جاهلا وعنده انه
 يكفر في الحلف بالغوس وبمباشرة الشرط في المستقبل يكفر فيه بالرضا
 بالكفر بخلاف الكفر فلا يصير مسلما بالتعليق لانه ترك كما بسطه المص
 في فتاويه وهل يكفر بقوله الله يعلم او يعلم الله انه فعل كذا او لم يفعل كذا
 كاذبا قال الزاهدي الاكثر نعم وقال الشمني الاصح لانه قصد تنزيه
 الكذب دون الكفر وكذا لو وطئ المصحف قايلا ذلك لانه لتزويج كذبه
 لا اهانة المصحف مجتبى وفيه اشهد الله لا افعل يستغفر الله ولا كفارة
 وكذا اشهدك واشهد ملايكتك لعدم العرف وفي الذخيرة ان فعلت كذا
 فلا اله في السماء يكون يمينا ولا يكفر وفي فانا يرى من الشفاعة ليق يمين
 لان منكرها مبتدع لا كافر وكذا فصلاقي وصيامي لهذا الكافر واما فصولي
 لليهود فيمين ان اراد به القرينة لان اراد الثواب وقوله مبتدع اخره قوله
 الآتي لا وحقا الا ان اراد به اسم الله وحق الله واختاره في الاختيار
 انه يمين للعرف ولو بالآية فيمين اتفاقا بحسب وحرمة وشهر
 الله وجرمة لا اله الا الله وبحسب الرسول او الايمان او الصلاة وعذابه
 وتوابه ورضاه ولعنة الله وامانة لكن في الحائنة امانة الله يمين وفي
 النهران نوى العبادات فليس يمين وان فعله فعليه غضبه او
 سخطه او لعنة الله او هوزان او سارق او شارب خمر او كل ربا لا
 يكون قسما لعدم التعارف فلو تعارف هل يكون يمينا ظاهر كلامهم نعم
 وظاهر كلام الكمال لا تمامه في النهرو في البحر ما يباح للضرورة لا يكفر مستحله
 كرم واختزير الا اذا اراد الحالف بقوله حقا اسم الله تعالى فيمين على
 المذهب كما صححه في الحائنة ومن حروف الواو والباء والتاء واللام القسم
 وحرف التثنية وهجرة الاستفهام وقطع الف الوصل والميم المكسورة
 والمضمومة كقوله الله وهما الله وم الله وقد تضمن حروف ايجازا فيختص
 اسم الله بالحركات الثلاث وغيره بغير الحرف والتميم رفع ايم ولعمري
 كقوله الله بنصبه بنزع الخافض وجره الكوفيون مسكين لا فعلن كذا
 افاد ان اضمار حرف التاكيد في القسم عليه لا يجوز ثم صرح به بقوله
 الحلف بالعربية في الاثبات لا يكون الا بحرف التاكيد وهو اللام والنون
 كقوله والله لا فعلن كذا والله لقد فعلت كذا مقرونا بكلمة التوكيد
 وفي النفي بحرف النفي حتى لو قال والله افعل كذا اليوم كانت يمينه على
 النفي وتكون لامضمة كانه قال لا افعل كذا لامتناع حذف حرف التوكيد

ط
 ما يباح للضرورة
 لا يكفر مستحله

في الاثبات لاصار العرب في الكلام الكلمة لا بعض الكلمة من البحر عن المحيط
وكفارته هذه اضافة للشرط لان السبب عندنا الحنث بخبر رقية
او اطعام عشرة مساكين كما سطر في الظهار او كسوتهم بما يصلح للاوساط
وينتفع به فوق ثلاثة اشهر ويستتر عامة البدن فلم تجز السراويل الا
باعتبار قيمة الاطعام ولو ادى الكل حمله او مرتباً ولم ينو الا بعد تمامها للزوم
النية لصحة التكفير وقع عنها واحد هو اعلائها قيمة ولو ترك الكل عقيب
بواحد هو ادائها قيمة لسقوط الفرض بالادنى وان عجز عنها كلها وقت
الاداء عندنا حتى لو وهب ماله وسلمه ثم صام ثم رجع بهيته اجزاء
الصوم فحيتي **قلت** وهذا يستثنى من قولهم الرجوع في الهبة فسخ
من الاصل صام ثلاثة ايام ولا يبطل الحيض بخلاف كفارة الفطر
وجوز الشافعي التفريق واعتبر العجز عند الحنث مسكين والشرط استمرار
العجز الى الفراغ من الصوم فلو صام المعسر يومين ثم قبل فراغه ولو
بساعة ايسر ولو بموت مورثه موسراً لا يجوز له الصوم ويستأنف بالمال
خائنه ولو صام ناسياً للمال لم يجز على الصحيح فحيتي ولو نسي كيف حلف بالله
او بالطلاق او بصوم لاشئ عليه الا ان يتذكر خائنه ولم يجز التكفير ولو
بالمال خلافا للشافعي قبل حنث ولا يسترده من الفقير لو وقع صدقة
ومصرفها مصرف الزكاة فالأقل قيل الا لزمى خلافاً للشافعي وبقوله يفتي
كافر في بابها ولا كفارة يمين كافر وان حنث مسلماً بآية انهم لا ايمان لهم
واما وان نكثوا ايمانهم فيعني الصوري كتحليف الحاكم وهو اي الكفر بطلها
اذا عرض بعدها فلو حلف مسلماً ثم ارتد والعياذ بالله تعالى ثم اسلم
ثم حنث فلا كفارة اصلاً لما تقرران الاوصاف الراجعة للمحل يستوى فيها
الابتداء والبقاء كالمحرمة في النكاح وكذا لو نذر الكافر بما هو كربة لا يلزمه
شئ ومن حلف على معصية كعدم الكلام مع ابويه او قتل فلان وانما قال
اليوم لان وجوب الحنث لا يتأخر الى اليمين الموقته اما المطلقة فحنثه
في آخر حياته فيوصى بالكفارة بموت الخالف ويكفر عن يمينه بهلاك المحلوف
عليه غاية وجب الحنث والتكفير لانه اهون الامرين وحاصله ان المحلوف
عليه اما فعل او ترك فكل منهما اما معصية وهي مسيئة المقتن او واجب كلفه
ليصلين الظهر اليوم وبره فرض او هو اولى من غيره او غيره اولى
منه كلفه على ترك زوجته شهراً ونحوه وحنثه اولى او مستويان كلفه
لا ياكل هذا الخبز مثلاً وبره اولى واية واحفظوا ايمانكم تفيد وجوبه
فتح نهى عشرة ومن حرم على نفسه لانه لو قال ان اكلت هذا الطعام
فهو على حرام فأكله لا كفارة خلاصه واستشكل المص شياً ولو حراماً او ملكه
غيره كقوله الحرام وقال فلان على حرام فيمين ما لم يرد الاخبار خائنه

الرجوع في الهبة فسخ

الردة تبطل اليمين

ثم فعله باكل او نفقة ولو تصدق او وهب لم يحنث بحكم العرف زيلعي
كفر ليمينه لما تقرران تخوم الحلال يمين ومنه قولها لزوجها انت
على حرام او حرمتك على نفسي فلو طأ وعته في الجماع او اكرهها كفرت فحيتي
وفيه قال لقوم كلامكم على حرام او كلام الفقير اذا هل بغداد او اكل هذا الرغيف على
حرام حنث بالبعض وفي والله لا اكلكم اولاً اكله لم يحنث الا بالكل زاد في الاشياء
الا اذا لم يمكن اكله في مجلس واحد وحلف لا يكلم فلاناً وفلاناً ونوى احدهما
او لا يكلم اخوة فلان ولداً واحداً وتامه فيها **قلت** وبه عرف جواب حادثة
حلف بالطلاق ان اولاد زوجته لا يطلعون بينه فطلع واحد لم يحنث كل حل او
حلال الله او حلال المسلمين على حرام زاد المال او الحرام يلزم من ونحوه فهو
على الطعام والشراب ولكن الفتوى في زماننا على انه تبين امرته بتطبيقه
ولوله اكثر من جميعاً بلائيه وان نوى ثلاثاً فثلاث وان قال لم انوطاً قال لم
يصدق فثلاثاً الغلبة الاستعمال ولذا لا يحلف به الا الرجال ظهريه وان لم
يكن له امرأة وقت اليمين سوانكج بعده ام لا فيمين فيكفر باكله او شربه
لو يمينه على انت ولو بالله على ماضى ففوس او لغو ولو له امرأة وقتها فبات
بلا عدة فاكل فلا كفارة لانفل فيها للطلاق وقد مر في الايالا ومن نذر نذراً
مطلقاً او معلقاً بشرط وكان من جنسه واجب اي فرض كما سيصرح به تبعا
للبحر والدرر وهو عبادة مقصودة خرج الرضوء وتكفين الميت ووجد
الشرط المعلق به لزم الناذر الحديث من نذر دسمي فعليه الوفا بما سمي الصوم
وصلاة وصدقة ووقف واعتكاف واعتاق رقبة وحج ولو ما شياً فانها
عبادات مقصودة ومن جنسها واجب لوجوب العتق في الكفارة والمشي
للحج على القادر من اهل مكة والقعدة الاخيرة في الصلاة وهي لبت كالاعتكاف
ودقف مسجد للمسلمين واجب على الامام من بيت المال والافعل للمسلمين فسخ
ولم يلزم الناذر ما ليس من جنسه فرض كعبادة مريض ولشييع جنازة
ودخول مسجد ولو مسجد الرسول والا قصى لانه ليس من جنسها فرض مقصود
وهذا هو الضابط كما في الدرر وفي البحر شريطة خمسة فزاد ان لا يكون معصية
لذاته فصح نذر صوم يوم النحر لانه لغيره وان لا يكون واجباً عليه قبل النذر
فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه شئ غيرها وان لا يكون ما التزمه اكثر مما
يملكه او ملكا لغيره فلم نذر التصديق بالق ولا يملك الاماية لزمه الماية
فقط خلاصه انتهى **قلت** وينزاد ما في زواهر الجواهر وان لا يكون مستحيل
الكون فلونذر صوم امسى واعتكافه لم يصح نذره وفي الفتية نذر التصديق
على الاغنيا لم يصح ما لم ينو ابناً السبيل ولو نذر التسيحات ودم الصلاة
لم يلزمه ولو نذر ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا لزمه وقيل
لا ثمران المعلق فيه تفصيل فان علقه بشرط يريد به كان قدم غايى او شئ

مطل شريط النذر خمسة

علقه بشرط يريد به

مريض يوفي وجوباً أن وجد الشرط وأن علقه بما لم يرد به كان زينة بفلاحة
 مثلاً فحنت وفي بنذره أو كفر ليمينه على الذهب لأنه نذر بظاهرة عيين بمعناه
 فيجوز ضرورة نذر مكلف بعقوبة رتبة في ملكه وفي به ولا يفي آخر بالترك
 ولا يدخل تحت الحكم فلا يجبره القاضي نذر أن يذبح ولده فعليه شاة
 لقصة الخليل والغناه الثاني والثالث في كذره بقتله ولغا لو كان بذبح نفسه
 أو عبده وأوجب محمد الشاة ولو بذبح أبيه أو جده أو أمه لغا إجماعاً لأنهم
 ليسوا أكسبه ولو قال إن برئت من مرضي هذا ذبح شاة أو على شاة
 إذ يحكمها فيرى لا يلزمه شيء لأن الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالأضحية
 فلا يصح إلا إذا زاد وانصدق بلحها فيلزمه لأن الصدقة من جنسها فرض
 وهي الزكاة فتح وتجر في متن الدرر تناقض منج ولو قال لله على أن
 أذبح جزوراً وانصدق بلحها فذبح مكانه سبع شياه جاز كذا في مجموع
 النوازل ووجهه لا يخفى وفي القينة أن ذهبت هذه العلة فعلى كذا قد بينه
 ثم عادت لا يلزمه شيء نذر لقراء ملة جاز الصرف إلى فقر غيرهما لما
 تقرر في كتاب الصوم أن النذر غير المعلق لا يختص بشيء نذر أن يتصدق
 بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره جاز أن ساوى العشرة كتصدق
 بثمنه نذر صوم شهر معين لزمه متتابعاً لكن أن افطر فيه يوماً قصاه
 وحده وإن قال متتابعاً بل لزوم استقبال لأنه معين ولو نذر صوم الأبد
 فكل لعذر فدى نذر أن يتصدق بالف من ماله وهو يملك دونها لزمه
 ما يملك منها فقط هو المختار لأنه فيما لم يملك لم يوجد النذر في الملك ولا
 مضافاً إلى سببه فلم يصح كما لو قال مالي في المسكين صدقة ولا مال له لم يصح
 اتفاقاً نذر الصدق بهذه المائة يوم كذا على زيد فتصدق بمائة أخرى
 قبله قبل ذلك اليوم على فقير آخر جاز لما تقرر فيما مر قال على نذر ولم
 يزد عليه ولا نية له فعليه كفارة يمين ولو نوى صياماً بلا عدد لزمه ثلاثة
 أيام ولو صدقة فاطعام عشرة مساكين كالفطرة ولو نذر ثلاثين حجة لزمه
 بقدر عمره وصل بحلفه أن شاء الله بطل يمينه وكذا يبطل به أي بالاستئنا
 المتصل كما تعلق بالقول عبادة أو معاملة أو بصيغة الأخبار ولو بالامر
 أو النهي كما عتقوا عبدي بعد موافق أن شاء الله وبع عبدي هذا إن شاء
 الله لم يصح الاستئنا بخلاف التعلق بالقلب كالنية كما مر في الصوم
باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والائتمان
 والركوب وغير ذلك الأصل أن الإيمان مبنية عند الشافعي على الحقيقة القوية
 وعن مالك على استعمال القراني وعند أحمد على النية وعندنا على العرف مالم
 ينو ما يحتمل اللفظ فلا حنت في لا يهدم بيتاً يمينت العتكرت الأبالنية فتح
 الإيمان مبنية الألفاظ لا على الأغراض فلو اغتاض على غيره وحلف أن لا

يشترى

يشترى له شيئاً بقلبي فاشترى له بدرهم أو أكثر شيئاً لم يحنت من حلف
 لا يخرج من الباب أو لا يضربه أسواطاً أو ليعديه اليوم بالف فخرج من
 السطح وضرب بعضها وغدى برعيف اشتراه بالف أشباه لم يحنت لأن
 العبارة لعموم اللفظ إلا في سائل حلف لا يشترى به عشرة حنت بأحد عشر بخلاف
 البيع أشباه لا يحنت بدخول اللعبة والمسجد والبيعة للنصارى والكيسة
 لليهود والداهليز والظلة التي على الباب إذا لم يصلحاً للبيتونة بحرف حلفه
 لا يدخل بيتاً لأنهم لم تعد للبيتونة وكذا يحنت في الصفة والإيوان على المذهب
 لأن بيئات فيه صيفاً وإن لم يكن سقفاً فتح وفي لا يدخل داراً لم يحنت بدخولها مرة
 لا بناء فيها أصلاً وفي هذه الدار يحنت وإن صارت صحراً أو بيتاً داراً أخرى بعد
 الانهدام لأن الدار اسم للعروة والبناء وصف والصفة إنما تعتبر في المنكر لا المعين إلا إذا
 كانت شرطاً أو داعية لليمين كحلفه على هذا الرطب فيتقيد بالوصف وإن جعلت بعد
 الانهدام بيتاً أو مسجداً أو حماماً أو بيتاً أو غلب عليها المافصارت نهراً لا يحنت
 وإن بنيت داراً بعد ذلك كهدى البيت وكذا بيتاً بالاولى فهدم أو بنى بيتاً آخر
 ولم ينقض الأول لأن اسم البيت ولو هدم السقف دون الحيطان فدخل حنت
 في المعين لأنه كالصفة لا في المنكر لأن الصفة تعتبر فيه كما مر وعزاه في البحر للبداه
 لكن نظريه في النهي بأنه لا فرق حيث صلح للبيتونة قيد بهذه الدار لأنه لو
 أشار ولم يسم بأن قال هذه حنت بدخولها على أي صفة كانت لهذا المسجد فخر ب
 لبقائه مسجد إلى يوم القيامة به يفتي ولو زيد فيه حصنة فدخلها لم يحنت مالم
 يقل مسجد بني فلان فيحنت وكذلك الدار لأنه عقد يمينه على الإضافة وذلك موجود
 في الزيادة بدرايع وتجر ولو حلف لا يجلس إلى هذه الأسطوانة أو إلى هذا الحائط
 فهدم ما ثم نبيا ولو بنقضاء هذه السيفنة فنقضت ثم أعيدت بنحشها لم يحنت
 كما لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكتب ثم براه فكتب به لأن غير المبور لا يسمى قلماً
 بل أنبوا فاذا كسر فقد زال الاسم ومتى بطلت اليمين والواقف على السطح
 داخل عند المتقدمين خلافاً للمتأخرين ووفق الكمال بحمل الحنت على سطح له
 سائر وعدمه على مقابله وقال ابن الكمال إن الخالف من بلاد العم لا يحنت قال
 مسكين وعليه الفتوى وفي البحر أفاد أنه لو ارتقى شجرة أو حائطاً حنت وعلى قول المتأخرين
 لا والظاهر قول المتأخرين في الكل لا يسمى داخل عرافاً كالوحفر سرداباً أو قنارة
 لا ينتفع بها أهل الدار قال وعم إطلاقه المسجد فلو فوقه مسكن فدخله لم يحنت
 لأنه ليس بمسجد بدرايع ولو قيد الدخول بالباب حنت بالمحادث ولو تقبلاً إلا إذا
 عينه بالإشارة بدرايع والواقف بقدميه في طاق الباب أي عتبة التي بجيئة
 لو أغلق الباب كان خارجاً لا يحنت وإن كان بعكسه بحيث لو أغلق كان داخل
 حنت في حلفه لا يدخل ولو كان المحلوق عليه الخروج انعكس الحكم لكن في المحيط
 حلف لا يخرج نزل في شجرة حتى صار بحال لو سقط سقط في الطريق لم يحنت لأن

ط
الما تقبل الصفة في المنكر
من المعين

ط
الإضافة والاشارة

ط
حتى زال الاسم بطلت
اليمين

ط
حنت بالباب الحادث

الشجرة كئنا الدار وهذا الحكم المذكور اذا كان الحالف واقفا بقدميه في طاق
الباب فلو وقف باحدى رجله على العتبة وادخل الاخرى فان استوى الجانبان
او كان الجانب الخارج اسفل لم يحث وان كان الجانب الداخل اسفل حثت
زبلي وقيل لا يحث مطلقا هو الصحيح ظهري لان الانفصال التام لا
يكون الا بالقدمين ودوام الركوب والبس والسكنى كالانشاء فيحث بمكته
ساعة لا دوام الدخول والخروج والتزوج والتطهر والصاباط ان ما يتد
فله دامه حكم الابتداء والا فلا وهذا هو اليقين حال الدوام اما قبله فلا فلو
قال كلما ركبت فانت طالق او فعلى درهم ثم ركب ودوام لزمه طلاقه ودرهم
ولو كان راكبا لزمه في كل ساعة يمكنه التزول طلاقه ودرهم قلت في
عرفنا لا يحث الا بابتداء الفعل في الفصول كلها وان لم ينو اليه مال
استاذنا مجتبي حلف لا يسكن هذه الدار او البيت او المحلة يعني الحارة
فخرج وبقي متاعه واهله حتى لو بقي وتد حث واعتبر محمد بنقل ما يقوم
بما سكنى وهو ارفق وعليه الفتوى قاله العيني ولو الى سكة او مسجد على
الاوجه قاله المال واقره في النهر وهذا ليعينه في العربية ولو بالفارسية
بشجر وجه بنفسه كالوكان سكناه تبعا وكما لو ابت المرأة النقلة وغلته
او لم يمكنه الخروج ولو بدخول ليل او غلق باب او اشتغل بطلب دار اخرى
او دابة وان بقي اياها او كان له متعة كثيرة فاشتغل بنقلها بنفسه وان
امكنه ان يستكرى دابة لم يحث ولو نوى التحول بيد دين وعند الشافعي
يلقى خروجه بنية الانتقال بخلاف مصر والبلد والقرية فانه يبر بنفسه
فقط **فرع** حلف لا يسكن فلانا فساكنه في عرصة دار او هذا في حجرة
وهذا في حجرة حث الا ان تكون دارا كبيرة ولو تقاسماها بحايط بينهما
ان عين الدار في يمينه حث وان نكرها لا ولو دخلها فلان غضبا ان اقام
معه حث علم اولا وان استقل فورا كما لو ترل ضيفا وكذا لو سافر الحالف
فكن فلان مع اهله به يفتى لانه لم يساكنه حقيقة ولو قيد المساكنة بشهر
حث بساعة لعدم امتدادها بخلاف الاقامة **بشجر** وفي خزانة الفتاوى
حلف لا يبر بها فبر بها من غير قصد لا يحث وحث في لا يخرج من
المسجد ان حمل واخرج مختارا بامر وبدونه بان حمل مكرها لا يحث ولو
راميا بالخروج في الاصح ومثله لا يدخل اقساما واحكاما واذا لم يحث
بدخوله بلا امره او بزلق او عثر او هبوب ريح او حجب دابة على الصحيح ظهري
لا تحل يمينه لعدم فعله على المذهب الصحيح فتح وغيره وفي البحر عن الظهري
به يفتى لكنه خالف في فتاويه فافتى باخلالها اخذ بقول ابي شجاع لانه
رفق لكنت علك المعتمد ولا يحث في قوله لا يخرج الا الى جنازة ان خرج
اليها قاصدا عند انفصاله من باب داره مشي معها ام لا في البدائع ان

لدوام كالانشاء

حلف لا يسكن

حلف لا يسكن

قيد المساكنة بشهر

حمل واخرج مكرها

خرجت

خرجت الا الى المسجد فانت طالق فخرجت تريد المسجد ثم بدا لها فذهبت لغير
المسجد لم تطلق ثم اتي امر اخر لان الشرط في الخروج والذهاب والرواح والعبادة
والزيارة اليمية عند الانفصال لا الوصول الا في الاثنيان فلو حلف لا يخرج او
لا يذهب او لا يروح **بشجر** حثنا الى مكة فخرج يريد لها ثم رجع عنها قصد غير
ام لا نهر حث اذا جاوز عمران مصر على قصد لها ان يمينه وبينها مدة
سفر والاحتث بمجرد انفصاله فتح **بشجر** حثنا وفيه حلف ليخرج من مع فلان العالم
الى مكة فخرج معه حتى جاوز البيوت يروى في لا يخرج من بغداد فخرج مع
جنازة والمقابر خارج بغداد حث وفي لا ياتيها لا يحث الا بالوصول كما
مر والفرق لا يخفى كما لا يحث لو حلف ان لا ياتي امراته عرس فلان فذهبت
قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لانها ما انت العرس بل العرس اناها
دخيرة حلف ليا يمينه فهو ان ياتي متولا او حافوته لقيده ولا فلوله ياته حتى مات
احدها حث في اخرج ياته وكذا كل عمن مطلقة اما الموقته فيعتبر آخره فان مات
قبل مضيه فلا حث وقوله حث يفيد انه لو ارتد ولحق لا يحث لطلانه يمينه
بالله بمجرد الرد كما مر فتدبر حلف ليا يمينه غدا ان استطاع فهي استطاعة
الصحة لانه المتعارف فتقع على رفع الموانع كمرض او سلطان وكذا جنون او نسيان
بشجر حثنا وان نوى بها القدرة الحقيقية المقارنة للفعل صدق ديانة لا قضاء
على الاوجه فتح لانه خلاف الظاهر وقد اظهر الزاهدي اعتزاله هنا في المجتبي
كما اظهره في الفتية في موضعين من الفاظ التكفير لا يخرج من غير اذن او الاباذ في
او بامر او بعلي او برضاى شرط للبر لكل خروج اذن الا للفرق او حرف
او فرقة ولو نوى الاذن مرة دين وتحل يمينه بخروجها مرة بلا اذن ولو
قال كلما خرجت فقد اذنتك سقط اذنه ولو نهاها بعد ذلك صح عند
محمد وعليه الفتوى ولو اجميه وفي الصيرفية حلف بالطلاق لا ينقل اهله
لبلد كذا فرفع الامر للحاكم فيعتد رجلا باذنه فنقل اهله لا يحث بخلاف
قوله الا ان او حتى اذن لك لانه للغاية ولو نوى التعدد صدق حلف
لا يدخل دار فلان يرايه نسبة السكنى اليه عرفا ولو تبعها او باعارة
باعتبار عموم المجاز ومعناه كون محل الحقيقة فردا من افراد المجاز او
حلف لا يضع قدمه في دار فلان حث بدخولها مطلقا ولو حافيا او راكبا
لا تقرر ان الحقيقة متى كانت متعذرة او مبحورة صير الى المجاز حتى لو اضطر
ووضع قدميه لم يحث وشرط الحث في قوله ان خرجت مثلا فانت طالق
او ضربت عبدك فعبدى حر لم يرد الخروج والضرب فعله فورا لان قصده
المنع عن ذلك الفعل عرفا ومدار الايمان عليه وهذه تسمى يمين الفور تفرد
ابو حنيفة باظهارها ولم يخالفه احد وكذا في حلفه ان تغديت فكذا بعد
قول الطالبي تعالى تغدي معي شرط للحث تغديه معه ذلك الطعام

الشرط اليمية عنه
الانفصال

الردة تبطل اليمين

ظهور اعتزال الزاهدي

معنى عموم المجاز

يمين الفور

المدعو اليه وان ضم الى ان تغديت اليوم او معك فغدي حرت بمطلق
 التقدي لزيادة على الجواب فجعل مبتديا وفي طلاق الاشباه ان للتراخي
 الا بقرينة الفور ومنه طلب جماعها فابت فقال ان لم تدخل معي البيت
 فدخلت بعد سكون شهوته حنت وفي البحر عن المحيط طول التشاجر لا يقطع الفور
 وكذا لو خافت فوت الصلاة فصلت واشتغلت بالوضوء والصلوة المكتوبة واشتغلت
 بالصلوة المكتوبة لانه عذر شرعا وكذا عرفا مركب العبد الماذون والمكاتب
 ليس لمولاه في حق اليمين الا بشرطين اذا لم يكن دينه مستغرقا وقد نواه تخييد
 يحنت حلف لا يركب فاليمين على ما يركبه الناس عرفا من فرس وحمار فلوركب
 ظهر انسان او بعيره او بقرة او بئلا لا يحنت اسقا انا بالنية ظهر به **قلت**
 ويلبغ حنته بالبعير في مصر والشام وبالفيل في الهند للتعارف قاله المص ولو
 حمل على الدابة مكرها فلا حنت كحلف لا يركب فرسا فركب برذونا وبالعكس
 لان الفرس اسم للزني والبرذون للبعي والخيل يعم هذا الوعنة بالعربية ولو
 بالفارسية حنت بكل حال ولو حلف لا يركب او لا يركب مركبا حنت بكل مركب
 سفينة او محملا او دابة سوى الادمي وسبحي ما لو حلف لا يركب حيوانا او دابة
باب اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام ثم الاكل
 ايصال ما يحتمل المضغ بفيه الى الجوف كخبز وفاكهة مضغ او لاى وان ابتلعه
 بلا مضغ والشرب ايصال ما لا يحتمل المضغ من المايعات الى الجوف كما وعسل
 ففي حلفه لا ياكل بيضة حنت ببلعها وفي لا ياكل عينا مثلا لا يحنت بمصه لان
 المص نوع ثالث ولو عصره واكل قشره حنت برابع لكن في نهذيبا نقلنا
 حلف لا ياكل سكر لا يحنت بمصه وفي عرفنا يحنت واما المذوق ففعل الفم لمجرد
 معرفة الطعم وصل الى الجوف ام لا وكل اكل وشرب ذوق ولا عكس ولو تمضمض
 للصلوة لا يحنت ولو عني بالذوق الاكل لم يصدق الابدليل حلف لا ياكل من
 هذه التخلية او الكرمه تقيده حنته باكله من ثمرها بالمثلثة اى ما يخرج منها
 بلا تغير بصنعة جديدة فيحنت بالعصير لا باللبس المطبوخ ولا بوصل غصن
 منها بشجرة اخرى وان لم يكن للشجرة ثمرة تنصرف يمينه الى ثمنها فيحنت اذا
 اشترى به ما كولا واكله ولو اكل من عين التخلية لا يحنت وان نواها لان الحقيقة
 مسجورة ولو اجمت وفي المحيط لو نوى اكل عينا لم يحنت باكل ما يخرج منها لانه نوى
 حقيقة كلامه قال المصنف تبعا لشيخه وينبغي ان لا يصدق قضا لتعين المجاز
 زاد في النهي فان قلت ورق الكرم ما يؤكل عرفا فينبغي صرف اليمين لعينه
 قلت اهل العرف انما ياكلونه مطبوخا وفي الشاة يحنت بالحم خاصة لا باللبن
 لانها مأكولة فتعقد اليمين عليها ولا يحنت في حلفه لا ياكل من هذا البسر
 او الرطب او اللبني باكل رطبه وثمره وشيرازه لان هذه صفات داعية
 الى اليمين فتعقد به بخلاف لا ياكل هذا الصبي وهذا الشاب فكله بعد

ماشاخ او لا ياكل هذا الحمل فتحتين ولد الشاة فاكله بعد ما صار كبشا
 فانه يحنت لانها غير داعية والا اصل ان المحلوف عليه اذا كان بصفة داعية
 الى اليمين تقيده في المعرف والمنكر فاذا زالت زال اليمين وما لا يصلح
 داعية اعتبر في المنكر دون المعرف وفي المجتبى حلف لا يكلم هذا المجنون
 فبراء او هذا الكافر فاسلم لا يحنت لانها بصفة داعية وفي لا يكلم رجلا
 فكل صبي حنت وقيل لا ياكل يكلم صبييا وكلم بالغ لا بعد البلوغ يدعى شابا
 وفتى الى ثلاثين فكله الى خمسين فتشيخ او لا ياكل هذا الغيب فصار زيبيا
 هذا وما بعده معطوف على قوله من هذا البسر مما لا يحنت به او لا ياكل هذا اللبن
 فصار حينا او لا ياكل من هذه البيضة فاكل فرار يحنها كذا في نسخ الشرح وفي نسخ
 المتن فرخها او لا يذوق من هذا الخمر فصار خلا او من زهر هذه الشجرة فاكل بعد
 ما صار لوزا او شمشا لم يحنت بخلاف حلفه لا ياكل تمرا فاكل جيسا فانه يحنت
 لانه تمر مفتت وان ضم اليه شئ من السمن او غيره يجوز وفيه الاصل فيما اذا
 حلف لا ياكل معينيا فاكل بعضه ان كل شئ ياكله الرجل في مجلس او يشربه في شرية
 فالخلف على كله والا فلي بعضه وكذا لا يحنت لو حلف لا ياكل بسرا فاكله رطبا
 او لا ياكل عينا فاكله زيبيا بخلاف خوجوز ولوز فان الاسم يتناول الرطب
 ايضا ولو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او حلف لا ياكل رطبا ولا بسرا حنت
 باكل المذنب بكسر النون لا كاله المحلوف عليه وزيادة ولا حنت بشرا كباسية
 بكسر الكاف اى عرجون ويقال عنقود بسرها رطب في حلفه لا يشترى رطبا
 لان الشرا يقع على الجملة والغلوب تابع بخلاف حلفه على الاكل لوقوعه شيئا فشيئا
 ولا حنت في حلفه لا ياكل لحما باكل مرقه او سمك الا اذا نواها ولا في لا
 يركب دابة فركب كافرا او لا يجلس على وتند جلس على جبل مع تسميتها
 في القران لحما ودابة واوتاد العرف وما في التبيين من حنته في لا يركب
 حيوانا بركوب الانسان رده في النهي بان العرف العملي يخص عندنا كالعرف
 القولي ولحم الانسان والكبد والكوش والرية والقلب والطحال والخنزير
 لحم هذا في عرف اهل الكوفة اما في عرفنا فلا كما في البحر عن الخلاصة وغيرها
 ومنه علم ان العجم يعتبر عرفه قطعا وفي الحائية الراس والاكارع لحم في
 يمين الاكل لا في عين الشرا وفي لا ياكل من هذا الحمار يقع على كرايه ومن هذا
 الكلب لا يقع على صيده ولا يعم البقر الجاموس ولا يحنت باكل النقي هو الاصم
 ولا يحنت بشحم الظهر وهو اللحم السمين في حلفه لا ياكل شحما خلا لها بل
 بشحم البطن والامعاء اتفاقا لا بما في العظم اتفاقا فتح واليمين على شراء
 الشحم وبيعه كهي على اكله حكا وخلافا زيلعي ولا يحنت باللية في حلفه
 لا ياكل او لا يشترى شحما او لحما لانها نوع ثالث ولا يحنت بخبز او دقيق
 او سويق في حلفه لا ياكل هذا البرا الا باللقضم من عينها لو مقلية كالبليلة

طلب
 صبي وشاب وكهل وشيخ

طلب
 العرف العملي كالقولي

في عرفنا اما الوقصها بنية فلا حنت الابالية فتح وفي النهر عن الكشف المسيلة
على ثلاثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة ويشيول صبرة وهي مسيلة
المختصر الثانية ان يقول هذه بلاد ذكر حنطة فيحنت باكلها كيف كان ولو بنية
او خبز الثالثة ان يقول حنطة فيحنت باكلها ولو بنية لا ينحو الخبز ولو زرع
لم يحنت بالخارج وفي هذا الدقيق حنت بما يتخذ منه كالحب وكحبه كعصيدة
وحلوى لا بسف في الاصح كما مر في اكل عنب النخلة والخبز ما اعتاده اهل
بلاد الخالف فالشامي بالبر واليماني بالذرة والطبري بخبز الارز وبعض اهل
القرى بالشعير فلو دخل بلاد البر واستمر لا ياكل الا الشعير لم يحنت الابا بالشعير
لان العرف الخاص معتبر فتح حلف لا ياكل من خبز فلانة انصرف الى الخابزة
التي تضر به في التنوير لا لمن عجنته وهيئته للزب ظهر به ومنه الرقاق
لا الغطاس والثريد او بعد ما قد اوفته لانه لا يسمى خبزا وحت في
لا ياكل طعاما من طعام فلان باكله خله اوزيته او ملحه ولو بطعام نفسه لا
لو اخذ من بيذه او ما به فاكل به خبزا وفي لا ياكل سمنا فاكل سويقا ولا
نية له ان يحنت لو عمر سال السن حنت والا اجوهرة وفي البدايع لا ياكل طعاما
فاصطر لمية فاكل لم يحنت والشوا والطبخ يقعان على اللحم المشوي والمطبوخ
بالا هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالما ولو بودك
او زيت او سمن كما نقله المصنف عن المجتبى وفي النهر الطعام يعم ما يوكل على وجه التظيم
لحين وفاكهة لكن في عرفنا لا الاراس ما يباع في مصر اى مصر الخالف اعتبارا للعرف
والفأهنة التفاح والبطيخ والشمش ونحوها لا العنب والرمان والرطب خلافا لهما
خلاف عصر العبرة للعرف فيحنت بكل ما بعد فاكهة عرفا ذكره الشمني واقره
المصنف فالحلوى ما ليس من جنسه حاض فيحنت باكل خبيص وعسل وسكر
لكن المرجع فيه الى عادات الناس ففي بلادنا لا حنت في فايد وعسل وسكر
كما نقله المصنف عن الظهيرية والادام ما يصطنع به الخبز اذا اختلط به كحل
وزيت وملح لذوبه في الغم لا اللحم والبيض والجبن وقال محمد هو ما يوكل مع الخبز
غالبه يفتى كما في البحر عن التهذيب وفيه مما يوكل وحده غالبا كتمر وزيت
وجوز وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه ليس ادا ما الا في موضع يوكل
تبع الخبز غالبا اعتبارا للعرف وفي البدايع الجوز رطبة فاكهة ويابسة
ادام **فروع** حلف لا ياكل لحما والاخر لا ياكل بصلا والاخر فلان فطبخ حشو
فيه كل ذلك فاكلوا لم يحنتوا الا صاحب الفلفل لانه لا يوكل الا كذا وهذا
ان وجد طعمه ويزاد في الزعفران وبه عينه وفي لا ياكل لبنا فطبخه بارز
او لا ينظر الى فلان فنظر الى يده او رجله او اعلا راسه لم يحنت والى راسه
وظهره وبطنه حنت وفي المسح يحنت بمس اليد والرجل عرض عليه اليمين
فقال نعم كان حاله في الصحيح كذا في الصيرفة وغيرها قال المصنف هذا هو

عرف الخاص معتبر

المشهور

التعاليق في المحاكم

المشهور لكن في فوايد شيخنا عن التاثير خاينه انه بنعم لا يصير حالها هو الصحيح
ثم فرع انما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج فقلنا فيقول
نعم لا يصح على الصحيح **التعدي** الاكل المترادف الذي يقصد به الشبع وكذا
التعشى ولا بد ان ياكل اكثر من نصف الشبع في غدا وعشا وسحور في وقت
خاص وهو ما يعد طلوع الفجر وفي البحر عن الخلاصة طلوع الشمس قات
وينبغي اعتاده للعرف زاد في النهر واهل مصر يسمونه فطورا الى ارتفاع الشمس
الصحي الاكبر فيدخل وقت الغدا فيعمل بعرفهم **قلت** وكذلك اهل الشام
ثم لا بد ان يكون ما يتعدي به اهل بلدة **عادة** وغدا كل بلدة ما تعارف
اهلها حتى لو شبع بشرب اللبن يحنت البدوي لا الحضري فلا يلحق والتعشى
منه اى الزوال وفي البحر عن الاسيحياني وفي عرفنا وقت العشا بعد صلاة
العصر **قلت** وهو عرف مصر والشام الى نصف الليل والسحور وهو الاكل
بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان اكلت او قال ان شربت او لبست او
نكحت ونحو ذلك فعبدى حر ونوى معين اى خبزا اولنا او قطنا مثلا لم
يصدق اصلا فيحنت باى شئ اكل وشرب وقيل يدين كما لو نوى كل الاطعمة
او كل مياة العالم حتى لا يحنت اصلا لنية محقق كلامه ولو ضم لان اكلت طعاما
او شربت شرا با او لبست ثوبا يدين اذا قال غنيت شيادون شئ لانه ذكر اللفظ
العالم القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فعم كالنكرة في النفي والاصل
ان النية انما تقع في الملفوظ الا في ثلاث فيدين في فعل الخروج والساكنة وتخصيص
الجنس كحشيشة او عربية لا الصفة كوفيه او بصريه فتح نية تخصيص العالم تصح
ديانة اجماعا فلو قال كل امرأة اتزوجها فمى طالق ثم قال نويت من بلد كذا
لا يصدق قضا وكذا من غصب دراهم انسان فلا حلفه الخصم عاما نوى خاصا
به يفتى خلافا لخصاف وفي الولوالجية متى حلفه ظالم واخذ بقول الخصاف
فلا باس به وقالوا النية للمخالف لو بطلاق او عتاق وكذا بالله لو مظلوما
وان ظالما فلم يخلف ولا تعلق للقضا في اليمين بالله حلف لا يشرب من شئ
يمكن فيه الكرع نحو حلة قيمته على الكرع منه حتى لو شرب من نهر اخذ منه
لم يحنت وفي البحر عن الظهيرية الكرع لا يكون الا بعد الخوض في الماء لكن سيف
الفتى في عن الكشف انه ليس بشرط بخلاف ما دجلة فيحنت بغير الكرع ايضا
وفيما لا يتاقي فيه الكرع كالبيير والحج يحنت بالشرب بالانطلاق سوا
قال من البيير او من ما البيير لتعين المجاز ولو تكلف الكرع فيما لا يتاقي فيه
ذلك اى الكرع لا يحنت في الاصح لعدم العرف امكان البر في المستقبل شرط
انقضاء اليمين ولو بطلاق وبقيائها اذ لا بد من تصور الاصل لتعقد في
حق الحلف وهو الكفارة ثم فرع عليه في حلفه لا شرب من ما هذا الكور اليوم
ولا ما فيه او كان فيه ما وصيه ولو بفعله او بنفسه في يومه قبل الليل او

النية للمخالف

مسيلة الكور

أطلق يمينه عن الوقت ولا ما فيه لا يجنت سوا علم وقت الحلف ان فيه ما
اولا في الاصح لعدم اسكان البر وان اطلق وكان فيه ما نصب حنثا لوجوب
البر في المطلقة كما فرع وقد فات بصبه اما الموقنة ففي آخر الوقت وهذا
الاصل فروعه كثيرة منها ان لم تصل الصبح غدا فانت كذا لا يجنت بحبها بكرة
في الاصح ومنها ان لم تردى الدينار الذي اخذته من كيسي فانت طالق فاذا
الدينار في كيسي لم تطلق لعدم تصور البر ومنها ان لم تهيبني صداقك اليوم فانت طالق
وقال ابو هان وذهبت فامك طالق فالجيلة ان تشتري منه مهرها ثوبا ملفوفا
وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يجنت ابوها لعدم الهبة ولا الزوج لعجزها عن الهبة
عند الغروب لسقوط المهر بالبيع ثم اذا ارادت الرجوع ردت به بخيار الوتية وفي
حلفه بالله ليصعدن السما او ليقلبن هذا الحجر ذهبها حنث للحال لا مكان البر حقيقة
ثم يجزى حنث للعجز عادة ولو وقت اليمين لم يجنت ما لم يرض ذلك الوقت وفي
حيرة الفقهاء قال لامرأة ان لم اعرج الى السما هذه الليلة فانت كذا ينصب
سما ثم يعرج الى سما البيت لقوله تعالى فليمد بسبب الى السما اي سما البيت قال
الباقي والظاهر خر وجها عن قاعدة مبنى الايمان وكذا الحكم لو حلف ليقتلن
فلا ناعا لا يموتن اذ يمكن قتله بعد احيا الله فيحنت وان لم يكن عالما بموته فلا
يجنت لانه عقد يمينه على حياة كانت فيه ولا يتصور كسيلة الكور وكقوله
ان تركت مس السما فعبدي حر لان التارك لا يتصور في غير المقته وحلف
يكلمه فناداه وهو نائم فانيقظه فلو لم يوقظه لم يجنت هو المختار ولو مستيقظا
حنث لو يجنت لسمع بشرط انفصاله عن اليمين فلو قال موصولا ان كلمتك
فانت طالق فاذهبي او واذهبي لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبي
طلقت لانه مستأنف ولو قال يا حايط اسمع او اصنع كذا وكذا وقصد اسماع
المحلو فاعلم لم يجنت ويكفي في السراجية سال محمد حال صغره ابا حنيفة فيمن
قال لاخر والله لا اكلمك ثلاث مرات فقال ابو حنيفة ثم ماذا فتبسم محمد وقال
انظر حسنا يا شيخ فتكسر ابو حنيفة ثم قال حنث مرتين فقال محمد احسنت فقال
ابو حنيفة لا ادري اي الكلمتين ارجع لي قوله حسنا واحسنت او حلف لا يكلمه
الا باذن له ولم يعلم بالاذن فكلمه حنث لاشتقاق الاذن من الاذن فيشرط
العلم بخلاف لا يكلمه الا برضاه فرضي ولم يعلم لان الرضى من اعمال القلب فيتم به
الكلام والتحديث لا يكون الا باللسان فلا يجنت باشارة وكتابة كما في التنف
وفي الحانية لا اقول كذا فكتب اليه حنث ففرق بين القول والكلام لكن نقل
المص بعد سيلة شم الریحان عن الجامع انه كالكلام خلافا لابن سماعه والاحاد
والاقرار والبشارة تكون بالكتابة لا بالاشارة والايماء والظهار والانشاء والاعلام
يكون بالكتابة وبلا اشارة ايضا ولو قال لم انو الاشارة دين وفي لا يدعوه ولا
يبشره حنث بالكتابة ان اجبرته او اعلمتني ان فلانا قدم ونحوه حنث بالصدق

سؤال محمد بن ابي حنيفة

والكذب ولو قال بقدمه ونحوه فعلى الصدق خاصة لا فادتها الصاق الخبر
بنفس القدم كما حققناه في بحث الباسن الاصول وكذا ان كتبت بقدم
فلان كما سيحى في الباب الا في رسال الرشيد محمد عن حلف لا يكتب الى فلان
فاما بكتابة هل يجنت فقال نعم يا امير المؤمنين ان كان مثلك لا يكلمه
شهران فن حين حلفه ولو عرفه فعل باينه بخلاف لا اعتقلت او لا صوم
شهران فان التقيين اليه والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول الابد لا خراج
ما وراءه وفيما لا يتناول له الحد اليه فيلحق حلف لا يتكلم فقراء القرآن او سبح
في الصلاة لا يجنت اتفاقا وان فعل ذلك خارجها حنث على الظاهر كما روي
في البحر ورجح في الفتح عدمه مطلقا للعرف وعليه الدرر والملتقى بل في
البحر عن التهذيب انه لا يجنت بقراءة الكتب في غير عرفنا انتهى وقواه
في الشربلية قايلا ولا عليك من كثرة التضييق له مع مخالفة العرف
ويقاس عليه القاء درس ما لكن يعكس عليه ما في الفتح واما الشعر فيحنت به لانه
كلام منظوم انتهى فغير المنظوم اولى فتأمل حلف لا يقرأ القرآن اليوم يجنت
بالقراءة في الصلاة او خارجها ولو قرأ البسمة فان نوى ما في النمل حنث والا
لا لانهم لا يريدون به القرآن ولو حلف لا يقرأ سورة كذا وكتاب فلان لا
يجنت بالنظر فيه وفهمه به يفتي واقعات حلف لا يكلم فلانا اليوم فعلى
الجديدين لقراءته اليوم بفعل لا يمتد فعم فان نوى النهار صدق لانه الحقيقة
ولو قال ليلة اكلم فلانا فكذا فهو على الليل خاصة لعدم استعماله مفردا في
مطلق الوقت قال ان كلمته اي عمره الا ان يقدم زيد او حتى او الا ان ياذن
او حتى ياذن فكذا فكمه قبل قدومه او قبل اذنه حنث ولو بعدها لا
يجنت لجعل القدم والاذن غاية لعدم الكلام وان مات زيد قبل ما سقط الحلف
بتأخير الجزا لانه لو قدمه فقال لامرأة طنت طالق الا ان يقدم زيد لم تكن
للغاية بل للشرط لان الطلاق مما لا يجتمل التافيت فلا تطلق بقدمه بل بموته
كما لو قال لغيره والله لا اكلمك حتى ياذن لي فلان او قال لغيره والله لا افارقك
حتى تقضي حتى او حلف ليوفيه اليوم فانت فلان قبل الاذن او برئ من الدين
فاليمين ساقطة والاصل ان الحالف اذا جعل ليمينه غاية وقامت الغاية بسط
اليمين خلافا للثاني كلمة ما زال مادام وما كان غاية تنتهى اليمين بها فلو
حلف لا يفعل كذا مادام يخارى فتخرج منها ثم رجع ففعل لا يجنت لانها اليمين
وكذا الاياكل هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يجنت باكل
بما حبه لانها اليمين يبيع البعض وكذا لا افارقك حتى تقطيني حتى اليوم او
حتى اقدمك الى السلطان اليوم لا يجنت بمضي اليوم بل بفارقه بعد ولو قدم
اليوم لا يجنت وان فارقه بعد بجر وكذا لو حلف ان يجره الى باب القاضي ويحلف
فاعترف الحضم او ظهر شهود سقطت اليمين لتقيده من جهة المعنى بحال انكاره

سؤال الرشيد محمد

كما سيجي في باب اليمين في الضرب وفي حلفه لا يكلم عبده اي عبد فلان او عبده
او صديقه او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا يأكل طعامه او لا يركب دابة
ان زالت اصنافه يبيع او طلاق او عداوة وكلم لم يحث في العبد ونحوه
ما يملك كالدرا اشار اليه بهذا او لا على المذهب لان العبد ساقط الاعتبار
عند الاحرار فكان كالثوب والدار وفي غيره اي في تكليم غير العبد من
العرس والصديق لا الدار لانها لا تكلم فتكون الدار مسكوتاً عنها للعلم
بانها كالعبد بالطريق الاولى فتنبه ان اشار بهذا او عين حث لان الحث
يماجي لذاته ولا يشترط لم يعين لا يحث وحث بالمجدد بان اشترى
عبدا او تزوج بعد اليمين لا يكلم صاحب هذه الطيلسان مثلاً فكمه
بعد ما بعد حث لان الاضافة للتعريف ولذا لو كالم المشتري لم يحث
الزمان والحين ومنكرها ستة اشهر من حين حلفه لانه الوسط وبها اي بالنية ما
نوى فيها على الصحيح بدائع وغرة الشهر وراس الشهر اول ليلة منه ويومها
واوله الى ما دون النصف واخره اذا مضى خمسة عشر يوماً فلو حلف ان يضمن
اول يوم من آخر الشهر واخر يوم من اول الشهر صام الخامس عشر والسادس
عشر والنصف من حين التقا الحشو الى لبسه ضد الشتاء بدائع وفي حلفه لا
يكلمه الدهر ولا بد هو للعلم اي مدة حياة الحالف عند عدم النية ودهر منكر
لم يدرو وقالوا هو كالحين وغير خاف انه اذا لم يرد عن الامام شئ في مسيلة
وجب الافتاء بقولها تنه وفي السراج توقف الامام في اربعة عشر مسيلة
ونقل لا ادري عن الائمة الا اربعة بل عن النبي عليه السلام وعن جبريل ايضا
الايام وايام كثيرة والشهور والسنون والجمع والازمنة والاحاييت والرهوب
عشرة من كل صنف لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع ففي لا يكلمه الا زمته خمس سنين
ومنكرها ثلاثة لانه اقل الجمع مالم توصف بالكثرة كما مر حلف لا يكلم عبيدا
او عبيد فلان او لا يركب دوابه او لا يلبس ثيابه ففعل بثلاثة منها حث وان
كان له اي لفلان التمر ثلاثة من كل صنف والابان كلم اقل من ثلاثة لا
يحث وتصح نية الكل ولو كانت يمينه على زوجاته او اصدقاءه او اخوته
لا يحث مالم يكلم الكل مما سمى لان المنع لمعين في هو لا فتعلقت اليقين باعيان
ولوله يكن له الا اخ واحد فان كان يعلم به حث والا لا كما في الواقعات
والحق في النهر الا صدقاً وان زوجات قلت وهي من المسائل الاربعة التي
يكون فيها الجمع لواحد كما في الاشياء واما الاطعمة والثياب والنساء فيقع
على الواحد اجماعاً لانها في المعرف للعهد ان امكن والا فللجنس ولو نوى
الكل صح **باب اليمين في الطلاق والعناق** الاصل فيه
ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه وان الاول اسم لفرد سابق
والاخر لفرد لاحق والوسط لفرد بين العددين المتساويين وان المتصف

توقف الامام
ع ١٢

بأحدها

بأحدها لا يتصف بالآخرى للتثافي ولا كذلك الفعل لعدمه لان الفعل الثاني
غير الاول فلو قال اخر تزوج فاقزوج فالتثافي تزوجها طالق طلقت المتزوجة
مرتين لانه جعل الآخر وصفا للفعل وهو العقد وهندها هو الآخر اول عبد
اشترى به حر فاشترى عبداً عتق لما مر ان الاول اسم لفرد سابق وقد وجد ولو
اشترى عبيدين معا ثم اشترى آخر فلا عتق اصلاً لعدم الفردية فان زاد كلمة وحده
او اسود او بالذنايز عتق الثالث عملاً بالوصف ولو قال اول عبد اشترى به
واحداً فاشترى عبيدين ثم اشترى واحداً لا يعتق الثالث واسار الى الفرق
بقوله للاختمال ان لان قوله واحداً يحتمل ان يكون حالاً من العبد او المولى فلا
يعتق بالشك وجوز في البحر جرح صفة للعبد فهو كوحده وفي النهر الرفع
جبر لمبتداً محذوف فهو كواحد ولو قال اول عبد املكه فهو حر فملك عبداً
وقصف عبد عتق الكامل وكذا الثياب بخلاف المكيلات والموزونات
للمزاحة زيلعي قال اخر عبد املكه فهو حر فملك عبداً مات الحالف لم يعتق
اذ لا بد للآخر من الاول بخلاف العكس كالبعد لا بد له من قبل بخلاف القبل
فلو اشترى الحالف المذكور عبداً ثم عبداً ثم مات الحالف عتق الثاني
مستنداً الى وقت الشراء فيعتبر من كل المال لو اشترى في الصحة والا فن الثالث
وعليه فلا يصير فار الوعلق البائين او الثلاث بالآخر خلافاً لهما واما الوسط
ففي البدائع انه لا يكون الا في وتفرقت في الثلاثة وسط وكذا قالت الخمسة
وهكذا ان ولدت فانت لزا حث باليت ولو سقط امتين الحلق والا لا بخلاف
فهو حر فولدت ميتاً ثم اشترى عتق الحي وحده لبطان الرق بالموت بخلاف
الولد او الولادة البشارة عرفاً اسم جبر سار خرج الضار فليس ببشارة عرفاً
بل لغة ومنه فبشرهم بعذاب اليم صدق خرج الكذب فلا يعتبر ليس للبشر
به علم فيكون من الاول دون الباقيين فلو قال كل عبد بشر في بلدنا فهو حر بشره
ثلاثة متفرقون عتق الاول فقط لما قلنا وتكون بكتابة ورسالة مالم ينسب
المشاهدة فيكون كالحديث ولو ارسل بعض عبيده عبداً آخر ذكر اى المولى
الرسالة عتق المرسل والا الرسول وان بشره معا عتقوا التحققها من
الكل بدليل فبشره بغيلام عليم والبشارة لا فرق فيها بين ذكر البيا وعدمها
بخلاف الجبر فانه انما يختص بالصدق مع البيا كما مر في الباب قبله والكتابة
كالجبر فيما ذكر والاعلام لا بد فيه من الصدق ولو بلا بيا كالبشارة لان الاعلام
اثبات العلم والكذب لا يفيد بدائع قاعدة النية اذا قارنت علمه العتق
الاختيارية كالشرا مثلاً بخلاف الارث لانه جبري والحال ان رق المعتق
كامل صحيح التكفير والابان لم تقارن العلة وقارنتها وارقي غير كامل كام الولد
لا يصح التكفير ثم فرع عليها بقوله فصحة شرا ابيه للكفارة للمقارنة لا شرا
من حلف بعثته لعدمها ولا شرا مستولدة بنكاح علق عتقها عن كفارتها

طالع
تدريج البشارة

بشرائها لتقصان رفقها بخلاف ما اذا قال لقنته ان اشتريتك فانت حرة
عن كفارة يميني فاشترها حيث تجوز به عنها للمقارنة كما يهاب ووصية
ناوياً عند القبول بخلاف اوث لما مرز يلعي وعق بقوله ان تسريته امة
في حرة من تسراها وهي ملكه جنيده اي حين حلفه لمصادقتها الملك
لا يعتق من اشترها ففسرها ويثبت التسري بالتحصين والوطى وشرطه
الثاني عدم العزل فتح ولو قال ان تسريته امة فانت طالق او عبدى
حر فسري بمن في ملكه او من اشترها بعد التعليق طلقت وعق واذ
الفرق بقوله لوجود الشرط بلا مانع لصحة تعليق طلاق المنكوحة باى
شرط كان فيلحفظ كل ملوك الى حوز عتق عبيده ومدبروه ويدمين
في بنية الذكور لا الاناث وامهات اولاده ملكهم رقبة ويدا لا مكاتبه
الا بالنية ومعنى البعض كالمكاتب لعدم الملك يد او في الفتح ينبغي
في كل مرقوق لحران يعتق المكاتب لا ام الولد الا بالنية هذه طالق او
هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاوليين وكذا العتق والاقراء
لان اول احد المذكورين وقد ادخلها بين الاولين وعطف الثالث على الواقع
منها فكان كاحدا كاطالق وهذه ولا يصح عطف هذه على هذه الثانية
للزوم الاخبار عن المثني بالمفرد وهذا اذا لم يذكر للثاني والثالث خبرا
فان ذكر بان قال هذه طالق او هذه وهذه طالق او قال هذا حر او هذا
حران فانه لا يعتق احد ولا تطلو بل يجبر ان اختار الايجاب الاول عتق
الاول وحده وطلقت الاولى وحدها وان اختار الايجاب الثاني عتق
الاخيران وطلقت الاخير فان حلف لا يسكن فلا فاسا في الحالف فسكن
فلان مع اهل الحالف حنث عنده لا عند الثاني وبه يفتى قال لعبد ان لم
تاتي الليلة حتى اضربك فاتي فلم يضربه حنث عند الثاني لا عند الثالث وبه
يفتي اختلف في لحاق الشرط باليمين المعقود بعد السكوت فصحة الثاني
وابطله الثالث وبه يفتى فلا حنث في ان كان كذا فكذا وسكت ثم قال ولا كذا
ثم ظهر انه كان كذا خائنه **باب اليمين في البيع والشراء والصوم**
والصلوة وغيرها الاصل فيه ان كل فعل يتعلق حقوقه بالمباشرة وبيع واجارة
لا حنث بفعله باموره وكل ما يتعلق حقوقه بالامر كنكاح وصدقة وما لا
حقوق له كاجارة وابرا حنث بفعله وكيلها ايضا لانه سفير ومعي حنث
بالمباشرة بنفسه لا بالامر اذا كان ممن يباشر بنفسه في البيع ومنه الهبة
بعوض ظهريه والشراء ومنه السلم والاقالة قبل والتعاطي شرح وهبائه
والاجارة والاستيجار فلو حلف لا يوجره وله مستغلات اجرتها امراته
واعطته الاجرة لم يحنث كثر كما في ايدي الساكنين وكاخذ اجرة شهر قد
سكنوا فيه بخلاف شهر لم يسكنوا فيه ذخيره والصلح عن مال وقبده بقوله

مع الاقرار لاف مع مع الانكار سفير والقسمه والحضومة وضرب الولد اي
الكبير لان الصغير يملك ضربه فملك التقويين فيحنث بوكيله كالمقاضي وان
كان الحالف ذ اسلطان كقاض وشريف لا يباشر هذه الاشياء بنفسه حنث بالمباشرة
وبالامر ايضا لتقييد اليمين بالعرف وبمقصود الحالف وان كان يباشر مرة
ويفوض اخرى اعتبر الاغلب وقيل تعتبر السلعة فلو ما يشر بها بنفسه
لشرها لا يحنث بوكيله والا حنث ويحنث بفعله وفعله مأموره لم يقل وكيله
لان من هذا النوع الاستقراض والتوكيل به غير صحيح في النكاح لا الانكاح والطلاق
والعتاق الواقعيين بكلام وجد بعد اليمين لا قبله كتعليق بدخول دار بلعي والخلع
والكتابة والصلح عن دم عمد او انكار كما مر والهبة ولو فاسدة او بعوض والصدقة
والقرض والاستقراض وان لم يقل وضرب العبد قيل والزوجة والبناء والحياطة
وان لم يحسن ذلك خائنه والذبح والايديع والاستيداع وكذا الاعارة والاستعارة
اذا خرج الوكيل الكلام مخرج الرسالة والا فلا حنث تاخر خائنه وقضاء
الدين وقبضه والسوة وليس منها التكنين الا اذا اراد السردون التملك
مرآجيه والحمل وذكر منها في البحر نيفا واربعين وفي الشهر عن شارج
الوهبانية نظم والذي ما لا حنث فيه بفعل الوكيل لانه الاقل بشر الى حنثه فيما بقي فقال
• بفعل وكيل ليس يحنث حالف • • يبيع شرأ صلح مال خصومة •
• اجارة استيجار الضرب لابنه • • كذا قسمه والحنث في غيرها اثبت •
ولام دخل مبتدأ خبره اقتضى الاتي على فعل اراد بدخولها عليه قريها منه
ابن كمال تجرى فيه النيابة للغير كبيع وشراء واجارة وحياطة وصياغة
وبنا اقتضى اي اللام امره اي توكيله ليخصه به اي بالمحلو ف عليه اذا اللام
الاختصاص ولا يتحقق الا بالامر المفيد للتوكيل فلم يحنث في ان بعث
لك ثوبا ان باعه بلا امر لا تنفذ التوكيل سوا ملكه اي المخاطب ذلك التوب
اولا بخلاف ما لو قال ثوبالك فانه يقتضي كونه ملكا له كما سيحى فان دخل
اللام على غيره اي ذات او على فعل لا يقع ذلك الفعل عن غيره اي لا يقبل النيابة
ككل وشرب ودخول وضرب الولد بخلاف العبد فانه يقبل النيابة
اقتضى دخول اللام ملكه اي ملك المخاطب المحلو ف عليه لانه كمال الاختصاص
فحنث في ان بعث ثوبا لك ان باع ثوبه بلا امره هذا نظير الدخول
على العين وهو الثوب لان تقديره ان بعث ثوبا هو مملوكك وامسا
نظير دخوله على فعل لا يقع من غيره فذكره بقوله وكذا اي مثل ما مر من اشتراط
كون المحلو ف عليه ملك المخاطب قوله ان اكلت لك طعاما وشربت لك
شرا با اقتضى ان يكون الطعام والشراب ملك المخاطب كما في ان اكلت
طعاما ملكك لان اللام هنا اقرب الى الاسم من الفعل والقرب من اسباب
الترجيح واما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الملك بل يراد الاختصاص

وان نوى غيره اى امر صدق فيما فيه تشديد عليه قضاء وديانة ودين فيما له
بشر الفرق بين الديانة والقضاء لا يتأتى في اليقين بالله لان الكفارة لا مطالب
لها كما قال ان بعته او ابتعته فهو حر فعقد عليه بيعا بالخيار لنفسه حنث
لوجود الشرط ولو بالخيار لغيره لا وان اجر بعد ذلك في الاصح كما لو قال ان
ملكته فهو حر لعدم ملكه عند الامام وقيد بالخيار لانه لو قال ان بعته فهو حر
بناءه بيعا صحيحا بلا خيار لا يعتق لزوال ملكه وتخل اليقين لتحقيق الشرط
زيلي ويحنت الحالف في المسيلتين بالبيع او الشراء الفاسد والموقوف لا
الباطل لعدم الملك وان قبضه ولو اشترى مدبرا او مكاتباً لم يحنت الا
باجازة قاض ومكاتب **فروع** قال لامته ان بعث منك شيئا فانت حرة
فباع نصفها من زوج ولدت منه او من ابنيها لم يقع عتق المولى ولو من
اجنبي وقع والفرق في الظهريّة وانما قيد بالبيع لانه في حلفه لا يتزوج
امراة او هذه المرأة فهو على الصحيح دون الفاسد في الصحيح وكذا لو حلف
لا يصلي او لا يصوم او لا يحج لان المقصود منها الثواب ومن النكاح المحل
ولا يثبت بالفاسد فلا تخل اليقين بخلافه في البيع لان المقصود منه الملك
وانه يثبت بالفاسد والهبة والاجارة كبيع ولو كان ذلك كله في الماضي
كان تزوجت او صمت فهو عليم بما اى الصحيح والفاسد لانه اخبار فان عني
به الصحيح صدق لانه النكاح المعنوي يدّعى ان لم ابع هذا الرقيق فكذا
فاعتق المولى او دبر رقيقه تدبر مطلقا فلا يحنت بالميتة فتح او استولد
الامة حنث لتحقيق الشرط بقوات محلبة البيع حتى لو قال ان لم ابعك فانت
حر فدبر او استولد عتق ولا يعتبر تكرار الرق بالردة لانه موهم **قالت**
له امراته تزوجت على فقال كل امرأة الى طالقة طلقت المحلقة بكسر اللام وعن
الثاني لا يصح السرخسي وفي جامع قاضي خان وبه اخذ عامة مشايخنا وفي
الذخيرة فان في حال غضب طلقت والا لا ولو قيل له انك امرأة غير هذه
المرأة فقال كل امرأة الى فهي كذا لا تطلق هذه المرأة لان قوله غير هذه المرأة لا
يحتمل هذه المرأة فام تدخل تحت كل بخلاف الاول **فروع** يتفرع على الحنث
لفوات المحل بخوان لم تصبى هذا في هذا الصحيح فانت كذا فكسرتة وان لم
تذهبي فتاتي بهذا الحمام فانت كذا فطار الحمام طلقت قال لحرمة ان تزوجك
فعبدي حر فتزوجها حنث لان يمينه تنصرف الى ما يتصور حلف لا يتزوج
بالكوفة عقد خارجها لان المعتبر مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي كذا فطلق
امراته ثم تزوجها ثانيا لا تطلق اعتبار الغرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج
من بنات فلان وليس لفلان بنت لا يحنت بمن ولدت له بحجر النكحة تدخل
تحت النكحة والمعرفة لا تدخل تحت النكحة فلو قال ان دخل هذه الدار احد
فكذا والدار له او لغيره فدخلها الحالف حنث لتكبره ولو قال دارى او دارك

لاحتث بالحالف لتعريفه وكذا لو قال ان من هذا الراس احد واشاد
الى راسه لا يحنت الحالف بمسه لانه متصل به خلقة فكان معرفة اقوى من
يا الاضافة فحجر وذكره المصنف قبيل باب اليقين في الطلاق معزيا
للاشياء الابالينية وفي العلم كان كل غلام محمد بن احد واحد فكذا دخل
الحالف لو هو كذلك لجواز استعمال العلم في موضع النكحة فلم يخرج الحالف
من عموم النكحة بحجر **قلت** وفي الاشياء المعرفة لا تدخل تحت النكحة
الا المعرفة في الجزاى فتدخل في النكحة التي هي في موضع الشرط كان دخل
دارى هذه احد فانت طالق فدخلت هي طلقت ولو دخلها هو لم يحنت
لان المعرفة لا تدخل تحت النكحة وتامة في القسم الثالث من ايمان الظهريّة
ويجب حج او عمرة ما شيا من بلده في قوله على المشي الى بيت الله تعالى او
الكعبة وارق دما ان ركب لا دخاله البعض ولو اراد ببيت الله بعض
المساجد لم يلزمه شئ ولا شئ بعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله
او المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام او باب الكعبة او من بابها او الصفا
او المروة او مزدلفة او عرفة لعدم العرف لا يعتق عبد قيل له ان لم اجد
العام فانت حر ثم قال يحنت وانكر العبد واتى بشاهدين فشهدا بحجر
لا ضيمته بكوفة لم تقبل لقيامها على نفي الحج اذا التضيحة لا تدخل تحت القضاء
وقال محمد يعتق ورجحه الكمال حلف لا يصوم حنث بصوم ساعة بنية وان
افطر لوجود شرطه ولو قال لا اصوم صوما او يوما حنث بيوم لانه مطلق
فيصرف للكمال حلف لا يصوم هذا اليوم وكان بعد اكله او بعد الزوال صحت
اليمين وحنث للحال لان اليمين لا تعتمد الصحة بل التصور كتصوره في الناس
وهو كما لو قال لامرأته ان لم تصل اليوم فانت كذا فحاضت من ساعتها او بعد
ما صلت ركعة فان اليمين تصح وتطلق في الحال لان درور الدم لا يمنع كافي
الاستحاضة بخلاف مسئلة الكوز لان محل الفعل وهو الماء غير قائم اصلا
فلا يتصور بوجه وحنث في لا يصلي بركعة بتعسر السجود بخلاف ان صليت
ركعة فانت حر لا يعتق الا بالاولى شفع لتحقيق الركعة وفي لا يصلي صلاة بشفع
وان لم يقعد بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التشهد وحنث
في لا يوم احدا باقتد قوم به بعد شروعه وان وصليته قصد ان لا يوم
احدا لانه اهم وصدق ديانة فقط ان نواه اى ان لا يوم احدا وان اشهد
قبل شروعه ان لا يوم احدا لا يحنت مطلقا لاديانته ولا قضاء وصح الاقتدا
ولو في الجمعة استحسانا كما لا حنث لو اهم في صلاة الجنازة او سجدة التلاوة
لعدم كمالها بخلاف النافلة فانه يحنت وان كانت الامامة في النوافل
منها عنها **فروع** ان صليت فانت حر فقال صليت وانكر المولى لم يعتق
لا يمكن الوقوف عليها بلا حرج قال ان تركت الصلاة فطالق فصلتها قضاء

طلعت على الاظهر ظهري به حلف ما اخر صلاة عن وقتها وقد نام فقضاها انظر
 الباقى عدم حنثه حديث فان ذلك وقتها اجمع حدثا في الطهارة منها حلف
 ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعة ويجمع امراته ولا يغتسل يصلي الفجر
 والظهر والعصر جماعة ثم يجامعها ثم يغتسل كما غربت ويصلي المغرب والعشاء
 جماعة فلا يحنث حلف لا يحج على الصحيح منه فلا يحنث بالفساد ولا يحنث
 حتى يقف بعرفة عند الثالث اى محمد او حتى يطوف الكثر الطواف المفروض
 عند الثاني وبه جزم في النهاج للعلامة عمر بن محمد العقيلي الانصارى كان
 من كبار فقهاء بخارى ومات بها سنة سبعين وخمماية ولا يحنث في العرة
 حتى يطوف الكثرها ان لم يستمر فزولك فهو هدى اى صدقة ان صدق
 به بمكة فملك الزوج قطنا بعد الحلف فزولته ونسج فليس فهو هدى
 عند الامام وله التصديق بقيمته بمكة لا غير وشرطا ملكه يوم حلف ويقتى بقولها
 في ديارنا لانها انما تغزل من كتان نفسها او قطنها وبقوله في الديار الرومية
 لغزلها من كتان الزوج نهر حلف لا يلبس من غزلها فليس تكة منها لا يحنث
 عند الثاني وبه يفتى لانه لا يسمى لباسا عرفا كما لا يلبس ثوبا من نسج فلان
 فليس من نسج غلامه لا يحنث اذا كان فلان يعمل بيده والاحنث لتعين المجاز
 كما حنث بلبس خاتم ذهب ولو رجلا بلا فض او عقد لؤلؤ او زبرجد او زمر
 ولو غير مرصع عندها وبه يفتى في حلفه لا يلبس حليا للعرف لا يحنث بخاتم فضة
 بدليل حله للرجال الا اذا كان مصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان له فض
 فيحنث هو الصحيح زيلجي ولو كان مموها بذهب ينبغي حنثه به نهر كالحال
 وسوار حلف لا يجلس على الارض فجلس على حاييل منفصل كحش او جلد او سباط
 او حصير او حلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه اخر فنام عليه او لا
 يجلس على هذا السرير فجعل فوقه اخر لا يحنث في الصور كلها الثلاثة
 كما لو اخبر عن الحشوم من الفراش للعرف ولو نكر الاخيرين حنث مطلقا للعموم
 وما في القدوري من تنكير السرير حمل في الجوهرة على العرف بخلاف ما لو
 حلف لا ينام على الواح هذا السرير او الواح هذه السفينة ففرش على
 ذلك فراش لم يحنث لانه لم ينم على الواح بحجر كذا في نسخ الشرح لكن
 ينبغي التعبير باداة التشبيه نحو كما لو الى اخر الكلام او تاخيره عن مقاله
 القرام ليصح المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام وكذا هو الموجود في غالب
 نسخ المتن بديار تادش الشام ولو جعل على الفراش قرام بالكسر الملاء
 او جعل على السرير سباط او حصير حنث لانه يعد نايما وجالسا عليها عرفا
 بخلاف ما مر بخلاف ما لو حلف لا ينام على الواح هذا السرير او الواح هذه
 السفينة ففرش على ذلك فراش فانه لا يحنث لانه لم ينم على الواح حلفه
 لا يمشى على الارض فمشى عليها بنعل او خف او شى على ارجل حنث وان مشى

مط
 ترجمة مؤلف منهاج
 الخفية

مط
 التكة ليت لبسا

على سباط لا يحنث فرع ان نمت على ثوبك او فراشك فلذا اعتبرا اكثر
 بدنه **باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك**
 ما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من الغسل والكسوة الاصل لهذا ان
 ما شارك الميت فيه الحي يقع اليمين فيه على الحالتين الموت والحياة وما اختص
 بحالة الحياة وهو كل فعل يلذ ويولم ويغرم ويسركشم وتقبيل تقيد بها
 ثم فرع عليه بقوله فلو قال ان ضربتك او كسوتك او كلمتك او دخلت
 عليك او قتلتك تقيد كل منها بالحياة حتى لو علق بها طلاقا او عتقا
 لم يحنث بفعلها في ميت بخلاف الغسل والحمل والمس واللباس الثوب
 لحلفه لا يغسله او لا يحمله لا تقيد بالحياة يحنث في حلفه ولو بالفارسية
 لا يضرب زوجته فدشعرها او خنقها او عضها او قوصها ولو ما زجا خلافا
 لما صح في الخلاصة والقصد ليس بشرط فيه اى في الضرب وقيل شرط على
 الاظهر والاشبه بحر وبه جزم في الخائنة والسرانية واما الايلام فشرط به
 يفتى ويكفى جمعها بشرط اصابة كل سوط واما قوله تعالى وخذ بيدك
 ضعفنا اى حزمة ريجان فخصوصية لرحمة زوجته ايوب عليه السلام فتح
 حلف ليضربن او ليقتلن فلانا الف مرة فهو على الكثرة والمبالغة كحلفه
 ليضربنه حتى يموت او حتى يقتله او حتى يتركه لاحيا ولا ميتا ولو قال
 حتى يغشى عليه او حتى يستغيث او يبكي فعلى الحقيقة ان لم يقتل زيدا فلذا وهو
 اى زيد ميت ان علم الخالف بموته حنث والا لا وقد قدمها عند ليصدق
 السما حلف لا يقتل فلانا بالكوفة فضر به بالسواد ومات بها حنث كحلفه
 لا تقتله يوم الجمعة فجره يوم الخميس ومات يوم الجمعة حنث وبعبارة
 اى ضربه بكوفة وموته بالسواد لا يحنث لان المعتبر زمان الموت ومكانه
 بشرط كون الضرب والجرح بعد اليمين ظهريه وفيها ان لم تاتى حتى
 اضربك فهو على الاتيان ضربه او لا ان رايته لاضر به فعلى التراخي ما لم
 ينو الفور ان رايته فلم اضربك فراه الخالف وهو مريض لا يقدر على
 الضرب حنث ان لقيتكم فلم اضربك فراه من قدر ميل لم يحنث بحجر
 الشهر وما فوقه ولو الى الموت بعيد وما دونه قريب فيعتبر ذلك في
 ليقضين دينه او لا يكلمه الى بعيدا والى قريب ولفظ العاجل والسرير
 كالقريب والاجل كالبعيد وهذا بلائيه وان نوى بقريب او بعيد مرة
 معينة فيهما فعلى ما نوى ويدين فيما فيه تخفيف عليه بحجر حلف لا يكلمه
 مليا او طويلا ان نوى شيئا فذاك والا فعلى شهر ويوم كذا في البحر عن
 الظهيرية وفي النهر عن السراج على شهر وكذا كذا يوما احد عشر وبالاو
 احد وعشرون وبضعة عشر ثلاثا عشر يور حلفه ليقضين دينه
 اليوم لو قضاه نهجته ما يردده التجار او زيوفا ما يردده بيت المال او

مستحقة للغير ويعتق المكاتب بدفعها لا يبرأ لو قضاه رصا صا واستوفته
وسطها غش لانها ليسا من جنس الدراهم ولذا لو تجوز بهما في صرف وسلم
له يجوز ونقل مسكين ان النهر حجة اذا غلب غشها لم تؤخذ واما المستوفية
فاخذها حرام لانها نخاس انتهى وهذه احدى المسائل الجنس التي جعلوا
الزيف فيها كالجنادير المديون في حلفه لرب الدين لا قضين ما لك
اليوم فجا به فلم يجده ودفع للمقاضي ولو في موضع لا قاضي فيه حث به
يفتي منية المفق وكذا يبرأ لو وجدته فاعطاه فلو يقبل فوضعه بحيث
تتأله يده لو اراد قبضه والا يمكن كذلك لا يبرأ ظهريه وفيها حلف
ليجهدن في قضا ما عليه لفلان باع ما للمقاضي يبعه لو رفع الامر اليه
وكذا يبرأ بالبيع ونحوه ما تحصل المقاصه فيه به اي بالدين لان الديون
تقضى بامثالها وهبة الدين منه اي من المديون ليس بقضاء
لان الهبة اسقاط للمقاصه وحينئذ فلا حث لو كانت اليمين موقفة
لعدم امكان البر مع هبة الدين وامكان البر شرط البقا كما هو شرط الابتداء
كما مر في مسئلة الكوز وعليه لو حلف ليقضين دينه غدا فقضاه اليوم
او حلف ليقضين فلانا غدا فمات اليوم او حلف لياكلن هذا الرعيف غدا
فاكله اليوم لم يحث زيلعي حلف ليقضين دين فلان فامر غيره بالاداء او
احاله فقضى برون قضى عنه متبرع لا يبرأ ظهريه وفيها حلف لا
يفارق غريمه حتى يستوفي فقعد بحيث يراه او يحفظه فليس بمفارقة
ولو نام او غفل او شغله انسان بالكلام او متعه عن الملازمة حتى هرب
غريمه لم يحث ولو حلف بطلاقها ان يعطيها كل يوم درهما فربما يدفع
اليها عند الغروب او عند العشاء قال اذا لم يخل يوما وليلة عن دفع درهم
لم يحث حلف لا يقبض دينه من غريمه درهما دون درهم نقبض بعضه
لا يحث حتى يقبض كله قبضا متفرقا لوجود شرط الحث وهو قبض الكل
بصفة التفرق لا يحث اذا قبضه بتفرق ضروري كان يقبضه كله بوجه
لانه لا يعد تفرقا عرفا ما دام في عمل الوزن لا ياخذ ما له على فلان الاجملة
او الاجمعا فترك منه درهما ثم اخذ الباقي ليف مثاء لا يحث ظهريه
وهو الجملة في عدم حثه في المسئلة الاولى كما لا يحث من قال ان كان لي الا
مائة او غيرا وسوى مائة فلذا يملكها اي المائة وبعضها لان غرضه في الزيادة
على المائة وحث بالزيادة لو ما فيه الزكاة والا لا حث لو قال امراته لزان
كان له مال وله عروض وضياع ودور وغير التجارة لم يحث خزانة اكل حلف
لا يفعل لزانة له على الابد لان الفعل يقتضي مصدرا منكرا والنكوة في النفي
نعم فلو فعل المحلوف عليه مرة حث وانحلت يمينه وما في شرح المجمع من
عدمه سهو فلو فعله مرة اخرى لا يحث الا في كلما ولو قيدها بوقت كقوله

لا افعل اليوم قضى اليوم قبل الفعل بر لوجود ترك الفعل في اليوم كله وكذا
ان هلك الخائف والمحلوف عليه بر لتحقيق العدم ولو جن الخائف في يوم حث
عندنا خلافا لاحد فتح ولو حلف ليفعلنه بر بمرة لان النكوة في الاثبات
تخص الواحد هو المتيق ولو قيدها بوقت قضى قبل الفعل حث ان بقى الامكان والا
بان وقع الياس بموته ويفوت المحل بطلت يمينه كما مر في مسئلة الكوز زيلعي حلفه
وال يعلمه بكل داع من علمتين اي مفسد دخل البلدة تقيد حلفه بقيام ولايته بيان
لكون اليمين المطلقة تصير مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقيد يمينه بفور علمه واذا
سقطت لا تعود ولو ترقى بلا عزول الى منصب اعلا فاليمين باقية لزيادة تمكنه
فتح ومن هذا الجنس مسائل منها ما ذكره بقوله كالو حلف رب الدين غريمه او الكفيل
بامر للمفلول عنه ان لا يخرج من البلد الا باذنه تقيد بالخروج حال قيام الدين
والفائلة لان الاذن انما يصح ممن له ولاية المنع وولاية المنع حال قيامه ومنها لو
حلف لا يخرج امراته الا باذنه تقيد بحال قيام الزوجية بخلاف لا يخرج امراته من
الدار لعدم دلالة التقيد زيلعي حلف ليهين فلانا فوهبه له فلم يقبل بر وكذا كل
عقد تبرع كهادية ووصية واقرار بخلاف البيع ونحوه حيث لا يبرأ لا قبول
وكذا في طرف النفي والاصل ان عقود التبرعات بازا الايجاب فقط وللمعاوضات
بازا الايجاب والقبول معا وحضرة الموهوب له شرط في الحث فلو ذهب الخائف
لغايب لم يحث اتفاقا ابن مكلد فلم يحفظ لا يحث في حلفه لا يشم رجحانا بشم
ورد ويا سمين والممول عليه العرف فتح ويعين الشم تقع على الشم المقصود فلا
يحث لو حلف لا يشم طيبا فوجد ريحه وان دخلت الراجحة الى دماغه فتح
ويحث في حلفه لا يشم بنفسي او وردا بشر او رقهما لادهنهما للعرف حلف
لا يتزوج من وجه فضولي فاجاز بالقول حث وبالفعل ومنه الكتابة خلافا
لابن سماعة لا يحث به يفتي خاتمه ولو زوج فضولي ثم حلف لا يتزوج لا يحث
بالقول ايضا اتفاقا لاستنادها لوقت العقد كل امرأة تدخل في نكاحي او تنصير
حلا لي فلذا فاجاز نكاح فضولي بالفعل لا يحث بخلاف كل عبد يدخل في ملكي
فهو حر فاجاز بالفعل حث اتفاقا لكثرة اسباب الملك عمادية وفيها حلف
لا يطلق فاجاز طلاق فضولي قولا او فعلا فهو كالنكاح غير ان سوق المهر
ليس باجازة لوجوبه قبل الطلاق قال لامرأة العيران دخلت دار فلان فانت طالق
فاجاز الزوج فدخلت طلقته ومثله في عدم حثه باجازته فعلا ما يكتبه الموثون
في التعلق من نحو قوله ان تزوجت امرأة بنفسي او بوكيلي او بفضولي او دخلت في
نكاحي بوجه ما تكن زوجته طالق لان قوله او بفضولي الى آخره عطف على قوله
بنفسي وعاملة تزوجت وهو خاص بالقول وانما ينسد باب الفضولي لو زاد او اخرجه
فكاح فضولي ولو بالفعل فلا يخلص له الا اذا كان المعلق طلاق المتزوجة فيرفع
الامر الى شافعي ليفسخ اليمين المضافة وقد مرنا في التعليق ان الافتا كان في

ذلك بحرف لا يدخل دار فلان استظم المملوكة والمتاجرة والمستعارة لان المراد به المسكن عرفا ولا بد ان تكون سكناء لا بطريق التبعية فلو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن بها لم يحنث لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج نهى عن الواقعات لا يحنث في حلفه انه لا مال له وله دين على نفسه بتشديد اللام اى يحكم بافلاسه او على من غنى لان الدين ليس بمال بل وصف في الزمة لا يتصور قبضه حقيقة **فروع** قال لغيرة والله لتفعلن كذا فهو حالف فان لم يفعل المخطأ حنث مالم ينو الا سحلاف قال لغيرة اقتصم عليك بالله او لم عليك لتفعلن كذا فالحالف هو المبتدى مالم ينو الاستفهام ولو قال عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم فالحالف المحبب لا يدخل فلان داره فيمينه على النهي ان لم يملك منعه والا فعلى النهي والمنع جميعا آجر داره ثم حلف انه لا يتركه فيها برب قوله اخرج لا يدع ماله اليوم على غريمه فقدم للقاضي وحلفه برب قيل له ان كنت فعلت كذا فامرانك طالق فقال نعم وقد كان فعل طلقت وفي الاشياء القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب قال امراة زيد طالق او عبده حر او عليه المشي الى بيت الله ان فعل كذا وقال زيد نعم كان حالفا الى اخره ادعى عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شئ نبوهن بالمال حنث به يفتي حلف ان فلانا ثقيل وهو عند الناس غير ثقيل وعنده ثقيل لم يحنث الا ان ينوى ما عند الناس لا يعمل معه في القسامة مثلا فعلم مع شريكه يحنث ومع عبده الماذون لا لا يزرع ارض فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره حنث لان نصف الارض تسمى ارضا بخلاف لا يدخل دار فلان فدخل المشتركة اذا لم يكن ساكنا **كتاب الحدود** احد لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة وجبت حقا لله زجرا فلا يجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطهر عندنا بل المطهر التوبة واجمعوا انها لا تسقط الحد في الدنيا فلا تغزير حد لعدم تقديره ولا قصاص حد لانه حق الاول والزنا موجب للحد وطى وهو ادخال قدر حشفة من ذكر بكلف خروج الصبي والمعتوه ناطق خور وطى الاخرى فلا حد عليه مطلقا للشبهة واما الاثنى فتحد للزنا بالاقرار بالبرهان شرح وهبانية طابع في قبل مشهارة حال او ما ضيا خرج المكره والدبر ونحو الصغيرة خال عن ملكه اى ملك الواطى وشبهة اى في المحل لان الفعل ذكره ابن الكمال وزاد الكمال في دار الاسلام لانه لا حد بالزنا بدار حرب او تمكنه من ذلك بان استلقى فتعدت على ذكره فانها يحدان لوجود التمكن او تمكنها فان فعلها ليس وطيا بل تمكن فتم التعريف وزاد في المحيط العلم بالتحريم فلم يعلم لم يجد للشبهة ورده في الفتح جرمته في كل ملة ويثبت بشهادة اربعة رجال في مجلس واحد فلو شفرقين حد وبلفظ الزنا لا يحجر لفظ الوطى او الجماع وظاهر الدرر ان ما يفيد معنى

الزنا يقوم مقامه ولو كان الزوج احدهم اذا لم يكن الزوج قدزها ولو شهد بنواها بولده للثمة لانه يدفع اللعان عن نفسه في الاول ويسقط نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعده في الثانية ظهير به فيسالمهم الامام عنه ما هو اى عن ذاته وهو الايلاج عيني وكيف هو واين هو ومتى زنا ومن زنا لجواز كونه مكرها او بدارا للحرب او في صباه او بامة ابنه فيستقي القاضي احتياالا للدرء فان بينوه وقالوا رايناوه وطهها في فرجها كالميل في المحلة هو زيادة بيان احتياالا للدرء وعدلوا سرا وعلمنا اذا لم يعلم بحالهم حكم به وجوب اترك الشهادة به اولى مالم يتهتكك فالشهادة اولى به ويثبت ايضا باقراره صريحا صاميا ولم يكذب بالآخر ولا ظهر كذبه بحجة او رفقها ولا اقرب من ناه بخبر سا او هي باخرس لجواز ايداء ما يسقط الحد ولو اقربه او سرقة في حال سكوه لاحد ولو سرق او زنا حد لان الانشا لا يحتمل التكذيب والاقرار يحتمله نهى او يعاقب بجملة اى المقر الاربعة كلما اقر رده بحيث لا يواه وسأله كما مر حتى عن المزي بها لجواز بيانه بامة ابنه نهى فان بينه كما يحق حد فلا يثبت بعلم القاضي ولا بالبينه على الاقرار ولو قضى بالبينه فاقتر مرة لم يجد عند الثاني وهو الاصح ولو اقر اربعاً بطلت الشهادة اجماعا سراج ويحلى سبيله ان يرجع عن اقراره قبل الحد او في وسطه ولو رجوعه بالفعل كهر وبه بخلاف الشهادة وانكار الاقرار رجوع كما ان انكار الودة توبة كما سيحى وكذا يصح الرجوع عن الاقرار بالاحصان لانه لما صار شرطا للحد صار حقا لله تعالى فصح الرجوع عنه لعدم الكذب بحجر وكذا عن ساير الحدود الخاصة لله كحد شرب وسرقة وان ضمن المال ونذب تلقينه الرجوع بملكك قبلت اولست او وطيت بشبهة الحديث ما عزا دعى الزاني انها زوجته سقط الحد عنه وان كانت زوجته الغير بلا بينة ولو تزوجها بعده اى بعد زناه واشتترها لا يسقط في الاصح لعدم الشبهة وقت الفعل بحجر ويرجم محصن في فضا حتى يموت ويصطفون كصفوف الصلاة لرحمه كلما رجم قوم تنحوا ويرجم اخرون فلو قتله شخص او فقاء عينه بعد القضا به فهدر وينبغي ان يعزى لافتياته على الامام نهى ولو قبله اى قبل القضا به يجب القصاص في العمد والدية في الخطاء لان الشهادة قبل الحكم بها لا حكم لها والشرط بدانة الشهود به ولو بجماعة صغيرة الا لعذر كمرض فيرجم القاضي بحضرهم فان ابوا او ماتوا او غابوا او قطعوا بعد الشهادة او بعضهم سقط الرجم لفوات الشرط ولا يجدون في الاصح كالخرج بعضهم عن الاهلية للشهادة بفسق او غنى او خرس او قذف ولو بعد القضا لان الامتناع من القضا في الحدود وهذا لو محصنا اما غيره فيجد في الموت والغيبه كافي الحاكم ثم الامام هذا ليس حتما كيف وحضوره ليس بلازم قاله ابن الكمال وما نقله المصنف عن الكمال تعقبه في النهى ثم الناس افا في النهى ان حضورهم ليس بشرط فريهم كذلك فلو امتنعوا لم يسقط ويبطل الامام لو نقل

ط بطلت الشهادة بالاقرار

مقتضاها انه لو امتنع لم يحل للقوم رجعه وازا سهرم لقوت شرطه فتح للكن سيجي
 انه لو قال قاض عدل قضيت على هذا بالرجم وسلك رجحه وان لم تعين الحجة
 يكره للجمم الرجم وان فعل لا يحرم الميراث وغسل وكفن وصلى عليه وصح انه
 عليه السلام صلى على القائم به وغير المحصن بجلد مائة ان حرا ونصفها للعبد
 بدلالة النص والمراد بالمحصنات في الآية الحواير ذكره البيضاوي وغيره وذكر
 الزيلعي انه غلب الاناث على الذكور لكنه عكس القاعدة والعبد لا يجده سيد
 بخير اذن الامام ولو فعله هل يكفي الظاهر لا لقولهم ركنه اقامة الامام شهر
 بسوط لا عقدة له في الصحاح ثمرة السياط عقد اطرافه متوسطا بين الخارج
 وغير المولد ومنع ثيابه خلا ازار لسر عورته وفرق جلده على بدنه خلا
 راسه ووجهه وفرجه قيل صدره وبطنه ولو جلده في يوم خمسين متواليه
 ومثلها في اليوم الثاني اجزاء على الاصح جوهره وقال علي رضي الله عنه يضرب
 الرجل قايما والمراة قاعدة في الحدود والتعازير غير ممدود على الارض
 كما يفعل في زماننا فانه لا يجوز نهر وكذا لا يمد السوط لان المشترك في النفي
 يعم ابن كمال ولا يمتنع ثيابها الا الفرو والحشو ونضرب جالسة لما رويينا
 ويحفر لها الصدورها في الرجم وجاز تركه لسترها بها ولا يجوز الحفر له
 ذكره الشمني ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان مرقا لا يتبع والا اتبع حتى يموت
 كما مر ولا جمع بين جلد ورجم في المحصن ولا بين جلد ونفي اي تقريب في
 البكر وفسه في النهاية بالحبس وهو احسن واسكن للفتنة من التعزيب
 لانه يعود على موضوعه بالنقض الاسياسية وتعزيرا فيفوض للامام وكذا
 في كل جنائية تنهر ويرجم مريض زني ولا يجلد حتى يبرأ الا ان يقع الباس
 من برية فيقام عليه بجر ويقام على الحامل بعد وضعها لا قبله اصلا بل
 تحبس لوزانها بينية فان كان حدها الرجم رجعت حين وضعت الا اذا
 لم يكن للمولود من يربيه فحتى يستغنى ولو ادعت الحمل ببرها النسا فان
 قلن نعم حبسها متتين ثم رجما اختيارا فان كان الجلد فيبعد النفاس لانه
 مرض وشرايط احصان الرجم سبعة الحرية والتكليف عقل وبلوغ والاسلام
 والوطى وكونه بنكاح صحيح حال الدخول وكونها بصفة الاحصان للذكورة
 وقت الوطى فاخصان كل منهما شرط لصيرورة الاخر به محصنا فلو نكح امه
 او الحرة عبدا فلا احصان الا ان يطاها بعد العتق فيحصل الاحصان به لا بما
 قبله حتى لو زني ذمي بمسلم لا يرجم بل يجلد وبقي شرط آخر ذكره
 ابن الكمال وهو ان لا يبطل احصانها بالارتداد فلوارثا ثم اسلم لم يعد الا
 بالدخول بعده ولو بطل يحنون او عتد عاد بالافاقه وقيل بالوطى بعده و
 اعلم انه لا يجب بقا النكاح لبقا به اي الاحصان فلو نكح في عمره مرة ثم طلق
 وبقي محررا وزني رجم ونظم بعضهم الشروط فقال

تقليد الاناث على الذكور

المشرك في النفي يعم

شروط الاحصان اثنتي عشرة • فخذ عن النص مستفهما •
 • بلوغ وعقل وحرية • ورابعها كونه مسلما •
 • وعقد صحيح ووطى مباح • متى اختلف شرط فلا يوجها •
باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب لقيام
 الشبهة لحديث ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم الشبهة ما يشبه
 الشئ الثابت وليس بثابت في نفس الامر وهي ثلاثة انواع شبهة حكمية
 في المحل وشبهة اشتباه في الفعل وشبهة في العقد والتحقيق دخول هذه في
 الاولين وسحقه فان ادعاها اي الشبهة وبرهن قبل برهان وسقط
 الحد وكذا يسقط ايضا بمجرد ادعاها الا في دعوى الاكراه خاصة فلا بد
 من البرهان لانه دعوى بفعل الغير فيلزم بثبوت مجر لا حد بل لازم بشبهة
 المحل اي الملك وتسمى شبهة حكمية اي الثابت حكم الشرع بجلده وان ظن حرث
 كوطى امه ولده وولد ولده وان سفل ولو ولده حيا فتح حديث انت وما لك
 لا بيك ومعتدة الكنايات ولو خلعا خلا عن مال وان نوى بها ثلاثا نهر
 لقول عمر الكنايات راجع ووطى البايع الامه المبيعة والزوجه الامه المهرودة
 قبل تسليمها المشتري وزوجه وكذا بعده في الفاسد ووطى الشريك اي احد
 الشريكين الجارية المشتركة ووطى جارية مكاتبه وعنده الماذون له وعليه
 دين محيط بماله ورقبته زيلعي ووطى جارية من الغنمة بعد الا حراز
 بدارنا او قبله ووطى جارية قبل الاستبراء والتي فيها خيار للمشتري والتي
 هي اخته رضاعا وزوجه حرث برودتها ومطاوعتها لابنه اوجاعه لامها
 او بنتها لان من الامه من لم يحرم به وغير ذلك كما لا يخفى على المتتبع ندعى
 الحصر في ستة مواضع ممنوع ولا حد ايضا بشبهة الفعل وتسمى شبهة
 اشتباه اي شبهة في حق من حصل له اشتباه ان ظن حله العبرة لدعوى
 الظن وان لم يحصل له الظن ولو ادعاها احدهما فقط لم يجدا حتى يقررا
 جميعا بعلمهما بالحرية نهر كوطى امه ابوية وان عليا شمني ومعتدة الثلاث
 ولو جملة وامه امراته وامه سيده ووطى المرتكهن الامه المهرودة في
 رواية كتاب الحدود وهي المختارة زيلعي وفي الهداية المستعبر للرهن كالمزني
 وسيجي حكم المستاجرة والمقصوبة وينبغي ان الموقوفة عليه كالمهرودة نهر
 ومعتدة الطلاق على مال وكذا المختلعة على الصحيح بدائع ومعتدة الاعناق
 والحال انها هي ام ولده والوطى ان ادعى النسب ثبت في الاولى شبهة
 المحل لا في الثانية اي شبهة الفعل لتحضنه في الا في المطلقة ثلاثا بشرطه
 بان تلد لاقل من سنتين لا اكثر لا بدعوة كما مر في بابيه وكذا المختلعة والمطلقة
 بعوض بالاولى نهائية والا في وطي امرأة زفت اليه وقال النسا في زوجها
 ولم تكن كذلك معتدا خبرهن فيثبت نسبه ولا حد ايضا بشبهة العقد

اي عقد النكاح عنده اي الامام كوطي محرم نكحها وقال ان علم بالحرمة حد وعليه الفتوى
خلاصة لكن المرح في جميع الشروح قول الامام فكان الفتوى عليه اولى قاله قاسم في
تصحيحه لكن في الفتاوى عن المضمرات على قولها الفتوى وحرر في الفتح انها من
شبهة المحل وفيها ثبت النكاح كما مر اوطى في نكاح بغير شهود احد لشبهة العقد
وفي المجتبى تزوج بمحرمة او منكوحة الغير او معتدة ووطيها ظانا المحل لا يحد وتفر
وان ظانا الحرمة فكذلك عنده خلافا لما فظهر ان تقسيمها لثلاثة اقسام قول الامام
وحد بوطي امة اخيه وعمه وسائر محارمه سوى الولاد لعدم البسطة وبوطي امرأة
وجدت على فراشه فظنها زوجته ولو هو اعني لتمييزه بالسؤال الا اذا دعاهها فاجابته
قائلة انا زوجتك او انا فلانة باسم زوجته فواقعها لان الاخبار دليل شرعي حتى
لواجابته بالفعل او بنعم حد ذميمة عطف على ضمير حد وجاز للفصل زني بها حربي
مستامن وحد ذممي زني بجارية مستامته لا يحد الحزني في الاولى والحرية في الثانية
والاصل عند الامام ان الحدود وكلها لا تقام على مستامن الا حد القذف ولا يحد
بوطي بهيمة بل يعزروا وتذبح ثم تحرق ويكره الانتفاع بها حية وميتة مجتبى
وفي النهي الظاهر انه يطالب نذ بالقولهم تضمن بالقيمة ولا يحد بوطي اجنبية
زفت اليه وقيل خبر الواحد كاف في كل ما يعمل فيه بقول النساء بحجره على عرسك
وعليه مهرها بذلك قضى عمر وبالعدة او بوطي دبر وقال ان فعل في الجانب
حد وان في عبده او امته او زوجته فلا حد اجماعا بل يعزروا قال في الدرر بنحو
الاحراق بالنار وهدم الجدار والتكيس من محل مرتفع بانواع الاجار وفي الحاوي
والجلد اصح وفي الفتح يعزروا ويمن حتى يموت او يتوب ولو اعتاد اللواط
قتله الامام سياسة قلت وفي الزهر مغزى البحر التقييد بالامام يفهم ان
القاضي ليس له الحكم بالسياسة **فروع** في الجوهرية الاستمنا حرام وفيه التفرير
ولو كان امراته وامته من العيب بذكره فانزل كره ولا شئ عليه ولا تكون اللواط
في الجنة على الصحيح لانه تعالى استفتحها وسماها خبيثة والجنة منزلة عنها
فتح وفي الاشياء حرمتها عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فتوجد وقيل
يخلق الله تعالى طائفة نصفهم الاعلى كالذكور والاسفل كالاناث والصحيح الاول
وفي البحر حرمتها اشده من الزنا لحرمتها عقلا وشرعا وطبعيا والزنا ليس بحرام طبعيا
وتنزل حرمة بتزوج وشرانجلا فلها وعدم الحد عندها لا تخفها بل للتقليد
لان مظهر على قول وفي المجتبى يكفر مستحلبا عند الجمهور او زني في دار الحرب
او البغي الا اذا زني في عسكر لا مير ولاية الاقامة هداية ولا حد بزي غيري
مكلف بمطقة مطلقا لا عليه ولا عليها وفي عكسه حد فقط ولا حد بالزنا المستأجر
له اي الزنا والحق وجوب الحد كالمستأجر للخدمة فتح ولا بالزنا بالراه ولا
باقرار ان انكوه الاخر للشبهة وكذا لو قال اشتريتها ولو حرة مجتبى وفي قتل
امة بزنائها الحد بالزنا والقيمة بالقتل ولو اذهب عينها لزمه قيمتها وسقط

مطل
يكون جزر الواحد

غالب
ليس للقتل حكم بالسياسة
والاستمنا حرام

مطل
لا يكون اللواط في الجنة

الحد لملكه الجنة العميا فا ورث شبهة هداية وتفصيل ما لو افضا في الشرح ولو
غصبها ثم زنا بها ثم ضمن قيمتها فلا حد عليه اتفاقا بخلاف ما لو زنا بها ثم غصبها
ثم ضمن قيمتها كما لو زنا بجرة ثم نكحها لا يسقط الحد اتفاقا فتح والخليفة الذي
لا اولى فوقة يؤخذ بالقصاص والاموال لانها من حقوق العباد فيستوفيه
ولي الحق اما بتمكينه او بمنعته المسلمين وبه علم ان القضا ليس بشرط الاستيفاء
القصاص والاموال بل للتمكين فتح ولا يحد ولو قذف لعلة حق الله واقامته
اليه ولا ولاية لاحد عليه بخلاف امير البلدة فانه يحد بامر الامام والله اعلم
باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها شهد واجد
متقادم بلا عذر كرض او بعد مسافة او خوف طريق لم تقبل للثمة الا انه حد
القذف اذ فيه حق العبد ويضمن المال السرقة لانه حق العبد فلا يسقط بالتقادم
ولو اقر به اي بالحد مع التقادم حد لانقضاء التهمة الا في الشرب كما سيحى وتقادمة
بزوال الرخ وغيره بمعنى شهر هو الاصح ولو شهد وبزنا متقادم حد الشهود عند
البعض وقيل لا كذا في الحاشية شهدوا على زناه بغاية حد ولو على سرقة من غايب
لا لشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا اقر بالزنا مجهولة حد وان شهدوا
عليه بذلك لا لاحتمال انها امراته او امته كاختلافهم في طوعها او في البلد ولو
كان على كل زنا اربعة لكذب احد الفريقين يعني ان ذكروا وقتلوا احدا وتباعدا
المكان او الاقلت فتح ولو اختلفوا في زاويتي بيت واحد صغير جدا اي الرجل
والمرأة استحسانا لا مكان التوفيق ولو شهدوا على زناها ولكن على بكر او رتقا
او قرنا او هم فسقة او شهدوا على شهادة اربعة وان وصيلة شهد الاصول
بعد ذلك لم يحد احد وكذا لو شهدوا على زناه فوجد محبوبا ولو شهدوا بالزنا
ولكن هم عيوان او محدودون في قذف او ثلاثة او اربعة محدود او عيوان او وجد
احدهم كذلك بعد اقامة الحد حد وان طلبه القذف وارش جلده وان مات
منه هدر خلا فالها ودية رجه في بيت المال اتفاقا ويحد من رجع من الاربعة
بعد الرجم فقط لانقلاب شهادته بالرجوع قذفا وغرم ربع الدية وان رجع
قبلة اي الرجم حد والقذف ولا رجم لان الامضاء القضا في باب الحدود ولا
شئ على خامس رجع بعد الرجم فان رجع اخر جدا وغرم ربع الدية ولو رجع
الثالث ضمن الربع ولو رجع الخمسة ضمنوها اخا سا حوى ضمن المرحلية
المرجوم ان ظهر واغبر اهل الشهادة عبيدا وكفارا وهذا اذا اجز المرحلية
الشهود واسلامهم ثم رجع قايلا تعذرت الكذب والا فالدية في بيت المال اتفاقا
ولا يحدون للقذف لانه لا يورث بحس كالمقتل من امر بجمعة بعد التزكية
فظهر وكذلك غير اهل فان القاتل يضمن الدية استحسانا لشبهة صحة القضا
فلو قتله قبل الامرا وبعده قبل التزكية اقتصر منه كما يقبض بقتل المقضى
بقتله قصاصا ظهر الشهود عبيدا او لا لان الاستيفاء الولي ريكلي من الردة

مطل
حق العبد لا يسقط بالتقادم

وان رجم ولم يترك الشهود فوجدوا عبدا فدينته في بيت المال لامتثال
امر الامام فنقل فعله اليه وان قال شهود الزنا تعدنا النظر فليت لا باحته لتحمل
الشهادة الا اذا قالوا تعدنا للتشدد فلا تقبل لفسقهم فتح وانكر الاحصان
فشهد عليه رجل وامرأتان او ولدت زوجته منه قبل الزنا فهو رجم ولو خلا
بها ثم طلقها وقال وطئتها وانكرت فهو محصن باقراره دونها لما تقر بان
الاقرار حجة قاصرة كالوقالت بعد الطلاق كنت نصرانية وقال كانت مسلمة فيرجع
المحصن ويحلف غيره وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله اذا
كان احد الزائنين محصنا يحسد كل واحد منهما حدة فتأمل ترويح بلاولى فدخل
بها لا يكون محصنا عند الثاني لشبهة الخلاف **باب حد الشرب**
المحرم يحسد مسلم مسلما فلا يرد نسك فاسلم لا يجد لانه لا يقيم على الكفار ظهريه
لكن في شبهة الفتى سكر الذمى من المحرم حدة الاصح حرمة السكر في كل ملة ناطق
فلا يجد اخرس للشبهة مكاف طابع غير مضطر شرب الخمر ولو قطرة بلا قيد
سكر او سكر من نبيذ ما به يفتى طوعا عالما بالحرمة حقيقة او حكما بكونه
في دارنا لما قالوا لو دخل حرمي دارنا فاسلم فنشرب الخمر جاهلا بالحرمة لا يجد
بخلاف الزنا حرمة في كل ملة **قلت** يورد عليه حرمة السكر ايضا في كل ملة
فتأمل بعد الاقامة فلو حد قبلها فظاهره انه يعاد عيبي اذا اخذ الشارب
ورج ما شرب من خمر نبيذ فتح فن قصر الراجحة على الخمر فقد قصر موجودة
خبى الرج وهو مؤث سماعى الا ان تنقطع الراجحة لبعده المسافة وجنيد فلا
بد ان يشهد بالشرب طابعا ويقولوا اخذناه ورجحها موجودة ولا يثبت
الشرب بها بالراجحة ولا يبقاها بل بشهادة رجلين يسألها الامام عن ماهيتها
وكيف شرب لاحتمال الاكراه ومتى شرب لاحتمال شربه في دار الحرب فاذا بينوا
ذلك جسه حتى يسأل عن عدالتهم ولا يقضى بظواهرها في حد ما خائنة
ولو اختلفا في الزمان او شهدا احدهما بسكره من الخمر والاخر من المسكر لم يجد
ظهريه او يثبت باقراره مرة صاحبا ثمانين سوطا متعلق بحد المحر ونصفها
للعبد وقرق على بدنه كحد الزنا كما مر فلو اقر سكران او شهدا ووجدوا
رجحها لا بعد مسافة او اقر كذلك او رجع عن اقراره لا يجد لانه خالص
حق الله فيجعل الرجوع فيه ثم ثبوته باجماع الصحابة ولا اجماع الا برأى
عمر وابن مسعود ولها شرط اقيام الراجحة والسكران من لا يفرق بين
الرجل والمرأة والسماء والارض وقال ابن جندب كلامه غالبا فلو نصفه مستقيما
فليس سكران بحد ويختار الفتوى لضعف دليل الامام فتح ولو ارتد
السكران لم يصح فلا تخم عرسه وهذه احدى المسائل السبع المستثناة
من انه كالصاحي كما بسطه المصنف مغزيا الى الاشياء وغيرها ونقل في
الاشربة عن الجوهر حرمة اكل بنج وحشيشة وافيون لكن دون حرمة

لا احتمال التقادم
وايقى شرب صح

حرمة البنج ونحوه

الخمر ولو سكر باكلها لا يجد بل يعز راسه وفي النهر التحقيق ما في العناية ان
البنج مباح لانه حشيش اما السكر منه فحرام اقيم عليه بعض الحد فرب شرب
اخذ بعد التقادم لم يجد لما مر ان الامضاء من القضا في باب الحدود ولو
شرب او زنا ثانيا يستأنف الحد لتداخل المتحد كما سيحى **فروع** سكران او
صاح جميع به فمسه فصدد انسانا فمات ان قادر على منعه ضمن والا لا مصنف
وعاديه **باب حد القذف** هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا
وهو من الكباير بالاجماع فتح لكن في النهر قذف غير المحصن كصغيرة ومملوكة
وحرة متمكة من الصغار هو حد الشرب لمية وثبوتها يثبت برجلين يبالها
الامام عن ماهيته وكيفيته الا اذا شهدك بقوله يا زاني ثم يجسه ليسال عنهما
كما يجسه لشهود يمكن احضارهم في ثلاثة ايام والا لا ظهريه ولا يكفله
خلاف الثاني فهو ويجد الحر والعبد ولو ذميا او امرأة قاذف المسلم
الحق الثابتة حرمة والافقيه التعزير بالبائع العاقل العفيف عن فعل
الزنا فينقص عن احصان الرجم بشيئين النكاح والرخول وبقي من الشروط
ان لا يكون ولده او ولد ولده او اخرس او مجبوبا او خصيا او وطئ بنكاح
او ملك فاسد او هي رقفا او قرنا وان يوجد الاحصان وقت الحد حتى
لوارتد سقط حد القاذف ولو اسلم بعد ذلك فتح بصرح الزنا ومنه
انت ان في من فلان او منى على ما في الظهريه ومثله النيك كما نقله المصنف
عن شرح المنار ولو قال يا زاني بالهزم لم يجد شرح تكملة او بقوله زنا في
في الجبل بالهزم فانه مشترك بين الفاحشة والصعود وحالة الغضب تعين
الفاحشة **اولست لا بيك** ولو زاد لست لامك او قال لست لا بويك
فلا حد او لست يا بن فلان لا يبيد المعروف به والحال ان امه محصنة لانها
المقذوفة في الصورتين اذ المعتبر احصان المقذوف لا الطالب شتمني في
عصب يتعلق بالصورتين الثلاث بطلب المقذوف المحصن لانه حقه
ولو المقذوف غائبا عن مجلس القاذف حال القذف وان لم يسمعه احد
نهر بل وان امره المقذوف بذلك شرح تكملة ويترع الفرو والحشو
فقط الظهار للتخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا لا يجد
بلست يا بن فلان حدة لصدقه ونسبته اليه او الى خاله او عمه او رايه
بتشديد البامريه ولو غير زوج امه زليعي لانهم آباء مجازا ولا بقوله يا بن
ما السماء فيه نظرا بن كمال ولا بقوله يا بنطي لعز في النهى متى نسبة لغير
قبيلته او نقاه عنها عزرو فيه يافرخ الزنا يا بيض الزنا يا حمل الزنا
يا سخل الزنا قذف بخلاف يالكش الزنا او يا حرام زاده قنية وفيها لى
جدد ابوه نسبة فلا حد ولا حد بقوله لامرأة زينة بيعيرا وبشورا وجمارا
او بفرس لانه ليس بن ناسرا بخلاف زينة بقرة او شاة او بئاة او

بجارية أو بثوب أو بدرهم فانه يجد لانها لا تصلح للإبلاج فيراد زينة واخذ
البدل ولو قيل لهذا الرجل فلا حد لعدم العرق بأخذه للمال وإنما يطلب عليه
بقذف الميت من يقع القذف في نسبه بسبب قذفة أي الميت وطعم الأصول
والفروع وان علوا وسفلوا ولو كان الطالب محجوبا أو محجورا فاعن الميراث
بقتل أو رقيق أو كفر أو ولد بنت ولومع وجود الأقرب أو عفو أو تصديقه
للمحقرهم العار بسبب الجزية قيد بالميت لعدم مطالبته في الغايب لجواز
تصديقه إذا حضر قال يا ابن الزانيين وقد مات أبواه فعليه حد واحد
للتداخل الآتي ثم موت أبويه ليس بقيد بل فإيديته في المطالبة ذكر في آخر
المبسوط ان معنوهة قالت لرجل يا ابن الزانيين نجابها إلى ابن أبي ليلى
فاعترفت فحدها حدين في المسجد فبلغ ذلك أبا حنيفة فقال أخطأ في
سبع مواضع بنى الحكم على إقرار المعنوهة والزعماء الحد وحدها حدين
وأقامها معا وفي المسجد وقائمة وبلا حضرة وليها وقال في الدرر
ولم يتعرف ان أبويه حيان فتكون الحضومة لهما أو ميتان فتكون للابن
اجتمعت عليه اجناس مختلفة بان قذف وشرب وسرق وزنا غير محصن
يقام عليه الكل بخلاف المتحد ولا يوالى بينها حيفة الهلاك بل يجبس
حتى يبرأ فيبطل بحد القذف لحق العبد ثم هو أي الامام مخير ان شاء
بحد الزنا وان شاء بالقطع لثبوتها بالكتاب ويؤخر حد الشرب لثبوتها باجتهاد
الصحابة ولو فقه عيني أيضا بدا بالفقهاء ثم بالقذف ثم يرحم لو محصنا وليغنى
غيرها بخبر وفي الحاوي ولو قتل ضرب القذف وضمن للسرقة ثم قتل وترك
ما بقي ويؤخذ ما سرقه من تركته لعدم قطعه نهر ولا يطالب ولد أي فرع
وان سفل وعبد أباه أي أصله وان علا وسيد له ونشر مرتب بقذف
أمه الحرة المسلمة المحصنة فلو كان لها ابن من غيرة أو اب أو نحوه ملك الطلب
في النهر وإذا سقط عنه الحد عزربل يشتم ولده يعزربل لا يرث فيه خلاف
الشافعي ولا رجوع بعد إقرار ولا اعتياض أي أخذ عوض ولا صلح ولا عفو
فيه وعنه نعم لو عفى القذوف فلا حد للصحة العفو بل لترك الطلب حتى
لو عاد وطلب حد شتمني ولذا لا يتم الحد إلا بحضرة قال لا خيرا زاني
فقال الآخر بل انت حد الغلبة حق الله فيه بخلاف ما لو قال له مثلا يا خبيث
فقال بل انت لم يعزربل لانه حقه ما وقد تساوى افتكافا بخلاف ما سجي
لو تشاكما بين يدي القاضي أو تضاريا لم يتكافأ لهتك مجلس الشرع ولتقاء
الضرب ولو قال له عرسه وهو من اهل الشهادة فردت به حدت ولا لعان
الأصل ان الحدين اذا اجتمعا وفي تقديم احدهما اسقاط الآخر وجب تقديم
احتيا لا للدر واللعان في معنى الحد ولذا قالوا لو قال لها يا زانية بنت
الزانية بدلا بالحد لينتفي اللعان ولو قالت في جوابه زينة بك أو معك

هدرا

هدرا أي الحد واللعان للشك قيد بالخطاب لانها لو اجابته بانت ازني مني
حد وحده خائنه ولو كان ذلك مع اجنبية حدث دونه لتصديقها اقرب ولد
ثم نفاه يلاعن وان عكس حد القذف والولد له فيها لاقراره ولو قال ليس
بابني ولا بابنك فهدر لانه انكر الولاية قال لامرأة يا زاني حد اتفاقا لان
الها تخذف للتوخيخ وللرجل يا زانية لا وقال محمد يجد لانها تدخل للمباغنة
كعلامه قلنا الاصل في الكلام التذكير ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له معروف
في بلد القذف أو من لا تعتد بولد لانه اماراة الزنا أو بقذف رجل وطئ في غير
ملكه بكل وجه كامة ابنه أو بوجه كامة مشتركة أو في ملكه المحرم ابرا كامة في
اخته رضاعا في الاصح لفوات العفة أو بقذف من زنت في كفرها لسقوط
الاحصان أو بقذف مكاتب مات عن وفا لا اختلاف الصحابة في حرثته فأورث
شبهة وحد قاذف وطئ عرسه حايضا وامة مجوسية ومكاتبته ومسلم
نيلج محرمه في كفره لثبوت ملكه فيهن وفي الاخرة خلافا وحدها مستان من
قذف مسلما لاننا نلزم ايضا حقوق العباد بخلاف حد الزنا والسرقة لانها
من حدود الله المحضة كحد النمر واما الذي في الكل الا الحرة غايه لكن
قد مناعن المنيته تصحيح حده بالسكرا ايضا وفي السراجية واذا اعتقدوا حرمة
الحزك كانوا كالمسلمين وفيها لو سرق الرمي اوزنا فاسلم ان ثبت باقراره وبشهادة
المسلمين حد وان بشهادة اهل الزمة لا اقوال القاذف بالقذف فان اقام اربعة
على زنايه ولو في كفره لسقوط احصانه كاستم أو اقرب بالزنا اربعيا كما مر عبارة
الدرر او اقراره بالزنا فيكون معناه او اقام بيته على اقراره بالزنا وقد حرر
في البحر ان البينة على ذلك لا تعتبر اصلا ولا يعول عليها لانه ان كان منكرا فقد
رجع فتلغوا البينة وان كان مقرا لا تسع مع الاقرار الا في سبع مذكورة
في الاشياء ليست هذه منها فلذا غير المصنف العبارة فتنبه حد القذوف يعني
اذا لم تكن الشهادة بحد متقادم كما لا يخفى وان عجز عن البينة للمحال واستأجل
لا حضار شهوده في المصير يؤجل إلى قيام المجلس فان عجز حد ولا يكفل ليزه
طلبهم بل يجبس ويقال ابعت اليهم من يحضرون ولو اقام اربعة فسا قان كما
قال دري الحد عن القاذف والمقذوف والشهود ملتبطة بكتفي بحد واحد
لجنايات اتحد جنسها بخلاف ما اختلف جنسها كما بيناه وعم اطلاقه ما اذا
اتحد المقذوف ام تعدد بكلمة ام كلمات في يوم ام ايام طلب كلهم ام بعضهم
وما اذا حد للقذف الاسوطا ثم قذف اخر في المجلس فانه يتم الاول ولا شيء
للتاني للتداخل وما اذا قذف فتق قذف آخر حد العبد فان اخذه الثاني
كل له ثمانون لوقوع الاربعين لها فتح وفي سرقة الزيلعي قذف فحد ثم قذفه
أي بحد ثانيا لان المقصود وهو اظهار كذبته ودفع العار حصل بالاول انتهى
ومفاده انه لو قال له يا ابن الزانية وامة ميتة فخاصمه حد ثانيا كما لا يخفى

مطل
سرق الذمي اوزنا فاسلم

بالزانية
سنة اربعة اوق

واذا تقييده بالحدان التعزير يتعدد بتعدد الفاظه لان حق العبد فرع
عائنه القاضى رجلان في او شرب لم يحده استحقاقا وعنه محمد يحده قياسا
على حد القذف والتود قلنا الاستيفاء للقاضى وهو مندوب للدور بانجر
فلحقته الزمة حواشى السعدية **باب التعزير هو لغية**
التاديب مطلقا وقول القاموس انه يطلق على ضربه دون الحد غلط نهر
وشرعا تاديب دون الحد اكثره تسعة وثلاثون سوطا واقله ثلاثة لسو
بالضرب وجعله في الدور على اربع مراتب وكله مبني على عدم تفويضه للحاكم
مع انها ليست على الملاقاة فان من كان من اشراف الاشراف لو ضرب غيره فادام
لا يلقى تعزيريه بالاعلام وارى انه بالضرب صواب نهى ولا يفرق الضرب فيه
وقيل يفرق ووفق بان ان بلغ اقصاه يفرق والا لا شرح وهبانية ويكون
به وبالجبس وبالصفع على العتق وفرك الاذن وبالكلام العنيف وينظر
القاضى له بوجه عبوس وبشم غير القذف مجتبى وفيه عن السرخسى لا يباح
بالصفع لانه من اعلى ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة لا باخذ مال في
الذهب تجز فيه عن الزانية وقيل يجوز ومعناه ان يسكه مدة لينزجر ثم
يعيده له فان ايسر من توبته صرفه الى ما يرى وفي المجتبى انه كان في ابتداء
الاسلام ثم نسخ والتعزير ليس فيه تقدير بل هو مفوض الى راي القاضى عليه
مشايخنا زيلاني لان المقصود منه الزجر واحوال الناس فيه مختلفة تجز ويكون
التعزير بالقتل لمن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له ولو اكرهها فله قتلها ودمه
هدر وكذا الغلام وهبانية ان كان يعلم انه لا ينزجر بصياح وضرب بمادون السلاح
والا بان علم انه ينزجر بما ذكر لا يكون بالقتل وان كانت المرأة مطوعة قتلها كذا
عزاه الزيلاني للهندواني ثم قال في مينة المقتى لو كان مع امراته وهو يزني بها اوسع
محرمة وهما مطاوعة قتلها جميعا انتهى واقره في الدور قال في البحر ومفاده الفرق
بين الاجنبية والزوجة والمحرمة في الاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من
عدم الانزجار المزبور وفي غيرها يحل مطلقا انتهى ورده في النهى ما في الزانية وغيرها
من التسوية بين الاجنبية وغيرها ويدل عليه تنكير الهندواني للمرأة نعم ما في المينة
مطلق فيجعل على المقيد لتفق كلامهم ولذا جزم في الوهبانية بالشرط المذكور مطلقا وهو
الحق بلا شرط احصان لانه ليس من الحد بل من الامر بالمعروف وفي المجتبى الاصل
ان كل شخص راي مسلما يزني ان يحل له قتله وانما يمنع خوفا من ان لا يصدق
انه زنا وعلى هذا القياس الكاسر بالنظم وقطاع الطريق وصاحب الكس وجميع
الظلمة يادى شئ له قيمة وجميع الكباير والاعونة والسعاة يباح قتل الكل
ويجاب فاتهم انتهى وافقى الناصحى بوجوب قتل كل موز في شرح الوهبانية
ويكون بالنفى عن البلد وبالهجوم على بيت المفسدين وبالاخراج من الدار وهدمها
وكسره وان الخمر وان لمحوها ولم ينقل احراق بيته وبقية كل مسلم حال مباهة للمعتبة

قنية

قنية وما بعد لها فليس ذلك لغير الحاكم والزوج والمولى كما سيحى فرع من عليه
التعزير ولو قال لرجل اقر على التعزير ففعله ثم وقع الحاكم فانه يحسب به قنية
واقره المص ومثله في دعوى الخاينة لكن في الفتح ما يجب حقا للعبد لا بقية
الا الامام لتوقفه على الدعوى الا ان يكفاه فيلحفظ ضرب غيره بغير حق وضرب
المضروب ايضا عزرا ان كالتشاميين يدى القاضى ولم ينكاه كما مر ويبدأ
باقامة التعزير بالبادى لانه اظلم قنية وفي جمع الفتاوى جاز المجازاة بمثله
في غير موجب حد لاذن به ولمن انتصر بعد ظلمه فاوليك ما عليهم من سبيل والعفو
افضل فمن عفى واصح فاجزه على الله وصح حبسه ولو في بيته يمنع من الخروج
منه ثم مع ضربه اذا احتيج لزيادة تاديب وضربه اشد لانه خفف عدا
فلا يخفف وصفا ثم حد الزنا لثبوتها بالكتاب ثم حد الشرب لثبوتها باجماع
الصحابة لا بالقياس لانه لا يجزى في الحدود ثم القذف لضعف سببه باحتمال
صدق القاذف وعز كل مرتكب منكرا وموزى مسلم بغير حق بقول او فعل
الا اذا كان الكذب ظاهرا كما كذب تجز ولو بغز العين او اشارة اليد لانه غيبة
كما ياتي في الخطر فتركه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية لاحد فيها التعزير
اشباه فيعزر بشتم ولده وقذفه وبقتل مملوك ولو ام ولده وكذا بقتل
كافر وكل من ليس بمحصن ويبلغ به غايته كما لو اصاب من اجنبية محرم غير
جماع او اخذ السارق بعد جمعه للمناع قبل اخراجه وفيما عداها لا يبلغ غايته
وبقتل اى بشتم مسلم ما يبا فاسق الا ان يكون معلوم الفسق كما سبلا
او علم القاضى بفسقه لان الشين قد الحقه هو بنفسه قبل قول القائل فتح
فان اراد القاذف اثباته بالبينة مجزأ بلا بيان سببه لا يسمع ولو قال
يا زاني واراد اثباته تسمع لثبوت الحد بخلاف الاول حتى لو بينوا فسقه
بما فيه حق الله او للعبد قبلت وكذا في جرح الشاهد ويلبغى ان يسأل القاضى
عن سبب فسقه فان بين سببا شرعيا لتقيل اجنبية وعناقرها وطلوته
بها طلب بيته لعززه ولو قال هو ترك واجب سال القاضى المشتموم عما
يجب عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من
ترك الاشتغال بالفقه لتقيل شهادته والمراد ما يجب عليه تعلمه منه
نهى وعز الشاتم بيا كافر وهل يكفر ان اعتقد المسلم كافرا نعم والا لا به
يفتى شرح وهبانية ولو اجابه بليك كفر خلاصه وفي التا تاريخه قيل لا
يعزرم لم يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون محتملا يا حبشيت
يا سارق يا فاجر يا مخنث يا خاين يا سفيه يا بليد يا احمق يا مباهى يا عوفى
يا لوطى وقيل يسال فان عنى انه مرقوم لوط عليه السلام لا يعزرم وان اراد
انه يعمل علمهم عزرم عند وحد عندهما والصحيح تعزيره لوفى غضبه او هزل
فتح يا زنديق يا منافق يا رافضى يا مبتدع يا يهودى يا نصرانى يا من

الضرافي يالص الا ان يكون لصا لصدق القابل كاسر والند ليس بقيد اذا الاخبار
 كانت او فلان فاسق ونحوه كذلك مالم يخرج فخرج الدعوى فنية ياديوث
 هو من لا يبار على امراته او محرمه يا قريطان مراد ديوث بمعنى معرض يا شارب
 الخمر يا اكل الربا يا ابن القحبة فيه آيما الى انه اذا شتم اصله عزربطلب
 الولد كما ابن الفاسق يا ابن الكافر وانه يعزربقوله يا قحبة لا يقال
 القحبة عرفا الخش من الزانية لكونها تجاهر به بالاجرة لانا نقول لذلك
 المعنى لم يجد فان الزنا بالاجرة يسقط الحد عنده خلا فاهما ابن كمال لكن
 صرح في المضمرات بوجوب الحد فيه قاله المص وهو ظاهر يا ابن الفاحشة
 انت ماوى اللصوص انت ماوى الزواني يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده
 معناه المتولد من الوطى الحرام فيعم حالة الحيض لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل
 يراد ولد الزنا لانا نقول كثيرا ما يراد به الخداع اللينم فلذا لا يحد **فزع** اقر
 على نفسه بالديانة او عرف بها لا يقتل مالم يستحل ويبالغ في تعزيره او يبالغ
 جوارها الفتاوى وفيها فاسق تاب وقال ان رجعت الى ذلك فاشهد واعليه
 انه رافضي فرجع لا يكون رافضيا بل عاصيا ولو قال ان رجعت فهو كافر فرجع
 تلزمه كفارة يمين لا يعزربيا حار يا خنزير يا كلب يا تنيس يا قرد يا ثور
 يا بقير يا حية لظهور كذبه واستحقاق الهداية التعزير لو الخطاب من
 الاشراف وتبعه الزيلعي وغيره يا حجام يا ابله يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك
 وواجب الزيلعي التعزير في يا ابن الحجام يا مواجر لانه عرفا بمعنى المجر يا بقا
 هو الما بون بالفارسية وفي الملتقط في عرفنا يعزربينها وفي ولد الحرام تهر
 والضابط انه متى شبه الى فعل اختياري محرم شرعا وبعد عا ليعزرب
 والا لا ابن كمال يا ضحكه بسكون الحاء من يضحك عليه الناس اما بفتحها من يضحك
 على الناس وكذا يا مسخرة واختار في الغاية التعزير فيهما وفي يا سحر يا
 مقامير وفي الملتقى واستحسنوا التعزير لو المقول له فقيرها او علويا كما لو
 ادعى على شخص وعجز عن اثباتها لا يعزرب كما لو ادعى الاخر بدعوى توجب
 تكفيره وعجز المدعى عن اثبات ما ادعاه فانه لا شيء عليه اذا صدر الكلام
 على وجه الدعوى عند حاكم شرعي واما اذا صدر على وجه السب او الانتقام
 فانه يعزرب فتاوى قارى الهداية بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت
 يحد لما سر وهو اى التعزير حق العبد غالب فيه فيجوز فيه الابراء والعفو
 والكفيل زيلعي واليمين ويجلفه بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعى
 لا بالله ما قلت خلاصه والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين
 كما في حقوق العباد ويكون ايضا حقا لله تعالى فلا عفو فيه الا اذا علم
 الامام ان رجارا الفاعل ولا يمين كما لو ادعى عليه انه قبل اخته مثلا ويجوز
 اثباته بمدع شهد به فيكون مدعيا شاهدا الوعد آخر وما في القنية

اقر على نفسه بالديانة لا يقتل لكن يكون
 قاذورا زوجة فيلزم التعزير او اللعان
 او الحرافة الكذب نفسه وشتمان محض
 وان كان موعودا بالديانة ولا يمنع
 ارجاء من الدعوى على امراته وولد
 لا يقتل مالم يستحل ولكن يعزرببالغ
 في تعزيره جوارها الفتاوى

سرقته

وغيرها لو كان المدعى عليه ذامرؤة وكان اول ما فعل يو عظا استحسنانا ولا
 يعزرب يجب ان يكون في حقوق الله فان حقوق العباد ليس للقاضي استقامها
 فتح وما في كراهية الظهيرية رجل يصلى ويضر الناس بيده ولسانه فلا باس
 باعلام السلطان به لينتزع جو يفيد انه من باب الاخبار وان اعلام القاضي
 بذلك يكفي لتعزيره **نهى قلت** وفيه من الكفالة معزيا بالبحر وغيره
 للقاضي تعزير المتهمة وان لم يثبت عليه وكل تعزير لله تعالى يكفي فيه خبر
 العدل لانه في حقوقه تعالى يقضى فيها بعلمه اتفاقا ويقبل فيها الجرح المجرى
 كما مر وعليه فاليكتب من الحاضر في حق انسان يعمل به في حقوق الله ومن اتقى
 بتعزير الكاتب فقد اخطأ انتهى لمخصا وفي كفاية العيني عن الثاني من
 يجمع الخمر ويشربه ويترك الصلاة اجسده واودبه ثم اخرجه ومن يتهتم
 بالقتل والسرقة وضرب الناس اجسده واخذه في السجن حتى يتوب لان شتم
 هذا على الناس وشرا الاول على نفسه شتم مسلم ذميا عزرب لانه ارتكب معصية
 فتقييد مسائل الشتم بالمسلم اتفاق فتح وفي القنية قال اليهودى او مجوسى يا
 كافر يا شتم ان شق عليه ومقتضاه ان يعزرب لانه ارتكب به الاثم بجر واقتره المصنف
 لكن نظري فيه في **النهر قلت** ولعل وجهه ما سر في يا فاسق قتال يعزرب
 المولى عبده والزوج زوجته ولو صغيرة لما سيجى على تركها الزينة الشرعية مع
 قدرتها عليها وتركها غسل الجنابة وعلى الخروج من المنزل لو بغير حق وترك
 الاجابة الى الفراش لو طاهرة من نحو حيض ويلحق بذلك ما لو ضربت ولدها
 الصغير عند بكائه او ضربت جارته غير ولا تتعظ بوعظه او شتمه ولو بنحو
 يا حمار او دعت عليه او مزقت ثيابه او كلمته ليسمعها اجنبى او كشفت
 وجهها لغير محرم او كلمته او شتمته او اعطت مالم تجر العادة به بلا
 اذنه والضابط كل معصية لاحد منها فللزوج والمولى التعزير وليس منه
 ما لو طلبت نفقتها او كسوتها والحت لان لصاحب الحق مقالا لا جرح ولا على
 ترك الصلاة لان المنفعة لا تعود اليه بل اليها كذا اعتمده المصنف للدرر
 على خلاف ما في الكتب والملتقى واستظهره في حفظ المجتبى والاب يعزرب
 الابن عليه وقد مرنا ان للمولى ضرب ابن سبع على الصلاة ويلحق به الزوج
نهى وفي القنية له اكره طفله على تعلم قران وادب وعلم لفرضيته على
 الوالدين وله ضرب اليتيم فيما يضرب ولده الصغير لا يمنع وجوب التعزير
 فيجرى بين الصبيان وهذا لو حق عبدا اما لو كان حق الله بان زنا او
 سرق منع الصغير منه مجتبى من حد او عزرب فذلك قد مر هدر الامارة
 عزربها زوجها بمثل ما سر فانت لان تاديبه مباح فيتعذر بشرط السلامة
 قال المصنف وبهذا ظهر انه لا يجب على الزوج ضرب زوجته اصلا ادعت
 على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه عزرب كما لو ضرب المعلم الصبي ضربا

وغیرها

فاحشاً فإنه يعزر ويضمنه لو مات شتمني وعن الثاني لو زاد القاضي على مائة فمات
 فنصف الدية في بيت المال لقتله بفعل ما ذوق فيه وغيره ما ذوق فينتصف ذيل
فروع ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الاسلام وتغزر خمسة وسبعين سوطا
 ولا تزوج بغيره به يفتي بملقط ارتحل الى المذهب الشافعي يعزر سراجيه قذف
 بالتعريض يعزر حاوي زنا بامرأة مينة يعزر اختيار ادعي على اخرانه وطئ امته
 وحبلت فتقصت فان برهن فله قيمة النقصان وان حلف خصمه فله تغزير
 المدعي مينة وفي الاشباه خدع امرأة انسان واخرجها وزوجها يجبس حتى
 يتوب او يموت لسعيه في الارض بالفساد من كد عوة على اخر فلم يجد فامسك
 اهله للظلمة فحبسهم وغرمهم عزز يعزر على الورع البار كتعريف نحو ثمة التعزير
 لا يقطع بالتوبة كالحديث قال واستثنى الشافعي ذوى الهبات **قلت** قد قدمناه
 لا محابنا عن القنية وغيرها وزاد الناطق في اجناسه ما لم يتكرر فيضرب التعزير
 وفي الحديث تخافوا عن عقوبة ذوى المروة الا في الحدود في شرح الجامع الصغير
 للمناوي الشافعي في حديث اتق الله لا تاقي يوم القيمة بيعير تخله على رقتك
 له رغا وبقرة لها خوارا وشاة لها ثواج قال يوحذ منه بحريس للسارق ونحو
 فليحفظ **كتاب السرقه** هي لغة اخذ الشيء من الغير خفية
 وتسمية المروق سرقه مجازا وسرعا باعتبار الحرمة اخذه كذلك بغير حق
 نصابا كان ام لا وباعتبار القطع اخذ مكلف ولو انثى او عبد او كافرا او مجنونا
 حال افاقته ناطق بصير فلا يقطع اخرس الاحتمال نطقه بشبهة ولا على لجهله
 بمال غيره **عشرة دراهم** لم يقل مضروبة لما في المغرب الدراهم اسم المضروبة جيا د ا و
 مقدارها فلا قطع بنقرة وزنها عشرة لا تساوي عشرة مضروبة ولا بدنيار قيمته
 دون عشرة وتعتبر القيمة وقت السرقه ووقت القطع ومكانه بتقويم عدلين
 لهما معرفة بالقيمة ولا قطع عند اختلاف المقومين **ظهيريه** مقصودة بالاخذ
 فلا قطع بثوب قيمته دون عشرة وفيه دينار او درهم مصرورة الا اذا كان وعاء
 لها عادة تجنيس ظاهرة **الاخراج** فلوا ابتلع دينار في الحرز وخرج لم يقطع
 ولا ينتظر نفوطه بل يضمن مثله لانه استهلكه وهو سبب الضمان للمال خفية
 ابتداء وانتهى لا لاخذنها ومنه ما بين العشائين وابتداء فقط لوليد لا
 وهل العبرة لزعم السارق ام لزعم احدتها خلاف من صاحب يد صحيحة
 فلا يقطع السارق من السارق فتح مما لا يتسارع اليه الفساد كلهم وفواكه تجتبي
 ولا بد من كون المروق متقوما مطلقا فلا قطع بسرقة خمر مسلم مسلما كان
 السارق او ذميا وكذا الذي اذا سرق مزدحمي حمر او خنزيرا او ميتة لا يقطع
 لعدم تقويمها عندنا ذكره الباقي في دار العدل فلا يقطع بسرقة في دار حرب
 او بني بدائع من حرز بكرة واحدة اتحد ملكه ام تعدد لاشبهة ولا تاويل
 فيه وثبت ذلك عند الامام كما يستتبع فيقطع ان اقربها مرة واليه رجع الثاني

خذ
يعزر على الورع البار

طايبا فاقتراره بها مكرها باطل ومن المتأخرين من افتى بصحة ظهيريه زاد الفتا
 مع بالخزانة المفتين ويجل ضربه ليقر وسحقه او شهده رجلا ولو عبد اشترط
 حضرة مولاه ولا تقبل على اقتراره ولو بحضرة خاتنه من المأذون **وسالهما**
 الامام كيف هي وابن هي وكبر هي زاد في الدرر وما هي ومتى هي ومن سرق
 وبينهاها احتيا لا الدرر واجبسه حتى يسأل الشهود لعدم الكفالة في الحدود
 ويسأل المقر عن الكل الا الزمان وما في الفتح الا المكان تحريف نهر وصح رجوعه
 عن اقتراره بها وان ضمن المال وكذا لو رجع احدهم او قال هو مالي او شهدا على
 اقتراره بها وهو بحمد او بسكت فلا قطع شرح وهائيه فان اقربها ثم هرب
 فان في ثوره لا يتبع بخلاف الشهادة كذا نقل المص عن الظهيرية ونقل شارح
 الوهبانية بلا قيد الغورية ولا قطع بنكول واقترار مولى على عبده بها وان لم
 المال لاقراره على نفسه والسارق لا يفتي بعقوبته لانه جوز تجنيس وعزاه
 الفتا في الوقعات معللا بانه خلاف الشرع ومثله في السراجية ونقل عن
 التجنيس عن عصام انه سئل عن سارق ينكر فقال عليه اليمين فقال الامير
 سارق ويمين هاتوا بالسوط فاضربوه عشرة حتى اقر فاق بالسرقه فقال
 سبحان الله ما رايت جورا اشبه بالعدل من هذا وفي الكراه الكراه البزازية
 من المشايخ من افتى بصحة اقتراره بها مكرها وعن الحسن يجل ضربه حتى يقر ما لم
 يظهر العظم ونقل المص عن ابن العز الحنفى انه صح انه عليه السلام امر الزبير
 ابن العوام بتعذيب بعض المعاهدين حين كتم كتر حتى بن اخطب ففعل فدلهم
 على المال قال وهو الذي يسع الناس وعليه العمل والا فالشهادة على السرقا انذر
 الامور ثم نقل عن الزيلعي في آخرباب قطع الطريق جواز ذلك سياسة واقره
 تبع البحر وابن الكمال زاد في النهس وينبغي التعويل عليه في زماننا الغلبة الفساد
 ويجمل ما في التجنيس على زمانهم ثم نقل المص قبله عن القنية لو كسر نينه او يده
 ضمن الشاكي ارشته كالمال لا يحصل ذلك بتسوره الجدار او مات بالضرب
 لنذوره وعن الذخيرة لو صعد الصطح ليفر خوف التعذيب فسقط فمات ثم
 ظهرت السرقه على يد آخر كان للورثة اخذ الشاكي بديه ابيهم وبما غرر للسلطان
 لتعديه في هذا التسبب وسيجي في الغصب ففتي بالقطع بينة او اقرار فقال
 المروق منه هذا نتاعه لم يسرقه مني وانما كنت اودعته او قال شهد شهودي
 بزور او اقر هو بياطل او ما اشبه ذلك فلا قطع ويندب تلقينه كيلا يقر
 بالسرقه كما لا قطع لو شهد كافران على كافر ومسلم بها في حقهما اي الكافر والمسلم
 ظهيريه تشارك جمع واصاب كلا قدر نصاب قطعوا وان اخذ المال بعضهم
 استحسانا سد الباب الفساد ولو فيهم صغير او مجنون او معتوه او محرم لم يقطع
 احد وشرط للقطع حضور شاهدين بها رفته وقت القطع حضور المدعي بنفسه
 حتى لو غابا او ماتا لا قطع وهذا في كل حد سوى رجم وفود جرح **قلت** لكن

ط
يمن الشاكي

نقل المصنف في الباب الثاني في تصحيح خلافه فتنبه ويقطع بساح وقنا وابنوس
بفتح الباء وعود ومسك وادهان وورس وزعفران وصندل وعنبر ونصو
خضراي زمره وباقوت وزبرجد ولولو ولعلع وفير وزنج وانا وباب غير
مركب ولو متخذين من خشب وكذا بكل ما هو اعز من الاموال وانفسها
ولا يوجد في دار العدل مباح الاصل غير مرغوب فيه هذا هو الاصل لا
يقطع بتافه اي حقير يوجد مباحا في دارنا خشب لا يحرق عادة وخشيش
وقصب وسلك ولوليج وطيب ولوبط او دجا جاز الاصح غايه وصيد
وزرنيخ ومغرة ونورة زادي المجتبى واشنان وفخم وبلخ وخزق وزجاج
لسرعة كسره ولا بما يتسارع نساذه كلبن وحكم ولو قد بدا وكل مهيا لا كل كجز
وفي ايام قحط لا قطع بطعام مطلقا شمني وفاكهة رطبة وثمر على شجر وبطيخ
وكل ما لا يبقى حولا وزرع لم يحصل لعدم الاهراز واشربة مطرية ولو الا انا ذهب
والآلات له ولو طبل الفزاة في الاصح لان صلاحيته للموصات شبهة غايه وصليب
ذهب اوفضة وشطرنج ونرد لتاويل لا كسر نهيا عن المنكر وباب مسجد ودار
لانه حرز لا حرز وصحف وصبي حرز ولو تحليلين لان الحلية تتبع عبد كبير يعبر
عن نفسه ولو نايما او مجنونا او اعشى لانه اما غضب او خلع ودفاتر غير الحساب
لانها لو شرعية لكتب تفسير وحديث وفقه فكمصحف والا فكل بنور بخلاف العبد
الصغير ودفاتر الحساب الماضى حسابها لان المقصود ورقها فيقطع ان بلغ نصابا
اما الممول بها فالمقصود علم ما فيها وهو ليس بمال فلا قطع بلا فرق بين دفاتر
تجار وديوان واقاف ونهر وكتب وفهد ولو عليه طوق من ذهب علم السارق
به اولا لانه تتبع ولا يجانته في دبيعة ونهب اي اخذ قهرا واختلاس اي اختطاف
لانتفا الركن ونبتش لقبور ولو كان القبر في بيت مقفل في الاصح او كان الثوب
غير اللقن وكذا لو سرقه من بيت فيه قبر او ميت لتاويله بزيادة القبر او
التجهيز وللاذن بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسة ومال عامة او مشترك
وحصر مسجد واستار كعبة ومال وقف لعدم المالك بحر ومثل دينه ولودينه
مؤجلا او زادا عليه او اجود لصير ومته شريكا اذا كان من جنسه ولو حكا بان
كان له دراهم فوق دنانير وبعكسه هو الاصح لان التقدير من جنس واحد حكما بخلاف
العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقل اخذته رهنا ارقصا واطلق الشافعي
اخذ خلاف الجنس للمجانسة في المالاية قال في المجتبى وهو اوسع فيعمل به عند
الضرورة بخلاف سرقة من غريم ابيه او غريم ولده الكبير او غريم مكانه
او غريم عبده الماذون المديون فانه يقطع لان حق الاخذ لغيره ولو سرق
من غريم ابنه الصغير لا سرقة شئ قطع فيه ولم يتغير اما لو تبدل العين
او السبب كالبيع قطع على ما في المجتبى او من ذي رحم محرم لا برضاع فلو
محرمته برضاع قطع كالبنت عم هو اخرج رضاعا فانه رحم نسب محرم رضاعا

عيني فسقط كلام الزيلعي ولو السروق مال غيره اي غير ذي الرحم بخلاف ماله
اذا سرق من بيت غيره فانه يقطع اعتبارا للحرز وعدمه وبخلاف مرضعته
صوابه مرضعته بلاتا ابن كمال مطلقا سوا سرق من بيتها او بيت غيرها فانه
يقطع لما مر ولا سرقة من زوجته وان تزوجها بعد القضا بالقطع جوفه
وزوجها ولو كان المسروق من حرز خاص له ولا عبد من سيده او عرسه
او زوج سيده للاذن بالدخول عادة ولا من مكانه وختمه وصهره وعيم
وان لم يكن له حق فيه لانه مباح الاصل فضا شبهة غايه بجنا وحام في
وقت جرت العادة بدخوله وكذا حوايت التجار والخانات المجتبى وبيت اذن
في دخوله ولو اذن لمخصوصين فدخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع واعلم انه لا
يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان لانه اقوى فلا يعتبر الحافظ
في الحمام لانه حرز ويعتبر في المسجد لانه ليس بحرزه يفتي شمني وكل ما كان
حرزا للنوع فهو حرز للانواع كلها فيقطع بسرقة لولو من اصطبل على
المذهب وقيل حرز كل شئ معتبر بحرزه مثله والاول هو المذهب عندنا المجتبى
لكن جزم القهستاني بان الثاني هو المذهب فتنبه ولا يقطع ففاف هو من
يسرق الدراهم بين اصابعه وفشاش بالفا هو من يهوى لغلق الباب ما يفتح
اذا قش حانوتا او باب دار نهارا وخلا البيت من احد فلو فيه احد وهو
لا يعلم به قطع شمني ويقطع لو سرق من السطح نصابا لانه حرز شرح وهبان
او من المسجد اراد به كل مكان ليس بحرزه فم الطريق والصحراء ورب المتاع
عنده اي بحيث يراه ولو الحافظ نايما في الاصح لا يقطع لو سرق ضيف ممن
اضافه ولو من بعض بيوت الدار او من صندوق مقفل لاختلال الحرز
او سرق شيئا ولم يخرج من الدار لشبهة عدم الاخذ بخلاف الغصب
وان اخرج من حجرة الدار المشقة للحاجة الى صحنها او اغار من اهل الحجرة
على حجرة اخرى لان كل حجرة حرز او نقب فدخل او القى كذا رايته في نسخ
المتن والشرح باو وصوابه بالواو كما في الكثر شيئا في الطريق يبلغ نصابا
ثم اخذه قطع لان الرمي حيلة يعتاده السارق فاعتبر الكل فعلا واحدا
ولو لم ياخذه او اخذه غيره فهو مضيع لا سارق او حمله على دابة فساقه واخرجه
او علق رسنه في عنق كلب وزجره لان سيره يضاف اليه او القاء في الماء
فاخرجه بتمريك السارق لما مر ولا بتمريك بل اخرجه قوة جريده
على الاصح لانه اخرج به بسببه زيلعي قطع في الكل لما ذكرنا ويشكل على الاخير
ما لو قالو علقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فلذا والله اعلم
جزم الحدادي وغيره بعدم القطع وان نقب ثم ناوله اخر من خارج الدار
او ادخل يده في بيت واخذ ويسمى اللص الظريف ولو وضعه في النقب
ثم خرج واخذه لم يقطع في الصحيح شمني او طراي شقصة خارجة من

نفس الكرم فلو داخله قطع وفي الحل بعكسه أو سرق من سرعى أو من قطار
بفتح القاف الأبل على نسق واحد بغير أو حلا عليه لا يقطع لأن السابق
والقائد والرعى لم يقصد والحفظ وأن كان معها حافظا وشق الحل سرق
منه أو سرق جوالقا بضم الجيم فيه متاع ورية يحفظه أو نائم عليه أو يقربه
أو أدخل يده في صندوق غيره أو في جيبه أو لمه فأخذ المال قطع في الكل والأصل
أن الحرز أن أمكن دخوله فتهتك بدخوله ولا فبا دخال اليد فيه ولا أخذ منه
فروع سرق فسطاطا منصوبا لم يقطع ولو ملفوفا أو في فسطاط آخر قطع
فتح أو خرج من حرز شاة لا تبلغ نصبا بفتحها أخرى لم يقطع سرق مالا
من حرز فدخل آخر وحمل السارق بما معه قطع المحمول فقط سراج قال أنا
سارق هذا الثوب قطع إن أضاف لكونه اقترارا بالسرقه وإن نون ونصب
الثوب لا يقطع لكونه عدة لا اقترارا دَرَر وتوضيحه إذا قيل هذا قاتل
زيد ومعناه أنه قتله وإذا قيل قاتل زيدا معناه أنه يقيه والمضارع
يقتل الحال والاستقبال فلا يقطع بالشك **قلت** وفي شرح الوهبانية ينبغي
الفرق بين العالم والجاهل لأن العوام لا يعرفون إلا أن يقال يجعل شبهة
لدوره الحد وفيه بعد للإمام قتل السارق سياسة لسعيه في الأرض بالفساد
درر وهذا إن عاد وأما قتله ابنه فليس من السياسة في شيء **قلت** وقد بنا
عنه مزيلا البحر باب الوطئ الموجب للحداف التقييد بالإمام يفهم أنه
ليس للقاضي الحكم بالسياسة فيلحفظ **باب من** **كيفية القطع**
وابتائه تقطع يمين السارق من زنده هو مفصل الرسغ وتحم وجوبا
وعند الشافعي ندبا فتح الأخرى ويرد شديدين فلا يقطع لأن الحد
زاجر لا متلف ويجب لتوسط الأمر وثمن زينة وموتته كاجرة حداد
وكلفة حسم على السارق عندنا التسييه بخلاف اجرة المحضر المضموم ففي
بيت المال وقيل على المتمر شرح وهبانية **قلت** وفي قضا الخائنة هو
الصحيح لكن في قضا البزازية وقيل على المدعى وهو الأصح كالسارق ورجله
اليسرى من اللعب إن عاد فإن عاد ثانيا لا وحبس وعزرا أيضا بالضرب
حتى يتوب أي تظهر إمارة التوبة شرح وهبانية وما روى يقطع ثالثا وأربعا
إن صح حمل على السياسة أو نسخ لمن سرق وأبها منه اليسرى مقطوعة أو شلا
أو أصبعان منها سواها سوى الإبهام أو رجله اليمنى مقطوعة أو شلا لم
يقطع لأنه إهلاك بل يجب ليتوب ولا يضمن قاطع اليد اليسرى ولو عمدا
في الصحيح نهرا إذا أمر بخلافه لأنه اتلف وخلف من جنسه ما هو خير
منه وكذا لو قطعه غير الحراد في الأصح ولو قطعه أحد قبل الأمر والقضاء
وجب القصاص في العمد والدية في الخطاء وسقط القطع عن السارق
سواء قطع يمينه أو يساره وقضا القاضي بالقطع كالأمر على الصحيح فلا ضمان

كافي وفي السراج سارق فلم يواخذ بها حتى قطعت يمينه قصاصا قطعت رجله
اليسرى وطلب المروق منه المال لا القطع على الظاهر بجر شرط القطع
مطلقا في أفراد وشهادة على المذهب لأن الخصومة شرط لظهور السرقة
وكذا حضوره أي المروق منه عند الأدلة الشهادة وعند القطع لا احتمال أنه
يقرب بالملك فيسقط القطع لا حضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة واقتره
المص **قلت** لكنه مخالف لما قدمه متنا وشرحا فليمرر وقد حرره في الترتيب
بما يفيد ترجيح الأول فتأمل ثم فرع على قوله وطلب المروق إلى آخره فقاس
فلو اقترانه سرق مال الغائب توقف القطع على حضوره وبخاصته وكذا لو قال
سرق هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو لا أجرك من صاحبها لا قطع لأنه يلزم
من جهالة عدم طلبه وكل من له يد صحيحة ملك الخصومة ثم فرع عليه بقوله
بكدع وغاصب ومرتهن ومتول وأب وصى وقابض على سوم شرا وصاحب
ربا بان باع درهما بدهمين وقبضهما فسر قامنه لأن الشراء فاسدا بمنزلة المقصوب
بخلاف معطي الربا لأنه بالتسليم لم يسبق له ملك ولا يد شتمى ولا قطع بسرقة
اللقطة خائنة ومن لا يد له صحيحة فلا يملك الخصومة كسارق سرق منه بعد
القطع لم يقطع بخصومة أحد ولو مالكا لأن يده ليست بصحيحة كأياق أنفا ويقطع
بطلب المالك أيضا لو سرق منهم أي من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبة المرتهن
على الظاهر لأنه هو المالك لا بطلب المالك للعين المروقة أو بطلب السارق
لو سرق من سارق بعد القطع لسقوط عصمته بخلاف ما إذا سرق الثاني من السارق
الأول قبل القطع أو بعد ما ذرى بشبهة فإن له ولرب المال القطع لأن سقوط
التقوم ضرورة القطع ولم يوجد فصار كالغاصب ثم بعد القطع هل للأول
استرداده روايتان واختار المال رده للمالك سرق شيئا ورده قبل الخصومة
عند القاضي إلى مالكه ولو حكا كاصوله ولو في غير عياله أو ملكه أي المروق
بعد القضا بالقطع ولو بهيمة مع قبض أو ادعى أنه ملكه وإن لم يبرهن للشبهة
أو نقصت قيمته من النصاب بنقصان السعر في بلد الخصومة لم يقطع في المسائل
الأربع أقر بسرقة نصاب ثم ادعى أحد هاشمته سقطت للقطع لم يقطعما قيد
بأقترانها لأنه لو اقترانه سرق وفلان فأنكر وفلان قطع المقر كقوله قتلنا أنا
وفلان ولو سرقا وغاب أحدهما وشهد أي شهدا ثبات على سرقة ما قطع الحاضر
لأن شبهة الشبهة لا تعتبر ولو أقر عييد مكلف بسرقة قطع وترد السرقة إلى
المروق منه لو قايمه كما لو قامت عليه بينة بذلك لكن بشرط حضرة مولاه
عند أقامتها خلا فاللثاني لا عند إقراره بحد اتفاقا ولا غرم على السارق بعد
ما قطعت يمينه هذا لفظ الحديث درر وغيرها ورواه المال بعد قطع يمينه
وترد العين لو قايمه وإن باعها أو وهبها لبقايتها على ملك مالكها والفرق
في عدم الضمان بين هلاك العين واستهلاكها في الظاهر من الرواية لكنه يفتى

بأد أقيمتها ديانة وسوا كان الاستهلاك قبل القطع أو بعده محتجى وفيه لو استهلكه
المشتري منه أو الموهوب له فلما كان تضمينه ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا
وقال لا يضمن ما لم يقطع فيه سرق ثوبا تشقه نصفين ثم أخرجه قطع ان بلغت قيمته
نصبا يا بعد شقه ما لم يكن اتلا فابان ينقص أكثر من نصف القيمة فله تضمين
القيمة فيملكه مستند الى وقت الاخذ فلا قطع زيلعي وهل يضمن نقصان الشق
مع القطع صح للجازي لا وقال الحال الحق نعم ومتى اختار تضمين القيمة لسيقتل
القطع لما مرد لو سرقا شاة فذبحها فأخرجها لا لما رانه لا قطع في اللحم وان بلغ
لحمها نصبا يا بل يضمن قيمتها ولو فعل ما سرق من الحجرين وهو قد رخصا ب وقت
الاخذ راحم ودنايز او آنية قطع وردت وقال لا ترد لتقوم الصنعة عندهما
خلا فله واما نحو الخاس لو جعله اذ في فان كان يباع وزنا فذلك وان عددا
فهو للسارق اتفاقا اختيار ولو صبغه احمر او طعن الحنطة اركت السويق فقطع لا
رد ولا ضمان وكذا لو صبغه بعد القطع بجر خلا فالما في الاختيار ولو صبغه اسود
رده لان السواد نقصان خلا فاللثاني وهو اختلاف زمان لا برهان سرق
في ولاية سلطان ليس لسلطان اخر قطعه اذ لا ولاية له على من ليس تحت يده
فليحفظ هذا الاصل اذ كان للسارق كفان في معصم واحد قيل يقطعان وقيل
ان تمزق الاصلية وامكن الاقتصاد على قطعها لم يقطع الزايد لانه غير مستحق
للقطع والآن تكن متميزة قطعها هو المختار لانه لا يمكن من اقامة الواجب الا
بذلك سراج **باب** **قطع الطريق** وهو السرقة الكبرى من
قصده ولو في مصر ليل لا يفتى وهو معصوم على شخص معصوم ولو ذميا فلو
على المتامينين فلاحدا فاخذ قبل اخذ شي وقيل نفس حبس وهو المراد
بالنفي في الآية وظاهر ان المراد توزيع الاجزية على الاحوال كما تقر في الاصول
بعد التغير لمباشرة منكر التحريف حتى يتوب لا بالقول بل بظهور سيما
الصالح الصالح او يموت وان اخذ ما لا معصوما بان يكون لمسلم اذ ذمى كما مر وأما
منه كلا نصاب قطع يده ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف لئلا
يفوت نصفه وهذه حالة ثانية وان قتل معصوما ولم ياخذ ما لا قتل هذه
حالة ثالثة حدا لا قصاصا فلذا لا يعصوه ولو لا يشترط ان يكون القتل
موجبا للقصاص لو جوبه جزا لمجارتبه لله تعالى بخالفته امره وبهذا الحل
يستغنى عن تقدير مضاف كما لا يخفى والحالة الرابعة ان قتل واخذ المال
خير الامام بين ستة احوال ان شاق قطع من خلاف ثم قتل او قطع ثم صلب
او فعل الثلاثة او قتل وصلب او قتل فقط او صلب فقط كذا فعله الزيلعي
ويصلب حيا في الاصح وكيفيته في الجوهرة وبيع بطنه بمرح تشهيرا
له ويخضضه به حتى يموت ويترك ثلاثة ايام من موته ثم يخل بينه
وبين اهله ليدفنوه لا اكثر منها على الظاهر وعن الثاني يترك حتى يتقط

مطل
المراد بالنفي الحبس

وبعد اقامته الحد عليه لا يضمن ما فعل من اخذ مال وقتل وجرح زيلعي وتجري الاحكام
المذكورة على الكل مباشرة بعضهم الاخذ والقتل والاخافة وجرح وعصى لهم كسيف
والحالة الخامسة ان انضم الي الجرح اخذ قطع من خلاف وهدر جرحه لعدم
اجتماع قطع وضمان وان جرح فقط اي لم يقتل ولم ياخذ نصبا قال الزيلعي
ولو كان مع هذا الاخذ قتل فلا حد ايضا لان المقصود هنا المال وهو من الغراب
او قتل عمدا واخذ المال فتأب قبل مسكه ومن تمام ثوبته رد المال ولو لم
يرده قيل لاحد او كان منهم غير مكلف او خرس او كان ذورحم محرم من
احد المارة او شريك مفاوض او قطع بعض المارة على بعض او قطع شخص
الطريق لئلا او نهرا في مصر او بين مصرين وعن الثاني ان قصده ليل
معلقا او نهرا سباح فهو قاطع وعليه الفتوى بجر ودرر واقره المص
فلاحد جواب للمسائل الست وللولى القود في العمد او الارش في غير او العفو
فيها العبد في حلم قطع الطريق لغيره وكذا المرأة في ظاهرها رواية فتح لها
لا تصلب محتجى وفي السراجية والدرر فيهم امرأة فباشرت الاخذ والقتل
قتل الرجال دونها هو المختار عشرة نسوة قطعن واخذن وقتلن قتلن
وضمنن المال ويجوز ان يقاتل دون ماله وان لم يبلغ نصبا يا ويقتل من يقاتله
عليه لا اطلاق الحديث من قتل دون ماله فهو شهيد فتح ومن تكرر الحق
بكر النون منه في المصر اى خنق مرارا ذكره مسكين قتل به سياسة لسعيه
بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والا بان خنق مرة لا لانه كالتقل
بالثقل وفيه القود عند ابي حنيفة **كتاب** **الجهاد** **داورده**
بعد الحدود والاتحاد المقصود ووجه التوقي غير حقي وهو لغة مصدر جاهد في
سبيل الله وشرعا الدعا الى دين الحق وقتال من لم يقبله شتمى وعرقه ابنت
الكمال بانه بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بمال او
راى او تكثير سواد او غير ذلك انتهى ومن ثوابه الرباط وهو الاقامة في
مكان ليس وراه اسلام هو المختار وصح ان صلاة المرباط بخمسائة ودرهم
يسبعاية وان مات فيه اجرى عليه عمله ورزقه واسن القتال وبعث شهيدا
امنا من الغزاة الاكبر وتماه في الفتح هو فرض كفاية كل ما فرض لغيره فهو
فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبعض والا فرض عين ولعله قدم الكفاية
للكثرة ابتداء وان لم يبدؤا واما قوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وتجويم
في الاشهر الحرم ففسوخ بالعمومات كاتلوا المشركين حيث وجدتموهم ان قام
به البعض ولو عبيدا او نسا سقط عن الكل والا يقيم احد في زمن ما اثواب تركه
اي اثم الكل من المكلفين وياك ان تتوهم ان فرضيته تسقط عن اهل الهند
بقيام اهل الروم مثلا بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العدو الى ان تقع
الكفاية فلو لم تقع الا بكل الناس فرض عين الصلاة وصوم وشمله الجنازة

والتجهيز وتامة في الدرر لا يفرض على صبي وبالغ له ابوان او احدهما لان
طاعتها فرض عين وقال عليه السلام للعباس ابن مرداس لما اراد الجهاد
الزم أمك فان الجنة عند رجل أمك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خطر الا باذنها
وما لا خطر فيه يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب العلم وعبد وامراة لحق
المولى والزواج ومفاده وجوبه لو امرها الزوج به فتح وعلى غير المروجة
قلت تغليل الثمن بضعف بنيتها يفيد خلافه وفي البحر انما يلزمها
امرهما فيما يرجع الى النكاح وتوابعه واعني ومقعد اي عرج فتح وقطع
لعجزهم ومديون بغير اذن عزيمة بل وكفيله ايضا لو امره بتجنيس ولو
بالنفس تهر وهذا في الحال اما المؤجل فله الخروج ان علم برجوعه قبل
حلوله ذخيره وعالم ليس في البلدة اقمة منه فليس له الخروج وخوف ضياع
سراجه وعم في النزاية السفر ولا يخفى ان المقيد يقيده غيره بالاولى وفرض
عين ان هم العدو فيخرج الكل ولو بلا اذن وباتم الزوج ونحوه بالمنع
ذخيره ولا بد لفرضيته من قيد آخر وهو الاستطاعة فلا يخرج المريض
المدنف اما من يقدر على الخروج دون الدفع فينبغي ان يخرج لتكثير السواد
ارها بفتح وفي السراج وشرط لوجوبه القدرة على السلاح لا امن الطريق
فان علم انه اذا حارب قتل وان لم يحارب اسر لم يلزمه القتال ويقبل خبر
المستنصر ومناذي السلطان ولو كان كل منهما فاسقا لانه جنس يشتهر في الحال
ذخيره وكره الجعل اي اخذ المال من الناس لاجل العزاة مع وجود الفئ اي
مع وجود شئ في بيت المال درر وصدر شرعي ومفاده ان الفيء هنا يعم
الغنيمة فيلحقه والا لا لدفع الضرر الاعلى بالادنى فان حاصرها هم دعونا هم
الى الاسلام فان اسلموا فبها والا فالى الجزية لو محلا لها كما سيجي فان قبلوا ذلك
فلهم ما لنا من الانصاف وعليهم ما علينا من الانتصاف فخرج العبادات اذ الكفا
لا يحتاجون بها عندنا يؤيد قول علي رضي الله عنه انما بدلو الجزية لتكون
دماؤهم كدمائنا واموالهم كامالنا ولا يحل لنا ان نقاتل من لا تبلغه الدعوة
بفتح الدال الى الاسلام وهو وان اشتهر في زماننا شرقا وغربا لكن لا شك
ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك بقي لوبلغة الاسلام الجزية ففي
التاثر خانية لا ينبغي قتالهم حتى يدعواهم الى الجزية تهر خلا فالما نقله
المضى وندعوهم بان يبلغه الا اذا تضمن ذلك ضررا ولو بغلبة الظن
كان يستعدون او يتحصنون فلا يفعل فتح والا يقبلوا الجزية لستعين
بالله وتجارهم بنصب المجانيق وحرهم وغرفهم وقطع استجارهم ولو
حثرة وفساد زرهم الا اذا غلب على الظن ظفرنا فيكره فتح وريهم
بنبل ونحوه وان تنسوا بعضنا ولو تنسوا بيني سبل ذلك النبي
ونقصهم اي الكفار وما اصاب منهم اي من المسلمين لادنية فيه ولا كفارة

طاعة الابوين فرض عين

يجوز سفر طلب العلم
طاعة الابوين

مطل
شرطه الاستطاعة

مطل
يقبل خبر الفاسق

مطل
النفار غير مخاطبين

لان الفروض لا تقرب بالفراوات ولو فتح الامام بلدة وفيها مسلم او ذمي
لا يحل قتل احد منهم اصلا ولو اخرج واحدا حلا حينئذ قتل الباقي لجواز
كون المخرج هو ذاك فتح ونهينا عن اخراج ما يجب تعظيمه ويحرم الاحتكا
به لمصحف وكتب فقه وحديث وامراة ولو عجزوا للمداواة هو الاصح ذخيره
واراد بالتهنى ما في مسلم لا تسافر وبالقرا في ارض العدو الا في جيش يومن
عليه فلا كراهة لكن اخراج العجائز والامهات والاولاد اذا دخل مسلم اليهم بامان
جاز حمل المصحف معه اذا كانوا يوفون بالعهد لان الظاهر عدم تعرضهم
هذابة ونهينا عن عذر وغلول وعن مثله بعد الظفر بهم اما قبله فلا
باس بها اختيار وعن قتل امراة وغير مكلف وشيخ خرقان لا صياح
ولا نسل له فلا يقتل ولا اذا ارتد واعني ومقعد وزمن ومعتوه وراهب واهل
كنائس لم يخاطبوا الناس الا ان يكون احدهم ملكا او مقاتلا او ذاراي
او مال في الحرب ولو قتل من لا يحل قتله من ذكر فعليه التوبة والاستغفار
فقط كسائر المعاصي لان دم الكافر لا يتقوم الا بالامان ولم يوجد شر لا
يتكبرهم في دار الحرب بل يحملونهم تكثيرا للفيء وتامة في السراج وسبي
فرعان الاول لا باس بحمل راس المشرك لو فيه غيظهم او فراغ قلبنا
وقد حمل ابن مسعود يوم بدر راس ابي جهل والفاهايين يديه عليه
السلام فقال عليه السلام الله اكبر هذا فرعونى وفرعون امتي كان شره على
وعلى امتي اعظم من شر فرعون على موسى وامته طهيري الثانية لا باس
بنبتش قبورهم طلبا للمال تاثر خانية وعبارة الخانية قبور الكفرة فمت
الكفى ولا يحل للفرع ان يبدأ اصله المشرك بقتل كما لا يبدأ قريبه الباغى
ويمنع الفرع عن قتله بل يشغله لاجل ان يقتله غيره فان فقد قتله ولو قتله
فهدر لعدم العاصم ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله قتله
لجواز الدفع مطلقا ويجوز الصلح على ترك الجهاد معهم بمال منهم او خيرا
لقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها وتبذراى فعلم بنقض الصلح تحرا عن
العدو المحرم لو جرحا لقوله عليه السلام باهل مكة ونقاتلهم بلا بند مع خيانة
ملكهم ولو بقتال ذي منعة باذنه ولو بدونه انتقض حقهم فقط ونضاح
المرتدين اذا غلبوا على بلدة وصار دارهم دار حرب لو خيرا بالمال والا
يغلبوا على بلدة لا لان فيه تقرب المرتد على الردة وذلك لا يجوز فتح وان
اخذ المال منهم لم يرد لانه غير معصوم بخلاف اخذه من بغاة فانه يرد بعد
وضع الحرب او زارها فتح ولم ينبع في الزيلعي يحرم ان يبيع منهم ما فيه تقويتهم
على الحرب كحديد وعبيد وخيل ولا تخله اليهم ولو بعد صلح لانه عليه السلام
نهى عن ذلك وامر بالبرة وهي الطعام والقماش فجاز استحسانا ولا يقتل من
اسنه حرا وحره ولو فاسقا او اعني او فانيا او صيبا او عبدا اذن لها في القتال

بأى لغة كان الامان وان كانوا لا يعرفونها بعد معرفة المسلمين ذلك بشرط
سماهم ذلك من المسلمين فلا امان لو كان بالبعد منهم ويصح بالفتح كانت
اولا باس عليكم وبالكناية كنهال اذا ظنه امان وبلاشارة بالاصبع الى السماء
ولو نادى المشرك بالامان صح لو تمتعا وصح طلبه لذراريه لا لاهله ويدخل
في الاولاد اولاد الابناء لا اولاد البنات ولو غار عليهم عسكرا آخر ثم بعد القسمة
علموا بالامان فعلى القاتل الدية وعلى الواطى المهر والولد حر مسلم تبعا لابييه
وترد النساء والاموال الى اهلها يعنى بعد ثلاث حيض وينقض الامام الامان
لو بقاوه شرا وبما شره بلا مصلحة يوجب وبطل امان ذمى الا اذا امر به
مسلم شتمى واسير وتاجر وصبي وعبد محجورين عن القتال وصح محمد امان
العبد وفي الخائفة خدمة المسلم مولاه الحرزى امان له ومحجورون وشخص اسلم
ثمة ولم يهاجر اليها لانهم لا يملكون القتال **باب المغنم وقسمته**
في المغرب الغنيمة ما ينيل من الكفار عنوة والحرب قائمة فتحس وباقبها
للفاغين والغني ما ينيل منهم بعد كخراج وهو لكافة المسلمين اذا فتح الامام
بلدة صلحا جرى على موجهه ولذا بعده من الامراء ارضها تبقى مملوكة لهم ولو
فتحها عنوة بالفتح قهرها قسمها بين الجيش ان شاؤوا واهلها عليها جزية
على رؤسهم وخراج على راضيتهم والاول اولى عند حاجة الفاغين او اخرجهم
منها وانزل بها قوما غيرهم ووضع عليهم الخراج والجزية لو كانوا كفارا فلو
مسلمين وضع العشر لا غير وقتل الاسارى ان شاء ان لم يسلموا واسترقهم
او تركهم احرار اذمة لنا الا مشركى العرب والمرتدين كما سيجي وحرم منهم
اى اطلاقهم مجانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال لتعلق حق الفاغين وجوزة
الشافعي لقوله تعالى فاما منا بعد واما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى اقتلوا
حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم فداؤهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز
بالمال لا بالاسير المسلم درر وصدور شرعية وقال لا يجوز وهو الظاهر
الروايتين عن الامام شتمى وانفقوا انه لا يفادى بنساء وصبيان وخيل
وسلاح الا لزورة ولا باسير اسلم بمسلم اسير الا اذا امن على اسلامه وحرم
ردهم الى دارهم ثابت في نسخ الشرح تبعا للدرر دون المتى تبعا لابن
الكمال للعلم به من منع المن بالاولى وحرم عقوبة شق نقلها الى دارنا فذبح
وتحرق بعده اذا لا يعذب بالنار الا ربها كما تحرق اسلحة وامعة تعذر نقلها
وما لا يحرق منها الحديد يذفن بموضع خفى وتكسر وانهم وتراق ادهانهم
مغاطة لهم ويترك صبيان ونساء منهم شق اخرجها بارض حرية حتى
يموتوا جوعا وعطشا للنهي عن قتلهم ولا وجه الى ابقائهم وجد السلوك
حية او عقر باء رجالهم ثمة اى في دار الحرب يتبعون ذنب العقرب وائيا
الحية قطعنا للفرعنا بلا قتل ابقا للنسل تاخر خائنه وفيها مات نساء سلمت

ثمة واهل الحرب يجامعون الاموات يحرقن بالنار ولا تقسم غنيمة ثمة الا اذا
قسم عن اجتهاد او الحاجة الغزاة فتفتح او لا يداغ فتحل اذا لم يكن للامام حمولة
فان ابوا اهل بجبرهم باجر المثل روايتان فاذا تعذر فان بحال لو قسم قدر كل
على حمله قسم بينهم والا فهو مما شق نقله وسبق حكمه ولم تنع الغنيمة قبلها لا
للامام ولا لغيره يعنى للممول اما لوباع شيئا بطعام حاز جوهره ورد البيع لوقع
دفع الفساد فان لم يمكن رد ثمته لغنيمة خائنه ومدد حكمهم ثمة لمقاتل لا سوق
وحرزى او مرقد اسلم ثمة بلا قتال فان قاتلوا شاركهم والامن مات ثمة قبل قسمة
او بيع ولو مات بعد احدى ثمة او بعد الاحراز بدارنا يورث نصيبه لتاك ملكه
تاخر خائنه وفيها ادعى رجل شهود الوقعة وبرهن وقد قسمت لم تنقض استحسانا
ويعوض بقدر حظه من بيت المال وما فى البحر من قياس الوقف على الغنيمة
رده في النهر وحررناه في الوقف ولهم اى للفاغين لا غير الانتفاع فيها اى في
دار الحرب بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة اطاق الكل تبعا
للكثر وقيد في الوقاية السلاح بالحاجة وهو الحق وقيد الكل في الظهيرة بعدم
نهى الامام عن اكله فان نهى لم يبح فينبغي تقييد المتون به وبلا بيع ومحول فلو
باع رد ثمته فان قسمت تصدى به لغير فقير ومن وجد ما لا يملكه اهل الحرب
كصيد وعسل فهو مشترك فيتوقف على بيعه على اجازة الامير فان هلك او
التمن انفع اجازة والا رده للغنيمة يحرق وبعد اخروجه منها لا ابرضا هم
ومن اسلم منهم قبل سكه عصم نفسه وطفله وكل ما معه فان كانوا اخذوا
اخرز نفسه فقط او اودعه معصوما ولو ذميا فلو عند حرزى فقيى كالو
اسلم ثم خرج اليها ثم ظرنا على الدار فماله ثمة فينى سوى طفله لتبعيته لا ولده
الكبير وزوجته وحملها وعقاره وعبد المقاتل وامته المقاتلة وحملها
لانه جزء الام حرزى دخل دارنا بغير امان فاخذه احدنا فهو وما معه فينى
لكل المسلمين سواء اخذ قبل الاسلام او بعده وقالوا اخذه خاصة وفي الخمس
روايتان قنينة وفيها استاجر لخدمة سفره فغزا بفرس المتاجر وسلاحه
فسهم بينهما الا اذا شرط في العقد انه للمتاجر **فصل في كيفية القسمة**
المعتبر في الاستحقاق لسهم فارس وراجل وقت المجاوزة اى الانقيصال
من دارنا وعند الشافعي وقت القتال فلو دخل دار الحرب فارسا فنفق اى
مات فرسه استحق سهمين ومن دخل راجلا فنشري فرسا استحق سهما ولا
يسهم لغير فرس واحد صحيح كبير صالح لقتال فلو مريضان صح قبل الغنيمة
استحقه استحقا لالومهما فكبر تاخر خائنه وكان الفرق حصول الارهاب
بكبير مريض الا بالمرس ولو غصب فرسه قبل دخوله او كبه آخرا ونفذ دخل
راجلا ثم اخذه فله سهمان لا لوباعه ولو بعد تمام القتال فانه يسقط
في الاصح لانه ظهر ان قصده التجارة فتح واقره المص لكن نقل في الشر بلا لية

عن الجوهرة والبيبين ما يخالفه وفي القهستان في لو باعه في وقت القتال فزجل
 على الاصح وبعد القتال فارس بالانفاق انتهى فتنبه ولتحفظ هذه القيود
 خوف الخطاء في الافتاء والقضا ولا يسهم لعبد وصبي وامرأة وذمي ومجنون
 ومعتوه ومكاتب ورضخ لهم قبل اخراج الخنثى عندنا اذا باشر والقتال
 القتال او كانت المرأة تقوم بمصالح المرضي او تدواي الجرحي او دل الذمي
 على الطريق ومفاده جواز الاستعانة بالكافر عند الحاجة وقد استعان
 عليه السلام باليهود على اليهود ورضخ لهم ولا يبلغ به السهم الا في الذي اذا
 دل فيزيد على السهم لانه كالاجرة والبراذين خيل العجم والعناق بكسر العين
 جمع عتيق كرام خيل العرب والمهجين الذي ابوه عربي وامه عجمية والمعرف
 عكسه قاسوس سوا لا يسهم للراحلة والبغل والحمار لعدم الارهاب والخمس
 الباقي يقسم اثلاثا عندنا لليتيم والمساكين وابن السبيل وجاز صرفه لصنف
 واحد فتح وفي المنة لو صرفه للغنائم لحاجتهم جاز وقد حققته في شرح
 الملتقى وقدم فقرا ذوى القرى من بني هاشم منهم اى من الاصناف الثلاثة
 عليهم لجواز الصدقات لغنهم لا لهم ولا حق لا غنيهم عندنا وما نقله المص
 عن البحر من ان ما في الحاروي يفيد ترجيح العرف لا غنيهم نظريه في النهي
 وذله تعالى للترك باسمه في ابتداء الكلام اذ الكل لله تعالى وسهمه عليه
 الصلاة والسلام سقط بموته لانه حكم علق بمشقة وهو الرسالة كالصفي
 الذي كان عليه السلام يصطفيه لنفسه ومن دخل دارهم باذن الامام او
 منعة اى قوة فاغار خمس ما اخذوا لانه غنيمه والا لانه اختلاس وفي
 المنة لو دخل اربعة خمس ولو ثلاثة لا قال الامام ما اصبتم لا خمسة فلو
 لهم منعة لم يجوز وندب للامام ان ينقل وقت القتال حشا ونحوها
 فيقول من قتل قتيلا فله سلبه سماه قتيلا لقربه منه او يقول من اخذ
 شيئا فهو له وقد يكون بدفع مال وترغيب مال فالترغيب نفسه واجب
 لا امر به واختيار الادعي المقصود مندوب ولا يخالفه تعبير القدوري
 بلا باس لانه ليس مطرد الماتركة اولى بل يستعمل في المندوب ايضا قاله
 المصنف ولذا عبر في المبسوط بالاستحباب ويستحق الامام لو قال من قتل
 قتيلا فله سلبه اذا قتل هو استحبا نا بخلاف ما لو قال منكم او قال من
 قتلته انا فلي سلبه فلا يستحقه الا اذا عم بعده ظهريه ويستحقه مستحق
 سهم او رضخ نعم الذمي وغيره وذا اى التنفيل انما يكون في مباح القتل فلا
 يستحقه بقتل امرأة ومجنون ونحوهما ممن لم يقاتل وسماع القاتل مقالة
 الامام ليس بشرط في استحقاقه ما نقله اذ ليس في الوسع اسماع الكل ويعم
 كل قتال في تلك السنة ما لم يجمعوا وان مات الوالي او عزل ما لم يمنع
 الثاني فهو وكذا يعم كل قتل لانه نكرة في سياق الشرط وهو من بخلاف

لا باس قدر يستعمل بمعنى
 المسحب والمندوب

ان قتلت

ان قتلت قتيلا ولو قال ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا لم يصح وان
 قطعت راس اريك القتل فلك كذا صح ولو نقل السرية هي قطعة من
 الجيش من اربعة الى اربعة ما خذوة من السرى وهو المشي ليلا درر
 الربيع وسمع العسكر ونها فلهم النقل استحبا نا ظهريه وجاز التنفيل
 بالكل او بقدر منه لسرية لا لعسكر والفرق في الدرر ولا ينقل بعد الاحراز
 هنا اى بدارنا الامر الخمس لجوازه لنصف واحد كما مر وسلبه ما معه من
 مركبه وثيابه وسلاحه وكذا ما على مركبه لا ما على دابة اخرى والتنفيل
 حله قطع حق الباقي لا الملك قبل الاحراز بدار الاسلام فلو قال الامام
 من اصاب جارية فهي له فاصابها مسلم فاستبرأها لم يحل له وطهرها ولا
 بيعها كالاخذها المتلصص ثمة واستبرأها لم تحل له اجماعا والسلب للكل ان لم
 ينقل لحديث ليس لك من سلب قتيلك الا ما طابت به نفس املك فحلنا
 حديث السلب على التنفيل **قلت** وفي معروضات المفتي ابي السعود
 وهل يحل وطى الاما المشتراة من الغزاة الآن حيث وقع الاستيلاء في
 قسمتهم بالوجه المشروع فاجاب لا توجد في زماننا قسمة شرعية لكن في
 سنة ثمان واربعين وتسعاية وقع التنفيل الكلى فبعد اعطاء الخمس لا تبقى بشبهة
 انتهى فليحفظ **باب استيلاء الكفار** على بعضهم بعضا او
 على اموالنا اذا سبي كافر اخر بدار الحرب واخذ ماله ملكه لا استيلاء به على مباح
 ولو سعى اهل الحرب الذمة فزادنا لا يملكونهم لانهم احرار وملكنا ما نجده
 من ذلك السبي للكافرين غلبنا عليهم اعتبارا بساير املاكهم وان غلبوا
 على اموالنا ولو عبدا مومنا وحرزوها بدارهم ملكوها لا للاستيلاء على مباح
 لما ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في الاشياء التوقف والاباحة
 راي المعتزلة بل لان العصمة من جملة الاحكام المشروعة وهم لم يجزطوا بسها
 فبقى في حقهم ما لا يزعصم فيملكونه كما حققه صاحب الجمع في شرحه ويفترض
 علينا اتباعهم فان اسلموا تقر ملكهم وان غلبنا عليهم اى بعد ما حرزوها بدارهم
 اما فله فهي للمالها بما لنا مطلقا فن وجد ملكه قبل القسمة بين المسلمين لا بين
 الكفار كما حققه في الدرر فهو له محانا بلا شئ وان وجد بعد فله هو له بالقيمة
 جبر اللززين بالقدر المكن ولو كان ملكه مثليا فلا سبيل له عليه بعدها اذ لو
 اخذه بمثله فلا يقيده ولو قبلها اخذه محانا كما مر وبالتمن الذي اشتراه به
 لو اشتراه منهم تاجر اى من العدو واخرجه الى دارنا وبقيمة العرض لو اشتراه
 به وبالقيمة لو اتهم به منهم زاد في الدرر او ملكه بعقد فاسد لكن في البحر شراء
 بخمر او خنزير ليس لملكه اخذه باتفاق الروايات وكذا لو اشتراه بمثله نسبة
 او بمثله قدر او وصفا بعقد صحيح او فاسد لعدم الفايده فلو باقيل قدرا
 او اردي وصفا فله اخذه لانه يفيد وليس بربا لانه قدرا وان وصليته فقا

الاصول في الاشياء التوقف

عينه او قطع يده واخذ مشربه ارثه او فقاها المشتري فياخذه بكل الثمن
ان شاء لان الاوصاف لا يبقا بلها شيء منه والقول للمشتري في مقدار اي
الثمن يمينه عند عدم البرهان لان البينة مبنية ولو برهنا فبينة المالك
ايضا خلافا للثاني ثم وان تكررا الاسر والشرا بان اسر ثانيا وشراه
آخر اخذ المشتري الاول من الثاني بثمنه جبر اللورد الامر على ملكه فكان
الاخذ له ثم ياخذ المالك القديم بالثمنين ان شاء لقيامه عليهما وقبل اخذ
الاول لا ياخذ القديم كيلا يضيع الثمن ولا يملكون حونا ومديونا وام
ولدنا ومكاتبنا لحريةهم من وجه فياخذه ماله بجانا لكن بعد القسمة تودي
قيمتهم من بيت المال وتملك عليهم جميع ذلك بالغلبة لعدم العصمة ولو
نداهم دابة ملكوها لتحقق الاستيلاء لايد للعجم وان ابقى اليهم فن مسلم
فاخذه فزهر الا خلافا لهما لظهور يده على نفسه بالخروج من دارنا فلم
يبقى محلا للملك بخلاف ما اذا ابقى اليهم بعد ارتداده واخذه ملكوه اتفاقا
ولو ابقى معه فرس او متاع فاشترى رجل ذلك كله منهم اخذ المالك العبد
بجانا لما سقاهم لا يملكونه واخذ غيره بالثمن لانهم ملكوه وعتق عبد مسلم
او ذمي لانه يجبر على بيعه ايضا ان يلجى شراه مستامن ههنا وادخله دارهم
اقامة لتباين الدارين مقام الاعناق كما لو استولوا عليه وادخلوه دارهم
فابقى اليها قيد بالمستامن لانه لو شراه حربي لا يعتق عليه اتفاقا لما منع حق
استرداده ثم كعبه لهم اسلم ثمة فجاءنا الى دارنا او الى عسكرنا ثمة او اشتراه
مسلم او ذمي او حربي ثمة او عرضه على البيع وان لم يقبل المشتري تجر او ظهرنا
عليهم ففي هذه الشح صور يعتق العبد بلا اعتناق ولا ولا لاهد عليه لان
هذا عتق حكمي درر وفي الزيلعي لوقال الحزبي لعبد اخذنا بيده انتحر لا
يعتق عند ابي حنيفة لانه معتق ببيانه مسترق ببيانه **باب**
المستامن اي الطالب لالامان هو من يدخل دار غيره بامان مسلما كان او
حربيا دخل مسلم دار الحرب بامان حرم تعرضه لشي من دم ومال وفرج منهم
اذا المليون عند شروطهم فلو اخرج اليها شيئا ملكه ملكا حراما للعذر فيقتض
به وجوب القيد بالخراج لانه لو غصب منهم شيئا رده عليهم وجوبا بخلاف
الاسير فيباح تعرضه وان اطلقه طوعا لانه غير مستامن فهو كالتلصص
فانه يجوز له اخذ المال وقتل النفس دون استباحة الفرج لانه لا يباح
الا بالملك الا اذا وجد امراته الماسورة او ام ولده او مدينته لانهم مملوكوهن
بخلاف الامنة ولم يطاهن اهل الحرب اذ لو وطئوهن تجب العدة للشبهة فان
ادانه حربي دينيا يبيع او قرض او بعليه او غصب احوالها صاحبه وخرجا
الينا لم يقض لاحد بشي لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى بل فيما يستقبل
ويقتي المسلم برد الغصب زيلعي زاد الكال ويرد الدين ايضا ديانة

بلا عتق
اعتاق بلا عتق
وعتق بلا اعتاق

لاقتضا

لاقتضا لانه عدم فكذا الحكم يجري في حربيين فعلا ذلك اي الادانة والغصب
ثم استامنا لما بيننا خرج حربي مع مسلم الى العسكر فادعى المسلم اننا اسير
وقال الحربي كنت مستامنا فالقول للحربي الا اذا قامت قرينة ككونه
او مغولا عملا بالظاهر جبر وان خرجا اي الحربيان مسلمين ونحكما قضى
بينهما بالدين لو قوعه صحيحا للتراضي واما الغصب فلا لما سوانه ملكه قتل
احد المسلمين المستامين صاحبه عمدا او خطأ تجب الدية لسقوط القود ثمة
كالحد في ماله فيها لتعذر الصيانة على العاقلة مع تباين الدارين والكفار
ايضا في الخطاء لا اطلاق النفس وفي قتل احد الاسيرين الاخر كفر فقط لما س
بلادية في الخطاء ولا شيء في العمد اصلا لانه بالاسر صار تبعنا لهم فنسقط
عصمتهم المقومة لا الموثمة فلذا يكفر في الخطا القتل مسلم اسيرا او من اسلم
ثمة ولو ورثته مسلمون ثمة فيكفر في الخطا فقط لعدم الامران بدارنا
فصل في استيمان الكافر لا يمكن حربي مستامن فينا سنة ليلا
يصير عينا لهم وعونا علينا وقيل له من قبل الامام ان اقت سنة فيد اتفاقا
كجواز توقيت ما دونها كالمشرك وشركه من درر لكن ينبغي ان لا يلحقه ضرر بتقصير
الدية جدا فتح وضعنا عليك الحرية فان ملك سنة بعد قوله فهو ذمي ظاهر المتوف
ان قول الامام له ذلك شرط لكونه ذميا فلما قام سنة او سنتين قبل القول فليس
بذمي وبه صرح العتابي وقيل نعم وبه جزم في الدرر قال في الفتح والاول اوجه
ولا جزية عليه في قول الملك الا بشرط اخذها منه فيه واذا صار ذميا يجري القصاص
بينه وبين المسلم ويضمن المسلم قيمة حرمه وحقن بصره اذا اتلفه وتجب الدية
عليه اذا قتله خطأ ويجب كف الاذي عنه وتحرم غيبته كالمسلم فتح وفيه لو
مات المستامن في دارنا وورثته ثمة وقف ماله لهم وياخذوه ببينة ولو من
اهل الذمة فيكفيل لا يقبل كتاب ملكهم واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد
الحول ولو لتجارة او قضا حاجته كما يفيد الاطلاق ثم منع لان عقد الذمة لا
ينقض ومفاده منع الذمي ايضا كما يمنع لو وضع عليه الخراج بان الزم به واخذ
منه عند حلول وقته لان خراج الارض خراج الراس او صار لها الى المستامنة
الكتابية زوج مسلم او ذمي لتبعيته اليه وان لم يدخل بها لا عكسه لا كان طلاقها
ولو تكلمها ههنا فطالبت بهر ههنا فلها من الرجوع تا ترخان به فلو لم يفه حتى
مضى حول ينبغي صيرورته ذميا على ما س عن الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث
في دارنا فان رجع المستامن اليهم ولو لغير داره حل دمه بطلان امانه فان ترك
وديعة عند معصوم مسلم او ذمي او دينيا عليها فاسر او ظهر بالبنا للمجهول يعني
غلب عليهم فاخذه او قتلوه سقط دينه وسلمه وما غصب منه واجرة عين اجرها
لسبق يده وصار ماله كوديعته وما عند شريكه ومضاربته وما في بيته في دارنا
بناء واختلف في الزهر في النهر انه للمرتبة يدنه وفي السراج لو بعث من ياخذ

لا شيء في القتل عمدا

الوديعة والقرض وجب التسليم اليه انتهى وعليه فيوق منه دينه هنا ولو صارت
وديعته فيأى وان قتل او مات فقط بلا غلبة عليهم قد دينه وفرصته ووديعته
لورثته لان نفسه لم تنصر مغنومة فكذا ماله كما لو ظهر عليه فهرب فماله له حرب
هنا له ثمة عرس واولاد ووديعه مع معصوم وغيره فاسلم هنا او صار ذميا
ثم ظهر ناعيلهم فكله فيئى لعدم يده وولايتة ولو سبي طفله اليها فهو قن
مسلم وان اسلم ثمة فجا الى هنا فظهر عليهم فطفله حرم سلم للاتحاد الدار ووديعته
مع معصوم له لان يده كيدته محترمة وغيره فيئى ولو عيننا غصبها مسلم لعدم
النياية فتح وللإمام حق اخذ دية مسلم لا ولى له اصلا ودية مستامن
اسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا معصومة وفي العدة القتل قصاصا
او الدية صلحا لا العفو نظرا لحق العامة حرى او مرتد او من وجب عليه
قود التجا بالحرم لا يقتل بل يجس عن الغدا ليخرج فيقتل لان من دخله
فهو آمن بالنصر وسيجيى في الجنايات لا نصير دار الاسلام دار حرب الا بامور
ثلاثة باجر احكام اهل الشرك وباتصالها بدار الحرب وبيان لا يبقى فيها
مسلم او ذمى امنا بالامان الاول على نفسه ودار الحرب نصير دار الاسلام
باجر احكام اهل الاسلام فيها كجمعة وعيد وان بقي فيها كافر اصلى وان لم
تتصل بدار الاسلام درر وهذا ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح
فكانه تركه لمجيى بعضه ودرر ودرر **باب العشر**
والخراج والجزية ارض العرب هي من حد الشام والكوفة الى اقصى اليمن
وما اسلم اهل طوعا او فتح عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة ايضا باجماع
الصحابه عشرية لانه اليق بالمسلم وكذا بستان مسلم او كرمه كان داره درر
ومر في باب العاشريه من هذا وحررناه في شرح الملتقى وسواد قري
العراق وحده من العذيب بضم ففتح قرية من قري الكوفة الى عقبة
حلوان بن عمران بضم فسكون قرية بين بغداد وهدان عرضا ومن العك
بفتح فسكون ثلثة قرية شرقي دجلة موقوفة على العلوية وما قيل من الثعلبي
بفتح فسكون غلط مصنف عن المغرب الى عبادان بالتشديد حصن صغير
بشط البحر في المثل ليس درعا عبادان قرية مستنقطة طولا وبالايام اثنتان
وعشرون يوما ونصف وعرضه عشرة ايام سراج وما فتح عنوة ولم يقسم
بين جيشنا الامكة سوا اقر اهلها عليه او نقل اليه كفا والخر او فتح صلحا خراجية
لانه اليق بالكافر وارض السواد مملوكة لاهلها يجوز بيعهم لها ونصرهم فيها
هداية وعند الائمة الثلاثة هي موقوفة على المسلمين فلم يجوز بيعهم فتح وجب
الخراج في ارض الوقف الا الشراة من بيت المال اذا دفعها متروها فلا عشر
ولا خراج شرين لاهلها مغزيا للبحر وكذا لو لم يوقفها كما ذكرته في شرح الملتقى
والصبي والمجنون لو كانت الارض خراجية والعشر لعشرية درر ودرر

ما فتح عنوة خراج الامكة

الزكاة وارض الشام ومصر خراجية وفي الفتح لما خرد الان من ارض مصر

الزكاة وارض الشام ومصر خراجية وفي الفتح لما خرد الان من ارض مصر
اجرة لخراج الاترى انها ليست مملوكة للزراع كانه لموت المالكين شيئا فشيئا
بلا وارث فصارت لبيت المال وعلى هذا فلا يصح بيع الامام ولا شراؤه من وكيل
بيت المال لشيء منها لانه كونه لبيت المال فلا يجوز الا للضرورة والعياذ بالله زاد في
البحر او رغب في العقار بضعف قيمته على قول المتأخرين المفتي به **قلت**
وسيجيى في باب الوصي جواز بيع عقار الصبي في سبع مسایل وافتى بفتي دمشق
فضل الله الرملى بان غالب اراضينا سلطانية لا تقراض ملاكها فالت لبيت
المال فتكون في يد زراعها كالعارية انتهى وفي النهر عن الواقعات لو اراد السلطان
شراها لنفسه يامر غيره ببيعها ثم يشتريها منه لنفسه انتهى واذا لم يعرف
الحال في الشراة بيت المال فالاصل الصحة به عرف صحة وقف المشتراة من بيت
المال وان شروط الواقفين صحيحة وانه لخراج على اراضيتها وموات احبائه
ذمى باذن الامام او رضى له كما مر خراجي ولو احباه مسلم اغترق به ما قارب
الشيء يعطى حكمه وكل منهما اى العشرية والخراجية ان سقى بما العشر اخذ منه
العشر الا ارض كافر تسقى بما العشر اذا الكافر لا يبدأ بالعشر وان سقى بما الخراج
اخذ منه الخراج لان النماء بالماء وهو اى الخراج نوعان خراج مقاسمة ان كان
الواجب بعض الخارج كالحبس ونحوه وخراج وطيفة ان كان الواجب شيئا
في الذمة يتعلق بالتكن من الانتفاع بالارض كما وضع عمر رضي الله عنه على
السواد لكل جريب هو ستون ذراعا في ستين بذارع لسرى سبع فضبات
وقيل المعين في كل بلدة عرفهم وعرف مصر التقدير بالفدان فتح وعلى
الاول المولى يبلغه الماصا عامين بواو شعير ودرهما عطف على صاعا
من اجود التقودر يلغى والجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم او
التخل متصلة قيدينها ضعفها ولما سواه مما ليس فيه توظيف عمر كبرغران
وبستان هو كل ارض يحوطها حائط وفيها اشجار متفرقة يمكن الزرع تحتها
فلو ملققة اى متصلة لا يمكن زراعتها فيها فهو كرم طاقته وغاية الطاقة
نصف الخارج لان التوصيف عين الاضاف فلا يزداد عليه في خراج المقاسمة
ولا في الموظيف على مقدار ما وظفه عمر وان طاقته على الصحيح كافي وينقص
مما وظف عليها ان لم تطق بان لم يبلغ الخارج ضعف الخراج الموظيف
فينقص الى نصف الخارج وجوبا وجوازا عند الطاقة وينبغي ان لا
يزاد على النصف ولا ينقص عن الخمس حد ادى وفيه غرض بارض الخراج
كرما او شجر فعليه خراج الارض الى ان يطعم وكذا الوقع الكرم وزرع الحب
فعليه خراج الكرم واذا اطعم فعليه قدر ما يطيق ولا يزيد على عشرة
دراهم ولا ينقص عما كان وكل يمكن الزرع تحت شجرة بستان وما لا يمكن
فكره واما الاشجار التي على المسناة فلا شئ فيها انتهى وفي زكاة الخافنة

ما يمكن الزرع تحت شجرة بستان وما لا يمكن

قوم شرا وضيعه فيها كرم وارض فشري احد هما الكرم وآخر الاراضى
وارادوا قسم الخراج فلو معلوما فكما كان قبل الشرا والا كان كالكات
جملة فان لم تعرف الكروم الاكروما قسم بقدر الحصص قوتية خراجهم
متفاوت فطلبوا التسوية ان لم يعلم قدره ابتداءا ترعلى ما كان والاخراج
ان غلب الماعلى ارضه او انقطع الماء او اصاب الزرع آفة سماوية لغرق
وجرى وسدة برد الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا اما اذا
كانت الآفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها كالقردة وسباع ونحوها
كالنعام وفارودودة تجر او هلك الخارج بعد الحصاد لا يسقط وقبله
يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عن ما انفق شئ اخذ منه مقدار ما
بيننا مصطف وسراج وتماه في الشربلالية مغريا للبحر قال وكذا حكم
الاجارة في الارض المستاجرة فان عطلها صاحبها وكان خراجها موطفا
او اسلم صاحبها او اشترى مسلم من ذى ارض خراج يجب الخراج ولو نفعه
انسان من الزراعة او كان الخراج خراج مقاسمة لا يجب شئ سراج
وقد علمت ان الماخوذ من ارض مصر اجرة لاخراج فما يفعل الآن من الاخذ
من الفلاح وان لم يزرع ويسمى ذلك فلاحه واجباره على السكن في بلدة
معينة يعمر ارضه ويوزع الارض حرام بلا شبهة ثم ونحوه في الشربلالية
مغريا للبحر حيث قال وتقدم ان مصر الان ليست خراجية بل بالاجرة فلا شئ
على من لم يزرع ولم يكن مستاجرا ولا جبر عليه سبها فما يفعله الظلمة من
الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاستغال بالعلم وقالوا لو زرع الاخس
قادر على الاعلى كزعفران فعليه خراج الاعلى وهذا يعلم ولا يفتى به كيلا
يتجرى الظلمة باع ارضا خراجية ان بقي من السنة مقدار ما يمكن المشتري
من الزراعة فعليه الخراج والافعلى البايع عناية ولا يؤخذ العشر من
الخارج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا للشافعي ولا يتكرر الخارج
في سنة لو موطفا والابان كان خراج مقاسمة تكرر لتعلقه بالخارج
حقيقة كالعشر فانه يتكرر ترك السلطان او ناييه الخراج لرب الارض
او وهبه له ولو بشفاعة جاز عند الثاني وحل له لو صرفا والا تصدق به
به يفتى وما في الحاوى من ترجيح حله لغیر المصروف خلاف المشهور ولو
ترك العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقر اسراج خلافا لما في
قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء مغريا للبرازيه فتنبه
وفي الزهر يعلم من قول الثاني حكم الاقطاعات من ارضي بيت المال اذا حصل
ان الرقبة لبيت المال والخراج له وحينئذ فلا يصح بيعه ولا هبته ولا
وقفه نعم له اجارته تخرجا على اجازة المستاجر ومن الحوادث لو اقطعها
السلطان له والاولاده ونسله وعقبه على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى اخيه

مطل
كسر الفدان حرام

ثم مات السلطان وانتقل من اقطع له في زمن سلطان آخر هل يكون الاولاده
له ارضه ومقتضى قواعد الفاعل تعليق بموت المعلق فتدبره ولم لو اقطع السلطان
ارضاً مواتاً او ملكها السلطان ثم اقطعها له جاز وقفه لها والارض من السلطان
ليس بايقاف البتة وفي الاشياء قبيل القول في الدين افنى العلامة قاسم بصحة
اجارة القطع وان للامام ان يخرج به شئ شاء وقيد به ابن نجيم بغير الموات اما
الموات فليس للامام اخراجه عنه لانه تملكه بالاحياء فيلحق **فصل**
في الجزية هي لغة الجزا لانها جزت عن القتل والجمع جزى كحمية وهي
نوعان الموضوع من الجزية يصلح لا يقدر ولا يقدر ولا يقدر يخرج عن الغدر
وما وضع بعد ما قهر واقر واقر على املاهم يقدر في كل سنة على فقير
معتقل يقدر على تحصيل التقديدين باى وجه كان يتابع وتكفى صحته في اكثر
السنة هداية اثني عشر درهما في كل شهر درهم وعلى وسط الحال ضعفه
في كل شهر درهمان وعلى المكث ضعفه في كل شهر اربعة وهذا للتسهيل
لا البيان الوجوب لانه باول الحول بناية ومن ملك عشرة الاف درهم فاضا
عنى ومن ملك ما في درهم فاضا عدا متوسط ومن ملك ما دون المائتين
او لا يملك شيا فقير قاله الكرخي وهو احسن الاقوال وعليه الاعتماد
بجرح واعتباري ابو جعفر العرف وهو الاصح تاثر خائنه ويعتبر وجود هذه
الصفات في اخر السنة فتح لانه وقت وجوب الاداء ثم وتوضع على
كتابي يدخل في اليهود السامرة لانهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام
وفي النصارى الفرنج والارمن واما الصابية ففي الخائنة تؤخذ منهم عنده
خلافا لهما ومجوسى ولو عربيا لوضع عليه السلام على مجوسى هجر ووسى
عجمي لجواز استرقاقه فجاز ضرب الجزية عليه لا على وثني عجمي لان المعجزة
في حقه اظهر فلم يعذر ومريد فلا يقبل منهما الا الاسلام او السيف ولو
ظهرنا عليهم فقتلواهم وصبيانهم فيئ وصبي وامراة وعبد ومكاتب ومدربر
وابن ام ولد ومن من زمن يزمن زمانة نقص بعض اعضائه او تعطل
قواه فدخل المغلوج والشيخ العاجز واعمى وفقير غير معتقل وراهب لا
يحاط لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه وجزم الحدادى بوجوبها ونقل
ابن الكمال انه القياس ومفاده ان الاستحسان بخلافه قائل والمعتبر
في الاهلية للجزية وعدتها وقت الوضع فمن افاق او عتق او بلغ او برأ
بعد وضع الامام لم توضع عليه بخلاف الفقير اذا اليسر بعد الوضع حيث
توضع عليه لان سقوطها المعجزة وقد زال اختيار وهي اى الجزية ليست
رضانا بل كرم كاطعن المحدث بل انما هي عقوبة لهم على اقامتهم على الكفر فاذا
جاز انهم لهم للاستدعاء الى الايمان بدونها فبها اولى وقال تعالى حتى يعطوا
الجزية عن يد واخذها عليه السلام من مجوسى هجر ونصارى نجران واقرهم

على يد من يفرغ عليه بقوله تنسقط بالاسلام ولو بعد تمام السنة ويسقط
المجلد لسنة لاثنين فيرد عليه سنة خلاصه والموت والتكرار للتدخل
كما يحق وبالقي والزمان وصيرورته فقير او مقعد او شيخا كبيرا لا يستطيع
العمل ثم بين التكرار فقال واذا اجتمع عليه حولان قد اخلت والاصح سقوط
جزية السنة الاولى بدخول السنة الثانية زيلعي لان الوجوب باول الحول
بعكس خراج الارض ويسقط الخراج بالموت في الاصح حاوي وبالتدخل
كالجزية وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الاول لان الخراج عقوبة
بخلاف العشر تجر قاله المصنف وعزاه في الحاشية لصاحب المذهب فكان
هو المذهب وفيها لا يحل اكل الغلة حتى يودي الخراج ولا تقبل من
الذي لو بعثها على يد نائيه في الاصح بل يكف ان ياتي بنفسه فيعطها قايما و
القابض منه قاعدا هداية ويقول اعطيا عدوا لله ويصفقه في عنقه لا يا
كافر وياثم القائل ان اذاه به قنية ولا يجوز ان يحدث بيعة ولا نفيسة
ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة ولا صنما حاوي في دار الاسلام ولو في قرية
في المختار فتح ويبعد المهدم اي لا ما هدمه الامام بل انهدم اشباهه في آخر
الدعاب رفع الطاعون من غير زيادة على البناء الاول ولا يعدل عن النقص
الاول ان كفي وتامة في شرح الوهبانية واما القديمة فتترك مسكنات في
الفتحية ومعبد في الصليحة تجر خلافا لما في الفتحات في قنينة ويمين الذي
عنا في زيه بالكر لياسه وهيبته ومركبه وسرجه وسلاحه فلا يركب
خيلا الا اذا استعان بهم الامام لمحاربة وذبح عنا ذخيرته وجاز بفعل وكر
تأخر خائنه وفي الفتح هذا عند المتقدمين واختار المتأخرون انه لا يركب اصلا
الا لضرورة وفي الاشياء والمعتدان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العايم وان
ركب الحمار لضرورة نزل في المجامع ويركب سرجا كالاكف كالبردة في مقد
شبه الرمانة ولا يعمل سلاح ويظهر الكسبيج فارسي معرب الزنار من صوف
او شعر وهل يلزم تمييزهم بكل العلامات خلاف اشياء والصحيح ان فتحها
عنوة فله ذلك والافعل الشرط تأخر خائنه ويمنع من لبس العامة ولو زرقا او صفرا
على الصواب تهر ونحوه في البحر واعتمده في الاشياء كما قدمناه وانما تكون
ضويلة سودا ومن زنا البرسيم والثياب الفاخرة المختصة باهل العلم
والشرف كصوف مربع وجوخ رفيع وابراد رقيقة ومن استنكابه وباشرة
يكون بها معظما عند المسلمين وتامة في الفتح وفي الحاوي وينبغي ان يلزم
الصغار فيما يكون بينه وبين المسلم في كل شئ وعليه فيمنع من العقود
حال قيام المسلم عنده تجر ويحرم تعظيمه وتكره مصافحته ولا يبدد اسلام
الاحاجة ولا يزداد في الجواب على عليك ويضيق عليه في المرور ويجعل على
داره علامة وتامة في الاشياء من احكام الذي وفي شرح الوهبانية

لا يحل اكل الغلة حتى يودي الخراج

ولا يجوز ان يحدث بيعة ولا نفيسة

للمشركين ويمنعون من استيطان مكة والمدينة لانها من ارض العرب قال عليه السلام
لا يجتمع في ارض العرب ينان ولودخل التجارة جاز ولا يطيل واما دخوله المسجد
الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه والسير الكبير اخره تصنيف
محمد فالظاهر انه اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى وفي الحاشية تميز ساوم
لا عبيدهم بالكسبيج الذي اذا اشترى دارا اي اراد شرائها في المصر لا ينبغي
ان تباع منه فلو اشترى يجبر على بيعها من المسلم وقيل لا يجبر الا اذا كثر درر
قلت وفي معروضات المفتي ابي السعود من كتاب الصلاة سئل عن مسجد
لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط به الكفرة فكان الامام والمؤذن
فقط لاجل وظيفتهما يذهبان اليه فيؤذنان ويصليان فهل تحل لهم الوظيفة
فاجاب بقوله تلك السيوت ياخذها المسلمون بقيمتها جرا على الفور وقد
ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالحاكم لا يؤخر هذا اصلا وفيها
من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف السلطاني بعدم استخدام الذميين
للعبيد والجواري لو استخدم ذمي عبدا او جارية ماذا يلزمه فاجاب يلزمه
التعزير الشديد والحبس في الحاشية ويومرون بما كان استخفا فالهم
وكذا تميز دورهم عن دورنا انتهى فليحفظ ذلك واذا تكادى اهل الزمة
دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها في المصر جاز لعود نفعه اليها لير واتعاملنا
فيسلموا بشرط عدم تقليل الجماعات لسكنائهم شرطه الامام الحلواني فان لزم ذلك
من سكنائهم امر واما الاعتزال عنهم والسكنى بناحية ليس فيها مسلمون وهو محفوظ
عن ابي يوسف تجر عن الزخيرة وفي الاشياء واختلفت في سكنائهم بيننا في
المصر والمعتد الجواز في محلة خاصة انتهى واقره المصنف وغيره لكن رده شيخ
الاسلام جوي زاده وجزم بانه فهم خطأ فانه فهم من الناحية المحلة
وليس كذلك فقد صرح الترمذاني في شرح الجامع الصغير بعد ما نقل عن
الشافعي انهم يومرون ببيع دورهم في امصار المسلمين والخروج عنها والسكنى
خارجها لئلا يكون لهم محلة خاصة نقلا عن النسفي والمراد اي بالمنع المذكور
عن الامصار ان يكون لهم في المصر محلة خاصة ليسكنوها ولهم فيها منعة عارضة
كنفعة المسلمين فاما سكنائهم بينهم وهم مقهرون فلا كذلك كذا في فتاوى
الاسكواني فليحفظ وينتقض عهده بالغلبة على موضع الحراب او بالحقاق
بدار الحرب زاد في الفتح او بالامتناع من قبول الجزية او يجعل نفسه
طليعة للمشركين بان يبعث ليطلع على اخبار العدو فلو لم يبعثوه لذلك
لم ينتقض عهده وعليه يحمل كلام المحيط وصار الذي في هذه الاربع صور
كالمرقد في كل احكامه الا انه لو اسر ليسرق والمرقد يقتل ولا يجلس
على قبول الزمة والمرقد يجبر على الاسلام لا ينتقض عهده بقوله بقتضت
العهد زيلعي بخلاف الامان للحزبي فانه ينتقض بالقول تجر ولا بالاناء

عن ادا الجزية بل عن قبولها كاس ونقل العيني عن الواقعات قتله بالآباء
عن الآدا قال وهو قول الثلاثة لكن متعفة في البحر ولا بالزنا بحلة وقتل
مسلم واقتنان مسلم عن دينه وقطع الطريق وسب النبي صلى الله عليه وسلم
لان كفره المقارن له لا يمنع فالتطاري لا يسفوه فلو من مسلم قتل كما سيجي
ويؤوب الذمي ويعاقب على سبه دين الاسلام او النبي والقران حاوي
وغيره قال العيني واختار في السب ان يقتل انتهى وتبعه ابن الهمام
قلت وبه افتي شيخنا الحنبري الرملي وهو قول الشافعي ثم رايت في معروض
المفتي ابي السعود انه ورد امر سلطاني بالعمل بقول ائمتنا القائلين بقتله
اذا ظهر انه معتاده وبه افتي ثم افتي في بكر اليهودي قال لبشر النصراني
بنيكم عيسى عليه السلام ولد زنا بانه يقتل لسبه الانبياء عليهم السلام انتهى
قلت ويؤيده ان ابن كمال باشا في احاديثه الاربعينية في الحديث الرابع
والثلاثون يا عايشة لا تكوني فاحشة مانصة والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن
بشتمه عليه السلام صرح به في سير الزخيرة حيث قال واستدل محمد لبيان قتل
المرأة اذا اعلنت بشتم الرسول بما روى ان عمر بن عدى لما سمع عصما بنت
مروان تؤذي الرسول فقتلها ليلا فمدحه صلى الله عليه وسلم على ذلك انتهى
فليحفظ ويؤخذ من مال بالغ تغليبي وتغليبية لاسن طفلم الاخراج ضعف
زكاتها باحكامها مما تجب فيه الزكاة المعهودة بيننا لان الصلح وقع كذلك
ويؤخذ من مولاة اى معتق التغليبي في الجزية والخراج كولى القرشي وحديث
سولى القوم منهم مخصوص بالايجاع ومصرف الجزية والخراج ومال التغليبي
وهديتهم للامام وانما يقبلها اذا وقع عندهم ان قتالنا للدين لا الدنيا
جوهره وما احد منهم بلا حرب ومن تركه ذمي وما اخذه عاشرهم طهره
مصالحنا خبر مصرف لسد ثغورنا وبنافقنة وجسر وكفاية العلماء
والمعلمين تجنيس وبه يدخل طلبة العلم فتح والقضاة والعمال ككتبة
قضاة وشهود قسمة ورقبا سواحل ورزق المقاتلة وذرايرهم اى
ذراير كل من ذكر مسكين واعتمده في البحر قابلا وهل يعطون بعد موت
ابائهم حالة الصغر لداره والى هنا تمت مصارف بيت المال ثلاثة
فهذا مصرف جزية وخراج ومصرف زكاة وعشر من الزكاة ومصرف
خمس وركاز من في السير وبقي رابع وهو لقطه وتركه بلا وارث ودية
مقتول بلاولى ومصرفها لقيط فقير وفقير بلاولى وعلى الامام ان
يجعل لكل نوع بيتا يخصه وله ان يستقرض من احدها ليصرفه للآخر
ويعطى بقدر الحاجة والفقه والفضل فان قصر كان الله عليه حسيبا
ذيلعى وفي الحاوى المراد بالحافظ في حديث الحافظ القران ما تادينا
هو المفتي اليوم ولا شئ لزمى في بيت المال الا ان يهلك لضعفه فيعطيه

مايسد جوعته ومن مات من ذكره نصف الحول حرم من العطا لانه صلة
فلا تملك الا بالقبض واهل العطا في زماننا القاضي والمفتي والمدرس صدر
شريعته ولو مات في آخره او بعد تمامه كما صححه اخي زاده يستحب الصرف الى
قريبه لانه او في نعيه فيندب الوفا له ومن تعجله ثم مات او عزل قبل الحول
فيل يجب رد ما بقى وقيل لا كالمتفقة المحجلة ذيلعى والموزن والامام اذا
كان لهما وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه كالصلة وكذلك
القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة وهذا ثابت في نسخ الشرح ساقط
من نسخ المتن هنا وتامة في الدرر وقد خفضناه في الوقف والله اعلم
باب الرد هو لغة الراجع مطلقا وشرعا الراجع عن
دين الاسلام ودلها اجرا كلمة الكفر على اللسان بعد الايمان وهو ضد دين
محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جابه عن الله تعالى مما علم بحجته ضرورة
وهل هو فقط او هو مع الاقرار قولان واكثر الحنفية على الثاني والمحققون
على الاول والاقرار بشرط لاجرا الاحكام الدينيية بعد الاتفاق على انه
يعتقد متى طوبى به الى به فان طوبى به فلم يقرب فهو كفر عناد قاله المستدرك
وفي الفتح من هزل بلفظ كفر ارتد وان لم يعتقد له الاستحقاق فهو كفر
العناد والكفر لغة الستر وشرعا تكذيبه عليه السلام في شئ مما جابه من
الدين ضرورة والفاظه تعرف في الفتاوى بل افردت بالتأليف مع انه
لا يفتي بالكفر بشئ منها الا فيما اتفق المشايخ عليه كما سيجي قال في البحر وقد
الزمت نفسي ان لا افتي بشئ منها وشرائط صحتها العقل والصحو والطوع
فلا تصح ردة مجنون ومعتوه وموسوسي وصبي لا يعقل وسكران ومكره
عليها واما البالغ والذكورة فليسا بشرط بدائع وفي الاستباه لا تصح ردة
السكران الا الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه من
ارتد عرض الحاكم عليه الاسلام استجبيا على المذهب لبلوغة الدعوة
وتكشف شبهته بيان لثمرة العرض ويجب وجوبا وقيل ندبا لثلاثة ايام
يعرض عليه الاسلام في كل يوم منها خاتمة ان استهل اى طلب المهلة والا
قتله من ساعته الا اذا رجى اسلامه بدائع وكذا الوارد ثانيا لكنه يضرب
ولى الثالثة يجبس ايضا حتى تظهر عليه التوبة فان عاد فذلك تأخر خاتمة
قلت لكن نقل في الزواهر عن آخر حدود الخاتمة معزيا للبلخي ما
يفيد قتله بلا توبة فتنبه فان اسلم فيها والاقتل لحديث من بدل
دينه فاقتلوه واسلامه ان يتبرأ عن الاديان سوى الاسلام او عن ما
انتقل اليه بعد نطقه بالشهادتين وتامة في الفتح ولواقي بها على
وجه العادة لم ينفعه ما لم يتبرأ بآزويه وكراهة تنزيها لما مر قتله قبل
العرض بلا ضمان لان الكفر مبيح للدم قيد باسلام المرتد لان الكفار

اصناف خمسة من ينكر الصانع كالدهرية ومن ينكر الوجدانية كالثنوية
ومن ينكر بها لكن ينكر بعثة الرسل كالفلاسفة ومن ينكر الكل كالوثنية
ومن ينكر بالكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى كالعيسوية فيكتفي في الاولين
بقول لا اله الا الله وفي الثالث بقول محمد رسول الله وفي الرابع باحدهما
وفي الخامس بهما مع التبري عن كل دين يخالف دين الاسلام بدائع واخر كراهية
الدرر وحينئذ فيستفسر من جهل حاله بل عم في الدرر اشتراط التبري
في كل يهودي ونصراني ومثله في فتاوى المصنف وابن نجيم وغيرها وفي
رهن فتاوى قارى الهداية كذا فتى علما ونا والذى افتى به صحة بالشهادتين
بلا ينحرف لان التلفظ بهما صادرة على الاسلام فيقتل ان رجع ما لم يعد
واعلم انه لا يفتى بتلفيق مسلم امكن حل كلامه على محل حسن او كان في كفر
خلاف ولو كان ذلك رواية ضعيفة كما حرره في البحر وعزاه في الاشباه الى
الصغرى وفي الدرر وغيرها اذا كان في السئلة وجوه توجب الكفر وواحد
يمنعه فعلى المفتي الميل لما يمنعه ثم لو يمينه ذلك فلم والام ينفعه حمل المفتي
على خلافه وينبغي التعوذ بهذا الدعاء صبا حادسا فان سبب العصمة من الكفر
بوعد الصادق عليه السلام اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا
اعلم واستغفر لك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب وتوبة الياس مقبولة
دون ايمان الياس درر وفيها ايضا شهيد نصرانيان على نصراني ان اسلم وهو
ينكر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وفي النوازل
تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بانه
اسلم انتهى وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الاجماع من تكررت ردة على
ما امر الكافر بسبب بنى من الايتيا فانه يقتل حدا ولا تقبل توبته مطلقا ولو
سب الله تعالى قبلت لانه حق الله والاول حق عبد لا ينزل بالتوبة ومن
شك في عذابه وكفره كفروا تمامه في الدرر في فضل الجزية معزى بالبراذية
وكذا لا بغضه بالقلب فتح واشباه وفي فتاوى المصنف ويجب الحاق الاستهزاء
والاستهفاف به لتعلق حقه ايضا وفيها سئل عن قال الشريف لعن الله
والديك والدين الذين خلفوك فلا جواب الجمع المضاف يعم ما لم يتحقق
عهد خلافا لابي هاشم وامام الحرمين كما في جمع الجوامع فيعم حضرة الرسالة
فينبغي القول بكفره واذا كفر بسببه لا توبة له على ما ذكره البزازي وتوارد
الشارحون نعم لو لوحظ قول الهاشم وامام الحرمين باحتمال العهد فلا كفر وهو
اللايق بمذهبا لنصر يحكم بالميل الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الرسالة
بقوله بان سبه عليه السلام او بفعله بان بغضه بقلبه قتل حدا كما مر التصريح
به لكن صرح في آخر الشفا بان حكمه كالمترد ومفاده قبول التوبة كالاخفى
زاد المصنف في شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام ابن عبد

العال ان الكمال وغيره تبعوا البزازي والبزازي تتبع صاحب السيف
المسلول وعزاه اليه ولم يعزه لاحد من علما الحنفية وقد صرح في التنفيع
الحكام وشرح الطحاوى وحاوى الزاهدى وغيرها بان حكمه كالمترد ولفظ
التنفيع من سب الرسول فانه مترد وحكمه حكم المترد ويفعل به ما يفعل بالمترد
انتهى وهو ظاهر في قبول توبته كما مر عن الشفا انتهى فليحفظ **قلت**
وظاهر الشفا ان قوله يا بن الفخزى سراويا بن مائة كلب وان قوله لها شى
لعن الله بنى هاشم كذلك وان شتم الملايكة كالانبياء فليحمر ومن حوادث الفتوى
ما لو حكم حنفى بكفره بسبب بنى هل للشافعى ان يحكم بقبول توبته الظاهر نعم
لانها حادثة اخرى وان حكم بموجبه **قلت** ثم رايت في معروضات
المفتى ابي السعود سؤالا ملخصه ان طالب علم ذكر عنده حديث نبوى فقال اكل
احاديث النبى صلى الله عليه وسلم صدق يعمل بها فاجاب بانه يكفر او لا بسبب
استفهامه الانكارى وثانيا بالحاكمة الشين للنبى عليه السلام ففي كفره الاول عن
اعتقاد يؤمر بتجديد الايمان فلا يقتل والثاني يفيد الزندقة فبعد اخذه
لا تقبل توبته اتفاقا فيقتل وقيله اختلف في قبول توبته فعند ابي حنيفة
تقبل فلا يقتل وعند بقية الايمة لا تقبل ويقتل حدا فلذلك ورد امر
سلطاني في سنة اربع واربعين وتسعاية لقضاة الممالك المحمية برعاية
راى الجانبين بانه ان ظهر صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقتل ويكتفى
بتغريه وحسنه عملا بقول الامام الاعظم وان لم يكن من اناس يفهم خبرهم
يقتل عملا بقول بقية الايمة ثم في سنة خمس وخمسين وتسعاية تقرر
هذا الامر باخر فينظر القايل من اى الفريقين هو فيعمل بمقتضاه انتهى فليحفظ
وليكن التوفيق او الكافر بسبب الشيخين او بسبب احدهما في البحر عن الجوهرة
معزى بالشهيد من سبب الشيخين او طعن فيها كفر ولا تقبل توبته وبه اخذ
الدبوسى وابواليث وهو المختار للفتوى انتهى وجزم به في الاشباه واقره
المصنف قايلا وهذا يقوى القول بعدم قبول توبة ساجد الرسول وهو الذى
ينبغي التعويل عليه في الاقتدار والقضاء رعاية لجانب حضرة المصطفى صلى الله عليه
وانتهى لكن في النهر وهذا لا وجود له في اصل الجوهرة وانا وجد على هاشم بعض
النسخة فالحق بالاصل مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى **قلت** وبكفيينا ما مر
من الامر فتدبر وفي المعروضات المزبورة ما معناه ان من قال بمن فصوص
الحكم للشيخ محي الدين العزى انه خارج عن الشريعة وقد صنفه للاصلا
ومن طالع لمجد ما ذابله اجاب نعم فيه كلمات تبين الشريعة وتكطف
بعض المتصنفين لارجاعها الى الشرع لكننا اتفقنا ان بعض اليهود افترها على
الشيخ فيجب الاحتياط بترك مطالعة تلك الكلمات وقد صدر امر
سلطاني بالهوى فيجب الاجتناب من كل وجه انتهى فليحفظ وقد اتى صاحب

كلام على ابن العربي

القاموس عليه في سوال رفع اليه فيه فكتب اللهم انطقنا بما فيه رضاك الذي اعتقدوا
دين الله به انه كان رضي الله عنه شيخ الطريقة حالا وعلما وامام الحقيقة
حقيقة ورسمنا ونحى رسوم المعادف فعلا واسما شرا اذا تغلغل فكر المرء طرف
من علمه غرقت فيه خواطره عيايا لا تكدره الدلاء وسحاب تتقاصى عنه الانواء
كانت دعوتة تخرق السبع الطبايق وتفرق بركاته فتلا الافاق واتى اصقعه
وهو يقينا فوق ما وصفته وناطق بما كتبه وغالب ظني اني ما انصفته شعر
وما على اذا ما قلت معتقدي دع الجهول يظن للجهل عدوانا
والله والله والله العظيم ومن اقامه حجة لله برهاننا
ان الذي قلت بعض من مناقبه ما زدت الا على زدت نقصانا
الى ان قال ومن خواص كتبه انه من واظبت على مطالعتها انشرح صدره لفكر المعضلات
وحل المشكلات وقد اثني عليه الشيخ العارف عبد الوهاب الشعا في سيما في كتابه
تنبيه الاغبياء على قطرة من بحر علوم الاوليا فعليك به وبالله التوفيق والكافر
بسبب اعتقاد الحسن لا توبة له ولو امرأة في الاصح لسيحها في الارض بالفساد ذكره
الذي يلي في ذلك الكافر بسبب الردقة لا توبة له وجعله في الفتح ظاهر
المذهب لكن في خطر الخائنة الفتوى على انه اذا اخذ الساحر قبل توبته او الزنديق
المعروف الداعي قبل توبته شراب لم تقبل ويقتل ولو اخذ بعدها قبلت وافاد في
السراج ان الخناق لا توبة له وفي الشمني الكاهن قبل كاساخر وفي حاشية البيضاوي
لنلا خسر الداعي الى الاتحاد والاباحي كالزنديق وفي الفتح والمنافق الذي يظن
الكفر ويظهر الاسلام كالزنديق الذي لا يتدين بدين وكذا من علم انه ينكر في الباطن
بعض الضروريات كحرمة الخمر ويظهر اعتقاد حرمة وتماه فيه وفيه يكفر
الساحر بتعليمه وفعله اعتقد تخريبه اولا ويقتل انتهى لكن في خطر الخائنة
لو استعمله للتجربة والامتحان ولا يعتقه لا يكفر وجنيد فالمستثنى احد عشر
واعلم ان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم ينب الاجاعة المرأة والخنثى ومن
اسلامه تبعا والصبي اذا اسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة
رجلين ثم رجعا زاد في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
انتهى ولو شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما
وقيل تقبل ولو على نصرانية قبلت اتفاقا وتماه في آخر كراهية الدرر ويلحق
بالصبي من ولوته المرتدة بيننا اذا بلغ مرثدا والسكران اذا اسلم وكذا اللقيط
لان اسلامه حكمي لا حقيقي ويتبد في الخائنة وغيرها المكروه بالحرابي اما الذي
والمستامن فلا يصح اسلامه انتهى لكن حمله المصنف في كتاب الاكراه على
جواب القياس وفي الاستحسان يصح فليحفظ وجنيد فالمستثنى اربعة عشر
شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لا تكذيب الشهود العدول بل
لان انكاره توبة ورجوع يعني فيمنع القتل فقط وتثبت بقية احكام المرتد

كحيط عمل وبطلان وقف وبينونة زوجته لو فيما تقبل توبته والا قتل
كالردة بسببه عليه السلام كما مر اشياء ناد في البحر وقد رأت من يغلط في
هذا المجال واقره المصنف وجنيد فالمستثنى اربعة عشر وفي شرح الوهبانية
للمشربلا الى ما يكون كفرا اتفاقا يبطل العمل والنكاح فاولاده اولاد زنا
وما فيه خلاف يومر بالاستغفار والتوبة وتجديد النكاح ولا يترك
المرتد على ردة باعطا الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ولا يجوز
استرقاقه بعد الحاق بدار الحرب بخلاف المرتدة خائنة والكفر كله ملكة
واحدة خلافا للشافعي فلو تنصر يهودي او عكسه ترك على حاله ولم يجبر
على العود ويؤثر ملك المرتد عن ماله والامور فان اسلم عاد ملكه
وان مات او قتل على ردة او حكم بلحاظه ورث كسب اسلامه وارثه المسلم
ولو زوجته بشرط العدة زليكي بعد قضا دين اسلامه وكسب ردة فيني بعد
قضا دين ردة وقال الاميراث ايضا لكسب المرتدة وان حكم القاضي بلحاظه
عق مبره من ثلث ماله وام ولده من كل ماله وحل دينه وقسم ماله ويودي مكانه
الى الورثة والولا المرتد لانه المعتقد بدائع وينبغي ان لا يصح القضاء له الا في ضمن دعوى
حق العبد فهو واعلم ان تصرفات المرتد على اربعة اقسام فتنفذ منه اتفاقا ما لا
تعتمد تمام ولايته وهي خمس الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة والحجر على
عبد الماذون ويبطل منه اتفاقا ما يعتمد الملة وهي خمس النكاح والذبيحة
والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا ما يعتمد المساواة وهو الخاف
او ولاية متعديته وهي التصرف على ولده الصغير ويتوقف منه عند الامام وينفذ
عندها كل ما كان مبادلة مال بمال او عقد تبرع كالمبايعة والصرف والسلم والعق
والتدبير والكتابة والهبة والرهن والصلى عن اقرار وقبض الدين لانه مما دلة
حكيمية والوصية وبقي امانته وعقله ولا شك في بطلانها واما ايداعه واستيداعه
والتقاطه ولقطته فينبغي عدم جوازها شهر ان اسلم نقد وان هلك بموت
او قتل او لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه بطل ذلك كله فان جاسما قبله
قبل الحكم فكان لم يرتد وكما لو عاد بعد الموت الحقيقي زليكي وان جاسما بعد
وماله مع وارثه اخذه بقضا او رضا ولو في بيت المال لانه فيني شهر وان هلك
ماله او ازاله الوارث عن ملكه لا ياخذه ولو قايما لصحة القضاء ولولا مدسره وام
ولده ومكانته له ان لم يؤد وان عجز عاد رقيقا له بدائع ويقضي ما ترك من
عبادة في الاسلام لان ترك الصلاة والصيام معصية تبقى بعد الرد وما دى
منها فيه يبطل ولا يقضي من العبادات الا الحج لانه بالردة صار كالكافر الاصيل
فاذا اسلم وهو غني فعليه الحج فقط مسلم اصاب ما لا او شيئا يجب به القصاص واحد
السرقه يعني المال المسروق لا المدخائنه واصله انه يواخذ بحق العبد واما
غيره ففيه التفصيل او الدية ثم ارتد او اصابه وهو مرتد دارا الاسلام

والاجارة

ثم حق وحار بنا زمانا ثم جاسلما يواخذ بكلمة ولو اصابه بعد الحق مرتدا
 فاسلم لا يواخذ بشئ من ذلك لان الحربي لا يواخذ بعد الاسلام بما كان اصابه
 حال كونه محاربا لنا اجبرت بارتداد زوجته فلها التزوج باخر بعد العدة
 استحسانا كما في الاخبار من ثقة بموتة او تطلقه ثلاثا وكذا لو لم يكن ثقة
 فانها بكتاب طلاقها والكبرياء ان حق لابي اس بان تعتد وتزوج بسوط
 والمرثدة ولو صغيرة او غنثى تجزى خمس ابداء ولا تجالس ولا تواكل حقائق
 حتى تسلم ولا تقتل خلافا للشافعي وان قتلها احد لا يضمن شيئا ولو امة
 في الاصح وتحبس عند مولاهما لخدمة سوى الوطني سواء طلب ذلك ام لا
 في الاصح ويتولى ضربها جميعا بين الحقين وليس للمرثدة التزوج بغير
 زوجها به يفتى وعن الامام تسترق ولو في دار الاسلام ولو افتى به
 حسم القصد لها السيئ لابي اس به وتكون قنة للزوج بالاستيلاء تجتنب وفي
 الفتح انها فيئ للمسلمين فيشتريها من الامام او يهبها له لو مصرفا وصح
 نصرها لانها لا تقتل واكسابها مطلقا ورثتها ويرثها زوجها المسلم
 لو مرضية وماتت في العدة كما مر في طلاق المريض **قلت** وفي الزواهر
 انه لا يرثها لو صحية لانها لا تقتل فلم تكن فارة قنامل ولدت امة فادعاه
 فهو ابنه حرا يرثه في امة المسلمة مطلقا ولدته لاقبل من نصف حولا او
 اكثر للاسلام تبعه لامة والمسلم يرث المرتدان مات المرتد او الحق بدارهم
 وكذا امة النصرانية اى الكتابية الا اذا جات به لاكثر من نصف حولا
 منذ ارتد وكذا النصفه لعوقه من ما المرتد في تبعه لقربه للاسلام بالجبر
 عليه والمرتد لا يرث المرتد وان حق بماله اى مع ماله وظهر عليه فهو اى
 ماله فيئ لانفسه لان المرتد لا يسترق فان رجع اى بعد ما الحق بلا مال سوا
 قضى بالحاقة او لا في ظاهر الرواية وهو الوجه فتح فلحق ثانيا بماله وظهر عليه
 فهو لوارثه لانه بالمحاق انتقل لوارثه فكان مالكا قديما وحكمه ماسرا انه
 له قبل قسمته بلا شئ وبعدها بقيته ان شا ولا ياخذ له لو مثليا لعدم
 الفائدة وان قضى بعبد شخص مرتد حق بدارهم لانه فكانت ابنا نجا
 المرتد مسلما فبذلها والولا كلاهما للاب الذي عاد مسلما لجعل الابن كالوكيل
 مرتد قتل رجلا خطأ فلحق او قتل فديته في كسب الاسلام ان كان والا ففى
 كسب الردة تجزى عن الخائنة وكذا الوافر يغصب اما لو كان الغصب بالمعانية
 او بالبيعة فانه في الكسبين اتفاقا ظهريه واعلم ان جنابة العبد والامتنان للمكانة
 والمدير جنابهم في غير الردة قطعت يده عما ارتد والعياذ بالله ومات
 منه او حق فحكم به نجا مسلما فان ضمن القاطع نصف الدية في ماله لوارثه
 في المسلمين لان السراية حلت محلا غير معصوم فاهدرت قيد بالعد لانه في الخطا
 على العاقلة وقيدنا بالحكم بالحاقة لانه كن عاد قبل او اسلم ههنا ولم يلحق فات

انها بكتاب طلاقها

مته بالسراية ضمن الدية كلها لكونه معصوما وقت السراية ايضا ارتد
 القاطع فقتل او مات ثم سرى الى النفس فهدى لوعدا لغوات محل القود
 ولو خطأ فالدية على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضاء عليهم خائنة
 ولا عاقلة لمرتد ولو ارتد مكاتب ولحق واكتسب مالا فاخذ بماله ولم
 يسلم فقتل فبدل مكانته لمولاه وما بقى من ماله لوارثه لان الردة لا تؤثر
 في الكتابة زوجان ارتدا ولحقا فولدت المرتدة ولدا مولده اى لذلك
 المولود ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان فيئ كاصلهما والولد الاول يجبر
 بالضرب على الاسلام وان حبلى به ثمة لتبعيته لابي به لا الثاني لعدم تبعية
 الجدة على الظاهر فحكمه كحربي وقيد بردها لانه لومات مسلم عن امرأة حامل
 فارتدت ولحققت فولدت هناك ثم ظهر عليهم اى على اهل تلك الدار فانه
 لا يسترق ويرث اباه لانه مسلم ولو لم تكن ولدت حتى سببت ثم ولدت في
 دار الاسلام فهو مسلم تبعا لابييه مرقوق تبعا لامة فلا يرث اباه لوقه
 بدائع واذا ارتد صبى عاقل صح خلافا للثاني ولا خلاف في تحليده
 في النار لعدم العفو عن الكفر تلويح كاسلامه فانه يصح اتفاقا فلا يرث
 ابيه الكافر ين تقرب على الثاني ويجبر عليه بالضرب تقرب على الاول
 والعاقلة الميمى وهو ابن سبع فاكثرت تجتنب وسراجه وقيل الذى يعقل ان
 الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والحلو من المر قايلا للطرسي
 في انفع الوسائل قايلا ولم ار من قدره بالسنى **قلت** وقد رايته نقله
 ويؤيده انه عليه السلام عرض الاسلام على على وسنه سبع وكان مفتخر به حتى قال
 سبقتكم الى الاسلام طرا غلاما ما بلغن او ان حلم
 وسفتكم الى الاسلام قهرا بصارم همتى واوان عزى
 ثم هل يقع فرضا قبل البلوغ ظاهر كلامهم نعم اتفاقا وفي التحرير المختار
 عند الماتريدى انه مخاطب باء الايمان كالبالغ حتى لومات بعده بلا
 ايمان خلد في النار نهر وفي شرح الوهبانية وقاد فيها
 بدر وبنى درويشان كفر بعضهم وصح ان لا كفر وهو المحرر
 كذا قول شى لله قيل بكفر بويضا حاضرا ناظر ليس بكفر
 ومن يتخلل الوقص فالوا بكفر ولا سيما بالدف يلهو ويترس
 ومن لولى قال طمى مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر
 واثباتها في كل ما كان مخارقا عن النفسى النجم يروى وينصر
باب البغاة البغى لغة الطلب ومنه ذلك ما كنا نبغي وعرفنا
 طلب ما لا يحل من جور وظلم فتح وشرعاهم الخارجون على الامام الحق
 بغير حق فلو بحق فليسوا ببغاة وعامة في جامع الفصولين ثم الخارجون
 عن طاعة الامام ثلاثة قطاع طريق وعلم حكمهم وبغاة ربحى حكمهم

وخارج وهم قوم لهم حجة خروا عليه بنا ويل يرون انه على باطل كقري
او عصية توجب قتاله بنا ويلهم يستحلون دمانا واموالنا ويسبون نسا
ويكفرون اصحاب نبينا وحكمهم حكم البغاة باجماع الفقهاء كما حققه في الفتح
وانما نكفهم لكونه عن تاويل وان كان باطلا بخلاف المستحل بلانا ويل كما
متر في باب الامامة والامام يصير اماما بامر من بالمباينة من الاشراف والاعيان
وبان ينفذ حكمه في رعيته خوفا من قهره وجبروته فان بايع الناس الامام
ولم ينفذ حكمه فيهم لعجزه عن قهرهم لا يصير اماما فاذا صار اماما فجار لا
ينعزل ان كان له قهر وعلبة لعوده بالقهر فلا يفيد ولا لا ينعزل به لانه
مفيد خائنه وثامنه في كتب الكلام فاذا اخرج جماعة مسلمون عن طاعته
او طاعة ناييه الذي الناس به في امان دهر وعلموا على بلد دعاهم اليه
اي الى طاعته وكشف شبهتهم استجابا فان تخيروا مجتمعين حل لنا
قتالهم بدا حتى نفرق جمعهم اذ الحكم يدار على دليله وهو الاجتماع والامتناع
ومن دعاه الامام الى ذلك اي قتالهم افترض عليه اجابته لان طاعة الامام
فيما ليس بعصية فرض فكيف فيما هو طاعة بدائع لو قادرا والا لزم بيته
دهر وفي المتبغى لو بغوا لاجل ظلم السلطان ولا يمتنع عنه لا ينبغي للناس
معاونة السلطان ولا معاونتهم ولو طلبوا المودة اجيبوا اليها ان خيرا
للمسلمين كما في اهل الحرب والا لا يجابوا بحج ولا يؤخذ منهم شيء فلو اخذنا
منهم رهونا واخذوا منار رهونا ثم عذروا بنا وقتلوا رهونا لا تقتل رهونا
ولكنهم يجسبون الى ان يهلك اهل البغي او يتوبوا وكذلك اهل الشرك اذا
فعلوا برهونا ذلك لا تفعل برهونا ولكن يجبرون على الاسلام او يصيروا
ذمة لنا ولو لم يسموا فسموا على جبرهم اي اثم قتله واتباع مواليهم والا لا
لعدم الخوف والامام بالخيار في اسيرهم ان شاء قتله وان شا حبسه حتى
يتوب اهل البغي فان تابوا حبسه ايضا حتى يحدث توبة سراج
ونفا تلم بالمجنين والاعراق وغير ذلك كاهل الحرب وما لا يجوز قتله
من اهل الحرب كنساء وشيوخ لا يجوز قتله منهم ما لم يقتلوا ولا يقتل
عادل محرره مباشر ما لم يرد قتله ولم يسب لهم ذرية ونخبس اموالهم
الى ظهور ثوبتهم فترو عليهم وبيع الكراع اولى لانه انفع فتح ويقاس عليه
العبيد ثم ونفا تل بسلاحهم وخيلهم عند الحاجة ولا ينتفع بعيرها
من اموالهم مطلقا ولو عند الحاجة سراج ولو قال الباغي ثبت والى السلاح
من يده كف عنه ولو قال كف عني لا تظر في امري لعلي اتوب والى السلاح
كف عنه ولو قال انا على دينك ومعه السلاح لا لان وجود السلاح
معه قرينة بقا بغيه فتى القاه كف عنه والا لا فتح ولو قتل باغ مثله فظهر
عليهم فلا شيء فيه لكونه مباح القتل فتح فلا اثم ايضا وقتلنا شهدا

طاعة الامام فرض

ولا يصلي على بغاة بل يكفون ويدفنون ويكره نقل رؤسهم الى الافاق
وكذلك رؤس اهل الحرب لانها مثله وجوز بعض المتأخرين لوفيه كسر شوكتهم
او فراغ قلبنا فتح ومرة في الجهاد ولو غلبوا على مصر فقتل مصرى مثله عمد اظهر
على مصر قتل به ان لم يجز على اهل اى المصر احكامهم وان جرى لا لا نقطاع
ولاية الامام عنهم واذا قتل عادل باغيا ورثته مطلقا وبالعلم اذا قاتل
الباغي وقت قتلنا انا على باطل لا يرثه اثمنا قاتلنا الشبهة وان قال انا
على حق في الخروج على الامام واصر على دعواه ورثته اما لو رجع بتطل ديانة
فلا ارث ابن كمال وفي الفتح لو دخل باغ با مان فقتله عادل عمدا لزمه
الدية كما في المسامحة لبغاة شبهة الاباحة ويكره تخريب بيع السلاح من اهل الفتنة
ان علم لانه اعانة على المعصية وبيع ما يتخذ منه كالحديد ونحوه يكره لاهل
الحرب لا لاهل البغي لعدم تفرغهم لعله سلاحا لقرب زوالهم بخلاف اهل
الحرب زيلعي قلت واذا دكلامهم ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه
تخريما والافتقار بها ثم وفي الفتح ينفذ حكم قاصيهم لو عاد لا والا لا وكتب
قاصيهم الى قاصينا كتابا فان علم انه قضى بشهادة عدلين نفذه والا لا
كتاب اللقيط عقبه مع اللفظة بالجها دل عرضتها
لفوات النفس والمال وقدم اللقيط لتعلقه بالنفس وفي مقدمة على المال هو
لغة ما يلقط فعيل بمعنى فاعول ثم غلب على الولد المنبوز باعتبار المال وشرعا
اسم لحي مولود طرحه اهل خوف من العيلة او فرارا من تهمة الرية مضيعة
ان لم يحرزه غانم التقاطه فرض كفاية ان غلب على ظنه هلاكه لو لم يرفعه
ولو لم يعلم به غيره ففرض عين ومثله رؤية اعمى يقع في بيئر شمني والا
فمذوب لما فيه من الشفقة والاحياء وهو حر مسلم تبعا للدار الانجية رقه
على خصم وهو الملتقط لسبق يده وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة وسكنى
ودوا ومهر اذا تزوجه السلطان في بيت المال ان برهن على التقاطه وان
كان له مال او قرابة ففي ماله او على قرابته وارثه في لودية في بيت المال
لجنايته لان الغرم بالغنم وليس لاحد اخذه منه قهرا واهل الامام الاعظم
اخذه بالولاية العامة في الفتح لا واقره المص تبعا للبحر وحرره في النهر نعم لكن
لا ينبغي اخذه الا بموجب فلو اخذه احد وخاصة الاول رد اليه الا اذا رفعه
باختياره لانه باطل حقه وهذا اذا اتحد الملتقط فلو تعدد وترجح احدهما
كما لو وجد مسلم وكافر فتنازعوا قضى به للمسلم لانه انفع للقيط خائنه ولو
استويا فالراى للقاضي بحجثا وثبتت نسبة من واحد بمجرد دعواه
ولو غير الملتقط استحسانا لوجها والا فبالبينة خائنه ومن اثنين مستويين
كولدانة مشتركة وعبارة المينة ادعاه اكثر من اثنين فعن الامام انه الى
خمس ظاهرة في عدم قبول دعوى الزايد ولا يشترط اتحاد الام ثم

يكره نقل الرؤس

طاعة المعصية يكره

لكن في القصة اني عن النظم ما يفيد ثبوته من الاكثر فليحروا ولو ادعت امرأة
 واحدة ذات زوج فان صدقها زوجها او شهدت لها القابلة او قامت
 بينة ولو رجلا وامرأتين على الولادة صححت دعوتها والا لا ما فيه من تحمل
 النسب على الغير وان لم يكن لها زوج فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعت
 امرأتان واقامت احدهما البينة فهي اولى به وان اقامت جميعا فهو بينهما
 خلا فالحال من الخاتبة وان ادعاه خارجان ووصف احدهما علامة
 به اي بجسده لا بثوبه ووافق فهو الحق اذ لم يعارضها اقوى منها كبنية
 الآخر وسبقه واسلامه وحرية ولواد على حدتها انه ابنه والاخر انه ابنته
 فاذا هو خنثى فلو مشكلا قضى لهما والا فلن ادعى انه ابنه ولو شهد للمسلم
 ذميان وللذمي مسلمان قضى به للمسلم تاتر خاتبة ويثبت نسبه من ذمي
 ولكن هو مسلم استحسانا فيترجى من يده قبيل عقل الا ديان مالم يبرهن
 بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا ثم ان لم تكن اي يوجد في مكان اهل الذمة
 كقريتهم او بيعة او كنيسة والمسئلة رابعة لانها ما يحده مسلم في مكاننا
 فسلم او كافر في مكانهم فكافرا وكافر في مكاننا او عكسه فظاهر الرواية اعتبار
 المكان لسبقه اختيارا ويثبت من عبد وهو حر وان ادعى انه ابنه من
 زوجته الامة عند محمد وكلام الزبلي ظاهر في اختياره ولو ادعاه حران
 احدهما انه ابنه من هذه الحرة والآخر من الامة فالذي يدعيه من الحر
 اولى لثبوته من جانبين زبلي وان وجد معه مال فهو له عللا بالظاهر
 ولو فقه او تحت ادبانه هو عليها لا ما كان بقربه فيصرفه الوجد او
 غيره اليه بامر القاضي في ظاهر الرواية لانه مال ضائع ولو قرر القاضي
 ولاه للملئق طهره لانه قضاه فصل مجتهد فيه نعم له بعد بلوغه
 ان يوالي من شاء مالم يعقل عنه بيت المال خاتبة ويدفعه في حرفة ويقبض
 هبته وصدقته وليس له ختنة فلو فعل فملك ضمن ولو علم الختان انه
 ملئق ضمن ذخيره وله نقله حيث شاء وينبغي منعه من مصر الى قرية بحري
 ولا ينفذ للملئق عليه نكاح وبيع وكذا اجارة في الاصح لان الولاية عليه
 في ماله ونفسه للسلطان لحديث السلطان ولحقه لا ولي له **فروع** لو
 باع او كفل او دبر او كاتب او اعتق او وهب او تصدق وسلم ثم اقر انه
 عبد لزيد لا يصدق في ابطال شيء من ذلك لانه منهم وتامه في الخاتبة
 ومجهول نسب كلقيط **كتاب اللقطة** هي بالفتح
 وتسكن اسم وضع للمال الملئق عيني وشرعا ما يوجد ضايعا ابن كمال
 وفي التناثر خاتبة عن المضرات مال يوجد ولا يعرف مالكة وليس بمباح
 كمال الحربي وفي المحيط رفع شئ ضائع على الغير لا للملك وهذا يعم
 ما علم مالكة كالواقع من السكران وفيه انه امانة لللقطة لانه لا يعرف بل

تقدم شهادة الزمين
 على المسلمين

يضمن الختان

يدفع

يدفع لما لكه ندب رفعها صاحبها ان امن على نفسه تعريضها والا فالترك
 اولى وفي البدايع وان اخذها لنفسه حرم لانها كالغصب ووجب اي فرض
 فتح وغيره عند خرف ضياعها كما مر لان المال المسلم حرمة كالنفس فلو
 تركها حتى ضاعت اضر وهل يضمن ظاهر كلام النهر لا وظاهر كلام المص
 نعم لما في الصيرفية حاريا كل حنطة انسان فلم يمنع حتى اكل قال البديع
 الصحيح انه يضمن انتهى وفي الفتح وغيره لو دفعها ثم ردها لمكانها لم يضمن
 في ظاهر الرواية وصح التقاط صبي وعبد لا مجنون مددهوش ومعتوه
 وسكران لعدم الحفظ منهم فان اشهد عليه بانه اخذه ليس له على ربه
 ويكفيه ان يقول من سمعته ينشد لقطة فدلوه على وعرف اي نادى
 عليها حيث وجدها وفي الجامع الى ان علم ان صاحبها لا يطالبها او انها
 تقصد ان بقيت كالاطعمة والثمار كانت امانة لم تضمن بلا نقد فلو لم
 يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر ربه اخذه للرد وقبل الثاني
 قوله بيمينه وبه ناخذ حاوي واقره المص وغيره ولو من الحرم او قليلة او
 كثيرة فلا فرق بين مكلف ومكان ولقطة ولقطة فينتفع بها الرافع بها
 لو فقرا والا تصدق بها على فقير ولو على اصيله وفرعه وعرسه الا اذا عرف
 انها لذمي فانها توضع في بيت المال تاتر خاتبة وفي القينة لورجى وجود
 المالك وجب الايصا فان جاء مالها بعد التصديق خير بين اجازة فعله
 ولو بعد هلاكلها وله ثوابها او تضمنه وانظرا لانه ليس للموصي والاول اجازتها
 نهر وفي الوهبانية الصبي كماله فيضمن ان لم يشهد ثم لايه او وصيه
 التصديق وضمانها في مالها لا مال الصغير ولو تصدق بامر القاضي في الاصح
 كاله ان يضمن القاضي او الامام لو فعل ذلك لانه تصدق بمال الغير
 بغيا ذنه ذخيره او يضمن المسلمين وائمه ضمن لا يرجع به على صاحبه
 ولو العين قايمة اخذها من الفقير ولا شئ للملئق مال او هبة او ضال
 من الجعل اصلا الا بالشرط كن رده فله كذا فله اجر مثله تاتر خاتبة كاجارة
 فاسدة وندب التقاطه البهيمة الضالة وتعريضها مالم يخف ضياعها فيجب
 وكه لو معها ما تدفع به عن نفسها كقرن لبقر وكدم لابل تاتر خاتبة ولو كان الاتق
 في الصحرا ان ظن انها ضالة حاوي وهو في الاتفاق على اللقيط واللقطة متبرغ
 لقصور ولايته الا اذا قال له قاض اتفق لرجع فلم يذكر الرجوع لم يكن ديناً
 في الاصح او يصدق لللقيط بعد بلوغه كذا في الجمع اي يصدق على ان القاضي
 قال له ذلك لا ما زعمه ابن الملك نهر ثم المديون رب اللقطة وابو اللقيط
 او سيده او هو بعد بلوغه وان كان لها نفع اجرها باذن الحاكم وانفق عليها
 منه كالضال بخلاف الآبق وسيجي في بابه وان لم يكن باعها القاضي وحفظ
 ثمنها ولو الاتفاق اصلي امر به لان ولايته نظرية اختيار فلو لم يكن

قاله القاضي اتفق
 ترجع رجع

ثمة نظير لم ينفذ امره به فتح بحثا ولو منعها من ربحها بالخذ النفقة فان
هلك بعد حبسه سقطت وقبله لا ولا يدفعها الى مدعيها جبرا عليه بلا
بينه فان بين علامة حل الدفع بلا جبر وكذا يحل ان صدقة مطلقا بين اولا
وله اخذ كنفيل الامع اليه في الاصح نهاية التقط لقطعة فصاعت منه ثم وجدها
في يد غيره فلا خصومة بينهما بخلاف الودعة تجتبي وتؤاخذ لكن في السراج
الصحيح ان له الخصومة لان يده احق عليه ديون ومطام جهل اربابها وليس
من عليه ذلك من معرفتهم فعليه التصديق بقدرها من ماله وان استغرقت
جميع ماله هذا مذهب اصحابنا لانعلم بينهم خلافا لكن في يده عروض لا يعلم
مستحقها اعتبارا للديون بالايمان ومتى فعل ذلك سقط عنه المطالبة
من اصحاب الديون في العقبي تجتبي وفي العدة وجد لقطعة وعرفها ولم يسر
ربها فانتفع بها لفقره ثم ايسر بحب عليه ان يتصدق بمثل ما مات في البادية
جاز لرفيقه بيع متاعه ومركبه وجعل ثمنه الى اهلها حطب وجد في الماء
ان له قيمة فلقطعة والافخال لاخذة كسائر المباحات الاصلية درر ودر
الحاوي غريب مات في بيت انسان ولم يعرف وارثه فتركته كلقطة ماله
يكن كثيرا فليمت المالك بعد الفحص عن ورثته سنين فان لم يجدهم فله لوم صرفا
محصنة اي من حمله اختلط بها اهل غيره لا ينبغي ان ياخذها وان اخذها
طلب صاحبه ليرده عليه لانه كاللقطة فان فرخ عنده فان كانت الام غريبة
لا تعرض لفرخها لانه ملك الغير وان الام لصاحب المحضنة والغريب ذكر
فالفرخ له ولو لم يعلم ان يرجعه غريبا لاشئ عليه ان شاء الله **قلت**
وان لم يملك الفرخ فان فقيرا اكله وان غنيا تصدق به ثم اشتراه وهكذا
كان يفعل الامام الخواري في طهره وفي الوهبانية سر بنما رحت اشجار في
غير اصادك لا بأس بالتناول ما لم يعلم النهي صريحا او دلالة وعليه الاعتماد وفيها
واخذك تفاحا من الزهر جاريا **يجوز** وكثير في الجوز نكر
كتاب الآبق مناسبتة عرسية التلف والزوال والاباق
انطلاق الرقيق ثم اذا عرفه ابن الكمال ليدخل الهارب من موجسه
ومستجير ومودعه ووصيته اخذه فرض ان خاف ضياعه ويجرم اخذه
لنفسه ويندب اخذه ان قوي عليه والا فلا نديب لما في البدايع حكم اخذه
كلقطة فان ادعاه اخر دفعه اليه ان برهن واستوثق منه بكفيل ان شا
لجواز ان يدعيه آخر ويحكم الحاكم ايضا بالله ما اخرجه عن ملكه بوجه وان
لم يبرهن عطف على ان برهن واقر العبد انه عبده او ذكر المولى علامته
وحليته دفع اليه بكفيل فان انكر المولى اباقة فحالة حلف الا ان
يبرهن على اباقة او على اقرار المولى بذلك زيلعي فان طالت المرة اي
مدة محي المولى باعه القاضي ولو علم مكانه ليلا يتضرر المولى بكثرة

النفقة وحفظ ثمنه لصاحبه وامسك من ثمنه ما انفق عليه منه وان حاد
المولى بعده وبرهن او علم دفع باق الثمن اليه ولا يملك المولى نقض بيعه
اي بيع القاضي لانه بامر الشرع حكمه لا ينقض **قلت** لكن في معروضات
المفتي ابي السعود انه صدر امر سلطاني بمنع القضاة عن اعطاء الاذن
بييع عبيد العسكارية وحينئذ فلا يصح بيع عبيد السباهية فلم اخذها
من ثمرتها ويرجع المشتري بثمنه على البايع واما عبيد الرعايا فان
كان بغين فاحش فذلك والا فلا لرعايا الثمن وبذلك ورد الامر
ايضا انتهى بالمعني فليحفظ فانه مهم ولو زعم المولى نذيره او كتابته
او استيلا دها لم يصدق في نقضه الا ان يكون عنده ولد منها او يبرهن
على ذلك ثم واختلف في الضال قيل اخذه افضل وقيل تركه ولو عرف
بيته فابصا له اليه اولى ابق عبد نجابه رجل وقال لم اجد معه شيئا من
المال صدق ولا شئ عليه ومن رده خبر لقوله الا ان اربعون درهما اليه
من مدة سفر قال كثر وهو اى والحال ان الراد ولو صيبا او عبدا لكن الجمل
لولا ه من يبحق الجمل قيد به لانه لا جعل لسلطان وشحنة وخفير
ورصى يتيم وهائلة ومن استعان به كان وجدته فحذه فقال نعم او كان
في عياله وابن واحد الزوجين مطلقا زيلعي وشريك نتف ورهبان ولو اخرج
فالمستثنى احد عشر اربعون درهما فبطل صلحه فيما زاد عليها استحيانا ولو رد
امه ولها ولد يعقل الا باق فجعل ان ثمر بحثا وان لم يعد لها عند الثاني
لثبوته بالنص فلذا عول عليه ارباب المتون ان اشهد انه اخذه ليرده والا
لاشئ له ولراده من اقل منها بقسطه وقيل يرضخ له برأى الحكم او يقد
باصطلاحها به يفتي تاتر خاينه ويجوز ولو من المصرفين رضخ له او بقسطه
كما مر وام ولد ومدر وما ذون كفن في الجمل وان مات المولى قبل
وصوله اي الا بق وهو مدر او ام ولد فلا جعل له لعتقها بموته
وان ابق منه بعد اشهاد المتقدم لم يضمن لانه امانة حتى لو استعمله
في حاجة نفسه ثم ابق ضمن ابن ملك عن القينة وفي الوهبانية لو انكر
المولى اباقة قبل قوله يمينه ويلزم مريد الرد قيمته مالم يبين اباقة
وضمن لو ابق او مات قبله مع تمكنه منه لانه غاصب ولا جعل له في
الوجهين خلافا للثاني في الثاني لان الاشهاد عنده ليس بشرط فيه
وفي اللقطة ولا جعل بر دمكاتب لحرية يدا وجعل عبد الرهن على
المرفهن لو قيمته مساوية للدين او اقل ولو اشترى من الدين فعليه بقدر دينه
والباقي على الراهن لان حقه بالقدر المضمون منه وجعل عبد اوصى
برقيقته لانسان ويجزئ منه لآخر على صاحب الخدمة في الحال لان النفقة
له فاذا انقضت الخدمة رجع صاحبها على صاحب الرقبة او بيع العبد

فيه اى في الجمل وجعل ما دون مديون على من يستقر له الملك فان بيع
 بداء بالجمل والباقي للزمتاء كما يجب جعل البق جنى خطا لاخذ يد الاخذ
 على من سيصير له ومعصوم على غاصبه وموهوب على موهوب له وان
 رجع الواهب بعد الرد لان زوال ملكه بالرجوع بتقصير منه وهو ترك
 التصرف وجعل عبد صبي في ماله والا بق نفقته كنقطة كما مر
 وله حبه لدين نفقته ولا يوجره القاضي خشية اباقة ثانيا ولكن
 يحبس تعزير له وقيل يوجره للمنفقة وبه جزم في الهداية والكافي
 بخلاف اللقطة والضال وقدر في التارخانية مدة حبه ستة
 اشهر ونفقته فيها من بيت المال ثم بعدها يبيعه القاضي كما مر
فروع ابق بعد البيع قبل القبض للمشتري رفع الامر للقاضي ليفسخ
كتاب المفقود هو لغة المعلوم وشرعا غائب لم
 يدراحي هو فيتوقع قدومه ام ميت او دع اللحد بالبلقع اى القفر
 جمعه بلاقع فدخل الاسير ومرتد لم يدراحي ام لا وهو في حق نفسه
 حتى بالاستصحاب هذا هو الاصل فيه فلا ينكح عرسه غيره ولا يقسم
 ماله **قلت** وفي معروضات المفتي ابي السعود انه ليس لامين بيت
 المال نزعه من يد من بيده ممن امنه عليه قبل ذهابه لما سيجي معزيا
 لخيانة المفتين ولا تفسخ اجالته ونصب القاضي من اى وكيل ياخذ
 حقه كغلاته وديونه المقرب بها ويحفظ ماله من ويقوم عليه عند الحاجة
 فلوله وكيل فله حفظ ماله لا تغير دارة الاباذن الحاكم لانه لعله مات ولا
 يكون وصيا تجتنب لکنه اى هذا الوكيل المنصوب ليس خصم ثما يدعى
 على المفقود مرددين ووديعة وشركة في عقار ورقيق ونحوه لانه ليس
 بمالك ولا نايب عنه وانما هو وكيل بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك
 الخصومة بلا خلاف ولو قضى بخصومته لم ينفذ زاد الزيلعي في القضا وتبعه
 الكمال الانقيذ قاض آخر لكن في الخلاصة الفتوى على النفاذ يعني لو القاضى
 مجتهدا نهر ولا يبيع القاضي مالا يخاف فسادة في نفقته ولا في غيرها
 بخلاف ما يخاف فسادة فانه يبيعه القاضي ويحفظ ثمنه **قلت** لكن
 في معروضات المفتي ابي السعود ان القضاة وامنائيت المال في زماننا
 ماورون بالبيع مطلقا وان لم يخف فسادة فان ظهر حيا فله الثمن لان
 القضاة غير ماورين بنفسه ثم اذا ابيع بغين فاحش فله فسحة انتهى
 فليحفظ ويتفق على عرسه وقريبه ولا دأوه اصوله وفروعه ولا يفرق
 بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين خلا فالملك وميت في حق غيره فلا
 يرث من غيره حتى لو مات رجل عن بنتين وابن مفقود والمفقود بنتان
 وابنا والترك في يد البنتين والكل مقرون بفقد الابن واختصموا للقاضي

مطل
 ينفذ للقاضي مجتهدا

لا ينبغي

لا ينبغي له ان يحرك المال عن موضعه اى لا ينزعه من يد البنتين خزانة المفتين
 ولا يتحقق ما اوصى له اذا مات الموصى بل يوقف قسطه الى موت اقاربه
 في بلده على المذهب لانه الغالب واختار الزيلعي تفويضه للامام وطريق
 قبول البيعة ان يجعل القاضي من في يده المال خصما عنه او ينصب عليه
 قيدا تقبل عليه البيعة **نهر قلت** وفي واقعات المفتين لقد رى
 افندى مغريا للقبينة انه انما يحكم بموته بقضا لانه امر محتمل فالمرئيقم اليه
 القضا الا يكون حجة فان ظهر قبله قبل موت اقاربه حيا فله ذلك القطر
 وبعده يحكم بموته في حق ماله يوم علم ذلك اى موت اقاربه فتعتمد منه
 عرسه للموت ويقسم ماله بين من يرثه الان ويحكم بموته في حق مال
 غيره من حين فقده فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته
 لما تقرران الاستصحاب وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مثبتة ولو كان مع
 المفقود وارث يحجب به لم يعط الوارث شيئا وان انتقص حقه به اعطى اقل
 النصيبين ويوقف الباقي كالحمل ومحل الغرايف ولذا حذفه القدوري وغير
فروع ليس للقاضي تزويج امة غايب ومجنون وعبد لها ولدان يكاتبها ويبيعهما
كتاب الشركة لا يخفى مناسبتها للمفقود من حيث الامانة
 بل قد يتحقق في ماله عند موت مورثه هي بكسر فسكون في العرف لغة الخلطة
 سمي بها العقد لانها سببه وشرعا عبارة عن عقدين التشاركين في الاصل
 والربح جوهره وركنها في شركة العين اختلاطهما في العقد اللفظ المفيد
 له وشرط جوازها كون الواحد قابلا للشركة وهي ضربان شركة ملك وهي
 ان يملك متعدد اى اثنان فالكثير عينا او حفظا كثوب هبهم الربح في
 دارهما فانها شريكان في الحفظ فمستأني اودينا على ما هو الحق فلو دفع المدين
 لاحدهما فللاخر الرجوع بنصف ما اخذ فتح وسيجي متنا في الصلح وان من
 حيل اختصاصه بما اخذه ان يهبه المديون قدر حصته ويهبه رب الدين
 حصته وهبانية بارت او بيع او غيرها باى سبب كان جريا او اختياريا
 ولو متا قبا كالواشترى شيئا ثم اشرك فيه آخر متية وكل من شركا الملك
 اجنبى في الامتناع عن تصرف ماله صاحبه لعدم تضمنها الوكالة
 فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخلط
 لما لهما بفعلها كمنطة بشعير وكبنا وزرع وشجر مشترك فمستأني
 وتامة في الفصل الثلاثين من العاديه ونحوه في فتاوى ابن نجيم وفيها
 بعد ورقتين ان المبطنه كذلك لكن فيها بعد ورقتين اخر بين
 جواز بيع البناء والغراس المشترك في الارض المشتركة ولو للاجنبى
 تنبيه والاختلاط بلا منعه من احدهما فلا يجوز بيعه الاباذن لعدم بيع
 الشركة في كل حبة بخلاف حمام وطاحون وعبد ودابة حيث يصح بيع

مطل
 الاستصحاب دافع لامثيت

حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في فتاويه ثم الظاهر ان البيع ليس بقيد
بل المراد الاخراج عن الملك ولو بهبة او وصية واما الانتفاع به بخيبة
شريكة ففي بيت وخادم وارضه ينتفع بالكل ان كانت الارض ينتفعها
الزراع والا لا تجوز بخلاف الرابة ونحوها وتعامه في الفصل الثالث
والثلاثين من الفصولين وشركة عقد اي واقعة بسبب عقد قابلة
للمركلة وركنها اي ماهيتها الايجاب والقبول ولومعنى كالودفع له الفا
وقال اخرج مثلها واشترى والزوج بيتنا وشرطها اي شركة العقد
كون العقود عليه قابلا للوكالة فلا تصح في مباح كاحتطاب وعدم ما
يقطعها لشرط دراهم مسماة من الزوج لاحدها لانه قد لا يزوج غير المسمى
وحكمها الشركة في الزوج وهي اربعة مفاوضة وعنان وتقبل ووجه وكل من
الاخيرين يكون مفاوضة وعنانا كما سيحكي اما مفاوضة من التفويض
بمعنى المساواة في كل شئ ان تضمنت وكالة وكفالة لصحة الوكالة بالمجهول
ضمننا لا قصدنا وتساويا ما لا تصح به الشركة وكذا رجا كما حققه الواح
وتصرفا وديننا لا يخفى ان التساوي في التصرف يستلزم التساوي في الدين
واجازها ابو يوسف مع اختلاف الملة مع الكراهة فلا تصح مفاوضة وان
صحت عناننا بين حرو وعبد ولومكاتبنا او ماذونا وصبي وبالغ ومسلم وكافر
لعدم المساواة فافاد انها لا تصح بين صبيين لعدم اهليتهما للكفالة ولا
ما ذونين لتفاوتهما قيمة وكل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها ولا
يشترط ذلك في العنان كان عناننا كما مر لا اجتماع شرايطه كما سيوضح
وتصح المفاوضة بين حنفي وشافعي وان تفاوتا تصرفا في متروك التهمة
لتساويهما ملة وولاية الالزام بالحجة ثابتة ولا تصح الا بلفظ المفاوضة وان
لم يعرف معناها سراج اوبيان جميع مقتضياتها ان لم يذكرها لفظها
اذ العبرة للمعنى لا للمبنى واذا صحت فاشترى احدهما يقع مشتركا الاطعام
اهله وكسوتهم استحسانا لان المعلوم بدلالة الحال كالمشروط بالقالب
واراد بالمتشئ ما كان من حوائجهم ولو جارية للوطى باذن شريكه كما ياتي
وللبايع مطالبة ايها شائبتهما اي الطعام والكسوة ويرجع الاخر بما ادى
على المشتري بقدر حصته ان ادى من مال الشركة وكل دين لازم احدهما
بتجارة واستقراض وعصب واستهلاك وكفالة بمال بامر لزم الاخر ولو
لزمه اقتاراه الا اذا اقر من لا تقبل شهادته ولو شهد بده فليزومه خاصة
كهم وخلع وجناية وكل ما لا تصح الشركة فيه وفايدة اللزوم انه اذا ادعى
على احدهما فله تخليف الاخر ولو ادعى على الغائب له تخليف الحاضر على علمه ثم
اذا قدم له تخليف البتة ولو اجمية وبطلت ان وهب لاحدهما او ورث
ما تصح فيه الشركة مما يحكي ووصل ليد ولو بصدقة او ايضا لغوات المساواة

بقا وهي شرط كالابتداء لا يبطل بقض ما لا تصح فيه الشركة كعرض وعقار و
اذا بطلت بما ذكرنا صارت عناننا اي تنقلب اليها ولا تصح مفاوضة وعنان
ذكر فيها المال والا فلهما تقبل ووجه بغير التقدين والفلوس النافقة
والنبر والنفقة اي ذهب وفضة لم يضر با ان جرى مجرى العقود المتعامل
بهما والا فمعرض وصحت بعرض هو المتاع غير التقدين ويجوز كقاموس
ان باع كل منهما نصف عرضه بنصف عرضه الاخر ثم عقداها مفاوضة وعنانا
وهذه حيلة لصحتها بالعروض وهذا ان تساوى بقيمة وان تفاوتا باع صاحب
الاقل بقدر ما تثبت به الشركة ابن كمال فقوله بنصف عرضه الاخر اتفاقا ولا
يصح بمال غائب او دين مفاوضة كانت او عناننا بالتعذر المضي على موجب الشركة
واما عنان بالكسر وتفتح ان تضمنت وكالة فقط بيان لشرطها فتصح من اهل
التوكيل كصبي ومعتوه يعقل البيع وان لم يكن اهلا للكفالة لكونها لا تقتضي
الكفالة بل الوكالة ولذا تصح عاما وخصوصا ومطلقا وموقتا ومع التفاضل في
المال دون الزوج وعكسه ويبعض المال دون بعض وبخلاف الجنس كدنانير
من احدهما ودراهم من الاخر وبخلاف الوصف لبيض وسود وان تفاوتت
قيمتها والزوج على ما شرطنا ومع عدم الخلط لاستناد الشركة في الزوج الى
العقد لا المال فلم يشترط مساواة واتحاد وخلط ويطالب المشتري بالثمن
فقط لعدم تضمن الكفالة ويرجع على شريكه بحصته منه ان ادى من مال نفسه
اي مع بقا مال الشركة والا فالشراء له خاصة ليلا يصير مستدينا على مال الشركة
بلا اذن تجوز وتبطل الشركة بهلاك المالكين او احدهما قبل الشراء والهلاك
على مال له قبل الخلط وعليهما بعده وان اشترى احدهما بماله وهلك بعده مال
الاخر قبل ان يشتري به شيئا فالمشتري بالفتح بينهما شركة عقد على ما شرطنا
ويرجع على شريكه بحصته منه اي من الثمن لقيام الشركة وقت الشراء وان
هلك مال احدهما ثم اشترى الاخر بماله فان صرح بالوكالة في عقد الشركة
بان قال على ان ما اشتراه كل منهما بماله هذا يكون مشتركا نهرا وصدر شرعيه
فالمشتري مشترك بينهما على ما شرطنا في اصل المال لا الزوج لصيرورتها شركة
ملك لبقا الوكالة المرح بها ويرجع بحصته ثمنه والا اي وان ذكر ا مجرد
الشركة ولم يتصا دقا على الوكالة فيها ابن كمال فهو لمن اشتراه خاصة لان
الشركة لما بطلت بطل ما في ضمنها من الوكالة وتفسد باشرط دراهم
مسماة من الزوج لاحدهما لقطع الشركة كما مر لا لانه شرط لعدم فسادها
بالشروط وظاهره بطلان الشرط لا الشركة تجزؤ ومصنف قلت صرح
صدرا لشرعية وابن كمال بفساد الشركة ويكون الزوج على قدر المالك
ولكل من شريك العنان والمفاوضة ان يستاجر من يتجر له او يحفظ المال
ويضعه اي يدفع المال بضاعة بان يشترط الزوج لرب المال ويودع ويغير

ويضارب لانها دون الشركة فتضمنتها ويوكل اجنبيا ببيع وشرا ولونها
المفادض الآخر من نهية تجر ويبيع بما عز وهان خلاصه وينقد
ونسيئة بزأزيه ويسافر بالمال له حمل او لا هو الصحيح خلافا للاشياء
او مونة السفر والكراسه راس المال ان لم ينج خلاصه لا يملك الشريك الشركة
الا باذن شريكه جوهره ولا الرهن الا باذنه او يكون هو العاقد في موجب
الدين وحينئذ فيصح اقراره بالرهن والارتهان سراج ولا الكتابة والاذن
بالتجارة وترويج الامه وهذا كله لو عانا اما المفادض فله ذلك ولو فاض
ان باذن شريكه جاز ولا يستعقد عانا تجر ولا يجوز لهما في عنان ومفاضة
تزوج العبد لا الاعتاق ولو على مال ولا الهبة اي لثوب ونحوه فلم يجز
في حصته شريكه وجاز في نخله وخبر وفأكهة ولا العرض الا باذن شريكه
اذ ناصر يحا فيه سراج وفيه واذا قال له اعمل براك فله كل تجارة الا
القرض والهبة وكذا كل ما كان اتلا فالل مال او كان تملك للمال بغير عرض
لان الشركة وصنعت للاسترباح وتوابعه وما ليس كذلك لا ينظمه عقدها
وصح بيع شريك مفادض ممن ترد شهادته له كانه وابيه وينفذ على المفادض
اجماعا لا يصح اقراره بدين فلا ينفذ على المفادض عنده بزأزيه وفي
الخلاصة اقتر شريك العنان بجارية لم يجز في حصته شريكه ولو باع احدهما
ليس للآخر اخذ ثمنه ولا الحفوضة فيما باعه او ادانه وهو اي الشريك امين
في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار النج والحسرات والضياح والدفع لشريكه
ولو ادعاه بعد مونة كما في البحر مستدلا بما في وكالة الوالوجية كل من حكي امرا
لا يملك استيفائه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفى الضمان
عن نفسه صدق انتهى فليحفظ هذا الضابط ويضمن بالتعدي وهذا حكم
الامانات وفي الخاتمة التقييد بالمكان صحيح فلو قال لا تجاوز خوارزم فجاوز
ضمن حصته شريكه وفي الاشياء نهى احدهما شريكه عن الخروج وعن بيع النسيئة
جاز كما يضمن الشريك عانا او مفادض تجر بمونة مجهلا نصيب صاحبه
على المذهب والقول بخلافه غلط كما في وقف الخاتمة وسيجي في الوديعه
خلافا للاشياء **فروع** في المحيط قد وقع حادثان الاول نهى عن البيع نسيئة
بناح فاجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فان اجاز فالنج
لها الثانية نهى عن الاخراج فخرج بخرج فاجبت انه غاصب حصته
شريكه بالاخراج فينبغي ان لا يكون النج على الشرط انتهى ومقتضاه فساد
الشركة نهى وفيه وتفرع على كونه امانة ما سئل قارى الهداية عن طلب
محاسبة شريكه فاجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب والوصى والمتولى
نهى قال وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالحاسنة الا الوصول الى تحت المحصول
واما تقبل وتسمى شركة صنایع واعمال وابوان ان اتفق صناعان خياطان

وقيل ان لا يحمل
بعض والا لا
ظهيره

مطل
نهى شريكه عن الخروج

خلا
لا يلزم بالتفصيل والحاجبه

او خياط وصباغ فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان على ان يتقبلا الاعمال التي
يمكن استحقاتها ومنه تعليم كتابة وقران وفقه على المفتي به بخلاف شركة
دالين ومغنين وشهود محاكم وقرا مجالس ونجار ووعاظ وسوال لان
التوكيل بالسوال لا يصح قنينة واشياء ويكون الكسب بينهما على ما شرط
مطلقا في الاصح لانه ليس بنج بل بدل عمل فصحه تقويمه وكل ما قبله احدهما
يلزمها وعلى هذا الاصل فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطلب كل منهما بالاجر
ويبرأ دافعها بالدفع اليه اي الى احدهما والحاصل من اجر عمل احدهما بينهما
على الشرط ولو الآخر مريض او مسافرا او امتنع عما ابلا عذر لان الشرط
مطابق العمل لا عمل القابل الا ترى ان القصار لو استعان بغيره او استاجر
استحق الاجير بزأزيه واما وجوه هذا رابع وجوه الشركة العقد ان
عقدها على ان يشترط نوعا او انواعا بوجوهها اي بسبب وجاهتها
ويبيعا فاحصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترى بالنسيئة وما بقي بينهما
ويكون كل منهما من التقبل والوجوه عانا ومفاضة ايضا بشرطه السابق
واذا اطلقت كانت عانا وتتضمن تركه كل من التقبل والوجوه الوكالة
لا اعتبارها في جميع انواع الشركة والكفالة ايضا اذا كانت مفاضة بشرطها
والنج فيها على ما شرط من مناصفة المشتري بفتح الرا او مثله ليكون
النج بقدر الملك ليلا يودي الى ربح مالم يضمن بخلاف العنان كما مر
وفي الدرر لا يستحق النج الا باحدى ثلاثة بمال او عمل او تقبل **فصل**
في الشركة الفاسدة لا تصح شركة في احتطاب واحتشاش واصطبياد
واستقا وسائر مباحات كاجتناء ثمار من جبال وطلب معدن من كنز
وطبخ آجر من طين مباح لتضمنها الوكالة والتوكيل في اخذ المباح لا يصح
وما حصله احدهما فله وما حصله معا فلمها نصفين ان لم يعلم ما لكل وما
حصله احدهما باعانة صاحبه فله ولصاحبه اجر مثله بالغا ما بلغ عند
محمد وعند ابى يوسف لا يجاوز به نصف ثمن ذلك قيل تقدر بهم قول محمد
يوزن باختياره نهى وعنايه والنج في الشركة الفاسدة بقدر المال ولا
عبء بشرط الفضل فلو كل المال لاحدهما فلا خراج مثله كالودع دابته لرجل
ليو جرها والا جرمينها فالشركة فاسدة والنج للمالك والآخر اجر مثله
وكذلك السفينة والبيت ولو لبيع عليها البر فالنج لرب البر وللآخر
اجر مثل المانة ولو لاحدهما بغل وللآخر بعير فالاجر بينهما على مثل ما
اجرى البغل والبعير نهى وتبطل الشركة اي شركة العقد بموت احدهما
علم الآخر او لا لانه عرفي حكمي ولو حكا بان قضى لمحاقة مرتدا وتبطل ايضا
بانكارها وبقوله لا اعمل معك ففتح وبفسخ احدهما ولو للمال عروضا بخلاف
المضاربة هو المختار بزأزيه خلافا للزبلي ويتوقف على علم الآخر لانه عز

شركة دالين وقيل
ونحوهم

قصدي ويجنونه مطبقا فالزح بعد ذلك للعامل لكنه يتصدق بسنح
 مال المجنون تاتر خائنه ولم يترك احدهما بالاخر بغير اذنه فان اذن كل
 فاديا معا او جهل ضمن كل نصيب صاحبه وتقاصا او رجع بالزيادة وان
 اديا متعاقبا كان الضمان على الثاني علم باذنا صاحبه او لا كالامور باداء
 الزكاة او الكفارة اذا دفع للفقير بعد اد الامر بنفسه لان فعل الامر
 عزل حكيم وفيه لا يشترط العلم خلافا لهما اشترى احد المتفارضين امة
 باذن الآخر صريحا فلا يكتفى بسكوته ليطاها فهي له لا للشركة بلا شئ لتضمن
 الاذن بالشرا للوطى الهبة اذ لا طريق لحله الا بها الحرمه وطى المشتركة
 وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة ولا يلزمه نصف الثمن وللبيع
 والمستحق اخذ كل بتمنهما وعقرها لتضمن المفاوضة للكفالة ومن اشترى
 عبدا مثلا فقال له اخرج اشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح
 وان بعده صح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خير عند العلم
 به ولو قال اشركني فيه فقال نعم شرقيه آخر وقال مثله واجيب
 بنعم فان كان القابل عالما بمشاركة الاول فله ربحه وان لم يكن عالما
 به فله نصفه لكونه مطلوبه شركة في كماله وحينئذ خرج العبد من
 ملك الاول ما اشترى اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك
 فقال نعم جازا شياه وفيها تقبل ثلاثة عملا بلا عقد شركة فعمله
 احدهم فله ثلث الاجر ولا شئ للاخرين **فروع** القول لتكر الشركة
 برهن الورثة على المفاوضة لم تقبل حتى يبرهنوا انه كان مع الحي
 في حياة الميت برهنوا على الارث والحي على المفاوضة قضى له بنصفه
 فتح تصرف احد الشريكين في البلد والاخر في السفر واراد القسمة فقال
 ذواليد قد استعوضت الفا فاقول له ان المال في يده شر واكمرا
 فباعوا ثمرته ودفعوه لاحدهم ليحفظه فدسه في التراب ولم يحده
 حلف فقط دفع لآخر مالا اقرضه نصفه وعقد الشركة في الكل فشرى
 امتعة فطلب رب المال حصته ان لم يصبر لنصفه اخذ المتاع بقيمة
 الوقت بينهما متاع على الدابة في الطريق سقطت فاكترى احدهما بغيبه
 الاخر خوفا من هلاك المتاع او نقصه رجع بحصته فقيه دابة مشتركة
 قال البيطارون لا بد من كيهما فكواها الحاضر لم يضمن دار بين اثنين
 سكن احدهما وخربت ان خربت بالسكنى ضمن طاحون مشتركة قال احدهما
 لصاحبه عمرها فقال هذه العارة تكفيني لا ارضى بعادتك فعرها لم يرجع
 جواهر الفتاوى وفي السراجية طاحونة مشتركة اتفق احدهما في عمارتها
 فليس بمنطوع ولو اتفق على عبد مشترك او ادى خراج كرم مشترك فهو
 منطوع الكل من منحه المصنف **قلت** والضابط ان كل من اجرا ان يفعل

مطل
فعل الامر عزل

مطل
هبة المشاع

مطل
الشرى الشريك

مطل
سكن الشريك فخرته

مع شريكه اذا فعله احدهما بلا اذن فهو منطوع والا لا يجبر الشريك
 على العارة الا في ثلاث وصى وناظر وضرورة تعذر قسمة ككوى نهر
 ورمية قناة وبيع ودولاب وسفينة وحائط لا يقسم اساسه فان
 كان الحائط يحتمل القسمة ويبني كل واحد في نصيبه السترة لم يجبر
 والا جبر وكذا كل مالا يقسم كحمام وخان وطاحون وتماه في شفرات
 قضا البحر والعيني والاشباه وفي نصيب المجتبي زرع بلا اذن شريكه
 فذرع له شريكه نصف البذر ليكون الزرع بينهما قبل النبات لم يجز
 وبعده جاز وان اراد قلعه يقاسمه فنقلعه من نصيبه وبضمن الزارع
 نقصان الارض بالقلع والصواب نقصان الزرع وفي قسمة الاشباه
 المشترك اذا انهدم فاي احدهما العارة فان احتمل القسمة لا جبر
 وقسم والا بنى ثم اجره ليرجع وتامة في شركة المنظومة المحببة وفيها
 • باع شريك شقصه لآخر • ولو بلا اذن شريك ناظر •
 • فيما عدا الخلط والاختلاط • جوز ذاك البيع والتعاطي •
 • ثم الشريك ههنا لو باعا • حصته من فرس وابنا عا •
 • ذلك منه الاجنبي وهلك • مكان ذا بغير اذن الشريكا •
 • فان يشاوا ضمنوا الشريك او • من اشترى منه على ما قدروا •
 • وان يكن كل شريك اجرا • حصته حمام له من اخرا •
 • وكان شخص منهما قد اذنا • لذاك في تعميرها وبابنا •
 • فلا رجوع صاع للمستاجر • في ذابنا على الشريك الآخر •
 • لو واحد من الشريكين سكن • في الرار مرة مضت من الزمن •
 • فليس للشريك ان يطالبه • باجرة السكنى ولا المطالبة •
 • بانه يسكن مثل الاول • لكنه ان كان في المستقبل •
 • يطلب ان يهاى الشريكا • يجاب فانهم ودع التنكيا •
كتاب الوقف مناسبتة للشركة ادخال غيره
 معه في ماله غير ان ملكه باق فيها لانيه هو لغة الحبس وشرعا
 حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة ولو في الجملة
 والاصح انه عنده جائز غير لازم كالعارية وعندهما هو حبسها
 على حكم ملك الله تعالى وصرف منفعتها على من احب ولو غنيا فيلزم
 فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى ابن كمال وابن
 الشحنة وسببه ارادة محبوب النفس في الدنيا بغير الاحباب وفي
 الاخرة بالثواب يعني بالينة من اهلها لانه مباح بدليل صحة الكافر
 وقد يكون واجبا بالنذر فيتصدق بها او بتمنها ولو وقفها على
 من لا يجوز له الزكاة جاز في الحكم وبقي نذره وبهذا عرف صفته

مطل
لا يجبر الشريك على
العارية

مطل
زرع بلا اذن شريكه

مطل
انهدم الشريك

وحكمه ما مر في تعريفه ومجمله المال المقوم وركنه الالفاظ الخاصة
كأرضي هذه صدقة موقوفة موبدة على المسالين ونحوه من الالفاظ
لموقوفة لله أو على وجه الخير أو البر أو الكفاي أبو يوسف بلفظ موقوفة
فقط قال الشهيد ونحن نفقئ به للعرف وشرطه شرط سائر التبرعات حتى يمت
وتكليف وأن يكون قربة في ذاته معلوما بخير الامعاء الابكايين ولا مضافا
ولا موقفا ولا بخيار شرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه لحاجته فان
ذكره بطل وقعه بزأيه وفي النسخ لو وقف المرتد فقتل أو مات أو ارتد المسلم
بطل وقعه ولا يصح وقف مسلم أو ذي على بيعته أو حربي قتل أو مجوسي وجاز على
ذمي لانه قربة حتى لو قال على أن من أسلم من ولده أو انتقل إلى غير الفرائية فلا
شيء له لزم شرطه على المذهب والملك يزول عن الموقوف بأحد أمور أربعة بالفراز
مسجد كما سيحكي وبقتضا القاضي لانه مجتهد فيه وصورته أن يسلمه إلى المتولى
ثم يظهر الرجوع معين الفتى معزى بالفتح المولى من قبل السلطان لا الحكم وسيحكي
أن البيعة تقبل بلا دعوى ثم هل القضاء بالوقف قضا على الكافة فلا تسمع فيه دعوى
ملك آخر ووقف أخرام لا تسمع افتى أبو السعود مفتى الروم بالأول وبه جزم
في المنظومة المحبية ورجحه المصنف صونا عن الخيل لا بطله لكنه نقل بعده عن
البحرارة المعتمد الثاني وصححه في الفوائد البدرية وبه افتى المصنوف أو بالوت إذا علق به
أي بموته كذا مات فقد وقفت دارى على كذا الصحيح انه كوصية تلزم من الثلث
بالموت لا قبله **قلت** ولو لوارثه وان ردوه لكنه يقسم كالثلاثين فقول البرازية
انه ارتد أي حكا فلا خلل في عبارته فاعتبر والوارث بالنظر للخللة والوصية وان
ردوا بالنظر للغير وان لم تنفذ لوارثه لانها لم تتم حتى لم يل لغيره بعده فافهم
أو بقله وقفتها في حياتي وبعد وفاتي موبدا فانه جائز عندهم لكن عند الامام
ما دام حيا هو نذر بالتصدق بالغلة فعليه الوفاؤه الرجوع ولو لم يرجع حتى
مات جاز من الثلث **قلت** ففيها ذين الامرين له الرجوع ما دام حيا غنيا
أو فقيرا بامر قاض أو غيره شر بلا ليه فقول الدرر لو انتقر بنفسه القاضي
لو غير مسجل منظوريه ولا يتم الوقف حتى يقبض لم يقل للمتولى لان تسليم كل شيء
بما يليق به ففي المسجد بالافراد وفي غيره بتسليم المتولى وتسليمه اياه ابن كمال
ويقرن فلا يجوز وقف مشاع يقسم خلا فالثاني ويجعل آخره جهة قربة
لا تنقطع هذا بيان شرائطه الخاصة على قول محمد لانه كالصدقة وجعله أبو يوسف
كالاعتاق واختلف الترجيح والاختلاف قول الثاني احوط واسهل تجزؤ في
الدرر وصدور الشريعة وبه يفتى واقوه المصنف واذا وقته بشهر أو سنة
بطل اتفاقا درر وعليه فلو وقف على رجل بعينه عاد بعدته لورثة الواقف به
يفتى فتح **قلت** وجزم في الحائنة بصحة الوقت مطلقا فتنبه واقوه
الشر بلا لى فاذا تم ولزم لا يملك ولا يباع ولا يرهق فبطل شرط واقف

اشترط بيع الوقف

الكتب الرهن كما مر في التدبير ولو سكنه المشتري أو المرتهن ثم بان انه وقف
أو لصغير لزم اجر المثل قتيبه ولا يقسم بل يتيهايون الا عند ما فيقسم المشاع وبه
افتى قارى الهداية وغيره اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك والواقف
الاخر وانظره ان اختلفت جهة وقفها قارى الهداية ولو وقف نصف عقار
كله له فالقاضي يقسمه مع الواقف صدر الشريعة وابن الكمال وبعد موته لورثته
ذلك فيفرض القاضي الوقف من الملك ولهم بيعه به افتى قارى الهداية واعتمد
في المنظومة المحبية لا الموقوف عليهم فلا يقسم الوقف بين مستحقين باجماع ادرار
وكافي وخلاصة وغيرها لان حقهم ليس في العين وبه جزم ابن نجيم في فتاويه
وفي فتاوى قارى الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك ولو سكن
بعضهم ولم يجد الآخر موضعاً يكتفيه فليس له اجر ولا له ان يقول انا
استعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد الخصومة قتيبه نعم
لو استعمله كله احدثهم بالغلبة بلا اذن الآخر لزمه اجر حصته شريكه ولو وقفا على
سكنها بخلاف الملك المشترك ولو معدل الا حارة قتيبه **قلت** ولو بعضه ملك
وبعضه وقف وباتى في الغصب **ويزول ملكه عن المسجد المصلى بالفعل** وبقله
جعلته مسجدا عند الثاني وشرط محمد والامام الصلاة فيه بجماعة وقيل يكفي واحد
وجعله في الحائنة ظاهر الرواية **فروع** اراد اهل المحلة نقض المسجد وبناء اخيه
من الاول ان الباني من اهل المحلة لهم ذلك والا لا يترأيه واذا جعل تحته
سرداب لمصالحه أي المسجد جاز لمسجد الا قدس ولو جعل لغيرها أو جعل فوقه
بيتا أو جعل باب المسجد إلى طريق وعزله عن ملكه لا يكون مسجدا وله بيعه
ويورث عنه خلا فاهما كما لو جعل وسط داره مسجدا واذن للصلاة فيه حيث
لا يكون مسجدا الا اذا شرط الطريق ذلك **فروع** لو بنى فوقه بيتا للامام لا يضر
لان من المصالح اما لو تمت المسجد به ثم اراد البناء منع ولو قال غيت ذلك لم يصدق
تأخر خايته فلذا كان هذا في الوقف فكيف بغيره فيجب هدمه ولو على جدار المسجد
ولا يجوز اخذ الابرة منه الا ان يجعل شيئا منه مستغلا ولا سكنى بزأيه ولو خرب
ما حوله واستغنى عنه بقي مسجد عند الامام والثاني ابدى الى قيام الساعة وبه
يفتى حاوى القديسي وعاد إلى الملك أي ملك الباني أو ورثته عند محمد وعن
الثاني ينقل إلى مسجد آخر باذن القاضي ومثله في الخلاف المذكور حشيش
المسجد وحصره مع الاستغناء عنها وكذا الرباط والبئر اذا لم ينتفع بها فيصرف
وقف المسجد والرباط والبئر والحوص إلى اقرب مسجد أو رباط أو بئر
أو حوص إلىه تقريعا على قولها درر وفيها وقف ضيقة على الفقراء وسلمها
للمتولى ثم قال لوصية اعطى من غلتها فلا نأكلها ولا نأكلها ثم يخرج وجه
عن ملكه بالتسجيل فلو قبله صح **قلت** لكن سيحكي معزى إلى فتاوى مرید
زاده ان للواقف الرجوع في الشروط ولو سجلا اتخذ الواقف والجهة وقيل

موسكن الشريك

البناء على المسجد

مرسوم بعض الموقوف عليه بسبب خراب وقف احدها جاز للحاكم ان يصرف
من فاضل الوقف الاخر اليه لانها حينئذ كشي واحد وان اختلف احدهما
بان بنى رجلا من سجدتين او رجل مسجدا ومدرسة ووقف عليها او قافلا لا يجوز
له ذلك ولو وقف العقار بيقره والرتة بفكتين عبيد الحراثون صح استخافا
تبعيا للعقار وجاز وقف القن على مصالح الرباط خلاصه وتفقته وجناته
في مال الوقف ولو قتل عمدا الا قد فيه بنوازيه بل يجب قيمته ليشتري بها يد له
كما صح وقف مشاع قضى بجوازه لانه مجتهد فيه فلم يخفى المقتل ان يحكم بصره وقف
المشاع وبطلانه لا اختلاف الترجيح واذا كان في المسئلة قولان صحح ان جاز القضا
والافتا باحدهما تجر ومن وكما صح ايضا وقف كل منقول قصدا فيه تعامل للناس
كفاس وقدر بل ودرهم ودنانير **قلت** بل ورد الامر للقضاة بالحكم به
كما في معروضات المفتي ابي السعود ومكيل وموزون فيباع ويدفع ثمنه مضاربة
او بضاعة فعلى هذا لو وقف كرا على شرط ان يقرضه لمن لا يذره ليزرع نفسه
فاذا ادرك اخذ مقداره ثم اقرضه لغيره وهكذا جاز خلاصه وفيها وقف
بقرة على ان ما خرج من لبنها وسمنها للفقراء ان اعتادوا ذلك رجوت ان
يجوز وقدر وجنابة وثبا بها ومعهف وكتب لان التعامل يترك به القياس الحديث
ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن بخلاف ما لا تعامل فيه ككتاب ومشاع وهذا
قول محمد وعليه الفتوى اختيار والحق في البحر السيفينة بالمتاع وفي البنوازية جاز وقف
الاسية على الفقراء فتدفع اليهم شيئا ثم يردونها بعده وفي الدرر وقف مصحفا
على اهل مسجد للقرأة ان يحصون جاز وان وقف على المسجد جاز وبغوا فيه ولا يكون
محصورا على هذا المسجد ويعرف حكم كتب الاوقاف من محالها للانتفاع بها والفقهاء
بذلك مبتلون فان وقفها على مستحق وقفه لم يجوز نقلها وان على طلبه العلم وجعل
مقرها في خزائنه التي في مكان كذا ففي جواز النقل تردد ثم هو وبسبب من غلبت
بعمارتها ثم ما هو اقرب لعمارتها كمام مسجد ومدرس مدرسة يعطون بقدر
كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك الى اخر المصالح ونعامه في البحر وان لم يشترط
الواقف لبسوته اقتضا وتقطع الجهات للعمارة ان لم يخف ضرر بين فتح فانت
خيف كمام وخطيب وفراش قدموا فيعطوا الشروط لهم واما الناظر والكاتب
والجاني فان عملوا من العمارة فلم اجرة علمهم لا الشروط بحجر قال في الهرو وهو
الحق خلافا لما في الاشياء وفيها عن الذخيرة لو صرف الناظر لهم مع الحاجة الى التغير
ضمن وهل يرجع عليهم الظاهر لا لتعديده بالرفع وما قطع للعمارة ليسقط راسا
وفيها لو شرط الواقف تقديم العمارة ثم الفاضل للفقراء او المستحقين لزم الناظر
اساك قدر العمارة في كل سنة وان لم يحتج به الآن لجواز ان يحدث حدث ولا غلة
بخلاف ما اذا لم يشترطه فيلحفظ الفرق بين الشرط وعدمه وفي الوهبانية لو زاد
المتولي داتقا على اجر المثل ضمن الكل لوقوع الاجارة له وفي شرحها الشرنبلالي عند قوله

مطل
لا فاضل في غير الوقف

مطل
اذا كان في المسئلة قولان

مطل
نقل كتب الوقف

ويدخل

ويدخل في وقف المصالح قيم امام خطيب والمؤذن يعبر
الشعائر التي تقدم شرط ام لم يشترط بعد العمارة وعلى امام وخطيب ومدرس وقواد
وفراش ومؤذن وناظر وثمان زيت وقناديل وحصر وما وضو وكلفة نقله
للمبضاة فليس مباشر وشاهد وشاد وجاب وخازن كتب من الشعائر فتقدم
في دفعها لمجاسبات ليس بشرعي ويقع الاشتباه في بواب ومن ملاقي قال في
البحر **قلت** ولا تردد في تقديم بواب ومن ملاقي وخادم مطهرة انتهى **قلت**
انما يكون المدرس من الشعائر لو مدرس المدرسة كما مر اما مدرس الجامع
فلا لانه لا يعطل لغيبته بخلاف المدرسة حيث تقفل اصلا وهل ياخذ
ايام البطالة كعيد ورمضان لم اراه وينبغي الحاقه ببطالة القاضي واختلفوا
فيها والاصح لانه ياخذ لانها للاستراحة اشياء من قاعدة العادة محكية وسجي
ما لو غاب فيلحفظ ولو كان الموقوف دارا فعمارتها على من له السكنى ولو متعديدا
من ماله لامن الغلة اذ الغرم بالغنم **درر** ولم يرد في الاصح يعني انما تجب
العمارة عليه بقدر الصنفه التي وقفها الواقف ولو ابي من له السكنى او عجز
لفقره عمر الحاكم اي اجورها الحاكم منه او من غيره وعمرها باجر كعمارة الواقف
ولم يرد في الاصح الا برضى من له السكنى زيلعي ولا يجبر الا على العمارة ولا تصح
اجارة من له السكنى بل المتولى او القاضى ثم ردها بعد التغير الى من له السكنى
رعاية للمحقين فلا عمارة على من له الاستغلال لانه لا سكنى له فلو سكن هل يلزمه
الاجرة الظاهر لعدم الفائدة الا اذا احتيج للعمارة فياخذها المتولى ليعمر بها
ولو هو المتولى ينبغي ان يجبره القاضى على عمارتها ما عليه من الاجر فان لم
يفعل نصب متوليا ليعمرها ولو شرط الواقف غلتها له وموتها عليه صحا وهل
يجبر على عمارتها الظاهر لا نه وفي الفتح لو لم يجد القاضى من يستاجرها له
اره وخطوطي انه يجبره بين ان يعمرها او يرد ها الورقة الواقف **قلت** فلو
هو الوارث لم اراه وفي فتاوى قارى الهداية ما يفيد استبداله او رد ثمنه للورثة
او الفقراء وصرف الحاكم او المتولى حاوى بنقصه او ثمنه ان تعذر اعادة عينه
الى عمارته ان احتاج والا حفظه لاحتاج الا اذا خاف ضياعه فيبيعه
وعيسك ثمنه لاحتاج حاوى ولا يقسم النقص او ثمنه بين مستحق الوقف
لان حقهم في المنافع لا العين جعل شئى اى جعل الباقي شيئا من الطريق
مسجد الضيقه ولم يضرب بالمارين جاز لانها للمسلمين لعكسه اى يجوز عكسه
وهو اذا جعل في المسجد سمير لتعارف اهل الامصار في الجوامع وجاز لكل احدا ان
يمر فيه حتى الكافر الا للجنب والحايض والدواب زيلعي كما جاز جعل الامام
الطريق مسجد الا لعكسه لجواز الصلاة في الطريق لا المرو في المسجد تؤخذ
ارض ودار وحافوت بحجب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرها **درر**
وعماديه جعل الواقف الولاية لنفسه جاز بالاجماع وكذا لو لم يشترطها لاحد

مطل
يد الكافر لا للجنب

فالولاية له عند الثاني وهو ظاهر المذهب نهر خلا فالما نقله المصنف ثم لو
 ان كان والا فالحاكم فتاوى ابن نجيم وقارى الهداية وسجى وينزع وجوبا
 بنزاهة لو اوقف درر فغيره بالاولى غير مأمون او عاجز او ظهر به فسق
 كشر بخر ونحوه فتح او كان يصرف ماله في الكفاية نهر سجى وان شرط
 عدم شربه اثنان لا ينزعه قاض ولا سلطان لمخالفته لحكم الشرع فيبطل
 كالوصى فلو مامونا لم تصح تولية غيره اشياء وجاز جعل غلة الوقف او
الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى وجاز شرط الاستبدال به ارضا
اخرى حينئذ او شرط بيعه ويشترى بثمنه ارضا اخرى اذا شا فاذا
فعل صارت الثانية كالاولى في شرايطها وان لم يذكرها ثم لا يستبدلها
بثالثة لان حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى والثانية واما الاستبدال
ولو للمساكين ال بدون الشرط فلا يملكه الا القاضى درر وشرط في البحر
خروجه عن الانتفاع بالكلية وكون البدل عقارا والمستبدل قاضى الجنة
المفسر بذي العلم والعمل وفي النهر ان المستبدل قاضى الجنة فانفس به مطمئنه
فلا يخشى ضياعه ولو بالدراهم والدنانير وكذا الوشرط عدمه وطى احد المسائل السبع
التي يخالف فيها شرط الواقف كما بسط في الاشياء وزاد ابن المصنف في زواجره
ثامنه وطى اذا نص الواقف وراى الحاكم ضم مشارف جاز كالوصى وعنى اها
لا تقع الوسائل وفيها لا يجوز استبدال العامر الا في اربع قلت لكن
في معروضات المفتى ابى السعود انه في سنة احدى وخمسين وتسعين ورد
الامر الشريف بمنع استبداله وامر ان يصير باذن السلطان تبعا لترجيح
صدر الشريعة انتهى فليحفظ وفيها ايضا الوشرط الواقف العزل والنصب
وساير التصرفات لمن يتولى من اولاده ولا يداخلهم احد من القضاة
والامراء وان داخلهم فعليه لعنة الله هل يمكن مداخلتهم فاجاب بانه في
سنة اربع واربعين وتسعين قد حررت هذه الوقفيات المشروطة
هكذا فالتولى لو من الامراء هم يعرضون للدولة العلية على مقتضى الشرع
ومن دونهم رتبة يعرض بارائهم مع قضاة البلاد على المشروع من المواد لا
يخالف القضاة المتولين ولا المتولون القضاة بهذا ورد الامر الشريف
فالواقفون لو ارادوا اى فساد صدر يصدر واذا داخلهم القضاة والامراء
فعليه اللعنة فمهم للمعونون لما تقر بان الشرايط المخالفة للشرع جميعها
لغو وبطل انتهى فليحفظ بنى على ارض ثم وقف البناء قصدا بدونها ان
الارض مملوكة لا يصح وقيل يصح وعليه الفتوى سئل قارى الهداية عن وقف
البناء والغراس بلا ارض فاجاب الفتوى على صحة ذلك ورجحه شارح الوهبانية
واقره المصنف معللا بانه منقول فيه تعامل فيتبعين بالافتاء وان موثقة
على عين البناء جاز تبعا اجماعا وان الارض لجهة اخرى لمختلف فيه

ط
 يحلف شرط الواقف
 في سبع مسائل

والصحيح

والصحيح الصحة كما في المنظومة المحيية وسئل ابن نجيم عن وقف الاشجار بلا ارض
 فاجاب يصح لو الارض وقفا ولو لغير الواقف وسئل ايضا عن البناء والغراس
 في الارض المحتكرة هل يجوز بيعه ووقفه وهل يجوز وقف العين المرهونة
 او المستأجرة فاجاب نعم وفي البزازية لا يجوز وقف البناء في ارض عارية واجاز
 واما حكم الزيادة في الارض المحتكرة ففي المينة حانوت لرجل في ارض وقف فابى
 صاحبها ان يستاجر الارض باجر المثل ان العارة لو رفعت تستاجر بالكثرتما
 يستاجر امر برفع العارة ويوجر لغيره والافتى ترك في يده بل ذلك الاجر وشله
 في البحر وفيه لو زيد عليه ان اجارته متناهية تفسخ عند رأس الشهر ثم ان
 ضر رفع البناء يرفع وان لم يضر رفع او يملكه القيم برضى المستاجر فان لم يرض
 يبقى الى ان يخلص ملكه محيط بقى لواجارته مسانعة او مدة طويلة فالظاهر
 انه لا تقبل الزيادة دفعا للضرر عليه ولا ضرر على الوقف لان الزيادة انما كانت
 بسبب البناء لا الزيادة في نفس الارض انتهى واما وقف الاقطاعات ففي النهر
 لا يجوز الا اذا كانت الارض مواتا او ملكا للامام فاقطعها رجلا قال واغلب
 اوقاف الامراء بمصر انما هو اقطاعات يجعلونها اشتراة صورة من وكيل بيت المال
 وفي الوهبانية ولو وقف السلطان من بيت ماله لمصلحة عمت يجوز ويوجر
قلت وفي شرحها للشرنبلالى وكذا يصح اذ نه بذلك ان فتحت غنوة لاصحها
بقا ملك مالكها قبل الفتح اطلق القاضى بيع الوقف غير المسجل لو ارث
الواقف فباع صح وكانه حكما يسلطان الوقف لعدم تسجيله حتى لو باعه
 الواقف او بعضه او رجع عنه ووقفه لجهة اخرى وحكم بالثاني قبل الحكم
 بلزوم الاول صح الثاني لوقوعه في محل الاجتهاد وكما حققه المصنف وافتى
 به تبعا للشيخ وقارى الهداية والمنلا ابو السعود قلت لكن حمله في النهر
 على القاضى المجتهد فراجعه ولو اطلق القاضى البيع لغيره اى غير الوارث لا
 يصح بيعه لانه اذا بطل عاد الى ملك الوارث وبيع مال الغيب لا يجوز درر
 يعنى بغير طريق شرعى لما في العمادية باع القيم الوقف بامر القاضى ورايه
 جاز قلت واما المسجل لو انقطع ثبوته واراد اولاد الواقف ابطاله فقال
 المفتى ابو السعود في معروضاته قد منع القضاة من استماع هذه الدعوى
 انتهى فليحفظ الوقف في مرض موته كهبة فيه من الثلث مع القبض فان خرج
 الوقف من الثلث او اجاز الوارث فقد في الكل والابطال في الزايد
 على الثلث ولو اجاز البعض جاز بقدره وبطل وقف راهن معسر ومريض
 مديون بمحيط بخلاف صحيح لو قيل الحجر فان شرط وقادينه من غلته صح وان
 لم يشترط يوفى من الفاضل عن كفايته بلا سرف ولو وقفه على غيره فغلة لمن جعله
 له خاصة فتاوى ابن نجيم قلت قيد بمحيط لان غير المحيط يجوز في
 ثلث ما بقى بعد الدين لولاه ورثة والا ففى كله فلو باعها القاضى ثم ظهر

ط
 وقف المريض والراهن

مال شري به ارض بدلها وتماه في الاسعار من باب وقف المريض وفي الوهبانية
وان وقف الموهون فافتكه **يجوز** فان مات عن عيّن تفتي لا يغير
اي والا فيبطل وللغلة يميل فليتا مل **قلت** لكن في عروضات المفتي ابي
السعود يسئل عن وقف على اولاده وهرب من الديون هل يصح فاجاب لا
يصح ولا يلزم والقضاه ممنوعون من الحكم وتجيل الوقف بمقدار ما شغل
بالدين انتهى فليحفظ الوقف على ثلاثة اوجه اما للفقراء او للاغنياء بشر
للفقراء او يستوي فيه الفريقان كرباط وخان ومقابس وسفاريات وفتاوى
وتحذ لك كساجد وطاحون وطست لاحتياج الكل لذلك بخلاف الادوية
فلم تجز لفتي بلا تميم او تنصيص فيدخل الاغنياء تبعاً للفقراء **فرع** اقر بوقف
صحيح وبانه اخير منه من يدعي ووارثه يعلم خلافه جاز الوقف ولا تسمع دعوى وارثه
قضاء در وفي الوهبانية قوله **ويبطل** اوقاف امرء بار تراده
فقال ارتداد منه لا وقف اجدر **فصل** في اعي شرط الواقف في جارة
فلم يزد القيم بل القاضى لانه له ولاية النظر لفقير وغائب وميت فلو اهل
الواقف مدتها قيل تطلق الزيادة للقيم وقيل تقيد بسنة مطلقاً وبها اى
بالسنة يفتي في الدار وبثلاث سنين في الارض الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك
وهذا ما يختلف من اماكن وموضعا وفي النزاية لو احتيج لذلك يعقد عقوداً فيكون
العقد الاول لازماً لانه ناجز والثاني لا لانه مضاف **قلت** لكن قال ابو
جعفر الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو يعقود ذكره الكرماني في الباب
التاسع عشر واقوه قدرى افندى في الاجارة ويوجب باجرا المثل
فلا يجوز بالاقول ولو هو المستحق قارى الهداية الانقضاء لیسر او اذا لم
يرغب فيها الا بالاقول اشباه فلورخص اجره بعد العقد لا يفسخ العقد لزوم
الضرر ولو زاد اجره على اجر مثله قيل يعقد ثانياً به على الاصح في الاشياء
لو زاد اجر مثله في نفسه بلا زيادة احد للتولى فسخها به يفتي ومالم يفسخ
فله المسمى وقيل لا يعقد به ثانياً كزيادة واحد تعيناً فانها لا تعتبر وسيجي
في الاجارة والمستاجر الاول اولى من غيره اذا قبل الزيادة والموقوف عليه
الغلة او السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى لو غصب منه الوقف الامتولية
او اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه
في الغلة لا العين وهل يملك السكنى من يتحقق الربيع في الوهبانية لا وفي
شرحها للشرنبلالى والتحرير نعم والموقوف اذا اجره المتولى بدون اجر المثل
لزم المستاجر لا المتولى كما غلط فيه بعضهم تمامه اى تمام اجر المثل كما ب
وكذا وصى خاتمه اجر متولى صغيره بدونه فانه يلزم المستاجر تمامه اذ ليس
لكل منهما ولاية الحط والاسقاط وفي الاشياء عن القنية ان القاضى بامر
بالاستيجار باجر المثل وعليه تسليم زود السنين الماضية ولو كان القيم ساكتاً

ولاية النظر للقاضي

الموقوف عليه لا يملك الاجارة

مع قدرته على الوقف للقاضى لا غرامة عليه وانما هي على المستاجر اذا
ظفر الناظر بالساكن فله اخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه انتهى
فليحفظ **قلت** وقيد باجارة المتولى لما في غصب الاشياء لواجب الغاصب
ما منافع مضمونة من مال وقف او يتيم او معد فعلى المستاجر المسمى لا اجر
المثل وعلى الغاصب رد ما قبضه لا غير لتاويل العقد انتهى فليحفظ يفتي
بالضمان في غصب عقار الوقف وغصب منافع او اتلافها كما لو ساكن بلا
اذن او اسكنه المتولى بلا اجر كان على الساكن اجر المثل ولو غير معد للاستغلال
به يفتي صيانة للوقف وكذا منافع مال اليتيم ودر وكذا يفتي بكل ما هو
انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه حاوى القدسي ومتى قضى بالقيمة شري
بها عقاراً آخر فيكون وقفاً بدل الاول والذي تقبل فيه الشهادة حسبة
بدون الدعوى اربعة عشر على ما في الاشياء منها الوقف لان حكمه التصديق
بالغلة وهو حق الله بقى لو الوقف على معينين هل تقبل بلا دعوى في الخاتمة
ينبغي لا اتفاقاً وفي شرح الوهبانية للشيخ حسن وهذا التفصيل هو المختار
وفي التاتارخانية ان هو حق الله تقبل والا لا بالدعوى فليحفظ **قلت**
لكن بحث فيه ابن الشحنة ووفق المص بقبولها مطلقاً لثبوت اصل الوقف
لما له للفقراء وباشترط الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الخاتمة لو كان
ثمة مستحق ولم يدع لم يدفع له شئ من الغلة وتصرف كلها للفقراء **قلت**
ومفاده انه لو ادعى استحقاق مع انها لا تسمع منه على المفتي به الامتولية كما مر
فتدبر وفي الاشياء لنا شاهد حسبة في اربعة عشر وليس لنا مدع حسبة
الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها تسمع عند البعض والمفتي به
لا الامتولية فاذا لم تسمع دعواه فالاجنبى اولى انتهى وقد مر فتية وسيطر
في دعوى الوقف بيان الواقف ولو الوقف قد يماح الصحيح بزانية لئلا
يكون اثباتاً للمجهول وفي العمادية يقبل وتقبل فيه الشهادة على الشهادة
وشهادة السماع الرجال والشهادة بالشهرة لا ثبات اصله وان صرحوا به اى
بالسماع في المختار ولو الوقف على معينين حفظاً للاوقاف القديمة عن
الاستهلاك بخلاف غيره لا تقبل بالشهرة لا ثبات شرائطه في الاصح ودر
وغيرها لكن في المجتبى المختار قبولها على شرائطه واعتمده في المراج واقوه
الشرنبلالى وقواه في الفتح بقولهم يسلك بنقطع الثبوت المجهولة شرائطه
ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة انتهى وجوابه ان ذلك للضرورة
والمدعى اعم بحسب بيان المصرف لقولهم على مسجد كذا من اصله لتوقف صحة
الوقف عليه فتقبل بالسماع وبعض تحقيقه وكذا بعض الورثة ولا ثالث
لها كما في الاشياء **قلت** وكذا لو ثبت اعساره في وجه احد الغرماء كما سيح
فتأمل وقالوا تقبل بينة الافلاس بغيبة المدعى وكذا بعض الاولياء المتساكنين

الشهادة حسبة

بشرط بيان الواقف

منقطع الثبوت

يُلبت الاعتراض لكل كماله وكذا الامان والقود وولاية المطالبة بازالة الضرر
 العام عن طريق المسلمين والتتبع يقتضي عدم الحصر ثم انما ينتصب احد
 الورثة خصما عن الكل لو في دعوى دين لا عين مالم يكن بيده فليحفظ
 ينتصب خصما عن الكل اي اذا كان وقف بين جماعة وواقفه واحد فلو احد
 منهم او وكيله الدعوى على واحد منهم او وكيله وقيل لا ينتصب فلا يصح القضا
 الا بقدر ما في يد الحاضرين وهذا اي انتصاب بعضهم اذا كان اصل الوقف ثابتا
 والا فلا ينتصب احد المستحقين خصما وتامه في شرح الوهبانية اشترى
 المتولي بمال الوقف دارا للوقف لا لتحقق بالنازل الموقوفة ويجوز بيعها
 في الاصح لان الزوم كمالا كثيرا ولم يوجد لها مائة المؤذن والامام ولم
 يستوفيا وظيفتهما من الوقف سقط لانه كالمصلحة كالمقاضي وقيل لا يسقط
 لانه كالأجرة كذا في الدرر قبل باب المرتد وغيرها قال المصنف ثمه وظاهره
 ترجيح الاول لحكاية الثاني بقيل **قلت** قد جزم في البغية تلخيص
 التقنية بانه يورث بخلاف رزق القاضي كذا في وقف الاشياء ومغتم الله
 ولو على الامام دار وقف فلم يستوف الأجرة حتى مات ان أجرها المتوليت
 سقط وان أجرها الامام لا عماديه اخذ الامام الغلة وقت الادراك وذخيرة
 قبل تمام السنة لا يسترد منه غلة باقى السنة فصار كالحزبية وموت القاضي
 قبل الحول ويحل للامام غلة باقى السنة لو فقير او كذا الحكم في طلبية العلم
 في المدارس ودرر ونظم ابن الشحنة الغيبة المنقطعة للمعلوم المقتضية الغزل ومنه
 وما ليس بدونه اذ لم يزد على ثلاث شهور فهو يعفى ويغفر
 وقد طبقوا لا يأخذ السهم مطلقا **يا** مقدمضى فالحكم في الشرع يسفر
قلت وهذا كله في سكان المدرسة وفي غير فرض الحج وصله الرحم
 اما بينهما فلا يستحق الغزل والمعلوم كما في شرح الوهبانية وفي المنظومة المحيية
 لا تجوز استغابة الفقيه لا **ولا** المدرس لعذر حصلا
 كذا كحكم ساير الارباب **او** يمكن عذر فذا من باب
 واستولى لو وقف اجرا **لكنه** في صكه ما ذكرنا
 من اوجهة تولي الوقفا **ما** جاوز ذلك حيث يلغى
 ومثله الوصى اذا تخطلف **حكمها** في ذاعلى ما يعرف
 بحسب التقليد وانتصب فقس **كل** التفريات كيملا تلتبس
قلت لكن للسيوطي رسالة سماها الضمانية في جواز الاستنابة ونقل
 الاجماع على ذلك فليحفظ **ولاية** نصب القيم الى الواقف ثم لو وصية لقيامه
 مقامه ولو جعله على امر الوقف فقط كان وصيا في كل شيء خلا فاللثاني
 ولو جعل النظر لرجل ثم جعل آخر وصيا كانا ناظرين مالم يخصه وتامه
 في الاسعاف فلو وجد كتابا وقف في كل اسم متول وتاريخ الثاني

متاخر اشترى كالحجر **فروع** طالب التولية لا يولى الا المشروط له النظر لاسمه
 يولى فيريد التنفيذ **ثم** اذا مات المشروط له بعد موت الواقف ولم يوص
 الى احد فولاية النصب للقاضي اذ لا ولاية للمستحق الا بتولية كما مر وما دام
 يصلح احد للتولية من اقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب لانه
 اشفق ومن قصده نسبة الوقف اليهم اراد المتولى اقامته غيره مقامه
 في حياته وصحته ان كان التقويض له بالشرط عاما صح ولا يملك عزله الا اذا
 كان الواقف جعل له التقويض والعزل والا فان فرض في صحته لا يصح وان
 في مرض موته صح ويلغى ان يكون له العزل والتقويض الى غيره كالا ايضا اشياء
 قال وسيلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعده الحاكم فهل اذا فرض النظر لغيره ثم
 مات ينتقل الحاكم فاجبت ان فرض في صحته فصح وان في مرض موته لا مادام المفوض
 له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتبا لرجل معين ثم من بعده للقرافرح
 عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للقرافرح فاجبت بالاستتقال وفيها للواقف عزل
 الناظر مطلقا به يفتى ولم ارجح عزله لمدرس وامام ولاهما ولولم يجعل ناظرا
 فنصب القاضي لم يملك الواقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه ان علم الواقف
 او القاضي صح والا لا باع دارا ثم باعها المشتري من آخر ثم ادعى اني كنت وقفها
 او قال وقف على لم يصح فلا يحلف المشتري ولو اقام بينة او برزجة شرعية
 قبلت فيبطل البيع ويلزم اجر المثل فيه لا في الملك لو استحق على المعتمد فزان
 وغيرها وليس للمشتري حبسه بالثمن بينة من الاستحقاق وهي احدى المسائل
 السبع المستثناة من قولهم من سعى في نقض ما تم من جهته فسيحبه مرد وعليه
 واعتمد في الفتح والبحر انه ان ادعى وقفا ملزوما محكوما بلزومه قبل والا لا
 وهو تفصيل حسن اعتمده المصنف في باب الاستحقاق لكن اعتمد الاول اخص
 الكتاب بتبعها للكتير وغيره وفي العادة لا تقبل عند الامام وهو المختار وصوبه
 الزيلعي قال وهو احوط في دعوى المنظومة المحيية وهذا في وقف هو حق الله
 اما لو كان على العباد لم يجوز **قلت** قد قدمنا قبولها مطلقا لثبوت اصله لانه
 للفقر فتدبر وفي فتاوى ابن نجيم نعم تسمع دعواه ويثبت ويبيط البيع الباني
 للمسجد اولى من القوم بنصب الامام والمؤذن في المختار الا اذا عين القوم
 اصلح ممن عينه الباني صح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فلو وقف على اولاد
 زيد ولا ولد له او على مكان هياه لبنا مسجد او مدرسة صح في الاصح وتعرف
 الغلة للفقر الى ان يولد زيد او يبني المسجد عادية زان في النهر ويلغى انه
 لو وقفه على مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس في غيرها
 لتعذر التدريس فيها ان تصرف العارفة له لا للفقر كما يقع في الروم
فروع مهمة حدثت للفتوى ارصد الامام ارضا على ساقية ليرف
 خراجها لكفها فاستغنى عنها خراب البلد فنقلها وكيل الامام لساقية هلي

بائع دارا ثم ادعى وقفه

ملك هل يصح اجاب بعض الشافعية بان الارصاد على الملك ارصاد على الملك
يعني يصح وجنيند يلزم المرصد عليه اذ ارتها كما كانت لما في الحاوي الحوض
اذا خرب صرفت اوقافه في حوض آخر فتدبر دار كبيرة فيها بيوت وقف
بينما منها على عتيقه فلان والباقي على ذريته وعقبه ثم على عتيقه قال الوقف
على العتقا هل يدخل من حصه بالبيت في الثاني اختلف الا فتا اخذ من
خلاف مذكور في الزخيرة لكن في الحاشية اوصى لرجل مال وللفقرا مال والوصي
له محتاج هل يعطى من نصيب الفقرا اختلفوا والاصح نعم استاجر دارا
موقوفة فيها اشجار ثمرة هل له الاكل منها الظاهر انه اذا لم يعلم شرط الواقف له
ياكل لما في الحاوي القدسي غرس في المسجد اشجارا ثم ان غرس للسبيل فلكل مسلم
الاكل والاقتباع لمصالح المسجد فلو لم شرط الواقف اي في المفهوم والدلالة وجوب
العمل به فيجب عليه خدمة وتطيقها وتركها لمن يعمل والا اثر سيما فيما يلزم
بتركها تعطيل الكل من النهس وفي الاشياء الجارية في الاوقاف لها شبه الاجرة
اي في زمن المباشرة والحل للاغتيا وشبه الصلة فلو مات او عزل لا تسترد المجهل
وشبه الصدقة لتصح اصل الوقف فانه لا يصح على الاغتيا ابتداء وتامه فيها يكره
اعطاء نصاب لفقير من وقف الفقرا الا اذا وقف على فقر اقربته اختيارا ومنه يعلم
حكم المرتب الكثير من وقف الفقرا لبعض العلماء الفقرا فيلحظ ليس للقاضي ان يقرر
وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا بالنظر على الوقف
باجر مثله قنية يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكتفيه
وكان عالما بقبائمه قال بعد مودرتين والخطيب ملحق بالامام بل هو امام
الجمعة **قلت** واعتمده في المنظومة المحببة ونقل عن المبسوط ان السلطان
يجوز له مخالفة الشرط اذا كان غالب جهات الوقف قري ومزارع فيعمل بامر
وان غاي شرط الواقف لان اصلها ليعتبر المال يصح تعليق التفرير في الظايف
فلو قال القاضي ان مات فلان او شغرت وظيفة كذا فقد قرر تركه في الوقف ليس
للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين حتى يتسوا عليه خيانه وكذا الوصي
الناظر اذا اجر انسانا فهرب ومال الوقف عليه لم يضمن ولو فرط في خشب
الوقف حتى ضاع ضمن لا يجوز الاستئانة على الوقف الا اذا احتيج اليها
لمصلحة الوقف كتنعيم وشرابذر فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي فلو بعد
منه يستدين بنفسه الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والعرف من اجرتها
والاستئانة القرض او الشرائسية وهل للمتولى شراء متاع فرق قيمته ثم
بيعه للمارة ويكون الزم على الوقف الجواب نعم اقربا رضى في يد غيره انها
وقف وكذبه ثم ملكها صادرة وقفا يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالف
كتاب الوقف لكن في حق المقر خاتمة فلو اقر المشروط له الربيع او النظر انه يستحق
فلان دون صح وان جعله لغيره لا يصح آخر الاقرار ولا يكتفى صرف الناظر

الاصح الدخول

ثمار المسجد

الجامعية شبه الاجرة

المرتبة وقف الفقرا

لا يحل الاخذ للمقرر الا بالنظر

يعمل بالمصافة

لثبوت

لثبوت استحقا فله بل لا بد من اثبات نفسه وسجي في دعوى ثبوت النسب
متى ذكر الواقف شرطين متعارفين يعمل بالتاخر منهما عندنا لانه ناسخ للاول
الوصف بعد الجمل يرجع الى الاخير عندنا والى الجميع عند الشافعية لو بالواو ولو
بثم فالى الاخير اتفاقا الكل من وقف الاشياء وتامه في القاعدة التاسعة متى
وقف حال صحته وقال على الفريضة الشرعية قسم على ذكورهم واناثهم بالسوية
هو المختار المنقول عن الاخبار كما حققه مفتي دمشق يحيى بن المنقار في الرسالة
المرتببة على الفريضة الشرعية ونحوه في فتاوى المصنف وفيها متى ثبت بطريق
شرعي وقفية مكان وجب تقض البيع ولا اثر على البايع مع عدم علمه والمتولى
اجر مثله ولو بنى المشتري او غرس فذلك لم يفسك معها بالانقاع للوقف
وفي النزازية مغزيا للجامع انما يرجع بقية البناء بعد تقضه ان سلمه المشتري
للبايع وان امسكه لم يرجع بشئ بخلاف ما لو استحقا المبيع وانقطع ثبوته
فما كان في دوامين القضاة اتبع والا فمن برهن على شئ حكم له به والاصر للفقرا
ما لم يظهر وجه بطلانه بطريق شرعي فيعود ملك واقفه او وارثه او وليه
المال فاو وقفه السلطان عاما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يصح
لو شهد المتولى مع آخر بوقف مكان كذا على المسجد فظاهر كلامهم قبولها
لا تلزم الحاشية في كل عام ويكتفى القاضي منه بالاجمال لو معروف قابلا لامة
ولو منها ما يجبره على التعيين شيئا فشيئا ولا يحبس بل يهدده ولو اتهمه
بجلفه قنية **قلت** وقد سنا في الشركة ان الشريك والمضار والوصي والمتولى
لا يلزم بالتفصيل وان غرض قضاة ليس الا الوصول لسحت المحصول لو ادعى
المتولى الدفع قبل قوله بلا يمين لكن افتى المنلا ابو السعود انه ان ادعى
الدفع من غلة الوقف في وقفه الاولاد واولاد اولاده قبل قوله وان ادعى
الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استاجر شخصا للبناء
في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه لم يقبل قوله قال المصنف وهو
تفصيل في غاية الحسن فيعمل به واعتمده ابنه في حاشية الاشياء **قلت**
وسيجي في العارية مغزيا لآخر زاده لو اجر القيم ثم عزل فقبض الاجرة
للمنصوب في الاصح وهل يملك المغرول بصادقة المستاجر على التغير قيل
نعم قال المصن والذى ترجع عندي لا ليس للمتولى اخذ زيادة على ما قرر له
الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من ثاو عوايد شرعية وعرفية
لمصارف الوقف الشرعية ويجب على الحاكم امر المرتضى برد الرشوة على
الراشي غيب الدعوى الشرعية الكل من فتاوى المصنف **قلت** لكن سيجي
في الوصايا ومرا ايضا ان للمتولى اجر مثل عمله فتنبه لو وقف لفقرا قرابته
لم يستحق مدعيها ولو وليا الصغير الابينة على فقير وقرابته مع بيان جهتها
فاذا قضى له استحق من حين الوقف عليه فتاوى ابن نجيم وفيها سبيل عن

الوصف يرجع للاخير

على الفريضة الشرعية

لو انقطع ثبوته

لو ادعى المتولى الدفع

ليس للمتولى اخذ زيادة

نقض له استحقا من حين الوقف

بلفظ الجمع او على ولدي او لا ولدي ولو قال على اولادي ولكن ساهم
فانت احدهم صرف نصيبه للفقراء ولو على امراته واولاده ثم ماتت لم يخص
بنصيبها اذ لم يشترط رد نصيب من مات منهم الى ولده ولو قال على بنى
او على اخوتي دخل الاناث على الاوجه وعلى بناتي لا يدخل البنون ولو قال
على بنى وله بنات فقط او قال على بناتي وله بنون فالغلة للسالكين ويكون
وقفا منقطعاً فان حدث ما ذكر عاد اليه ويدخل في قسمة الغلة من ولد
لدون نصف حول مطلق الغلة لا الاكثر الا اذا ولدت مبانته او ام ولده
المعتقة لدون سنتين لثبوت نسبه بل احل وطهرها فلو حمل فلا لاحتمال
علوقه بعد طلوع الغلة وتقسيم بينهم بالسوية ان لم يرتب البطون وان
قال للذكر كاتنين فكما قال فلو وصيته فمن ذكر مع الاناث وانثى مع الذكور
ويرجع سهمه للورثة لعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم
ما يرجع للورثة ولو قال على ولدي ونسلي ابداء وكلمات واحد منهم كان
نصيبه لنسله فالغلة لجميع ولده ونسله جميعهم وميتهم بالسوية ونصيب
الميت لولده ايضا بالارث عملاً بالشرط ولو قال وكل من مات منهم عن غير
نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه احد او سكنت عنه يكون راجعاً
لاصل الغلة لا للفقراء مادام نسله باقياً والنسل اسم للولد وولده ابداء ولو
انثى والعقب للولد وولده من الذكور اي دون الاناث الا ان يكون ازواجهن
من ولد ولده الذكور والدة وجنسه واهل بيته كل من يناسبه الى اقصى اب
له في الاسلام وهو الذي ادرك الاسلام اسلم اولاً وقرباً بنه وارحامه وانسابه
كل من يناسبه اليه اقصى اب له في الاسلام من قبل ابويه سوى ابويه وولده
لصلبه فانهم لا يسمون قرابة اتفاقاً وكذا من علمهم او سفل عندها خلافاً
لمحمد فعد لهم منها وان قنده بفقراهم يعتبر الفقر وقت وجود الغلة وهو
المجوز لاخذ الزكاة فلو تاخر صرفها سنين لعارض فانفق الغني واستغنى
الفقر شارك المفتقر وقت القسمة الفقير وقت وجود الغلة لان الصلاة
انما تملك حقيقة بالقبض وطرو الغنى والموت لا يبطل ما استحقه وامام من ولد
منهم لدون نصف حول بعد مجئ الغلة فلا حظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة
الغني وقيل يستحق لان الفقير من الاشياء له والحمل لاشي له ولو قيد بصلحهم
او بالاقرب فالاقرب او فالأخو او بمن جاوزه منهم او بمن سكن مصر فقيد
الاستحقاق به عملاً بشرطه وتامه في **كتاب البيوع**

وضعية مساومة هو لغة مقابلة شئ بشئ مالا او لا بدليل وشروطه ثمن
نجس وهو من الاضداد ويستعمل متعدداً ويمن للتاكيد او باللام يقال بعثك
الشئ وبعث لك فمضى زائدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي اي بلا
رضاء وشرعاً مبادلة شئ مرغوب فيه بمثلته خراج غير المرغوب كتراب
وميتة ودم على وجه مفيد مخصوص اي بايجاب او تعاط فخرج التبع عن
الجابنين والهيئة بشرط العوض وخرج بمفيد مالا بفيد فلا يصح بيع درهم بدرهم
استويا وزناً وصفة ولا مقايضة احد الشريكين حصته داره بحصته الاخر
صير فيه ولا اجارة السكنى بالسكنى اشباه ويكون بقول وفعل اما القول
فالايجاب والقبول وهما ركنا بشرط اهلية المتعاقدين ومحل المال وحله
ثبوت الملك وحكمة نظام بقا المعاش والعالم وصفته مباح مكره حرام
واجب وثبوته بالكتاب والسنة والاجماع والقياس فالاجاب هو ما
يذكر اولاً من كلام احد العاقلين فالقبول ما يذكر ثانياً من الآخر سواء
كان بعت او اشتريت الدال على التراضي قيد به اقتداً بالآية وبياناً للبيع الشرعي
ولنالم يلزم بيع المكره وان انقصد ولم ينقصد مع الهزل لعدم الرضا بحكمه
معه هذا ويرد على التعريفين ما في التاخر خاينه لو خرجا معاصم البيع كالمس في
القهرتاً فيكونا معاً لم ينقصد كما قالوا في السلام وعلى الاول ما في الاشباه تكرار
الايجاب يبطل الاول الا في عتق وطلاق على مال وصح في الصلح وفي المنطوق المحببة
وكل عقد بعد عقد جرداً ، فابطل الثاني لانه سدى ،
فالصلح بعد الصلح اضحى بالهلا ، كذا النكاح ما عدا مساً ايلاً ،
منها الشراء بعد الشراء صحوا ، كذا كفالة على ما صرحوا ،
اذ المراد صاح في المحقق ، منها اذا زيادة التوثيق ،
وهما عبارة عن كل لفظين يبان عن معنى الملك والتقليد ما ضيق كبت واشترى
او حالين كضارعين لم يقرنا بسوف والسين كايحك فيقول اشترى به او احدهما
ماضى والاخر حال ولكن لا يحتاج الاول الى نية بخلاف الثاني فان قوى
الايجاب للحال صح على الاصح والا لا اذا استعملوه الحال كاهل خوارزم فكلاً
وكايبك الآن لتمحوضه الحال واما المتحوض للاستقبال فكلام لا يصح اصلاً
الا امر اذا دل على الحال كحذه بكذا فقال اخذت او رضيت صح بطريق الاقتضا
فليحفظ وقصص اضافته الى عضو صح اضافة العتق اليه كوجه وفرج والا لا يظهر
وبطن وكل ما دل على معنى بعت واشترى صح قد فعلت ونعم وهاتين الثمن
وهو لك او عبدك او فداك او حظه قبول لكن في الولو الحية ان بدا البايع
فقبل المشتري بنعم لم ينقصد لانه ليس بتحقيق وبعبارة صح لانه جواب وفي
القنية نعم بعد الاستفهام كهل بعت مني بكذا بيع ان نقذ الثمن لا ت
النقد دليل التحقيق ولو قال بعتك فبلغه يا فلان فبلغه غيره جاز فليحفظ

كل ما لا يفيد الا ببيع

ولا يتوقف شرط العقد فيه أي البيع على قبول غائب فلو قال بعت فلانا فلان
فبلغه فقبل لم يتعقد اتفاقا إلا إذا كان بكتابة أو رسالة فيعتبر مجلس بلوغها
كما لا يتوقف في النكاح على الظاهر خلافا للثاني فله الرجوع لأنه عقد معاوضة
بخلاف الخلع والعتيق على مال حيث يتوقف اتفاقا فلا رجوع لأنه عيني نهائية
وأما الفعل فالتعاطي وهو التناول قاموس في خيس ونفيس خلافا للكرخي
ولو التعاطي من أحد الجانبين على الأصح فتح وبه يفتي فيض إذا لم يصرح
معه مع التعاطي بعدم الرضخ فلو دفع الدراهم وأخذ البطاطين والبائع يقول
أعطيتها به لم يتعقد كما لو كان بعد عقد فاسد خلاصه وبزازيه وصرح في
البحر بان الإيجاب والقبول بعد عقد فاسد لا يتعقد بهما البيع قبل متاركة
الفاسد ففي بيع التعاطي بالاولى وعليه فيحمل ما في الخلاصة وغيرها على ذلك
وتأمله في الاشياء من الفوائد إذا بطل التضمن بطل التضمن والمبني على الفاسد
فاسد وقيل لا بد في التعاطي من الاعطاء من الجانبين وعليه الاثر قاله الطرسوسي و
اختاره البزازي وافتى به الحلواني واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بيان الثمن
فتحرر ثلاثة اقوال وقد علمت المفتي به وحررنا في شرح الملتقى صحة الاقوال والاجاز
والصرف بالتعاطي فليحفظ **فروع** ما يستجره الانسان من البياع اذا احاسبه
على انما نها بعد استهلاكها جاز استحسانا ببيع البراوات التي يكتسبها الديوان
على العمال الا يصح بخلاف بيع حظوظ الامة لان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك
هنا اشياء وقنيه ومفاده انه يجوز للمشتري بيع خبزه قبل قبضه من المشرف
بخلاف الجذري بحر وتعليقه في النهر وافتى المص بطلان بيع الملكية لما في
الاشياء بيع الدين انما يجوز من المديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتياض
عن الحقوق المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف
وفيها في آخر بحث تعارض العرف مع اللغة للذهب عدم اعتبار العرف الخاص
لكن افتى كثير باعتباره وعليه فيفتي بجواز التزول عن الوظائف بمال بلزوم
خلو الحوائت فليس لرب الخافوت اخراجه ولا اجارتها لغيره ولو قفا انتهى
ملخصا وفي معين المفتي المصنف معزيا للولوالحجية عمارة في ارض بيعت فان
بنا واستجارا جاز وان كرا با او كرى انها ر وخوه مالم يترك بمال ولا بمعنى مال
لم يجز انتهى **قلت** ومفاده ان بيع المسكة لا يجوز وكذا رهنها ولذا
جعلوه الآن فراغا كالوظائف فليجروا انتهى وسنذكره في بيع الوفا ويتعقد
ايضا بلفظ واحد كما في بيع القاضي والوصي والاب من طفله وشرائه منه
فانه لو فور شفقة جعلت عبارة كعبارتين وتأمله في الدرر وإذا أوجب
واحد قبل الآخر بايعا كان او مشتريا في المجلس لان خيار القبول مفيد به كل
المبيع بكل الثمن او ترك لئلا يلزم تفريق الصفقة الا اذا اعاد الإيجاب والقبول
اورضى الآخر وكان الثمن منقسما على المبيع بالاجزاء مكيلا وموزون والا لا وان

رضي الآخر لعدم جواز البيع بالحصنة ابتداء كما حرره الواني او بين ثمن كل
كقوله بعتها كل واحد بما فيه وان لم يكن بلفظ بعت عند أبي يوسف ومحمد وهو
المختار كما في الشربلاية عن البرهان ومالم يقبل بطل الإيجاب وان رجع الموجب
قبل القبول او قام أحدهما وان لم يذهب عن مجلسه على الرجوع فهو وابن الطال
فانه مجلس خيار الخيرة وكذا سائر التمليكات فتح وإذا وجد الزم البيع بلا
خيار الا لعيب او روية خلافا للشافعي وحديثه محمول على تفرق الاقوال اذ
الاحوال ثلاث قبل قبولها وبعده وبعدها واطلاق المتبايعين في الاول
مجاز الاول وفي الثاني مجاز الكون وفي الثالث حقيقة فيحمل عليه وشرط
تصحته معرفة قدر مبيع وثمان ووصف ثمن كعصرى او دمشق غير متعار
اليه لا يشترط ذلك في مشار اليه لنفي الجهالة بالاشارة مالم يكن ربويا قبل
بجنسه او سلما اتفاقا او راس مال سلم لوميلا او موزونا خلافا لما كان سيجي
فروع لو كان الثمن في صرة ولم يعرف ما فيها من خارج خيري ويسمى خيار الكمية
لا خيار الروية لعدم ثبوته في النقود فتح وصح بثمان حال وهو الاصل
وموجب الى معلوم لئلا يفضي الى النزاع ولو باع مؤجلا صرف لشهر
به يفتي ولو اختلفا في الاجل فالقول لنا فيه الا في السلم ولو في قدره فلم يدعي
الاقل والبيئة فيهما للمشتري ولو في مضيه فالقول والبيئة للمشتري ويبطل
الاجل بموت المديون **فروع** باع بحال ثم اجله اجلا معلوما او مجهولا
كثير وز وحصاد صار مؤجلا منه له الف من ثمن مبيع فقال اعط كل
شهر مائة فليس بتأجيل بزازيه عليه الف ثمن جعله ربه بخوما ان
اخذ بنجم حل الباقي فالامر كما شرط ملتقط وهي كثيرة الوقوع **قلت** وما
يكسر وقوعه ما لو شري بقطع رابحة فكسدت بضرب جديدة تجب قيمتها
يوم البيع من الذهب لا غير اذا لا يمكن للحكام الحكم بمثلها منع السلطان منها
ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة لانها لم يغلب غشها فخيرها ورديها
سواء اجماعا اما ما غلب غشه ففيه الخلاف كما سيجي في فصل القرض فتنبيه
وبه اجاب سعدى قندي وهذا اذا بيع بثمان دين فلو بغين فسد فتح وبخلاف
جنسه ولم يجمعها قدر لما فيه من ربا النسيان كما سيجي في بابه والاجل ابتداءه
من وقت التسليم ولو فيه خيار فسد سقوط الخيار عنده خاتية والمشتري بثمان
مؤجل الى سنة منكورة اجل سنة ثانية من تسليم لمنع البائع السلعة عن
المشتري سنة الاجل المنكورة تحصيلها لقاعدة التأجيل فلو معينة او لم يمنع
البائع من التسليم لا اتفاقا لان التقصير منه والتمن المسمى قدره لا وصفه
ينصرف مطلقا الى غالب نقد البلد ببلد العقد مجمع فتاوى لانه المتعارف وان اختلف
النقود مالية كذهب شريفي ويند في فسد العقد مع الاستواء رواجها الا اذا
بين في المجلس لزال الجهالة وصح بيع الطعام هو في عرف المتقدمين اسم الحنطة

خيار الكمية

ودقيقها كيلا او جزافا مثلث الجيم معرب كزاف المجازفة اذا كان بخلاق
يخسسه ولم يكن راس مال سلم لشرطية معرفته كما سيجي او كان بجنسه وهو
دون نصف صاع اذ لا رافيه كما سيجي ومن المجازفة البيع باننا وحجر لا يعرف
بقدره فيدفعها والمشتري للخيار فيها ثم وهذا اذا لم يحتمل الاثنا نقصان
والحجر التفتت فان احتملها لم يحجز كبيع قدر ما يلا هذا البيت ولو
قدر ما يلا هذا الطشت جاز سراج وصح في ما سمي صاع في بيع صبرة
كل صاع باننا مع الخيار للمشتري لتفرق الصفقة عليه وسمى خيار التكشف
صح في الكل ان كملت في المجلس لزوال المفسد قبل تفرقه ان سمي جملة فخراتها
بلا خيار لو عند العقد وبه لو بعده في المجلس او بعده عندهما وبه يفتي فان رضى
هل يلزم البيع بلا رضى البائع الظاهر نعم ثم وفسد في الكل في بيع ثلثة بفتح
تشد يد قطع الغنم وثوب كل شاة او ذراع لف ونشر بكذا وان علم عدد الغنم
في المجلس لم ينقلب صحيحا عنده على الاصح ولورضيها انعقد بالتعاطي ونظيره
البيع بالرقم سراج وكذا الحكم في كل معدود متفاوت كابل وبطيخ وكذا كل ما
في تبعضه ضرر كصبر او ان بذائع ولو سمي عدد الغنم والذرع او جملة الثمن
صح اتفاقا وانضابط لكلمة كل ان الافراد ان لم تعلم نهايتها فان لم تود للجها
فللاستغراق كيمين وتعليق والافان لم تعلم في المجلس فعلى الواحد اتفاقا
كاجارة وكفالة واقرار والافان تفاوتت الافراد كالغنم لم يصح في شئ عنده
والاصح في واحد عنده كالصبرة وصحاه بينهما في الكل بحج و في النهي عن العيون
والشر بلائيه عن البرهان والقهستان في عن المحيط وغيره وبقولها يفتي
تيسيرا وان باع صبرة على انها مائة ففوت مائة درهم وهي اقل او اكثر اخذ
المشتري الاقل بحصته ان شاء او فسخ لتفرق الصفقة وكذا كل مكيل وموزون
ليس في تبعضه ضرر وما زاد للبائع لو فزع العقد على قدر معين وان باع
المذروع مثله على انه مائة ذراع مثلا اخذ المشتري الاقل بكل الثمن
او ترك الا اذا تبعض المبيع او شاهده فلا خيار له لان اتفاقا الغرور ونهر واخذ
الاكثر بلا خيار للبائع لان الذرع وصف لتعيبه بالتبعض عند القدر والوصف
لا يقابل به شئ من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول كما افاده بقوله
وان قال في بيع المذروع كل ذراع بدرهم اخذ الاقل بحصته لصيرورته
اصلا بافراده بذكر الثمن او ترك لتفرق الصفقة وكذا اخذ الاكثر كل ذراع
بدرهم او فسخ لدفع ضرر التزام الزايد وفسد بيع عشرة اذرع من مائة
ذراع من دار او حمار وصحاه وان لم يسم جملة على الصحيح لان ازالها بيدها
لا يفسد بيع عشرة اسهم من مائة سهم اتفاقا لشيوع السهم لا الذراع بقي
لو تراضيها على تعيين الاذرع في مكان لم اره وبنيغي انقلابه صحيحا لوني
المجلس ولو بعده فيبيع بالتعاطي ثم اشترى عددا من قيم ثيابا او غنما

خيار التكشف

طلب
ينبغي الغرور بالمناظرة

جوهره على انه كذا فنقص او زاد ففسد للجها له ولو اشترى ارضا على ان
فيها كذا خلا مثل فاذا واحدة فيها لا تفسد ففسد بجر كالوباع عدلا من
الثياب او غنما واستثنى واحدا بغير عينه ففسد ولو بعينه جاز البيع
خاتمه ولو بين ثمن كل من القيمة بان قال كل ثوب منه بكذا ونقص ثوب
صح البيع بقدره لعدم الجها له وخير لتفرق الصفقة وان زاد ثوبا
فسد للجها له الزايد ولو رد الزايد او غزله هل يحل له الباقي خلاف
اشترى ثوبا تتفاوتت جوا به فلو لم تتفاوتت كمر باس لم يحل له الزيادة
ان لم يضره القطع وجاز بيع ذراع منه ثم على انه عشرة اذرع كل ذراع
بدرهم اخذه بعشرة في عشرة وزيادة نصف بلا خيار لان دفع واخذه
بتسعة في تسعة ونصف بخيار لتفرق الصفقة وقال محمد ياخذ في الاول
عشرة ونصف بالخيار وفي الثاني بتسعة ونصف به وهو اعدل الاقوال
بحج و اقره المص وغيره قلت لكن صح القهستان وغيره قول الامام وعليه
المتون فعليه الفسخ **فصل** فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل
الاصل ان مسائل هذا الفصل مبنية على قاعدتين احدهما ما افاده بقوله
كل ما كان في الدار من البناء يعني كل ما هو متناول اسم المبيع عرفا يدخل بلا
ذكر وذكر الثانية بقوله او متصلا به تبعا لها دخل في بيعها يعني ان كل ما كان
متصلا بالبيع اتصال قرار وهو ما وضع لا لأن يفصله البشر دخل تبعا
وما لا فلا وما لم يكن من القسمين فان من حقوقه ومرافقه دخل بذكرها
والا لا يدخل البناء والمفاتيح المتصلة اغلاقها كصنبة وكيلون ولو من فضة
لا القفل لعدم اتصاله والسلم المتصل والسرير والدرج المتصلة والرحى لو
اسفلها مبينا والبكرة لا الدلو والحبل ما لم يقل بمراققتها في بيعها الى الدار وكذا
بستانها كما سيجي في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القصور
لا القصاع وفي الحمار كافه ان شراه من المزارعين واهل القرى لا الوزن للمزين
وتدخل ثلاثه عرفا ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي الاتان لا رضيعها اولا
به يفتي وتدخل ثياب عبد وجارية اى كسوة مثلها يعطيها هذه او غيرها
لاجلها الا ان سلمها او قبضها وسكت وتامة في الصيرفية ويدخل الشجر
في بيع الارض بلا ذكر قيد في المسئلتين فيما لذكر اولى ثمرة كانت اولا بصغيرة
او كبيرة الا اليابسة لانها على شرف القلع فتح اذا كانت موصوغة فيها
كالبنا للقرار فلو فيها صغار تقلع زمن الربيع ان من اصلها تدخل وان
من وجه الارض لا تدخل الا بالشرط وتامة في شرح الوهبانية وفي القنية
شري كرها دخلت الوتايد المنصوبة في الارض وكذا الاعمدة المدفونة في
الارض التي عليها اغصان الكرم المسماة بارض الخليل بركا من الكرم
وفي النهي كلما دخل تبعا لا يقابل به شئ من الثمن لكونه كالوصف وذكره المص

تدخل ثياب العبد

في باب الاستحقاق قبيل السلم ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية
الا اذا ثبت ولا قيمة له فيدخل في الاصح شرح مجمع ولا الثمر في بيع الشجر
بدون الشرط عبر هنا بالشرط دئمة بالتسمية ليفيد ان لا فرق وان هذا
الشرط غير مفسد وخصه بالثمر ابتاعا لقوله عليه السلام الثمرة للبائع الا
ان يشترط المبتاع ويومر البائع بقطعها الزرع والثمر وتسليم المبيع الارض
والشجر عند وجوب تسليمها فلو لم ينقد الثمن لم يوربه خاينه وان لم
يظهر صلاحه لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه
فارغا كما لو اوصى بنخل لرجل وعليه لسر حيث يجبر الورثة على قطع البسر
هو المختار من الرواية والولوية وما في الفصولين باع ارضا بدون الزرع
منه البائع باجر مثلها محمول على ما اذا رضى المشتري به ومن باع ثمر بارزة
اما قبل الظهور فلا يصح اتفاقا ظاهر صلاحها او لا صح في الاصح ولو برز
بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وصحة الشرطي وافق الحلواني
بالجواز للخارج التزيلي ويقطعها المشتري في الحال جبر عليه وان شرط
نقلها على الاستحار فسد البيع كشرط القطع على البائع حاوي وقيل قايله محمد
لا يفسد اذا تناهت الثمرة للتعاقب فكان شرط يقتضيه العقد وبه يفتى
بحر عن الاسرار لكن في القهستاني عن المضرات انه على قولها الفتوى فتنبه
فيد باشرط التزك لان لو شراها مطلقا وتركها باذن البائع طاب له الزيادة
وان بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاتها وان بعد ما تناهت لم يتصدق بشيء
وان استاجر الشجر الى وقت الادراك بطلت الاجارة وطابت الزيادة لبقاء
الاذن ولو استاجر الارض لترك الزرع فسدت لجهالة المدة ولم تطب الزيادة
لتنقي البحر لفساد الاذن بفساد الاجارة بخلاف الباطل كما حررناه في شرحه
والحيلة ان ياخذ الشجرة معاملة على ان له جزا من الف جزء وان يشتري اصول
الرطوبة كالبادجنان واشجار البطيخ والخيار ليكون الحادث للمشتري في الزرع
للحشيش يشتري الموجود ببعض الثمن ويستاجر الارض مدة معلومة
يعلم فيها الادراك بياقي الثمن وفي الاشجار الموجود ويجل له البائع ما
يوجد فان خاف ان يرجع يقول على اني متى رجعت في الاذن تكون ما ذونا
في التزك شمني لمخصا ما جازا يرد العقد عليه بافقراده صح استناده
منه الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها اشباه ثم فرع
على هذه القاعدة بقوله فصحا استثناء فقير من صبرة وشاة معينة من
قطيع وارطال معلومة من بيع ثم حيلة لصحة ايراد العقد عليها
ولو اشترى على رؤس النخل على الظاهر كصحة بيع بر في سبيله بغير سنبيل
البر لا احتمال الربا وباقلا وارز وسمسم في ثمرها وجوز ولو ز وفسق
في قشرها الاول وهو الاعلى وعلى البائع اخراجه الا اذا باع بما فيه وهل له

مطل
حيلة مشتري الخضراوات

خيار روية الوجه نعم فتح وانما بطل بيع ما في ثمر وقطن وضرع من نوى
وجب ولين لانه معدوم عرفا واجرة كيل وعد ووزن وذرع على بايع لانه
من تمام التسليم واجرة وزن ثمن ونقده وقطع ثمر واخراج طعام من سفينة
على شتر الا اذا قبض البائع الثمن ثم تجايرده بعيب الزيادة **فروع** ظهر بعد نقد
الصراف ان الدراهم زيوف رد الاجرة وان وجد البعض فنقدته بغير عن اجارة
البرازية واما الدلال فان باع العين بنفسه باذن ربها فاجرة على البائع وان سعى
بينهما او باع المالك بنفسه يعتبر العرف وتماه في شرح الوهبانية ويسلم
الثمن او لا في بيع سلعة بدنانير ودراهم ان احضر البائع السلعة وفي بيع
سلعة بمثلها او ثمن بمثله سلما معا ما لم يكن احدهما ديناسلم وثنى مؤجل
ثمر التسليم يكون بالتخلية على وجه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وشرط
في الاجناس شرط ثالثا ان يقول خلعت بينك وبين المبيع فلو لم يقبله او كان
بعيدا لم يصرف ايضا والناس عنه غافلون فانهم يشترطون قرية ويقررون بالتسليم
والقبض وهو لا يصح به القبض على الصحيح وكذا الهبة والصدقة خاينه وتماه
فيما علقناه على الملتقى وجده اي البائع الثمن زيوف ليس له استرداد السلعة
وجسماته لسقوط حقه بالتسليم وقال زفر له ذلك كما لو وجدها رصا صا او
ستوقة او متحقا وكالمرتته من قبض بدل دراهمه الجيا دالتى كانت
له على زيد زيوف على ظني انها جيا د ثم علم بانها زيوف يرد لها ويسترد
الجيا د ان كانت قايمة والا فلا يرد ولا يسترد كما لو علم بذلك عند القبض
وقال ابو يوسف يرد مثل الزيوف ويرجع بالجيا د كما لو كانت رصا صا
او ستوقة اشترى شيئا وقبضه ومات مفلسا قبل نقد الثمن فالبايع
اسوة للفرما وقال الشافعي هو احق به كما لو لم يقبضه المشتري فان البائع
احق به احق به اتفاقا ولنا قوله عليه السلام اذا مات المشتري مفلسا فوجد البائع
متاعه بعينه فهو اسوة للفرما شرح مجمع للعيني **فروع** باع نصف الزرع
بلا ارض ان باعه الاكار لم يرب الارض جاز وبعبكسه لا الا اذا كان البذر من الاكار
فينبغي ان يجوز خاينه باع شجرا او كرم او ثمر لا يدخل الثمر وجنيد فيغار الشجر
الى الادراك فلو ان المشتري اعارته خير البائع ان شأ بطل البيع او قطع الثمر جامع
الفصولين قال في الزهر ولا فرق يظهر بين المشتري والبائع والله تعالى اعلم

باب خيار الشرط وجه تقديمه مع بيان تقيمه بين في الرد
ثم الخيارات بلغت سبعة عشر الثلاثة المبوب لها وخيار تعين وغيب
ونقد وكية واستحقاق ونقز بر فعلى وكشف حال وخيانة مراجة وتولية
وفوات وصف مرغوب فيه وتفرق صفقة بهلاك بعض مبيع واجازة عقد
الفضولي وظهور المبيع مستاجرا او موهونا اشباه من احكام الفسخ قال فيمنح
باقالة وتخالف فبلغت تسعة عشر سببا واغلبها ذكره المصنف من مائة الكتاب

صح شرطه للمبايعين معا ولا حد لها ولو وصيا وغيرهما ولو بعد العقد لا قبله
 بالترخاينة في مبيع كله أو بعضه كثلثه أو ربعه ولو فاسدا ولو اختلفا في شرطه
 فالقول لنا فيه على المذهب ثلاثة أيام أو اقل وفسد عند اطلاق أو تأييد لا الترفيد
 فلكل نسخه خلا فالحالها غير انه يجوز ان اجاز من له الخيار في الثلاثة فيقبل صحها
 على الظاهر وصح شرطه ايضا في لازم بمقتضى الفسخ كزارعة ومعاملة واجارة وسمه
 واصلح عن مال ولو بغير عينه وكتابة وخلع ورهن وعق على مال لشرط لزوجة
 رهن وقن ونحوها ككفالة وحالة وابتراء وتسلم شفعة بعد الطلبين ووقف
 عند الثاني اشباه واقالة بنزاه في ستة عشر في نكاح وطلاق وميمين
 ونذر وصرف وسلم واقار الاقرار بعقد يقبله اشباه ووكالة ووصية
 نهر في سعة وقد كنت غيرت ما نظمت في النهر فقلت . . .
 . . . ياتي خيار الشرط في الاجارة . . . والبيع والابتراء والكفالة . . .
 . . . والرهن والعق وترك الشفعة . . . والصلح والخلع كزا والقسمه . . .
 . . . والوقف والحالة الاقاله . . . لا الصرف والاقرار والوكالة . . .
 . . . ولا النكاح والطلاق والسلم . . . نذر وايمان فهذا يغتسم . . .
 فان اشترى شخص شيئا على انه اى المشتري ان لم ينقد ثمنه الى ثلاثة ايام فلا
 بيع صح استحسانا خلا فالزفر لو لم ينقد في الثلاثة فسد فنقد عتقه بعدها
 لو في يده فليحفظ وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لا يصح خلا فالمحدد فان فقد
 في الثلاثة جاز اتفاقا لان خيار التقدير لمحق بخيار الشرط ولو ترك التفريع
 لكان اولى ولا يخرج مبيع عن ملك البايع مع خياره فقط اتفاقا فيه ملك على المشتري
 بقيمة اى بدله ليعم المثل اذ اقتضيه باذن البايع يوم قبضه كالمقبوض على سوم
 الشرافا نه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت هو ولو شرط المشتري
 عدم ضمانه بنزاه ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع الا بامر بالسوم
 خاتمه واما على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الرهن بالاقل من قيمته
 ومن الدين وعلى سوم القرض بقرض ساومه به وعلى سوم النكاح لانه بقيمتها
 نهر ويخرج عن ملكه اى البايع مع خيار المشتري فقط فيه ملك في يده بالثمن
 كعيبه فيها عيب لا يرتفع كتقطع يد فيلزمه قيمته في المسيلة الاولى والبايع
 فسخ البيع واخذ نقصان القيمة لا المثل لشبهة الر باحدادى وضمنه في الثانية
 ولو يرتفع كرض فان زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد لتعذر الرد
 ابن كمال ولا يملك المشتري خلا فالحالها لا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي
 لا ملك فيها لاحد ولا تعلق ملك والثاني موجود هنا ويلزمك اجتماع الدين
 والعود على موضوعه بالنقص بشرا قريبه ولا يخرج شئ منها اى من مبيع
 وضمن من ملك بايع ومشتري عن ملكه اتفاقا اذا كان الخيار لهما وانهما يفسخ
 في المدة انفسخ البيع وايرها اجاز بطل خياره فقط وهذا الخلاف يظهر من

ط
 المقبوض على السوم

في عشر مسائل جميعها العيني في قوله استحق عزك فخم الالف من الامة لو شراها
 بخيار وهي زوجته بقى النكاح والسبق من الاستبراح فيها في المدة لا يعتبر استبراح
 والخامس المحرم فلا يعتق محرمه والقاف من القربان لنكوحه المشتري فله
 ردها الا اذا نقصها به والعين من الوديعه عند بايعه فهلك على البايع الارتفاع
 القبض بالرد لعدم الملك والزاي من الزوجة المشتري لو ولدت في المدة في يد
 البايع لم تصرام ولدت في يد المشتري لزمه العقد لان الولادة عيب درر
 وابن كمال وفي البحر عن الخاتمة اذا ولدت بطل خياره وان كان الولد ميتا
 ولم تنقصها الولادة لا يبطل خياره واقره المصنف والكاف من الكسب للعبد
 في المدة فهو للبايع بعد الفسخ والقاف من الفسخ لبيع الامة فلا استبراح على
 البايع والخامس من الخمر فلو شراه ذمي من مثله بالخيار فاسلم احدها فهو
 للبايع عيني وتبعه المصنف لكن عبارة ابن الكمال اسلم المشتري والميم
 من الماذون لو ابراه البايع عن الثمن صح استحسانا وبقي خياره لانه يلى عدم
 التملك كل ذلك عنده خلا فالحالها قلت وزيد على ذلك مسائل منها التعليق
 كان ملكه فهو حر فشراه بخيار لم يعتق واستدامة السكنى باجارة او اعارة
 ليس باختيار وصيد شره بخيار فاحرم بطل البيع والزوايد الحادثة في
 المدة بعد الفسخ للبايع والعصير في بيع سليل لو تخمر في المدة فسد خلا ف
 لهما فينبغي ان يوزن لهما لفظ تصدرو ويضم لرمز الرمز ولم اراه لاحد فليحفظ
 اجاز من له الخيار ولو اجنبيا صح ولو مع جهل صاحبه اجماعا الا ان يكون
 الخيار لهما وفسخ احدهما فليس للآخر الاجازة لان المفسوخ لا تلحقه الاجازة
 فان فسخ بالقول لا يصح الا اذا علم الاخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد والجيل
 ان يستوثق بكفيل مخافة الغيبة او يرفع الامر للحاكم لينصب من يورده عليه
 عيني قيدنا بالقول لصحته بالفصل بلا علمه اتفاقا كما افاده بقوله ونهر
 العقد بموته ولا يخلفه كخيار روية وتعزير ونقد لان الاوصاف لا تورث
 واما خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيختلف الوارث
 فيها لانه يورث خياره درر فليحفظ ومضى المدة فلن لم يعلم لمرض
 او غما والاعتناق ولو بعضه وتوابعه وكذا كل تصرف لا ينفذ او لا يحل
 الا في الملك كاجارة ولو بلا تسليم في الاصح ونظروا الى فرج داخل بشرة
 والقول لمنكر الشهوة فتح ومفاده انه لو شراها بالخيار على انها بكر فوطئها
 ليعلم انها بكر ام لا كان اجازة ولو وجدها ثيبا ولم يلبث فله الرد بهذا
 العيب نهر وسيجي في بابيه ولو فعل البايع ذلك كان فسخا وطلب الشفعة
 وان لم ياخذها معراج بها اى يدار فيها خيار الشرط بخلاف خيار روية
 وعيب معراج من المشتري اذا كان الخيار له لانه دليل الاجازة ولو شرط
 المشتري او البايع كما يفيد كلام الدرر وبه جزم البهني لخيار غير عاقل

كان او غيره بهتشي صح استخانا وثبتت الخيار لهما فان اجاز احدهما من
التايب والمستنيب او تقضى صح ان وافقه الآخر فان اجاز احدهما وعكس الآخر
فالاصح اولى لعدم المزام ولو كانا معا فالفسخ اخذ في الاصح زيلعي لان الجواز
يفسخ والمفسوخ لا يجاز واعترض بان يجاز لما في المبسوط لو تفا سحائمه تراصيا
على فسخ الفسخ وعلى اعادة العقد بينهما جاز اذ فسخ الفسخ اجازة واجيب
بمنع كونه اجازة بل بيع ابتدأ باع عبيدين على انه بالخيار في احدهما ان فصل
ثمن كل واحد منهما وعين الذي فيه الخيار صح البيع للعالم بالبيع والتمن والا
يعين ولا يفصل او عين فقط او فصل فقط لا يصح لجهالة المبيع والتمن
او احدهما وكذا لو كان الخيار للمشتري تنافى ايضا الانواع الاربعة **فروع** وكله
بييع بشرط الخيار فباعه بلا شرط لم يجوز ولو كله بالشرا والحالة هذه نفذ
على الوكيل والفرق ان الشراشي لم ينفذ على الامر وينفذ على المأمور بخلاف
البيع فتح وسيجي في الفضول والوكالة فيلحفظ **صح خيار التعيين في القيمة**
لان التليات لعدم تفاوتها ولو للبائع في الاصح كافي لانه قد يربث قيمة وبعضه
وكيله ولا يعرفه فيبيعه بهذا الشرط فست الحاجة اليه ثم فينادون الاربعة
لان دفاع الحاجة بالثلاثة لوجود جيد وردى ووسط ومدته كخيار الشرط
ولا يشترط معه خيار شرط في الاصح فتح ولو اشترى شيئا على انها بالخيار
فرضي احدهما بالبيع صح بما او دلالة لا يردده الاخر بل بطل خياره خلافا
لها وكذا الخلاف في خيار الروية والعيب فليس لاحدهما الرد بعد روية
الآخر او رضاه بالعيب خلافا لهما لضرر البائع بعيب الشركة كما يلزم
البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار لهما
للبياعين فرضي احدهما دون الآخر فليس لاحدهما الانفراد اجازة او رد
خلافا لهما بجمع اشترى عبدا بشرط حبزه او كتبه اى حرفته كذلك
قطعه بخلافه بان لم يوجد معه ادنى ما ينطلق عليه اسم الكتابة والخبز
أخذه بكل الثمن ان شاء او ترك لغوات الوصف المرغوب فيه لو ادعى المشتري
انه ليس كذلك لم يجبر على القبض حتى يعلم ذلك وكذا سائر الخوف اختيار
ولو استنع الرد بسبب ما قوم كاتبا وغير كاتب ورجع بالتفاوت في الاصح
بخلاف شرايه شاة على انها حامل او تحلب كذا رطلا او يخبز كذا صاعا
او يكتب كذا قدر فسد لانه شرط فاسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب
او لبون جاز لانه وصف والقول للمتلوا مختلفا في شرط الخيار على
الظاهر كما في دعوى الاجل والمضى والاجازة والزيادة اشترى جارية
بالخيار فغير غيرها بدلها قايلا بانها المشتراة فقال البائع ليست هي ولا
بينه له بالقول للمشتري بيمينه وجاز للبائع وطهرها درر وانعقد بيعها
بالتعاطي فتح وكذا الرد في الوديعة فيلحفظ ولو قال البائع عنرده كان

يحسن ذلك لكنه نسي عندك فالقول للمشتري لان الاصل عدم الجز والكفاية
انتهى او كان الظاهر شاهدا له ولو اشترى من غير اشتراط كتبه وجزه وكان
يحسن ذلك ففسية في يد البائع رده عليه لتعذر المبيع قبل قبضه زيلعي
قال ولو اختار اخذه بكل الثمن لا يتران الاوصاف لا يقابلها شي
من الثمن **فروع** باع داره بما فيها من الجذوع والابواب والخشب والنخل
فاذا اليس فيها شي من ذلك لا خيار للمشتري شري دارا على ان بناها حجر
فاذا هوى لبن او ارضا على ان شجرها كلها ثمرة فاذا واحدة منها لا تتمر
او ثوب على انه مصبوع فاذا هوى بن عفران فسد ولو على ابنها بقلعة مثلا
فاذا هوى بخل جاز وخير وبعكسه جاز بلا خيار لكونه على صفة خير
من المشروط مجتبي فيلحفظ الضابط بالبيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين
موضعها مذكورة في الاشياء شرط انها مغنية ان للمشتري لا يفسد وان
للمرغبة فسد بدائع ولو شرط جملها ان الشرط من المشتري فسد وان
من البائع جاز لان جملها عيب فذكره للبراة منه حتى لو كان في بلد
يرغبون في شرا الاما للاولاد فسد خائنه ولو شرط انها ذات لبن
جاز على الأكثر **قلت** والضابط للاوصاف ان كل وصف لا غر فيه
فاشترطه جائز لا ما فيه غرر الا ان لا يرغب فيه وفي الحاشية في فصل
الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف بالعيان انتفى الغرر والله اعلم
باب خيار الروية من اضافة المسبب الى السبب
وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه ظاهر لما سيجي ان له الرد قبل الروية
هو يثبت في اربعة مواضع الشرا للاعيان والاجارة والقسمة والصلح
عن دعوى المال على شيء بعينه لان كلا منها معاوضة فليس في ديون
القود وعقود لا تنفسخ بالفسخ خيار الروية فتح صح الشرا والبيع لما يراه
والاشارة اليه اى المبيع او الى مكانه شرط اجازة فلو لم يشتر ذلك لم يجوز اجماعا
فتح وجرى وفي حاشية اخى زاده الاصح الجواز وله اى للمشتري ان يردده
اذا رآه الا اذا حمله البائع لبنت المشتري فلا يردده اذا عاده الى البائع بشاه
وان رضى بالقول قبله اى قبل ان يراه لان خياره معلق بالروية بالنص ولا
وجود للمعلق قبل الشرط ولو فسخه قبلها قبل الروية صح فسخه في الاصح بجرى
لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منبر ما ويثبت الخيار للروية
مطلقا غير موقت بمدة هو الاصح عناية لا اطلاق النص ما لم يوجد مبطله
وهو مبطل خيار الشرط مطلقا ومقيد الرضاء بعد الروية لا قبلها بدرر
فله الاخذ بالشفقة ثم رد الاول بالروية درر من خيار الشرط فيلحفظ
ويشترط الفسخ علم البائع بالفسخ خوف الضرر ولا خيار للبائع ما لم يسه
في الاصح وكفى روية ما يودن بالمقصود كوجه صبرة ودق ووجه

لا ينفق الغرر بالعيان

دابة تركب وكفلها ايضا في الاصح وروية ظاهر ثوب مطوي وقال
 زفر لا بد من نشره كله وهو المختار كما في اكثر المعينات قاله المصنوع وداخل
 دار وقال زفر لا بد من روية داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى
 جوهره وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان وكفي
 حبس شاة لحم ونظر جميع جسد شاة فتيحة للدر والنسل مع ضربها ظهر
 وضاع بقرة حلوب وناقته لانه المقصود جوهره وكفي ذوق مطعوم
 وشتم شحوم لا خانج دار وصحتها على المفتي به كما سر او روية دهن
 في زجاج لوجود الحابل وكفي روية وكيل فيض ووكيل بشر لا روية رسول
 المشتري ويأمنه في الدرر وصح عقد الاعمي ولو لغيره وهو كالبعير الا
 اثني عشر مسئلة مذكورة في الاشباه وسقط خياره بحبس سبع وشتم
 وذوقه فيما يعرف بذلك ووصف عقار وشجر وعبد وكذا كل ما لا
 يعرف بحبس وشتم وذوق حدادي او بنظر وكيله ولو ابصر بعد ذلك
 فلا خيار له هذا كله اذا وجدت المذكورات كشم الاعمي وكذا روية البصير
 وجه البصرة ونحوها ثم قبل شرايه ولو بعده ثبت له الخيار بها اي
 بالمذكورات لانها سقطت كما غلط فيه بعضهم فيمتد خياره في جميع عمره
 على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا من قول او فعل او يتعيب
 او يهلك بعضه عنده ولو قبل الروية ولو اذت لالا كان يزرعها قبل
 الروية فزرعها بطل لان فعله بامر كفعله عيني ولو شري نأفحة مسك
 فاخرج المسك منها لم يرد خيار روية ولا عيب لان الاخراج يندخل
 عليه عيبا ظاهرا نهر ومن راي احد ثوبين فاشترى اهما ثم راي الاخر
 قبل ردهما ان شأ لا ردة الاخر وحده لتفريق الصفقة ولو اشترى ما
 راي حال كونه فاصدا لشرائه عند رويته فلوراه لا لقصد شرائه ثم شراه
 قيل له الخيار ظهريه ووجهه ظاهر لانه لا يتامل التامل المفيد بحجر
 قال المصنوع ولقوة مدركه عولنا عليه عالما بانه مرئيه السابق وقت
 الشراء فلم يعلم به خيرا لعدم الرضا درر فلا خيار له الا اذا تغير
 فيجبر راي ثيا با فروع البايع بعضها ثم اشترى الباقي ولا يعرفه
 فله الخيار وكذا لو كانا ملفوفين وثنهما متفاوت لانه ربما يكون الاردي
 بالاكثر ولو سمي لكل واحد من الثياب عشرة لا خيار له لان الثمن لما لم يختلف
 استويا في الاوصاف بحجر والقول للبايع بيمينه اذا اختلفا في التغير
 هذا الوالدة قريبة وان بعيدة فالقول للمشتري عملا بالظاهر وفي الظهري
 الشهر فما فوقه بعيد وفي الفتح الشهر في مثل الدابة والمملوك قليل كما ان القول
 للمشتري بيمينه لو اختلفا في اصل الروية لانه شكر الروية وكذا لو انكر
 البايع كون المردود مبيعا في بيع بات او فيه خيار شرط او روية فالقول

المشتري ولو فيه خيار عيب فالقول للبايع والفرق ان المشتري ينصرف
 بالصفحة في الاول لا الاخر اشترى عدلا من متاع لم يره وباع اوله
 ثم منه ثوبا بعد القبض او وهب وسلم ردة بخيار عيب لا بخيار روية او
 شرط الاصل ان رد البعض يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام لا قبله
 فخير الشريط والروية يمتنعان تمامها وخيار العيب يمنع قبل القبض لا بعده
 وهل يعود خيار الروية بعد سقوطه عن الثاني لا خيار شرط وصحة قاضي
 خان وغيره **فروع** شري شيئا لم يره ليس للبايع مطالبة بالثمن قبل
 الروية ولو تباعا عينا بعين فلها الخيار بحسب شري جارية بعبد والف
 فتقا بضائهم رد بايع الجارية العبد بخيار روية لم يبطل البيع في الجارية بحسب
 الالف ظهريه لما سرانه لا خيار في الدين اراد بيع ضيعة ولا يكون للمشتري خيار
 روية فالخيلة ان يقر بثوب الانسان ثم يبيع الثوب مع الضيعة ثم المفزله
 يستحق الثوب المقرب فيبطل خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة وهو لا يجوز
 الا في الشفعة ولو الحجة شري شيئين وباعدهما عيب ان قبضهما له رد المعيب
 والا لما سر **باب خيار العيب** هو لغة ما يخلو عنه اصل
 العطرة السليمة وشرا ما افاده بقوله من وجد بمشريه ما ينقص الثمن ولو سئل
 جوهره عند التجار المراد بهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصنعة قاله المصنوع
 اخذه بكل الثمن او رده ما لم يتعين اسأله كحلا لين فاحرما او احدهما
 وفي المحيط وصي او وكيل او عبد ما ذون شري شيئا بالف وقيمه ثلاثة
 الاف لم يرد بعيب للاضرار بدينهم وموكل ومولى بخلاف خيار الشرط
 والروية اشباه وفي النهر وينبغي الرجوع بالنقصان كوارث شري من
 التركة كفنا ووجد به عيبا ولو تبرع بالكنن اجنبي لا يرجع وهذه
 احدي ست مسائل لا رجوع فيها بالنقصان مذكورة في البرازية وذكرنا
 في شرحنا للملتقى مغزيا للفتية انه قد يرد بالعيب ولا يرجع بالثمن
 كالا باق الا اذا ابق من المشتري الى البايع في البلدة ولم يخفف عنده فانه ليس
 بعيب واختلف في الثور والاحزان عيب وليس للمشتري مطالبة البايع
 بالثمن قبل عوده من الا باق ابن ملك وفتية والبول في الفراس والسرفنة
 الا اذا سرق شيئا لالا كل من المولى او يسير الكفلس وفلسين ولو سرق عند
 المشتري ايضا فقطع رجوع بربع الثمن لقطعه بالسرقين جميعا ولو رضی
 البايع باخذه رجوع بثلاثة ارباع ثمنه عيني وكلها تختلف صغرا
 اي مع التمين وقد روه بخمس سنين او ان ياكل ويلبس وحده وتماه في
 الجوهره فلوم ياكل ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك وكبرا لانها في
 الصغر لقصور عقل وضعف مثانة عيب وفي الكبر لسوء اختيار ودا
 باطن عيب آخر فعند اتحاد الحالة بان ثبت اباقة عند بايع ثم مشتريه

كلاهما في صفه او كبره له الرد لا اتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه
 عيبا حادنا كعبد حم عند بايعه ثم حرم عند مشتريه ان من نوعه له رده
 والا لا عيب يبقى لو وجده يبطل ثم تعيب حتى يرجع بالنقصان ثم يبلغ هل
 للبايع ان يسترد النقصان لزوال ذلك المانع العيب بالبلوغ ينبغي نعم
 فتح والجنون هو اختلال القوة التي بها ادراك الكليات تلويع وبه
 علم تعريف العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشعاعه في الدماغ
درر وهو لا يختلف بها لا اتحاد سببه بخلاف ما مر وقيل يختلف عيني
 ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودة عند المشتري في الاصح والا فلا
 رد الا في ثلاث ذنبا الجارية والتولد من الزنا والولادة فتح قلت لكن
 في البرازية الولادة ليست بعيب الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى
 واعتقده في النهر وفيه الجبل عيب في بنات ادم لا في البهائم والجنام
 والبرص والعنبر والعور والحول والصمم والخرس والقروح والاراض عيوب
 وكذا الادر وهو انتفاخ الانثيين والعنبر والحصى عيب واذا اشترى
 على انه خصي فوجده فخلا فلا خيار له جوهره والبحر نتن الغم والذفر
 نتن الابط وكذا نتن الانف بزازيه والزنا والتولد منه كلها عيب
 فيها لا فيه ولو اورد في الاصح خلاصة الا ان يحش الا وان فيه بحيث يمنع
 القرب من المولى او يكون الزنا عادة له بان يتكرر اكثر من مرتين والواطئة
 بها عيب مطلقا وبه ان مجانا لانه دليل الابنة وان باجر لا قنيه وفيها
 شري حمارا تغلوه الحماران طواع فعيب والا لا واما التخنث بلبس صوت
 وتكر مشي فان كثر رد لان قل بزازيه والكفر باقسامه وكذا الرقص
 والاعتزال يحرم جثا عيب فيها ولو المشتري ذميا سراج وعدم الحيض
 لبنت سبعة عشر وعندها خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه
 نكول البايع قبل القبض وبعده هو الصحيح ملتقى ولا تسمع في اقل من
 ثلاثة اشهر عند الثاني والاستحاضة والسعال القديم لا المعتاد
 والدين الذي يطالب به في الحال لا المؤجل لعقته فانه ليس بعيب كما نقله
 مسكين عن الزخيرة لكن عم الكمال وعلمه بنقصان ولاية وميراثه والشعر
 والما في العين وكذا كل مرض فيها فهو عيب معراج كسبل وحوص وكثرة
 دمع والثول بثلثة كن بنور بنو صغار صلب مستدير على صور شتى
 جمعه ثايل فاموس وقيد بالكثره بعض سراج الهداية وكذا الكي عيب
 لو عن داء والا لا وقطع الاصبع عيب والاصبعان عيبان والاصابع مع
 الكف عيب واحد والعسر وهو من يعمل بيساره فقط الا ان يعمل باليمين
 ايضا كعمر ابن الخطاب رضي الله عنه والشيب وشرب الخمر جهرا وقمار
 ان عد عيبا وعدم ختانها لو كبيرين مولدين وعدم تهق حمار وقلة

طلب
تعريف العقل

طلب
الجبل عيب في بنات آدم

الكل دواب وكناح وكذب ونجاسة وترك صلاة لكن في القينة تركها
 في العبد لا يوجب الرد وفيها لو ظهر ان الدار مشومة ينبغي ان يتمكن من
 الرد لان الناس لا يرغبون فيها وفي المنظومة المحببة والخال عيب لو على الذقن
 او الشفة لا الخد والعيوب كثيرة برانا الله منها حدث عيب آخر عند
 المشتري بغير فعل البايع فلو به بعد القبض رجع بحصته في الثمن ووجب
 الارش واما قبله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو برهن البايع
 على حدوثة والمشتري على قدمه فالقول للبايع والبينة للمشتري ولا يرد
 جبرا ماله عمل وموثة الا في بلد العقد يحرم رجع بنقصانه الا فيما استثنى
 ومنه ما لو شراه تولية او خاطه لطفلة زيلعي او رضى به البايع جوهره وكذا
الرد برضى البايع الا المانع عيب او زيادة كان اشترى ثوبا فقطعه
 فاطلع على عيب قديم رجع به اي بنقصانه لتعذر الرد بالقطع فان
 قبله البايع لذلك له ذلك لانه اسقط حقه ولو اشترى بغير فخره
 فوجد امعاء فاسدا لا يرجع لانفساد ما لينة كالا يرجع لو باع المشتري
 الثوب كله او بعضه او وهبه بعد القطع لجواز رده مقطوعا لا مخطئا
 كما افاده بقوله فلو قطعه المشتري وخاطه او صبغه باي صبغ كان عيني
اولت السوق بسمن او خبز الدقيق او غرس او بني ثم اطلع على عيب
 رجع بنقصانه لامتناع الرد بسبب الزيادة لحق الشرع لحصول الربا
 حتى لو تراصيا على الرد لا يقضي القاضي به درر وابن كمال كما يرجع لو
 باعه اي الممتنع رده في هذه الصور بعد روية العيب قبل الرضى به
 صريحا او دلالة او مات الوعد المراد هلاك المبيع عند المشتري او اعتقه
 او دبر او استولد او اوقف قبل علمه بعيبه او كان المبيع طعاما فاكله
 او بعضه او اطعمه عبده او مدينه او ام ولده او لبس الثوب حتى تخرق
 فانه يرجع بالنقصان استحسانا عندنا وعليه الفتوى يحرم وعنه ما يرد
 ما بقي ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى اختيارا وفهستاني ولو
 كان في وعائين فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا ابن كمال وابن ملك
 وسيجي قلت فعلى ما في الاختيار والفهستاني يتزوج القياس
 فتنبه ولو اعتقه على مال او كاتبه او قتله او ابى او اطعمه طفله المرأة
 او مكاتبه او ضيفه بجبتي بعد اطلاعه على عيب كذا ذكره المص تبعا
 للعيني في الرمز لكن ذكر في المجمع في الجميع قبل الرؤية واقره شرا حدي
 العيني فيفيد البعدية بالا ولوية فتنبه لا يرجع بشئ لامتناع الرد
 بفعله والا صل ان كل موضع للبايع اخذه معيبا لا يرجع باخره عن
 ملكه والارجع اختيارا وفيه الفتوى على قولها في الاكل واقره الفهستاني
شري نحو بيض وبطيخ يجوز وقتا فله فوجده فاسدا ينتفع به

طلب
بينة المشتري تقدم

ولو علقا للدواب فله ان لم يتناول منه شيئا بعد علمه بعيبه نقصانه
الا اذا رضى البايع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده وان لم ينتفع به
اصلا فله كل الثمن لبطان البيع ولو وجد اكثر فاسد اجاز بحصته
عندها تهر وفي المجتبى لو كان سمنا ذابا فاكله ثم اقر بايعة بوقوع فارة
فيه رجع بنقصان العيب عندها وبه يقتضى باع ما اشتراه فرد المشتري
الثاني عليه يعيب رده على بايعة لو رده عليه بقضا لانه فتح مالم يحدث به
عيب آخر عنده فيرجع بالنقصان وهذا لو بعد قبضه فلو قبله رده مطلقا
في غير العقار كالد بخيار روية او شرط درر وهذا اذا باعه قبل اطلاعه
على العيب فلو بعده فللرد مطلقا بخير وهذا في غير النقدين لعدم تعيينهما
فله الرد مطلقا شرح مجمع ولو رده برضاه بلا قضا لا وان لم يحدث مثله
في الاصح لانه اقاله ادعى عيبا موجبا للفسخ او حط ثمن بعد قبضه المبيع
لم يجبر المشتري على دفع الثمن للبائع بل يبرهن المشتري لاثبات العيب
او يحلف بايعة على نفيه ويدفع الثمن ان لم يكن شهود وان ادعى غيبة شهوده
دفع الثمن ان حلف بايعة ولو قال احضروا لي ثلاثة ايام اجله ولو قال
لا يبينه لي فحلفه ثم اقر بها تقبل خلافا لها فتح وكتم العيب بقلوله اي
البائع عن الحلف ادعى المشتري اباقا وخوه ما يشترط لرده وجود العيب
عندها كبول وسرقة وجنون لم يحلف بايعة اذا انكر قيامه للحال حتى
يبرهن المشتري انه قد ابقى عنده فان برهن حلف بايعة عندها بالله ما
ابق وما سرق وما جن قط وفي الكيس بالله ما ابقى مذبلغ مبلغ الرجال
لاختلافه صغرا وكبرا واعلم ان العيوب انواع خفي كابق وعلم حكمه
وظاهر كعود وصم واصبع زائدة او ناقصة فيقضي بالرد بلا يمين للتيقن
به اذا لم يدع الرضى به وما لا يعرفه الا اطبا لكبد فيكفي قول عدل ولا يثبته
عند بايعة عدلين وما لا يعرفه الا النساء كرتق فيكفي قول الواحدة ثم يحلف
البائع عيني قلت وبقي خامس ما لا ينظره الرجال والنساء في شرح
قاضي خان شري جارية وادعى انها خنتي حلف البائع استحقيق بوجوب البيع
فان كان استحقا فله قبل القبض للكل خير في الكل لتفرق الصفقة وان
بعده خير في العيني لا في غيره لان تبعية العيب لا المثلي كاسيحي وان
شري شيئين فقبض احدهما دون الآخر فحكمه حكم ما قبل قبضهما فلو استحقيق
او تعيب احدهما خير وهو خيار العيب بعد روية العيب على التراخي على
المعتمد وما في الحاوي غريب بخير فلو خاسم ثم ترك ثم عاد وخاسم فله
الرد مالم يوجد بطله كدليل الرضى فتح وفي الخلاصة لو لم يجد البائع حتى
هلك رجع بالنقصان واللبس والركوب والمداواة له وبه عيني رضى
بالعيب الذي يدويه فقط مالم ينقصه بر جندى وكذا كل مفيد رضى

محل
العيوب انواع

بعد العلم بالعيب يمنع الرد والارش ومنه العرض على البيع الا الدراهم اذا
وجد هاز يوقا فعرضا على البيع فليس برضا كعرض ثوب على خياط لينظر
ايكفيه ام لا او عرضته على المقومين ليقوم ولو قال له البائع اتبعه قال نعم
لزم ولو قال لا لا لان نعم عرض على البيع ولا تقرب لملكه بترديه لا يكون رضا
الركوب للرد على البائع او لشر العلف لها او للسقي والحال ان المشتري لا بد له
منه اي الركوب لعجز او صعوبة وهل هو قيد للاخيرين او الثلاثة استظهر
البر جندى الثاني واعتد المص بتعال الدرر والبحر والشمي وغيرهم الاول
ولو قال البائع ركبها لاحتك وقال المشتري بل لاردها فالقول للمشتري بخير
وفي الفتح وجد بها عيبا في السفر فحملها فهو عذر اختلاف بعد التقاض في
عدد المبيع واحدا م متعدد ليتوزع الثمن على تقدير الرد وفي عدد المقبوض
فالقول للمشتري لانه قابض والقول للقابض مطلقا قدرا او صفته او تعيينا
فلو جال رده بخيار شرط او روية فقال البائع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في
تعيينه ولو جال رده بخيار عيب فالقول للبائع كالاو اختلافا في طول المبيع وعرضه
فتح اشترى عشرين او شيئين ينتفع باحدهما وحده صفقة واحدة وقبض
احدهما ووجد به او بالآخر عيبا لم يعلم بما لا بعد القبض اخذها او ردها
ولو قبضها رد العيب بحصته سالما وحده لجواز التقرب بعد التمام كالمقبض
كيليا او زنيا او زوجي خف وخوه كزوجي ثور الف احدهما الآخر بحيث
لا يعمل بدونه ووجد بعضه عيبا فان له رد كله واخذه بعيبه لانه كشي واحد
ولو في وعائين على الاظهر عنايته وهو الاصح برهان اشري جارية فوطيها او
قبلها او سها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها مطلقا ولو ثيبا خلافا للشافعي
واحد ولثان استوفى ماها وهو جزوها ولو الواطي للزوجها ان ثيبا ردها
وان بكر لا بخير ورجع بالنقصان لامتناع الرد وفي المنظومة المحيية لو شرط
بكارتها فبانت ثيبا لم يرد لها بل يرجع باربعين درهما نقصان هذا العيب
وفي الحاوي وللتنقطة الثبوتية ليست يعيب الا اذا شرط البكارة فيرد لها لعدم
المشروط الا اذا قبلها البائع لان الامتناع لحقه فاذا رضى زال الامتناع ويعود
الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث لعود المنوع بزوال المانع
درر فيرد المبيع مع النقصان على الواجب تهر ظهر عيب بمشتري البائع
الغائب واثبته عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك هلك على
المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بايعة لان القضا على الغائب بلا
خصم ينفذ على الاظهر درر قتل العبد المقبوض او قطع بسبب كان عند
البائع كقتل او ردة رد المقتوع او مسكه ورجع بنصف ثمنه مجمع واخذ
عنهما اي ثمن المقتوع والمقتول ولو تدا ولنه الايدي فقطع عند الاخير
او قتل رجع الباعة بعضهم على بعض فان علموا بذلك لكونه كالاستحقاق

محل
وطى الزوج والسيد

محل
القضا على الغائب

لا كالعيب خلافا لما وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم خلافا
 للشافعي لان البراءة عن الحقوق المجعولة لا تنصح عنده وتصح عندنا لعدم افضائه
 الى المنازعة ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض ولا يرد
 بعيب وخصه محمد وما لك بالموجود كقوله من كل عيب به ولو قال مما يحدث
 صح عند الثاني وفسد عند الثالث ثم ابراه من كل دأفه هو على المرض
 وقيل على ما في الباطن واعتمده المصنف للاختيار والجوهرة لانه المعروف
 في العادة وما سواه في العرف مرض ولو ابراه من كل غائلة فهي السرقة
 والاباق والناشأ اشترى عبد فقال لمن ساومه اياه اشتره فلا عيب به
 فلم ينفق بينهما البيع فوجد مشتر به به عيبا فله رده على بايعه بشرطه ولا
 يمنعه من الرد عليه اقراره السابق لعدم العيب لانه يجاز عن التوقيع
 ولو عينه اى العيب فقال لا عوربه او لا شلل لا يردده لاحاطة العلم به الا
 ان لا يحدث مثله كالا مبيع به زائدة ثم وجدها فله رده لليقين بكذبه
 قال آخر عهدي هذا ابق فاشتره منى فاشتره وباع من اخر فوجد المشترى
 الثاني ابقا لا يردده بما سبق من اقرار البايع الاول ما لم يبرهن انه ابق عنده
 لان اقرار البايع الاول ليس بحجة على البايع الثاني الموجود منه السكوت
 اشترى جارية لها لبن فارضعت صبيها له ثم وجد بها عيبا كان له ان
 يرد لها لانه استخدام بخلاف انشاء المصراة فلا يرددها مع لبنها او صاع تمر
 بل يرجع بالنقصان على المختار شروح مجمع وحردناه فيما علقناه على المنار
 كما لو استخدمها في غير ذلك ففي البسوط الاستخدام بعد العلم بالعيب ليس
 برضا استحسانا لان الناس يتوسعون فيه وهو الاختيار وفي البرارية
 الصحيح انه رضا في المرة الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي الصغير انه
 مرغ ليس برضا الا على كره من القن يحج قال المشترى ليس به بالمبيع اصبع
 زائدة او نحوه مما لا يحدث مثله في تلك المدة ثم وجد به ذلك كان
 له الرد بلا عيب لما مر باع عبدا وقال للمشترى بريت اليك من كل عيب
 به الا الاباق فوجد ابقا فله الرد ولو قال الا باقية لانه في الاول لم يصف
 الا باق الى العبد ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باقاه الحال وفي الثاني اضافة
 اليه فكان اخبارا باق ابق فيكون راضيا به قبل الشراخاتيه وفيها لو ابراه
 من كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك مشتر لعبد او امة قال اعتق
 البايع او دبرا واستولد الامة او هو حر الاصل وانكر البايع حلف لعجز
 المشترى عن الاثبات فان حلف قضى على المشترى بما قاله من العتق ونحوه
 لا اقراره بذلك ورجع بالعيب ان علم به لان المبطل للرجوع ازالته عن ملكه
 الى غيره بانشاءه او اقراره ولم يوجد حتى لو قال باعه وهو ملك فلان
 وصدقه فلان واخذه لا يرجع بالنقصان لانه باقراره كانه وهبه وجد

الشاة انصراة

العبد

المشترى

المشترى لغنيمة محوزة بدارنا او غير محوزة لو البيع من الامام او ائمة يحس
 قال المصنف فقيد محوزة غير لازم عيبا لا يرد عليه لان الامير لا ينتصب
 خصما بل ينصب له الامام خصما فيرد على منصوب الامام ولا يحلفه لان
 فائدة الحلف النكول ولا يصح نكوله واقراره فاذا رد عليه العيب بعد بثوته
 يباع ويدفع الثمن اليه ويرد النقص والفصل الى محله لان الغرم بالغنم
 درر وجد المشترى بمشربه عيبا واراد الردية فاصطلم على ان يدفع
 البايع الدراهم الى المشترى ولا يرد عليه جاز ويجعل حطا من الثمن وعلى
 العكس وهو ان يصطلم ان يدفع المشترى الدراهم الى البايع ويرد عليه لا
 يصح لانه لا وجه له غير الرشوة فلا يجوز وفي الصغير اذ عي عيبا فصالحه
 على مال ثم يبراه او يظهر ان لا عيب فللبايع ان يرجع بما ادى ولو ازال بمعالجة
 المشترى لا قيمة رضي الوكيل بالعيب لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب الذي
 به يساوى الثمن المسمى والا يساوه لا يلزمه الموكل **فروع** لا يحل كتمان العيب
 في مبيع او ثمن لان الغش حرام الا في مسيلتين الاولى الاسير لو شري شيئا ثمة
 ودفع الثمن مغشوشا جاز ان كان حرا لا عبدا الثانية يجوز اعطاء الزبوف
 والناقص في الجبايات اشباه وفيها رد المبيع بعيب بقضا فسخ في حق الكل
 الا في مسيلتين احدهما لو احال البايع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضا لم يتطل
 الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضا من غير المشترى وكان منقولا
 لم يحج قبل قبضه ولو كان فسخا جاز وفي البرارية شري عبدا فضمن له رجل
 عيوبه فاطلع على عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العهدة وضمنه الثاني لانه
 ضمان العيوب وان ضمن السرقة والحرية او الجنون او العمي فوجده كذلك
 ضمن الثمن وفي جواهر الفتاوى شري ثمة كرم ولا يمكن قطافها لقلبة
 الزنا يبراه بعد القبض لم يردده وان قبله فان انتقص المبيع بفناول الزنا يبر
 فله الفسخ لتفرق الصفقة عليه **باب** **البيع الفاسد** المراد
 بالفاسد الممنوع مجازا عرفيا فيعزم الباطل والمكروه وقد يذكر فيه بعض
 تبعا وكل ما اوردت خلا في ركن البيع فهو مبطل وما اوردته في غيره فمفسد
 بطل بيع ما ليس بمال المال ما عيل اليه الطبع ويجري فيه البذل والمنع
 درر فخرج القرب ونحوه كالدن المسفوح فجاز بيع كبد وطحال والميتة
 سوى سمك وجراد ولا فرق في حق المسلم بين التي ماتت حتف انفسها او خنق
 ونحوه والحري والبيع به اى جعله ثمنا باء خال البا عليه لان ركن البيع مبادلة
 المال بالمال ولم يوجد والمعدوم كبيع حق التعلى اى علوسقط لانه معدوم
 ومنه بيع ما اصله غايب كجوز وفجل او بعضه معدوم كورد وباسمين وورق
 فرصاد وجوزة ما لك لتعامل الناس به وبه افتى بعض مشايخنا عملا
 بالاستحسان وهذا اذا ثبت ولم يعلم وجوده فان علم جاز وله خيار الردية

وتكفي روية البعض عندها وعليه الفتوى شرح مجمع والمضامين ما في ظهور
 الآيات من المعنى والملاقيح جمع ملقوحة ما في البطن من الجنين والنتاج بكسر
 النون جبل الجبلية أي نتاج التناج لدابة وادعى ويبيع أمة تبين أنه ذكر
 الضمير لتذكير الجزع عبد وعلمه بخلاف البهائم والأصل أن الذكر والأنثى
 من بني آدم جنسا لا حكما فيبطل وفي سائر الحيوانات جنس واحد فيصح
 ويتخير لفوات الوصف ومتروك التسمية عدا قلوب من كافر بزأبيه وكذا
 ما ضم إليه لأن حرمة بالنسب ويبيع الكلاب وكوى الأنهار لأنه ليس بمال
 متقوم بخلاف بناء وشجر فيصح إذا لم يشترط تركها ولو أحييه وما في حكمه
 أي حكم ما ليس بمال كام الولد والمكاتب والمدر المطلق فان بيع هؤلاء باطل
 أي بقا فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء فيصير بيعهم من أنفسهم وبيع من ضم إليهم درر
 وقول ابن الكمال بيع هؤلاء باطل موقوف ضعفه في البحر بأن المرحم اشتراط رضا
 المكاتب قبل البيع وعدم نفاذ القضاء ببيعهم الولد وصح في الفتحة نقاد
قلت الأوجه توقفه على قضا آخر أيضا أو رد اعينني ونهر فليكن التوفيق
 وفي السراج ولد هؤلاء لهم وبيع ببعض كره وبطل بيع مال غير متقوم أي غير
 مباح الانتفاع به ابن كمال فيلحق كخر وخنزير وميتة لم تمت حتف انقراها
 بل بالحنق ونحوه فانها مال عند الذي كخر وخنزير وهذا ان بيعت بالثمن أي
 بالدين كدراهم ودنانير وكيل وموزون بطل في الكل وان بيعت بعين كعرض
 بطل في كخر وقصد في العرض فيملكه بالقبض بقيمته ابن كمال وبطل بيع
 من ضم إلى حر وذكاة ضمت إلى ميتة ما تمت حتف انقراها فبطل بيعه ليكون كالحمر
 وان سمي ثمن كل أي فصل الثمن خلافا لما ومبني الخلاف أن الصفقة لا
 تعدد بمجرد تفصيل الثمن بل لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لما
 وظاهر النهاية يفيد أنه فاسد بخلاف بيع من ضم إلى مدر ونحوه أو فن
 غيره وملك ضم إلى وقف غير المسجد العامر فانه كالحمر بخلاف العامر بالمعجزة
 الخراب فكم بر اشباه من قاعدة إذا اجتمع الحرام والحلال ولو محكوما
 به في الأصح خلافا لما ائتمى به الملا أبو السعود فيصير حصنه في القن وعبد
 والملك لأنها مال في الجملة ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر لم
 يصح عيني كما بطل بيع صبي لا يعقل ومجنون شيئا وبول وجميع أدى
 لم يغلب عليه تراب فلو مغلوبا به جاز كسرقين وبعير والتقى في البحر بمجرّد
 خلطه بتراب وشعر إنسان لكرامة الأدمي ولو كافر أذكره المص وغيره في
 بحث شعر الخنزير وبيع ما ليس في ملكه لبطلان بيع المعلوم وماله خطر
 العدم إلا بطريق السلم فانه صحيح لأنه عليه السلام نهى عن بيع ما ليس عند
 الإنسان ورخص في السلم وبطل بيع مخرج بنفي الثمن فيه لانعدام الركن وهو
 المال والبيع الباطل حكمه عدم ملك المشتري إياه إذا قبضه فلا ضمان لو هلك

لم يستثن المساجد
 والمقابر

كرامة الأدمي ولو كافر

المبيع عنده لانه مائة وصح في القنية ضمانه قيل وعليه الفتوى وفيها بيع الحربي
 إياه أو ابنه قيل باطل وقيل فاسد وفي وصاياها بيع الوصي مال اليتيم بعين
 فاحش باطل وقيل فاسد ودرج وفي التنف بيع المضطر وشراؤه فاسد
 وقصد بيع ما سكت أي وقع السكوت فيه عن الثمن كبيعته بقيمته وقصد
 بيع عرض هو المتاع القيمي ابن كمال بخمر وعلمه فينعقد في العرض لا الخمر
 كما مر وقصد بيعه أي العرض بام الولد والمكاتب والمدر حتى لو
 نقابضا ملك المشتري للعرض العرض لما مر انهم مال في الجملة وقصد
 بيع سمك لم يصد لو بالعرض والا فباطل لعدم الملك صدر شرعية أو صيد
 ثم الحيوان كان لا يؤخذ منه إلا بجملة الخمر عن التسليم وإن اخذ بدونه
 صح وله خيار المروية إلا إذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله فلو سده
 ملكه ولم تجز اجارة بركة ليصاد منها السمك كخر وبيع طير في الهواء
 لا يرجع بعد إرساله من يده أما قبل صيده فباطل لعدم الملك وإن
 كان يطير ويرجع كالحمام صح وقيل لا يرجع في النهر وبيع الحمل
 أي الجنين وحرم في البحر بطلانه كالنتاج وأمة الاحملها لفساده بالشرط
 بخلاف هبة ووصية ولبن في ضرع وحرم البرجندى بطلانه ولو لو
 في صدف للغرر وصوف على ظهر غنم وجوزه الثاني ومالك وفي السراج
 لو سلم الصوف واللين بعد العقد لم ينقلب صحيحا وكذا كل ما انصا له
 خلق كجلد حيوان ونوى تمر وبزر بطيخ لما مر أنه معدوم عرفا وانما
 صحوا بيع الكراث وشجر الصفصاف وأوراق التوت بأغصانها للتعامل
 وفي القنية باع أوراق توت لم تقطع قبله بسنة جاز وبسنتين لا لأنه
 يشتميه موضع قطعه عرفا وجذع معين في سقف أما غير المعين
 فلا ينقلب صحيحا ابن كمال وذراع من ثوب يضره التبعيض فلو قطع وسلم
 قبل فسح المشتري عاد صحيحا ولو لم يضره القطع كمر باس جاز للانتفاع
 المانع وضربة القانص بقاف ونون الصايد والغايص بعين نجمة
 الغواص والبيع فيها باطل للغرر كخر ونهر والكال وابن الكمال قال
 المص وقد نظمه سلا خسرو في سلك الفاسد فتبعته في المختصر ويجب
 ان يراد به الباطل لانه ما ليس في ملكه كما مر والمزانية هي بيع الرطب
 على التحمل بثمر مقطوع مثل كيله تقديرا شروع مجمع ومثله العنبر
 بالزبيب عنانية للنهي ولشبهة الربا قال المص فلو لم يكن رطبا جاز
 لاختلاف الجنس والملاسة للسلعة والمنا بدة أي بندها للمشتري
 وأما الخمر عليها وهي من بيع الجاهلية فهي عنها كلها عيني لوجود
 القمار فكانت فاسدة ان سبق ذكر الثمن كخر وبيع ثوب من ثوبين
 أو عبد من عبيدين لجهالة المبيع فلو قبضها وهلك معا ضمن نصف قيمة

بيع المضطر

بيع أوراق التوت

كل اذا الفاسد معتبرا بالصحيح ولو مرتبين فقيمة الاول لتعذر رده والقول
للضامن وهذا اذا لم يشترط خيار التعيين فلو شرط اخذ ايها شاجرا لما مر
والمرامى اي الكلا واجارتها اما بطلان بيعها فلعدم الملك لحديث الناس
شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار واما بطلان اجارتها فلانها على استهلاك
عين ابن كمال هذا اذا انت بنفسه وان ابنته بسقي وتربية ملكه وجاز
بيعه عيني وقيل لا قال ربيع القصيل والرطبة على ثلاثة اوجه ان يقطع
او ليس سل دابته فتاكله جاز وان ليركه لم يجوز وحيلته ان يستاجر الارض
لضرب فسطاطة او لا يقاف دوابه او لمنفعة اخرى كقيل ومراح وتامه
في وقف الاشياء وبيع دور القز اي الابرئسم وبيضه اي بزره وهو
بزر الفيلق الذي فيه الدود والنخل المحرز وهو دود العسل وهذا عند
محمد وبه قالت الثلاثة وبه يفتي عيني وابن ملك وخلاصة وغيرها
وجوز ابو الليث بيع العلق وبه يفتي الحاجة مجتبي بخلاف غيرها من الهوام
فلا يجوز اتفاقا كحيات وضب وما في بحر كسرطان الاسماك وما جاز الاستئجار
يكله ارفعظمه والحاصل ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع مجتبي واعتقد
المصري في المتفرقات فروع انما يجوز الشركة في القز اذا كانت
البيض منها والعمل منها وهو بينهما ايضا فالانثا فلودع بزر القز
او بقرة او دجاجة لاخر بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحدوثة
من ملكه وعليه قيمة العلف واجر مثل العامل عيني لمخصا ومثله دفع
البيض كما لا يخفى والأبقي ولولطفه اوليتهم في حجره ولو وهبه لها صح عيني
وما في الاشياء تحريف تهر الامم يزعم انه اي الابقي عنده فحينئذ يجوز
لعدم المانع وهل يصير قابضا ان قبضه لنفسه او قبضه ولم يشهد به وان
اشهد لا لانه قبض امانة فلا ينبو عن قبض الضمان لانه اقوى عنانية والا
اذا ابق من الغاصب فباعه المالك منه فانه يصح لعدم لزوم التسليم وهي
ولو باعته شرعا وسلمه يتم البيع على القول بفساده ورجح الحالك
وقيل لا يتم على القول ببطلانه وهو الاظهر من الرواية واختاره في الهداية
وغرها وبه يفتي الباخي وغيره بحر وابن كمال ولبن امرأة ولو في وعاء
ولوامة على الاظهر لانه جزء آدمي والرق مختص بالحى ولا حياة في اللبن
فلا يجله الرق وشعر الخنزير لجناسه عينه فيبطل بيعه ابن كمال
وان جاز الانتفاع به لضرورة الخرز حتى لو لم يوجد بلا ثمن جاز
الشر للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه ويفسد الماء على الصحيح خلافا
لمحمد قيل هذا في المنتوف اما المحرز فظاهر عنانية وعن ابي يوسف يكره
الخرز به لانه نجس ولذا لم يلبس السلف مثل هذا الخنزير ذكره القسستاني
ولعل هذا في زمانهم واما في زماننا فلا حاجة اليه كما لا يخفى وجلد ميتة

قبل الدبغ ولو بالعرض ولو بالثمن فباطل ولم يفصله ههنا اعتمادا
على ما سبق قاله الواقي فيحفظ وبعد اي الدبغ يباع الاجلد انسان
وخنزير وحية وينتفع به لطهارته حينئذ لغير الاكل ولو جلد مأكول
على الصحيح سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزؤها وفي الجمع
ونجس بيع الدهن المتنجس والانتفاع به في غير الاكل بخلاف الورك كما
ينتفع بما لا تخل حياة منها لعصيرها وصوفها كما مر في الطهارة وقد شرا
ما باع بنفسه او بوكيله من الذي اشتراه ولو حكا كوارثه بالاكل من قدر
الثلث الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض
الثلث ثم شراه بخمسة لم يجوز وان رجس السعر للربا خلافا للشافعي وشرا
من لا يجوز شهادة له كابنه وابنه كشرابه بنفسه فلا يجوز ايضا خلافا
لهمما في غير عبده ومكاتبه ولا بد لعدم الجواز من اتحاد جنس الثمن وكون
المبيع بحاله فان اختلفا جنس الثمن او تعيب المبيع جاز مطلقا كما لو شراه
بازيد او بعد النقد والدرهم والدنانير جنس واحد في ثمان مائيل منها
هنا وفي قضادين وشفعة والكرام ومضاربة ابتداء وانتهائها وبقا وانتفاع
مر بجهة ويزاد زكاة وشركة وقيم متلفات واروش جنائيات كما بسطه
المصنف في العمادية وفي الخلاصة كل عوض ملك بعقد فيفسخ بهلاكه
قبل قبضه لم يجوز التصرف فيه قبل قبضه وصح البيع فيما ضم اليه كانت
باع بعشرة ولم يقبضها شراه مع شيء آخر بعشرة فسد في الاول وجاز
في الآخر فيقسم الثمن على قيمتهما ولا يشيع الفساد لانه طارىء ولما كانت
الاجتهاد وبيع ذبيته على ان يزره بطرفه ويخرج عنه بكل ظرف كذا رطلا
لان مقتضى العقد طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله بخلاف شرط طرح
وزن الطرف فانه يجوز كالوعرف قدر وزنه ولو اختلفا في نفس الطرف
وقدره فالقول للمشتري بيمينه لانه قابض او منكر وصح بيع الطريق وفي
الشر بن لاية عن الثانية لا يصح ومن قسمة الوهبانية وليس لهم قال الامام
تقاسم بدر وب لم ينفذ كذا البيع يذكر وفي معاياتها وارتضاه في الغاف
الاشياء وملكك ارض ليس يملك يميها لغير شريك ثم لو فيه ينظر
حد اي بين له طول وعرض او لادهيته واذا لم يبين يقدر بعرض
باب الدار العظمى لا يبيع مسيل الماء وهبته لجهالة اذ لا يدري قدر ما
يشغله من الماء وصح بيع حق المرور تبعا للارض بلا خلاف ومقصود
وحده في رواية وبه اخذ عامة المشايخ شتمني وفي الاخرى لا وصحه
ابو الليث وكذا يبيع الشرب وظاهر الرواية فساد الا تبعا خاتبة
وشرح وهبانية وسحقه في احيا الموات لا يصح بيع حق التسييل
وهبته سواء كان على الارض لجهالة محل كما مر او على السطح لانه حق العليم

وقد سربط لانه ولا البيع بثمن مؤجل الى النير وز هو اول يوم من
الربيع تخل فيه الشمس برج الحمل وهذا نير وز السلطان ونير وز
المجوس يوم تخل في الحوت وعده البرجندى سبعة فاذا لم يبيننا
فالعقد فاسد ابن كمال والمهر جان هو اول يوم من الخريف تخل فيه
الشمس برج الميزان وصوم النصارى وفطرهم وفطر اليهود وصومهم
فالتمني بذكر احدها سراج اذا لم يدر المتعاقدان النير وز وما بعده فلو
عرفاه جاز بخلاف فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم للعلم به
وهو خمسون يوما ولا الى قدوم الحجاج والحصاد للزرع والدياس للخب
والقطاف للعنب لانها تتقدم وتتأخر ولو باع مطلقا عنها اي عن
هذه الاجال ثم اجل الثمن الدين اما تاجيل المبيع او الثمن العين
ففسد ولو الى معلوم شتمني اليها صح التاجيل كما لو كفل الى هذه الاوقاف
لان الجهالة اليسيرة متحيلة في الدين والكفالة لا الفاحشة او اسقط المشتري
الاجل في الصور المذكورة قبل حلوله وقبل منحه وقبل الاتفاق حتى لو تفقرا
قبل الاسقاط تاكد الفساد ولا ينقلب جائزا اتفاقا ابن كمال وابن ملك
الجهالة فاحشة كهبوب الرياح ومجي مطر فلا ينقلب جائزا وان ابطل
الاجل عيني او امر المسلم ببيع عمر او خنزير او شراهما اي وكل المسلم
دنيا او امر المحرم غيره اي غير المحرم ببيع صيده يعني صح ذلك عند
الامام مع اشد كراهة كما صح ما مر لان العاقد يتصرف باهليته وانتقال
الملك الى الامر حكمي وقال لا تصح وهو الاظهر بشربلاية عن البرهان
ولا ينع بشرط عطف على الى النير وز يعني الاصل الجامع في فساد العقد
بسبب شرط لا يقتضيه العقد ولا يلايمه وفيه نفع لاحدهما او فيه نفع
لمبيع هو من اهل الاستحقاق للنفع بان يكون ادبيا فلو لم يكن لشرط ان
لا يركب الدابة المبيعة لم يكن مفسدا كما سيحى ولم يجز العرف به ولم
يرد الشرع بجوازه اما لو جرى العرف به كبيع فعل مع شرط تشريكه او
ورد الشرع به كخيار شرط فلا فساد كثيرا ان يقطع البايع ويحيطه قبا
مثال لما لا تقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري او يتخذه مثال لما فيه نفع
للبايع وانما قال شهرا لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشرط
فيه الاستخدام درر او يعتقه فان اعتقه صح ان بعد قبضه ولزم الثمن
عنده والا لشرح مجمع او يدبره او يكاتبه او يستولدها ولا يخرج القن
عن ملكه مثال لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فرع على الاصل بقوله ويصح
البيع بشرط يقتضيه العقد لشرط الملك للمشتري بشرط حبس المبيع
لاستيفاء الثمن او لا يقتضيه ولا يقع فيه لاحد ولو اجنبيا ابن ملك فلو
شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه البايع او المشتري كذا فالظاهر

بشرط اسقاط الاجل

وكل مسلم ذميا يبيع حرة

الفساد

الفساد ذكره اخي زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة كشرط ان لا يبيع عمر ابن
الكمال يركب الدابة المبيعة فانها ليست باهل للنفع او لا يقتضيه لكن
يلايمه كشرط رهن معلوم وكفيل حاضر ابن ملك او جرى العرف به كبيع فعل
اي حرم سماء باسم يول عيني على ان يحدوه البايع ويشركه اي يضع عليه
الشراك وهو السير ومثله تسمي القيقاب استحسانا للتعامل بالانكسار
هذا اذا علقه بكلمة على وان يكلمه ان بطل البيع الا بعث ان رضى
فلان ووقته كخيار الشرط اشباه من الشرط والتعليق وتجبر من سائل
شئى واذا قبض المشتري المبيع برضى عمر ابن كمال باذن بايعه
صريحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد بحضرة في البيع الفاسد
وبه خروج الباطل وتقدم مع حكمه وجنيد فلا حاجة لقول الهداية
والعناية وكل من عوضه مال افاده ابن كمال لكن اجاب سعدى بانه
لما كان الفاسد يعم الباطل مجازا كما مر حقق اخراجه بذلك فتنبه ولم
ينهمه البايع عنه ولم يكن فيه خيار شرط ملكه الا في ثلاث في بيع الهازل
وفي شرا الابن من ماله لطفله او بيعه له كذلك فاسدا لا يملكه حتى يستعمله وفي
المقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه به واذا ملكه تثبتت كل احكام الملك
الاخسة لا يحل له اكله ولا لبسه ولا وطرها ولا ان يتزوجها منه البايع
ولا شفقة لجاره لو عقارا اشباه وفي الجوهرة وشرح المجمع ولا شفقة بها
فهى سادسة بمثله ان مثليا والابقية يعني بعد هلاكه او تعذر رده
يوم قبضه لان به يدخل في ضمانه فلا تقتصر زيادة قيمته كالغصوب والقول
فيها للمشتري لانكاره الزيادة وتجب على كل واحد منهما فسخه قبل القبض
ويكون امتناعا عنه ابن ملك او بعده مادام المبيع بحال جوهرة في يد
المشتري اعدا للفساد لانه معصية فيجب رفعها تجر ولذا لا يشرط فيه
قبضا قاض لان الواجب شرعا الاحتياج للقضاء درر واذا اصر احدهما
على امساكه وعلم به القاضى فله فسخه جبرا عليها حقا للشرع بزأريه
وكل مبيع فاسد رده المشتري على بايعه بهبة او صدقة او مبيع او بوجه
من الوجوه كاعارة واجارة وعصب ووقع في يد بايعه فهو مشاركة
للبيع ويرى المشتري من ضمانه قبضه والاصل ان المستحق بجهة اذا
وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر واصلا بجهة مستحقة ان وصل اليه
من المستحق عليه والا فلا وتامة في جامع الفضولين فان باعه اي باع المشتري
المشتري فاسدا يبيعا صحيحا با تا فلو فاسدا او بخيار لم يمتنع الفسخ
لغير بايعه فلو منه كان نقضا للاول كما علمت وفساده بغير الاكراه فلو به
ينتقض كل تصرفات المشتري او وهبه وسلم او اعتقه او كاتبه او استولدها
ولو لم تجل ردها مع عقرها اتفاقا سراج بعد قبضه فلو قبله لم يعتق

بعتقه بل يعتق البايع بامره وكذا الوامر بطحن الحنطة او ذبح الشاة فيصير
المشتري قابضا اقتضا فقد ملك المأمور مالا يملكه الأمر وما في الخاتمة
على خلاف هذا امارا واية او غلط من الكاتب كما بسطه العمادى او وقفه وقفا
صحيحا لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما في جامع الفصولين
على خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنوع او رهنه او وصى او تصدق به نقد
البيع الفاسد في جميع ما مر وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد به الا في اربع
مذكورة في الاستنباه وكذا كل تصرف قوى غير اجارة ونكاح وهل يبطل نكاح
الامة بالفسخ المختار نعم ولو لوالجته ومتى زال المانع كرجوع هبة وعجز
مكاتب وفك رهن عاد حق الفسخ لو قبل القضا بالقيمة لابعده ولا يبطل
حق الفسخ بموت احد طرفي الفسخ الوارد به يقتضى وبعد الفسخ لا ياخذ ببيع
حتى يرد ثمنه المنقود بخلاف ما لو شري من مديونه بدينه شر فاسدا
فليس للمشتري جسه لاستيفاء دينه كاجارة ورهن وعقد صحيح والرق
في الكافي فان مات احد طرفي المور او المستقرض او الرهن فاسدا عيني
وزيكى بعد الفسخ فالمشتري ونحوه احق به من سائر الغرماء بل قبل تجهيزه
فله حق جسه حتى ياخذ ماله فيأخذ المشتري دراهم الثمن بعينها لو
قايمة ومثلها لو هالكه بنا على تعيين الدراهم في البيع الفاسد وهو الاصح
وانما طاب للبايع ما ربح في الثمن لا على الرواية الصحيحة القابلة للاصح بل
على الاصح ايضا لان الثمن في العقد الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه في الاول
كما افاده سعدى لا يطيب للمشتري ما ربح في بيع يتعين بان ما باعه بازيد
لتعلق العقد بعينه فتمكن الخبث في الربح فيتصدق به كما طاب ربح مال
ادعاه على آخر فصدقته على ذلك ففضى اى اوفاه اياه ثم ظهر عدم تضادهما
ان لم يكن عليه شئ لان بدل المستحق ملوكا ملكا فاسدا والخبث لنساق
الملك انما يتعين لا فيما لا يتعين وانما الخبث بعدم الملك كالغصب فيعمل
فيهما كما بسطه حنبل وابن الكمال وقال الكمال لو تعد الكذب في دعواه الدين
لا يملكه اصلا وقواه في الهر وفيه الحرام ينتقل فلو دخل بامان واخذ
مال حرنى بلا رضاه واخرجه اليها ملكه وصح بيعه لكن لا يطيب له ولا
للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد فانه لا يطيب له لفساد عقده ويطيب
للمشتري منه لصحة عقده وفي حظر الاستنباه الحرمة تعدد مع العلم بها الا
في حق الوارث وقيد في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال وسحققة ثمة
بنى او غرس فيما اشترى فاسدا بشروع فيما يقطع حتى الاسترداد من الافعال
الحسية بعد الفراغ من القولية لزمه قيمتها وامتنع الفسخ وقال لا ينقصها ويرد
المبيع ورجحه الكمال وتفقته في الهر لحصولها بتسليط البايع وكذا كل زيادة
متصلة غير متولدة كصنغ وخياطة وطحن حنطة ولت سويق وغزل

قطن وجارية علقته منه فلو منفصلة كولد او متولدة كسمن فله الفسخ
ويضمنها باستهلاكها سوى منفصلة غير متولدة جوهره وفي جامع الفصولين
لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او باقة سماوية اخذه البايع
مع الارش ولو بفعل البايع صار مستردا ولو بفعل اجنبى خير البايع وكسره
تخرى جامع الصحة البيع عند الاذان الاول الا اذا ابتاع عيشيان فلا باس
به لتعليل النهى بالاخلال بالسعي فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من لاجمعة
عليه ذكره المصنوع وكره الخبث بفتحين ويسكن ان يزيد ولا يريد الشراء
او يمدحه بما ليس فيه ليروجه ويجرى في النكاح غير ثم النهى محمول على ما
اذا كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ لا يكره الانتفا الخداع عنها به
والسوم على سوم غيره ولو ذميا او مستامنا وذكر الاخ في الحديث ليس قبل
بل لزيادة التنفير فهو وهذا بعد الاتفاق على مبلغ الثمن او المهر والا لا
يكروه لانه بيع من يزيد وقد باع عليه السلام قدحا وحلما بيع من يزيد
وتلقى الجلب بمعنى المجلوب او الجالب وهذا اذا كان يضر باهل البلد او يفسد
السعر على الوارد من لعدم علمهم به فيكره للضرر والضرر اما اذا انتفيا فلا
يكروه وكره بيع الحاضر للبادى وهذا في حالة الخطر وعوز والا لا لانعدام
الضرر قيل الحاضر المالك والبادى المشتري والاصح كما في المجتبى انهما السماسر
والبايع لموافقة اخر الحديث دعوا الناس يرزق بعضهم بعضا ولذا عدى باللام
لا بمن لا يكره بيع من يزيد لما مر ويسمى بيع الدلالة ولا يفرق بين ما يبيع به
في المنع للعهنة عليه السلام من فرق بين والد وولده واخ واهله واه ابن ماجة
وغيره عيني وعن الثاني فساد مطلقا وبه قال زفر والا يمة الثلاثة بين صغير
غير بالغ ودى رحم محرم منه اى محرم من جهة الرحم لا الرضاع كابن عم
طواخ رضاعا فافهم الا اذا كان التفريق باعتاق وتوابعه ولو على مال او
يبيع ممن حلف بعقده او كان المالك كافرا لعدم مخاطبته بالشرايع او متعددا
ولو الاخر لطفله او مكاتبه فلا باس به او تعدد محارمه فله بيع ما سوى واحد
غير الاقرب والابوين والمحقق بهما فتح او بحق مستحق كخرجه مستحق وكدفع
احدهما باجناية ويبيعه بالدين باثلاث مال الغير ورده بعيب لان النظر في دفع
الضرر عن الغير كافي الضرر بالغير بخلاف الكبيرين والزوجين فلا باس به
خلافا لاحد المستثنى احدى عشر وكما يكره التفريق ببيع وغيره من اسباب الملك
كصدقة وصية يكره بشر الا من حرنى ابن ملك وبقسمة في الميراث والغنائم
جوهرة واعلم ان فسخ المكره واجب على كل واحد منهما ايضا بحره وغيره لرفع
الاشم تجمع وفيه نصيحة شرا كافر مسلما او مصحفا مع الاجبار على اخراجها
عن ملكه وسيجيء في المتفرقات **فصل في الفصول** في مناسبتها
ظاهرة وذكره في اكثر بعد الاستحقاق لانه من صورته هو من يتنفل بما لا

يعنيه فالأبيل لمن يامر بالمعروف أنت فضولي يخشى عليه الكفر فتح واصطلاحا
من يتصرف في حق غيره بمنزلة الجنس بغير إذن شرعي فصل خرج به نحو
وكيل ووصي كل تصرف صدر منه تمليكاً كان كبيع وتزوج أو إسقاط إطلاق
واعتاق ولو مجتزأى لهذا التصرف من يقدر على إجازة جارية وقوعة انعقد
موقوفاً وما لا يجيز له حالة العقد لا ينعقد أصلاً بيانه صبي باع مثلاً
ثم بلغ قبل إجازة وليه فأجاز جاز لأن له ولي يجيزه حالة العقد بخلاف
ما لو طلق مثلاً ثم بلغ فأجازة بنفسه لم يجز لأنه وقت العقد لا يجيز له
فيبطل ما لم يقل أو قلته فيصح إنشاء الإجازة كما بسطه العمادى وقف بيع
حال الغير لو العقب بالغا عاقلاً ولو صغيراً أو مجنوناً لم ينعقد أصلاً كما في الزواهر
مغزياً لما وى وهذا إذا باعه على أنه لملكه أمالو باعه على أنه لنفسه أو باعه
من نفسه أو شرط الخيار فيه لملكه أمالو باعه المكلف أو باع عرضاً من
غاصب عرض آخر للمالك به فالبيع باطل والحاصل أن بيعه موقوف إلا
في هذه الخمسة فبأطل قيد بالبيع لأنه لو اشترى لغيره نفذ عليه إلا إذا كانت
المشتري صبيّاً أو مجنوناً عليه فيتوقف هذا إذا لم يصفه الفضولي إلى غيره
فلو أضافه بأن قال بع هذا العبد لفلان فقال البائع بعته لفلان توقف
بزازيه وغيرها ووقف بيع العبد والصبي المجبورين على إجازة المولى
والولى وكذا المعتوه وفي العمانية وغيرها لا تتحقق أقارير العبد ولا عقوده
وسنحققه في الحجر ووقف بيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على إجازة
القاضي وبيع المرهون والمستاجر والأرض في مزارعة الغير على إجازة مرتين
ومستاجر ومزارع ووقف بيع شئ برقمه أى بالكتوب عليه فإن علمه
المشتري في مجلس البيع نفذ والأبطل قلت وفي مراجعة البحر أنه فاسد
له غرضية الصحة لا بالعكس هو الصحيح وعليه فتحرم مباشرة وعلى الضعيف
لا وترك المص قول الدرر وبيع المبيع من غير مشترية لدخوله في بيع مال
الغير وبيع المرتد وبيع بما باع فلان والبائع يعلم والمشتري لا يعلم والبيع
بمثل ما يبيع الناس به أو بمثل ما أخذه فلان فإن علم في المجلس صح وإلا
بطل وبيع الشئ بقيمته فإن بين في المجلس صح والأبطل وأتى وبيع
فيه خيار المجلس كما توقف بيع الغاصب على إجازة المالك يعني إذا باعه
لملكه لا لنفسه على ما مر عن البدائع ووقف أيضاً بيع المالك المصوب على
البينة أو أقرار الغاصب وبيع ما في تسليمه ضرر على تسليمه في المجلس وبيع
المريض لو أرتد على إجازة الباقي وبيع الورثة التركة المستغرقة على إجازة
الغرماء وبيع أحد الوكيلين أو الوصيين أو الناظرين إذا باع بحضرة الآخر
توقف على إجازته أو بعينه فبأطل وأوصله في النهر إلى نيف وثلاثين
وحكمه أى بيع الفضولي لوله مجيز حال وقوعة كما مر قبول الإجازة من

أما لك إذا كان البائع والمشتري والمبيع قايماً بأن لا يتغير المبيع بحيث
يعد شيئاً آخر لأن إجازته كإبيع حكماً وكذا يشترط قيام الثمن أيضاً لو كان
عرضاً معيناً لأنه مبيع من وجه فيكون ملكاً للفضولي وعليه مثل المبيع
لو مثلياً والافقيته وغير العرض ملك للمجيز أمانة في يده الفضولي ملحق
وكذا يشترط قيام صاحب المتاع أيضاً فلا تجوز إجازة وارثه لبطلانه
بموته وحكمه أيضاً أخذ المالك الثمن أو طلبه من المشتري ويكون إجازة
عمادية وهل للمشتري الرجوع على الفضولي بمثله لو هلك في يده قبل الإجازة
الأصح نعم أن لم يعلم أنه فضولي وقت الأداء إلا أن علم قتيبة واعتقه ابن
الشنينة وأقره المص وحزم الزيلعي وابن ملك بانه أمانة مطلقاً وقوله
أسات نهى بيبس ما صنعت أحسنت أو أسات على المختار فتح وهبة
الثمن من المشتري والتصدق عليه به إجازة لو المبيع قايماً عماديه
وقوله لا يجيز رد له أى للمبيع الموقوف فلو أجاز بعده لم يجز لأن الفسخ
لا يجاز بخلاف المستاجر لو قال لا يجيز بيع الأجر ثم أجاز جاز وأما
كلامه جواز الإجازة بالفعل وبالقول وإن للمالك الإجازة والفسخ والمشتري
الفسخ لا الإجازة وكذا للفضولي قبلها في البيع لا النكاح لأنه معبر بمحض بزازيه
وفي الجمع لو أجاز أحد المالكين خير المشتري في حصته والزمه محمد بها سمع
أن فضولياً باع ملكه فأجاز ولم يعلم مقدار الثمن فلما علم رد البيع فالمعتبر
إجازته لصيرورته بالإجازة كالوكيل حتى يصح حظه من الثمن مطلقاً بزازيه
اشترى من غاصب عبداً فاعتقه المشتري أو باعه فأجاز للمالك بيع الغاصب
أو أدى الغاصب الضمان إلى المالك على الأصح هداية أو أدى المشتري الضمان
إليه على الصحيح زيلعي نفذ الأول وهو العتق لا الثاني وهو البيع لأن
أما فيتقرر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته قيد يعتق المشتري لا أن
عتق الغاصب لا ينفذ بأداء الضمان لثبوت ملكه به زيلعي ولو قطعت
يده مثلاً عند مشترية فأجيز البيع فأرشمه أى القطع له وكذا كل ما
يحدث من المبيع كالسب والولد والعقر ولو قبل الإجازة يكون للمشتري
لأن الملك ثم له من وقت الشراء بخلاف الغاصب لما مر وتصدق بما زاد على
نصف الثمن وجوباً لعدم دخوله في ضمانه فتح باع عبداً غيره بغير أمره قيد
اتفاقي فبرهن المشتري مثلاً على أقرار البائع الفضولي أو على أقرار رب
العبد أنه لم يأمه بالبيع للعبد وأراد المشتري رد البيع ردت بينته ولم
يقبل قوله للتناقص كالأوامر البائع البينة أنه باع بلا أمر أو برهن على أقرار
المشتري بذلك وأصله أن من سعى في نقض ما تم من جهة لا يقبل إلا في
مسيلتين فإن أقر البائع المذكور ولو عند غير القاضي بحجى بأن رب العبد
لم يأمه بالبيع ووافق عليه على عدم الأمر المشتري انتقض البيع لا أن

التناقض لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا تناقضا بطل في حقهما الا في حق
المالك للعبد ان كذبهما وادعى انه كان بامر فيطالب البايع بالثمن لانه وكيل
لا المشتري خلا للثاني باع دار غيره بغير امره واقتضا المشتري ثمنه
واما ادخالها في ثمن المشتري فمقتضى اتفاقا قد رتبتم اعتراف البايع الفضولي
بالغصب وانكر المشتري لم يصح من البايع قيمة الدار لعدم سرية اقراره
على المشتري فان برهن المالك اخذها لانه نورد دعواه بها **فروع** باعه
فضولي وآجره آخره ووجه ارضه فاجيزا معا ثبت الاقوى فتصير مملوكة
لازوجة فتح سكوت المالك عند العقد ليس باجازه خائفة من اخو فصل
الاقالة **باب** **الاقالة** هي لغة الرفع من اقال اجوف
ياي وشرعا رفع البيع وعم في الجوهره فعسى بالعقد وتصح بلفظين ماضيين
وهذا ركنها واحد لها مستقبل كقلني فقال اقلتك لعدم المساومة فيها
فكانت كالنكاح وقال محمد كالباع قال البرجدي وهو المختار وتصح ايضا
بفاسخك وتركك وتاركتك ورفعت وبالتعاطي ولو من احد الجانبين
كالبيع هو الصحيح بزايه وفي السراجية لا بد من التسليم والقبض من الجانبين
ويتوقف على قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كما لو قطعه او قبضه
فورقوله المشتري اقلتك لان من شرطها اتحاد المجلس ورضي المتعاقدين
او الورثة او الوصي وبقا المحل القابل للفسخ بخيار فلوزاد زيادة تمنع
الفسخ لم تصح خلافا لهما وقبض بدل الصرف في اقالته وان لا يهب البايع
الثمن للمشتري قبل قبضه وان لا يكون البيع بالثمن من القيمة في بيع ما دون
وصفي ومتولى وتصح اقاله المتولى ان خير للوقف والا لا الاصل ان سئ
ملك البيع ملك اقالته الا في خمس الثلاثة المذكورة والوكيل بالشراء
قيل وبالسلم اشياء ولا اقاله في نكاح وطلاق وعتاق جوهره وابرا
تجوز من باب التحالف وهي مندوبة للحديث وتجب في عقد مكروه وفاسد
تجوز وفيما اذا غره البايع يسيرانهم بجثا فلو فاحشا فله الرد كما سيحكي
وحكمها انها فسخ في حق المتعاقدين فيما هو من موجبات بفتح الجيم اي
احكام العقد اما لو وجب بشرط زائد كانت بيعا جديرا في حقها ايضا
كان شري بدنيه المؤجل عينا ثم تقايلا لم يعد الاجل فيصير دينه حال الا كان
باعه منه ولورده بخيار بقضا عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به كفيل
لم تعد الكفالة فيها خائفة ثم ذكر كونها فسخا فروعا فالاول انها
تبطل بعد ولادة المبيعة لتعذر الفسخ بالزيادة التفصلة بعد القبض
حقا للشرع لا قبله مطلقا ابن ملك والثاني تصح بمثل الثمن الاول وبالسكوت
عنه ويرد مثل المشروط والمقبوض اجودا واردي ولو تقايلا وقد
كسدت رد الكاسد الا اذا باع المتولى او الوصي للوقف او للصغير شيئا

بالثمن قيمته واشترى شيئا باقل منها للوقف او للصغير لم تجز اقالته
ولو بمثل الثمن الاول وكذا الماذون كما مر وان وصلية شرط غير جلية
او التزمه او اجله وكذا في الاقل الامع فغيبه فيكون فسخا بالاقول
لو بقدر العيب لا ازيد ولا انقص قيل لا بقدر ما يتغابن الناس فيه و
الثالث لا تقصد بالشرط الفاسد فان لم يصح تعليقها به كما سيحكي والرابع
جاز بيع البايع بيع المبيع منه ثانيا بعد قبضه ولو كان يباع في
حقهما بطل كبيع من غير المشتري عيني والخامس جاز قبض للمفيل والموزون
منه بعدها بلا اعادة كيل ووزنه والسادس جاز هبة البيع منه بعد
الاقالة قبل القبض ولو كان يباع في حقها لما جاز كل ذلك وانما هي بيع في حق
ثالث كوبعد القبض بلفظ الاقاله فلو قبله فهي فسخ في حق الكل في غير العقار
ولو بلفظ مفا سخة او متاركة او تواد لم تجعل بيعا اتفاقا ولو بلفظ البيع
فبيع اجماعا وثمرته في مواضع فالاول لو كان البيع عقارا فسلم الشفع الشفعة
ثم تقايلا قضى له بها لكونه بيعا جديرا فكان الشفع ثالثا والثاني لا يرد
البايع الثاني على الاول ببيع علمه بعدها لانه بيع في حقه والثالث ليس للواهب
الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من اخر ثم تقايلا لانه كالمشتري من المشتري
منه والرابع المشتري اذا باع المبيع من اخر قبل نقد الثمن جاز للبايع شراؤه
منه بالاقول والخامس اذا اشترى بعروض التجارة عبدا للخدمة بعد ما
حال عليها الحول ووجد به عيبا فرده بغير قضا واسترد العروض فملك
في يده لم تسقط الزكاة فالفقير ثالثا اذ الرد بعيب بلا قضا اقاله ويزاد
التقابض في الصرف ووجوب الاستبراء لانه حق الله فالدله ثالثا صدر شرعيه
والاقالة بعد الاجارة والرهن فالمرتبة ثالثا فلهما تسعة والاقالة
يمنع صحتها هلاك المبيع ولو حكا كابق لا الثمن ولو في يدى الصرف
وهلاك بعضه يمنع الاقاله بقدره اعتبار الجزء بالكل وليس منه ما لو
شري صابونا فحرق فتقايلا لبقا كل المبيع فتحه واذا هلك احد البدلين
في المقابضة وكذا في السلم صححت الاقاله في الباقي منهما وعلى المشتري قيمة
الهالك ان قيميا ومثله ان مثليا ولو هلكا بطلت الا في الصرف تقايلا
فابق العبد من يد المشتري وعجز عن تسليمه او هلك المبيع بعدها قبل القبض
بطلت بزايه وان اشترى ارضا مشجرة فقطعه او عبدا مقطعت يده
واحد ارشها ثم تقايلا صححت ولزمه جميع الثمن ولا شئ لبايعه من
ارش الشجر واليدان عالما به بقطع اليد والشجر وقت الاقاله وان عسر
عالم خير بين الاخذ بجميع ثمنه او الترك فتيه وفيها شري ارضا
من روعة ثم حصده ثم تقايلا صححت في الارض حصتها ولو تقايلا
بعد ادراكه لم يجز وفيها تقايلا ثم علم ان المشتري كان وطى البيعة ردها

واخذ عنها وبينها مونة الرد على البائع مطلقا وتصح اقالة الاقالة ولو تقايلا
البيع ثم تقايلاها اي الاقالة ارتفعت وعاد البيع الا اقالة السلم فانها لا تقبل
الاقالة لكون المسلم فيه ديننا سقط والساقط لا يعود اشياء وفيها راس المال
بعد الاقالة كهي قبلها فلا يتصرف فيه بعدها كقبلها الا في مسيلتين لو اختلفا
فيه بعدها فلا يخالف ولو تفرقا قبل قبضه جاز الا في العرف وفيها اختلاف
المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعي البطلان وفي الصحة والفساد
لمدعي الصحة **قلت** الا في سبلة اذا ادعى المشتري بيعه من بايعه باقل من
الثلث قبل التقدير وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع دعواه الفساد
ولو بعكسه بخلافه بشرط قيام البيع الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري
ورأيت مغزيا للخلاصة باع كراما وسلمه فاكل مشريه ثم لمسته ثم تقايلا
لم يصح **باب المراجعة والتولية** لما بين المثلثين شرع في
الثلث ولم يذكر المساومة والوضيعة لظهورها المراجعة مصدر راجح وشرعا
بيع ما ملكه من العوض ولو بهبة او ارث او وصية او غضب فانه اذا
ثمنه بما قام عليه ويفضل مؤنة وان لم تكن من جنسه كاجر قصار ونحوه ثم
باعه مراجعة على تلك القيمة جاز ببسوط والتولية مصدر روي غيره
جمله واليا وشرعا بيعه ثمنه الاول ولو حكما يعني بقيمته وعبر عنها
به لانه الغالب وبشرط صحته كونه العوض مثليا او قيميا ولو كان للمشتري
وكون الزم شيئا معلوما ولو قيميا شارا اليه كهذا الثوب لا تنفق الجهالة
حتى لو باعه برنج ده يارده اي العشرة باحد عشر لم يجوز الا ان يعلم بالثلث
في المجلس فيشرح مجمع العيني ويضم البائع الى راس المال اجر القصار والبيع
باي لون كان والطرار بالكر علم الثوب والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم
واجرة الغسل والحياطة وكسوة طعام المبيع بلاسرف وسقى الزروع والكروم
وكسحها وكري المسناة والانهار وغرس الاشجار وتجهيز الدار واجرة
السماط وهو الدال على مكان السلعة وصاحبها الشروط في العقد على ما جزم
به في الدرر ورجح في البحر الاطلاق وضابطه كلما يزيد في المبيع او في قيمته
يضم درر واعتمد العيني وغيره عادة التجار بالضم ويقول قام على بكذا
ولا يقول اشتريته لانه كذب وكذا اذا قوم الموروث ونحوه او باع برقه
لو صاد قاني الرقم فتح لا يضم اجر الطبيب والمعلم درر ولو للعالم والشعر
وفيه ما فيه فلذا اعلم في البسوط بعدم العرف والدلالة والراعي ولا تفتق
نفسه ولا اجر عمل نفسه او تطوع به منتوع وجعل الابق وكرا بيت الحفظ
بخلاف اجرة المخزن فانها تضم كاصحوا به وكانه للعرف والافلا فرق
يظهر فتدبر وما يؤخذ في الطريق من الظلم الا اذا جرت العادة بصحة هذا
هو الاصل كما علمت فليكن المعول عليه كما يفيد كلام الكمال فان ظهر خيانتة

في مراجعة باقاره او برهان على ذلك او ينكوله عن اليمين اخذ المشتري
بكل ثمنه او رده لفوات الرضا ولو الخط قدر الحياثة في التولية لتحقيق
التولية ولو هلك المبيع واستهلكه في المراجعة قبل رده او حذر به ما يمنع
منه من الرد لزمه جميع الثمن المسمى وسقط خياره وقد منا انه لو وجد
الموئى بالمبيع عيبا ثم حدث آخر لم يرجع بالنقصان شراء ثانيا بجنس
الثلث الاول بعد بيعه بنجح فان راجح طرح ما ربح قبل ذلك وان
استغرق الزم ثمنه لم يراجح خلافا لهما وهو رفق وقوله او ثق بخبر ولو
بين ذلك او باع بغير الجنس او تخالل ثالث جاز انفاقا فتح راجح
اي جاز ان يبيع مراجعة لغيره سيد شري من مكاتبه او ما ذونه ولو المستغرق دينه
لرقبته فاعتبار هذا القيد لتحقيق الشرا فغير المديون بالاولى على ما شري
الماذون كعكسه نفيًا للثمة وكذا كل من لا تقبل شهادة له كاصله وفرعه
ولو بين ذلك راجح على شرائقه ابن الكمال ولو كان مضار باعه عشرة
بالنصف اشترى بها ثوبا وباعه من رب المال بخمسة عشر باع الثوب
مراجعة رب المال باثني عشر ونصف لان نصف الزم ملكه وكذا عكسه كما
سيجي في باب وتحقيقه في التهرير راجح مريدها بلا بيان اي من غير
بيان انه اشترى سليما اما بيان نفس العيب فواجب تنقيب عنده بالتنقيب
بافتة سماوية او بصنع المبيع ووطي الثيب ولم ينقصها الوطي كقرض فار
وحرف نادر للثوب المشتري وقال ابو يوسف وزفر والثلاثة لا بد من
بيان قال ابو الليث وبن اخذ ورجحه الكمال واقره المصنف ويراجح بيان
بالتنقيب ولو بفعل غير بغير امر وان لم ياخذ الارش وقيد اخذ في الهداية
وغيرها اتفاقا في فتح ووطي البكر ككسر بشره وطيه لصيرة الاوصاف
مقصورة بالاتلاف ولذا قال ولم ينقصها الرطبي اشتراه بالف بسية وباع برنج
ماية بلا بيان خير المشتري فان تلف المبيع بتعيب او تعيب فعلم بالا ل
لزم كل الثمن حالا وكذا حكم التولية في جميع ما مر وقال ابو جعفر المختار
للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والموئل بجر ونصف ولو رجلا
شيئا اي باعه تولية بما قام عليه او بما اشتراه به ولم يعلم المشتري بكم قام
عليه فسد المبيع لجهالة الثمن وكذا حكم المراجعة وخير المشتري ببيان
اخذته وتركه لو علم في مجلسه ولا يطل واعلم انه لا رد بغير فاحش
هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبما فتى بعضهم مطلقا
كما في القنية ثم رقم وقال ويقتى بالرد رفقا بالناس وعليه اكثر روايات المضاربة
وبه يفتي ثم رقم وقال ان غره اي غير المشتري البائع او بالعكس او غره الدال
فله الرد والا لا وبه افتى صدر الاسلام وغيره ثم قال ونظر في بعض البيع
قبل علمه بالعين غير مانع منه فيرد مثل ما اتلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب

انتهى لمخصا بقى لو كان قيميا لم اراه **قلت** وبالاخر جزم الامام علا الدين
 السمرقندي في تحفة الفقهاء وصحة الزيلعي وغيره وفي كفاية الاشياء عن
 يسوع الخاينة من فصل الغرور والغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها
 هذه وضابطها ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كودعة واجارة
 فلو هلك ثم استحقا رجوع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع في عارية وهبة
 لكون القبض لنفسه الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبيع عويدي
 او ابني فقد اذنت له ثم ظهر حرا وابن الغير رجوعا عليه للغرور ان كان الاب
 حرا والا فبعد العتق وهذا ان اضاف اليه وامر بما يغتنه ومنه لو بئى المشتري
 او استولد ثم استحقا رجوع على البائع بقيمة البناء والولد ومنه ما ياتي في
 باب الاستحقاق اشترى فانما عدا رهنى الثالثة اذا كان الغرور
 بالشرط كالوزوج امرأة على انها حرة ثم استحق رجوع على المخبر بقيمة الولد
 المستحق وسيجي آخر الدعوى **فصل** هل ينتقل الرد بالتغيب الى الوارث
 استظهر المصنف لا تصرفهم بان الحقوق المجردة لا تورث **قلت** وفي
 حاشية الاشياء لابن المصنف وبه افتى شيخنا العلامة على المقدسى مفتي مصر
قلت وقد ناه في خيار الشرط معنى بالدرر لكن ذكر المصنف في شرح
 منظومته الفقهية ما يخالفه وما لا يورث كخيار العيب ونقله
 عنه ابنه في كتابه معونة المفتي في كتاب الزايع وايدى بما في بحث القول
 في الملك من الاشياء قبيل التاسعة ان الوارث يرث بالعيب ويصير مغرورا
 بخلاف الوصي فتأمل وقد منا عن الخاينة انه متى عاين ما يعرف بالعيان انتهى
 الغرور فتدبر **فصل** في التصرف في المبيع والتمن قبل القبض
 والزيادة والخط فيهما وتأجيل الديون صح بيع عقار لا يخشى هلاكه قبل
 قبضه من باعه لعدم الضرر لندرة هلاك العقار حتى لو كان علوا وعلى
 شط نهر ونحوه كان المنقول فلا يصح اتفاقا لكتابة واجارة وبيع
 منقول قبل قبضه ولو من باعه كما سيجي بخلاف عتقه وتدييره وهبته
 والتصدق به واقرضه ورهنه واعارته من غير باعه فانه صحيح على
 قول محمد وهو الاصح والاصل ان كل عوض ملك بعقد ينفسخ بهلاكه قبل
 قبضه بالتصرف فيه غير جائز وما لا يجازي عيني والمنقول لو وهبه من
 البائع قبل قبضه قبله البائع انتقض البيع ولو باعه منه قبله لم
 يصح هذا البيع ولم ينتقض البيع الاول لان الهبة مجاز عن الاقالة بخلاف
 بيعه قبله فانه باطل مطلقا جوهره **قلت** وفي المواهب وفسد بيع
 المنقول قبل قبضه انتهى ونفى الصحة تخلفها فتدبر اشترى مكيلا بشرط
 الكيل حرم اذ كره تخريما ببيعها وكله حتى يكيله وقد ضحوا بفساده وبانه
 لا يقال لاكله انا كل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه اكل ملكه

ومثله الموزون والمعدود بشرط الوزن والعدا لاحتمال الزيادة وهي
 للبائع بخلافه مجازفة لان الكيل للمشتري وقيد بقوله غير الدراهم والزيادة
 لجواز التصرف فيها بعد القبض قبل الوزن كبيع النعاطي فانه لا يحتاج في
 الموزونات الى وزن المشتري ثانيا لانه صار بيعا بالقبض بعد الوزن
 قنينة وعليه الفتوى خلاصة وكفى كيله من البائع بحضرة اى المشتري بعد
 البيع لا قبله اصلا او بعده بغيره فلو كيل بحضرة رجل فشره فباعه قبل كيله لم
 يحز وان اكتاله الثاني لعدم كيل الاول فلم يكن قابضا فتح ولو كان المكيل
 والموزون ثمنا جاز التصرف فيه قبل كيله ووزنه لجوازه قبل القبض قبل
 الكيل اولى لا يحزم المذروع قبل ذرعه وان اشتره بشرطه الا اذا اقر
 لكل ذراع ثمنا فهو حرمته ما ذكره موزون والاصل ما مر مرارا ان الذرع
 وصف لا قدر فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصودا واستثنى ابن
 الكمال من الموزون ما يضره التبعض لان الوزن حينئذ فيه وصف وجاز
 التصرف في الثمن بهيمة او بيع او غيرهما لو عينا اى مشارا اليه ولو دينيا
 فالنصف فيه تملك من عليه الدين ولو بعوض ولا يجوز من غيره ابن مكي
 قبل قبضه سوا تعين بالتعيين لمكيل او لا كيقود فلو باع ابلا بدراهم او بكر
 بر جاز اخذ بدلهما شيئا آخر وكذا الحكم في كل دين قبل قبضه كهم واجرة وصان
 متلف وبدل خلع وعتق بحال وموروث وموصى به والحاصل جواز التصرف
 في الاثمان والديون كلها قبل قبضها عيني سوى صرف وسلم فلا يجوز اخذ
 خلاف جنسه لقوات شرطه وصح الزيادة فيه ولو من غير جنسه في المجلس
 او بعده من المشتري او وارثه خلاصة ولفظ ابن الملك او من اجبني ان
 في غير صرف وقبل البائع في المجلس فلو بعده بطلت خلاصة وفيها لو ندم
 بعد ما زاد اجبر وكان المبيع قائما فلا تصح بعد هلاكه ولو حكا على الظاهر
 بان باعه ثم شره ثم زاده زاد في الخلاصة وكونه محلا للمقابلة في حق
 المشتري حقيقة فلو باع بعد القبض او دبرا وكاتب او ماتت الشاة فنزاد لم
 يحز لقوات محل البيع بخلاف ما لو اجر او رهن او جعل الحريد سيفا
 او ذبح الشاة لقيام الاسم والصورة وبعض المنافع وصح الخط منه ولو
 بعد هلاك المبيع وقبض الثمن والزيادة والخط يلحقان باصل العقد با
 استناد فبطل خط الكل وشر الا لئلا في تولية ومراجعة وشفقة ولحقا
 وهلاك وجبر مبيع وفساد صرف لكن انما يظهر في الشفقة الخط فقط
 وصح الزيادة في المبيع ولزم البائع دفعها ان في غير سلم زيلعي وقيل
 المشتري ويلحق ايضا بالعقد فلو هلك الزيادة قبل قبض سقط
 حصتها من الثمن وكذا لو زاد في الثمن عرضا فهلك قبل تسليمه انفسخ العقد
 بقدره قنينة ولا يشترط الزيادة هنا قيام المبيع فتصح بعد هلاكه بخلافه

في الثمن كما مر في صحت الخط من المبيع ان كان المبيع ذينا وان عيننا لا
يصح لانه اسقاط واسقاط العين لا يصح بخلاف الدين فيرجع بمادفع
في براءة الاسقاط لاني براءة الاستيفاء انقاها ولو اطلقها فقولا ان واما
الابن المضاف الى الثمن فصحيح ولو بهتته او حط فيرجع المشتري بمادفع
على ما ذكره السرخسي فينا مل عند الفتوى بحج قال في الزهر وهو المناسب
للاطلاق وفي النزائية باعه على ان يهبه من الثمن كذا لا يصح ولو على ان يحط
من ثمنه كذا جاز للحق لخط با صل العقد دون الهبة والاستحقاق لبائع
او شتر او شفيع يتعلق بما وقع عليه العقد ويتعلق بالزيادة ايضا فلوردد
بنحو عيب رجع المشتري بالكل ولزم تأجيل كل دين ان قبل المديون الا
في سبع على ما في مداينات الاشياء بدلى صرف وسلم وثن عند اقاله
وبعدها وما اخذ به الشفيع ودين الميت والسابع القرض فلا يلزم تأجيله
الا في اربع اذ كان محجورا او حكم ماله بئزومه بعد بثوث اصل الدين عنده
او حاله على آخر فاجله المقرض او حاله على مديون موجد دينه لان الحوالة
معية والرابع الوصية اوصى بان يقرض من ماله الف درهم فلانا الى
سنة فيلزم من ثلثه ويسامح فيها نظر الوصي او اوصى بتأجيل قرضه
الذي له على زيد سنة فيصح ويلزم والحاصل ان تأجيل الدين على ثلاثة
اوجه باطل في بدل صرف وسلم وصحيح غير لازم في قرض واقالة وشفيع
ودين ميت ولازم فيما عدا ذلك واقره المصنف وتعقبه في الزهر بان المحقق
بالقرض تأجيله باطل **قلت** ومن حيل تأجيل القرض كفالتة موجدائنا
عن الاصيل لان الدين واحد بحج وتهره في خامسة فلتحفظ وفي حيل الاشياء
حيلة تأجيل دين الميت ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا
الى كذا ويصدق الطالب انه كان مؤجلا عليها ويقر الطالب بان الميت
لم يترك شيئا والا لامر الوارث بالبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية من ان
الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على كفيله **قلت** وسيجيء اخر الكتاب
انه لو حل بموته او اداه قبل حلوله ليس له من المراجعة الا بقدر ما مضى من الايام
وهو جواب المتأخرين **فصل في القرض هو لغة ما تعطيته**
لتتفاضله وشرعا ما تعطيته من مثلي ما تتفاضله وهو اخص من قوله عقد مخصوص
بلفظ القرض ونحوه يرد على دفع مال بمنزلة الجنس مثلي خرج القيمي الاخر
يرد مثله خرج نحو ودیعة وهبة وصح القرض في مثلي هو كل ما يضمن بالمثل
عند الاستهلاك لا في غيره من القيمات كحيوان وحطب وعقار وكل متفاد
لتعذر رد المثل واعلم ان المقبوض بقرض فاسد كمقبوض ببيع فاسد
سواء فيجوم الانتفاع به لا يبيعه لثبوت الملك جامع الفصول فيصح استقرض
الدراهم والدنانير وكذا كل ما يكال او يوزن او يعد متقار بان يصح استقرض

جوز وبقي وكاغد عدد او لحم وزنا وخبر وزنا وعدد اكا سيجي
استقرض من الفلوس لوان يجزة والعدا في فسدت فعلية مثلها كاسدة
ولا يغرم قيمتها وكذا كل ما يكال ويوزن لاسرانه مضمون بمثله فلا عبرة
بغلاية ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في النزائية
وغيرها قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند الثالث
قيمتها في آخر يوم رواها وعليه الفتوى قال وكذا الخلاف اذا استقرض
طعاما بالعراق فاخذه صاحب القرض بمكة فعليه قيمته بالعراق يوم اقترضه
عند الثاني وعند الثالث يوم اجتماعهما وليس عليه ان يرجع معه الى
العراق فياخذ طعامه ولو استقرض الطعام ببلد الطعام فيه رخص فليقه
المقرض في بلد الطعام فيه غال فاخذه الطالب بحقه فليس له حبس
المطلوب ويومر المطلوب بان يوثق له بكفيل حتى يعطيه طعامه في
البلد الذي اخذ منه استقرض شيئا من الفواكه ككيلا او وزنا فلم يقبضه
حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض على تأجيله الى حجي الحديث الا
ان يتراضيا على القيمة لعدم وجوده بخلاف الفلوس اذا كسدت وتماه
في صرف الخاينة ويملك المستقرض القرض بنفسه القرض عندها اي الامام
ومحمد خلا فاللثاني فله رد المثل ولو قايما خلا فله بناء على انعقاده بلفظ
القرض وفيه تصحيحان وينبغي اعتماد الانعقاد لا فادته الملك للمحال بحج فجاز
شر المستقرض القرض ولو قايما من القرض بدراهم مقبوضة فلو تفرقا قبل
قبضها بطل لانه افتراق عن دين بنزائيه فيلحفظ اقرض صبيا محجورا
فاستهلكه الصبي لا يضمن خلا فاللثاني وكذا الخلاف لو باعه او اودعه وشله
المعتوه ولو كان المستقرض عبدا محجورا لا يواخذه به قبل العتق خلافا
للثاني وهو كالودیعة سوا خاينة وفيها استقرض من اخر دراهم فاشاه
المقرض بها فقال المستقرض القها في الما فالتقاها قال محمد لا شيء على المستقرض
وكذا الدين والسلم بخلاف الشراء والوديعة فان بالاتفاق يعد قابضا والفرق
ان له اعطا غيره في الاول والثاني وعزاه لغريب الرواية وفيها القرض
لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفاسد منها لا يبطل ولكنه يلغو شرط رد شي
اخر فلو استقرض الدراهم للسورة على ان يؤدى صحيحا كان باطلا
وكذا لو اقترضه طعاما بشرط رده في مكان اخر وكان عليه مثل ما قبض فان
قضاه اجود بلا شرط جاز ويجبر الدائن على قبول الاجود وقيل لا تجز
وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على ان يكتب
به الى بلد كذا ليو في دينه وفي الاشياء كل قرض جرم نفع حرام فكله للمقرض
سكنى المرهونة باذن الراهن **فروع** استقرض عشرة دراهم وارسل عبدا
لاخذها فقال المقرض دفعته اليه واقرا العبد به وقال دفعتها الى مولاي

فانكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شئ عليه ولا يرجع المقرض على
العبد لانه اقترانه قبضها بحق عشرون رجلا جأوا واستقرضوا من رجل وارو
بالدفع لاحد ثم دفع ليس له ان يطلب منه الا حصته **قلت** ومفاده صحة
التوكيل بقبض المقرض لا بالاستقرار في قبضه وفيها استقرار العجين وزنا
يجوز ويلبغ جوازه في الخيرة بلا وزن سيئل عليه السلام عن خمرة يتعاطاها
الجيران ان يكون ربا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا وما رآه
المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وفيها شرا الشئ اليسير بثمن غال لحاجة القرض
يجوز ويكره واقتره المصنف **قلت** وفي معروضات المفتي ابي السعود لو اذن
زيد العشرة باثني عشر او بثلاثة عشر بطريق العاملة في زماننا بعد ان
ورد الامر السلطاني وفتوى شيخ الاسلام بان لا تعط العشرة بازيد من عشرة
ونصف وبه على ذلك فلم يمثل ما ذا يلزمه فاجاب يعزرو ويحبس الى ان
تظهر توفيقه وصلاحه فيترك وفي هذه الصورة هل يرد ما اخذه من الزبح
لصاحبه فاجاب ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر
ان المناسب الامر بالرجوع واقبح من ذلك السلم حتى ان بعض القرى قد
خربت بهذا الخصوص انتهى وبالله التوفيق **باب الربا**
هو لغة مطلق الزيادة وشرعا فضل ولو حكا فدخل ربا النسبة والبيوع
الفاسدة فكلاهما من الربا فيجب رد عين الربا لو قايما لارد ضمانه لانه يملك
بالقبض قبضه وتجرى حاله عن عوض خرج مسئلة صرف الجنس لخلاف
جنسه بمعيار شرعي وهو الكيل والوزن فليس الذرع والعدي ربا مشروط
ذلك الفضل لاحد المتعاقدين اي بايع او مشت فلو شرط لغيرها فليس
بربا بل بيعا فاسدا في المعايضة فليس الفضل في الهبة بربا فلو شري
عشرة دراهم فضة بعشرة دراهم وزاده دانقا ان وهبه منه انقدم الربا
ولم يفسد الشراء وهذا ان ضررها الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كافي المنع عن
الذخيرة عن محمد وفي صرف الجمع ان صحة الزيادة والخط قول الامام وان محمدا
اجاز الخط وجعله هبة مبتدأة كخط كل الثمن وابطل الزيادة قال ابن الملك
والفرق بينهما خفي عندي قال وفي الخلاصة لو باع درهما بدرهم واحد هما
اكثر وزنا فخلله زيادته جاز لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع قطعة
لحم بالحم اكثر وزنا فوهب الفضل لم يجوز لانه هبة مشاع يقسم **قلت**
وما قد مناه عن الذخيرة عن محمد صريح في عدم الفرق بينهما وعليه فالكل من
الزيادة والخط والعقد صحيح عند محمد وكذا عند الامام سوى العقد فيفسد
لعدم التساوي فيلحفظ فاني لم ار من بنيه على هذا وعلمته اي علة تحريم
الزيادة القدر المجهود بكيل او وزن مع الجنس فان وجد احرم الفضل
اي الزيادة والنسا بالملك التاجر فلم يجز بيع قفيز بر قفيز منه متساويا

طلب
استقرار الخيرة

واحدهما نسا وان عدما بلسر الدال من ياب علم ابن ملك حلا لهروحي
بمرويين لعدم العلة فبقى على اصل الاباحة وان وجد احدهما اي القدر
وحده او الجنس حل الفضل وحرم النساء ولو مع التساوي حتى لو باع عبدا
بعبد الى اجل لم يجز لوجود الجنسية واستثنى في الجمع والدرر اسلام منقود
في موزون كيلا يفسد اكثر ابواب السلم ونقل ابن الكمال عن الغاية جواز
اسلام الحنطة في الزيت **قلت** ومفاده ان القدر بانقراده لا يحرم
النسا بخلاف الجنس فليحرر وقد مر في السلم ان حرمة النساء تتحقق بالجنس
وبالقدر المتفق عليه فتنبه ثم فرع على الاصل الاول بقوله محرم بيع كيلي
وزن في جنسه متفاضلا ولو غير مطعوم خلافا للشافعي كجنس كيلي وحديد
وزن في ثم اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص واختلاف المقصود
كما بسطه الكمال وحل بيع ذلك تماثلا لا متفاضلا وبلا معيار شرعي
فان الشرع لم يقدر المعيار بالذرة وبمادون نصف صاع كحفنة بحفنتين
وثلاث وخميس مالم يبلغ نصف الصاع وتفاضة بتفاختين وفلس بفلسين
او اكثر باعيانها لآخره لكان اولى لما في النهر انه قيد في الكل فلو كانا غير
معينين واحدهما لم يجز اتفاقا وثمرتين بثمرتين وبيضة ببيضتين وجوزة
بجوزتين وسيف بسيفين ودواة بدواتين وانما باثقل منه مالم
يكن من احد النقيدين فيمتنع التفاضل فتح وإبرة بابرين وذرة من
ذهب وفضة بما لا يدخل تحت الوزن بمثلها فما زال الفضل لفقدان قدر وحرم
النسا لوجود الجنس حتى لو اتفقت كحفنة بر بحفنتي شعير فيحل مطلقا لعدم
العلة وحرم الكل محد ومصحح كانه الكمال وما نص الشارع على كونه كيليا
كبر وشعير وتمر وعلج او وزينا كذهب وفضة فهو كذلك لا يتغير
ابدا فلم يصح بيع حنطة بحنطة وزنا كما لو باع ذهبا بذهب او فضة
بفضة كيليا ولو مع التساوي لان النص اقوى من العرف فلا يترك الاقوى
بالادنى وما لم ينص عليه حل على العرف وعن الثاني اعتبار العرف مطلقا
ورجحه الكمال وخبر عليه سعدى افندي استقرار الدرهم عددا وبيع
الدقيق وزنا في زماننا يعني بمثله وفي الكافي الفتوى على عادة الناس
بحجر واقتره المص والمعتبر تعيين الربوي في غير العرف ومضوع ذهب
وقضنة بلا شرط تقا بضع حتى لو باع برابري بعينها وتفرقا قيل
القبض جاز خلافا للشافعي في بيع الطعام ولو احدهما دينارا فان هو الثمن
وعين قبل التفريق جاز والا لا يبيعه مالم يمس عنه سراج **وجيد مال الربا**
لاحقوق العباد وورده سوا الا في اربع مال وقف ويقيم ومريض وفي
القلب الرهن اذا انكسر اشياء باع فلو ساء بمثلها او بدله او دنانير
فان نقد احدهما جاز وان تفرقا بلا قبض احدهما لم يجز لما مر كما جاز

بيع لحم بحیوان ولو من جنسه لانه بيع الموزون بما ليس بموزون فيجوز
كيف ما كان بشرط التعيين اما نسبه فلا وشرط محمد زيادة الجائز
ولو باع مذبوحه بحیة او بمذبوحه جاز اتفاقا وكذا الملوخطين ان
تساويا وزنا ابن ملك واراد بالملوخة المفصولة عن السقط ككرش
وامعا بحیة وكما جاز بيع كرويا بسقط مطلقا كيف كان لاختلافهما
جنسا كبيع قطن بغزل القطن في قول محمد وهو الاصح حاوی وفي القنية
الاباس بغزل قطن بتياب قطن يدا بيد لانها ليسا بموزونين ولا
جنسين وكذلك غزل كل جنس بتيابه اذا لم توزن وكبيع رطب برطب
او بتمر بتمر مثلا كالاوزن خلافا للعين في الحال لا المال خلافا لهما
فلو باع مجازفة او موازنة لم يجز اتفاقا ابن ملك وعيب بعيب او
بزيب بزيب مثلا كذلك وكذا كل ثمرة تخف كتين ورماني يباع رطبها
برطبها وبيبا بسها كبيع برطبها او بملو لا بمثلها وباليابس وكذا بيع
تمر او زبيب منقوع بمثلها او باليابس منها خلافا لمحمد في بيع
العناية كل تفاوت خلق كالرطب والتمر والجيد والردى فهو ساقط
الا اعتبار وكل تفاوت بصنع العباد كالحنطة بالدقيق والحنطة المقلية
بغيرها يفسد كما سيجي وكبيع حوم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا
بيد ولبن بقر وعتم وخل دقل بفتحيتين ردى التمر وحضه باعتبار العادة
بخل عنب وشحم بطن بالية بالفتح ما يسميه العوام لية او لحم وخبر
ولو من بر يبر او دقيق ولو منه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن
مرقي بالنفسج بغير المرقي منه متفاضلا او وزينا كيف كان لاختلاف
اجناسها فلو اتحد لم يجز متفاضلا الا في لحم الطير لانه يوزن عادة حتى
لو وزن لم يجز يلقى وفي الفتح لحم الرجاء والاوز وزني في عادة مصر
وفي النهر لعله في زمنه اما في زماننا فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف
الاصل او المقصود او بتبدل الصفة فيلحق وجاز الاخير ولو اختلف
نسبه به يفتي در راى اذا اتى بشرائط السلم لحاجة الناس والاحوط
المنع اذا قلما يقيض من جنس ما سمي وفي القهستاني معزيا للخرائفة الاحتمال
ان يبيع خائما مثلا من الجواز بقدر ما يريد من الخبز ويجعل الخبز
الموصوف بصفة معلومة ثمنا حتى يصيره دينيا في ذمة الجار ويسلم
الخاتم ثم يشتري الخاتم بالبر وفيه معزيا للمضرات يجوز السلم
في الخبز وزنا وكذا عد داو عليه الفتوى وسيجي جواز استقراضه ايضا
وجاز بيع اللبن بالخبز لاختلاف المقاصد والاسم حاوی لا يجوز بيع
البر بدقيق او سويق هو المجر وش ولا يبيع دقيق بسويق مطلقا ولو
متساويا لعدم السوي فيجوز لشبهة الربا خلافا لهما واما بيع الدقيق

بالدقيق متساويا كيلا اذا كانا مكبوسين فجاز اتفاقا ابن ملك كبيع
سويق بسويق وحنطة مقلية بمقلية واما المقلية بغيرها ففسد
كما مر ولا الزيتون بزيت والسهم بحل بمهملة الشرح حتى يكون
الزيت والحل التمر ما في الزيتون والسهم ليكون قدره بمثله والزايد
بالثقل وكذا كل ما مستغله قيمة يجوز بدهنه ولبن بسمنه وعنب بعصيره
فان لا قيمة له كبيع تراب ذهب بذهب فسد بالزيادة لربا الفضل
ويستقر من الخبز وزنا وعد داو عند محمد وعليه الفتوى ابن ملك والحننة
الكال واختاره المصنفين او في المجتبى باع رقيقا فقدا برقيقين نسبة
جاز وبالعكس لا وجاز بيع كسيرة كيف كان ولا ربا بين سيد وعبد
ولو مدبر الامكان اذا لم يكن دينه مستغرا لرقبته وكسبه فلو مستغرا
يتحقق الربا اتفاقا ابن ملك وغيره لكن في الجرح عن المعراج التحقيق
الاطلاق وانما يرد الزائد للربا بل لتعاقب الغرما ولا ربا بين متفاوتين
وشريكي عنان اذا ابتاعا من مالهما اى مال الشركة ويكفي ولا بين حربي
ومسلم مستان ولو بعقد فاسد او قمار ثمة لان ماله ثمة مباح فيحل
برضاه مطلقا بلا عذر خلافا للثاني والثلاثة وحكم من اسلم
في دار الحرب ولم يهاجر كحربي فللسلم الربا معه خلافا لهما لان ماله
غير معصوم فلو هاجر اليها ثم عاد اليهم فلا ربا اتفاقا جوهرة قلت
ومنه يعلم حكم من اسلم ثمة ولم يهاجر والحاصل ان الربا حرام الا في
هذه الست مسائل **باب الحقوق في المبيع اخرها**
لتبعيتها ولتبعيتها ترتيب الجامع الصغير اشترى بيتا فوقه اخر لا يدخل
فيه العلو مثلث العين ولو قال بكل حق هو له او بكل قليل وكثير ما لم
ينص عليه لان الشئ لا يستتبع مثله وكذا لا يدخل العلو بشرائط
هو ما لا اصطبل فيه الا بكل حق هو له او بمثل فقه اى حقوقه كطريق
ونحوه وعند الثاني المرافق المنافع اشياء او بكل قليل او كثير هو فيه
او منه ويدخل العلو بشرائط دار وان لم يذكر شيئا ولو الابنية بتراب
او بخيام وقياب وهذا التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو
بلا ذكر في الصور كلها فتح وكذا في سوا كان المبيع بيتا فوقه علوا و
غيره الادار الملك فتسمى سراى ثمركيا يدخل في سرائ الدار الكنيف وير
الما والاشجار التي في صحنها وكذا البستان الداخل وان لم يصرح بذلك لا
البستان الخارج الا اذا كان اصغر منها فيدخل يتعا ولو شلها او اكبر
فلا الا بالشرط ويكفي وعيني والنظرة لا تدخل في بيع الدار لبنائها على الطريق
فاخذت حكمه الا بكل حق ونحوه ما مر وقال ان مفتحتها في الدار تدخل
كالعلو ويدخل الباب الاعظم في بيع بيت او دار مع ذكر المرافق لانه من

مرافقها خاتمة لا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق ونحو
مما ستر بخلاف الاجارة لدار او ارض فتدخل بلا ذكر لانها تعقد الانتفاع
لا غير والرهن والوقف خلاصه ولو اقر بدار او صالح عليها او وصي
بها ولم يذكر حقوقها ومرافقها لا يدخل الطريق كالباع ولا يدخل في
القسمه وان ذكر الحقوق والمرافق الا برضي من يحتمل عن الفتح وفي
الحواشي اليه قونية ينبغي ان يكون الرهن كالباع اذ لا يقصد منه
الاتفاق **قلت** هو جيد لو لا مخالفته للمنقول كما مر ولفظ الخلاصة
ويدخل الطريق في الرهن والصدقة الموقوفة كالاجارة واعتمده المصنف
تبعاً للبحر نعم ينبغي ان تكون الهبة والنكاح والخلع والعقود على مال كالباع
والوجه فيها لا يخفى **باب الاستحقاق** هو طلب الحق
الاستحقاق نوعان احدهما مبطل للملك بالكلية كالعتق والحرية الاصلية
ونحوه كتدبير وكتابة وتاثيرها ناقلة من شخص الى آخر كاستحقاق
به اي بالملك بادعي زيد على بكر ان ماني يده من العبد ملك له وبرهن
فالتاقل لا يوجب نسخ العقد على الظاهر لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به
حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذواليد الملك منه ولو مورثه فيتعدي الى بقية
الورثة اشياء فلا تسمع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى التنازع ولا
يرجع احد من المشترين على بايعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل ما لم يقض
على الكفول عنه لئلا يجتمع ثمنان في ملك واحد لان بدل المشتق مملوك
ولو صالح بشئ قليل او ابر عن ثمنه بعد الحكم له برجوع عليه فلبايعه ان يرجع
على بايعه ايضا لزال البدل عن ملكه ولو حكم المشتق فصالح المشتري لم يرجع
لانه بالصالح ابطال حق الرجوع وتامه في جامع الفصولين والمبطل يوجب اي
يوجب نسخ العقود اتفاقا ولكل واحد من اباعه الرجوع على بايعه وان لم
يرجع عليه ويرجع هو ايضا كذلك على الكفيل ولو قبل القضا عليه لعدم
اجتماع الثمنين اذ بدل الحر لا يملك والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة
من الناس سواء كان بيينة او بقوله انا حر اذ لم يسبق منه اقرار بالرق اشياء
فلا تسمع دعوى الملك من احد وكذا العتق وفروعه بمنزلة حرية الاصل
واما الحكم بالعتق في الملك المورث فعلى الكافة من وقت التارخ ولا يكون
قضا قبله كاسطه من لا خسر ويعقوب باشا فاحفظه فان اكثر الكتب
عنه خالية واختلاف في القضا بالوقف قبل الحرية وقيل لا تسمع فيه دعوى
ملك آخر وقف آخر وهو المختار وصحة العادى وفي الاشياء القضا يتعدي
في اربع حرية ونسب ونكاح وولا وفي الوقف يقتصر على الاصح ويثبت رجوع
المشتري على بايعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيينة لما سيجي انها حجة متعدي
اما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري او بملكه فلا رجوع لانه حجة قاصرة والاصل

ان البيينة حجة متعدي تظهر في حق كافة الناس لكن لا في كل شئ كما هو ظاهر
كلام الزيلعي والعيني بل في عتق ونحوه كما مر ذكره المصنف لا اقرار بل هو حجة
قاصرة على المقر لعدم دلالة على غيره بقي لواجتماع فان ثبت الحق بهما قضى
بالاقرار الا عند الحاجة فبالبيينة اولى فتح ونهر فلو استحققت بيعة ولدت
عند المشتري لا باستيلاده بيينة يتبعها ولدها بشرط القضا به اي
بالولد في الاصح زيلعي وكلام البرازي يفيد تقييده بما اذا سكنت الشهود
فلوبينا انه لذى اليد او قالوا لا ندري لا يقضى به نهر ثم استيلاده
لا يمنع استحقاق الولد بالبيينة فيكون ولد المورث حراً بالقيمة لمستحقه
كما مر في باب دعوى النسب وان اقر ذواليد بها لرجل لا يتبعها فيما خرها
وحدها والفرق ما مر من الاصل وهذا اذا لم يدعه المقر له فلو ادعاه يتبعها
وكذا سائر الزوايد نعم لضمان بهلاكها كزوايد المصوب ولم يذكر النكاح
لان في حكم الاقرار قهراً في معنى العادى ومنع التناقض اي التذافع
في الكلام **دعوى الملك** لعين او منفعة لما في الصغيرى طلب نكاح الامة
يمنع دعوى تملكها وكما يمنعها لنفسه يمنعها لغيره الا اذا وفق وهل يكفي
امكان التوفيق خلاف سنحقه في متفرقات القضا وفروع هذا الاصل
كثيره سيجي في الدعوى ومنها ادعى على اخوانه اخوه وادعى عليه النفقة
فقال المدعى عليه ليس هو باخي ثم مات المدعى عن تركة فجاد المدعى عليه
بطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل للتناقض وان قال ابى او ابني قبل
والاصل ان التناقض لا يمنع دعوى ما يخفى سببه كالنسب والطلاق
وكذا الحرية فلو قال عبد لمشتري فانا عبد لزيد فاشتره معتمدا
على مقالته فاذا هو حر اى ظهر حراً فان كان البايع حاضراً او غائبا غيبه
معروفة يعرف مكانه فلا شئ على العبد لوجود القابض والارجع المشتري
على العبد بالثمن خلافا للثاني ولو قال اشترى فقط او انا عبد فقط
لا رجوع عليه اتفاقا قدر رجوع العبد على البايع اذ اظفر به بخلاف
الرهن بان قال ارتهنني فاني عبد لم يضمن اصلا والاصل ان التعريض
يوجب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع عقارا ثم برهن
انه وقف محكوم بلزومه قبل والا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلاف
الاعتاق فتح واعتمده المصنف تبعاً للبحر على خلاف ما صوبه الزيلعي وتقدم
في الوقف وسيجي آخر الكتاب اشترى شيئا ولم يقبضه حتى ادعاه اخى
انه له لا تسمع دعواه بدون حضور البايع والمشتري للقضا عليها ولو
قضى له بحضورهما ثم برهن احدهما على ان المشتق باع من البايع ثم هو
باع من المشتري قبل ولزم البايع وتامه في الفتح لا عبرة بتاريخ الغيبة
بل العرق لتاريخ الملك فلو قال المشتق عندا دعوى غابت عنى هذه الدابة

منذ سنة فقبل القضاء بها للمحقق اجبر المحقق عليه البايع من القصة فقال
 البايع لم يئنه انها كانت ملكا لي منذ سنتين مثلاً وبرهن على ذلك لا تدفع
 الخضومة بل يقضى بها للمحقق لبقادعواه في ملك مطلق خال عن تاريخ من
 الطرفين العلم بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع على البايع عند الاستحقاق
 فلو استولد مشتريه يعلم غضب البايع اياها كان الولد رقيقاً لا يخدم
 الغرور ويرجع بالثمن وان اقر بملكية المبيع للمحقق درر وفي القنية لو
 اقر بالملك للبائع ثم استحق مزيده ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه
 بسبب ما امر بتسليمه اليه بخلاف ما اذا لم يقر لانه محتمل بخلاف الفرض لا يحكم
 القاضي بجعل الاستحقاق بشهادة انه كتاب قاضي كذا لان الخط يشبه
 الخط فلم يجوز الاعتماد على نفس السجل بل لابد من الشهادة على مضمونه ليقضى
 للمحقق عليه بالرجوع بالثمن كذا الحكم في ما سوى نقل الشهادة والوكالة
 من محاضر وسجلات وصكوك لان المقصود بكل منها الزام الخصم بخلاف
 نقل وكالة وشهادة لانها لتخصيل العلم للقاضي ولذا لم يزلهم ولو
 الخصم كافراً ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دار صوح على شيء معين
 واستحق بعضها لجواز دعواه فيما بقي ولو استحق كلها ورد كل العوض
 لدخول المدعي في المحقق واستفيد منه اي من جواب المسئلة امر اذا احدها
 صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة الساقط لا تقضي الى المنازعة
 والثاني عدم اشتراط صحة الدعوى بصحة الجهة المدعى به حتى لو برهن
 لم يقبل ما لم يدع اقراره به ورجع المدعى عليه بحصته في دعوى كلها ان
 استحق شيء منها لفوات سلامة المبدل قيد بالمجهول لانه لو ادعى قدرا
 معلوما كربعها لم يرجع ما دام في يده ذلك المقدار وان بقي اقل رجوع
 بحساب ما استحق منه **فرع** لو صالح من الدنايز على دراهم وقبض
 الدراهم فاستحق بعد التفرق رجوع بالدنايز لان هذا الصلح في معنى المرف
 فاذا استحق البدل بطل الصلح فوجب الرجوع درر وفيها فروع اخرى
 فليستظرو في المتظومة المحببة مهمة منها :

- لو استحقا ظهر المبيع • له على بايعه الرجوع
- بالثمن الذي له قد دفع • الا اذا البايع هربنا ادعى
- بانه كان قديماً اشترى • ذلك من ذا المشتري بلا مرا
- لو اشترى خراطة وانفق • شيئا على تغييرها وطفقا
- ذاك يسوى بعد اكادها • ثم استحق رجل تمامها
- فالمشتري في ذاك ليس داجعا • على الذي عند تلك بايعا
- ولا على ذا المحقق مطلقا • بذ الذي كان عليها انفق
- وان بيع مستحق ظهرا • ثم قضى القاضي على من اشترى

به فضال الذي ادعاه • صلحا على شيء له اداه
 يرجع في ذاك بكل الثمن • على الذي قد باعه فاستبين
 وفي المينة شري دارا وبني فيها فاستحق رجوع بالثمن وقيمة البناء
 بنينا على البايع اذا سلم التقض اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير
 كما لو استحق جميع بنائها لما تقر بان الاستحقاق متى ورد على ملك
 المشتري لا يوجب الرجوع على البايع بقيمة البناء مثلاً ولو حفر بيرا او
 نقي البالوعة او رم من الدار شيئا ثم استحق لم يرجع بشيء على البايع
 لان الحكم يوجب الرجوع بالقيمة لا بالثمن كما في مسئلة الخزائن حتى لو كتب
 في الصك كما انفق المشتري فيها من نفقة او رم فيها من مرمية فعلى البايع
 يفسد البيع ولو حفر بيرا وطواها يرجع بقيمة الطي لا بقيمة الحفر
 فاذا شرطاه فسد وكذا لو حفر شاقية ان تنظر عليها رجوع بقيمة بنا الفطرة
 لا بنفقة حف الساقية وبالجمله فانما يرجع اذا بنى فيها او غرس بقيمة ما يمكن
 نقضه وتسليمه الى البايع فلا يرجع بقيمة حصن وطين وغمامه في الفضل الخامس
 عشر من الفصولين وفيه شري كراما فاستحق نصفه له رد الباقي ان لم يتغير
 في يده ولم ياكل من ثمره ولو شري ارضين فاستحق احداهما ان قبل القبض خير
 المشتري وان بعده لزمه غير المحقق بحصته من الثمن بلا خيار ولو استحق العبد
 او البقرة لم يرجع بما انفق ولو استحق ثياب القن او برذعة الحمار لم يرجع بشيء
 وكل شيء يدخل في البيع تبعا لاحصته من الثمن ولكن يخير المشتري فيه
 فقيه ولو استحق مزيد المشتري الاخير كان قضا على جميع الباعة ولكل ان
 يرجع على بايعه بالثمن بلا اعادة بينة لكن لا يرجع قبل ان يرجع عليه
 المشتري عند ابى حنيفة وقال ابو يوسف له ان يرجع قال لا ترى ان المشتري
 الثاني لو ابرا الاول من الثمن كان للاول الرجوع كما لو وجد العبد حرا فلكل
 الرجوع قبله خاتمة لكن في الفصولين ما يخالفه فقيه ولو اشترى عبدا
 فاعتقه بمال اخذه منه ثم استحق العبد لم يرجع المحقق بالمال على المعتق
 ولو شري دارا بعبد واخذت بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة ويأخذ
 البايع الدار من الشفع لبطان البيع **باب السلم** هو
 لغة كالسلف وزنا ومعنى وشرعا بيع اجل وهو السلم فيه باجل وهو
 راس المال وركنه ركن البيع حتى ينعقد بلفظ بيع في الاصح ويسمى صلحا
 الدراهم رب السلم والسلم بكسر اللام ويسمى الاخر السلم اليه والحنطة مثلاً
 المسلم فيه والثلث راس المال وحله بثوب الملك للمسلم اليه ولرب السلم
 في الثمن والسلم فيه فيه لف ونشر مرتب ويصح فيما يمكن ضبط صفته كجوده
 وردائه ومعرفة قدره ككيل وموزون وخروج بقوله فتمن الدراهم
 والدنايز لانها اثمان فلم يجوز فيها السلم خلافا لما لك وعددي متقار

كجوز وبيض وفلس وكثير وشمش وتين ولبن بكسر الباء وجر على بن معين
بين صفته ومكان ضربه خلاصه ودر عي كسوب بين قدره طولا وعرضا
وصفته كقطن وكتان ومركب منهما وصفته كعمل الشام او مصر او زيد
او عمرو وورقة او غلظه وورنه ان يبيع به فان الرياح كلما ثقل وزنه
زادت قيمته والحريم كلما خف وزنه زادت قيمته فلا بد من بيان مع الزرع
لا يصح في عددي متفاوت هو ما متفاوت ما لينة كبطيخ وقرع ودر ورماني
فلم يجوز عدد ابلا من وزنه وما جاز عدا جاز كيلا ووزنا نهر ويصح في سلك مبيع
وما في لغة ردية وفي طري حين يوجد وزنا وضربا اي نوعا قيد لها لا
عدد التفاوت ولو صفارا جاز وزنا وكيلا وفي الكبار روايتان تجتبي لاني
حيوان ما خلافا للشافعي واطرافه كروس واكارع خلافا للمالك وجاز وزنا
في رواية ولا في خطب بالخزم ورطوبة بالحجر اذا اضبط بما لا يودي
الى نزاع وجاز وزنا فتح وجوه وحرر الاصغار ولو تباع وزنا لانه
انما يعلم به ومنقطع لا يوجد في الاسواق من وقت العقد الى وقت الاستحقاق
ولو انقطع في اقليم دون آخر لم يجوز في المنقطع ولو انقطع بعد الاستحقاق
خير رب السلم بين انتظار وجوده والفسخ واخذ راس ماله وحمل ولو
نزوع عظم وجوازه اذا بين وصفه وموضعه لانه موزون معلوم
وبه قالت الائمة الثلاثة وعليه الفتوى بخر وشرح مجمع لكن في القهستاني
انه يصح في النزوع بلا خلاف اما الخلاف في غير النزوع ففيه لكن صرح
غيره بالرأيتين فتدبر ولو حكم بجوازه صح اتفاقا بزأزيه وفي العيني
انه قيمي عنده مثلي عندها ولا بمكيال وذراع مجهول قيد فيها وجوزه
الثاني في الماقر بالتعامل فتح وبرقرية بعينها ونمر حيلة معينة الا اذا
كانت النسبة لثمرة او حيلة او قرية لبيان الصفة لا التعيين الخارج كقبح
مرجى او بلدي بديارنا فالمانع والمقتضى العرف فتح ولا في حنطة حديثه
قبل حدودها لانها منقطة في الحال وكونها موجودة وقت العقد الى وقت المحل
شرط فتح وفي الجوهره اسلم في حنطة جديدة او في درة حديثة لم يجوز لانه
لا يدرى ا يكون في تلك السنة شئ ام لا قلت وعليه فما يكتب في وثيقة
السلم من قوله جديد عامه مفسد له اي قبل وجود الجديد اما بعده فيصح كما لا
يخفى وشرطه اي شرط صحته التي تذكر في العقد سبعة بيان جنس كبير او ثمر
وبيان نوع كسقي او بعلي وصفه كجيد او ردي وقدر ككذا كيلا لا يقبض
ولا ينسب واجل واقله في السلم شهر به يفتي وفي الحاوي لا باس بالسلم
في نوع واحد على ان يكون حلول بعضه في وقت وبعضه في وقت آخر ويبطل
الاجل بموت السلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ السلم فيه من تركته حاله
لبطلان الاجل بموت المديون ولذا شرط دوام وجوده لتدوم القدرة

على تسليمه بموته وبيان قدر راس المال ان تعلق العقد بمقداره كما في مكيل
وموزون وعددي غير متفاوت واكتفيا بالاشارة كما في موزون وحيوان
قلنا ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد راس المال ابن كمال
وقد ينفق بعضه ثم يجد باقية معيبا فيرده ولا يستبد له رب السلم في مجلس
الرد فيفسخ العقد في المردود ويبقى في غيره فتلزم جهالة المسلم فيه فيما بقي
ابن مالك فوجب بيانه والسابع بيان مكان الايقاع للمسلم فيه فيما له حمل
وموتة ومثله الثمن والاجر والقسمه وعينا مكان العقد وبه قالت الثلاثة
كبيع وقرض واقتلاف وغصب قلنا هذه واجبة التسليم في الحال بخلاف
الاول بشرط الايقاع في مدينة فكل محلها سوا فيه اي في الايقاع حتى لو
أوفاه في محلة منها برى وليس له ان يطالبه في محلة اخرى بزأزيه وفيها
قبلة شرط حمله الى منزله بعد الايقاع في المكان المشروط لم يصح لاجتماع
الصفقتين الاجارة والتجارة وما لا حمل له كسك وكافور وصغار ولو لا بشرط فيه
بيان مكان الايقاع اتفاقا ويوف حيث شأ في الاصح وصح ابن الكمال مكان
العقد ولو عين فيما ذكر مكانا تعين في الاصح فتح لانه يفيد سقوط خطر
الطريق وبقي من الشروط قبض راس المال ولو عين قبل الافتراق بابتدائها
وان ناما او سارا فرسخا او اكثر ولو دخل ليخرج الدراهم ان توارى عن
المسلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وصحت الكفالة والحوالة والارتهان براس
مال السلم بزأزيه وهو شرط بقاياه على الصحة لاشترط انعقاده بوصفها
فينعقد صحيحا ثم يبطل بالافتراق بلا قبض ولو ابي المسلم اليه قبض راس
المال اجبر عليه خلاصه وبقي من الشروط كون راس المال منقودا وعدم الخیار
وان لا يشمل البدلين احدي الربا وهو القدر المتفق او الجنس لان حرمة
النساء تتحقق به وعدها العيني تبعا للغاية سبعة عشر وزاد المص وغيره
القدرة على تحصيل السلم فيه ثم فرع على الشرط الثامن بقوله فان اسلم
ما في درهم في كربضم فتشديد ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكايك و
الكوك صاع ونصف عيني برحال كون المائتين مقسومة مائة دينار عليه
اي على المسلم اليه ومائة نقدا تقدها رب السلم وافتراقا على ذلك فاسلم
في حصة الدين باطل لانه دين بدين وصح في حصة النقد ولم يشع
الفساد لانه طارح حتى لو نقد الدين في مجلسه صح في الكل ولو احدى مائتي
او على غير العاقد ففسد في الكل ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في راس المال
والارب الدين في السلم فيه قبل قبضه بمحو بيع وشركة ومراجعة وتولية
ولو من عليه حتى لو وهبه منه كان اقاله اذا قبل وفي الصغرى اقاله بعض
السلم جائز ولا يجوز لرب السلم شرا شئ من السلم اليه براس المال بعد
الاقالة في عقد السلم الصحيح فلو كان فاسدا جاز الاستبدال كسائر الديون

قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه السلام لا تاخذ الا سلمك اوراس مالك
اي الاسلمك حال قيام العقد اوراس مالك حال انفساخه فاستنبح
الاستبدال بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال عنه لكن بشرط قبضه
في مجلس الاقالة لجواز تصرفه فيه بخلاف السلم ولو شري المسلم اليه في كثر
كر او امر المشتري رب السلم بقبضه قضا عما عليه لم يصح للزوم الكيل
مرتين ولم يوجد وصح لو كان الكفر قرضا وامر مقرر عنه به لانه اعادة الاستبدال
كما صح لو امر المسلم اليه رب السلم بقبضه منه له ثم لنفسه فاكثاله مرتين
لزوال المانع امره اي المسلم اليه رب السلم ان يكيل المسلم فيه في ظرفه فكاله
من طرفه اي وعاد رب السلم ببيعته اما بحضرة فيصير قابضا بالتحلية
او امر المشتري البائع بذلك فقال في طرفه طرف البائع لم يكن قبضا لحقه
بخلاف كيله في طرف المشتري بامره فانه قبض لان حقه في العين والاول في
الذمة كيل العين المشتراة ثم كيل الدين المسلم فيه وجعلها في ظرف المشتري
قبض بامره لتبعية الدين للعين وعكسه وهو كيل الدين او لا لا يكون
قبضا وخبراه بين نقض البيع والشركة اسلم امة في كرم وقبضت فتقايلا
السلم فانت قبل قبضها بحكم الاقالة بقي عقد الاقالة او ماتت فتقايلا
صح لبقا المقود عليه وهو المسلم فيه وعليه قيمتها يوم القبض فيهما في الميكتين
لان سبب الضمان كذا الحكم في المقايضة بخلاف الشر بالثمن فيهما لان الامة
اصل في المبيع والحاصل جواز الاقالة في السلم قبل هلاك الجارية وبعده بخلاف
البيع تقايلا لبيع في عبدا فابق بعد الاقالة مريد المشتري فان لم يقدر على
تسليمه للبائع بطلت الاقالة والبيع بحاله قتيه والقول لمدعي الرداء والتا
لانا في الوصف وهو الرداء والاجل والاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول
لصاحبه بالاتفاق وان خرج حضومة ووقع الاتفاق على عقد واحد
فالقول لمدعي الصحة عندهما وعنده المنكر ولو اختلفا في مقداره فالقول
للتطالب مع يمينه لانكاره الزيادة وان برهن قبل وان برهننا قضى
بيمينه المطلوب لاثباتها الزيادة وان اختلفا في مضيه فالقول للمطلوب
اي المسلم اليه بيمينه الا ان يبرهن الآخر وان برهننا بيمينه المطلوب ولو
اختلفا في السلم تخالفا استخانا ففتح والاستصناع هو طلب عمل الصنعة
باجل ذكر على سبيل الاستعمال لا الاستعمال فانه لا يصير سلما سلم فتعتبر
شرائطه جري فيه تعامل ام لا وقال الاول استصناع وبدونه اي
الاجل فيما فيه تعامل الناس لحق وقفة وطست بمهله وذكره في المغرب
بالثني المحجة وقد يقال طشوت صح الاستصناع بيبعا لاعدته على الصحيح
ثم فرع عليه بقوله فيجب الصانع على عمله ولا يرجع الامر عنه ولو كانت
عده لما لزم والبيع هو العين لا عمله خلافا للبرذعي فان جاء الصانع

بمصنوع

بمصنوع غيره او بمصنوعه قبل العقد فاخذه صح ولو كان المبيع عمله لما صح ولا
يتعين المبيع له اي للامر بلا رضاه فصح بيع الصانع لمصنوعه قبل روية
آمره ولو تعين له لما صح بيعه وله اي للامر اخذه وتوكله بخيار الروية وفاده
انه لا خيار للصانع بعد روية المصنوع له وهو الامر صح ثم لم يصح فيما لم يتعامل
به كالثوب الاجل كما مر فان لم يصلح فسدان ذكر الاجل على وجه الاستعمال
وان للاستعمال كعلي ان تفرغه غدا كان صحيحا **فرع** السلم في الدين لا يجوز
لما في اجارة جواهر التناوي لوجعل الدين اجرة لا يجوز لانه ليس بمثل لان
النار عملت فيه ولذا لا يجوز السلم فيه فلا يجوز في الذمة حتى لو كان عينا
جاء **قلت** ويحكي في الغصب ان الرب والقطر واللحم والفحم والاجر
والصابون والعصفر والسرقيين والجلود والصرم وبر مخلوط بشعر قيمى
فليحفظ انتهى **باب المتفرقات** من ابوابها وغير
في الكثر بمسائل مثورة وفي الدرر بمسائل شتى والمعنى واحد اشترى ثوبا
او فرسا من خرف لاجل استيناس الصبي لا يصح ولا قيمة له ولا يضمن متلفه وقيل
بخلافه يصح ويضمن قتيه وفي آخر حظر المجتبى عن ابي يوسف يجوز بيع اللعبة
وان يلعب بها الصبيان وصح بيع الكلب ولو عقورا والفهد والفيل والفرد
والسباع بساير انواعها حتى الهرة وكذا الطيور علمت او لا سوى الخنزير
وهو المختار للانتفاع بها ويجلد لها كما قدمناه في البيع الفاسد والتعسر بالقرء
وان كان حراما لا يمنع بيعه بل يكره كبيع العصير شرح وبهانية **فرع** لا ينبغي
اتخاذ كلب الخوف لص او غيره فلا باس ومثله ساير سباع عتي وجاز
اقتناؤه لصيد وحراسة ماشية وزرع اجاعا كما صح بيع خر حمام كثير
وصح هبته قتيه وادنى القيمة التي تشترط لجواز البيع فليس ولو كانت كسرة
خبر لا يجوز قتيه كما لا يجوز بيع هوام الارض كالحنافس والقنادف
العقارب والوزغ والضب والاهوام البحر كالسرطان وكلما فيه سوى سمك
وجوز في القنية بيع ماله ثمن كسقفور وجلود خنز وجل الما لو حيا
والطلق الحسن الجواز وجوز ابوالليث بيع الحيات ان انتفع بها في الادوية
والالا ورده في البدايع بانه غير سديد لان المحرم شرعا لا يجوز الانتفاع
به للتداوى كالحرف فلا تنفع الحاجة الى شرع البيع ويجوز بيع دهن بحسن
اي متنجس كما قدمناه في البيع الفاسد وينتفع به للاستصباح في غير مسجد
كما مر والذي كالمسلم في بيع كسوف وسلم وربا وغيرها غير الحمر والخنزير
وميته لم تمت حتف انقها بل بنحو خنق او ذبح مجوس فانها خنزير وقد
امرنا بتركهم وما يدبون وصح شراؤه اي الكافر كما قدمناه في البيع الفاسد
عبدا مسلما او مصحفا او شقصا منهما ويجوز على البيع ولو المشتري صغيرا
اجبر وليه فلو لم يكن اقام القاضي له وليا وكذا لو اسلم عنده ويتبعه طفله

محل يجوز بيع اللعبة
محل بيع ساير الحيوانات
سوى الخنزير

محل لا يجوز بيع هوام الارض
والبحر

ولو اعتقه او كاتبه جاز فان عجز اجبر ايضا ولو دبره او استولدها سعيها
في قيمتها ويوجع ضربا لو طينه مسلمة وذلك **حرام** **فروع** من عادته
شرا المردان يجبر على بيعه دفعا للفساد **فروع** وعينه وكذا حرم اخذ
صيدا يوم رارساله ولو اسلم مريض الخمر سقطت ولو المستقرض فروايتان
وطي زوجه الامة المشتراة التي انكحها مشتريها قبل قبضها قبض المشتري بها
لحصوله بتسليطه فصار فعله كفعاله لا يجرد نكاحها استحسانا **فروع**
انتقض البيع قبل القبض بطل النكاح في قول الثاني وهو المختار وقيدته
الكال بما اذا لم يكن بطلانه بموتها فلو بيعه قبل القبض لم يبطل النكاح وان
بطل البيع فيلزمه المهر للمشتري فتح اشترى شيئا منقولا اذا العقار
لا يبيعه الا القاضى وغاب المشتري قبل القبض ونقد الثمن غيبة معروفة
فاقام بايعة بينة انه باعه منه لم يبيع في دينه لا مكان ذهابه اليه وان
جهل مكانه يبيع المبيع اى باعه القاضى او ما موره نظر الغائب وادى الثمن
وما فضل بمسكه للغائب وان نقص تبعه البايع اذا ظفربه وان اشترى اثنان
شيئا وغاب واحد منهما فللمحاضر دفع كل غنمه ويجبر البايع على قبول الكل
ودفع الكل للمحاضر وله قبضته وجبته عن شريكه اذا حضر حتى ينقد
شريكه الثمن بخلاف احد المتاجرين والفرق ان البايع جسي المبيع الا
لاستيفاء الثمن فكان مضطرا بخلاف المؤجر اللهم الا اذا شرط تعجيل الاجرة
باع شيئا بالثقل مثقال ذهب وقضة تنصفا به اى بالثقل فيجب حماية مثقال
من كل منهما لعدم الاولوية وفي بيعه شيئا بالثقل من الذهب والفضة تنصفا
وانصرف للوزن المعهود فالنصف من الذهب مثاقيل والنصف من الفضة
دراهم ومثله له على كرجطة وشعير وسهم لزم من كل ثلث كرجطة وقاعدة
في العائلات كلها كهر ووصية ووديعة وعصب واجارة وبدل خلع وغيره في
موزون ومكيل ومعدود ومذروع وعيني وقوله **وزن سبعة** تقدم في
الزكاة وافاد الكال ان اسم الدرهم ينصرف للمتعارف في بلد العقد ففي مصر
ينصرف للفلوس وافاد في النهر ان قيمته تختلف باختلاف الازمان فافتي
اللقاني بانه يساوى نصفاً وثلاثة فلوس فلواطلق الواقف الدرهم اعتبر
زمنه ان عرف والا صرف للفضة لانه الاصل كما لو قيده بالنقرة كواقف
الشيخونية وكحوها فقيمة درهما نصفان وافاد المص ان النقرة تطلق على
الفضة والذهب وعلى الفلوس الخماس يعرف مصر الآن فلا بد من مرجح فان لم
يوجد فالعمل على الاستيمارات القديمة للوقف كما عولوا عليها في نظائره كعرفة
خراج وكخوه قال وبه افتي المتلا ابو السعود افندي ولو قبض زيفاً بدل
جيد كان له على اخر جاهلاً به فلو علم وانفقته كان قصداً اتفاقاً ونفق
او انفقته فلو قايمارده اتفاقاً فهو قصداً لحقه وقال ابو يوسف اذا علم

يعلم يورد مثل زيفه ويوجع يجيد استحسانا كما لو كانت ستوفة او نهرجة
واختاره للبغوى ابن كمال **قلت** ورجحه في البحر والنهر والشراب لانية
فيه يفتى ولو فرخ او باض طيرة ارض لرجل او تلسر فيه باطبي اى انكسر
رجله بنفسه فلو كسرهما رجل كان لكاسر لا للاخذ فهو للاخذ لسبق يده لبايع
الا اذا هيا ارضه لذلك فهو له او كان صاحب الارض قريباً من الصيد
بحيث يقدر على اخذه لو مديده فهو لصاحب الارض لتمكنه منه فلو اخذه
غيره لم يملكه نهراً وكذا مثل ما مر صيد تعلق بشبكة نصبت للحفاف او دخل
دار رجل وذرهم او سكر نثر فوقه على ثوب لم يعدله سابقاً ولم يلف لاحقا
فلو اعده او كفه ملكه بهذا الفعل **فروع** غسل النخل في ارضه ملكه مطلقاً
لانه صار من انزالها شري دارا فطلب المشتري ان يكتب له البايع صكاً لا
يجبر عليه ولا على الاشهاد والخروج اليه الا اذا جاءه بعد ول وصك فليس له
الامتناع من الاقرار بشري قطناً فغنمته امرأته فكله له المرأة اذا كفت بلا
اذن الورثة كفن مثله رجعت في التركة ولو اكثر لا ترجع بشي قارحه
الله ترجع بقيمة كفن المثل لا يبعد الكسب حراماً واشترى به او بالدرهم
المقصوبة شيئا قال الكرخي ان نقد قبل البيع تصدق بالزح والا لا وهذا قياس
وقال ابو بكر كلاهما سوا ولا يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقل بهذه الدراهم
واعطى من الدراهم دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز اخذ ربحه ما لم يعلم انه
الكسب الحرام من ربح ثوبه لا يجوز لاحد اخذه ما لم يقل حين ربحي لياخذه من
من اراد باع الاب صنيعة طفله والاب مفسد فاسق لم يجز بيعه استحساناً
شربت لطفها على ان لا ترجع عليه بالثمن جاز وهو كالهبة استحساناً قال
الاسير اشترى او فكنى فشراه رجوع بما ادى كانا فرضه ولو قال بالف فشراه بالكثر
لم يلزمه الفضل لانه تخلص لا شرا شري دارا وديع وناذى جيرانه ان على
الدوام منع وعلى النذرة يتحمل منه شري لما على انه لم غنم فوجده لم يغزله
الرد قال زن لى من هذا اللحم ثلاثة ارطال فوزن له خير ومن هذا الخبز
فوزن لم يخير شري بذرا خريفا فاذا هو ربيعي او شري بذرا بطيخ فاذا
هو بذرا القثا ان قايمارده وان مستهلكا فعليه ثلثه ساوم صاحب الزجاج
فدفع له قد حايضه فوقع منه على اقتراح فانكسر واضمح الاقتراح الا القدر
شري شجرة باصلها وفي قلعهما من الاصل ضرر بالبايع يقطع من وجه
الارض من حيث لا يتضرر به البايع ولو انهدم من سقوطه حايضه صفى القالع ما تولد
من قلعه دفع درهم زبوا فانكسرهما المشتري لاشي عليه ونما صنع حيث عشه
وخانه وكذا لو دفع اليه لينظر اليه فكسره لا بأس ببيع المفتوش اذا بين او كان
ظاهراً يره وكذا قال ابو حنيفة في خنطة خلط فيها الشجر والشعير يرى لا بأس
ببيعه وان طحنه لا يبيع وقال الثاني في رجل معه فضة نحاس لا يبيعها

والعبارة ان ظاهره ان اوله بالثمن

انما كانا درهمين فممنوع
انما كانا درهمين فممنوع

حتى يبين وكل شيء لا يجوز فانه ينبغي ان يقطع ويعاقب صاحبه اذا انفق وهو
يجزى شري فلو ساء بدرهم فدفعها اليه وقال هي بدرهمك لا ينفعها حتى
يعدها شري بالدرهم الزيت ورضي باقل مما يشتري بالجيد حل له شري ثيابا
بيضا د على ان يوفي ثمنه بمرقند لم يجوز لجهالة الاجل باع نصف ارضه بشرط
خراج كلها على المشتري فهو فاسد اخذ الخراج من الاكارل ان يرجع على الدهقان
استحانا شري الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الاكارل ان يبيع وله حصته من
الثمن وان لم يرض لم يجوز بيعه قضاء درهما وقال انفق فان جاز والارده
على فقبله ولم ينفعه لردده استحانا بخلاف جارية وجديها عيبا فقال
اعرضها او بعها فان نفقت والاردها فعرضها على البيع سقط الرد قال ابو
حنيفة اذا وطئ رجل امته ثم زوجها مكانه فللزوجه وطئها بلا استبراء وقال
ابو يوسف استبج ولا يقربها حتى تحيض حيضة كالواشترها كما سيجي في
الحظر والكل من الملقط ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه به ههنا
اصلا ان احدهما ان كل ما كان مبادلة بما لا يفسد بالشرط الفاسد كالبيع وما لا
فلا كالقرض ثانيهما ان كل ما كان من التملكيات او التقييدات كرجعه يبطل تعليقه
بالشرط والا يصح لكن في استقاطات والتزامات يحلف بهما كالحج وطلاق
يصح مطلقا وفي الطلاقات ولايات وتخريصات بالملايم بنزاهة فالاول
اربعة عشر على ما في الدرر والكتن واجارة الوقاية البيع ان علقه بكلمة ان لا يبي
على ما بيناه في البيع الفاسد والقسمه للمثلي اما قسمه القيمي فتصح بخيار بشرط
وروية والاجارة الا في قوله اذا جاز اس الشرف فقد اجرتك داري بكذا فيصح به
بقي عمادية وقوله الغاصب داره فرغها والا فاجرتها كل شهر بكذا جاز كما سيجي
في منقرقات الاجارة مع انه تعليق بعدم التفريق والاجارة بالزاي فقول البكر
اجزت النكاح ان رضيت امي يبطل للاجارة بنزاهة وكذا كل ما لا يصح تعليقه
بالشرط اذا انعقد موقوفا لا يصح تعليقه اجازته بالشرط بخلاف فقهاء على البيع
قصور والرجعة قال المصنف انما ذكرتها تبعا للكتن وغيره قال شيخنا في محو
وهو خطأ والصواب انها لا تبطل بالشرط اعتبارا لهما باصلها وهو النكاح
وطال الكلام لكن تعقبه في النهي وفرق بانها لا تنقضي لشهود ومهر وله
رجعة امة على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط بخلاف النكاح
والصلح عن مال بمال درر وغيرها وفي النهر الظاهر الاطلاق حتى لو كان
عن سكوت او انكار كان فدا في حق المنكر ولا يجوز تعليقه والابراء
عن الدين لانه تملك من وجه الا اذا كان الشرط متعارفا او علقه بامر
كاين كان اعطيته شريكي فقال ابرأ منك وقد اعطاه صح وكذا بموته
ويكون وصية ولو وارثه على ما بحثه في النهر وعزل الوكيل والاعتكاف
فانما ليسا مما يحلف به فلم يجوز تعليقهما بالشرط وهذا في احادي الروايتين

كما بسطه في النهر والصحيح الحاق الاعتكاف بالذر والمزارعة والمعاملة الى المساواة
لانها اجارة والا افراد الا اذا علقه بحج الفرد وموته فيجوز ويلزمه الحال عيني
والوقف والرابع عشر التحكيم لقول الحكمين اذا اهل الشرف احكم بيننا لانه صلح معنى
فلا يصح تعليقه ولا اضافته عند الثاني وعليه الفتوى كما في قضا الخانية وبقي
ابطال الاجل ففي النزاهة اذ يبطل بالشرط الفاسد وكذا الحجر على ما في الاشباه
وما يصح ولا يبطل بالشرط الفاسد لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون على
ما عده المصنوع للعيني وزدت ثمانية القرض والهبة والصدقة والنكاح
والطلاق والخلع والعتق والرهن والا ايضا جعلتك وصيا على ان تزوج بنتي
والوصية والشركة والمضاربة وكذا القضا والامارة كوليته بل كذا موبدا صح
وبطل الشرط فله عزله بلا حجة وهل يشترط الصحة عزله كدرس ابيه السلطان
ان يقول رجعت عن التأييد اذ في بعضهم بذلك واختاره في النهر الطلاق الصحة
وفي النزاهة لو شرط عليه ان لا يرثي ولا يشرب الخمر ولا يمتثل قول احد ولا
يسمع خصومة زيد صح التقليد والشرط والكفالة والحوالة الا اذا شرط في الحوالة
الاعطاس ثمن دار المحيل فتفسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتزم كما عزاه المصنوع
للنزاهة واجاب في النهر بان هذا من المحتال وعد وليس الكلام فيه فليحجر
والوكالة والا كالة والكفالة الا اذا كان الفاسد في صلب العقد اي نفس البدل
ككتابتة على خمر فتفسد به وعليه يحل الهلاكهم كما حره خسرو واذن العبد
في التجارة ودعوة الولد كهذا الولد مني ان رضيت امراتي والصلح عن دمر
العهد وكذا الابراء عنه ولم يذكره اكتفا بالصلح درر وعن الجراحة التي
فيها القود ولما كان من القسم الاول وعن جنابة غضب ووديعة وعارية
اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة وفكالة درر والنسب والحجر عن الماذون
نهر والغصب واما ان القن اشباه وعقد الزمة وتعليق الرد بالعيب وتعليق
بخيار الشرط وعزل القاصي كعزلتك ان شافلان فينزل ويبطل الشرط
لما ذكرنا انها كلها ليست بمعاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة
وبقي ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص بالاستقاطات المحضة التي يحلف
بها كطلاق وعناق وبالاتزامات التي يحلف بها كالحج وصلاة والتولييات كقضا
وامارة عيني وزيلعي زاد في النهر الاذن في التجارة وتسليم الشفعة والاسلام
وحرر المصنوع دخول الاسلام في القسم الاول لانه من الاقرار ودخول الكفر
هنا لانه ترك ويصح تعليقه هبة وحوالة وكفالة وابراء عنها بملايم وما يصح
اضافته الى الزمان المستقبل الاجارة وفسحها والمزارعة والمعاملة والمضاربة
والوكالة والكفالة والا ايضا والوصية والقضا والامارة والطلاق والعناق
والوقف فهي اربعة عشر وبقي عارية والاذن في التجارة فيصحان مضامين
ايضا عمادية وما لا تنقضي اضافته الى المستقبل عشرة البيع واجازته وفسحة

والعسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال والابتراع عن الدين
 لانها تمليكات للحال فلا تضاف للاستقبال كالانقلاب بالشرط لما فيه معنى
 القار وبقي الوكالة على قول الثاني المفتي به **باب** **الصرف**
 عنوانه بالباب لا الكتاب لانه من انواع البيع وهو لغة الزيادة وشرعا بيع
 الثمن بالثمن اى ما خلق للثمنية ومنه المصوغ جنسا يجنس او يعرج جس
 كذهب بفضة ويشترط عدم التاجيل والخيار والتماثل اى التساوى
 وزنا والتقابض بالبراجم لا بالتخلى قبل الافتراق وهو شرط بقاها صحيحا
 على الصحيح ان اتحاد جنسا وان وصلية اختلفا جودة وصياغة لما سوغ الربا
 والا بان لم يتجانسا شرط التقابض لحزمة النساء فلو باع النقيدين احدهما
 بالآخر جزا فادى بفضل وتقابضا فيه اى المجلس صح والعوضان لا يتعينان
 حتى لو استقرقا فادى قبل افتراقهما او اسكما اشار اليه في العقد وادى
 مثلها جاز ويقسد الصرف بخيار الشرط والاجل لا خلاهما بالقبض ويصح مع
 استقامتهما في المجلس لزوال المانع وصح خيار روية وعيب في مصوغ لا نقد
شرع الشرط الفاسد يلحق باصل العقد عنده خلا قالهما تهر ظهر بعض
 الثمن زيوفا فرده ينتقص فيه فقط لا يتصرف في ثمن الصرف قبل قبضه
 لوجوبه حفا لله فلو باع دينار بدرهم اشترى بها قبل قبضها ثوبا ثلثا فسد
 بيع الثوب والصرف بحاله باع امة تعدل الف درهم مع طوق فضة في عتقها
 قيمته الف ايامين قيمتهما ليفيد انقسام الثمن على الثمن اوانه غير جنس الطوق
 والا فالعبرة لوزن الطوق لا لقيمتة فقدره مقابل به والباقي بالجارية بالغين
 متعلق ببيع ونقد الثمن الف او باعها بالقيمتة الف فنقد والف سية او
 باع سيفا حليته خمسون ويخلص بلا ضرر فباعه بامية ونقد خمسين فانقد
 فهو ثمن الفضة سوا سكت او قال خذ هذا من ثمنها تخريا للجواز وكذا
 لو قال هذا المعجل حصته السيف لانه اسم الحلية ايضا لدخولها في بيعه بتعاو لو
 زاد خاتمة فسد البيع لان الله الاحتمال فان افترقا من غير قبض بطل في الحلية
 فقط وصح في السيف ان يخلص بلا ضرر كطوق الجارية وان لم يخلص الا بضرر
 بطل اصلا والاصل انه متى بيع نقد مع غيره كفضض ومن ركش بنقد من
 جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله او اقل او جهل بطل ولو بيع جنسه شرط
 التقابض فقط ومن باع انا فضة بفضة او بذهب ونقد بعض ثمنه
 في المجلس ثم افترقا صح فيما قبض واشتركا في الاثنا لانه صرف ولا خيار
 للمشتري لتعيينه من قبله بعدم نقده بخلاف هلاك احد العبدین قبل القبض
 فيخيروا لحد منعه وان استحق بعضه اى الاثنا اخذ المشتري ما بقي بقسطه
 او رد لتعيينه بغير منعه **قلت** ومفاده تخصيص استحقاقه بالبينة
 لا بالافرار فليجوز ان اجاز المحقق قبل نسخ الحاكم العقد جاز العقد اختلفوا

او فضة بذهب او نقد بذهب
 ذهب بذهب او فضة بفضة
 بيع احد الجنسين مع غيره
 فنصف حصته المحرم
 الى الصرف طاعة الاصول
 او المعرفة اذا اعدت
 فالتأنيب على الاولى
 انكره بالعكس فليس على
 قسما

بيع الثمن بالثمن

منى يفسخ البيع اذا ظهر الاستحقاق وظاهر الرواية انه لا يفسخ ما لم يفسخ وهو
 الاصح فتح وكان الثمن له ياخذ البائع من المشتري ويسلمه له اذا لم يفرقا
 بعد الاجازة ويصير العاقد وكلا للمحيز متعلق احكام العقد به دون المحيز
 حتى يبطل العقد بفارقة العاقد دون المستحق جوهره ولو باع قطعة
 نقر فاستحق بعضها اخذ المشتري ما بقي بقسطه بلا خيار لان التبعض لا
 يضرها وهذا لو كان الاستحقاق بعد قبضها وان قبل قبضها بالخيار لتفرق
 الصفقة وكذا الدينار والدرهم جوهره وصح بيع درهمين ودينار بدرهم
 ودينارين بصرف الجنس بخلاف جنسه ومثله بيع كروبيز وكروبيز بقرى
 وكروبيز بقرى وكذا بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار وربع ببيع درهم
 صحيح ودرهمين غلة بفتح فتشديد ما يرد به المال ويقبله التجار
 بدرهمين صحيحين ودرهم غلة للمساواة وزنا وعدم اعتبار الجودة وصح
 بيع من عليه عشرة دراهم دين ممن هو له اى من دانيه فصيح ببعده دينار
 بها اتقا فادى وتقع المقامته بنفس العقد اذ لا ربا في دين سقط او بيعه
 بعشرة مطلقة عن التقييد بدين عليه ان دفع البائع الدينار للمشتري وتقاما
 العشرة الثمن بالعشرة الدين ايضا استحانا وما غلب فضته وذهب فضته
 وذهب حكا فلا يصح بيع الخاص به ولا بيع بعضه ببعض لا متساويا
 وزنا وكذا لا يصح الاستقراض بها الا وزنا كما مر في بابها والغالب عليه
 الغنى منهما في حكم عروض اعتبار للغالب فصيح ببعده بالخاص ان كان الخاص
 الشئ من المغشوش يكون قدره بمثله والزايد بالغنى كما مر ويجنسه متفاضلا
 وزنا وعدا بصرف الجنس بخلافه بشرط التقابض قبل الافتراق في المجلس
 في صورتين لضرر التمييز وان كان الخاص مثله اى مثل المغشوش او اقل
 منه او لا يدري فلا يصح البيع للربا في الاوليين ولا حتماله في الثالث
 وهو اى الغالب الغنى لا يتعين بالتعيين ان لا يسلح لثمنه حينئذ والا
 يروج تعيين به كسلعة وان قبله البعض فله يوفى فيتعلق العقد بجنسه
 زيفا ان علم البائع بحاله والا بجنسه جيدا وصح المبايع والاستقراض بما
 يروج منه عملا بالعرف فيما لا مض فيه فان راج وزنا فيه او عددا فيه
 او بهما فبطل منهما والمتساوى غشه وفضته وذهب كغالب الفضة والذهب
 في تباع واستقراض فلم يجز الا بالوزن الا اذا كان اشار اليهما كما في الخاصة
 واما في الصرف فلكغالب غش فيصح بالاقتدار المار اشترى شيئا به بغالب
 الغش وهو نافع او فلو من نافقة ففسد ذلك قبل التسليم للبائع بطل البيع
 كالمواضع عن ايدى الناس فانه كالفساد وكذا حكم الدرهم لو كسدت او
 انقطعت بطل وصحاه بقيمة المبيع وبه يفتى رفقا بالناس بحرقا يثق
 وحد الكساد ان نتروك المعاملة بها في جميع البلاد فلو راجت في بعضها

سبيكم اولان كوش

لم يسطر بل يتخير البايع لتعيينها وحق الانقطاع عدم وجوده في السوق وان
وجد في يد الصياد فله في البيوت كذا ذكره العيني وابن الملك بالعطف
خلا فالما في نسخ المص وقد عزاه للهداية ولم اراه فيها والله اعلم وفي البرازية
لورا جت قبل نسخ البايع البيع عاد جاز لا عدم انقضاء العقد فلا نسخ
وعليه فقول المصنف بطل البيع اي ثبت للبايع ولاية فسخه والله الموفق
وقيد بالكساد لانه لو نقصت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله اجماعا
ولا يتخير البايع وعكسه لو غلبت قيمتها وازدادت فذلك البيع على حاله
ولا يتخير المشتري ويطالب بنقد ذلك العيار الذي كان وقع وقت البيع فتح
وقيد بقوله قبل التسليم لانه لو باع دلال وكذا ضمنوا متاع الغير بغير اذنه
بدراهم معلومة واستوفاهما فسدت قبل دفعها الى رب المتاع لا يفسد
البيع لان حق القبض له عيني وغيره وصح البيع بالفلوس النافقة وان لم
تعيين كالدراهم وبالكاسدة لا حتى يعينها كالمع والجب على المستقر رد
مثل الفلوس القرض اذا سدت واوجب محمد قيمتها يوم الكساد وعليه الفتوى
ببرازية وفي النهر وتأخير صاحب الهداية دليلها ظاهر في اختيار قولهما
اشترى شيئا بنصف درهم مثلا فلوس صح بلا بيان عددها للعلم به وعليه
فلوس تباع بنصف درهم وكذا بثلاث درهم او ربعة وكذا لو اشترى بدرهم
فلوس او بدرهمين فلوس جاز عند الثاني وهو الاصح للعرف كافي ومن اعطى
صير فيها درهما كبيرا فقال اعطني به نصف درهم فلوسا بالتصنيف صفة
نصف ونصف من الفضة صغيرا الا حجة صح ويكون النصف الاحبة بمثله
وما بقي بالفلوس ولو كور لفظ نصف بطل في الكل للزوم السرا وبما تقرر
ظهر ان الاصول ثلاثة الاول ثمن بكل حال وهو النقداً صحبة البا ولا قبول
بجنسه او لا والثاني بيع بكل حال كالتياب والدواب والثالث ثمن
من وجه وبيع من وجه كالمثليات فان اتصل بها البائث ثمن والافبيع
واما الفلوس فان راجحة فكثمن والا فكلسلع والثمن من حكمه عدم اشتراط
وجوده في ملك العاقد عند العقد وعدم بطلانه اي العقد بهلاكه اي
الثمن ويصح الاستبدال به في غير العرف والسلم لا يفهما وحكم البيع خلافه
اي الثمن في الكل فيشترط وجود المبيع في ملكه وهكذا ومن حكمها وجوب
التساوي عند المقابلة بالجنس في المقدرات كما تقرر **قوله في بيع**
العينة وتأتي متنا في اللقاة وبيع التلجئة وتأتي متنا في الاقرار وهو
ان يظهر عقداً وهما لا يريدانه يلجى اليه خوفاً عدو وهو ليس ببيع في
الحقيقة بل كالهزل كما بسطته في اواخر شرحي على المنار ونقلت عن
التلويح ان الاقسام ثمانية وسبعين وعقد له قاضي خان فصلا آخر
الاكراه ملخصه انه بيع منعقد غير لازم كالبيع بالخيار وجعل الباقي

فاسدا ولو ادعى احداهما بيع التلجئة وانكر الاخر فالقول لمدعي الجذب بيمينه ولو
برهن احداهما قبل ولو برهنه التلجئة ولو تعبا يباع في العلانية ان اعترف بائنايه
على التلجئة فالبيع باطل لا اتفاقهما انهما هزل لانه والا فلازم ولو لم تخضهما بيمينه
فباطل على الظاهر **قوله** ومفاده انهما لو توافعا على الوفا قبل العقد
ثم عقدا خاليا عن شرط الوفا فالعقد جائز ولا جرة للمواضعة وبيع الوفا ذكره
هنا تبعاً للدرر وصورته ان يبيعه العين بالف على انه اذا رد عليه الثمن
رد عليه العين وسماه الشافعية بالرهن المعاد ويسمى ببيع الوفا الامانة وباشام
بيع الاطاعة فيل هو رهن فتضمن زوايده وقيل ببيع يفسد الانتفاع به وفي اقالته
شرح الجمع عن النهاية وعليه الفتوى وقيل ان بلفظ البيع لم يكن رهنا ثم ان ذكر
الفسخ فيه او قبله او زعماء غير لازم كان يبيعا فاسداً ولو بعده على وجه الميعاد
جاز ولزم الوفا به لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الناس وهو الصحيح كما في
الكافي والخاتمة واقره خسر وهما والمصنف في باب الاكراه وابن الملك في باب
الاقالة بزيادة وفي الظهيرة لو ذكر الشرط بعد العقد يلتحق بالعقد عند ابي
حنيفة ولم يذكرانه في مجلس العقد وبعده وفي البرازية ولو باعه لآخر بائنا توقف
على اجازة مشتركة وقا ولو باعاً للمشتري فللبايع او ورثته حق الاسترداد
واقاد في الشربلية ان ورثة كل من البايع والمشتري تقوم مقام مورثة نظراً
لجانب الرهن فيلحفظ ولو استأجره بائعه لا يلزمه الاجر لانه رهن حكماً حتى
لا يحل الانتفاع به **قوله** وفي فتاوى ابن الحلبي ان صدرت الاجارة بعد
قبض المشتري المبيع وقا ولو للبائنا وحده فهي صحيحة والاجرة لازمة للبايع
طول مدة التواجر انتهى **قوله** وعليه فلو مضت المرة وبقي في يده
فاقتى علما الروم بلزوم اجر المثل ويسمونه الاستغلال وفي الدرر صح بيع الوفا
في العقار استحسانا واختلاف في المنقول وفي الملتقط والمينة اختلاف ان البيع
بات او وقفاً جداً وهزل فالقول لمدعي الجذب والبنات الابقرية الهزل والوفاء
قوله لكنه ذكر في الشهادات ان القول لمدعي الوفا استحسانا كما سيجي
فيلحفظ ولو قال البايع بعثتك ببيعاً باتا فالقول له الا ان تدل على الوفاء
ينقصان الثمن كثيرا الا ان يدعي صاحبه تغيير السعر وفي الاشياء في اواخر
قاعدة العادة محكمة عن المينة لو دفع غزلاً الى حائك لينسجه بالنصف جوزه
مشايخ بخاري للعرف ثم نقل في اخرها عن اجارة البرازية ان به افق
مشايخ بلخ وخوارزم وابو علي السفي ايضا قال والفتوى على جواب الكتاب
للطحا ان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص وفيها من البيع الفاسد
القول السادس في بيع الوفا انه صحيح لحاجة الناس فراى الربا وقالوا
ما صانع على الناس امر الا اتسع حكمه ثم قال والحاصل ان المذهب عدم
اعتبار العرف الخاص ولكن افق كثير باعتباره فاقول على اعتباره ينبغي

ان يفتي بان ما يقع في بعض الاسواق من خلل الحوائت لازم ويصير الخلو في
الحائوت حقا له فلا يملك صاحب الحائوت اخراجه منها ولا اجازتها
لغيره ولو كانت وقفا وكذا قول على اعتبار العرف الخاص قد تعارف
الفقهاء النزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها فينبغي الجواز وانته
لنزول له وقبض منه المبلغ ثم اراد الرجوع لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة
الا بالله **قلت** وايد في زواجر الجواهر بما في الوقعات الضريبي
رجل في يده دكان فغاب فرفع المتولى امره للقاضي فامر القاضي بفتح
واجارته ففعل المتولى ذلك وحضر الغائب فهو اولى بدكانه وان كان له
خلو نهواولى بخلوه ايضا وله الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن
دكانه وان شاء اجازها ورجع بخلوه على المستاجر ويومر المستاجر باذالك
ان رضى به ولا يومر بالخروج من الدكان انتهى بلفظه والله تعالى اعلم
كتاب الكفالة مناسبتها للبيع لكونها فيه غالبا وكونها
بالامر معاوضة انتهت الى لغة الضم وحكى ابن القطاع كفلته وكفلت به وعنه
وتثليث الفا وشرعاً ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة مطلقا
بنفس او بدين او عين لغصوب ونحوه كما سيجي لان المطالبة نعم ذلك ومن
عرفها بالضم في الدين انما اراد تعريف نوع منها وهو الكفالة بالمال لانه محل
الخلاف وبه يستغنى عما ذكره من لا خسر وركنها ايجاب وقبول بالا لفاظ الالية
ولم يجعل الثاني ركنا وشرطها كون المكفول به نفسا او مالا مقدورا للتسليم
من الكفيل فلم تصح مجرد قود وفي الدين كونه صحيحا قائما لا ساقطا بموته غلما
ولا ضعيفا كبذل كتابة ونفقة زوجة قبل الحكم بها فاليس دينا بالاولى
نهر وحكمها لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على الاصيل نفسا او مالا واهلها
من هو اهل للتبرع فلا تنفذ من محنون ولا يصبي الا اذا استدان له وليه
وامره ان يكفل المال عنه فيصح ويكون اذا نافي الادا محيط ومفاده ان الصبي
يطالب بهذا المال بموجب الكفالة ولولاها لطلب الولي نهر ولا من رضى
الامن الثالث ولا من عبد ولوماذ ونا في التجارة ويطالب بعد العتق الا
اذا اذن له المولى ولا من مكاتب ولو باذن المولى والمدعي وهو الراي المكفول
له والمدعي عليه وهو المديون المكفول عنه ويسمى الاصيل ايضا والنفس والمال
مكفول به ومن لزمت المطالبة كفيل ودليلها الاجماع وسنده قوله عليه
السلام الزعيم غارم وتركها احوط مكتوب في التوراة الزعامة ملامه
واوسطها ندامه واخرها غرامه مجتبي وكفالة النفس تنعقد بكفلة
نفسه ونحوها مما يعبر به عن برونه كالطلاق وقدمنا ثمة انهم لو تعارفوا
الطلاق اليد على الجملة وقع به الطلاق فكذلك الكفالة فتح ويجزئ شائع
كفلة بنصفه او ربعه وتنعقد بضمته او على اولى او عندى او انا به

زعيم اي كفيل او قيل به اي بفلان او غريم او جميل بمعنى محمول بدائع
وتنقده بقوله انا ضامن حتى يجتمعا او حتى يلتقيا ويكون كفيل
الى الغاية تاخره فيه وقيل لا تنعقد لعدم بيان المضمون به اهو نفس او مال
كما نقله في الحاشية عن الثاني قال المص والظاهر انه ليس المذهب لكنه
استنبط منه في فتاويه انه لو قال الطالب ضمنت بالمال وقال الضامن انما ضمنت
لا يصح ثم قال ويلبغى انه اذا اعترف انه ضمن بالنفس ان يواخذ باقراره الى اخره
فراجع كما لا تنعقد في قوله انا ضامن او كفيل لمعرفة على المذهب خلافا
لثاني لانه لم يلتزم المطالبة بل المعرفة واختلف في انا ضامن لتعريفه او على
تعريفه والوجه اللزوم فتح كانا ضامن لوجهه لانه يعبر به عن الجملة سراج
وفي معرفة فلان على يلزمه ان يدل عليه حاشية ولا يلزم ان يكون كفيل نهر
واذا فصل الى ثلاثة ايام مثلا كان كفيل بعد الثلاثة ايضا اذ حتى يسلمه
لما في الملتقط وشرح الجمع لوسله الحال بواغا المدة التاخير المطالبة ولو زاد
وانا بوى بعد ذلك لم يصح كفيل اصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في كفالة
لا تلزم درر واشياء **قلت** ونقله في لسان الحكم عن ابي الليث وان
عليه الفتوى ثم نقل عن الوقعات ان الفتوى انه يصير كفيل انتهى لكن
تقوى الاول بانه ظاهر المذهب فتنبه ولا يطالب بالمكفول به في الحال في ظاهر
الرواية وبه يفتي وصحة في السراجية وفي البرازية كفيل على انه متى او كلمما
طلب فله اجل شهر صحت وله اجل شهر من طلبه فاذا تم الشهر فطالب
لزم التسليم ولا اجل له ثانيا ثم قال كفيل على انه بالخيار عشرة ايام او اكثر
صح بخلاف البيع لان بناها على التوسع وان شرط تسليمه في وقت بعينه
احضره فيه ان طلبه كدين مؤجل حل فان احضره فيها والا حبه الحاكم
حين يظهر مظهره ولو ظهر عجزه ابتدا لا يجب عيني فان غاب امره مدة
ذهابه وايامه ولو دار الحرب عيني وابن ملك ولو لم يعلم مكانه لا يطالب به
لانه عاجز ان ثبت ذلك بتصديق الطالب زيلكي زاد في البحر او بيينة
اقامها الكفيل مستدلا بما في القنية غاب المكفول فللراي ملازمة الكفيل
حتى يحضره وحيلة دفعه ان يدعي الكفيل عليه ان خصمك غايب غيبة لا
تدرى فيين الى موضعه فان برهن على ذلك تدفع عنه الخصومة ولو اختلفا
فان له خوجه للتجارة معروفة امر الكفيل بالذهاب اليه والاحلف انه لا يدري
موضعه ثم في كل موضع قلنا بذهابه اليه للطالب ان يستوثق بكفيل من
الكفيل ليلا يغيب الآخر ويسمى الكفيل بالنفس بموت المكفول به ولو عبدا
اراد به دفع توهم ان العبد مال فاذا تغذر تسليمه لزمه قيمته وسيجي ما لو كفيل
برقبته وبموت الكفيل وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج لا بموت الطالب
بل وارثه او وصيه يطالب الكفيل وقيل يسرا وذهابيه والمذهب الاول ويسرا

انا ضامن حتى يجتمعا

اختلغا في ضمانه

الحيلة في كفالة لا تلزم

بدفعه الى من كفله حيث اى في موضع يمكن تخصمه سواء قبله الطالب او لا
وان لم يقل وقت التكفل اذ دفعته اليك فان ابرئ ويبرئ بتسليمه مرة قال
سلمته اليك بجهة الكفالة او لان طلبه منه والا فلا بد ان يقول ذلك ولو شرط
تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجز تسليمه في غيره به يفتى في زماننا
لثبوت الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند الامير او شرط تسليمه عند هذا القاضى
ملكه وسلمه عند قاض آخر جاز تجزى ولو سلمه في السجن لو سجن هذا القاضى
او سجن امير البلد في هذا المصر جاز ابن ملك وكذا يبرئ التكفل بتسليم المطلوب
نفسه لحصول المقصود وبسليم وكيل التكفل لقيامه مقامه ورسوله اليه لان
رسوله الى غيره كالاجني وفيه يشترط قبول الطالب ويشترط ان يقول كل واحد
من هؤلاء سلمت اليك عن التكفل ودرر كفالة اى بحكم الكفالة عيني والا يبرئ
ابن كمال فيلحفظ فان قال ان لم اوف اى آت به غدا فهو ضامن لما عليه من المال
فلم يواف به مع قدره عليه فلو عجز لحبس او مرض لم يلزمه المال الا اذا عجز
بموت المطلوب او جنونه كما افاده بقوله او مات المطلوب في الصورة المذكورة
ضمن المال في صورتين لان علق الكفالة بالمال بشرط متعارف فصح ولا يبرئ
عن الكفالة النفس اعدم التنا في فلو ابراه عنها فلم يواف به لم يجب المال لفقد
شرطه قيد بموت المطلوب لانه لو مات الطالب طلب وارثه ولو مات التكفل
طلب وارثه درر فان دفعه الوارث للطالب بركى وان لم يدفعه حتى
مضى الوقت كان المال على الوارث يعنى من تركته الميت عيني ولو اختلفا في
الموافاة وعدمها فالقول للطالب لانه منكرها وحينئذ فالمال لازم على التكفل
خائنه وفيها لو اختلف الطالب فلم يجده التكفل نصب عنه القاضى وكلا ولا
يصدق التكفل على الموافاة الا بحجة ادعى على آخر حقا عيني او مائة دينار
ولم يبينها اجمدة ام ردية ام شريفة لتصح الدعوى فقال رجل للمدعى دعه
فانا كفيل بنفسه وان لم اوافك به غدا فعليه اى فعلى المائة فلم يواف الرجل
به غدا فعليه المائة اى التى بينها المدعى اما بالبينة او باقرار المدعى عليه
وتصح الكفالتان لانه اذا بين استحق البيان باصل الدعوى فتبين صحة
الكفالة بالنفس فتثبت عليها الثانية والقول له اى للتكفل في البيان
لانه يدعى صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشراط اقرار المدعى عليه بالمال
فليجزى ولا يجزى المدعى عليه على اعطاء التكفل بالنفس في دعوى حدود وقود
مطلقا وقال لا يجزى في قود وحد قذف وسرقة كتعزير لانه حق ادمى والمراد
بالجبر الملازمة لا الحبس ولو اعطى برضاه كفلا في قود وقذف وسرقة جاز
اتفاقا ابن كمال وظاهر كلامهم انها في حقوقه تعالى لا تجوز **قالت**
وسيجزى انها لا تصح بنفس حدود فليكن التوفيق ولا حبس فيها حتى
يشهد شاهدان مستوران او واحد عدل يعرفه القاضى بالعدالة

مظ
تصح بشرط متعارف

لان الحبس للثمة مشروع وكذا تعزير المتهم **قالت** لا يلزم احد
احضارا احد فلا يلزم الزوج احضارا زوجته لسامع ودعوى عليها الا في اربع كفيل
نفس وسجان قاض والاب في صورتين في الاشياء وفي حاشيتها لابن المص
معزى بالاحكامات العادية الاب يطالب باحضار طفله اذا تعيب وفيها القاضى
ياخذ كفلا باحضار المدعى وكذا المدعى عليه الا في اربع مكاتبه وما ذور ووصى
وكيل اذا لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وفي شرح الجمع عن محمد اذا كانت
المدعى عليه معروفا فلا يجزى على التكفل ولو كان غريبا لا يجزى اتفاقا بل حقه
في اليمين فقط انتهى بابرا الاصيل يبرئ التكفل الا كفيل النفس الا اذا قال لا
حق لي قبله ولا لوكلي ولا ليتيم انا وصيه ولا لوقف انا متولي في يبرئ التكفل
اشياء **واما كفالة المال فتصح به ولو المال مجهولا اذا كان ذلك للمال**
دينا صحيحا الا اذا كان الدين مشتركا كما سيجي لان قسمة الدين قبل
قبضه لا يجوز طهيرة والا في مسيلة النفقة المقررة فتصح مع انها تسقط
بموت وطلاق اشياء وكما تم اخذوا فيها بالاستحقاق للحاجة لا بالقياس والا
في بدل السعاية عنده بن اذيه وكان له الحق بيد الكتابة والافهوا لا يسقط
لانه لا يقبل التعجيل فيلغز اى دين صحيح ولا تصح الكفالة به وادى دين
ضعيف وتصح الكفالة به والدين الصحيح هو ما لا يسقط الا بالاداء
او الاستبراء ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر وعطاؤها
لابن الزوج للابن الحكيم ابن كمال فلا يصح بيد الكتابة لانه يسقط بدونها
بالتعجيل ولو كفله وادى رجوع بما ادى تجزى يعنى لو كفله بامر وسيجي فيرد
آخر بتكفلت متعلق بتصح عنه **بالف** مثال العلوم ومثل المجهول باربعة
امثلة بمالك عليه وبما يدركك في هذا البيع وهذا يسمى ضمان الدرك وبما
بايعته فلا فاعلى وكذا قول الرجل لامرأة الغير كفلت لك بالنفقة ابرا ما
دامت الزوجية خائنه وما عصبك فلان فعلى ما هنا شرطية اى ان بايعته
فعلى لاما اشتريته لما سيجي ان الكفالة بالبيع لا تجوز وشرط في الكل القبول
اى اولود لانه بان بايعه او عصب منه الحال فهو ولو باع ثانيا لم يلزم
والكفيل الا في كلما وقيل يلزم الا في اذا وعليه القسمة في الشرط لا في ليلحفظ
ولو رجع عنه التكفل قبل المباينة صح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف ما
عصبك الناس او من عصبك من الناس او بايعك او قتلك او من عصبته
او قتلته فانا كفيله فانه باطل كقوله ما عصبك اهل هذه الدار فانا ضامن
فانه باطل حتى يسمى انسانا بعينه او علقك بشرط صحيح ملايم اى موافق
لكفالة باحد امور ثلاثة بكونه شرطا للزوم الحق نحو قوله ان استحق البيع
او محددك المودع او عصبك كذا او قتلك او قتل ابنك او صيدك فعلى الدية
ورضى به الكفول جاز بخلاف ان املكك سبع او شرطا لا كان الاستغناء نحو

مظ
تعزير المتهم وجبه
لا يلزم احد احضار
احد

مظ
لا يجزى على التكفل
بابرا الاصيل يبرئ
التكفل

مظ
ضمان الدرك

مظ
لو رجع التكفل

ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين وهو معنى قوله وهو اى والحال ان زيدا
كقول عنه او مضاربة او مودعه او غاصبه جازته الكفالة المتعلقة بقدره
 لقوله لا ادا او شرط التعذر اى الاستيفاء نحو ان غاب زيد عن المصر فعلى
 واشتلت كثيرة فهذه جملة الشروط التى يجوز تعلق الكفالة بها ولا تصح ان علق
 بغير ملام نحو ان هبت الريح او جاء المطر لانه تعليق بالخطر فتبطل ولا يلزم
 المال وما فى الهداية سهو كما حرره ابن الكمال نعم لوجبه اجلا صحت ولزم
 المال للحال فيلحفظ ولا تصح ايضا كجهالة المفلول عنه فى تعليق واضافة
 لا تخيير كقلت بما لك على فلان او فلان فتصح والتعيين للمفلول له لانه
 صاحب الحق ولا كجهالة المفلول له وبه مطلقا نعم لو قال كقلت رجلا
 اعرفه بوجهه لا باسمه جازى رجل اى به وحلف انه هو برى
 بزاديه وفى السراجية قال لضعيفه وهو يخاف على دابته من الذئب
 ان اكل الذئب حمارك فان اضا من فاكله الذئب لم يضمن نحو ما ذاب
 اى ثبت لك على الناس او على احد منهم فعلى مثال الاول ونحوه ما بايعت
 به احدا من الناس معين الفتى او ما ذاب عليك للناس او لاحد منهم عليك
 فعلى مثال الثانى ولا تصح بنفس حد وقصاص لان النيابة لا تجرى فى العقوبات
 ولا يحمل دابة معينة مستأجرة له وخدمة عبد معين مستاجر لها اى للخدمة لانه
 يلزم تغير العقود عليه بخلاف غير المعين لوجوب مطلق الفعل لا التسليم ولا
 بيع قبل قبضه ومرهون وامانة باعيا نها فلو بتسليمها صح فى الكل درر وجه
 الكان فلو هلك المستاجر مثلا لاشئ عليه كقبض النفس وصح ايضا لو المفلول
 به تمنا لكونه دينا صحيحا على المشتري الا ان يكون صبييا محجورا عليه فلا يلزم
 الكفيل تبعا للاصيل خاتبة وكذا لو مضمونا او مقبوضا على سوم الشرا ان سمي
 الثمن والا فهو امانة كما مر ومبيعا فاسدا وبطل صلح عن دم وخلق ومهر خاتبة
 والا اصل انها تصح بالايمان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانات ولا تصح
 الكفالة بنوعها بلا قبول الطالب او نايبه ولو فضوليا فى مجلس العقد وجوزها
 الثانى بلا قبول وبه يفتى درر وبزاديه واقره فى البحر وبه قالت الائمة الثلاثة
 لكن نقل المصنف عن الطرسوسى ان الفتوى على قولها واختاره الشيخ قاسم هذا
 حكم الانشاء ولو اخرج عنها بان قال انا كفيل بمال فلان على فلان حال غيبة الطالب
 او كفيل وارث المريض الملقى عنه بامر به بانه يقول المريض لو ارثته تكفل عني
 بما على من الدين فكفل به مع غيبة الغرماء صح فى الصورتين بلا قبول اتفاقا
 استحسانا لانها وصية فلو قال لاجنبى لم يصح وقيل يصح فكل شرح مجمع وفى
 الفتح الصحة اوجه وحقق انها كفالة لكن يرد عليه توقفها على المال ولو
 له مال غائب هل يومر الغريم بانتظاره او يطالب الكفيل لم اره وينبغي على
 انه وصية ان ينتظر لا على انها كفالة وقيدنا بامر لان نزع الوارث

مطلب
 ما فى الهداية سهو

مطلب
 تصح بالايمان المضمونة

بضمانه فى غيبتهم لا يصح وروى الحسن الصحة ولو ضمنه بعد موته صح سراج
 ولعله قول الثانى لما مرته وروى البرازية اختلفا فى الاخبار والانشاءات قول
 للمخير ولا تصح بدین ساقط ولو من وارث عن ميت فليس الا اذا كان
 به كفيل او رهن معراج او ظهر له مال فتصح بقدره ابن ملك او لحقه
 دين بعد موته فتصح الكفالة به بان حفر ييرا على الطريق فتلف به شئ
 بعد موته لزمه ضمان المال فى ماله وضمان النفس على عاقلة لشئ الدين
 مستدا الى وقت السبب وهو الحفر الثابت حال قيام الزمة بجر وهذا
 عنده وصحها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به احد صح اجماعا
 ولا تصح كفالة الوكيل بالثمن للموكل فيما وكل ببيعه لان حق القبض
 له بالاصالة فيصير ضمانا لنفسه ومفاده ان الوصى والناظر لا يصح
 ضمانهما الثمن عن المشتري فيما باعاه لان القبض لهم ولذا لو ابراه عن الثمن
 صح وضمانا ولا تصح كفالة المضارب لرب المال به اى بالثمن لما مر
 ولان الثمن امانة عندهما فالضمان تغيير حكم الشرع ولا تصح للشريك
 بدین مشترك مطلقا ولو بارث لانه لو صح الضمان مع الشركة يصير
 ضمانا لنفسه ولو صح حصته صاحبه يودى الى قسمة الدين قبل قبضه
 وذا لا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو كان منفقتين ولا تصح الكفالة
 بالعهد لاشتباه المراد بها ولا بالخلاص اى تخليص مبيع يستحق لغيره
 عنه نعم لو ضمن تخليصه ولو بشر ان قدر والا فبرد الثمن كان كالدرك
 عيني **فايد** متى ادى بكفالة فاسدة رجع كصحيه جامع الفقهاء
 ثم قال ونظيره لو كفل بيدل الكتابة لم يصح فيرجع بما ادى اذا حجب
 انه مجبر على ذلك لضمانه السابق واقره المصنف فيلحفظ ولو كفل بامر
 اى بامر المطلوب بشرط قوله عني او على انه على وهو غير صبي وعبد
 محجورين ابن ملك رجع عليه بما ادى ان ادى بما ضمنه والا فما ضمن
 وان ادى ادى ملكه الدين بالاداء فكان كالطالب وكما لو ملكه بهيمة
 وارث عيني وان بغيره لا يرجع لتبرعه الا اذا اجاز فى المجلس فيرجع
 عما ديه وحيلة الرجوع بلا امر ان يهب الطالب الدين ويؤكد بقبضه
 ولو احييه ولا يطالب كفيل اصيلا بمال قبل ان يودى بخلافه **عنه**
 لان تملكه بالاداء نعم للكفيل اخذ رهن من الاصيل قبل ادايه خاتبة فان
 لزم الكفيل لازمه اى لازم هو الاصيل ايضا حتى يخلصه واذا
 حبسه له حبسه هذا اذا كفل بامر ولم يكن على الكفيل للمطلوب دين
 مثله والا فلا ملازمة ولا حبس سراج وفى الاشياء اذا الكفيل بوجه
 بولتها للطالب الا اذا احواله الكفيل على مديونه وبشرط براءة نفسه
 فقط وبرى الكفيل باء الاصيل اجماعا الا اذا برهن على ادايه

قبل الكفالة فيبره فقط كما لو حلف بجر ولو أبرأ الطالب الاصيل او اخر
عنه اي اجله برئ الكفيل تبعاً للاصيل الا كفيلاً النفس كما مر وتاخر
الدين عنه تبعاً للاصيل الا اذا صالح الم كاتب عن قتل العمد بما لم يكفه
انسان لم يخرج الم كاتب تاخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة
الكفيل لان اشباهه ولا ينكس لعدم تبعية الاصيل للفرع نعم لو تفضل بالمال
موجلاً تا جل عنها لان تاجيله على الكفيل تاجيل عليها وفيه يشترط قبول
الاصيل الا براً والتاجيل لا الكفيل الا اذا اذهب او نصدق عليه **درر قلت**
وفي فتاوى ابن نجيم اجله على الكفيل تياجل عليها وعزاه للحاوي القدسي
فليحفظ وفي القينة طالب الدين الكفيل فقال له اصبر حتى يحج الاصيل
فقال لا تعلق لي عليه انما تعلق عليك هل يبرأ اجاب نعم وقيل لا وهو المختار
واذا حل الدين الموجل على الكفيل بموته لا يحل على الاصيل فلو اداه وارثه لم يرجع
لوانكفاله بامر الا الى اجله خلافاً لفرق كالايجل الموجل على الكفيل اتفاقاً
اذا حل على الاصيل به اي بموته ولو ماتا خيراً الطالب **درر** صالح احد هارب
الاساقفة الذين على نصفه مثلاً بريا الا ان المسئلة مرتبة فاذا شرط براتها
او براءة الاصيل او سكك برباها اذا شرط براءة الكفيل وحده كانت فسحة
للكفالة لا اسقاطا لاصل الدين فيبره هو وحده عن خمسينه دون الاصيل
تبقى عليه الا ان يرجع عليه الطالب بخمسينه والكفيل بخمسينه لو بامر ولو
صالح عا جاني آخر رجوع بالالف كما مر صالح الكفيل الطالب على شئ ليرتبه
عنه بذا فالت لم يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل خائنه وهو باطلاقة نعم
الا انة بالمال والنفس بجر قال الطالب للكفيل برئت الى من المال الذي
كفله به رجوع الكفيل بالمال على المطلوب اذا كانت الكفالة بامر لا قراره
بالقبض ومفاده براءة المطلوب للطالب لا قراره كالكفيل وفي قوله للكفيل
برئت بلا الى او امرتك لا رجوع كقوله انت في حل لانه ابرأ لا اقرار
بالقبض خلافاً لابي يوسف في الاول اي برئت فانه جعله كالاول
اي الى قيل وهو قول الامام واختاره في الهداية وهو اقرب الاحتمالين
فكان اول نهى مغرباً للعناية واجمعوا انه لو كتبه في الصك كانت
اقراراً بالقبض بغيره بالعرف وهذا كله مع عيبه الطالب ومع حضرته يرجع
اليه في البيان لم ارده اتفاقاً لانه المحمل ومثل الكفالة الحوالة وبطل تعليل
البراءة من الكفالة بالشرط الغير الملايم على ما اختاره في الفتح والمراج
واقره المص هنا وفي المتفرقات لكن في النهي ظاهر الزيلعي وغيره ترجيح
في اطلاق قيد بكفالة المال لان في كفالة النفس تفصيل مبسوط في الخاتمة
لا يسترد اصيل ما ادى الى الكفيل بامر ليدفعه للطالب وان لم يعطه
يعا له ولا يعمل نهية عن الاداء وكفيل بامر والا عمل لانه حينئذ

لوما تاخير الطالب

عكس الاسترداد بجر واقره المصنف لكنه قدم قبله ما يخالفه فيجوز ان
دفع الكفيل به طاب له لانه تمام ملكه حيث قبضه على وجه الاقتضاء ولو
على وجه الرسالة فلا تخصه امانة خلافاً للثاني **وتدبر** رده على الاصيل
ان قضى الدين بنفسه **درر** فيما يتعين بالتعيين كخطة لا فيما لا يتعين
كنفود فلا يندب ولو رده هل يطيب للاصيل الاشبه نعم ولو غنيا غنايه
امر الاصيل كفيله ببيع العينة اي بيع العين بالزح نسبية لبيعها
المستقرض باقل ليقتضي دينه اختراعاً لكل الربا وهو مكروه مذموم شرعاً
لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض ففعل الكفيل ذلك فالبيع للكفيل
وزيادة الزح عليه لانه العاقد ولا شئ على الامانة لانه اماضان الخسرات
او توكيل بمجهول وذلك باطل كقول عن رجل با ذاب له او بما فضول عليه
او بالنه له عبارة الدرر لزوم بلا ضمير وفي الهداية وفيه اماض اريد به
الاستقبال لقوله الحال الله بقاك فغاب الاصيل فيبره المدعي على الكفيل
ان له على الاصيل كذا لم يقبل برهانه حتى يحضر الغائب فيقضي عليه فيلزم
تبعاً للاصيل وان يبرهن ان له على زيد الغائب لانه من المال وهو اي الحاضر
كفيل قضى بالمال على الكفيل فقط ولو زاد بامر قضى عليها فللكفيل الرجوع
لان المكفول به هنا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم وهذه جملة اثبات
الدين على الغائب ولو خاف الطالب موت الشاهد يتواضع مع رجل ويدعي
عليه مثل هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة وينكر الدين فيبرهن المدعي
على الدين فيقضي به على الكفيل والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبرهن المدعي
وكذا الحوالة وتعامه في الفتح والبحر كفايته بالدرك تسليم منه بجميع كشفة
فلا دعوى له ككتب شهادته في صك كتب فيه باع ملكه او باع بيعاً نافذاً
باتاً فانه تسليم ايضا كالمشهد بالبيع عند الحاكم قضى بها اولا لا يكون
تسليماً كتب شهادته في صك ببيع مطلق عما ذكر او كتب شهادته
على اقرار العاقدين لانه مجرد اخبار فلا تناقض ولم يذكر الختم لانه
وقع اتفاقاً باعتبار عاداتهم قال الكفيل ضمنته لك الى شهر وقاب
الطالب هو حال فالقول للضامن لانه ينكر المطالبة وعكسه اي الحكم
المذكور في قوله لك على مائة الى شهر مثلاً اذا قال الآخر وهو المقر
له حالة لان المقر له ينكر الاجل والحيلة لمن عليه دين مؤجل وخاف
الکذب او حوله باقراره ان يقول اهو حال او مؤجل فان قال حال انكره
ولا حرج عليه زيلعي ولا يوجب ضمان الدرك اذا استحق البيع قبل القضا
على البايع بالتمن اذ بمجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر وصح
ضمان الخراج اي الموظف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الزمة بقربية قوله
والرهن به اذ الرهن بخراج المقاسمة باطل نهى على من سرق ما اطلقه في

بيع العينة مكروه

المجر ويجوز ان يلقى الرهن في كل ما تجوز فيه الكفالة بجامع التوثيق منقوض
بالدرك لجواز الكفالة به دون الرهن ولذا التوايب ولو تغير حق كجبايات
من ماتنا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو اخذت من الاكارف له
الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى صدر الشريعة واقرة المصنف وابن
الكامل وقيدته شمس الائمة بما اذا امر به طائعا فلو بكرها في الامر لم يعتبر
امر بالرجوع ذكره الاكل وقالوا من قام بتوزيعها بالعدل اجر وعليه
فلا يفسق حيث عدل وهو نادر وفي وكالة البرازية قال لرجل خلصني
من مصادرة الوالي او قال الامير ذلك فخلصه رجع بلا شرط على الصحيح
قلت وهذه تقع في ريارنا كثيرا وهو ان الصواب شي بمسك رجلا
ويجسه فيقول لاخر خلصني فخلصه ببلغ فيخيند يرجع بغير شرط الرجوع
بل للمجرد الامر قد مر كذا بخط المصنف على هاشمها فليحفظ والعقصة اى
النصيب من النايبة وقيل هي النايبة الموظفة وقيل غير ذلك واياها
كان فالكفالة بها صحيحة صدر شريعة قال رجل لاخر اسلك هذا الطريق
فانه امن فسلك واجترأ ماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ مالك
فانا ضامن والمسئلة بحالها ضمن هذا وارد على ما قدمه بقوله ولا تقع
بجهاالة المكفول عنه كما في الشربلاية والاصل ان المغرور انما يرجع على
الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة او ضمن الغار صفة السلامة
للمغرور فصار درر وتماه في الاشياء ومر في المراجعة **فروع** ضمان
الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفالة للكفيل منع الكفيل الاصيل من
السفر لو كفالة حاله ليخلصه منها باءا او برا وفي الكفيل بالتقيد يرد
اليه كما في الصغرى اى لو امره من قام عن غيره بواجب بامر رجع بما دفع
وان لم يشترط كالامر بالاتفاق عليه وبقتضا دينه الا في مسائل امره بتقيد
عن هيبته وباطعام عن كفارته وبإدراك ماله وبان يهب فلانا
عنى الفا في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل يملك
مال فان المأمور يرجع بلا شرط والا فلا وتماه في وكالة السراج والكل من
الاشياء وفي الملتقط الكفيل المختلعة بما لها على الزوج من الدين لا يبرأ
بتجديد النكاح بينهما ثوب غاب عن دلال الا ضمان عليه ولو غاب عن صاحب
الحانوت وقد ساوم واتفقا على ثمن فعليه قيمة الثوب ولو طاف به الدلال
ثم وضعه في حانوت فملك ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحانوت
عند الامام لانه مودع المودع دلال معروف في يده ثوب تبين انه سرور
فقال رددت على الذي اخذت منه برا ولو قال طالب غيري في مصر كذا فاذا
اخذت مالى فلك عشرة منه يجب اجر المثل لايزاد على عشرة ملتقط
واقفيت بان ضمان الدلال والسمار الثمن للبايع باطل لانه وكيل بالاجر

مطل
اذا مسك الصواب شي
رجلا وجسه

وذكر وان الوكيل لا يصح ضمانه لانه يصير عاملا لنفسه فليجوز **فائدة**
ذكر الطوسوسى في مؤلف له ان مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تجوز
الا لعمال بيت المال مستدلا بان عمر رضى الله عنه صادرا باهريرة اتمى
وذلك حين استعمله على البحرين ثم عزله واخذ منه اثني عشر الفا ثم دعاه
للعمل فابى رواه الحاكم وغيره واراد بعمال بيت المال خدمته الذين
يجعون امواله ومن ذلك كتبه اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل
على خيانتهم ويلحق بهم كتبت الاوقاف ونظارها اذا توسعوا وتعاطوا
انواع اللهو وبتا الاماكن فللحاكم اخذ الاموال منهم وعزلهم فان عرف
خيانتهم في وقف معين رد المال اليه والا وضعه في بيت المال
نهر وتجس وفي التلخيص لو كفل الحال موجلا تاخر عن الاصيل ولو قرضا
لان الدين واحد **قلت** وقد منا انها حيلة تاجيل القرض وسبجي
ان للمديون السفر قبل حلول الدين وليس للداين منعه ولكن يسافر
معه فاذا حل متعه ليوفيه واستحسن ابو يوسف اخذ كفيل شهر
لامرأة طليت كفيلة بالنقطة لسفر الزوج وعليه الفتوى وقاس عليه
في المحيط بقية الديون لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشربلاية
لكن في المنظومة المحيية **قاس**

- لو قال مديونى مراده السفر • واجل الدين عليه ما استقر •
- وطلب الكفيل قالوا يلزم • عليه اعطاء كفيل يعلم •
- لو حبس الكفيل قالوا اجاز له • اذا اراد حبس من قد كفله •
- لانه قد كان ذا الاجل • حبس فليجاره بفعله •
- ثم الكفيل ان يمت قبل الاجل • لا شك ان الدين في الحال حل •
- عليه فالوارث ان اداه لم • يرجع به من قبل بالتاجيل ثم •

باب كفالة الرجلين ذين عليهما لاحر بان اشترى
منه عبدا بماية وكفل كل عن صاحبه بامر جاز ولم يرجع على شريكه المالك
بما اداه رايدا على النصف لوجحان جهة الاصلية على النيابة ولا انه
لو رجع بنصفه لادى الى الدور درر وان كفلا عن رجل بشي بالتعاقد
بان كان على رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفردا
ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بامر بالجميع وبهذه الفتوى خالفت
الاولى فما ادى احدهما رجع بنصفه على شريكه لكون الكل كفالة لهما
او يرجع ان شاء بالكل على الاصيل لكونه كفلا بالكل بامر وان ابر الطال
احدهما اخذ الطالب الكفيل الآخر بكم كفالة ولو افرق الماوا
وعليهما دين اخذ الغريم اياهما بكل الدين لتضمنها الكفالة كما مر
ولا رجوع على صاحبه حتى يؤدى الثمن من النصف لما مر كاتب عبده

مطل
للمديون السفر قبل
حلول الدين

كتابه واحدة وكفل كل من العبدین عن صاحبه صح استخانا وجنيد
 فما أدى أحدهما رجوع على صاحبه بنصفه لاستوائهما ولو اعتق المولى
 أحدهما والمسئلة بحالها صح واخذ أيا شأنا منها بحصة من لم يعتقه الحق
 بالكفالة والآخرة بالاصالة فان أخذ المعتق رجوع على صاحبه لكفالة
 وإذا أخذ الآخرة لاصالته وإذا كفل شخص عن عبد مالا موصوفا بكونه
 لم يظهر في حق مولاه بل في حقه بعد اعتقه كمال لزمه باقرار واستقر
 أو استهلك ودعيه فهو أي المال المذكور حال وإن لم يسمه أي الحلول لحواله
 على العبد وعدم مطالبته لعسرة والكفيل غير معسر ويرجع بعد اعتقه لو بامر
 ولو كفل مولا تاجلا كما مر ادعى شخص رقة عبد فلفل به رجل فأت العبد
 المكفول قبل تسليمه فبرهن المدعي أنه كان له ضمن الكفيل قيمته لجوارها
 بالإيمان المضمونة كما مر ولو ادعى على عبد مالا فلفل بنفسه أي بنفس العبد
 رجل فأت العبد برى الكفيل كما في الحر ولو كفل عبد غير مديون مستغرق
 عن سيده بامر جاز لأن الحق له فإذا اعتق فاداه وكفل سيده عنه بامر
 فاداه ولو بعد اعتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر لان اعتقادهما غير موجبة
 للرجوع لأن كلاهما لا يستوجب دينا على الآخر فلا ينقلب موجبة له بعد
 ذلك كما لو كفل رجل عن رجل بغير امره فبلغه فجاز الكفالة لم تكن الكفالة
 موجبة للرجوع لما قلنا وقالوا فائدة كفالة المولى عن عبده وجوب مطالبته
 بأبقا الدين من سائر أمواله وفائدة كفالة العبد عن مولاه تعلقه أي الدين
 برقبته وهذا لم يثبت المصمتان في شرحه والله تعالى اعلم
كتاب الحوالة هي لغة النقل وشرعا نقل الدين من
 ذمة المكيل إلى ذمة المحتال عليه وهل توجب البراءة من الدين المصحح نعم فتتح
 المديون مكيل والدين محتال ومحتال له ومحال له وينزاد خاس
 وهو حويل فتح ومن يقبلها محتال عليه ومحال عليه فالفرق بالصلة وقد
 تحذف من الأول والمال محال به والحوالة شرط لصحتها رضى الكل بلا
 خلاف إلا في الأول وهو المكيل فلا يشترط على المختار شره بل لا يه
 بل قال ابن الكمال إنما شرطه القدوري للرجوع عليه فلا اختلاف في
 الرواية لكن استظهر الأجل أن ابتدائها أن محل من المكيل شرط ضرورة والا
 لا وأراد بالرضا القبول فان قبولها في مجلس الإيجاب شرط لان اعتقاد
 بجرع عن البدائع لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحتال أو نائبه
 ورضا الباقي لا حضورهما وأقره المصنف في الدين المعلوم لا في
 العين زاد في الجوهر ولا في الحقوق انتهى وبه عرف أن حوالة الغازي
 بحقه من غنمة محرزة لا تصح وكذا حوالة المستحق بمعلومه في الوقف
 على الناظر نهر ثم قال بعد وقتين وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر وأما

المقيدة ففي البحر أن مال الوقف في يد الناظر ينبغي أن تصح كالأحالة على المودع
 والألا لانها مطالبة انتهى ومقتضاه صحتها بحق الغنمة وعندى فيه تردد ويرى
 المكيل من الدين والمطالبة جميعا بالقبول من المحتال للحوالة فلا يرجع المحتال
 على المكيل إلا بالتوى بالقصر وبعد هلاك المال لأن برأته مقيدة بسلامة
 حقه وقيد في البحر بأن لا يكون المكيل هو المحتال عليه ثانيا وهو باحد امرين
 أن يجحد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا يثبت له أي لمحتال ومكيل أو يموت
 المحال عليه مغلما بغير عين ودين وكفيل وقالاهما وبأن فلسه الحاكم
 ولو اختلفا فيه أي في موته مغلما وكذا في موته قبل الأداء أو بعده فالقول
 للمحتال مع يمينه على العلم لتمسكه بالاصل وهو العسرة يلقى وقيل القول
 للمكيل بيمينه فتح طالب المحتال عليه المكيل بما أي بمثل ما حال به مدعيها
 قضا دينه بامر فقال المكيل إنما أحلت بدين ثابت لي عليك لم يقبل
 قوله بل ضمن المكيل مثل الدين للمحتال عليه لانكاره وقبول الحوالة ليس
 اقرارا بالدين لصحتها بدونه وإن قال المكيل للمحتال أحلتك على فلان
 بمعنى وكلتك لتقبضه لم فقال المحتال بل أحلتني بدين لي عليك فالقول
 للمكيل لأنه منكر ولفظ الحوالة يستعمل في الوكالة أحالة بماله عند زيد
 حال كونه ودعيه بان أودع رجلا القاشم أحال بها غريمه صححت
 فان هلك الوديعة برئ المودع وعاد الدين على المكيل لأن الحوالة
 مقيدة بها بخلاف المقيدة بالمغضوب فانه لا يبرأ لأن مثله يخلفه
 وتصح أيضا بدين خاص فصارت الحوالة المقيدة ثلاثة أقسام وحكمها
 أن لا يملك المكيل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمكيل مع أن المحتال
 أسوة لغرم المكيل بعد موته بخلاف الحوالة المطلقة كما بسطه خسرو وغيره
 باع بشرط أن يكيل على المشتري بالثمن غريمه أي للبائع بطل ولو باع بشرط
 أن يكتال بالثمن صح لأنه شرط ملائم كشرط الجودة بخلاف الأول أي المال
 في الحوالة الفاسدة فهو بالخيار أن يرجع على المحتال القابض وأن
 سارجع على المكيل وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق بزازية وفيها من
 صور فساد الحوالة ما لو شرط فيها الاعطاء من الثمن دار المكيل مثلا لعجزه
 عن الوفاء بالملتزم نعم لو أجاز جاز كما لو قبلها المحتال عليه بشرط الاعطاء من
 ثمنه داره ولكن لا يجبر على البيع ولو باع يجبر على الأداء ولا يصح تأجيل عقد
 فلو قال ضمنت بمالك على فلان على أن أحيلك به على فلان إلى شهر انصرف
 التأجيل إلى الدين لأنه لا يصح تأجيل عقد الحوالة سحر عن المحيط وكهنت
 السفحة بضم السين وفتح وفتح التاء هي أراض لسقوط خطر الطريق
 فكانه أحال الخطر المتوقع على المستقر فكان في معنى الحوالة وقالوا
 إذا لم تكن المنفعة مشروطة ولا متعارفة فلا بأس **فروع** في النهر والبحر

عن صرف البرازية ولو ان المستقرض وهب منه الزايد لم يجز لانه مشاع
يحمل القسمة ولو توكل المحيل عن المحال بقبض دين الحوالة لم يصح ولو
شرط المحال الضمان على المحيل صح ويطلب اياها لان الحوالة بشرط عدم بقاء
المحيل كغالة خائنه وفيها عن الثاني لو غاب المحال عليه ثم جاء المحال وادعى
بحجوده المال لم يصدق وان برهن لان المشهود عليه غائب فلو حضر او وجد
الحوالة ولا يثبت كان القول له وجعل مجوده نسخا **فرع** الاب او الوصي
اذا احتال بما لليتيم فان كان خيرا لليتيم بان كان الثاني امل صح سراجيه
والا لم يجز كما في مضاربة الجوهره **قلت** ومفادها عدم الجواز لو تساوى
او تقارب او به جزم في الخائنه والوجه له لانه حينئذ اشتغال بما لا يغيد
والعقود انما شرعت للفايدة **كتاب القضا** لما كان اثر
النازعات تقع في الديون والمبايعات اعقبها بما يقطعها هو بالمد ويقصر
لغة الحكم وشرعا فصل الخصومات وقطع المنازعات وقيل غير ذلك كما بسط
في المطولات واركانه ستة على ما نظمه ابن الفرس بقوله **• • •**
• اطراف كل قضيه حكميه **•** ست يلوح بعدها التحقيق **•**
• حكم ومحكوم به وله **•** ومحشكوم عليه وحاكم وطريق **•**
اهله اهل الشهادة اى اديها على المسلمين كذا في الحواشي السعدية ويسود
عليه ان الكافر يجوز تقليده القضا ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزيلعي
في التحكيم وشرط اهليتها شرط اهليته فان كلاهما من باب الولاية والشهادة
اقوى لانها ملزمة على القاضى والقضا يلزم على الخصم فلذا قيل حكم القضا
يستقي من حكم الشهادة ابن كمال والفاسق اهله فيكون اهله لكنه لا يقلد
وجوبا ويا ثم مقلده كقابل شهادته به يفتى وقيد في القاعدة بما اذا
غلب على ظنه صدقه فيلحفظ دبر واستثنى الثاني الفاسق ذا الجاه والمروة
فانه يجب قبول شهادته برأيه قال في النهرو عليه فلا ياتم ايضا بنوليته
القضا حيث كان كذلك الا ان يفرق بينهما انتهى **قلت** سيجي تضعيفه
فراجع في معروضات المفتي ابي السعود لما وقع التساوى في قضاة زماننا
في وجود العدالة ظاهرا ورد الامر بتقديم الافضل في العلم والديانة
والعدالة والعدو لا تقبل شهادته على عدوه اذا كانت دينوية ولو قضى
القاضى بها لا ينفذ ذكره يعقوب باشا فلا يصح قضاؤه عليه لما تقدر
ان اهله اهل الشهادة قال المصنف وبه افتى مفتي مصر شيخ الاسلام امين
الدين بن عبد العال قال وكذا سجل الحد ولا يقبل على عدوه ثم نقل عن شرح
الوهبانية انه لم ير نقلها عندنا وينبغي النفاذ للقاضى عدلا وقال ابن
وهبان بخلافه لم يجز وان بشهادة العدو لم يحضر من الناس جاز
انتهى **قلت** واعتمده القاضى بحج الدين في منظومته فقال

• ولو على عدوه قاض حكم **•** ان كان عدلا صح ذاك وانبرم **•**
• واختار بعض العلماء فصلا **•** ان كان بالعلم قضى لمن يقبل **•**
• وان يكن بمحض من الملا **•** وبشهادة العدو قبل **•**
قلت لكن نقل في البحر والعيني والزيلعي والمصنف وغيرهم عند سبله التقليد
من الجايز عند الناصح في تهذيب ادب القاضى المضاف ان من لم يجز
شهادته لم يجز قضاؤه ومن لم يجز قضاؤه لا يعتمد على كتابه انتهى وهو
صريح او كالصريح فيما اعتمده المصنف كما لا يخفى فليعتمد وبه افتى محقق
الشافعية الرملي ومن خطه نقلت انه لو قضى عليه ثم اثبت عدوانه
بطل قضاؤه فيلحفظ وفي شرح الوهبانية للمشرى لا يثم انما ثبتت العداوة
بنحو قذف وجرح وقتل ولى لا بخاصمة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت
فيه المخاصمة كشهادة وكيل فيما وكل فيه ووصى وشريك والفاسق لا
يصلح مفتيا لان الفتوى من امور الدين والفاسق لا يقبل قوله في الديانات ابن كمال
زاد العيني واختاره كثير من المتأخرين وجزم به صاحب الجمع في مثله وله في شرحه
عبارات بليغة وهو قول الائمة الثلاثة ايضا وظاهر ما في التحبير
لا يحل استفتاءه اتفاقا كما بسطه المصنف وقيل نعم يصلح وبه جزم في
الكثر لانه يجتهد حذر نسبة الخطا ولا خلاف في اشتراطه اسلامه وعقله
وشرط بعضهم تنقظه لاحريته وذكر رتبته ونطقه فيصح افتاء الاخرى
لا قضاؤه ويكتفى بالاشارة منه لامر القاضى للزوم صيغة مخصوصة حكمت
والزمت بعد دعوى صحيحة واما الاطرش وهو من يسمع الصوت الفتوى فالاح
الصحة بلا خلاف الاصح ويفتى القاضى ولو لم يجلس القضا هو الصحيح
من لم يجامع اليه ظهريه وسيتضح وبأخذ القاضى كالمفتى بقول
ابن حنيفة على الاطلاق ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول زفر والنس
ابن زياد وهو الاصح منه وسراجيه وعبارة النهرو ثم يقول الحسن فتنه
وصح في الحاوى اعتبار قوة المدرك والاول اضبط نهرو ولا يخير اذا لم
يكن مجتهدا بل المقلد متى خالف معتمد مذهبه لا ينفذ حكمه وينقض هو المختار
للفتوى كما بسطه المصنف في فتاويه وغيره وقد مناه اول الكتاب وسيجي
وفي القهستان وغيره اعلم ان كل موضع قالو الراى فيه للقاضى فالمراد قاض
له ملكة الاجتهاد انتهى وفي الخلاصة وانما ينفذ القضا في المجتهد فيه اذا
علم انه مجتهد فيه والا فلا واذا اختلف مفتيان في جواب حادثة اخذ
بقول اقلهما بعد ان يكون اورعهما سراجيه وفي الملتقط واذا اشكل عليه
امر ولا ارى له فيه شاوور العلماء ونظرا حسن اقاويلهم وقضى بما راه صوابا
لا بغيره الا ان يكون غيره اقوى في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رايه
برايه ثم قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليد من اتبع رايهم فاذا قضى

بخلافه لا ينفذ حكمه المشرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي رواية
النوادر لا ينفذ في القرى وفي عقار لا في ولايته على الصحيح خلاصه وبه
يفتي بزازيه اخذ القضاء برشوة للسلطان او لقومه وهو عالم بها او ثقتا
جامع القصولين وفتاوى ابن نجيم او ارشنى هو او اعوانه بعلمه شرين لاله
وحكم لا ينفذ حكمه ومنه ما لو جعل لموليه مبلغا في كل شهر باخذه منه وفيقوض
اليه قضا ناحية فتاوى المصر لكن في الفتح من قلد بواسطة الشفعا كن قلد
احتسابا ومثله في البرازيه بزيادة وان لم يحل الطلب بالشفعا ولو كان
عدلا ففسق ياخذها او غيره وخصها لانها المعظم استحق العزل وجوباً
وقيل ينحزل وعليه الفتوى ابن الكمال وابن الملك وفي الخلاصة عن
النوادر لو فسق او ارتد او عصى ثم صلح او ابصر فهو على قضايه وما قضى في
فسقه ونحوه باطل واعتمده في البحر وفي الفتح اتفقوا في الامرة والسلطنة
على عدم الانعزال بالفسق لانها مبنية على القهر والغلبة لكن في اول دعوى
الخانية الوالى كالتقاضى فيلحفظ وينبغي ان يكون موثقاً به في عفاة وعقله
وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والاثار ووجوه الفقه والاجتهاد
شرط الاولوية لتعذره على انه يجوز خلوا الزمان عنه عند الاكثر
نهر فتصح تولية العامى ابن كمال ويحكم بفتوى غيره لكن في ايمان
البرازيه المفتى يفتى بالديانة والقاضى يقضى بالظاهر دل ان الجاهل
لا يمكنه القضاء بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم في الدما والفروج عالما
دينا كالكبريت الاحمر وابن الكبريت الاحمر وابن العلم وشله فيما ذكر المفتى
وهو عند الاصوليين المجتهد اما من يحفظ اقوال المجتهد فليس بمفت وفتواه
ليس بفتوى بل هو نقل كلام كاسطه ابن الهام ولا يطلب القضاء بقلبه ولا
يساله بلسانه في الخلاصة طالب الولاية لا يولى الا اذا تعين عليه القضاء
او كانت التولية مشروطة له او ادعى ان العزل من القاضى الاول بعينه
جنحة نهر قال واستحب الشافعية والمالكية طلب القضاء حامل الذكر لنشر
العلم ويختار المقلد الا قدر والاولى به ولا يكون فظا غليظا جبارا عبيدا
لانه خليفة رسول الله وفي الحلاق اسم خليفة الله خلاف تآثر خانيه وكره
نحر بما التقليد اى اخذ القضاء لمن خاف الخيف اى الظلم او العجز يكفي
احدهما في الكراهة ابن كمال وان تعين له او امنه لا يكره فتفتح ثم ان انحصر
فرض عينيا والا كفاية بحجر والتقلد رخصة اى مباح والترك عزيمة
عند العامة بزازيه فالاولى عدمه ويحرم على غير الاهل الدخول فيه
قطعا من غير تردد في الحرمة فقيه الاحكام الخمسة ويجوز تقليد
القضا من السلطان العادل والجائز ولو كان اذ كره مسكين وغيره
الا اذا كان يمنعه عن القضاء بالحق فيحرم ولو فقد والغلبة كفار

يجوز خلوا الزمان عن مجتهد

ابن الكبريت الاحمر وابن العلم

وجوب

وجوب على المسلمين تعيين وال وامام للمجعة فتح ومن سلطان الخواارج واهل
البغي واذا صحت التولية صح العزل واذا رفع قضا الباغي الى قاضى العدل
نقذه وقيل لا به جزم الناصحى فاذا تقلد طلب ديوان قاض قبله يعنى
السجلات ونظر في حال المحبوسين في سجن القاضى واما المحبوس في سجن
الوالى فعلى الامام النظر في احوالهم فمن لزمه ادب ادبه والا اطلقه
ولا يبيت احد في قيد الارجل مطلوب ايدم ونفقة من ليس له مال في
بيت المال بحجر فمن اقربهم بحق او قامت عليه بينة الزمة للحبس ذكره
مسكين وقيل الحق والا نادى عليه بقدر ما يرى ثم يطلقه بكفيل بنفسه
فان ابى فادى عليه شهر اثم اطلقه وعمل في الودائع وغلات الوقف
بيئته او اقرا ذى اليد ولم يعمل المولى بقول العزول لالتخافه بالرايا
وشهادة العزول لا تقبل خصوصا بفعل نفسه درر ومفاده ردّها ولو مع
آخر نهر **قلت** لكن افتى قارى الهداية بقبولها وبتعده ابن نجيم
فتنبه الا ان يقر ذ واليد انه اى العزول سلمها اى الودائع والغلات اليه
فينقل قوله فيها انها لا تزيد الا اذا بدا ذ واليد بالاقرار للغير ثم اقرب تسليم
القاضى اليه فاقرا القاضى بانها لاخر فيسلم للمقر له الاول ويضمن المقر
قيمتها وشله للقاضى باقراره الثانى يسلمه لمن اقر له القاضى ويقضى في
المسجد ويختار مسجدا في وسط البلد تيسيرا للناس ويستدبر القبلة
لخطيب ومدرس خانيه واجرة المحضر على المدعى هو الاصح بحجر عن البرازيه
وفي الخانية على المتمرده وهو الصحيح ولذا السلطان والمفتى والفقيه او في
داره وياذن عموما ويرد هدية التكري للتقليل ابن كمال وهي ما يعطى
بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن ملك ولو تاذى المهدي بالرد يعطيه
مثل قيمتها خلاصه ولو تعذر الرد لعدم معرفته او بعد مكانه وضعها في
بيت المال ومن خصوصياته عليه السلام ان هداياه له تآثر خانيه ومفاده
انه ليس للامام قبول الهدية والا لم تكن خصوصية وفيها يجوز للامام
والمفتى والواعظ قبول الهدية لانه انما يهدى الى العالم بعلمه بخلاف
القاضى الامن اربع السلطان واباشا اشباه وبحجر وقريبة الحرم
او ممن جرت عادته بذلك بقدر عادته ولا حضومة له ماد درر ويرد
اجابه دعوة خاصة وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضى
ولو من محرم ومعناد وقيل هي كالهدية وفي السراج وشرح الجمع ولا
يوجب دعوة خضم وغير معناد ولو عامة للهمة ويشهد الجنازة
ويعود المريض ان لم يكن لها ولا عليها دعوى شرين لاله عن البرهان
ويسوى وجوبها بين الخصمين جلوسا واقبالا واسارة ونظرا ويمتنع
عن مسارة احدهما والاشارة اليه ورفع صوته عليه والصك بوجهه

وكذا القيام له بالاولى وصفاقة نعم لو فعل ذلك معهما معا جاز نهر
ولا يخرج في مجلس الحكم مطلقا ولو لغيرها لذهابه بمهايته ولا يلقنه
حجته وعن الثاني لا بأس به عيني ولا يلقن الشاهد شهادته واستحسنه
ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم والفتوى على قوله فيما يتعلق بالقضا
لزيادة تجزئته بنزاهة وفي الولو الحجة على ابو يوسف وقت موته قال
الهم انك تعلم اني لم امل الى احد الخصمين حتى بالقلب الا في حضومة
نصافي مع الرشيد لم اسو بينهما وقضيت على الرشيد ثم بكى انتهى **قلت**
ومفاده ان القاضي يقضي على من ولاه وفي الملتقى ويصح لمن ولاه وعليه
ويصح **فروع** في البدايع من جملة ادب القاضي انه لا يكلم احد الخصمين
بلسان لا يعرفه الاخر وفي التاخر خاتمة والا حوط ان يقول الخصمين احكم بينكما
حتى اذا كان في التقليد خل يصير حكما بتكليمهما قضى بحق ثم امره السلطان
بالاستيناف بحضر من العلماء يلزمه بنزاهة طلب المقضي عليه نسخة السجل من
المقضي له ليعرضه على العلماء هو الصحيح ام لا فامتنع الزمه القاضي بذلك
جواهر الفتاوى وفي الفتح متى امكن اقامة الحق بلا ايفار صدور كان اولى
وهل يقبل قصص الخصوم ان جلس للقضا لا والا اخذها ولا ياخذ بما فيها
الا اذا اقر بلفظ صريحا **فصل في الحبس** هو مشروع بقوله تعالى
او ينقوا من الارض وحبس عليه السلام رجلا بالتهمة في المسجد واحداث
السجن على رضى الله عنه بناء من نصب سماء نافعا فتنبه للصوم فبنى
غيره من مدر وسماه مخيسا بفتح الياء وتكسر موضع الحبس وهو التذليل
وفيه يقول على رضى الله عنه وارضاه **الا تراى كيسان مكيسا**
بنيت بعد نافع مخيسا **حصنا حصينا وامينا كيسان** صفقة ان يكون
بموضع ليس به فراش ولا وطأ ليضجر فينودي ومفاده انه لو جئ له به
منع منه ولا يمكن احد ان يدخل عليه للاستيناف الا اقراره وجبرانه
لاحتياجه للمشاورة ولا يملكون عنده طويلا ومفاده ان زوجته لا تحبس
معه لو هي الحابسة له وهو الظاهر وفي الملتقى يمكن من وطئ جاريته لو فيه
خلوة ولا يخرج لجمعه ولا جماعة ولا لمح فرض فيجوز اولى ولا حضور جنازة
ولو كان بكفيل زيلعي وفي الخلاصة يخرج بكفيل لجنازة اصوله وفروع
لا غيرهم وعليه الفتوى ولو مرض مرضا اضناه ولم يجد من يجده يخرج
بكفيل والا لا به يفتى ولا يخرج لمعالجة وكسب قيل ولا يتكسب فيه
وله له ديون اخرج ليخاصم ثم يحبس خاتمة ولا يضرب المحبوس الا في
ثلاث اذا امتنع عن كفارة الظهار والاتفاق على قريبه او القسم بين
نساءه بعد وعظه والضابط ما يفوت بالتأخير لا الى خلف استشه
قلت ويزاد ما في الوهبانية وان فر يضرب دون قيد تادبا وتطليق

باب الحبس في العنت يذكرو ولا يغفل الا اذا خاف فراره فيقيد او يحول للسجن
الصوم وهل يطعن الباب الراى فيه للقاضي بنزاهة ولا يجوز ولا يواجر
وعن الثاني يوجره لقضا دينه ولا يقام بين يدي صاحب الحق اهانة له ولو
ولو كان يبذل لا قاضي فيها لازمه ليلا ونهارا حتى ياخذ حقه جواهر الفتاوى
وتعيين مكانه اى مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق للقاضي الا اذا
طلب المدعى مكانا آخر فيجيبه لذلك فنية وافتى المص تبعا لقارى الهداية
بان العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي انتهى وفي النهر يليغي ان لا يجاب
لو طلب حبسه في مكان للصوم ونحوه **فروع** في البحر عن المحيط ويجعل للنساء
سجن على حدة نقيبا للفتنة واذا ثبت الحق للمدعى ولو دافعا وهو سدس درهم
بينه عجل حبسه بطلب المدعى لظهور المظل بانكاره ولا يثبت بينة بل
باقراره **يجعل** حبسه بل يامره بالادافان الى حبسه وعكسه الرخى وسوى
بينهما في الكثرة والدرر واستحسنه الزيلعي والاول مختار الهداية والوقاية
والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى **قلت** وفي منية المفتى
لو ثبت بينة يحبس في اول مرة وبالاقرار يحبس في الثانية والثالثة
دون الاولى فيمكن التوفيق ويحبس المديون في كل دين هو بدل مال
او ملتزم بعقد درر وتجمع وملتقى مثل الثمن ولو لمنفعة كالاجرة والقرض
ولو لم يمس المهر والمحل وما لزمه بكفالة ولو بالدرك او كفيل الكفيل وان كثر
بنزاهة لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتمد خلافا للفتوى قاضي
خان لتقديم المتون والشروح على الفتاوى يحس فليحفظ نعم عده في الاختيار
كبدل الخلع هنا خطأ فتنبه وزاد القلا شى انه يحبس ايضا في كل عين
يقدر على تسليمها كالعين المفضولة لا يحبس في غير اى غير ما ذكر وهو
تسع صور بدل خلع ومغصوب ومتلف ودم عمد وعق خط شريك
وارش جناية ونفقة قريب وزوجة ومؤجل مهر **قلت** ظاهره ولو
بعد طلاق وفي تفقات النزاهة يثبت اليسار بالاخبار هنا بخلاف ساير
الديون لكن افتى ابن نجيم بان القول له بيمينه مالم يثبت غناه فراجع
ولو اختلفا فقال المديون ليس بدل مال وقال الداين انه ثمن متاع فالقول
للمديون مالم يبرهن رب الدين طر سوسى بحثا وقره في النهر **فروع** لا يحبس
في دين مؤجل وكذا لا يمنع من السفر قبل حل الاجل وان بعد وله السفر معه
فاذا حل منعه منه حتى يوفيه بدايع وقد مناه في الكفالة ان ادعى الديون
الفقر اذ الاصل العسرة الا ان يبرهن غريمه على غناه اى قدرته
على الوفا ولو باقتراض او بتقاضي غريمه فيحبسه حينئذ بما رى ولو
يوما هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال ابو حنيفة اذا كان المعسر
نعروفا بالعسرة لم احبسه وفي الخاتمة ولو فقره ظاهرا سال عنه عما جلا

وقيل بينة على افلاسه وخلي سبيله نهر وفي البرازية قال المديون
حلفه انه ما يعلم اني معسرا جابه القاضي فان حلف جسه بطله وان
نكل خلاه واقره المص وغيره **قلت** قد منا ان الراي لمن له ملكة الاجها
فتنبه ثم بعد جسه بما يراه لو حاله بشكلا عند القاضي والاعمل بما ظهر
بحر واعتمده المص سال عنه احتياطا لا وجوبا من جيرانه ويكفي عدل
بغيبته دايين واما المستور فان وافق قوله راى القاضي عمله والا لا
انفع الوسائل بحثا ولا يشترط حضرة الخصم ولا لفظ الشهادة الا اذا تنازعا
في اليسار والاعسار فمتنا في **قلت** لكنها بالاعسار للنفي وهي ليست
بحجة ولذا لم يجب السؤال انفع الوسائل فتنبه فان لم يظهر له مال خلاه بلا
كفيل الا في ثلاث مال يتيم ووقف واذا كان الدايين غايبا ثم لا يجبس
ثانيا للاول ولا غيره حتى يثبت غريمه غناه بتزويه وفي القنية برهن
المحبوس على افلاسه فاراد الدايين اطلاقه قبل تفليسه فعلى القاضي القضا
به حتى لا يعيده الدايين ثانيا **فرع** احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد
تطويل جسه ان علمه وقدره اخذه او كفلا وخلاه خاينه وفي الاشباه
لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره واحضر الدين
للقاضي في غيبة خصمه ولو قال من يراه جسه ابيع عرضي واقضى ديني
اجله القاضي يومين او ثلاثة ايام ولا يجسه لان الثلاثة مدة ضربت لاداء
الا عذار وكوله عتار جسه اى لبيعه ويقضى الدين الذي عليه ولو ثبت
قليل بتزويه ويحجى تمامه في الحجر ولم يمنع غمها عنه على الظاهر فيلازمونه
نهارا لا ليلا الا ان يكتب فيه ويستاجر للمرأة امراة تلازمها منية **فرع**
لو اختار المطلوب للميس والطالب الملازمة ففي حجر الهداية بخير الطالب الا
لضرر وكلفة في البرازية الكفيل بالنفس والطالب ملازمة بلا امر قاض لو مرقا
بحقه ولا يقبل برهانه على افلاسه قبل جسه لقيامها على النفي وصحة عزمي زاده
وصح غيره قبولها والمول عليه رايه كما مر فان علم اعساره والا لا تهلك فليحفظ
وبينة ياره احق من بينة اعساره بالقول لان اليسار عارض والبيئات للاثبات
نعم لو بين سبب اعساره وشهدوا به فتقدم لاثباتها امر عارض ففتح بحثا
واعتمده في النهر وفي القنية ان لم يبينوا مقدار ما يملك قبلت والام يمكن
قبولها لانها قامت للمحبوس وهو منكر والبينة متى قامت للمنكر لا تقبل **وايد**
حبس المور لانه جزا الظلم **قلت** ويحجى في الحجر انه يباع ماله لدينه عندهما
وبه طرح يفتي وحينئذ فلا يتأبد جسه فتنبه ولا يجبس لما مضى من تققة
زوجته وولده اذا ادعى الفقر وان قضى بها لانها ليست بدل مال ولا لزمت
بعقد على ما مر حتى لو برهنت على يساره حبس بطلها بل يجبس اذا برهنت
على يساره بطلها كالواي ان يتفق عليها او على اصوله وفروعه فيحبس احيا

لهم بحر **قلت** وهل يجبس لحرمة لواحي لم اره وظاهر تقييدهم لا لكن مامر
عن الاشباه لا يضرب المحبوس الا في ثلاث يفيد فتما مل عند الفتوى ويحجى
حبس الواحي بدين الصغير لا يجبس اصل وان علا في دين فرعه بل يقضى
القاضي دينه من عين ماله او قيمته والصحيح عندهما بيع عقاره كمنقوله
بحر فليحفظ ولا يختلف قاض نايبا الا اذا فوض اليه صريحا كقول من
شئت او دلالة كجملتك قاضى القضاة والدلالة هنا اقوى لان الصريح
المذكور يملك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة يملكها كمنقوله ولي من شئت
واستبدل او استخلف من شئت فان قاضى القضاة هو الذي يتصرف فيهم
مطلقا تقليدا وعز لا بخلاف الامور باقامة الجمعية فانه يختلف بلا
تفويض للاذن دلالة ابن ملك وغيره وما ذكره من لا خسر وقال في البحر
لا اصل له وانما هو فهم فهمه من بعض العبارات وقد مر في الجمعية نايب
القاضي المفوض اليه الاستجابة فقط لا العزل نايب عن الاصل وهو السلطان
وحيث فلا يملك ان يعزله القاضي بغير تفويض منه للعزل ايضا كوكيل
وكل وكذا لا يعزله ايضا بعزله ولا يموت السلطان بل يعزله ذيلكي وعمتي
وابن ملك وغيرهم في الوكالة واعتمده في الدرر والملتقى وفي البرازية
وعليه الفتوى وتامه في الاشباه وفي فتاوى المص وهذا هو المعتمد
في المذهب لا ما ذكره ابن الغرس لمخالفته للمذهب ونايب غيره اى غير
المفوض له ان قضى عنده او في غيبته واجازه القاضي صح قضاؤه
لو اهلا بل لو قضى غنوى او هو في غير نوبته واجازه جاز لان المقصود حصول
رايه بحر قال وبه علم دخول الفصول في القضا **فرع** في الاشباه والمنظومة
الحجية لو فوض لعبد ففوض لغيره صح ولو حكم بنفسه لم يصح ولو عتق فقضى
صح بخلاف صبي بلغ واذا رفع اليه حكم قاض خرج الحكم ودخل البيت والعزل
والخالف لرايه لانه نكرة في سياق الشرط فتعم فافهم آخر قيد اتفاق اذ حكم
نفسه قبل ذلك كذلك ابن كمال نفذه اى الزم الحكم والعمل بمقتضاه ولو تجرد
فيه عالما باختلاف الفقهاء فيه فلو لم يعلم لم يجز قضاؤه ولا يعضيه الثاني في
ظاهر المذهب ذيلكي وعمتي وابن كمال لكن في الخلاصة ويفتى بخلافه وكانه
تيسرا فليحفظ بعد دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر والا كان افتا
فيحكم بمذهبه لا غير بحر ويحجى آخر الكتاب وانما اذا ارتاب في حكم الاول
له طلب شهود الاصل قال وبه عرف ان تنافيذ زماننا لا تعتبر لترك ما
ذكر وقد تعارفوا في زماننا القضا بالموجب وهو عبارة عن المعنى المتعلق
عما اصنف له في ظن القاضي شرعا من انه يقضى به فاذا حكم حنفي بموجب
بيع المدبر كان معناه الحكم بطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاه
لا يصح لان الشئ لا يقتضى بطلان نفسه وبه ظهر ان الحكم بالموجب اعم

نهو الاما عن دليل الجمع او خالف كتابا لم يختلف فيه تاويله السلف
لمزوك تسمية او سنة مشهورة لتحليل بلاوطي مخالفة حديث العسيلة المشهورة
او اجام كل المتعة لاجماع الصحابة على فساده وكسيع ام ولد على الاظهر وقيل
ينفذ على الاصح ومن ذلك ما لو قضى بشاهد ويمين المدعى لمخالفة الحديث
المشهور البينة على من ادعى واليمين على من انكر او بقصاص بتعيين الولي
واحد من اهل الحلة او بعتة نكاح المتعة او الموت او بعتة سبع عبد معتق
البعث او بسقوط الدين بمضى سنين او بعتة طلاق الدور وبقا النكاح كما مر
في بابيه وقضا عبد وصي مطلقا وقضا كما فر على سلم ابدا ونحو ذلك كالنكاح
بين الزوجين بشهادة المصنعة في الكل وعند منها في الاشياء نيفا واربعين
وذكر في الدور لما ينفذ سبع صور منها الوضعت المرأة جرد وقود وسجى متنيا
خلا لما ذكره المصن شرحا والاصل ان القضا يصح في موضع الاختلاف لا الخلاف
والفرق ان الاول دليل لا الثاني وهل اختلاف الشافعي معتبر الاصح نعم صدر الشرع
يوم الموت لا يدخل تحت القضا بخلاف يوم القتل فلو برهن على موت ابيه
في يوم كذا ثم برهننت امرأة ان الميت نكحها بعد ذلك قضى بالنكاح ولو برهن
على قتله فيه فبرهننت ان المقتول نكحها بعده لا تقبل وكذا جميع العقود والمدانيات
الا في سيلة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل بينتها بتاريخ خافض لما قضى
القاضي به من يوم القتل اشباه واستثنى محشوها من الاول مسائل منها ادعيها
ميراثا فلا سبقها تاريخا برهن الوكيل على كالتة وحكم بها فادعى المطلوب
موت الطالب صح الرفع برهن انه اشتراه من ابيه مذ سنة وبرهن ذو اليد
على موته مذ سنتين لم تسمع وقيل تسمع وسره ان القضا بالبينة عبارة عن رفع
النزاع والموت من حيث انه موت ليس محل للنزاع ليرتفع بآثاته بخلاف
القتل فانه من حيث هو محل للنزاع كما لا يخفى وينفذ القضا بشهادة الزور ظاهرا
وباطنا حيث كان المحل قابلا والقاضي غير عالم بزورهم في العقود كبيع ونكاح
والفسوخ كاقالة وطلاق لقول على رضي الله عنه لتلك المرأة شاهداك زوجا
وقالا وزفر والثلاثة ظاهرا فقط وعليه الفتوى شربلا لينة عن البرهان
بخلاف الاملاك المرسلات اي المطلقة عن ذكر سبب الملك فظاهر فقط اجماعا
لتزاحم الاسباب حتى لو ذكر سببا معينا فعلى الخلاف ان كان سببا يمكن انشاؤه
والا لا ينفذ اتفاقا كالارث وكما لو كانت المرأة محرمة بنحو عدة او ردة وكما لو
علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ اصلا كالقضا باليمين الكاذبة
زبلي ونكاح الفتح قضى في مجتهد فيه بخلاف رايه اي مذهبه تجمع وابن كمال
لا ينفذ مطلقا ناسيا او عامدا عندهما والا يمتد الثلاثة تجمع ووقاية وملتقى وفيه
وقيل بالتقاضي في شرح الوهبانية للشربلا في قضى من ليس بمجتهد الخفيفة
زماننا بخلاف مذهب عامدا لا ينفذ اتفاقا وكذا ناسيا عندهما ولو فقهه السلطان

قضى بخلاف مذهب لا ينفذ

بصحيح

بصحيح مذهب كزماننا تقييد بخلاف لكونه مغز ولا عنه انتهى وقد غيرت بيت
الوهبانية فقلت ولحكم القاضي بحكم مخالف مذهب ماصح اصلا يسطر
قلت واما امر الامير فتى صادق فصلا مجتهدا فيه نفذ امره كما قد مرناه
عن سير التاترخانية وغيرها فليحفظ لا يقضى على غايب ولا له اي لا يصح
بل ولا ينفذ على المفتي به بحر الا بحضور ناييه اي من يقوم مقام الغايب
حقيقة كوكيله ووصيه ومتولى الوقف افاد بالاستئذان ان القاضي انما يحكم
على الغايب والميت لا على الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم على الميت
وعلى الغايب بحضرة وكيله وحضرة وصيه جامع قصولين فاذا بالكافي عدم
الحصر فان احد الورثة كذلك ينتصب خصما عن الباقيين وكذا احد شرطي الدين
واجنبي بيده مال اليتيم وبعض الموقوف عليهم اي لو الوقف ثابتا كما مر في باب
اوناييه مشرعا لوصي نصبه القاضي خورج المسخى كاستحى او حكما بان يكون
ما يدعى على الغايب سببا لا محالة فلو شري امته ثم ادعى ان مولاهاز وجهها
من فلان الغايب واراد مردها بعبية الزواج لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال
العيب ابن كمال المدعى على الحاضر مثاله كما اذا ادعى دارا في يد رجل وبرهن
المدعى على ذى اليد انه اشترى دار من فلان الغايب فحكم الحاكم على ذى اليد
الحاضر كان ذلك حكما على الغايب ايضا حتى لو حضر وانكر لم يعتبر لان الشراء
من المالك سبب الملكية لا محالة وله صور كثيرة ذكر منها في المجتبى تسعا وعشرين
ولو كان ما يدعى على الغايب شرطا لما يدعيه على الحاضر كما اذا ادعى عبد على
مولاه انه علق عتقه بتطليق زوجته وبرهن على التطليق بغيبة زيد لا يقبل
في الاصح اذا كان فيه ابطال حق الغايب فلو لم يكن كما اذا علق طلاق امراته
بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغايب ومن حيل اثبات العتق على الغايب
ان يدعى المشهود عليه ان الشاهد عبد فلان فبرهن المدعى ان ماله الغايب
اعتقه تقبل ومن حيل الطلاق خيلة الكفالة بمهرها معلقة بطلاقه ودعوى
كفالة بنفقة العدة معلقة بالطلاق ومن اراد ان لا يتر في خيلة ما في دعوى
البرازية ادعى عليها ان زوجها الغايب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها
فاقرت بزوجيته الغايب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق يقضى عليها
انها زوجة الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغايب ولو قضى على
غايب بلانايب ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا ذكره من ملاحر وسف
باب خيار العيب وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد وفي المنيعة والنزازية
ومجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه على امضا قاضي آخر
وفي البحر والمعتمدان القضا على المسخر لا يجوز الا لزورة وهي في حرم مسائل
اشترى بالخيار فتوارى اخفى الكفول له حلف ليوفيه اليوم تنقيب الدين
حمل امرها بيدها ان لم تصل بفقها فتعيبت الخامسة اذا توارى الخصم

من ينتصب خصما

يقضى على الغايب

خيلة عتق وطلاق وزنا

لوقضى على غايب

القضا على المسخر

فالمناخرون ان القاضي ينصب وكلاء الكل وهو قول الثاني خاتمة قلت
ونقل مراح الوهبانية عن شرح ادب القاضي انه قول الكل وان القاضي
يختص بمدة يراها ثم ينصب الوكيل ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين
للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم حيث كان الدين لغريم يقرض القاضي
مال الوقف والغايب واللقطة واليتيم من ملى موطن حيث لا وصي ولا
من يقبله مضاربة ولا مستغلا يشترية ولما اخذ المال مزاب مبذر
ووضعه عند عدل قتيه وليت الصك ندب بالحفظه لا يقرض الاب
ولو قاضيا لانه لا يقضي لولده ولا الوصي ولا الملتقط فان اقراضوا ضمنوا المجرم
عن التحصيل بخلاف القاضي ويستثنى اقراضهم للضرورة كحرق ونهب
فيجوز اتقاها بجرم متى جاز الملتقط التصديق فالاقراض اولى ولو قضى
بالجور فالغرم عليه في ماله ان متعدا واقربه اى بالعمد ولو خطا فالغرم
على المقضي له دبر وفي المنح معزيا للسراج قال محمد لو قال تعدت الجور
انزل عن القضا وفيه عن ابى يوسف اذا غلب جوره ورشوته ردت قضاياه
وشهادته **فروع** القضا تظهر لا تثبت ويخصص بزمان ومكان وحضوثة
حتى لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة فسمعها لم
ينفذ **قلت** فلا تسمع الآن بعدها الا بالامر الا في الوقف والارث ووجود
عذر شرعى وبه اتى المفتى ابو السعود فيلحفظ امر السلطان انما ينفذ اذا
وافق الترع والافلا استباه من القاعدة الخامسة وفوايد شتى فلو امر
بضمانه بتخلف الشهود وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف
قضائك الى امر يلزم منه سخطك او سخط الخالق قضا الباشا وكتابه
الى القاضي جاز ان يملك قاض مولى من السلطان الحاكم كالقاضي الالى
اربعة عشر مسيلة ذكرناها في شرح الكنز يعنى البحر وفي الفصل الاول من
جامع الفصولين القاضي بتاخير الحكم يانم ويعزل ويعزروا في الاستباه
لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد وجود شرطه الا في ثلاث لروية ولوجا
صلح اقارب واذا استهل المدعى لا يصح رجوعه عن قضايه الا في ثلاث
لو بعلمه او ظهر خطاؤه او بخلاف مذهبه فعل القاضي حكم فلو زوج اليتيمة
من نفسه او ابنه لم يجوز الا في مسيلتين اذا اذن الولى للقاضي يتزوجها
كان وكيل او اذا اعطى فقير امن وقف الفقرا كان له اعطا غيره امر القاضي
حكم الا في مسيلة الوقف المذكورة فامر فتوى فلو صرف لغريم صح القاضي
يخلف غريم الميت ولو اقربه المريض لا يقبل قول امين القاضي انه حلف
المخدرة الابشاهدين من اعتمد على امر القاضي الذى ليس بشرعى لم
يخرج عن العهدة انتهى وقد منا في الوقف عن المنظومة المحيية معزيا
للمسوط ان للسلطان مخالفة شرط الواقف لو غلبه قري وزراع وانه

ولاية مع التركة

السمع الدعوى بعد خمسة عشر سنة

قضا الباشا

لا يجوز للقاضي تاخير حكم

لا يصح رجوعه عن قضايه

فعل القاضي حكم

امر القاضي حكم

للسلطان مخالفة شرط الواقف

يعمل

يعمل بامر وان غاير الشرط فيلحفظ **قلت** واجاب صنعى افندى بانه متى
كان في الوقف سعة ولم يقصر في ادائه لا يمنع قتيه وفي الوهبانية
يجبى الولي بدين الصغير حتى يوفيه او يظهر فقر الصغير **قلت** لكن
قدم شارحا عن قاضى خان الحر والعبد والبالغ والصبي في الحبس سقوا
فتأمل فقيه هنا قاله الشرنبلالى قال وليس للقاضي البيع مع وجود اب
او وصى وطى فائدة حسنة **قلت** وهو في القتيه متى باعا فللقاضي
نقصه لو اصلح كما نظمه الشارح فضمته للمتن مغيرا فقلت ١٠ ١٠ ١٠
وينقص بيعا مزاب او وصيه ١٠ ولو اصلحا والاصل النقص بيطر ١٠
ويجبى في دين على الطفل والد ١٠ وصى والتاديب يعرض تصوروا ١٠
وفي الدين لم يجبى اب ومكا تب ١٠ وعبد لمولاه كعكس ومعسر ١٠
نعم لو العبد مديونا يجبى المولى بدينه لانه للغرما وكذا يجبى بدين مكاتبه
الا فيما كان من جنس الكتابة ففي عتاق الوهبانية قاض ١٠
وفي غير جنس الحق يجبى سيده ١٠ مكاتبه والعبد فيها يجبى ١٠ وفي حجرها
١٠ ويجبى ذوالكتب الصالح المحرر ١٠ على الدين اذ بالكتب ما هو معسر ١٠
باب التحكيم هو لغة جعل الحكم في مالك لغيرك وعرفا
تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما وركنه ادركته لفظه الدال عليه مع قبول الآخر
ذلك وشرطه من جهة الحكم بالكسر العقل لا الحرية والاسلام فصيح تحكيم
ذمى ذميا وشرطه من جهة المحكم بالفتح صلاحيته للقضا كما مر وشرط
الاهلية المذكورة وقته اى التحكيم ووقت الحكم جميعا فلو حكم عبد افعتق
او صبيبا فبلغ او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم في مقلد بفتح
اللام مشددة بخلاف الشهادة وقد هنا انه لو استقضى العبد ثم
عتق فقضى صح وعزاه سعدى افندى للمبتغى حكما رجلا معا وما اذ لو
حكما اول من يدخل المسجد يجوز اجماعا للجهالة فحكم بينهما بينة او اقرار او
تقول ورضيا بحكمه صح لو في غير حد وقود ودية على عاقلة الاصل ان حكم الحكم
بمنزلة الصلح وهذه لا تجوز بالصلح فلا تجوز بالتحكيم وينفرد احدكما
بنقصه اى التحكيم بعد وقوعه كما ينفرد احدا لعاقدين في مضاربة وشركة
وكالة بلا التماس طالب فان حكم لزمها ولا يبطل حكمه بغلها لصدوره
عن ولاية شرعية ولا يتعدى حكمه الى غيرها الا في سيلة ما لو حكم احد
الشريكين وغريماله رجلا فحكم بينهما والزم الشريك تعدى للشريك
الغائب لان حكمه كالصلح بجر فلو حكمه في عيب بيع فقضى برده ليس
للبايع رده على بايعه الا برضا البايع الاول والثاني والمشرى بتحكيمه فتح
ثم استثنى الثلاث يفيد صحة التحكيم في كل المجتهديات حكمه يكون الكنايات
رواجع وفسخ اليمين المضافة الى الملك وغيره لكن هذا ما يعلم ويحكم

ليس للقاضي البيع مع وجود الاب

ما يعلم ويحكم

وظاهر الهداية انه يجب فلا يحل قتل مل وصح اخباره باقرار احد الخصمين وجعله
الشاهد حال ولايته اي بقا تحكيمها لا يصح اخباره بحكمه لانقضا ولايته
ولا يصح حكم لابويه وولده وزوجته حكم القاضي بخلاف حكمها اي القاضي
والحكم عليهم حيث يصح كالشهادة حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما على الحكم
به وبعضى القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا
وليس له للحكم تفويض التحكيم الى غيره وحكمه بالوقف لا يرفع الخلاف على
الصحيح خاتمة فلورفع الى موافق لمذهبه حكم ابتدائزومه بشرطه ولا يعضيه
لان لم يقع معتبرا والحاصل انه كالقاضي الا في مسائل عد في الجرمها سبعة عشر
منها لو ارد انزل فاذا اسلم احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضي ومنها
لورد الشهادة لثمة فليغير قبولها ويبلغى ان لا يلى الجبس ولم اراه وكذا لم
ارحكم قبوله الهدية ويبلغى ان لا يجوز ان اهدى اليه وقت التحكيم
باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره اراد بغيره قوله
والمرأة تقضى الى اخره القاضي يكتب الى القاضي في كل حق به يفتي المحسنا
غير حدود وقد للشبهة فان شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه
ليحفظ وكتاب الحكم هو السجل الحكمي اي الحجة التي فيها حكم القاضي هذا في
عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقايح الناس وان لم يكن الخصم
حاضرا لم يحكم لانه حكم على الغائب وكتب الشهادة الى قاض يكون الخصم في ولايته
ليحكم القاضي المكتوب اليه بها على رايه ان كان مخالفا لراي الكاتب لانه
ابتدأ حكم وهو نقل الشهادة حقيقة ويسمى الكتاب الحكمي وليس بسجل
وقراء الكتاب عليهم او اعلمهم به وختم عندهم اي عند الشهود الطريق
وسلم الكتاب اليهم بعد كتابة عنوانه في باطنه وهو ان يكتب فيه
اسمه واسم المكتوب اليه وشهرتها فلو كان العنوان على ظاهره لم يقبل
قبل هذا في عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر فيعمل به والتقى الثاني بان
يشهدهم انه كتاب وعليه الفتوى كافي الغزمية عن الكفاية وفي المتنق ليس
الخير كالعيان فاذا وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه او لا ويقبله اي الاقراء
الا بحضور الخصم وشهوده ولا بد من اسلام شهوده ولو كان لزم على شهادتهم
على فعل المسلم الا اذا اقر الخصم فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف كتاب الامان
في دار الحرب حيث لا يحتاج الى بينة لانه ليس بمنزلة وفي الاشياء لا يعمل بالخط
الا في سيلة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفتر بياع وصراف وسمسار
وجوزه محمد لراو وقاض وشاهدان يتقن به قيل وبه يفتي ولا بد من
مسافة ثلاثة ايام بين القاضيين كالشهادة على الشهادة على الظاهر
وجوزها الثاني ان بحيث لا يعود في يومه وعليه الفتوى شرعا لايه وسراجيه
ويبطل الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او

الحكم كالقاضي

لا يعمل بالخط

بعد وصوله قبل القراءة واجازه الثاني واما بعدها فلا يبطل ويبطل
بجنون الكاتب وردته وحده لقذف وعمايه وفسقه بعد عدالة
لخروجه عن الاهلية واجازه الثاني وكذا يموت المكتوب اليه وخروجه
عن الاهلية الا اذا عم بعد تخصيص اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو عم
ابتدا وجوزه الثاني وعليه العمل خلاصه لا يبطل بموت الخصم ايا كان
لقيام وارثه او وصيه مقامه **قلت** وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل
كما ساق متنا في باب خلافا لما وقع في الخاتمة هنا فانه مخالف لما ذكره
بنفسه ثمة فتنبه واعلم ان الكتابة بعلمه كالقضا بعلمه في الاصح يجوز ان
جوزه جوزها ومن لا فلا الا ان المعتد عدم حكمه بعلمه في زماننا اشباه وفيها
الامام يقضى بعلمه في حد قذف وقود وتغري **قلت** فهل الامام يتد كما قدمناه
في الحدود لم اراه لكن في شرح الوهبانية للشرينلاي والمختار لان عدم
حكمه بعلمه مطلقا كما لا يقضى بعلمه في الحدود الخالصة لله تعالى كزنا وخر
مطلقا غير انه يعز من به اثر السكر للتممة وعن الامام ان علم القاضي في
طلاق وعناق وعصب يثبت الحيولة على وجه الحجة لا القضا ولا يقبل
كتاب القاضي من محكم بل من قاض مولى من قبل الامام يملك اقامة الحجعة
وقبل يقبل من قاض رستاق الى قاضي مصر او رستاق واعتمد المصنف والكال
كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين فوصل الى قاض ولو بعد كتابة
هذا المكتوب لا يقبل لعدم ولايته وقت الخطاب جواهر الفتاوى وفيها لو جعل
الخطاب للمكتوب اليه ليس لثابته ان يقبل والمرأة تقضى في غير حدود وقد
وان اشتم المولى لها الخبر البخاري لم يفلح قوم ولوا امرهم امرأة وتضلح فاطمة
لوقف ووصية ليتيم وشاهدة فتخ فصح تقريرها في النظر والشهادة في
الاوقاف ولو بلا شرط واقف يجوز قال وقد اقيمت فيمن شرط الشهادة في
وقفه لفلان ثم لولده فمات وترك بنتا انها تسحق وطيفة الشهادة وفي
الاشياء من احكام الاتي اختار في المسيرة جواز كونها بنية لارسولة لبنا
حاليه على السر ولو قضت في حدود وقد فرفع الى قاض اخر يري جوازه
فامضاه ليس لغيره ابطاله لخلاف شرح عيني والحنثي كالانتي يجوز واعلم
انه اذا وقع للقاضي حادثة او لولده فاناب غيره فقصي نايب القاضي له
او لولده جاز قضاؤه كما لو قضى للامام الذي قلده القضا او لولد الامام
سراجيه وفي النزاية كل من نقض شهادته له وعليه يصح قضاؤه له وعليه
انتهى خلافا للجواهر والملتقط فيلحفظ ويقضى نايب بما شهدوا به عند
الاصل وعكسه وهو قضا الاصل بما شهدوا به عند نايب فيجوز للقاضي
ان يقضى بتلك الشهادة باخبار نايب وعكسه خلاصه **فروغ** لا يقضى
القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاض لمن لا تقبل

علم القاضي والامام

شهادته له فيكون قضاؤه به اشباه وفيها لا يقضى لنفسه ولا لولاه الا في
 الوصية وحرر الشربلالي في شرحه للوهبانية صحة قضا القاضي لام
 امرته ولا سراة ابيه ولو في حياة امراته وابيه وانه يقضى فيما هو تحت
 نظره من الاوقاف وزاد بيتين فقال **١٠ ١١ ١٢**
 ويقضى لام العرس حال حياتها **١٣** وعمرها به وهو حي محرر
 وبعد وفاة ان خلى عن نصيبه **١٤** بميراث مقضى به فتبصروا
 ويقضى لوقف مستحق لرعيه **١٥** بوصف القضا والعلم او كان ينظر
 هذه **مسائل شتى** اي متفرقة وجاءت شتى اي متفرقة فيمنع
 صاحب سفلى عليه علوا اي طبقه الاخر من ان يتد اي يدق التوردة سفلى
 وهو البيت التحتاني او ينقب كوة بفتح او ضم الطاقة وكذا بالعكس
 دعوى الجمع بلا رضى الآخر وهذا عنده وهو القياس وقال الكل فعل ما
 لا يضر ولو اهدم السفلى بلا صنع ربه لم يجبر على البناء لعدم التقدي ولزى
 العلوان يبنى ثم يرجع بما اتفق ان بني باذنه او اذن قاض والافقية
 البناء يوم بنا وتماه في العيني زايفة مستطيلة اي سكة طويلة يتشعب
 عنها سكة شلها لكن غير نافذة الى محل آخر يمنع اهل الاولى عن فتح باب
 المرور لا للاستئناة والريح عتي في القصور الغير نافذة على الصحيح
 اذا حلقهم في المرور بخلاف النافذة وفي زايفة مستديرة لزق اي اتصل
 طرفها اي نهاية سعة اعوجاجها بالمستطيلة لا يمنع لانها كساحة مشتركة
 في دار بخلاف ما لو كانت مربعة فانها كسكة في سكة وكذا يمكنهم نصب
 البوابة ابن كمال بهذه الصورة

زاوية غير نافذة **زاوية نافذة** **زاوية مستديرة** **زاوية مربعة**
 ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضررا يبيح
 فيمنع من ذلك وعليه الفتوى بزأيه واختاره في العادية وافتي به قاري
 الهداية حتى يمنع الجار من فتح الطاقة وهذا جواب المشايخ استحسانا وجواب
 ظاهر الرواية عدم المنع مطلقا وبه افتي طائفة كالامام ظهير الدين وابن
 التيمية والرد ورجحه في الفتح وفي قسمة المجتبى وبه يفتي واعتمده
 المصنف فقال وقد اختلف الافتاء وينبغي ان يعول على ظاهر الرواية
 انتهى **قلت** وحيث تعارض منته وشرحه فالعمل على المتون كما تقر
 مرارا فتدبر **قلت** وبقي ما لو اشكل هل يضام لا وقد حرر محشي
 الاشياء المنع قيا على سيلة السفلى والعلوان لا يتد اذا اضر وكذا
 ان اشكل على المختار للفتوى كما في الحامية قال المحشي فكذا تصرفه في

ملكه ان اضر واشكل يمنع وان لم يضر لم يمنع قال ولم ارض به عليه فليعتم فانه
 من خواص كتابي انتهى ادعى على آخر هبة في وقت قبيل المدعى بينة فقال
 قد جحد ليها اي الهبة فاشترتها منه او لم يقل ذلك اي جحدنيها
 ومفاده الاكتفاء بما كان التوفيق وهو مختار شيخ الاسلام من اقوال اربعة
 واختار الجحدي انه يكفي من المدعى عليه لا من المدعى لانه يستحق وذاك
 دافع والظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق بزأيه فاقام بينة على الشراء
 بعد وقتها اي وقت الهبة تقبل في صورتين وقبله لا لوضوح التوفيق
 في الوجه الاول وظهور التناقض في الثاني ولو لم يذكر لها تاريخا او ذكر
 لاحدهما تقبل لامكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الظالمين
 عند القاضي او الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني بحجج لانه التناقض
 والتناقض يرتفع فتصديق الخصم ويقول التناقض تركت الاول وادعى
 بكذا وبذلك يب الحكم وتماه في البحر واقره المص كالوادعى او لا انها اي الدار
 مثلا وقف عليه ثم ادعاه لنفسه او ادعاه لغيره ثم ادعاه لنفسه لم يقبل
 التناقض وقيل يقبل ان وفق بان قال كان لفلان ثم اشتريته درره في اواخر
 الدعوى قال ولو ادعى الملك لنفسه او لا ثم ادعى الوقف عليه يقبل كالقوة
 ادعى لها لنفسه ثم لغيره فانه يقبل ومن قال لاخر اشتريت مني هذه الجارية
 وانكر الاخر الشرا جاز للبايع ان يطاها ان ترك البايع الخصومة واقر ان
 تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كاساكنها ونقلها المنزل لما تقررات
 بخود جميع العقود ما عدا النكاح فسخ فللبايع ردها بغير قيد تمام
 الفسخ بالتراضي عيني اما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا فلذا لو جحد
 انه تزوجها ثم ادعاه وبرهن على النكاح يقبل برهانه بخلاف البيع
 فانه اذا انكره ثم ادعاه لا يقبل لانفساخه بالانكار بخلاف النكاح اقر بقبض
 عشرة دراهم ثم ادعى انها ذبوف او بنهرجة صدق بيمينه لان اسم الدراهم
 يعملها بخلاف استوقة لغلبة غشها ولذا لو ادعى انها استوقة لا يصدق
 ان كان البيان مفصلا وصدق لو بين موصولا نهائية بالتفصيل في المفسر
 لا الموصول ولو اقر بقبض الجيا لم يصدق مطلقا ولو موصولا للتناقض
 ولو اقر بقبض حقة او قبض الثمن او استوفى حقة صدق في دعواه
 الزيافة لو بين موصولا والا لا لان قوله جيا فلا يحتمل التنا ويلجلا
 غيره لانه ظاهر او مض فيحتمل التنا ويل ابن كمال اقر بدين ثم ادعى ان
 بعضه قرض وبعضه ربا وموهن عليه قبل برهانه فنية عن علا الدين
 وسيمحي في الاقرار قال لاخر لك على الف درهم فرده المقر ثم صدقه في
 مجلسه فلا شئ للمقر له الا بحجة او اقرار ثانيا وكذا الحكم في كل ما فيه الحق
 لو اهد ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان لك على شئ قط

مقبض صح

مكان التوفيق

مما عدا النكاح فسخ

فبرهن المدعي على انه له عليه الف وبرهن المدعي عليه على القضا اي
 الايقاع والابرا ولو بعد القضا اي الحكم بالمال اذ الدفع بعد قضا القاضي
 صحيح الا في المسئلة الخمسة كما سيجي قبل برهانه لا مكان التوفيق لان غير
 الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للمضومة وسيجي في الاقرار انه لو برهن على
 قول المدعي انما يبطل في الدعوى او شهودي كذبة او ليس لي عليه شيء صح الدفع
 الى اخره وذكره في الدرر قبيل الاقرار في فصل الاستسرا كما يقبل لو ادعى
 القضا ص على اخر فانكر المدعي عليه فبرهن المدعي على القضا ص ثم برهن
 على العفو او على الصلح عنه على مال وكذا في دعوى الرق بان ادعى عبودية
 شخص فانكر فبرهن المدعي ثم برهن العبد ان المدعي اعتقه يقبل ان لم
 يصلح له ولو ادعى الايقاع ثم صالحه قبل برهانه الايقاع بجر وفيه برهن
 ان له ادعيه ثم اقر ان عليه المنكر ثلاثية سقط عن المنكر ثلاثية وقيل
 لا وعليه الفتوى ملتقط وكانه لانه لما كان المدعي عليه جاحدا فذمته
 غير مشغولة في زعمه فابن تقع المقاصة والله اعلم وان زاد كلمة
 ولا اعرفك وخوة كارتك لا يقبل لتعذر التوفيق وقيل يقبل لان
 المحجب والمذرة قد يتأذى بالشغب على بابه فيا مبرارضا الحضم ولا
 يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان ممن يعمل بنفسه لا يقبل نعم لو ادعى اقرار
 المدعي عليه بالوصول او الاتصال صح درر في اخر الدعوى لان التناقض
 لا يمنع صحة الاقرار اقرب من عبده من فلان ثم محجده صح لان الاقرار
 بالبيع بلا ثمن باطل اقرار بزازيه ادعى على اخر انه باعه امته منه فقال
 الاخر لم ابها منك قط فبرهن المدعي على الشراء منه فوجد المدعي بها
 عيبا واراد ردّها فبرهن البايع انه اي المشتري يرى اليه من كل عيب
 بها لم تقبل بينة البايع للتناقض وعن الثاني تقبل لامكان التوفيق
 ببيع وكيله وابرايه عن العيب ومنه واقعة سمرقند ادعت انه تكلمها بكذا
 وطالبته بالمهر فانكر فبرهنت فادعى انه خلعهما على المهر يقبل لاحتمال انه
 زوجة ابوه وهو صغير ولم يعلم خلاصه يبطل جميع ملك اي مكتوب كتب
 ان شاء الله في آخره وقال اخره فقط وهو استحان راجح على قوله فتش
 واتفقوا ان الفرجة كف اصل السكوت وعلى انفرافه للكل في جمل عطفت
 بواو وعقت بشرط واما الاستثناء بالآ واخواتها فللاخير الا لقرينة
 كلمة ما يدرهم وخمسون دينارا الادرها فللاول استحان واما الاستثناء
 بان شاء الله بعد جلتين ايقاعين فاليهما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين
 او طلاق معلق وعق معلق فاليهما عند الثالث وللآخر عند الثاني
 ولو بلا عطف او به بعد سكوت فللاخير اتفاقا وعطفه بعد سكوت لغو والا
 بما فيه تشديد على نفسه وتامه في البحر مات دمي فقال عرسه اسلمت

نقد
 لو زاد كلمة لا اعرفك

بعد موته وقالت ورثته قبله صدقوا تخليما للحال كما يحكم الحال في مسئلة
 جريان ما الطاحونة ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا للاستحقاق كما في مسلم
 مات فقالت عرسه الذمية اسلمت قبل موته فارثه وقالوا بعدة فالقول
 لهم لان الحادث يضاف لا قرب اوقاته **فرع** وقع الاختلاف في كسر الميت
 واسلامه فالقول للمدعي الاسلام بجر قال المودع بالفتح هذا ابن مودعي
 بالكر الميت لا وارث له غيره دفعها اليه وجوب القول هذا ابن دايني قيد
 بالوارث لانه لو اقرانه وصيه او وكيله او المشتري منه لم يدفعها فان اقرنا
 بابن آخره لم يقدر اقرارا اذا كذب الابن الاول لانه اقرار على الغير ويضمن
 للثاني حظه ان دفع الاول بلا قضا زيلعي تركه قسمت بين الورثة
 او الغرما بشهود لم يقولوا نعلم كذا نسخ الميت والشرح وبعبارة الدرر
 وغيرها لا نعلم له وارثا او غيرهما ولم يكفلوا خلافا لهما لجهالة المكفول له
 ويتلوم القاضي مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كفلا او اتفاقا ولو قال الشهود
 ذلك لا اتفاقا ادعى على آخره ان النفس ولا فيه الغايب ارثا وبرهن
 عليه على ما ادعاه اخذ المدعي نصف المدعي مشاعا وترك باقيه في يد
 ذي اليد بلا كفيل محجذ واليد دعواه اولم يحجذ خلافا لهما وقول لهما
 استحان نهاية ولا تعاد البيعة ولا القضا اذا حضر الغايب في الاصح الانتصاب
 احد الورثة حصلا للميت حتى تقضى منها ديونه ثم انما يكون حصلا بشرط
 تسعة مبسوطة في البحر والحق الفرق بين الدين والعين ومثله اي
 العقار المنقول فيما ذكر في الاصح درر لكن اعتمد في الملتقى انه يوخذه منه
 اتفاقا ومثله في البحر قال واجمعوا انه لا يوخذه لو نفر وصي له بثلك ماله
 يقع ذلك على كل شيء لانها اخت الميراث ولو قال مالي او ما املكه صدقة
 فهو على جنس مال الزكاة استحان وان لم يحجذ غيره امسك منه قدر قوته
 فاذا ملك غيره تصدق بقدره في البحر قال ان فعلت كذا فما املكه صدقة
 فحيلة ان يبيع ملكه من رجل بثوب في مندبل ويقبضه ولم يره ثم يفعل
 ذلك ثم يرده بخيار الروية فلا يلزمه شيء ولو قال الف درهم من مالي صدقة
 ان فعلت كذا ففعله وهو يملك اقل لزمه بقدر ما يملك ولو لم يكن له
 شيء لا يجب شيء وصح ايضا بلا علم الوصي قصه تفرقه لا يصح التوكيل
 بلا علم وكيل والفرق ان تصرف الوصي خلافة والوكيل نيابة فلو علم
 الوكيل بالتوكيل ولو من مميز او فاسق صح تصرفه ولا يثبت عزله الا
 باخبار عدل او فاسق ان صدقه عنايه او مستورين او فاسقين في
 الاصح كاخبار السيد بخانية عبده فلو باعه كان مختارا للفداء والشفيع
 بالبيع والبيع بالنيكاح والمسلم الذي لم يهاجني بالشر ايع كذا الاخبار
 بعيب لم يرد شر او حجر ما دون وفسخ شركة وعزل قاض وتولي وقف

منه عشر بشرط منها احد شرطى الشهادة لا لفظها ويشترط سائر الشروط
في الشاهد وقيدته في البحر بالغزل القصدي وبما اذا لم يصدق فيه ويكون
المخبر غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقا كما سيحكي في باب بيع
قاس او امينه فان لم يقبل جعلتك امينا في بيعه على الصحيح ولو احميه عبدا
لدين الغرماء واخذ المال فضاغ ثم نه عند القاضى واستحق العبد ارضاع
قبل تسليمه لم يضمن لان امين القاضى كالقاضى والقاضى كالامام وكل
منهم لا يضمن بل ولا يحلف بخلاف نايب الناظر ورجع المشتري على الغرماء
لتعذر الرجوع على العاقد ولو باعه الوصى لهم اى لاجل الغرماء بامر القاضى
او بلا امره فاستحق العبد اومات قبل القبض للعبد من الوصى وضاع الثمن
رجع المشتري على الوصى لانه وان نصبه القاضى عاقدا نيابة عن الميت فتزوج
الحقوقي اليه وهو يرجع على الغرماء لانه عامل لهم ولو ظهر بعده للميت مال رجع
الغرماء فيه بدنيه هو الاصح اخرج القاضى الثلث للفقراء ولم يعطهم اياه
حتى هلك كان الهلاك من ماله اى الفقراء والثلثان للورثة لما مر امرك
قاس عدل برجم او قطع في سرقة او ضرب في حد قصي به بما ذكر وسلك فعله
ولو جوب طاعة ولى الامر ومنعه محمد حتى يعاين الحجة واستحسنوه في زماننا
وفي العيون وبه يغني الا في كتاب القاضى للضرورة وقيل يقبل لعدلا عالما
وان عدلا جاهلا ان استفسر فاحسن تفسير الشرايط صدق والا لا وكذا
لا يقبل قوله لو كان فاسقا عالما او جاهلا للثمة فالقضاة اربعة الا ان
يعاين الحجة اى سياتر عياصب دهن الانسان عند الشهود فادعى ما كلفه
ضمانه وقال الصاب كانت الرهن بخسة وانكره المالك فالقول للصابت
لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى عدم الجحاسة ولو قتل
رجلا وقال قتلته لردته او قتلته الجاني لم يسمع قوله لئلا يودى الى فتح باب
العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يمهل بخلاف
المال اقترار بوزنه صدق قاض معزول بلا يمين قال لزيد اخذت منك
الف قضيت به اى بالالف كبر ودفع اليه او قال قضيت بقطع يدك في
حق وادعى زيدا اخذه الف وقطعه اليد ظلما واقر بكونها اى الاخذ والقطع
في وقت قضايه وكذا لو زعم فعله قبل التقليد او بعد الغزل في الاصح لانه
استدفعه الى حالة معهودة منافية للضمان فيصدق الا ان يبرهن زيد
على كونها في غير قضايه فالقاضى يكون مبطلا صدر شرعيه **فروع** فعلى في
الاشباه عن بعض الشافعية اذا لم يكن للقاضى شئ من بيت المال فله اخذ
عشر ما يتولى من اموال اليتامى والاوقاف وفي الخائنة للمتبولى العشر في
سيلة الطاحونة **قلت** لكن في النزاهة كل ما يجب على القاضى والمفتي
لا يحل لهما اخذ الاجرة كانكا صغيرا لانه واجب عليه والجواب المفتي بالقول

واما الكتابة فيجوز لها على قدر كتبها لان الكتابة لا تلزمها وغامه في شوح
الوحيانية وفيها قال رحمه الله تعالى **و** وليس له اجر وان كان قاسما **و** وان لم يكن من بيت مال مقرر **و**
و رخص بعض الانعام مقرر **و** وفي عصرنا فالقول الاول ينصر **و**
و يجوز للمفتي على كتب خطه **و** على قدره اذ ليس في الكتب يحصر **و**
كتاب الشهادات اخرها عن القضا لانها كالوسيلة
وهو المقصود هو اربعة جنس قاطع وشرعا اخبار صدق لاثبات حق فتح
قلت فاطلاقها على الزور مجاز كاطلاق اليمين على الغفوس بلفظ الشهادة
في مجلس القاضى ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجوبها طلب ذى الحق
او خوف فوت حقه بان لم يعلم بها ذى الحق وخاف فوته لزمه ان يشهد بلا
طلب فتح شرطها احد وعشرون شرايط مكانها واحد وشرايط التخل ثلاثة
العقل الكامل وقت التخل والبصر ومعاينة المشهود به الا فيما ثبت بالتسامع
وشرايط الاداسبعة عشر عشرة عامة وسبعة خاصة منها الضبط والولاية
في شرط الاسلام لو المدعى عليه مسلما والقدرة على التمييز بالسمع والبصر بين
المدعى والمدعى عليه ومن الشرايط عدم قرابة ولاد او زوجية او عداوة دينوية
او دفع مغرم او جر مغنم كما سيحكي وركنها لفظ اشهد لا غير لتضمنه معنى
مشاهدة وقسم واخبار للحال فكانه يقول اقسم بالله لقد اطلعت على ذلك
وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيما اعلم بطل
للشك وحكمها وجوب الحكم على القاضى بوجوبها بعد التزكية بمعنى افتراضه
فورا الا في ثلاث قد منها فلما منع بعد وجود شرايطها اتم لتزكية الفرض
واستحق الغزل لفسقه وعز ولا ركاب ما لا يجوز شرعا زيلعي وكفر ان لم
ير الجواب اى ان لم يعتقد افتراضه عليه ابن ملك واطلق الكافي كغيره
واستظهر للمص الا اوله ويجب ادائها بالطلب ولو حكما كما مر لكن وجوبه بشروط
سبعة ببساطة في البحر وغيره منها عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله
او بكونه اسرع قبول وطلب المدعى لوفى حق العبد ان لم يوجد بدله اى
بدل الشاهد لانها فرض كفاية فتعين لو لم يكن الشاهد ان لتخل او اذا
وكذا الكاتب اذا تعين لكن له اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر
لم تقبل وبه تقبل الحديث اكرموا الشهود وجوز الثاني الا كل مطلقا وبه يغني
بغير واقرة المص ويجب الاداء بالطلب لو الشهادة في حقوق الله تعالى
وهي ليرة عدل منها في الاشياء اربعة عشر قال ومتى اخر شاهد الحسبة
شهادته بلا عذر فسق فتدرك لطلاق امرأة اى باينا وعتق امته وتدينها
وكذا عتق عبده وتدينه شرح وهبانية وكذا الرضاع كما مر في باب وهل
يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى اشباه

فيبلغ ثمانية عشر وليس لنا مدعى حصة الا في الوقف على المروج فيلحفظ
 وسترها في الحدود ابرجديت من ستر ستر فالاولى الكتم الا لتستك
 تجر والاولى ان يقول الشاهد في السرة اخذ احيا للحق لاسرق رعاية
 للستر ونصابها للزنا اربعة رجال ليس منهم ابن زوجها ولو علق عتقه
 بالزنا وقع برجلين ولا حد ولو شهدا بعتقه واخر ثم اربعة بونا محصنا
 فاعتقه القاضي ثم رجه ثم رجع الكل ضمن الاولان قيمته لمولاه والاربعة
 دينه لو ايضا لو وارثه وبقية الحدود والقود ومنه اسلام كافر ذكر لما لها
 لقتله بخلاف الانثى تجر ومثله ردة مسلم رجلا لا المعلق فيقع ولا
 يجد كما مر وللولادة واستهلال الصبي للصلاة عليه وللاثر عند طهوان
 واحد وهو ارجح فتح والبراءة وغيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة
 حرة مسلمة والثنتان احوط والاصح قبول رجل واحد خلاصة وفي البرجدي
 عن الملتقط ان العلم اذا شهد منفردا في سر حوادث الهيئات تقبل شهادته
 انتهى فيلحفظ ونصابها لغيرها من الحقوق سواء كان الحق مالا او غيره
 كنيكاح وطلاق ووكالة ووصية واستهلال صبي ولو للارث رجلان الا
 في حوادث هيئات المكتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا فتسا في
 عن التجنيس او رجل وامرأتان ولا يفرق بينهما لقوله تعالى فتذكر احديهما
 الاخرى ولم تقبل شهادة اربع بلا رجل ليلا يكثر خروجهن وخصمن الائمة
 الثلاثة بالاموال وتوابعها ولزم في الكل من المراتب الاربع لفظ اشهد بلفظ
 المضارع بالاجماع وكل ما لا يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة ما وروية هلال فهو
 اخبار الاشهاد لقبولها والعدالة لوجوبه في الينا بيع العدل من لم يطعن عليه
 في بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن لا الصمته خلا فالشافي فلو قضى
 بشهادة قاسق فقد واثم فتح الا ان يمنع منه اي من القضا بشهادة القاسق
 الامام فلا ينفذ لامرانه يتاقت ويتقيد بزمان ومكان وطائفة وقول
 معتمد حتى لا ينفذ قضاؤه باقوال ضعيفة وما في القينة والمجتهبي من قبول
 ذي المروة الصادق فقول الثاني تجر وضعفه الكمال بانه تغليل في مقابلة
 النص فلا يقبل واقره المص وهي ان على حاضر يجتأج الشاهد الى الاشارة الى
 ثلاثة مواضع اعني الخصمين والمهود به لو عيننا لاديننا وان على غائب كما في
 نقل الشهادة او ميت فلا بد لقبولها من نسبه الى جده فلا يكفي ذكر اسمه واسم
 ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها اي بالصناعة لا محالة بان لا يشاركه
 في المص غيره فلو قضى بلا ذكر الجدة فقد فالمعتبر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو
 عرف باسمه فقط او بلقبه وحده كفي جامع الفصولين وملتقط ولا يسأل
 عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حدود وقود وعند هاليسال في الكل ان
 جهل بحالهم تجر سرا وعلنا به يفتي وهو اختلاف زمان لانها كانا في القرن

الرابع ولو اكتفى بالسراجا زجمع وبه يفتي سراجيه وكفي في التزكية قول
 المزكي هو عدل في الاصح لشبوت الحرية بالدار د ر ر يعني الاصل فبين كان
 في دار الاسلام الحرية فهو بعبارة جواب عن النقض بالعبد وبدلالة عن
 النقض بالحدود ابن كمال والتعديل من الخصم الذي لم يرجع اليه في التعديل
 لم يصح فلو كان مما يرجع اليه في التعديل صح بزايه والمراد بتعديله تزكيته
 بقوله هم عدول زاد لكنهم اخطاوا ووسوا او لم يزد واما قوله صدقوا او
 هم عدوله صدقة فانه اعتراف بالحق فينقض باقراره لا بالبينة عند الجود
 اختيار وفي البحر عن التهذيب يحلف الشهود في زماننا لغدر التزكية اذ
 المجهول لا يعرف المجهول واقره المصنف ثم نقل عن الصيرفية تفويضه
 للقاضي قلت ولا تنفس ما مر عن الاشياء والشاهد له ان يشهد بما سمع
 او راي في مثل البيع ولو بالتعاطي فيكون من المرمى والاقرار ولو بالكتابة
 فيكون مرتثا وحكم الحاكم والعصب والقتل وان لم يشهد عليه ولو مختفيا
 يرى وجه المقر ويفهمه ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا تبين
 القايل بان لم يكن في البيت غيره لكن لو فسر لا تقبل د ر ر او يرى شخصها
 اي القايلة مع شهادة اثنين بانها فلانة بنت فلان ابن فلان وتكفي
 هذا للشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الفصولين **فرع**
 في الجواهر عن محمد لا يبلغ للفقهاء كتب الشهادة لان عند الاداء يعضهم المدعى عليه
 فيضره واذا كان بين الخطي بان اخبر المدعي خطا قرار المدعي عليه
 فانكر كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخطين مشابهة ظاهرة على انهما
 خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال هو الصحيح خاتمه وان افنى قارى الهداية
 بخلافه فلا يعول عليه وانما يعول على هذا التصحيح لان قاضي خان من اجل
 من يعتمد على تصحيحه كذا ذكره المصنف هنا وفي كتاب الاقرار واعتمده في
 الاشياء لكن في شرح الوهبانية لو قال هذا خطي لكن ليس على هذا المال
 ان كان الخط على وجه الرسالة مصدره معنونا لا يصدق ويلزم المال ونحوه
 في الملتقط وفتاوى قارى الهداية فراجع ذلك ولا يشهد على شهادة
 غيره ما لم يشهد عليه وقيد في النهاية بما اذا سمعه في غير مجلس القاضي
 فلو فيه جاز وان لم يشهد شربلا له عن الجوهره ويخالفه تصوير صدر
 الشريعة وغيره وقولهم لا بد من التخل وقبول التخل وعدم النهي بعد
 التخل على الاظهر نعم الشهادة بقضا القاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضي
 عليه وقيد ابو يوسف بمجلس القضا وهو الاحوط ذكره في الخلاصة كفي عدل
 واحد في اثني عشر سيلة على ما في الاشياء منها اخبار القاضي بافلاس المحوس
 بعد المدة وللتزكية اي تزكية السرا واما تزكية العولانية فشهادة اجماع وترجم
 الشاهد والخصم والرسالة والاشان احوط من القاضي الى المزكي وجاز تزكية

يقضى باقراره لا بالبينة
 يحلف الشهود

مخالفة قارى الهداية

يظن عدل واحد
 سيلة

عبد وصبي ووالد وقد نظم ابن وهبان منها احد عشر فقال — ١٠ ١٠
 • ويقبل عدل واحد في تقوم • وجرح وتعديل وارث يقدر •
 • وترجة والسلم هل هو جيد • وافلاسه الارسال والعيب يظهر •
 • وصدم على ما سر او عند علة • وموت اذا للشاهدين يحسر •
 والتزكية للذمي تكون بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب يقظة
 فان لم يعرفه المسلمون سالوا عنه عدول المشركين اختيار وفي المنقط عدل
 نصراني ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر الذمي لا تقبل ولا يشهد من رآه
 خطه ولم يذكرها اي الحادثة كذا القاضي والراوي لمشابهة الخط وجوزاه
 لو في حوزة وبه نأخذ بجرح عن المبتغي ولا يشهد احد بما لم يعاينه بالاجماع الا في
 عشرة على ما في شرح الوهبانية منها العتق والولا عند الثاني والمر على الاصح
 بترازيه والنسب والموت والنكاح والدخول بزوجه وولاية القاضي واصل
 الوقف قبل وشرائطه على المختار كما مر في بابيه واصله هو كلما تعلقي به صحته
 وتوقف عليه والافن شرايطه فله الشهادة بذلك اذا اجزى بها بهذه الاثبات
 من يثق الشاهد به من جنس جماعة لا يتصور ثوابهم على الكذب بلا شرط
 عدالة او شهادة عدلين الا في الموت فيلحق العدل ولو انشئ وهو المختار لم يثني
 وفتح وقيد شارح الوهبانية بان لا يكون الخبر متما كوارث وموصي له ومن
 في يده شيء سوى رفيق علم رقة ويعبر عن نفسه والا فهو كشاع فلك ان
 تشهد به انه له ان وقع في قلبك ذلك اي انه ملكه والا لا ولو عاين القاضي
 ذلك جاز له القضاء به بترازيه اي اذا ادعاه المالك والا لا وان فسر الشاهد
 للقاضي ان شهادته بالتسامع او بمعاينة اليد ردت على الصحيح الا في الوقف
 والموت اذا فسر او قال اجزى ان ثقت به تقبل على الاصح خلاصه بل في الغزمية
 عن الحائنه معنى التفسير ان يقول لا شهدنا الا اننا سمعنا من الناس اما لو قال لم نعاين
 ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره
باب القول وعدمه اي من يجب على القاضي قبول
 شهادته ومن لا يجب لا من يصح قبولها ولا يصح لصحة الفاسق مثلا لمحققه
 المصنف تبعاً ليعوب يا شا وغيره تقبل من اهل الاهواء اي اصحاب بدع
 لانكفر كجبر وقدر ورفض وخروج وتشبيه وتعطيل وكل منهم اثني
 عشر فرقة فصاروا اثني وسبعين الا الخطابية صنف من الروافض
 يرون الشهادة لشيعةهم ولكل من حلف انه محق فزدهم لا لبدعتهم
 بل لتهمة الكذب ولم يبق لمذهبيهم ذكر كجبر ومن الذمي لو عدل لا في دينهم
 جوهره على مثله الا في خمس مسائل على ما في الاشباه وتبطل باسلامه قبل
 القضاء وكذا بعده لو بعقوبة كقود بجبر وان اختلفا لملة كاليهود والنصارى
 والذمي على المتسامن لا علة ولا مرقد على مثله في الاصح وتقبل منه

مطل
 سكر الذمي يمنع الشهادة

على متسامن مثله مع اتحاد الدائر لان اختلاف دارها يقطع الولاية
 كما يمنع التوارث وتقبل من عدو بسبب الدين لانها من الدين بخلاف
 اليونانية فانه لا يؤمن من التقول عليه كما سيحى واما الصديق لصديقه
 فتقبل الا اذا كانت الصداقة متنافية بحيث لا يتصرف كل في مال الآخر
 فتأوى المصنف معزياً لمعين الحكام ومن تركب صغيرة بلا اصرار ان
 اجتنب اللباير كلها وغلب صوابه على صغايه ودرر وغيرها قال وهو
 معنى العدالة وفي الخلاصة كل فعل يرفض المروءة والكرم كبيرة واقوه ابن
 الكمال قال ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته ومن اقلف ولو عذر والا
 لا وبه نأخذ بجبر والاستهتر ابشئ من الشرايع كفر ابن كمال وحصى واقطع
 وولد الزنا ولو بالزنا خلافاً للمالك وخشي كاشي لوشكلا والا فلا اشكال
 وعتيق لمعتقة وعكسه الالهمة لما في الخلاصة شهدا بعد عتقهما ان
 الثمن كذا عند اختلاف بايع ومشتري لم تقبل لجو النفع باثبات العتيق
 ولا حية وعمة ومن محرم رضاعاً او مصاهرة الا اذا امتدت الحضومة
 وخاصم معه على ما في القنية وفي الحزاة تخاصم الشهود والمرعي عليه تقبل
 لو عدل ومن كافر على عبد كافر هو لا مسلم او على وكيل كافر موكل مسلم
 لا يجوز عكسه لقيامها على مسلم قصداً وفي الاول ضمنا وتقبل على ذمي
ميت وصيه مسلم ان لم يكن عليه دين لمسلم بجبر وفي الاشباه لا تقبل شهادة
 كافر على مسلم الا بشعاً كما مر او ضرورة في ميلتين في الايضاً شهد كافرين
 على كافر انه اوصى الى كافر واحضر مسلماً عليه حق للميت وفي النسب شهدا
 ان النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق وهذا استحسان ووجهه في الدرر
 والعمال للسلطان الا اذا كانوا اعواناً على الظلم فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم
 كريس القرية والجاني والصراف والمخرفون في المراكب والعرفاني جميع الاصناف
 ومحضر قضاة العهد والوكلاء المفتعلة والصكالك وضمان الجهات كقاطعة سوق
 الخماسين حتى حل لعن الشاهد لشهادته على باطل فتح وجبر وفي الوهبانية امير
 كبير ادعى فشهد له عالمه ونوابه ورعاياهم لا تقبل كشهادة المزارع لرب الارض وقيل
 اراد بالعمال المحترفين اي بحرفة لا بقة به وهي حرفة ابائيه واجداده والا فلا مروءة
 له لو دنية فلا شهادة له لما عرف في حد العدالة فتح واقوه المص لا تقبل من
 اعوى اي لا يقضي بها ولو قضى صح وعم قوله مطلقاً ما لو عوى بعد الادا قبل القضاء
 وما جاز بالسماع خلافاً للثاني وافاد عدم قبول الاخرس مطلقاً با لا ولو مرقد
 ومملوك ولو مكاتباً او مبعوضاً وصبي ومغفل ومجنون الا في حالة صحته الا ان
 يتحلى في الرق والتميين قاديابعد الحرية ولو لمعتقه كما مر وبعد البلوغ
 وكذا بعد ايصار واسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعبر حال
 الادا شرح تكملة وفي البحر متى حكم برده لعله ثم زالت فشهد به لم تقبل الا

اربعة عبد وصبي واعى وكافر على مسلم وادخال الكمال احد الزوجات
مع الاربعة سهو ومحدود في قذف تمام الحد وقيل بالاكثرون ان تاب بتكذيبه
نفسه فتح لان الرد من تمام الحد بالنص والاستثناء منصرف لما يليه وهو
وهو واو ليك هم الفاسقون الا ان يجد كافرا في القذف فيسلم فتقبل وان
ضرب اكثره بعد الاسلام على الظاهر بخلاف عبد محد فعتق لم تقبل او يقيم
الحدود بينة على صدقه اما اربعة على زناه او اثنتين على اقراره به كالوبرهن
قبل الحد تجزى وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا الحدود بقذف
والمعروف بالكذب وشاهد الزور لو عدل لا تقبل ابدا ملقط لكن
يسمى ترجيح قبولها ومسجون في حادثة تقع في السجن وكذا لا تقبل
شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات
وان مست الحاجة لمنع الشرع عما يستحق به السجن وملاعب الصبيان
وحامات النساء فكان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع بزاديه صغري
وشرب نيلابيه لكن في الحاوي تقبل شهادة النساء وحدهن في القتل في الحام
بحكم الدية كيلا يهدر الدم انتهى فليقتبه عند الفتوى وقدمنا قبول
شهادة المعلم في حوادث الصبيان والزوجة لزوجها وهولها وجاز
عليها الا في ميلتين في الاشياء ولو في عدة من ثلاث لما في القينة طلقها
ثلاثا وفي في عدة لم تجز شهادته لها ولا شهادتها له ولو شهد لها ثم
تزوجها بطلت حايته فعلم منع الزوجية عند القضا لا تحمل او آد او الفرع
لاصله وان علا الا اذا شهد الحد لابنه ابنه على ابيه اشباه قال وجاز على اصله
الا اذا شهد على ابيه لأمه ولو بطلاق ضررتها والام في نكاحه وفيها بعد
ثمان وراقات لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في سيلة القاتل اذا شهد
بعضه ولى المقتول فراجعها وبالعكس للتمتع وسيد المعبد ومكاتبه والشريك
لشريكه فيما هو من شركتهما لانها لنفسه من وجه في الاشياء الخصم ان يطعن
بثلاثة برف وحد وشركة وفي فتاوى الشافعي لو شهد بعض اهل القرية عن
بعضهم بزيادة الخراج لا تقبل ما لم يكن خراج كل ارض معين او لاخراج
للساهد وكذا اهل قرية شهدوا على صنعة انها من قريتهم لا تقبل وكذا اهل
سكة يشهدون بشئ من مصالحه لغير نافذة وفي النافذة ان طلب حقا
لنفسه لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل وكذا في وقف المدرسة انتهى
فليحفظ والاحير الخاص مستاجر مائة او مشاهرة او الخادم او التابع او
التلميذ الخاص الذي يعد راسنا زه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه درر
وهو معنى قوله عليه السلام لا شهادة للقانع باهل البيت اى الطالب معاشه
منهم من القنوع لامن القناعة ومفاده قبول شهادة المستاجر والاشاذ
له ونحوه بالفتح من يفعل الردى ويوتى واما بالكسر فالتكسر المتلصق

في اعضائه وكلامه خلقة فتقبل بجر ومغنية ولولنفسها حرمة رفع
صوتها درر وينبغي تقييده بما وثقها عليه ليظهر عند القاضي كما في
مدمن الشرب على اليهود ذكره الوافي وما حجة في مصيبة غيرها باجر درر
وفتح زاد العيني فلو في مصيبتها تقبل وعلة الوافي بزيادة اضطرابها
وانسلا ب صبرها واختيارها فكان كالشرب للتداوى وعدو بسبب
الدنيا جعله ابن الكمال عكس الفرع لاصله فتقبل له لا عليه واعقد في
الوهابية والمجيبه قولها ما لم يفتق بسببها قالوا والجحد فسق للزنى عنه وفي
الاشياء في تمة قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال ولو العداوة للدنيا لا تقبل
سوا شهد على عدوه او غيره لانها فسق وهو لا يتجزى وفي فتاوى المص
لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لفسقه بتركه ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ
لا تقبل شهادته على مثله وغيره وللمحكم تفريجه على تركه ذلك ثم قال
والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق وينبغي ويجاز في كلامه
او يحلف فيه كثيرا واعتاد شتم اولاده او غيرهم لانه معصية كبيرة كترك زكا
او حج على رواية فوريته او ترك جماعة او جمعة او كل فوق شيع بلا عذر
وخروج لغرفة قدوم امير وركوب بحر ولبس حرير وبول في سوق او
الى قبلة او شمس او قمر وطفلي وسخرة ورقاص وشتم للداية وفي بلادنا
يشتمون بايع الدابة فتح وعينه وفي شرح الوهابية لا تقبل شهادة النجيل
لانه لجله يستقصي فيما يتعرض من الناس في اخذ زيادة على حقه فلا
يكون عدلا ولا شهادة الاشراف من اهل العراق لتعصيم ونقل المصنف
عن جواهر الفتاوى ولا من انتقل من مذهب ابي حنيفة الى مذهب الشافعي
قال وكذا بايع الاكفان والحنوط لتمييز الموت وكذا الدلال والوكيل
لو بائيات النكاح اما لو شهد انها امراته تقبل والحيلة انه يشهد بالنكاح
ولا يذكر الوكالة بزاديه وتسهيل واعتمده قدرى افندى في واقعة
وذكره المصنف في اجارة معينة معزيا للبرازية ولمنحصر انه لا تقبل شهادة
الدالين والصكاكين والمحضين والوكلا المتعلة على ابوابهم ونحوه
في فتاوى مؤيد زاده وفيها وصى اخرج من الوصاية بعد قولها لم تجز شهادته
للميت ابدا وكذا الوكيل بعدما اخرج من الوكالة ان خاصم اتفقا والا فذكر ذلك
عند ابي يوسف ومدمن الشرب لغير الخمر لان بقطرة منها يوتكب الكبيرة
فتد شهادته وما ذكره ابن الكمال غلط كما حرره في البحر قال وفي غير الخمر يشترط
الا دمان لا تشربه صغيرة وانما قال على اللهو ليخرج الشرب للتداوى فلا
يسقط العدالة لشبهة الاختلاف صدر شرعية وابن كمال ومن يلعب بالصبيان
لعدم مرونة وكذا به غالبا كما في والطيور الا اذا امسكها للاستئناس فيها
الا ان تجرحها غيره فلا لا كلة للحرام عيني وعناية والطيور وكل لهو شيع

لا تقبل شهادة الجاهل

تفسير العالم ماهو

لا تقبل شهادة النجيل

لا تقبل شهادة الدالين

بين الناس كالطناير والمزايير وان لم يكن شنيعا نحو الحد او ضرب
القصب فلا الا اذا فحش بان يرقصون به حاكية لدخوله في حد الكبار
تجرو ومن يغني للناس لانه يجهمهم على كبره هداية وعيها وكلام سعدى
افندى يفيد تقييده بالاجرة فتأمل واما المغني لنفسه لدفع وحشته
فلا باس به عند العامة عنايه وصحة العيني وغيره قال ولو فيه وعظمة حكمة
فجائز اتفاقهم ومنهم من اجازته في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم
من اباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا انتهى وفي البحر والذهب حرمة
مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه كبير ولو لنفسه واقره المص
قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغنا او يجلس مجلس الغنا زاد العيني
او مجلس النجور والشرب وان لم يسكر لان اختلاط بهم وتركه الامر المعروف
يسقط عدالته او يترك ما يحده للفسق ومراوده من يرتكب كبيرة قاله
المص وغيره او يدخل الحمام بغير ازار لانه حرام او يلعب ببرد او طاب
مطلقا قمارا ولا اما الشطرنج فلشبهة الاختلاف بشرط واحد من ست
فلذا قال او يقام بشرط خرج او يترك به الصلاة حتى يفوت وقتها
او يخلف عليه كثيرا او يلعب به على الطريق او يذكر عليه فسقا اشياء
او يداوم عليه ذكره سعدى افندى عزى الكافي والمراجع او ياكل الربا
فيدوه بالشبهة ولا يخفى ان الفسق يمنعها شرعا الا ان القاضي لا يثبت
ذلك الا بعد ظهوره له فالكل سوا تجر فليحفظ او يبطل او ياكل على
الطريق وكذا كل ما يخل بالمرورة وعنه كشف عورته ليستنجي من جانب البركة
والناس حضور وقد كثر في زماننا فتح او يظهر سب السلف لظهور فسقه
بخلاف من يخفيه لانه فاسق مستور عيني قال المص وانما قيدنا بالسلف
تبعنا الكلام والافا لاولي ان يقال سب سلم لسقوط العدالة بسبب
المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق بين
السلف والخلف ان السلف الصالح الصدر الاول من التابعين منهم ابو
حنيفة والخلف بالفتح من بعدهم في الخير وبالسكون في الشر تجر وفيه
عن العناية عن ابي يوسف لا تقبل شهادة من سب الصحابة واقبلها ممن
تبرأ منهم لانه يعتقد دينا وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف
الساب شهدا ان اباها اوصى اليه فان ادعاه صحت شهادتهما استحسانا
كشهادة دايني الميت ومد يونيه والموصي لهما وصيته لثالث على الايضاح
وان انكره لان القاضي لا يملك اجبارا واحدا على قبول الوصية عيني كما
لا تقبل لو شهدا ان اباها الغايب وكله بصيص ديونه وادعى الوكيل او
انكره والفرق ان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغايب بخلاف الوصي
شهد الوصي اي وصي الميت بحق للميت بعد ما عزله القاضي عن الوصاية

ونصب غيره او بعد ما ادركت الورثة لا تقبل شهادته للميت في ماله او غيره
خاصم او لا لحلول الوصي محل الميت ولذا لا يملك عزل نفسه بلا عزل قاض فكان
كالميت نفسه فاستوى خصامه وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال ولو شهد
الوكيل بعد عزله للموكل ان خاصم في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله لا تقبل
اتفاقا للزمنة والاقبلت لعدمها خلافا للثاني فجعله كالوصي سراج حرم
قسامة الزيلعي كل من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان
بعضه ان يصير خصما ولم ينتصب خصما بعد تقبل وهذا ان متفق
عليها وتامة فيه فيدنا بمجلس القاضي لانه لو خاصم في غيره ثم عزله قبلت
عندها كما لو شهد في غيره ما وكل فيدا وعليه جامع الفتاوى وفي النزازية
وكله بالخصوصية عند القاضي فخاصم المطلوب بالف درهم عند القاضي ثم
عزله فشهد ان لموكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو وكله
عند غير القاضي وخاصم وتامة فيها كما قبلت عندنا خلافا للثاني شهادة
اثني بدين على الميت لرجلين ثم شهدا المشهود لهما للشاهدين بدين على
الميت لان كل فريق يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل حقوقا شتى فلم
تقع الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا الجمع وشروحه
وسمى ثمة وكشهادة وصيين لو ارث كبير على اجنبي في غير مال الميت
فانها مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان على اقرار الميت بشئ معين
لو ارث بالغ تقبل بزانية ولو شهدا في ماله اي الميت لا خلافا لهما ولو
لصغير لم تجز اتفاقا في سمى في الوصايا كما لا تقبل الشهادة على جرح
بالفتح اي فسق مجرد عن اثبات حق لله تعالى او للعبد فان تضمنته
قبلت والا لا تقبل بعد التعديل ولو قبلت اي الشهادة بل الاخبار
ولو من واحد على الجرح المجرد كذا اعتمد المصنف تبع لما قرره صدر الشريعة
واقره سلا خسرو وادخله تحت قولهم الدفع اسهل من الرفع وذكر وجهه
والحق ابن الكال ردّها تبعا لعامة الكتب وذكر وجهه وظاهر كلام الوافي
وعزى زاده الميل اليه وكذا القهستاني حيث قال وفيه ان القاضي لم يلقفت
لهذه الشهادة ولكن يتركى الشهود سرا وعلمنا فان عدلوا قبلها وعزاه
للمضمرات وجعله البرجندى على قولهما لا قوله فتنبه مثل ان يشهدوا على
شهود المدعى على الجرح المفرد بانهم فسقة او زناة او اكلوا الربا
او شرب الخمر او على اقرارهم انهم شهدوا بوزور وانهم اجروا هذه
الشهادة او ان المدعى بطل في هذه الدعوى او انه لا شهادة لهم على المدعى
عليه في هذه الحادثة فلا تقبل بعد التعديل بل قبله درر واعتمد المص
وتقبل لو شهدوا على الجرح المركب كاتقار المدعى بفسقهم او اقراره بشهادتهم
بوزور او بانه استأجرهم على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس

الذي كان فيه الحق عيني أو أنهم عبيد أو محدودون بقذف أو أنه ابن المدعي
أو أبوه عنانية أو قاذف والمقذوف يدعيه أو أنهم زنا أو صفوه أو
سرقوا حتى كذا وبينه أو شربوا الخمر ولم يتقدم العهد كما مر في باب
أو قتلوا النفس عدا عيني أو شركا المدعي أي والمدعي مال أو أنه استأجرهم
بكذا لها للشهادة وأعطاهم ذلك مما كان في عنده من المال ولوم يقبله لم تقبل
لدعواه الاستيجار لغيره ولا دلالة له عليه أو أني صاحبهم على كذا ودفعته
إليهم أي دسثوة والأفلا صلي بالمعنى الشرعي ولو قال ولم ادفعه لم يقبل
على أن لا يشهد وأعلى زورا وقد شهد وأزورا وأنا اطلب ما اعطيتم وأما
قبلت في هذه الصور لأنها حق الله أو العبد فست الحاجة لأحيائها شهد
عدل فلم يخرج عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس ولم يكذب المشهود له حتى
قال أو همت أخطأت بعد شهادتي ولا مناقضة قبلت شهادته بجميع ما شهد
به لو عدل ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خاتمة **وخرج قلت** لكن عبارة
المستقي تقتضي قبول قوله أو همت وأنه يقضي بما بقي وهو مختار السرحى وغيره
وظاهر كلام الأكل وسعدى برحمة فتنبه وتنبه وأن قاله الشاهد بعد قيامه
عن المجلس لا يقبل على الظاهر احتياطا وكذا لو وقع الغلط في بعض الحدود أو
النسب هداية بينة أنه أي المجرع مات من المجرع أو من بينة الموت بعد
البر ولو أقام أوليا مقتول بينة على أن زيدا جرحه وقتله وأقام زيد بينة
على أن المقتول قال أن زيدا لم يجرعني ولم يقتلني بينة زيد أولى من بينة أولياء
المقتول مجمع الفتاوى وبينة الغني من يتيم بلع أولى من بينة كون القيمة
أي قيمة ما اشتراه من وصيه في ذلك الوقت مثل الثمن لأنها تثبت أمر زيدا
ولأن بينة الفساد أرجح من بينة الصحة **درر** خلافا لما في الوهبانية أما بدوت
البينة فالقول لمدعي الصحة شبه وبينة كون المتصرف في نحو تدبير أو خلع أو خصومة
ذا عقل أولى من بينة الورثة مثلا لونه مخلوط العقل أو مجنون أو لو قال
الشهود لا ندرى كان في صحة أو مرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان
يهدى يصدق حتى يشهد أنه كان صحيح العقل بآزده وبينة الأكره
في إقراره أولى من بينة الطوع أن أرخا وأخذ تاريخهما فإن اختلف أولم
بورخا بينة الطوع أولى من مقتط وغيره واعتمده المص وابن عزمي زاده
فروع بينة الفساد أولى من الصحة شرح وهبانية وفي الأشباه اختلف
المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعي البطلان وفي الصحة والفساد
لمدعي الصحة إلا في مسألة الأقالمة وفي الملتقط اختلفا في البيع والرهق
فالباع أولى اختلفا في البينات والوفاء فالوفاء أولى استخانا شهادة قاصرة
يقسمها غيرهم تقبل كاذب شهدا بالدار بلا ذكر أنها في يد الخصم فشهد به لفران
أو شهدا بالملك في الحدود وأخران بالحدود أو شهدا على الاسم والنسب

ولم يعرف الرجل بعينه فشهد آخران أنه السمي به **درر** شهد واحد فقال
الباقون نحن نشهد كشهادته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعليه
الفتوى شهادة النفي المتواتر مقبولة الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت
في الكل إلا في عبيد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليها بالعقق قبلت
في حق النصراني فقط أشباه **قلت** وزاد محشيها خمسة أخرى مغزية
للنزائية **باب** **الاختلاف في الشهادة مبنى الباب**
على اصول مقررة منها أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى بخلاف
حقوقه تعالى ومنها أن الشهادة بالثمن المدعي باطلة بخلاف الأقل
للاتفاق فيه ومنها أن الملك المطلق أزيد من المقيد لثبوت من الأصل
والملك بالسبب مقتصر على وقت السبب ومنها موافقة الشهادتين
لفظا ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى معنى فقط ويستتبع تقديم
الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها لتوقفها على مطالبتهم ولو بالتوكيل
بخلاف حقوق الله لوجوب إقامتها على كل أحد فكل أحد خصم فكانت
الدعوى موجودة فإذا وافقها أي وافقت الشهادة الدعوى قبلت
والأوافقها لا تقبل وهذا أحد الأصول المتقدمة فتوادعي ملكا مطلقا
فشهد به بسبب كسرا وارث قبلت لكونها بالأقل مما ادعى فتطابقا
معنى كاسر وعكسه بأن ادعى بسبب وشهدا بطل لا تقبل لكونها بالأكثر
قلت وهذا في غير دعوى ارث وتنازع وشراء من مجهول كما بسطه
الحال واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى
الإثنين وأربعين مسألة مبسوطة في البحر وزاد ابن المصنف في حاشية
الأشباه ثلاثة عشر آخر تركها خشية التطويل بطريق الوضع لا التضمن والتقييد
بالموافقة المعنوية وبه قالت الثلاثة ولو شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج
قبلت لاتحاد معناهما كذا الهيئة والعطية وخوها ولو شهد أحدهما بالف والآخر
بالغني أو مائة وما يتبين أو طلبة وطلقين أو ثلاث ردت لاختلاف
المعنيين كالوادعي غصبا أو قتل فشهد أحدهما به والآخر بالاقتراب لم تقبل
ولو شهدا بالاقتراب قبلت وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل بأن ادعى ألفا
فشهدا أحدهما بالدفع والآخر بالاقتراب بها لا تنفع للمجمع بين قول وفعل
قبيبة إلا إذا اتحد اللفظ كشهادة أحدهما ببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق
والآخر بالاقتراب لم تقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقتراب فإنه يقول في الانشاء
بعثت وأقرضت وفي الاقرار كنت بعثت وأقرضت فلم يمنع القول بخلاف شهادة
أحدهما بقتله عمدا بسيف والآخر به بسكين لم تقبل لعدم تكرر الفعل بتكرر
الآلة محيط وشتر نبلا له وتقبل على ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف
ومائة أن ادعى المدعي الأكثر الأقل إلا أن يوفق باستيفاء أو أبرأ ابن كمال وهذا

في الدين وفي العين تقبل على الواحد كالشاهد واحدان هذين العبدان له واخران
هذا له قبلت على العبد الواحد الذي اتفقا عليه اتفاقا درر وفي العقد لا
تقبل مطلقا سواء كان المدعى اقل المالين او اكثرهما غرمي زاده ثم فرع على
هذا الاصل بقوله فلو شهد واحد بشرا عبدا وكتابه على الف واخر بالفرس وحماسه
روت لان المقصود اثبات العقد وهو يختلف باختلاف البدل فلم يتم العقد
على كل واحد ومثله العتق بالمال والصلح عن قود والرهن والخلع ان ادعى
العبد والقاتل والراهن والمرأة لف ونشر مرتب اذ مقصودهم اثبات العقد
كامر وان ادعى الآخر كالمولى مثلا فكدعوى الدين اذ مقصودهم المال
فتقبل على الاقل وان ادعى الاكثر كامر والاجارة كالبيع لوفى اول المدة للمحاجة
لا ثبات العقد وكالدين بعدد المال المدعى المرجع والمستاجر فدعوى عقد
اتفاقا وضح النكاح بالاقل اي بالف مطلقا استخانا خلافا لهما ولزمه في صحة
الشهادة الجري بشفادة اوث بان يقول مات وترك ميراثا للمدعى الا ان
يشهدا بملكه عند موته او يده يد من يقوم مقامه كمتاجر ومستجير وغاصب
ومودع فيغني ذلك عن الجور لان الايدي عند الموت تتقلب يد ملك بوساطة
الصنان فاذا ثبت الملك ثبت الجور ضرورة ولا بد مع الجور المذكور من بيان
سبب الورثة وبيان انما اخوه لاييه وامه او لاحدهما ونحو ذلك فظهر
وبقي شرط ثالث وهو قول الشاهد لا وارث الا اعلم له وارثا غيره ورابع
وهو ان يدرك الشاهد الميت والافنا طلة لعدم معانيته السبب ذكرها البرازي
وذكر اسم الميت ليس بشرط وان شهدا بيد حتى سواقالا عند شهر او لا ردت
لقيامها بمجهول لتتوعد يد المحي بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه او اقر
المدعى عليه بذلك او شهدا شاهدان انه اقرا له كان في يد المدعى دفع
المدعى لمعلوماته الاقرار وجهالة المقربة لا تبطل الاقرار والاصل ان الشهادة
بالمالك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لتتوعد اليد لا الملك بنزاهة
ولو اقرا له كان بيد المدعى بغير حق هل يكون اقرا له باليد المفتى به
نعم جامع فتصولين **فروع** شهدا بالف وقال احدهما قضى خمسمائة
قبلت بالف الا اذا شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به
شهدا بسرقة بقره واختلغا في لونها قطع خلافا لهما واستظهر صدر
الشرعية قولهما وهذا اذا لم يذكر المدعى لونها ذكره الزيلعي ادعى المديون
الا يصال متفرقا وشهادته مطلقا او جملة لم تقبل وهي بانه شهدا في دين
الحى بانه كان عليه كذا تقبل الا اذا سالهما الخصم عن بقائه الآن فقا لا الاندري
وفي دين الميت لا تقبل مطلقا حتى يقول مات وهو عليه **بحر قلنت** ونجائه
ما في معين الحكم من بثوته بمجرد بيان سببه وان لم يقول مات وعليه دين
انتهى والاحتياط لا يخفى ادعى ملكا في الماضي وشهادته في الحال لم تقبل

في الاصح كالوشهدا بالماضي ايضا جامع فتصولين **باب الشهادة**
على الشهادة هي مقبولة وان كثرت استخانا في كل حق على الصحيح الا في حدود قود
ل سقوطها بالشبهة وجاز الاشهاد مطلقا لكن لا تقبل الا بشرط تغذر حضور الاصل
بعونه اي موت الاصل وما نقله القهستاني عن قضا النهاية فيه كلام فانه
نقله عن الخاتمة عنها وهو خطأ والصواب ما هنا او مرض او سفر واكتفى الثاني
بغيره بحيث يتعذر ان يبيت باهله واستخانة غير واحد وفي القهستاني
والسراجية وعليه الفتوى واقره المص او كون المرأة مخدرة لا تخالط
الرجال وان خرجت لحاجة وحمام قنينة وفيها لا يجوز الاشهاد لسلطان
وامير وهل تجوز لمحوس ان من غير حاكم المحضومة نعم ذكره المص في الوكالة
وقوله عند الشهادة عند القاضي قيد لكل لاطلاق جواز الاشهاد لا الا اذا
كما مر وبشرط شهادة عدد نصاب ولو رجلا وامرأتين وما في الحاروي غلط
يحرر عن كل اصل ولو امرأة لا تغاير فرعي هذا وذاك خلافا للشافعي
وكيفيتها ان يقول الاصل مخاطبا للفرع ولو ابنه يحجر اشهد على شهادتي
اني اشهد بكذا ويكفي سكوت الفرع ولو رده ارتد قنينة ولا ينبغي ان يشهد
على شهادة من ليس بعدل عنده حاروي ويقول الفرع اشهدان قلنا
اشهد في على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك هذا اوسط
العبارة وفيه حمى شينات والا قصر ان يقول اشهد على شهادتي بكذا
ويقول الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى الشرحسي وغيره
ابن كمال وهو الاصح كما في القهستاني عن الزاهرى ويكفي تعديل الفرع
لاصله ان عرف الفرع بالعدالة والالزم تعديل الكل كما يكفي تعديل
احد الشاهدين **صاحبه** في الاصح لان العدل لا يتم بمثله وان سكت الفرع
عنه نظر القاضي في حاله وكذا لو قال لا اعرف حاله على الصحيح شربلايه
وشرح المجمع وكذا لو قال ليس بعدل على ما في القهستاني عن المحيط فتنبه
وتبطل شهادة الفرع باور بنهيمهم عن الشهادة على الاظهر خلاصه وسيجي
متنا ما يخالفه ونجروج اصله عن اهليته بالفسق وخوس وعي وبانكار
اصله الشهادة لقولهم ما لنا شهادة او لم نشهد لهم او شهدناهم وغلطنا
ولو سئلوا فسكتوا قبلت خلاصه شهدا على شهادة اثنين على فلانة
ثبت فلان القلاية وقالوا اجبرنا بغير قضا وجا المدعى بامرأة لم
يعرف انها هي قيل له هات شاهدين انها هي فلانة ولو مقر ومثله
الكتاب المسمى وهو كتاب القاضي لانه كالشهادة على الشهادة فلو جاء المدعى
برجل لم يعرفاه كلف اثبات انه هو ولو مقر لاحتمال التزوير يحجر ويلزم
مدعى الاشتراك البيان كما بسطه قاضي خان ولو قال ايها التيمية
لم يحجر حتى ينسبها الى مخدعها كجدها ويكفي نسبتها الزوجها والمقصود

الاعلام اشهد على شهادة ثم نهاه عنها لم يصح اي نفيه فله ان يشهد على ذلك
 درر واقره المص هنا لكنه قدم ترجيح خلافه عن الخلاصة كما قرأنا شهدا
 على شهادة مسلمين كافر على كافر لم تقبل كذا شهدا كذا شهدا على القضا لكافر على
 كافر وتقبل شهادة رجل على شهادة ابيه وعلى قضا ابيه في الصحيح درر
 خلافا للملتقط من ظهر انه شهد بزور بان اقر على نفسه ولم يدع سهوا
 او غلطا كما هو ربه ابن الكمال ولا يمكن اثباته بالبينه لانه من باب النفي عزز
 بالتشهير وعليه الفتوى سراجيه وزاد اضر به وجسه جمع وفي البحر
 وظاهر كلامهم ان للقاضي ان يستخم وجهه اذا راه سياسة وقيل ان
 رجوع مصر اضر باجماعه وان نأوي بيا لم يعزرا جاعا وتقويض مدة توبته
 لراي القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو عدلا او مستورا لا تقبل شهادته ابدا
قلت وعن الثاني تقبل وبه يفتي عيني وغيره والله تعالى اعلم
باب الرجوع عن الشهادة فهو ان يقول رجعت
 عما شهدت به فلما انكرها لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي
 ولو غير الاول لانه فسق وتوبة وهي بحسب الجناية كما قال عليه السلام السر
 بالسرو العلانية بالعلانية فلما ادعى المشهود عليه رجوعهما عند غيره
 وبرهنوا او اراد بينهما لا يقبل لفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند
 قاضي وتضمنيه اياها لم يكتفى وبرهن انها اقرب رجوعهما عند غير القاضي قبل
 وجعل انشا الحال ابن ملك فان رجعا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان وعز
 ولو عن بعضها لانه فسق نفسه جامع الفضولين وبعده لم يفسخ الحكم مطلقا
 لترجيحه بالقضا بخلاف ظهور الشاهد عبدا او محردا في قذف فان القضا
 يبطل ويرد ما اخذ وتلزم الدية لو قصاصا ولا يضمن الشهود لما مر ان الحاكم
 اذا اخطا فالغرم على المقضي له شرح تكملة وضمنا ما اتلفاه للمشهود عليه
 للتبسيها تغديا مع تعذر تضمين المباشرة لانه كالمجاء الى القضا قبض المدعى
 المال او لابه يفتي بحر وبزازه وخلاصه وخزانه القتيين وقيدته في الوثاية
 والكتر والدرر والملتقي بما اذا قبض المال لعدم الائتلاف قبله وقيل ان المال
 عينا فكا الاول وان دينا فكا الثاني واقره القهستاني والعبارة فيه لمن بقي من
 الشهود لا لمن رجع فان رجعا احدهما ضمن النصف وان رجعا احد الثلاثة
 لم يضمن وان رجعا اخر ضمن النصف وان رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن
 الربع وان رجعتا فالنصف وان رجعت ثمان نسوة من رجل وعشر نسوة لم
 يضمن فان رجعت اخرى ضمن التسع ربعة لبقا لثلاثة ارباع النصاب
 فان رجعوا فالغرم بالاسداس وقالوا عليهم النصف كالورجعين فقط ولا يضمن
 راجع في النكاح شهد به مهر مثلها او اقل اذا الائتلاف بعوض كلا الائتلاف
 فان زاد عليه ضمناها وهي المدعية وهو المنكر عز مزاده ولو شهدا باصل

مطلق
 للقاضي فعل السياسة

مطلق
 خطاء الحاكم

النكاح باقل من مهر مثلها فلا ضمان على المعتد لتعذر الما ثلثة بين البضع والمال
 بخلاف ما لو شهدا عليها بقبض المهر او بعضه ثم رجعا ضمنا لهما لا تلافهما المهر وضمنا
 في البيع والشرا ما نقص عن قيمة المبيع لو الشهادة على البايع او زاد لو الشهادة
 على المشتري لا تلاف بلا عوض ولو شهدا بالبيع ونقد الثمن فلو في شهادة واحدة
 ضمنا القيمة ولو في شهادتين ضمنا الثمن عيني ولو شهدا على البايع بالبيع بالعين الى
 سنة وقيمتها الف فان شأ من الشهود قيمته حالا وان شاء اخذ المشتري الى سنة
 واياها ما اختار برى الآخر وتامه في خزانة القتيين وفي الطلاق قبل وطى وخلو
 ضمنا نصف المال المسمى او المتعة ان لم يسم ولو شهدا انه طلقها ثلاثا واخراف
 انه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعوا فضمن نصف المهر على شهود الثلاثة
 لا غير الحرمه الغليظة ولو بعد وطى او خلو فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل
 الدخول واخراف بالدخول ثم رجعوا ضمن شهود الدخول ثلاثة ارباع المهر
 شهود الطلاق ربعة اختيار ولو شهدا بعقوبة رجعا ضمنا القيمة لمولاه مطلقا
 ولو معسرين لانه ضمان ائتلاف والولا للمعتق لعدم تحول العتق اليهما بالامان
 فلا يتحول الولا هداية وفي التدبير ضمنا ما نقصه وهو ثلث قيمته ولو مات
 المولى عتق من الثلث ولزمهما بقية قيمته وتامه في الحر و في الكتابة يضمنان
 قيمته كلها وان شأ اتبع المكاتب ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليهما ونصدقا
 بالفضل والوالا لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد قيمته على الشهود وفي الاستيلاء يضمنان
 نقصان قيمتها بان تقوم قننة وام ولد لوجاز بيعها فيضمنان ما بينهما فان مات
 المولى عتقت وضمنا بقية قيمتها امة للورثة وتامه في العيني وفي القصاص الدية
 في مال الشاهدين وورثاء ولم يقتصا لعدم المباشرة ولو شهدا بالعفو لم يضمن
 لان القصاص ليس بالاختيار وضمن شهود الفرع برجوعهم لا ضافية
 التلف اليهم لاشهود الاصل بقولهم بعد القضا لم تشهد الفرع على شهادتنا
 او شهدنا هم وغلطنا وكذا لو قالوا رجعا عنها لعدم ائتلافهم ولا الفرع لعدم
 رجوعهم ولا اعتبار بقول الفرع بعد الحكم كذب الامول او غلطوا فلا ضمان ولو
 رجع الكل ضمن الفرع فقط وضمن الزكوة ولو الدية بالرجوع عن التزكية
 مع علمهم بكونهم عبيدا خلافا لهما اما مع الخطا فلا اجماعا بحر وضمن شهود
 التعليق قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول لاشهود الاحصان لانه
 شرط بخلاف التزكية لانها علمة والشرط ولو وجدهم على الصحيح عيني فاد
 وضمن شهادا الايقاع لا التقويين لانه عليه والتقويين سبب والله تعالى اعلم
كتاب الوكالة مناسبتة ان كلاما من الشاهد والوكيل
 ساع في تحصيل مراد غيره التوكيل صحيح بالكتاب والسنة قال تعالى فابعثوا
 احكم بورقكم ووكل عليه السلام حكيم بن حزام بشرا اضحية وعليه الاجماع
 وهو خاص وعام كانت وكيلي في كل شيء عم الكل حتى الطلاق قال الشهيد وبه

يفتي وخصه ابو الليث بغير طلاق وعتاق ووقف واعتمده في الاشياء وخصه
قاضي خان بالعاوضات فلا يلي العتق والتبرعات وهو المذهب كما في تنوير البصائر
وزواهر الجواهر ويحيى ان به يفتي واعتمده في الملقط فقال واما الهبات والعتاق
فلا يكون وكيلاً عند أبي حنيفة خلافاً للمحدثين في الشربلالية ولو لم يكن للموكل صناعة
معرفة فالوكالة باطلة وهو قاسم الغير مقام نفسه ترفها او عجزاً في تفرغ
جائز معلوم فلو جهل ثبت الادنى وهو المحظ من يملكه اي التصرف نظراً الى
الحصل التفرغ وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي ابن كمال فلا يصح توكيل
مجنون وصبي لا يعقل مطلقاً وصبي يعقل يتصرف صار نحو طلاق وعتاق وهبة
وصدقة وصح بما ينفعه بلا اذن وليه كقبول هبة وصح بما ترد بين ضرر ونفع
كبيع واجارة ان ما دونها والاتوقف على اجازة وليه كالو باشره بنفسه ولا يصح
توكيل عبد مجبور وصح لو ما دونها او مكاتباً وتوقف توكيل مرتد فان اسلم نقد
وان مات او لحق او قتل لا خلا فالحال ما وصح توكيل مسلم ذمياً ببيع خمر او خنزير
وشرايهما كما مر في البيع الفاسد ومحرم حلالاً لا يبيع صيداً وان امتنع عنه الموكل
معارض النهي كما قدمنا فتنبه ثم ذكر شرط الوكيل فقال اذا كانت الوكيل
يعقل العقد ولو صبياً او عبداً مجبوراً لا يخفى ان الكلام الآن في صحة الوكالة
لا في صحة بيع الوكيل فلذا لم يقل ويقصده تبعاً للكثر ثم ذكر ضابط الموكل
فيه فقال بكل ما يباشره الموكل بنفسه لنفسه تشمل الخصومة فلذا قال
صح بخصومة في حقوق العباد برضا الخصم وجوزاه بالارضاء وبه قالت
الثلاثة وعليه فتوى ابي الليث وغيره واختاره العتابي وصححه في النهاية
والختار للفتوى تفويضه للحاكم دبر الا ان يكون الموكل مريضاً لا يمكنه
حضور مجلس الحكم بقدميه ابن كمال او غايباً مدة سفر او مريداً له ويكتفي قوله
انا اريد السفر ابن كمال او محذرة لم تخالط الرجال كما مر او حايضاً او نقساً
والحاكم بالمسجد اذا لم يرض الطالب بالتأخير بحراً او محبوساً من غير حاكم
هذه الخصومة فلو منه فليس بعذر بنزاهية بختاً ولا يحسن الدعوى خائفة
لا يكون من الاعذار ان كان الموكل شريفاً خاصاً من دونه بل الشريف وغيره
سواء تجر له الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لا بعده فتنبه
ولو اختلفا في كونها محذرة اي من بنات الاشرف والقول لها مطلقاً ولو
ثيباً فيرسل امينه ليخلفها مع شاهدين بحراً واقربه المصروف وان من الاوساط
فالقول لها لو تكرر وان هي من الاسافل فلا في الوجهين عملاً بالظاهر
بنزاهية وصح بايها وكذا باستيفائها الا في حد وقود بعينة موكله
عن المجلس وحقوق عقد لا بد من اضافة اي ذلك العقد الى الوكيل لبيع
 واجارة وصح عن اقراره بتعلق به مادام حياً ولو غايب ابن ملك ان لم
يكن مجبوراً التسليم مبيع وقبضه وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاله

من
المحذرة

وخصومة في عيب بلا فصل بين حضور موكله وعينته لانه العاقد حقيقة
وحكم لكن في الجوهرة لوحضراً فالعهدة على اخذ الثمن لا العاقد في اصح
الاقاويل ولو اضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقاً ابن ملك
فليحفظ فتواه لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن كمال يكتفي بالاضافة الى
نفسه فافهم وشرط الموكل عدم تعلق الحقوق به اي بالوكيل لغو باطل
جوهرة والملك يثبت للموكل ابتداء في الاصح فلا يعتق قريب الوكيل
بشرايه ولا يفسد نكاح زوجته ولكن هما ثابتان على الموكل لو اشترى
وكيله قريب موكله وزوجته لان الموجب للعتق والفساد الملك المستقر
وفي كل عقد لا بد من اضافة الى موكله يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله
حتى لو اضافه الى نفسه لا يصح ابن كمال كنكاح وخلع وصلى عن دم عمة او
عن انكار وعتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع وزهق
واقراض وشركة ومضاربة عتق تتعلق بموكله لانه لكونه فيها سفيراً محضاً
حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول فلا مطالبة عليه في النكاح
بمهر وتسليم للزوجة وللشري الأبا عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صح ولو
مع نهي الوكيل استحساناً ولا يطالبه الوكيل ثانياً لعدم الفائدة نعم تقع المقاضاة
بدين الوكيل لو وحده ويضمنه لموكله بخلاف وكيل يقيم وصرف عتق ومثله اي مثل
الوكيل عبد ما دون لادين عليه مع مولاة فلا يملك قبض ديونه ولو قبض
صح استحساناً ما لم يكن عليه دين لانه للغرماء بنزاهية **فروع** التوكيل
بالاستقراض باطل لا الرسالة دبر والتوكيل بقبض القرض صحيح فتنبه
باب الوكالة بالبيع والشرا الاصل انها ان عت او علمت
او جهلت جهالة بسيرة وهي جهالة النوع المحض كفرن صحت وان فاحشة
وهي جهالة الجنس كدابة بطلت وان متوسطة كعبد فان بين الثمن والصفة
كثر كصحت والا لا وكله بشراء ثوب هروى او فرس او بعقل صح بما يحمله
حال الامر بليغ فراجع وان لم يسم ثمناً لانه من القسم الاول ويشترط ان
او عبد جاز ان سمي الموكل ثمناً يخصص نوعاً او لا تجزاً او نوعاً كجيشي زاد
في النزاهية او قدراً كذا قفيزاً والا يسم ذلك لا يصح والحق بجهالة الجنس
وهي ما لو وكله بشراء ثوب او دابة لا يصح وان سمي ثمناً للجهالة الفاحشة
وبشراء طعام وبين قدره او دفع ثمنه وقع في عرفنا على المعتاد المهمياً
للاكل من كل مطعوم يمكن اكله بلا ادم كالحكم مطبوع ومشوى وبه قالت
الثلاثة وبه يفتي عتني وغيره اعتباراً للعرف كما في اليمين وفي الوصية
له اي لشخص بطعام يدخل كل مطعوم ولو دابة حلاوة كسكنجبين بنزاهية
وللوكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده لتعلق الحقوق به ولو ادرته او وصيه
ذلك بعد موته موت الوكيل فان لم يكونا فلو وكل ذلك اي الرد بالعيب

وخصه

وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسلمه فأسلمه الى موكله استتبع رده الا باسره
لانها الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل باع فاسد فله الفسخ مطلقا لحق الشرع
فتبينه ولو وكيل حبس المبيع بمن دفعه الوكيل من ماله او لا بالاولى لانه
كالبايع ولو اشتراه الوكيل بتقدم اجله البايع كان للوكيل المطالبة به حالاً
وهي الحيلة خائنه ولو وطئه كل الثمن رجع بطله ولو بعضه رجع بالباقي لانه
حط بخره هلك المبيع من يده فبطل حبسه هلك من مال موكله ولم
يسقط الثمن لان يده كيد ولو هلك بعد حبسه فهو كبيع فيه هلك بالثمن
وعند الثاني كرهه ولا اعتبار بمفارقة الموكل ولو حاضرا كما اعتد المص
تبعا للبحر خلافا للعيني وابن ملك بل مفارقة الوكيل ولو وصيا في
صرف وسلم فيبطل بمفارقة صاحبه قبل القبض لانه العاقد والمراد
بالسلم الاسلام لا قبول السلم لانه لا يجوز ابن كمال والرسول فيهما
اي الصرف والسلم لا تعتبر مفارقتة بل مفارقة مرسله لان الرسالة
في العقد لا القبض واستفيد صحة التوكيل بهما وكله بشر عشرة ارطال
لحم بدرهم فاشترى صنعه بدرهم مما يباع منه عشرة بدرهم لزم الموكل
منه عشرة بنصف درهم خلافا لهما والثلاثة قلنا انه ما مور بارطال
مقدرة فينقد الزايد على الوكيل ولو شري ما لا يساوي ذلك وقطع للوكيل
اجماعا لغير موزون ولو وكله بشر شئ بعينه بخلاف الوكيل بالنكاح اذا
تزوجها لنفسه صح منته والفرق في الوافي غير الموكل لا يشترطه لنفسه
ولا لموكل آخر بالاولى عند غيبته حيث لم يكن مخالفا فاعا للفر فلو اشتراه
بغير النفوذ او بخلاف ما سمي الموكل له من الثمن وقع الشراء للوكيل لمخالفته
امره وينعزل في ضمن المخالفة عيني وان بشر شئ بغير عينه فالشراء
للكيل الا اذا نواه للموكل وقت الشراء بشره بجماله اي بمال الموكل ولو نكحها
في المنية حكم بالنقد اجماعا ولو نكحها فقها انها لم تحضر فروايتان زعم انه
اشترى عبدا لموكله فهلك وقال موكله بل شريته لنفسك فان كانت
العبد معيها وهو حي قائم فالقول للمامور اجماعا مطلقا نقدا لثمن
اولا لاختاره عن امر يملك استيفائه وان ميتا والحال ان الثمن منقودا
فكذلك الحكم ولا يكن منقودا فالقول للموكل لانه ينكر الرجوع عليه وان
العبد غير معين وهو حي وميت فكذا اي يكون للمامور ان الثمن منقودا
لانها عين والا فلا مر للثمة خلافا لهما قال يعني هذا العمر وبناعه
ثم انكر الامر اي انكر المشتري ان عمره امره بالشراء اخذه عمره ولغا
انكاره الامر لنا قضته لا قراره بتوكيله بقوله يعني لعمره الا ان يقول
عمره لم امره به اي بالشراء فلا ياخذ عمره وان اقرار المشتري ارتد
برده الا ان يسلمه المشتري اليه اي الى عمره لان التسليم على وجه البيع

بيع بالتعاطي وان لم يوجد نقدا لثمن للعرف امره بشر اشيتين معينين او غير
معينين اذا نواه للموكل كما مر بخر والحال انه لم يسلم ثمنا فاشترى له احدهما
بقدر قيمته او بزيادة يسيرة يتغابن الناس فيها صح عن الامر والا لا اذا
ليس لوكيل الشراء ثمن فاحتس اجماعا بخلاف وكيل البيع كما سيحى وكذا
بشرهما بالف وقيمتها سوا فاشترى احدهما بنصفه واقل صح ولو بالاكث
ولو يسيرا لا يلزم الامر الا ان يشتري الثاني من المعينين مثلا بما بقي من الالف
قبل الخضوع لحصول المقصود وجوازه ان يبقى ما يشتري بمثله الآخر ولو امر
رجل مديونة بشر شئ معين بدين له عليه وعينه او عين البايع صح وجعل
البايع وكيلا بالقبض دالة فيسخر الغريم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين
لان توكيل المجهول باطل ولذا قال والايعين فلا يلزم الامر ونقد على
الما مور فهلكا عليه خلافا لهما وكذا الخلاف لو امره ان يسلم ما عليه او يعرفه
بتاعلي تعيين النفوذ في الوكالات عنده وعدم تعيينها في المعاوضات عندها
ولو امره اي امر رجل مديونة بالنقد بجماله صح امره يجعله المال لله
وهو معلوم كما صح امره لو امره الاجر المستاجر بمرته ما استاجره بما عليه
من الاجرة وكذا لو امره بشر عبد يسوق الدابة وينفق عليها صح اتفاقا للفرقة
لانه لا يجد الاجر كل وقت فجعل الماجر كالوجر في القبض قلت وفي شرح
الجامع الصغير لقاضي خان ان كان ذلك قبل وجوب الاجرة لا يجوز وبعد
الوجوب قيل على الخلاف الخ فراجعه ولو امره بشر ايه بالف ودفع الالف فاشترى
وقيمته كذلك فقال الامر اشترى بنصفه وقال المامور بل بطله صدق
لانها عين وان كان قيمته بنصفه فالقول للامر بلا يمين دزر وابن كمال
تبعا لصدور الشريعة حيث قال صدق في الكل بغير الحلف وتبعهم المص لكن
حزم الوافي بانه تحريف وصوابه بعد الحلف وان لم يدفع الالف وقيمته
نصفه فالقول للامر بلا يمين قال المص تبعا للدرهم كما مر قلت لكن في
الاشباه القول للوكيل بيمينه الا في اربع فباليمينه فتبينه وان كان قيمته
الفا يتخالفان ثم يفسخ العقد بينهما فيلزم المبيع المامور وكذا لو امره بشر
معين من غير بيان ثمن فقال المامور اشترى بكذا وان صدقه بايعة على
الاظهر وقال الامر بنصفه تخالفا لوقوع الاختلاف في الثمن وموجبه التخالف
ولو اختلفا في مقداره اي الثمن فقال الامر ترك بشر ايه بماية وقال
المامور بالف فالقول للامر بيمينه فان برهنا قدم برهان المامور لانها
اكثر اثباتا ولو امره بشر ايه فاشترى الوكيل فقال الامر ليس هذا
المشتري باهي فالقول له بيمينه ويكون الوكيل مشتريا لنفسه والاصل
ان الشراعتي لم ينفذ على الامر ينفذ على المامور بخلاف البيع كما مر في خيار
الشرط وعق العبد عليه اي على الوكيل لزومه عتقه على موكله فبواخذه

بيع التعاطي



امر بيمينه المستاجر

القول للوكيل بيمينه

خاتمة ولو امره عبد بشر انفس الامر من مولاة بكذا ودفع المبلغ فقال
 الوكيل لسيده اشترى لنفسه فباعه على هذا الوجه عتق على المال ولو لا
 لسيده وكان الوكيل سفيرا وان قال الوكيل اشترى لنفسه ولم يقل لنفسه
 فالعبد ملك للمشتري والالف للسيد فهما لانه كسب عبده وعلى العبد
 الف اخرى في الصورة الاولى بدل الاعتاق كما على المشتري الف مثلها
 في الثانية لان الاولى مال المولى فلا يصلح بدلا وشر العبد من سيده
 اعتاق فتلغوا احكام الشرا فلذا قال فلو اشترى العبد نفسه الى العطا
 صح الشرا بغير كما صح في حصته اذا اشترى نفسه من مولاة ومعه رجل
 آخر وبطل الشرا في حصته شريكه بخلاف ما لو اشترى الاب ولده مع رجل
 آخر فانه يصح بينهما بيع الحائنه من بحث الاستحقاق والفرق انعقاد
 البيع في الثاني لا الاول لان الشرع جعله اعتاقا ولذا بطل في حصته شريكه
 للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز قال العبد اشترى نفسه من مولاة فقال
 لمولاة بعني نفسي لفلان ففعل اي باعه على هذا الوجه فهو للامر فلو
 وجد به عيبا ان علم بالعبد فلا رد لان علم الوكيل بعلم الموكل وان لم يعلم
 فالمراد للعبد اختيار وان لم يقل لفلان عتق لانه ان يتصرف اخر فنقد
 عليه وعليه الثمن فهما لزوال حجوه بعقد باشره مقر تابا ذن المولى درر
فرع الوكيل اذا خالف ان خلافا الى خير في الجفس كبيع بالف درهم فباعه
 بالف ومائة نقد ولو بمائة دينار لا ولو خيرا خلاصه ودرر **فصل**
 لا يعقد وكيل البيع والشرا والاجارة والصرف والسلم ونحوها مع من شره
 شهادته له للتمتع وجوازه بمثل القيمة الامر عبده ومكاتبه الا اذا اطلق له
 الموكل كبيع من شئت فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة اتفاقا كما يجوز عقده
 معهم بالكثر من القيمة اتفاقا اي يبيعه لاشراوه بالكثر منها اتفاقا كما لو
 باع باقل منها بغين فاحش لا يجوز اتفاقا وكذا يبيع عنده خلافا
 لهما ابن ملك وغيره وفي السراج لو صرح بهم جاز اجماعا الامر نفسه
 وطفله وعبده غير المديون وصح بيعه بما قل او كثر وبالعرض وخصاه
 بالقيمة وبالنفود وبه يفتي بزازيه ولا يجوز في الصرف كدينار بدرهم
 بغين فاحش اجماعا لانه بيع من وجه شرا من وجه صير فيه وصح بالنسبة
 ان التوكيل بالبيع للتجارة وان كان للحاجة لا يجوز كالمراة اذا دفعت
 غزلا الى رجل لبيعه لهما ويتعين النقد به يفتي خلاصه وكذا في كل موضع
 قامت الدلالة على الحاجة كما افاده المصنف وهذا ايضا ان باع بما يبيع
 الناس نسبة فان طول المدة لم يجوز به يفتي ابن ملك ومتى عين الامر
 شيئا تعين الا في بيعه بالنسبة بالف فباع بالنقد بالف جاز بغير
قلت وقد منا انه ان خالف الى خير في ذلك الجنس جاز والا لا وانها

مطلب
 لو اشترى العبد نفسه

مطلب
 متى عين الامر شيئا تعين

تنقيح برمان ومكان لكن في البرازية الوكيل الى عشرة ايام وكيلا سنة
 العشرة وبعدها في الاصح وكذا الكفيل لكنه لا يطالب الا بعد الاجل كما في
 تنوير البياير وفي زواهر الجواهر قال بعه بشهود او برأى فلان
 او علمه او معرفته وباع بدونهم جاز بخلاف لا تتبع الا بشهود او الا
 بحضر فلان به يفتي **قلت** وبه علم حكم واقعة الفتوى دفع له
 ما لا وقال اشترى زينا بمعرفة فلان فذهب واشترى بلامعرفته فهلك
 الزيت لم يضمن بخلاف لا تشتري الا بمعرفة فلان فيلحفظ وصح اخذ
 رهنا وكفيل بالثمن فلا ضمان عليه ان ضاع الرهن في يده او نزل
 المال على الكفيل لان الجواز الشرعي ينافي الضمان وتنقيح شراؤه بمثل
 القيمة وعين ليسر وهي ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعوره
 معروفا وان كان سعوره معروفا بين الناس كخبز وطعم وموز وجبن
 لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو فلسا واحدا به يفتي بخروباية
 وكله يبيع عبد فباع نصفه صح الاطلاق التوكيل وقال ان باع الباقي
 قبل الخصومة جاز والا لا وهو امتحان ملتقى وهداية وظاهره ترجيح قولهما
 والمفتي به خلافه بغير قيد ابن الكمال الخلاف بما يتعيب بالشركة والا جاز
 اتفاقا فليراجع وفي الشرا يتوقف على شرا بآية قبل الخصومة اتفاقا ولو
 رد مبيع معيب على وكيله بالبيع يمينه او تكوله او اقراره فيما لا يحدث مثله
 في هذه المدة رده الوكيل على الامر ولو باقراره فيما يحدث لا يردده ولزم
 الوكيل الاصل في الوكالة المخصوص وفي المضاربة العموم ووقع عليه بقوله
 فان باع الوكيل نسبة فقال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق الامر وفي
 الاختلاف في المضاربة صدق المضارب عملا بالاصل لا ينفذ تصرف احد
 الوكيلين معا كوكلتكما بكذا وحده ولو الآخر عبدا او صبيبا او مات او جن
 الا فيما اذا وكلهما على التعاقب بخلاف الوصيين كما سيحى في بابه وفي خصومة
 بشرط راي الآخر لاحضرت على الصحيح الا اذا انتهيا الى القبض فحتى يحقعا جوهره
 وعتق معين وطلاق معينة لم يعوضا بخلاف معوض وغير معين وتعليق
 بمشيتها اي الوكيلين فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق قاله المص **قلت**
 وظاهره عطفه على لم يعوضا كما يعلم من العيني والدرر في حق العارية والعلقا
 بعشيتها فتدبر وفي تدبير وردين كوديعة وعارية ومضروب ومبيع
 فاسد خلاصه بخلاف استردادها فلو قبض احدهما ضمن كله لعدم امره
 بقبض شي منه وحده سراج وفي تسليم هبة بخلاف قبضها ولو الهبة
 وقضا دين بخلاف اقتضايه عيني وبخلاف الوصاية لاثنتين وكذا المضاربة
 والقضا والتحكيم والتولية على الوقف فان هذه السنة كالوكالة فليس
 لاحدهما الا نقل دجى الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال

مطلب
 الوكيل الى عشرة ايام

مطلب
 الاصل في الوكالة المخصوص

مع فلان فان للواقف الافراد دون فلان اشباه والوكيل بقضاء الدين من
ماله او مال موكله لا يجبر عليه اذا لم يكن الموكل على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى
كأبسطه العادي واعتده المص قال ومفاده ان الوكيل يبيع عين من مال
الموكل لو فادينه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بخو طلاق ولو بطلها على المعتد
وعتق وهدية من فلان وبيع منه لكونه تبرعا الا في مسائل اذا وكله بدفع
عين ثم غاب او يبيع رهن شرط فيه او بعده في الاصح او بخصوصه بطلب
المدعي وغاب المدعي عليه اشباه خلافا لما افق به قاضي الهداية **قلت**
وظاهر الاشباه ان الوكيل بالاجر يجبر قدس ولا تنس سيلة واقعة
الفتوى وراجع تنوير البصائر فلعلة اوفى وفي فروق الاشباه التوكيل
بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل حاضرا بنفسه او مسافرا
او مريضا او مخدرا الوكيل لا يוכל الا باذن امره لوجود الرضا الا اذا وكله
في دفع زكاة فوكل آخر ثم وثم فدفع الاخير جاز ولا يتوقف بخلاف شراء
الاخصية اخصية الخاتمة والا الوكيل في قبض الدين اذا وكل لمن في عياله
صاحب ملك والا عند تقدير الثمن من الموكل الاول له اي لو وكيله فيجوز
بلا اجازته لحصول المقصود **درر** والتفويض الى رايه كما عمل براك كالاذن
في التوكيل الا في طلاق وعتاق لانها ما يحلف به فلا يقوم غيره مقامه
قنينة فان وكل الوكيل غيره بدونها بدون اذن وتفويض ففعل الثاني
محض ته او غيبة فاجازه الوكيل الاول صح وتعلق حقوقه بالعاقلة
على الصحيح الا فيما ليس بعقد نحو طلاق وعتاق لتعلقهما بالشروط فكان
الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني وابترا عن الدين قنينة وخصومة
وقضا دين فلا تكفي الحضرة ابن ملك خلافا للخاتمة وان فعل اجنبى
فاجازه الوكيل الاول جاز الا في شراء فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى
وجد ثقا اذا وان وكل به اي بالامر والتفويض فهو اي الثاني وكيل الامر
وحسيند فلا ينعزل بعزل موكله او موته وينعزلان بموت الاول كما مر
في الفتاوى في البحر من الخلاصة والخاتمة له عزله في قوله اصنع ما شئت
لرصاه بصنعه وعزله من صنعه بخلاف اعمل براك قال المص فعليه
لو قيل للقاضي اصنع ما شئت فله عزله نايبة بلا تفويض العزل
صريحا لان النايب كوكيل الوكيل واعلم ان الوكيل وكالة عامة مطلقة
مفوضة انما يملك المعاوزات لا الطلاق والعتاق والتبرعات به
يفتي زواهر الجواهر وتنوير البصائر قال لو جعل فوضت اليك امر
امراتي صار وكيل بالطلاق وتقييد طلاقه بالمجلس بخلاف قوله
وكذلك في امراتي فلا يتقيد به **درر** من لا ولاية له على غيره لم يجوز
نفرته في حقه وحسيند فاذا باع عبدا ومكاتب او ذمي او حربي عيني

مطل
التوكيل بغير رضا الخصم

مطل
الوكالة العامة

مال صغيره الحر المسلم او شري واحد منهم به او زوج صغيره كذلك اي
حرة مسلمة لم يجز لعدم الولاية والولاية في مال الصغير الى الاب
ثم وصيه ثم وصي وصيه اذ الوصي يملك الا يقصا ثم الى الجد اب الاب
ثم الى وصيه ثم وصي وصيه ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي
ثم وصي وصيه وليس لوصي الام ووصي الاخ ولاية التصرف في شركة
الام مع حفرة الاب او وصيه او وصي وصيه الجد اب الاب وان لم يكن واحد
ما ذكرنا فله اي لوصي الام الحفظ وله بيع المنقول والعقار ولا يشتري الا الطعام
والكسوة لانها من حيلة حفظ الصغير خاتمة **فروع** وصي القاضي كوصي الاب
الا اذا قيد القاضي بنوع تقيده وفي الاب يعي الكل عماده وفي مشفرقات البحر
القاضي او امينه لا ترجع حقوق عقد باسراء لليتيم اليها بخلاف وكيل وصي
واب فلو ضمن القاضي او امينه ثمن ما باعه لليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم
وفي الاشباه جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه الا الوصي فله ان يشتري
مال اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل **باب**
الوكالة بالخصومة والقبض وكيل الخصومة والتفاضي اي اخذ الدين لا يملك
القبض عند ذفر وبه يفتي لفساد الزمان واعتمد في البحر العرف ولا الصلح اجماعا
بحر ورسول التفاضي يملك القبض بالخصومة اجماعا بحر ارسلتك او كن
رسولا عني ارسال وامرتك بقبضه توكيل خلافا للزيلعي ولا يملكها اي
الخصومة والقبض وكيل الملامه كالا يملك الخصومة وكيل الصلح بحر
ووكيل قبض الدين يملكها اي الخصومة خلافا لهما لو وكيل الدين ولو وكيل
القاضي لا يملكها اتفاقا كوكيل قبض العين اتفاقا واما وكيل قسمة واخذ
شفعة ورجوع هبة ورد يعيب فيملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك امره
بقبض دينه وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الادرها لم يجز قبضه المذكور
على الامر لمخالفته له فلم يصير وكيل ولا امر له الرجوع على الغريم بطله
وكذا لا يقبض درهما دون درهم بحر لو لم يكن للغريم بينة على الا يقصا
فقضي عليه بالدين وقبضه الوكيل فصاع منه ثم يرهق المطلوب على
الا يقصا للموكل فلا سبيل للمدين على الوكيل وانما يرجع على الموكل لان
يده يده وخبر الوكيل بالخصومة اذا ابى الخصومة لا يجبر عليها في الاشباه
لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لتبرعه الا في ثلاث كما مر
بخلاف الكفيل فانه يجبر عليها للالتزام وكله بخصوصه واخذ حقوقه
من الناس على ان لا يكون وكيل فيما يدعي على الموكل جاز هذا التوكيل فلو
اثبت الوكيل المال له اي لموكله ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل
لانه ليس بوكيل فيه **درر** وصح اقرار الوكيل بالخصومة لا يغيرها مطلقا
بغير الحدود والقصاص على موكله عند القاضي ودون غيره استحسانا وان

انقول الوكيل بدي هذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان يوهن بعده
على الوكالة للنساقض ودرر وكذا اذا استثنى الموكل اقراره بان قال وكلتك
بالخصومة غير جازم الاقرار صح التوكيل ولا استثناء على الظاهر من اذنيه
فلو اقر عنده اى القاضى لا يصح وخرج به عن الوكالة فلا تسمع خصومته ودرر
وصح التوكيل بالاقرار ولا يصير به اى بالتوكيل مقر بحجر وبطل توكيل الكليل
بالمال لئلا يصير عاملا لنفسه كما لا يصح لو وكله بقبضه اى الدين من نفسه او عبدا
لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المديون بابتى نفسه فيصح ويصح
عزله قبل ابرأيه نفسه اشباه او وكل المحتال المحيل بقبضه من المال عليه
او وكل المديون وكيل الطالب بالقبض لم يصح الاستحالة لكونه قاضيا ومقضيا
فتنه بخلاف كليل النفس والرسول ووكيل الامام ببيع القاييم والوكيل
بالتزويج حيث يصح ضمانهم لان كلاهم سفير الوكيل بقبض الدين اذا
كفل صح وتبطل الوكالة لان الكفالة اقوى للزومها فتصلح ناسخة بخلاف
العكس وكذا كما صحت كفالة الوكيل بالقبض بطلت وكالته تقدمت الكفالة
او تاخرت لما قلنا ووكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجز لما مر
انه يصير عاملا لنفسه فان ادى حكم الضمان رجع لبطالته وبدونه
لا لبرعه اذ عيانه وكيل الغاييب بقبض دينه فصدقه الغريم امر بدفعه
اليه عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايقاف فان حضر الغاييب فصدقه في
التوكيل فيها ونفت والا امر الغريم بدفع الدين اليه اى الغاييب ثانيا لفساد
الاذا بانكاره مع عيانه ورجع الغريم به على الوكيل ان باقيا يده ولو
حكما بان استهلكه فانه تضمن مثله خلاصه وان صناع لاعلا بتصديقه الا اذا
كان قد ضمنه عند الدفع لقد مر ما يأخذه الراين ثانيا لاما اخذه الوكيل لانه
امانة لا تجوز بها الكفالة زليجي وعزله او قال له قبضت منك على اى ابرائك
من يهر بنتى فان اخذته البنت ثانيا رجع الختم على الاب فكذا هذا بزازيه
وكذا يضمنه اذا لم يصدقه على الوكالة بعم صورتي السكوت والتكذيب
ودفع له ذلك على رعيه الوكالة فهذه اسباب الرجوع عند الهلاك
فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لموكله صدق الوكيل بحلفه وفي الوجوه
المذكورة كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغاييب وان يوهن انه
ليس بوكيل او على اقراره بذلك او اراد استخلافه لم يقبل لسعيه في نقض
ما اوجبه للغاييب نعم لو يوهن ان الطالب جحد الوكالة واخذ منى المال
تقبل بحجر ولو مات الموكل وورثه غريمه او وهدبه له اخذه قايما ولو هالك
صنعه الا اذا صدقه على الوكالة ولو اقر بالدين وانكر الوكالة حلف ما يعلم ان
الدين وكله عيني قال لى وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع لم يور بالرفع
اليه على المشهور خلافا لابن الشحنة ولو دفع لم يملك الاسترداد مطلقا لما مر

عمل الوكيل لنفسه

اذا كفل الوكيل بطلت الوكالة

الدين فهو كالوقال
الاب للثمن عن اخذته
بنته اخذ منك على اى
ابراؤك من

وكذا

وكذا الحكم لو ادعى شراها من المالك وصدقه المودع لم يور بالرفع لانه
اقرار على الغير ولو ادعى انتقاها بالارث والوصية منه وصدقه
امر بالرفع اليه لاتفاقهما على ملك الارث اذا لم يكن على الميت دين
مستغرق ولا بد من التلوم فيها لاحتمال ظهور وارث آخر ولو انكر
موته او قال لا ادرى لا يور به مالم يوهن ودعوى الايصا كوكالة
فليس لمودع ميت ومديونه الدفع قبل ثبوت انه وصى ولو لا وصى فدفع بعض
الورثة براء عن حصته فقط ولو وكله بقبض مال فادعى الغريم ما يسقط حق
موكله كاداء او ابراء او اقراره بانه ملكى دفع الغريم المال ولو عقارا اليه اى الوكيل
لان جوابه تسليم مالم يوهن وله تحليف الموكل لا الوكيل لان النيابة لا تجزى في
اليمين خلافا لفرولو وكل يعيب في امة وادعى البائع ان المشتري رضى بالعيب
لم يرد عليه حتى يحلف المشتري والفرق ان القضا هنا فسخ لا يقبل النقص بخلاف
ما مر خلافا لهما فلوردها الوكيل على البائع بالعيب محضر الموكل وصدقه على الرضا
كانت له لا للبائع اتفاقا في الاصح لان القضا لا عن دليل بل للجهل بالرضا
ثم ظهر خلافه فلا ينفذ باطنها نهائية والمأمور بالاتفاق على اهل او بنا والقضا
لدين او الشراء والتصدق عن زكاة اذا امسك ما دفع اليه وفقد من ماله ناويا
الرجوع كذا في قيد الخاسرة في الاشياء حال قيامه لم يكن متبرعا بل يقع التقاص
استحسانا اذا لم يضمن غيره فلو كانت وقت اتفاقه مستهلكة ولو بصرها
لدين نفسه او اضاف للعقد او دراهم نفسه ضمن وصار مشتري لنفسه متبرعا
بالاتفاق لان الدراهم تتعين في الوكالة نهائية وبزازيه نعم في الملتقى لوامره ان
يقبض من مديونه القاد يتصدق فتصدق بالف ليرجع على المديون جاز استحسانا
وصى اتفق من ماله والحال ان مال اليتيم غاييب فهو اى الوصى كالاب يتطوع الا
ان يشهد انه قرض عليه وانه يرجع عليه جامع الفصولين وغيره وعلله في الخلاصة
بان قول الوصى وان اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال اليتيم الاباليتيم
فروع الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم وبيان في الدرر صح التوكيل بالسلم لا
بقبول عقد السلم فللناظر ان يسلم من رعيه في زنته وحضره وليس له ان يوكل
به من يجعله امينا على القرية فيامر بعقد السلم ويستلم منه على ما قرر له
باطنا لانه وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها وتامه في شرح الوهبانية
باب عزل الوكيل الوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية
فلا يدخلها خيار شرط ولا يصح الحكم بها مقصودا وانما يصح في ضمن دعوى
صححة على غريم وبيان في الدرر فلو وكل العزل متى شامام يتعلق به حلف
الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم كما سيجي ولو الوكالة دورية في طلاق
وعتاق على ما صححه البرازي وسجي عن العيني خلافا فتنبه بشرط علم الوكيل
اى في القصدى اما الحكمي فيثبت وينعزل قبل العلم كالرسول ولو عزله قبل

ان اشهد بجمع

وجود الشرط في العلقه به اي بالشرط به يفتي شرح وهبانية ويثبت
ذلك اي الغزل بمشافهة به وبكتابة مكتوب بعزله وارساله رسولاً
مهيئاً غداً او غيره اتفاقاً حراً او عبداً صغيراً او كبيراً صدقة او كذبه
ذكره المصنف في التفريقات القضا اذا قال الرسول الموكل ارسلني اليك لابلغك
عزله اياك عن وكالة ولو اجره فوضي بالغزل فلا بد من احد شرطى
الشهادة عدد او عدالة كاخواتها المتقدمه في التفريقات وقد منا انه متى
صدقه قبل ولو فاسقاً اتفاقاً ابن ملك وفرع على عدم لزومها من الجانبين
بقوله فلا يوكل اي بالحضومة وبشر المعين لا الوكيل بنكاح وطلاق وعناق
وبيع ماله وبشر شئ بغير عينه كما في الاشياء عزله نفسه بشرط علم موكل
وكذا يشترط علم السلطان بعزل قاض وامام نفسها والا لا كاسط في
الجواهر وكله بقبض الدين ملك عزله بغير حضرة المديون وان وكله بحضرة
لا تتعلق حقه به كما مر الا اذا علم به بالغزل المديون فينفيذ بعزله ثم
فرع عليه بقوله قلود مع المديون دينه اليه اي الوكيل قبل علمه اي المديون
بعزله يبرأ وبعده لا يدفعه لغير وكيل ولو عزل العدل الموكل ببيع الرهن
نفسه بحضرة المرتهن ان رضى به بالغزل صح والا لا تتعلق حقه به وكذا الوكالة
بالحضومة بطلب المدعي عند غيبته كما مر وليس منه توكيله بطلاقها بطلبها
على الصحيح لانه لا حق لها فيه ولا توله كلما عزلتك فانت وكيل لعزله بكما وكلتك
فانت معزول عيني وقول الوكيل بعد القبول بمحض الموكل الغيت توكيلي
او انا برى من الوكالة لانه ليس بعزل محذور الموكل بقوله لم اوكلتك لا يكون عزلا
الا ان يقول الموكل للوكيل والله لا اوكلك بشئ فقد عرفت انها وفك فعزل
ويكفي لكنه ذكر في الوصايا ان محجوده عزل وحمله المصنف على ما اذا وافقه الوكيل
على الترك لكن اثبت القهستاني اختلاف الرواية وقدم الثاني وعلله بان
محجود ما عدا النكاح فنتج ثم قال وفي رواية لم ينزل بالمحجود انتهى فليحفظ
وينزل الوكيل بلا عزل بنهاية الشئ الموكل فيه كالوكله بقبض دين بقبضه
بنفسه او وكله بنكاح فزوجه الوكيل بنزاهيه ولو باع الموكل والوكيل
معا ولم يعلم السابق ببيع الموكل اولى عند محمد وعند ابى يوسف يشتركان
ويخيران كما في الاختيار وغيره وينزل بموت احدهما وجنونه مطبقاً
بالكسرى مستوعباً سنة على الصحيح درر وغيرها لكن في الشربلالية
عن المضرات شهر وبه يفتي وكذا في القهستاني والباقي وجعله
قاضي خان في فصل فيما يقضي بالمجتهدات قول ابى حنيفة وان عليه القوي
فليحفظ وبالحكم بمحجوده مرتداً ثم لا تعود بعوده مسلماً على المذهب ولا
بافاقته بغيره وفي شرح الجمع واعلم ان الوكالة اذا كانت لازمة لا
تبطل بهذه العوارض فلذا قال الا الوكالة اللازمة اذا وكل الراهن

العدل او المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل فلا ينزل بالغزل ولا
بموت الموكل وجنونه كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفا لا ينزل
بموت الموكل بخلاف الوكيل بالحضومة او الطلاق بنزاهيه قلت
والحاصل كما في البحر ان الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالغزل حقيقياً او
حكماً ولا بالخروج عن الاهلية يجنون وردة وفيما عداها من اللازمة
لا تبطل بالحقيقي بل بالحكمي وبالخروج عن الاهلية قلت فاطلاق
الدرر فيه نظر وينزل بافراق احد الشريكين ولو توكيل ثالث بالتعرف
وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكمي وينزل بمحجور موكله لو مكاتباً وحجراً
اي موكله لو ما ذو فالكذلك اي علم او لا لانه عزل حكمي كما مر وهذا اذا
كان وكيله في العقود والحضومة اما اذا كان وكيله في قضاء دين واتقضاه
وقبض وديعة فلا ينزل بمحجور ومحجور ولو عزل الموكل وكيله عبده الماذون
لم ينزل وينزل بتصرفه اي الموكل بنفسه فيما وكل فيه تصرفاً بمحجور الوكيل
عن التعرف معه والا لا كما لو طلقها واحدة والعدة باقية فالوكيل تطليقها
اخرى لبقا المحل ولو ارتد الزوج او لحق وقع طلاق وكيله ما بقيت العدة
وتفقد الوكالة اذا عاد اليه اي الموكل قديم ملكه كان وكله ببيع فباع موكل
ثم رد عليه بما هو فسخ بقى على وكالته او بقى اثره اي اثر ملكه كسيلة العدة
بخلاف مالو تجدد الملك فروع في الملتقط عزل وكتب لا ينزل مال
يصله الكتاب وكل غايباً ثم عزله قبل قبوله صح وبعده لا دفع اليه
فتقمة ليدفعها الى انسان يصلحها فدفعها ونسي لا يضمن الوكيل بالرفع
لبراء ماله عليه براء من الكل قضاء ما في الاخرة فلا الا بقدر ما يتوهم
ان له عليه وفي الاشياء قال لمديونه من جاك بعلامة كذا ومن اخذ
اصبعك او قال لك كذا فادفع اليه لم يصح لانه توكيل لمجهول فلا يبرأ
بالدفع اليه وفي الوهبانية قال

- ومن قال اعط المال قابض خسر • فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر •
- وبعده ومع بالتقديرا بغير الخالد • فخالفة قالوا يجوز التغيير •
- وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم • كذا قول رب الدين والمضم محجور •
- ولو قبض الدلال مال المبيع كي • يسلم منه وضاع يشترط •

كتاب الدعوى لا يخفى مناسبتها للوكالة بالحضومة
هي لغة قول يقصده الانسان ايجاب حق على غيره وانها التاينث فلا
تتوون وجمعها دعاوى بفتح الواو وكفتوى وقفاوى درر لكن جزم في المصباح
بكسرهما ايضاً فيهما محافضة على الف التاينث وشرعاً قول مقبول عند
القاضي يقصده بطلب حق قبل غيره خرج الشهادة والاقرار ودفعه
اي دفع الخصم عن حق نفسه دخل دعوى دفع التعرض فتسمع به يفتي

مطلب ما قبضه الدلال يشترط

بناؤه بخلاف دعوى قطع النزاع فلا تسمع سراجيه وهذا اذا اريد
بالحق في التعريف الامر الوجودى فلواريد ما يعم الوجودى والعدمى لم
يحتاج لهذا القيد والمدعى من اذا ترك دعواه ترك اولاً ويجوز عليها
والمدعى عليه بخلافه اى يجوز عليها فلو في البلدة قاضيان كل في محلة فالحيار
المدعى عليه عند محمد به يفتى بزازيه ولو القضاة في المذهب الاربعة على
الظاهر وبه اقيمت مراراً بحجج قال المصنف ولو الولاية لقاضيين فاكثراً على السوا
فالعرف المدعى نعم لو امر السلطان باجابه المدعى عليه لم اعتبره لغزله بالنسبة
اليها كما مر مراراً قلت وهذا الخلاف فيما اذا كان كل قاض على محلة على
حدة اما اذا كان في المرحلتين وشافعي ومالكى وحنبلى في مجلس واحد والولاية
واحدة فلا ينبغي ان يقع الخلاف في اجابه المدعى لما انه صاحب الحق كذا
يخط المصنف على هامش النزاع فيلحفظ وركنهما اضافة الحق الى نفسه
لو اصيل كلي عليه كذا او اضافته الى من ناب المدعى منابه كوكيل ووصى
عند النزاع متعلق باضافة الحق واهلها العاقل المبرر ولو وصياً لوماذونا
في الخصومة والا لا اشتباه وشرطها اى شرط جواز الدعوى مجلس القضاء
وحضور حصه فلا يقضى على غايب وهل يحضر بمجرد الدعوى ان بالمصر
او بحيث يثبت بمنزله نعم والا فحتى يبرهن او يحلف منية ومعلومية المال
المال المدعى اذ لا يقضى بجهول ولا يقال مدعى فيه وبه لا يتضمن الاخبار
وشرطها ايضا كونها ملزمة شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان عبثاً
وكون المدعى مما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده عقلاً او عادة
باطلة لثبوت الكذب في الاستحيل العقلي كقول معروف في النسب اولاً لا
يولد مثله لثله هذا ابني وظهوره في الاستحيل العادى كدعوى معروف
بالفقر اموالا عظيمة على آخره اقرضه اياها دفعة واحدة او غصبها
منه فالظاهر عدم سماعها بحجج وبه جزم ابن الفرس في الفواكه البدرية
وحكمها وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه بلا او نفع حتى لو سكت كان
انكاراً فسمع البيئته عليه الا ان يكون اخر من اختياره واستحقاقه وسيبها تعلق
البقا المقدر بتعاطي المتعاملات فلو كان ما يدعيه منقولاً في يد الخصم ذكر
المدعى انه في يده بغير حق لاحتمال كونه من هوناً في يده او محبوساً بالثمن
في يده وطلب المدعى احضاره ان امكن فعلى الغريم احضاره ليشار اليه
في الدعوى والشهادة والاستحلاف وذكر المدعى قيمته ان تعذر احضار العين
بان كان في نقلها مؤنة وان قلت ابن كازم في الخزائن نهلاكها او غيبتها
لانه مثله معنى وان تعذر احضارها مع بقاها كرحى وصبرة طعام وقطيع
غنم بعث القاضى امينه ليشار اليها والا تكن باقية التقي في الدعوى بذكر القيمة
وقال الواردى انه غضب منه عين كذا ولم يذكر قيمتها نسمع فيجلف خصمه او يحبس

الحيار والمدعى عليه

دعوى الاستحيل باطله

على البيان درر وابن ملك ولهذا الوادى اعياناً مختلفة الجنس والنوع
والصفة وذكر قيمة الكل جملة كفى ذلك الاجمال على الصحيح وتقبل بيئته او
يجلف خصمه على الكل مرة وان لم يذكر قيمة كل عين على حدة لانه لما صح دعوى
الغصب بلا بيان فلا يصح اذا بين قيمة الكل جملة بالاولى وقيل في دعوى
الرقبة يشترط ذكر القيمة ليعلم كونها مضاباً فاما في غيرها فلا يشترط عمادية
وهذا كله في دعوى العين لا الدين فلو ادعى قيمة شئ مستهلك اشترط بيان
جنسه ونوعه في الدعوى والشهادة ليعلم القاضى بما اذا يقضى واختلف
في بيان الذكورة والانوثة في الدابة فشرطه ابو الليث ايضا واختاره
في الاختيار وشرط الشهيد بيان السن ايضا وقامه في العمادية وفي
دعوى الايداع لا بد من بيان مكانه اى مكان الايداع سواء كان له حمل
اولاً وفي الغصب ان له حمل ومونة فلا بد لصحة الدعوى من بيانه والا
حمل له لا وفي غضب غير المتلى يبين قيمته يوم غضبه على الظاهر
عمادية ويشترط التحديد في دعوى العقار كما يشترط في الشهادة عليه
ولو كان العقار مشهوراً خلافاً لهما الا اذا عرف السهود الدار بعينها
فلا يحتاج الى ذكر حدودها كما لو ادعى ثمن العقار لانه دعوى الدين
حقيقة بحجج ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ
بالاعم ثم بالاخص فالاخص كما في النسب ويكتفى بذكر ثلاثة فلو ترك
الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا ملتنى لان المدعى يختلف ثم انما يثبت
الغلط باقرار الشاهد مضولين وذكر اسم اصحابها اى الحدود واسماء السابم
ولا بد من ذكر الحد لكل منهم ان لم يكن الرجل مشهوراً والاكتفى باسمه
لحصول المقصود وذكر انه اى العقار في يده ليصير خصماً ويترد عليه
بغير حق ان كان المدعى منقولاً لما مر ولا تثبت يده في العقار بتصادقها
بل لا بد من بيئته او علم قاض لاحتمال تزويرها بخلاف المنقول لهائنة
يده ثم هذا ليس على الحلاقه بل اذا ادعى العقار ملكاً مطلقاً اما في دعوى
الغصب ودعوى الشرا من ذى اليد فلا يقدر بيئته لان دعوى الفعل
كما نصح على ذى اليد نصح على غيره ايضا بزازيه وذكر انه يطالب به لتوقفه على طلبه
ولا احتمال رهنه او حبه بالثمن وبه استغنى عن زيادة بغير حق فانهم ولو
كان ما يدعيه ديناً مكيلاً او موزوناً نقداً او غيره ذكر وصفه لانه لا يعرف
الابه ولا بد في دعوى المثليات من ذكر الجنس والنوع والصفة والقدر
وسبب الوجوب فلو ادعى كرم بردينا عليه ولم يذكر سبباً لم تسمع واذا ذكر
ففى السلم انما له المطالبة في مكان عيناه وفي خورق من وغصب واستهلاك في
مكان القرض وخو به فليحفظ ويسال القاضى المدعى عليه عن الدعوى فيقول
انه ادعى عليك كذا فماذا تقول بعد صحتها ولا انصدر صحيحة لا يسال لعدم

وجوب جوابه فان اقر فيها او انكر فبوهن المدعى قضى عليه بلا طلب
المدعى والا يبرهن حلفه الحاكم بعد طلبه اذ لا بد من طلبه اليمين في جميع
الدعاوى الا عند الشافعي اربع على ما في البرازية قال واجمعوا على التحليف
بلا طلب في دعوى الدين على الميت فاذا قال المدعى عليه لا اقرو ولا انكر
لا يستخلف بل يجلس ليقر او ينكر درر وكذا لو لزم السكوت بلا افة عند
الثاني خلاصه قال في البحر وبه ائتمت لما ان الفتوى على قول الثاني فيما
يتعلق بالقضا انتهى ثم نقل عن البدايع الاشبه انه انكار فيستخلف قدينا
بتحليف الحاكم لانهما لو اصطحا على ان يحلف عند غير قاض ويكون مرييا
فهو باطل لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم ولا عبرة ليمين ولا النكول
عند غير القاضي فلو برهن عليه اى على حقه يقبل والا يحلف ثانيا
عند قاض برآيه الا اذا كان حلفه الاول عنده فيكفى درر ونقل
المص عن القنية ان التحليف حق القاضي فالمرئى باستخلافه لم يعتبر
وكذا لو اصطحا ان المدعى لو حلف فالخصم صائم للمال وحلف اى المدعى
لم يضمن الخصم لان فيه تغيير الشرع واليمين لا ترد على مدعى حديث اليمين
على المدعى وحديث الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره
الراوى عيسى برهن المدعى على دعواه فطلب من القاضي ان يحلف المدعى
انه محق في الدعوى او على ان الشهود صادقون او محققون في الشهادة لا يجيبه
القاضي الى طلبته لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد لان لفظ اشهد
عندنا يمين ولا يكرر اليمين لانا امرنا باكرام الشهود ولذا لو علم الشاهد ان
القاضي يحلفه ويعمل بالنسوخ له الامتناع عن أداء الشهادة لانه لا يلزمه
برآيه وبينه الخارج في الملك المطلق وهو الذي لم يذكر له سبب الحق
من بينة ذي اليد لانه المدعى واليمين له بالحديث بخلاف المقتيد بسبب
كتاج ونكاح فاليمين لذي اليد اجماعا كما سيجي وقضى القاضي عليه
بنكوله مرة لو نكوله في مجلس القاضي حقيقة بقوله لا احلف او حكا كان سكت وعلم
انه من غير آفة كخس وطرش في الصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا ثم اقتصا
احوط وهل يشترط القضا على فور النكول خلاف درر ولم ارفه ترجيحا قاله
المص قلت قد مرنا انه يفترض القضا فور الا في ثلاث قضى عليه بالنكول
ثم اراد ان يحلف لا يلتفت اليه والقضا على حاله ما من درر نبلفت طرق
القضا ثلاثا وعددها في الاشياء سبعة بينة واقرار ويمين ونكول عنه
وقسامة وعلم قاض على المرجوح والسابع قرينة قاطعة كان ظهر من دار خالية
انسان خائف يسكن متلوث بدم فدخلوها فورا فزادوا مذبوحا لحيته اخذ
به اذ لا يمتري احد انه قاتله شك فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا
يحلفه تحمزا عن الوقوع في الحرام وان ابي خصمه لا يحلفه ان الدرر ايه ان المدعى

يمينه الخارج في الملك الحق

بسط حلف والا بان غلب على ظنه انه محق لا يحلف برآيه وتقبل البينة
لواقامها المدعى وان قال قبل اليمين لا يمينه لي سراج خلافا لما في شرح الجمع
عن المحيط بعد يمين المدعى عليه كما تقبل البينة بعد القضا بالنكول خاتمه
عند العامة وهو الصحيح لقول شرح اليمين الفاجرة احق ان ترد من البينة
العادلة ولان اليمين كالحلف عن البينة فاذا اجاب الاصل انتهى حكم الحلف
كان لم يوجد اصلا يحرم ويظهر كذبه باقامتها اى البينة لو ادعاه اى المال
بلا سبب فحلف اى المدعى عليه ثم اقامها حتى بحيث في يمينه وعليه الفتوى
طلاق الخاتمة خلافا لاطلاق الدرر وان ادعاه بسبب حلف انه لا دين عليه
ثم اقامها المدعى على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرص ثم وجد الابر
او الايقا وعليه الفتوى فضولين وسراج وشمسي وغيرهم ولا يحلف في نكاح
انكره هو او هي ورجعة مجردها هو ادهى بعد عدة وفي ايلا انكره احدهما
بعد المدة واستيلاء تدعيه الامة ولا يثنى عكسه لثبوت باقراره ورق
ونسب بان ادعى على مجهول انه قنه او ابنه وبالعكس ولا اعتaque او مولاة
ادعاه الاعلا او الاسفل وحد ولعان والفتوى على انه يحلف المنكر في الاشياء
السبعة ومن عددها ستة الحق امرية الولد بالنسب او الرق والحاصل
ان المفتي به التحليف في الكل الا في الحدود ومنها حد قذف ولعان فلا
يمين اجماعا الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده برآيه نفسه فللعبد
تحليفه فان نكل ثبت العتق لا الزنا وكذا يحلف السارق لاجل المال فان
نكل ضمن ولم يقطع وان اقر بها قطع وقالوا يستخلف في التعزير كما بسط في
الدرر وفي الفصول ادعى نكاحها فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا يحلف
وفي الخاتمة لا استخلاف في احدى وتلائين مسيلة النيابة تجرى في
الاستخلاف لا الحلف وفرع على الاول بقوله فالوكيل والوصي والمتولى واب
الصغير يملك الاستخلاف فله طلب يمين خصمه ولا يحلف احد منهم الا اذا
ادعى عليه العقد او صح اقراره على الاصيل فيستخلف حينئذ كالوكيل بالبيع
فان اقراره صحيح على الموكل فلزنا نكوله وفي الخلاصة كل موضع لو اقر لزمه فاذا
انكره يستخلف الا في ثلاث ذكرها والصواب في اربع وثلاثين لما مرعت
الخاتمة وزاد مسنة اخرى في البحر وزاد اربعة عشر في تنوير البصائر
حاشية الاشياء والنظاير وزاد عليها سبعة اخرى في زواهر الجواهر
على الاشياء والنظاير لابن المصنف ولولا خشية التظويل لسردتها كلها
التحليف على فعل نفسه يكون على البينات اى القطع بانه ليس كذلك
والتحليف على فعل غيره يكون على العلم اى لانه لا يعلم انه كذلك لعدم علمه
بما فعل غيره ظاهر اللهم الا اذا كان فعل الغير شيئا يتصل به اى بالخالف
وفرع عليه بقوله فان ادعى مشتري العبد سرقة العبد ايا قد وثبت ذلك

يحلف البايع على البتات مع انه فعل الغير وانما صبح باعتبار وجوب تسليمه
 سليما فارجع الى فعل نفسه فحلف على البتات لانها كذا وكذا تعتبر مطلقا
 بخلاف العكس ودر عن الزيلعي وفي شرح المجمع عنه هذا اذا قال المنكر
 لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم حلف على البتات كودع ادعى قبض ربهها
 وفع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله فاذا ادعى بغيره سبق الشراء على
 شرائه ولا بينة يحلف خصمه وهو بغير العلم اي انه لا يعلم انه اشتراه قبله
 لما سلك اذا ادعى ديننا او عيننا على وارث اذا علم القاضي كونه ميراثا او اثر
 به المدعى او برهن الخصم عليه فيحلف على العلم ولو ادعى عاها اي الدين والعين
 الوارث على غيره يحلف المدعى عليه على البتات كوهوب وشرا ودر ويحلف جاهد
 القود اجماعا فان كل فان كان في النفس جس حتى يقرأ ويحلف فيما دونه
 فيقتص لان الاطراف خلقت وقاية للنفس كالمال فيجوز فيها الابتذال
 خلا فالحال ما قال المدعى ولا بينة حاضرة في المص وطلب يمين خصمه لم يحلف
 خلا فالحال ما ولو حاضرة في مجلس الحكم يحلف اتفاقا ولو غائبة عن المص حلف اتفاقا
 ابن ملك وقدر في المجتبى الغيبة بمدة السفر وبأخذ القاضي في مسئلة
 المتن فيما لا يسقط شبهة كغيب لا ثقة يوم من هروبه بغيره فاحفظه من
 خصمه ولو وجبها والمال خفي في ظاهر المذهب عيني بنفسه ثلاثة ايام
 في الصحيح ومن الثاني الى مجله الثاني وصح فان امتنع من اعطاء ذلك
 الكليل لازمه بنفسه او ايمنه مقدار مدة التكليف لئلا يغيب الا ان يكون
 الخصم غريبا اي مسافرا فيلزم او يكفل الى انتها مجلس القاضي دفعا للضرر
 حتى لو علم وقت سفره يكفل اليه وينظر في زيه او يستخبر رفقاه لو انكر
 المدعى برأيه قال لا بينة لي وطلب يمينه فحلف القاضي ثم برهن على دعواه
 بعد اليمين قبل ذلك البرهان عند الامام منه وكذا لو قال المدعى كل بينة
 اتى بها فهو شهود زور او قال اذا حلفت فانت بري من المال فحلف ثم برهن
 على الحق قبل حايته وبه جزم في السراج كما مر وقيل لا يقبل قايله محمد كافي العادة
 وعكسه ابن ملك وكذا الخلاف لو قال لا دفع لي ثم اتى بدفع او قال الشاهد
 لا شهادة لي ثم شهد والاصح القبول لجواز النسيان ثم التذكر كما في الدرر
 واقره المص ادعى الديون الا بصال فانكر المدعى ذلك ولا بينة له على
 مدعاه فطلب يمينه فقال المدعى اجعل حقي في الختم ثم استخلفني له ذلك
 فنيه واليمين بالله تعالى لحديث من كان حالفا فليحلف بالله او لبيده
 وهو قول والله خزائنه وظاهره انه لو حلف بغيره لم يكن يميننا ولم اره مرجحا
 بغيره لا بطلاق وعناق وان الح الخصم وعليه الفتوى تاخر حايته لان التحليف
 بهما حرام خائنه وقيل ان مست الضرورة فوض الى القاضي اتباعا للبعض
 فلو حلف القاضي به فكل فقضى عليه بالمال لم ينفذ قصدا وه على قول الاثر

مظهر
 حلف القاضي ثم برهن

مظهر
 حلف ثم برهن قبل

كذا في خزائنه المقتنين وظاهره انه مفرع على قول الاثر اما على القول بالتحليف
 بهما فيعتبر نكوله ويقضى به والا فلا فائدة بغير واعتمده المص قلت
 ولو حلف بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعى على المال ان شهد واعلى السبب
 كالا قراض لا يفرق وان شهد واعلى قيام الدين يفرق لان السبب لا يستلزم
 قيام الدين وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يحث لاحتمال صدقه
 خلا فالابي يوسف كذا في شرح الوهبانية للشر بن لالي وقد تقدم ويغليظ
 بذكر اوصافه تعالى وقدره بعضهم بفاسق ومال خفي ولا اختيار فيه وفي
 صفته الى القاضي ويجتنب العطف كيلا تتكرر اليمين فلو حلف بالله وفعل
 عن التغليظ لا يقضى عليه به اي بالنكول لان المقصود الحلف بالله وقد حصل
 زيلعي لا يجب التغليظ على المسلم بزمان ولا بمكان كذا في الحاوي وظاهره
 انه مباح ويحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنفراني
 بالله الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار فيغليظ
 على كل بمعتقد فلو اكتفى بالله كفى كالمسلم اختيار والوثني بالله تعالى لانه
 يقر به وان عبد غيره وجزم ابن الكمال بان الدهرية لا يعتقدونه تعالى
 قلت وعليه بما اذا يحلفون وبقي تخليف الاخرى ان يقول له القاضي
 عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فاذا اوعى برأسه اي نعم
 صار حالفا ولو اصر ايضا كتبت له ليحجب بخطه ان عرفه والا فباشارة
 ولو ادعى ايضا قابوه او وصيه او من نصبه القاضي شرح وهبانية ولا يحلفون
 في بيوت عباد ائمتهم لكرهية دخولها بغيرهم ويحلف القاضي في دعوى سبب
 يرتفع على الحاصل اي على صورة انكار المنكر وفسره بقوله اي بالله ما بينكما
 نكاح قائم وما بينكما بيع قائم وما يجب عليك رده لو قاها او بدله
 لو هالك وما لي باين منك الان متعلق بالجميع مسكين في دعوى نكاح
 وبيع وعصب وطلاق فيه لف ونشر على السبب اي بالله ما نكحت
 وما بعث خلا فاللثاني نظر المدعى عليه ايضا لاحتمال طلاقه واقالته
 الا اذا ازم من الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعى فيحلف بالاجماع على
 السبب اي على صورة دعوى المدعى كدعوى شفعة الجوار ونفقة
 مبتوتة والخصم لا يراه لكونه شافعا لصدق حلفه على الحاصل في
 معتقده فيتضرر المدعى قلت ومفاده انه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه
 واما مذهب المدعى ففيه خلاف والاوجه ان يسأله القاضي هل تعتبر
 وجوب شفعة الجوار او لا واعتمده المص وكذا اي يحلف على السبب اجماعا
 في سبب لا يرتفع برفع بعد ثبوت كعبد مسلم يدعى على مولاه عتقه
 لعدم تكرر رقه وامانة الامة ولومسلة والعبد الكافر فلتكرر رقهها
 بالحاق حلف مولاهما على الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل الا لضرر مدع

مظهر
 لا يعقب بمذهب المدعى عليه

سبب غير متكرر وصح فدا اليمين والصالح منه حديث ذبوا عن اعراضكم
 باموالكم وقال الشهيد الاختلاف من اليمين الصادقة واجب قال في البحر
 اي ثابت بدليل جواز الحلف صادقا ولا يحلف المنكر بعده ابدالا انه اسقط
 حقه وقيد بالفدا والصالح لان المدعى لو اسقطه اي اليمين قصد بان قال
 بريت من الحلف او تركته عليه او وهبته لا يصح وله التحليف بخلاف البراءة عن
 المال لان التحليف للحاكم بترأيه وكذا اذا اشترى يمينه لم يجوز لعدم ركن
 البيع **درر** فروع استخلفه خصمه فقال حلفتني مرة ان عند حاكم او محكم
 ويرهن قبل والا فله تخليفه **درر قلت** ولم ار ما قال اني قد حلفت
 بالطلاق اني لا احلف فحرم **باب التحالف لما قدم**
 يمين الواحد ذكر يمين الاثنين اختلفا اي المتبايعان في قدر ثمن او وصفه
 او جنسه او في قدر مبيع حكم لمن برهن لانه نورد عوا به بالجهة وان
 برهننا فثبتت الزيادة اذ البينات للاثبات وان اختلفا فيهما اي الثمن
 والمبيع جميعا قدم برهان البايع لو الاختلاف في الثمن وبرهان المشتري
 لو في المبيع نظر الاثبات الزيادة فان عجز في الصور الثلاث عن البينة فان رضى
 كل بمقالة الآخر فيها وان لم يرض واحد منهما بدعوى الآخر تخالفا ما لم يكن فيه
 خيار فيفسخ من له الخيار وبدا يمين المشتري لانه البادي بالانكار وهذا لو
 كان بيع عين بدية والا بان كان مفايضة او مرفا فهو مخير وقيل بقرع ابن ملك
 ويقتصر على النقيض في الاصح وفسخ القاضي البيع بطلب احدهما او طلبها ولا يفسخ
 بالتحالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخها بحجر ومن نكل منها لزمه دعوى الآخر
 بالقضاء واصله قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بينهما
 تخالفا وتزادا وهذا كله لو الاختلاف في البذل مقصودا فلو في ضمن شيء كاختلاف
 في الزرق فالقول للمشتري في انه الزرق ولا تخالف كما لو اختلفا في وصف المبيع
 كقوله اشتريتني على انه كاتب او جاز وقال البايع لم اشترط فالقول للبايع
 ولا تخالف ظهيريه وقيد باختلافها في ثمن ومبيع لانه لا تخالف في غيرها
 لانه لا يختل به قوام العقد نحو اجل وشرط رهن او خيار او ضمان وقبض
 بعض ثمن والقول للمنكر يمينه وقال زفر والشافعي يتخالفان ولا تخالف
 اذا اختلفا بعد هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او تعيبه بما لا يرد به وحلف
 المشتري الا اذا استهلكه في يد البايع غير المشتري وقال محمد والشافعي يتخالفان
 ويفسخ على قيمة الهالك وهذا لو الثمن دينارا فلو مفايضة تخالفا اجماعا لان
 المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك او قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد
 هلاك السلعة بان قال احدهما دراهم والآخر دنانير تخالفا ولزم المشتري رد
 القيمة سراخ ولا تخالف بعد هلاك بعضه او خروجه عن ملكه كعبددين مات
 احدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتخالفا عند ابي حنيفة

الا ان يرضى البايع بترك حصته الهالك اصلا فيخفيه يتخالفان هذا على مخرج
 الجهور ووصف مشايخ بلخ الاستثنا الى يمين المشتري ولا في قدر بدل كتابة
 لعدم لزومها وقدر راس مال بعد اقالة عقد السلم بل القول للعبد المسلم اليه
 ولا يعود السلم وان اختلفا اي المتعاقدان في مقدار الثمن بعد اقالة ولا يمينه
 تخالفا وعاد البيع لو كان كل من المبيع والثمن يقبضنا ولم يرد المشتري الى
 بايعه بحكم الاقالة فان رده اليه بحكم الاقالة لا تخالف خلافا لمحمد وان اختلفا
 اي الزوجان في قدر المهر او جنسه قضى لمن اقام البرهان وان برهننا
 فلمرة اذا كان مهر المثل شاهد الزوج بان كان كقالتة او اقل وان
 كان شاهد الها بان كان كقالتة او اكثر فيمينته اولى لا ثباتها خلاف
 الظاهر وان كان غير شاهد لكل منهما بان كان بينهما فالتها تر للاستواء
 ويجب مهر المثل على الصحيح وان عجز عن البرهان تخالفا ولم يفسخ
 النكاح لتبعية المهر بخلاف البيع ويبدأ بيمينه لان اول التسليمين
 عليه فيكون اول اليمينين عليه ظهيريه ويحكم بالتشديد اي يجعل
 مهر مثلها حكما لسقوط اعتبار التسمية بالتحالف فيقضي بقوله لو كان
 كقالتة او اقل بقولها لو كقالتة او اكثر وبه لو بينهما اي بينهما قدره
 ويدعيه ولو اختلفا اي المجر والمستاجر في بدل الاجارة او في قدر
 المدة قبل الاستيفاء للمنفعة تخالفا وتزاد او بدا يمين المستاجر لو
 اختلفا في البذل والمجر لو في المدة وان برهننا فالبينة للمجر في البذل
 والمستاجر في المدة وبعده لا والقول للمستاجر لانه منكر للزيادة ولو
 اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعض من المنفعة تخالفا وفسخ العقد
 في الباقي والقول في الماضي للمستاجر لان عقادها ساعة فساعة فكل جزء
 كعقد بخلاف البيع وان اختلف الزوجان ولو مملوكين او مكاتبين
 او صغيرين والصغير بجامع اذ مية مع مسلم قام النكاح او لا في بيت لهما
 او احدهما خزائن الاكل لان العبرة لليد لا الملك في متاع هو هنا ما كان
 في البيت ولو ذهبا او فضة فالقول لكل واحد منهما فيما صلح له مع يمينته
 الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للآخر فالقول له لتعاضد الظاهرين
درر وغيرها والقول في الصالح لهما لانها وما في يدها في يده والقول لذي
 اليد بخلاف ما يختص بها لان ظاهرها الظاهر من ظاهره وهو يد الاستعمال
 ولو اقاما بينة بعضي بينتهما لانها خارجة خائنه والبيت للزوج الا ان
 يكون لها بينة بحجر وهذا الوحيين وان مات احدهما واختلف وارثه
 مع الحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي ولو رقيقا وقال الشافعي
 وما لك الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى الكل له وقال الحسن البصري الكل
 لها وهي السبعة وعد في الخائنة تسعة اقوال ولو احدهما مملوكا ولو مازونا

مخال
اختلاف الزوجين في
متاع البيت

مخال
السيدة السبعة

او مكاتبنا وقال الشافعي لها كالحرف فالقول للحرة في الحياة والحرة في الموت لان يد
الحرة اقوى ولا يد للميت اعتنقت الامة او المكاتب او الدومة واختارت نفسها
فما في البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو
على ما وصفناه في الطلاق بحر وفيه طلقها ومضت العدة فالمشكل للزوج
ولو رثته بعده لانها صارت اجنبية لا يد لها وما ذكرنا ان المشكل للزوج في
الطلاق فكذا الوارثه اما الوماث وهي في العدة فالمشكل لها كانه لم يطلقها بديل
ارثها ولو اختلفا المجر والساجر في متاع البيت فالقول للمستاجر بيمينه
وليس للموخر الا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلفا اسكافي وعطار في آلات
الاسكفة والآلات العطارين وهي في ايديهما فهي بينهما بلا نظر لما يصلح لكل منهما
وتماه في السراج رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه
بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار
فهو المعروف باليسار ولذا كنا نيسر منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول
الذي هي على عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل رجلا
في سفينة بها دقيق فادعى كل واحد السفينة وما فيها واحدها يعرف
ببيع الدقيق والاخر يعرف بانه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيعه
والسفينة لمن يعرف انه ملاح عملا بالظاهر ولو فيها راكب واخر ممسك
واخر يجذب واخر عمدتها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة اثلاثا
ولا شئ للماد رجل يقول قطارا بل واخر راكب ان على الكل متاع الراكب
فكلها له والقايدي اجير وان لا شئ عليها فللراكب ما هو راكبه والباقي
للقايدي بخلاف البقر والغنم وتماه في خزانه الاكل **فصل في**
دفع الدعاوى لما قدم من يكون خصما ذكر من لا يكون قال ذواليد هذا الشئ
المدعى منقولا كان او عقارا او دعيه او اعارنيه او اجرينه او رهننيه
زيد الغائب او غصبته منه من الغائب وبرهن عليه على ما ذكرنا والعين
قايمة لاهالكه وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه او بوجهه وشرط
محمد معرفته بوجهه ايضا فلو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه
لا يحتج ذكره الزيلعي وفي الشربلاية عن خط العلامة المقدسي عن البرازيه
ان نقول الائمة على قول محمد انتهى فليحفظ **دفع خصومة المدعى للملك**
المطلق لان يد هؤلاء ليست يد خصومة وقال ابو يوسف ان عرف ذو
اليدين لا يتدفع وبه يؤخذ ملتقى واختاره في المختار وهذه خمسة
كتاب الدعوى لان فيها اقوال خمسة علماء كما بسط في الدرر والصور
خمس عيني وغيره **قلت** وفيه نظر اذا الحكم كذلك لو قال وكنت صاحبه
بمحفظه او اسكنتني فيها زيد الغائب او سرقة منه او انتزعت منه او
صل منه فوجدته بحرا وهي في يد مزارعة مزازيه فالصور احد عشر

قلت

حلف لا يعرف فلانا

قلت لكن الحق في البرازيه المزارعة بالاجارة او الوديعة قال فلا يزد
على الخمس وقد حررته في شرح الملتقى وان كان هالكا او قال الشهود او دعه
من لا نعرفه او اقر ذواليد بيد الخصومة كان قال ذواليد اشترينه او اتهمته
من الغائب او لم يدع الملك المطلق بل ادعى عليه الفعل بان قال المدعى غصبته
مني او قال سرقة مني وبناء للمفعول للستر عليه فكانه قال سرقة مني بخلاف
غصب مني او غصبه مني فلان الغائب كما سيحى حيث تندفع وهل
تندفع بالمصدر الصحيح لا بنزايه وقال ذواليد في الدفع او دعيه فلان
وبرهن عليه لا تندفع في الكل لما قلنا قال في غير مجلس الحكم انه ملكي ثم قال
في مجلسه انه وديعة عندي او رهن من فلان تندفع مع البرهان على
ما ذكره لو برهن المدعى على مقالة الاولي يجعله خصما ويحكم عليه بسبق
اقرار تمنع الدفع بنزايه وان قال المدعى اشتريته من فلان الغائب وقال
ذواليد او دعيه فلان ذلك اي بنفسه فلو بوكيله لم تندفع بلا بينة
دفعت لخصومة وان لم يبرهن لتوافقهما ان اصل الملك للغائب الا اذا
قال اشتريته ووكلي بقبضه وبرهن ولو صدقه في الشراء لم يبرهن بالتسليم
ليلا يكون قضا على الغائب باقراره وهي عجيبه ثم اقتصار الدرر وغيرها
على دعوى الشرا قيد اتفاق قلنا قال ولو ادعى انه له غصبه منه فلان
الغائب وبرهن عليه وزعم ذواليد ان هذا الغائب او دعه عنده اندفعت
لتوافقهما ان اليد لذلك الرجل ولو كان مكان دعوى الغصب دعوى سرقة
لا تندفع بزعم ذي اليد ايداع ذلك الغائب استحسانا بنزايه وفي شرح
الوهبانية للشربلاية لو اتفقا على الملك لزيد وكل يدعى الاجارة منه لم
يكن الثاني خصما للاول على الصحيح ولا مدعى رهن او شرا اما المشتري فخصم
للكل **فروع** قال المدعى عليه لي دفع يمهل الى المجلس الثاني صفري المدعى
تخليف مدع الايداع على البتات درر وله تخليف المدعى على العلم وتماه
في البرازيه وكل ينقل امته فزهننت انه اعتقها قبل الدفع لا للعتق
بالم يحضر الولي ابن ملك **باب** **دعوى الرجلين**
تقدم حجة خارج في ملك مطلق اي لم يذكر له سبب كما مر على حجة
ذو اليد وان وقت احدها فقط وقال ابو يوسف ذوالوقت اخو وثمة
فيما لو قال في دعواه هذا العبد لي غاب عني منذ شهر وقال ذواليد
منذ سنة قضى المدعى لان ما ذكره تارة غيبته لا ملك فلم يوجد
التاريخ من الطرفين فقضى بيينة الخارج وقال ابو يوسف يقضى
للمورخ ولو حاله الافراد وينبغي ان يفتى بقوله لانه اوفق واظهر كذا
في جامع الفصولين واقره المص ولوبرهن خارجا على شئ قضى به لهما
فان برهننا في دعوى نكاح سقطا لتعذر الجمع لوجبة ولوميتة قضى به

مسألة عجيبه

بينهما وعلى كل نصف المهر ويران ميراث زوج واحد ولو لم يثبت
الزيب منها وتماه في الخلاصة وهي لمن صدقته اذا لم تكن في يد من
كذبته ولم يكن دخل من كذبته بها هذا اذا لم يورخا فالسابق احق بها
فلو ارجح احدهما فهي لمن صدقته اولذي اليد بزانية **قلت** وعلى
ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ احدهما ولم ارجح في هذا قتال
وان اقرت لمن لا حجة له فهي له وان برهن الآخر قضى له ولو برهن احدهما
وقضى له ثم برهن الآخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه لان البرهان
مع التاريخ اقوى منه بدونه كما لم يقض ببرهان خارج على ذي
يد ظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه اي ان نكاحه اسبق وان ذكر اسبق
الملك بان برهنه على شراشي مزدي يد فلكل نصفه بنصف الثمن
ان شا او تركه انما خير لتفريق الصفقة عليه وان ترك احدهما
بعد ما قضى لهما لم ياخذ الاخر كله لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله
وهو اي ما ادعى شرايه للسابق تاريخا ان ارخا فيرد البايع ما قبضه
من الاخر اليه سراج وهو لذي اليد ان لم يورخا وارخ احدهما او
استوى تاريخهما وهو لذي وقت ان وقت احدهما فقط والحال
انه لا يبدلها وان لم يوقتا فقد مر ان لكل نصفه بنصف **والشرا احق**
من هبة وصدقة ورهن ولو مع قبض وهذا ان لم يورخا فلوارخا واخذ
الملك فالاسبق احق لقوته ولو ارخت احدهما فقط فالورختا ولي ولو
اختلف الملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقا واختلف التصحيح فيما
يقسم كالدار والاصح ان الكل لدعي الشرا لان الاستحقاق من قبيل الشيوخ
المقارن لا الطاري هبة الدرر والشرا والمهر سوا فينصف وترجع هي
بنصف القيمة وهو بنصف الثمن او يفسخ لما مر هذا اذا لم يورخا او
ارخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ احدهما كان احق قيد بالشرا
لان النكاح احق من هبة او رهن او صدقة عمادية والمراد من النكاح المهر
كما حوره في البحر مغلطا للجامع نعم يستوى النكاح والشرا لو تنازعا في
الامة من رجل واحد ولا مرجح فتكون ملكا له منكوحة للاخر فتدبر ورهن
مع قبض احق من هبة بلا عوض معه استحسانا ولو به فهي احق لانها
بيع انتهى والبيع لو بوجه اقوى من الرهن ولو العين معهما استويا
ما لم يورخا واحدهما اسبق وان جوهن خارجان على ملك مورخ او شرا
مورخ من واحد غير ذي يد او برهن خارج على ملك مورخ وذو يد
على ملك مورخ اقدم فالسابق احق وان برهنه على شرا متفق تاريخهما
او مختلف عيني وكل يدعي الشرا من رجل آخر او وقت احدهما فقط استويا
ان تعدد البايع وان اتحد فذو الوقت احق ثم لا بد من ذكر المدعي وشهوده

ما يفيد ملك بايعة ان لم يكن المبيع في يد البايع ولو شهدوا بيده فقولان
بناذيه فان برهن خارج على الملك وذو اليد على الشرا منه او برهنه
على سبب ملك لا يتكرر كالتناج وما في معناه كنسج لا يعاد وغزل قطن
وحلب لبن وجز صوف ونحوها ولو عند بايعة درر فذو اليد احق من
الخارج اجماعا الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا كغصب او ودعة او اجارة
ونحوها في رواية درر او كان سببا يتكرر كبناء وغرس ونسج خز وزرع
بر ونحوه واشكل على اهل الحجة فهو الخارج لانه الاصل وانما عدلنا
عنه بحديث التناج وان برهن كل من الخارجين او ذوى الايدي او
الخارج وذو اليد عيني على الشرا من الآخر بلا وقت سقط وترك
المال المدعي به في يد من معه وقال محمد يقضى للخارج قلنا الاقدام
على الشرا اقرار منه بالملك له ولو اثبتنا قبضاتها نزلنا اتفاقا درر
ولا يرجح بزيادة عدد الشهود فان الترجيح عندنا بقوة الدليل
لا بكثرته ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلواقام احد المدعين شاهدين
والاخر اربعة فهما سوا في ذلك وكذا لا ترجيح بزيادة العدالة
لان الاعتبار اصل العدالة اذ لا حد للاعدلية دار في يد اخر ادعى رجل
نصفها واخر كلها وبرهنه فللاول ربعها والباقي للآخر بطريق
المنازعة وهو ان النصف سالم لمدعي الكل بلا منازعة ثم استوف
منازعتها في النصف الآخر فينصف وقالوا الثلث له والباقي للثاني
بطريق العول لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول
الى ثلاثة واعلم ان انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا
وهو ثمان ميراث وديون ووصية ومحاباة ودراهم مرسله وسعاية
وجناية رقيق وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضوليين
وبطريق المنازعة عنده والعول عندها وهو ثلاث مسايل مسئلة
الكتاب واذا اوصى لرجل بكل ماله او بعبد بعينه ولاخر بنصف ذلك
وبطريق العول عنده والمنازعة عندها وهو خمس كما يسطه الزيلعي
والعيني وتماه في البحر والاصل عنده ان القسمة متى وجبت لحق ثابت في
عين او ذمة شايعا فولية او مميزا او لاحدهما شايعا ولاخر في الكل
فمنازعة وعندهما متى ثبتا معا على الشيوع فعولية والا فمنازعة فليحفظ
ولو الدار في ايديهما فهي للثاني نصف الا بالقضاء ونصف به لانه خارج
ولو في يد ثلاثة وادعى احدى كلهما واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا
قسمت عنده بالمنازعة وعندهما بالعول وبيانه في الكافي ولو برهنه على
تناج دابة في يدها او احدهما او غيرها وارخا قضى لمن وافق سنها تاريخه
بشهادة الظاهر فلم يورخا قضى بها لذي اليد ولهما ان ايديهما او

ذو اليد احق الا

الترجيح عندنا بقوله الدليل

في يد ثالث ان لم يوافقهما بان خالف او اشكل فلها ان كانت في ايديهما
او كانا خارجين فان في يد احدهما قضى بهاله هو الاصح قلت وهذا اولي مما
وقع في الكثر والدرر والملتقى فتبصر برهن احد الخارجين على الغصب
من زيد والاخر على الوديعة منه استويا لانها بالجد نصير غصبا
الناسا حرار بلا بيان الا في اربع الشهادة والحدود والعصا صود القتل
كذا في نسخة المصنف وفي نسخة والعقل وعبرة الاشياء والدية وحينئذ
فلو ادعى على مجهول الحال احترام لا انه عبده فانكر وقال انا حر الاصل فالقول
له لتسكه بالاصل واللايس للثوب الحق من اخذ الكرم والراكب الحق من
اخذ اللجام ومن في السرج من رديفه وذو حملها ممن علق كوزه بها لانه
اكثر نضرا فالجالس على البساط والتعلق به سوا كجاليه وراكبي سرج
لكن معه ثوب وطرفه مع اخر لا هديته اي طرفه الغير منسوجة لانها
ليست بثوب بخلاف جالس دار تنازع فيها حيث لا يقضى لها الاحتمال
انها في يد غيرها وهنا علم انه ليس في يد غيرها عيني الحابط لمن جزوه
عليه او متصل به اتصال تربيع بان تتداخل انصاف لبناته في لبنات الاخر
ولو من خشب فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى لدالاته على انها بنينا
معا ولذا سمي بذلك لانه حينئذ يبنى مربعا لا لمن له اتصال ملازمة او غيب
وادخال او هو ادى لتصب وطبق يوضع على الجذوع بل يكون بين الجارين
لوتنازعا ولا يختص به صاحب الهراوى بل صاحب الجذوع الواحد الحق منه
خاينه ولولا احدهما جذوع ولا آخر اتصال فلذى الاتصال وللاخر حق الوضع
وقيل لذى الجذوع ملتقى وتامه في العيني وغيره واما حق المطالبة برقع
جذوع تعديا فلا يسقط بآبر ولا صلح وعفو وبيع واجارة اشباه من
احكام الساقط لا يعود فليحفظ وذو بيت من دار فيها بيوت كثيرة كذا
بيوت منها في حق ساحتها فهي بينهما نصفين كالطريق بخلاف الشرب
اذا تنازعا فيه فانه يقدر بالارض بقدر سقيها برهنها اي الخارجان
على يد لكل منهما في ارض قضى بيدهما فتتصف ولو برهنها عليه اي على
اليدين احدهما او كان تصرف فيها بان لبن او بني قضى بيده لوجود تفرقة
ادعى الملك في الحال وشهد الشهود ان هذا العيني كان ملكه تقبل لان ما
ثبت في زمان يحكم بقاياه ما لم يوجد المزيل ذكر صبي يعبر عن نفسه
اي يعقل ما يقول قال انا حر فالقوله لانه في يد نفسه كالبالغ فان قال
انا عبده فلان لغير ذي اليد قضى به لذى اليد لكن لا يعبر لاقراره بعدم يده
فلو كبر وادعى احرية تسمع مع البرهان لما تقرر ان التناقض في دعوى
الحرية لا يمنع صحة الدعوى باب **دعوى النسب**
الدعوة نوعان دعوة استيلاء وهو ان يكون اصل العلوق في ملك

المدعى ودعوة تخوير وهو بخلافه والاول اقوى لسبقه واستنادها لوقت
العلوق واقتصار دعوة التخير على الحال ويستتبع مبيعة ولدت لاقتل
من ستة اشهر مذبيعت فادعاه البايع ثبت نسبة منه استنادا لعلوقه
في ملكه ومبنى النسب على الحق فيعفى فيه التناقض واذا صحت استندت
فصادرت ام ولده فيفسخ البيع ويرد الثمن ولكن ان ادعاه المشتري
قبله ثبت نسبة منه لوجود ملكه واميتها باقراره وقيل يحمل على انه
نكحها واستولد لها ثم اشتراها ولو ادعاه معها اي مع ادعاه البايع او بعد
لان دعوة تخوير والبايع استيلاء فكان اقوى كما مر وكذا يثبت
من البايع لو ادعاه بعد موت الام بخلاف موت الولد لفوات الاصل
ويأخذه البايع بعد موت امه ويستخرج المشتري كل الثمن وقال لا حصته
واعتا فها اي اعتاق المشتري الام والولد كونهما في الحكم والتدبير كالاعتاق
لانا ايضا لا يحتمل الابطال ويرد حصته اتفاقا ملتقى وغيره وكذا حصتها
ايضا على الصحيح من مذهب الامام كما في القهستاني والبرهان ونقله
في الدرر والمنح عن الهداية على خلاف ما في الكافي عن المبسوط وعبرة الواجب
وان ادعاه بعد عتقها او موتها ثبت منه وعليه رد الثمن والتقياب بر حصته
وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق انتهى فليحفظ ولو ولدت
الامة المذكورة لاكثر من حولين من وقت البيع وصدق المشتري ثبت النسب
بتصديقه وهي ام ولده على المعنى اللغوي كما حمله الامر على الصلاح
بقيل لو ولدت قيا بين الاقل والاكثر ان صدق فحكمه كالاول لاحتمال العلوق
قبل بيعه والا لا ملتقى ولو تنازعا فالقول للمشتري اتفاقا وكذا البينة له عند
النفي خلافا للثالث شربلا ليه وشرح الجمع وفيه لو ولدت عند المشتري ولدين
احدهما لدون ستة اشهر والاخر لاكثر ثم ادعى البايع الاول ثبت نسبهما
بلا تصديق المشتري باع من ولد عنده وادعاه بعد بيع مشتري به ثبت
نسبه لكون العلوق في ملكه ورد بيعه لان البيع يحتمل النقص وكذا الحكم
لو كاتب الولد او رهنه او اجره او كاتب الام او رهنه او اجرها او زوجها
ثم ادعاه فيثبت نسبته وترد هذه التصرفات بخلاف الاعتاق كما مر
باع احد التومين المولودين يعني علقا وولدا عنده واعتقه المشتري
ثم ادعى البايع الولد الاخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري بامر فوجه
وهو حرية الاصل لانها علقا في ملكه حتى لو اشتراها جلي لم يبطل عتقه
لانها دعوة تخير برقتصر عيني وغيره وجزم به المصنف ثم قال وحيلة
اسقاط دعوة البايع ان يقر البايع ان ابن عبده فلان فلا تصح دعواه
ابدا مجتبى وقد افاده بقوله قال عمر ولصبي معه او مع غيره عيني
هو ابن زيد الغائب ثم قال هو ابني لم يكن ابنا ابدا وان وصليته محمد

زيد بنو قتيبة خلا فالحا لان النسب لا يحتمل النقض بعد ثبوته حتى لو
صدق بعد تكذيبه صح ولذا لو قال لصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني
ثم كمل لا يصح فقيده لانه بعد الاقرار به لا ينتفى بالنفي فلا حاجة الى الاقرار به
ثانيا ولا سهو في عبارة العادي كازعمه من لا خسر وكما افاده الشرع بل لا يخلو هذا
اذا صدق الابن اما بدونه فلا الا اذا عاد الابن الى التصديق لبقا اقرار
الاب ولو انكر الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل واما الاقرار بانه اخوه
فلا يقبل لانه اقرار على الغير **فرع** لو قال لست وارثه ثم ادعى انه وارثه
وبين جهة الارث صح اذا التناقض في النسب عفو ولو ادعى بنوة العم
لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو برهن انه اقر اني ابنه تقبل لثبوت النسب
باقراره ولا تسمع الاعلى خضم هو وارث او دايين او مديون او موصى له
ولو احضر رجلا يدعى عليه حقا لا يبيد وهو مضر به او لا فله اثبات
نسبه بالبينه عند القاضي بحضرة ذلك الرجل ولو ادعى ارثا عن
ابيه فلو اقر به امر بالدفع اليه ولا يكون قضا على الاب حتى لو جاء حيا
ياخذه من الدافع والدافع على الابن ولو انكر قيل للابن برهن على موت
ابيك وانكر وارثه ولا يمين والصحيح تخليفه على العلم بانه ابن فلان وانه
مات ثم يكلف الابن للبينه بذلك وتامه في جامع الفصولين من الفصل
السابع والعشرين ولو كان الصبي معسما وكافر فقال المسلم هو عبدي
وقال الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر لنيله الحرية حاله الاسلام مالا
لكن جزم ابن الكال بانه يكون مسلما لان حكمه حكم دار الاسلام وغناه للتحفة
فليحفظ قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني
من غيره فزعمتا ان ادعيا معا والافقيه لتفصيل ابن كمال وهذا لو عبر
معبودا لابان كان معبرا فلو لم يصدق لان قيام ايديهما وفراشهما يفيد
انه منهما ولو ولدت امه اشترها فاستحققت غرم الاب قيمة الولد يوم
الحضومة لانه يوم المنع وهو حر لانه مغرور والمغرور من يطاء امرأة
معتدا على ملك يمين او نكاح قتله منه ثم تستحق فلذا قال وكذا الحكم
لو ملكها بسبب اخرى سبب كان عيني كالموت وتزوجها على انها حرة
فولدت له ثم استحققت غرم قيمة ولده فان مات الولد قبل الحضومة فلا
شيء على ابيه لعدم المنع كما مر وادته له لانه حر الاصل في حقه فبرهنه فان
قتله ابوه او غيره وقبض الاب من دينه قدر قيمته غرم الاب قيمته للمشتري
كالوكان حيا ولو لم يقبض شيئا لاشئ عليه وان قبض اقل لزمه بقدر
عيني ورجع بها اي بالقيمة في صورتين كها يرجع بثمنها ولو هالكه
على بايعها وكذا لو استولدها المشتري الثاني لكن انما يرجع للمشتري الاول
على البايع الاول بالثمن فقط كما في المواهب وغيرها لا بعقرها الذي

مطلوب
ولد المغرور

أخذ

أخذ منه المستحق للزومه باستيفاء منافعها كما مر في بابي المراجعة والاستحقاق
مع مسایل التناقض وغالبها مر في متفرقات القضاء ويحكي في الاقرار
فروع التناقض في موضع الحقا عفو لا تسمع الدعوى على غرض ميت
الا اذا هب جميع ماله لاجنبي وسلمه له فانها تسمع عليه لكونه زائدا لا يجوز
للدعي عليه الانكار مع علمه بالحق الا في دعوى العيب ليرهن فيتمكن من الرد
وفي الوصي اذا علم بالدين لا تخليف مع البرهان الا في ثلاث دعوى دين على
ميت واستحقاق بيع ودعوى ابق الاقرار لا يجامع البينة الا في اربع وكالة
وصاية واثبات دين على ميت واستحقاق عين من مشق ودعوى ابق الا
تخليف على حق مجهول الا في ست اذا اتم القاضى وصى يمين ومتولى وقف
وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وغصب وخيانة مودع لا يحلف المدعي
اذا حلف المدعي عليه الا في سيلة في دعوى البحر قال وهي غريبة يجب حفظها
اشباه **قلت** وهي ما لو قال المغضوب منه كانت قيمة ثوبي مائة وقال
الغاصب لم ادر ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيمينه والزم يمينه فلو لم
يبين يحلف على الزيادة ثم يحلف المغضوب منه ايضا ان قيمته مائة
ولو ظهر حين الغاصب بين اخذه او قيمته انتهى فليحفظ والله اعلم
كتاب الاقرار مناسبتة ان المدعي عليه اما منكر
او مقر وهو اقرب لغلبة الصدق هو لغة الاثبات يقال قر الشئ اذا
ثبت وشرا اخبار حتى عليه للغير من وجه انشا من وجه قيد بعليه
لانه لو كان لنفسه يكون دعوى الاقرار ثم فرع على كل من الشين فقات
فلوجه الاول وهو الاخبار صح اقراره بما لم يملك للغير ومتى اقر بملك
الغير يلزمه تسليمه الى المقر له اذا ملكه بوجه من الزمان لنفاذه على
نفسه ولو كان انشا لما صح لعدم وجود الملك وفي الاشباه اقر بحرية
عبد ثم شراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن او بوقفية دار ثم شراها ورثها
صادرت وقفا سواخذة له بزعمة ولا يصح اقراره بطلاق وعناق مكرها
ولو كان انشا الصح لعدم التخلف وصح اقراره لما دون بعين في يده والمسلم
بحر ونصف داره مشاعا والمرأة بالن وحيثه من غير شهود ولو كان انشا
لما صح ولا تسمع دعواه عليه بانه اقر له بشئ معين بنا على الاقرار له بذلك
به يفتي لانه اخبار يحتمل الكذب حتى لو اقر كاذبا لم يحل له لان الاقرار ليس سببا
للملك نعم لو سلمه برضاه كان ابتداء هبة وهو الاوجه بزاريه الا ان يقول
في دعواه هو ملكي واقر لي به او يقول لي عليه كذا وهكذا اقر به فتسمع اجماعا
لانه لم يجعل الاقرار سببا للوجوب ثم لو انكر الاقرار هل يحلف الفتوى انه
لا يحلف على الاقرار بل على المال واما دعوى الاقرار في الدفع فتسمع عند العامة
والوجه الثاني وهو الانشا لو رد المقر له اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا

مطلوب
لا تخليف مع البرهان

مطلوب
سيلة غريبة

وانكر اقراره فلا يمين

يصح واما بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو اعاد المقر اقراره فصدقه لزومه لانه
اقرار آخر ثم لو انكر اقراره الثاني لا يحلف ولا تقبل عليه بينة قال البديع
والاشبه بقوله لها واعتقه ابن الشحنة واقره الشربلالي والملك الثابت به
بالاقرار لا يظهر في حق الزايد المستملكة فلا يملكها المقر له ولو اجاز الملكها
اقراره مكلف يقظان طايما او عبدا وصبي او معتوق ما دونهم ان اقراروا
بتجارة كاتر اقراره محجور بحد وثود والا فبعد عتقه ونأيم ومغنى كجنون
وسمى السكران ومزلكه حتى معلوم او مجهول صح لان جهالة المقر به
لا تضر الا اذا بين سببا تضر جهالة كبيع واجارة واما جهالة المقر
كقوله لك على احدنا الف درهم لجهالة المقرضي عليه الا اذا جمع بين نفسه
وعبده فيصح وكذا تضر جهالة المقر له ان فحشت كل واحد من الناس على
كذا والا لا كلاحد هذين على كذا فيصح ولا يجوز على البيان لجهالة
المدعي بحره ونقله في الدرر لكن باختصار محل كما بينه غرضي زاده ولزومه
بيان ما جهل كشيء وحق بذي قيمة كفلس وجوزة لا بما لا قيمة له كحبة خنطة
وجلد ميتة وصبي حر لانه رجوع فلا يصح والقول للمقر مع حلفه لانه
المتكران ادعى المقر له الزمته ولا بينة ولا يصدق في اقل من درهم في على
مال ومن النصاب اي نصاب الزكاة في الاصح اختيار وقيل ان المقر فقيرا
فنصاب الرقعة وصح في مال عظيم لو بينة من الذهب والفضة ومن خمس وخمسين
من الابل لانها ادنى نصاب يؤخذ من جنسه ومن قدر النصاب قيمة 2
غير مال الزكاة ومن ثلاثة نصاب في اموال عظام ولو فسر بغير مال الزكاة
اعتبر قيمتها كما سرت ودرهم ثلاثة وفي دراهم اودناير او ثياب كثيرة
عشرة لانها نهاية اسم الجمع وكذا درهم درهم على المعتمد ولو خفضه لزومه مائة
وفي دراهم او درهم عظيم درهم والمعتبر الوزن المعتاد الا بحجة زليعي وكذا كذا
درهما احد عشر وكذا وكذا احد عشر لان نظيره بالواو واحد وعشرون
ولو نلت بلا واو فاحد عشر اذا نظيره فحمل على التكرار ومعه مائة واحد
وعشرون وان ربع مع الواو زيد الف ولو خمس زيد عشرة آلاف ولو سدس
زيد مائة الف ولو سبع زيد الف الف وهكذا يعتبر نظيره ابداء ولو قال
له على الف اوله قبلي فهو اقرار بدين لان على لا يجاب وقبلي للضمان غالبا
وصدق ان وصل به فهو دية لانه يحتمل مجازا وان فصل لا يصدق
لتقرره بالسكوت عندي او معي او في بيتي او ليسى او صندوقي اقرار بالامانة
اعلاما بالعرف جميع مالي او ما ملكه له اوله من مالي او من دراهمي كذا فهو هبة لا اقرار
ولو عبر بغير مالي او في دراهمي كان اقرارا بالشركة فلا بد لصحة الهبة من التسليم
بخلاف الاقرار والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة ولا يرتد
في بيتي لانها اضافة نسبة لملك ولا الارض التي حدودها كذا لطفلي فلان

فانه

فانه هبة وان لم يقبضه لانه في يده الا ان يكون مما يحتمل القسمة فيشتروط
قبضه مفردا للاضافة تقديره بدليل قول المصنف اقرار آخر بمعنى ولم يصفه
لكن من المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقرارا او تليكا ينبغي الثاني
في راعي فيه شرايط التمليك فراجعه قال لي عليك الف فقال اتزنه او تنقذه
او اجلني به او قضيتك اياه او ابرأتني منه او تصدقت به على او وهبته
لي او احلتك به على زيد ونحو ذلك فهو اقرار له بها لرجوع الضمير اليها في
كل ذلك غرضي زاده فكان جوابا وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء فان
كان وشهد الشهود بذلك لم يلزم شيء اما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق
وبلا صير مثل اتزن الى اخره وكذا تنحاسب او ما استقرضت من احد سواك
او غيرك او قبلك او بعدك لا يكون اقرارا لعدم انصرافه الى المذكور
فكان كلاما مبتدئا والاصل ان كلما يصلح جوابا لا ابتداء يجعل جوابا وما
يصلح للابتداء لا للبنا او يصلح لهما يجعل ابتداء ليلزمه المال بالشك
اختيار وهذا اذا كان الجواب مستقلا فلو غير مستقل كقوله نعم كانت
اقرارا مطلقا حتى لو قال اعطني ثوب عبدي هذا او افتح لي باب داري
هذه او جصص لي داوي هذه واسرح دايتي هذه او اعطني سرجها او
لجامها فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والدار والداية كما في قال ليس لي
عليك الف فقال بلى فهو اقرار له بها وان قال نعم لا وقيل نعم لان الاقرار
يجعل على العرف لا على دقائق العربية كذا في الجواهر والفرق ان بلى جواب
الاستفهام المنفي بالاثبات ونعم جوابه بالنفي والايما بالراس من الناطق
ليس باقرار بمال وعتق وطلاق وبيع وشكاح واجارة وهبة بخلاف
افتنا ونسب واسلام وكفر وامان كافر واسارة محرم لصيد والسبح براسه
في رواية الحديث والطلاق في انت طالق هكذا واثار بثلاث اشارة الاشياء
ويند اليمين كحلفه لا يستخدم فلانا او لا يظهر سره او لا يدل عليه واثار
حنث عمادية فتحرر بطلان اشارة الناطق الا في تسع فليحفظ وان اقر
بدين مؤجل وادعى المقر له حله لزومه الدين حالا وعند الشافعي مؤجلا
بيمينه كاتراره بعيد في يده انه لرجل وانه استاجر منه فلا يصدق
في تاجيل واجارة لانه دعوى بلا حجة وحينئذ فيختلف المقر له بينهما بخلاف
ما لو اقر بالدرهم السود فكذب في صفتها حيث يلزمه ما اقر به فقط لان
السود نوع والاجل عارض لشبوته بالشرط والقول للمقر في النوع والمنكر
في العوارض كاترار الكفيل بدين مؤجل فان القول له في الاجل لشبوته
في كفالة المؤجل بلا شرط وشراوة امة فتنبه اقرار بالملك للبايع كثوب
في جراب وكذا الاستيلاء والايديع والاستيداع وقبول الوديعة بحسب
والاعارة والاستيها ب والاستيجار ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بملك

ط
اشارة الناطق بالهبة

ط
القول للمقر

ط
ما يكون اقرارا بالملك

ذی الید فیمنع دعواه لنفسه ولغيره بوكالة او وصاية للتناقص بخلاف
ابرايه عن جميع الدعاوى ثم الدعوى بهما لعدم التناقص ذكره في الدرر
قبيل الاقرار وصحة في الجامع خلافا لتصحيح الوهبانية ووافق شارحها
الشربلاني بانه ان قال بعني هذا كان اقرارا وان قال اتبيع هذا
لا يؤيده مسيلة كتابته وختمه على صك البيع فانه ليس باقرار لعدم
ملكه وله على مائة ودرهم كلها وراهم وكذا المكيل والموزون استخانا
وفي مائة وثوب ومائة وثوبان يفسر المائة لانها مبرمة وفي مائة وثلاثة
اثواب كلها ثياب خلافا للشافعي قلنا الاثواب لم تذكر بحرف العطف
فانصرف التفسير اليهما الاستواء في الحاجة اليه والاقرار بدابة في اصطبل
تلتزمه الدابة فقط فلا اصل ان ما يصلح ظرفا ان امكن نقله لزماه والا
لزم المظروف فقط خلافا للمجد وان لم يصلح لزم الاول فقط كقوله درهم
في درهم **درر** قلت ومفاده انه لو قال دابة في خيمة لزماه ولو قال
ثوب في درهم لزمه الثوب ولم اراه فليجروا بخاتم تلتزمه خلقتة ونفسه
جميعا وسيف حفته وحمايله ونصله ونجدة بخاتم بيت مزين يستور
وسر العبدان والكسوة وبتمر في قوصرة او بطعام في جوالق او في سفينة
او ثوب في منديل او في ثوب يلزمه الظرف كالمظروف لما قدمناه ومن
قوصرة مثلا لا تلتزمه القوصرة ونحوها كالثوب في عشرة وطعام في بيت
فيلزم الظرف فقط لما مر اذا العشرة لا تكون ظرفا للاحدة عادة ونجدة في خمسة
وعنى معنى على او الضرب خمسة لما مر لزمه زفر خمسة وعشرين وعشرة
ان عني مع كاسرة في الطلاق ومن درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة
تسعة لدخول الغاية الاولى في ضرورة اذ لا وجود لما فوق الواحد بدونه
بخلاف الثانية وما بين الحايطين فلذا قال وفي له كرحنطة الى كرسعير
لزماه جميعا لا فقيرا لانه الغاية الثانية ولو قال له على عشرة دراهم
الى عشرة دنانير يلزمه الدراهم وتسعة دنانير عندا في حنيفة لما مر نهاية
وفي له من دارى ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط له ما بينهما فقط
لما مر وصح الاقرار بالحمل المحتمل وجوده وقته اى وقت الاقرار بان تلد
لدون نصف حول لو من وجدة اولدون حولين لو معتدة لثبوت نسبه ولو الحمل
غير ادعى ويقدر بادي مدة يتصور ذلك عندا هل الجزة زيكلي لكن في الجوة
اقل مدة حمل الشاة اربعة اشهر واقلها البقية الدواب ستة اشهر وصح له ان
بين سببا صالحا يتصور الحمل كالثوب والوصية كقوله مات ابوه فورثه او
اوصى له فلان فيجوز والا لا كما ياتي فان ولدته حيا لا اقل من نصف حول
مذاق قاله ما اقر وان ولدت حيين فلمها نصفين ولو احدى ذكر والاخر
انثى فلكذلك في الوصية بخلاف الميراث وان ولدت ميتا فيرد لورثة ذلك

قوله بعني اقرار

المقرض

الموصى

الموصى والمورث لعدم اهلية الجنين وان قسر بما لا يتصور كهيئة او بيع
او اقرار او ابرام الاقرار بين سببا صالحا وحمل محمد المهر على السبب الصالح
وبه قالت الثلاثة واما الاقرار للرضيع فانه صحيح وان بين المقر سببا
غير صالح منه حقيقة كالاقرار او ثمن مبيع لان هذا المقر محل لثبوت
الدين للصغير في الجملة اشباه اقرب شئ على انه بالخيار ثلاثة ايام
لزومه بالخيار لان الاقرار باخبار فلا يقبل الخيار فان وصليته صدقة
المقر له في الخيار لم يعتبر تصديقه الا اذا اقر بعقد بيع وقع بالخيار له
فيصح باعتبار العقد اذا صدقه او برهن فلذا قال الا ان يكذب المقر له
فلا يصح لانه منكر والقول له كاقراءه بدين بسبب كفاية على انه بالخيار
في مدة ولو المدة طويلة او قصيرة فانه يصح اذا صدقه لان الكفاية عقد
ايضا بخلاف ما مر لانها افعال لا تقبل الخيار زيكلي الامر بكتابة الاقرار
اقرار حكما فانه كما يكون باللسان يكون بالبنان فلو قال للصم كان كتب
خط اقرارى بالف على او الكتب بيع دارى او طلاق امراتى صح كتب ام لم يكتب
وحمل للصم كان ان يشهد الا في حدود وقود خائنه وقدمنا في الشهادات عدم
اعتبار مشابهة الخطين احد الورثة اقر بالدين المدعى به على مورثه
ومجده الباقيون يلزمه الدين كله بعني ان وفي ما ورثه به برهان مشرح
بجمع وقيل حصته واختاره ابو الليث دفعا للفرر ولو شهد هذا المقرض
آخر ان الدين كان على الميت قبلت وبهذا علم انه لا يحل الدين في نصيبه
بمجرد اقراره بل بقضا القاضي عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة **درر**
اشهد على الف في مجلس واشهد رجلين آخرين في مجلس آخر بلا بيان السبب
لزم المالا ان الفان كما لو اختلف السبب بخلاف ما لو اتحد السبب والشهود
او اشهد على صك واحد او اقر عند الشهود ثم عند القاضي او بعكسه انما
والاصل ان المهر او المنكر اذا اعيد معرفا كان الثاني عين الاول
او منكر افعير ولو نسي الشهود افي موطن او موطنين فهما مالان مالم
يعلم اتخاذه وقيل واحد وتامة في الخاتمة اقر ثم ادعى المقر انه كاذب في
الاقرار يحلف المقر له ان المقر لم يكن كاذبا في اقراره عند الثاني وبه يفتي
درر وكذا الحكم بحجوى كوادعى وارث المقر فيحلف وان كانت الدعوى على
ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم ان لا تعلم انه كان كاذبا صدر شرعي
باب الاستثنا وما في معناه في كونه مغيرا للشرط
ونحوه هو عندنا تكلم بالباقي بعد الثنيا باعتبار الحاصل من مجموع التركيب
ونفى باعتبار الاجزاء فالقائل له على عشرة الا ثلاثة له عبارتان مطولة
وهي ما ذكرنا مختصرة وهي ان يقول ابتداءه على سبعة وهذا معنى قولهم
تكلم بالباقي بعد الثنيا اى بعد الاستثنا وشرط فيه الاتصال بالمستثنى

الامر بكتابة الاقرار اقرار

اقرار واحد الورثة

لا يحل الدين

المعرف والمنكر

اقر ثم ادعى انه كاذب

منه الا ضرورة كنفس او معال او اخذ قم به يفتي والتدابينها لا يضرب
لانه للتنبيه والتاكيد لقوله لك على الف درهم يا فلان الا عشرة بخلاف
لك الف فاشهدوا الاكرا وخوة مما بعد فاصلا لان الاشهاد يكون بعد
تمام الاقرار فلم يصح الاستثنا فن استثنا بعض ما اقرب به صح استثنا
ولو الاكثر عند الاكثر ولزمه الباقي ولو ما لا يقسم كهذا العبد لفلان الاثلث
او ثلثيه صح على المذهب والاستثنا المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع
كوصية لان استثنا الكل ليسى برجوع بل هو استثنا فاسد هو الصحيح
جوهره وهذا ان كان الاستثنا بعين لفظ الصدر ومساوية كما ياتي وان
بغيرها كعبيدي احرار الا هو لا او الاسا لما دغا نما ورشدا ومثله نساء
طوائق الا هو لا او الا ذنب وعمرة وهذا وهم الكل صح الاستثنا وكذا
ثلث مالي لزيد الا الف والثلث الف صح فلا يمتنع شيئا اذ الشرط ايهام البقا
لاحقيقة حتى لو طلقها ستا الاربع صح ووقع ثنتان كما صح استثنا الكلي
والوزني والمعدود الذي لا يتفاوت احاده كالفلوس والجوز من الدراهم
والدنانير ويكون المستثنى القيمة استحانا في الذمة فكانت كالثنتين وان
استغرقت القيمة جميع ما اقرب به لا استغراقه بغير المساوي بخلاف له على
دينار الامائة درهم لا استغراقه بالمساوي فيبطل لانه استثنا الكل بجزء لكن
في الجوهره وبغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير وقيمتها مائة او اكثر لا يلزمه
شي فيجوز فاذا استثنى عدد من بينها حرق الشك كان الاقل مخرجا نحو
له على الف درهم الامائة درهم او خمسين درهما فيلزمه تسعماية وخمسون
على الاصح بجزء واذا كان المستثنى مجهولا ثبت الاكثر نحوه على مائة درهم
الاشياء او الا قليلا او الا بعضا لزمه احد وخمسون لو وقع الشك في المخرج
فيحكم بخروج الاقل ولو وصل اقراره بان شا الله او فلان او علقه بشرط
على حظر لا بكاين كان مت فانه ينجز بطل اقراره بقي لو ادعى الشية هل
يصدق لم اراه وقد منا في الطلاق ان المعتمد لا فيمكن الاقرار كذلك لعلق
حق العبد قال المص صح استثنا البيت من الدار لا استثنا البنا منها لرخوله
تبعها فكان وصفا واستثنا الوصف لا يجوز وان قال بناؤها وعرضها
لك فكما قال لان العرصه هي البقعة لا البنا حتى لو قال وارضاها لك كان له
البنا ايضا لدخوله تبعها الا اذا قال بناؤها والارض لعم وفكها قال
واستثنا نص الحاتم ونحلة البسان وطوق الحمامة كالبنا فيما ستر
وان قال مكلف وعلى الف من ثمن عبيد ما قبضته الجملة صفة عبد وقوله
موصولا باقرار حال منها ذكره في الحاوي فيلحفظ وعينه اي عين العبد
وهو في يد المقر له فان سلمه الى المقر لزمه الالف والا لاعمالا بالصفة وان لم
يعين العبد لزمه الالف مطلقا وصل ام فصل وقوله في قبضته لقولانه

رجوع

رجوع لقوله من ثمن خمر او خنزير او مال فادار وحر او مينة او درهم
فيلزمه مطلقا وان وصل لانه رجوع الا اذا صدقه لواقام بينة فلا
يلزمه ولو قال له على الف درهم حرام او ربا فهي لازمة مطلقا وصل
او فصل لاحتمال حله عند غيره ولو قال زورا او باطلا لزمه ان كذبه
المقر له والا بان صدقه لا يلزمه والاقرار بالبيع تلجئة هي ان يلجئك
الى ان تاتي امر باطنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التقصيل ان كذبه
لزم البيع والا لا ولو قال له على الف درهم زيف ولم يذكر السبب فهي
كما لو قال على الاصح بجزء ولو قال له على الف من ثمن متاع او فرض
وهي زيف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال من عصب
او ودیعة الا انها زيف او بنهرجة صدق مطلقا وصل ام فصل
وان قال ستوقه او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا لانها درهم
مجازا وصدق بيمينه في عصبته او اودعني ثوبا اذا جاء بمعيب ولا بينة
وصدق في له على الف ولو من ثمن متاع مثلا الا انه ينقص كذا اي الدرهم
وزن خمسة او وزن سبعة متصلا وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة
استثنا القدر لا الوصف كالزياقة ولو قال لآخر اخذت منك الف
ودیعة فهلك في يدي وقال الآخر بل اخذتها مني غصبا فمن المقر
لاقراره بالاخذ وهو سبب الضمان وفي قوله انت اعطيتنيه ودیعة
وقال الآخر بل غصبته مني لا يضمن بل القول له لانكاره الضمان وفي
هذا كان ودیعة او قرضنا في عندك فاخذته منك فقال المقر له بل
هو لي اخذه المقر له لوقايما والا فقيمته لاقراره باليد له ثم بالاخذ منه
وهو سبب الضمان وصدق من قال اجرت فلانا فرسى هذه او ثوبي
هذا فركبه او لبسة او عرته ثوبي او اسكنته بيتي ورده او حاط
فلان ثوبي هذا بكذا فقبضته منه وقال فلان بل ذلك لي فالقول
للمقر استحسانا لان اليد في التجارة ضرورية بخلاف الودیعة هذا الالف ودیعة
فلان لابل ودیعة فلان فالالف الاول وعلى المقر الف مثله للثاني بخلاف
هي لفلان لابل لفلان بلا ذكر ايداع حيث لا تجب عليه للثاني شي لان له
يقربا يداعه وهذا ان كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه ايضا
لقوله غصبت فلانا مائة درهم ومائة دينار وكر حنطة لابل فلانا
لزمه لكل واحد منهما كله ولو كانت بعينها فهي الاول وعليه للثاني
مثلا ولو كان المقر له واحدا يلزمه اكثرهما قدرا وافضلها وصفا نحوه
الف درهم لابل الفان او الف درهم حيا لابل زيف او عكسه ولو قال الدين
الذي لي على فلان لفلان او الودیعة التي عند فلان هي لفلان فهو اقرار له
وحق القبط للمقر ولكن لو سلم الى المقر له بولي خلاصه لكنه مخالف للمامر

مسألة
الاقرار بالبيع تلجئة

انسان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم واذا قال في الحايي القدسي
ولو لم يسلطه على القبض فان قال واسمي في كتاب الدين عارية صح وان لم
يقبل لم يصح قال المص وهو المذكور في عامة المعبرات خلافا للخلاصة فتأمل
عند الفتوى **باب اقرار المريض** يعني مرض الموت
وحده مرة في طلاق المريض وسجى في الوصايا اقراره بدين لاجنبى فاذ
من كل ماله باشر عمر ولو بعين فكذلك الا اذا علم تملكه لها في مرضه فيستفيد
بالتلك ذكره المصنف في مصنفه فيلحفظ فاخر الارث عنه ودين الصحة
مطلقا وما لزمه في مرضه بسبب معروف بدينه او بمعاينة قاض قدم
على ما هو اقرب به في مرض موته ولو المقربه وديعة وعند الشافعي الكل سواء
والسبب المعروف ما ليس يتبع كسكاح شاهد به المثل اما الزيادة
فيما لم يجرى النكاح غنايه وسبع مشاهد وان تلاف كذلك اي شاهد
والمريض ليس له ان يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو كان ذلك
اعطا مهر وايضا اجرة فلا يسلم لها الا في حصيلتين اذا قضى ما
استعرض في مرضه او نقد ثمن ما اشترى فيه لو بمثل القيمة كافي بالرهان
وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما بالرهان لا باقراره للثمة بخلاف اعطاء
المهر ونحوه وما اذا لم يود حتى مات فان البايع اسوة للغرماء في الثمن
اذا لم تكن العين المبيعة في يده اي يد البايع فان كانت كان اولى واذا
اقر المريض بدين ثم اقر بدين ثانيا وصل او فصل للاستواء ولو اقر
بدين ثم بوديعة ثانيا وبكسبه الوديعة اولى وابراوه مديونه وهو
مديون غير جائز اي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز
مطلقا سواء كان المريض مديونا او لا للثمة وحيلة صحت ان يقول لا
حق لي عليه كما افاده بقوله وقوله لم يكن لي على هذا المطلوب شيء يشمل الوارث
وغیره صحيح فضا لا ديانة فترفع به مطالبة الدنيا لا مطالبة الاخرة حاوي
الا المهر فلا يصح على الصحيح بزاريه اي لظهور انه عليه غالبا بخلاف اقرار
البنت في مرضها بان الشيء الفلاني ملك ابى او امى لاحق لي فيه او انه كان
عندي عارية فانه يصح ولا تسمع دعوى زوجها فيه كاسطة في الاشباه
فأبلا فاغتنم هذا التحريم فانه من مفردات كتابي وان اقر المريض لوارثه
بمفرده او مع اجنبى بعين او دين بطل خلافا للشافعي ولنا حديث لا
وصية لوارث ولا اقرار له بدين الا ان يصدق في الوديعة الورثة فلو لم يكن
وارث اخر وادعى لزوجته او لولي له صحت الوصية وما غيرهما فيرث الكل
فرضا ورثا فلا يحتاج لوصية شرعيا ليه وفي شرحه الوهبانية اقر بوقف
ولا وارث له فلو على جهة عامة صح تصديق السلطان او نائبه وكذا لو
وقف خلافا لما زعمه الطرسوسي فيلحفظ ولو كان ذلك اقرارا بقبض

دينه او غصبه او رهنه ونحو ذلك عليه اي على وارثه او عبد وارثه او مكاتبه
لا يصح لوقوعه لمولاه ولو فعله ثم برأ ثم مات جاز كل ذلك لعدم مرض الموت
اختيار ولو مات المقر له ثم المريض وورثه المقر له من ورثة المريض جاز اقراره
كاقراره للاجنبي سحر وسجى عن الصيرفية بخلاف اقراره له اي لوارثه بوديعة
مستملكة فانه جائز وصورته ان يقول كانت عندي وديعة لهذا الوارث
فاستملكها جوهرة والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة في
الاشباه منها اقراره بالامانات كلها ومنها النفى كلاحق لي قبل ابى او امى وهى
الحيلة في ابر المريض وارثه ومنه هذا الشيء الفلاني ملك ابى او امى كان عندي
عارية وهذا حيث لا قرينة وتامها فيها فيلحفظ فانه مهم اقر فيه اي في مرض
موته لوارثه يوم في الحال بتسليمه الى الوارث فاذا مات يورده بزاريه
وفي القينة تصرفات المريض نافذة وانما ينتقض بعد الموت والعبرة لكونه
وارثا وقت الموت لا وقت الاقرار فلو اقر لاجنبى مثلاً ثم ولد له صح الاقرار
لعدم ارثه الا اذا صار وارثا وقت الموت بسبب جديد كالنكاح وعقد
الموالة فيجوز كما ذكره بقوله فلو اقر لها اي لاجنبية ثم تزوجها بخلاف
اقراره لاجنبية المحجوب بكفر او ابن اذا زال محجبه باسلامه او بموت الابن فلا يصح
لان ارثه بسبب قديم لا جديد وبخلاف الهبة لها في مرضه والوصية لها
ثم تزوجها فلا تنسخ لان الوصية تملكك بعد الموت وهى حينئذ وارثة اقر فيه
ان كان له على ابنته الميئة عشرة دراهم قد استوفيتها وله اي للمقر ابن ينكر
ذلك صح اقراره لان الميت ليس بوارث كما لو اقر لامرأته في مرض موته بدين
ثم ماتت قبله وتركها وارثا صح الاقرار وقيل لا قابله بدين الدين صيرفته
ولو اقر فيه لوارثه ولا جنبى بدين لم يصح خلافا للمحدثين وان اقر لاجنبى
بجهول نسبه ثم اقر ببنته وصدقه وهو من اهل التصديق ثبت نسبه
مستندا لوقت العلوق واذا ثبت بطل اقراره لما مر ولو لم يثبت بان
كذبه او عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت النسب شرعيا ليه معنى بالنيابح
ولو اقر لمن طلقها ثلاثا يعني باينا فيه اي في مرض موته قلها الاقل
من الارث والدين ويدفع لها ذلك بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا
تصير شريكة في اعيان التركة شرعيا ليه وهذا اذا كانت في العدة
وطلقها بسواها فان مضت العدة جاز لعدم التهمة عن ميه وان طلقها
بلا سواها فلها الميراث بالتمام ما بلغ ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة
اذ هو فار واهله اكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق وان اقر
لغلام مجهول النسب في مولده او في بلد هو فيها وهما في السن بحيث
يولد مثله لثله انه ابنه وصدقه الغلام لو مميز والام يحجب لتصديقه
كما مر وحينئذ ثبت نسبه ولو المقر مريضا واذا ثبت شارك الغلام

الورثة فانما انتفت هذه الشروط وبواخذ المقر من حيث استحقاق
المال كالواقف باخوة غيره كما مر عن الينا بيع كذا في الشربلالية فيجوز عند
الفتوى والرجل صح اقراره اى المريض بالولد والوالدين قال في البرهان
وان عليا قال المقدسي وفيه نظر كقول الزيلعي لو اقر بالجد وابن الابن
لا يصح لان فيه حمل النسب على الغير بالشروط الثلاثة المتقدمة في الابن وصح
بالزوجة بشرط خلوطها عن زوج وعدته وخلوة اى المقر عن اختها مثلا
واربع سواها صح بالمولى من جهة العتاقة ان لم يكن ولاوه ثابتا من
جهة غيره اى غير المقر والمرأة صح اقرارها بالوالدين والزوج والمولى
الاصل ان اقرار الانسان على نفسه حجة لا على غيره **قلت** وما ذكره من صحة
الاقرار بالام كالاب هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الامام العتابي
في فرايضه ان الاقرار بالام لا يصح وكذا في ضوء السراج لان الانساب للآباء
لا للامهات وفيه حمل الزوجة على الغير فلا يصح انتهى ولكن الحق صحة مجامع
الاصالة فكانت كالاب فيلحفظ ولذا صح بالولد ان شهدت امرأة ولو قابله
بتعيين الولد اما النسب فبالفراش شتمنى ولو معتدة محمدت ولادتها
فيحجة تامة كما مر في باب ثبوت النسب او صدقها الزوج ان كان لها
زوج او كانت معتدة منه وصح مطلقا ان لم تكن كذلك اى مزوجة ولا
معتدة او كانت مزوجة وادعت انه من غيره فصار كما لو ادعاه منها لم
يصدق في حقها الا بتصديقها **قلت** بقى لو لم يعرف لها زوج غيره
لم اره فيلحزم ولا بد من تصديق هو لا الالة الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه
لما مر انه حينئذ كالمتاع ولو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديق مولاة
لان الحق له وصح التصديق من المقر له بعد موت المقر لبقا للنسب والعدة
بعد الموت الا تصديق الزوج بعد موتها مقرة لانقطاع النكاح بموته
ولهذا ليس له غسلها بخلاف عكسه وان اقر رجل بنسب فيه تخيل على غيره
لم يقل من غيره ولا دكا في الدرر لفساده بالجد وابن الابن كما قال كالاخ والعم
والجد وابن الابن لا يصح الاقرار في حق غيره الا ببرهان ومنه اقرار اثنين
كما مر في باب ثبوت النسب فيلحفظ وكذا لو صدق المقر عليه او الورثة
ولهم من اهل التصديق ويصح في حق نفسه حتى يلزمه اى المقر الاحكام
من التفقة والحضانة والارث اذا تصادقا عليه اى على ذلك الاقرار
لان اقرارها حجة عليها فان لم يكن له اى لهذا المقر وارث غيره مطلقا
لا قريبا كذوى الارحام ولا بعيدا كالمولى المولاة عتيق وعيره ورثه والا
لا لان نسبه لم يثبت فلا يترحم الوارث المعروف والمراد غير الزوجين
لان وجودها غير مانع قاله ابن الكمال ثم المقر ان يرجع عن اقراره لانه
وصية من وجه زيلعي اى وان صدق المقر له كما في البدايع لكن نقل

المصنف عن شروح السراجية ان بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع
فليجوز عند الفتوى ومن مات ابوه فاقربا ح سار له في الارث فيستحق
نصف نصيب المقر ولم يثبت نسبه لما تقر ان اقراره مقبول في حق
نفسه فقط **قلت** بقى لو اقر بالاخ بابن هل يصح قال الشافعية
لا لان ما ادى وجوده الى نفيه انتفى من اصله ولم اره لا يمتنا صريحا وظاهر
كلامهم نعم فليراجع وان ترك شخص ابنيين وله على اخر مائة فاقرا حدهما
بقبض ابيه خمسين منها فلا شئ للمقر لان اقراره ينصرف الى نصيبه والاخر
حنون بعد حلفه انه لا يعلم ان اباه قبض شطرا لمائة قاله الاكل **قلت**
وكذا الحكم لو اقر ان اباه قبض كل الدين لكنه هنا يحلف لحق الغريم زيلعي
فصل في ما يلى شئ اقرت الحرة المكوفة بدين لاخر فكلن بها زوجها
صح اقرارها في حقه ايضا عند ابي حنيفة فتجبس المقر وتلازم وان نظرت
الزوج وهذه احدى المسائل الست الخارجة من قاعدة الاقرار حجة قاصرة
على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان
في اجارة غيره فاقرا لآخر بدين فان له حبسه وان نظرت المستاجر وهي
وافعة الفتوى ولم ترها صريحة وعندها لا تصدق في حق الزوج فلا
تجبس ولا تلازم درر وينبغي ان يعول على قولهما افتنا وقضا لان الغادر
ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقرارها ليتوصل بذلك الى منعها
بالحبس عنده عن زوجها كما وقفت عليه مرارا حين ابتليت بالقضا كذا ذكره
المصنف فجهول النسب اقرت بالرق لانسان وصدقها المقر له ولها زوج
واولا دمنه اى الزوج وكذا بها زوجها صح في حقها خاصة فولد علق
بعد الاقرار رقيق خلا فالمحمد لا في حقه يد عليه انتقاص طلاقها كما
حققه في الشربلالية وحق الاولاد وفرع على حقه بقوله فلا يبطل
النكاح وعلى حق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها
وقتها حرار لحصولهم قبل اقرارها بالرق مجهول النسب حر عبده ثم اقر
بالرق لانسان وصدق المقر له صح اقراره في حقه فقط دون ابطال العتق
فان مات العتيق يرثه وارثه ان كان له وارث يستغرق التركة والا
خيرث الكل والباقي كافي وشربلالية المقر له فان مات المقر ثم العتيق فارثه
لعصبة المقر ولو جنى هذا العتيق سعى في جنايته لانه لا عاقلة له ولو جنى
عليه يجب ارش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حرية بالظاهر وهو
يصلح للدفع لا للاستحقاق قال رجل لاخرى عليك الف فقال في جوابه
الصدق والحق او اليقين او نكر كقوله حقا ونحوه او كرر لفظ الحق
او الصدق كقوله الحق الحق او حقا حقا ونحوه او قرن بها البر كقوله
البرحق او الحق براح فاقرا ولو قال الحق حق او الصدق صدق او اليقين

يعين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما مر فانه لا يصلح للابتداء فحصل
 جوابا فكانه قال ادعيت الحق الخ قال لامته يا سارقة يا زانية يا مجنونة
 يا ابنة اوقال هذه السارقة فعلت كذا وباعها فوجد بها واحدا منها اي من
 هذه العيوب لا ترد به لانه بدلا او شتمه لا اخبار بخلاف هذه سارقة
 او هذه ابنة او هذه زانية او مجنونة حيث ترد باحدها لانه اخبار
 وهو لتحقيق الوصف وبخلاف باطالق او هذه المطلقة فعلت كذا حيث
 تطلق امراته لتمكته من اثباته شرعا فحصل ايجابا ليكون صادقا بخلاف
 الاول ودر اقرار السكران بطريق محظور اي ممنوع محرم صحيح في كل حق
 فلو اقر بقود اقيم عليه الحد في سكره وفي السرقة يضمن المسروق كما بطل
 سعدى افندي في باب حد الشرب الا في ما يقبل الرجوع كالردة وحد
 الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق مباح كشره مكرها لا يعتبر بل هو
 كالانما الا في سقوط القضاء وتامه في احكامات الاشياء المقرلة اذا
 كذب المقر بطل اقراره لما تقرر انه يرتد بالرد الا في ست على ما هنا
 بتعالا لاشياء الاقرار بالحرية والنسب ولا العتاقة والوقف في الاسكان
 لو وقف على رجل فقبله ثم رده لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد
 والطلاق والرق فكما لا ترتد ويزاد الميراث بزانية والنكاح كما في متفرقات
 فضا البحر وتامة ثمة واستثنى ثمة سيلتين من الابراء وهما ابرأ الكليل لا
 يرتد وابرأ المديون بعد قوله ابرأني فابراه لا يرتد فالستثنى عشر فلتعق
 وفي وكالته الوهبانية ومتى صدق فيها ثم رده لا يرتد بالرد وهل
 يشترط لصحة الرد مجلس الابراء خلاف والضابط ان ما فيه تمليك مال
 من وجه يقبل الرد والافلا كابطال شفعة وطلاق وعتاق لا يقبل الرد
 وهذا ضابط جيد فيلحظ صالح احد الورثة وابرأ ابرأ عما اوقال
 لم يبق لي حق من تركته اي عند الوصي او قبضت الجميع ونحو ذلك ثم ظهر
 في يد وصيه من تركته شيء لم يكن وقت الصلح وتحققه تسمع دعوى حصته
 منه على الاصح صلح الزاوية ولا تناقض لم قل له لم يبق لي حق اي ما قبضته
 على ان الابراء عن الاعيان باطل وجنيد فالوجه عدم صحة البراء كما افاده
 ابن الشحنة واعتمد الشرنبلالي وسحقه في الصلح اقر رجل بمال في صلح
 واشهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال المقربه قرض وبعضه ربا عليه فان
 اقام على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لانا علم انه مضطر الى هذا الاقرار
 شرح وهبانية قلت وحور شارحها الشرنبلالي انه لا يفتي بهذا الفرع
 لانه لا عذر لمن اقر غايته ان يقال بان يحلف المقر له على قول ابي يوسف المختار
 للفتوى في هذه ونحوها انتهى قلت وبه جزم المصنفين امر فترد اقر
 بعد الدخول من هنا الى كتاب الصلح ثابت في نسخ المتن ساقط من نسخ الشرح

صلح احد الورثة

انه طلقها قبل الدخول لزمه مهر بالدخول وتصرف بالاقرار او الشروط له
 الربيع او بعينه انه اقر بيع الوقف بتحقيقه فلان دونه صح وسقط حقه
 ولو كتاب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره واستقطه لا اجد لم يصح
 وكذا الشروط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره في الاشياء ثمة وهنا
 وفي الساقط لا يعود فراجع العنصر المرفوعة الى القاضي لا يواخذ
 رافعها بما كان فيها من اقرار وتناقض لما قدمنا في القضاء انه لا يؤخذ
 بما فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا قال له على الف في علمي او فيما اعلم او
 احب او اظن لاشي عليه خلافا للثاني في الاول قلنا هي للشك عرفا
 نعم لو قال قد علمت لزمه اتفاقا قال غصينا الفامر فلان ثم قال كنا
 عشرة انفس مثلا وادعى الغاصب كذا في نسخ المتن وقد علمت سقوط
 ذلك من نسخ الشرح وصوابه وادعى الطالب كما عسر به في الجمع وقال بتراحه
 اي المعصوب منه انه هو وحده غصبها لزمه الالف كلها والزمه زفر
 بعشرها قلنا هذا الضمير يستوي في الواحد والظاهر انه يخرى بفعله
 دون غيره فيكون قوله كنا عشرة رجوعا فلا يصح نعم لو قال غصينا فلنا صح
 اتفاقا لانه لا يستعمل في الواحد قال رجل اوصى ابي ثلث ماله لزيد بل لعرق
 بل ليكر فالثلث للاول وليس لغيره شي وقال زفر لثلث وليس للابن
 شي قلنا نفاذ الوصية في الثلث وقد اقر به للاول فاستحق فلم يصح رجوعه
 بعد ذلك للثاني بها بخلافنا لادين لنفاذه من الكل الكل في الجمع فروع
 اقر بشي ثم ادعى الخطا لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق يتاعلى اقا المفتي
 ثم تبين عدم الوقوع لم يقع يعني ديانة قتيبة اقرارا للمكره باطل الا
 اذا اقر السارق مكرها فافتي بعضهم بصحته ظهيرة اقرار بشي محال وبالدين
 بعد الابراء منه باطل ولو مهر بعد هبتها له على الاشبه نعم لو ادعى دينا
 بسبب حادث بعد الابراء العام لانه اقر به يلزمه ذكره المصنف في فتاويه
 قلت ونفاذه انه لو اقر ببقا الدين ايضا فحكمه كالاول وهي واقعة
 الفتوى فتأمل الفعل في المرض احط من فعل الصحة الا في مسيلة اسناد
 الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه صحيح في المرض لا في الصحة تامة وتامة
 في الاشياء والنظاير وقال في الوهبانية . . .
 . اقر بمهر المثل في ضعف موته . . . فيبينة الايهاب من قبل تندر . . .
 . واسناد بيع فيه للصحة اقبلن . . . وفي القرض من ثلث التراث يقدر . . .
 . وليس بلا تشهد مقروا فعده . . . ولو قال لا تخبر فحلف بيطر . . .
 . ومن قال ملكي ذا الذي كان منشيا . . . ومن قال هذا ملك فانه مظهر . . .
 . ومن قال لا دعوى اليوم عند ذا . . . فمادعى من بعد منها فنكر . . .
 كتاب الصلح مناسيته ان انكار المقر بسبب الخصومة المستعينة

اقر بالدين بعد الابراء

للصلح هو لغة اسم من المصالحة وشرعا عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة
ركنه الايجاب مطلقا والقبول فيما يتعين اما فيما لا يتعين كالدراهم
فيتم بلا قبول عنابه وسيجي بشرطه العقل لا البلوغ والحرية فصيح
صبي ما دون ان عمره صلحه عن ضررين وصح من عبد ما ذوت
ومكاتب لو فيه نفع وبشرطه ايضا كون المصالح عليه معلوما ان كان يحتاج
الى قبضه وكون المصالح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو كان غير
مال كالقصاص والتعزير معلوما كان المصالح عنه او مجهولا لا يصح لو
المصالح عنه مما لا يجوز الاعتياض عنه وبينه بقوله الحق شفعة واحد
قدف وحالة بنفس وبطل به الاول والثالث وكذا الثاني لو قبل الدفع
للمحكم لاحد زنا وشرب مطلقا وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعي عليه
ان كان المدعي به مما لا يتعين بالتعيين كالدراهم والدنانير وطلب الصلح
على ذلك لانه اسقاط للبعض وهو يتم بالمسقط وان كان مما يتعين بالتعيين
فلا بد من قبول المدعي عليه لانه كالباع بحجر وحكمته وقوع البراءة عن الدعوى
دو قوع الملك في مصالح عليه وعنه لو مقر وهو صحيح مع اقراره وسكوت
او انكاره فالاول حكمه كبيع ان وقع عن مال بمال وجنيد تجرى فيه احكام
البيع كالشفعة والوديع وخيار روية وبشرط ويفسده جهالة البدل
المصالح عليه لاجهالة المصالح عنه لانه يسقط وتشرط القدرة على تسليم
البدل وما استحق من المدعي اى المصالح عنه يرد المدعي حصته من العوض
اى البدل ان كلفلا او بعضا فبعضا وما استحق من البدل يرجع المدعي
بخصته من المدعي كما ذكرنا لانه معاوضة وهذا حكمها وحكمه كاجارة ان
وقع الصلح عن مال بمنفعة كخدمة عبد وسكن دار فشرط التوقيت فيه
ان احتيج اليه والا لا تصنع ثوب ويبطل بموت احدهما وبهلا كالمحل
في المدة وكذا لو وقع عن منفعة بمال او بمنفعة عن جنس اخر ابن كمال
لانه حكم الاجارة والاخر ان اى الصلح سكوت وانكار معاوضة في حق
المدعي وقد يمين وقطع نزاع في حق الآخر وجنيد فلا شفعة في
صلح عن دار مع احدكما اى مع سكوت وانكار لكن للشفيع ان يقوم
مقام المدعي فيدلى بحجته فان كان المدعي بينة اقامها للشفيع عليه
واخذ الدار بالشفعة لان باقامة البينة تبين ان الصلح كان في معنى
البيع وكذا لو لم يكن له بينة فخلت المدعي عليه فنكح شريلا له **وجبة**
صلح وقع عليها باحدهما او باقرار المدعي ياخذها عن المال فيواخذ
بنزعه وما استحق من المدعي رد المدعي حصته من العوض ورجع بالخصومة
فيه فيخامم المستحق لخلو العوض عن الفرض وما استحق من البدل
رجع الى الدعوى في كل او بعضه هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع

فان وقع به رجوع بالمدعي نفسه لا بالدعوى لان اقراره على المبايعة بالملك
عيني وغيره وهلاك البدل كلا او بعضا قبل التسليم له اى المدعي كاستحقاقه
كذلك في الفصلين اى مع اقراره وسكوت وانكار وهذا البدل مما
يتعين واللام يبطل بل يرجع بمثله عيني صالح عن كذا نسخ المتن والشرح
وصوابه على بعض ما يدعيه اى عين يدعيها لجوازه في الدين كما سيجي
فلو ادعى عليه دارا فصالحا على بيت معلوم منها فلو من غيرها صح قهستاني
لم يصح لان ما قبضه من عين حقه وجيلة صحته ما ذكره بقوله الابن يادة
شيء اخر كثوب ودرهم في البدل فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او
ياحق به الابن عن دعوى الباقي لكن ظاهر الرواية الصحة مطلقا شريلا له
ومشي عليه في الاختيار وعزاه في الغزمية للنزاذية وفي الجلالية لشيوخ الاسلام
وجعل ما في المتن رواية ابن سماعة وقولهم الابن عن الاعيان باطل معناه
بطل الابن عن دعوى الاعيان ولم يصح ما كمال المدعي عليه ولذا لو ظفر بتلك
الاعيان حل له اخذها لكن لا تسرع دعواه في الحكم واما الصلح على بعض الدين
فيصح ويبرأ عن دعوى الباقي اى قضا لاديانته فلذا لو ظفر به اخذه قهستاني
وتماه في احكام الذمى من الاشياء وقد حققه في شرح الملتقى وصح الصلح عن
دعوى المال مطلقا ولو باقراره وبمنفعة وعن دعوى المنفعة ولو بمنفعة عن
جنس آخر وعن دعوى الرق وكان عتقا على مال وثبتت الواو باقرار
والالا لا يبينة **درر قلت** ولا يعود بالبينة رقيقا وكذا في كل موضع
اقام بينة بعد الصلح لاستحق المدعي لانه ياخذ البدل باختياره نزل بايعا
فليحفظ وعن دعوى الزوج النكاح على غير زوجة وكان خلعا ولا يطيب
ولو مبطلا ويحل لها الزوج لعدم الدخول ولو ادعت المرأة فصالحا لم يصح
وقاية ونقاية ودرر وملتي وصحة في المجتبى والاختيار وصح الصحة
في درر البحار وان قتل العبد الماذون له رجلا عمدا لم يجز صلحه عن
نفسه لانه ليس من التجارة فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود ويواخذ
بالبدل بعد عتقه وان قتل عبدا له اى للماذون رجلا عمدا وصالحه
الماذون عنه جاز لانه من تجارته والكاتب كالححر والصلح عن المغصوب
الهالك على اكثر من قيمته قبل القضا بالقيمة جائز لصلحه بعرض فلا تقبل
بينته الغاصب بعده اى الصلح على ان قيمته اقل ما صالح عليه ولا رجوع
للمغاصب على المغصوب منه شيء لو تصادقا بعده انها اقل بحجر ولو اعتق
موسر عبدا مشتركا فصالح الموسر الشريك على اكثر من نصف قيمته لا يجوز
لانه مقدور شرعا فبطل الفضل اتفاقا كالصلح في المسئلة الاولى على اكثر
من قيمة المغصوب بعد القضا بالقيمة فانه لا يجوز لان تقدير القاضي
كالشارع وكذا لو صالح بعرض صح وان كانت قيمته اكثر من قيمة بعض

تلف لعدم الربا وصح في الجنابة العمد مطلقا ولو في نفس مع اقرار بالشر
من الدية والارش او باقل لعدم الربا وفي الخطا كذلك لا تصح الزيادة لان
الدية في الخطا مقدرة حتى لو صالح بغير مقدارها صح كيف كان بشرط المجلس
ليلا يكون ديناً بدين وتعيين القاضي احوطها يصير غيره كجنس اخر ولو
صالح على فمفسد فتلزم الدية في الخطا ويستقط القود لعدم ما يرجع اليه
اختيار وكل زيد عمر ويا بالصالح من دم عمدا وعلى بعض دين يدعيه على
آخر من مكيل وموزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط فكان الوكيل سفيرا
الا ان يضمه الوكيل فيواخذ ضمانه كما لو وقع الصلح من الوكيل عن مال بمال
عن اقرار فيلزم الوكيل لانه حينئذ كبيع اما اذا كان عن انكار لا يلزم الوكيل
مطلقا بجر ودرر صالح عنه فصولي بلا امر صح ان ضمن المال او اضاف الصلح
الى ماله او قال على هذا او كذا وسلم المال صح وصار شرعا في الكل الا اذا ضمن
بامر عن ماله او زاد ولا يسلم في الصورة الرابعة فهو موقوف فان اجازة
المدعي عليه جاز ولزمه البدل والابطال والخلع في جميع ما ذكرنا من الاحكام
الحقة كالصلح ادعي وقفية ارض ولا يبيته له فصالحه المنكر لقطع الخصومة
جاز وطاب له البدل لو صادقا في دعواه وقيل قايله صاحب الاجناسي
لا يطيب له لانه بيع معنى وبيع الوقت لا يصح كل صلح بعد صلح فالثاني
باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحالة بعد الحالة والصلح بعد الشراء والاصل
ان كل عقد اعيد فالثاني باطل الا في ثلاث مذكورة في سماع الاشياء
الكفالة والشراء والاجارة فلتراجع اقام المدعي عليه بينة بعد الصلح عن انكار
ان المدعي قال قبله قبل الصلح ليس لي قبل فلان حق فالصلح ماض على الصحة
وكو قال المدعي بعده ما كان لي قبله قبل المدعي عليه حق بطل الصلح بجر قال
المصنف وهو مقيد لاطلاق العارية ثم نقل عن دعوى البرازية انه لو ادعى
الملك بجهة اخرى لم يبطل فيجر والصلح عن الدعوى الفاسدة يصح وعن
الباطلة لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها بجر وحرر في الاشياء ان الصلح
عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسدا لا في دعوى مجهول فحايض فليحفظ
وقيل اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا فيصح الصلح
مع بطلان الدعوى كما اعتمد صدر الشريعة اخرا الباب واقره ابن الكمال
وغیره في باب الاستحقاق كما مر فراجع وصح الصلح عن دعوى حق
الشرب وحق الشفعة وحق وضع الجذوع على الاصل انه متى توجهت
اليمن نحو الشخص في اي حق كان فافتدى اليمن بدرهم جاز حتى في
دعوى التفرير تجتبي بخلاف دعوى حد ونسب ودرر الصلح ان كان
معنى المعاوضة بان كان ديناً بدين ينتقض بنقضها اي يفسخ المتضاحين
فان كان لا بمعناها اي المعاوضة بل بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض

فلا يصح اقلاته ولا نقضه لان الساقط لا يعود قتيبه وصير فيه فليحفظ
ولو صالح عن دعوى دار على سكن بيت منها ابدا او صالح على دراهم الى المصاد
او صالح مع المودع بغير دعوى الهلاك لم يصح الصلح في الصور الثلاث
مراجيه قيد بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصالحه قبل اليمن صح
به يفتي خاتمه ويصح الصلح بعد حلف المدعي عليه دفعا للتراع باقامة
البينة ولو برهن المدعي بعده على اصل الدعوى لم تقبل الا ان الوصي عن
مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو
بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف اشياء وقيل لا جزم
بالاول في الاشياء وبالثاني في السراحيمة وحكاها في القنية مقدما للاول
طلب الصلح والابرأ عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم
المتأخرون والاول اصح بترديه بخلاف طلب الصلح عن المال والابرأ عن
المال فانه اقرار اشياء صالح عن غيب او دين وظهر عدمه او زال العيب
بطل الصلح ويرد ما اخذه اشياء ودرر **فصل** في دعوى الدين
الصلح الواقع عن بعض جنس ماله على دين او غصب اخذ لبعض حقه وحط لباقية
لامعاوضة للربا وحينئذ يصح الصلح بلا اشتراط قبض بدل عن الفحال على
ماية حالة او على الف مؤجل وعن الف جياذ على ماية زبوف ولا يصح عن
دراهم على دنائير مؤجلة لعدم الجنس فكان صرفا فلم يجز نسيئة او عن
الف مؤجل على نصفه حالا الا في صلح المولى مكانه فيجوز نه يلغى او عن
الف سود على نصفه بيضا والاصل ان الاحسان ان وجد من الدارين
فاسقاط وان منهما فمعاوضة قال لغريمه او اتي خمسمية غدا من الف
لي عليك على انك برى من النصف الباقي تقبل وادى فيه برى وان لم يؤد ذلك
في الغد عا دينة كما كان لغوات التقييد بالشرط ووجوهها خمسة احدها
هذا والثاني ان لم يوقت بالغدم يعد لانه ابرأ مطلق والثالث وكذا
لو صالحه من دينه على نصفه بدفعه اليه غدا وهو برى مما فضل على انه
ان لم يدفعه غدا فالكل عليه كان الامر كالوجه الاول كما قال لانه صرح بالتقيد
والرابع فان ابراه عن نصفه على ان يعطيه ما بقي غدا فهو برى ادى الباقي
في الغد ولا بد انته بالابرأ بالاداء الخامس لو علق بصرح الشرط كان
اديت التي كذا او اذا اوستى لا يصح الا برأ لما تقرران تعليقه بالشرط صريحا
باطل لانه عليك من وجه وان قال المديون لآخر سر لا اقر لك بمالك
حتى توخره عنى او تحط عنى ففعل الدارين التاخير والخط صح لانه
ليس بمكره عليه ولو اعلن ما قاله سرا اخذ منه الكل للحال ولو ادعى انفا وجحد فقال
اقر لي بها على ان احط منها ماية جاز بخلاف على ان اعطيك مائة لانه
رشوة ولو قال ان اقررت لي حطت لك منها ماية فافر صح الاقرار

لا الخط ينجي الدين المشترك مخد كثن مبيع بيع صفقة واحدة او دين
 موروث او قيمة مستهلك مشترك اذا قبض احدهما شيئا منه شاركه الآخر
 فيه ان شأ او اتبع الغريم كما ياتي وجنيد فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب
 اى على خلاف جنس الدين اخذ الشريك الآخر نصفه الا ان ضمن له ربع اصل
 الدين فلاحق له في الثوب ولو لم يصالح بل اشترى نصفه شيئا منه شريكه
 الربع لقبضه النصف بالمقاصة او اتبع غريمه في جميع ما مر لبقا حقه
 في ذمته واذا ابرأ احد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع لانه
 اطلاق لا قبض وكذا الحكم ان كان للمدين على احد هادين قبل وجوب دينهما
 عليه حتى وقعت المقاصة بدعيته السابق لانه قاض لا قابض ولو ابرأ الشريك
 للمدين عن البعض قسم الباقي على سهامه ومثله المقاصة ولو اجل نصيبه
 صح عند الثاني والغصب والاستيحا بنصيبه قبض لا التزوج والصالح عن حنائه
 عمد وحيلة اختصاصه بما قبض ان يهبه الغريم قدر دينه ثم يبيعه او يبيعه
 به كفا من تمر مثلا ثم يبيعه بثلثه وغيره ومرت في الشركة صالح احد ربح
 سلم عن نصيبه على ما دفع من راس المال فان اجاز الشريك الآخر فقد علمهما
 وان رده رد لان فيه قيمة الدين قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شريكين
 معا وضعتا جاز مطلقا بحكم **فصل** في التخرج اخرجت الورثة
 احدهم عن التركة وهي عرض او هي عقار بمال اعطوه له واخرجوه عن تركة
 هي ذهب بفضة دفنوها له او على العكس او عن تقدين بهما صح في الكل
 صرفا للجنس بخلاف جنسه قل ما اعطوه او اكثر لكن بشرط التقابض فيما هو
 صرف وفي اخراجه عن تقدين وغيرهما باحد التقدين لا يصح الا ان يكون
 ما اعطى به اكثر من حصته من ذلك الجنس تخرج عن الربا ولا بد من
 حضور التقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شرئلا ليه وجلا ليه
 ولو بعرض جاز مطلقا لعدم الربا وكذا الوانكر وارثه لانه جنيد ليس بيد
 بل لقطع المنازعة وبطل الصلح ان اخرج احد الورثة وفي التركة ديون
 بشرط ان تكون الديون لبقيةهم لان تملكك الدين من غير من عليه الدين
 باطل ثم ذكر لصحته حيلة فقال صح لو شرطوا ابرا الغرما منه اى من
 حصته لانه تملكك الدين ممن عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرما او قضوا
 نصيبه المصالح منه اى الدين تبرعا منهم واحالهم بحصته او اقرضوه قدر
 حصته منه وصالحوه عن غيره بما يصالح به لا واحالهم بالقرض على الغرما
 وقبضوا الحوالة وهذه احسن الحيل ابن كمال والاوجه ان يبيعه كفا من تمر
 او نحوه بقدر الدين ثم يحلهم على الغرما ابن ملك وفي صحة صلح عن تركة
 مجهولة اعيانها ولا دين فيها على وكيل او موزون متعلق بصلح اختلاف
 والصحيح الصحة زيلعي لعدم اعتبار شبهة الشبهة وقال ابن الكمال ان في

التركة جنس بدل الصلح لم يحجز والاجاز وان لم يدر فعلى الاختلاف ولو
 التركة مجهولة وهي غير وكيل او موزون في يد البقية من الورثة صح في الاصح
 لانها لا تقضى للمنازعة لقيامها في يدهم حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها
 لم يحجز مالم يعلم جميع ما في يده الحاجة الى التسليم ابن ملك وبطل الصلح والقسم
 مع احاطة الدين بالتركة الا ان يضمن الوارث الدين بلا رجوع او يضمن اجنبي
 بشرط براءة الميت او يوفى من مال آخر ولا ينبغي ان يصالح ولا يقسم قبل القضاء
 للمدين في غير دين يحيط ولو فعل الصلح والقسم صح لان التركة لا تخلو عن
 قليل دين فلو وقف الكل تضرر الورثة فيوقف قدر الدين استحسانا
 وقاية لئلا يحتاجون الى نقض القسمة بحر ولو اخرجوا واحدا من الورثة
 فقصته تقسم بين الباقي على السواء ان كان ما اعطوه من مالهم عن الميراث وان
 كان المعطى ما ورثه فعلى قدر ميراثهم يقسم بينهم وفيه الحصاص بكونه
 عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء وصالح احدهم عن بعض الاعيان صحيح
 ولو لم يذكر في صلح التخرج افي التركة دين ام لا فالصك صحيح وكذا لو لم يذكره
 في الفتوى فيفتي بالصحة ويحل على وجود شرائطها بجمع الفتاوى والوصى له
 بمبلغ من التركة كوارث فيما قدمناه من مسئلة التخرج صالحوا الى الورثة
 احدهم وخرج من بينهم ثم ظهر للميت دين او غيره لم يعلموها هل يكون ذلك
 داخلا في الصلح المذكور قولان اشهرهما لا بل بين الكل والقولان حكاهما
 في الخاتمة مقدم ما عدم الدخول وقد ذكر في اول فتاواه انه يقدم ما هو الاشهر
 فكان هو المعتمد كذا في البحر **قلت** وفي النزائية انه الاصح ولا يبطل الصلح وفي الوهبانية
 وفي مال طفل بالشهود فلم يحجز وما يدعى خصم ولا يتنور
 وصح على الابرا من كل غائب ولو زال عيب عنه صالح يهدر
 ومن قال ان تخلف قبرا فلم يحجز ولو مدع كالاجنبي يصور
كتاب المضاربة هي لغة مفاعله من الضرب
 في الارض وهو السير فيها وشرعا عقد شركة في الزرع بمال من جانب
 رب المال وعمل من جانب المضارب وركنها الايجاب والقبول وحكمها
 انواع لانها ايداع ابتداء ومن حيل الضمان ان يقرضه المال الادرها ثم
 يعقد شركة عنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يعمل فالزح بينهما ثم يعمل
 المستقرض فقط فان هلك فالقرض عليه وتوكيل مع العمل لتصرفه بامر
 وشركة ان زح وغصب ان خالف وان اجاز رب المال بعودة لصيرورته
 غاصبا بالخالفه واجازة فاسدة ان فسدت فلا زح للمضارب جنيد
 بل له اجر مثل عمله مطلقا زح اولا بلا زيادة على الشروط خلا فالحد والثلا
 الا عصى اخذ مال يقيم مضاربة فاسدة كشرطه لنفسه عشرة دراهم فلا
 شيء له في مال اليتيم اذا عمل اشياء فهو استثناء من اجر عمله والفاسدة

مطلوب
 عادة قاضي خات
 تقديم الاشهر

لا ضمان فيها ايضا كحجة لان امين ودفع المال الى آخر مع شرط الرجوع
 كله للمالك بصاعه فيكون وكلا مبتدعا ومع شرطه للعامل فرض لفظة ضرره
 وشرطها امور كون راس المال من الاثمان كما مر في الشركة وهو معلوم للعائد
 وكلف فيه الاشارة والقول في قدره وصفته للمضارب بيمينه واليمينه
 للمالك واما المضاربة بدين فان على المضارب لم يجز وان على ثالث جاز
 وكره ولو قال اشترى عبدانسيه ثم بعد وضارب بتمنه ففعل جاز قوله
 لغاصب او متودع او متبضع اعلم بما في يدك مضاربة بالنصف جاز
 محتجتي وكون راس المال عينا لادينا كما بسط في الدرر وكونه مسما الى
 المضارب يمكنه التصرف بخلاف الشركة لان العمل فيها من الجانبين وكون
 الزبح بينهما مشايها فلو عين قدر افسدت وكون نصيب كل منهما معلوما
 عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من الزبح حتى لو شرط
 له من راس المال او منه ومن الزبح فسدت في الجلا ليه كل شرط يوجب
 جهالة في الزبح او يقطع الشركة فيه يفسدها والابطال الشرط وصح العقد
 اعتبارا بالوكالة ولو ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبعبارة
 فلمضارب الاصل ان القول لدعي الصحة في العقود الا اذا قال رب المال
 شرطت لك ثلث الزبح الا عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب
 المال ولو فيه فسادها لانه يتركز زيادة يدعيها المضارب خائنه وما
 في الاشباه فيه اشتباه فافهم ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد
 بمكان او زمان او نوع البيع ولو فاسد ابتعد ونسيته منعارة والشر
 والتوكيل بهما والسفر به وبجرا ولو دفع المال في بلد على الظاهر والابضاع
 اي دفع المال بصاعه ولو لرب المال ولا تقسدية المضاربة كما يجزى ويملك
 الايداع والرهن والارتهان والاجارة والاستيجار فلو استاجر ارضا
 بيمينه ليزرعها او يغيرها جاز ظهيريه والاحتياط اي قبول الحوالة
 باليمن مطلقا على الايسر والاعسر لان كل ذلك من صنيع التجار لا يملك
 المضاربة والشركة والخلط بماله نفسه الا باذن او عمل براك اذا الشئ
 لا يتضمن مثله ولا الاقراض والاستدانة وان قيل له ذلك اي عمل براك
 لانها ليس من صنيع التجار فلم يدخل في التعيم مالم ينص المالك عليها فيملكها
 واذا استدان كانت شركة وجوه وحينئذ فلو اشترى بماله المضاربة
 ثوبا وقصر بالمال او حمل متاع المضاربة بماله وقد قيل له ذلك فهو متطوع
 لان لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وانما قال بالمال لانه لو قصره بالنشأ
 فحله كصبيغ وان صبغه احمر فشرى براك بما زاد الصبيغ ودخل في عمل براك
 كالخلط وكان له حصته قيمة صبغه ان يبيع وحصته الثوب ابيض في
 مالها ولو لم يقل عمل براك لم يكن شريكا بل غاصبا وانما قال احمر

مقول لدعي الصحة

لما مر ان السواد نقص عند الامام فلا يدخل في عمل براك سحر ولا يملك
 ايضا تجاوز بلدا وسلعة او وقت او شخص عينه المالك لان المضاربة
 تقبل التقييد المفيد ولو بعد العقد مالم يصير المال عرضا لانه حينئذ لا يملك
 عز له فلا يملك تخصيصه كما سيحكي قيدنا بالمفيد لان غير المفيد لا يعتبر
 اصلا كنهيه عن بيع الحال واما المفيد في الجملة كسوق من مصر فان صح
 بالهني صح والا لا فان فعل ضمن بالخالفه وكان ذلك الشراء له ولو لم
 يتصرف فيه حتى عاد للوفاق عادت المضاربة وكذا الوعد في البعض
 اعتبارا للجزء بالكل ولا يملك تزويج قن من مالها ولا شرا من يعتق
 على رب المال بقرابة او يمين بخلاف الوكيل بالشراء فانه يملك ذلك
 عند عدم القرينة للوكالة كما اشترى عبد ابيعه او استخدمه او جارية اطواها
 ولا من يعتق عليه اي المضارب اذا كان في المال ربح هو هذا ان تكون قيمة
 هذا العبد اكثر من كل راس المال كما بسطه العيني فليحفظ فان فعل شرا من
 يعتق على واحد منها وقع الشراء لنفسه وان لم يكن ربح كما ذكرنا صح للمضاربة
 فان ظهر الزبح بزيادة قيمته بعد الشراء اعتق حظه ولم يضمن نصيب المالك
 لعقده لا بصنعه وسعى العبد المعتق في قيمة نصيب رب المال ولو اشترى
 الشريك من يعتق على شريكه او الاب او الوصي من يعتق على الصغير فقد
 على العاقد اذ لا ينظر فيه للصغير والمآذون اذا اشترى من يعتق على المولى
 صح وعق عليه ان لم يكن مستغرا بالدين والا خلا فالها زيلعي مضارب
 معه الف بالنصف اشترى امه فولدت ولدا مساويا له اي للالف فادعاه
 موسرا فصارت قيمته اي الولد وحده كما ذكرنا الف ونصفه اي خمسمائة
 نفذت دعوته لوجود الملك بظهور الزبح المذكور فعتق سعي لرب
 المال في الف وربعه ان شأ المالك او اعتقه ان شأ ولرب المال بعد
 قبض الف من الولد تضمين المدعي ولو معسر لانه ضمان تملك نصف قيمتها
 اي الامه لظهور نفوذ دعوته فيها ويحمل انه تزويجها ثم اشترى اها حبل منه
 ولو صارت قيمتها الف ونصفه صارت ام ولد وضمن للمالك الف وربعه
 ولو موسرا فلو معسر فلا سعاية عليها لان ام الولد لا تسعي وتغامر في البحر
باب المضارب يضارب لما قدم المفردة شرع في
 المركبة فقال مضارب المضارب آخر بلا اذن المالك لم يضمن بالرفع
 مالم يعمل الثاني ربح الثاني ولا على الظاهر لان الدفع ايداع وهو يملكه
 فاذا عمل تبين انه مضاربة فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا
 ضمان وان ربح بل للثاني اجر مثله على المضارب الاول وللأول الزبح
 المشروط فان ضاع المال مزيدة يد الثاني قبل العمل الموجب للضمان
 فلا ضمان على احد ولذا لا ضمان لو عصب المال من الثاني وانما الضمان على

المقيدة صح

على الغائب فقط ولو استهلكه الثاني او وهبه فالضمان عليه خاصة فان عمل
حتى ضمن خير رب المال ان شاء ضمن المضارب الاول رأس ماله وان شأ
ضمن الثاني ولو اختار اخذ الزبح ولا يضمن ليس له ذلك تجر فان اذن
المالك بالدفع ودفع بالثلث وقد قيل للاول ما رزق الله فينبينا نصفاً
فللمالك النصف عملاً بشرطه وللأول السدس الباقي والثاني الثلث المشروط
ولو قيل ما رزقك الله بكاف الخطاب والمسيلة بحالها فللثاني ثلثه والباقي
بين الأول والمالك نصفان باعتبار الكاف فيكون لكل ثلث ومثله ما رجحت
من شئ او ما كان لك فيه من الزبح ونحو ذلك وكذا الوشرط للثاني اكثر من
الثلث او اقل فالباقي بين المالك والأول ولو قال له ما رجحت بيننا نصفان
ودفع بالنصف فللثاني النصف واستويا فيما بقي لانه لم يزوج سواه
ولو قيل ما رزق الله على نصفه او ما كان من فضل فينبينا نصفان فدفع
بالنصف فللمالك النصف وللثاني كذلك ولا شئ للأول لجعله ماله
للتاني ولو شرط الأول للثاني ثلثيه والمسيلة بحالها ضمن الأول للثاني
سدساً بالتسمية لانه التزم سلامة الثلثين وان شرط المضارب للمالك
ثلثه وشرط لعبد المالك ثلثه وقوله على ان يعمل معه عادي وليس بقيد
وشرط لنفسه ثلثه صحيح وصار كانه اشترط للمولى ثلثي الزبح كذا في عامة
الكتب وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط فاجتنبه ولو عقد لها الماذون
مع اجنبي وشرط الماذون عمل مولاة لم يصح ان يكون الماذون عليه دين
لانه اشترط العمل على المالك والاصح لانه حينئذ لا يملك كسبه واشترط عمل
رب المال مع المضارب مفسد للعقد لانه يمنع التحلية فيمنع الصحة وكذا
اشترط عمل المضارب مع مضاربة او عمل رب المال مع المضارب الثاني بخلاف
مكا تب شرط عمل مولاة كالمضارب مولاة ولو شرط بعض الزبح للمساكين
او للجمع او في الوقاب او لامرأة المضارب او مكاتبه صحيح العقد ولم يصح الشرط
ويكون المشروط لرب المال ولو شرط البعض لمن شأ المضارب فان شأه
لنفسه او لرب المال صحيح الشرط والآب ان شأ الاجنبي لا يصح ومتى شرط البعض
لاجنبي ان شرط عليه عمله صحيح والا لا قلت لكن في القهستاني انه صحيح مطلقاً
والمشروط للاجنبي ان شرط عمله والا فللمالك ايضاً وعزاه للذخيرة
خلافاً للرجندي وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب
او دين المالك جاز ويكون المشروط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لغريمه
تجر وتبطل المضاربة بموت أحدها لكونها وكالة وكذا بقتله وجحو
يطر على أحدهما ويجنون أحدهما مطلقاً فتساق وفي النزائية مات
المضارب والمال عروض باعها وصية ولو مات رب المال والمال نقد
تبطل في حق التصرف ولو عرضاً تبطل في حق المسافرة لا التصرف فله

يبعه بعرض ونقد وبالحكم بلحق المالك مرئياً فان عاد بعد لحوقه مسلماً فالضمان
على حالها حكم بلحاظه ام لا غنايه بخلاف الوكيل لانه لا حق له بخلاف المضارب ولو
ارتد المضارب نهى على حالها فان مات او قتل او لحق بداء الحرب وحكم بلحاظه
تبطلت وما تصرف نافذ وعهده على المالك عند الامام تجر ولو ارتد المالك فقط
اي ولم يلحق فتصرفه اي المضارب موقوف وردة المرأة غير موثرة وينعزل
بعنه لانه وكيل ان علم به بخبر رجلين مطلقاً او فضولي عدل او رسول ميمز
والا يعلم لا ينعزل فان علم بالنعزل ولو حكما كوت المالك ولو حكما والمال عروض
هو هنا ما كان خلاف جنس رأس المال فالدرهم والدراهم هنا جنسان باعها
ولو نسيته وان نهاه عنها ثم لا يتصرف في ثمنها ولا في نقد من جنس رأس ماله
ويبدل خلافاً به استحساناً للوجوب رد جنسه وليظهر الزبح ولا يملك المالك
فسخها في هذه الحالة بل ولا تخصيص الاذن لانه عزل من وجه نهائية بخلاف
احد الشريكين اذا فسخ الشركة ومالهام امتعة صح افتراقاً وفي المال ديون وزبح
يجبر المضارب على اقتضا الديون اذ حينئذ يعمل بالاجرة والاربح لا جبر لانه
حينئذ متبرع ويومر بان يوكل المالك عليه لانه غير العاقد وحينئذ فالوكيل
بالبيع والمستبضع كالمضارب يومر ان بالتوكيل والسمان يجبر على التقاضي
وكذا الدال لانها يعلن بالاجرة **فرض** استوجر على ان يبيع ويشترى لم
يجز لعدم قدرته عليه والحيلة ان يتاجره مدة للخدمة ويستعمله في البيع
زليعي وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الزبح لانه تبع فان زاد الهالك على
الزبح لم يضمن ولو فاسدة من عمله لانه امين وان قسم الزبح وبقيت المضاربة
ثم هلك المال او بعضه تراءد الزبح لياخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو
بينهما وان نقص لم يضمن لما مر ثم ذكر مفهوم قوله وبقيت المضاربة فقال
وان قسم الزبح ونسخت المضاربة والمال في يد المضارب ثم عقدها فهلك المال
لم يتراد وبقيت المضاربة لانه عقد جديد وهي الحيلة النافعة للمضارب
فصل في المتفرقات المضاربة لا تقصد بدفع كل المال او بعضه
تقييد الهداية ببعض اتفاق غنايه الى المالك بضاعة لا مضاربة لما مر
وان اخذه اي المالك المال بغير امر المضارب وباع واشترى تبطل ان كان
رأس المال نقداً لانه عامل لنفسه وان صار عرضاً الا ان النقض الصريح
حينئذ لا يعمل فهذا اولى غنايه ثم ان باع بعرض بقيت وان بنقد تبطلت
لما مر واذا سافر ولو ما قطعاً وشرايه وكسوته وركوبه بفتح الراء
ما يركب ولو بكر او كلما يحتاجه عادة بالحروف في ماله او صحيحة لافاسدة
لانه اجير فلا نفقة له مستبضع ووكيل وشريك كافي وفي الاخير خلاف
وان عمل في المرسى ولدينه او اتخذه داراً فنفقته في ماله كدوايه على
الظاهر اما اذا نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ داراً فله النفقة ابن ملك

ما لم يأخذ ما لا لا أنه لم يجس بها ولو سافر بماله وما لها أو خلط بآذن أو بالعين لرجلين
اتفق بالخصه وإذا قدم رد ما بقي تجزيع ويضمن الزائد على المعروف ولو اتفق
من ماله ليرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك ويأخذ المالك قدر
ما اتفق المضارب من رأس المال أن كان ثمة ربح فإن استوفاه وفصل شيء من
الربح اتسماه على الشرط لأن ما اتفق به يحمل كالهالك فإن لم يظهر ربح فلا شيء
عليه أي المضارب وإن باع المتاع مرا بجهة تجس ما اتفق على المتاع من الخللان وأجر
السمار والقصار والصباغ وكحوه ما اعتدضه ويقول البايع قام على
بكذا وكذا يضم إلى رأس المال ما يوجب زيادة فيه حقيقة أو حكما أو اعتاده
التجار كاجرة السمار هذا هو الأصل نهائية لا يضم ما اتفق على نفسه لعدم
الزيادة والعادة مضارب بالنصف شري بالفها بشر أي شيئا بآ وباعة بالعين
وشري بها عبدا فصاعا في يده قبل نقد البايع العبد غرم المضارب نصف
الربح ربعها وغرم المالك الباقي ويصير ربع العبد ملكا للمضارب خارجا عن
المضاربة لكونه مضمونا عليه عليه ومال المضاربة أمانة بينهما تناف وباقية لها
ورأس المال جميع ما دفع المالك وهو الفان وخمسانية ولكن ربح المضارب في بيع
العبد على الفين فقط لأنه شراء بها ولو بيع العبد بضعفها بأربعة آلاف
فخصتها ثلاثة آلاف لأن ربحه للمضارب والربح منها نصف ألف بينهما
لأن رأس المال الفان وخمسانية ولو شري من رب المال بالف عبدا شراء رب
المال بنصفه ربح بنصفه وكذا عكسه لأنه وكيله ومنه علم جواز شراء المالك
من المضارب وعكسه ولو شري بالفها عبدا قيمته الفان فقتل العبد رجلا
خطا فثلاثة أرباع الفدا على المالك وربعه على المضارب على قدر ملكهما
والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوم آخر وجهه عن المضاربة بالفدا
للتنا في كآمر ولو اختار المالك الدفع والمضارب الفدا فله ذلك لتوهم الربح
أيضا شري بالفها عبدا وهلك الثمن قبل النقد للبايع لم يضمن لأنه
أمين بل دفع المالك للمضارب الفان أخرى ثم وثم أي كلما هلك دفع آخر إلى غير
نهائية ورأس المال جميع ما دفع بخلاف الوكيل لأن يده ثانيا يداستيفا لأمانة
منه الفان فقال للمالك دفعت له الفان ورجحت الفان وقال المالك دفعت
الفين فالقول للمضارب لأن القول في مقدار المقبوض للقابض أمينا وضمينا
كما لو أنكروا أصلا ولو كان الاختلاف مع ذلك في مقدار الربح فالقول لرب
المال في مقدار الربح فقط لأنه يستفاد من جهة واحدة وأما بينة تقبل وأن
أقامها فالبينة بينة رب المال في دعواه الزيادة في رأس المال وبينة
المضارب في دعواه الزيادة في الربح فيند الاختلاف بكونه في المقدار لأنه
وكان في الصفة فالقول لرب المال قلنا قال معه الف فقال هو مضاربة
بالنصف وقد ربح الفاد قال المالك هو بضاعة فالقول للمالك لأنه منكر

وكذا لو قال المضارب هي قرض وقال رب المال هي بضاعة أو ودعة أو مضاربة
فالقول لرب المال والبينة بينة المضارب لأنه يدعي عليه التملك والمالك
ينكر وأما لو ادعى المالك القرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لأنه
ينكر الضمان وإيهما أقام بينة قبلت فإن أقاما بينة فبينة رب المال أو لى
لأنها أكثر اثباتا وأما الاختلاف في النوع فإن ادعى المضارب العموم أو الاطلاق
وادعى المالك الخصوص فالقول للمضارب لتمكنه بالأصل ولو ادعى كل نوعا
فالقول للمالك والبينة للمضارب فيقيمها على صحة تصرفه ويلزمها منفي
الضمان ولو وقت البينتان قضى بالمتأخرة والأبينية المالك **فروع** دفع
الوصي مال الصغير إلى نفسه مضاربة جاز وقيد الطر سوسى بأن لا يجعل الوصي
لنفسه من الربح أكثر مما يجعل لأمثاله وتأممه في شرح الوهبانية وفيها مائة
المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاردين في تركته وفي الاختيار
دفع المضارب شيئا للعاشر ليكيف عنه ضمن لأنه ليس من أمور التجارة لكن صرح
في جمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصي لأنها يقصدان الإصلاح
وسيجي آخر الودعة وفيه لو شري بها لها متاعا فقال أنا امسكه حتى أجد ربحا
كثيرا وأراد المالك بيعه فإن في المال ربح أجز على بيعه لعمله باجر كما مر إلا أن يقول
للمالك أعطيك رأس المال وحصنتك من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك
وفي البرازية دفع إليه الفان نصفها هبة ونصفها مضاربة فهلك يضمن حصته
الهبة انتهى **قلت** والمفتي به أنه لا ضمان مطلقا إلا في المضاربة لأنها أمانة
ولا في الهبة لأنها فاسدة وهي تملك بالقبض على المفتي به كما سيجي فلا ضمان فيها
وبه يضعف قول الوهبانية وأودع عشرة على خمسة له هبة فاستهلك الخمس بخسر
كتاب الأيداع لا خفا في اشتراكه مع ما قبله في الحكم
وهو الأمانة هلولة من الودع أي الترك وشرا تسليط الغير على حفظ ماله
صريحا أو دالة كان اتفق رقب رجل فآخذه رجل بغيبة ماله ثم تركه ضمن
لأنه بهذا الأخذ التزم حفظه دالة بجر والودعة ما ترك عند الأمين
وهي أخص من الأمانة كما حققه المص وغيره وركنها الإيجاب صريحا أو دعوى
أو كناية كقوله لرجل أعطني ألف درهم أو أعطني هذا الثوب مثلا فقال أعطيتك
كان ودية بجر لأن الأعطاء يحتمل الهبة لكن الودعة أدنى وهو متيقن فصار
كناية أو فعلا كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل ولم يقل شيئا فهو أيداع والقول
من الودع صريحا قبلت أو دالة كما لو سكت عند وضعه فانه قبول دالة
كوضع ثيابه في حمام بمراء من الثيابي وكقوله لوب الخان ابن أربطها فقال
هناك كان أيداعا خائنه وهذا في حق وجوب الحفظ وأما في حق الأمانة
فتتم بالإيجاب وحده حتى لو قال للغاصب أودعته عندك المصوب براء عن
الضمان وإن لم يقبل اختيار وشرطها كون المال قابلا لاثبات اليد عليه

فلو اودع الآبق او الطير في الهوى لم يضمن وكون المودع مكلفا شرط لوجوب
الحفظ عليه فلو اودع صبييا فاستهلكها لم يضمن ولو عبدا بحجور ضمن بعد
عتقه وهي امانة هذا حكمها مع وجوب الحفظ والا اعدا عند الطلب والتجاء
قبولها فلا تضمن بالهلاك الا اذا كانت الوديعة باجر اشباه مغريا للزبلي
نظفا سوا ملك الخورام لاهلك معها شئ او لا الحديث الدارقطني ليس
على المستودع غير المخل ضمان واشترط الصمان على الامين كالحامي والخاني
بالجل به يفتي خلاصه وصدر شرعيه وللمودع حفظها بنفسه وعياله كما له
وهم من يسكن يسكن معه حقيقة او حكا لا من يموتة فلو دفعها لولد له
الميزوز وجته ولا يسكن معها ولا ينفق عليها لم يضمن خلاصه وكذا
لو دفعها لزوجها لان العبرة للسكنة لا للنفقة وقيل يعتبران معا عيني
وشرط كونه اى من في عياله امينا فلو علم خيانتة ضمن خلاصه وجاز لمن
في عياله الدفع لمن في عياله ولو نهاه عن الدفع الى بعض من في عياله دفع
ان وجد بدامنه بان كان له عيال غير ابن ملك ضمن والا لان حفظها
بغيرهم ضمن وعن محمد ان حفظها بمن يحفظ ماله كوكيله وما ذونه
وشريكه مفاوضته وعنانا جاز وعليه الفتوى ابن ملك واعتمده ابن
الكامل وغيره واقره المص الا اذا خاف الحرق او الغرق وكان غالبا محيطا
فلو غير محيط ضمن فسلمها الى جاره او الى فلك اخر الا اذا اسكنه دفعها الى
من في عياله او القاهها فوكت في البحر ابتداء او بالتدريج ضمن زبلي فان
ادعاه اى الدفع لجاره او فلك اخر صدق ان علم وقوعه اى الفرق بينه
اى بدار المودع والا يعلم وقوع الحريق في داره لا يصدق الا بينة فحصل
بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق ولو منعه الوديعة
ظلم بعد طلبه لرد وديعته فلو لحملها اليه لم يضمن ابن ملك بنفسه ولو
حكما كوكيله بخلاف رسوله ولو بعلامة منه على الظاهر قادر على تسليمها
ضمن والا كان عجز وخاف على نفسه او ماله بان كان مدفونا معها ابن ملك
لا يضمن كطلب الظالم فلو كانت الوديعة سيفا اراد صاحبه ان ياخذ
ليضرب به رجلا فله المنع من الدفع الى ان يعلم انه ترك الراى الاول وانه
ينتفع به على وجه مباح جواهر كالو اودعت امرأة كتابا فيه اقرارها
للزواج بمال او بقبض مهرها منه فله منعه منها ليلا يذهب حق الزوج
خاينه ومنه اى من المنع ظلم موته اى موت المودع مجعلا فانه يضمن
تنصير دينه تركته الا اذا علم ان وارثه يعلمها فلا ضمان ولو قال الوارث
انا علمتها وانكر الطالب ان نشرها وقال هي كذا وانا علمتها وهلك صدق
هذا وما لو كانت عنده سوا الا في مسئلة وهي ان الوارث اذا دل السارق
على الوديعة لا يضمن والمودع اذا دل ضمن خلاصه الا اذا منعه من الاخذ

مطهر
الوديعة باجر مضمونة

مطهر
منع الوديعة ظلم

مطهر
تنقيب الامانة مضمونة

حال الاخذ كما في سائر الامانات فانها تنقلب مضمونة بالموت على تجهيل
كشريك ومفاوض الا ان عشر على ما في الاشياء منها ناظر اودع غلات الوقف
ثم مات مجعلا فلا يضمن قيد بالغللة لان الناظر لومات مجعلا لمال البدل
ضمنه اشياء اى لثمن الارض المستندلة قلت فلعين الوقف بالاولى
كالدرهم الموقوفة على القول بجوازه قاله المص واقره ابنه في الزواهر وقيد
موته بجثا بالفاة فلو مرض ونحوه ضمن لتمكنه من بيانها فكان مانعا
لها ظلم فليضمن ورد ما بجثته في انقع الوسائل فننبه ومنها قاص مات
مجعلا لاموال اليتامى زاد في الاشياء عند من اودعها ولا بد منه لانه
لو وضعها في بيته ومات مجعلا ضمن لانه مودع بخلاف مال الوادع غيره
لان للقاضي ولاية ايداع مال اليتيم على المعتمد تنوير البصائر فليحفظ
منها سلطان اودع بعض الغنيمه عند عازم مات مجعلا وليس منها
مسئلة احد المتفاوضين على المعتمد لما نقله المص هنا وفي الشركة
عن وقف الخاينة ان الصواب انه يضمن نصيب شريكه بموته مجعلا
وخلافه غلط قلت واقره محتوها فبقى التثني تسعة فليحفظ
وزاد الترتيلا في شرحه للوهبانية على العشرة تسعة الحمد ووصيه
ووصى القاضي وستة من المجورين لان الحجر يشمل سبعة فانه لصغير
ورق وجنون وغفلة دين وسفه وعته والمعتوه كصبي وان بلغ ثم
مات لا يضمن الا ان يشهدوا انها كانت في يده بعد بلوغه لزال
المانع وهو الصبا فان كان الصبي والمعتوه ما ذونا لها ثم ماتا قبل
البلوغ والا فاقه ضمنا كذا في شرح الجامع الوجيز فاد فبلغ تسعة
عشر ونظم عاطفا على بيتي الوهبانية بيتين وهي . . .
وكل امين مات والعين تحصر . وما وجد عينا فدينه نصير .
سوى متولى الوقف ثم مفاوض . ومودع مال الغرم وهو الموتر .
وصاحب دار القتل الروح مثل ما . لو اقام ملاك بها ليس يشعر .
كذا والدريد وقاض وصيهم . جميعا ومجور وفارث يسيطر .
وكذا لو خلطها المودع بجنسها او بغيره بماله او مال اخر ابن كمال بعين
اذن المالك بحيث لا يتيقن الا بكلفة كحفظه بشعر ودرهم جواد بزيوف
محتبى ضمها لاستهلاكها بالخلط لكن لا يباح تناولها قبل اداء الضمان
وصح الا ترا ولو خلطه بردي ضمنه لانه عيبه وبعلكه شريك لعدم
محتبى وان باذنه اشتركا شركة املاك كما لو اختلطت بغير صنعة لعدم
التعدى ولو خلطها غير المودع ضمن الخاط ولو صغيرا ولا يضمن ابوه
خلاصه ولو اتفق بعضها فرد مثله فخلطه بالبا في خلط لا يتميز معه
ضمن الكل لخلط ماله بها فلو تاتي التمييز وانفق ولم يرد او اودع

وديعتين فانفق احدهما ضمن ما اتفق فقط مجتبي وهذا اذا لم يضره
التبعض واذا اتعدى عليها فليس ثوبها اوركب دابتها واخذ بعضها
ثم رد عينه الى يده حتى زال التعدي زال ما يؤدي الى الحد الصناعات
اذا لم يكن من نيته العود اليه اشباه من شروط الينة بخلاف المسعر
والمتاجر فلوا زالا لم يبرأوا لعلهما لنفسهما بخلاف مودع ووكيل
بيع او حفظ او اجارة او استيجار ومضارب ومستبضع وشريك عنانا
او مفاوضة ومستعير رهن اشباه والحاصل ان الامين اذا اتعدى ثم
ازاله لا يبرأ الصناعات الا في هذه العشرة لان يدع كيد المالك ولو كذب
في عوده للوفاء فالقول له وقيل للمودع عما ديه وه بخلاف اقراره
بعد مجوده اي مجود الايداع حتى لو ادعي هبة او بيعا لم يضمن
خلاصه وقيد بقوله بعد طلب ربه اذ ردها فلوساله عن حالها فجد
فهلك لم يضمن تجر وقيد بقوله ونقلها من مكانها وقت الانكار
اي حال المجود لانه لو لم ينقلها وقتها فهلك لم يضمن خلاصه وقيد
بقوله وكانت الوديعة متقولا لان العقار لا يضمن بالمجود عندها
خلافا لمحمد في الاصح غصب الزبلي وقيد بقوله ولم يكن هناك من يخاف منه
عليها فلو كان لم يضمن لانه من باب الحفظ وقيد بقوله ولم يحضرها بعد
مجودها لانه لو مجدها ثم احضرها فقال له ربه اذ ردها وديعة فان امكنا اخذها
لم يضمن لانه ايداع جديد ولا ضمنها لانه لم يتم الرد اختيار وقيد بقوله
لما لكها لانه لو مجدها غيره لم يضمن لانه من الحفظ فان تمت الشروط لم يبرأ
بافزاره الا بعقد جديد ولم يوجد ولو مجدها ثم ادعي ردها بعد ذلك
وبرهن عليه قبل وبرئ كما لو برهن انه ردها قبل المجود وقال غلط في
المجود او نسيت او ظننت اني دفعتها قبل برهانه ولو ادعي هلاكها قبل مجود
حلف المالك ما يعلم ذلك فان حلف ضمنه وان نكل برئ وكذا العارية منهاج
ويضمن قيمتها يوم المجود ان علم والا في يوم الايداع عما ديه بخلاف مضارب
مجد ثم اشترى لم يضمن خاينه والمودع له السفر بها ولو لها حمل درر
عند عدم هي المالك وعدم الخوف عليها بالاخراج فلونها او خاف
فان له بد من السفر ضمن والا فان سافر بنفسه ضمن وباهل الاختيار
ولو ادعاشيا مثليا او قيميا لم يجز ان يدفع المودع الى احدها حظه
في غيبة صاحبه ولو دفع هل يضمن في الدرر نعم وفي البحر الاستحسان لا فكان
هو المختار فان اودع رجل عند رجلين ما يقسم اقتسامه وحفظ كل نصفه
لم يضمن ويستبضعين ووصيين وعدلى رهن ووكيل بشرأ ولو دفعه لحدتها
الى صاحبه ضمن الدافع بخلاف ما لا يقسم لجواز حفظ احدها باذن الآخر
ولو قال لا تدفع الى عيالك او احفظ في هذا البيت فدفعها الى مالا

مطلب
مضارب مجد

بد منه او حفظها في بيت اخر من الدار فان كانت بيوت الدار مستوية
في الحفظ او احوز لم يضمن والا ضمن لان التقييد يفيد ولا يضمن مودع
المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها الا يضمن ولو قال
المالك هلك عند الثاني وقال بل ردها وهلك عندى لم يصدق وفي الغصب
منه يصدق لانه امين تاجيه وفي المجتبي القصار اذا غلط فرفع ثوب رجل
لغيره فقطعه فكلها ضامن وعن محمد اصاب الوديعة شئ فامر المودع
رجلا ليعالجها فغطيت من ذلك فله بها تضمن من شألك ان ضمن العالج
رجع على الاول ان لم يعلم انها لغيره والام يرجع انتهى بخلاف مودع الغاصب
فيضمن ايا شأ اذا ضمن المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر درر
خلافا لما نقله القهستاني وابا قاتي والبرجندى وغيرهم فتنبه معه الفادعي
رجلان كل منهما انه له اودعه اياه فنكل عن الحلف لهما فهو لهما وعليه الف
اخر بينهما ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر فالالف لمن نكل له دفع الى رجل
الف وقال ادفعها اليوم الى فلان فلم يدفعها حتى ضاعت لم يضمن اذا
يلزم به ذلك كما لو قال له اعمل الى الوديعة فقال ولم يفعل حتى مضى اليوم
وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عما ديه قال رب الوديعة للمودع
ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعت وكذبه في الدفع فلان وضاعت
الوديعة صدق المودع مع يمينه لانه امين سر اجيه قال المودع ابتدأ
لا ادري كيف ذهبت لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهبت ولا ادري كيف
ذهبت فان القول قوله لا ادري اضاعت لم لم تضاع ولا ادري وضعها
او دفنتها في داري او موضع آخر فانه يضمن ولو لم يبين مكان الدفن
لكنه قال سرقت من المكان المدفون فيه لا يضمن وتامه في العارية
فروع هدد المودع او الوصي على دفع بعض المال ان خاف تلف نفسه
او عصبوه فدفع لم يضمن وان خاف الحبس او الفقد ضمن وان خشى اخذ
ماله كله فهو عذر كما لو كان الجاي هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عما ديه
خيف على الوديعة الفساد رفع الامر للحاكم ليبيعه ولو لم يرفع حتى فسد
فلا ضمان ولو اتفق عليها بلا امر قاض فهو متبع قراء من مصحف
الوديعة او الرهن فهلك حال القارة لا ضمان لان له ولاية هذا التصرف
صير فيه قال وكذا لو وضع السراج على المنارة وفيها اودع صكا وعرف
ادا بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الا اذا حبس المودع الصك
ابدا وفي الاشياء لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى
الميت دين ليس للسيد اخذ وديعة العبد العامل لغيره امانة لا اجر
له الا الوصي والناظر اذا عملا قلت فعلم منه ان لا اجر للناظر
في المسقف اذا احيل عليه المستحقون فيلحفظ وفي الوهبى نية

ودافع الف مرقضا ومقارضا ، وزح القراضا الشرط جاز ويجذر .
 وان يدعي ذوالمال قرضا وخصه ، قراضا قرب المال قد قيل اجدر .
 وفي العكس بعد الزح فالقول قوله ، كذلك في الابضاع ما يتغير .
 وان قال قد ضاعت من البيت وحدها ، يصح ويستخلف فقد يتصور .
 وتارك في قوم لامر صحيفة ، فواحوا وراحت يضمن المتأخر .
 وتارك نشر الصوف صيفا فتم ، يضمن وقرض الفار بالعكس يوثر .
 اذ لم يسد الثقب من بعد علمه ، ولم يعلم الملاك ما هي تنقير .
قلت بقي لوسده مرة ففتح الفار وافسده لم يذكر ويتبغى تفصيله
 كما مر فتدبر **كتاب العارية** اخرها عن
 الوديعة لان فيها تمليك وان اشتركا في الامانة ومحاسنها النيابة عن الله
 تعالى في اجابة المنظر لانها لا تكون الا المحتاج كالقرض فلذا كانت
 الصدقة بعشرة والقرض بتمانية عشر هي لفظة مشددة وتخفيف اعادة
 الشيء قاموسا وشرعا تمليك المنافع مجانا اذ بالتمليك لزوم الايجاب
 والقبول ولو فعلا وحكمها كونها امانة وشرطها قابلية المستعار للانتفاع
 وخلوها عن شرط العوض لانها تصير اجارة وصرح في العمادية بجواز
 اعارة المشاع وايداعه وبيعه يعني لان جهالة العين لا تقضي للجهالة
 لعدم لزومها وقالوا علف الدابة على المستعير وكذا نفقة العبد اما كسوته
 فعلى المعير وهذا اذا طلب الاستعارة فلو قال المولى اخذه واستخدمه
 من غير ان يستعيره فنفقته على المولى ايضا لانه وديعة ونصح باعرتك
 لانه صريح واظمتك ارضى اي غلتها لانه صريح مجازا من اطلاق اسم
 المحل على الحال ومحتك بمعنى اعطيتك ثوبى او جاريته هذه وحملتك
 على دابتي هذه اذ لم يرد به بمحتك وحملتك الهبة لانه صريح فيفيد
 العمادية بلائنة والهبة بها اي مجازا واخذ منك عبدي واجرتك ارضي
 شهرا مجانا وداري مبتدالك خبر سكني تمييزي اي بطريق السكنى وداري
 لك عمري مفعول مطلق اي عمرتها لك عمري سكني تمييزه يعني
 جعلت سكنها لك مدة عمرك ولعدم لزومها يرجع المعير متى شاء
 ولو موقته او فيه ضرر فبتطل وتبقى العين باجر المثل كمن استعار
 امة لترضع ولده وصار لا ياخذ الا ثديها فله اجر المثل الى الفطام
 وتماه في الاشياء وفيها معزب بالمقنية تلزم العارية فيما اذا استعار
 جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم باع المعير الجدار ليس للمشتري رفعها
 وقيل نعم الا اذا شرط وقت البيع **قلت** وبالقيل جزم في الخلاصة
 والبراذية وغيرهما واعتمده محشيها في تنوير البصائر ولم يتعقبه ابن
 المصنف فكانه ارضاه فلم يحفظ **وهو** لا تضمن بالهلاك من غير تعد

مظهر
 عارية الجدار

وشرط

وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن خلافا للموهرة ولا توجر ولا
 ترهن لان الشيء لا يتضمن ما فوقه كالوديعة فانها لا توجر ولا ترهن
 بل ولا تودع ولا تعار بخلاف العارية على المختار واما المستأجر
 فيؤجر ويودع ويعار ولا يرهن واما الرهن فكالوديعة وفي الوهبانية
 نظم تسع مسائل لا يملك فيها تمليكا لغيره بدون اذن سواء قبض
 او لا فقال ، ومالك امر لا يملكه بدون ، امر وكيل مستعير وموثر .
 ركو باو ليسا فيها ومضارب ، ومرتهن ايضا وقاض يومر .
 ومستودع مستضع ومزارع ، اذ لم يكن من عنده البذر يبد **قلت** والعاشرة
 ، وما للمساقي ان يساقي غيره ، وان اذن المولى له ليس ينكر .
 فان اجر المستعير او رهن فهلك ضمنه المعير للتعدى ولا رجوع له للمستعير
 على احد لانه بالضمان ظهر انه اجر ملك نفسه ويتصدق بالاجرة خلافا
 للثاني او ضمن المستأجر سكت عن المرتهن وفي شرح الوهبانية الخامسة
 لا يملك المرتهن ان يرهن فيضمن وللمالك الخيار ويرجع الثاني
 على الاول ورجع المستأجر على المستعير اذ لم يعلم بانه عارية في بيده
 دفعا لضرر الضرر وله ان يعير ما اختلف استعماله او لا ان لم يعير
 المعير منتفعا ويعير ما لا يختلف ان عين وان اختلفت لا للتفاوت
 في ذواهر الجواهر للاختيار ومثله اي كالمعار الموجه وهذا عند عدم النهي
 فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فهلك ضمن مطلقا خلاصه من استعار
 دابة واستأجرها مطلقا بلا تقييد بحمل ماشا ويعيره له للحمل ويركب
 عملا بالاطلاق واي فعل او لا تعين مرادا او ضمن بعينه ان عطيت حتى
 لو ليس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي وان
 اطلق المعير والموثر والانتفاع في الوقت والنوع انتفع ماشا اي وقت
 شأما امر وان قيد بوقت او نوع او بها ضمن بالخلاف الى شرف فقط لا الى
 مثل او غير وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر مثل العارية عارية التمين
 والمليل والموزون والمعدود المتقارب عند الاطلاق فرض ضرورة واستهلاك
 عينها فيضمن المستعير بهلاكها قبل الانتفاع لانه فرض حتى لو استعارها
 لغير الميزان او يزين الدكان كان عارية ولو اعارة قصوة تريد فترض
 ولو بينهما ببساطة فباحة ونصح عارية السهم ولا يضمن لان الرمي يجري
 مجرى الهلاك صيرتية ولو اعاد ارضا للبناء والغرس صح العلم بالمنفعة
 وله ان يرجع متى شأما تقررها غير لازمة ويكلفه قلعها الا اذا كان
 فيه مضرة بالارض فينتى كالبقيمة مغلو عين لا لتلف ارضه وان وقت
 العارية فرجع قبله كلفه قلعها وضمن المعير للمستعير ما نقص البناء
 والغرس بالقلع يقوم قايما الى المدة الضرورية وتعتبر القيمة يوم الاسترداد

شرط الضمان باطل

بحر وإذا استعارها لغيرها لم تؤخذ منه قبل ان يجسد الزرع وقتها أولا
فتترك باجر المثل مراعاة للحقين ولو قال المير اعطيك البذر وكلقتك
ان كان لم يثبت لم يجز لان بيع الزرع قبل نباته باطل وبعد نباته فيه كلام
اشار الى الجواز في المعنى نهاية وموت الرد على المستعير فلو كانت موقته
فاسلمها بعده فهلكت صحتها لان مؤنة الرد عليه نهاية الا اذا استعارها
ليس فيها فتكون كالاجارة رهن الحائنه وكذا الموصى له بالخدمة مؤنة
الرد عليه وكذا المورج والغاصب والمرتهن مؤنة الرد عليهم لحصول
المنفعة لهم هذا والاخراج باذن رب المال والا فؤنة مستاجر ومستعار
على الذي اخرج اجارة البرازيه بخلاف شركة ومضاربة وهبة قضى
بالرجوع مجتبي وان رد المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة لا ببدالة
او مع عبده مطلقا يقوم عليها اولاد الاصم او اجيره اي مشاهرة كما مر
فهلكت قبل قبضها برى لانه اتى بالتسليم المتعارف بخلاف تقيس كجوهري
وبخلاف الرد مع الاجنبي اي بان كانت العارية موقته فصحت مدتها ثم
بعثها مع الاجنبي لتعديه بالامساك بعد المدة والا فالمستعير يملك الايداع
فيما يملك الاعارة من الاجنبي به يفتي زيلعي فتعين حمل كلامهم على هذا
وبخلاف رد ودیعة ومغضوب الى دار المالك فانه ليس بتسليم واذا
استعار ارضا بيضا للزراعة يكتب المستعير انك اطعمتني ارضك لارعاها
فيخصص ليلاديع البناء وخو العبد الماذون يملك الاعارة والمجور اذا
استعار واستهلكه يضمن بعد العتق ولو اعار عبد مجور عبد المجور
مثله فاستهلكها ضمن الثاني للحال ولو استعار ذهابا ففقد صبيبا فسرقت
الذهب منه اي من الصبي فان كان الصبي يضبط حفظ ما عليه من اللباس
لم يضمن والا ضمن لانه اعارة والمستعير يملكها وصنعها اي العارية بيت
يديه فنام فضاغت لم يضمن لو نام جالسا لانه لا يعد مضيعا لها وضمن
لو نام مضجعا لتركة الحفظ ليس للاب اعارة ما لطفه لعدم البدل لو كان
القاضي والوصي طلب شخص من رجل ثورا عارية فقال اعطيك عدا
فلما كان الغد ذهب الطالب واخذه بغير اذنه واستعمله فمات الثور
لا ضمان عليه خائنه عن ابراهيم ابن يوسف لكن في المجتبي وغيره انه
يضمن جهرا بنته بما يجهز مثلها ثم قال كنت اعرتها لامتعة ان
العرف مستمر بين الناس ان الاب يدفع ذلك الجهاز ملكا لا اعارة
لا يقبل قوله انه عارية لان الظاهر يكذبه وان لم يكن العرف كذلك او
نارة وقارة فالقول له به يفتي كما لو كان اكثر مما يجهز به مثلها فمات
القول له اتفاقا والام وولي الصغيرة كالأب فيما ذكر وفيما يدعيه
الاجنبي بعد الموت لا يقبل الا بينة شرح وهبانه وتقدم في باب

مظ
سيلة الجهاز

المهر

المهر وفي الاشباه كل امين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله
بيمينه كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى
الموقوف عليهم يعني من الاولاد والفقراء وامثالهما واما اذا ادعى الصرف
الى وظائف المرتزقة فلا يقبل قوله في حق ارباب الوظائف لكن لا يضمن
ما انكروه له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف كما يسطر في حاشية اخي زاده
قلت وقد مر في الوقف عن المولى ابى السعود واستحقه المصنف واقره
ابنه فليحفظ وسوا كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل بقض
الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل
قوله الا بينة بخلاف الوكيل بقض العين كوديعة قال قبضتها في حياته
وهلكت وانكرت الورثة او قال دفعتها اليه فانه يصدق لانه ينفي
الضمان عن نفسه بخلاف الوكيل بقض الدين لانه يوجب الضمان
على الميت وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق وكالته وكالجه **قلت**
وظاهره انه لا يصدق لانه حق نفسه ولا في حق الموكل وقد افتي بعضهم
انه يصدق في حق نفسه لانه حق الموكل وحمل عليه كلام الولوالجية
فيتأمل عند الفتوى **فروع** اوصى بالعارية ليس للورثة الرجوع بها
العارية كالاجارة تنفس بموت احد هاتين وعليه دين وعنده ودیعة
يعني عينها فالتركة بينهم بالخصص استاجر بعير الى مكة فعلى الذهاب
وفي العارية على الذهاب والمجئ لان ردها عليه استعار دابة للذهاب
فاسلمها في بيته فهلكت ضمن لانه اعارها للذهاب لا للاسكاف استقرض
ثورا فاغار عليه الا تراك لم يضمن لانه عارية عرفا استعار ارضا كيني ويكن
واذا اخرج فالبنا للمالك فللمالك اجر مثلها مقدار السكنى والبنا للمستعير
لان الاعارة تمليك بلا عوض فكانت اجارة معني ونسدت بجهالة المدة
وكذا الوشرط الخارج على المستعير لجهالة البدل والحيلة ان يوجره الارض
سنتين معلومة بيد معلوم ثم يامر باءد الخراج منه استعار كتابا فوجد
فيه خطأ اصله ان علم رضى صاحبه **قلت** ولا ياتم بتركه الا في القران
لان اصله واجب بخط مناسب ففي الوهبانية **م** **م** **م**
م وسفر راى اصلاحه مستعيره **م** يجوز اذا مولاه لا يتاثر وفي
م معاياها واي مير ليس يملك اخذها **م** اعار وفي غير الوهبان النصور **م**
م وهل واجب لابن يجوز رجوعه **م** وهل مودع ما صنع المال يجبر **م**
كتاب الهبة وجهه المناسبة ظاهر في لغة الفقهاء
على الغير ولو غير مال وشرعا تمليك العين مجانا اي بلا عوض لا ان عدم
العوض شرط فيه واما تمليك الدين من غير من عليه الدين فان امره
بقبضه صحت لرجوعها الى هبة العين وسببها ارادة الخير للواهب

مظ
لا يقبل قول المتولي
في العرف لارباب
الوظائف

دينوى كعوض ومجبة وحسن ثنا واخرى قال الامام ابو منصور
يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه ان يعلم
التوحيد والايمان اذ حب الدينار داس كل خطيئة نهائية وهي مندوبة
وقبولها سنة قال عليه السلام تهاد وانحأبوا وشرايط صحتها في الواهب
العقل والبلوغ والملك فلا تصح هبة صغير ودقيق ولو مكاتباً وشرايط
صحتها في الموهوب بان يكون مقبوضاً غير مشاع مميّزاً غير مشغول كما يستتبع
وركنها هو الايجاب والقبول كما سيحكي وحكمها بثبوت الملك للموهوب له
غير لازم فله الرجوع والفسخ وعدم صحة خيار الشرط فيها فلو شرطه صح
ان اختارها قبل تفرقها وكذا لو ابراه صح الا بطل الشرط خلاصه وحكمها
انها لا تبطل بالشروط الفاسدة نهية عبد على ان يعتقه تصح ويبطل الشرط
وتصح بايجاب كوهبت وكلفت والطعنك هذا الطعام ولو ذلك على وجه
المرآح بخلاف الطعنك ارضي فانه عارية لرقبتها والطعام لغلطها بحس
او الاضافة الى ما اى جزء يعبر به عن الكل كوهبت لك فرجها وجعلته
لك لان الام للتمليك بخلاف جعلته باسمك فانه ليس بهبة وكذا اى لك
حلال الا ان يكون قبله كلام يفيد الهبة خلاصه واعمرتك هذا الشيء وحملتك
على هذه الدابة ناويا بالحمل الهبة كما مر وكسوتك هذا الثوب ودارى لك
هبة او عمرى تسكنها لان قوله تسكنها مشورة لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسيراً
للاسم لا لو قال هبة سكنى او سكنى هبة بل تكون عارية اخذاً باليقين وحاصله
ان اللفظ ان انباء عن تملك الرقبة نهية او المنافع فعارية واحتمل اعتبار
النية نوازلاً وفي البحر اعرته باسم ابني الاقرب الصحة وتصح بقبول
اى في حق الموهوب له لما في حق الواهب فتصح بالايجاب وحده لانه تبرع
حتى لو حلف ان يهب عبده لفلان فوهب ولم يقبل بى وبعبه حنث
بخلاف البيع وتصح بقبض بلا اذن في المجلس فانه هنا كالقبول فاخص
بالمجلس وبعده به اى بعد المجلس بالاذن وفي المحيط لو كان امره بالقبض
حين وهبه لا يتقيد بالمجلس ويجوز قبضه بعده والتكلم من القبض كالقبض
فالوهب لرجل ثياباً في صندوق بفعل ودفع اليه الصندوق لم يكن
قبضاً لعدم تمكنه من القبض وان مفتوحاً كان قبضاً تمكنه منه فانه
كالخليفة في البيع اختياراً وفي الدرر والمختار صحة بالتخليفة في صحيح الهبة
لا فاسدها وفي التنف ثلاثة عشر عقداً لا تصح بلا قبض ولو نهاه عن القبض
لم يصح قبضه مطلقاً ولو في المجلس لان الصريح اقوى من الدلالة وتتم الهبة
بالقبض الكامل ولو الموهوب له شاغلاً لملك الواهب لا يشغولاً به والاصل
ان الموهوب ان مشغولاً بملك الواهب منع تمامها وان شاغلاً لا فلو وهب
جواباً فيه طعام الواهب اوداراً فيها متاعه اودابة عليها سرجه وسلمها

كذلك لا تصح ويعكسه تصح في الطعام والمتاع والشرح فقط لان كلامها
شاغل لملك الواهب لا مشغول به لان شغله بملك غير واهبه لا يمنع تمامها
كرهن وصدقته لان القبض شرط تمامها وتامه في العارية وفي الاشياء
هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب لطفله **قلت** وكذا الدار
المعارة التي وهبتها لزوجها على المذهب لان المرأة متاعها في يد الزوج تصح
التسليم وقد غيرت بيت الوهبانية فقلت **قلت**
ومن وهبت للزوج داراً لها بها **قلت** متاع وهم فيها تصح المحرر
وفي الجوهر وحيلة هبة المشغول ان يودع الشاغل او لا عند الموهوب له
ثم يسلمه الدار مثلاً فتصح لشغلها بالمتاع في يده في متعلق بتتم محور
مفزع مقسوم ومشاع لا يبقى متفعلاً به بعد ان يقسم كبيت وحمام صغير من
لانها لا تتم بالقبض فيما يقسم ولو هبته لشريكه او لاجنبى لعدم تصور
القبض الكامل كما في عامة الكتب فكان هو المذهب وفي الصيرفية عن
العتابي وقيل يجوز لشريكه وهو المختار فان قسمه وسلمه صح لزوال
المانع ولو سلمه شاعياً لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف
الواهب درر لكن فيها عن الفصولين الهبة الفاسدة تفيد الملك
بالقبض وبه يفتي ومثله في النزائية على خلاف ما صح في العارية
لكن لفظ الفتوى اكد من لفظ الصحيح كما بسطه المصنف مع بنية احكام
المشاع وهل للقريب الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر نعم وتغيب
في الشربلاية بانه غير ظاهر على القول المفتى به من افادتها الملك
بالقبض فيلحفظ والمانع من تمام القبض شيوع مقارن للعقد لا طارى
كان يرجع في بعضها شاعياً فانه لا يفسدها اتفاقاً والاستحقاق شيوع
مقارن لا طارى فيفسد الكل حتى لو وهب ارضاً وزرعاً وسلمها فافتح
الزرع بطلت في الارض لا استحقاق البعض الشايع فيما يحتمل القسمة
والاستحقاق اذ اظهر بالبينه كان مستنداً الى ما قبل الهبة فيكون مقارناً
لها لا طارى كما زعمه صدر الشريعة وان تبعه ابن الكمال فتنبه ولا تصح
هبة لبن في صرع وصوف على غنم وتحل في ارض وتمر في محل لانه كشاع
ولو فضله وسلمه جائز لزوال المانع وهل يكفي فضل الموهوب له باذن الواهب
ظاهر الدرر نعم بخلاف دقيق في برودهن في سمس وسمن في لبن حيث لا يصح
اصلاً لانه معدوم فلا يملك الا بعقد جديد وملك بالقبول بلا قبض جديد
لو الموهوب له يد الموهوب له ولو غصب او امانة لانه حينئذ يحمل لنفسه
والاصل ان القبضين اذا تجا نسا ناباً أحدهما عن الآخر واذا تغايل ناب
الا على عن الادنى لا عكسه وهبة من له ولاية على العقل في الجملة وهو
كل من يعوله فدخل الاخ والعمة عند عدم الاب لونه عيالهم تتم بالعقد

لفظ الفتوى اكد

لوا هو هوب معلوما وكان في يده او يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه
والاصل ان كل عقد يتولاه الواحد يلتقي فيه بالايجاب وان وهب لاجنبي
يتم قبض وليه وهو احد اربعة الاب ثم وصيه ثم الجد ثم وصيه وان لم
يكن في حجرهم وعند عدمهم تتم قبض من يعوله كعمه وامه واجنبي
ولو ملقطا او في حجرها والا لافوات الولاية ويقبضه لو مميز يعقل
التحصيل ولو مع وجود ابيه مجتبي لانه في النافع المحض كالبالغ حتى لو وهب
له اعمى لا تقع له وتلقه مودعة لم يصح قبوله استثناء **قلت** لكن في
الرجندي اختلف فيما لو قبض من يعوله والاب حاضر فقبل لا يجوز
والصحيح هو الجواز انتهى وظاهر القهستاني ترجيحه وعزاه للفخر
الاسلام وعزاه على خلاف ما اعتمد المصنف في شرحه وعزاه للخلاصة
لكن تنته يحتل بوصول ولو بامه والاجنبي ايضا فتأمل وصح رده
لها لقبوله سراجيه وفيها حسنات الصبي له ولا بوبية اجر التعلم ونحوه
ويباح لو اذنيه ان ياكل من مأكول وهب له وقيل لا انتهى فافاد
ان غير المأكول لا يباح لهما الا الحاجة وصنعوا هذا بالختان بين يدي
الصبي فايصل له كتياب الصبيان فالهدية له والا فان المهدي
من اقر بالاب او معارفه فلا باب او من معارف الام فلا قال هذا
للصبي اولا ولو قال اهديت للاب او للام فالقول له وكذا زفاف
البت خلاصه وفيها اتخذ لولده او لتلميذه ثيابا ثم اراد دفعها
لغيره ليس له ذلك ما لم يبين وقت الاتخاذ انها عارية وفي المبتغى
ثياب البدن يملكها بلبسها بخلاف نحو ملحفة ووسادة وفي الخائنة
لا باس بتفصيل بعض الاولاد في المحبة لانها عمل القلب وكذا في العطايا
اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد يسيو بينهم يعطى البنت كالابن
عند الثاني وعليه الفتوى ولو وهب في صحة كل المال للولد جاز وان
وفيها لا يجوز ان يهب شيئا من مال طفله ولو بعوض لانه تبرع
ابتدا وفيها ويبيع القاضي ما وهب للصغير حتى لا يرجع الواهب
في هيبته ولو قبض زوج الصغيرة اما البالغة فالقبض لها بعد الزفاف
ما وهب لها صح قبضه ولو بحضرة الاب في الصحيح لنيابته عنه فصح
قبض الاب كقبضها مميزة وقيل اى الزفاف لا يصح لعدم الولاية وهب
اثنان دارا لواحد صح لعدم الشيوع وبقلبه لا لكبير من عنده للشيوع
نما يحتل القسمة اما ما لا يحتلها كالبيت فيصح اتفاقا فتدنا بكبير من
لانه لو وهب لكبير وصغير في عيال الكبير او لابنيه صغير وكبير لم يجز
اتفاقا وقيد ناله لهبة لجواز الوهن والاجارة من اثنين اتفاقا واذا
تصدق بعشرة دراهم او وهبها لفقرتين صح لان الهبة للفقر صدقة

طلب
حسان الصبي له

طلب
يعطى البنت كالابن

والصدقة يراد بها وجه الله وهو واحد فلا شيوع لالغنيين لان الصدقة
على الغني هبة فلا تصح للشيوع اى لا تملك حتى لو قسمها وسلمها صح
فروع وهب لرجلين درهما ان صححيا صح وان غشوشا لا لانه مما
يقسم لكونه في حكم العروض معه درهمان فقال لرجل وهبت لك احدهما
او نصفهما ان استويا لم يجز وان اختلفا جاز لانه مشاع لا يقسم
ولذا لو وهب ثلثهما جاز مطلقا بخلاف هبة حايط بين داره ودار جاره
لجاره وهبة البيت من الدار فهذا يدل على كون سقف الواهب على
للحايط واختلاط البيت بحيطان الدار لا يمنع صحة الهبة مجتبي
باب الرجوع في الهبة صح الرجوع فيها بعد القبض
اما قبله فلم يتم الهبة مع انتفاء مانعة الا في وان كره الرجوع مخزما وقيل
تتربها نهائية ولو مع اسقاط حقه من الرجوع فلا يستقط باسقاطه
خائنه وفي الجواهر لا يصح الا برأى الرجوع ولو صالحه من حق الرجوع على
شيء صح وكان عوضا عن الهبة لكن سيجي اشتراطه في العقد وينع الرجوع
فيها مع خرقه يعني الموانع السبعة الآتية فالدال الزيادة في نفس العين
الموجبة لزيادة القيمة المتصلة وان زالت قبل الرجوع كان شبه ثم شاخ
لكن في الخائنة ما يخالفه واعتمد القهستاني فليتنبه له كينا وعز من ان
زيادة في كل الارض والاربع ولو عدا في قطعة منها امتنع فيها فقط زيلعي
وسمن وجمال وخياطة وصبغ وكبر صغير وسماع اصم وابصار اعمى واسلام
عبد ومداواة وتعليم قران او كتابة او قراة ونقط مصحف باعرايه وحمل
تمر بيغداد الى بلخ مثلا ونحوها ولو اختلفا في الزيادة ففي المتولدة
ككبر القول للواهب وفي نحو ثياب وخياطة وصبغ للموهوب له خائنه
وحاوي ومثله في المحيط لكنه استثنى ما لو كان لا يبنى في مثل تلك المدة
لا يمنع الزيادة المنفصلة كولد وارث وعقر وثمره فيرجع في الاصل لا
الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستغنى الولد عنها كذا نقله القهستاني
لكن نقل الرجندي وغيره انه قول ابي يوسف فليتنبه له ولو حبلت ولم
تلد هل للواهب الرجوع قال في السراج لا وقال الزيلعي نعم وفي الجوهر مريض
مد يون بمسغرق وهب امه فمات وقد وطيت ردها مع عقرها هسو
المختار والميم موت احد العاقلين بعد التسليم فلو قبله بطل ولو اختلفا
والعين في يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المص ما سقط بالوت فقال
• كفارة دية خراج ورابع • ضمان لغتق هكذا نفقات •
• كذا هبة حكم الجميع سقوطها • بموت لما ان الجميع صلات •
والعين العوض بشرط ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض كل هيبته
فان قال خذ عوض هيبتك او بدلها او في مقابلتها ونحو ذلك فقبضه

الواهب سقط الرجوع ولو لم يذكر انه عوض رجع كل بهيمة ولذا يشترط فيه
شرائط الهبة كقبض واقرار وعدم شيوع ولو العوض بمجانسا او يسيرا وفي
بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو تحريف ولا يجوز للاب ان يعوض
عما وهب للصغير من ماله ولو وهب العبد التاجر ثم عوض فلكل منهما الرجوع
بحر ولا يصح تعويض مسلم من نصراني عن هبة خمر او خنزير اذا لا يصح تلكا
من المسلم بحر ويشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب فلو عوضه البعض
عن الباقي لا يصح فله الرجوع في الباقي ولو الموهوب شيئين فعوضه احدهما
عن الآخر ان كانا في عقدين صح والا لان اختلاف العقد كاختلاف العين
والدراهم تنعین في هبة ورجوع وتجتنبي ودقيق الحنطة يصلح عوضا عنها
لحدوثه بالطحن وكذا الوصبع بعض الثياب اولت بعض السويق ثم
عوضه صح خائنه ولو عوضه ولدا جاريين موهوبتين وجد ذلك
الولد بعد الهبة امتنع الرجوع وصح العوض من اجنبي وسقط حق الواهب
في الرجوع اذا قبضه كبدل الخلع ولو التعويض بغير اذن الموهوب له ولا
رجوع ولو بامر الا اذا قال عوض عني على اني ضامن لعدم وجوب التعويض
بخلاف قضا الدين والاصل ان كل ما يطالب به الانسان بالجس والملازمة
يكون الامر بادائه مثبتا للرجوع من غير اشتراط الضمان ومالا فلا الا بشرط
الضمان ظهريه وجنيد فلو امر المديون رجلا بقضاء دينه رجع عليه
وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال اتفق على تبادلي
او قال الاسير اشترى فانه يرجع بينهما بلا شرط رجوع كفا له خائنه مع انه
لا يطالب بهما لا يجس ولا ملازمة فتأمل وان استحق نصف الهبة رجع
بنصف العوض وعلمه لا ما لم يرد ما بقي لانه يصلح عوضا ابتداء فكذا بقا لكنه
يتجنب ليلس العوض ومراة العوض الغير المشروط اما المشروط فمبادله كما سيجي
فيوزع البديل على المبدل فهاية كالمواستحق كل العوض حيث يرجع في كلها
ان كانت قايمة لان كانت هائلة كالمواستحق العوض وقد ازدادت الهبة
لم يرجع خلاصه وان استحق جميع الهبة كاذ له ان يرجع في جميع العوض ان
كان قايما ومثله ان العوض هالك وهو مثلي وبقيته ان قيمها غاية ولو
عوض النصف رجع بماله يعوض ولا يضرب شيوع لانه طاري **تنبيه** نقل
في المجتنبي انه يشترط في العوض ان يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا عوض
بعده فلا ولم ار من صرح به غيره وفروع المذهب مطلقة كما مر فتدبر
والخارج خروج الهبة عن ملك الموهوب له ولو بهيمة الا اذا رجع الثاني فلا الرجوع
سواء كان بقضاء او رضانا لما سيجي ان الرجوع فسخ حتى لو عادت
بسبب جديد بان تصدق بها الثالث على الثاني او باعها منه لم يرجع
الاول ولو باع نصفه رجع في الباقي لعدم المانع وتبدل الخروج بقوله

بالكفية بان يكون خروجا عن ملكه من كل وجه ثم فرع عليه بقوله فلو ضحي
الموهوب له بالشاة الموهوبة او نذر التصديق بها وصارت لها لا يمنع الرجوع
ومثله المتعة والقران والنذر تجتنبي وفي المنهاج وان وهب له ثوبا فجعله
صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافا للثاني كالودجها من غير نضحية فله
فله الرجوع اتفاقا **فرع** عبد عليه دين او جناية خطا فوهبه مولاة لفرعه
او لولي الجناية سقط الدين والجناية ثم لو رجع صح استحسانا ولا يعود
الدين والجناية عند محمد ورواية عن الامام كالا يعود النكاح لو وهبها زوجها
ثم رجع خائنه والزاي الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامراة ثم نكحها
رجع ولو وهب لامراة لا لعلمه **فرع** لا تصح هبة المولى لام ولده ولو في
مرضه ولا تنقلب وصية اذ لا يد للمجور اما لو اوصى لها بعد موته تصح لمقتضاها
بموته فيسلم لها كافي والقاف القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه نسبيا
ولو ذميا او مستامنا لا يرجع ثمني وان وهب لمحرم بلا رحم كاخيه رضاعا
ولو ابن عمه والمحرم بالمصاهرة كاسمات النساء والربايب واخيه وهو عبد
لا جنيبي ولعبد اخيه رجع ولو كانا اي العبد ومولاة ذارحم محرم من الواهب
فلا رجوع فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة لايهما وقت تمتع الرجوع
بحر **فرع** وهب لايه واجنبي ما لا يقسم فقبضاه له الرجوع في حظ الاجنبي
لعدم المانع ودرر والها هلاك العين الموهوبة ولو ادعاه اي الهلاك صدق
بلا حلف لانه ينكر الرد فان قال الواهب هي هذه العين حلف المتكر انها ليست
هذه خلاصه كما يحلف الواهب ان الموهوب له ليس باخيه اذ ادعي الا ذلك
لانه يدعي مسبب النسب لا النسب خائنه ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما او بحكم
الحاكم للاختلاف فيه فيضمن بمنعه بعد القبض لا قبله واذا رجع باحدهما
بقضاء او رضانا كان فسخا لعقد الهبة من الاصل واعادة ملكه القديم لاهبة
للاهب فلهذا لا يشترط فيه قبض الواهب وصح الرجوع في الشايع ولو كان
هبة لما صح فيه وللواهب رده على بايعه مطلقا بقضاء او رضانا بخلاف الرد
بالعيب بعد القبض بغير قضاء لان حق المشتري في وصف السلامة لا في
الفسخ فافتى قائم مرادهم بالفسخ من الاصل ان لا يترتب على العقد اثر في
المستقبل لا بطلان اثره اصلا ولا لعاد المنفصل الى ملك الواهب برجوعه
فصولين اتفقا الواهب والموهوب له على الرجوع في موضع لا يصح رجوعه
من المواضع السبعة السابقة كالهبة لقربته جاز هذا الاتفاق بينهما جوهره
وفي المجتنبي لا تجوز الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم الا بالقبض لانها هبة
ثم قال وكل شيء يفسخه الحكم اذا اختصما اليه فهذا حكمه ولو وهب الدين
لطفل المديون لم يجوز لانه غير مقبوض وفي الدرر قضى بطلان الرجوع المانع
ثم زال المانع عاد الرجوع تلفت العين الموهوبة واستحقها استحق ومن

المسحق الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن لانها عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة والاعارة كالهبة هنا لان قبض المستعير كان لنفسه ولا غرور لعدم العقد وتماه في العارية واذا وقعت الهبة بشرط العوض المعين فهي هبة ابتداء فيشترط التقابض في العوضين ويبطل العوض بالشيوع فيما يقسم بيع انتهت فتزد بالعيب وخيار الرؤية ويؤخذ بالشفعة هذا اذا قال وهبتك على ان تعوضني كذا ما لو قال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهى وقيد العوض بكونه معيناً لانه لو كان مجهولاً بطل اشتراطه فيكون هبة ابتداء وانتهى **فرع** وهب الواقف ارضاً شرط استبداله بلا شرط عوض لم يجوز وان شرط كان كبيع ذكره الناصح وفي الجمع واجاز محمد هبة مال طفله بشرط عوض مساو ومنعاه **قلت** فيحتاج على قولها الى الفرق بين الوقف ومال الصغير **فصل** في سائر تنفقه وهب امته الاحملها او على ان يرد لها عليه او يعيقها او يستولدها او وهب داراً او على ان يرد عليه شيئا منها ولو معيناً كثلت الدار او ربعها او على ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا عنها صحت الهبة وبطل الاستثناء في الصورة الاولى وبطل الشرط في الصور الباقية لانه بعض او مجهول والهبة لا تبطل بالشرط ولا تنس ما مر من اشراط معلومية العوض اعتق حمل امته ثم وهبها صح ولو دبره ثم وهبها لم تصح لبقا الحمل على ملكه فكان مشغولاً به بخلاف الاول كما لا يصح تعليق الا برأى من الدين بشرط محض كقوله لمد يونه اذا جاعدا وان مت بفتح التاء فانت برى من الدين او ان مت من مرضك هذا وان مت من مرضي هذا فانت في حل من مهري فهو باطل لانه مخاطرة وتعليق الا بشرط كايكون ليكون تخييراً لقوله لمد يونه ان كان لي عليك دين ابرئك عنه صح وكذا ان مت بضم التاء فانت برى منه او في حل جاز وكان وصية خاتنه جاز العمري للمعسر له ولو رثته بعده لبطلان الشرط لا يجوز الرقي لانها تعليل بالشرط بالخطر واذا لم تصح تكون عارية شمنى لحديث احمد وغيره من ائمة عمري فهي لمعمره حياته ومماته لا ترقبوا من ارقب شيئا فهو سبيل الميراث بعث الى امراته متاعا هدايا اليها وبعثت له ايضا هدايا عوضا للهبة صرحت بالعوض اولا ثم افتقر فابعد الزفاف وادعى الزوج انه عارية لاهبة وحلف واراد الاسترداد وارادت هي الاسترداد ايضا يسترد كل منهما ما اعطى اذ لا هبة فلا عوض ولو استهلك احدهما ما بعثه الآخر ضمنه لان من استهلك العارية ضمنها خاتنه هبة الدين ممن عليه الدين وابراده عنه يتم من غير قبول اذا لم يوجب انفساخ عقد صرف او سلم لكن يرد بالرد في المجلس وغيره لما فيه من معنى الاسقاط وقيل بتقييد المجلس كذا في العناية لكن في الصيرفية لو لم يقبل ولم يرد حتى افتقر قائم بعد ايام رد الا برئت في الصحيح لكن في المجتبى الاصح ان الهبة تملكك والابرأ اسقاط تملكك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في ثلاث

الابرأ عن الدين

حوالة ووصية واذا سلطه اي سلط الملك غير المديون على قبضه او الدين فيصح حينئذ ومنه ما لو وهبت من ابنها ما على ابيه فالمعتمد الصحة للتسلط ويتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على ان يكون له لم يجوز ولو كان وكيلاً بالبيع فصلاحي وليس منه ما اذا اقر الدين ان الدين لفلان وان اسمه في كتاب الدين عارية حيث صح اقراره لكونه اخباراً لا تملكك فلم يقر له قبضه بزارية وتماه في الاشياء من احكام الدين وكذا لو قال الدين الذي لي على فلان لفلان بزارية وغيرها **قلت** وهو شكل لانه مع الاضافة لنفسه يكون تملكك وملكك الدين ممن ليس عليه باطل فتأمل وفي الاشياء في قاعة تصرف الامام معن يا صلح البزازية اصطلاحاً ان يكتب اسم احدكما في الديوان فالعطاء كن كتب اسمه الخ والصدقة كالهبة يحامع الشرع وحينئذ لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم ولا رجوع فيها ولو على غنى لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اختلفا فقال الواهب هبة والآخر صدقة فالقول للواهب خاتنه **فرع** كتب قصته الى السلطان يساله تملكك ارضاً محدودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتبه جعلها ملكاً له هل يحتاج الى القبول في المجلس القياس نعم لكن لما تعذرا الوصول اليه اقيم السؤال بالقصة مقام حضوره اعطت زوجها ما لا يسواله ليتوسع فظفر به بعض غريمه ان كانت وهبته او اقرضته ليس لها ان تسترده من الغريم وان اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه دفع لابنه ما لا يتصرف فيه ففعل وكثر ذلك فمات الاب ان اعطاه هبة فالكل له والا فميراث وتماه في جواهر الفتاوى بعث اليه بهدية في اناهل بياع اكلها فيه ان كان ثريداً وخو ما لحواله الى انا آخر ذهبت لذته بياع والا فان بينهما انبساط بياع ايضا والا فلا دعي قوما الى طعام وفرقهم على اخوته ليس لاهل خوان مناولة اهل خوان آخر ولا اعطاسايل وخادم وهرة لغرب المنزل ولا كلب ولولرب البيت الا ان يناوله الخبز المحترق للاذن عادة وتماه في الجوهر وفي الاشياء لا جبر على الصلوات الا في اربع شفعة وشفعة زوجة وعين موصى بها ومال وقف وقد حورت ابيات الوهبانية على وفق ما في شرحها للشرنبلالي **قلت**

- وواهب دين ليس يرجع مطلقاً • وابرأ ذى نصف يصح المحرر •
- على حجها او تركه ظلمه لها • اذا وهبت مراهولم يوف بخس •
- معلق تطليق باسراء مهرها • وانكاح اخرى لو يرد فيظفر •
- وان قبض الانسان مال مبيعة • فابرأ يرد منه كالدين الظاهر •
- ومن دون ارض في البنا صحيحة • وعندى فيه وقفه فيحمر •

قلت وجه توقيفي نفيهم في كتاب الرهن بان رهن البنا دون الارض وعكسه لا تصح لانه كالشايخ فتأمل واشت باظهر لما في العمادى عن خواهر

اقران اسمه عارية

زاده انه لا يرجع واختاره بعض المشايخ ويبطون اي ضربتها لانه بروه
 للابرا ابطله فلا حث فليحفظ **كتاب الاجارة** قدم الهبة
 لكونها تمليك عين وهذه تمليك منفعة هي لغة اسم للاجرة وهو ما يحنى
 على عمل الخير ولذا يدعى به يقال اعظم الله اجره وشركا تمليك تقع مقصود
 من العين بموصى حتى لو استاجر ثيابا او اوان ليتجمل بها او دابة ليحتملها
 بين يديه او دارا لا يسكنها او عبدا او دراهم او غيره ذلك لا يستعمل بل ليظن
 النامي انه له فالاجارة فاسدة في الكل ولا جرح له لانها منفعة غير مقصودة
 من العين بزايه وسيجي وكل ما صلح ثمن اى بدلا في المبيع صلح اجرة
 لانها ثمن المنفعة ولا ينكس كليا فلا يقال ما لا يجوز ثمننا لا يجوز اجرة
 لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفا كما سيحي وتنعقد باعرتك هذه
 الدار شهر بكذا لان العارية بعوض اجارة بخلاف العكس او وهبتك او
 اجرتك منها فحاشا شهر بكذا افاد ان ركنها الايجاب والقبول وشرطها
 كون الاجرة والمنفعة معلومين لان جهاتهما تغضي الى المنازعة وحكمها
 وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة وهل تنعقد بالتعاطي ظاهر الخلاصة
 نعم ان علمت المدة وفي الزاوية ان قصرت نعم والا لا ويعلم النفع ببيان
 المدة كالتسكن والزراعة مدة كذا اى مدة كانت وان طال وتلوم مضافة
 كاجر تكلمها غدا والموجر يبيعها اليوم وتبطل الاجارة به يفنى خائنه ولم ترد
 في الاوقاف على ثلاث سنين في الفياح وعلى سنة في غيرها كما سر في باب
 والحيلة ان يعقد عقودا متفرقة كل عقد سنة بكذا فيلزم العقد الاول لانه
 ناجز لا الباقي لانه مضاف للمتولى فتسخه خائنه وفيها لو شرط الواقف مدة
 يتبع الا اذا كانت اجاراتها اكثر اتفق فيوجرها القاضي لا المتولى لان ولايته
 عامة **قلت** وقد منا في الوقف ان الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة
 ولو بعقود وسيجي متنا فليراجع وليحفظ فلو اجرها المتولى اكثر لم تنسخ
 الاجارة وتنسخ في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوى
 قارى الهداية ورجحه المص على ما في انقع الوسائل وافاد فساد ما يقع كثيرا من
 اخذ كرم الوقف او اليتيم مساقاة فيستاجر ارضه الخالية من الاشجار بمبلغ
 كثير ويساقى على اشجاره بمرهم من الف سهم فالخط ظاهر في الاجارة لا في المساقاة
 ففاده فساد المساقاة بالاولى لان كلاهما عقد على حدة **قلت** وتبيد
 بسراية الفساد في باب البيع الفاسد بالفساد القوي المجمع عليه فيسري كجمع بين
 حرو عبد بخلاف الضعيف المختلف فيقتصر على محله ولا يتعداه كجمع بين
 عبد ومدير فتدبر وجعلوه ايضا من الفساد الطارى فتنبه من حوادث
 الروم وصى زيد باع ضبيعة من تركته لدين على انها ملكه ثم ظهر ان
 بعضها وقف مسجد هل يصح البيع في الباقي اجاب فربق بنعم وفربق بلا والف

مطل
 ما صلح ثمننا صلح اجرة

مطل
 العقد اذا فسد في
 بعضه فسد في كله

بعضهم

بعضهم رسالة ملخصها ترجيح الاول فتامل وظهر في جواهر الفتاوى اجس
 ضبيعة وقفا ثلاث سنين وكتب في الصك انه اجر ثلاثين عقدا كل عقد
 عقيب الاخر لا تصح الاجارة وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف
 ثم قال ولو قضى قاض بصحتها تجوز ويرفع الخلاف انتهى **قلت** وسيجي
 ان المتولى والوصى لو اجر ابدون اجر المثل يلزم المستاجر تمام اجر المثل وانه
 يعمل بالانفع للوقف وفي صلح الخاتمة متى فسد العقد في البعض لمفسد مقارن
 يفسد في الكل ويعلم النفع ايضا ببيان العمل كالصاغة والصبغ والحياطة
 بما يرفع الجهالة فيشترط في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت او الموضع فلو
 خلا عنها فهي فاسدة بزايه ويعلم ايضا بالاشارة كنقل هذا الطعام الى كذا
 واعلم ان الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب تسليمه به بل بتجمله او شرطه في
 الاجارة المخزونة اما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجهيل اجماعا وقيل
 تجمل عقودا في كل الاحكام فيفتي برواية تملكها بشرط التجهيل للمخافة شرح
 وهما بينه للشرى لا لى او الاستيفاء للمنفعة او تملكه منه الا في ثلاث مذكورة في
 الاشياء ثم فرع على هذا بقوله يجب الاجر لدار قبضت ولم تسكن لوجود تملكه
 من الانتفاع وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة اما في الفاسدة فلا يجب الاجر
 الا بحقيقة الانتفاع كما بسطه في العمادية وظاهر ما في الاسعاف اخراج
 الوقف فتجبر جرحته في الفاسدة بالتمكن كذا في الاشياء **قلت** وهل مال اليتيم
 والمعد للاستغلال والمستاجر في البيع وفا على ما فتى به علما الروم كذلك محل
 تردد فليراجع وبقوله ويسقط الاجر بالغصب اى بالحيلولة بين
 المستاجر والعين لان حقيقة الغصب لا تجرى في العقار وهل تنفع بالغصب
 قال في الهداية نعم خلافا للقاضي خان ولو غصب في بعض المدة فبحسبه
 الا اذا امكن اخراج الغاصب من الدار مثلا بتفاعة او حامية اشياء ولو
 انكر ذلك اى الغصب الموجر وادعاه المستاجر ولا يبيته له يحكم الحال
 كسيلة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد ذخيرته وبقوله ولا يعتق
 قريب الموجر لو كان اجرة لانه لا يملكه بالعقد والمراد من تمكنه الاستيفاء
 تسليم المحل الى المستاجر بحيث لا مانع من الانتفاع فلو سلمه العين
 الموجرة بعد مضي بعض المدة الموجرة فليس لاحدها الامتناع من التسليم و
 التسليم في باقي المدة اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيها لاجله فان
 كان فيها اى في العين الموجرة وقت كذلك كسوت مكة ومنى وحوايتها
 زمن الموسم فانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي
 يرغب لاجله خيره في قبض الباقي كما في البيع كذا في البحر ولوسله المفتاح
 فلم يقدر على الفتح لضيقه ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والاشياء
قلت وكذا الوجع المستاجر عن الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليما لان

مطل
 اجر ثلاثين عقدا

مطل
 الاجر في الفاسدة

التخلية لم تصح ميراثية ولو اختلفا يحكم الحال ولو برهننا فيدنة الميراث
ذخيره وكذا البيع وقيل ان قال له اقبض المفتاح وافتح الباب فهو تسليم
والالا كما بسطه المصنف والميراث طلب الاجر للدار والارض كل يوم وللدار
كل مرحلة اذا اطلقت ولو بين تعيين والخياطة ونحوها من الصنایع اذا
فرغ وسلم فهلكه قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا كل من لعله اشترى ما
لا اثر له كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بجر وان وصليته عمل في بيت
المستاجر نعم لو سرق بعد ما خا ط بعضه او انهدم ما بناه فله الاجر
بحسابه على المذهب بجر وان كمال ثوب خا طه الخياط باجر ففتقه
رجل قبل ان يقبضه رب الثوب فلا اجر له بل له تعيين الفاتق
ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط هو الفاتق فعليه الاعادة كانه لم
يعمل بخلاف فتق الاجنبي وهل للخياط اجر التفصيل بلا خياطة الاصح
لا اشباه لكن في حاشيتها معزيا للمضمرات المقتية به نعم وقال المصنف
يلبغى ان يحكم بالعرف انتهى ثم رايته في التاتر خاينه معزيا للكبرى
ان الفتوى على الاول فتأمل وللخياط طلب الاجر للجزء في بيت المستاجر
بعد اخراجه من التنوير لان تمامه بذلك وبأخراج بعضه بحسابه
جوهره فان احترق بعده بعد اخراجه بغير فعله فله الاجر لتسليمه
بالوضع في بيته ولا غرم لعدم التعدي وقال لا يضمن مثل دقيقه ولا
اجر وان شاخصه الخبز واعطاه الاجر ولو احترق قبله لا اجر
له ويغرم اتفاقا لتقصيره بجر ودرر وان لم يكن الجزية في بيت
المستاجر سواء كان في بيت الجناز او لا فاحترق او سرق فلا اجر له لعدم
التسليم حقيقة ولا ضمان لو سرق لانه في يده امانة خلا فلهما وهي مسيلة الاجر
المشترك جوهره وان احترق الجزء او سقط منه يده قبل الاخراج فعليه
الضمان ثم المالك بالخيار فان ضمنه قيمته مخبوزا فله الاجر وان ضمنه قيمته
دقيقا فلا اجر له للهلاك قبل التسليم ولا يضمن الحطب والملح وللطبخ بعد
العرف الا اذا كان لاهل بيته جوهره والاصل في ذلك العرف فان افسده
اي الطعام الطباخ او احرقه او لم ينضجه فهو ضامن للطعام ولو دخل بنار
ليخبز او ليطبخ بها فوقعت منه شرارة فاحترق البيت لم يضمن للاذن
ولا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء من السكان لعدم التعدي جوهره
وكضرب اللبن بعد الاقامة وقال لا بعد تريحه اي جعل بعضه على
بعض ويقولان ما يقتي ابن كمال معزيا للعون وهذا اذا ضرب في بيت
المستاجر فلو في غير ملكه فلا اجر حتى يعده منصوبا عنده وسر جاعده
ذيل في فروع اللبن على اللبان والتراب على المستاجر وادخال الحمل المنزل
على الحمال لاصبه في الجوانق او صعوده للفرقة الا بشرط وايقاف دابة

طلب
لا اجر للخياط على التفصيل

للحمل على المكاري وكذا الحمال والجوانق والميراث على الكاتب واشترط الورق
عليه بفسد ما ظهر به ومن كان لعله اشترى العين كالصباغ والفضة
حبها لاجل الاجر وهل المراد بالاشترى مملوكة للمعامل كالنشا والقر
ام مجرد ما يعين ويترد قولان اصحهما الثاني فغاسل الثوب وكاسر الفستق
والخطيب والطحان والخياط والحفافي وحالف راسن العبد لهم حبس العين بالاجر
على الاصح تجبتي وهذا اذا كان حالا اما اذا كان الاجر مؤجلا فلا يملك حبسها
كعمله في بيت المستاجر لتسليمه حقا ويضمن بالتعدي ولو في بيت المستاجر
غاية فان حبس فضاع فلا اجر ولا ضمان لعدم التعدي ومن لا اثر لعمله
كالجمال على ظهر اودابة والملاح وغاسل الثوب اي لظهيره لا تخمينه تجبتي
فليحفظ لا يحبس العين للاجرة فان حبس ضمن ضمان العصب وسيجب
في بابه وصاحبها بالخيار ان شاخصه قيمتها اي بدلها شرعا بمحمولة وله الاجر
وان شاخصه محمولة ولا اجر جوهره واذا شرط عمله بنفسه بان يقول لدا عمل
بنفسك او بيدك لا يستعمل غيره الا الفطر فله استعمال غيرها بشرط وغير
خلاصه وان اطلق كان له اي للاجير ان يستاجر غيره افاديا لا استيجارانه لو
دفع لاجنبي ضمن الاول لا الثاني وبصرح في الخلاصة وقيد بشرط العمل لانه لو
شرطه اليوم او غدا فلم يفعل وطالبه مرارا ففطر حتى سرق لا يضمن واجاب
شمس الائمة بالضمن كذا في الخلاصة وقوله على ان تعمل اطلاق لا تقيد
فتقوله ان يستاجر غيره استاجر لياق بعياله فمات بعضهم فجاء بمن بقي فله اجر
بحسابه لانه او في بعض العقود عليه وقيد بقوله لو كانوا اي عياله معلومين
اي للعاقدين ليكون الاجر مقابلا لجهلهم والا يكونوا معلومين فله اي له كل
الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت المونة تنقل بنقصان عددهم فحجانه والافكاه
استاجر رجلا لا يصال قط اي كتاب او زاد الى زيدان ردة اي المكتوب
والزاد لموته اي زيد او غيبته لاشي له لانه يقضه بعوده كالخياط اذا
خا ط ثم فتق وفي الحاشية استاجر ليذهب لموضع كذا ويدعو فلانا باجر
مسمى فذهب للموضع فلم يجد فلانا وجب الاجر فان دفع القط الى ورثة
في صورة الموت او من يسلم اليه اذا حضر في صورة غيبته وجب الاجر
بالذهاب وهو نصف الاجر المسمى كذا في الدرر والغرر وتبعه المصنف
ولكن تعقبه المحشون وعولوا على لزوم كل الاجر لكن في القريتان عن
النهاية انه ان شرط المحي بالجواب فنصفه والافكاه فليكن التوفيق وان
وجده ولم يوصله اليه لم يجب له شيء لا تنقأ العقود عليه وهو الايصال
واختلف فيما لو مزقه متولى ارض الوقف اجرها بغير اجر المثل يلزم مستاجر
اي مستاجر ارض الوقف لا المتولى كالمثل فيه بعضهم تمام اجر المثل على المقتي
به كما في الحري عن التخصيص وغيره وكذا حكم وصحاب كما في مجمع الفتاوى بقي الضمان

يقى بكل ما هو انفع للوقف

في عصب عفار الوقف وغصب منافعه وكذا يقى بكل ما هو انفع للوقف فيما
اختلف العلماء فيه حتى تقضوا الاجارة عند الزيادة الفاحشة نظرا للوقف
وصيانة لحق الله تعالى حاوي قدسي مات الاجر وعليه ديون متى فسخ العقد
بعد تعجيل البدل فالستاجر لو الميعن في يده ولو بعد فاسد اشياء احق
بالستاجر من غمايه حتى يستوفي الاجرة المحملة الا انه لا يسقط الدين
بهلاكه اى بهلاك هذا المستاجر لانه ليس برهن من كل وجه بخلاف الرهن
فانه مضمون باقل من قيمته ومن الدين كما سيجي في باب جمع قتاوى **فترفع**
الزيادة في الاجرة من المستاجر تضح في المدة وبعدها واما الزيادة على
المستاجر فان في الملك ولو لقيم لم تقبل كالورخصت وان في الوقف فان
الاجارة فاسدة اجرتها الناظر بلا عوض على الاول لكن الاصل صحتها باجر المثل
ولو ادعى رجل انها بغبن فاحش فان احب القاضى ذوخرة انها كذلك فسخها
وتقبل الزيادة وان شهد واوقت العقد انها باجر المثل والا فان كانت اضارا
وتعنت لم تقبل وان كانت لزيادة اجر المثل فاختار قبولها فيفسخها المتولى فان
امتنع فالقاضى ثم يوجرها من زاد فان كانت دارا او حانوتا او ارضا فارغة
عرضها على المستاجر فان قبلها فهو احق ولزومه الزيادة من وقت قبولها فقط
وان انكر الزيادة اجر المثل وادعى انها اضار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها
اجرها المتولى وان كانت مزروعة لم تصح اجارتها لغرض صاحب الزرع لكن
تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بنى او غرس فان كان استاجرها متاهرة
فانها توجر لغيره اذا فرغ الشجر ان لم يقبلها لان عقادها عند راس كل شجر والبناء
يملكه الناظر بضمته مستحق القلع للوقف او يصير حتى يتخلص بناؤه وان كانت
المدة باقية لم توجر لغيره واما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع واما اذا
زاد اجر المثل في نفسه من غير ان يزيد احد فله المتولى فسخها وعليه الفتوى وما لم
تفسخ كان على المستاجر المسمى اشياء مغر باللمغري **قلت** وظاهر قوله والبناء
يملكه الناظر الخ انه يملكه لجهة الوقف فهو على صاحبه وهذا هو الارض تنقص بالقلع
والا شرط رضاه كافي عامة الشروح منها البحر والمنع فيقول عليها لانها الموضوع لتقبل
المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي فتاوى سويد زاده من الوقف من المفقود
حانوت وقف بنى فيه ساكنة بلا اذن متولى ان لم يضر رفعه رفعه وان ضر فهو
المضيع ماله فليترى الى ان يتخلص ماله من تحت البناء ثم ياخذه ولا يكون بناؤه
ما نفعه من صحة الاجارة لغيره اذ لا بد له على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو
اصطلحوا ان يجعلوا ذلك للوقف بثمن لا يجازى وراقل القيمتين من زرعها وبنيها
فيه صح ولو لحق الاجر دين رفع الامر للقاضى ليفسخ العقد وليس للاجر ان
يفسخ بنفسه وعليه الفتوى ويجوز بمنزلة الاجرة او بالكثر او باقل بما يتقايست
فيه الناس لا بما لا يتقايست فتكون فاسدة فيوجرها اجارة صحيحة اما من الاول ومن

مطل الزيادة في الملك لا يقبل

مطل فارة الزرع وعقود غير صحيحة

غيره

غيره باجر المثل او بزيادة بقدر ما يرضى بالمستاجر انتهى وفي فتاوى الحانوتى
بينت الاثبات مقدمة وهي التي شهدت اولابان الاجرة اجرة المثل وقد انقضت بها القضا
فلا تنقض قال وبه اجاب بقيمة المذهب فيلحظ **باب ما يجوز**
الاجارة وما يكون خلافا فيها اى في الاجارة تصح اجارة حانوت اى دكان ودان
بلا بيان ما يعمل فيها لغيره للتعارف وبلا بيان من يسكنها فله ان يسكنها غيره
باجارة وغيرها كما سيجي وله ان يعمل فيها اى الحانوت والدار كل ما اراد فينتد
ويربط داو به ويكسر خطبه ويستنجي بحداره ويتخذ بالوعتان لم تضر ويضمن
برحى اليد وان ضربه يقضى قيمته غير انه لا يسكن بالبناء للفاعل والمفعول احدا
او قصارا او طحانا من غير رضا المالك او اشتراط ذلك في عقد الاجارة لانه يوطن
البناء فيتوقف على الوضوء ولو اختلفا في الاشتراط فالقول للموجر كما لو انكر اصل
العقد وان اقاما البينة فالبينة بينة المستاجر لا ثباتها الزيادة خلاصه
وفيها استاجر للقصار فله الحدادة ان اتحد ضررها ولو فعل ما ليس له
لزومه الاجر وان انهدم به البناء ضمنه ولا اجر لانهما لا يجتمعان وله السكنى
بنفسه واسكان غيره باجارة وغيرها وكذا كل ما لا يختلف بالتعليل بطل التعيد
لانه غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما سيجي ولو اجر بالكثر تصدق بالفضل الا في
سليتين اذا اجرها بخلاف الجنس او اصلح فيها شيئا ولو اجرها من الموجر لا تصح
وتفسخ الاجارة في الاصح بخرم من الجوهره وسيجي تصحيح خلاصه فتنبيه وتصحيح
اجارة ارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها او قال على ان ازرع فيها **ما**
اشا كيلا تقع المنازعة والانهى فاسدة للجهالة وتنقلب صحيحة بزرعها
ويجب المسمى والمستاجر الشرب والطريق ويزرع زرعين ربيعا وخريفا
ولو لم يمكنه الزراعة للحال لاحتياجها لسقى او كرى ان امكنه الزراعة في مدة
العقد جاز والا لا وتامة في القيمة اجرها وهي مشغولة بزرع غيره ان كانت
الزرع بحق لا تجوز الاجارة لكن لو حصده وسلمها انقلبت جائزة ما لم يتحصده
الزرع فتجوز ويومر بالحصاد والتسليم به يقضى بزرائه الا ان يوجرها مضافة
الى المستقبل فتجوز مطلقا وان كان الزرع بغير حق صححت لامكان التسليم بغيره
على قلعه ادرك او لا فتاوى قارى الهداية في الوهبانية تصح اجارة الدار
المشغولة يعنى ويومر بالتقريغ وابتد المدة من حين تسليمها وفي الاشياء
استاجر مشغولا وفارغاص في الفارغ فقط وسيجي في المتفرقات وتصح اجارة
ارض للبناء والغرس وسائر الانتفاعات كطبخ آجر وخرف ومقلا وملاحا حتى
تلتزم الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا تجر فان مضت المدة قلعه وسلمها
فارغة لعدم نهايتها الا ان يخرم له الموجر قيمته اى البناء او الغرس مقلوعا
بان تقوم الارض بهما وبدونها فيضمن ما بينهما اختيارا ويملكه بالنصب
عطف على بخرم لان فيه نظرا لهما قال في البحر وهذا الاستثناء من لزوم

المستاجر السكنى والسكان

مطل لواجرها من الموجر

مطل اجار ارضا مزروعة

مطل الاجارة المضافة

مطل اجارة للشغول

القلع على المتاجر فاذا انزل من القلع لورضى المجر بدفع القيمة
 لكن ان كانت تنقص بتملكها جبرا على المتاجر والا فريضه او يرضى المجر
 عطف على غيرم يتوكله اى البناء والغرس فيكون البناء والغرس لهذا الارض
 لهذا وهذا الترك ان باجر فاجارة والا فاجارة فلها ان يوجراهما لثالث
 وينقسم الاجر على قيمة الارض بلبانها وعلى قيمة البناء بلا ارض فيأخذ كل
 حصته مجتبي وفي وقف القنية بنى في الدار المسيلة بلا اذن القيم وترع
 البناء يرضى بالوقف يجبر على دفع قيمته للباقي الخ ولو استاجر ارض وقف
 وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمتاجر استبقاؤها باجر المثل
 اذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو ادى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك
 كذا في القنية قال في البحر وبهذا تعلم ايضا سيلة الارض المختارة وفي مقولة
 ايضا في اوقاف الخصاص والرطوبة لعدم نهايتها كالشجر تنقطع بعد مضي المدة
 ثم المراد بالرطوبة ما يبقى اصله في الارض ابدا وانما يقطع ورقه ويباع او
 زهره واما اذا كان له نهاية معلومة كما في الفجل والجزر والبادنجان فينبغي
 ان يكون كالزراع يترك باجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في حواشي الكثر
 وقواه بما في معاملة الحائنة فليحفظ **قلت** بقى لوله نهاية معلومة
 لكنها بعيدة طويلة كالقصب فيكون كالشجر كما في فتاوى ابن الجلبى فليحفظ
 والزراع يترك باجر المثل الى ادراكه رعاية للجائنين لان له نهاية بخلاف
 موت احدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى على حاله الى الحصاد وان
 انقضت الاجارة لان ابقاءه على ما كان اولى مادامت المدة باقية اما بعدها
 فباجر المثل ويلحق بالمتاجر المستعير فيترك الى ادراكه باجر المثل واما
 الغاصب فيومر بالقلع مطلقا لظلمه ثم المراد بقولهم يترك الزرع باجر
 اى بقضا او بعقد حتى لا يجب الاجر الا باحدهما كما في القنية فليحفظ بحسب
 وتصح اجارة الدابة للركوب والحمل والثوب للباس لا تصح اجارة الدابة
 ليجنبها اى لاجل ان يجعلها جنبية بين يديه ولا يربكها ولا تصح اجارتها
 ايضا لاجل ان يربطها على باب داره ليراها الناس فيقولوا له فروس
 او لاجل ان يزين بيته او حانوته بالثوب لما قدمنا ان هذه منفعة
 مقصودة من العين واذا فسدت فلا اجر وكذا لو استاجر بيتا ليصلي فيه
 او طبيا ليشمه او كتبا او لوشعرا ليقراه او مصحفا شرح وهبانية وان لم
 يقيدها بركب ولا بلس اللبس وركب من شاة وتعين اول ركب ولا بلس
 ولو لم يبين من يركبها فسدت للجهالة وتقلب صحبة ركوبها وان
 قيد بركب او لابس مخالفا لغيره اذا عطيته ولا اجر عليه وان سلم بخلاف
 حانوته اتعد فيه حدا مثلا حيث يجب الاجر اذا سلم لانه لما سلم تبين
 انه لم يخالف وانه لا يوهن الدار كما في الغاية لانه مع الضمان ممتنع ومثله في

مطل
بنى في الدار المسيلة

مطل
غرس وبني وضمت
المدة

مطل
سيلة الارض المختارة

مطل
الرطوبة كالشجر

مطل
المستعير والمتاجر

الحكم كل ما يختلف بالمتعل كالغسائط وفيما لا يختلف به بطل تقييده به كالتو
 شرط سلكي واحده ان يسكن غيره لما مر ان التقييد غير مفيد وان سمي
 نوعا وقدرنا كغيره حمل مثله واخف الاضرار كالمخ والمخ الاصل ان من استحق
 منفعة مقدرة بالعقد فاستوفاه او مثله او دونها جاز ولو اكثر لم
 يحس ومنه تخمير وزن البرقظنا الاشجار في الاصح ولو اردف من يمسك
 بنفسه وعطبت الدابة يضمن النصف ولا اعتبار للثقل لان الادى غير
 موزون وهذا ان كانت الدابة تطيق حمل الاثنين والا فكل بكل حال
 كالوحلة الركاب على عاتقه فانه يضمن الكل وان كانت تطيق حملها لكونه
 في مكان واحد وان كان الرديف صغيرا لا يمسك ضمن بقدر ثقله
 كحمله شيئا آخر ولو من ملك صاحبها كولد الناقة لعدم الاذن وليس
 المراد ان الرجل يوزن بل ان يسأل اهل الخيزرة كم يزيد ولوركب على
 موضع الحمل ضمن الكل لما مر وكذا لو لبس ثيابا كثيرة ولو ما ايلبسه الناس
 ضمن بقدر ما زاد مجتبي واذا اهلك بعد بلوغ المقصد وجب جميع الاجر
 لركوبه بنفسه مع التصمين اى لنصف القيمة لركوب غيره ثم ان ضمن
 الركاب لا يرجع وان ضمن الرديف رجع لو مستاجر من المتاجر والا لا
 قيد بكونها عطبت لانها لو سلمت لزم المسمى فقط وبكونه اردفه لانه لو
 اقعه في السرج صار غاصبا فلا اجر عليه تجر عن الغاية لكن في السراج
 عن المشكل ما يخالفه فليتأمل عند الفتوى كيف وفي الاشياء وغيرها ان
 الاجر والضمان لا يجتمعان واذا استاجرها ليحمل عليها مقدارا فحمل عليها اكثر
 منه فعطبت ضمن ما زاد بالثقل وهذا اذا حملها المتاجر فان حملها صاحبها
 بيده وحده فلا ضمان على المتاجر لانه هو المباشرة عادية وان حمله الحمل
 معا ووضعاه عليها وجب النصف على المتاجر بفعله وهدر فعل ربها
 مجتبي ولو كان البر مثلا في جولتين فحمل كل واحد منهما جولا اى وعاء
 كعدل مثلا وحده ووضعاه عليها معا او متعاقبا لا ضمان على المتاجر
 ويجعل حمل المتاجر ما كان مستحقا بالعقد غايه ومفاده انه لا ضمان
 على المتاجر سوا تقدم او تاخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه على
 خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المص **قلت** وما في الخلاصة هو ما
 يوجد في بعض نسخ المتن من قوله وكذا الاضمان لو حمل المتاجر اولاهم
 زب الدابة وان حمل ربها اولاهم المتاجر ضمن نصف القيمة انتهى
 فتنبه وهذا اى ما مر من الحكم اذا كانت الدابة المستاجرة تطيق مثله
 اما اذا كانت لا تطيق فجميع القيمة لازم على المتاجر بيلع ويجب عليه
 كل الاجر الاجر للحمل والضمان للزيادة غايه وافاد بالزيادة انها من
 جنس المسمى فلو من غيره ضمن الكل كالوحلة المسمى وحده ثم حمل عليها

الزيادة وحدها نحو قال ولم يتعرضوا للاجر اذا سلمت لظهور وجوب
المسمى فقط وان حمله المتاجر لان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه
علم حكم المكاري في طريق مكة وضمن بضربها وكسرها بالجماع التقييد الاذن
بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب او الوصي للتاديي ضمن لوقوعه
بزوجر وتبريك وقالوا لا يضمنان بالمتعارف وفي الغاية عن التمة الاصح
رجوع الامام لقولهما لا يضمن بسوقها اتفاقا وظاهر الهداية ان المتاجر
الغرب للاذن العرفي واما ضربه دابة نفسه فقال في الفتية عن ابى حنيفة
لا يضربها اصلا وبخاصة فيما زاد على التاديي وضمن بتزويج السرج
ووضع الايكاف سوا وكف بمثله او بالاسراج بما لا يسرج هذا الحمار
بمثله جميع قيمته ولو بمثله او اسرجها مكان الايكاف لا يضمن الا اذا زاد
وزنا فيضمن بحسبه ابن كمال كما يضمن لو استاجرها بغير الحمار فالحمار
بالجماع لا يلزم مثله وكذا لو ابدله لان الحمار لا يختلف بالجماع وغيره غايه
او سلك طريقا غير ما عينه المالك ونقاه وتا بعد او وعوا او خوقا
بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال او حمله في البحر اذا قيد بالبر مطلقا
سلكه الناس او لا لخطر البحر فلم يقيد بالبر الا ضمان وان بلغ المنزل
فله الاجر لحصول المقصود وضمن بزرع رطبة وقدام بالبر ما نقص
عن الارض لان الرطبة ارض من البر ولا اجر لانه غاصب الا فيما استثنى كما سيجي
في بزرع الارض لانه لا يقل ضررا لا يضمن ويجب الاجر وضمن بخياطة قبا
وامر ببيع قيمه ثوبه وله اي لصاحب الثوب اخذ القبا ودفع اجر مثله
لا يجاوز المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وكذا اذا خاط سراويل وقدام بالثياب
فان الحكم كذلك في الاصح فتقييد الدرر بالبقا اتفاقا وضمن بصبغه اصفر
وقدام بامر ببيع ثوب ابيض وان شأ المالك اخذه واعطاه ما زاد الصبغ
فيه ولا اجر له ولو صبغ رديا ان لم يكن فاحشا لا يضمن الصباغ وان كان
فاحشا عند اهل فته يضمن قيمة ثوب ابيض خلاصه **فروع** قال للخياط
اقطع طول وعرضه وكم كذا فجاء ناقصا ان قدر اصبع ونحوه عفو وان اثار
ضمنه قال ان كفا في قيصا فاقطعه بدرهم وخطه فقطعه ثم قال لا يكفيك
ضمن ولو قال ايكفيني قيصا فقال نعم فقال اقطعه فقطعه ثم قال لا يكفيك
لا يضمن نزل الحمال في مفازة ولم يرتحل حتى فسد المال بسرقة او مطر ضمن
لو السرقة والمطر غالبا خلاصه وفي الاشياء استعان برجل في السوق لبيع
متاعه فطلب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا في حانوته ليعمل
له وفي الدرر دفع غلامه او ابنة لحائك مدة كذا ليعلم النسيج وشرط عليه
كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط فبعد التعليم طلب كل من العمل والمولى اجرا
من الآخر اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل وفيها استاجر دابة الى موضع

العبارة لعادتهم في الاجر

تجار وزبها الى اخر ثم عاد الى الاول فعطبت ضمن مطلقا في الاصح كما في العارية
وهو قولهما واليه رجع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه خوف المكاري
فرجع واعاد الحمل للحمل الاول لا اجر له وينبغي ان يجبر على الاعادة وفيه
دفع ابريسا الى صباغ ليصبغه بكذا ثم قال لا تصبغه ورده على فلم يرده
ثم هلك الاثمان وفيه سيئ ظهير الدين عن استاجر رجلا ليعمل
له في الصنعة فلما خرج نزل المطر وامتنع بسببه هل له الاجر قال لا
استاجر دابة ليعملها كذا فرصت فحملها دونه هل للمستكرى الرجوع
بخصته قال لا لانه رضى بذلك استاجر رضى ففعله الجيران عن الطحن
لتوهين البناء وحكم القاضي بمنعه هل تسقط حصنة مدة المنع قال لا
مالم يمنع حسا من الطحن استاجر حمارا سنة ففرق مدة هل يجب كل الاجر
قال انما يجب بقدر ما كان منتفعا وفي الوهبيا نية **قلت**
ويستقط في وقت العماره مثلما لو انهد بعض الدار فاهدم بخور
وخالف في قدر العماره امرا يقدم فيها قوله لا المهر
قلت ومفاده رجوع المتاجر بما ثبت على الموجه بمجرد الامر يعني
الا في تنور بالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار سقط
كل الاجر ولا تنسخ به مالم يفسخها المتاجر بحجرة الموجه هو الاصح واذا
بنيت لا خيار له وفي سكني عرضتها لا يجب الاجر قاله ابن الشحنة **قلت**
وفي نفيه نظر ولعله اريد المسمى اما اجرة المثل او حصنة العرصة فلا مانع من
اذمها فتأمل وسيجي في فسحها ما يفيد فتنبه استاجر حمارا وشرط حظ
اجرة شهرين للعطلة فان شرط قدر العطلة صح بزيادة اجرة السجين
والسجان في زماننا يجب ان يكون على رب الدين خزائن الفتاوى انقضت
مدة الاجارة ورب الدار غايب فسكن المتاجر بعد ذلك سنة لا يلزمه
الكر لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذلك لو انقضت المدة
والمتاجر غايب والدار في يد امرأة لان المرأة لم تسكنها باجر اجر داره
كل شهر يكذا فكل الفسخ عند تمام الشهر ولو غاب المتاجر قبل تمام الشهر
وتترك زوجته ومتاعه فيها لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة لانها ليست
بخصم والحيلة اجارتها لآخر قبل تمام الشهر فاذا تم تنفسخ الاولى فتنفذ
الثانية فتخرج منها المرأة وتسلم للثاني خاينه **باب الاجارة**
الفاسدة الفاسد من العقود ما كان مشروعا باصله دون وصفه
والباطل ما ليس مشروعا اصلا لا باصله ولا بوصفه **وهو الاول** وهو
الفاسد وجوب اجرا مثل الاستعمال لو المسمى معلوما ابن كمال بخلاف
الثاني وهو الباطل فانه لا اجر فيه بالاستعمال حقايق ولا تلك المنافع
في الاجارة الفاسدة بالقرض بخلاف البيع الفاسد فان المبيع يملك

خوف المكاري رجوع

خربت الدار سقط

فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى لو قبضها المستاجر ليس له ان يوجرها
ولو اجرها وجب اجر المثل ولا يكون غاصبا ولا اول نقض الثانية بخبر
معزيا للخلاصة وفي الاشياء المستاجر فاسد الاجر صحيحا جاز وبخبر نقض
الاجارة بالشروط المخالفة لمقتضى العقد فكل ما افسد البيع مما يفسد بها
كجهالة ما جاور اجرة او مدة عمل وكسر طعمام عبد وعلف دابة ومرتبة
دار او مفارمها وعشر او خراج وموتة ردا شيئا وتفسد ايضا بالشيوع
بان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة من غير شريك او من
احد شريكه انفع الوسائل ومهادية في الفصل الثلاثين واخرت بالاصلي
عن الطاري فلا يفسد على الظاهر كان اجر الكل ثم فسح في البعض او اجبر
الواحد فانت احداهما او بالعكس وهو الحيلة في اجارة المشاع كما لو قضى بجواز
الا اذا اجر كل نصيبه او بعضه من شريكه فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه
الفتوى زيلعي وبخبر معزيا للمعنى لكن رده العلامة قاسم في صحيحه بان
ما في المعنى شاذ مجهول القابل فلا يعمل عليه **قلت** وفي البدائع لو اجر
مشاعا يحتمل القسمة فقسم وسلم جاز لزوال المانع ولو ابطالها الحاكم ثم قسم
وسلم لم يجوز وتفسد بجهالة المسمى كله او بعضه كسمية ثوب او دابة او
مائة درهم على ان يرميها المستاجر لصيرورة المرمية من الاجرة فيصير الاجر
مجهولا وتفسد بعدم التسمية اصلا او بتسمية خمر او خنزير فان قدرت
بالاخيرين بجهالة المسمى وعدم التسمية وجب اجر المثل يعني الوسط
منه لا بالتمكن بل باستيفاء المنفعة حقيقة كما مر بالغاما بلغ لعدم ما
يرجع اليه ولا ينقص عن المسمى ولا تقسدهما بل بالشرط او الشيوع
مع العلم بالمسمى لم يرد اجر المثل على المسمى لرضاها به وينقص عنه فساد
التسمية واستثنى الزيلعي ما لو استاجر دارا على ان لا يسكنها فسدت
ويجب ان يسكنها اجر المثل بالغاما بلغ وحمله في البحر على ما اذا جهل المسمى
لكن ارجعه قاضي خانة في شرح الجامع الى جهالة المسمى فانهم وعلى كل فلا
استثنائا فتنبه **قلت** وينبغي استثنائا الوقف لان الواجب فيه اجر
المثل بالغاما بلغ فتأمل فان اجر داره تفريع على جهالة المسمى بعبد
مجهول فسكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغاما بلغ
ونفسه في الباقي من المدة اجر حانونا كل شهر بكذا صح في واحد فقط وفي
في الباقي لجها لهما والاصل انه متى دخل كل فيما لا يعرف منتهاه تعيين
ادناه واذا تم الشهر فكل نسجها بشرط حضور الآخر لانها العقد
الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله هو الليلة الاولى ويومها عرفا وبه
يفتي صح العقد فيه ايضا وليس للموخر اخراجه حتى ينقضي الاجر
كما لو عجل اجرة شهرين فاكثر لكونه كالمسمى زيلعي الا ان يسمى لكل اى جملة

شهور معلومة فيصح لزوال المانع واذا اجرها سنة بكذا صح وان لم يسج اجر
كل شهر وتقسيم سوية واول المدة ما سمي ان سمي والا فقسما العقد هو اولها
فان كان العقد حين يهل بضم ففتح اى يبصر الهلال والمراد اليوم الاول
من الشهر شمسي اعتبر الالهة والا فالايام كل شهر ثلاثون وقال يتم الاول
بالايام والباقي بالالهة استاجر عبدا باجر معلوم وبطعامه لم يجوز جهالة
بعض الاجر كما مر وجاز اجارة الحمام لانه عليه السلام دخل حمام المحفد
والعرف وقال عليه السلام ما رآه المؤمنون حسنا فهو عند الله حسن **قلت**
والمعروف وقفه على ابن مسعود كما ذكره ابن حجر وجاز بناءه للرجال والنساء
هو الصحيح للحاجة بل حاجتهن اكثر لكثرة اسباب اغتسالهن وكراهة عثمان
محمول على ما فيه كشف عورة زيلعي وفي احكامات الاشياء ويكره لها دخول
الحمام في قول وقيل اللمريضة او نفسها والمعتدان لا كراهة مطلقا **قلت**
وفي زماننا لا شك في الكراهة لتحقيق كشف العورة وقد مر في النفقة والحج
لانه عليه السلام احتجم واعطى اجرة وحديث النبي عن كسبه منسوخ والظهير
بكسر فمر المرصعة باجر معين لتعامل الناس بخلاف بقية الحيوانات
لعدم التعارف وكذا بطعامها وكسوتها ولها الوسط وهذا عند الامام
لجريان العادة بالتوسعة على الظير شفقة على الولد وللزوج ان يطاها
خلا فالملك لا في بيت المستاجر لانه ملكه فلا يدخله الا باذنه والزوج له
في تكاح ظاهر اى معلوم بغير الاقرار فسحها مطلقا شأنه اجارتها ولا في
الاصح ولو غير ظاهر بان علم باقرارها لا يفسحها لان قولها لا يقبل في حق المستاجر
وللمستاجر فسحها بجلها ومرضها ونجورها فحجرا بيننا ونحو ذلك من الاعذار
لا يكرها لانه لا يضرب بالصبي ولومات الصبي والظير انتقضت الاجارة
ولومات ابوه لا وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه **ود** هنة
بفتح الدال اى طليه بالدهن للعرف وهو معتبر فيما لانص فيه لا يلزمها
ثمن شيء من ذلك وما ذكره محمد من ان الدهن والريحان عليها فعادة اهل
الكوفة وطواى ثمنه واجرة عملها على ابيه ان لم يكن له للصغير مال والا فقي
ماله لانها كالنفقة فاذا ارضعته بلبن شاء او غدنه بطعام ومضت المدة
لا اجر لها لان الصحيح ان المعتود عليه هو الارضاع والثمنية لا اللبن والنقد
عنايه بخلاف ما لو دفعته الى خادما حتى ارضعته او استاجرت من ارضعته
حيث تحقق الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح شرين لا ليدع عن الدخيرة
ولو اجرت نفسها لذلك لقوم اخرين ولم يعلم الاولون فارضعها وفرغت
اثمت ولها الاجر كاملا على الفريقين لشبهها بالاجير الخاص والمشارك
وتماه في العناية لانضم الاجارة لعيب التيس وهو تزوه على الاناث
ولا لاجل المعاصي مثل الغنا والنوح والملاهي ولو اخذ بلا شرط يباح

ولا لاجل الطاعات مثل الاذان والحج والامامة وتعليم القرآن والفقه
ويفتى اليوم بصحتها لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويجوز
المستاجر على دفع ما قيل فيجب المسمى بعقد واجر المثل اذ الميز كرمدة
شرح وهبانية من الشركة ويجلس به به يفتى ويجوز على دفع الحلو
المرسومة هي ما يهدي للمعلم على روس بعض سور القرآن سميت بها
لان العادة اهذ الحلاوى ولو دفع غز لا اخر ليسجه له بنصفه اى
بنصف الغزل او استاجر بغلا ليحمل طعامه ببعضه او ثور يطحن برة
ببعض دقيقه فسدت في الكل لانه استاجره بجزء من عمله والاصل
في ذلك نهية عليه السلام عن قفيز الطحان وقد مناه في بيع الوفا والحيلة
ان يغير الاجرا ولا او يسمى قفيزا بلا تعيين ثم يعطيه قفيزا منه فيجوز
ولو استاجره ليحمل له نصف هذا الطعام بنصفه الاخر لا اجر له اصلا
لصيرورته شريكا وما استشكل الزيلعي اجاب عنه المصنف قال وصرحوا
بان دلالة النص لا عموم لها فلا يخصص عنها شئ بالعرف كما زعمه شاخ
بلخ او استاجر خبزا ليخبز له لثا قفيز دقيق اليوم بلدهم فسدت عند
الامام لجمعه بين العمل والوقت ولا ترجيح لاحدهما فيفضي للمنازعة
حتى لو قال في اليوم او على ان تفرغ منه اليوم جازت اجماعا او
ارضا بشرط ان يثنيها اى يحو ثنها مرتين او يكرى انها رها العظا او
بسرقتها لبقا اثر هذه الافعال لرب الارض فلم يبق لم تقصد او بشرط
ان يزرعها بوزارة ارض اخرى لما يحى ان الحبس بانقارده يحوم النساء
وقوله فسدت جواب الشرط وهو قوله ولو دفع الح وصحت لو استاجر
على ان يكرىها ويزرعها او يسقيها ويزرعها لانه شرط يقتضيه العقد
ولو استاجر حمل طعام مشترك بينهما فلا اجر له لانه لا يعمل شيا لشريكه
الا ويقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر كراهن استاجر الرهن من
المرتهن فانه لا اجر له لتقعه بملكه وفي جواهر الفتاوى لو استاجر حماما
فدخل المجرع مع بعض اصدقائه الحمام لاجر عليه لانه يترد بعض العقود
عليه وهو منفعة الحمام في المدة ولا يسقط شئ من الاجرة لانه ليس معلوم
استاجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها واى شئ يزرعها فسدت الا ان
يجمع بخلاف الدار لو توقعه على السكنى كما مر واذا فسدت فزرعها فمضى
الاجل عاد صحيحا فله المسمى استخانا وكذا لو لم يمس الاجل لارتفاع
الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت فلو حذف قوله فمضى الاجل
كقاضي خان في شرح الجامع لكان اولى وان استاجر حماما الى بغداد ولم
يسم حمله فحمله المعتاد فهلك الحمام لم يضمن لفساد الاجارة فالعين
امانة كما في الصحة فان بلغ فله المسمى لما مر في الزراعة فان تنازعا قبل

الزروع في سيلة الزراعة او الحمل في سيلتها فسخت الاجارة دفعا للفساد
لقيامه بعد استاجره اية ثم مجد الاجارة في بعض الطريق وجب عليه
اجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب لما بعده عند ابي يوسف لانه بالبحر
صار غامضا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى بزرع
وكانه لا قول للامام وفي الاشباه قصر الثوب المحجود فان قبله فله
الاجر والا لا وكذا الصباغ والنساج اجارة المنفعة تجوز اذا اختلفا
جنسا كما سيجار سكنى دارين زراعة ارض واذا اتخذا لا يجوز كاجارة
السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقرر
ان الجفيس بانفراده يحوم النساء فيجب اجر المثل باستيفاء النفع كما مر لفساد
العقد استاجر ليصيده او يحتطب فان وقت لذلك وقتا جاز ذلك
والا لا ولوم يوقت وعين الحطب فسد الا اذا عين الحطب وهو اى
الحطب ملكه فيجوز تجبتي وبه يفتى صيرفيه **فروع** استاجر امراته
لتخبز له خبزا للاكل لم يجز وللبيع جاز صيرفيه اجرت دارها لزوجهما
نسكنها فلا اجر خاتنه واشباه **قلت** لكن في حاشيتها تنوير البصائر
عن المضمرات معنى بالكبرى قال قاضي خان هنا الفتوى على الصحة لتبعيةها
له في السكنى فيلحفظ وجاز اجارة الماشطة لتزوين العروس ان ذكر العمل
والمدة بآذيه وجاز اجارة القناة والنهر مع الماء به يفتى لعموم البلوى
بضمير **باب** **فما ان الاجير** الاخر على ضربين مشترك
وخاص فالاول من يعمل لا الواحد كالحياط ونحوه او يعمل له عملا غير موقت
كان استاجره للحياطة في بيته غير مقيد بمدة كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل
لغيره او موقتا بلا تخصيص كان استاجره لرعي غنمه شهر بدرهم كان مشتركا
الا ان يقول ولا ترعي غنم غيري ويستضع وفي جواهر الفتاوى استاجر
حايكا لينسج ثوبا ثم اجر الحايك نفسه من اخر للنسج صح كلا العقدان
لان العقود عليه العمل لا المنفعة ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل
كالقصار ونحوه كفتال وحال وملاح ودلال وله خيار الروية في كل
عمل يختلف باختلاف العمل تجبتي ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط
عليه الضمان لان شرط الضمان في الامانة باطل كالمودع وبه يفتى كما في
عامة المفترقات وبه جزم اصحاب المقوف فكان هو المذهب حنلافا
للاشباه وافتنى المتأخرون بالصالح على نصف القيمة وقيل ان الاجير
مصلحا لا يضمن وان بخلافه يضمن وان مستود الحال يومر بالصالح
عمادية **قلت** وهل يجبر عليه حرره تنوير البصائر نعم كن تمت
مدته في وسط البحر او البرية تبقى الاجارة بالجبر ويضمن ما هلك بعمله
لتحريق الثوب من دقه وزلق الحال وغرق السفينة من مدة حيا وز

الاجر والضمان لا يجتمعان

اجرت دارها لزوجهما

تبقى الاجارة بالجبر

المعتاد اذ لا بخلاف الحجام ونحوه كما ياتي عمادية والفرق في الدرر وعندها على خلاف ما بحثه صدر الشريعة فتأمل لكن قوى الغنى في قول صدر الشريعة فتنبه وفي المنية هذا اذا لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة فان كان لا يضمن اذ لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه وفيها حمل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فاساقها المكاري فعترت وفسد المتاع لا يضمن اجماعا قلت وقد مناع عن الاشياء مغريا للزبيل ان الوديعة باجر مضمونة فليحفظ ولا يضمن به بني ادم مطلقا من غرق في السفينة او غط من الدابة وان كان بسوقه او قوده لان الاذى لا يضمن بالعقد بل بالجناية ولا جناية لاذنه فيه وان انكسروا في الطريق ان شأ المالك ضمن الحمال قيمته في مكان حمله ولا اجرا وفي موضع الكسر واجره بحسابة وهذا لو انكسر بصنعه والابان زحمه الناس فانكسر فلا ضمان خلا فالحمالان لا ضمان على حجام وبناع اي بيطار وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذ لم يهلك المجني عليه وان هلك ضمن بنصف دية النفس لتلفها بما ذون فيه وغير ما ذون فيه فيتنصف ثم فرع عليه بقوله فلو قطع الختان الحشفة وبرى المقطوع حجب عليه دية كاملة لانه لما برى كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان وان مات فالواجب عليه نصفها لحصول تلف النفس بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الجلد والاخر غير ما ذون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يبرى لا يصح لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها سئل صاحب المحيط عن فصاد قال له غلام افصد في فقصده فصادا معتادا فمات بسببه قال تجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عمن فصد نايما وتركه حتى مات من السيلان قال يجب القضاء والثاني وهو الاجير الخاص ويسمى اجير واحد وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالتخصيص ويحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل لمن استوجب شهر للخدمة او شهر للرعي الغنم المسمى باجر مسمى بخلاف ما لو اخرج المدة بان استأجره للرعي شهرا حيث يكون مشتركا الا اذا شرط ان لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره فيكون خاصا وتحقيقه في الدرر وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل بقص من اجرة بقدر ما عمل فتاوى التوازل وان هلك في المدة نصف الغنم او اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة مادام يرعى منها شيئا لما امر ان المعقود عليه تسليم نفسه جوهره وظاهر التعليل بقاء الاجرة لو هلك كلها وبه صرح في العمادية ولا يضمن ما هلك في يده او بعمله كالتخريق الثوب من دقه الا اذا تعمد الفساد

فيضمن كالمودع ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلا ضمان على ظيئر في صبي صناع في يدها او سرق ما عليه من الخلق لكونها اجير واحد وكذا الاضمان على حارس السوق وحافظ الخان وصح ترديدا لاجر بالتزديد في العمل كان خطئه فارسيا فبدرم اورويا فبدرهمين وزمانه في الاول كذا بخط المص لمحقا ولم يشرحه ويستفح قال شيخنا الرملي ومعناه ويجوز في اليوم الاول دون الثاني كان خطئه اليوم فبدرهم او غدا فبنصفه ومكانه كان سكنت هذه فبدرهم او هذه فبدرهمين والعامل كان سكنت عطارا فبدرهم او حاداف فبدرهمين والمسافة كان ذهبت للكوفة فبدرهم والبقرة فبدرهمين والحمل كان حملت مشعيل فبدرهم او برا فبدرهمين وكذا لو خيره بين ثلاثة اشياء ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع ويجب اجر ما وجد الا في تخيير الزمان فيجب بخاططة في الاول ما سمي وفي الغدا اجر المثل لا يزد على درهم ولو خاطه بعد غدا لا يزد على نصف درهم وفيه خلافا بين المتأجر تنورا او دكانا عبارة الدرر او كانوا في الدار المستأجرة واخرق بعض سيقو الجيران او الدار الاضمان عليه مطلقا سواء بنى باذن رب الدار او لا الا ان يجاوز ما يصنعه الناس في وضعه وايقاد نار لا يوقد مثلها في التنور والكانون استأجر حمارا فضل عن الطريق ان علم انه لا يجده بعد الطلب لا يضمن كذا راع ند من قطيعه شاة في ف على الباقي الهلاك ان تبعها لانه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن كدفع الوديعة حالة الغريق وقالان كان الراعي مشتركا ضمن ولو خلط الغنم ان امكنه التمييز لا يضمن والقول له في تعيين الدواب انها الفلان وان لم يمكنه ضمن قيمتها يوم الخلط والقول له في قدر القيمة عمادية وليس للراعي ان ينزى على شئ منها بلا اذنها فان فعل فعطبت ضمن وان نزى بلا فعله فلا ضمان جوهر ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة لمشتقة الا بشرط لان الشرط املك عليك ام لك وكذا لو عرف بالسفر لان المعروف كالمشروط بخلاف العبد الموصى بخدمته فان له ان يسافر به مطلقا لان موثقه عليه ولو سافر المستأجر به فهلك ضمن قيمته لانه غاصب ولا اجر عليه وان سلم لان الاجر والضمان لا يجتمعا وعند الشافعي له اجر المثل ولا يسترد مستأجر من عبد او صبي بحوز اجرا دفعه اليه لاجل عمله لعودها بعد الفراغ صحيحة استحسانا ولا يضمن غاصب عبدا ما اكل الغاصب من اجرة الذي اجر العبد نفسه به لعدم تقومه عند ابن حنيفة لا لا يضمن اتفاقا لو اجره الغاصب لان الاجر له لا لملكه وجاز للعبد قبضها لو اجر نفسه لواجبه المولى الا بوكالة العاقد عناية فلو وجدها مولاة قايمة في يده اخذها لبقا ملكه كسروق بعد القطع استأجر عبد شهرين شهرين اربعة وشهر خمسة صح على الترتيب

الذكر حتى لو عمل في الاول فقط فله اربعة وبمكته خمسة اخلافا الاجر والمتاجر
 في اباي العبد او مرضه او جرى ما الرخي حكم الحال فيكون القول قول من شهد
 له الحال مع يمينه كما يحكم الحال لو باع شجرة فيه ثم واختلفا في بيعه اى الثمر
 معها اى الشجر فالقول قول من في يده الثمر والا صل ان القول لمن يشهد
 له الظاهر وفي الخلاصة انقطع ما الرخي سقط من الاجر بحسبه ولو عاد عادت
 ولو اختلفا في قدر الانقطاع فالقول للمتاجر ولو في نفسه حكم الحال والقول
 قول رب الثوب بيمينه في القميص والقباء والحرة والصقعة وكذلك الاجر
 وعدمه وقال ابو يوسف ان كان الصانع معاه له فله الاجر والا لا وقيل
 اى وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة كان القول قوله بشهادة
 الظاهر والا فلا وبه يفتى زيلعي وهذا بعد بالاجر وقيل حاله بها اى
 بهذه الصنعة كان القول قوله بشهادة الظاهر والا فلا وبه يفتى زيلعي
 وهذا بعد العمل اما قبله فيتحالفان اختيار **فروع** فعل الاجير في كل
 الصناعات يضاف لاسناده فما اتلفه يضمنه الاستاذ اختيار يعني ما لم يتعد
 فيضمنه هو عماديه وفي الاشياء ادعى نازل الحان وداخل الحمام وساكن
 المحل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب **قلت** فكذا مال
 اليتيم على المفتى به فتنبه وفيها الاجرة للارض كالحراج على المعتد فاذا استأجر
 للزراعة فاصطلم الزرع افة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده
قلت وهو ما اعتمد في الولو الحجة لكن جزم في الخائنة برواية عدم سقوط
 شئ حيث قال اصاب الزرع افة فهلك او غرق ولم ينبت لزم الاجر لانه
 قد زرع ولو غرق قبل ان يزرع فلا اجر عليه **باب فسخ**
الاجارة تفسخ بالقضا او الرضا بخيار الشرط والروية كالبيع خلافا للثام
 وبخيار غيب حاصل قبل العقد او بعده بعد القبض او قبله يفوت النفع
 به صفة عيب كخراب الدار وانقطاع ما الرخي وانقطاع ما الارض وكذا لو
 كانت تسقى بما السماء فانقطع المطر فلا اجر خائنه اى وان لم تفسخ على
 الاصح كما مرو في الجوهره لو جاس من الما ما يزرع بعضها فالمتاجر بالخيار
 ان تفسخ الاجارة كلها او ترك ودفع بحساب ما روى منها وفي الولو
 لو استأجرها بغير شرط فانقطع ما الزرع على وجه لا يرجي فله الخيار
 وان انقطع قليلا قليلا ويرجي منه للسقي فالاجر واجب وفي لسان
 الحكم استأجر حماما في قرية ففزعوا ورجلوا سقط الاجر عنه وان
 نفر بعض الناس لا يسقط الاجر او يخل عطف على يفوت به اى بالنفع
 بحيث ينتفع به في المحلة كرض العبد ودر الدابة اى قرحتها وسقوط حايط
 دار وفي التبيين لو انقطع ما الرخي والبيت مما ينتفع به لغير الطحن فعليه
 من الاجرة بحصته لبقا بعض المعقود عليه فاذا استوفاه لزمته حصته

فعل الاجير معينا ولا سنده

اصاب الزرع افة

طه
لو انقطع المطر

فان لم

فان لم يخل العيب به او ازاله الموجر وانتفع بالخل سقط خياره لزوال
 السبب وعمارة الدار المتاجرة وتطمينها واصلاح الميزاب وما كان
 من البناء على رب الدار وكذا كل ما يخل بالسكنى فان ابى صاحبها ان يفعل كان
 للمتاجر ان يخرج منها الا ان يكون المتاجر استأجرها وهي كذلك وقد
 رآها الرضا به بالعيب واصلاح بغير الما وباللوعة والمخرج على صاحب
 الدار لكن بلا جبر عليه لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان فعله المتاجر
 فهو متبرع وله ان يخرج ان ابى ربها خائنه اى الا اذا رآها كما مر
 وفي الجوهره وله ان ينفرد بالفسخ بلا قضا ولو استأجر دارين فسقطت
 او تعيبت احدهما فله تركها لو عقد عليها صفة **قلت** وفي حاشية
 الاشياء مغزى بالنهاية ان العذر ظاهر ان ينفرد وان مشتبه لا ينفرد وهو
 الاصح وبعد عطف على بخيار شرط لزوم ضرر لم يستحق العقد ان بقي
 العقد كما في سكنى ضرر استوجر لقلعه وموت عرس او اختلاعا
 استوجر طباع لطبخ وليمتها وبعد لزوم دين سوا كان ثابتا بعيان
 من الناس او ببيان اى بينة او اقرار والحال لا مال له غيره اى المتاجر
 لانه يحبس به فيتضرر الا اذا كانت الاجرة المعجلة تستغرق قيمتها اشياء
 وبعد رافلا من متاجر كان ليحجر وبعد رافلا من خياط يعمل بماله لا بمرتبة
 استأجر عبد ليحيط فتترك عمله وبعد رافلا من مكرى دابة من سفر ولو في نصف
 طريقه فله نصف الاجر ان استويا صعوبة وسهولة ولا يفقد شرح وهبانية
 وخائنه بخلاف يد المكارى فانه ليس بعذر اذ يمكنه ارسال اجيره وفي الملتقى
 ولو مرض فهو عذر وفي رواية الكرخي دون رواية الاصل **قلت** وبالاولى يفتى
 ثم قال ولو استأجره كانا العمل الخياطة فتتركه لعمل آخر فعذر وكذا لو استأجر
 عقارا ثم اراد السفر انتهى وفي التستاقى سفر متاجر وكان دار للسكنى
 عذر دون سفر موجرها ولو اختلفا فالقول للمتاجر فيجلف بانه عزم على السفر
 وفي الولو الحجة تحوله عن صنعة الى غيرها عذر وان لم يفسخ حيث لم يمكنه
 ان يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم المكارى الذهاب معها ولا ارسال
 غلام وانما يجب الاجر بتخليتها وبخلاف ترك خياطة متاجر عبد ليحيط
 ليحل متعلق بترك في الصرف لا مكان الجمع وبخلاف بيع ما اجرة فانه ايضا
 ليس بعذر وبدون حقوق دين كما مر ويوقف بيعه الى نقصان مدتها هو
 المختار لكن لو قضى يحوازه نفذ وتامه في شرح الوهبانية وفيه مغزى
 للخائنة لو باع الاجر المتاجر فاراد المتاجر ان يفسخ بيعه لا يمكنه هو
 الصحيح ولو باع الراهن الرهن للمرتهن ففسخه وتفسخ بلا حاجة الى الفسخ
 بموت احد عاقدين عندنا لا يحنونه بطبقا عقدها لنفسه الا لفرور
 لموت في طريق ملكه ولا حاكم في الطريق فتبقى الى ملكه فيرفع الامر الى

عمارة الدار المتاجر

التقاضي ليفعل الاصل فيوجرها الوامينا او يبيعها بالقيمة ويدفع له اجرة
 الاياب ان يوهن على دفعها وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ
 من ثمن ما في يده اشياء وفي الخاتمة استاجر دارا او حاما او ارضا شهرا
 فسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان بعد الاستقلال نعم والا لا
 به يفتي **قلت** فكذا الوقف ومال اليتيم وكذا الوقف انما هو المالك وطالبه
 بالاجر فسكن يلزمه الاجر بسكناء بعده ولو سكن المستاجر بعد موت المجر
 هل يلزمه اجر ذلك قيل نعم لصحة على الاجارة وقيل هو كالمسئلة الاولى
 ويبيح ان لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يطالب الوارث بالتفريق او بالتزام اجر
 آخر ولو معه الاستقلال لانه فصل مجتهد فيه وهل يلزم المسمى ام اجر المثل
 ظاهر الفتية الثاني ونماه في شرح الوهبانية وفي المنية مات احدهما
 والزرع يقل بقي العقد بالمسح حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل وفي جامع
 الفصول لو رضى الوارث وهو كبير ببقاء الاجارة ورضى المستاجر بانتهى
 اى فيجعل الرضا بالبقاء ان شأ عقد اى لجوازها بالتعاطي قنامله وفي حاشية
 الاشياء المستاجر والمرتمى والمشتري احق بالعين من ساير الغرما للعقد
 صحيح ولو فاسدا فاسوة الغرما فيلحفظ فان عقدها لغيره لا تنسخ كوكيل
 اى بالاجارة واما الوكيل بالاشجار اذا مات بطل بشر المانع فصار
 كالوكيل بشر الايمان فيصير مستاجر لنفسه ثم يصير مخرج الموكل فهو معنى قولنا
 ان الوكيل بالاشجار بمنزلة المالك كذا نقله المصنف عن الذخيرة **قلت** ومثله
 في شرح الجمع والبرازية والعمادية ثم قال المصنف **قلت** هذا مستقيم على ما ذكره
 الكرخي من ان الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل واما على ما قاله ابو طاهر من
 انه يثبت للموكل ابتداء وبه جزم في الكفر وهو الاصح كما في البحر فلا يستقيم
 والله اعلم انتهى **قلت** وتعبه شيخنا بانه غير مستقيم على ما ذكره الكرخي
 ايضا لاتفاقهم على عدم عتق قريب الوكيل لان ملكه غير مستقر والموجب
 للعتق والفساد الملك المستقر ثم قال والحاصل ان الاصح ان الاجارة لا تنسخ
 بموت المستاجر والنقل به مستفيض انتهى والله اعلم **وصي** واب وجد وقاض
 ومتولى الوقف الا اذا كان متولى وقف خاص به وجميع غلته له كما في وقف
 الاشياء معزيا للوهبانية قال والطلاق المتون بخلافه **قلت** وباطلاق
 المتون افتى قارى الهداية فكان هو المذهب المعتمد قاله المصنف في حاشية
 على الاشياء ولذا قال في الاشياء بعد اربع ورق لا تنسخ الاجارة بموت
 مخرج الوقف الا في مسيلتين ما اذا اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات بطلا
 الوقف برده فيما اذا اجر ارضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ وفي
 وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا اجر الناظر ثم مات فاجاب لا تنسخ الاجارة
 في الوقف بموت المخرج والمستاجر كذا رايته في عدة نسخ لكنه مخالف لا

المستاجر والمرتمى والمشتري
 احق بالعين

في اجارة فتاوى قارى الهداية فتنبه وفيها ايضا لا تنسخ بموت المتولى
 ولو الغلة له بمفرده فتنبه وفي الغنص الواقف لو اجر الوقف نفسه ثم مات
 ففي الاستحسان لا تبطل لانه اجر لغيره ومثل في البرازية وفي السراجية وحكم
 عزل القاضى والمتولى كالموت فلا تنسخ وتنسخ ايضا بموت احد
 مستاجرين او مخرجين في حصته اى حصته الميت لو عقدها لنفسه فقط
 وبقيت في حصته الحى **فرع** في وقف الاشياء تخليه البعيد باطلة فلو استاجر
 قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح فينبغي للمتولى ان يذهب للقرية
 مع المستاجر او غيره فيخلى بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله احيا
 لمال الوقف فيلحفظ **قلت** لكن نقل محشيها ابن المصنف في زواهر
 الجواهر عن يوسع فتاوى قارى الهداية انه متى مضى مدة لا يتمكن من الذهاب
 اليها والدخول فيها كان قابضا والا فلا فتنبه **مسائل شتى**
 احرق حصايد اى بقايا اصول قصب محصود في ارض مستاجر او
 مستعارة ومثله ارض بيت المال المعدة لمخط القوافل والاحمال ومرعى
 الدواب وطرح الحصايد **قلت** وحاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع
 في الارض بضم من ما احرقته في مكان بنفس الوقف لاما نقلته الزرع على ما
 علمه الفتوى قاله شيخنا فاخرق شئ من ارض غيره لم يضمن لانه تسبب لا
 مباشر ان تضطرب الرياح فلو كانت مضطرة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر
 في ارضه فيكون مباشرا وكذا كل موضع كان للواضع حق الوقف فيه اى في
 ذلك الموضع لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شئ سوا تلف
 به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق
 الوقف حيث يضمن الواضع اذا تلف به شئ وهو في مكانه وكذا بعد ما زال
 لا يبريل كوضع جرة في الطريق ثم اخرق اخرى فقد خرجنا فانكرنا ضمن كل
 جرة صاحبه وان زال بخرس يله كزرع وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل
 في هذه المسائل كما حققه في الخاتمة ثم **فرع** عليه بقوله فلو وضع جرة في الطريق
 فاخرق بذلك شئ ضمن لتعديده بالوضع وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه
 حق المرور الا اذا هبط به اى بالوضع الزرع فلا ضمان لتسخها فاعله وكذا لو
 دحرج السيل الحجر وبه يفتي خاتمه ولو اخرج الحداد من الكبر في مكانه ثم
 ضربه بمطرقة فخرج الشرار الى الطريق واخرق شيئا ضمن ولو لم يضربه واخرجه
 الزرع اذ يلحق سقي ارضه سقيا لا تخم له فتعدي الماء الى ارض جاره فافد
 ضمن لانه مباشر لا متسبب افعده خياط او صباغ في خانوته من يطرح عليه
 العمل بالنصف سوا اتخذ العمل ام لا ام اختلف كخياط مع قصاص صمغنا
 لانه شراكة الصنایع كما سيجي وجعل ليحمل عليه محلا ولا يبين الى ملكه وله
 الحمل المعتاد وروية احب وكذا اذا المير الطراحة والخاف وفي الاول الحجة

يفض المباشر
 من المتسبب

مظا
الاستيجار للمج

ولو تكادى الى ملكة ابلاسماء بغير عيانها جاز ويجعل العقود عليه جلاسة
ذمة المكاري والابل آله وجهاتها لا تقسد **قلت** فما يفعله المحاج من
الاجارة للمحل والوكوب الى ملكة بلا تعيين الابل صحيح والله اعلم استاجر محمدا
لحمل مقدار من الزاد فاكل منه رد عوضه من زاد ونحوه قال الغاصب داره
فرعها والا فاجرتها كل شهر بكذا فلم يفرغ وجب على الغاصب المسمى لان
لان سكوت رضاء الا اذا انكر الغاصب ملكه وان اثبتته ببينة لانه اذا انكره لم يكن
راضيا بالاجارة او اقر عطف على انكر به اى بملكه ولكن لم يرض المجر لانه
صرح بعدم الرضاء في الاشياء السكوت في الاجارة رضى وقبول فلو قال للسكان
اسكن بكذا والا فاستقل او قال الراعي لارضنى بالمسمى بل بكذا فسكت لزم ماسى
بقي لو سكت ثم لما طالبته قال لم اسمع كلامك هل يصدق ان به صمم نعم والا
لا عملا بالظاهر المستاجر ان يوجر المجر بعد قبضه قيل وقيل من غير
موجر واما من **موجر** فلا يجوز وان تخلل ثالث به يفتى للزوم تملك
المالك وهل تبطل الاولى بالاجارة للمالك الصحيح لا وهبانية **قلت** وصحة
قاضي خان وغيره وفي المضرات وعليه الفتوى وقد مناعني البحر معزيا للجوهري
الاصح نعم واقره المصنعة ونقل هنا عن الخلاصة ما يفيد انه ان قبضه منه
بعد ما استاجر بطلت والا فلا فيكون التوفيق فتا مل وهل تسقط الاجرة ما
دام في يد المجر خلاف مبسوط في شرح الوهبانية وكله باستيجار عقار ففعل
الوكيل وقبض ولم يسلمها اى لم يسلم الوكيل العين الموجهة اليه اى الى الموكل حتى
مضت المدة فالاجر على الوكيل لانه اصيل في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على
الامر لنيابته عنه في القبض فصار قابضا حكما وكذا الحكم ان شرط الوكيل تعجيل
الاجر وقبض الدار ومضت المدة ولم يطلب الامر الدار منه فانه يرجع
ايضا للصيرورة الامر قابضا بقبضه ما لم يظهر المنع وان طلب الامر الدار
واى الوكيل ليحجل الاجرة لا يرجع لانه لما حبس الدار بحق لم يبق يده بد
نيابة فلم يصير الموكل قابضا حكما فلا يلزمه الاجر حتى القاضى بالاجر على
كتب الوثائق والمحاضر والسجلات قدر ما يجوز لغيره كالمفتى فانه يستحق
اجر المثل على كتابته الفتوى لان الواجب عليه الجواب باللسان دون الكتابة
بالبيان ومع هذا الكلف اولى احراز عن القيل والقال وصيانة لما الوجه
عن الابتذال بزازيه وتامه في فضا الوهبانية وفي الصير فتنه حكم وطلب
اجرة ليكتب شهادته جاز وكذا المفتى لو في البلدة غيره وقيل مطلقا لان كتابته
ليست بواجبة عليه وفيها استاجر ليكتب له تعويذ للاجل الصرح جاز ان
بين قدر الكاغد والخط وكذا المكتوب المستاجر لا يكون حصا لدعى الاجارة
والرهن والشر لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف المشتري
والموهوب له للملكها العين وهل يشترط حضور الاجر مع المشتري قولان

مظا
للمستاجر ان يوجر

مظا
وكله باستيجار عقار

مظا
للقاضى الاجر كالمفتى

مظا
المستاجر ايلود خصا

ونصح

ونصح الاجارة ونسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة
والا ايضا والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعقاق والوطف حال كون
كل واحد ما ذكر مصنا فالى الزمان المستقبل كاجر تك او فاستحك داسى الشهر
صح بالاجماع لا يصح مصنا فاللا استقبال كل ما كان تملكيا للحال مثل البيع
واجازته ونسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلى
عن مال وابو الدين وقد مر في متفرقات البيوع زاد اجرا لمثل نفسه
من غير ان يبدل احد فلم يمتد في نسخها وما لم يفسخ كان على المستاجر
المسمى به يفتى فسخ العقد بعد تعجيل البدل فلم يجعل حبس البدل حتى يسوق
مال البدل صحيحا كان العقد او فاسدا لوالعين في يد المستاجر فليحفظ استاجر
شعولا وفارغا صح في الفارغ فقط لا المشغول كما مر لكن حذر محشي الاشياء
ان الرجح صحة اجارة المشغول ويومر بالتفريع والتسليم ما لم يكن فيه ضرر
فله نسخها فتنبه استاجر شاة لا وضاع ولده او حديه لم يجز لعدم العرف
المستاجر فاسدا اذا آجر صحيحا جازت لو بعد قبضه في الاصح منية
وقيل لا وتقدم الكل والكل في الاشياء **فروع** اعلم ان المقاطعة اذا
وقعت بشروط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاني وقد مرناه في الجهاد
صح استيجار قلم ببيان الاجر والمدة استاجر شيئا ليفتفع به خارج المصر
فانتفع به في المصر فان كان ثوبا لزم الاجر وان كان دابة لاساقها ولم
يركها لزم الاجر الا معذرها اخطا الكاتب في البعض ان الخطا في كل ورقة
حين ان شاة اخذه واعطى اجر مثله او تركه عليه واخذ منه القيمة وان في
البعض اعطاه بحسابه من المسمى الصير في باجر اذا ظهرت الزيادة في الكل
استرد الاجرة وفي البعض بحسابه ان دلنى على كذا فله كذا فله اجر
مثله ان مشى لاجله من دلنى على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله
الا اذا عين الموضع استاجر حفرة حوض عشرة في عشرة وبين الحق
حفرة خمسة في خمسة كان له ربع الاجر الكل من الاشياء وفيها جاز
استيجار طريق للمرور ان بين المدة **قلت** وفي حاشيتها هذا
قولها وهو المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على كذا فله كذا
جاز لان الاجر يتعين بدلالة وفي الغاية دارى لك اجارة هبة صحت
غير لازمة فلكل فسخها ولو بعد القبض فليحفظ وفي لزوم الاجارة المضافة
تصححان وايد عدم لزومها بان عليه الفتوى وفي المجتبى لا تجوز اجارة
البناء وعن محمد تجوز لو شفعها به كجار وسقف وبه يفتى ومنه
اجارة بنا ملكة وكرة اجارة ارضها وفي الوهبانية . . .
وفي الكلب والبازي قولان والبناء . . . كام القرى وارضها ليس تجر . . .
ولو وضع الدلال ثوبا لتاجر . . . بقلبه لوراح ليس يجسر . . .

مظا
زاد اجرا لمثل نفسه

مظا
استاجر مشغولا

مظا
المستاجر فاسدا

مظا
الصير في باجر

مظا
الاجارة المضافة

مظا
اجارة بنا ملكة
وارضها

قال قاضي السمر

للمتاجر حبس المأجور

ومن قال قاضي ان اسافر فافسخي خلفه او فاسال رفاقا ليدكروا
وبفسخ من ترك التجارة ما التري ولو كان في بعض الطريق وموجر
له فسخها لومات منها معين واطلق يعقوب وبالضعف يذكر
وايجاز ذي ضعف من لكل جائز ولو ان اجر المثل من ذاك اكثر
ومن مات مديونا واجر عقاره توفاه للمتاجر حبس اجدر
كتاب المكاتب مناسبتة للاجارة ان في كل منها
ملك الرقبة لشخص ومنفعة لغيره الكتابة لغة من الكتب وهو جمع
الحروف سمي به لان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وبشرعا تحرير
المملوك يد اي من جهة اليد حالا او رقبة مالا يعني عند اداء البدل
حتى لو اداه حالا اعتق حالا او ركنها الايجاب والقبول بلفظ الكتابة او ما
يودي معناه وشرطها كون البدل المذكور فيها معلوما قدره وجنسه
قدره وجنسه وكون الرق في المحل قايما لا كونه مجزأ او موجلا لصحتها
بالحال وحكمها في جانب العبد انتفا المجزأ في الحال وثبوت الحرية في حق
اليد لا الرقبة الا بالاداء وفي جانب المولى ثبوت ولاية مطالبة البدل
في الحال ان كانت حالة والملك في البدل اذا قبضه وعوده لملكه اذا
عجز كاتب عنه ولو القن صغيرا يعقل بال حال اي نفذ كله او مؤجل
كله او منجم اي مقسط على اشهر معلومة او قال جئت عليك الفانؤ ديه
نحو ما اولها لكذا واخرها لكذا فان ادته فانت حر وان عجزت فقفن وقبل العبد
ذلك صح وصار مكاتبنا لاطلاق قوله تعالى فكا بتوهم والامر للندي على
الصحيح والمراد بالخير ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق فلو يضر فالافضل تركه
ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الاخر ما ذون له في التجارة
ولو اراد منعه ليس له ذلك كيلا يبطل على العبد حق العتق وتامه في
التا تاريخاينه واذا صححت الكتابة خرج مزيده دون ملكه حتى يودي
كل البدل لحديث ابي داود المكاتب عبدا ما بقي عليه درهم ثم فرع عليه بقوله
وعزم المولى العقران وطى مكاتبته لحرمة عليه او جنى عليها فانه يغرم
ارشها او جنى على ولدها او اتلف المولى مالها لانه بعقد الكتابة صار
كل منهما كالاجنبي نعم لاحد ولا تؤد على المولى للشبهة شمني ولو اعتقه
عتق مجانا لا اسقاط حقه وفسدان كاتبة على حر او حرير لعدم ماليتها
في حق المسلم فلو كانا ذميين جاز او على قيمته اي قيمة نفس العبد لجهالة
القدر او على عين معينة لغيره كعجزه عن تسليم ملك الغير او على مائة
دينار ليرد سيده عليه وصيغا غير معين لجهالة القدر فهو اي
عقد الكتابة فاسد في الكل لما ذكرنا فان ادى المكاتب الحر عتق
بالاداء وكذا الحرير لما ليتها في الجملة وسعي في قيمته بالغة ما بلغت يعني

قبل

قبل ان يترافعا للقاضي ابن كمال واعلم انه متى سمي مالا وفسدت الكتابة
بوجه من الوجوه لم ينقص من النسي بل يزداد عليه ولو كاتبة على ميتة
ونحوها كالم بطل العقد لعدم ماليتها اصلا عند احد فلا يعتق بالاداء
الا اذا علقه بالشرط صرحا فيعتق للشرط لا للعقد رصح العقد على حيوان
بين جنسه فقط اي لا نوعه وصفته ويودي الوسط او قيمته ويجبر
على قبولها وصح ايضا من كافر كاتب قنا كافر اشله على حر لالمية
عندهم معلومة اي مقدرة لعلم البدل واي من المولى والعبد اسلم
فله قيمة الحر وعتق بقبضها لتطبيق عتقه باءا الحر لكن مع ذلك
يسعى في قيمته كما مر وصح ايضا على خدمته شهر له اي للمولى او
لغيره او حفر بيرا او بناء ارا اذا بين قدر العمول والا اجر بما يرفع
التزاع لحصول الركن والشرط لا تفسد الكتابة بشرط تشبهها بالنكاح
ابتداء لانها مبادلة بغير مال وهو التصرف الا ان يكون الشرط صلب
العقد فتفسد تشبهها بالبيع انتها لانه في البدل هذا هو الاصل والبدل علم
باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز للمكاتب
البيع والشر ولو بحاباة سيرة والسفر وان شرط المولى عدمه وتزوج
امته وكتابة عبده والولاه ان ادى للشاق بعد عتقه بان اداه قبله
او اديا معا فليسيده لا التزوج بغير اذن مولاه ولا الهبة ولو بم عوض
ولا التصديق الا بيسر منها ولا التكفل مطلقا ولو باذن بنفس لانه
تبرع ولا الاقراض واعناق عبده ولو بال وبيع نفسه منه وتزوج
عبده لنقصه بالمهر والنفقة واب ووصى وقاض وامينه في رقيق
صغير تحت مجرمه ككاتب فيما ذكر بخلاف مضارب وما ذون وشريك
ولو مفاوضة على الاشبه باختصاص تصرفهم بالتجارة ولو اشترى اياه
او ابنه تكاتب عليه تبعاله والمراد قرابة الولاد ولو اشترى محرم ما
غير الولاد كالاخ والعم لا يكاتب عليه خلا فالمها ولو اشترى ام ولد
نعم ولده منها وكذا لو شرها ثم شره جوهره لم يجز بيعها لتبعيتها
لولدها ولكن لا تدخل في كتابته ثم فرع عليه بقوله فلا تعتق بعتقه
ولا يفسخ نكاحه لانه لم يملكها فجاز له ان يطاها بملك النكاح وكذا
المكاتب اذا اشترت بعلمها غير ان لها بيعه مطلقا لان الحرية لم تثبت
من جهتها ولو ملكها بدونه اي بدون الولد جاز له بيعها خلافا
لها وان ولد له من امته ولد فادعاه تكاتب عليه تبعاله وكان
كسبه له لانه كسب كسبه زوج المكاتب امته من عبده فكا تبها فولد
دخل في كتابتها وكسبه وقيمته لو قتل لها لان تبعيتها ازجج مكاتب
او ما ذون نكح امه زعمت انها حرة باذن مولاه متعلق بنكح فولدت منه

اب ووصى وقاض

ثم استحققت فالولد رقيق فليس له اخذه بالقيمة خلافا لمحمد لانه ولد
المزور وحضا المزور بالحرم باجماع الصحابة واستشكل الزيلعي ولا يرى
المكاتب امة شرا فاسدا فوطيها ثم ردّها للفساد لشرها او شرها صحيحا
فاستحققت وجب عليه العقر في حالة الكتابة قبل عتقه لدخوله
في كتابته لان الاذن بالشر اذن بالوطي ولو وطئها بنكاح بلا اذنه اخذ
به بالعقر من عتق اي بعد عتقه لعدم دخوله فيها كما سر والمآذون
كالمكاتب فيها في الفصلين واذا اولدت مكاتبه من سيدها فلها
الخيار ان شاءت مضت على كتابتها وتأخذ العقر منه وان شاءت عجزت
نفسها وهي ام ولده ويثبت نسبه بلا تصديقها لانها ملكة رقية
ولو كانت شخص ام ولده او مدبره صح وعتقت ام الولد بحا نامة بموته
بالاستيلاء وسعى المدبر في ثلثي قيمته ان شاء او سعى في كل البدل
بموت سيده فقير لم يترك غيره ولو دبر مكاتبه صح فان عجز بقي
مدبرا والاسعى في ثلثي قيمته ان شاء او في ثلثي البدل بموته اي المولى
مصر لم يترك غيره وان كان مات مؤسرا بحيث يخرج المدبر من
الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل الكتابة كما لو اعتق المولى
مكاتبته فانه يعتق بحا نامة لقيام ملكه كاتبة على الف موجد ثم صاحبه على نصفه
حالا صح استحسانا مريض كاتب عبده على الفين الى سنة فمات المريض
والحال ان قيمة المكاتب الف درهم ولم تجز الورثة التاجيل ولم يترك غيره
ادى المكاتب ثلثي بدل وعند محمد ثلثي القيمة حالا والباقي الى اجله
اورد رقيقا لقيام البدل مقام الرقية فتنفذ في ثلثه وان كاتبة
على الف الى سنة والحال ان قيمته الفان ولم يجيز واذا ثلثي القيمة
حالا وسقط الباقي اورد رقيقا اتفا قال وقوع الحباية في القدر
والتاخير فتنفذ بالثلث حر قال لمولى عبد كاتب عبدك فلانا الغائب
على الف درهم على اني ان اديت اليك الغام هو حر فكاتبته المولى على هذا
الشرط وقبل المولى ثم ادى الحر اتفا عتق العبد بحكم الشرط وكذا لو
لم يقل ان اديت فادى يعتق استحسانا النفوذ تصرف الفضولي في كل
مال ليس بضر ولا يرجع الحر على العبد لانه متبرع فاذا بلغ العبد هذا
الامر قبل صار مكاتبنا انما يحتاج لقبوله لاجل لزوم البدل عليه قال عبد
حاضر سيده كاتبني على نفسي وعن فلان الغائب فكاتبها فقبل العبد الحاضر
صح العقد استحسانا في الحاضر ضالة والغائب يتعاضد بها ادى بدل
الكتابة عتقا جميعا بل رجوع ويجبر المولى على القبول للبدل من احدھا
ولا يطالب العبد الغائب بشئ لعدم التزامه وقبوله للكتابة لنفسه لا
يعتبر كرده اياها ولو حرره سقط عن الحاضر حصته ولو حرر الحاضر او

مات ادى الغائب حصته حالا والارد قنا ولو ابرا الحاضر وورثه له عتقا
جميعا وان كاتب الامة عن نفسها وعن اثنين صغيرين لها وقبلت صح
استحسانا لما مر في ادى ممن ذكر لم يرجع على الآخر لانه متبرع ويجبر
على القبول الى آخر ما مر **فروع** كاتب نصف عبده فادى الكتابة عتق نصفه
وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله مكاتب على ذلك المال وبه ناخذ حاوي قدس
باب كتابة العبد المشترك عبد لشريكين اذن احدهما
لصاحبه ان يكاتب حظه بالف ويقيض بدل الكتابة فكاتب الشريك
المآذون له نفذ في حظه فقط عند الامام لتجزي الكتابة عنده وليس
لشريكه فسخه لاذنه واذا قيض بعضه بعض الف تجزى فالمقبوض كله
للقابض لاذنه له بالقبض فيكون متبرعا ولو قبض الالف عتق حظه القابض
امة بين شريكين كاتباها فوطيها احدهما فولدت فادعاه الواطي
ثم وطئها الشريك الآخر فولدت فادعاه الواطي الثاني صحت دعوته
لقيام ملكه ظاهرا خلافا لهما فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة
كان لم تكن وجنيد فهي في الحقيقة ام ولد للاول لزال المانع من
الاقتقال ووطئه سابق وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف
عقرها وضمن شريكه عقرها كاملا لو طئ ام ولد الغير حقيقة
وقيمة الولد ايضا وهو ابنه لانه بمنزلة المزور وادى من الشريكين
دفع العقر الى المكاتبه صح اي قبل العجز لاختصاصها بمنافعتها فاذا
عجزت ترد للمولى وان دبر الثاني ولم يوطئها والمسئلة بحالها فجزت
بطل التدبير وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها والولد
للاول وهي ام ولده وان كاتبها حررها احدھا مؤسرا فجزت ضمن
المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقررات
السالك اذا ضمن المعتق يرجع عنده لا عندهما **فروع** عبد لرجلين
دبره احدهما ثم حرره الآخر غنيا او عكسا اعتق المدبر ان شاء واستسعى
في الصورتين او ضمن شريكه في الاول فقط **باب موت**
المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب عجز عن ادا شيء ان كان له
مال سيصل اليه لم يعجزه الحاكم الى ثلاثة ايام لانها مدة ضربت لاجراء
الا عذار ولا عجزه الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولاه او نسخ مولاه
برضاه ولو كانت الكتابة فاسدة فالمولى له الفسخ بغير رضاه ويملك
المكاتب فسخها مطلقا في الجائزة والفاسدة وان لم يرض المولى وعاد
رقه بفسخها وما في يده لمولاه والمكاتب اذا مات وله مال يفي بالبدل
لم يفسخ وتودي كتابته من ماله وحكم بعنقه في آخر جز من آخر حياته
كما يحكم بعنق اولاده المولودين في كتابته لا قبلها والباقي من ماله ميراث

لورثته ولو لم يترك ما لا وترك ولدا ولد في كتابته ولا وفاقية
كتابته وسعى الابن في كتابته ابية على نجومه المقسطة فاذا ادى حكم
بعقوب ابية قبل موته وبعقوبه تبعا ولو ترك ولدا اشتراه في كتابته
اوى البدل حال اورد الى حاله رقيقا وسويا بينهما واما الابوان فيردان
للرق كالمات ولا قالان اديا حال الاعتقا والا اشترى المكاتب ابنة
فانت عن وفاء ورثة ابنة لموته حرا عن ابن حرم كما مر وكذا برثته لو كان
هو اى المكاتب وابنة الكبير مكاتبين كتابته واحدة لصيرورتهما كخمس
واحد ضرورة اتحاد العقد فان ترك المكاتب ولدا من حرة اى معتقة
وترك ذمتها في بيد لها فحنى الولد قضى به بما حنى على عاقلة امه
ضرورة ان الاب لم يعتق بعد لم يكن ذلك القضا تجيز لابي له عدم المناقاة
ولا رجوع قيد بالدين لان في العين لا يتاقي القضا بالالحاق بالام لان كان
الوقا في الحال ولو قضى به بالولا لقوم امه بعد خضوعهم مع قوم الاب
في ولايه فهو اى القضا بما ذكر تجيز لانه في فصل مجتهد فيه وطاب
لسيده وان لم يكن مصرفا للصدقة ما ادى اليه من الصدقات فحجز
لتبدل الملك واصله حديث بريده هي لك صدقة ولنا هدية كما في
وارث شخص فقير مات عن صدقة اخذها وارثه الغني وكما في ابن
سبيل اخذها ثم وصل الى ماله وهي في يده اى الزكاة وكفقر استغنى
وهي في يده فانها تطيب له بخلاف فقير باع لغني او هاشمي عيب
زكاة اخذها لا يحل لان الملك لم يتبدل فان حنى عبد وكتبه سيد جاهلا
بجنايته اوجنى مكاتب فلم يقض به بما حنى فحجز فان شا المولى دفع العبد
او ردى لزوال المانع بالعجز وان قضى به عليه حال كونه مكاتب فحجز
بيع فيه لانتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضا قيد بالعجز لان
جنايات المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الاقل من قيمته ومن الارش
وان تكررت قبل القضا فعليه قيمة واحدة ولو بعده فقيم ولو اقر بجناية
خطا لزمته في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت وان
مات السيد لم تنسخ الكتابة كالتدبير وامومية الولد وكاجل الدين اذا
مات الطالب ويورث المال الى ورثته على نجومه كاجل الدين بخلاف
موت المطلوب لخرب ذمته هذا اذا كاتبه وهو صحيح ولو في مرضه
لا يصح تاجيله الا من الثلث وان حرره اى كل الورثة في مجلس
واحد عتق مجانا اسقانا ويجعل الابرا ابرا اقتضا فان حرره بعضهم
في مجلس والاخر في آخر لم ينفذ عتقه على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز
بعد موت المولى عا درقه مكاتب تحته امه طلقها ثنتين فلكها لا يحل
له ان يطاها حتى تنكح زوجا غيره وكذا الحر كما تقرر في محله كتابا عدا

كتابة واحدة اى بعقد واحد وعجز المكاتب لا يحجزه القاضي حتى يجتمعا
لانها كواحد بخلاف الورثة فان القاضي يحجزه بطلب احدهم مجتبي
وقيته كاتب عبديه بمرة فحجز احدهما فرد المولى في الرق او القاضي
ولم يعلم بكتابته الاخر لم يصح فان غاب هذا المردود وجا الاخر ثم
عجز فليس للاخر رده في الرق **فروع** اختلفت المولى والمكاتب في
قدر البدل فالقول للمكاتب عندنا ولا يجبس المكاتب في دين مولاه في الكتابة
وفيما سوى دين الكتابة قولان سراجيه **قلت** وفي عتاق الوهبانية
وفي غير جنس الحق يجبس سيدا مكاتبه والعبد فيها مخير
ولا لاولاد لزوجين حرا لمولى ابهم ليس للام معبر
توفي وما وفي فاما مليت من الولد بع والحى تسعي وتحضر
اى لم يكن معها ولد بيعت وان كان استسعت على نجومه صغيرا كان
ولدها او كبيرا وعندها تسعي مطلقا **كتاب الاول**
هو لغة النضر والمجبة مشتق من المولى وهو القرب وشرعا عبارة عن التناصر
بولا العتاقة او بولا المولاة زيلعي ومن اثاره الارث والعقل وولاية
الانكاح وبهذا علم ان المولى ليس بنفس الميراث بل قرابة حكيمية تصلح سببا
للا ارث وسببه العتق على ملكه لا الاعتاق لان باستيلا وارث القريب
يحصل العتق بلا اعتاق واما حديث المولى لمن اعتق فحزى على الغالب
من عتق اى حصل له عتق باعتاق ولو من وصية او بفرع له ككتابة
وتدبير واستيلا او بملك قريب فولاه لسيده ولو امرأة او ذمية او
ذميا او ميتا حتى تنفذ وصاياه وتنقضى ديونه منه ولو شرط عدمه لمخالفة
للمشرع فيبطل ومن اعتق امته والحال ان زوجها من الغير فولدت لاقل
من نصف حول مذكعت لا ينتقل ولا الحمل الوجود عند العتق عن مولى
الام ابدا وكذا لو ولدت ولدين احدهما لاقل من ستة اشهر والاخر لاكثر منه
وبينهما اقل من نصف حول ضرورة كونها ثومين فاذا ولدت بعد عتقها
لاكثر من نصف حول فولاه لمولى الام ايضا لتعذر تبعيته للاب لرقه
فان عتق الفن وهو الاب قبل موت المولى لا بعده حردا ابنة الى مواليه
لزوال المانع هذا اذا لم تكن معتدة فلو معتدة فولدت لاكثر من نصف حول
من العتق ولدون حولين من الفراق لا ينتقل لمولى الاب عجمي له مولى
مولاة او لم يكن له ذلك وقيد بالعجمي لان ولا المولاة لا يكون في العرب
لقوة انسابهم بلح معتقة ولو لم يولد فولدت منه فولاه المولاة لقوة ولا
العتاقة حتى اعتبرت فيه الكفارة لاني العجم ولا المولاة والمعتق مقدم على
الود ومقدم على ذوى الارحام موخر عن العصبة النسبية لانه عصبة سببية
فان مات المولى ثم العتق ولا وارث له نسبي فراثته لا قريب عصبة المولى

المذكور وسحقه في بابه وليس للناس من الولا اما اعتقن كما في الحديث المذكور
في الدور وغيرها لكن قال العيني وغيره انه حديث منكرا اصله وسيجي الجواب
عنه في الفريض ثم فرع على الاصل المذكور بقوله فلو مات المقتول ولم يترك
الاينة معتقة فلا شيء لها اي لاينة المقتول ويوضع ماله في بيت المال هذا
ظاهر الرواية وذكر الريلي معزيا للنهائية ان بنت المقتول تراث في زماننا
لفساد بيت المال وكذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا المال
يكون للابن او البنت رضاعا كذا في فريض الاشياء واقره المص وغيره
واذا ملك الذمي عبدا ولو مسلما واعتقه فولا له لان الولا كالنفس
فيتوارثون به عند عدم الحاجب كالمسلمين فلو سلما لا يرثه ولا يعقل عنه
وبهذا اتضح فساد القول بان الولا هو الميراث حق الانتصاح ولو اعتق حربي
في دار الحرب عبدا حربيا لا يعتق بمجرد اعتناقه الا ان يخلى سبيله فاذا
خلاه عتق حينئذ ولا ولا له حتى لو خرج اليه مسلمين لا يرثه خلافا
للتأني وكان له ان يوالي من شاء لانه لا ولا لاحد عليه ولو دخل مسلم في دار
الحرب فاشترى عبدا ثمة واعتقه بالقول عتق بلا تحلية ولو كان العبد
مسلما فاعتقه مسلم او حربي في دار الاسلام فولا له اي لمعتقه **فروع**
ادعيا ولا ميت وبرهن كل انه اعتقه يقضي بالولا والميراث لهما المولى
يستحق الولا او لا حتى تنفذ منه وصاياه وتقضي عنه ديونه الكفاة
تعتبر في ولا العتاقة فمعتقة التاجر كفوا لعتق العطار دون الدباغ
الام اذا كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها
والاب اذا كان كذلك فلو عربيا لا ولا عليه مطلقا ولو عجميا لا ولا
عليه لقوم الاب ويرث معتق الام وعصيته خلافا للتأني في
فصل في ولا الموالاة **اسلم رجل بكلف على يد آخر ووالاه**
او والى غيره الشرط كونه عجميا لا مسلما على ما مر وسيجي على انه يرثه
اذا مات ويعقل عنه اذا جنى صح هذا العقد وعقله عليه وارثه له
وكذا لو شرط الارث من الجانبين ولو والى صبي عاقل باذن ابيه او وصيه
صح لعدم المانع كما لو والى العبد باذن سيده آخر فانه يصح ويكون
وكيلا عن سيده بعقد الموالاة واخر ارثه عن الذي ارحم لضعفه وله
النقل عنه بحضرة الى غيره ان لم يعقل عنه او عن ولده وان عقل عنه او
عن ولده لا ينتقل لتاكيد ولا يوالي معتق احدا للزوم ولا العتاقة امرأة
والتثم ولدت بجهول النسب تتبعها المولود فيما عقدت وكذا لو اقترت
بعقد الموالاة وانشأته والولد معها لانه تقع محض في حق صغير لم يدر
له اب وعقد الموالاة شرطه ان يكون حوا بجهول النسب بان لا ينسب
الى غيره اما نسبه غيره اليه فغير مانع عنائه والثاني ان لا يكون عربيا

والثالث ان لا يكون له ولا عتاقة ولا ولا موالاة مع احد وقد عقل عنه
والرابع ان لا يكون عقل عنه بيت المال والخامس ان يشترط العقل والارث واما
الاسلام فليس بشرط فتجوز موالاة المسلم الذمي وعكسه والذمي وان اسلم الاصل
لان الموالاة كالوصية كالبسط في البدايع وفي الوهبانية **فروع**
ومعتق عبده عن ابيه ولا و له وابوه بالمسبة يوجب
يعني اعتق عبده عن ابيه الميت فالولا له والاجر للاب ان شاء الله من غير
ان ينقص من اجر الابن وكذا الصدقات والدعوات لا بويه وكل مؤمن يكون
الاجر لهم من غير ان ينقص من اجر الابن نصرت كتاب
هو لغة حمل الانسان على شئ يكرهه وشرعا فعل يوجد من المكروه فيحدث في
الحمل يعني يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وهو نوعان تام وهو
المجي يتلف نفس او عضو او ضرب بجرح والا فنافع وهو غير المجي وشرطه
اربعة امور قدرة المكروه على ايقاع ما هدر به سلطانا او لصا او نحوه
والثاني خوف المكروه بالفتح ايقاعه اي ايقاع ما هدر به في الحال بغلبة
ظنه ليصير ملجأ والثالث كون الشئ للمكروه به متلفا نفسا او عضوا
او موجبا عما يعدم الرضا وهذا ادنى مراتبه وهو يختلف باختلاف
الاشخاص فان الاشراف يفخون بكلام خشق والارذال ربما لا يفخون الا بالضرر
المبرح ابن كمال والرابع كون المكروه متمعا عما كره عليه قبله اما حقه كبيع
ماله او حتى شخص آخر كاتلاف مال الغير او حق الشرع كشرب الخمر والزنا
فلو كره يقتل او ضرب شديد متلف لا بسوط او سوطين الا على المذاكر
والعين بزازية او حبس او قيد مديد ين بخلاف حبس يوم او قيده او
ضرب غير شديد الا الذي جاءه درر حتى باع او اشترى او اقرا او اجر
فسخ ما عقد ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري
ولا بالزيادة المنفصلة وتضمن بالتعدي وسيجي انه يسترد وان تداوله
الا يدرى او مضى لان الاكراه المجي وغير المجي بعد ما ان الرضا والرضا
شرط لصحة هذه العقود وكذا لصحة الاقرار فلذا صار له حق الفسخ والامتناع
ثم ان تلك العقود نافذة عندنا وحينئذ يملكه المشتري ان قبض فيصح
اعتناقه وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه ولزومه قيمته وقت الاعتاق ولو
معسرا زاهدي لا تلافه بعقد فاسد فان قبض ثمنه او سلم المبيع طوعا
قيد للمذكورين نفذ يعني لزم لما مر ان عقود المكروه نافذة عندنا
والمعلق على الرضا والاجازة لزومه لانفاذه اذ اللزوم امر وراى النفاذ
كما حققه ابن الكمال **قلت والضابط ان ما لا يصح مع الهزل ينعقد**
فاسدا فله ابطاله وما يصح يصح فيضمن الحامل كما سيجي وان قبض الثمن
مكرها لا يلزم ورده ان بقي في يده لفساد العقد لكنه يخالف البيع الفاسد

في أربع صور يجوز بالاجازة القولية والفعلية والثاني انه ينقض تصرف المشتري
 منه وان تداولته الايدي والثالث تعبير القيمة وقت الاعتناق دون وقت
 القبض والرابع الثمن والتمن امانة في يد المكره لاخذها بذن المشتري فلا ضمان
 بل انتقد بخلافها في الفاسد بزازية امر السلطان الكراه وان لم يتوعد وامر
 غيره لا الا ان يعلم المأمور بدلالة الحال انه لو لم يمثل امره يقتله او يقطع يده
 او يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عضوه منه امكن وبه يفتى وفي الزانية
 الزوج سلطان زوجته فيحقق منه الاكراه اكره المحرم على قتل صيد فاني
 حتى قتل كان ماجورا عند الله تعالى اشباه ولوا كره البايع على البيع لا المشتري
 وهلك البيع في يده ضمن قيمته للبايع بقبضه بعقد فاسد والبايع المكره
 له ان يضمن ايا شانه المكره بالكسر والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري
 بقيمته وان ضمن المشتري نفذ يعني جاز لما سطر كل شراء بعده ولا ينفذ ما
 قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلا لصيرورته ملكه فيجوز ما بعده لا ما قبله
 فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بايعه بخلاف ما اذا اجاز المالك احد
 البياعات حيث يجوز الجميع وياخذ الثمن من المشتري الاول لزال المانع
 بالاجازة فان كره على اكل ميتة اودم او لحم خنزير او شرب خمر باكره غير ملجئ
 يحبس او يضرب او قيد لم يحل اذ لا ضرورة في اكره غير ملجئ نعم لا يجد للشر
 للشبهة وان اكره ملجئ يقتل او قطع عضوا وضرب مبرح ابن كمال حل
 الفعل بل فرض فان صبر فقتل اشتم الا اذا اراد به معاينة الكفار فلا
 بأس به وكذا لو لم يعلم اباحة الاكراه لا ياشتم لحفايه فيعذر بالجهل كالجهل
 بالخطاب في اول الاسلام او في دار الحرب كما في النخبة كما قدمناه في الحج
 فان اكره على الكفر بالله او بسبب النبي عليه السلام تجمع وقد وري بقطع
 او قتل رخص له ان يظهر ما امر به على لسانه ويورى قلبه مطمئن بالايمان
 ثم ان وري لا يكفر وبانت امراته قصا لادبائه وان خطر بباله التورية ولم
 يوركف وبانت ديانة وقصا نوازل وحلايه ويوجر لو صبر لتركه الاجرا
 المحرم ومثله سائر حقوقه تعالى كافساد صوم وصلاة وقتل صيد
 حرم او في احرام وكل ما ثبتت فرضيته بالكتاب اختيار ولم يرخص الاجرا
 بغيرها بغير القطع والقتل يعني بغير الملجئ ابن كمال اذ التكلم بكلمة الكفر
 لا يحل ابدا ويرخص له اتلاف مال مسلم او ذمي اختيار بقتل او قطع
 ويوجر لو صبر ابن ملك وضمن رب المال المكره بالكسر لان المكره بالفتح
 كالالة لا يرخص قتله او سبه او قطع عضوه وما لا يستباح بحال اختيار
 ويقاد في القتل العمد المكره بالكسر لو مكلفا على ما في المبوط خلافا لما في النهاية
 فقط لان القاتل كالالة واجبه الشاقى عليها ونفاه ابو يوسف عنهما
 للشبهة ولوا كره على الزنا لا يرخص له لان فيه قتل النفس بضيا عنها لكنه

لا يجزئ

لا يجزئ استحسانا بل يفرم المهر ولو طاعة لانها لا يسقطان جميعا شريح
 وهبانية وفي جانب المرأة يرخص لها لها الزنا بالاكراه الملجئ لان نسب الولد
 لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف الرجل لا بغيره لكنه يسقط
 الحد في زناها لان فاه لانه لا يمكن الملجئ رخصة له لم يكن غير الملجئ شبهة
 له **فدفع** ظاهر تعليمهم ان حكم اللواط حكم المرأة لعدم الولد فتخرج الرخص بالملجئ
 الا ان يفرق بكونها اشد حرمة من الزنا لانها لم تبسح بطريق ما ولو كان
 فتبجحها عقليا ولذا لا تكون في الخنة على الصحيح قاله المص **وصح** نكاحه
 وطلاقه وعقده لو بالقول لا بالفعل لشرائه ابن كمال ورجع بقيمة
 العبد ونصف المسمى ان لم يطا ونذره ويمينه وظهاره ورجعته وايلاه
 وقيسته فيه اى في الايلا بقول او فعل واسلامه ولو ذميا كما هو اطلاق
 كثير من الشايخ وما في الخائنة من التفصيل فقياس والاستحسان صحة مطلقا
 فيحفظ بلاق للرجع للشبهة كما مر في باب المرتد وتوكيله بطلاق وعتاق
 وما في الاشياء من خلافه فقياس والاستحسان وقوعه والاصل عندنا ان
 كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لا ما يصح مع الهزل لا يحتمل الفسخ
 يوثق فيه الاكراه وعدوها ابو الليث في خزائنه الفقه ثمانية عشر وعدوها
 في باب الطلاق نظا عشرين لا يصح مع الاكراه ابراهه مدبونه او ابراه
 كفيله بنفس او مال لان البراة لا تصح مع الهزل وكذا لو اكره الشفع على ان
 يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفيعته ولا ردته بلسانه وقلبه
 مطمئن بالايمان فلا تبين زوجته لانه لا يكفر به والقول استحسانا **قلت**
 وقد مناعن النوازل خلافة فعله قياسا فامله اكره القاضي رجلا
 ليقر بسرقة او قتل رجل بعدا وليقر بقطع رجل بعد فاقرب ذلك
 فقطعت يده او قتل على ما ذكر ان كان المقر موصوفا بالصلاح اقتصر
 من القاضي وان متهما بسرقة معروفا بها وبالقتل لا يقتصر من
 القاضي استحسانا للشبهة خائنه قيل له الا تشرب هذا الشراب او تبسج
 كرمك فهو اكره ان كان شرا بالاجل كالحمر والافلا قنبه قال وكذا
 الزنا وسائر المحرمات صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباعه
 صح لعدم تعيينه والحيلة ان يقول من اين اعطى ولا مال لي فاذا قال الظالم
 بع لذا فقد صار يكرها فيه بزازية خوفا الزوج بالضرب حتى وهبت
 مهرها لم تصح الهبة ان قدر الزوج على الضرب وان هددتها بطلاق
 او تزوج عليها او تسرا فليس باكره خائنه وفي مجمع الفتاوى منع امراته
 المريضة عن السير الى ابويها الا ان تهبط مهرها فوهبت بعض المهر
 فالهبة باطله لانها كالمكره **قلت** ويؤخذ منه جواب حادثة
 الفتوى وهي زوج ابنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب

مطلق
 ما يصح مع الهزل
 يصح مع الاكراه

الا ان يشهد عليها انها استوفت منه ميراث امها فاقوت ثم اذن لها
بالزفاف فلا يصح اقرارها لكونها في معنى المكره وبه اتفق ابو السعود
مفتي الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث الهبة
المكره باخذ المال لا يضمن ما اخذه اذا نوى الاخذ وقت الاخذ انه
يبرده على صاحبه والا يضمن واذا اختلفا الى المالك والمكره في النية
فالقول للمكره مع يمينه ولا يضمن مجتبي وفيه المكره على الاخذ والدفع
انما يسعه مادام حاضرا عند المكره والالم يحل لزوال القدرة والاحيا
بالعدمه وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان الظلمة في الاخذ عند غيبة الامر
اورسوله فيلحفظ **فروع** اكره على اكل طعام نفسه ان جابعا لارجوع
وان شبعنا نارجع بقيمته على المكره لحصول منفعة الاكل له في الاول لا
الثاني قال اهل الحرب لنبي اخذوه ان قلت لست بنبي تركناك والا
قتلناك لا يسعه قول ذلك وان قيل لغير نبي ان قلت هذا ليس بنبي
تركنا نبيك وان قلت نبي قتلناه وسعه لا تمنع الكذب على
الانبياء قال حربي لرجل ان دفعت جارتك لازني بها دفعت لك
الف اسير لم يحل اقر بعقوبته مكره لم يعتق في الاصح وهل الاكره
باخذ المال معتبر شرعا ظاهر القينة نعم وفي الوهبانية **و**
و وان يقل المديون اني مراقع **ل** لبراء كالاكره معنى مصور **و**
و وصح في الاستحسان اسلام مكره **و** ولاقتل ان يرتد بعد ويجبر **و**
كتاب الحجر هو لغة المنع مطلقا وشرعا منع من
نفاذ تصرف قوتي لا فعلي لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يتصور
الحجر عنه **قلت** يشكل عليه الرقيق لمنع نفاذ فعله في الحال بل
بعد العتق كما صرح به في البدائع اللهم الا ان يقال الاصل فيه ذلك
لكنه اخر لعقده لقيام المانع فتأمل **وسببه** صغر وجنون وعدم
القوى والضعيف كما في المعتوه وحكمه كمين كما سيحكي في الماذون ورق
فلا يصح طلاق صبي وجنون مغلوب اي لا يفيق بحال واما الذي
يجن ويفيق لحكمه كمين نهائيه ولا اعتاقهما واقرارهما نظرهما وصح
طلاق عبد واقراره في حق نفسه فقط لا سيده فلو اقر بما لا اخر الى
عتقه لو غير مولاه ولوله هدر ويجد وقود اقيم في الحال لبقاياه
على اصل الحرية في حقهما ومن عقد عقدا يدور بين نفع وضرر كما
سيحكي في الماذون منهم من هو لا المجورين وهو يعقده يعرف ان
البيع سالب للملك والشر اجاب اجاز وليه اورد وان لم يعقله فباطل
نهائيه فان اتلفوا اي هو لا المجورين سوا عقول اولاد درر شيئا
مقوما من مال او نفس ضمنوا اذا حجر في الفعل لكن ضمان العبد

واتلفوا شيئا ضمنوا

يدور العتق على ما مر وفي الاشياء الصبي المجور مواخذ بافعاله فيضمن ما
اتلفه من المال للحال واذا قتل فالدية على عاقلته الا في مسأيل لو اقلف
ما اقرضه وما اودع عنده بلا اذن وليه وما اقرضه له وما بيع منه بلا
اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا اودع صبي مجور مثله وطلى ملك غيرهما
فلما لك تضمن الدافع او الاخذ ولا يحجر حر مكلف بسفاه هو تذبذبي
المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع او العقل درر ولو في الخير كان
يصرفه في بناء المساجد ونحو ذلك فيحجر عليه عندها وتما في فايد شئ
من الاشياء وقسق ودين وغفلة بل يمنع وقت ما جن يعلم الخيل الباطل
كتعليم الردة لتبين من زوجه او تسقط عنها الزكاة وطبيب جاهل ومكار
نفلس وعندهما يحجر على الحر بالسفاه والغفلة **به** اي بقولها يفتي صيانة
لماله وعلى قولها المفتي به فيكون في احكامه لصغير ثم هذا الخلاف في تصرفات
تحتل الفسخ ويبطلها الهزل واما ما لا تحتله ولا يبطله الهزل فلا يحجر
عليه بالاجماع فلذا قال **الا** فكاح وطلاق وعتاق واستيلاد وتذبير
و وجوب زكاة وفطرة وحج وعبادات وزوال ولاية ابيه وحده وفي
صحته اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحته وصاياه بالقرب من
الثالث فهو في هذه كبايع وفي كفارة كعبد اشباه والحاصل ان كل ما
يستوى فيه الهزل ولجد ينفذ من المجور وما لا فلا الا باذن القاضي
خائيه فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمسا
وعشرين سنة فصح تصرفه قبله اي قبل القدر المذكور من المدة وبعد
يسلم اليه وجوبا حتى لو منعه منه بعد طلبه ضمن وقبل طلبه لا ضمان
كما يفهمه كلام المجتبي وغيره قاله شيخنا وان لم يكن رشيدا وقال لا
يدفع حتى يونس رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور
في قوله تعالى فان استم منهم رشدا هو لونه مصلحا في ماله فقط ولو
فاسقا قاله ابن عباس والقاضي بحبس الحر المديون لبيع ماله لدينه
وقضي دراهم دينه من دراهمه يعني بلا امره وكذا لو كان دنانير
وباع دنانيره لدراهمه دينه وبالعس استحسانا لا تخادها في الثمنية
لا يبيع القاضي عرضه ولا عقاره للدين خلا فالحال وبه اي بقولهما
يبيعهما للدين يفتي اختيار وصحة في تصحيح القدوري ويبيع كل ما
لا يحتاجه في الحال ولو اقر بما يلزمه بعد الديون مالم يكن ثابتا بينة
او علم قاض فيزاحم الغرما كالاستملاك اذا لا حجر في الفعل كما مر افلس
وبعد عرض شراء فقبضه بالاذن من بايعه ولم يود ثمنه فبايعه اسوة
للغرماء في ثمنه وان افلس قبل قبضه او بعده لكن بغير اذن بايعه كان له استرداد
وحبسه بالثمن وقال الشافعي للبايع الفسخ حجر القاضي عليه ثم رفع الح

قاض آخر فاطلقة واجاز ما صنع المحجور كذا في الثانية وهو ساقط
من الدرر والمنح جاز اطلاقه وما صنع المحجور في ماله من بيع او شراء
قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا لان محجورا الاول مجتهد فيه فيستوقف
على امضا قاض آخر **فروع** يصح الحجر على الغائب لكن لا ينجر ما لم يعلم
خائنه ولا يرتفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاض ولو ادعى الرشد وادعى
خصمه بقاءه على السفه وبرهنا ينبغي تقديم بينة بقاء السفه اشباه وفي الوهبانية
ومن يدعي اقراره قبل الحجر **ف** من يدعي في وقته فهو اقرار
ولو باع والقاضي اجاز وقال لا **ف** تودي فاداه من بعد بخس
فصل بلوغ الغلام بالاختلام والاحمال والانزال والاصل هو
الانزال والتجارية بالاختلام والحيض والحمل ولم يذكر الانزال صريحا لانه قل
ما يعلم منها فان لم يوجد فيها شيء فحتى يتم لكل منهما خمس عشرة سنة به يفتى لقصر
اعمار اهل زماننا وادق مدته له اثنتا عشرة سنة ولها تسع سنين هو المختار
كما في احكام الصغار فان راقها بان بلغا هذا السن فقا لا بلغنا صدقا ان
لم يكن لها الظاهر كذا في العادة وغيرها فبعد ثنتي عشرة سنة يشترط شرط
آخر لصحة اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتمل مثله والا لا يقبل قوله شرح
وهبانية وهما حينئذ كبالع حكما فلا يقبل محجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال
حاله فلا ينقض قسمته ولا بيعه وفي الشربلية يقبل قول المراهقين قد بلغنا
مع تفسير كل بما ذابغ بلا يمين وفي الخزانة اقر بالبلوغ فقبل اثني عشر سنة لا
تصح البينة وبعده تصح **كتاب الماذون الاذن لغة**
الاعلام وشرعا فك الحجر أي في التجارة لانه الحجر لا ينفك عن العبد الماذون
في غير باب التجارة ابن كمال واسقاط الحق المسقط هو المولى لو الماذون رقيقا
والولى لوصيبا وعند زفر الشافعي هو توكيل وانا بة ثم يتصرف العبد
لنفسه باهليته فلا يتوقف بوقت ولا يتخصص بنوع تقربح على كونه
اسقاطا ولا يرجع بالعهد على سيده لفكه الحجر فلو اذن لعبده تقربح
على فك الحجر يوما او شهرا صار ماذونا مطلقا حتى حجر عليه لان الاسقاطات
لا تتوقف ولم يتخصص بنوع فاذا اذن في نوع عم اذنه في الانواع كلها
لانه فك الحجر لا توكيل ثم اعلم ان الاذن بالفرق النوعي اذن بالتجارة والتخصيص
استخدام ويثبت الاذن دلالة فبعد راء سيده يبيع ملك اجنبي فلو ملك
مولا لم يحجز حتى ياذن بالنطق بترأيه ودرر عن الخائنه لكن سوى
بينها الزيلعي وغيره وجزم بالتسوية ابن الكمال وصاحب الملتقى ورجحه
في الشربلية بان ما في المتون والشرح اولى مما في كتب الفتاوى فيلحفظ
ويشتري ما اراد وسكت السيد ماذون جبرا لمبتدا الا اذا كان المولى قاضيا
اشباه ولكن لا يكون ماذونا في بيع ذلك الشيء او شرايه فلا ينفذ على المولى

بيع ذلك المتاع لانه يلزم ان يصير ماذونا قبل ان يصير ماذونا وهو
باطل **قلت** لكن قيده القهستاني مغزيا للذخيرة بالبيع دون
الشرا من مال مولا اي فيصح فيه ايضا وعليه فيفتقر الى الفرق والله الموفق
ويثبت صريحا فلو اذن مطلقا بلا قيد صح كل تجارة منه اجماعا اما
لو قيد فعندنا يعم خلافا للشافعي فيبيع ويشترى ولو بعين فاحسن
خلافا لهما ويؤكد بهما ويرهن ويرهن ويعير الثوب والدابة لانه من عادة
التجار ويصالح من قصاص وجب على عبده ويبيع من مولا بمثل القيمة
واما باقل منها فلا ويبيع مولا منه بمثل القيمة او اقل للمولى حبس المبيع
لقبض ثمنه من العبد ويبطل الثمن خلافا لما صححه شارح الجمع مغزيا
للحيط لو سلم المبيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده دين فخرج مجانا
حتى لو كان الثمن عرضا لم يبطل لتعيينه بالعقد وهذا كله لو الماذون
مديونا والام يحجز بينهما يبيع تنهايه ولو باع المولى منه بالشرط الزايد
او فسخ العقد اي يؤمر السيد بان يفعل واحدا منها الحق الغرما فيما كان من
التجارة وتقبل الشهادة عليه اي على العبد الماذون بحق ما وان لم يحضر مولا
ولو محجورا لا تقبل يعني لا تقبل على مولا بل عليه فيواخذ به بعد العتق ولو
حضر معا فان الدعوى باستهلاك مال او غضب قضى على المولى وان باستهلاك
وديعة او بضاعة على المحجور تسمع على العبد وقيل على المولى ولو شهد واعلى
اقرار العبد بحق لم يقض على المولى مطلقا وتمامه في العمادية وياخذ الارض
اجارة ومساقاة ومزارعة ويشترى بذرا يزرعه ويواجر ويزارع
ويشارك غنانا لامنا وضنه ويستاجر ويوثر ولو نفسه ويقتر
بوديعة وعصب ودين ولو عليه دين لغير زوج وولد ووالد وسيد
فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لهما درر ولو بعين صح
ان لم يكن مديونا وهبانية ويهدى طعاما يسيرا بما لا يعد سرقا وفداء
انه لا يهدى من غير الماكول اصلا ابن كمال وجزم ابن الشحنة والمحجور
لا يهدى شيئا وعن الثاني اذا دفع للمحجور قوت يومه فدعا بعض رفاقه
للاكل معه فلا بأس بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان
تتصدق من بيت سيدها اوزوجها باليسر كغيف ونحوه ملتقى ولو
علم منه عدم الرضى لم يحجز ويضيف من يطعمه ويتخذ الضيافة اليسر
بقدر ماله ويحيط من الثمن بعيب قدر ما يحيط التجار ويجاوي ويوجب
مجتبى ولا يتزوج الاباذن ولا يتسرى وان اذن له المولى ولا يتزوج رقيقا
وقال ابو يوسف تزوج الامة ولا يكاتبه الا ان يحجزه المولى ولادين
عليه ولا ية القبض للمولى ولا يعتق بمال الا ان يحجزه المولى الى اخر ما
من ولا يغير ولا يقرض ولا يهب ولو بعوض ولا يضل مطلقا بنفس او

مال ولا يصالح عن قضا من وجب عليه ولا يعفو عن القضا من ويصالح
عن قضا من وجب على عبده خزانة الفقه وكل دين وجب عليه تجارته او
بما هو في معناها امثلة الاول كبيع وشرا واجارة واستيجار وامثلة الثاني
غرم ووديعة وغصب وامانة مجردها عبارة الدرر وغيرها مجردها
بلايم فتيته وعقر وجب بوطى بشرية بعد الاستحقاق كل ذلك يتعلق
برقبته كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة يباع فيه وله اسم
استعاهه ايضا في بيعه ومفاده ان زوجته لو اختارت استعاهه
لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك ايضا بحسب النفقة بحسب مولاها
او ناييه لاحتمال ان يفديه بخلاف بيع الكسب فانه لا يحتاج لحضور المولى
لان العبد خصم فيه ويقسم ثمنه بالخصم ويتعلق بكسب حصل قبل
الدين او بعده ويتعلق بما وهب له وان لم يحضر مولاها هذا قيد للكسب
والا تهاب لكن يشترط حضور العبد لانه الخصم في كسبه ثم انما يبدأ بالكسب
وعند عدمه يستوفى من الرقبة **قلت** واما الكسب الحاصل قبل
الاذن فحق المولى فله اخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده انه لو اكتسب
المجور شيئا او دعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى تضمينه لانه كودع
الغاصب فتأمل لا يتعلق الدين بما اخذه مولاها منه قبل الدين وطول
المأذون بما بقي من الدين زائدا عن كسبه وثمنه بعد عقده ولا يباع ثانيا
ولمولاها اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرماء يعني لو كان المولى
ياخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين كان له ان
ياخذها بعد لحوقه استحسانا لانه لو منع منها يجر عليه فيفسد باب الاكتساب
ويحجز بحجوه ان علم هو نفسه لدفع الضر عنه والثر اهل سوقه ان كان
الاذن شايعا اما اذا لم يعلم به اي بالاذن الا العبد وحده كقوله في حجه
علمه به فقط ولا يشترط مع ذلك علم الثر اهل سوقه لانتفا الضر
وفي البرازية باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار مجورا علم اهل
سوقه ببيعه ام لا لصحة البيع وان عليه دين لا مالم يقبضه المشتري لفساد
البيع وعلى الغرماء فسخه ان ديونهم حاله نعم الا اذا كان بالثمن وفا او ابر
والعبد او ادى للمولى وثمانه في السراجية وبموت سيده وجنونه مطبقا
وحقوقه وكذا يحنون المأذون وحقوقه ايضا بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم
احديه لانه موت حكم وينجز حكما باقاه وان لم يعلم احد جنونه ولو عاد
منه او افاق من جنونه لم يعد الاذن في الصحيح زيلعي وتهيستافى وبليتلادها
بان ولدت منه فادعاه كان حجر دالة مالم يصرح بخلافه لا تنجز بالتدبير
وضمن بها قيمتها فقط للغرماء لو علموا بالدين محيط اقراره مبتدا بعد حجره ان
مامعه امانة او غصب او دين عليه لاخر صحيح خبر فيقضي منه وقال لا يصح

احاط دينه بماله ورقبته لم يملك سيده مامعه فلم يعتق عبدا من كسبه
يحتج بمولاها وقال لا يملكه فيعتق وعليه قيمته مولاها ولو مصرافهم ان
يضمنوا العبد المعتق ثم يرجع على المولى ابن كمال ولو اشترى ذارحم محرم
من المولى لم يعتق ولو ملكه لعنق ولو اتلف المولى ما في يده من الرقيق ضمن
ولو ملكه لم يضمن خلافا لما بنا على ثبوت الملك وعدمه وان لم يحيط دينه
بماله ورقبته صح خبره اجماعا وصح اعتاقه حال كون المأذون مديونا
ولو يحيط وضمن المولى للغرماء الاقل من دينه وقيمته وان شأوا اتبعوا
العبد بكل ديونهم وباتباع احد الغرماء الا يبرأ الاخر فاما كغفل مع مكفول عنه
وطول بما بقي من دينهم اذا لم تقب به قيمته بعد عقده لتقرر في ذمته وصح
تدبيره ولا ينجز ويخير الغرماء لعقده الا ان من اختار احد الشيين
ليس له الرجوع شرح تكلمه وفي الهداية ولو كان المأذون مديرا او ام
ولد لم يضمن قيمتها لان حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما ولو اعتقده المولى
بأذن الغرماء فلم يضمن مولاها زيلعي والمأذون ان باعه سيده باقل من
الديون وغيبه المشتري قيده لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم
فسخ البيع كما مر ضمن الغرماء البايع قيمته لتعديده فان رد العبد عليه
ببيع قبل القبض مطلقا او بخيار روية او شرط او بعده بقضا رجوع
السيد بقيمته على الغرماء وعاد حضهم في العبد لزوال المانع وان رد
بعد القبض لا يقض فلا سبيل لهم على العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد
بالتراضي اقالة وهي بيع في حق غيرهما وان فضل من دينهم شيء رجوعه
على العبد بعد الحوية كما مر وضمنوا مشتريه عطف على البايع اي انما شأوا
ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن على البايع او اجازوا البيع واخذوا
الثمن لا قيمة العبد وان باعه السيد مالا بدنه يعني مقاربة لا منكر كما سجي
لتحقق الخاصة ويسقط خيار المشتري لا الغرماء فلفر ما رد البيع ان لم يصل
ثمنه اليهم لان قبضهم الثمن دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة فاما ان
ترفع او ينقض البيع ابن كمال وقال المصنف هذا اذا كان الدين حالا وكانت
البيع بلا طلب الغرماء والثمن لا يفي بدينهم والا فالبيع نافذ لزوال المانع
وان غاب البايع وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس بحصم لهم لو منكر ادنيه خلافا
للثاني ولو مقر الخصم كما مر ولو قبله بان غاب المشتري والبايع حاضر فالحكم
كذلك اي لا خصومة اجماعا حتى يحضر المشتري لكن لهم تضمين البايع قيمته
او اجازة البيع واخذ الثمن عند قدم مصر وقال انا عبد فلان مأذون في
التجارة فباع واشترى فهو مأذون وحينئذ لزمه كل شيء من التجارة وكذا
الحكم لو اشترى العبد وباع ساكتا عن اذنه وحجره كان مأذونا استحسانا
لضرورة التعامل وامر المسلم بحول على الصلاح فيحمل عليه ضرورة شرح الجامع

ومفاده تقييد المسيلة بالمسلم ابن كمال ولكن لا يباع له فيه اذ لم يف كسبه
 الا اذا اقر مولاه به اي بالاذن او ابنته الغريم بالبينة وتصرف الصبي والمعتوه
 الذي يعقل البيع والشرا ان كان نافعا محضا كالاسلام والانهيار صح ولا
 اذن وان صار كالطلاق والعتاق والصدقة والقرض لا وان اذن به ولهما
 وما تردد من العقود بين نفع وضر كالبيع والشرا توقف على الاذن حتى لو
 بلغ فاجازه نفذ فان اذن لهما المولى فها في شرا وبيع كعبد ماذون في كل
 احكامه والشرط لصحة الاذن ان يعقلا البيع سائلا للملك عن البايع
 والشرا جالبا له زاد الزيلعي وان يقصد الربح ويعرف الغبن اليسير
 من الفاحش وهو ظاهر وولي له ابوه ثم وصيه بعد موته ثم وصي وصيه
 كما في القهستاني عن العبادية ثم بعدهم جده الصحيح وان علا ثم وصيه ثم
 وصي وصيه فاستأني زاد الزيلعي والقهستاني ثم الوالي بالطريق الاولى
 ثم القاضي او وصيه ايها تصرف يصح ولزم يقل ثم دون الام او وصيهما هذا
 في المال بخلاف النكاح كما مر في باب راي القاضي الصبي والمعتوه او عبدا
 او عبدا نفسه كما مر ببيع ويشترى فسكت لا يكون سكوتة اذنا في التجارة و
 القاضي له ان ياذن لليتيم والمعتوه اذ لم يكن له ولي ولعبدهما اذا كان لكل
 واحد منهما من الصبي والمعتوه ولي وامتنع الولي من الاذن عند طلب ذلك
 منه اي من القاضي زيلعي **قلت** وفي البرجندي عن الخزانة لوالحي
 ابوه او وصيه صح اذن القاضي له زاد شارح الوهبانية ولا يتجسر
 بعد ذلك اصلا لانه حكم الا بحج قاض آخر فتدبر **فروع** لو اقر الانسان
 بامعه ما كتب او اقرت صح على الظاهر كاذون درر الماذون لا يكون
 ماذونا قبل العلم به الا في مسيلة ما اذا قال بايعوا عبدي فاني اذنت
 له فبايعوه وهو لا يعلم بذلك صار ماذونا بخلاف قوله بايعوا ابني
 الصغير لا يصح الاذن للابق والمعتوب المحجور ولا بيعة ولا يبرح محجورا
 بهما على الصبي اشياء وفي الوهبانية **باب** **باب** **باب** **باب** **باب**
 ولو اذن القاضي لطفل وقداي **باب** ابوه يصح الاذن منه فيتجسر
 وضمن يعقوب الصغير وديعة **باب** وتخليفه مقيتي به حيث ينكر
 ولورهن المحجور او باع او شري **باب** وجوزه المولى فيما يتغير
 لتوقف تصرف المحجور على الاجازة فلم يجز بل اذن له بالتجارة فاجازها
 العبد جازا استخانا ولم ياذن له فاعتقه فاجازها لم تصح اجازته
 قال وكذا الصبي المميز **قلت** ولا يخفى ان ما هو تبرع ابتداء صار فلا
 يصح بان ولي الصغير كالقرض **كتاب** **العصب** هو
 لغة اخذ الشيء مالا او غيره كالحر على وجه التغليب وشرعا ازالة يد محقة
 ولو حكا محجوده لما احتد قبل ان يحول باثبات يد مبطله واعتبر الشافعي

مفاده
تصرف الصبي والمعتوه

ولي الصغير

العبدة عند الازالة
يد واثبات يد

اثبات

اثبات اليد فقط والتمرة في الزايد فثمره بستان مغضوب لا تضمن عندها
 خلا فله درر في مال فلا يتحقق في ميتة وحرم تقوم فلا يتحقق في خمر مسلم
 حرم فلا يتحقق في مال حرمي قابل للنقل فلا يتحقق في العقار خلا فالمجدي
 اذن مال له اخترت به عن الوديعة واعلم ان الموقوف مضمون بالانكاف مع
 انه ليس بمالك اصلا صرح به في البدايع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما
 فعل ابن كمال لكان اولى لا بخفية اخترت به عن السرقة وفيه لابن كمال كلام
 فاستخدام العبد وتحميل الدابة عصب لازالة اليد المالك لاجلوسه على
 بساط لعدم ازالته فلا يضمن مالم يهلك بفعله وكذا لو دخل دار انسان واخذ
 متاعا وحجده فهو ضامن وان لم يحوله ولم يجد مضمون مالم يهلك بفعله او
 يخرب من الدار خائنه وحله الاثم لمن علم انه مال الغير ورد العين قائمة
 والغرم هالكه ولغير من علم الاخر ان فلا اثر لانه خطأ وهو مرفوع بالحديث
 المغضوب منه مخفى بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كانت
 في الوقف المغضوب بان غصبه وقيمه الشروكان الثاني اولى من الاول فان
 الضمان على الثاني كذا في وقف الخائنة وفي غصبها غصب عجل فاستهلكه وليس
 لبن امه ضمن قيمة العجل ونقصان الام وفي كراهيتها من هدم حايط غيره
 ضمن نقصانه ولم يورس بجارته الا في حايط المسجد وفي القينة تصرف في ملك
 غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فانت
 وادعى انه كان باذنها وانكر الوارث فالقول للزوج ويجب رد عين المغضوب
 مالم يتغير تغيرا فاحشا محتملي في مكان غصبه لتفاوت القيم باختلاف
 الاماكن ويبرأ بوجهها ولو غير علم المالك في البرازية غصب دراهم انسان
 من كيسه ثم ردها فيه بلا علمه براء وكذا لو سلم اليه بجهة اخرى كهيئة ابداع
 او شرا وكذا لو اطعمه فاكله خلا فالشافعي زيلعي او يجب رد مثله ان هلك
 وهو مثلي وان انقطع المثل بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد
 في البيوت ابن كمال فقيمه يوم الخصومة اي وقت القضا وعند ابي يوسف يوم
 الغصب وعند محمد يوم الانقطاع ورجح القهستاني وتجب القيمة في القيمي
 يوم غصبه اجماعا والمثلي المخلوط بخلاف حصة كبر مخلوط بشعير وشعر مخلوط
 بنريت ونحو ذلك كدهن نجس قيمتي فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون
 يختلف بالصنعة كقمقم وقدر درر ودرر ذكر في الجواهر زاد المصنف
 ورب وقطر لان كلاهما يتفاوت بالصنعة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت
 دين في الزمة **قلت** وفي الذخيرة والمجيب قيمتي في الضمان مثلي في غيره
 كالمسلم وفي المجتبى السوق قيمتي لتفاوته بالقليل وقيل مثلي وفي الاشياء الغم والحم
 ولونيا والاجر قيمي وفي حاشيتها لابن المصنف هنا وفيما يجلب التيسر معزيا
 للفصولين وغيره وكذا الصابون والرقين والورق والابرة والعصفر والصم

والجلد والدهن المتنجس وكذا الحفنة وكل مكيل وموزون مشرف على الهلاك
مضمون بقيته في ذلك الوقت كسفينته موقورة اخذت في الفرق والقي
الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمتها ساعة كاذب المجتبي وفي الصيرفة
صب ما في حنطة فافسد هاوذا في كيلها ضمن قيمتها قبل صبه لئلا يشلها
هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها لمكان ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف
ما لو صب الماء في الموضع الذي فيه الحنطة بغير نقل انتهى والحاصل كما في
الدرر وغيرها ان كل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به
فهو مثلي وليس كذلك فقيمي فليحفظ فان ادعى هلاله مرتبطة برجوب
رد العين لانه الموجب الاصل ورد المثل والقيمة مخلص على الراجح حبس
حتى يعلم الحاكم انه لو بقي لظهر اي لاظهر ثم قضى الحاكم عليه بالبدل من
مثل وقيمة ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك
اي ادعى الهلاك عند الغاصب واقام البرهان فبرهان الغاصب انه رده
وهلك عند المالك اولى خلا فالثاني ملتقى ولو اختلفا في القيمة وبرهنا
فالبينة للمالك وسيجيء ولو في نفس المصوب فالقول للغاصب والغصب
انما يتحقق فيما ينقل فلو اخذ عقارا وهلك في يده بافة سماوية لغلبة
سبل لم يضمن خلا فالمحد وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتي في الوقف ذكره
العيني وذكر ظهير الدين في فتاويه الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفة
بالضمان وان الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان وفي فوايد صاحب المحيط
اشترى دارا وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للصغير لزمه اجر المثل صيانة
لمال الوقف والصغير وفي اجارة الفيض انما لا يتحقق الغصب عندهما في
العقار في حكم الضمان اما فيما وراء ذلك فيتحقق الا ترى انه يتحقق في
الود فكذا في استحقات الاجرة انتهى فليحفظ قيل قايله الاستروشي
وعمد الدين في فصولها ولا يصح انه اي العقار يضمن بالبيع والتسليم و
كذا بالبحر في العقار وجوده وبالرجوع عن الشهادة بعد القضا
وفي الاشياء العقار لا يضمن الا في مسائل وعد هذه الثلاث واذا
نقص العقار بسكناء وزراعتة ضمن النقصان بالاجماع فيعطي ما زاد
البذر وصححه في المجتبى وعن الثاني مثل بذره وفي الصيرفة هو المختار
ولو بنت له قلعه وتامة في المجتبى كما يضمن اتفاقا في النقص ما نقص بفعله
كما في قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر اهدم البناء ضمن هو لا الغاصب
كما لو غصب عبدا واجرته ينقص في هذه الاجارة بالاستعمال وهذا ساقط
من نسخ الشرح لرخوله تحت قوله وان استعمله فنقصه الاستغلال او
اجر المستعار ونقص ضمن النقصان وتصديق بما بقي من الغلة
والاجرة خلا لا ييوسف كذا في الملتقى لكن نقل المصنف عن البرازية ان

مطل
اشترى دارا وسكنها

مطل
العقار لا يضمن

الغني

الغني يتصدق بكل الغلة في الصحيح كالوقوف في المصوب والوديعة بات
باعه وزج فيه اذا كان ذلك متعينا بالاشارة او بالشراب درهم الوديعة
او الغصب ونقد ها يعني يتصدق بمن حصل فيها اذا كانا متعينين بها
بالاشارة وان كانا ما لا يتعين فعلى اربعة اوجه فان اشار اليها ونقد ها فكل
يتصدق فان اشار اليها ونقد غيرها او اشار الى غيرها ونقد ها او اطلق
ولم يشتر ونقد ها لا يتصدق في الصور الثلاثة عند الكرخي قيل وبه يفتي
والمختار انه لا يحل مطلقا كذا في الملتقى ولو بعد الضمان هو الصحيح كما في فتاوى النوازل
واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على
قولهما وعند ابى يوسف لا يتصدق بشئ منه كالاختلاف الجنس ذكره الزيلعي
فليحفظ فان غصب وغير المصوب فزال اسمه واعظم منافع ما في الكثر
مقاصده احراز عن درهم فسبها بلا ضرب فانه زال اسمه لكن يبقى اعظم
منافعه ولذا لا يقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم
معنى عن اعظم منافعه كاطنه سلاخه وغيره او اختلط المصوب بملك
الغاصب بحيث يمتنع اختياره كاختلاط بريجه او يمكن خروج كبره بشيء
ضمنه وملكه بلا حل انتفاع قبل ادائه ضمانه اي رضانا ملكه باءا او ابر او تقيين
قاض والقياس حله وهو رواية فلو غصب طعاما فنصفه حتى صار مستهلكا
يبتلعه حلالا في رواية وحراما على المعتمد حسب المادة الفساد كذبح شاة
التنوين بدل الاضافة اي شاة غيره ذكره ابن سلطان وطبخها او شيها
وطحن جوا وزرعه وجعل حديد سيفا وصغر انية والبناء على ساجدة بالجيم
خشبة عظيمة تبنى بالهند وقيمة اي البناء الكثر منها اي من قيمة الساجدة يملكها
الباني بالقيمة وكذا لو غصب ارضا فبنى عليها او غرس او ابتلعت دجاجة
لولوة او ادخل البقر راسه في قدر او ادع فصيلا فبكر في بيت المودع ولم
يمكن اخراجه الا بهدم الجدار او سقط ديناره في بكرة غيره ولم يخرج الا
بكسر ها ونحو ذلك يضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل والاصل ان الضرر الاشد
يزال بالاخف كما في هذه القاعدة من الاشياء ثم قال ولو ابتلع لولة فأت
لا يشق بطنه لان حرمة الادمى اعظم من حرمة المال وقيمتها في تركه وجوز
الشافعية قياسا على الشق لاخراج الولد قلت وقد مناه في الحناين
عن الفتح انه يشق ايضا فلا خلاف وفي تنوير البصائر انه لا يصح فليحفظ
بقي لو كانت قيمة الساجدة والبناء سوفا فان اصطلى على شئ جاز وان تنازعا
يباع البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لها شربلا ليه عن البرازية
بقي لو اراد الغاصب نقض البناء ورد الساجدة هل له ذلك ان قضى عليه
بالقيمة لا يحل وقيله قولان لتقسيم المال بلا فائدة وتامة في المجتبى وان
ضرب المحن من درهما ودينارا او انما لم يملكه وهو لما ملكه بجائنا خلا فالهما

فان ذبح شاة غيره ونحوها مما يוכל طرحتها المالك عليه واخذ قيمتها واخذها
وضمنه نقصانها وكذا الحكم لو قطع يد لها او قطع طرف دابة غير مأكولة
كذات الملتقى قبل ولقط غير غير سديد هنا **قلت** قوله غير سديد
غير سديد لثبوت الخيار في غير المأكولة ايضا لكن اذا اختار ربها
اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العاديات فيلحفظ
بخلاف طرف العبد فان فيه الارش او خرق ثوبا خرقا فاحشا وهو
ما فوت بعض العين وبعض نفعه لا كله فلو كله ضمن كلها وفي خرق
يسير نقصه ولم يفوت شيئا من النفع ضمنه النقصان مع اخذ عينه
ليس غير لقيام العين من كل وجه مالم يحدد فيه صنعة او يكون ربويا
كما بسطه الزيلعي **قلت** ومنه يعلم جواب حادثة الفتوى وهي غصب
حياسة فضة موهبة بالذهب فزال تمويهها فتخير ما لكها لكنه بين
تضمينها موهبة واخذها بلا شيء لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب
شرا بوزنها فضة فلا رد لتعيبها والارجوع بالنقصان للزوم الربا
فاغتنمه فقل من صرح به قاله شيخنا ومن بني او عرس في ارض غيره
بغير اذنه امر بالقلع والرد لو قيمة الساحة اكثر مما سرق للمالك ان يضمن
له قيمة بنا او شجرة امر بقلعه اي مستحق القلع فتقوم بدونها ومع احدهما
مستحق القلع فيضمن الفضل ان نقصت الارض به اي بالقلع ولو زرعهما
يعتبر العرف فان اقتسما الغلة انصافا او ارباعا اعتبر والا فالخارج للزراع
وعليه اجر مثل الارض وامانة الوقف فيجب الحصة والاجر بكل حال
فصول غصب ثوبا فصيغة لا عبرة للالوان بل الحقيقة الزيادة والنقصان
او سويقا فلتة بمن فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه ابيض ومثل
السويق غير في البسوط بالقيمة لتغيره بالقليل فلم يبق مثليا وسماء هنا
مثلا لقيام القيمة مقامه كذا في الاختيار وقد منا قولين عن المجتبي
وان شا اخذ المصبوع او الملتوت وغرم ما زاد الصبغ وغرم السمن لانه
مثلي وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه لا متراجحه
بالما مجتبي رد غاصب الغاصب المغصوب على الغاصب الاول يبرأ عن
ضمانه كما لو هلك المغصوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب
فانه يبرأ ايضا لقيام القيمة مقام العين اذا كان قبضه القيمة معروفا
نقصا او بينة او تصديق المالك لا يقرر الغاصب الا في حق نفسه او
غاصبه عمادية غصب شيئا ثم غصبه اخر منه فاراد المالك ان ياخذ بعض
الضمان من الاول وبعضه من الثاني له ذلك سراحيه والمالك بالخيار في
تضمين ايها شأوا اذا اختار تضمين احدهما لم يملك تركه وتضمين الآخر
وقيل يملك عمادية الاجازة لا تلحق الا تلافى فلو اتلف مال غيره تعديا

فقال المالك اجرت اورضيت لم يبرأ من الضمان اشباه مغزيا للزانية
لكن نقل المصنف عن العاديات ان الاجازة تلحق الافعال هو الصحيح قال
وعليه فتلحق الا تلافى لانه من جملة الافعال فيلحفظ كسر الغاصب **الكتاب**
كسر فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع اشباه وفيها
اجر لها الغاصب ورد اجرتها الى المالك تطيب له لان اخذ الاجرة اجازة
فروع استعمار منشارا فانقطع في النشر فوصله بلا اذن ماله انقطع
حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانية ركب دار غيره لا طفاء
حريق وقع في البلد فانهدم شيء بركوبه لم يضمن لان ضرر الحريق عام فكان
لكل دفعه جوهره لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو
وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعلمه اخذه حفر قبره
فدفن فيه اخر ميتا فهو على ثلاثة اوجه ان الارض الحافر فله بنفسه
وله تسويته وان مباحة فله قيمة حفرة وان وقف فذلك ولا يكره لو
الارض متسعة لان الحافر لا يدري باي ارض يموت لا يجوز التصرف
في مال غيره بلا اذنه ولا ولايته الا في مسائل مذكورة في الاشياء غصب
حمارة فتبعها بحشها فاكله الذيب ضمنه كما في معاينة الوهبانية
، وغاصب شيء كيف يضمن غيره ، وليس له فعل بما يتغير ،
، وغاصب نهر هل له منه شربة ، وهل ثم نهر طاهر لا مطهر ،
فصل غيب بمجعة ما غصبه وضمن قيمته للمالك ملكه
عند ناكله مستندا الى وقت الغصب فتسلم له الاكساب الا الاولاد ملتقى
والقول له يمينه لو اختلفا في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة
فان برهن او مرهنا فللمالك ولا تقبل بينة الغاصب لقيامها على نفي
الزيادة هو الصحيح زيلعي ونقل المصنف عن البحر والجواهر لو قال الغاصب
او المودع المتعدي لا اعرف قيمته لكن علمت انها اقل مما يقوله فالقول
للاغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان
نكل لزمته ولو حلف المالك ايضا على الزيادة اخذها ثم ان ظهر المغصوب
فلا غاصب اخذه ودفع قيمته او رده واخذ القيمة وهي من خواص كتابنا
فلتحفظ فان ظهر المغصوب وهي اي قيمته اكثر مما ضمن او مثله او دونه
على الاصح عناية فالاولى ترك قوله وهي اكثر وقد ضمن بقوله اخذه
المالك ورد عوضه او مضى الضمان ولا خيار للغاصب ولو قيمته اقل
للزومه باقراره ذكره الواني نعم متى ملكه بالضمان فله خيار عيب وروية
مجتبي ولو ضمن بقول المالك او يبرها ناكل الغاصب فهو له ولا
خيار للمالك لرضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط وان باع الغاصب
المغصوب فضمنه المالك نفذ بيعه وان حرر اى الغاصب لان تحرير

المشترى من الغاصب نافذة الاصح غناية ثم ضمنه لان الملك الناقص
يكفي لنفاذ البيع لا العتق وزوايد الغصب مطلقا متصلة كسكن وحسين
او منفصلة كدر وعمر امانة لا تضمن الا بالتعدي او المنع بعد طلب المالك
لانها امانة ولو طلب المتصلة لا تضمن وما نقصته الجارية بالولادة مضمون
وحسين بولدها بقيمتها او بضرته ان وفاهه والا فيسقط بحسابه ولو ماتت
وبالولد وفا كفي هو الصحيح اختيار رضى بامه مضمونة اي غصبها فردا
حاملات بالولادة ضمن قيمتها يوم علقته بخلاف الحرة لانها لا تضمن
بالغصب لبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها محمومة فماتت
لا تضمن وكذا لو زنت عنده فردا فجلدت فماتت به ملققة ولو زنى بها
واستولدها يثبت النسب والولد دقيق درر وبخلاف منافع الغصب
استوفاه او عطلها فانها لا تضمن عندنا ويوجد في بعض المتنون
ومنافع الغصب غير مضمونة الى اخره لكن لا يلايم ما ياتي من عطف حرم المسلم الى اخره
مع انه اخبر فتدبر الا في ثلاث فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين ان
يكون المضمون وقفا للسكنى او للاستغلال او مال يتيم الا في مسيلة سكت
امه مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر عليها كذا في الاشياء
معزيا لوصايا القنية قلت ويستثنى ايضا سكنى شريك اليتيم فقد
نقل المص وغيره عن القنية انه لا شيء عليه وكذا الاجنبى بلا عقد وقيل
دار اليتيم كالوقف انتهى قلت ويمكن حمل كلا الفرعين على قول المتقدمين
بعد اجرته واما على القول المعتمد انها كالوقف فتجب الاجرة على الشريك
والزوج لكون سكنى المرأة واجبة عليه وهو غاصب لدار اليتيم فنلزمه الاجرة
وبه افتى ابن نجيم وما في الصيرفية من التفصيل لو اليتيم يقدر على المنع فلا اجر
والا فعليها غير طاهر وعليه فهو عليه لا عليها كما افاده في تنوير البصائر
ثم نقل عن الحائفة ان مسيلة الدار مسيلة الارض وان الحاضر اذا سكن
فيما اذا كان لا يضرها فللغائب ان يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى
او معدا اي اعده صاحبه للاستغلال بان بناء لذلك واشترائه لذلك
قيل او اجره ثلاث سنين على الاول او في الاشياء لا تقصر الدار معدة له
باجارتها بل بناها او شراها له ولا باعداد البايع بالنسبة للمشترى
ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى تجب الاجر وان لا يكون المستعمل
مشهورا بالغصب قلت ولو اختلفا في العلم وعدمه فالقول له
بيمينه لانه منكر والاخر مدع قاله شيخنا وبموت رب الدار ويصح بطل
الاعداد ولو بنى لنفسه ثم اراد ان يعده فان قال بلسانه وبجبر الناس
صار ذكره المصنف الا في المعد للاستغلال فلا ضمان فيه اذا سكن بنا ويل
ملك كبيت سكنه احد الشركاء في الملك ولو لیتيم على ما مر عن القنية فتنبه

طلب
منافع الغصب غير
مضمونة

طلب
تجارة الاجرة على الشريك

اما في الوقف اذا سكنه احد لها بالقبلة بلا اذن لزم الاجر او عقد كبيت الرحمن
اذا سكنه المرتهن ثم بان للغير معدا للاجارة فلا شيء عليه بقى لواجر
الغاصب احد لها فعلى المستاجر المسكن الاجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر
بل يرد ما قبضه للمالك اشياء وقنيته وفي الشربلالية وينظر مالو
عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كما لو سكن وبخلاف حرم المسلم وخزير
بان اسلم وهما في يده اذا اتلفها مسلم او ذمي فلا ضمان وضمن المتلف
المسلم قيمتها لان الخمر في حقنا قيمى حكما لو كانا ذمي والمتلف غير الامام
او ما موره يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا الزق خلا فالحمد مجتنبى ولا ضمان
في مينة ودم اصلا بخلاف ما لو اشترىها اي الخمر منه اي الذمي وشربها فلا
ضمان ولا تمن لانه فعلة بتسليط بايعه بخلاف غصبها مجتنبى وفيه اتلف
ذمي خمر ذمي ثم اسلم او احد لها الاشياء عليه الا في رواية عليه قيمة الخمر
غصب حرم مسلم فخللها بما لا قيمة له كخفظة وملح يسير لا قيمة له او تشيس
او غصب جلد ميتة فدفعه به بما لا قيمة له كتراب وشمس اخذها المالك
بجائنا ولو اتلفها ضمن لا لتلفا وفي شرح الوهبانية يضمن قيمته مذبوحا
واعتمده في الملتقى ولو خللها بذي قيمة كالمخ الكشر والخل ملكه ولا شيء عليه
لما لك خلا فالهما ولو دفع به بذي قيمة كقرط وعصفر الجلد اخذه المالك
وردم ما زاد الدبغ وللغاصب حبسه حتى ياخذ حقه ولو اتلفه لا يضمن
كما لو تلف ولا ضمان باتلاف الميتة ولو لزمى ولا باتلاف شريك النسيئة عمدا
ولو لمن يبيعه ملققة لان ولاية الحاجة ثابتة وضمن بكسر حرف بكسر الهمزة
الهمزة ولو لكا فرابن كمال قيمته خشيا منحوتا صالحا غير اللهو وضمن القيمة
لا المثل بارقة سكر ونصف سيجى بيانه في الاشرية وصح بيعها كلها
وقالا لا يضمن ولا يصح بيعها وعليه الفتوى ملققة ودرر وزليجي وغيرها
واقره المص واما طبل القزاة زاد في حظر الخلاصة والصيدان والدف
الذي يباح ضربه في العرس فضمن اتفاقا كالامة المغنية ونحوها كلبش
نطوح وحامة طيارة وديك مقاتل وعبد حصى حيث تجب قيمتها غنيس
صالحة لهذه الامور ولو غصب ام ولد فهلك لا يضمن بخلاف موت
المدرس لتقوم المدرسون ام الولد وقالوا لا يضمنها لتقومها حل قيد عبد
غير او لم يسطر دابة او فتح باب اصطبلها او فقص طائره قد طبت هذه
المذكورات اوسعى الى سلطان بمن يوديه والحال انه لا يدفع بلا رفع
الى السلطان اوسعى بمن يباشر الفسق ولا يمتنع بهيه او قال لسلطان قد
يغرم وقد لا يغرم فقال انه وجد كثيرا فغرمه السلطان شيئا لا يضمن
في هذه المذكورات ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا

مد
ضمان الساعي

يضمن لو سعى بغير حق عند محمد زجر له أي للساعي وبه يفتي وغرر ولو الساعي
عبد أطول بعد عتقه ولو مات الساعي فليس له أن يأخذ قدر الخسران
من تركته هو الصحيح جواهر الفتاوى ونقل المصنف أنه لو مات الشكوة عليه بسقوط
من سطح الحرفه غرم الشاكى دينه لا لومات بالضرب لذوره وقد مر في
باب السرقة أمر شخص عبد غيره بالابق أو قال له أقتل نفسك ففعل
ذلك وجب عليه قيمته ولو قال له ألتف مال مولاك فالتف لا يضمن
الأمرو والفرق أن بامر بالابق والقتل صار غاصبا لأنه استعمله في
ذلك الفعل وبامر بالأتلاف لا يصير غاصبا للمال بل للعبد وهو قائم
لم يتلف وإنما التلق بفعل العبد وأعلم أن الأمر ضمان عليه بالأمر إلا في
ستة إذا كان الأمر سلطانا أو أبا أو سيدا أو المأمورا صديقا أو عبدا
أمره بالأتلاف مال غير سيده وإذا أمره بحفر باب في حائط الغير غرم الحافر
ورجع على الأمر أشباه استعمل عبد الغير نفسه بأن أرسله في حاجته
وأن لم يعلم أنه عبدا وقال ذلك العبد الذي استعمله أني حرم قيمته
أن هلك العبد عماديه وفيها جارجل إلى آخره وقال أني حرم فاستعملني في
عمل فاستعمله فهلك ثم ظهر أنه عبد ضمنه علم أو لم يعلم هذا إذا استعمله
في عمل نفسه ولو استعمله لغيره أي في عمل غيره لا ضمان لأنه لا يصير غاصبا
كقوله لعبد ارق الشجرة وانثر المشمش لتأكله أنت فسقط لم يضمن الأمر
ولو قال لتأكله أنت وأنا ضمن قيمة كله لأنه استعمله كله في نفعه غلام جأ
إلى فساد وقال أفصدني فقصده فصد معتادا فغيره بالاولى فمات من ذلك
ضمن قيمة العبد عاقلة الفصاد وكذلك الحكم في الصبي تجب دية على
عاقلة الفصاد عماديه **فروع** غصب عبدا ومعه مال المولى صار غاصبا
للمال أيضا بل قالوا يضمن ثيابه تبع الضمان عينه بخلاف الحر عماديه وفي الوهب
• ولو سئى الحرفات يضمن نقصها • ولو سئى القران أو شاخ يذكر •
• ولو علم الدال قيمة سلعة • فقوم للسلطان انقص بخس •
• ومثل أحد فردين ليس له • بقية والمجموع منه كخص •
قلت وعن أبي يوسف لا يضمن إلا الحقة التي ألتفها وفي البرازية هو
المختار وأمره المصنف الشربلالي وذكر ما يفيد أن السلطان ليس بقيد وأنه
ينبغي القول بتضمن القاصي أيضا سيما في استبدال وقف ومال يتبع
فيلحفظ **كتاب الشفعة** مناسبة تملك مال الغير
بغير رضاه هي لغة الضم وشرعا تملك البقعة جبرا على المشتري بما قام
عليه بمثله لو مثليا والابقيته وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري
بشركة أو جوار وشرطها أن يكون المحل عقارا سفلا كان أو علوا وأن
لم يكن طريقه في السفلى لأنه التحقق بالعقار بما له من حق القرار ودر

قلت وأما ما جزم به ابن الكمال في أول باب ما هي فيه من أن البناء
إذا بيع مع حق القرار يلحق بالعقار فرده شيخنا الرملي وافق بعد ما
تبعنا البرازية وغيرها فيلحفظ وركبها أخذ الشفيع من أحد المتعاقدين
عند وجود سببها وشرطها وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب ولو
بعد سنين وصفتها أن الأخذ بها بمنزلة شرائها فيثبت بها ما يثبت
بالشرا كالرد بخيار روية وعيب يجب له لا عليه بعد البيع ولو فاسد انقطع
فيه حق المالك كما يأتي أو بخيار للمشتري وتستقر بالشهادة في مجلسه أي طلب
المواثبة فلا تبطل بعده وتملك بالأخذ بالتراضي وبقضاء القاضي عطف
على الأخذ لثبوت ملك الشفيع بمجرد الحكم قبل الأخذ كما حرره من لا خسر
بقدر روى الشفعة لا الملك خلا فاللشافعي للخليط متعلق يجب في نفس
المبيع ثم إن لم يكن أو سلم له في حق المبيع وهو الذي قاسم وبقيت له شركة
في حق العقار كالشرب والطريق خاضعين ثم فسر ذلك بقوله لشرب من
صغير لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينقذ فلو عاين لاشفعة بها يمانه
شرب نهر مشترك بين قوم تسقى أراضيهم منه بيعت أرض منها فملك
أهل الشرب الشفعة فلو النهر عام والمسيلة بحالها فالشفعة للمجار
الملاصق فقط ثم جار ملاصق ولو ذميا أو ما ذونا أو مكاتبيا بابه في سكة
أخرى وظاهر داره لظهرها فلو بابه في تلك السكة فهو خليط كما مر ووضع
جذع على حائط وشريك في حصة عليه جار ولو في نفس الجدار فشريك
ملتقى **قلت** لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران شريكا في الجدار
لا يتقدم على غيره من الجيران لأن الشركة في البناء مجرد بدون الأرض لا
يستحق بها الشفعة وفي شرح المجمع وكذا الجار المقابل في السكة الغير
النافذة الشفعة بخلاف النافذة اسقط بعضهم حقه من الشفعة بعد
القضاء فلو قبله فلم يبق الأخذ الكل لأن المزا حقة ليس لمن بقي أخذ نصيب
التارك لأنه بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب الآخر فيلحق
ولو كان بعضهم غاييا يقضي بالشفعة بين الحاضرين في المجمع لا احتمال عدم
طلبه فلا يؤخر بالشك وكذا لو كان الشريك غاييا فطلب الحاضر يقضي له
بالشفعة كلها ثم إذا حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الأول قضى له بنصفه
ولو فرقه فبكله ولو دونه منعه خلاصه اسقط الشفيع الشفعة قبل
الشرا لم يصح لعقد شرطه وهو البيع أراد الشفيع أخذ البعض وترك
الباقى لم يملك ذلك جبرا على المشتري لضرر تفريق الصفقة ولو جعل
بعض الشفعا نصيبه لبعض لم يصح وسقط حقه به لأعراضه ويقسم بين
البقية بل لو طلب أحد الشريكين النصف بناء أنه يستحقه فقط بطلت
شفعته إذ شرط صحته أن يطلب الكل كما بسطه الزيلعي فيلحفظ وصح بيع

صحة
بيع دور مكة

طلب
لاشفعة في الوقف

دور مكة فوجب الشفعة فيها وعليه الفتوى **اشباه قلت** ومفاده صحة
اجارتها بالاولى وقد قدمناه فليحفظ لكنه يكره وسحقه في الحظر وفيها
زيمع الطلب من وكيل الشرائع ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا وبطلت هو
ولا شفعة في الوقف ولا له نوازل ولا يجوز ان يجمع وخاتمه خلافا
المخلاصة والبرازية ولعل لا سافطة قاله المصنف **قلت** وحمل شيخنا الرمي
الاول على الاخذ به والثاني على اخذه بنفسه اذ ابيع ففي الفيض حق الشفعة
ينبغي على صحة البيع انتهى فمفاده ان ما لا يملك من الوقف بحال لا شفعة
فيه وما يملك بحال ففيه الشفعة اذ ابيع واما اذ ابيع بحوارة او كان
بعض المبيع ملكا وبعضه وقف فبيع الملك فلا شفعة للوقف والله اعلم
باب طلب الشفعة ويطلبها الشفيع في مجلس علمه
من مشتر او رسوله او عدل او عدد بالبيع وان امتد المجلس كالخبرة هو
الاصح ورر وعليه المتون خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور
وعليه الفتوى بلفظ يفهم طلبها كطلب الشفعة ونحوه كائنا طالها او
اطلها وهو يسمى طلب الموائمة اي المبادرة والاشهاد فيه ليس بلازم
بل لخافة الجور ثم يشهد على البائع لو العقار في يده او على المشتري وان لم
يكن ذا يد لانه مالك او عند العقار فيقول اشترى فلان هذه الدار
وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلها الان فاشهد واعليه وهو
طلب اشهاد ويسمى طلب تقرير وهذا الطلب لا بد منه حتى لو تمكن ولو
بكتاب او رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وان لم يتمكن منه لا تبطل
ولو اشهد في طلب الموائمة عند احد هو لا كفاه وقام مقام الطرفين
ثم بعد هذين الطرفين يطلب عند قاض فيقول اشترى فلان دار كذا
وانا شفيعها بدار كذا الى لو قال بسبب كذا كما في الملتقى لشم الشريك في
نفس البيع فمره يسلم الدار الى هذا الوقبضها المشتري وطلب الحضور
لا يتوقف عليه وهو يسمى طلب تملك وخصوصية وبتأخير مطلقا بعذر
وبغيره شهرا او اكثر لا تبطل الشفعة حتى يسقطها بلسانه به يقضى
وهو ظاهر المذهب وقيل يقضى بقول محرد ان اخره شهرا بلا عذر بطلت
لذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برقعه للقاضي ليأمره بالاخذ
او التوكيد واذا طلب الشفيع سال القاضي الخصم عن ملكية الشفيع لما
شفيع به فان اقر بها اي بملكه ما شفيع به او نكل عن الحلف على العلم او
برهن الشفيع انها ملكه ساله عن الشرائع اهل اشترى ام لا فان اقر به او نكل
عن البين على الحاصل في شفعة الخليط او على السبب في شفعة الجوار خلاف
لشافعي كما مر في كتاب الدعوى او برهن الشفيع قضى له بها هذا اذا لم يملك
المشتري طلب الشفيع الشفعة فان انكر فالقول له بيمينه ابن كمال وان لم يحضر

التمن

التمن وقت الدعوى واذا قضى لزومه احضاره والمشتري جسر الدار لقبض
ثم نه فلو قيل للشفيع اد التمن فاخر لم تبطل شفيعته والخصم للشفيع المشتري
مطلقا والبائع قبل التسليم الاول بملكه والثاني بيده ابن كمال ولكن لا تنفع
اليمين عليه حتى يحضر المشتري لانه المالك واليد عنه ابن كمال ويقضى القاضي
لا يشترط حضور البائع لزوال الملك واليد عنه ابن كمال ويقضى القاضي
بالشفعة والعهد لزمان التمن عند الاستحقاق على البائع قبل تسليم المبيع
الى المشتري والعهد على المشتري لو بعده لما مر للشفيع خيار الروية والعيه
وان شرط المشتري البراءة منه دون خيار الشرط والاجل اختيار وفي الاشياء
الشفعة بيع في كل الاحكام الا ضمان الغرور والخير وان اختلف الشفيع و
المشتري في التمن والدار مقبوضة والتمن منقود صدق المشتري بيمينه لانه
منكر ولا يتحالفان وان برهننا فالشفيع احق لان يمينه ملزمة ادعى المشتري
ثمنا وادعى بايعه اقل منه بلا قبضه فالقول له اي البائع ومع قبضه للمشتري
ولو عكسا فبعد قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان واي نكل اعتبر قول
صاحبه وان حلفا فسخ البيع وياخذ الشفيع بما قال البائع ملكتي وحط
البعض يظهر في حق الشفيع في اخذ بالباقي وكذا هبة البعض الا اذا كانت
بعد القبض اشياء وحط الكل والزيادة لا في اخذه بكل المسمى ولو حط
النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخير ولو علم انه شراه بالف فلم
ثم حط البائع مائة فله الشفعة كما لو باعه بالف فلم ثم زاد البائع
له جارية او متاعا فتيه وفي الشرائع مثلي ولو حكا كالحز في حق المسلم
ابن كمال ياخذ بمثله وفي الشرا بالقيمي بالقيمة ففي بيع عقار بعقار
ياخذ الشفيع كلا من العقارين بقيمة الآخر وفي الشرا بتمن مؤجل
ياخذ بحال او طلب الشفعة في الحال واخذ بعد الاجل ولا يتجمل ما
على المشتري لو اخذ بحال ولو سكنت عنه فلم يطلب في الحال وصبر
حتى يطلب عند حلول الاجل بطلت شفيعته خلافا لابي يوسف وياخذ
بمثل الخمر بقيمة الخنزير وان كان البائع والمشتري والشفيع ذميا
لا بد ان يكون البائع ايضا ذميا ولا يفسد البيع فلا تثبت الشفعة
ابن كمال مغزيا للمبوط وياخذ بقيمة ما مر لو كان الشفيع مسلما
لمنعه عن تملكها وتملكها ثم قيمة الخنزير يرهننا قايمة مقام الدار لا
مقام الخنزير ولذا لا يجوز تملكها بخلاف المرور على العاشر وطريق
معرفة قيمة الخمر والخنزير بالرجوع الى ذي اسم او فاسق نائب ولو
اختلف فيه فالقول للمشتري عني وياخذ الشفيع بالتمن وقيمة البناء
والغرس مستحق القلع كما مر في الغصب **قلت** واما لو دهنها بالوان
كثيرة او طلاها بجنس كثير خير الشفيع بين تركها واخذها واعطا ما زاد

الصبيغ فيها التعذر نقصه ولا قيمة لنقصه بخلاف البناء حاوي الزاهدي
وسيجي لو بنى المشتري او غرس او كلف الشفيع المشتري قطعها وعن
الثاني ان شا اخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس او ترك وبه قال الثاني
وما لك قلنا بنى فيما يقرب فيه حق اقوى ولذا تقدم عليه فينقصه
كما ينقص الشفيع جميع تصرفاته اى المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبر
والهبة ذيلعى وزاهدي واما الزرع فلا يقلع استحسانا لان له نهاية
معلومة ويبقى بالاجر ورجع الشفيع بالثمن فقط ان اخذ بالشفعة
ثم بنى او غرس ثم استحققت ولا يرجع بقيمة البناء والغرس على احد
لانه ليس بمغروور بخلاف المشتري وياخذ بكل الثمن ان خربت او
جف الشجر بلا فعل احد والاصل ان الثمن يقابل الاصل لا الوصف
وهذا اذا لم يبق شئ من نقص او خشب فلو بقي واخذه المشتري
لانتقصا له من الارض حيث لم يكن تبعا للارض تسقط حصته من الثمن
فيقسم الثمن على قيمة المار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ
زيلعى **قلت** فلو لم ياخذ المشتري كان هلك بعد انفصاله لم يسقط
شئ من الثمن لعدم جسه اذ هو من التوابع والتوابع لا يباع بملكها شئ من
الثمن وبالاخذ بالشفعة تحولت الصفقة الى الشفيع فقد هلك
ما دخل تبعا قبل القبض ولا يسقط بمثله شئ من الثمن قاله شيخنا بخلاف
ما اذا تلف بعض الارض بعرق حيث يسقط من الثمن بحصة لان الغاية
بعض الاصل زيلعى وياخذ بحصة العروة من الثمن ان نقص المشتري
البناء لانه قصد الاتلاف وفي الاول الافتساوية ويقسم الثمن على
قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف انه دامه كما مر لتقومه بالحبس
ونقص الاجنبى لنقصه اى المشتري والنقص بالكرس المنقوض له اى
للمشتري وليس للشفيع اخذه لزال التبعية بانفصاله وياخذ بثمرها
استحسانا لانفصاله ان ابتاع ارضا وتخللا وثمر او اثمر بعد الشرا في
يده وان جذه المشتري فليس للشفيع اخذه لما مر او هلك با فة
سماوية وقد اشترها بثمرها سقطت حصته من الثمن في الاول اى شراها
بثمرها وبكل الثمن في الثاني لحدوثه بعد القبض قضى بالشفعة للشفيع
ليس له تركها شرح وهبانية لنحويل الصفقة اليه بخلاف ما قبل القضا
الطلب في بيع فاسد وقت انقطاع حق البايع اتفاقا وفي هبة بعوض
مشروط ولا شيوع فيها وقت التقابض وفي بيع فضولى او بخيار
بايع وقت البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار مشتري
وقت البيع اتفاقا مجتبى من لم ير الشفعة بالجواز كالثاني مثلا طلبها
عند حالم يراه يقول له هل تعتقد وجوبها ان قال نعم اعتقد ذلك حكم

له بها والا يقره لا يحكم منيه وبزازية **فروع** اخو الشفيع ايجاد الطلب
لكون القاضى لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضى احضاره فانتع
بخلاف سبت اليهودى كما ياتى شري ارضا بماية فرفع ترابها وباعه
ثم اخذها الشفيع بالشفعة اخذها بخمسين لان ثمنها يقسم على قيمة
الارض يوم الشرا قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذى باعه وهما
سواء ولو كيسهما كما كانت فالجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع
ما لك سبت فيها فهو ملكك حاوي الزاهدي وفيه شري دارا الى الحصاد
فليس للشفيع ان يجعل الثمن وياخذها بالشفعة لانه ملكها يبيع
فاسد انتهى **قلت** وسيجي انه لا شفعة فيما يبيع فاسدا ولو
بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بينا ونحوه وجبت
وفي المبسوط الهبة بشرط العوض انما ثبت الملك للموهوب له اذا قبض
الكل فلو وهب دارا على عوض الف درهم فقبض احد العوضين دون
الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض والاخر
كان له ان ياخذ الدار بالشفعة **باب ما ثبت له فيه اولا**
ثبتت لا تثبت قصد الاخذ عقار ملك بعوض خرج الهبة هو مال خرج
المهر وان لم يكن يقسم خلافا للشافعى لرحى اى بيت الرحى مع الرحى نهاية
وحام ويبر ونهر وبيت صغير لا يمكن قسمه لاني عرض بالسكون ما
ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام وفلك خلافا
لمالك وبنو ونخل اذا بيعا قصدا ولو مع حق القرار خلافا لما فهمه
ابن الكمال لمخالفة المنقول كما افاده شيخنا الرملى ولا فى ارث وصدقة وهبة
لا بعوض مشروط ودار قسمت او جعلت اجرة او بدل خلع او عتق او صلح
عن دم عمد او مهر وان قبل بيعها اى الدار مال لان معنى البيع تابع
فيه واوجبها فى حصته المال او دار بيعت بخيار البايع ولم يسقط
خياره فان سقطت وجبت ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح وقيل عند
البيع او بيعت الدار بيعا فاسدا ولم يسقط فسخه فان سقط حق فسخه
كان بنى المشتري فيها تثبت الشفعة كما مر او رد بخيار روية او شرط
او عيب بقضا متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المص تبعا للدرر
بعد ما سلمت اى اذا بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع بخيار روية او
شرط كيف ما كان او عيب فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف الرد
يعيب بعد القبض بلا قضا او باقالة فان له الشفعة لان الرد يعيب
بلا قضا والاقالة بمنزلة بيع مبتدأ وتثبت الشفعة للعبد الماذون
المستغرق بالدين احاطة الدين بروقته وكسبه ليس بشرط ان كان في بيع
سيده وتثبت لسيده في مبيعة بنا على ان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشرا وشراء

احد هاتين الاخرتين وثبت لمن شري اصالته او وكالة او اشترى له
 بالوكالة وفايدته انه لو كان المشتري الموكل بالشراء شريكا وللدار شريك
 آخر فلها الشفعة ولو هو شريكا وللدار جار فلا شفعة للجار مع وجوده
 لا شفعة لمن باع اصالته او وكالة او بيع له اى وكل بالبيع اوضح الدرك
 والاصل ان الشفعة تبطل باظهار الرغبة عنها لا فيها **باب ما يبطلها**
 يبطلها ترك طلب المواتية تركه بان لا يطلب في مجلس اجرة بية بالبيع
 ابن كمال وتقدم ترجيحه او ترك طلب الاشهاد عند عقار او ذي يد
 لا الاشهاد عند طلب المواتية لانه غير لازم مع القدرة كما مر ويبطلها
 تسليمها بعد البيع علم بالسقوط او لا فقط لا قبله كما مر ولو تسليمها
 من اب ووصى خلافا لمحمد فيما بيع بغيره او اقل ملتقى الوكيل بطلبها
 اذا سلم الشفعة او اقر على الموكل بتسليمه الشفعة صح لو كان التسليم
 او الاقرار عند القاضي والام يصح لكنه يخرج من المحضومة وسكوت
 من يملك التسليم تسليم ويبطلها صلحها منها على عوض اى غير المشفوع
 لما ياتي وعليه رده لانه رشوة ويبطلها بيع شفعته بمال ولا يلزم
 المال وكذا الكفالة بخلاف القود ولو صالح على اخذ نصف الدار ببعض
 الثمن صح ولو صالح على اخذ بيت بمحضته من الثمن لا الجهالة الثمن عند
 الاخذ ولا تسقط شفعته ويبطلها موت الشافع قبل الاخذ بعد الطلب اقبله
 ولا تورث خلافا للشافعي ولو مات بعد القضا لم تبطل لا يبطلها موت
 المشتري لبقا المتيقن ويبطلها بيع ما يشفع به قبل القضا بالشفعة مطلقا
 علم ببيعها ام لا وكذا لو جعل ما يشفع به مسجد او مقبرة او وقفا سجلا
 درر ولو باع بشرط الحيا لنفسه لا تبطل لبقا السبب ويبطلها شراء
 الشافع من المشتري فلمن دونه او مثله اخذها منه بالشفعة بالعقد
 الاول والثاني بخلاف ما لو اشترىها ابتداء حيث لا شفعة لمن دونه
 وكذا يبطلها ان استاجرها او ساومها ببيع او اجارة ملتقى او طلب منه
 ان يولى عقد الشراء اوضح الدرك مستدرك بما مر انفا فتبطل في الكل
 لدليل الاعراض يليق قبل الشافع انها بيعت بالف فسلم ثم علم انها
 بيعت باقل او بغير او بتغير او عددي متقارب قيمته الف او اكثر
 فله الشفعة ولو بان انها بيعت بدنا بغير او بغير وض قيمتها الف فلا
 شفعة والفرق بينهما ان هذا قيمي وذاك مثلي فربما يسهل عليه وان كثر
 ولو علم ان المشتري زيد فسلم ثم باع ن انه بلى فله الشفعة ولو علم ان
 المشتري هو مع غيره كان له اخذ نصيب غيره لعدم التسليم في حقه ولو
 بلغه شرا النصف فسلم ثم بلغه شرا الكل فله الشفعة في الكل وفي
 عكسه بان اجر بشر الكل فسلم ثم ظهر شرا النصف لا شفعة له على

الظاهر لان التسليم في الكل تسليم في كل ابعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في الحيل
 فقال وان باع رجل عقارا الاذراعا مثلا في جانب حد الشافع فلا شفعة
 لعدم الاتصال والقول بان نصب ذراعا سهو سهو وكذا لا شفعة لو هب
 هذا القدر للمشتري وقبضه وان ابتاع سهما منه بثمن ثم ابتاع بقيته فالشفعة
 للجار في السهم الاول فقط والباقي للمشتري لانه شريك وحيلة كانه يشتري
 الذراع او السهم بكل الثمن الادرهما ثم الباقي بالباقي وليس له تخليفه بالله
 ما اردت به ابطال شفعتي وله تخليفه بالله ان البيع الاول ما كان لحيلة
 مويد زاده معز بالوجيز وان ابتاعه بثمن كثير ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة
 بالثمن لا بالتوب فلا يرغب فيه وهذه حيلة نعم الشريك والجار لكنها
 تضر بالبايع اذ يلزمه كل الثمن اذا استحق المنزل فالاولى بيع دراهم الثمن
 بدنيا ريبط العرف اذا استحق وحيلة اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة
 في الامصار ذكرها بقوله وكذا لو اشترى بدراهم معلومة بوزن او اشارة
 مع قبضه فلوس اشترى بها وجهل قدرها وضيع الفلوس بعد القبض في
 المجلس لان جهالة الثمن تمنع الشفعة **درر قلت** ونحوه في المضرات
 وينبغي ان الشافع لو قال انا اعلم قيمة الفلوس وهي كذا ان ياخذ بالدراهم وقيمتها
 كما لو اشترى دارا بعرض او عقارا للشافع اخذها بقيمتها كما مر قاله المصنف
 نقل عن مقطعات الظهيرية ما يوافق **قلت** ووافقه في تنوير الصافي
 واقره شيخنا لكن تعقبه ابنه في زواجر الجواهر بانه مخالف للاول وما في
 المتون والشروح مقدم على الفتاوى كما مر مرارا انتهى وقد منا انه لا شفعة
 فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ بالبناء
 ونحوه وجبت والله اعلم تكرر الحيلة لاسقاط الشفعة بعد ثبوتها وفاقا
 لقوله للشافع اشتره متى ذكره النزاي واما الحيلة لدفع ثبوتها ان
 فغن ابى يوسف لا تكرر وعند محمد تكرر ويفتي بقول ابى يوسف في الشفعة
 فيه في السراجية بما اذا كان الجار غير محتاج اليه واستحسنة محشى الاشياء وعند
 وهو الكراهة في الزكاة والحج واية السجدة جوهره ولا حيلة موجودة في كلامهم
 لاسقاط الحيلة بنزايه قال وطلبناها كثيرا فلم نجدها اذا اشترى جماعة عقارا
 والبايع واحد يتعدد الاخذ بالشفعة بتعدد لم للشافع ان اخذ نصيب
 بعضهم ويترك الباقي وبعبارة وهو ما اذا تعدد البايع واخذ المشتري
 يتعدد الاخذ بها بل ياخذ الكل او يترك لان فيه تفرق الصفقة على المشتري
 بخلاف الاول لقيام الشافع مقام احدهم فلم تتفرق الصفقة بلافق بين
 كونه قبل القبض او بعده سمي لكل بعض الثمن ثم اوسى لكل حيلة لان
 العبرة بالاتحاد الصفقة للاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو على
 شفعته ولو اشترى دارين او قريتين بمصرين صفقة اخذها شفعتهما

معا وتركها لا احدها ولو احدها بالشرق والآخرى بالمغرب شرح مجمع وياق
والمعتبر في هذا اي العدد والاتحاد العاقل لتعلق حقوق العقدة بدون
المالك فلو وكل واحد جماعة فللشفيع اخذ نصيب بعضهم اشترى نصف
دار غير مقسوم فقام المشتري البايع اخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل
له بالقسمة وان وقع في غير جانب على الاصح وليس له اي للشفيع نقضها
مطلقا سواء قسم بحكم او رضيا على الاصح لانها من تمام القبض حتى لو قسم
الشريك كان للشفيع النقض كما ذكره بقوله بخلاف ما اذا باع احد
الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقام المشتري الشريك الذي لم
يبع حيث يكون للشفيع نقضه كنقضه بيعه وهبته كالواشترى الثان
دار اوها شفيعان ثم جاسفيع ثالث بعد ما اقتسما بقضا او غيره فله
اي للشفيع ان ينقض القسمة ضرورة النصف ثلثا شرح وهبانه اختلف
الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها الشفيع الذي هو الجار فالقول
للمشتري لانه ينكر استحقاق الشفعة وللجار تخليفه المشتري اي تخليف المشتري
على العلم عند ابي يوسف وبه يفتي كالواشترى المشتري طلب المباشرة فانه يحلف
على العلم وان انكر المشتري طلب الاشهاد عند لقائه حلف المشتري على البناء
لانه يحيط علما دون الاول حاوي الزاهدي ولو برهننا بينة الشفيع احق
وقال ابو يوسف بينة المشتري **فروع** باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها
فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطلت الاجارة وان ردها شري لطفه
والاب شفيع له الشفعة والوصي كالأب **قلت** لكن في شرح المجمع ما يخالفه
فتنبه لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما
لاصقة فقط ولو فيه تفرق الصفقة الأبر العام من الشفيع يبطلها نصا
مطلقا لاديانته ان لم يعلم بها اذا صبيع المشتري البناء فجا الشفيع خير ان
شا اعطاه ما زاد لصبيع او ترك آخر اجاز طلبه لكون القاضى لا يراها
فهو معذور يهودى سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عزرا
قلت يوخذ منه ان اليهودى اذا طلب خصمه من القاضي احضاره
يوم سبته فانه يكلفه الحضور ولا يكون سبته عزرا وهي واقعة الفتوى
قاله المص وطى في واقعات الحسامى ادعى الشفيع على المشتري انه
اختال لابطالها يحلف وفي الوهبانية خلافة **قلت** وسنذكره لان
ابن المصنف في حاشيته للاشياء ابره بما لا مزيد عليه فليحفظ تعليق
ابطالها بالشرط جائز له دعوى في رتبة الدار وشفعته فيها يقول
هذه الدار داي وانا ادعها فان وصلت الى والا فانا على شفعتي
بها استولى الشفيع عليها بلا قضا ان اعتمد على قول عالم لا يكون
ظاهرا والا كان ظاهرا لاشياء على عدد الروس والعقل والشفعة واجبة

مطلب
سبته اليهودى ليس بعذر

القسام والطريق اذا اختلفوا فيه فيه الكل في الاشياء لا شفعة لم يولد
عنايه صبي شفيع لاولى له لا تبطل شفيعته وان نصب القاضي فيما يطلبها
جاز جواهر شري كرماء وله شفيع غائب فانثرت الاشجار فكلها المشتري
ثم اتى الشفيع واخذه ان الاشجار وقت القبض ثمرة سقط بقدره والا لا
حصته له من الثمر حينئذ يوزن زاده معزيا للواقعات الجاهل وفي الوهبانية
ويأخذ فيما يشترى لصغيره **اب** ووصى للبلوغ يؤخر
وليس له تفرق دارين بيعا **اب** ولو غير جار والتفرق احدر
وماض اسقاط التخييل مسقطا **اب** وتخليفه في الذكر لا شك انكر
كتاب القسمة مناسبة ان احدا الشريكين اذا اراد الاقراض
باع فنجب الشفعة او قسم هي لغة اسم للاقتسام كالقدرة للاقتدار وشرعا
جمع نصيب شائع له في كل مكان معين وسببها طلب الشريك او بعضهم الانتفاع
بملكه على وجه الخصوص فلو لم يوجد طلبهم لا تصح القسمة وركنها هو الفعل الذي
يحصل به الاقراض والتعيين بين الانصبا كليل وذرع وشرطها عدم فوت
المنفعة بالقسمة ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام وحلها تعيين نصيب كل
من الشريك على حدة وتشتمل مطلقا على معنى الاقراض وهو اخذ عين حقه وعلى
معنى المبادلة وهي اخذ عوض حقه والاقراض هو الغالب في المثلي وما في حكمه
وهو العددي المتقارب فان معنى الاقراض غالب فيه ايضا ابن كمال عن الكافي
والمبادلة غالبية في غيره ان غير المثلي وهو القيمي اذا تقرر هذا الاصل فباخذ
الشريك حصته بغيرية صاحبه في الاول اي المثلي لعدم التفاوت لا الثاني
اي القيمي لتفاوته في الخاينة مكيل او موزون بين حاضر وغائب او بالغ
وصغير فاخذ الحاضر والبالغ نصيبه تفدت القسمة ان سلم حفظ
الاخيرين والا لا كصبرة بين دهقان وزراعه امره الدهقان بقسمها ان
ذهب بما افترزه للدهقان او لا فلهلاك الباقي عليهما وان يحفظ نفسه او لا
فالهلاك على الدهقان خاصة كذا قاله بعض المشايخ انتهى ملخصا وان
اجبر عليها اي على قسمة غير المثلي في متحد الجنس منه فقط سوى رقيق
غير المغنم عند طلب الخصم فيجب لما فيها من معنى الاقراض على ان المبادلة
قد يجري فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في الشفعة وبيع ملك المديون
لوفاء دينه وينصب قاسم يوزن من بيت المال ليقيم بلا اخذ اجر منهم
وهو واجب وما في بعض النسخ واجب غلط وان نصب باجر المثل صح لانها
ليست بقضا حقيقة فجاز لها اخذ الاجرة عليها وان لم يجز على القضا ذكره
اخرى زاده وهو على عدد الروس مطلقا لا انصبا خلافا لما قيد بالقاسم
لان اجرة الكيال والوزان بقدر الانصبا اجماعا وكذا سائر المؤن كاجرة
الراعي والحمل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاده في الملتقى ان لم يكن للقسمة

وان كان لها فاعلى للخلاف لكن ذكره في الهداية بلفظ قيل وقامه فيما علقته
عليه والقاسم يجب كونه عدلا امينا عالما بها ولا يتبعني واحد لها لئلا
يتحكم بالزيادة ولا يشترك القاسم خوف طواظهم وصحت برضا الشراكا الا
اذا كان فيهم صغير او مجنون لا نائب عنه او غائب لا وكيل له عنه لعدم لزومها
حينئذ الا باجازة القاضي او الغائب او الصبي اذا بلغ او وليه هذا الورثة
ولو شركا بطلت منية المفتي وغيرها وقسم نقل يدعون ارثه بينهم او ملكه
مطلقا او شرا صدر شرعيه فلا فرق في التقلي بين شرا وارث وملك مطلق
قلت ومن التقلي البناء والاستجار حيث لم تبدل المنفعة بالقسمه
وان تبدلت فلا جبر قاله شيخنا وعقار يدعون شرا او ملكه مطلقا فان
ادعوا انه ميراث عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته
وقالا يقسم باعتبارهم كما في الصور الاخر ولان برهنا ان العقار معها
حتى يبرهنوا ان لها اتفاقا في الاصح لانه يحتمل انهما باجارة او اعاره
فتكون قسمه حفظ والعقار محفوظ بنفسه ولو برهنوا على الموت وعدد
الورثة وهو اى العقار **قلت** قال شيخنا وكذا النقول بالاولى معها
وفيهم صغير او غائب قسم بينهم ونصب قابض لهما نظر للغائب والصغير
ولا بد من البينة على اصل الميراث عنده ايضا خلا فالهما كما مر فان برهن
وارث واحد لا يقسم اذ لا بد من حضور اثنين ولو احدهما صغير او موصى
له او كانوا اى الشركاء تبيين اى شركا بغير الارث وغاب احدهم لان
في الشرا لا يصلح الحاضر خصما عن الغائب بخلاف الارث او كان في صورة
الارث العقار وبعضه مع الوارث الطفل والغائب او كان شئ منه
لا يقسم لزوم القضاء على الطفل والغائب بلا خصم حاضر منها وقسم المال
المشترك بطلب احدهم ان انتفع كل حصته بعد القسمه وبطلب ذى الكثير
ان لم ينتفع الاخر لقله حصته وفي الخاتمة يقسم بطلب كل وعليه الفتوى
لكن المتون على الاول فعليها المعول وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم
ليلا يعود على موضوعه بالنقص في المجتبى حانوت لهما يعلمان فيه طلب
احدهما القسمه ان امكن لكل ان يعمل فيه بعد القسمه ما كان يعمل فيه قبلها
قسم والا لا وقسم عرض اخذ جنسها لا الجنس ان بعضها في بعض لوقوعها
معاوضة لا تمييزا فتعتمد التراضي دون جبر القاضي ولا الرقيق وحده
لنحش التفاوت في الادمى وقالا يقسم لو ذكورا فقط واناثا فقط
كما يقسم الابل ورقيق المغنم ولا الجواهر لنحش تفاوتها والحمام والبيير
والرعي والكتب وكلها في قسمه ضرر الا برضاهم لما مر ولو اراد احدهما البيع
وابى الاخر لم يجبر على بيع نصيبه خلا فالملك وفي الجواهر لا تقسم الكتب
بين الورثة ولكن ينتفع كل بالمهاياة ولا يقسم بالاوراق ولو برضاهم

طلب
الجبر الشريك على بيع
نصيبه

وكذا لو كان كتابا ذا مجلدات كثيرة ولو تراصنا ان تقوم الكتب وياخذ
كل بعضها بالقيمة بالتراضي جاز والا لا وفي التاترخاينه دار او حانوت
بين اثنين لا يمكن قسمتها تشاجرا فيه فقال احدهما لا اكري ولا انتفع
وقال الاخر اريد ذلك امر القاضي بالمهاياة ثم يقال لمن لا يريد
الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فاعلق الباب دور مشتركة
او دار وصيعة او دار وحانوت قسم كل وحدها منفردة مطلقا
ولو متلازمة او في محلتين او مصرين مسكين اذا كانت كلها في مصر
واحد او لا وقالوا ان الكل في مصر واحد فالراى فيه للقاضي وان في
مصرين فقوله كقولهم كقوله ويصور القاسم ما يقسمه على فرطاس ليرفعه
للقاضي ويعد له على سهام القسمه ويذرعه ويقوم البناء ويعزز كل نصيب
بطريقه وشربه ويلقب الانصبا بالاول والثاني والثالث وهلم جرا
ويلقب اسماهم ويقع لتطبيب القلوب فمن خرج اسمه او افله السهم
الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني الى ان ينتهي الى الآخر واعلم
ان الدراهم لا تدخل في القسمه كعقار او منقول الا برضاهم فلو كانت
ارض وبنيا قسم بالقيمة عند الثاني وعند الثالث يرد من العرصه بمقابله
البناء فان بقي فضل ولا يمكن التسوية رد الفضل دراهم للضرورة واستحسنه
في الاختيار قسم ولا احدثهم مسيل ما او طريق في ملك الآخر والحال انه
لم يشترط في القسمه صرف عنه ان امكن ولا فسخت القسمه اجماعا
واستونقت ولو اختلفوا فقال بعضهم ابقيناها مشتركا كما كان ان امكن
اخران كل فعل كما بسطه الذي يلي اختلفوا في مقدار عرض الطريق جعل
عرضها قدر عرض باب الدار بطوله اى ارتفاعه حتى يخرج كل واحد
منهم جناحا في نصيبه ان فوق الباب لا فيما دونه لان قدر طول الباب
من الهوا مشترك والبناء على الهوا المشترك لا يجوز الا برضا الشراكاء
جلاليه ولو شرطوا ان يكون الطريق في قسمه الدار على التفاوت جاز
وان وصليته كان سهامهم في الدار متساوية وذلك لان القسمه على
التفاوت بالتراضي في غير الاموال الربويه جائزه فجاز قسمه البنين
بالاكرار لانه ليس بوزن ولا العيب بالسريجة على الصحيح بل بالقنان
او الميزان لانه وزني سفله اى فوقه علو مشترك وسفله مجرد
مشترك والعلو لآخر وعلو مجرد مشترك والسفله لآخر قوم كل واحد
من ذلك على حدة وقسم بالقيمة عند محمد وبه يفتي انكر بعض الشركاء بعد
القسمه استيفا نصيبه وشهد القاسمان بالاستيفاء لحقه يقبل وان
قسما باجرة الاصح ابن ملك ولو شهد قاسم واحد لا لانه فرد ولو
ادعى احدهم ان من نصيبه شيا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان

أقر بالاستيفاء لم يقربه ذكره الرجدي لم يصدق الأبي هان وأقر الخصم
 أو تكوله فلو قال الآية لمعت ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الأيمن ثم ظهر
 غلطه وان قال قبضته فخذ شريكى بعضه وانكر شريكه ذلك حلف لانه
 منكر وان قال قبل اقراره بالاستيفاء أصابني ذلك كذا الى كذا ولم يسلم الى
 وكذبه شريكه مخالفا وتفسخ القسمة باختلاف في قدر المبيع ولو اقتصما
 دارا واصاب كلا طائفة فادعى أحدهما بيتا في يد الآخرانه من نصيبه وانكر
 الآخر فعليه البينة لانه مدع وان اقامها فالعبرة ببينة المدعى لانه
 خارج وان كان قبل الاشارة على القبض مخالفا ونسخت وكذا لو اختلفا
 في الحدود وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ القسمة اتفاقا
 على الصحيح وفي استحقاق بعض شايع في الكل تفسخ اتفاقا وفي استحقاق
 بعض شايع من نصيبه لا تفسخ جبر اخلا فاللثاني بل المستحق منه يرجع
 بحصة ذلك في نصيب شريكه ان شاؤا ونقض القسمة دفعا للضرر
 التقيص **قلت** بقي ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض من
 نصيب كل واحد فان كان شايعا نسخت وان كان معيناً فان تساوى
 فظاهر والا فالعبرة لذلك الزائد كما مر فلذا لم يفردوها بالذكر ظهر دين
 في التركة المضمومة تفسخ القسمة الا اذا قضوه اى الدين او ابرا الغرما
 ذم الورثة او يبقى منها اى من التركة ما يفي به لزوال المانع ولو ظهر
 غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة فان كانت بقضا بطلت
 اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي
 تبطل ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب
 نقضها خلافا لتصحيح الخلاصة **قلت** فلو قال كذا لكذا تفسخ لكان
 اولى ونسمع دعواه ذلك اى ما ذكر من الغبن الفاحش ان لم يقرب بالاستيفاء
 وان اقربه لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب
 فسمع دعواه وتماه في الخائنة ادعى احد المتقاسمين للتركة ديناً في
 التركة صح دعواه لانه لا تناقض لتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة
 ولو ادعى عينا باى سبب كان لا تسمع للتناقض اذ الاقدام على القسمة
 اعتراف بالشركة وفي الخائنة اقتسموا دارا وارضا ثم ادعى احدهم في
 قسم الآخر بنا او تخلا زعم انه بناه او غرسه لم تقبل بينته ووقت شجرة
 في نصيب احدها اعضانها متدلية في نصيب الآخر ليس له ان يجبره
 على قطعها به يفتى لانه استحق الشجرة باعضائها اختياراً وبني احدها
 اى احد الشريكين بغير اذن الآخر في عقار مشترك بينهما فيطلب شريكه
 رفع بناءه قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت
 والا هدم البناء وحكم الغرس كذلك بزايه القسمة تقبل النقص

تفسخ بظهور الدين

تسمع دعواه الغبن

فلو اقتسموا واخذوا حصتهم ثم تراصوا على الاشتراك بينهم صح وعادت
 الشركة في عقار او غيره لان قسمة التراضي مبادلة ويصح فسخها ومبادلتها
 بالتراضي بزايه المقبوض بالقسمة الفاسدة لقسمة على شرط هبة او صدقة
 او بيع من المضموم او غيره يثبت الملك فيه ويقد جواز التصرف فيه لقابضه
 ويضمنه بالقيمة كالمقبوض بالشر الفاسد فانه يفيد الملك كما مر في بابه
 وقيل لا يثبت جزم بالقبول في الاشياء وبالأول في النزائية والقينة ولو نهايا
 في سكنى دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا او هذا شهرا وهذا شهرا
 او دارين يسكن كل دارا او في خدمة عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما او عبد
 يخدم هذا هذا والآخر الآخر او في غلة دار او دارين كذلك صح الهيايو في
 الوجوه الستة استحقاقا اتفاقا والا صح ان القاضى يهاى بينهما جبرا
 بطلب احدهما ولا تبطل بموت احدهما ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة
 فيما يقسم بطلت ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استحقاقا
 بخلاف الكسوة وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشترك لاني
 الدارين ويجوز في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلفي المنفعة
 ملتنى وتماه فيما علقته عليه ولو نهايا في غلة عبد او في غلة عشرين
 او نهايا في غلة بغل او بغلين او في ركوب بغل او بغلين او في ثمر شجرة
 او في لبن شاة لا يصح في المسائل الثمان وحيلة الثمار ونحوها ان يشترى
 حظ شريكه ثم يبيع كلها بعد مضي نوبته او ينتفع باللبن بمقدار معلوم
 استقرضا لنصيب صاحبه اذ فرض المشاع جائز **فروع** الغرامات
 ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان لحفظ النفس فعلى عدد
 الروس ولا يدخل صبيان ونساء فلو غرم السلطان قريبه تقسم على
 هذا ولو خيف الفرق فاتفقوا على القاء امتعة فالغرم بعدد الروس
 لانها لحفظ النفس المشترك اذا انهزم فابى احدهما العماره ان احتمل
 القسمة لاجبر وقسم والا بنى ثم اجره ليرجع بما اتفق لو بامر قاض والا
 فبقية البناء وقت البناء له التصرف في ملكه وان تضر جاره في ظاهر الرواية
 الكل في الاشياء وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية الفتوى على المنع قال المص
 فقد اختلف الاثنا وينبغي ان يعول على ظاهر الرواية انتهى **قلت** وسر
 في متفرقات القضايا وفي الوهبانية وشرحها **١١** **١٢**
 • ولو زرع الانسان ارضا بداره • فليس لجار منعه لو يضره •
 • وحيط له اهل فحل واحد • ولا حمل فيه قبل ليس بغير •
 • وما لشريك ان يعلى حيطه • وقيل التقلى جائز فيعبر •
 • ومنوع قسم عند منع شارك • من الرم قاض وجبر فيه •
 • وينفق في المختار قاض باذنه • ويمنع دفعا من ابى قيل يجوز •

مطل
القاضى يهاى بينهما

وخذ منقبا بالاذن من الحاكم ، وخذ قيمة ان لا وهذا المحور .
كتاب الزراعة مناسبتها ظاهرة هي لغة فاعلة
 من الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض الخارج واركانها اربعة ارض
 وبذر وعمل وبقر ولا تصح عند الامام لانها كقفز الطمان وعندها يصح
 وبه يفتي للحاجة وقياسا على المضاربة بشروط ثمانية صلاحية الارض
 للزرع واهلية العاقدين وذكر المدة اى مدة متعارفة فتفسد بما لا يتمكن
 فيها منها وبما لا يعيش اليها احدهما غالبا وقيل في بلادنا تصح بلا بيان
 مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه الفتوى مجتبي وبنا فيه واقره
 المص وذكروا رب البذر وقيل يحكم العرف وذكر جنة لا قدره لعلمه
 باعلام الارض وشرطه في الاختيار وذكر قسط العامل الآخر ولو بينا
 حظ رب البذر وسكتا عن حظ العامل جازا استحاثا وبشرط التحلية بين
 الارض ولومع البذر والعامل وبشرط الشركة في الخارج ثم فرع على الاخير
 بقوله فتبطل ان شرط لاحدهما قفزا ن سماء او ما يخرج من موضع معين
 او رفع رب البذر بذره او رفع الخارج الموطف وتنصيف الباقي بعد
 رفعه بخلاف شرط رفع خراج المقاسمة كثلث او ربع او شرط رفع
 العشر للارض او لاحدهما لانه مشاع فلا يردى الى قطع الشركة او شرط
 التبن لاحدهما والحب للآخر اى تبطل لقطع الشركة فيما هو المقصود او
 شرط تنصيف الحب والتبن لغير رب البذر لانه خلاف مقتضى العقد
 او شرط تنصيف التبن والحب لاحدهما لقطع الشركة في المقصود وان شرط
 تنصيف الحب والتبن لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد ولم يتعرض
 للتبن صحت وجيز التبن لرب البذر وقيل بينهما تبعا للحب كذا قال المص
 تبعا للصدر وغيره لكن اعتمد صاحب الملتقى الثاني حيث قدمه فقات
 والتبن بينهما وقيل لرب البذر **قلت** وفي شرح الوهبانية غنى القنية
 المزارع بالربع لا يستحق من التبن شيئا وبالثلث يستحق النصف وكذا
 صحت لو كان الارض والبذر لزيد والبقر والعمل للاخى والارض له والباقي
 للآخر والعمل له والباقي للآخر فهذه الثلاثة جائرة وبطلت في اربعة
 اوجه لو كان الارض والبقر لزيد او البقر والبذر له والاخران للآخر والبقر
 والبذر له والباقي للآخر ففى بالتقسيم العقلي سبعة اوجه لانه اذا كان
 من احدهما احدها والثلاثة من الاخر ففى اربعة واذا كان من احدهما
 اثنان واثنان من الاخر ففى ثلاثة ومتى دخل ثالث فاكثر حصته
 فسدت واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شئ للعامل ان لم يخرج
 شئ في الصحبة ويجبر من ابي عن المضي الارب البذر فلا يجبر قبل القايه
 وبعده يجبر ورر متى فسدت فالخارج لرب البذر لانه ثما ملكه ويكون

لالتين لمزارع بالربع

يجبر من ابي

للاخر

للآخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزد على الشرط وبالغاما بلغ عند محمد
 وان لم يخرج شئ في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه اجر
 مثل الارض والبقر وان كان من قبل رب الارض فعليه اجر مثل العامل
 حاوى ولو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد لرب العامل في الارض
 فلا شئ له لكرابه حكما اى في القضاء اذ لا قيمة للمنافع ويسترضى بانه
 فيفتي بان يوفيه اجر مثله لغوره وتفسخ المزارعة بدين محجج الى
 بيعها اذا لم يثبت الزرع لكن يجب ان يسترضى المزارع ديانة اذا عمل
 كما مر اما اذا ثبت ولم يستحصل لم تبع الارض لتعلق حق المزارع حتى لو
 اجاز جاز فان مضت المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل اجر مثل
 نصيبه من الارض الى ادراكه اى الزرع كما في الاجارة بخلاف مالومات
 احدهما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل على العامل او وارثه لبقاء
 العقد استحاثا كما سيجي دفع رجل ارضه الى اخر على ان يزرعها
 بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما لذلك فعلا على
 هذا فالمزارعة فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس للعامل على
 رب الارض اجر لشركته فيه والعامل يجب عليه اجر نصف الارض لصاحبها
 لفساد العقد وكذا لو كان البذر ثلثاه من احدهما وثلثه من الآخر
 والربع بينهما نصفين او على قدر بذرها فهو فاسد ايضا لاشتراط الاعارة
 في المزارعة عمادية واعلم ان نفقة الزرع مطلقا بعد مضي مدة المزارعة
 عليها بقدر الحصاص واما قبل مضيتها فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة
 بذر ومونة حفظ وكري نهى على العامل ولو بلا شرط فاذا انتهت بقي
 ما لا مشترك بينهما فتجب عليها مونة كحصاد ودياس كذا قرره المص وعمل
 عليه اصل صدر الشريعة فليحفظ فان شرطاه على العامل فسدت كما لو
 شرطاه على رب الارض بخلاف مالومات رب الارض والزرع بقيل
 فان العمل فيه جميعا على العامل او وارثه لبقا مدة العقد والعقد
 يوجب على العمل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع كما مر ولومات قبل
 البذر بطلت ولا شئ لكرابه كما مر وكذا لو فسخت بدين محجج وتصح
 عند اشتراط العمل كحصاد ودياس ونسف على العامل عند الثاني للتعامل
 وهو الاصح وعليه الفتوى يلتقى الغلة في المزارعة مطلقا ولو فاسدة امانة
 في يد المزارع ثم فرع عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلكت الغلة في يده
 بلا صنعه فلا تصح بها الكفالة نعم لو كفه بخصته ان استهلكها صح المزارعة
 والكفالة ان لم تكن على وجه الشرط والا فسدت المزارعة خاتمة ومثله
 في الحكم المعاملة اى المساقاة فان حصته الدهقان في يد العامل امانة واذا
 قصر المزارع في سقى الارض هلك الزرع بهذا السبب لم يضمن المزارع في المزارعة

في يد الزارع ثم فرع عليه بقوله فلا ضمان عليه لو هلكت الغلة في يده بلا
صنعها الفاسدة ويضمن في الصحة لوجوب العمل عليه فيها كما مر وظي
في يده امانة فيضمن بالتقصير في الرعاية كما ترك السقي عمدا حتى يبس
ضمن وقت ما ترك السقي قيمة ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة
قوت الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما **فروع**
اخرى الا كما رتب السقي ان تاخير اعتداد الايضمن والاضمن شرط عليه الحصاد
فتعاقب حتى هلك ضمن الا ان يؤخر تاخير اعتداد اترك حفظ الزرع
حتى اكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد حتى اكل كله ان امكن طرده
ضمن والا لا بزازيه زرع ارض رجل بلا امره طال به كسرة الارض فان
كان الحرف جرى في تلك القرية بالنصف او بالثلث ونحوه وجب
ذلك حوث بين رجلين ابي احدهما ان يسقيه اجير فلو فسد قبل دفعه
للحالم وامره بذلك ثم امتنع ضمن جواهر القناوى شرط البذر على الزارع
ثم زرعه بابل الارض ان على وجه الاعانة فراعة والا ففقد لها دفع الارض
المتاجرة من الاجر مزارعة جاز ان البذر من المتاجر ومعاملة لم
يجز استاجار ارضا ثم استاجر صاحبها ليحل فيها جاز الكل من منح المص
قلت وفيه في اخر باب خاتمة البهيمية مغزيا للخلاصة بتاني صيغ
امر البستان وغفل حتى دخل الماء وتلفت الكروم والحيطان قال يضمن
الكروم لا الحيطان ولو فيه حصص ضمن الحصص لا العنب لهائيه فصار حفظه عليها
قلت قال ق ويضمن العنب في عرفنا انتهى اتفاق بلا اذن الاخر ولا امر
قاض فهو متبرع كرمته دار مشتركة مات العامل فقال وارثه انا اعمل الى ان
يتحصده فله ذلك وان ابي رب الارض ملتي وفي الوهبانية **١١**
١٢ وباخذ ارضا لليتيم وصيه **١٣** مزارعة ان كان ما هو يبذر
١٤ ولو قال بذر الارض مني مزارع **١٥** له القول بعد الحصد والخم يذكر
كتاب المساقاة لا تخفى مناسبتها هي المعاملة بلغة اهل
المدنية فهو لغة وشرعا معاقدة دفع الشجر والكروم وهل المراد بالشجر ما يع
غير الثمر كالحور والصفصاف لم اره الى من يصلحه يجوز معلوم من ثمره
وهي كالمزارعة حكما وخلافا وكذا شروطا تمكن هنا يخرج بيان البذر
ونحوه الا في اربعة اشياء فلا تشترط هنا اذا امتنع احد طرفيها يجبر عليه اذا لا
ضرر بخلاف المزارعة كما مر واذا انقضت المدة تترك بلا اجر ويعمل بلا اجر
وفي المزارعة باجر واذا استحق الخيل يرجع العامل باجر مثله وفي المزارعة
بقية الزرع والرابع بيان المدة ليس بشرط هنا استحسانا للعالم بوقته
عادة وجنينه يصح على اول ثمر يخرج في اول السنة وفي الرطبة على ادراك
بنورها ان الرغبة فيه وحده فان لم يخرج في تلك السنة ففسدت ولو

الامر ان القاضي

اتفق بلا اذن الاخر

ذكر مدة لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو تبلغ الثمرة فيها اول ابتاع صح
لعدم التيقن بقوات المقصود فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط لصحة
العقد والافسدت فللعامل اجر المثل ليدوم عمله الى ادراك الثمر ولو
دفع غراسا في ارض لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فما خرج كان بينهما نقد
هذه المساقاة ان لم يذكر اعيانا معلومة وان ذكر اذ لك صح وكذا لو
دفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة فانه
يجوز وان لم يسم المدة ويقع على اول جز يكون ولو دفع رطبة انتهى
جزا زها على ان يقوم عليها حتى يخرج بنورها ويكون بينهما نصفين
جاز بلا بيان مدة والرطبة لصاحبها ولو شرط الشركة فيها اي في الرطبة
فسدت بشرطها الشركة فيما لا ينوب عمله ونص في الكرم والشجر والرباط
المراد منها جميع البقول واصول البادجنان والنخل وحضرها الشافعي بالكرم
والنخل لوفيه اي الشجر المذكور ثمرة غير مدركة يعني تزيد بالعمل وان
مدركة قد انتهت لا تصح كالمزارعة لعدم الحاجة دفع ارضا ببعضها
مدة معلومة ليغرس وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح لاشتراط الشركة
فيها هو موجود قبل الشركة فكان كقفيز الطمان ففسد الثمر والغرس
لرب الارض يتبع الارضه وللآخر قيمة غرسه يوم الغرس واجر مثل عمله
وحيلة الجواز ان يبيع نصف الغراس بنصف الارض ويستاجر رب
الارض العامل ثلاث سنين شلا بشئ قليل ليحل في نصيبه صدر شرعه
ذهبت الرج بنوعه رجل والقتها في كرم فثبت منها شجرة فهي لصاحب الكرم
اذ لا قيمة للنواة وكذا لو دفعت حوثة في ارض غيره فثبتت لان الحوثة
لا تثبت الا بعد ذهاب لحمها وتبطل المساقاة كالمزارعة بموت احد طرفيها
ومعنى مدتها والثمر في هذا قيد لصوري الموت ومعنى المدة فان مات
العامل تقوم ورثته عليه ان شأوا حتى يدرك الثمر وان لره الدافع
اي رب الارض وان اراد والقلم لم يجبروا على العمل وان مات الدافع
يقوم العامل كما كان وان لره ورثة الدافع دفعا للضرر وان ماتا فالجبار
في ذلك لورثة العامل كما مر وان لم يمت احدهما بل انقضت مدتها اي
المساقاة فالجبار للعامل ان شاء عمل على ما كان وتفسخ بالعذر كالمزارعة
كما في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل ولو نه سارقا يخاف
على ثمره وسعفه منه دفعا للضرر **فروع** ما قبل الادراك كسقي وتلقيح
وحفظ فعلى العامل وما بعده كذا وحفظ فعلها ولو شرط على العامل
فسدت اتفاقا ملتي والاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك كسقي فعلى
العامل وبعده كحصاد عليها كما بعد القسمة فليحفظ دفع كرمه معاملة
بالنصف ثم زاد احد طرفي النصف ان زاد رب الكرم لم يجز لانه هبة

شاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقاط دفع الشجر لشريكه مساقاة
لم يجز فلا أجر له لانه شريك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية **هـ**
و ما للمساقي ان يساقى غيره **هـ** وان اذن المولى له ليس يتكسر وفي
معاينتها واي شياه دون ذبح يحلها **هـ** وابن الماسقي والمزارع يكفر
كتاب الذبايح مناسبتها للمزارعة كونها اتلافا
في الحال للانتفاع بالنبات واللحم في المال الذبيحة اسم ما يذبح كالذبح
بالكسر واما الفتح فقطع الاداج حرم حيوان من شأنه الذبح خرج السمك
والجماد فيحلان بلا ذكاة ودخل المتردية والنطيحة وكل ما لم يذك ذكاشريا
اختياريا كان او اضطراريا وذكاة الفزورة جرح وطعن وانهار دم
في اى موضع وقع من البدن وذكاة الاختيار ذبح بين الحلق واللبه
بالفتح المخز من الصدر وعروقه الحلقوم كله وبسطه او اعلاه او
اسفله وهو مجرى النفس على الصحيح والمرى هو مجرى الطعام والشراب
والودجان مجرى الدم وحل المذبح بقطع اى ثلاث منها اذ لاكثر
حكم الكل وهل يلغى قطع اكثر كل منها خلاف وصح البزاري قطع كل حلقوم
ومرى واكثر ورجح ويحى انه يلغى من الحياة قدر ما يبقى في المذبح
وحل الذبح بكل ما افرى الاوداج اراد بالاوداج كل الاربعة تغليا وانهر
الدم اى اساله ولو بنار او بليطة اى قشر قصب او مروة على حجر ابيض
كالسكين يذبح بها الاسن او ظفر قايمين ولو كانا متر وعين حل
عندنا مع الكراهة لما فيه من الضرر بالحيوان كذبحه بشفرة كليل وندب
احد شفرته قبل الاضطجاع وكره بعده كالجرب جلها الى المذبح وذبحها
من قفاها ان بقيت حية حتى تقطع العروق والام تحل لموتها بلا ذكاة
والفتح بفتح فسكون بلوغ السكين التضاع وهو عرق ابيض في جوف
عظم الرقبة وكره كل تغذيب بلا فائدة مثل قطع الراس والسنان قبل
ان تبرد اى تسكن عن الاضطراب وهو تفسير باللازم كما لا يخفى وكسره
ذكوه ترك التوجه الى القبلة لمخالفة السنة وشرط كون الذبايح مسلما حلالا خارجا
لحرم ان كان صيدا فصيد الحرم لا تخل الذكاة في الحرم مطلقا او كتابيا دنيا او حريا
الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح فتحل ذبيحتها ولو الذبايح مجنون او امارة
او صيبا يعقل التسمية والذبح ويقدر او اقلن او اخرس لا تخل ذبيحة غيره
كتابى من وثني ومجوسى ومرند وجفى وجبرى لو ابوه سنيا ولو ابوه جبريا
حلت اشباه لانه صار كمر قد قنيه بخلاف يهودى او مجوسى تنص لانه يقر
على ما انتقل اليه عندنا فيعتبر ذلك عند الذبح حتى لو تجسس يهودى لا تخل ذكاته
والمثولد بين مشرك وكتابى ككتابى لانه اخف وتارك تسمية عمدا
خلا للشافعى فان تركها ناسيا حل خلا فالملك وان ذكر مع اسمه تعالى

غيره فان وصل بلا عطف كره لقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان او منى ومنه
بسم الله محمد رسول الله بالرفع لعدم العطف فيكون مبتدأ لكن يكره للوصل صورة
ولو بالجرا والنصب حرم ذكر قيل هذا اذا عرف النحو والوجه ان لا يعتبر الاعراب
بل يحرم مطلقا بالعطف لعدم العرف زيلعى كما افاده بقوله وان عطف حرم مت
نحو بسم الله واسم فلان او فلان لانه اهل به لغير الله قال عليه السلام موطنان
لا اذكر فيهما عند العطاس وعند الذبح فان فصل صورة ومعنى كالدعاء
قبل الاضطجاع والدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لا باس به لعدم القران
اصلا والشرط في التسمية هو الذكر الخاص عن شوب الدعاء وغيره فلا يحل
بقوله اللهم اغفر لي لانه دعا وسوال بخلاف الحمد لله او سبحان الله مرييا
به التسمية فانه يحل ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح
لعدم قصد التسمية بخلاف الخطبة حيث يحزبه **قلت** ينبغي عمله على
ما اذا نوى والا لا يوفق بينه وبين ما مر في الجمعة فتأمله **والسحب**
ان يقول بسم الله الله البر بلا واو وكره بها لانه يقطع فور التسمية
كما عزاه الزيلعي للحلواني وقال قبله والمتداول المنقول عن النبي عليه
الصلوة والسلام بالواو وهو سمي ولم تحضر النية صح بخلاف ما لو قصد
بها التبرك في ابتداء الفعل او نوى بها امر اخر فانه لا يصح فلا تحل
كما لو قال الله البر واراد به متابعة المودن فانه لا يصير شارعا في الصلاة
بنازله وفيها وتشرط التسمية من الذبايح حال الذبح او الرعى لصيد
او الارسال او حال وضع الحديد لحمار الوحش اذا لم يقعد عن طلبه كما سيجي
والمعتبر الذبح عقب التسمية قبل تبدل المجلس حتى لو اوضح شاتين احدهما
فوق الاخرى قد جعها ذبحة واحدة بتسمية واحدة خلا بخلاف ما لو ذبحهما
على التعاقب لان الفعل يتعدد فتتعدد التسمية ذكره الزيلعي في الصيد
ولو سمي الذبايح ثم اشتغل باكل واشرب ثم ذبح ان طال وقطع الفور
حرم والا لا وحده الطول ما يستكثره الناظر واذا حد الشفرة ينقطع الفور
بنازله وحسب بالحق ابل في اسفل العنق وكره ذبحها والحكم في غنم
وبقر عكسه فندب ذبحها وكره نحوها ترك السنة ومنعه مالك ولا بد
من ذبح صيد متناس لان ذكاة الاضطرارا انما يصار اليها عند العجز
عن ذكاة الاختيار وكفى جرح نحر كبر وغنم توحش فيجرح كصيد
او تغرد ذبحة كان تردى في بئر او نذا وصال حتى لو قتله المصول عليه
مريدا ذكاته حل وفي النهاية بقره تغصت ولادتها فادخل ربها يده
وذبح الولد حل وان جرحه في غير محل الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان
قدر لا **قلت** ونقل المصنف ان من التذرع ما لو ادرك صيد محيا او
اشرف ثوره على الهلاك وضاق الوقت على الذبح او لم يجد آلة الذبح

فجرحه حل في روايه وفي منظومة الشافي قوله **ان الجنين مفرد بحمله** لم يتذك بذكاة امه **فحذف الصنفان** وقال ان تم خلقه اكل لقوله عليه السلام ذكاة الجنين ذكاة امه وحمله الامام على التشبيه اي كذكاة امه بدليل انه روي بالنصب وليس في ذبح الام اضاعة الولد لعدم التيقن بموته ولا يحل ذناب يصيد بنابه **فخرج نحو البعير او نخل يصيد بخيله** اي ظفره فخرج نحو الحمامة من سبع بيان لذي ناب والسبع كل مختطف منتهب جارح قاتل عادة او طير بيان لذي نخل **ولا الحشرات** هي صغار دواب الارض واحدها حشرة **والحمر الاهلية** بخلاف الوحشية فانها ولبنها حلال **او البغل الذي** امه حارة فلو امه بقرة اكل اتفاقا ولو فرسا فكامه **والخيل** وعندها والثافي تحل وقيل ان اباح رجوع عن حرمة قبل موته بثلاثة ايام وعليه الفتوى عادية ولا بأس بلبنها على الاوجه والضبع والغلب لان لها نابا وعند الثلاثة تحل **والسحفاة** برية وبحرية والغراب **الابقع** الذي ياكل الجيف لانه ملحق بالجنائز قاله المصنف ثم قال والجنيت ما تتجشع الطبع السليم **والغداد** بوزن غراب النسر جمعه غدران قاموس **والفيل** والضيب وما روي من اكله محمول على الابتداء **واليربوع** وابن عرس والرخم والبعاث هو طائيس وفي الهمزة يشبه الرخمة وكلها من سباع البهايم وقيل الخفاش لانه ذناب ولا يحل حيوان ما يالا السمك الذي مات بافة ولو متولدا في ما تجس ولو طافية بحروحة وهبانية غير الطافي على وجه الماء الذي مات حتف انفه وهو ما بطنه من فوق فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيوكل كما يوكل ما في بطن الطافي ومات بحرا الماء او برده وبوطه فيه او القاء شئ فوته بافة وهبانية **والا الجريت** سمك اسود والمارماهي سمك في صورة الحية واقردهما بالذكر الخفا وخلاف محمد وحل الجراد وان مات حتف انفه بخلاف السمك **وانواع السمك** بلا ذكاة **لحديث** احدث لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال بكسر الطاء وحل غراب الزرع الذي ياكل الحب والارنب والعقنق هو غراب يجمع بين اكل الحب والجيف والاصلح حله معها اي مع الذكاة وذبح ما لا يوكل يظهر لحمه **وسمحه** وجلده تقدم في الطهارة ترجيح خلافة الالادمي والخنزير كما مر ذبح شاة مريضة فتحركت او خرج الدم حلت والا لان لم تدر حياثة عند الذبح وان علم حياثة حل مطلقا وان لم يتحرك ولم يخرج الدم وهذا يتأني في منخقة ومتردية ونطيحة والتي فقر الذيب بطرها ذكاة هذه الاشياء تحلل وان كانت حيايتها خفيفة وعليه الفتوى لقوله تعالى الاما ذكيت من غير فصل **ويحكي في القيتة** ذبح شاة لم تدر حيايتها وقت

الذبح ولم تتحرك ولم يخرج الدم ان فتحت فاهها لا توكل وان ضمتها اكلت وان فتحت عينها لا توكل وان ضمتها اكلت وان مدت رجلها لا توكل وان قبضتها اكلت وان قام شعرها لا توكل وان قام اكلت لان الحيوان يسترخي بالموت ففتح فم وعين ومد رجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخا ومقابلها حركات تختص بالحى فدل على حياثة وهذا كله اذا لم تعلم الحياثة وان علمت حيايتها وان قلت وقت الذبح اكلت مطلقا بكل حال زيلعي سملة في سملة فان كانت المظروقة صحيحة حلت يعني المظروقة والظرف لموت البلوعة بسبب حادث والا تكن صحيحة حل الظرف لا المظروقة كالوخرجت مزدرها لا استخالتها عذرة جوهره وقد غير المصنف عبارة منته الى ما سمعت ولو وجد فيها درة مذكها حلالا ولو خائفا او دينا راضيا وبالا وهو لقطعة ذبح **لقدوم الامير** **احد من العظام يحرم** لانه اهل لغير الله ولو وصليته ذكر اسم الله تعالى ولو ذبح للضيف لا يحرم لانه سنة التحليل **واكرام الضيف** اكرام الله والفارق انه ان ذبح قدمها لياكل منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف او للوليمة او للذبح وان لم يقدمها لياكل منها بل يدفعها لغيره كان لتعظيم غير الله فتحرم وهل يكفر قولان بزأيه وشرح وهبانية **قلت** في صيد المينة انه يكره ولا يكفر لان لا نسئ الظن بالمسلم انه يتقرب الى الادمي بهذا النحر ونحوه في شرح الوهبانية عن الذخيرة ونظمه فقال **وفاعله جمهورهم قال كافر** وفصل واسماعيل ليس يكفر **العصوي** يعني الجزء المنفصل من الحى حقيقة وحكما لانه مطلق فيصرف للكمال كما حققه في تنوير البصائر **قلت** لكن ظاهر المتن التعميم بدليل الاستثنا فتأمل لميته كالاذن المقطوعة والسن المساقطة الا في حق صاحبه فظاهر وان كثر اشياء من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر الامن مذبح قبل موته فيحل اكله لو من الحيوان المأكول لان ما بقى من الحياة غير معتبرا اصلا بزأيه **قلت** لكن يكره كما مر حرزا في الطهارة قول الوهبانية **قاس** **وقد حلالا لحم البغال وامها** من الخيل قطعوا الكراهة تذكر **وان يترك كلب فوق عنق فجاها** نتاج لدراس كلب فينظر **فان اكلت لحما فكلب جميعها** وان اكلت تبنا فذا الراس يتر **وليوكل باقيها وان اكلت لذا** وذا فاضربنها والصياح يخبر **وان اشكلت فاذبح فان كثرها بدا** فعنز والا فهو كلب فيسطر وفي معاينتها واي شياه دون ذبح يحلها **ومن ذا الذي ضحى ولادم ينهر** **كتاب الاضحية** من ذكر الخا من بعد العام هي لغة اسم ما يذبح ايام الاضحية من تسميته الشئ باسم وقته وشرعا

ذبح حيوان مخصوص بنية القرية في وقت مخصوص وشرائطها الاسلام
 والاقامة واليسار الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر كما مر لا الذكورة
 فتجب على الانثى خائنه وسببها الوقت وهو ايام النحر وقيل الارس وقدمه
 في التاترخاينه وركنها ذبح ما يجوز ذبحه من النعم الا غير فيكره ذبح
 دجاجة ودبلك لانه تشبه بالمجوس بزاريه وحكمها الخروج عن عهده
 الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله في المعنى مع صحة النية
 اذ لا ثواب بدونها فتجب التضحية اى اراقة الدم من النعم عملا لا اعتقادا
 بقدره ممكنة لا ميسرة كما مر في الفطرة بدليل وجوب تصدقه بعينها او قيمتها
 لو مضت ايامها على حر مسلم مقيم بمصر او قرية او بادية عتيق فلا تجب على
 حاج مسافر فاما اهل مكة فتلتزمهم وان حجوا وقيل لا تلزم المحرم سراج
 موثر بيسار الفطرة عن نفسه لا على الظاهر بخلاف الفطرة شاة
 بالرفع بدل من ضمير تجب او فاعله او سبع بدنة هي الابل والبقر سميت
 به لضخامتها ولولا احدهم اقل من سبع لم يجز عن احد وتجزي عما دون
 سبعة بالاولى فجر يصب على الظرفية يوم النحر الى آخر ايامه وهي ثلاثة
 افضلها اولها ويصحى عن ولده الصغير من ماله صحه في الهداية وقيل لا
 صحه في الكافي قال وليس للاب ان يفعل من مال طقله ورجحه ابن الشحنة
قلت وهو المعتمد لما في متن مواهب الرحمن من انه اصح ما يقتضى به
 وعمله في البرهان بانه ان كان المقصود الاتلاف فالابل لا يملكه في مال
 ولده كالعق او التصديق باللم قال الصبي لا يحتمل صدقة التطوع وعراه
 المبسوط فالحفظ ثم فرع على القول الاول بقوله واكثر منه الطفل
 وادخله قدر حاجته وما بقي يبذل بما يتنفع الصغير بعينه كثوب
 وخف لا بما يستهلك كخبز ونحوه ابن كمال وكذا الجد والوصى وصح
 اشراك ستة في بدنة شريت لاضحية استحانها وذاى الاشراك
 قبل الشراى حب ويقسم اللحم وزنا لاجزا فالالا اذا ضم معه من الاكارع او
 الجلد صرفا للجنس بخلاف جنسه واول وقتها بعد الصلاة ان ذبح في مصر
 اى بعد اسبق صلاة عيد ولو قبل الخطبة لكن بعدها احب وبعد مضى
 وقتها لو لم يصلو العذر ويجوز في الخد وبعد قبل الصلاة لان الصلاة
 في الغد تقع قضا لا اذا زيلعى وعيره وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح
 في غيره واخره قبيل غروب يوم الثالث وجوزه الشافعى في الرابع
 والمعتبر مكان الاضحية لا مكان من عليه فحيلة مصرى اراد التخييل ان
 يخرجها خارج المصر فيضى بها اذا طلع الفجر محبى والمعتبر آخر وقتها
 للفقير وصنده والولادة والموت فلو كان غنيا في اول الايام فقيرا في آخرها
 لا تجب عليه وان لم ولد في اليوم الاخير تجب عليه وان مات فيه لا

صلاة العيد في الغد
 تقع قضا لا اذا

تجب عليه تبين ان الامام صلى بغير طهارة تعاد الصلاة وذا النحر
 لان من العلم ان قال لا يعيد الصلوة الا الامام وحده فكان للاجتهاد
 فيه مساعا زيلعى وفي المجتبى انما تعاد قبل التفرق لابعده وفي النزاهة
 بلدة فيها فتنة فلم يصلوا وضجوا بعد طلوع الفجر جاز في المختار وقيل
 لا يجوز قبل الزوال في اليوم الاول ويجوز في بقية الايام **قلت**
 وقد منا انه مختار الزيلعى وغيره وبه جزم في المواهب فتنبه كالوهد
 انه يوم العيد عند الامام فصلى ثم ضجوا ثم بان انه يوم عرفه اجزا
 الصلاة والتضحية لانه لا يمكن التحرز عن مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز
 صيانة لجميع المسلمين زيلعى وكره تنزيها الذبح ليلا لاحتمال الغلط
 ولو تركت التضحية ومضت ايامها تصدق بها حية فاذا فاعل تصدق
 لمعينة ولو فقيرا ولو ذبحها تصدق بلحمها ولو نقصها تصدق بقيمة نقصان
 ايضا ولا ياكل النادر منها فان اكل تصدق بقيمة ما اكل وبقية عطف عليه
 شراها لواجبها عليه بذلك حتى يمتنع عليه بيعها وتصديق قيمتها
 عن شراها ولا لتعلقها بدمته شراها ولا فالمراد بالقيمة قيمة شاة
 تجزى فيها وصح الجذع ذو ستة اشهر من الضان ان كان بحيث لو خطط
 بالتيا لا يمكن التمييز من بعد وصح الشى فضا عدا من الثلاثة
 والثنى هو ابن خمس من الابل وحولين من البقر والجاموس وحول
 من الشاة والمعز والمتولد بين الابل والوحش يتبع الام قاله
 المص ويصحى بالجما والحصى والثولا اى المجنونة اذ لم يمنعها من
 السوم والرعى وان منعها لا تجوز التضحية بها والجربا التمنية فلو
 مهن ولت لم يجز لان الجرب في اللحم نقص لا بالعميا والعور والعجفا
 المهن ولت لا تخر في عظامها والعرجا التى لا تمشى الى المنسل اى
 المذبح والمرضية البين مرضها ومقطوع اكثر الاذن والذنب او
 العين اى التى ذهب اكثر نور عينها فاطلق القطع على الذهاب مجازا
 وانما يعرف بتقريب الحلف او اكثر الالية لان لاكثر حكم الكل بقاؤها
 فيكفى بقا الاكثر وعليه الفتوى محبى ولا يالهما التى لا اسنان لها
 ويكفى بقا الاكثر وقيل ما يختلف به والسكا التى لا اذن لها خلقة فلو
 لها اذن صغيرة خلقة اجزات زيلعى والجذا مقطوعة روس وروعا
 او يابسها ولا الجذا مقطوعة الانف ولا المصومة اظباوها وهى
 التى عولجت حتى انقطع لبنها ولا التى لا الية لها خلقة محبى ولا محبى
 لان لحمها لا ينضج شرح وهبانية وتماه فيه ولا الجلالة التى تاكل العذر
 ولا تاكل غيرها ولو اشترها سليمة ثم تعيبت بعيب مانع كما مر فعليه
 اقامة غيرها مقامها ان كان غنيا وان فقيرا اجزاء ذلك وكذا لو كانت

معينة وقت الشراء لعدم وجوبها عليه بخلاف الغني ولا يضر تعيها من
اضطرارها عند الذبح وكذا لو كانت فعلى الغني غيرها لا الفقير ولو ضلت
اوسرت فشري اخرى فظهرت فعلى الغني احدها وعلى الفقير كلاهما شئني وان
ماتت احد السبعة المشتركين في البدنة وقال الورثة اذ بجوا عنه وعنهم صح
عن الكل استحسانا لقصد القرية من الكل ولو ذبحوها بلا اذن الورثة لم يجز
لان بعضها لم يقع قربته فان كان شريك الستة نصراينا او مريدا اللحم لم يجز
عن واحد منهم لما مروى ان كل من لحم الاضحية ويوكل غنيا ويدخر وندب
ان لا ينقص الصدقة من الثلث وندب تركه لذي عيال توسعة عليهم
وان يذبح بيده ان علم ذلك والا يعلمه شهدها بنفسه وبامر غيره
بالذبح كيلا يجعلها ميتة وكره ذبح الكتافي ويتصدق بجلدها او
يعمل منه نحو غرابي وجراب وقربة وسفرة ودلو ويبدله بما ينفع
به باقيا كما مر لا بمستهلك لحل ولحم ونحوه كدراهم فانه يبيع اللحم او
الجلد به اي بمستهلك او بدراهم تصدق بثمنه ومفاد صحة البيع مع الكراهة
وعن الثاني باطل لانه كالوقف مجتبي ولا يعطى اجر الجزاء منها لانه
كبيع ويكره جزؤها قبل الذبح لينتفع به لانه التزم اقامة القرية
بجميع اجزائها بخلاف ما بعده حصول المقصود مجتبي ويكره الانتفاع
بليتها قبله كما في الصوف ومنهم من اجازها للغني لوجوبها في الذمة فلا
تتعين زيلعي ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبة يعني عن نفسه على
ما دل عليه قوله غلط قاله ابن كمال صح استحسانا بلا عزم ويتحالفان
وان تشاح ضمن كل صاحبة قيمة لحمه وتصدق بها **قلت** وفي اوائل
القاعدة الاولى من الاشياء لو شراها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه
فان اخذها مذبوحة ولم يضمه اجزائه وان ضمنه لا تجزيه وهذا اذا ذبحها
عن نفسه اما اذا ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه انتهى فراجع كما يصح
لوضعي يشاة الغصب ان ضمنه قيمتها حية لظهور انه ملكها بال ضمان من
وقت الغصب لا الوديعة وان ضمنها لان سبب ضمانه هنا بالذبح والملك
يثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فيقع في غير ملكه **قلت** ويظهر
ان العارية كالوديعة والمرهونة كالعضوية لكونها مضمونة بالدين وكذا
المشترك فليراجع **فروع** لو ناضحية عليه السلام سودا نذر عشر
اضحية لزمه ثنتان للحج الامر بها حائنه والاصح وجوب الكل لايحابه
ماله من جنسه ايجاب شرح وذهب اليه **قلت** ومفاده لزوم النذر
بما من جنسه واجب اعتقادي واصطلاحه قاله المصنف ليحفظ غنمين
رجلين ضحيا بها جاز بخلاف العتق لصحة قسمة الغنم لا الرقيق صح ثنتين
فالاضحية كلاهما وقيل الزايد لحم والافضل الاكثر قيمة فان استويا فالأكثر

لحا فان استويا فاطيبهما ولو ضحي بالكل فالكل فرض كان الصلاة
فان الفرض منها ما ينطلق عليه الاسم فاذا طولها يقع الكل فرضا مجتبي
امر رجلا بذبحها فقال تركت التسمية عدا الزمة قيمتها يشترى الامر بها
اخرى ويضحي ويتصدق ولا ياكل لوايام النحر باقية ولا تصدق بقيتها
على الفقير حائنه وفيها اراد التضحية فوضع يده مع يد القصاب في
الذبح واعانه على الذبح سمي كل وجوبا فلو تركها احداهما او طق ان تسمية
احدهما تكفي حرمت وهي تصلح لغزا فيقال اي شاة لا تخل بالتسمية مرة
بل لا بد ان يسمي عليها مرتين وقد نظمه شيخنا الحنبري الرملي فقال
اي ذبح لا بد للحمل فيه ان يثنى بذكر ذي القربى
فاجب عنه بالقرين فانما لانراه نثرا ولا نرضيه

فقلت في الجواب

خذ جوابا نظرا كما تنبغي من فقيه مرويه عن فقيه
هي شاة في ذبحها اشرك اثنان فنكرارا للذكر شرط كما مرويه

وفي الوهبانية وشرحها قال

ولو ذبحا شاة معا ثم واحد اخل بيسم الله فالثاة لا تجز
وان يشترى منها ثلاثا ثلاثة واشكل فالتوكيل بالذبح بذكر
وكيل شرا الشاة للغير ان شري يصح خلاف العكس والعود بخمس
ولو قال سوا فغير صح لا اذا كان في قرنا عينا يغير
بثنتين ممن يذبح العشر الزوا وتصحيح ايجاب الجميع محرر
وعن ميت بالامر الزم تصدقا والا فكل منها وهذا المحير
ومن مال طفل فالصحيح سقوطها وعن ابيه في حقه وهو اظهر
واهب شاة راجع بعد ذبحها فيجزي من ضحي عليها ويؤجر

كتاب الحظر والاباحة مناسبتة ظاهرة
والحظر لغة المنع والحبس وشرعا ما منع من استعماله شرعا والمحذور
صند المباح والمباح ما اجيز للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق
ثواب وعقاب نعم يحاسب عليه حسبا ليس اختياري كل مكروه اي
كراهة تحريم حرام اي كالحرام في العقوبة بالنار عند محمد واما المكروه
كراهة تنزيه فالى الحل اقرب اتفاقا وعندهما وهو الصحيح المختار
ومثله البدعة والشبهة الى الحرام اقرب فالكروه تحريم نسبية
الى الحرام لنسبة الواجب الى الفرض فيثبت بما يثبت به الواجب يعني بظن
الثبوت ويأثم بارتكابه كما ياثم بترك الواجب ومثله السنة المؤكدة وفي
الربيع في بحث حرمة الحيل القريب من الحرام ما تعلق به محذورون استحقاق
العقوبة بالنار بل العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار

ولكن يتعلق به الحرمان عن شفاعته البني المختار الحديث من ترك سنتي ليريد
 شفاعتي فتترك السنة الموكدة قريب من الحرام وليس بحرام انتهى الاكل
للغدا والشرب للعطش ولو من حرام او ميتة او مال غير وان ضمنه فرض
 يثاب عليه بحكم الحديث ولكن مقدار ما يدفع الانسان الهلاك عن نفسه
 وما جور عليه وهو مقدار ما يتمكن به من الصلاة قايما ومن صومه مفاده
 جواز تقليل الاكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجز كما في الملتقي وغيره
قلت وفي المبتغى بالغين الفرض بقدر ما يندفع به الهلاك ويمكن
 معه الصلاة قايما انتهى فتنبه ومباح الى التسبع لمن يدفونه وحرام
 غير في الحاشية بيكره وهو ما فوقه اي الشبع وهو اكل طعام غلب على ظنه
 ان افسد معدته وكذا في الشرب فتساقى الا ان يقصد قوة صوم الغدا وليلا
 يسبحي ضيفه او نحو ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضعف عن
 اداء العبادة ولا باس بانواع النواكح وتركه افضل واتخاذ الاطعمة سرف
 وكذا وضع الخبز فوق الحاجة وسنة الاكل البسلة اوله والحمد لله آخره وغسل
 اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيخوخ بعده ملتقى وكراهه الا ان
 اي الحمار الاهلية خلا فالملك ولبنها ولبن الجلالة التي تاكل العذرة ولبن
 الرمكة اي الفرس وبول الابل واجازه ابو يوسف للتداوى وكراهه لحمها
 اي لحم الجلالة والرمكة وتحبس الجلالة حتى يذهب نتن لحمها وقد وثقته
 ايام لدجاجة واربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت الخجاسة
 وغيرها بحيث لم ينتن لحمها حلت كحل اكل جدي غذي بلبن خنزير
 لان لحمه لا يتغير وما غذي به يصير مستهلكا لا يبقى له اثر ولو سقى ما يؤكل لحمه
 خمر فذبح من ساعته حل اكله ويكره زيلعي وصيد شرح الوهبانية وكراهه الاكل
 والشرب والادهان والتطيب من انا ذهب وقصته للرجل والمرأة لالطلاق
 الحديث وكذا يكره الاكل بملعقة الفضة والذهب والاكتحال بملها وما
 اشبه ذلك من الاستعمال للمحلاة ومراة وقلم ودواة ونحوها يعني اذا
 استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب تعارف الناس والافلاكراهة حتى
 لو نقل الطعام من انا الذهب الى موضع آخر او صب الماء او الدهن في كفته
 لا على راسه ابتداء ثم استعماله لا باس به تحبتي وغيره وهو ما حرره في الدرر
 فيلحظ واستثنى التمساني وغيره استعمال البيضة والجوشن والسعادان
 منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن ولما العز به تجللا باوات
 متخذة من ذهب وفضة وسري كذلك وفرش عليه من ديباج ونحوه
 فلا باس به بل فعله السلف خلاصة حتى اباح ابو حنيفة توسد الديباج
 والنوم عليه كما ياتي ويكره الاكل في نحاس او صفر والافضل الخنزير قاص
 صلى الله عليه وسلم من اتخذ اواني بيته خنزرا فان زارته الملائكة اخبروا لا يكره

مطل
 اكل الفواكه واتخاذ
 الاطعمة

ما ذكر من انا رصاص وزجاج وبلور وعقيق خلافا للشافعي وحل الشرب
 من انا مفضض اي مزوق بفضة والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسي
 مفضض ولكن بشرط ان يبقى اي يحتب موضع الفضة بغير قيل ويد وجلوس
 سرج ونحوه وكذا الانا المضيبي بذهب او فضة والكرسي المضيبي بها وحل
 مراة ومصحف بها كالوجه اي التفضيض في نصل سيف وسكين او في
 قبضة ما او جام او ركاب ولم يضع يده موضع الذهب والفضة وكذا كتابة
 الثوب بذهب او فضة وفي المجتبى لا باس بالسكين المفضض والمجاور والركاب
 وعن الثاني يكره الكل والخلاف في المفضض اما المطلق فلا باس به بالاجماع بلا
 فرق بين جام وركاب وغيرهما لان الطلا مستهلك لا يخلص فلا عمة للونه
 عتي وغيره ويقبل قول كافر ولو مجوسيا قال اشترت اللحم من كذا في فجل
 او قال اشترت من مجوسي يحرم ولا يبرده بقول الواحد واصله ان خبر
 الكافر مقبول بالاجماع في المعاملات لان الديانات وعليه يحمل قول الكثر
 ويقبل قول الكافر في الحل والحرمه يعني الحاصلين في ضمن المعاملات
 لا مطلق الحل والحرمه كما توهمه الزيلعي ويقبل قول المملوك ولو انقضى وصي
 في الهدية سوا اجر باهرا المولى غيره او نفسه والاذن سوا كانت
 بالتجارة او بدخول الدار مثلا وقيد في السراج بما اذا غلب على رايه
 صدقهم فلو شري صغير نحو صابون واشنان لا باس ببيعه ولو نحو زبيب
 وحلوى لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه وتماه فيه ويقبل قول الفاسق
 والكافر والعبد في المعاملات لكثرة وقوعها كما اذا اجرانه وكيل فلان في
 بيعه لا يجوز الشراء منه ان غلب على الراي صدقه كما مر وسيجي آخر
 الحظر وشرط العدالة في الديانات هي التي بين العبد والرب كالخبر
 عن نجاسة الماء فيقيم ولا يتوضا ان اجر بها مسلم عدل مترجم عما
 يعتقد حرمته ولو عبدا او امة ويتجوز في جنس الفاسق بنجاسة الماء
 وخبر المستور ثم يعمل بغالب ظنه ولو اراق الماء فيقيم فيما اذا غلب على
 رايه صدقه وتوضا فيقيم فيما اذا غلب على رايه كذبه كان احوط وفي
 الجوهره وتيممه بعد الوضوء احوط **قلت** واما الكافر اذا غلب
 صدقه فاراقته احب فتمتاني وخلاصة وخاتمة **قلت** لكن لو
 تيمم قبل اراقته لم يجز تيممه بخلاف جنس الفاسق لصلاحيته ملزم ما في
 الجملة بخلاف الكافر ولو اجر عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته
 بخلاف الذبيحة وتعتبر الغلبة في اوان طاهرة ونجسة وذكية وميتة
 فان الاغلب طاهر آخرى وبالعكس والسوال الا لعطش وفي الثياب يتجوز
 مطلقا دعوى الى وليمة وعة لعب او غنا بعد اكل لو المنكر في المنزل ولو
 على المائدة لا ينبغي ان يقعد بل يخرج معرضا لقوله تعالى فلا تقعد بعد

الذكرى مع القوم الظالمين فان قدر على المنع فعل والايقصد صبر ان لم
يلكن ممن يقتدى به فان كان مقتدا ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد
لان فيه شين الدين والحكمي عن الامام كان قبل ان يصير مقتدا به وان
علم اولا باللعيب لا يحضر اصلا سواء كان ممن يقتدى به اولا لان حق
الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله ابن كمال وفي السراج ودلت
المسئلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليهم بلا اذنه لانكار المنكر
قال ابن مسعود صوت اللهو والغنا ينبت النفاق في القلب كما ينبت
الما النبات **قلت** وفي النزاهة استماع صوت الملاهي كضرب
قصب ونحوه حرام لقوله عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي معصية
والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر اي بالنعمة فصرف الجوارح الى
غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب ان يحتجب
كيلا يسمع لما روى انه عليه السلام ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه
واشعار العرب لو فيها ذكر الفسق تكرر انتهى او لتغليظ الذنب كما في الاختيار
او للاستحلال كما في النهاية **فائدة** ومن ذلك ضرب النوبة للتفاخر فلو
للتنبية فلا باس به كما اذا ضرب في ثلاث اوقات لتذكير ثلاث نفحات من
الصورة لمناسبة بينهما فبعد العصر للاشارة الى نفخة الفزع وبعد العشاء
الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وغامه فيما علقته
على الملتقى **فصل في اللبس** يحرم لبس الحرير ولو بجاييل
بينه وبين بدنه على المذهب الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا حس
الجلد قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع عم به البلوى او في الحرب
فانه يحرم ايضا عنده وقال لا يحل في الحرب على الرجل المرأة الا قدر
اربع اصابع كما علام الثوب مضمومة وقيل منشورة وقيل بين بين
وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عمامة كما بسط في القنية
وفيه عمامة طررها قدر اربع اصابع من ابريسم من اصابع عمر رضي
الله عنه وذلك قيس شرنايرخص فيه وكذا الثوب المنسوج بذهب
يحل اذا كان هذا المقدار اربع اصابع والا لا يحل للرجل ان يبلغ وفي
المجتبي العلم في العمامة في موضعين او اكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن ابي
حنيفة عمامة عليها علم من قصب فضة قدر ثلاث اصابع لا باس ومن
ذهب بركه وقيل لا يكره وفيه يكره الحبة المكفوفة بحرير **قلت**
وبهذا ثبت كراهة ما اعتاده اهل زماننا من القمص البصري وفيه المرحض العلم
في عرض الثوب **قلت** ونفاده ان القليل في طوله يكره انتهى قال المص
وبه جزم من لا خير وصدور الشريعة لكن اطلاق الهداية وغيرها مخالفة
وفي الرابع عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان او كبيرا قال المص

وهو مخالف لما مر من القنيد بربع اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى
به في زماننا انتهى **قلت** قال شيخنا واطن انه الراية وما يقعد على الرمح
فانه حلال ولو كبير لا يكره ليس بلبس وبه يحصل التوفيق ولا باس بكثرة ديباج
هو ماسداه ولحمته ابريسم شرح وهبانية للرجال الكثرة بالكر الشخانة
والناموسية لانه ليس بلبس ونظمه شارح الوهبانية فقال **قلت**
• وفي كلة الديباج فالنوم جائز • وفي قنية والمنتقى ذا بسط
وتكره التكة منه اي من الديباج هو الصحيح وقيل لا باس بها وكذا تركه القنينة
وان كانت تحت العمامة واللبس الذي يعلق قنية واختلف في عصب الخراطة
اي بالحوير كذا في المجتبى وفيه له ان يزمن بيته بالديباج ويحمل يا وفي ذهب
وفضة بلا تفاخر وفي القنية يحسن للفقهاء لف عمامة طويلة وليس ثياب
واسعة وفيها لا باس بشد خمار اسود على عينه من ابريسم لعذر **قلت** ومنه
الرمد وفي شرح الوهبانية عن المنتقى لا باس بعروة القيص وزره من الحرير
لانه تبع وفي التاتارخانية عن السير الكبير لا باس بازار الديباج والذهب وفيها
عن مختصر الحاوي لا يكره علم الثوب من الفضة ويكره من الذهب قالوا وهذا
مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف والكفاف قد يكون من الذهب انتهى ويحل
نوسده واقتراشه والنوم عليه وقالوا والشافعي وما لك حرام وهو
الصحيح كما في المواهب **قلت** فيلحفظ هذا لكنه خلاف المشهور واما جعل
دثارا او ازارا فانه يكره بالاجماع سراج واما الجلوس على الفضة فحرام بالا
شرح مجمع ويحل لبس ماسداه ابريسم ولحمته غيره ككتان وقطن وخز
لان الثوب انما يصير ثوبا بالنسيج والنسيج بالحمية فكانت هي المعبرة دون
السدا **قلت** وفي الشربلالية عن المواهب يكره ماسداه ظاهر كالتكاي
وقيل لا يكره ونحوه في الاختيار **قلت** ولا يخفى ان المرحح اعتبار
الحمية كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى ان اكثر المشايخ اقتصروا بخلافه
وفي شرح المجمع الخز صوف غنم البحر انتهى **قلت** وهذا كان في
زمانهم واما الان فن الحرير وحنيد فيحم بحر حندي وتاخر خانية فيلحفظ
وحل عكسه في الحرب فقط لو صغيقا يحصل به اتقا العدو ولور قيقا
حرم بالاجماع لعدم الفائدة سراج واما خالصه فيكره فيها عنده
خلافا لما لم يمتقي **قلت** ولم ار ما لو خلطت الحمية بابريسم وغيره والظاهر
اعتبار الغالب وفي حاوي الزاهدي يكره ما كان ظاهره قز او خط منه
خز وخط منه قز وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خط
منه قز وخط منه غيره بحيث يسرى كد قزا فاما اذا كان كل واحد
مستبينا كالحرازة العامة فظاهر المذهب انه لا يجمع انتهى واقره
شيخنا **قلت** وقد علمت ان العبرة للحمية لا للظاهر على الظاهر

فأفهم وكره لبس المعصر والمزعر الأحمر والأصفر للرجال مفاده أنه لا
يكبر للنساء ولا لباس بسائر الألوان وفي المجتبى والقهستاني وشرح التقاية
لابي المكارم لا لباس بلبس الثوب الأحمر انتهى ومفاده الكراهة
تفريهية لكن صرح في التحفة بالحرمة فافاد أنها تخريبية وهي المحمل عند
الأطلاق قاله المص **قلت** والمشرى لا في فيه رسالة نقل فيها ثمانية
أقوال منها أنه مستحب ولا يتحل الرجل بذهب وفضة مطلقا إلا بخاتم
ومنطقة وحلية سيف منها أي الفضة إذا لم يرد به التزين وسر
المجتبى لا يحل استعمال منطقة وسطها من ديباج وقيل يحل إذا لم يبلغ
عرضها أربع أصابع وفيه بعد سبع ورق ولا يكبر في المنطقة حلقة
حديد ونحاس وعظم وسبيح حكم لبس اللؤلؤ ولا يتختم إلا بالفضة لحصول
الاستغناء بها فيحرم بغيرها الحجر وصح السرخسي جواز الشيبين والعقيق وعم
سلاخسرو وذهب وحديد وصفر ورصاص وزجاج وغيرها لما مر فإذا
ثبت كراهة لبسها للفقهاء ثبت كراهة بيعها وصيغها لما فيه من الإعانة على
مالا يجوز وكل ما أدى إلى مالا يجوز لا يجوز وتامه في شرح الوهبانية والعق
بالحلقة من الفضة لا بالقص فيجوز من حجر وعقيق وياقوت وغيرها
وحل سمار الذهب في حجر الفص ويجعله لبطن كفه في يده اليسرى وقيل
اليمنى إلا أنه من شعار الروافض فيجب التمزع عنه قهستاني وغيره **قلت**
ولعله كان وبان فتبصر وينقشه اسم الله تعالى لا تمثال انسان أو طير
ولا محمد رسول الله ولا يزيد على مثقال وترك الختم لبس السلطان
والقاضي وذو حاجة إليه كمتولى أفضل ولا يشد سنة للتمرك بذهب
بل بفضة وجوزها محمد ويخذا نفاسها لأن الفضة تنقشه وكرهه لباس
الصبي زهبا أو حريرا فان ما حرم لبسه وشربه حرم الباسه واشترابه
لا يكبره رقة لوضوء بالفتح بقية بلله أو مخاط أو عرق لو الحاجة ولو
للتكبر تكبره ولا الرثيمة هي خيط يربط بأصبع أو خاتم لتذكر الشيء
والحاصل أن كل ما فعل تجبر كره وما فعل الحاجة لا عناية **فروع** في المجتبى
التيمية المكروهة ما كان بغير العربية **فصل في النظر**
والنظر وينظر الرجل من الرجل ومن غلام بلغ حر الشهوة مجتبى ولو
أمر صبيح الوجه وقد مر في الصلاة والأولى تنكير الرجل ليلا يتوهم
أن الثاني عين الأول وكذا الكلام فيما بعد قهستاني **قلت** وقريبة
المقام تكفي تدبر ثم نقل عن الزاهدي أنه لو نظر لعورة غيره بأذنه
لم ياشهر **قلت** وفيه نظر ظاهر بل لفظ الزاهدي نظر لعورة غيره
وهو غير يادية لم ياشهر انتهى فليحفظ سوى ما بين سرته إلى تحت
ركبته فأوثة عورة لا السرة ومن عرسه وأمنه الحلال له وطبيها

فخرج المجوسية والمكاتبية والمشركة ومنكوحته الغير ومحرمته برضاع أو مصاها
فحكمها كالأجنبية مجتبى ويشكل بالفضة فإنه لا يحل وطبيها وينظر إليها قهستاني
قلت وقد يجاب بأنه أغلبي إلى فرجها بشهوة وغيرها والأولى
تركه فإنه يورث النسيان ومن محرمة هي من لا يحل له نكاحها أبدا
بنسب أو سبب ولو بنزاع إلى الرأس والوجه والصدر والساق والمعص
إن أمن شهوته وشهوتها أيضا ذكره في الهداية فمن قصر على الأول فقد
قصر ابن كمال والألا لا إلى الظهر والبطن خلافا للشافعي والفخذ وأصله
قوله تعالى ولا يبدن زينةهن إلا ببعولتهن الآية وتلك المذكورات
مواضع الزينة بخلاف الظهر ونحوه وحكم أمة غيره ولو مدبرة أو أم ولد
كذلك فينظر إليها محرمة وما حل نظره مما مر من ذكر أو أنثى حل لمسها إذا
أمن الشهوة على نفسه وعليها لأنه عليه السلام كان يقبل رأس فاطمة وقال
عليه السلام من قبل رجل أمة فكا غا قبل عبته الجنة وإن لم يامن ذلك أو
شك فلا يحل له اللمس والنظر كشف الحقائق لابن سلطان والمجتبى الأمر اجنبية
فلا يحل لمس وجهها وكفها وإن أمن الشهوة لأنه أغلظ ولذا ثبت به حرمة
المصاهرة وهذا في الشابة أما العجوز التي لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومن
يدها إن أمن ومتى جاز المس والنظر جاز سفره بها ويجلو إذا أمن عليه
وعليها والألا في الاشياء الخلوة بالأجنبية حرام إلا ملازمة مديونة هربت
ودخلت خربة أو كانت عجوزا ستوها أو جايلا والخلوة بالمحرم مباحة
الألا اخت رضاعا والصهر الشابة وفي الشربلية معزيا للجوهرة ولا
يكلم الأجنبية إلا عجوزا عطست أو سلمت فيشتمها ويرد السلام عليها والألا
انتهى وبه بان أن لفظة لا في نقل القهستاني في ديكلمها بما لا يحتاج إليه
زايدة قنبيه وله من ذلك أي ما حل نظره أن أراد الشر وأن خاف
شهوته للضرورة وقيل لا في زماننا وبه جزم في الاختيار وأمة بلغت
حد الشهوة لا تعرض على البيع في أزار واحد يستر ما بين السرة والركبة
لأن ظهرها وبطنها عورة وينظر من الأجنبية ولو كافرة مجتبى إلى وجهها
وكيفها فقط للضرورة وقيل والقدم وقيل والزراع إذا أجزت نفسها
للجنز تأثر خاينه وعبد لها كالأجنبي معها فينظر لوجهها وكيفها فقط
نعم يدخل عليها بلا أذنها أجماعا ولا يسافر بها أجماعا خلاصه وعند
الشافعي وما لك ينظر كحرمة فان خاف الشهوة أو شك اعتنع نظره
إلى وجهها فحل النظر بعيد بعدم الشهوة والافترام وهذا في زمانهم
أما في زماننا فمنع من الشابة قهستاني وغيره إلا النظر لا المس الحاجة
كقاص وشاهد يحكم ويشهد عليها الف ونشر مرتب لا التحل الشهادة في
الأصح وكذا أمر يدنكها ولو عن شهوة بينة السنة لا قضا الشهوة

وشرايها ومداواتها فينظر الطبيب الى موضع مرضها بقدر الضرورة اذا فرغ
تتقدر بقدرها وكذا نظر قابلة وختان ويبلغى ان تعلم امراة تداءيها
لان نظر اجنسي الى اجنسي اخفا وتنظر المرأة المسلمة من المرأة كالرجل من الرجل
وقيل كالرجل كحرمة والاو اصح سراج وكذا تنظر المرأة من الرجل كنظر
الرجل للرجل ان اعنت شهوتها فلم تامن او خافت او شكت حرم
استحسانا كالرجل هو الصحيح في الفصلين تاثر خائنه مغريا للمضرات
والذمية كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة مجتبي وكل عضو
لا يجوز النظر اليه قبل الاتصال لا يجوز بعده ولو بعد الموت كشرعائه
وشعر راسها وعظم ذراع حرة ميتة وساقها وقلامه ظفر رجلها دون يديها
مجتبي وفيه النظر الى ملأه الاجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر
بشعر الآدمي حرام سوا كان شعرها او شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم
لعن الله الواصلة والمتوصلة والواشمة والمتوشمة والواشرة والمتوشرة
والناصصة والمتنصصة الناصصة التي تنشف الشعر من الوجه والتنصصة التي
يفعل بها ذلك والحصى والمجبوب والمخنث في النظر الى الاجنبية كالحمل وقيل
لاباس مجبوب جف ماؤه لكن في الكبرى ان من جوزة فن قللة التجربة
والديانة وجاز عزله عن امته بغير اذنها وعن عرسه به اي باذن حرة
او مولى امه وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان ذكره ابن سلطان
باب الاستبراء وغيره من ملك استمتاع امته بنوع
من انواع الملك كشرا وادث وسبي ودفع بجناية وفسخ بيع بعد القبض
ونحوها وقيدت بالاستمتاع لينجح شرا الزوجة كما سيحى ولو بكرة او
شربة من امراة او عبد ولو عبده ككاتبته وما ذونه لو مستغرا لدين والا
لا استبراء او من محرمها غير رجمها كيد لا تعتق عليه او من مال صبي ولو
طفله حرم عليه وطئها وكذا دواعيه في الاصح لاحتمال وقوعها
في غير ملكه بظهورها حيلي حتى يستبرأ بها بحیضة فيمن تحيض ويشر
في ذات اشهر وهي صغيرة وآيسه ومنقطعة حيض ولو حاضت فيه
بطل الاستبراء بالايام ولو ارتفع حيضها بان صارت ممتدة الطهر وهي
من تحيض استبرأها بشهرين وخمسة ايام عند محذوبه يفتي والمخامة
يدعها من اول الشهر عشرة ايام برجندی وغيره فلحفظ وبوضع الحمل
في الحامل ولا يعتد بحصه ملكها فيها ولا التي بعد الملك قبل قبضها
ولا بولادة حصلت كذلك اي بعد ملكها قبل قبضها ولا بولادة حصلت
كذلك اي بعد ملكها قبل قبضها كما لا يعتد بالحاصل من ذلك اي من حيضة
ونحوها بعد البيع قبل اجازة بيع فضولي وان كانت في يد المشتري ولا
يعتد ايضا بالحاصل بعد القبض في الشرا الفاسد قبل ان يشترى بها شرا

صحيحا لا انتفا الملك ويجب بشر انصيب شريكه من امة مشتركة
بينهما لتام ملكه الآن ويجتري بحیضة حاضتها وهي مجوسية او مكاتبنة
بان اشترى امه مجوسية او مسلمة وكاتبها بعد الشرا قبل الاستبراء
في حاضتها ثم اسلمت المجوسية او عجزت المكاتبنة لوجودها بعد الملك
ولا يجب عند عود الابقة اي في دار الاسلام خائنه ورد المعصوبة
اي اذا لم يبيعها الغاصب خائنه والمستأجرة وفك الرهونة لعدم
استحداث الملك ولو اقال البيع قبل القبض لا استبراء على البائع كما لو
باعها بخيار وقبضت ثم ابطله بخياره لعدم خر وجهها عن ملكه وكذا
لو باع مدبرته او ام ولده وقبضت ان لم يطاها المشتري وكذا لو طلقها
الزوج قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء وان قبله فالحقار وجوبه
زيلي **قلت** وفي الجلاية شري معتدة الغير وقبضها ثم مضت عدتها
لم يستبرأ بها لعدم حل وطئها للبائع وقت وجود السبب ولا باس بحيلة اسفا
لا استبراء اذا علم ان البائع لم يقربها في طهرها ذلك والا لا يفعلها به يفتي وهي
اذا لم تكن تحت حرة او اربع اما ان ينكحها ويقبضها ثم يشترى بها فتحل له
للحال لانه بالنكاح لا يجب ثم اذا اشترى زوجته لا يجب ايضا ونقل
في الدرر عن ظهير الدين اشتراط وطئه قبل الشرا وذكر وجهه وان
كانت تحت حرة فالحيلة ان ينكحها البائع اي يزوجه ممن يثق به
كما سيحى قبل الشرا وان ينكحها المشتري قبل قبضه لها فلو بعده لم يسقط
من موثوق به ليس تحت حرة او يزوجه بشرط ان يكون امرها بيدها او بيده
بطلقها متى شا ان خاف ان لا يطلقها ثم يشترى الامه ويقبض او يقبض
فيطلق الزوج قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقيل
المسيلة التي اخذ ابو يوسف عليها مائة الف درهم ان زبيدة حلفت الرشيد
ان لا يشترى عليها جارية ولا يستوهبها فقال يشترى نصفها ويوهب
له نصفها ملتقطا ويكاتبها المشتري بعد الشرا والقبض كما يفيد اطلاقهم
وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن
شيخه بحثا كما سذكره لكن في الشربلاية عن المواهب النصيح بتقييد
الكتابة بكونها قبل القبض فليمر **قلت** ثم وقفت على البرهان شرح
مواهب الرحمن فلم ار القيد المذكور فتدبر ثم يفسخ برضاها فيجوز له الوطئ
بلا استبراء والملك بالكتابة ثم تجرده بالتخيير لكن لم يحدث ملك حقيقة
فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه اسهل الحمل تاثر خائنه له امتان لا يجتمعان
نكاحا اختان ام لا قبلها فلو قبل او وطئ احدهما يحل له وطئها وتقبيلها
دون الاخرى بشهوة الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والظر ابن كمال
حرم متاعه وكذلك يحرم عليه الرواغي كالنظر والتقبيل حتى يحرم فرج

أحدهما عليه ولو بغير ضله كاستيلا كفار عليها ابن كمال بملك ولو لبعضها باي
سبب كان أو نكاح صحيح لا فاسد الأب الدخول أو عتق ولو لبعضها أو كتابة
لأنها تحرم فرجها بخلاف تدبير ورهن وإجارة **قلت** والمستحب
أن لا يمسها حتى تمضي حيضة على المحرمة كما بسطته في شرح الملتقى وكرو
تحريرا ما تمس في تقبيل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئا منه وكذا تقبيل
المرأة المرأة عند لقاء ووداع فنيته وهذا لو عن شهوة وأما على وجه
البر فجاز عند الكل خائنه وفي الاختيار عن بعضهم لا بأس به إذا قصد
البر وأمن الشهوة كتقبيل وجه فقيه ونحوه وكذا معا نقتنه في أزار
واحد وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل للمعانة في أزار واحد ولو
كان عليه قبض **أوجبه** جاز بلا كراهة بالإجماع وصححه في الهداية وعليه
المتون وفي الحقايق لو القبلة على وجه البرقة دون الشهوة جاز بالإجماع
كالصافحة أي كما يجوز الصافحة لأنها سنة قديمة متوارثة لقوله عليه
السلام من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناثر ذنوبه وإطلاق المص
تبع الدرر والكنز والوقاية والنقاية والمجمع والملتقى وغيرها يفيد
جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقولهم أنه بدعة أي مباحة حسنة كما فاد
النووي في أذكاه وغيره وعليه يحمل ما نقله عنه شارح المجمع من
أنها بعد الفجر والعصر ليس بشيء توفيقا قتالها وفي الفتية السنة
في الصافحة بكتنا يديه وتماحه فيما علقته على الملتقى ولا يجوز للرجل
مصافحة الرجل وإن كان كل واحد منهما في جانب من الفراش قال عليه السلام
لا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تقض المرأة إلى المرأة في الثوب
الواحد وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما بين
أخيه وأخته وأمه وأبيه في المصافحة لقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم
في المضاجع وهم أبناء عشر وفي التنف إذا بلغوا ستا كذا في المجتبى وفيه
الغلام إذا بلغ حد الشهوة كالفحل والكافرة كالمسلمة عن أبي حنيفة لصاحب
الحمام أن ينظر إلى العورة وحجته الختان وقيل في ختان الكبير إذا أمكنه أن
يختن نفسه فعل والام يفعل إلا أن لا يمكنه النكاح أو شراء الجارية والظاهر
في الكبير أنه يختن ويكفي قطع الأثر ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم
والتورع على سبيل التبرك دَرَر ونقل المصنف عن الجامع لا بأس
بتقبيل يد الحاكم المتدين والسلطان العادل وقيل سنة مجتبي
وتقبيل رأسه أي العالم أجود كما في النزائية ولا رخصة فيه أي في
تقبيل اليد لغيرهما أي لغير عالم وعادل هو المختار مجتبي وفي المحيطان
لتعظيم أسلامه وأكرامه جاز وإن نيل الدنيا كره طلبه من عالم أو
زاهد أن يدفع إليه قدمه ويمكنه من قدمه ليقبله أجابه وقيل لا

يرخص فيه كما يكره تقبيل المرأة في أخرى أو خدوها عند اللقاء أو الوداع كما في الفتية
مقدم ما للقبيل قال وما يفعله الجهال من تقبيل يد نفسه أو التي غيره فهو مكروه فلا
رخصة فيه وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فكرهه بالإجماع وكذا ما يفعلونه من
تقبيل الأرض بين يدي العلماء والعظماء فحرام والغافل والراضي به آثم لأنه
يشبه عبادة الوثن وهل يكفران على وجه العبادة أو التعظيم كقرآن على وجه
الحية لا وصار آثما تركيا للكثرة وفي الملتقى التواضع لغير الله حرام وفي الهداية
يجوز بل ينذب القيام تعظيما للقادم كما يجوز القيام ولو للقاري بين يدي العالم
وسمى نظما **فائدة** قيل التقبيل على خمسة أوجه قبلة المودة للولد على الخد
وقبلة الرحمة لو الولد على الرأس وقبلة الشفقة لأخيه على الحية وقبلة الشهوة
للمرأة أو أخته على الفم وقبلة المحبة للمؤمنين على اليد وإذا بعضهم قبلة
الديانة للمحجر الأسود جوهره **قلت** وتقدم في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي
الفتية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قبل بدعة لكن روى عن
عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول عهد ربي
ومنشور ربي عز وجل وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويمسحه
على وجهه وأما تقبيل الخنزير الشافعية أنه بدعة مباحة وقيل حسنة
وقالوا يكرهه وسه لا يوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن
حجر في بحث الوليمة وقواعدنا لا تأباه وجالا تقطعوا الخنزير بالسكين
وأكرمه فان الله أكرمه **فصل في البيع كرهه** بيع العذرة
رجيع الأدمى خالصه لا يكره بل يصح بيع السرفين أي الزبل خلافا للشافعي
وصح بيعها مخلوطة بتراب أو رماد غلب عليها في الصحيح كما صح الانتفاع
بمخلوطها أي العذرة بل بها خالصه على ما صحه الزيلعي وغيره خلافا للشافعي
الهداية فقد اختلف التصحيح وفي الملتقى أن الانتفاع كالبيع أي في الحكم
فأفهم وجاز أحد دين على كافر من خمر لصفة بيعه بخلاف دين على المسلم
لبطلانه إلا إذا وكل ذميا ببيعه فيجوز عنده خلافا لما وعليه هذا لو مات
مسلم وترك ثمن خمر يباعه مسلم لا يحل لورثته كما بسطه الزيلعي وفي
الاشباه المحرمة تنتقل مع العلم إلا للورث إلا إذا علم ربه **قلت**
وحذر في البيع الفاسد لكن في المجتبى مات وكسبه حرام فالمراث حلال
ثم رمز وقال لا نأخذ بهذه الرواية وهو حرام مطلقا على الورثة
فتنبه وجاز تخليص مصحف لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد
وتعظيمه ونقطة أي إظهار أعرابه وبه يحصل الرفق جدا خصوصا للمجم
فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة اسمي السور وعدا لأي وعلامات
الوقف ونحوها فهي بدعة حسنة دَرَر وقبيل وفيها لا بأس بكونها
أخبار ونحوها في مصحف وتفسير وفقه وتكره في كتب نجوم وأرب ويكره

تصغير مصحف وكتابه بقلم دقيق يعني تنزيها ولا يجوز لف شيء في كادفقه
ونحوه وفي كتب الطب يجوز وجاز دخول الذي سجد مطلقا وكرهه مالك
مطلقا وكرهه محمد والشافعي واحده في المسجد الحرام **قلت** انتهى تكويني للتكليف
وقد جوزوا عبور عابر السبيل جنبا وجنبا فغني لا يقربوا الا بحجوا ولا يقربوا
عراة بعد حج عامهم عام تسع حين امر الصديق ونادي على بهذه السورة
براه وقال الا لا يحج بعد عامنا هذا مشرك ولا يطوف عريانا رواه الشيخان
وغيرها فليحفظ **قلت** ولا تنس ما مر في فصل الجزية وراز عيادته
بالاجماع وفي عبادة المجوس قولان وراز عبادة فاسق على الاصح لانه
مسلم والعبادة من حقوق المسلمين وراز خصا البهايم حتى الهرة واما
خصا الادمي فحرام قيل والفرس وقيدوه بالمنفعة والافرام وانزاع
الحجر على الخيل كعكسه قسنا في الحقنة للتداوي ولو للرجل بطاهر لا نجس
وكذا كل تداء ولا يجوز الا بطاهر وجوزه في النهاية بحرم اذا اجزه طبيب
مسلم ان فيه شفا ولم يجد ما يقوم مقامه **قلت** وفي البرازية ومعنى
قوله عليه السلام ان الله لم يجعل سفاكر فيما حرم عليكم نفى الحرمة عند العلم
بالشفاد لعل عليه جواز اساعة اللقمة بالخمر وجواز شربه لا ازالة العطش
انتهى وقد مناه وراز رزق القاضي من بيت المال لوبيت المال حلالا
جمع بحق والالم يحل وعبر بالرزق ليفيد تقديره بقدر ما يكفيه واهله
في كل زمان ولو غنيا في الاصح وهذا لو بلا شرط ولو به كالاجرة فحرام لان
القضا طاعة فلم تجز كسائر الطاعات **قلت** وهل يجري فيه كلام
المتأخرين يحرم وراز سفر الامه وام الولد والمكاتبه والمبعضه بلا حرم
هذا في زمانهم اما في زماننا فلا لغلبة اهل الفساد وبه يفتي ابن كمال
وجاز شرا ما لا بد للصغير منه وبيعه اي بيع ما لا بد للصغير منه لا يح
وعم وام وملتقط هو في حرم اي كفهم والا لا وراز اجارته لامه
فقط لو في حجرها وكذا الملتقط على الاصح كذا عزاه المص لشرح المجمع ولم اراه
فيه وياقي متنا ما ينافيه فتنبه وكذا لعمه عند الثاني خلافا للثالث
ولو اجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لتحضنه نفعا فيجب المسمى
وصح اجارة اب وجد وقاض ولو بدون اجر المثل في الصحيح كما يعلم من
الدرر فتبصر وراز بيع عصير عنب ممن يعلم انه يتخذ خمر لان
المعصية لا تقوم بعينه بل بعد تغييره وقيل يكره لا عاتته على المعصية
ونقل المص عن السراج والمشكلات ان قوله ممن اي من كافر اما يبيعه
من المسلم فيكره ومثله في الجوهره والباقي في غيرهما زاد القسنا في
مغزيا الثانية انه يكره بالاتفاق بخلاف بيع ممن يلو ط به وبيع سلاح
من اهل الفتنة لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسألة الامر

مصرح بها في سبوع الثانية وغيرها واعتمده المص على خلاف ما في الزيالي
والعيني وان اقره المص في باب البغاة **قلت** وقد مناه معز بالهنة
ان ما قامت المعصية بعينه يكره بيعه ثم ما والا لا فتخريها فليحفظ وفيها
وجاز تغيير كنيته وحمل حرم ذي بنفسه او دابة باجر لا عمرها لقيام
المعصية بعينه وراز اجارة بيت بسواد الكوفة اي قرا بها لا بغيره على
الاصح واما الامصار وقرى غير الكوفة فلا يمكنون لظهور شعار الاسلام
فيها وخص سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة ليتخذ بيت نار او
كنيسة او بيعة او مبيع فيه الخمر وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة على
المعصية وبه قالت الثلاثة زيلعي وراز بيع بنايوت مكة وارضها
بلا كراهة وبه قال الشافعي وبه يفتي عيني وقد مر في الشفعة وفي البرهان في باب
العشر ولا يكره بيع ارضها كنيها وبه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهدية
لا باس ببيع بنايها واجارتها لكن في الزيلعي وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل
الخامس من التاترخاينه واجارة الوهبانية قال ابو حنيفة كره اجارة بيوت
مكة في ايام الموسم وكان يفتي لهم ان يتزولوا عليهم في دورهم لقوله تعالى سواء
العاكف فيه والباد ورخص فيها في غير ايام الموسم انتهى **قلت** وبهذا يظهر
الفرق والتوفيق وهكذا كان ينادى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ايام الموسم
ويقول يا اهل مكة لا تتخذوا البيوتكم ابوابا ليتزل البادي حيث شئتم
يتزولوا لانه فليحفظ وراز قيد العبد تخوذا عن التمر والاماق وهو سنة
المسلمين في الفساق وقبول هديته تاجرا واجابة دعوته واستعارة دابة
استحانا وكره كسوة اي قبول هدية العبد ثوبا واهداوه النقدين
لعدم الضرورة واستخدام الحضي ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله
على الحرم لوسنه خمسة عشر وكره اقراض اي اعطاء بقال كجواز وغيره درهم
او بر الخوف هللكه لو بقي بيده يشترط لياخذ متفرقا منه بذلك ما شا لان
قروض جر نفعها وهو بقا ما له فلو اودعه لم يكره لانه لو هلك لم يضمنه وكذا
لو شرط ذلك قبل الاقراض ثم اقضه يكره اتفاقا قسنا في وشربلايه و
كره تخويميا اللعب بالزرد وكذا الشطرنج بكساوله ويهمل ولا يفتح الا نادرا
واباحه الشافعي وابو يوسف في رواية ونظما شارح الوهبانية **قلت**
• ولا باس بالشطرنج وهي رواية • عن المحبوقاضي الشرق والغرب توثر •
وهذا اذا لم يقامر ولم يداوم ولم يجلب بواجب والافرام بالاجماع وكره كل
لهو لقوله عليه السلام كل لهو المؤمن حرام الا ثلاثة ملاعبته اهل ناديه
لفرسه ومناضلة لقوسه وكره جعل الغل طوق له راية في عتق العبد
يعلم بافاقه وفي زماننا لا باس به لغلبة الاباق خصوصاً في السودان وهو
المختار كما في شرح المجمع للعيني بخلاف القيد فانه حلال كما مر وكره قوله

قد عاينه بمقعد الغر من شرك ولو بتقديم العين وعن ابي يوسف الاباس
به وبه اخذ ابو الليث للاشر والاحوط الامتناع لكونه خبر واحد فيما يخالف
القطعي اذ التثابة انما يثبت بالقطعي هداية وفي التاخر خاينه مغربا للمنتقى
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا ينبغي لاحد ان يدعو الله الاب والابن والدعا المأذون
فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسما الحني فادعوه بها
قال وكذا لا يصلي احد على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم وكره قوله بحق
رسلك وانبيائك واوليائك او بحق البيت لانه لاحق للمخلق على الخالف
ولو قال لاخر بحق الله او بالله ان يفعل كذا لا يلزمه ذلك وان كان الاول
فعله درر وفي المختارات قال ابن المبارك سال بوجه الله او بحق الله
يعجني ان لا يعطيه شيئا لانه عظم ما حقر الله وفيها قراءة القرآن ولا يعمل
بوجهه يثاب بقراته لمن يصلي ويعصى **فروع** هل يكره رفع الصوت
بالذكر والدعاء قيل نعم وتامة فينبى جنائيات البرازية وكره اختكاف صوت
البشر كثنين وعنب ولوز والبهائم كثنين وقت في بلد يضرب اهلها لحديث
الجالب مرزوق والمختار ملعون فان لم يضرب يكره ومثله تلقى الجلب ويجب
ان يامر القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبع بل خالف
امر القاضي عزره بما يراه وادعاه وباع القاضي عليه طعامه وفاقا
على الصحيح وفي السراج لو خاف الامام على اهل بلد الهلاك اخذ الطعام
من المحتكرين وفرق عليهم فاذا وجد واسعة رد وامثله وهذا ليس
بحرج بل للضرورة ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه
ونقله الزيلعي عن الاختيار واقره ولا يكون محتكرا بحبس غلة ارضه
بلا خلاف ومجلبوبه من بلد آخر خلا فاللثاني وعند محمد ان كان يجلب
منه عادة كره وهو المختار ملتقى ولا يسع حاكم لقوله عليه السلام لا تسعوا
فان الله هو السعر القابض الباسط الرازي الا اذا تعدى الارباب عن
القيمة تعديا فاحشا فيسعر بمشورة اهل الراي وقال مالك على الواح
التسجير عام الغلا وفي الاختيار ثم اذا سعر وخاف البايع ضرب الامام
لو نقص لا يجلب للمشتري وحيلته ان يقول له بعني بما تحب ولو اصطالحوا
على سعر الخبز واللحم وزان ناقصا رجع المشتري بالنقصان في الخبز
لا اللحم لشهرة سعره عادة بخلاف اللحم **قلت** واذا ان التسجير
في القوتين لا غير وبه صرح العتابي وغيره لكنه اذا تعدى ارباب
غير القوتين وظلموا على العامة فيسعر عليهم الحاكم بنا على ما قال ابو
يوسف ينبغي ان يجوز ذكره القهستاني فان ابا يوسف يعتبر حقيقة الضرر
كما تقرر فتدبر يكره امساك الحمامات ولو في برحبها ان كان يضرب بالناس
ينظر او جلب والاحتياط ان يتصدق بها ثم يشتريها او توهب له محبتي

فان كان يطيرها فوق السطح مطالعا على عورات المسلمين ويكره زجاجات الناس
يوميه تلك الحمامات غور ومنع اشدد المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها اى
الحمامات المحتسب وصرح في الوهبانية بوجوب التغرير وبذبح الحمامات ولم يفتد
بما مر ولعله اعتمد عادتهم واما الاستيناس فباح كشر عصافير ليعتقها ان قال
من اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه باعقافة وقيل يكره لانه تضيق المالا جامع
القنارى وفي المختارات سب دابته وقال هي لمن اخذها لم ياخذها ممن اخذها
ومر في الحج وجاز ركوب الثور وتحميله والكراب على الحمار بلا جهد وضرب اذ
ظلم الدابة اشدد من الذمى وظلم الذمى اشدد من المسلم ولا باس بالسابقة في الرمي
والفرس والبغل والحمار كذا في المنتقى والجمع واقره المصنف هنا خلا لما ذكره
في سائل شتى فتنبه والابل وعلى الاقدام لانه من اسباب الجهاد فكان مندوبا
وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اى بالجعل اما بدونه فيباح في كل الملاعب
كما ياتي حل الجعل وطاب لانه يصير مستحقا ذكره البرجندى وغيره وعمله
البرازي فانه لا يستحق بالشرط شئ لعدم العقد والقبض انتهى ومفاده
لزومه بالعقد كما يقول الشافعية فتبصر ان شرط المال في السابقة من
جانب واحد وحرم لو شرط من الجانبين لان يصير قمارا الا
اذا دخل ثالثا محلا بينهما بقرى كقولهم ان يسبقها والا
لم يجوز ثم اذا سبقها اخذ منها وان سبقها لم يعطها وفيما بينهما ايها سبق
اخذ من صاحبه وكذا الحكم في المتفقة فاذا شرط لمن معه الصواب صح
وان شرطاه لكل على صاحبه لا درر ومجتي والمصارعة ليست ببدعة
الا للتلهي فتكره برجندى واما السباق بلا جعل فيجوز في كل شئ كما ياتي
وعند الشافعية السابقة بالاقدام والطير والبقر والسفن والسباحة والظفر
في البندق ورمى الحجر واشالته باليد والشباك والوقوف على رجل ومعرفة
ما بيده من زوج او فرد واللعب بالخاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاقه
تغلب سلامة كرمي لرام وصيد الحية ويحل التفرج عليهم حينئذ وحديث
حدثوا عن بنى اسرائيل يفيد حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل
ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة لا الحجة بل ومما يتيقن كذبه لكن بقصد
ضرب الامثال والمواعظ وتعلم نحو الشجاعة على السنة اذ يبين او حيوانات
ذكره ابن حجر ويستحب قلم الظايفه الا للجماع في دار الحرب فيستحب توفير
شاربه والظفارة يوم الجمعة وكونه بعد الصلاة افضل الا اذا اخره اليه
تاخيرا فاحشا فيكره لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وفي الحديث
من قلم الظايفه يوم الجمعة اعاده الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة
ثلاثة ايام درر وعنه عليه السلام من قلم الظفاره مخالفا لثريد
عينه ابدأ يعني كقول علي رضي الله تعالى عنه نظمنا

قلوا الظفار لمسة وادب **•** يمينها خوا بيس يسارها اوجب **•**
 وبيانها وتامه في مفتاح السعادة وفي شرح الغزونية روى انه صلى الله
 عليه وسلم بداء بمسحة اليمنى الى الخنصر ثم بخنصر اليسرى الى الابهام وختم
 بابهام اليمنى وذكر له الغزالي في الاحياء وجها وجيها ولم يثبت في اصابع
 الرجل ثقل والاوى ثقلها كتحليلها **قلت** وفي المواهب اللدنية
 قال الحافظ ابن حجر انه يستحب كيف ما احتاج اليه ولم يثبت في كيفيته
 شيء ولا في تعيين يوم له عن النبي عليه الصلاة والسلام وما يعزى من
 النظم في ذلك للإمام علي بن ابي طالب **قلت** قال شيخنا انه باطل ويستحب
 خلق عانته وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة والا فضل يوم الجمعة
 وجاز في كل خمسة عشر وكره تركه ورا الاربعين مجتبي وفيه خلق الشارب
 بدعة وقيل سنة ولا بأس بنشف الشيب واخذ اطراف اللحية والسنة
 فيها القبضة وفيه قطعت شعر راسها اثنت ولعنت زاد في البرازية وان
 باذن الزوج لانه لا طاعة لخلق في معصية الخالق ولذا يحرم للرجل
 قطع لحيته والمعنى الموشر التشبيه بالرجال انتهى **قلت** واما خلق راسه
 في الوهبانية **•** وقد قيل خلق الرأس في كل جمعة **•** يجب وبعض الجواز يعبر **•**
رجل تعلم علم الصلاة او يحرمه ليعلم الناس وآخر ليعلم به فالاول افضل
 لانه متعدى وروى مذاكره العلم ساعة خير من احياء ليلة وله الخروج لطلب
 العلم الشرعي بلا اذن والديه ولو تقيها وتامه في الدرر واذا كان الرجل يصوم
 ويصلي ويصبر الناس بيده ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبه حتى لو اخبر
 السلطان بذلك ليرجوه لانه علم عليه وقالوا ان علم ان اباه يقدر على منعه
 اعلمه ولو بكتابه والا لا يكلا تقع العداوة وتامه في الدرر وكذا لا اثر عليه
 لو ذكر ما وى اخيه على وجه الاهتمام لا يكون غيبه انما الغيبة ان يذكر على وجه
 الغضب يريد السب ولو اغتاب اهل قرية فليس بغيبه لانه لا يريد به كلام
 بل بعضهم وهو مجهول خائنه فتباح غيبه مجهول ومتظاهر بقبيح ولما هرة
 ولسوء اعتقاد تحذير منه ولشكوى ظلامته للحاكم شرح وهبانية وما تكون
 الغيبة باللسان صريحا تكون ايضا بالفعل وبالتعريض وبالكتابة وبالحركة
 وبالرمز وبغير العين والاشارة باليد وكلما يفهم منه المقصود فهو داخل
 في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة رضي الله عنها دخلت
 علينا امرأة فلما ولت اومات يدي اى قصيرة فقال عليه السلام اغتبت بها
 ومن ذلك المحاكاة كان يمشى متعارجا او كما يمشى فهو غيبه بل اقبح لانه اعظم
 في التصوير والتفهيم ومن الغيبة ان يقول بعض من مر بنا اليوم او بعض من
 رايناه اذا كان المخاطب يفهم شخصا معينا لان المحذور تفهيمه دون ما به
 التفهيم واما اذا لم يفهم عينه جاز وتامه في شرح الشريعة وفيها الغيبة ان تصف

احاك حال كونه غاييا بوصف يكروهه اذا سمعه عن ابي هريرة قال قال عليه
 السلام اتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر كذا احاك بما يكره
 قيل افرايت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبتك وان لم
 يكن فيه فقد بهتته واذا لم تلغه بكفيه الندم والاشريطيان كل ما اغتابه به
 وصلة الرحم واجبة ولو كانت **بسلام** ونجاسة وهدية ومعاونة ومجالسة
 ومكاملة وتلفظ واحسان ويزودهم غبا ليزيد حبا بل يزود اقرباء كل جمعة
 او شهر ولا يرد حاجتهم لانه من القطيعة في الحديث ان الله يصل من وصل
 رحمه ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وتامة في الدرر
 ويسلم المسلم على اهل الذمة لوله حاجة اليه والا كره هو الصحيح كما كره
 للمسلم مصافحة الذمي كذا نسخ الشرح واكثر المتون بلغظ ويسلم فاولئها
 هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلام فاختم وفي شرح
 البخاري للمعنى في حديث اى الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام
 على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا التعميم مخصوص بالمسلمين فلا نسلم
 ابتداء على كافر لحديث لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالاسلام وكذا يخص
 منه الفاسق بدليل آخر واما من تشك فيه فالاصل فيه البقاء على العموم
 حتى يثبت الخصوص ويمكن ان يقال ان الحديث كان في ابتداء الاسلام
 لمصلحة التأليف ثم ورد النهي انتهى فليحفظ ولو سلم يهودى او نصرانى
 او مجوسى على مسلم فلا بأس بالرد ولكن لا يزيد على قوله وعليك كما في
 الخائنة ولو سلم على الذمي بتجيلا يلف لا بتجيلا الكافر كفو ولو قال للمجوسى
 يا استاذ بتجيلا كفر كما في الاشياء وفيها لو قال لذي الطال الله بفاك ان نوى
 بقلبه لعنه يسلم او يودى الجزية ذليلا لا بأس به ولا يجب رد سلام
 السائل لانه ليس للنجاسة ولا من يسلم وقت الخطبة خائنه وفيها واذا
 اتى دار انسان يجب ان يتأذن قبل السلام ثم اذا دخل يسلم اولا ثم
 يتكلم ولو في فضا يسلم اولا ثم يتكلم ولو قال السلام عليك يا زيد لم يسقط
 برد غيره ولو قال يا فلان او اشار لمعين سقط وشرط في الرد وجوب
 العطاس اسماعه فلو اصم يديه تحريك شفقه انتهى **قلت**
 وفي المتن يسقط عن الباقيين برد صبي يعقل لانه من اهل اقامة
 الفرض في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتبى ويسقط ببرد
 العجوز وفي رد الشابة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح
 عدم السقوط ويسلم على الواحد بلغظ الجماعة وكذا الرد ولا يزيد الرد
 على وبركاته ورد السلام وتشميت العاطس على الفور ويجب رد جواب
 كتاب النجاسة كود السلام ولو قال لآخر اقرنا السلام يجب عليه
 ذلك ويكره السلام على الفاسق لو معلننا والا لا يكره على عاجز عن

الرد حقيقة ككل او شرعا لمصلي وقارى ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى
وقد منا في باب ما يفسد الصلاة كرهته في نيف وعشرين موضعاً وأنه
لا يجب رد سلام عليكم بحزم الميم ولو دخل ولم يبرأ احد يقول السلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين **فرع** يكره اعطاء سائل المسجد الا
اذا لم يتخط رقاب الناس في المختار كما في الاختيار ومتن مواهب الرحمن
لان علياً تصدق بخاتمه في الصلاة فدرج الله بقوله ويوتون الزكاة
وهم راكعون احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن وجاز
التسمية بعلي ورشيد وغيرهما من الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير
ما يراد في حق الله لكن التسمية بغير ذلك في زماننا اولى لان العوام يصفون
عند النداء في السراية وفيها ومن كان اسمه محمداً لا باس بان يكتفى
ابا القاسم لان قوله عليه السلام سموا باسمي ولا تكونوا بكيتي قد نسخ لان
علياً رضي الله عنه كنى ابنه محمداً بن الحنفية ابا القاسم ويكره ان يدعى
الرجل اياه وان تدعى المرأة زوجها باسمه انتهى بلفظه وفيها يكره
الكلام في المسجد وخلف الجنائز وفي الخلا وفي حالة الجماع وزاد ابو الليث في
البستان وعند قراءة القرآن وزاد في الملتقى تنوعاً للمختار وعند التذكرة فما
ظنك به عند الغنا الذي يسمونه وجداً للعربية فضل على سائر الاسماء وهو
لسان اهل الجنة تعلمها او علم غيره فهو ماجور وفي الحديث اجابوا العرب
لثلاث لاني عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة في الجنة عربي وفيها
تطبيقات القبور لا يكره في المختار وقيل يكره وقال البردوي لو احتيج للكتابة
كيلا يذهب الاثر ولا يمتنع لابس به ذكره المصنف في اخرج باب الوصية للآثار
وقد مناه في الجنائز يكره تمنى الموت لخصب اوصيق عيش الآخوف الوقوع في
المصيبة اي فيكره لحوف الدنيا لا الدين حديث فبطن الارض خير لكم من ظهرها
خلاصة لابس بلبس الصبي اللولو وكذا البالغ كذا في شرح الوهبانية معزياً
للمنية وقاس عليه الطرسوسي ببقية الاحجار كما قوت وزمرد ونازع
ابن وهبان بانه يحتاج الى نقل صريح وحزم في الجوهرية بحرمته اللولو
قلت وحل المصنف في المنية على قوله وما في الجوهرية على قولها قال
وقدر محوا قولها ففي الكافي قولها اقرب الى عرف ديارنا فيفتي به ثم
قال المصنف وعليه فالمعتمد في المذهب حرمة لبس اللولو ونحوه على الرجال
لانه من حل النساء ويكره للولي لباس الخنخال والسوار للصبي ولا باس بثوب
اذن البنات والطفل استحباباً ملقط **قلت** وهل يجوز الخزام في
الانف لم اره ويكره للذكر والانتى الكتابة بالقلم المتخذ من الذهب والفضة
او من دواة كذلك سراجيه ثم قال لا باس بتمويه السلاح بذهب وفضة
ولا باس بسرج ولجام وتغزير الذهب عند الحنفية خلافاً لابي يوسف

جارية كزبد قال بكر وكفى زيد ببيعها حل لعمرو وشراؤها ووطئها لقول
بكر ان الكبر رايه صدقه كما مروا ان الكبر رايه كذبه لا يقبل قوله ولا يشترى منه
ولولم يخبره ان ذلك الشيء لغيره فلا باس بشرائه منه كما حل وطئ من زفت
اليه وقال النساء هي امرأتك وحل نكاح من قالت طلقني زوجي وانقضت
عدي اولنت امة لفلان واعتقني ان وقع في قلبه صدقها وتامه في الخائبة
قلت وحاصله انه متى اخبرت بامر محتمل فان ثقة او وقع في قلبه
صدقها لا باس بتزوجها وان بامر مستنكر لا مالم يستفسرها **فرع** كتب
ما قول الشافعي يكتب جواب الى حنيفة واذا كتب المفتي يدين يكتب
ولا يصدق قضا اليقضي القاضي بخنثة الترجيح بالقرآن والاذان بالصوت
المطيب طيب ان لم يكن يزد فيه الحروف وان زاد كره له ولم يستنعه وقول
احسنت ان لسكوته فحسن وان لتلك القراءة يخشى عليه الكفر المناظرة
في العلم لفرة الحق عبادة ولا حد ثلاثة حرام لقهر مسلم واظهار علمه ونيل
دينه او مال او قبول التذكير على المناظر للوعظ والانتفاضة سنة الانبياء
والرسلين ولو باس ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود والنصارى
قراءة القرآن بقراءة معروفة وشاذة دفعة واحدة وكروية كما في الحاوي القدسي
يستحب للرجل خضاب شعره ولحيته ولو في غير حرب في الاصح والاصح انه عليه السلام
لم يفعل به ويكره بالسواد وقيل لا يجمع القناري والكل من ربح المص الكتب التي لا
يبتغى بها محي عنها اسم الله وملائكته ورسوله ويحرق الباقي ولا باس بان تلقى
في اما جار كما هي او تدفن وهو احسن كما في الابن القاصص المكروية
ان يجدتهم باليس له اصل معروف او يعظم بما لا يتعظ به او يزيد
وينقص يعني في اصله اما التزيين بالعبارات اللطيفة المرفقة والشرح
لفوايده فذاك حسن الافضل مشاركة اهل محلة في اعطاء النايبة لكن
في زماننا اكثرها ظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان اعطى
فليعوط من عجن ليس لذي الحق ان ياخذ غير جنس حقه وجوز الشافعي
وهو الاوسع معلّم طلب من الصبيان اثمان الحصر فجمعها وشري ببعضها واخذ
بعضها له ذلك لانه يملك له من الآباء لا باس بوطئ المنكحة بمعاينة الامة
دون عكسه وجد ما لا قيمة له لا باس بالانتفاع به ولوله قيمة وهو غني بقدا
به لا باس بالجماع في بيت فيه مصحف للبلوى لا تركب مسلمة على سرج الحديث
هذا ولو التلمهي ولو حاجته غزوا وحج او مقصد ديني او دينوي لا بد لها منه
فلا باس به تغني بالقرآن ولم يخرج بالحانة عن قدره هو صحيح في العربية يستحسن
ذكر الله من طلوع الفجر الى طلوع الشمس اولى من قراءة القرآن وتسخير القراءة عند
الطلوع والغروب لا باس للامام عقيب الصلاة بقراءة اية الكرسي وخواتيم
البقرة والاخفا افضل قراءة الفاتحة بعد الصلاة جهرا للمهمات بدعة قال

استاذنا لكنها مستحقة للعادة والاثار الرشوة لا تملك بالقبض لا بأس
بالرشوة اذا خاف على دينه والبنى عليه السلام كان يعطي الشرا ولم يخاف
لسانه وكفى بسهم المولفة من الصدقات دليلا على امثاله جمع اهل
الحلة للامام فحسن ومن السحت ما يؤخذ على كل مباح كالحج وكلاهما
ومعادن وما ياخذ غاز لغزو وشاعر لشعر وسحرة وحكواتي قال
تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث واصحاب جميع المعازف
وتواد وكاهن ومقامر وواسمة وفروعه كثيرة قيل له يا خبيث
وخوه جازله الرد في كل شئمة لا توجب الحد وتركه افضل كره قول الصيام
المنطوع اذا سئل اصحابه حتى انظر فانه تغافا وحمى من له اطفال
ومال قليل لا يوصى بفعل من صلى او تصدق برأى به الناس لا يعاقب
بتلك الصلاة ولا يثاب بها قيل هذا في الفرائض وعمه الزاهد في النوافل
لقولهم الريا لا يدخل الفرائض غزل الرجل على هيئة غزل المرأة يكره
يكره للمرأة سور الرجل وسورها له له ضرب زوجته على ترك الصلاة
على الاظهر لا يجب على الزوج تطليق العاجرة لا يجوز الوضوء من الحيض
المعدة للشرب في الصحيح ويمنع من الوضوء منه وفيه وحمله لا هله
ان ما ذونا به جاز والا لا الكذب سباح لاحتياقه ودفع الظلم عن
نفسه والمراد التبريض لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قاد
تعالى قتل الخراصون الكل في المحتجب وفي الوهبانية قال
والصلح جاز الكذب او دفع ظالم واهل الرضى والقتال ليظفر
ويكره في اللحم تخمين خادم ومن شاتويرا فقا لواينور
ويبقى معناد المرور بجامع ومن علم الاطفال فيه ويوزر
ومن قام لجلال الشخص فجايز وفي غير اهل العلم بعض يقرر
وجوز نقل الميت البعض مطلقا وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر
وللزوجة التمين لافوق شبعها ومن ذكره التوحيد للحب يحظر
ويكره ان تسعى لاسقاط حملها وجاز لعذر حيث لا يتصور
وان اسقطت ميتا في السقط غرة لوالده عن عاقل الام يحضر
وفي يوم عاشورا يكره كلهم ولا بأس بالعناد خلطا ويوجر
وبعضهم المختار في الكل جايز لفعل رسول الله فهو المقصود
وضرب عبيد الغير جاز بامر وما جاز في الارار والاب يامر
واثوب مزكر القرآن استماعه وقالوا ثواب الطفل للطفل يحصر
ودرسك باقي الذكر او في الصلاة نقلا ودرس العلم اولى وانظر
وقد كرهوا والله اعلم وخوه لاعلام ختم الدرس حين يقرر
كتاب احيا الموات لعل مناسبتة ان فيه ما

يكره وما لا يكره والحيوة نوعان حاسة ونامية والمراد هنا النامية وسمى
مواتا لبطلان الانتفاع به واحياؤه ميتا او غرس او كرب او سقى اذا احيا
سلم او ذمى ارضا غير منتفع بها وليست بمملوكة لمسلم ولا لذمى فلو مملوكة
لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالها فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر مالها نزل
اليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزرع وهي بعيدة من القرية اذا صاح
من اقصى العامر وهو جهوى الصوت يرازيه لا يسمع بها صوته ملكها
عند ابى يوسف وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر محمد عدم اتفاق
اهل القرية به وبه قالت الثلاثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه
يفتى كما في زكاة الكبرى ذكره القهستاني وكذا في الرجندى عن المنصورية
عن قاضي خان ان الفتوى على قول محمد فالعجب من الشرب لا كيف لم يذكر ذلك
فليحفظ ان اذن له الامام في ذلك وقال لا يملكها بلا اذنه وهذا لو مسلما فلو
ذميا شرط الاذن اتفاقا ولو مستامنا لم يملكها اصلا اتفاقا قهستاني ولو
تركها بعد الاحياء وزرعها غيره فالاول احق بها في الاصح ولو احيا ارضا
ميتة ثم احاط الاحياء بجوانبها الاربعة من اربعة نفر على التعاقب تعين
طريق الاول في الارض الرابعة ومن حجر ارضا اى منع غيره منها بوضع
علامة من حجر او غيره ثم اهلها ثلاث سنين دفعت الى غيره وقبلها هو
احق بها وان لم يملكها لانه انما يملكها بالاحياء والتغير لا بمجرد التحجر ولو
كرمها او ضرب عليها المسناة او شق لها نهرا او بذر لها فمواتا ولا يجوز
احياء ما قرب من العامر بل يترك مرغى لهم ومطرحا لخصايدهم لتعلق حقهم
به فلم يكن مواتا وكذا لو كان مختطبا واعلم انه ليس للامام ان يقطع ما لا يعنى
للمسلمين عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي اودعه الله في
جواهر الارض بارز كالمعادن الملح والكحل والقار والنقط والابار التي يسقى
منها الما زيلعي يعنى التي لم تملك بالاستنباط والسعى فلو قطع هذه المعادن
الظاهرة لم يكن لاقطاعا حكم بل المقطع وغيره سوا فلو منعهم المقطع كان
بمنعه متعديا وكان لما اخذه مالا لانه متعد بالمنع لا بالاختذ وكفى عن
المنع وصرف عن مداومة العمل ليلا يشتمه اقطاعه بالصحة او يصير
معه في حكم الاملاك المستقرة ذكره العلامة قاسم في رسالته احكام اجارة
اقطاع الجندى وحريم بيت الناضح وهي التي ينزع الما منها بالبيع كثير
العطن وهي التي ينزع الما منها باليد والعطن مناخ الابل حول البئر
اربعون ذراعا من كل جانب وقالوا ان لنا ضح فستون وفي الشرب ليلية
عن مشرح الجمع لوعلى البئر فوق اربعين يناد عليها انتهى لكن نسبة
القهستاني لمحمد ثم قال ويفتى بقول الامام وعزاه للثمة ثم قال وقيل
التقدير في بيت وعين بما ذكر في اراضيهم لصلايتها وفي اراضيها رخاوة

فيؤاد لئلا ينتقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندى للكافي
فليحفظ اذا حفرها في موات باذن الامام فلو في غير موات اوفيه بلا
اذن امام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المص وعبارة القسستاني وفيه
رمز الى انه لو حفرت ملك الغير لا يستحق الحريم ولو حفرت ملكه فله
من الحريم ما شاؤا الى ان الماء يغلب على ارض تركها الملاك او ماتوا
او انقرضوا لم يجز احياؤها فلو تركها الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن
حريما لم يجز احياؤها وعزاه للمضمرات وحريم العين حامية
ذراع من كل جانب كافي الحديث والذراع هو المسكة وهو ست قصبات
وكان ذراع الملك اي ملك الاكاسرة سبع قصبات فكم منه قبضة ويمنع
غيره من الحفر وغيره فيه لانه ملكه فلو حفرت فلاول رد منه او تضمنه
وتامة في الدرر ولو حفرت الثاني بئر في موات حريم البئر الاولى باذن الامام
فذهب ما البئر الاولى وتحول الى الثانية فلا شيء عليه لانه غير متعد والماء تحت الارض
لا يملك فلا مخاصمة لمن بني حانوتا يجنب حانوت غيره فسدت الحانوت
الاولى بسببه فانه لا شيء عليه درر وزيلعي وفيه لو هدم جدار غيره فلهما
ان يواخذه بقيمة الابنية الجدار هو الصحيح وللخاف الثاني الحريم من
الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى لسبق ملك الاول فيه وللقناة هي مجرى
الماء تحت الارض حريم بقدر ما يصلح لالتقاء الطرفين ونحوه وعن محمد كالبير
ولو ظهر الماء في العين وفي الاختيار فوضه لراي الامام اي لو باذنه والا فلا
شيء له ذكره البرجندى وحريم سجوي عرس في الارض الموات خمسة اذرع
من كل جانب فليس لغيره ان يغرس فيه ويلحق ما امتنع عوده جلة والفرقة
اليه بالموات اذ لم يكن ذلك حريما لعامة وان كان حريما او جاز عوده
لم يجز احياؤه لانه ليس بموات والنهر ملك الغير لا حريم له الا بيهان
وقال له سنة النهر المشية ولقي طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر
من كل جانب وهو ارفق ملتقى وقدره ابو يوسف بنصف بطن النهر
وعليه الفتوى فتستاق معزيا للكرمان وفيه معزيا للاختيار والوض
على هذا الاختلاف وفيه معزيا للكفاية ولو كان النهر صغيرا يحتاج الى
كرية في كل حين فله حريم بالاتفاق وفيه معزيا للكرمان في الخلاف في نهر مملوكة
له سنة فارغة يلزقها ارض لغير صاحب النهر فالمسنة له عندها ولصاحب
الارض عنده وفيه معزيا للتممة الصحيح انه له حريم بالاتفاق يقدر ما يحتاج
اليه لاتقاء الطرفين ونحوه انتهى قلت ومن نقل الاتفاق ايضا الشرايلى عن
الاختيار وشرح الجمع **فصل** الشرب لئلا يصب الماء وشرايلى بالاتفاق
بالماء سقيا للزراعة والدواب والشفة شرب بنى آدم والبهائم بالشفاه ولكل حقها
في كل ما لم يحجز بانا اوجب وكل سقى ارضه من جوار ونهر عظيم كرجلة والفرقة

دخوها لان الملك بالاعزاز ولا اعزاز لان قهر الماء يمنع قهر غيره ولكل شئ نهر
لسقى ارضه منها او لنصب الرمح ان لم يضر بالعمامة لان الانتفاع بالمياه انما يجوز
اذا لم يضر باحد كالانتفاع بشمس وقر وهو الاسقى دوابه ان حيفت
النهر بكثرة نهرها ولا سقى ارضه وشجره وزرعه ونصب دواب ونحوها
من نهر غيره وقناته وبيئته الاباذنه لان الحق له فيتوقف على اذنه
ولا سقى شجرة او خضر زرع في داره حملا اليه بجواره واوانه في الاصح
وقيل لا الاباذنه والمحزر في كوز وجب بهملة مضمومة الخائنة لا تنتفع
به الاباذن صاحبه لملكه باعزاز ولو كانت البئر او الحوض او النهر في ملك
رجل فله ان يمنع مرير الشفة من الدخول في ملكه اذا كان يجدها بقرية
فان لم يجد يقال له اي لصاحب البئر ونحوه اما ان يخرج الماء اليه او تركه
ليأخذ الماء بشرط ان لا يكسر صفته اي جانب النهر ونحوه لان له حينئذ حق
الشفة لحديث احمد المسلمون شركا في ثلاث في الماء والكلا والنار وحكم
الكلا حكم الماء فيقال للمالك اما ان تقطع وتدفع اليه والانتزاع لياخذ
قدر ما يريد يلقى ولو منعه الماء وهو يخاف على نفسه ودابته العطش
كان له ان يقاتله بالسلاح لا ترفع رضى الله عنه وان كان محزرا في
الاولى قاتله بغير السلاح اذا كان فيه فصل عن حاجته لملكه بالاعزاز
فصار نظير الطعام وقيل في البئر ونحوها الاولى ان يقاتله بغير سلاح
لان اتركه معصية فكان كالتعزير كافي وكري نهر اي حفرة غير مملوكة
من بيت المال فان لم يكن ثمة اي في بيت المال شئ يجبر الناس على كرية
ان امتنعوا عنه دفعا للضرر وكري النهر المملوك على الله ويجبر من الى
منهم على ذلك وقيل في الخاص لا يجبر وهل يرجعون ان بامر القاضي
نعم ومونة كرى النهر المشترك عليهم من اعلاه فاذا جاوروا ارض
رجل منهم بوى من مونة الكرى وقالوا عليهم كرية من اوله الى اخره
بالخصص كما يستوون في استحقاق الشفعة ولا كرى على اهل الشفعة
وتصح دعوى الشرب بغير ارض اسحانا واذا كان لرجل ارض والاخر
فيها نهر فاراد رب الارض ان لا يجري النهر في ارضه لم يكن له ذلك
ويتركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فيها اي في الارض
فعليه البيان ان هذا النهر له وانه قد كان له مجراه في هذا النهر
يسوقه لسقى ارضيه وعلى هذا لنصب في نهر او على سطح او الميزاب
او المشا كل ذلك في دار غيره فله الاختلاف فيه نظيره في الشرب يلقى
نهر بين قوم اختصموا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضيهم لانه
المقصود بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوون في ملك رقبته
بلا اعتبار سعة الارض وضيقها لان المقصود الاستطراق وليس

لا أحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهر أو ينصب عليه رحي الأرض وضع
في ملكه ولا يصير نهر ولا تما و قايه اود الية كناعورة أو جسر أو قنطرة أو
يوسع فم النهر ويقسم بالأيام والحال انه قد كانت القنطرة بالكوي بكسر
الكاف جمع كوه بفتحها الثقبة لان القديم يتحرك على قدمه لظهور
الحق فيه أو يسوق نصيبه الى ارض له اخرى ليس له منه اى من النهر
شرب بل ارضاهم يتعلق بالجميع ولهم نقضه بعد الاجازة ولورثتهم من
بعدهم وليس للاعلى سكر النهر بل ارضاهم وان لم تشرب ارضه بدونه
ملق كطريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى ساكنها
غيره كان هذه الدار التي يفتحها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان
ساكن الدارين واحدا حيث لا يمنع لان المارة لا تزاد ويورث الشرب
ويوصى بالانتفاع به اما الايصا ببيعه فباطل ولا يباع الشرب
ولا يوهب ولا يوجر ولا يتصدق به لانه ليس بمال متقوم في ظاهره
الرواية وعليه الفتوى كما سيجي ولا يوصى بذلك اى ببيعه واخويه
ولا يصلح الما بد لخلع وصلح عن دم عمد ومهر نكاح وان صحت هذه
العقود لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة لان الشرب لا يملك بسبب
ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع الشرب بل ارض فلو لم يكن له ارض
فيل يجمع الما في كل نوبة في حوض فيباع الما الى ان ينقضي دينه وقيل
ينظر الامام في الارض لا شرب لها فيضها اليها فيبيعهها بضرار بها فينظر
لقيمة الارض بلا شرب ولقيمتها معه فيصرف تفاوت ما بينهما لدين
الميت وتماه في الزيلعي ولا يصح من ملاء ارضه ما فنزلت ارض طره
أو غرقت لانه متبعب غير متعدد وهذا اذا سقاها سقيا معتادا
تحملة ارضه عادة والا فيضمن وعليه الفتوى وفي الزخيرة وهذا اذا
سقى في نوبته مقدار حقه واما اذا سقى في غير نوبته او زاد على حقه
فيضمن على ما قال اسماعيل الراهد قهستاني ولا يضمن من سقى ارضه
او زرعه من شرب غيره بغير اذنه في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح
وهبانية وابن كمال عن الخلاصة لما مر انه غير متقوم ولو تصدق بنزله
فحسن لبقا الما الحرام فيه بخلاف العلف المخصوص فان الدابة اذا سمن
به انعدم وصار شيئا اخر قهستاني فان تكرر ذلك منه لاثمان وادبه
الامام بالضرب والجس ان راي الامام ذلك خائنه وتماه في شرح
الوهبانية قال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب لتعامل اهل بلخ والقيما
يترك بالتعامل ونوقض بانه تعامل اهل بلدة واحدة وافق الناصبي
بضمانه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم ببيعه فليحفظ
قائ

فلوسقى ارض نفسه بما غيره ضمنه وبه جزم في النقاية هنا فافهم قلت
وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه في الوهبانية قايه
وساق يشرب الغير ليس بضامن وفيه بعض ومما راطه
وما جوز واخذ الزايل الذي على جوانب نهردون اذن يقرر
ولو حفر وانهر والقوا نرايه فلو في حرم ليس بالنقل يوم
كتاب الشربة هي جمع شراب والشراب لغة كل
ما يبع يشرب واصطلاحا ما يسكر والمحم منها اربعة انواع الاول الخمر وهي
التي يسكر فتشديد من العنب اذا غلا واشتد وقذف اى رمى بالزبد
اى الرغوة ولم يشترط قذفه وبه قالت الثلاثة وبه اخذ ابو حفص
الكبير وهو الاظهر كما في الشرب لايه عن الواهب ويا في ما يفيد وقد تطلق
الخمر على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في احكامها العشرة فقال وحرم قليلها
وكثيرها بالاجماع لعينها اى لذاتها وفي قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية
عشره لا يلبس على حرمتها بسوطة في المجتبى وغيره وهي نجسة نجاسة غليظة
كالبول ويلغز مستحلهما وسقط تقومها في حق المسلم لاما ليتها في الاصح
وحرم الانتفاع بها ولو لسقى دواب او لطين او نظر للتلمي اوفى دوا
او دهن او طعام او غيره ذلك الا تحليل او خوف عطش بقدر الضرورة
فلو زاد فسكر حد مجتبى ولا يجوز بيعها لحديث مسلم ان الذي حرم
شربها حرم بيعها ويجوز شربها وان لم يسكر منها ويجوز شرب غيرها ان
سكر ولا يوشق فيها الطبخ الا انه لا يجدر فيه ما لم يسكر منه لاختصاص احد
بالذي ذكره الزيلعي واستظهره المص وضعف ما في القنية والمجتبى ثم نقل عن
ابن وهبان انه لا يلتفت لما قاله صاحب القنية بخلاف القواعد ما لم يعضده نقل
من غيره انتهى وفيه كلام لابن الشحنة ولا يجوز بها التداوى على المعتد قاله
المص قلت ولو باخفاق او اقطار في احليل نهائه ويجوز تحليلها
ولو بطرح شئ فيها خلافا للشافعي والثاني الطلاب بالسكر وهو العصير
يطبخ حتى يذهب اقل من ثلثه ويصير مسكرا وصبوب المص ان هذا يسمى
الباذق واما الطلاب فاذا ذكره بقوله وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب
ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا وهو الصواب كما جرى عليه صاحب المحيط
وغيره يعنى في التسمية لاني الحكم لان حل هذا المثلث المسمى بالطلاب على ما
في المحيط ثابت بشرب كبار الصحابة رضي الله عنهم كافي الشرب لايه
قال وسمى بالطلاب لقول عمر رضي الله عنه ما شبه هذا بطلا البعير
وهو القطران الذي يطلا به البعير الجربان ونجاسته اى الطلاب على التفسير
الاول لذا قاله المص كالحمر وبه يفتي والثالث السكر بفتحين وهو الذي
من ماء الرطب اذا اشتد وقذف بالزبد والرابع نقيع الزبيب وهو الذي

من ما الزبيب بشرط ان يقذف بالزبد بعد الغليان والكل اى الثلاثة
المذكورة حرام اذا غلا واشتد والالم يحرم اتفاقا وان قذف حم اتفاقا
وظاهر كلامه كبقية المتون انه اختار ههنا قولهما قاله البرجندى ثم قال
التهستافى وترك القيد هنا لانه اعتمد على السابق انتهى فتنبه ولم يبين حكم
نجاسة السكر والتقيع ومفاد كلامه انها خفيفة وهو مختار السرخسى واختار
في الهداية انها غليظة وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكر مستحلها لان حرمتها
بالاجتهاد والحلال منها اربعة انواع الاول نبيذ التمر والزبيب ان طبخ ادى
طبخة يحل شربه وان اشتد وهذا اذا شرب منه بلا لهو وطرب فلو
شرب للهو فقليله وكثيره حرام وما لم يسكر فلو شرب ما يغلب على ظنه
انه يسكر فيجوز والثاني الخيطان من الزبيب والتمر اذا طبخ ادى في طبخة
وان اشتد يحل بلا لهو والثالث نبيذ العسل والتين والبر والتمر والذرة
يحل سوا طبخ اولاهو وطرب والرابع المثلث العنبى وان اشتد وهو
ما طبخ من ما العنب حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه اذا قصد به استمرار
الطعام والتداوى والتقوى على طاعة الله ولولله ولا يحل اجماعا حقايق
وصح بيع غير الخمر كما رد مفاده صحة بيع الخيشة والافيون **قلت**
وقد سئل ابن نجيم عن بيع الخيشة هل يجوز فكتب لا يجوز فيحل على
ان مراده بعدم الجواز عدم الحل قال المصنف وتضمن هذه الاشربة بالقيمة لا بالمثل
لمنعنا عن تملك عينه وان جاز فعله بخلاف الصليب حيث تضمن قيمة صليبا
لانه مال متقوم في حقه وقدمنا بتركهم وما يدينون زيلعى وحرمتها محمد اى
الاشربة المتخذة من العسل والتين ونحوهما قال المصنف مطلقا قليلها وكثيرها
وبه يفتى ذكره الزيلعى وغيره واختاره شارح الوهبانية وذكر انه مروى
عن الكل ونظمه فقال **وفي عرونا فخير حدوا وقعوا** **اطلاقا لمن سكر الحب يسكر**
وعن كلام يروى وافتى محمد **بتمحرم ما قد قيل وهو المحرور**
قلت وفي طلاق الزاوية وقال محمد ما اسكر كثيره فقليله حرام وهو نجس
ايضا ولو سكر منها المختارة زماننا انه يجد زاد في الملتقى ووقع طلاق من
سكر منها تابع للحرمة والكل حرام عند محمد وبه يفتى والخلاف انما هو عند
قصد التقوى اما عند قصد التلوى فحرام اجماعا انتهى وتامه فيما
علقته عليه زاد القسطنطين ان لبن الابل اذا اشتد لم يحل عند محمد خلافا
لها والسكر منه حرام بلا خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا لبن الراك
اى الفرس اذا اشتد لم يحل وصح في الهداية حله وفي الخرافة انه يسكره
تحرما عند عامة المشايخ على قوله وحل الانتباذ اتخذ التبيذ في الدنيا
جمع دباه وهو القرع والحنتم جرة خضراء والزفت المطلى بالزفت اى القير
والقير الخشبة المنقورة وما ورد من النهى نسخ وكره شرب دردى الخمر

اي عكره والامتنشاط بالدردى لان فيه اجزا الخمر وقليله لكثيره كما مر ولكن لا يجد
شاربه عندنا بلا سكر وبه يجد اجماعا ويجوز اكل البنج والخيشة هوى
ورق القنب والافيون لانه يفسد العقل ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة
لكن دون حرمة الخمر فان اكل شيئا من ذلك لاحد عليه وان سكر منه بل
يعز ربما دون الحد كذا في الجوهرة وكذا تحرم جوزة الطيب لكن دون
حرمة الخيشة قاله المصنف ونقل عن الجامع وغيره ان من قال بجل البنج
والخيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم الدين الزاهد انه يكره ويباح
قتله **قلت** ونقل شيخنا النجم الغزى الشافعى في شرحه على منظومة
اييه البدر المتعلقة بالكباير والصغايير عن ابن حجر المكي انه صرح بتحريم
جوزة الطيب باجماع الائمة الاربعة وانها مسكرة ثم قال شيخنا النجم
والثنتين الذى حدث وكان حدوده مدمشق في سنة خمس عشرة بعد
الالف يدعى شاربه انه لا يسكر وان سلم له فانه مفتر وهو حرام الحديث
احمد عن ام سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر
ومفتى قال وليس من الكباير تناولها مرة والمريتين ومع تهى الى الامر
عنه حرم قطعا على ان استعماله مثله ربما اضر بالبدن نعم الامر ار عليه
كبير كساير الصغايير انتهى بحروفه وفي الاشياء في قاعدة الاصل
الاباحة او التوقف ويظهر اثره فيما اشكل حاله كالحيوان المشكل امره
والنبات المجهول انتهى **قلت** فيفهم منه حكم النبات الذى
شاع في زماننا السمي بالتين فتنبه وقد كرهه شيخنا العامدى في هديته
الحا قاله بالثوم والبصل بالاولى فتدبر ومن جزم بحرمة الخيشة
شارح الوهبانية في الخطر ونظمه فقال **واقتوا بتمحرم الخيش وحرقه**
وتطبيق محتش لزجر وقرروا
لبايعة التاديب والفسق اثبتوا **وزندقة للمتحل وحرروا**
كتاب الصيد لعل مناسبة ان كلا منها ما يورث
السرور وهو مباح بخمسة عشر شرط مبسوط في العناية وسنقررها في
اثنا المسائل الا المحرم في غير الحرم او للتلهى كما هو ظاهر او حرفة على ما
في الاشياء قال المصنف وانما اوردته تبعا له والا فالتحقيق عندى اباحة
اتخاذ حرفة لانه نوع من الاكتساب وكل انواع الكسب في الاباحة سوا
على المذهب الصحيح كما في الزاوية وغيرها نصب شبكة لصيد ملك ما
تعقل بها بخلاف ما اذا نصبها للجفاف فانه لا يملك ما تعقل بها وان
وجد المقلش او غيره خاتما او دينا راضيا وباضرب الاسلام لا يملكه ويجب
تعريفه اعلم ان اسباب الملك ثلاثة ناكل كبيع وهبة وخلافه كارت
واصاله وهو الاستيلاء حقيقة بوضع اليد او حكما بالتمسك كشبكة

صيد الجفاف على المباح الخالي عن مالك فلا استولى في مفازة على حطب
غيره لم يملكه ولم يحل للفلس ما يحده بلا تعريف وتام التفرغ في المطولات
ويحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب تقدم ما في الذبايح من كلب وباز ونحوها
بشرط قابلية التعليم وبشرط كونه ليس بنحس العين ثم فرع على ما مهد
من الاصل بقوله فلا يجوز الصيد بدب واسد لعدم قابليتهما التعليم فانها
لا يعلنان للغير الاسد لعلوهمة والدب لحساسته والحن بعضهم بالرب
الحداة لحساستها ولا تخنزير لحساسة عينه وعليه فلا يجوز بالكل
على القول بنجاسة عينه الا ان يقال ان النص ورد فيه فتنبه به فيندفع
قول القهستاني ان الكلب بنحس العين عند بعضهم والحنزير ليس بنحس العين
عند ابي حنيفة على ما في التجريد وغيره فتأمل بشرط علمها علم ذي ناب ومخلب
وذا ابتكر الاكل اما الشرب من الصيد فلا يضر قهستاني ويا في ثلاث في
الكلب ونحوه وبالرجوع اذا دعوت في البازي ونحوه وبشرط جرحهما
في اى موضع منه على الظاهر وبه يفتي وعن الثاني يحل بلا جرح
وبه قال الشافعي وبشرط ارسال مسلم او كتابي وبشرط التسمية عند الارسال
ولو حكا فالشرط عدم تركها عمدا على حيوان ممتنع اى قادر على الانتفاع بقوائمه
او جناحيه متوحش فالذى وقع في الشبكة او سقط في البئر واستانس
لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا قال يؤكل لان الكلام في صيد الاكل وان حل
صيد غيره كما سيجي او اعم لحل الانتفاع بالجلد مثلا كما ياتي فتأمل وبشرط
ان لا يشرك الكلب المعلم كلب لا يحل صيده كلب غير معلم وكلب مجوسى
او لم يرسل او لم يسم عليه وبشرط ان لا تطول وقتته بعد ارساله ليكون
الاصطياد مضافا للارسال بخلاف ما اذا لمدا واستخفى كالفهد اى كما
يكمن الفهد على وجه الحيلة لا الاستراحتة وللغهد خصال حسنة يلغى
لكل عاقل العمل بها كما بسطه المصنف فان اكل منه البازي اكل لان تعليمه
ليس بترك اكله فان اكل الكلب ونحوه لا يؤكل مطلقا عندنا كما كلف
منه اى كما لا يؤكل الصيد الذى اكل الكلب منه بعد تركه للاكل ثلاث
مرات لانه علامة الجهل وكذا لا يؤكل ما صاد بعده حتى يتعلم ثانيا
بترك الاكل ثلاثا او ما صاده قبله لو بقى في ملكه فان ما اتلفه من
الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا لغوات المحاور فيه اشكال ذكره القهستاني
لصغر فر من صاحبه قلت حينئذ رجع اليه فارسله فصاد لم يؤكل لتركه
ما صار به معلما فيكون كالكلب اذا اكل ولو اخذ الصياد الصيد من
الكلب وقطع منه بضعة والقاهها اليه فاكلها او خطف الكلب منه
واكله اكل ما بقى كما لو شرب الكلب مزده لانه من غايته علمه ولو
نهش الصيد فقطع منه بضعة فاكلها ثم ادركه فقتله ولم ياكل منه

لا يؤكل لانه حالة الاصطياد ولو لقي ما نهشته وابتغ الصيد فقتله ولم ياكل
منه حتى اخذه صاحبه ثم اكل ما لقي حل لانه حينئذ لو اكل من نفس الصيد
لم يضر كما مر واذا ادرك المرسل او الرامي الصيد حيا حياة فوق ما في الذبوح
ذكاه وجوبا وبشرط حله بالرعى التسمية ولو حكا كما مر وبشرط الجرح ليحقق
حتى الزكاة وبشرط ان لا يقعد عن طلبه لو غاب الصيد متحاما لا يسهمه
فادام في طلبه يحل وان قعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا احتمال موته
بسبب آخر وبشرط في الخائنة لحله ان لا يتوارى عن بصره وفيه كلام بسط
في الزيلعي وغيره فان ادركه الرامي او المرسل حيا ذكاه وجوبا فلو تركها
حرم وسيجيى والحياة المعبرة هنا ما يكون فوق ذكاة الذبوح بيان
يعيش يوما وروى اكثره مجمع اما مقدارها وهو ما لا يتوهم بقاؤه
كما في الملتقى فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في ما لم يحرم والمعتبر في المردية
واخواتها كطيخة وموقودة وما اكل السبع والمرصنة مطلق الحياة وان
قلت كما اشترنا اليه وعليه الفتوى وتقدم في الذبايح فان تركها اى الزكاة
عمدا مع القدرة عليها فأت حرم وكذا يحرم لو عجز عن التذكية في ظاهر
الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف يحل وهو قول الشافعي قال المحسن
وفي متنى ومثنى الوفاية اشارة الى حله والظاهر ما سمعته انتهى قلت
ووجد الظاهر ان التحريم عن التذكية في مثل هذا لا يحل الحرام او ارسل
مجوسى كلبا فزجه مسلم فان تركه جرحا وقتله معارض بعرضه وهو سهم لاريش
له سمي به لاصابته بعرضه ولو لراسه حدة فاصاب بحدته حل او بيندقة
ثقبلة ذات حدة لقتلها بالثقل لا بالحد ولو كانت خفيفة بها حدة حل
لقتلها بالجرح ولو لم يجرحه لا يؤكل مطلقا وبشرط في الجرح الادما وقيل لا
ملتقى وتامة فيما علقته عليه او رمى صيدا فوقع في ما لا احتمال قتله بالما
فيحرم ولو الطير ما يبا فوقع فيه فان انخمس جرحه فيه حرم والا حل ملتقى
او وقع على سطح او جبل فتودي منه الى الارض حرم في المسائل كلها
لان الاحتراز عن مثل هذا ممكن فان وقع على الارض ابتداء الاحتراز
عنه غير ممكن فيحل او ارسل مسلم كلبه فزجه اى اغراه بصياحه مجوسى
فان تركه اذ الزجر دون الارسال والفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كمنخ
الحديث او لم يرسله احد فزجه مسلم فان تركه جرحا اذ ارسله حكا
او اخذ غير ما ارسل اليه لان غرضه اخذ كل صيد يتمكن منه حتى لو ارسله
على صيود كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل الكل اكل في الوجوه المذكورة
لما ذكرنا الصيد رمى فقطع عضو منه فانه يؤكل لا العضو خلا فالشافعي ونا
قوله عليه السلام ما بين من الحي فهو ميت ولو قطعه ولم يبينه فان احتمل
التيامة اكل العضو ايضا والا لا ملتقى وان قطعه الرامي اثلاثا والثر

مع تجزئه او قطع نصف راسه او الكثره او قد نه نصفين اكل كله لان في
هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة الذبوح فلم يتناولوه الحديث
المذكور بخلاف ما لو اكثره مع راسه للامكان المذكور وحرم صيد بحري
ووثني ومرتد ومحم بخلاف كتابي لان ذكاة الاضطرار كذكاة الاختيار وان
رمى صيدا فلم يتخنه فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل وان اخننه الاول بان
اخرجه عن حيز الامتناع وفيه من الحياة ما يعيش فالصيد للاول وحرم
لقد رتته على ذكاة الاختيار فصار قاتلا له فيحرم وضمن الثاني للاول
قيمته كلها وقت اتلافه غير ما نقصه جراخته وحل اصطيدا ما يؤكل
لحمه وما لا يؤكل لحمه لمنفعة جلده او شعره او ريشه او لدغه شره وكله
مشروع لا طلاق النص وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب لنفع ما والاوى
ذبح الكلب اذا اخذته مرارة الموت وبه يطهر لحم غير لحم العين كخنزير
فلا يطهر اصلا وجلده وقيل يطهر جلده لا لحمه وهذا اصح ما يفتي به كافي
الشرع بلائيه عن المواهب هنا ومر في الطهارة اخذ الطير ليلا مباح والاوى
عدم فعله خائنه يكره تعليم البازي بالطير المحي لتعذيبه سمع الصايد حسن
انسان او غيره من الاهليات كفر من وشاة فرحاليه فاصاب صيدا لم يحل بخلاف
ما اذا سمع حس اسدا او خنزير فرمى اليه او ارسل كلبه فاذا هو صيد حلال
الاكل حل ولو لم يعلم ان الحس حس صيد او غيره لم يحل جوهره لانه اذا اجتمع
المبيح والمحرم غلب المحرم رمى ظبيا فاصاب قرينه او طفله فمات ان ادماه
اكل لوجود الجرح والا والا والعبرة بحالة الرمي محل الصيد بوقته اذا رمى مسلما
لا باسلامه ووجب الجزاء عليه اذا رمى محرما لا باحرامه وسيجي قبل كتاب
الديات **فروع** لو ان بازيا معلما اخذ صيدا فقتله ولا يدري ارسله
انسان او لا لا يؤكل لوقوع الشك في الارسال ولا اباحة بدونه وان
كان مرسل فهو مال الغير فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه زيلعي
قلت وقد وقع في عصرنا حادثة الفتوى وهي ان رجلا وجد شاة
مذبوحة بيستانه هل يحل له اكلها ام لا ومقتضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع
الشك في ان الذابح من تخذل ذكاته ام لا وهل سمي الله تعالى عليها ام لا
لكن في الخلاصة من اللقطة قوم اصابوا بغير مذبوحا في طريق البادية
ان لم يكن قريبا من الماء ووقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك اباحة للناس
لا باس بالاخذ والاكل لان الثابت بالدلالة كالثابت بالصرح انتهى فقد
اباح اكلها بالشرط المذكور فعلم ان العلم بكون الذابح اهلا للذكاة ليس
بشرط قاله المص **قلت** قد يفرق بين حادثة الفتوى واللقطة
بان الذابح في الاول غير المالك قطعا وفي الثاني يحتمل ورايت بخط
ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجدها صاحبا هل تؤكل الاصح لا الكفر

بتسميته على الحرام القطعي بلا تملك ولا اذن شرعي انتهى في روي الوهابية
ومامات لانظمه كلبا فانه **•** خبيث حرام نفعه متعذر **•**
• وتخليك عصفور لواجره اجز **•** واعتاقه بعض الايمة ينكح **•**
• وان يلقه مع غيره جاز اخذ **•** كقتل لرومان رهما المقتسر **•**
وفي ماياتها **•** واي جلال لا يحل اصطيداه **•** صيودا وما صيدته لاهي تنفر **•**
كتاب الرهن مناسبتة ان كلام الرهن والصيد
سبب لتحصيل المال هو لغة حبس الشيء وشرعا حبس شيء ما الى اى جعله محبوسا
لان الحبس هو الرهن يمكن استيفاءه اى اخذه منه كلا وبعضا كأن كان قيمة
الرهن اقل من الدين كالدين كاف الاستقصا لان العين لا يمكن استيفاءه
من الرهن الا اذا صار دينها حكما كما سيجي حقيقة وهو دين واجب ظاهرا
وباطنا او ظاهرا فقط كتمن عبدا وغل وجد حرا او حرا او حكما كالاعيان
المضمونة بالمثل او القيمة كما سيجي وينعقد بايجاب وقبول حال كونه غير
لازم وجنين فللرهن تسليمه والرجوع عنه كافي الهبة فاذا سلمه وقبضه
المرتهن حال كونه محوزا لا متفرقا كتمن على شجر مفرغا لا مشغولا بحق الراهن
كشجر بدون الثمر مميذا لا مشاعا ولو حكما بان اتصل الرهن بغير الرهن
خلقه كالشجر ويستصح لزما اذا ان القبض شرط اللزوم كافي الهبة وصح في
المجتبي انه شرط الجواز والتخيلة بين الرهن والمرتهن قبض حكما على الظاهر
كالبيع فانها فيه ايضا قبض وهو مضمون اذا هلك بالاقبل من قيمته ومن الدين
وعند الشافعي هو امانة والمعتبر قيمته يوم القبض لا يوم الهلاك كما توهمه
في الاشياء لمخالفة للمنقول كما حرره المص المقبوض على سوم الرهن اذا لم
يبين المقدار اى مقدار ما يريد اخذه من الدين ليس بمضمون في الاصح
كذا في القنية والاشياء فان هلك وساءت قيمته الدين صار مستوفيا
دينه حكما او زادت كان الفضل امانة يضمن بالتعدي او نقصت سقط
بقدره ورجع المرتهن بالفضل لان الاستيفاء بقدر المالية وضمن المرتهن
بدعوى الهلاك بلا برهان مطلقا سواء كان من اموال ظاهرة او باطنة
وخصه مالك بالباطنة وله طلب دينه من رهنه وله حبسه به **•**
كان الرهن في يده لان الحبس جزا مطلقا وله حبس رهنه بعد الفسخ للعقد
حتى يقبض دينه او يبرأه لان الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل يبقى رهنا
ما بقي القبض والدين معا فاذا فاته احدهما لم يبق رهنا زيلعي ودرر
وعزها لا الانتفاع به مطلقا لا باستخدام ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة
او اعادة سواء كان من مرتين او رهن الا باذن كل للاخر وقيل لا يحل
للمرتهن لانه ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا وفي الاشياء والجواهر
اباح الراهن للمرتهن اكل الثمار وسكنى الدار ولبس الشاة الرهونة

فأكلها لم يضمن ولو منعها وأفاد في الاستبراء أنه يكره للمرتهن الانتفاع بذلك
وسيجي آخر الرهن فلو فعل الانتفاع قبل أن صار متعديا ولم يبطل الرهن
به وإذا طلب المرتهن دينه أمرا حضار رهنه ليلا يصير متوفيا مرتين
الا إذا كان له حمل أو عند العدل لأنه لم ياتمه شرح مجمع فإن أحضر سلم له
كل دينه أو لا ثم سلم المرتهن رهنه تحقيقا للتسوية وإن طلب دينه في غير
بلد العقد للرهن فذلك الحكم أن لم يكن للرهن مؤنة وإن كان لحمله مؤنة
سلم دينه وإن لم يحضره لأن الواجب عليه التسليم بمعنى التحلية لا النقل من مكان
إلى مكان ونقل القهستاني عن الذخيرة أنه لو لم يقدر على إحضاره أصلا
مع قيامه لم يورثه انتهى فليحفظ ولكن للراهن أن يكلفه بأهله ما هلك
وهذا كله إذا ادعى الراهن هلاكه أما إذا لم يدع فلا فائدة في إحضاره
وكذا الحكم عند كل نجم كالحرق وراى الشحنة فقال نظاما **• • •**
• ولا دفع ما لم يحضر الرهن أو يكن **•** بغير مكان العقد والحمل يعسر **•**
• كذا النجم أو لا دون دعوى دينه **•** هلاكا وهذا في النهاية يذكر **•**
ولا يكلف مرتتهن قد طلب دينه حضار رهن قد وضع عند العدل بأمر
الراهن ولا حضار ثم رهن بأمر المرتتهن بأمره أي بأمر الراهن حتى
يقبضه لأنه بذلك وحينئذ فإذا قبضه أي الثمن يكلف حضاره لقيام
البديل مقام البديل ولا يكلف مرتتهن معه رهنه فكيف الراهن من بيعه ليقضي
دينه بثمنه لأن حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه ولا يكلف من قضي
بعض دينه أو أبرأ بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين
أو يبرأ منها اعتبارا بحبس المبيع ويجب على المرتتهن أن يحفظه بنفسه وماله
كما في الوديعة وضمن أن يحفظ بعينهم كما مر فيها وضمن بأيداعه وأعارته
وأجارته واستخدامه وتعدية كل قيمته فيسقط الدين بقدره وكذا يضمن
كل قيمته يحمل خاتم الرهن **•** خنصره سوا حمل فحمله ليطن كفه أو لا به
يفتي بوجدي اليسرى أو اليمنى على ما اختاره الرضى لكن قد مرنا في الحظر
عن البرجندي هنا أنه شعار الرافض وأنه يجب التحرز عنه فتنبه
قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينبغي لزوم القمان
قياسا على مسألة السيف الآية فليحذر لا يجعله في أصبع أخرى إلا إذا كان
المرتتهن امرأة فتضمن لأن النساء يلبسن كذلك فيكون استعماله لا حفظا
ابن كمال معزيا للزيلي وثله تقلد سيفي الرهن **•** الثلاثة فإن الشجعان
يتقلدون في العادة بسيفين لا الثلاثة وفي لبس خاتمة أي خاتم الرهن
فوق آخر يرجع إلى العادة فإن كان ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمنوا **•** لا
كان حافظا فلا يضمن ثم إن قضى بها أي بالقيمة المذكورة من جنس الدين
يلتقيان قصاصا بحجده أي بحجده القضا بالقيمة إذا كان الدين حالا وطالب

المرتتهن الراهن بالفضل إن كان ثمة فضل وإن كان الدين موجلا يضمن
المرتتهن قيمته وتكون رهنا عنده فإذا حل الأجل أخذه بدينه وإن قضى
بالقيمة من خلاف جنسه كان الضمان رهنا عنده إلى قضا دينه لأنه بدل
الرهن فاخذ حكمه وأجرة بيت حفظه وحافظه وماوى الغنم على المرتتهن
وأجرة راعيه لو حيوانا ونفقة الرهن والخراج والعشر على الراهن والأصل
فيه أن كل ما يحتاج إليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن
لأنه ملكه وكلما كان لحفظه فعلى المرتتهن لأن جسده له وأعلم أنه لا
يلزم شئ منه لو اشترط على الراهن قهستاني عن الذخيرة وأما مؤنة
رده كجمل آبق أو رد جزء منه كداواة جرح إلى يده أي إلى يد المرتتهن
فتنقسم على المضمون والأمانة فالمضمون على المرتتهن والأمانة مضمونة
على الراهن لو قيمته أكثر من الدين والأصل على المرتتهن وكذا معالجة امرأته
وقروح وقدا جنانية وكل ما وجب على أحدهما فاداه الآخر كان متبرعا
إلا أن يأمره القاضي به ويجعله ديناً على الآخر فينجز يرجع عليه وتنجرد
أمر القاضي بلا ترضح يحمله ديناً عليه لا يرجع كما في الملتقط وعن الإمام
لا يرجع لو صاحبه حاضر مطلقا خلا فاللثاني وهو فرع مسيلة الحجر
زيتي قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتتهن بل هذا هو الذي
رهنته عندي فالقول للمرتتهن لأنه القابض بخلاف ما لو ادعى المرتتهن
رده على الراهن بعد قبضه فان القول للراهن لأنه المنكر فان برهنا
فالراهن أيضا ويسقط الدين لاثباته الزيادة ولو قبل قبضه فالقول
للمرتتهن لأنكاره دخوله في ضمانه وإن برهنا فالراهن لاثباته الضمان
بأنه يجوز له السفر به بالرهن إذا كان الطريق أمنا كما في الوديعة
وإن كان له حمل ومؤنة وكذا الانتقال عن البلد وكذا العدل الذي الرهن
في يده كما في العادية معزيا للعدة على خلاف ما في فتاوى القاصيين
ولعل ما في العدة قول الإمام وما في الفتاوى قولها كما يعينه كلام الفتية
فايذرة في الحديث إذا عصى الرهن فهو بما فيه قالوا معناه إذا استهت
قيمته بعد هلكه بأن قال كل لا أدري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين
كذا ذكره المصنوع **باب ما يجوز ارتهاؤه**
وما لا يجوز لا يصح رهن مشاع لعدم كونه مميذا كما مر مطلقا فتأنا
أوطاريا من شريك أو غيره يقسم أو لا ثم الصحيح أنه فاسد يضمن بالقبض
وجوزه الشافعي وفي الاستبراء ما قبل البيع قبل الرهن إلا في أربعة المشاع
والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبل وجوده غير المدبر
فيجوز بيعها لأهلها وفيها الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيعه
النصف بالخيار ثم يرهنه النصف ثم يفسخ البيع قال المصنف وفيه نظر ولعله

مفرغ على الضعيف في الشيوع الطاري **قلت** بل ولا عليه لانه بالخيار
لا يخلو ما يبقى في ملكه او يعود لملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداء كالمسط
في تنوير البصائر فتنبيهه **قلت** والحيلة الصحيحة ما في حيل منية
المفتي اراد رهن نصف داره مشاعا يبيع نصفها من طالب الرهن ويقبض
منه الثمن على ان المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم الخيار فتبقى
في يده بمنزلة الرهن بالثمن واعتمده ابن المصنف في زواهر الجواهر وفيها الشيوع
الثابت ضرورة لا يضر لما في الولو الجية ولو جاء بثوبين وقال خذ احدهما
رهنا والاخر بضاعة عندك فان نصف كل منهما يصير رهنا بالدين لان
احدهما ليس باو من الآخر فيشيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر ولا
رهن ثمرة على نخل دونه ولا زرع ارض او نخل او بناء بدونها وكذا
عليها كرهن الشجر لا الثمر والارض لا النخل والاصل ان المرهون متى
اتصل بغير المرهون خلقة لا يجوز لامتناع قبض المرهون وحده
دور وعن الامام جواز رهن الارض بلا شجر ولورهن الشجر بمواضعها
او الدار بما فيها جاز ملتقى لانه اتصال مجاورة وفي القنية رهنت
دارا والمحيطان مشتركة بينه وبين الجيران صح في العرصة ولا يضر
اتصال السقف بالمحيطان المشتركة لكونه تبعا ولا رهن الحر والمدبر
والكاتب وام الولد والوقف ثم لما ذكر مال يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز
الرهن به فقال ولا بالامانات كوديعة وامانة ولا بالدرك خوف
استحقاق البيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا بعين
مضمونة بغيرها اي بغير مثل او قيمة مثل البيع في يد البائع فانه مضمون
بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاص
مطلقا في نفس وما دونها بخلاف الجناية خطأ لا مكان استيقا الارش
من الرهن ولا بالشفعة وباجرة الناحية والمغنية وبالعبد المجاني او
الديون واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللرهن اخذه فلو هلك
عند المرتهن قبل الطلب هلك مجانا اذ لا حكم للباطل فبقى القبض باذن
المالك صدق شرعيه وابن كمال ولا رهن حر وارتها منها من مسلم او ذمي
للمسلم اي لا يجوز للمسلم ان يرهن خيرا او يترتهن بها من مسلم او ذمي
ولا يضمن له اي للمسلم مرتتهن بها حال كونه ذميا وفي عكسه الضمان لتقومها
عند لم لا عندنا وصح الرهن بعين مضمونة بنفسها اي بالمثل او بالقيمة
كالغصوب وبديل الخلع والمر وبديل الصلح عن دم عمد اعلم ان الاعيان
ثلاثة عين غير مضمونة اصلا كالامانات وعين غير مضمونة ولكنها
تشبه المضمونة كببيع في يد البائع وعين مضمونة بنفسها كالغصوب
ونحوه وتماه في الدرر وصح بالدين ولو موعود بان رهن ليقضه كذا

كالف مثلا فلو دفع له البعض وامتنع الاجر اشباه فاذا هلك هذا الرهن
في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد من الدين فيسلم الالف للمرتهن جبرا
اذا كان الدين مساويا للقيمة او اقل اما اذا كان الشئ مضمون بالقيمة
هذا اذا سمي قدر الدين فان لم يسمه بان رهنه على ان يعطيه شيا فهلك
في يده هل يضمن خلاف بين الامامين مذكور في الزاوية وغيرها والاصح
انه غير مضمون وقد تقدم ان المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين للمقداد
غير مضمون في الاصح وصح براس مال السلم وعن العرف والمسلم فيه
فان هلك الرهن في المجلس ثم الصرف والسلم وصار المرتهن مستوفيا
حكما خلافا للثلاثة وان افترقا قبل نقد وهلاك بطلا اي السلم
والصرف واما السلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن ثم العقد وصار
عوضا للمسلم فيه ولو لم يهلك ولكن تفسخ السلم وبالمسلم فيه رهن
فهو رهن براس المال استحسانا لانه بدله فقام مقامه وان هلك
الرهن بعد التفسخ المذكور هلك به اي بالمسلم فيه فيلزم رتب
السلم دفع مثل المسلم فيه لبقا للرهن حكما الى ان يهلك ولللاب
ان يرهن بدين كاي عليه عبد الطفلة لانه ايداعه فهذا اولى
لهلاكه مضمونا والوديعة امانة والوصي كذلك وقال ابو يوسف
لا يملك ان ذلك ثم اذا هلك مضمنا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه
امانة وقال التمرقاشي يضمن الوصي القيمة لان للاب ان ينتفع بمال
الصبي بخلاف الوصي لكن جزم في الذخيرة وغيرها بالتسوية بينهما
وله اي للاب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له اي للصغير
عليه اي على الاب ويحسبه لاجله اي لاجل الصغير بخلاف الوصي
فانه لا يملك ذلك سراحيه وكذا عكسه فللاب رهن متاع طفله
من نفسه لانه لو فور شفقتة جعل كتحصيل وعبارتين كترابه مال
طفله بخلاف الوصي لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن
ولا يبيع وتماه في الزيلعي وصح بتمن عبد او خله او ذكليه ان ظهر
العبد حيا والنخل خيرا والذلية ميتة وصح يبدل صلح عن انكار ان اقر بعد
ذلك ان لادين عليه والاصل ما مر ان وجوب الدين ظاهرا يكفي لصحة
الرهن والكفيل وصح رهن المحرم والمكيل والموزون فان رهن
المذكور بخلاف جنسه هلك بغيره وهو ظاهر وان يحنسه وهلك
هلك بمثله وزنا او كيلا لقيمة خلافا لما مر من الدين ولاجرة بالجودة
عند المقابلة بالجنس ثم ان تساويا فظاهر وان الدين ازيد فالزائد
في ذمة الراهن وان الرهن ازيد فالزائد امانة درر وصد شرعيه
باع عبدا على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه او يعطي كفلا

كذلك بعينه صح ولا يجبر المشتري على الوفاء لما مر انه غير لازم وللبايع فسخه
لفوات الوصف المرغوب الا ان يدفع المشتري الثمن حالا او يدفع قيمة الرهن
المشروط رهنا لحصول المقصود وان قال المشتري لبايعه وقد اعطاه
شيا غير مبيعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو رهن لتلفظه
بما يفيد الرهن والعبرة للمعاني خلافا للثاني والثالثة ولو كانت
ذلك الشيء الذي قال له المشتري امسكه هو المبيع الذي اشتراه بعينه
لو بعد قبضه لانه حينئذ يصلح ان يكون رهنا بثمنه ولو قبله لا يكون
رهنا لانه محبوس بالثمن كما مر فلو كان المبيع مما يفسد بملكه كالحب
وجدد فابطا المشتري وخاف البايع تلفه جاز بيعه وشرآؤه ولو باعه
باز يد تصدق به لان فيه شبهة فمن رجل عينا عند رجلين بدين
لكل منهما صح وكله رهن من كل منهما ولو غير شريكين فاتهايئا فكل
واحد منهما في نوبته كالعدل في حق الآخر هذا لو مما لا يتجزى وان مما
يتجزى فعلى كل جنس النصف فلو دفع له كله ضمن عنده خلافا لهما
واصله مسئلة الوديعة زيلعي ولو هلك ضمن كل حصته لتجزى الاستيفاء
فان قضى دين احدهما فكله رهن للآخر لما مر ان كل العين رهن في يد
كل منهما بلا تفرق وان رهنا رجلا رهنا واحدا بدين عليهما صح بكل الدين
ويمسكه الى استيفاء كل الدين اذا اشيع ولو رهن عبيدين بالف لا يأخذ
احدهما بقضا حصته لجس الكل بكل الدين كالمبيع في يد البايع فان سمي
لكل واحد منهما شيئا من الدين له ان يقبض احدهما اذا دى ماسمي له بخلاف
المبيع لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن لا المبيع هو الاصح وبطل بينة
كل منهما اي من رجلين على رجل انه اي ان كل واحد رهنه هذا الشيء كعبد مثلا
عنده وقبضه لاسحالة كون كله رهنا لهذا وكله رهنا لذلك في آن واحد
ولا يمكن تنصيفه للزوم الشيوع فتزناوج فيه ملك امانه اذا الباطل
لاحكم له هذا اذا لم يورخا فان ارخا كان صاحب التاريخ الاقدم اولى
وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان ذواليد احق لقرينة سبقه
ولو مات رهنه اي رهن العبد مثلا والحال ان الرهن معها اي في ايديها
اولا اي اوليس العبد معها فان الحكم واحد زيلعي فبرهن كل كذلك كما وصفتنا
كان في يد كل واحد منهما نصفه اي العبد رهنا بحقه استحالة الانتقال
بالموت استيفا والشايع يقبله اخذ عامة المديون لتكون رهنا عنده
لم تكن رهنا واذا هلك ملك هلاك الموهون قال وهذا ظاهر اذا رضى
المطلوب بتركه رهنا عما ديه ومفاده انه ان رضى بتركه كان رهنا والا
لا وعليه يحل الحلاق السراجية وغيرها كما افاده المصروف المجتبى لرهب
المال مسك مال المديون رهنا بلا اذنه وقيل اذا ليس فله اخذه

مكان حقه قصدا عن دينه واقتره المص دفع ثمين فقال خذ ايمائيت
رهنا بلذا فاخذها لم يكن واحد منها رهنا قبل ان يختار احدهما سراحيه
فروع غصب الرهن كهلاكه الا اذا غصب في حال انتفاع مرتبه باذن
راهن امره بدفعه للدلال فدفعه فهلك لم يضمن حماي وضع المصحف الرهن
في صندوقه ووضع عليه قفصعة ما للشرب فانصب الما على المصحف فهلك
ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن شيئا قنيه الاجل في الرهن يفسد
سلطه ببيع الرهن ومات المرتهن يبيعه بلا محضر وارثه غاب الراهن غيبة
منقطعة فرفع المرتهن امره للقاضي لبيعه بدنيه يلغى ان يجوز ولومات
ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره جاز لكذا في متفرقات يبيع الهن وفي
الذخيرة ليس للمرتهن بيع ثمة الرهن وان خاف تلفها لان له ولاية الحبس
لا البيع ويمكن رفعه الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه الرفع للقاضي
او كان بحال يفسد قبل ان يرفع جاز له ان يبيعه **باب الرهن**
يوضع على يد عدل سمي به لعدالة في زعم الراهن والمرتهن اذا وضع
الرهن على يد عدل صح ويتم بقبضه ولا يأخذه احدهما منه وضمن لودفعه الى
احدهما لتعلق حقهما به فلو دفعه فتلغ ضمن لتعديه واخذا منه قيمته وجعلها
عنده او عند غيره وليس للعدل جعلها رهنا في يده ليلا يصير قاضيا ومقضيا
وهل للعدل الرجوع بسوط في المطولات واذا هلك بهلك من ضمان المرتهن
فان وكل الراهن المرتهن او وكل العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح
فوكيله لو الوكيل اهلا لذلك اي المبيع عند التوكيل والا تكن اهلا لذلك عند
التوكيل لا تصح الوكالة وحينئذ فلو وكل ببيعه صغيرا لا يعقل فباعه بعد
بلوغه لم يصح خلافا لهما فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينعزل
بغيره ولا بموت الراهن ولا المرتهن للزومها بالزوم العقد في تخالف
الوكالة المفردة من وجوه احدها هذا والثاني ان الوكيل هنا يجبر
على البيع عند الامتناع ولذا لو شرطت بعد الرهن في الاصح زيلعي على خلاف
ظاهر الرواية وان صححها قاضي خان وغيره على ما نقله القسستاني وغيره
فتنبه بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد والارض والرابع
اذا باع بخلاف جنس الدين كان له ان يبرقه الى جنسه اي الدين بخلاف
الوكالة المفردة والخامس اذا كان عبدا وقتله عبدا خطأ دفع بالجنابة
كان له بيعه بخلاف المفردة متعلق بالجميع وله بيعه بعينه ورثته
اي ورثة الراهن كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضره الراهن
وبطل الوكالة بموت الوكيل مطلقا وعن الثاني ان وصية بخلفه لكنه
خلاف جواب الاصل ولو اوصى الى آخر ببيعه لم يصح الا اذا كان مشروطا
له ذلك في الوكالة ولا يملك رهن ولا مرتهن ببيعه بغير رضا الآخر

فان حل الاجل وغاب الراهن اجبر الوكيل على بيعه كما هو الحكم في الوكيل بالمحسومة
اذا غاب موكله ما واباها فانه يجبر عليها بان يجسده ايا ما يبيع فان لم يجد
ذلك باع الفاسد دفعاً للضرر وان باع العدل فالتمن رهن كالمتمن فيهلك
كتهلكه فان اوفى ثمنه بعد بيعه المرتن فاستحق الرهن وضمن فان كانت
البيع هالكاً يد المشتري ضمن المتيقن الراهن ان شأنا لانه غاصب وحق البيع
والقبض لملكه بضمانه او ضمن المتيقن العدل لتعديده بالبيع ثم هو اى
العدل يضمن الراهن وصحاً ايضاً او ضمن المرتن ثمنه الذي اداه اليه
وهو اى الثمن له اى العدل لانه بدل ملكه ويرجع المرتن على رهنه بدنه
ضرورة بطلان قبضه وان كان الرهن قائماً يد مشتريه اخذه المستحق
من مشتريه ويرجع هو اى المشتري على العدل بثمنه لانه العاقد ثم يرجع هو
اى العدل على الراهن به اى بثمنه واذا رجع عليه صح القبض وسلم الثمن
للمرتن او رجع العدل على المرتن بثمنه ثم رجع هو اى المرتن على
الراهن به اى بدنه زاد هنا في الدرر والوقاية وان شرطت الوكالة
بعد الرهن رجع العدل على الراهن فقط سواء قبض المرتن ثمنه اولا فان
هلك الرهن عند المرتن فاستحق الرهن وضمن الراهن قيمة هلك
الرهن بدنه وان ضمن المرتن القيمة يرجع على الراهن بقيمته التي
ضمنها للضرورة وبدنه لا تنقاض قبضه **فروع** في الوالدية ذهبت عين
دابة المرتن يسقط ربح الدين وسيجي **باب التفرع**
في الرهن والجناية عليه وجنائه اى الرهن على غيره توقف بيع الراهن
رهنة على اجازة مرتنه او قضا دينه فان وجدا حدتها نفذت وصار
ثمنه رهناً في صورة الاجازة وان لم يجز المرتن البيع وقسح بيعه
لا يفسخ بنفسه في الاصح واذا بقي موقوفاً فالمشتري بالخيار ان يشاء
صبر الى فك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا اشتراه
ولم يعلم انه رهن ابن كمال ولو باعه الراهن من رجل ثم باعه الراهن ايضاً
من رجل آخر قبل ان يجيز المرتن البيع فالثاني موقوف ايضاً على اجازة
اذا الموقوف لا يمنع توقف الثاني فايها اجاز لزم ذلك وبطل الاخرى
ولو باعه الراهن ثم اجره او رهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتن الاجارة
او الرهن او الهبة جاز البيع الاول لحصول النفع بتحول حقه للتمن على
ما تقر في محله بخبر دون غيره من هذه الحقوق المذكورة اذا منفعة
للمرتن فيها فكانت اجازته اسقاطاً لحقه فزال المانع فينفذ البيع وفي
الاشباه باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه من المرتن انفسه الاول وصح
اعتاقه وتديره واستيلاده اى نقذا اعتاق الراهن رهنة فان كان غنياً
وكان دينه اى المرتن حالاً اخذ المرتن دينه من الراهن وان موجلاً

اخذ قيمته للرهن بدله الى زمان حلوله فاذا حل استوفى حقه ولو من جنسه
ورد الفضل وان كان الراهن معسراً ففي العتق سعى العبد في الاقل
من قيمته ومن الدين ورجع على سيده غنياً وفي التدبير والاستيلاء
سعى كل في كل الدين بلا رجوع لان كسب المدبر وام الولد ملك المولى واذا
اتلف الراهن الرهن فحمله حمله ما اذا اعتقه غنياً كما مر والرهن ان
اتلفه اجنبى اى غير الراهن فالمرتن يضمنه اى المتلف قيمته يوم هلك
وتكون القيمة رهناً عنده كما مروا ما ضمانه على المرتن فتعتبر قيمته يوم القبض
لانه مضمون بالقبض السابق ويكفي وباعارته اى المرتن الرهن من ربا رهنة
يخرج من ضمانه تسميتها عارية مجاز فلو هلك الرهن في يد الراهن هلك
مجاناً حتى لو كان اعطاه به كفيلاً لم يلزم الكفيل شيئاً لم يخرج من الرهن نعم لو
كان الراهن اخذه بغير رضا المرتن جاز ضمان الكفيل تأثر خائنه فان
عاد قبضه عاد ضمانه وللمرتن استرداد منه الى يده فلو مات الراهن
قبل ذلك اى قبل الاسترداد فالمرتن احق به من سائر الغرماء لبقا حكم
الرهن ولو اعاره او اودعه احد هما اجنبياً باذن الاخر سقط ضمانه ولكل
واحد منهما ان يعيده رهناً كما كان بخلاف الاجارة والبيع والهبة والرهن من
المرتن او من اجنبى اذا باشرها احدهما باذن الاخر حيث يخرج عن الرهن
ثم لا يعود الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف بيع
المرتن من الراهن لعدم لزومها بقى لومات الراهن قبل رهنة ثانياً فالمرتن
اسوة الغرماء ولو اذن الراهن للمرتن في استعماله او اعاره للعمل فهلك
الرهن قبل ان يشرع في العمل او بعد الفراغ منه هلك بالدين لبقا عقد الرهن
ولو هلك في حالة العمل والاستعمال هلك امانة لثبوت يد العارية حينئذ
ولو اختلفا في دقته اى وقت هلاكه فقال المرتن هلك في حالة العمل وقار
الراهن الراهن في غيرها فالقول للمرتن لانه منكر والبينة للراهن لانها اتفقا
على زوال يد الرهن فلا يصدق الراهن في عوده الا بحجة بزيانه وفيها اذن
للمرتن في لبس ثوب الرهن يوماً فجابه المرتن متخزقاً وقال تخزق
في لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته فيه ولا تخزق فيه فالقول للراهن
وان اقر الراهن باللبس فيه ولكن قال تخزق قبل لبسه او بعده فالقول
للمرتن في قدر ما عادم الضمان **فروع** رهن الاب من مال طفله شيئاً
بدن على نفسه جاز فلو الرهن قيمته الثمن من الدين فهلك ضمن الاب
قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصى فانه يضمن قيمته والفرق ان
للأب ان ينتفع بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصى ولو ادرك الابن
ومات الاب ليس للابن اخذه قبل قضا الدين ويرجع الابن في مال الاب
ان كان رهنة لنفسه لانه معطر كغير الرهن ولو رهن شيئاً ثم اقر بالرهن

غيره لا يصدق في حق المرتهن ويومر بقضا الدين ورده الى المقر له
ولو رهن دار غيره فاجاز صاحبها جاز وبينة الراهن على قيمة الرهن
اولى وصح استعادة شئ ليرهنه في رهن بما شا اذا اطلق ولم يقيد بشئ
وان قيده بقدر او جنس او مرتهن او ببلد تقيد به وحينئذ فان خالف
ما قيده به المعير ضمن المعير المستعير او المرتهن لتعدي كل منهما الا اذا خالف
الخير بان غير له الثمن قيمته فزمنه باقل من ذلك لم يضمن الخالفة الى خير
فان ضمن المعير المستعير ثم عقد الرهن لملكه بالضمان وان ضمن المرتهن يرجع
بما ضمن وبالدين على الراهن كما مر في الاستحقاق فان وافق وهلك عند المرتهن
صاد المرتهن مستوفيا لدينه ووجب مثله اي مثل الدين للمعير على المستعير
وهو الراهن لقضائه به ان كان كله مضمونا والا يكن كله مضمونا ضمن قدر
المضمون والباقي امانة وكذا لو تعيب فيذهب من الدين بحسابه ويجب مثله
للمعير ولو افترقه اي الرهن المعير اجر المرتهن على القبول ثم يرجع المعير
على الراهن لانه غير متبرع لتخليص ملكه بخلاف الاجنبي بما ادى ان ساوى الدين
القيمة وان الدين ازيد فالراهن يتبرع وان اقل فلا جبره ودرر لكن استشكل
الزبلي وغيره واقره المصنف فلما لم يرجع عليه في مثنه مع كالتابعته للدرر فتدبر
ولو هلك الرهن المستعار مع الراهن قبل رهنه او بعد فكم لم يضمن وان استخذه
او ركه ونحو ذلك من قبل لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن خلافا
للساخي لكن في الشربلاية عن العاديه المستاجر والمستعير اذا خالف ثم
عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقي لوانختلفا
فالقول للراهن لانه ينكر الايقاع بالمال ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن
به فالقول للمعير هداية اختلفا في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتن
في قدر الدين وقيمة الرهن شرح تنكله ولو مات مستعير مفلسا مديونا
فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير لانه ملكه ولو اراد المعير بيعه
وابى الراهن البيع بيع غير رضاه ان كان به اي بالرهن وفا والا لا يباع الا
برضاه اي المرتهن ولو مات المعير مفلسا وعليه دين امر الراهن بقضائه
دين نفسه ويرد الرهن ليصل لكل ذي حق حقه وان عجز لفقره فالرهن
على حاله كالوكان المعير حيا ولو رثته اي ورثة المعير اخذه اي الرهن
بعد قضا دينه كورث فان طلب غرما المعير من ورثته ببعه فان به
وقا بيع والا فلا يباع الا برضا المرتهن كما مر واعلم ان جناية الراهن
على الرهن كلا او بعضا مضمونة لجناية المرتهن عليه ويسقط منه دينه
اي دين المرتهن بقدرها اي الجناية لانه اتلف ملك غيره فلزمه ضمانه واذا
لزمه وقد حل الدين سقط بقدره ولزمه الباقي بالانفاق لا بالرهن وهذا
لو الدين من جنس الضمان واللام يسقط منه شئ والجناية على المرتهن والمرتن

ان ليستوفي دينه لكن لو اوعر عينه يسقط نصف دينه عنده فمستأف ومجدي
وجناية الرهن عليها على الراهن او المرتهن وعلى مالها هدر اي باطل اذا
كانت الجناية غير موجبة للقصاص في النفس دون الاطراف اذا لا فتور
بين طرف حر وعبد وان كانت موجبة للقصاص فيعتبر فيقتص منه
ويسقط الدين خائنه وجبارة القهستاني وشرح المجمع ويسقط الرهن
لجنايته اي الرهن على ابن الراهن او على ابن المرتهن فانها معتبرة في
الصحيح حتى يدفع بها او يفدي وان كانت على المال فيباع كما لو
جنى على الاجنبي اذ هو اجنبي لتباين الاملاك زبلي ولو رهن عبدا
يساوى الفا بالف مؤجل فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وغرم مائة
وحل الاجل فالمرتن يقبضها اي المائة قضا لحقه ولا يرجع على الراهن بشئ
كموته بلا قتل والاصل ان نقصان السعر لا يجب سقوط الدين بخلاف
نقصان العين فاذا كان الدين باقيا ويد المرتهن بدلا استيفا فبغير مستوفيا
الكل من الانتدأ ولو باعه اي العبد المذكور بمائة بامر الراهن قبض المائة قضا
لحقه ورجع بتسليمه لانه لما كان الدين باقيا وقدا ذن يبيعه بمائة كان الكفا
في ذمته كانه استرده وباعه بنفسه ولو قتلته بعد قيمته مائة فدفع به افتكه
الراهن وجوبا بكل الدين وهو الف لقيام الثاني مقام الاول للحما ودما
وقال محمد ان شأ افتكه بكل دينه او تركه على المرتهن بدينه وهو المختار كما في
الشربلاية عن المواهب فان جنى ترك التفريع اولى الرهن خطاف راه
المرتهن لانه ملكه ولم يرجع على الراهن بشئ ولا يملك ان يدفعه الى ولي
لجناية لانه لا يملك التملك فان ابي المرتهن من الفداد دفعه الرهن ان
شأ او فداه وسقط الدين بكل منهما لو اقل من قيمة الرهن او ساويا ولو
الشر سقط قدر قيمة العبد فقط ولا يسقط الباقي من الدين ولو استهلك
ما لا مستغرق رقبته فداه المرتهن فان ابى باعه الراهن او فداه ولو قتل
وطد الرهن انسانا او استهلك ما لا دفعه الراهن وخرج عن الرهن او
فداه وبقي رهنا مع امه واما جناية الدابة فهدر ويصير كانه هلك بافة
سماوية وتامة في الجناية مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتته
وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصى نصب القاضي له وصيا
وامره يبيعه لان نظره عام وهذا لو ورثته صبغا رافلو كما راخلفوا الميت
في المال فكان عليهم تخليصه جوهره **فروع** رهن الوصي بعض التركة
لدين على الميت عند غريم من غريمه يوقف وعلى رضا البقية ولهم رده
فان قضى دينهم قبل الرد نفذ ولو اتخذا الغريم جاز وبيع في دينه واذا ارتهن
بدين للميت على اخر جاز ودرر وفي معين المفتي للمص لا يسقط الرهن
بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويسقط الرهن رهنا عند الورثة

فصل في ما يلى متفرقة رهن عسيرا قيمته عشرة عشرة فخر
ثم تخلل وهو يساوى العشرة فهو رهن بعشرة كما كان ثم المعتبر فيه الرابطة
في الزيادة والنقصان القدر لا القيمة على ما افاده ابن الكمال وعليه فان
انقص شي من قدره سقط بقدره والا فلا ولورهن شاة قيمتها عشرة
بعشرة هذا قيد لا بد منه لانه لو كان قيمتها اكثر من الدين يكون الجلد
ايضا بعضه امانة بحسبه فتنبه فانت بلاذخ فربغ جلد بها بالقيمة
له فلو له قيمة ثبت للرهن حق حبسه بما زاد دباغه وهل يبطل الرهن
فولان وهو اى الجلد يساوى درهما فهو رهن به بخلاف ما اذا ماتت
الشاة البيعة قبل القبض فربغ جلد بها حيث لا يعود البيع بقدره على
المشهور والفرق ان الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل القبض يفسخ به
ولو ابق عبد الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود الدين في الرهن
خلا فالزفر ونما الرهن كالولد والثمر واللبن والصوف والوبر والاراش
وتحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل بتعاله بخلاف
ما هو بدل عن المنفعة كاللبن والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها
غير داخل في الرهن وتكون للراهن الاصل ان كل ما يتولد من عين
الرهن يسرى اليه حكم الرهن وما لا فلا يجمع القتاوى فاذا هلك الثمن
المذكور هلك بمجانا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا واذا بقى الثمن اى
ولو حكا بان كل بالاذن فانه لا يسقط حصته ما اكل منه فرجع به على
الراهن كما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه يقسم الدين على قيمتهما فتساوى
كما ذكره بقوله بعد هلاك الاصل فك بحصته من الدين لانه صام مقصودا
بالفكاك والتبع يقابل به شى اذا كان مقصودا وحينئذ يقسم الدين
على قيمته يوم الفكاك وقيمة الاصل يوم القبض ويسقط من الدين
حصته الاصل وفك الثمن بحصته كالوكاذا الدين عشرة وقيمة الاصل
يوم القبض عشرة وقيمة الثمن يوم الفكاك خمسة ثلثا العشرة حصته
الاصل فيسقط وثلث العشرة حصته الثمن فيفك به ولو اذن الراهن
للمرتهن في اكل الزوايد اى كل زوايد الرهن بان قال له مهما زاد فكله
فاكلها ظاهره يعم اكل ثمنها وبه افتى المص قال الا ان يوجد نقل
يخصص حقيقة الاكل فيتبع فلا ضمان عليه اى على المرتهن لانه ان تلفه
باذن المالك والاطلاق يجوز تعليقه بالشرط والخطر بخلاف التملك ولا
يسقط شى من الدين قال في الجواهر رجل رهن دارا واباح السكنى للمرتهن
فوقع بسكناه خلل وخرب البعض لا يسقط شى من الدين لانه لا اباح له
السكنى اخذ حكم العارية حتى لو اراد منعه كان له ذلك وفي المضمرات ولو رهن
شاة فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا ضمان عليه وكذا لو اذن له

في ثمة البستان فصارا كاله كاكل الراهن ثم نقل عن التذييب انه يكره للمرتهن
ان يتنفع بالرهن وان اذن له الراهن قال المص وعليه يحمل ما عن محمد بن اسلم
من انه لا يحمل للمرتهن ذلك ولو بالاذن لانه ربا **قلت** وتقليل نفيدانها
تحرر بجمته فامله وان لم يقتل الراهن الرهن بل بقى عند المرتهن على حاله حتى
هلك الرهن في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الثمن اى الزيادة التى اكلها المرتهن
وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل سقط وما اصاب الزيادة اخذه المرتهن من
الراهن كما في الهداية والكا في الحاشية وغيرهما وفي الجواهر الاصل ان الائتلاف
باذن الراهن كالاتلاف الراهن بنفسه لتسليطه وفيها اباح للمرتهن نفعه
هل للمرتهن ان يوجره قال لا قيل فلو اجره ومضت المدة فالاجرة له ام للراهن
قال له ان اجره بلا اذن وان باذنه فللمالك وبطل الرهن وفيها رهن كرها
وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليسقيه ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن
رهن كرها واباح ثمره ثم باع الكرم فقبض المرتهن الثمن اى ثمره حصل بعد
البيع فلم يشرى وان قبله فللراهن ان قضى دين المرتهن والا يكون رهنا
ويجعل البيع رجوعا عن الاباحة فانها تقبل الرجوع كما مر وفيها ذرع المرتهن
ارض الرهن ان ابيع له الانتفاع لا يجب شى وان لم يبيع لزم نقصان الارض
وضمان المالك من قناة مملوكة فيحفظ زرعه الراهن او غرسها باذن المرتهن
يدين ان يبقى رهنا ولا يبطل الرهن فتنبه استحق الرهن ليس للمرتهن
طلب غيره مطلقا استحق بعضه ان شايعا يبطل الرهن فيما بقى وان
مفر وزا بقى فيما بقى ويجبس بكل الدين لكن هلكه بحصته اجر داره لغيره
ثم رهنا منه صح وبطلت الاجارة ولو ارتهن ثم اجره من رهنه فالاجارة
باطلة ابق الرهن سقط الدين كهلاكه فان عاد سقط بحساب قصده لا ب
الاباق عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال
والزيادة في الرهن تصح وتعتبر قيمتها يوم القبض ايضا وفي الدين لا تصح
خلا فاللثاني والا اصل ان الاتحاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة
في معقوده او عليه والزيادة في الدين ليست منهما فان رهن نسختا
والشرح بالقامع انه بنه في شرحه على انه انما عطفها بالواو لا بالفاء ليقيد
انها سيلة مستقلة لا فرع للاولى فتنبه عبد المالك دفع عبد اخر رهنا
وكان الاول وقيمة كل من العبدان الف فالاول رهن حتى يرد الى الراهن
والمرتهن في الاخر امين حتى يجعله مكان الاول بالف يرد الاول الى الراهن
فخ يصير الثاني مضمونا ابراء المرتهن الراهن عن الدين او وهبه منه
ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بغير شى استحقاقا لسقوط الدين الا
اذا منعه من صاحبه فيصير غاصبا بالمنع ولو قبض المرتهن دينه كله او
بعضه من رهنه او غيره لم يتطوع او شرى المرتهن بالدين عينا او صالحا

عنه اي عن دينه على شئ لانه استيقا او احوال الراهن مرتبه بدنه على اخر
ثم هلك دينه معه اي في يد المرتبه هلك بالدين ورد ما قبض الى من
ادى في صورة ايقاراهن او شطوع او شرا او صلح وبطلت الحوالة وهلك
الرهن بالدين لانه في معنى الابرأ بطريق الاداء هداية ومفاده عدم بطلان
الصلح وان الدين ليس بالكثير من قيمة الرهن والا فينبغي ان لا تبطل الحوالة
في قدر الزيادة فتسا في وكذا اي كاي هلك الرهن بالدين في الصور المذكورة
يهلك به ايضا لو تضاد قاعلي ان لا دين عليه ثم هلك الرهن بالدين لنوم
وجوب الدين بتضاد قاعلي قيامه فتكون المطالبة به باقية بخلاف الابرأ
فانه يسقط الدين اصلا كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد
كما في العادة قال وذكر الكرخي ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان
وفيها ايضا وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا الا انه فقد بعض
نشرائط الجواز كرهن المشاع فيتعقد الرهن لوجود شرط انعقاد لكن بصفة
الفساد كالفاسد من البيوع وفي كل موضع لم يكن الرهن كذلك اي لم يكن مالا ولم
يكن المقابل به مضمونا لا يتعقد الرهن اصلا وحينئذ فاذا هلك هلك بغير شئ
بخلاف الفاسد فانه يهلك بالاقل من قيمته ومن الدين ولومات وله غراما فالرهن
اخر به كما في الرهن الصحيح **فروع** رهن الرهن باطل كما حررناه في العارضية
معزيا للوهبانية وفي معاياتها قال
وايديهن لا يرام انفاكاه ومجنيه لومات بالموت ليشطر
كتاب الجنايات مناسبتة ان الرهن لصيانة المال
وحكم الجناية لصيانة النفس والمال وسيلة للنفس تقدم ثم الجناية لاخته
اسم لما يكتسب من الشر وشرعا اسم لفعل محرم حل بالمال او نفس وخص الفقهاء
الغصب والسرقة بما حل بالمال والجناية بما حل بنفسه والاطراف القتل الزويع
به الاحكام الاثمة من قود ودية وكفارة واثر وحرمان ارض خمسة والا فانوا
لثيرة كرجم وصلب وقتل حتى الاول عمد وهو ان يتعمد ضرب به اي ضرب
الادمي في اي موضع من جسده باله تفرق الاجزاء مثل سلاح وشغل لومن
حديد جوهره ومحدد من خشب وزجاج وحجر وابرة في مقتل برهان وليطة
وقوله ونار عطف على محدد لانها تنشق للجلد وتعمل عمل الزكاة حتى لو وضعت
في المذبح فاخرق العروق اكل يعني ان سال بها الدم والا لا كما في الكفاية
قلت وفي شرح الوهبانية كلما به الذكاة به القود والا فلا انتهى وفي
البرهان وفي حديد غير محدد كالسجة روايتان اظهرهما انه عمد في المجتبى
واحما التنوير يكفي للقود وان لم يكن فيه نار وفي معين المفتي للمص الا برة
اذا اصاب المقتل فقيه القود والا فلا انتهى فليحفظ وقالوا الثلاثة
ضربه قصدا بما لا تنطبق البنية كخشب عظيم عمد وموجبه الاثم فان حرسته

اشد

اشد من حرمة اجرا كلمة الكفر لجوازه لكره بخلاف القتل وموجبه القود عيننا
فلا يصير مالا الا بالتراضي فيصح صلحا ولو بمثل الدية او اكثر ابن كمال عن
الحقايق لا الكفارة لانه كبيرة محضنة وفي الكفارة معنى العباداة فلا ينابطها
قلت لكن في الخائنة لو قتل مملوكا وولده المملوك لغيره عمدا كان عليه الكفارة
والثاني شبهه وهو ان يقصد ضربه بغير ما ذكر اي بما لا يفرق الاجزاء ولو بحجر
وخشب كبير من عنده خلا لغيره وموجبه الاثم والكفارة ودية
مغلظة على العاقلة سيحى تفسير ذلك لا القود لشبهه بالخطا نظر لالته
الا ان يتكرمه فلا مام قتله سياسة اختيار وهو اي شبه العديما دوت
النفس من الاطراف عمد موجب للقصاص وليس فيما دون النفس شبه عمد
والثالث خطأ وهو نوعان لانه اما خطأ في الفعل كان يرمى شخصاً
ظنه صيدا او حرييا او مرتدا فاذا هو مسلم او خطا في نفس الفعل كان
يرمى غرضا او صيدا او اصاب ارحيا او رمى غرضا فاصابه ثم رجع عنه او
تجاوز عنه الى ما وراءه فاصاب رجلا او قصد رجلا فاصاب غيره او اراد
يدرجل فاصاب عنق غيره ولو عنقه فعمد قطعاً او اراد رجلا فاصاب
حايطا ثم رجع اليهم فاصاب الرجل فهو خطا لانه خطا في اصابة الحايط
ورجوعه سبب آخر والحكم يضاف لآخر اسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا
لو سقط من يده خشبة او لينة فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد
فيه فكلام صدر الشريعة فيه ما فيه وفي الوهبانية
وقاصد شخصاً فاصاب خلافة فذو خطا والقتل فيه معذر
وقاصد شخص حالة النوم ان يمت فبقصر ان ابقى دما منه ينهر
والرابع ما جرى مجراه مجرى الخطا كما يم انقلاب على رجل فقتله لانه معذور
كالخطي وموجبه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرى
مجراه الكفارة والدية على العاقلة والا ثم دون الاثم القتل اذ الكفارة تؤخذ
بالاثم لترك العزيمة والخامس قتل بسبب كافر البير وواضع الحجر في
غير ملكه بغير اذن من السلطان ابن كمال وكذا واضع خشبة على قارعة
الطريق ونحو ذلك الا اذا سبي على البير ونحوه بعد علمه بالحفر ونحوه درر
وموجبه الدية على العاقلة لا الكفارة ولا الاثم القتل بل الاثم الحفر والوضع
في غير ملكه درر وكل ذلك يوجب حرمان الارث لو الجاني مكلفا ابن كمال لا هذا
اي القتل بسبب لعدم قتله والحقة الشافعي بالخطا في احكامه والله اعلم
فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه يوجب القود اي
القصاص يقتل كل محقون الدم بالنظر لقائله درر وسيتم عند قوله
ولو قتل القاتل اجنبى على التاييد عمدا وهو المسلم والذمي لا المستان
والحربي بشرط كون القاتل مكلفا لما تقرر انه ليس لصبي ومجنون عمد

في البرازية حكم عليه بقود فجن قبل دفعه للولي اقلب دية من يحن
ويقيق قتل في افاقته قتل فان جنى بعده ان مطبقا سقط وان غير
مطبق قتل عبد قتل مولاة عمدا لا رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل
قتل عبد الوقف عمدا لا قود فيه قتل ختنه عمدا وينته في نكاحه سقط
القود انتهى وبشرط انتفا الشبهة لولاد او ملك او اعم كقوله اقتلني
فقتله بينهما كما سيحى فيقتل الحر بالحر وبالعبد غير الوقف كما مر خلافا
لشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ناسخ لقوله
تعالى الحر بالحر الاية كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن الخاس عن
ابن عباس على انه تخصيص بالذكر فلا ينفي ما عداه كيف ولود لوجب
ان لا يقتل الذكر بالانثى ولا القابل به قيل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله
بالاولى ولا ابى الفتح البستي نظما قوله
خذ وابدمي هذا الغزال فانه رما في لبهمي مقلته على عمد
ولا تقتلوه انثى انا عبده ولم ارحم اقط يقتل بالعبد
فاجابه بعض الحنفية رادا عليه بقوله
خذ وابدمي من رام قتلي بالخطه ولم يخش بطش الله في قاتل العمد
وقود وابه جبر وان كنت عبده ليعلم ان الحر يقبل بالعبد
والمسلم بالذمي خلافا لاهما بمسا من بل هو بمثله قياسا للمساواة لا
استحسانا لقيام المبيع هداية ومحجتي ودرر وغيرها قال المص وينبغي
ان يعول على الاستحسان لتقر بحكم العمل به الا في مسائل معنوية ليست
هذه منها وقد اقتصرت من لا خسر وفي متنه على القياس انتهى يعني فتبعه المص
رحم الله على عادته قلت ويعضده عامة المتون حتى للثقي ويقتل
العاقل بالمجنون والبالغ بالصبي والصبي بالاعمى والزمن وناقض الاطراف
والرجل بالمرأة بالاجماع والفرع باصله وان علا لا بعلمه خلافا لما لك
فيما اذا ذبح ابنه ذبحا اى لا يقتص بالاصول وان علوا مطلقا ولو انانا
من قبل الام في نفس او اطراف بغروهم وان سفلوا لقوله عليه السلام
لا يقاتل والد بولده وهو وصف معال بالجزية فيتعدى لمن علا لانهم
اسباب احياء فلا يكون سببا لافنائهم وحينئذ فتجب الدية في مال
الاب في ثلاث سنين لان هذا عمد والعاقلة لا تعقل العمد وقاب
الشافعي تجب حالة كبدل الصلح زيلعي وجوهه وسيحى في المعاقل
وفي الملتقى واقتصاص على شريك الاب والمولى او المخطي او الصبي
او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقر من عدم تجزى القصاص
فلا يقتل العمد عندنا خلافا لشافعي برهان ولا سيد بعبد اى
يعبد نفسه ومدبره ومكاتبه وعبد ولده هذا داخل تحت قولهم

ومن ملك قصاصا على ابيه سقط كما سيحى ولا يعبد يملك بعينه لان
لا تجزى ولا يعبد الرهن حتى يجتمع العاقدان وقال محمد لا قود وان اجتمعا
جوهه وعليه يحمل ما في الدرر معن باللكافي كما في المنع لكن في الترتيبالية عن
الظاهرية انه اقرب الى الفقه بقى لو اختلفا فلمها القيمة تكون رهنا
مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود للموخر واما المبيع اذا قتل في يد بايعه
قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له وان رده فللبايع القود وقيل
القيمة جوهه ولا بمكاتب وكذا ابنه وعبد شربلالية قتل عمدا لا حاجة
لقيد العمد لانه شرط في كل قود عن وفاد وارث وسيد فان اجتمعا لا اختلاف
الصحابة في موته حوا او رقيقا فاشتباه الولي فارتفع القود فان لم يدع وارثا
غير سيده سوا ترك وفا او لا او ترك وارثا ولا وفا اقاد سيده لتعنيه
وفي اولى الصور الاربع خلاف محمد وسقط قود قد ورثه على ابيه
اى اصله لان الفرع لا يستوجب العقوبة على اصله وصورة المسئلة
فيما اذا قتل الاب اب امراته مثلا ولا وارث له غيرها ثم ماتت المرأة
فان ابنها منه يورث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا واما تصوير
صدره الشريعة فتبوت فيه للابن ابتداء لا ارثا عند ابى حنيفة
وان اتخذ الحكم كالا يخفى وفي الجوهره لو عفى المجرع او وارثه قبل
موته صح استحسانا لان عقاد السبب لهما لا قود بقتل مسلم مسلما ظنه مشركا
بين الصقيين لما مرانه من الخطا وانما اعاده ليبين موجبه بقوله بل القاتل
عليه كفارة ودية قالوا هذا اذا اختلفوا فان كان في صف المشركين
لا يجب شئ لسقوط عظمته قال عليه الصلاة والسلام من كثر سواد قوم فهو
منهم قلت فاذا كان ملكا سوادهم منهم وان لم يتزى بزيرهم فكيف
يمن تزى قاله الزاهدى قال المصنف جنى بما يباح قتله كحبة فينبغي
الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جنى فلا شئ على القاتل والله اعلم
ولا يقاتل الابا بالسيف وان قتله بغيره خلافا لشافعي وفي الدرر عن الكافي
المراد بالسيف السلاح قلت وبه صرح في حج المضرات حيث قال
والتخصيص باسم العدو ولا يمنع الحاق غيره به الا ترى ان الحقنا الرمح
والخنجر بالسيف في قوله عليه السلام لا قود الابا بالسيف فافى السراجية
من له قود قاد بالسيف فلو القاه في يئر او قتله بحجر او بنوع اخر
عزى وكان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله اعلم
ولا ابى المعتوه القود تشفيا للصدر واذا ملكه ملك الصلح بالاولى
لا العفو مجانا بقطع يده اى يد المعتوه وقتل قريبه لانه ابطال حق
ولا يملكه وتقيده صلح بقدر الدية او الثمنه وان وقع باقل منه لم يصح
الصلح وتجب الدية كاملة لانه انظر للمعتوه والقاضي كالا بى جميع

ما ذكرنا في الاصح كن قتل الاولى له الحاكم قتله والصالح لا العفو لانه ضرر
للعمامة والوصي كالاخ يصالح عن القتل فقط بقدر الدية ولو القود في
الاطراف استحسانا لانه يملك بها ممتلك الاموال والصبي كالمعتوه فيما
ذكر وللكبار القود قبل لبر الصغار خلافا لها والاصل ان كل ما لا يتجزى
اذا وجد سببه كاملا ثبت لكل على الكمال كولاية انكاح وامان الا اذا
كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجماعا
ز يلج فيلحفظ ولو قتل القاتل اجنبى وجب القصاص عليه في القتل العمد
لانه محقون الدم بالنظر لقاتله كما مر والدية على عاقلته اى القاتل
في الخطا ولو قال ولو القتل بعد القتل اى بعد قتل الاجنبى كنت امرته
بقتله ولا بينة له على مقالته لا يصدق ويقتل الاجنبى درر بخلاف من
حفر بيرا في دار رجل مات فيها شخص فقال رب الدار كنت امرته
بالحفر صدق مجتنبى يعنى لانه يملك استينافه الحال فيصدق بخلاف الاول
لفوات المحل بالقتل كما هو القاعدة وظاهره ان حق الولى يسقط راسا كالمو
مات القاتل حتف انقه ولو استوفاه بعض الاوليا لم يضمن شيئا وفي المجتبى
والدرر دم بين اثنين فعفى احدهما وقتله الآخر ان علم ان عفوه بعضهم
يسقط حقه يقاد والا فلا والدية في ماله بخلاف ممك رجل يقتل
عمدا فقتل ولو القاتل للممك فعليه القود لانه مما لا يشك على الناس
جرح انسانا ومات الجروح فاقام اوليا المقتول بينة انه مات بسبب
الجرح واقام الضارب بينة انه برى من الجراحة ومات بعد مدة فبينة
دلى المقتول اولى كذا في معين الحكم مغزى بالحاوى اقام اوليا المقتول البينة
على انه جرحه زيد وقتله واقام زيد البينة على ان المقتول قال ان زيدا
لم يجرحني ولم يقتلني فبينة زيد اولى كذا في المشتمل مغزى بالجمع الفتاوى قال
الجروح لم يجرحني فلان ثم مات الجروح ليس لورثته الدعوى على الجراح بهذا
السبب مطلقا وقيل ان الجرح معروف عند القاضي او الناس قبلت فتية
وفي الدرر عن المسعودية لو عفى الجروح او الاوليا بعد الجرح قبل الموت جاز
العفو استحسانا وفي الوهبانية جرح قال قتلني فلان ومات فبرهن وارثه
على آخرانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اذنبهم ولو قال جرحني فلان
ومات فبرهن ابنه على ابن آخرانه جرحه خطا قبلت لقيامها على حرمانه
الارث سقاه سباحتي مات ان دفعه اليه حتى اكله ولم يعلم به فمات لاقتصاص
ولا دية لكنه يجس ويعزر ولو اوجره السم ايجارا تجب الدية على عاقلته
وان دفعه له في شرية فشرى ومات منه فكا لا اول لانه شرى باختياره الا
ان الرفع خدعه فلا يلزم الا التزير والاستغفار خاتية وان قتله بمر بفتح
الميم ما يعمل به في الطين يقتص ان اصابه حد الحد يد او ظهره وجرحه اجماعا

كما نقله المص عن المجتبى والا يصبه حده بل قتله بظهره ولم يجرحه لا يقتص
في رواية الطحاوى وظاهر الرواية انه يقتص بلا جرح في حديد ونحاس
وذهب ونحوها وعزاه في الدرر لقاضي خان لكن نقل المص عن الخلاصة
ان الاصح اعتبار الجرح عند الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن الكمال
وفي المجتبى ضرب بسيف في عنقه فخرق السيف العمد وقتله فلا قود عند
ابى حنيفة كالحق والتزير خلافا لها والثاني ولو ادخله بيتا فمات
فيه جو عالم يضمن شيئا ولا تجب الدية ولو دفنه حيا فمات عن محرقا
به مجتبى بخلاف قتله بمولات ضرب السيوط كما سيجى وفيه لوا عند
الحق قتل سياسة ولا تقبل توبته لو بعد مسكه كالساحر فيه قسط رجلا
وطرحه قدام اسد او سبع فقتله فلا قود فيه ولا دية ويعزر ويضرب
ويجس الى ان يموت زاد في النزاذية وعن الامام عليه الدية ولو قسط صبيا
والقاء في الشى او البرد حتى مات فعلى عاقلته الدية وفي الخائنة قسط
رجلا والقاء في البحر فربس وغرق كما القاه فعلى عاقلته الدية عند
ابى حنيفة ولو سب سبعة ساعة ثم غرق فلا دية لانه غرق بعجزه وفي الاول
غرق بطرحه في الماء قطع عنقه وبقي من الحلقوم قليل وفيه الروح
فقتله آخر فلا قود فيه عليه لانه في حكم الميت ولو قتله وهو في حالة
الفرج قتل به الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخائنة وفي
الزاذية شق بطنه جديدة وقطع آخر عنقه ان توم بقاوه حيا بعد
الشق قتل قاطع العنق والاقتل الشاق وغز الفاطم ومن جرح رجلا
عمدا فصار ذا فراس ومات يقتص الا اذا وجد ما يقطع كحز الرقبة
والبر منه وقد منا انه لو عفى الجروح او الاوليا قبل موته صح استحسانا
وان مات شخص بفعل نفسه وزيد واسد وحية ضمن زيد ثلث
الدية في ماله ان كان القتل عمدا والا فعلى عاقلته لان فعل الاسد
والحية جنس واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر في الدارين
وفعل نفسه هدر في الدنيا لا العقبى حتى ياشم بالاجماع فصارت
ثلاثة اجناس ومفاده ان يعتبر في المقتول التكليف ليكون فعلا جنسا
اخر غير جنس فعل الاسد والحية وان لا يزيد على الثلث لو تعدد
قاتله لان فعل الكل جنس واحد ان كان ويجب قتل من شرس سيفا على المميز
يعنى في الحال كاضر عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوقاية فقال ويجب
دفع من شرس سيفا على المسلمين ولو بقتله ان لم يمكن دفع ضرره الاب
صرح به في الكفاية اى لانه من باب دفع الصائل صرح به الشافعي وغيره
وياق ما يؤيده ولا شئ بقتله بخلاف الجمل الصائل ولا يقتل من شرس
سلاحا على رجل ليلا او نهارا في مصر او غيره او شرس عليه عصي ليلا

في مصر او نهارا في غيره فقتله المشهور عليه وان شرب الخمر على غيره سلاحا
فقتله المشهور عليه عدا تحجب الدية في ماله ومثله الصبي والداية الصابغة
وقال الشافعي لا ضمان في الكل لانه يدفع الشر ولو ضربه الشاهر فانصرف وكف
عنه على وجه لا يريد ضربه ثانيا فقتله الاخرى المشهور عليه او غيره كذا
عمه ابن الكال تبعه للكا في والكفاية قتل القاتل لانه بالانصراف عادت عصمة
قلت فتصور انه مادام شاهر السيف له ضربه والا فلا يحفظ ومن
دخل عليه غيره ليلا فخرج السرقة من بيته فابتعد به البيت فقتله
فلا شئ عليه لقوله عليه السلام قاتل دوت مالك وكذا لو قتله قبل الاخذ
اذا قصد اخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل صدر شريعه وفي الصغرى
قصد ماله ان عشرة او اكثر له قتله واذا قتل قاتله ولا يقتله وهل يقبل
قوله انه كالبوه ان يبتدعه نعم والا فان المقتول معروف بالسرقه والشر لا يقتص
استحسانا والدية في ماله لورثة المقتول بزازيه هذا اذا لم يعلم انه لو صاح
عليه طرح ماله وان علم ذلك فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص لقتله
بغير حق كالغصب منه اذا قتل الغاصب فانه يجب القود لقدرته
على دفعه بالاستغاثة بالمسلمين والقاضي مباح الدم النجاء الى الحرم
لم يقتل فيه خلافا للشافعي ولم يخرج عنه للقتل لكن يمنع عنه الطعاصم
والشراب حتى يضطر فيخرج من الحرم فيقتل خارجا واما فيما دون
النفس فيقتص منه في الحرم اجماعا ولو انشا القتل في الحرم قتل فيه اجماعا
سراجيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره المصنف في الحج ولو قال اقتلني
فقتله بسيف فلا قصاص وتحجب الدية في ماله في الصحيح لان الاباحة
لا تجرى في النفس وسقط القود لشبهة الاذن وكذا لو قال اقتل اخي او ابني او ابى
فقتله الدية استحسانا كافي للزانية عن الكفاية وفيها عن الواقعات لو ابى
صغيرا يقتص وفي الخائنة بعثك دمي بغلس او بالف فقتله يقتص وفي
اقتل ابى عليه دية لابنه وفي اقطع يده فقطع يده يقتص وفي سح ابني فتجبه
لا شئ عليه فان مات فعليه الدية وقيل لا تحجب الدية ايضا وصححه ركن الاسلام
كافي للمادية واستظهره الطرسوسي لكن رده ابن وهبان كالم قال اقتل
عبيدي او اقطع يده ففعل فلا ضمان عليه اجماعا لقوله اقطع يدي او رجل
وان سرك لنقصه ومات لان الاطراف كالانوال فصحة الامر ولو قال اقطع علي
ان تعطيني هذا الثوب او هذه الدراهم فقطع يجب ارش اليد القود وبطل
الصالح بزازيه **فروع** هبة القصاص لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التمليك
عفو الولي عن القاتل افضل من الصلح والصلح افضل من القصاص وكذا عفو المجرور
لا يصح توبة القاتل لا تصح حتى يسلم نفسه للقود وهبائه الامام شرط
استيفاء القصاص كالحرد وعند الاصوليين وقرئ الفقهاء اشتباه وفيها

في قاعدة الحدود وتدرأ بالشبهات القصاص كالحرد والاذ سبيع يجوز القصاص
بعلمه في القصاص دون احد القصاصين يورث والحد لا يصح عفو القصاص
لا الحد التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوى حد القذف وثبت
بإشارة اخرى وكتابته بخلاف الحد يجوز الشفاعة في القصاص كالحرد السابعة
لا بد في القصاص من الدعوى بخلاف الحد سوى حد القذف انتهى وفي القنية
نظر في باب دار رجل ففقا الرجل عينه لا يضمن ان لم يمكن تنحيته من غير فقها
وان امكنه ضمن وقال الشافعي لا يضمن فيها ولو ادخل راسه فرماه بحجر ففقاها
لا يضمن اجماعا انما الخلاف فيمن نظر من خارجها **باب**
القود فيما دون النفس وهو في كل ما يمكن فيه رعاية وحفظ المماثلة
وحينئذ فيقتاد قاطع اليد عمدا من المفصل ولو القطع من نصف ساعد او
ساق او من قضبة انف لم يقدر الانتعاض حفظ المماثلة وهي الاصل في جريان القصاص
وان كانت يده البر منها لا اتحاد المنفعة وكذا الحكم في الرجل والمارث والاذن
وكذا عين ضربت من ازال ضوها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل على وجهه فطق
رطب وتقابل عينه بمراة محماة ولو قاتعت لا قصاص لتعذر المماثلة في المجتبى
فقا اليمنى ويسرى الفاق ذاهبة اقتص منه وترك اعشى وعن الثاني لا قود
في فقي عين حولا وكذا هو ايضا في كل شجة يراعى ويتحقق فيها المماثلة
كوضحة ولا قود في عظم الا السن وان تفاوت طولا او كبرا لما مر فتقلع
ان قلعت وقيل ترد الى اللحم موضع اصل السن ويسقط ما سواه لتعذر
المماثلة اذ ربما تفسد رهاقه وبما اخذ صاحب الكافي قال المصنف في المجتبى
وبه يفتى كما تدرج الى ان يتساويا ما ان كسرت وفي المجتبى ويوجب حولا فان لم
تثبت يقتص وقيل يوجب الصبي فلو مات في الحول براء وقال ابو يوسف
فيه حكومة عدل وكذا الخلاف اذا اجل في تخريكه فلم يسقط فعند ابى يوسف
يجب حكومة عدل الا لم اى اجر القلاع والطبيب انتهى وسحقه وتوخذ
الثنية بالثنية والنايب بالنايب ولا يؤخذ الاعلا بالاسفل ولا الاسفل
بالاعلا مجتبى والحاصل انه لا يؤخذ عضو الا بمثله ولا قود عندنا في طرفي
رجل وامرأة وطرفي حر وعبد وطرفي عبيدين لتعذر المماثلة بدليل اختلاف
ديتهم وقيمتهم والاطراف كالاموال **قلت** هذا هو المشهور لكن في
الواقعات لان الناقص يستوفى بالكامل اذا رضى صاحب الحق فلا فرق
بين جزؤ عبد ولا بين عبيدين واقره القهستاني والبرجندی وطرف الكافر
والمسلم سيات للتساوى في الارش وقال الشافعي كل من يقتل به يقطع به
ومن لا فلا ولا في قطع يده من نصف الساعد لما مر ولا في جافية بريت
فلو لم تبرا فان سارية يقتص والابن يظن البر او السارية ابن كال ولسان
وذكر ولو من اصلها به يفتى شرح وهبائه واقره المصنف لانه يقتص وينسب

قلت لكن جنم قاضي خان بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامم
ونفسه قال ابو حنيفة ان قطع الذكر ذكره من اصله او من الحشفة اقتص
منه اذ له حد معلوم واقره في الشربلاية فيلحفظ الا ان يقطع كل الحشفة
فيقتص ولو بعضها لا ويحجب ما لو قطع بعض اللسان ويجب القصاص في
الثقة ان استقصاها بالقطع لا مكان المائلة ولا يستقصها الا يقتص مجتبي
وجوهه وفي لسان اخر من وصي لا يكلم حكومة عدل وان كان القاطع اشمل
او ناقص الاصابع او كان راس الشاج اكبر من المشجوج خير المجتبي عليه بين
القود واخذ الارش وعلى هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان
طرف الضارب والقاطع معينين المجتبي عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا
قال برهان الدين هذا الوشلا ينتفع بها فلو لم ينتفع بها لم تكن محلا للقود
فله دية كاملة بلا خيار وعليه الفتوى مجتبي وفيه لا تقطع الصحيحة بلشلا
ويسقط القود بموت القاتل لفوات المحل وبموت الاوليا وبصلحهم عن
مال ولو قليلا ويجب حاله عند الاطلاق وبصلح احدثهم وعفوه ولن يفي
من الورثة حصته من الدية ثلاث سنين على القاتل هو الصحيح وقيل
على العاقلة ملتقى امر الحار القاتل وسيد العبد القاتل رجلا بالصلح عن
دمها الذي اشتركا فيه على الف ففعل المامور الصلح عن دمها قال الف على الحر
والسيد الامرين نصفاً لانه مقابل بالقود وهو عليها سوية فبذلك
ويقتل جمع بفرءان جرح كل واحد جرحاً مهلكاً لان زهوق الروح يتحقق
بالمشاركة لانه غير متجوز بخلاف الاطراف كاسمعي والا لا كما في تصحيح العلامة
قاسم وفي المجتبي انما يقتلون اذا وجد من كل جرح يصلح لزهوق الروح
فاما اذا كانوا نظارة او مغربين او معينين بامساك واحد فلا قود عليهم
والاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فرد اجمع احدثهم ابوه او نحو
سقط القود ثم استأني ويقتل فرد اجمع اكتفاه به للباقيين خلافاً للشافعي
ان حضر ولهم فان حضروا واحد قتل له وسقط عندنا حق البقية لموت
القاتل خفف انقه لفوات المحل كما مر قطع رجلان فاكثر يدر رجل او رجله
او قلعا سنه ونحو ذلك مادون النفس جوهره بان اخذ اسليماً وامراها على يده
حتى انفصلت فلا قصاص عندنا على واحد منهما او منهم لانعدام المائلة لان
الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط
فيها المساواة في العصمة فقط دبر وضمنا او ضمنوا ديتها على عدد هم
بالسوية وان قطع واحد يميني رجلين فلمها قطع يمينه ودية يديهما
ان حضرا معا وان حضرا احدهما وقطع له فلا خر عليه اي على القاطع
نصف الدية لما مر ان الاطراف ليست كالنفس ولو قضى بالقصاص
بينهما ثم عني احدهما قبل استيفاء الدية فلا خر القود وعند محمد للارض

ويقتاد عبيد اقر يقتل عمد خلا فالزفر ولو اقر بخطا او بمال لم ينفذ اقراره
على مولا به بل يكون في رقبته الى ان يعتق كما نقله المصنف عن الجوهرية قال
وظاهر كلام الزيلعي بطلان اقراره بالخطا اصلاً يعني لا في حقه ولا في
حق سيده ونحوه في احكام العبيد من الاشياء معللاً بان موجبه الدفع
او القذا انتهى فتأمله لكن عليه القهستاني بانه اقرار بالدية على العاقلة
انتهى فتدبره اذ قد اجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله عليه الصلاة والسلام
لا تعقل العواقل عبيدا ولا عمدا ولا صلحا ولا اعترا فاحق لو اقر الحر بالقتل
خطا لم يكن اقراره اقرارا على العاقلة اي الا ان يصدقوه وكذا قرره
القهستاني في المعاقل فتنبه روى رجلا عموفا فنفذ السهم منه الى
آخر فمات يقتص للاول لانه عمد ولثاني الدية على عاقلة لانه خطا
وقعت حية عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على اخر فدفعها عن نفسه
فوقعت على ثالث فلسعته اي الثالث فهلك فعلى من الدية هكذا سئل ابو
حنيفة بحفرة جماعة فقال لا يضمن الاول لان الحية لم تضر الثاني وكذلك
لا يضمن الثاني والثالث لو كثر واو اما الاخير فان لسعته مع سقوطها
فورا من غير مهلة فعلى الدافع الدية لورثة الهاالك والا نلسه
فورا لا يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبوه جميعا وهذه من مناقبه
رضي الله عنه صير فيه وجمع الفتاوى قال المصنف وبهذا التفصيل اجبت
في حادثة الفتوى وهي ان كلبا عتورا وقع على آخر فالقاء على الثاني والثاني
على الثالث والله اعلم **فروع** التقية او عقر با في الطريق فلذعت رجلا
ضمن الا اذا تحولت ثم لدعته وصنع سيفاً في الطريق فعثر به انسان
ومات وكسر السيف فدينه على رب السيف وقيمته على العاشر ثور ونحو
سيرة المرمي فنطخ ثور غيره فمات ان اشهد عليه ضمن والا وقال البديع
لا ضمان لان الشهاد انما يكون في الحايط لا في الحيوان فاجبه واعلم انه اذا
اشترك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كما جني شارك الاب في قتل
ابنه وكاجنبي شارك الزوج في قتل زوجته وله منها ولد وكعامة مع مخطي
وعاقل مع مجنون وبالع مع صغير وشريك حية وسبع كما في الحائنة فلا
قود على احدهما اي لا قصاص على واحد منهما فيما ذكره رجل بينه فرأى
رجلا مع امراته او جاريته فقتله حل له ذلك ولا قصاص عليه هذا ساقط
من نسخ المتن ثابت في نسخ الشرح مغزياً للشرح الوهابية وقد حققناه
في باب التعزير **فروع** صبي مجبور قال له رجل شذ فرسى فاراد شذها
فرقسته فمات فدينه على عاقلة الامر وكذا لو اعطى صبياً عصاً او سلاحاً
او امره بحمل شئ او كسر حطب ونحو ذلك بلا اذن وليه فمات ولو اعطاه السلاح
ولم يقل اسكه فقولان صبي على حايط صاح به رجل فوقع فمات ان صاح

به فقال لا تقع فوق لا يضمن ولو قال وقع فوق ضمن به يفتى وقيل لا
يضمن مطلقا تاجيه **قصة** في الفحلين قطع يد رجل ثم قتله
أخذ بالارمين اي بالقطع والقتل ولو كانا عمدين أو كانا خطابين
أو كانا مختلفين اي أحدهما عدو الآخر تخلل بينهما برء أو لا فيؤخذ
بالارمين في الكل بلا تداخل الا في خطابين لم يتخلل بينهما برء فانهما يتداخلان
فتجب فيهما دية واحدة وان تخلل برء لم يتداخل كما علمت فالأصل ان القطع
أما عدو أو خطأ والقتل كذلك صا رابعة ثم إما ان يكون بينهما برء أو لا
صار ثمانية وقد علم حكم كل منها لمن ضرب به مائة سوط فبرء من تسعين
ولم يبق أثرها اي أثر الجراحة ومات من عشرة ففيه دية واحدة لانه
لما برء من تسعين لم يبق معتبرة الا في حق التعزير وكذا كل جراحة
اندملت ولم يبق لها أثر عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف في مثله
حكومة عدل وعن محمد بن نجيب أجرة الطبيب وثمان الادوية **درر وصد**
شريعة وهديته وغيرها وتجب حكومة عدل مع دية النفس في مائة
سوط جرحته وبقي أثرها بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارش باعتبار
الاثر هديته وغيرها في جواهر الفتاوى رجل جرح رجلا ففجر الجرح
عن الكسب يجب على الجرح النفقة والمداواة وفيها رجل جرح رجل
رجل فضر به العذان وعجز عن الكسب فمداواة المضروب ونفقته على الذي
جأ بالعدان انتهى قال المصنف الظاهر انه مفرع على قول محمد **قلت**
وقد منا مزييا للمجتبي عن أبي يوسف نحوه ونحققه في الشجاج ومن
قطع اي عمدا أو خطأ بدليل ما ياتي وبه صرح في البرهان كما في الشربلية
لكن في القهستاني عن شرح الطحاوي ان الدية على العاقلة في الخطأ
ومن ظن انها على القاطع في الخطأ فقد أخطأ وكذا لو شج أو جرح فعفا
عن قطعه أو شجته أو جرحته فمات منه ضمن قاطعه الدية في ماله
خلاف لما قلنا انه عفا عن القطع وهو غير القتل ولو عفا عن الجنائية
أو عن القطع وما يحدث منه عفو عن النفس فلا يضمن شيئا وحديث
فأخطأ يعتبر من ثلث ماله فان خرج من الثلث فيها والأفعلى العاقلة
ثلثا الدية كما في شرح الطحاوي فمن ظن انها على القاطع فقد أخطأ
قطعا ومفاده ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستاني والعمد
من كلة لتعلق حق الودعة بالدية لا بالقود لانه ليس بمال والشجة مثله
اي مثل القطع حكما وخلافه قطعت امرأة يد رجل عمدا اي أو خطأ لماله
ياقي فلو اطلق كما سبق وكما للفتى وغيره كانا ولي فتأمل فتلكها المقطوع
يده على يده ثم مات فلزم يمت من السراية فنهرا الارش ولو عمدا
اجامعا يجب عند أبي حنيفة مهر مثلها والدية في مالها ان تعدت ونقع

المقاصد بين المهر والدية ان تساويا والارث اذا الفضل وعلى عاقلتها ان
أخطأت في قطع يده ولا يتقاصان لان الدية على العاقلة في الخطأ بخلاف
العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيتقاصان **قلت** وقال صاحب
الدرر ينبغي ان تقع المقاصد في الخطأ ايضا لانها عليها دون العاقلة
على القول المختار في الدية لكنه ليس على اطلاقه بل في العجم ولعله أطلقه
لاحالته لمحله فيلحفظ وان نكحها على اليد وما يحدث منها او على الجنائية ثم
مات منه وجب لها في العمد مهر المثل ولا شيء عليها الرضا بالسقوط ولو
خطأ دفع عن العاقلة مهر مثلها والباقي وصية لهم اي للعاقلة فان خرج
من الثلث سقط والاسقط ثلث المال فقط ولو قطعت يده فاقصص له
فمات المقطوع الاول قبل الثاني قتل الثاني به لسرايته وعن أبي يوسف
لا قود لانه لما أقدم على القطع فقد أبرأه عما وراءه وظاهر اشكال ابن الكمال
يفيد تقوية قول أبي يوسف قال المصنف ولو مات المقتص منه فدية على
عاقلة المقتص له خلافا لها **قلت** هذا اذا استوفاه بنفسه بلا حكم
الحاكم وأما الحاكم والمحام والمختان والفضاء والبراغ فلا يتيقيد فعلهم بشرط الالة
كالأجير وتامة في الدرر والأصل ان الواجب لا يتيقيد بوصف السلامة
والمباح يتيقده ومنه ضرب الاب ابنه تاديبا أو الام أو الوصي ومن الاول
ضرب الاب أو الوصي والمعلم باذن الاب تعليمات لاضمان فحرب التاديب
مقيد لانه مباح وضرب التعليم لانه واجب ومحله في الضرب المعتاد اما
غيره فوجب للضمان في الكل وتامة في الاشياء وان قطع ولي القتل يد القاتل
وبعد ذلك عفا عن القتل ضمن القاطع دية اليد لانه استوفى في غير حقه لكن
لا يقتص للثمة وقال لا شيء عليه وضمان الصبي اذا مات من ضرب ابيه أو وصيه
تاديبا اي للتاديب عليها اي على الاب والوصي لان التاديب يحصل بالزجر
والتفريق وقال لا يضمن لو معتادا واما غير المعتاد ففيه الضمان اتفاقا
كضرب معلم صبيا أو عبدا بغير اذن ابيه ومولاه لف ولشر مرتب فالضمان
على المعلم اجماعا وان الضرب باذنها لاضمان على المعلم اجماعا قيل هذا رجوع
من أبي حنيفة الى قولها وكذا يضمن زوج امرأة ضربها تاديبا لان
تاديبها للولي كذا عزاه المصنف لشرح الجمع للمعنى **قلت** وهو في الاشياء
وغيرها كما قدمناه وفي ديات المجتبي الزوج والوصي كالاب تفصيلا
وخلافه فعليه الدية والكفارة وقيل رجوع الامام الى قولها وتامة ثمة
فروع ضرب امرأة فافضاها فان كانت تمسك بولها ففيه ثلث
الدية والافضل الدية وان افقض بكرة بالزنا فافضاها فان مطاوعة
حدا ولا غرم وان مكرهه فعليه الحد وارش الا فضا لا العرق حاوي
قدسي قطع الحمام لحما من عينه وكان غير حاذق فحيت فعليه نصف

الدية اشباه وفي القنية سيل محمد عن وصيية سقطت من سطح فانفتح
راسها فقال كثير من الجراحين ان شققتم راسها تموت وقال واحد منهم
ان لم تشقوه اليوم تموت وانا اشقه وابريها تشقه فانت بعد يوم
او يومين هل يضمن فتا مل مليا ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان
الشق معتادا ولم يكن فاحتيا خارج الرسم قيل له فلو قال ان مات فانما
ضامن هل يضمن قال لا انتهى **قلت** انما لم يعتبر شرط الضمان لما
تقرر ان شرطه على الامين باطل على ما عليه الفتوى والله اعلم
باب الشهادة في القتل واعتبار حالته اي حالة القتل
القول يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة من غير سبق ملك المورث
لان شرعية القود لتسفي الصدور ودرك الثار والميت ليس باهل له
وقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا نص فيه وقال بطريق الارث
كما لو انقلب ما لا وثرمة الخلاف ما افاده بقوله فلا يصير احدهم اي احد
الورثة خصما عن البقية في استيفاء القصاص خلافا لهما والاصل ان
كل ما يملكه الورثة بطريق الوراثة فاحدهم خصم عن الباقيين وقايم مقام
الكل في الخصومة وما يملكه الورثة لا بطريق الوراثة لا يصير احدهم خصما
عن الباقيين ثم فرع عليه بقوله فلو اقام حجة بقتل ابيه عمدا مع غيبة اخيه
يريد القود لا يعيد اجماعا حتى يحضر الغائب لكنه يجبس لان صار متهما
فان حضر الغائب يعيدها ثانيا ليقتل القاتل وقال لا يعيد وفي القتل
الخطا والدين لا يحتاج الى إعادة البيعة بالاجماع لما مر فلو برهن القاتل
على عفو الغائب فال حاضر خصم لا ينقلب به مالا وسقط القود وكذا لو قتل عبدا
عمدا او خطا والحال انه السيدين احدهما غائب فهو على التفصيل السابق
ولو اخبر وليا قود بعضوا خيما الثالث فهو اي اخبارها عفو القصاص من
عملا بزعمها وهي رابعة فالاول ان صدقهما اي المخبرين القاتل والاخ الشريك
فلا شيء له اي للشريك عملا بتصديقه ولهما ثلثا الدية والثاني ان كذبا
فلا شيء للمخبرين ولا خيما ثلث الدية والثالث ان صدقهما القاتل
وحده فلكل منهما ثلثها والرابع ان صدقهما الاخر فقط فله ثلثها
لان اقراره ارتد بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلث الدية ولكنه
يصرف ذلك الى المخبرين استحسانا وهو الاصح زيلعي لان صار مقرا
لها بما اقر له به القاتل وان شهدا انه ضربه بشئ جارح فلم ير لصاحب
فرش حتى مات فيقتض لان الثابت بالبيينة كالثابت معاينة ولا يحتاج
الشاهدان يقول انه مات من جراحتة بزازيه وان اختلف شاهدا
قتل في الزمان او في المكان او في آتته او قال احدهما قتله بعضا وقال
الاخر لم ادر بماذا قتله او شهد احدهما على معاينة القتل والاخر على

اقرار القاتل به بطلت لان القتل لا يتكرر وكذا تبطل الشهادة لو
كلم النصاب في كل واحد منهما ليتيقن القاضي بكذب احدهما الفريقتين ولا
اولوية ولو كمل احدهما الفريقتين دون الاخر قبل الكمال منهما لعدم المعارض
وان شهدا بقتله وقال لا جملنا الله تجب الدية في ماله في ثلاث سنين
شربلا ليه استحسانا خلا على الادنى وهو الدية وكانت في ماله لان
الاصل في الفعل العمد وان اقر كل واحد منهما اي من الرجلين انه قتله
وقال الولي قتلناه جميعا له قتلها عملا باقرارهما ولو كان مكان الاقرار
والمسيلة بحالها شهادة لغت الشهادة فان لان التكذيب نفسيق وفسق
الشاهد يبطل شهادته اما فسق المضر لا يبطل الاقرار ولو قال الولي
في صورة الاقرار السابقة صدقنا ليس له ان يقتل واحدا منهما لان
تصديقه باقرار كل بقتله وحده اقرار بان الاخر لم يقتله بخلاف قوله
قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلها باقرارهما زيلعي ولو اقر
رجل بانه قتله وقامت البيينة على آخره قتله وقال الولي قتله
كلاهما كان له للولي قتل المقر دون المشهود عليه لان فيه تكذيبا لبعض
موجبه كما مر ولو قال الولي لاحد المقرين صدقت انت قتلته وحده
كان له قتله لتصادقها على وجوب القتل عليه وحده كما لو قال ذلك
لاحد المشهود عليها كان له قتله لعدم تكذيبه شهوده عليه وانما
كذب الاخرين وكذا حكم الخطا في كل ما ذكر ذكره الزيلعي شهد
على رجل بقتله خطا وحمل بالدية على العاقلة فجاء المشهود بقتله
حيضا ضمن العاقلة الولي لقبضه الدية بلا حق او الشهود ورجعوا
اي الشهود عليه على الولي لتملكهم المضمون الذي في يد الولي والشهادة على القتل
العمد في هذا الحكم كالخطا فاذا جاحيا بخير الورثة بين تضمين الولي
الدية او الشهود الا في الرجوع فلا رجوع للشهود على الولي لانهم اوجبوا
له القود وهو ليس بمال وقال لا يرجعون كالخطا ولو شهدا على اقراره
اي اقرار القاتل بالخطا او العمد ثم جاحيا او شهدا على شهادة غيرهما في الخطا وقضى بالدية
على العاقلة ثم جاحيا لم يضمن اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما وضمن الولي
الدية في صورتين للعاقلة اذ ظهر انه اخذها منهم بغير حق والمعتبر حالة الرمي
في حق الحل والضمان لا الوصول وحينئذ فتجب الدية في ماله وسقط القود
للتبعية برودة الرمي اليه قبل الوصول وقال لا شيء عليه لا تجب دية الرمي اليه
باسلامه بالاجماع وتجب القيمة بعقده بعد الرمي قبل الاصابة وتجب الجزاء
على محرم رمي صيدا محل فوصل لا على حلال رماه فاحرم فوصل ولا يضمن من
رمي مقصيا عليه برجم فرج شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فمحمس
فوصل لا يحل ما رماه مجوسي فاسلم فوصل لما عرفت ان المعبر حالة الرمي

لغز أي جان لومات مجنيه فعليه نصف الدية ولو عاش فالدية فقل
ختان قطع الحشفة باذن أبيه أي انسان بقطع اذنه يجب نصف الدية
وبقطع راسه نصف عشرها فقل جبين خرج راسه فقيه الغرة أي شئ
يجب بثلاثة دية وثلاثة أخماسها فقل دية الاسنان أشباه والله أعلم
كتاب الديات الدية في الشرع اسم للمال الذي هو بدل
النفس لا تسمية للمفعول بالمصدر لأنه من المنقولات الشرعية والارش
اسم للواجب فيما دون النفس دية شبه العمد من الابل ارباعا من بنت مخاض
وبنت لبون وحقة الى جذعة بأدخال الغاية وهي الدية المخلطة لا غير
والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو الف دينار من الذهب
أو عشرة آلاف درهم من الورق وقال الشافعي اثنا عشر الفا وقال الامثها
ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفا شاة ومن الحبل ما تاحله كل حله ثوبان
إذا روردها هو المختار وكفارتها أي الخطأ وشبه العمد عتق قرن من
فان عجز عنه صام شهرين ولا ولا اطعام بها اذ لم يرد به الضر والمقادير
توقيفية وصح اعتاق رضيع احدا بويه مسلم لأنه مسلم تبعه لا الجنين
ودية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس ومادونها روى ذلك عن
على موقوف ومرفوعا والذي المستامن والمسلم في الدية سواء خلافا للشافعي
وصح في الجوهرة انه لادية في المستامن واقره في الشربلية لكن بالتبوية جزم
في الاختيار وصححه الزيلعي وفي النفس جزا مبتدا وهو قوله الا في الدية والانقب
ومارنه وارنبته وقيل في اربنته حكومة على الصحيح والذكر والحشفة والعقل
والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع النطق افاد ان في لسان
الاخر من حكومة جوهرة وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه او منع اذا اكثر
الحروف والاقامت الدية على عدد حروف الهجاء الثمانية والعشرين او حروف
اللسان الستة عشر تصحيحا فما اصاب الفات يلزمه وتامه في شرح
الوهبانية وغيرها ولحية خلقت فلم تنبت ويوجل ستة فان مات فيها
برا وفي نصفها نصف الدية وفيما دونه حكومة عدل كشارب ولحية
عبد في الصحيح ولا شئ في لحية كوسج على ذقنه شعرات معدودة ولو
على حده ايضا ولكنه غير متصل فحكومة عدل ولو مقصلا فكل الدية
وشعر الراس كذلك أي اذا حلق ولم ينبت كذا روى عن علي وعندنا في
نهما حكومة عدل واعلم انه لا قصاص في الشعر مطلقا ولومات قبل تمام السنة
ولم ينبت فلا شئ عليه كشر صدر وساعد وساق والعينين والشفتين
والخايتين والرجلين والاذنين والانتين أي الخصيتين وثدي المرأة وحليتها
والاثنين اذا استاصلها والا فحكومة عدل وكذا فرج المرأة من الجانبين
الدية وفي ثدي الرجل حكومة عدل وفي كل واحد من هذه الاشياء المزدوجة

نصف الدية وفي اشفار العين الاربعة جمع شفره بضم الشين وتفتح الجفن
او الهدب الدية اذا قلعها ولم تنبت وفي احدها ربعها ولو قطع جفون
اشفارها فدية واحدة لانها كشي واحد وفي جفن لا شعر عليه حكومة عدل
لكن المعتمدان في كل دية كاملة جفنا او شعره وفي كل اصبع من اصابع اليدين
والرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي احدها ثلث دية الاصبع ونصفها
أي نصف دية الاصبع لو فيها مفصلان كالاقدام وفي كل سن يعني سن
الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهرة خمس من الابل او
خسون دينار او خماسية درهم لقوله عليه السلام في كل سن خمس من الابل
يعني نصف عشر دية لوجرا ونصف عشر قيمته لو عبدا **فان قلت** تزيد
حينئذ دية الاسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها **قلت**
نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس كما في الغاية
وغيرها وفي العناية وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الدية
سوى الاسنان وقد توجد نواجز اربعة فتكون اسنانه ستا
وثلاثين ذكره القهستاني **قلت** وحينئذ فلكوسج دية وخماسة
والغير اما دية ونصف او وثلاثة أخماس او اربعة أخماس وعلمت
ان المرأة على النصف فتبصر وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب
نقعه بضرب ضارب كيد شلت وعين ذهب صنوها واصلب انقطع
ماؤه وكذا الوسلس بوله او احديه ولو زالت الحدوبة فلا شئ عليه ولو
بقي اثر الضربة فحكومة عدل وتجب حكومة عدل باتلاف عضو ذهب
نقعه ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلا او ارثه كاملا ان كان فيه
جمال كالاذن الشاخصة هو الطرش وسيجي ما لو الصمقة فالتم في اواخر
هذا الفصل **فصل في الشجاج** وتختص الشجة بما يكون
بالوجه والراس لغة وما يكون بغيرها فخر احة أي تسمى جراحة وفيها حكومة
عدل مجتبي ومسكين وهي أي الشجاج عشرة الحارصة بمهمات وهي التي
تخرص الجلد أي تخدشه والرامعة بمهمات التي تظهر الدم كالدمع
ولا تسيله والدامية التي تسيله والباضعة التي تبضع الجلد أي
نقطعه والملاحة التي تاخذ في اللحم والسماق التي تقصل الى السمحاق أي
جلدة رفيقة بين اللحم والمخبط الراس والموضحة التي توضح العظم أي تظهره
والهاشمة التي تهشم العظم أي تكسره والمنقلة التي تنقله بعد الكسر والامة
التي تقصل الى ام الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الرامعة بعين
معجمة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد للموت بعدها عادة فتكون
قتلا لا شجا فعلم بالاستقرار بحسب الاثار انها لا تزيد على العشر ويجب
في الموضحة نصف عشر الدية أي لو غير اصلع والا فقيهها حكومة لان جلده

انقص زينة من غيره فاستأني عن الذخيرة وفي الهاشمية عشرها وفي المنقلة
عشر ونصف عشر و 2 الامة والجافية ثلثها فان نقدت الجافية ثلثها
لانها اذا انقدت صارت جافيتين فيجب في كل ثلثها وفي الحارصة والرابعة
والرامية والباصنة والملاحمة والسماق حكومة عدل اذ ليس فيه ارش مقدر
من جهة السمع ولا يمكن اهدارها فوجب فيها حكومة عدل وهي اي حكومة
العدل ان ينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف
عشر الدية قاله الكرخي وصححه شيخ الاسلام وقيل قايله الطحاوي يقوم المشجوع
عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقد رتفاوت بين القيمتين في الحرز الدية
وفي العبد من القيمة فان نقص الحر عشر قيمته اخذ عشر دية وكذا في النصف
والثلث هو اي هذا التفاوت هي اي حكومة العدل به يفتي كما في الوقاية
والنقاية والملتقى والدرر والحانية وغيرها وجزم به في المجمع وفي الخلاصة
انما يستقيم قول الكرخي لو الجناية في وجهه ورأسه فحينئذ يفتي به ولو في
غيرها او تعرض على المفتي يفتي بقول الطحاوي مطلقا لانه ايسر انتهى ونحوه
في الجوهرة بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من الثقة واجرة
الطبيب والادوية الى ان يبرأ ولا قصاص في جميع الشجاج الا في الموضحة
عمدا وما لا قود فيه يستوى العمد والخطا فيه لكن ظاهر المذهب وجوب
القصاص فيما قبل الموضحة ايضا ذكره محمد في الاصل وهو الاصح درر ونجني
وابن كمال وغيرها لا مكان المساواة بان يسبر غورها بمسبار ثم يتخذ حديدة
بقدره فيقطع واستثنى في الشربلية السماق فلا تقاد اجماعا كما لا قود
فيما بعدها كالهاشمية والمنقلة بالاجماع وعزاه للجوهرة فيلحفظ ثم قال
في المجتبى ولا قود في جلد راس وبدن ولحم خد وبطن وظهر ولا في لطمة
وكرزة ووجاة وفي سلخ جلد الوجه كمال الدية وفي كل اصابع اليد الواحدة
نصف دية ولو مع الكف لانه تبع للاصابع ومع نصف ساعد ونصف
دية للكف وحكومة عدل لنصف الساعد وكذا الساق وفي قطع كف
وفيهما اصبع او اصبعان عشرها او خمسها لف ونشر مرتب ولا شيء في الكف
عند اي حنيفة كما لو كان في الكف ثلاث اصابع فانه لا شيء في الكف بالاجماع
اذ لا لتركه حكم الكل وفي جواهر الفتاوى ضرب يدرجل ويرى الا انه لا تفصل
يده الى ثفاه فيقدر النقصان يوخذ من جملة الدية ان نقص الثلثان
فثلثا الدية وهكذا واقفه المص ولو قطع مفصلا من اصبع فثل الباقي
او قطع الاصابع فثل الكف لزم دية المقطوع فقط وسقط القصاص
فانهم وان خالف الدرر ذكره الشربلا في وسجي متنا وفي الاصبع الزايد
وعين الصبي وذكره ولسانه ان لم تقلم صحته بنظر في العين وحركة في
الذكر وكلام في اللسان حكومة عدل فان علت الصحة فكبالغ في خطا او

عمدا اثبت ببينة او باقرار الجاني وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة
العدل جوهرة ودخل ارش موضحة اذهبت عقله او شعر راسه في الدية
لدخول الجزء في الكل لكن قطع اصبعها فثلثت اليد وان ذهب سمعه
او بصره او نطقه لا تدخل لانه كاعضاء مختلفة بخلاف العقل لعود
نفعه للكل ولا قود ان ذهبت عيناه بل الدية فيها خلا فالحما ولا
بقطع اصبع مثل جاره خلا فالحما ولا اصبع قطع مفصلا الا على فثل
ما بقي من الاصابع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا قود بلس نصف
سن اسود او اصفر او احمر باقينا بل كل دية السن اذا فات منفعة
المضغ والا فلو ما يرى فالدية ايضا والا فحكومة عدل زيلعي فقول الدرر
والا فلا شيء فيه فيه ما فيه ثم الاصل ان الجناية متى وقعت على محليين
متباينين حقيقة فارش احدهما لا يمنع قود الآخر متى وقعت على
محل واتلفت شيئين فارش احدهما يمنع القود ويجب الارش على من
اقاد سنة بعد معنى حول ثم بنت بعد ذلك لتبين الخطا حينئذ
وسقط القود للشبهة وفي الملتقى ويستأني في اقتصاص السن والموضحة حولا وكذا
لو ضرب سنة فتمركت لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرجح بئانه لا يوجب به يفتي
قلت وقد يوفق بما نقله المص وغيره عن النهاية الصحيح تاجيل البالغ
ليبر الاستئنان بئانه نادرا وقلعها فردت اي ردها صاحبها الى مكانها
وبنت عليها اللحم لعدم عود العروق كما كانت وفي النهاية قال شيخ الاسلام
ان عادت الى حالتها الاولى في المنفعة والجمال لا شيء عليه كما لو بنت وكذا
الاذن اذا الصقها فالتحت يجب الارش لانها لا تعود الى ما كانت عليه
درر الا ان قلعت السن فبنت اخرى فانه ليسقط الارش عنده كسن الصغير
خلا فالحما ولو بنتت معوجة فحكومة عدل ولو بنتت الى النصف فعليه نصف
الارش ولا شيء في ظفر بنت كما كان او التخم شجة او التخم جرح حاصل ذلك
بضرب ولم يقع له اثر فانه لا شيء فيه وقال ابو يوسف عليه ارس الالم
وهي حكومة عدل وقال محمد قدر ما لحقه من الثقة الى ان يبرأ من اجرة الطبيب
وثنى واو في شرح الطحاوي فسر قول ابى يوسف ارش الالم باجرة الطبيب
والمدواة فعليه لا خلاف سهلي قاله المصنف وغيره **قلت** وقد قدمنا
نحوه عن المجتبى وذكره هنا عنه روايتين فتنبه ولا يقاد جرح الابعد
بريه خلافا للشافعي وعمر الصبي والمجنون والمعتوه خطأ بخلاف
السكران والمغنى عليه وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فاكثروا
يكن من العجم والافني ماله درر ولا كفارة ولا حرمان اذت خلافا
للمشافعي ولو جن بعد القتل قتل وقيل لا وتماه فيما علقته على الملتقى
صبي ضرب سن صبي فانزعها ينتظر بلوغ المضر وب ان بلغ ولم بنت

فعلى عاقلته الدية ولو من العجم ففي ماله ددر وسحقه في المعاقلة **همة**
حكومة العدل لا تتحملها العاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر
معزيا للتاترخاينه **فصل** في الجنين ضرب بطن امرأة حرة
حامل خرج الامة والبهيمة وسجى حكمهما **قلت** بل الشرط حرية
الجنين دون امه كامة علق من سيدها ومن الغرور ففيه الغرة
على العاقلة كما في الدرر عن الزيلعي فالجيب من المصنف كيف لم يذكره
ولو كانت المرأة كتابية او مجوسية او زوجه فالت جنينا ميتا حرا
وجب على العاقلة غرة غرة الشهر اول وهذه اول مقادير الديات
نصف عشر الدية اي دية الرجل لو الجنين ذكر او عشر دية المرأة لو انثى
وكل منهما خمسمية درهم في سنة وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية
وقال مالك في ماله ولنا فعله عليه الصلاة والسلام فان القته حيا فأت
فدية كانه وان القته ميتا فأتت الام فدية في الام وغرة في الجنين
لأنه قرر ان الفعل يتعدد بتعدد اثاره وصرح في الذخيرة بتعدد الغرة
لو ميتين فأكثر انتهى **قلت** وظاهره تعدد الدية ولم اراه فليراجع
وان ماتت فالت ميتا فدية فقط وقال الشافعي غرة ودية وان القته
حيا بعد ما ماتت يجب عليه ديتان كما اذا القته حيا وماتت **ويجب**
فيه من غرة او دية يورث عنه وترث منه امه ولا يرث صانعه
منها فلو ضرب بطن امراته فالت ابنه ميتا فعلى عاقلته الاب غرة ولا يرث
منها لانه قاتل وفي جنين الامة الرقيق الذكر نصف عشر قيمته لو حيا
وعشر قيمته لو انثى لما تقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة الانثى
لزيادة قيمة الذكر غالبا وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه
ذكرا وانثى فلا شيء عليه كما اذا القى بلاراس لانه انما تجب القيمة اذا
نفخ فيه الروح ولا تنفخ من غير راس ذخيره في مال الضارب حالا
ولو القته حيا وقد نقصها الولادة فعليه قيمة الجنين لانقصانها
لوقيمة وقابه ولا فعليه اتمام ذلك مجتبي وقال ابو يوسف فيه نقصانها
كالبهيمة وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام صدر شريعه ولا يخفى انها
للمولى فان حرره اي الجنين **سیده** بعد ضربه ضرب بطن الامة فالت
حيا فأت ففيه قيمته حيا للمولى لاديتته وان مات بعد العتق لان
المعتبر حالة الضرب وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية عننا ولا
كفارة في الجنين عندنا وجوبا بل ندب اذ يلعي ان وقع ميتا وان خرج حيا
ثم مات ففيه الكفارة كما صرح به في الحاوي القدسي وهو مفهوم من كلامهم
لتصريحهم بوجوب الدية حينئذ فوجب الكفارة فيه كما لا يخفى فليحفظ
وما استبان بعض حلقه لظفر وشعر كتمام فيما ذكر من الاحكام وعدة ونفاك

كما مر في بابه وضمن الغرة عاقلة امرأة حرة في سنة واحدة وان لم يكن
لها عاقلة ففي ماله في سنة ايضا صدر شريعه ولم تاشم ما لم يستبين بعض
خلقه ومر في الحظر نظا اسقطته ميتا عمدا بدوا او فعل كضربها بطنها
بلا اذن زوجها فان اذن اولم تتعد لا غرة لعدم التعدى ولو امرت
امراة ففعلت لا تضمن المأمورة وامام الولد اذا فعلته بنفسها حتى
اسقطته فلا شيء عليها لا استحالة الدين على مملوكه ما لم تنسحق فح
تجب للمولى الغرة لانه مغرور وفي الواقعات شربت دوا السقط عمدا
فان القته حيا فأت فعليه الدية والكفارة وان ميتا فالغرة ولا ترث
في الحالين وتجب في جنين البهيمة ما نقصت الام ان نقصت وان لم
تنقص الام لا يجب فيه شيء سراجيه **فسرع** في البرازية ضرب بطن
امراة بالسيف فقطع البطن ووقع احد الولدين حيا مجروجا بالسيف
والاخر ميتا وبه جراحة السيف وماتت ايضا يقتص لاجل الزوجة
لانه عمد وعلى عاقلته دية الولد الحي اذا مات وتجب غرة الولد الميت
لانه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ والله اعلم
باب ما يحدثه الرجل في الطريق وغيره لما ذكر
القتل مباشرة شرع فيه تسببا فقال اخرج الى الطريق العامة كنيفا
هو بيت الخلا او ميزابا او جوشنا كبرج وجذع ومر علو وحوض
طاقة ونحوها عتقى او دكانا جازا حادثه ان لم يضرب العامة ولم
يمنع منه فان ضربه يحل كما سيجي ولكل احد من اهل الحصومة ولو
ذميا منعه ابتداء ومطالبته بنقصه ورفع به بعده اي بعد البتة
سواء كان فيه ضرر او لا وقيل انما ينقص بخصومته اذا لم يكن له
مثل ذلك والا كان تعنتا زيلعي هذا كله اذا بنى لنفسه بغير اذن
الامام زاد الصفار ولم يكن للمطالب مثله وان بنى للمسلمين لمسجد
ونحوه او بنى باذن الامام لا ينقض وان كان يضرب العامة لا يجوز
احداثه لقوله عليه السلام لا ضرر ولا اضرار في الاسلام والقعود
في الطريق لبيع وشرا يجوز ان لم يضرب احدا والا على هذا التفصيل
السابق وهذا في النافذ وفي غير النافذ لا يجوز ان يتصرف باحداث
مطلقا اضر بهم او لا الا باذنهم لانه كالمالك الخاص بهم ثم الاصل فيما
جهل حاله ان يجعل حديثا لو في طريق العامة وقد يمالو في طريق
الخاصة بوجدي فان مات احد من الناس بسقوطها عليه فدينته
على عاقلته اي عاقلة المخرج لتسببه كما تدرى العاقلة لو حفر بيرا
في طريق او صنع حجرا او ترابا او طينا ملتقى قتلت به انسان لانه
سبب فان تلف به اي بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم

ياذن به الامام فان اذن الامام في ذلك اومات واقع في بئر طريق جوعا
 او عطشا او غلا لا ضمان به يفتي خلافا لمحمد ولو سقط المزاب فاصاب ما كان
 في الداخل رجلا فقتله فلا ضمان أصلا لكونه في ملكه فلم يكن تعديا
 وان اصابه الخارج او وسطه بزازيه فالضمان على واضعه لتعديه ولو
 متاجرا او مستعيرا او غاصبا ولا يبطل الضمان بالبيع لبقا فعلة
 وهو الموجب للضمان بخلاف الحايط المائل كما بسطه الزيلعي ولو اصابه
 الطريق من المزاب وعلم ذلك وجب على واضعه النصف وهو النصف
 ولو لم يعلم أي طرف منهما اصابه ضمن النصف استحسانا زيلعي ومن
 سحى حجر واضعه آخر فعطب به رجل ضمن لان فعل الاول انتسخ بفعل
 الثاني كن حمل على راسه او ظهره شيئا في الطريق فسقط منه
 على آخر او دخل بحصير او فتدبل او حصاة في مسجد غيره اى جعل فيه حصي
 او بوارى ابن كمال او جلس فيه للصلاة ولو قرآن او تعليم فعطب به
 احد كما عني ضمن خلافا لهما لا يضمن من سقط منه رد البسه عليه
 او ادخل هذه الاشياء المذكورات في مسجد حيه اى محله لان تدبير
 المسجد لاهله دون غيرهم ففعل الغير مباح فيتعبد بالسلامة او جلس
 فيه للصلاة الحاصل ان الجالس للصلاة في مسجد حيه او غيره لا يضمن
 وغير الصلاة يضمن مطلقا خلافا لهما واستظهر في الشربلية مغريا
 للزيلعي وغيره قولهما وقد حققته في شرح الملتقى وفيه لو استاجر ليعبى
 او ليحفر له في قنات حانوته او داره فتلف به شيء ان قبل فراغه فعلى الاجير
 وان بعده فعلى الامر كما لو كان في غير قناتيه ولم يعلم به الاجير فان علمه فعليه
 كما لو امره بالنبا في وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الامر هو فتناى وليس
 لى حق الحفر فعلى الاجير فنيا سا اى لعلمه بفساد الامر فما اغره وعلى المتاجر
 استحسانا انتهى **قلت** وقد قدم هو وغيره القياس هنا وظاهره
 ترجحه سيما على داب صاحب الملتقى من تقديمه الاقوى قناتى ومن
 حفر بالوعة في طريق بامر السلطان او في ملكه او وضع خبثه فيها
 اى الطريق او قنطرة بلا اذن الامام وكذا كل ما فعل في طريق العامة فتعد
 رجل المرور عليها لم يضمن لان الاضافة للمباشراولى من التنسب وبهذا
 تبين ان المتسبب انما يضمن في حفر البئر ووضع الحجر اذ لم يتعد الواقع
 المرور كذا في المجتبى وفيه حفر في طريق مكة او غيره من الفيا في لم يضمن
 بخلاف الامصار **قلت** وبهذا عرف ان المراد بالطريق في الكتب
 الطرف في الامصار دون الفيا في الصحارى لانه لا يمكن العدو عنه في
 الامصار غالبا دون الصحارى ولو استاجر رجل اربعة لحفر بئر له فوكت
 البئر عليهم جميعا من حفرهم فمات احدهم فعلى كل من الثلاثة الباقية ربع

ربع الدية ويسقط ريعها لان البئر وقع بفعلهم فتقدمت من جنائته
 وجناية اهابه فيسقط ما قابل فعله خائنه وغيرها زاد في الجوهرة
 وهذا الواجب في الطريق فلو في ملك المتاجر فينبغي ان لا يجب شيء
 لان الفعل مباح فما يحدث غير مضمون انتهى **قلت** ويؤخذ منه جواب
 حادثة هي ان رجلا له كرم وارضه قارة تكون مملوكة وعليها الخراج كما را
 في بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة في يده مدة طويلة يؤدى
 خراجها ويملك الانتفاع بها بغرس وغيره فيستاجر هذا الرجل جماعة
 يحفرون له بئر ليغرس فيه اشجار العنب وغيره فتسقط على احدهم هل
 لو رثته مطالبته بديته قال المص والحكم فيها وشبهها عدم وجوب
 شيء على المتاجر وكذا على الاجر كما يفيد كلام الجوهرة ويحمل الحلاق
 الفتاوى على ما وقع مقيدا للاتحاد الحكم والحادثة والله اعلم بالصواب
فصل في الحايط المائل مال حايط الى طريق العامة ضمن ربه
 اى صاحبه ما تلف به من نفس انسان او حيوان او مال ان طالب ربه
 حقيقة او حكا كالواقف والقيم ولو حايط المسجد فتضمن عاقلة الواقف
 وكالقيم الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا احد الشركاء
 ولو الورثة استحسانا نعم في الظهيرة لومات ربه عن ابن فقط ودين
 نستغفر قصح الشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندى وغيره بنقضه
 مكلف مسلم او ذمى يعنى من اهل الطلب فيشترط في الصبي والعبد اذن وليه
 ومولاه بالخصومة زيلعي حرا ومكاتب وان لم يشهد ولا يصح الطلب قبل
 الميل لعدم التعدي والحال انه لم ينقضه وهو يملك نقضه في مدة يقدر على
 نقضه فيها لانه دفع الضرر العام واجب ثم ما تلف به من النفوس فعلى العاقلة
 ومن الاموال فعليه لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا بالاشهاد على
 ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون الجدار
 ملكا له اى من وقت الاشهاد الى وقت السقوط ولذا قال ولو تقدم الى من لا
 يملك نقضه ممن يسكنها باجارة او اعادة او الى المرتهن او المودع لا يقيد به
 لعدم قدرتهم على التصرف وحينئذ فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر والتلف
 شيئا فلا ضمان أصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج الحايط عن ملكه
 يبيع او غيره كهبة حاوى قدسى وكذا الوجن مطبقا او ارتد ولحق وحكم
 بالحاقه ثم عاد او افاق خائنه بعد الاشهاد ولو قبل القبض لزوال ولايته
 بالبيع وان عاد ملكه بعده حاوى وخائنه بخلاف نحو الخناج لبقا فصله
 كما مروا مال الى دار انسان من مالك او ساكن باجارة او غيرهما فلا ضمان
 لادنى ملائمة فمستأنى فالطلب اليه لان الحق له فيصير ناجيله وبراوه منها
 اى من الجنانية وان مال الى الطريق فاجله القاضى او من طلب النقض لا يبرأ

لان حق العامة ونصرف القاضي في حق العامة نأخذ فيما ينفعهم لا فيما
يضرهم ذخيره بخلاف تاجيل من بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه
لدار فأي طلب صحيح الطلب لانه اذا صح الشهاد في البعض صح في الكل
برجدي فان بني ما يلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراء الجناح ونحوه
كيزاب لعندي به حايط بين خمسة اشهد على احدهم فسقط على رجل
ضمن عاقلة خسر الدية أي خمس ما تلف به من نفس او مال لم تكن من
اصلاحه بمرافعة للحكام دار بين ثلاثة حفر احدهم فيها يرا او بني
حايط فغضب به رجل ضمن ثلثي الدية لعندي في الثلثين وقد حصل
التلف بعلة واحدة فيعتبر بالحصة وقالوا ايضا فان لان التلف فثمان معتبر
وهذا الشهاد على الحايط اشهاد على النقص بالكسر ما ينقص من الجدار وجنيد
فلو وقع الحايط على الطريق بعد الاشهاد فغير انسان بنقصه مات ضمن
لان النقص ملكه فتفرغه عليه وان عثر رجل بقتيل مات بسقوطها أي
الحايط لا يضمنه لان تفرغه للآ وليا لا اليه بخلاف الجناح حيث يضمن
ربه القتل الثاني ايضا لبقا جنايته فيلزم تفرغ الطريق عن القتل
ايضا يؤيده انه لو باع الحايط او النقص بربى ولو باع الجناح لان يلج
ولا يصح الاشهاد قبل ان يهي الحايط لانعدام التعدي ابتداء وانها تقتل
فيه شهادة رجل وامرأتين لانه شهادة على التقدم لا على القتل **فروع** حايط
بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون
الحايط طويلا يضمن ما اصاب الواهي فقط لانه جنيد كحايطين فالاشهاد يصح
في الواهي لانه الصحيح حايطان احدهما ماييل والآخر صحيح فاشهد على الماييل
فسقط الصحيح فالتلف شيئا كان هدرًا حايته مسجد مال حايطه فالاشهاد
عن من بناء والدية على عاقلة من بناء وحايط الوقف على المساكين
على عاقلة الواقف وحايط العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستغرقا استجما
قال ولي القتل اذا جاعد عفوت عن القصاص لا يصح لانه عليك دل عليه
سبلة الاصل جارية قتلت رجلا عمدا فزنا بها ولي القتل قبل ان
يقتص لا يجد لانها صارت مملوكة ولواجمه **باب**

تعدي

لتعدي لا يضمن الراكب ما سقطت برجلها او ذنبها سايرة خلافا للشافعي
او عبط انسان بما رايت او بالت في الطريق سايرة او واقفة لاجل ذلك
لان بعض الدواب لا يفعل الا واقفا فلو واقفها غيره فبالت ضمن لعندي
بايقافه الا في موضع اذن الامام بايقافها فلا يضمن ومنه سوق
الدواب واما باب المسجد فكالطريق الا اذا اعد الامام لها موضعا فان اصابته
بيدها او رجلها حصاة او نواة او اثار غبار او حجر صغيرا ففقا عينا
او افسد ثوبا لم يضمن لعدم امكن الاحتراز عنه ولو الحجر كبير اضمن لامكانه
وضمن السابق والقايد ما ضمنه الراكب وصح في الدرر انه مطرد ومنعكس
والراكب عليه الكفارة في الوطى كما مر اعليها أي لا على سابق وقايد ولو كان
سابق وراكب يضمن السابق على الصحيح خلافا لما جزم به القهستاني وغيره
لان الاضافة الى المباشر اولى من التسيب كما مر أي اذا كان سببا لا يعمل
با نفرادة اتلافها كما هنا اما في سبب يعمل با نفرادة فيشتركان كما يأتي في سبلة
تخس الدابة باذن ركبها فيلحفظ وضمن عاقلة كل فارس او راجل دية الاخرات
اصطدما وما تمانده فوقعا على القفا ولو كانا حرين ليسا من العجم ولا عامدين
ولا وقعا على وجههما ولو كانا عبيدين او وقعا على الوجه ابن كمال يهدر
دهما في العمد والخطا شربلا ليه وعيرها ولو كانا من العجم فالدية في مالهم كما مر
مرارا ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدية ولو وقع احدهما على وجهه هدر
دمه فقط ولو واحد على حرا والاخر عبيدا فعلى عاقلة الحرقمة العبد في الخطا
ونصفها في العمد كالو تجاذب رجلان جلا فاقطع الجبل فسقطا وما تمانا على
القفا هدر دمها لموت كل بقوة نفسه فان وقعا على الوجه وجب دية
كل واحد منهما على عاقلة الاخر لموت كل بقوة صاحبه فان تعاكسا فوقع
احدهما على القفا والاخر على الوجه فدية الواقع على الوجه على عاقلة الاخر
لموته بقوة صاحبه وهدر دم من وقع على القفا لموته بقوة نفسه ولو
قطع انسان الجبل بينهما فوقع كل منهما على القفا فاتا فدية ما على عاقلة
القاطع لتسيبه بالقطع وعلى سابق دابة وقع اداتها أي انها كسرت
ونحوه على رجل مات وقايد قطار بالسرق قطار الابل وطى بعير منه رجلا
الدية وان كان معه سابق ضمنا لاستوايهما في التسيب لكن ضمان النفس
على العاقلة وضمان المال في ماله هذا هو السابق من جانب من الابل فلو توسطها
واخذ بزمام واحد ضمن ما خلفه وضمانا ما قدامه وراكب وسطها يضمنه
فقط مالم ياخذ بزمام ما خلفه فان قتل بعير ربط على قطار بلا علم بر بلا
علم قايد رجلا مفعول قتل ضمن عاقلة القايد الدية ورجعوا بها على
عاقلة الراكب لانه دية لا خسران كما توهه صدر الشريعة فلو ربط والقطار
واقف ضمنها عاقلة القايد بل لا رجوع لقوده بلا اذن ومن ارسل بهيمة

اوكلها ملتقى وكان خلفها سايقا لها فاصابت في فورها ضمن لانه الحامل لها
وان لم يمشي خلفها فادامت في فورها سايقا حكا وان تراخي انقطع السوق
فالمراد بالسوق المشي خلفها والمراد بالدابة الكلب زيلعي وان ارسل طيرا
ساقه او لا او دابة او كلبا ولم يكن سايقا له وانقلبت دابة بنفسها فاصابت
مالا او ادنيا نهارا او ليلا لا ضمان في الكل لقوله عليه السلام العجا جبار
اي المنقلبة هدر كما لو جمحت الدابة به اي بالراكب ولو سكران ولم يقدر
الراكب على ردها فانه لا يضمن كالمنقلبة لانه جنيذ ليس بمسير لها فلا
يضاف سرها اليه حتى لو انفلت انسانا فدمه هدر عما دونه ومن ضرب
دابة عليها رالب او تحسها بعود بلا اذن الراكب فنفت او ضربت بيدها
شخصا اخر غير الطليعن او نفرت فصدته وقتلته ضمن هو اي الناحس
لا الراكب وقال ابو يوسف يضمنان نصفين كالوكان موقفا دابة على الطريق
لتعديه في الايقاف ايضا وكالوكان باذنه ووطيت احدا في فورها فدمه
عليها ولو نفحت الناحس فدمه هدر ولو اوقت الراكب فقتلته نذرية على عاقلة
الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطي فورا الناحس والا فالضمان على الراكب
لا تقطاع اثر الناحس درر وبزازيه وضمن في فقي عين وجاجة او شاة
قصاب او غيره ما نقصها لانها للحم وفي عينها يخسر ربها ان شاتركها على
الفاقي وضمنه قيمتها او اسكها وضمنه النقصان زيلعي وفي عين بقوة جزاء
وجزوره اي ابله فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد للحم في الحكم الآتي
ابن كمال وحمار وبغل وفرس ربع القيمة لان اقامة العمل بها انما يمكن
باربع اعين عيناها وعينا مستعملها فصارت كأنها ذات اعين اربع
وقال الشافعي كالشاة والفرق ما قدرناه لكن يرد عليه انه لو فقا عيني حمار
مثلا انه يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك بما روى
انه عليه السلام قضى في عين الدابة بربع القيمة والتقييد بالعين لانه
لو قطع اذنها او ذنبها يضمن نقصانها وكذا لسان الثور والحمار وقيل
جميع القيمة كالوقطع احدي قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى اي
لو غير ما كولد وان ما كولا خير كما مر في العينين لكن في القرن ان اسكه
لا يضمن شيئا عند أبي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها **فروع** نقل
المصنف عن الدرر له كلب ياكل عنب الكروم فاشهد عليه فيه فلم يحفظه
حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما اشهد عليه فيما يخاف تلف بني
آدم كالحايطة المايل ونطح الثور وعقر كلب عقوق فيضمن اذا لم يحفظه
انتهى قال المصنف ويمكن حمل المتلف في قول الزيلعي وان اتلف الكلب
فعلى صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا كالحايطة
المايل انتهى على الادنى فيحصل التوفيق **قلت** وقد وقع الاستغناء

عن له نخل يضعه في بستانه فيخرج فياكل عنب الناس وفواكههم هل يضمن
رب النخل ما اتلفه النخل من العنب ونحوه ام لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى مكان
اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن ربه شيئا مطلقا اشهدوا عليه ام لا اخذ امرسيلة
الكلب بل اولى وكذا ذكره المصنف في معينه لكن رايت في فتاويه انه افقي بالضمان
في مسيلة النخل فراجع عند الفتوى واما تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما
هو ظاهر المذهب واما جواب المشايخ فينبغي ان يؤمر بتحويله اذا كان الضرر
يبين على ما عليه الفتوى وفي الصيرفة حمار ياكل حنطة انسان فلم يمنع حتى
اكل الصبيح فمات اذ دخل غنما او ثورا او فرسا او حمارا في زرع او كرم ان سايقا
ضمن ما اتلف والا لا وقيل يضمن وتامه في البرازية **باب**
جناية الملوكة والجناية عليه اعلم ان جنابات الملوكة لا توجب الادفعاء
واحد المولا والا فقيمة واحدة ولو فدا الفتن ثم جنى فكا الاول ثم وثم بخلاف الدبر
واختيه فانه لا تجب الاقيمة واحدة ويستصح جنى عبد خطأ التقيد بالخطأ
هنا انما يفيد في النفس لان بعده يقتص واما فيما دونها فلا يفيد لاستواخطابه
وعده فيما دونها ثم انما يثبت الخطأ بالبينة وقرار مولاه وعلم القاضي لا
باقراره اصلا بدرايح **قلت** لكن قوله او علم القاضي على غير المفتي به فانه لا
يجب لعلم القاضي في زماننا شربا ليه عن الاشياء وتقدم دفعة مولاه ان شأ
بها فملكه ولها وان شأ فداها بارشها حالا لكن الواجب الاصل هو الدفع على
الصحيح ولذا سقط الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره المصنف وغيره لكن
في الشرب ليلية عن السراج والجوهرة من البردوى ان الصحيح انه الفدا لو
اختاره ولم يقدر عليه اذاه متى وجد ولا يبرأ به ملاك العبد وعلله الزيلعي
وغيره بانه اختار اصل حقهم فبطل حقهم في العمد عند أبي حنيفة انتهى ومفاده
ان الاصل عنده الفدا لا الدفع واذا شارح المجمع في تعليل الامام ان الواجب
احدها وانه من اختار احوها فعين لكنه قدم ان الدفع هو الاصل وانه
ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه فان فداه مجنى بعده فزى كالأولى حكما
فان جنى جناتين دفعه بها الى ولها او فداها بارشها فان وهبه المولى
او باعه او اعتقه او دبره او استولدها غير عالم بها بالجناية ضمن من
قيمتها والاقل من الارش وان علم بها غرم الارش فقط اجماعا كبيعته
عالمها بها ولتعلق عتقه بقتل زيد او رميه او شججه ففعل العبد ذلك
كما بصير فارا بقوله ان مرضت فانت طالق ثلاثا فان قطع عبد يد حر
عمدا ودفع اليه فاعتقه فمات من السراية فالعبد صلح بها اي بالجناية
لان عتقه دليل تصحيح الصلح وان لم يعتقه وقد سري يرد على سيرة
فيقتل او يعفى لبطان الصلح فان جنى ما دون مديون خطا فاعتقه
سيرة بلا علم ما غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن دينه وغرم

لولاها الاقل منها الى القيمة ومن الارش ولو اتلفه اى العبد الجاني اجسبي
قيمة واحدة لمولاه لا غير فان ولدت ماذونة مديونة بيعت مع ولدها في
الدين ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق
حق الغرما بالولد بخلاف ما كساها فان جنت فولدت لم يدفع الولد له اى لولى
الجناية لتعلقها بذمة المولى لاذمتها بخلاف الدين عبد لرجل زعم رجل ان
سيده حرره فقتل فقتل العبد المعتق وليه اى والى الزاعم عتقه خطأ فلا
شئ للحر عليه لانه يزعم عتقه اقزانه لا يستحق العبد بل الدية لكنه لا يصدق
على العاقلة الا بحجة فان قال معتق رقه معروف لرجل قتل أخاك يخاطب
به مولاه الذى اعنته خطأ قبل عتقى فقال الاخ الذى هو المولى لا بل بعده
صدق الاول لانه منكر للضمان وان قال لها قطع يدك وانت امتى وقالت
هى لا بل فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقرب بسبب الضمان ثم ادعى ما يبرى به
فلا يكون القول له وكذا القول لها فى كل ما اخذه المولى منها من المال لما ذكرنا
استحسانا والاجماع والعلة فالقول له لاسناده لحالة معهودة منافية
للضمان عبد مجبور او صبي امر صبياً بقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة
القاتل لان عمد الصبي خطأ ورجعوا على العبد بعد عتقه وقيل لا اعلى
الصبي الامراجد القصور اهليته وان كان مأموراً بالعبد عبداً مثله دفع السيد
القاتل او فراه فى الخطا والارجوع له على الامر فى الحال ويرجع بعد العتق
بالاقل من الفدا وقيمة العبد لانه مختار فى دفع الزيادة لامضطر وكذا الحكم
فى العمدان كان القاتل صغيراً لان عمده خطأ فان كبر اقتضى منه عبد
حفر بيرا فاعتقه مولاه ثم وقع فيها السنان او التزمه لك فلا شئ عليه لان
جناية العبد لا توجب عليه شياً ويجب على المولى قيمة واحدة ولو اوقع الفدا
زليل فقتل عبد عن رجلين حرين لكل منهما وليان فعفى احد وليى كل منهما
دفع السيد نصفه الى الحرين الذين لم يعفوا او فراه بدية كاملة لانه
بدلك العفو سقط القود وانقلب مالا وهو ديتان وقد سقط دية نصيب
العافين وبقي دية نصيب الساكيتين او يدفع نصفه لهما فان قتل العبد
احدهما عمداً والاخر خطأ وعفى احد وليى العمد فدى بدية لولى الخطاء
ونصفها لولى العمد الذى لم يعف او دفع اليها وقسم اثلاثاً عولا
عنده وارباعاً منازعة عندهما فان قتل عبداهما قريهما وعفى احدهما بطل
كله وقال لا يدفع الذى عفا نصف نصيبه للآخر او يفديه بربع الدية
وقيل محمد مع الامام ووجهه انه انقلب بالعفو مالا والمولى لا يستوجب
على عبده ديناً فلا تخلف الورثة فيه **فصل** فى الجناية على
العبد دية العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر وبلغت قيمة الامة دية
الحره نقص من كل من دية عبد وامة عشرة دراهم انما بالخطا طرئة

الرقية عن الحر وتعيين العشرة باثراً من مسعود رضى الله عنه وعنه من الامة
خمساً ويكون جنيذ على العاقلة فى ثلاث سنين خلافاً لابي يوسف و
الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت بالاجماع وما قدر من دية الحر قدر من
قيمتة وجنيذ فى يده نصف قيمته بالغة ما بلغت فى الصحيح ددر وقيل
لا يزد على خمسة آلاف الا خمسة وجزم به فى الملتقى وتجيب حلومة عدل
فى لحيتته فى الصحيح وقيل كل قيمته قطع يد عبد محرره سيده فسرى فمات
منه وله للعبد ورثة غيره غير المولى لا يقتضى لاشتباه من له الحق والا
يكن له غير المولى اقتضى منه خلافاً لمحمد قال لعبدية احداً حرى فثما بين
المولى العتق فى احدهما بعد الشح فارشها للسيد لان البيان كالانثاء ولو
قتلا فدية حر وقيمة عبد لوقايل واحداً معاً وقيمتها سوا وان قتل كلا
واحداً معاً وعلى العاقب ولم يدبر الاول فقيمة العبدتين زيلجى فقا رجل
عبنى عبد خير مولاه ان شاء دفع عبده مولاه عبده المفقو للفاقي واخذ
منه قيمته كاملة او اسله ولا ياخذ منه النقصان وقال له اخذ النقصان
وقال الشافعي ضمنه القيمة واسك الجثة العميا ولو جنى مدبر او ام ولد
ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش لقيام قيمتها مقامها فان دفع
القيمة بقضا جنى المدبر او ام الولد جناية اخرى يشارك الثانى الاول
اذ ليس فى جناياته كلها الا قيمة واحدة ولا شئ على المولى لانه مجبور على
الدفع ولو دفع القيمة لولى الاولى بغير قضا اتبع السيد حصته من القيمة
ورجع بها على الاول او اتبع ولى الجناية الاولى وقال الا شئ على المولى وان
اعتق المولى المدبر وقد جنى جنايات لم تلتزمه اى المولى الا قيمة واحدة
علم بالجناية قبل العتق او لا لان حق الولى لم يتعلق بالعبد فلم يكن مفوتاً
بالاعتاق وام الولد كالمدبر فيما مر اقر المدبر او ام الولد بجناية توجب
المال لم يخف اقراره لانه اقرار على المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل عمداً
فانه يصح اقراره على نفسه فيقتل به ولو جنى المدبر خطأ فمات لم تسقط
قيمتة عن مولاه ولو قتل المدبر مولاه خطأ سعى في قيمته ولو عمداً قتله
الوارث او استعاه قيمته ثم قتله ددر **فصل** فى غصب
القرن وغيره قطع يد عبده فغصبه رجل وسرى فمات منه ضمن الغاصب
قيمتة اقطع وان قطع يده وهو يد غاصبه فمات منه برى الغاصب
لغير ورثة متلفاً فيصير مسترداً غصب عبد مجبور مثله فمات فى يده ضمن
لان المجبور ماخذ بافعاله لا باقواله الا بعد عتقه مدبر جنى عند غاصبه
فرد ثم جنى عند سيده اخرى ضمن السيد قيمته لهما نصفين ورجع المولى
بنصف قيمته على الغاصب ودفعه اى دفع المولى بنصف قيمته الى ولى
الجناية الاول لان حقه لم يجب الا والمزاحم قائم ثم رجع المولى به على الغاصب

لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب وبعبارة بان جنى عند مولاه ثم
عند غاصبه لا يرجع المولى على الغاصب نه ثانيا لان الجناية الاولى كانت
في يد مالكه والقتل في الفصلين كالمذبح غير ان المولى يدفع العبد نفسه
هنا وثمة اى في المذبح القيمة كما مر مدبر جنى عند غاصبه فرده فغصب
ثانيا فجنى عنده كان على سببه قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب
لكونهما عنده ودفع المولى نصفها اى القيمة الماخوذة ثانيا الى ولى
الجناية الاول ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب وام الولد في كلهما
كمدبر غصب رجل صبي احرا لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به بلا اذن
وليته فأت هذا الحر في يده فجاءه او يحيى لم يضمن وان مات بصاعقة او نكس
حية فديته على عاقلة الغاصب استحقا بالتسليم بنقله لكان الصواعق والحيات
حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحي والامراض ضمن فتجب الدية على العاقلة لكونه
قتلا تسببا هديا وغيرها **قلت** بقى لو نقل الحر الكبير لهذه الاماكن نفيا
ان مقيدا ولم يمكن التحرر عنه ضمن وان لم يمنعه من حفظ نفسه لالانه
تقصيره فحكم صغير كبير مقيد عنائه ولو غصب صبيبا فغاب عن يده حبس
عنائه حتى يحيى به او يعلم موته خائنه كما لو خدع امرأة رجل حتى وقعت
الفرقة بينهما فانه يحبس حتى يرد لها او يموت خلاصه امرختنا ليختن
صبيبا ففعل الختان ذلك فقطع حشفته ومات الصبي من ذلك فعلى عاقلة
الختان نصف دية وان لم يمت فعلى عاقلة كلهما وقد تقدمت في باب
ضمان الاجير وفي معايات الوهبانية **نظمها**
ومن ذا الذي ان مات مجنيه فما عليه اذا مات بالموث يشطر
كن حمل صبيبا على دابة وقال اسلمها الى فسقط الصبي ولم يكن منه تسبير
فأت كان على عاقلة من حمله دية اى دية الصبي كان الصبي ممن يركب
مثله او لا يركب وتماه في الخيانة كصبي او دعي عيدا فقتله اى قتل
الصبي العبد المودع ضمن عاقلة الصبي قيمته فان اودع طعاما بلا
اذن وليه وليس ما ذونا له في التجارة فأكله لم يضمن لانه سلطه عليه
وقال ابو يوسف والشافعي يضمن وكذا لو اودع عبد مجبور ما لا فاستهلكه
ضمنه بعد عتقه وعند ابى يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاق لو
اعير او افرضوا ولو كان باذن او ما ذونا ضمن بالاجماع كالواستهلك
الصبي مال الغير بلا ودية ضمنه للحال **قلت** وهذا كله لو الصبي عاقلا
والا فلا يضمن بالاجماع وتماه في العناية والشر بنبلالة والشلبى ومسكين
على خلاف ما في الملتقى والهداية والزليعي فليحفظ **باب**
القنسية هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وشرعا اليمين بالله
تعالى بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص على وجه مخصوص

يحيى بيا نه ميتة حر ولو ذميا او مجنونا شر بنبلالة به جرح او اثر ضرب او
خنق او خروج دم مراد نه او عينه وجدة محلة او وجد بدنه او الشرة
من اى جانب كان او نصفه مع راسه والنص وان ورد في البدن لكن لا لشر
حكم الكل حتى لو وجد اقل من نصفه ولو مع راسه لا لئلا يؤدي لتكرار القسامة
في قتل واحد وهو غير مشروع ولم يعلم قاتله اذ لو علم كان هو الخصم وسقطت
القسامة وادعى وليه القتل على اهلها اى المحلة كلهم او ادعى على بعضهم حلف
خسئون رجلا منهم يختارهم المولى بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا بان يحلف
كل منهم ما قتلته ولا علمت له قاتلا لا يحلف المولى وقال الشافعي ان كان ثمة
لوث استخلف الا وليا خسين يمينان اهل المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية
على المدعى عليه وقضى مالك بالقود لو الدعوى بالعمد ثم قضى على اهلها
بالدية لا مطلقا بل ان وقعت الدعوى بقتل عمد وان وقعت الدعوى
بخطا فعلى اى فيقضى بالدية على عواقلهم كما في شرح المجمع معزيا للذخيرة
والخاتمة ونقل ابن الكمال عن المبسوط ان في ظاهر الرواية القسامة على
اهل المحلة والدية على عواقلهم اى في ثلاث سنين وكذا قيمة القن تزخذ
في ثلاث سنين شر بنبلالة فان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليمت خمسين
يمينا وان تم العدد واراد المولى تكراره لا ومن نكل منهم حبس حتى يحلف
على الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل العمد اما في الخطا فيقضى بالدية
على عاقلهم ولا يحبسون ابن كمال معزيا للخاتمة ولو اقر على نفسه او عبده قبل
اقراره ولو على غيره فصدقه المولى سقط التحليف على اهل المحلة ولا قسامة على
صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا اثر له لانه ليس بقتيل
لان القتل عرفا هو فايت الحياة بسبب مباشرة الحي وانه مات حتفا فقه
والغرامة تتبع فعل العمد او يسيل دم من فمه او انفه او دبره او ذكره
لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل احد بخلاف الاذن والعين او نصف
منه اى ولا قسامة في نصف ميت شق طولا او اقل منه اى من نصفه
ولو مع الرأس لما مر او على رقبته اى الميت حية ملتوية لان الظاهر انه
مات بها بنزليه وما تم خلقه لكبير اى وجد سقط تام الخلق به اثر القرب
وجبت القسامة والدية وفي الظهيرية ما يخالفه فان ادعى المولى على
واحد من غيرهم كان أبرأ منه لاهل المحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى
المولى على معين منهم لا تسقط وقيل تسقط قتل على دابة معها سائق
او قايده او راكب فديته على عاقلة دون اهل المحلة لانه في يده فصار كانه
في دارة ولو اجتمع فيها سائق وقايده وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم
يكن ملكا لهم عملا بيدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالدار
وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان يسوقها محتفيا وبه جزم في الجوهر

وان لم يكن معها احد فالدية والقسامة على اهل المحلة التي فيها القتل على الدابة
وان مرت دابة عليها قتل بين قريتين او قبيلتين فعلى اقربهما لما روى انه
عليه السلام امر في قتل وجدين قريتين بان يذرع فوجد الى احدهما اثرب
بشعر فقصي عليهم بالقسامة ولو استويا فعليهما وقيد الدابة اتفاقا فتستأني
بشرط سماع الصوت منهم هكذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرها منه
وعبارة البرجدي نقلا عن الكافي لا يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه الموت
فينسبون الى التقصير في النقرة والابان كان في موضع لا يسمع منه الصوت لا
تلتزم نقرته فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون قاتلين تقديرا وسراعا حال
المكان الذي وجد فيه القتل فان ملوكا تجب القسامة على المالك والدية
على عاقلته وكذا لو موقفا على ارباب معلومين لان العبرة للملك والولاية كما اذا
المص مستند للولوية والبرازية قلت وسيجيء التفرع به في المتن تبعا
لدرر وغيرها حينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك
لاحد ولا يد ولا فعلى ذي الملك واليد والمراد بالولاية واليد الخصوص ولو
لجماعة يحصون فلو لعامة المسلمين فلا قسامة ولا دية على احد بدائع لكن
سيجيء وجوبها في بيت المال فتأمل والمراد باليد ايضا اليد المحقة واما الاراضي
التي لها مالك اخذها وال ظلم فينبغي ان القتل فيها هدر لانه ليس على الغاصب
دية فتستأني عن الكرماني فيلجأ وان مباحا لكنه في ايدي المسلمين تجب الدية
في بيت المال لما ذكرنا انه اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه الموت
كذا في الولوية وفيها ولو وجد قتل في ارض رجل الى جانب قرية ليس
صاحب الارض منها اي من اهل القرية فهي عليه على رب الارض لا على اهلها اي
القرية لان العبرة للملك والولاية انتهى قلت فهذا صرح في ان القرب
انما يعتبر اذا وجد في ارض مباحة لملوكة ولا موقوفة لان تدبيره لاربابه
وسيجيء متناقضا وان وجد في دار انسان فعليه القسامة ولو عاقلته حضور
دخلوا في القسامة ايضا خلافا لابن يوسف ملتقى والدية على عاقلته ان
ثبت انها له بالحق كما سيجيى وكان له عاقلته والا فعليه وهي اي الدية والقسامة
على اهل الخطة الذين خط لهم الامام اول الفتح ولو بقي منهم واحد دون
المشتريين بالاجماع وان وجد في دار بين قوم لبعض الشر فهو على عدد الروس
كالشفعة وان بيعت ولم تقبض حتى وجد فيها قتل فعلى عاقلته البايع
وفي البيع خيار على عاقلته ذي اليد خلافا لهما ولا تعقل عاقلته حتى يشهد
الشهود انها اي الدار الذي فيها قتل لذي اليد ولو هو القتل كما سيجيى ولا
يكفي مجرد اليد حتى لو كان به لم ترد عاقلته ولا نفسه درر معللا بانه لا يمكن
الاجاب على الورثة للورثة لكن فيه بحث لما تقر بان الدية للمقتول حتى

يقضي منها ديونته وان لم
على الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد يقال لما كان هو لنفسه
لا يدى فغير بالاولى لقوة الشبهة فتأمل وان وجد في الفلك بالقسامة والدية
درر على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدية وكذا
المحلاة حكمها كفلك وفي مسجد محلة وشارعها الخاص باهلها كما اخذ ابن
الكل مستند البدائع وقد حققه من لا خسر وواقره المص على اهلها وسوق
مملوك على الملاك وعند ابن يوسف على السكان ملتقى وفي غيره اي غير المملوك
والشارع الاعظم هو النافذ والسيح والجامع وكل مكان يكون التصرف فيه
لعامة المسلمين لا الواحد منهم ولا لخاصة لا قسامة ولا دية على احد ابن كمال
وانما الدية على بيت المال لان الغرم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على
بيت المال اذا كان نائيا اي بعيدا عن المحلات والايك نائيا بل قريبا
منها فعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل المحلة
فتكون القسامة والدية على اهل المحلة وكذا السوق النأي اذا كان من يسكنها
في الياي او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه
صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير فيجب عليه موجب التقصير كما في الغاية
عن يال النهاية قلت وبه افق المرحوم ابو السعود مفتي الروم واعتمده
المص وان خلا عنه المتون لانه مصرح به في غالب الفتاوى والشروح فلينظر
في هدر لو وجد في برية او وسط الفلاة اذا كان يمر به المالا محتسبا كما سيجيى
اذ لا يد لاحد وقيل اذا كان موضع انبعاث ما به في دار الاسلام تجب الدية
في بيت المال لانه في ايدي المسلمين ابن كمال وفي نهج صغير هو ما يستحق به
الشفعة على اهلها لاختصاصهم به ولو كانت البرية مملوكة او وقف لاحد
كما مروى سيجيى او كانت قريبة من القرية او الاخبية او الفسطاط بحيث يسمع
منه الصوت تجب على المالك او ذي اليد او على اهل القرية او اقرب الاخبية
ز يلقى ولو محتسبا بالشط او بالجزيرة او مربوطا او ملتقى على الشط فعلى
اقرب المواضع اليه من القرى والامصار مراد في الخائبة والاراضي واقره المص
اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا لا كما مر وان التقى قوم
بالسيوف فاجلوا اي تقرقوا عن قتل فعلى اهل المحلة لان حفظها عليهم الا ان
يدعى الولي على اوليك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل المحلة شيء
ولا على اوليك حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبما اهل المحلة
لان قوله حجة عليه ويستلحق على صيغة اسم المفعول قال قتله زيد
حلف بالله ما قتله ولا عرفته فانت لا عيريد ولا يقبل قوله في حق من
يزعم انه قتله وبطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل عمر خلافا لهما او
بقتل واحد منهم بعينه للثبوت ومن جرح في فقتل منه فبقي ذافر اش

حتى مات فالدية والقسامة على ذلك الحى خلا فالابى يوسف فلو معة جرح
به رمق فحمله آخر لاهله فلك مدة فمات لم يضمن الحامل عند ابى يوسف
وفي قياس قول ابى حنيفة يضمن وفي رجلين بلا ثالث وجد احدهما
قتيلا ضمن الاخر لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه دنية عند
ابى يوسف خلا فالجد وفي قتيلا قرية لامرأة كره الحلف عليها وتدي
عاقبتها وعند ابى يوسف القسامة على العاقلة ايضا قال المتأخرون
والمرأة تدخل في التخلع مع العاقلة في هذه المسئلة كذا في الملتقى وهو
الاصح ذكره الزيلعي وان وجد قتيلا في دار نفسه فالدية على عاقلة
ورثته عند ابى حنيفة وعندهما وزفر لاشئ فيه اى في القتل المذكور
وبه يفتى كذا ذكره من لا خسر ويتبع المار حجة صدر الشريعة وتبعهما
المصنف وخالفهم ابن الكمال فقال لهما ان الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل
كأنه قتل نفسه فيكون هدر اوله ان القسامة انما تجب بظهور القتل
وحال ظهوره لدار لورثته فدنية على عاقلة لا يقال العاقلة انما يحملون
ما يجب على الورثة تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة
لان الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يقضى منه ديونه وتنفيذ
وصاياهم ثم يخلف الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان قتل اباه تجب
الدية على عاقلة وتكون ميراثا له فتنبه ولو وجد في ارض موقوفة او دار
كذلك يعني موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان
تدبيره اليهم وان كانت الارض او الدار موقوفة على المسجد فهو كالووجد فيه
اى في المسجد يلقى ودرر وسراجيه وغيرها وقد قدمناه قلت والتقييد
بكون الارباب الموقوف عليهم معلومين ليخرج غير المعلومين كالوكانت
وقفا على الفقراء والمساكين فان الظاهر ان الدية تكون في بيت المال لانه
حينئذ يكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه الجامع قاله المصنف
يجتا ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الحنيفة والفسطاط على من
يسكنها وفي خارجها اى الحنيفة والفسطاط ان كانوا اى ساكنوا خارجها
فبايل فعلى قبيلة وجد فيها ولو بين القبيلتين كان حكمه كما مر بين
القبيلتين ولو نزلوا جملة مختلفين فعلى كل العسكر ولو كانوا قد قاتلوا
عدوا فلا قسامة ولا دية ملتقى ولو كانت الارض التي نزل فيها العسكر
سماوكة فعلى المالك بالاجماع لانهم سكان ولا يزايمون المالك في القسامة
والدية درر لكن في الملتقى خلا فالابى يوسف فتنبه وفيها لو
وجد في قرية لا يتام لم يكن على الايتام قسامة وهي على عاقلة لانهم ليسوا
من اهل اليمن ولو كان فيهم مدرك فعليه لانه من اهل اليمن ولو اجمعه
فروغ لو وجد في دار صبي او معتوه فعلى عاقلة ولو في دار ذي حلف

حسن ويدي من ماله ولو تعاقلوا فعلى العاقلة ولو مر رجل في محلة فاصابه
سهم او حجو ولم يدري من اين ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة والدية
سراجيه وفي الحنينة وجد بهيمة او دابة مقتولة فلا شئ فيها وان وجد
مكاتب او مدبرا وام ولد قتيلا في محلة فالقسامة والقيمة على عواقلهم
في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار مولاه فهدر الاميرنا فقيمته
على مولاه لغرمائه حالة وان كانتا فقيمته على مولاه موجهة ولو وجد المولى قتيلا
في دار ماله فهدر ماله او لا فعلى عاقلة المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار ابيه
او امه او المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث
كتاب العاقل هو جمع معقله بفتح فسكون فضم وهي الدية
وتسمى عقلا لانها تعقل الدما من ان تسفك اى تمسكه ومنه العقل لانه يمنع
القبائح والعاقل اهل الديوان وهم العسكر وعند الشافعي اهل العشير وهم
العصبات لمن هو منهم فتجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل خرج ما
انقلب ما لا يصلح او بشبهة كقتل الاب ابنه عمرا فدنية في ماله كما مر في
الجنایات فتؤخذ من عطايهم او من ارضهم والفرق بين العطيّة والرّزق
ان الرزق ما يقرض في بيت المال بقدر الحاجة مشاهرة او مياومة والعطا
ما يقرض كل سنة لا يقدر الحاجة بل لصبره وعنايته في امر الدين في ثلاث
سنين من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القاتل عمرا بان قتل الاب
انه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي يجب حالا فان خرج
العطايا في اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه لحصول المقصود وان لم يكن
القاتل من اهل الديوان فعاقلة قبيلته واقاربه وكل من يتناصر
هو به تنوير البصائر وتقسيم الدية عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في
كل سنة الا درهم او درهم وثلاث ولم ترد على كل واحد من كل الدية في
ثلاث سنين على اربعة على الاصح ثم السنين بمعنى العطايات فتستأني
فليحفظ فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبائل تساع على
ترتيب العصبات والقاتل عندنا كما حددهم ولو القاتل امرأة او صبيا
او مجنونا فيشاركهم على الصحيح زيلعي وعاقلة المعتق قبيلة سيده ويعقل عن
مولى المولاة مولاه وقبيلة مولاه واعلم انه لا تعقل عاقلة جنابة عبد ولا عبد
وان سقط قوده بشبهة او قتله ابنه عمرا ولا ما لم يصلح او اعتراف
ولا ما دون نصف عشر الدية لقوله عليه السلام لا تعقل العواقل عمرا ولا
عبدا ولا اصحا ولا اعترافا ولا ما دون ارش الموضحة بل الحائى الا ان يصدقوه
في اقراره او تقوم حجة وانما قبلت البيعة هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر
لانها تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وهو الوجوب على العاقلة
ولو تصادق القاتل واوليا المقتول على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على

عاقلة بالبينة وكذاهما العاقلة فلا شيء عليها أي على العاقلة لأن تضادها
ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لأن تضادها حجة في حقها زيلعي
واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لأن الحق عليه ولو كان صبيا فالخصم ابوه
خاتمة **قلت** يوخد من قوله الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة
الفتوى وهي ان صبيا فقاه عيني صببية فانت فاراد وليها تحليف العاقلة
على نفق فعل الصبي والجواب انه لا تخلف لان ذلك فرع صحة الدعوى وهي غير
متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو اقر وبفعل الجاني
هل يصح اقرارهم بالنسبة اليهم حتى يقضي عليهم بالدية ام لا فان قلنا نعم ينبغي
ان يجري الحلف في حقهم لظهور فائدة قوله المص بحثا فيجوز وان جنى
حر على نفس عبد حطافه على عاقلة يعني اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل
اقرار العبد وقال الشافعي لا تتحمل النفس ايضا ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون
في العاقلة اذا لم يتناصروا يعني لو القاتل غيرهم والا فيدخلون على الصحيح
كأمر ولا يعقل كافر عن مسلم ولا يعلسه لعدم التناصر والكفار يتعاقلون
فيما بينهم وان اختلفت مللهم لان الكفر كله ملّة واحدة يعني ان تناسروا
والا ففي ماله في ثلاث سنين كالمسلم كما بسط في المجتبى فاذا لم يكن للقاتل
عاقلة كلفيط وحربي اسلم فالدية في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه
الفتوى درر وبرزازيه وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية
شاذة **قلت** وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من ان تناسروا قد
انعدم وبيت المال قد انهدم يرجح وجوبها في ماله فيودي في كل سنة
ثلاثة دراهم او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا
بد من حفظه واقره المص فيحفظ فقد وقع في كثير من المواضع انها في ثلاث
سنين فانهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو ذميا ففي ماله اجماعا برآيه
ومن له وارث معروف مطلقا ولو بعيدا او محروما بقر او كفر لا يعوله بيت
المال وهو الصحيح كما بسط في الخاتمة ولا عاقلة للعجم وبه جزم في الدرر قاله
المص لعدم تناسرهم وقيل لهم عواقل لانهم يتناصرون كالاساكفة والصبيا
والمرافين والرافيين فاهل محلة القاتل وصنعتهم عاقلة وكذلك
طلبة العلم **قلت** وبه افق الحلواني وغيره خاتمة زاد في المجتبى والحاصل
ان التناصر اصل في هذا الباب ومعنى التناصر انه اذا ضرب امرقا موا
معه في كفايته وتماه فيه وفي تنوير البصائر مغزيا للمحافظة والحق ان
التناصر فيهم بالحرف ففهم عاقلة الخ فيحفظ واقره القسطنطيني لكنه
حور شيخ شيخنا الحانوتي ان التناصر منتف الان لغلبة الحسد
والبغض وتمنى كل واحد المكروه لعصا حبة فتنبه **قلت**
وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله او بيت المال والله

اعلم **كتاب الوصايا** يا ايعم الوصية والا يصح يقال اوصى
المخلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي في باب مستقل
واوصى لفلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فحينئذ هي تملك مضاف الى
ما بعد الموت عينا كان او دينا **قلت** يعني بطريق التبرع ليخرج
نحو الاقرار بالدين فانه نافذ من كل المال كما سيجي ولا ينافيه وجوبها لحقه
تعالى فتأمله وهي على ما في المجتبى اربعة اقسام واجبة بالزكاة والكفارات
وقدنية الصيام والصلاة التي فرض فيها ومباحة لغني ومكروهة لاهل
فسوق والالتجئة ولا تجب للوالدين والاقرين لان اية البقرة فسوخة
بأية النساء سبها هو سبب التبرعات وشرائطها كون الموصي اهل للتملك
فلم تجز من صغير ومجنون ومكاتب الا اذا اضاف لعقده كما سيجي
وعدم استغراقه بالدين لتقدمه على الوصية كما سيجي وكون الموصي
له حيا وقتها تحقيقا او تقديره ليشمل الحمل الموصى له فانهمه فان به
يسقط ايراد الشر بنبلالة وكونه غير وارث وقت الموت ولا قاتل
وهل يشترط كونه معلوما **قلت** نعم كما ذكره ابن سلطان وغيره
في الباب الا في كون الموصي به قابلا للتملك بعد موت الموصي بعقد
من العقود ما لا او تنقعا موجود الحال ام معدوما وان يكون بمقدار
الثالث وركنها قوله اوصيت بكذا الفلان وما يجزى مجراه من الفاظ
المتعملة فيها وفي البدايع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر الايجاب فقط
قلت والمراد بالقبول ما يعم الصريح والدلالة بان يموت الموصي له بعد
موت الموصي بلا قبول كما سيجي وحكمها كون الموصي به ملكا جديدا للموصي
له كما في الهبة فيلزمه استبرأ الجارية الموصى بها ويجوز بالثالث للاجنبي
عند عدم المانع وان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة عليه الا ان يجزى ورثته
بعد موته فلا تعتبر اجازتهم حال حياته اصلا بل بعد وفاته وهم كبار
يعني يعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية على
عكس اقرار المريض للوارث ونذبت باقل منه ولو عند غنى ورثته او
استغناهم بحصتهم كتركها اي كاذب تركها بلا احد لها اي غنا واستغنا
لانه حينئذ صلة وصدقة وتوخر عن الدين لتقدم حق العبد وصحت
بالكل عند عدم ورثته ولو حكما كتمان لعدم المزاحم ولملوكه بثالث
حاله اتفاقا وتكون وصية بالعنق فان خرج من الثلث فيها والا
سعي في بقية قيمته وان فضل من الثلث منى فهو له او بدنا يبر او دراهم
مرسلة لا تصح في الاصح كما لا تصح بعين من اعيان ماله له وصحت
لمكاتب نفسه او لمدبره او لام ولد استحسانا لا لمكاتب وارثه وصحت
للحمل وبه كقول اوصيت بحمل جاريته او دابتي هذه لفلان ثم انما تصح

ان ولد الحمل لاقل من ستة اشهر لوزوج الحامل حيا ولو ميتا وهي معتدة حين
الوصية فلا قل من سنتين بدليل ثبوت نسبة اختيار وجوهه ولا فرق
بين الادامى وغيره من الحيوانات فلا وصى لما فى بطن دابة فلان لينفق
عليها صح ومدة الحمل للادامى ستة اشهر وللفيل احد عشر سنة وللابل
والخيل والحمار سنة وللبق تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر وللسمور
شهران وللكلب اربعون يوما وللطيور احدى وعشرون يوما فتستأفى مغزا
للاستيفان وقتها اى وقت الوصية وعليه المتوفى وفي النهاية من وقت
موت الموصى وفي الكافي ما يفيد انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان
به زاد فى الثلث ولا تصح الهبة للحمل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه ليقبض
عنه زليكى وغيره فلو صالح ابو الحمل عنه بما اوصى له لم يحجز لانه لا ولاية
للاب على الجنين ولو احيته **قلت** وبه علم جواب حادثة الفتوى وهي
انه ليس للموصى ولو مختارا التصرف فيما وقف للحمل بل قالوا الحمل لا يلى
ولا يولى عليه وصحت بالامة الاحملها لما تقرران كل ما صح افراده بالعقد
صح استثنائه منه ومالا فلا ومن المسلم للذى وبالعكس لآخرى في داره
فيدباده لان المستامن كالذى كما افاده المنلاجنا **قلت** وبه صرح
الحداوى والزليكى وغيرهما وسيجيئ متنا في وصايا الذى ولا لوارثه وقاله
بإشارة لانتسابا كما مر الا باجازه ورثته لقوله عليه السلام لا وصية
لوارث الا ان يحجزها الورثة يعنى عند وجود وارث آخر كما يفيد
آخر الحديث وسحقه وهم كبار عقلا فلم يحجز اجازة صغير ومجنون
واجازة المريض كابتداء وصية ولو اجاز البعض ورد البعض جاز
على المجيز بقدر حصته او يكون القاتل صبيا او مجنونا فتجوز بلا اجازة
لانها ليستا اهلا للعقوبة او لم يكن له وارث سواء كان في الخانية اى سوى
الموصى له القاتل او الوارث حتى لو اوصى لزوجته او هلى له ولم يكن ثمة
وارث آخر تصح الوصية ابن الكمال زاد في المحمية اوصت لزوجها بالنصف
كان له الكل **قلت** وانما قيدوا بالزوجين لان غيرهما لا يحتاج الى
الوصية لانه يورث الكل بده او رحم وقد قدمناه في الاقرار مغزا للشرى لانه
وفي الفتاوى النوازل اوصى لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امراته
فان لم تحجز فلها السدس والباقي للموصى له لان له الثلث بلا اجازة فبقى
الثلثان فلها ربعها وهو سدس الكل ولو كان مكانها زوج فان لم
يحجز فله الثلث والباقي للموصى له ولا من صبي غير مميذ اصلا ولو في
وجوه اخرى خلافا للشافعى وكذا لا تصح من مميذ الا في تجهيزه وامر
دفنه فتجوز استحسانا وعليه تحمل اجازة عمر رضى الله عنه لوصية
يا فاع يعنى المراهق وان وصيلة مات بعد الادراك او اضافها كان

ادركت فتلقى لفلان لم يحجز لقصور ولايته فلا يملكه تجهيزا او تعليقا كما في
الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله ولا من عبد ومكاتب وان ترك المكاتب
وقاء وقيل عندهما تصح في صورة ترك الوفاة لا اذا اضافها كل منهما
وعبارة الدرر اضافها الى العتق فتصح لزوال المانع وهو حق المولى ولا من
معتقل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى صار له اشارة معهودة
فهو كآخرى وقد مر الامتداد سنة وقيل ان امتدت لموته جازا اقراره بالاشارة
والاشهاد عليه وكان كآخرى قالوا وعليه الفتوى درر وسيجيئ في مسائل شتى
وانما يصح قبولها بعد موته لان اوان ثبوت حكمها بعد الموت قبيل قبولها
وردها قبله وانما تملك بالقبول الا اذا مات موصيه ثم هو بلا قبول فهو اى
المال الموصى به لورثته بلا قبول استحسانا كما مر وكذا لو اوصى للمجنين يدخل
في ملكه بلا قبول استحسانا لعدم من يلى عليه ليقبل عنه كما مر وله اى للموصى
الرجوع عنها بقوله صرح او فعل يقطع حق المالك عن الغصب بان يزيل
اسمه واعظم منافعه كما عرف في الغصب او فعل ين يدعى الموصى به مسا
يمنع تسليمه الا به كملت السويق الموصى به بيمين والبناء في الدار الموصى بها
بخلاف تخصيصها وهدم بناها لانه تصرف في البايع وتصرف عطف على قبول
صرح وعطف ابن الكمال تبع الدرر باو وعليه فهو اصل ثالث في كون فعله
يفيد رجوعه عنها كما يفيد من الدرر فتدبر يزيل ملكه فانه رجوع عاد
ملكه ثانيا ام لا كالباع والهبة وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه
لا يكون راجعا بغسل ثوب اوصى به لانه تصرف في النفع واعلم ان التغير
بعد موت الموصى لا يضر اصلا ولا يحجزها درر وكثر وقاياه وسيف
الجمع به يفتى ومثله في العيني ثم نقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع
وفي السراجية وعليه الفتوى واقره المص وكذا لا يكون راجعا بقوله كل
وصية اوصيت بها فحرام او ربا او اخرتها بخلاف قوله تركتها بخلاف
قوله كل وصية اوصيتها فهي باطلة او الذى اوصيت به لزيد فهو لمرو او
لفلان وارث فكل ذلك رجوع عن الاول وتكون لوارثه بالاجازة كما مر ولو
كان فلان الاخر ميتا وقتها فالاولى من الوصيتين بحالها لبطان الثانية
ولو حيا وقتها فمات قبل الموصى بطلت الاولى بالرجوع والثانية بالموت وبطل
هبة المريض ووصيته لمن نكحها بعدها اى بعد الهبة والوصية لما تقرر
انه يعتبر لجواز الوصية كون الموصى له وارثا او غير وارث وقت الموت
لا وقت الوصية بخلاف الاقرار لانه يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث
يوم الاقرار فلو اقر لها فتمكها فمات جاز ويبطل اقراره ووصيته وهبته لانه
كافر او عبدا او مكاتبان اسلم او اعتق بعد ذلك لقيام النية وقت الاقرار
فيورث تهمة الايتار وهبة مقعد ومفلوج واشتل ومسلول به علة السل

وهو قرح في الرية من كماله ان طالت مدته سنة ولم يخف موته منه والا
بطل وخيف موته فمن ثلثه لانها امر من منة لا قاتلة قيل وصى الموت
ان لا يخرج لحوارج نفسه وعليه اعتمد في التجريد بزازيه والمختار انه ما كان
الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش فتهتاف عن طهبة الذخيرة واذا
اجتمع الوصايا قدم الفرض وان اخرج وان تساوت قوة قدم ما قدم اذا
ضاق الثلث عنها قال الزيلعي كفارة قتل وظهار وتيمم مقدمة على الفطرة
لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والفطرة على الاضحية لوجوبها اجماعا ودون
الاضحية وفي القهستاني عن الظهيرية عن الامام الطواوسي ببدا بكفارة
قتل ثم يمين ثم ظهار ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدم
العشر على الخراج وفي البرجندي من ذهب ابي حنيفة اخر ان حج النفل افضل
من الصدقة اوصى بحج اى حجة الاسلام اجمع عنه داكبا فلم يبلغ النفقة من
بلده فقال رجل انا اجمع عنه بهذا المال ماشيا لا يجوز به فتهتاف معزيا
للتخمة من بلده ان لفي نفقته ذلك والا فني حيث تلقي وان مات حاج في
طريقه واوصى بالحج عنه حج من بلده راكبا وقال من حيث مات استخانا
هدياته ومجتيه وملتقى قلت ومفاده ان قوله قياس وعليه المتون فكان
القياس هنا هو المعتمد فافهم ان بلغ نفقته ذلك والا فني حيث تبلغ
ومن لا وطن له من حيث مات اجماعا اوصى بان يشتري بكل ماله عبد يعفق
عنه عن الموصى ولم تجز الورثة بطلت كذا اذا اوصى بان يشتري له عبد
بالف درهم وزاد الالف على الثلث وقال لا يشتري بكل الثلث في المسئلتين
تجمع من يرضى اوصى بوصايا ثم برى من مرضه ذلك وعاش سنتين ثم مرض
فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا فقد اوصيت بكذا كذا
في الخائنة اوصى بوصية ثم جن ان اطبق المجنون حتى بلغ ستة اشهر بطلت
والا لا وكذا لو اوصى ثم اخذ بالوسواس فصار محتوها حتى مات بطلت
خائنه اوصى بان يعار بيته من فلان او بان يسقي عنه الماء شهرا في الموسم او في
سبيل الله فهو باطل في قول ابي حنيفة خائنه كذا لو اوصى بهذا اللبن لدواب
فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعلف بهاد واب فلان جاز ولو اوصى بان
ينفق على فرس فلان كل شهر كذا جاز وتبطل ببيعها ولو اوصى بسكنى داره
لرجل ولا مال له سواها جاز وله سكناها مادام حيا وليس للوارث بيع ثلثها
وقال ابو يوسف له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويفرز الثلث للوصية
خائنه ولو اوصى بقطعة لرجل ويحبه لآخر اوصى بلحم شاة معينة لرجل
ويجدها لآخر اوصى بجنطة في سبيلها لرجل وبالثمن لآخر جازت الوصية
لها وعلى الموصى لها ان يدوس ويسلخ الشاة اوصى بثلث ماله لبيت المقدس
جاز ذلك وينفق في عمارة بيت المقدس وفي سراجة ونحوه قالوا وهذا

يقيد جواز النفقة من وقف المسجد على قناديله وسرجه وان يشتري بذلك
الزيت والنقط للقناديل في رمضان خائنه وفي المجتبى اوصى بثلث ماله
للمكعبة جاز ويصرف لفقرا للعبة لا غير وكذا المسجد وللقدس وفي الوصية
لفقرا الكوفة جاز لغيرهم وفي الخائنة اوصى بعبد يخدم المسجد ويؤذن فيه
جاز ويكون كسبه لوارث الموصى ولو اوصى بثلث ماله لأعمال البر لا يصرف
ثلثه لبناء السجن لان اصلاحه على السلطان اوصى بان يتخذ الطعام
بعد موته للناس ثلاثة ايام فالوصية باطلة كما في الخائنة عن ابي بكر
البلخي وفيها عن ابي جعفر اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته ويطعم الذين يخفون
التغرية جاز من الثلث ويحل لمن طال مقامه او ساقته لمن يبطل ولو فضل
طعام ان كثير يضمن والا لا انتهى قلت رجل المص الاول على طعام
تجتمع له الناحيات يقيد ثلاثة ايام فتكون وصية لمن فبطت والثاني
على ما كان لغيره من فروع اوصى بان يصلي عليه فلان او يحمل بعد موته
الى بلدة اخرى او يكفن في ثوب كذا او يطحن قبره او يضرب على قبره فته
او لمن
يقر عند قبره بشئ معين فهي باطلة سراجيه ونحقيقه اوصى بثلث ماله
لله فهي باطلة وقال محمد تفرغ لوجوه البر قال اوصيت لفلان باللف
وهو عشر مالى لم يكن له الا الالف وفي اوصيت له بجميع ما في هذا الكيس وهو
الف فاذا فيه الفان ودناير وجواهر فطه له ان خرج من الثلث مجتبى قال
لمد يونه اذا مت فانت برى من ديني عليك وصيته ولو قال ان مت
لا يبر المخاطرة يدخل المجنون في الوصية للمرضى وفي الوصية للعلماء يدخل
المتكلمون في بلاد خوارزم دون بلادنا ولو اوصى للعقلاء يصرف للعلماء
الزاهدين لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتنبه واعلم ان الوصية في يد الموصى
او ورثته بمنزلة الوديعة سراج باب الوصية بثلث ماله
اذا اوصى بثلث ماله لزيد والاخر بثلث ماله ولم تجز ثلث لهما نصيبين
اتفاقا وان اوصى بثلث ماله لزيد والاخر سدس ماله فالثلث بينهما
اثلاثا اتفاقا وان اوصى لاحدهما بجميع ماله والاخر بثلث ماله ولم
تجز الورثة ذلك فثلثه بينهما نصفان لان الوصية باكثر من الثلث
اذا لم تجز تقع باطلة فيجعل كانه اوصى لكل بالثلث فينصف
وقالا ارباعا لان الباطل ما زاد على الثلث فاضرب الكل في الثلثين
يحصل اربعة تجعل ثلث المال ولا يضرب الموصى له بالثلث من الثلث
عند ابي حنيفة المراد بالضرب المصطلح بين الحساب فعنده سهام الوصية
اثنا عشر فاضرب نصف كل في الثلث يكن سدسا فلكل سدس المال
وعندها اربعة كما قدمنا الا في ثلاث مسائل وهي الحياطة والسعاية والدرهم
المرسلة اى المطلقة عن الحفيدة بثلث او نصف او نحوها ومن صور

ذلك ان يوصي لرجل بالف درهم مثلا او بحاييه في بيع بالف درهم او يوصي
بعتق عبد قيمته الف درهم وهي ثلثا ماله ولاخر ثلث ماله ولم يجز
فالثلث بينهما اثلاثا اجماعا او بمثل نصيب ابنه صحت له ابن اولاد بنصيب
ابنه لا لوله ابن موجود وان لم يكن له ابن صحت عناية وجوهه زاد
في شرح التكله وصار كالواوصي بنصيب ابن لو كان انتهى وفي المجتبى
ولو اوصي بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى ونقل المص
عن السراج ما يخالفه فتنبه وله في الصورة الاولى ثلث ان اوصي
مع ابنتين ونصف مع ابن واحد ان اجاز ومثلهم البنات والاصل
انه متى اوصي بمثل نصيب الورثة يزاد مثله على سهام الورثة
مجتبى ويجز او سهم من ماله فالبيان الى الورثة يقال لهم اعطوه
ما شئتم ثم التسوية بين الجز والسهم عرفنا واما اصل الرواية فجلا
وان قال سدس مالى له ثم قال ثلثه له واجاز والثلث اى حصة
الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث مقدما كان
او موخر اخذ بالتيقن وبهذا اندفع سوال صدر الشريعة وشك ابن الكمال
وفي سدس مالى مكررا له سدس لان المعرفة قد اعيدت معرفة وبذلك دراهيم
او غنم او ثيابا متفاوتة فلو اتخذت فكالدرهم او عبيده ان هلك ثلثاه
فله جميع ما بقى في الاولين اى الدراهم والغنم ان خرج من ثلث باقى جميع
اصناف ماله اخير جلي وثلث الباقي في الاخرين اى الثياب والعبيد وان
خرج الباقي من ثلث كل المال وكالاول كل واحد جنس لكيل وموزون وثياب
مخذة وضابطة ما يقسم جبرا وكالثاني كل مختلف الجنس وضابطة
ما لا يقسم جبرا وبالف وله دين من جنس الالف وعين فان خرج الالف
من ثلث العين دفع اليه والا يخرج ثلث العين يدفع له وكلما خرج
شيء من الدين دفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الالف وثلثه
لزيد وعمر وهو اى عمر وميت لزيد كله اى كل الثلث والاصل ان
الميت او المعدوم لا يستحق شيئا فلا يزاح غيره وصار كالواوصي لزيد
وجدار هذا اذا خرج الزاح من الاصل اما اذا خرج الزاح بعد صحة
الايجاب يخرج بحصته ولا يسلم للآخر كل الثلث لثبوت الشركة كالس
قال ثلث مالى لفلان وفلان ابن عبد الله ان مت وهو فقير فمات الوصى
وفلان ابن عبد الله عني كان لفلان نصف الثلث وكذا الوماث احدلها
قبل الوصى وفروعه كثيرة واصله العول عليه انه متى دخل في الوصية
ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الاخر ومتى لم يدخل في
الوصية لفقد الاهلية كان الكل للاخر ذكره الزيلعي وقيل العبرة بوقت موت
الوصى واليه يشير كلام الدرر تبعه للكا في حيث قال اوله ولولد بكر فمات

ولده قبل موت الوصى الى اخره لكن قول الزيلعي فيما مر اما اذا خرج الزاح
بعد صحة الايجاب الى اخره صرح في اعتبار حالة الايجاب وقيل فيه
روايتان ولو قال بين زيد وعمر وهو ميت لزيد نصفه لان كلمة
بين توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت فله نصفه
ايضا وثلثه وهو اى الوصى فقير وقت وصيته له ثلث ماله عند موته
سواء اكتسبه بعد الوصية او قبلها لما تقر بان الوصية ايجاب بعد الموت
اذا لم يكن الوصى به عينا او نوعا معيننا اما اذا اوصى بعين او نوع
من ماله كثلث غنم فهلك قبل موته لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب
غيرها ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها اى الغنم ثم مات صحت في
الصحيح لان تعلقها بالنوع كتعلقها بالمال ولو قال له شاة خرمالى وليس له
غنم يعطى قيمة الشاة بخلاف قوله له شاة من غنم ولا غنم له يعنى لاشيائه
له فانها تبطل وكذا لو نصفها لماله ولا غنم له وقيل نعم وكذا الحكم في كل نوع من
انواع المال كالبقرة والثوب ونحوها زيلعي وثلثه لامهات اولاده وهن
ثلاث وللفقراء والمساكين لمن اى امهات الاولاد ثلاثة اسهم من خمسة
وسهم للفقراء وسهم للمساكين وعند محمد يقسم اسباعا لان لفظ الفقراء والمساكين
جمع واقله اثنان قلنا الى الجنسية تبطل الجمعية وثلثه لزيد وللمساكين لزيد
نصفه ولهم نصفه وعند محمد اثلاثا كما مر ولو اوصى بثلثه لزيد وللفقراء
والمساكين قسم اثلاثا عند الامام وانصافا عند ابى يوسف واخماسا عند
محمد اختيار ولو اوصى للمساكين كان له الصرف الى مسكين واحد وقال محمد
لاثنين على ما مر فلا يجوز صرف مال المساكين لاقبل من اثنين عنده والخلاف فيما اذا
لم يشر الى المساكين فلو اشار الجماعة وقال ثلث مالى لهذه المساكين لم يجز صرفه
لواحد اتفاقا ولو اوصى لفقرا بلخ فاعطى غيرهم جاز عند ابى يوسف وعليه الفتوى
خلاصة وشربلاية وبماية لرجل وبماية لآخر فقال لآخر اشركتك معها ماله ثلث كل
ماية لتساوى نصيبهما فامكنت المساواة فلكل ثلثا الماية ولو باربعماية مثلا
له وبمايتين لآخر فقال لآخر اشركتك معها ماله نصف ماله لثبوت
نصيبهما فيساوى كلاهما وثلث ماله لرجل ثم قال لآخر اشركتك او ادخلتك
معه فالثلث بينهما لما ذكرنا وان قال لورثته لفلان على دين فصدقوه فانه
يصدق وجوبا الى الثلث استحسانا بخلاف قوله كل من ادعى على شيئا فاعطوه
لانه خلاف الشرع الا ان يقول ان راى الوصى ان يعطيه فيجوز من الثلث
ويصير وصيته ولو قال ما ادعى فلان من مال فهو صادق فان سبق منه دعوى
في شئ معلوم فهو له والا لا يجتبى فان اوصى بوصايا مع ذلك اى مع قوله
لورثته لفلان على دين فصدقوه عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثا
للورثة وقيل لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدقوه فيما شئتم وما بقى

من الثلث فلو صايا والدين وان كان مقدما على الحقين الا انه مجهول وطريق
تعيينه ما ذكر في اخذ الورثة بثلاثي ما اقربا به والموصي لهم بثلاث ما اقربا
به وما بقي فلمهم ويجلف كل على العلم لو ادعى الزيادة **قلت** بقي لو كان كانت
الوصايا دون الثلث هل يغزل الثلث كله ام بقدر الوصايا لم اراه وبقي ايضا
هل يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث برأيه الكال به ولا جنبي ووارثة
او قاتله له نصف الوصية وبطل وصيته للوارث والقاتل لانها من اهل
الوصية على ما مر ولذا نص في اجازة الورثة بخلاف ما اذا اقر بعين او دين
لوارثه ولا جنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي ايضا لانه اقرار بعقد سابق
بينهما فاذا لم ينعنه لغى باقية ضرورة قيل هذا اذا تضاد قافان انكر احدهما
شركة الآخر صح اقراره في حصته الاجنبي عند محمد وعندهما تبطل في الكل لما قلنا
زيكعي ولو اوصى بثلثين متفاوتة جيد ووسط وردى لثلاثة انفس لكل
منهم ثوب فضاغ منها ثوب ولم يدري اي هو الوارث يقول لكل منهم هلك
حقك بطلت الوصية لجهالة المستحق كوصيته لاحد هذين الرجلين الا ان
سأحو او سئلوا ما بقي منها فتعود صحيحة لزال المانع وهو المحجور فتقسم لذي
الجيد ولذي الردى ثلثان ولذي الوسط ثلث كل واحد منهما لان التسوية بقدر
الامكان ولو اوصى احد الشريكين ببيت معين من دار مشتركة وقسم ووقع
في حظه فهو للموصي له ولا يقع في حظه فله مثل ذرعه صرح صدر الشريعة
وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع الخ لكان اولى والاقرار ببيت
معين من دار مشتركة مثلها اي مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف عين اي معين
بان كانت ودیعة عند الموصي من مال اخر فاجاز رب المال الوصية بعد موت
الموصي ودفعه اليه صح وله المنع بعد الاجازة لان اجازته تبرع فله ان
يمنع من التسليم واما بعد الدفع فلا رجوع له شرح تكلم بخلاف ما اذا
اوصى بالزيادة على الثلث او لقائله او لوارثه فاجازتها الورثة حيث
لا يكون لهم المنع بعد الاجازة بل كسروا على التسليم لما تقرر ان المجاز له
يملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي من قبل المخير ولو اقر احد الابن
بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره في ثلث نصيبه لانصفه
استحسانا لانه اقر له بثلاث شايغ في كل التركة وهي معها فيكون مقصرا
بثلث ماسعه وبثلث ماسع اخيه بخلاف ما لو اقر احدهما بدين على ابيهما
حيث يلزمه كله لتقدم الدين على الميراث وبما تفرقت بعد موت الموصي
ولذا وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له ولا يخرجان اخذ الثلث
منهما ثم منه لان البيع لا يلزم الاصل وقالوا لا ياخذ منهما على السوا هذا اذا
ولدت قبل القسمة وقبول الموصي له فلو بعد عنها فهو للموصي له لانه غنا
ملكه وكذا لو بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكر القدروري ولو قبل موت

الموصي فلو ورثة والكسب كالولد فيما ذكر **باب** **العتق في**
المرض يعتبر حال العتق في تصرف منجز هو الذي اوجب حكمه في الحال فان
كان في الصحة فن كل ماله والا فمن ثلثه والمراد بالتصرف الذي هو انشاء ويكون
فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال والتكاح
فيه ينفذ بقدر مهر المثل من كل المال والمضاف الى موته وهو ما اوجب
حكمه بعد موته كانت حر بعد موتى او هذا الزيد بعد موتى من الثلث وان
كان في الصحة ومرض صح منه كالصحة والقعد المفلوج والمسلول اذا اقلوا
ولم يقعه في الفراش كالصحيح يجتبي ثم من حره التطاول سنة وفي المرض
المعتبر المبيع لصلاته قاعدا اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه وضمانه
كل ذلك حكم حكم وصيته فيعتبر من الثلث قد منا في الوقت ان وقف المربعين
المديون بحيط باطل فليحفظ وليجوز ويترجم اصحاب الوصايا في الضرب
ولم يسع العبد ان اجنر عتقه لان المنع لحقهم فيسقط بالاجازة فان
حاجي حر وضاف الثلث عنهما فهي اي المحابات احق وبعبارة بان حر
فحاجي استويا وقالوا لا عتقه اولى فيها ووصيته بان يعتق عنه بهذه
المائة عبد لا تنفذ الوصية بما بقي ان هلك درهم لان القرية تتفاوت
بتفاوت قيمة العبد بخلاف الخ وقالوا لها سوا وتبطل الوصية بعتق
عبد بان اوصى بان يعتق الورثة عبده بعد موته ان جنبي بعد موته
قدفع بالجناية كالوبيع بعد موته بالدين وان فدى الورثة العبد لا تبطل وكان
الفداء في اموالهم بالتزامهم ولو اوصى بثلثه اي ثلث ماله ليكر وترك عبدا
فاقر كل من الوارث وبكر ان الميت اعتق هذا العبد فادعى بكر عتقه في الصحة
لينفذ من كل المال وادعى الوارث عتقه في المرض لينفذ من الثلث ويقدم
على بكر فالقول للوارث مع اليمين لانه ينكر استحقات بكر ولا شيء لو زيد
لذا نسخ المتن والشرح **قلت** صوابه ليكر لانه المذكور ولا غاية الامر
ان القوم مثلوا بزيد فقير المص او لا ونسبه ثانيا والله اعلم الا ان
يفضل من ثلثه شيء من قيمة العبد او تقدم حجة على دعواه فان الموصي
له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد ولو ادعى رجل ديننا على الميت وادعى
العبد عتقا في الصحة ولا مال له غيره فصدقهما الوارث سعى في قيمته وتدفع
الى الغريم وقالوا لا يعتق ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك ابنا
والف درهم فادعاهما رجل ديننا وآخر ودیعة وصدقهما الابن فالالف
بينهما مضافان عنده وقالوا الودیعة اقوى **قلت** وعكس في الهداية
فقال عنده الودیعة اقوى وعندهما سوا والا صح ما ذكرنا كافي الكافي وتماه
في الشربلالية فليحفظ **باب** **الوصية للاقارب وغيرهم**
جازه من لصق به وقالوا من يسكن في محلة ويجمعهم مسجد المحلة وهو استخاف

وقال الشافعي الحارثي اربعين دار من كل جانب وصهره كل ذي رحم
محرم من عرسه كآبائها وأعمامها وأخوالها وأخواتها وغيرهم بشرط موته
وهي منكوتة او معتدة من رجعي فلو من يمين لا يستحقها وان ورثت
منه قال الحلواني هذا في عرسهم واما في عرسنا فيختص بابويها عنانية
وغيرها واقره التستائي قلت لكن جزم في البرهات وجزء بالاول
واقتره في الشربلاية ثم نقل عن العيني ان قول الهداية وغيرها انه عليه
السلام لما تزوج صفيه صوابه جوهر بنت الحارث قلت فلم تحفظ
هذه الفائدة وختمه زوج كل ذي كذا النسخ قلت الموقوف لعامة
الكتب ذات رحم محرم منه كازواج بناته وعماته وكذا كل ذي رحم
من ازواجهن قيل هذا في عرسهم وفي عرسنا الصهر ابوالمرأة وامها
والختن زوج المحرم فقط زبلي وغيره زاد التستائي وينبغي في
ديارنا ان يختص الصهر بابي المرأة الزوجة والختن بزواج البنت
لانه المشهور واهله زوجته وقالوا كل من في عياله ونفقته غير
مما يليه وقولها استحان شرح تكملة قال ابن الكمال وهو مؤيد بالنهي
قال تعالى فحينئذ واهله الامراته انتهى قلت وجوابه في المطولات والاهل
بيتته وقبيلته التي ينسب اليها حينئذ يدخل فيه كل من ينسب اليه من
قبل ابايه الى اقصى اب له في الاسلام سوى الاب الاقصى لانه مضاف اليه
تستائي عن الكرماء في الاقرب والابعد والذكر والانثى والسلم والكافر والصغير
والكبير فيه سواء ويدخل فيه الغني والفقير ان كانوا لا يحصون كما في الاختيار
ويدخل فيه ابوه وجده وابنه وزوجته كما في شرح التكملة يعني اذا كانوا
ايوتونه ولا تدخل فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة
امه لان الولد انما ينسب لابيه لا لأمه وجنسه اهل بيت ابيه لان الانسان
ينحس بابيه لا بأمه وكذا اهل بيته واهل نسبه كاله وجنسه فحكمه
حكمه ولو وصفت المرأة لجنسها واهل بيتها لا يدخل ولدها اي وليد
المرأة لانه ينسب الى ابيه لا اليها الا ان يكون ابوه اي الولد من قوم ابيها
فحينئذ يدخل لانه من جنسها ذكر وكافي وغيرها قلت ومفاده
ان الشرف من الام فقط غير معتبر كما في اخر فتاوى ابن نجيم وبداقني شيخنا
الرملي نعم له منزلة في الجملة وان اوصى لا قاربه او لذي قرابة كذا النسخ
قلت صوابه لذوي اولاد حاصه او لانسائه فهي للاقرب فالاقرب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان قيل من قال للوالد قريب فهو
عاق وللولد ولو ممنوعين يكفر ورق كما يفيد عموم قوله والوارث واما
المجد وولد الولد فيدخل في ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار
ويكون للثنتين فصاعدا يعني اقل الجمع في الوصية اثنان كما في الميراث

فان كان له الموصي عمان وخالان فهي لعميه كالارث وقالوا ارباعا ولوله
عم وخالان كان له النصف ولها النصف وقالوا اثلاثا ولو عم واحد لا غير
فله نصفها ويرد النصف الاخر الى الورثة لعدم من يستحقه ولو عم وعمته استويا
لاستوا قرابتهما ولو انعدم المحرم بطلت خلافا لهما ولولد فلان فهي للذكر
الانثى سواء لان اسم الولد يعم الكل حتى الحل ولا يدخل ولد ابن مع ولد صلب
فلوله بنات لصلبه وبنو ابن فهي للبنات عملا بالحقيقة فلو تعذر تصرف
للمحرم تخريعا عن التعطيل ولا يدخل اولاد البنات وعن محمد بن مخلون اختيار
لورثة فلان للذكر مثل حظ الانثيين لان اعتبار الورثة بشرط صحتها اي الوصية
هنا اي في الوصية لورثة فلان وما في معناها لعقب فلان موت الموصي
لورثته او لعقبه قبل موت الموصي لان الورثة والعقب انما يكون بعد
الموت ثم ان كان معهم موصى له آخر قسم بينهم وبينه على عدد الرؤس
ثم ما اصاب الورثة يقسم بينهم للذكر كالثنتين كما مر فلو مات الموصي قبل
موته اي الموصي لورثته او لعقبه بطلت الوصية لورثته او لعقبه ثم
ان كان معهم موصى له آخر كقوله او صيت لفلان ولورثته او لعقبه
كانت الوصية كلها لفلان الموصى له دون ورثته وعقبه لان الاسم لا يتناولهم
الا بعد الموت وتامة في السراج وفيه عقبه ولده من الذكور والاناث فان
ماتوا فولد ولده كذلك ولا يدخل ولد الاناث لانهم عقب ابايهم لاله وفي
ايتام بنيه اي بني فلان واليتم اسم لمن مات ابوه قبل الحلم قال عليه السلام
لا يتم بعد البلوغ وعمايهم وزمنايهم واراملهم الارامل الذي لا يقدر
على شيء رجلا كان وامرأة ويؤيده قوله دخل في الوصية فقيرهم
وعينهم وذكرهم وانما هم وقسم سوية ان احصوا بغير كتاب وحساب
فانه حينئذ يكون تملككهم والاعقاربهم يعطى الوصى من شأنهم شرح
التكملة لتعذر التملك حينئذ فيراد به القرابة وفي بني فلان يختص
بذكورهم ولو اغنيا الا اذا كان فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسم فخذ
فيتناول الاناث لان المراد حينئذ مجرد الانتساب كما في بني آدم ولهذا
يدخل فيه ايضا مولى العتاقة ومولى الموالاة وحلفاء وهم يعني وهم
يحصون والا فالوصية باطلة والاصل ان الوصية متى وقعت باسم
ينبئ عن الحاجة كايتم بني فلان تصح وان لم يحصوا على ما مر لوقوعها
لله تعالى وهو معلوم وان كان لا يبي عن الحاجة فان احصوا صحت ويجعل
تمليكها والابطال وتامة في الاختيار او وصى من له معتقون ومعتقون
لمواليه بطلت لان اللفظ مشترك ولا عموم له عندنا ولا قرينة تدل على
احدهما ولا فرق في ذلك عند عامة اصحابنا بين النقي والابنات واختار
شمس الاجمة وصاحب الهداية انه يعم اذا وقع في حيز النقي وحينئذ فقولهم لو

حلف لا يكلم مولى فلان بعم الا علا والاسفل لا الوقوع في التقي بل لا
الحامل على اليمين بفضه وهو غير مختلف عنكايه واقره المص الا اذا عينه اي
الا علا او الاسفل قبل موته فحينئذ تصح لزوال المانع ويدخل فيه اي في
الموالي من اعتقه في صحته ومرضه لا يدخل فيه مدبروه وامهات اولاده
وعن ابي يوسف يدخلون اوصى بثلث ماله الى الفقهاء دخل فيها من
يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها كذا في
القنية قال حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية
اوصى بان يطحن قبره او يضرب عليه قبة فهي باطلة كما في الخائنة وغيرها
وقدمناه عن السراجية لكن قد مناعها في الكراهية انه لا يكره تطيين
القبور في المختار فينبغي ان يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبنى على القول
بالكراهية لانها حينئذ وصية بالكره قاله المص **قلت** وكذا ينبغي ان يكون
القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بقا على القول بكرهية القراءة على
القبور اذ بعد جواز الاجارة على الطاعات اما على المفتي به من جوازها فينبغي
جوازها مطلقا وتامة في حواشي الاشياء من الوقف وحرره تنوير البصائر
انه يتعين المكان الذي عينه الواقف لقراءة القرآن وللتدريس فلو لم يباشر
فيه لا يتحقق المشروط له لما في شرح المنظومة يجب اتباع شرط الواقف و
بالمباشرة في غير المكان الذي عينه الواقف يفوت غرضه من احيا تلك البقعة
قال وتحقيقه في الدورة السنية في مسألة استحقاق الجاهلية والله اعلم
باب الوصية بالخدمة والسكنى والثر وصحت
الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وابد او يكون مجوسا على
ملك الميت في حق المنفعة كما في الوقف كما بسط في الدرر وبغلتها فان
خرجت الرقبة من الثلث سلمت اليه اي الى الموصى له لها اي لاجل الوصية
والا تخرج من الثلث تقسم الدار اثلاثا اي في مسألة الوصية بالسكنى
اما في الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر كما في وتهايا العبد بخدمة
ان لا تها هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار ولا الخدمة العبد وقسمته
الدار بقدر ثلث جميع المال كما افاده صدر الشريعة وليس للورثة
بيع ما في ايدهم من ثلثها على الظاهر لثبوت حق في سكنى كلهما بظهور
مال اخر او تجزأ ما في يده في يراحمهم في باقيها والبيع ينافيه فنعموا
عنه وعن ابي يوسف لهم ذلك وليس للموصى له بالخدمة والسكنى ان
يوجر العبد والدار لان المنفعة ليست بال على اصلها فاذا ملكها بعوض
كان مملوكا اكثر مما ملكه يعني وهو لا يجوز ولا للموصى له بالغلة استخدام
اي العبد او سكنها اي الدار في الاصح ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه
الفتوى شرح وهبانية لان حقهم في المنفعة لا العين وقد علمت الفرق

بينهما ولا يخرج الموصى له العبد الموصى بخدمته من الكوفة مثلا الا اذا
كان ذلك مكانه واهله في موضع اخر ان يخرج من الثلث والا فلا يخرج
الا باذن الورثة لبقا حقهم فيه وموته اي الموصى له في حياة الموصى
بطلت الوصية وبعد موته يعود العبد والدار الى الورثة اي ورثة
الموصى بحكم الملك ولوا تعلق الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بها عيدا يقوم
مقام الاول ولهذا يمنع المريض من التبرع بالكثير من الثلث كذا ذكره المص
في الرهن ولوا وصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لآخر وهو يخرج من
الثلث صح وتامة في الدرر وفي الشربلالية ونفقته اذا لم يطوق الخدمة
على الموصى له بالرقبة الى ان يدرك الخدمة فيصير كال كبير ونفقة الكبير على
من له الخدمة وان ابا الاتفاق عليه رده الى من هو له كالمستعين مع المعير
فان جفا الفدا على من له الخدمة ولو افاده صاحب الرقبة او يدفعه
وبطلت الوصية بثمره بستانه فوات والحال ان فيه ثمرة له هذه للثمر
فقط وان زاد ابداله هذه الثمرة وما يستقبل كما في الوصية بغلة
بستانه فان له هذه وما يحدث ضم ابداء او لا وان لم يكن فيه اي البستان
والمسئلة بحالها ثمرة حين الوصية فهي كالوصية بالغلة في تناولها الثمرة
المعدومة ما عاش الموصى له في يلقى وفي العناية السقي والخراج وما فيه
اصلاح البستان على صاحب الغلة لانه هو المنتفع به فصار كالنفقة في
فصل الخدمة **تنبيه** بالغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرايتها واجرة
الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة **قلت** وظاهره دخول ثمن
الحور ونحوه في الغلة فيجوز وبصوف غنمه وولدها ولبسها له ما بقي
في وقت موته سوا قال ابداء او لا لان المعدوم منها لا يستحق بشئ من
العقود فكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة المساقاة اوصى بجعل
داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجازوا بجعل مسجدا لزوال المانع
باجازتهم فان لم يجزوا يجعل ثلثها مسجدا رعاية لجانب الوارث
والوصية وبظهر مركبة في سبيل الله بطلت لان وقف الموقوف باطل
عنده قلنا الوصية وعندهما يجوز ان يدر قال المص وفيه نظر لان الوصية
تصح حيث لا يصح الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة والصوف ونحو
ذلك كما مر اوصى بشئ للمسجد لم يخرج الوصية لانه لا يملك وجوزها
محمد قال المص ويقول محمد اني مولانا صاحب البحر الا ان يقول الموصى
ينفق عليه فيجوز اتفاقا قال اوصيت بثلثي مالي لفلان او فلان بطلت
عند ابي حنيفة لجهالة الموصى له وعند ابي يوسف لهما ان يطع على ابي
اخذ الثلث وعند محمد يخرج الورثة فايها شاءوا **فصل**
في وصايا الذمي وغيره ذي حول داره بيعة او بيعة نارية وصحة

فمات فهي ميراث لانه كوقف لم يسجل واما عندها فلانه معصية وليس هو
كالمسجد لانهم يسكنون ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يورث
قطعا قاله المص وغيره لانه لم يصير محوزا خالصا لله تعالى وان
أوصى الذي ان بنى داره ببيعة أو نيسة لمعينين فهو جائز من الثلث
ويجعل تملكها وان أوصى بداره ان تبني كنيسة أو بيعة في القرى
فلو في المص لم تجز اتفاقا لقوم غير مسلمين صحت عنده لا عندها لما مر
انه معصية ولو انهم يتركون وما يدعون فتصح كوصية حربي مستأن
لاوارث له هنا بكل ماله لمسلم أو ذمي كذا في الوفاة ولا عبرة بمن ثمة
لانهم اموات في حقنا ولو أوصى بنصفه مثلا نفذ ورد باقيته لورثته
لا ارثا بل لانه لا مستحق له في دارنا وكذا لو أوصى لثمان من مثله ولو
اعتق عبده عند الموت أو دبره نفذ من الكل لما قلنا ولو أوصى له مسلم
أو ذمي جاز على الاظهر من يلحق وصاحب الهوى اذا كان لا يلف فهو بمنزلة
المسلم في الوصية لانا امرنا بينا الاحكام على ظاهر الاسلام وان كانت
يلف فهو بمنزلة المرتد فتكون موقوفة عندنا وناقذة عندها
شرح الجمع وللردة في الوصية كذمية في الاصح لانها لا تقتل الوصية
المطلقة لقوله هذا القدر من مالي أو ثلث مالي وصية لا تحل للغني لانها
صدقة وهي على الغني حرام وان عمت لقوله يأكل منها الفقير والغني لان
اكل الغني منها انما يصح بطريق التملك والتمليك انما يصح لمعين والغني
لا معين ولا يحصى ولو خصت الوصية به أي بالغني لقوله هذا القدر
من مالي وصية لزيد وهو غني أو يقوم أغنيا محصورين حلت لهم
لصحة تملكهم وكذا الحكم في الوقف كما حرره سلاخرو وفي جامع الفصولين
المتولي على الوقف كالوصي **فروع** أوصى بثلث ماله للصلوات جاز
لوصي مرفه للورثة لو محتاجين يعني لغير قرابة الوالد ممن يجوز صرف
الكفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانها تجوز لكل ورثة
ولا حد لهم يعني لو محتاجين حاضرين بالغنين راضين فلو منهم صغير
أو غائب أو حاضر غير راض لم يجز أوصى بكفارة صلاة لرجل معين
لم يجز لغيره به يفتي لفساد الزمان أوصى لصلواته وثلث ماله
ديون على العشرين فتركها للوصي لهم عن الفدية لم تجزه ولا بد
من القبض ثم التصديق عليهم ولو امر ان يتصدق بالثلث فمات فغصب
غاصب ثلثها مثلا واستهلكه فتركه صدقة عليه وهو معسر مجزيه لحصول
قبضه بعد الموت بخلاف الدين الكل من القنية وفي الجواهر أوصى لرجل
بعقار ومات فقسمت التركة والوصي له في البلد وقد علم بالقسمة
ولم يطلب ثم بعد سنين ادعى تسع ولا يتطل بالتأخير ان لم يكن رد

الوصية أوصى له بدار فباعها بعد موته قبل القبض صح لجواز التصرف
في الموصى به قبل قبضه وقفت ضيعة على ولدها وجعلت عم الولد
متوليا وللولد اب فالمتولي أو ولي من الاب شرعي دارا وأوصى بها الرجل
فاخذها الشفيع من يد الموصى له يؤخذ الثمن ولو استحق الدار
لا يرجع الموصى له على الورثة بشئ لانه ظهر انه أوصى بمال الغير
باب الوصي وهو الموصى اليه أو صلي الى زيدا
جعله وصيا وقيل عنده صح فان رد عنده أي بعلمه يرد ولا لا
يصح الرد بغيبته لئلا يصير مغرورا من جهته ويصح اخراجه منها
ولو غيبته عند الامام خلا فاللثاني بزايه فان سكت الموصى اليه
فمات موصيه فله الرد والقبول ولزم عقد الوصية ببيع شئ من التركة
وان جهل به أي بكونه وصيا فان علم الوصي بالوصاية ليس بشرط في صحة
نصره بخلاف الوكيل فان علم بالوكالة شرط فان سكت ثم رد بعد موته
ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض رده فلا يصح قبوله بعد ذلك ولو أوصى
الى صبي وعبد غير وكافر وفاسق بدل أي بدلهم القاضى بغيرهم انما
للمنظر ولغظ بدل يفيد صحة الوصية فلو تصرفوا قبل الاخراج جاز
سراجه فلو بلغ الصبي وعشق العبد واسلم الكافر أو المرتد أو تاب
الفاسق عتبي وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا لم يخرجهم
القاضى عنها أي عن الوصايا لزوال الموجب للعزل الا ان يكون غير
امين اختيار والى عبده والحال ان ورثته صغار صح كايصا به الى
مكاتبه أو مكاتبه أو مكاتب غيره ثم ان رد في الرق فكالعبد والالا
وقالا لا يصح مطلقا رد ومن عجز عن القيام بها حقيقة لا بمجرد اجزاء
ضم القاضى اليه غيره رعانة لحق الموصى والورثة ولو ظهر للقاضى عجزه
اصلا استبدل غيره ولو عزل له أي الوصي المختار القاضى مع اهلية لها
نفذ عزله وان جاز القاضى واشتر في الاشياء اختلفوا في صحة عزله والاكثر
على الصحة كما في شرح الوهبانية لكن يجب الا فتا بعدم الصحة كما في الفصولين
واما عزل الخاين فواجب انتهى **قلت** وعبرة جامع الفصولين
من الفصل السابع والعشرين الوصي من الميت لو عد لا كافيا لا ينبغي للقاضى
ان يعزله فلو عزله قيل ينزل **اقول** الصحيح عندي انه لا ينزل
لان الموصى اشفق بنفسه من القاضى فكيف بعزله وينبغي ان يفتى به
لفساد قضاة الزمان انتهى قال المص قال شيخنا فقد تنجح عدم
صحة العزل للوصي فكيف بالوظائف في الاوقاف وبطل فعل احد
الوصيين كالمتوليين فانها في الحكم كالوصيين اشياء ووقف القنية
ومفاده انه لو اجر احد لها ارض الوقف لم تجز بل رأى الآخر وقد صارت

واقعة الفتوى ولو وصليته كان ايضا وله لكل منهما على الاقراد وقيل ينفر
قال ابو الليث وهو الاصح وبه نأخذ لكن الاول صححه في المبسوط وجزم
به في الدرر وفي الفتاوى انه اقرب الى الصواب **قلت** وهذا اذا
كانا وصيين او متولين من جهة الميت او الواقف او قاض واحد اما لو
كانا من جهة قاضيين من بلدتين فينفرد احدهما بالتصرف لان كلام القاضيين
يؤتلف جاز تصرفه فكذا نأيه ولو اراد كل من القاضيين عزل منصوب
القاضي الآخر جاز ان راي فيه مصلحة والا لا وتامة في وكالة تنوير البصائر
مغريا للفتنقات وغيرها فيلحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاضي
ان الميت وصيا فنصب له وصيا ثم حضر الوصي فاذا الدخول في الوصية
فله ذلك ونصب القاضي الآخر لا يخرج الاول الا بشر الفقه وبجهره و
المضمومة في حقوقه وشرا حاجة الطفل والايهاب له واعتاق عبد معين
وردد بعة وتنفيذ وصية معينتين زاد في شرح الوهبانية عشرة اخرى
منها رد مغبوب ومشترا فاسدا وقسمه كيلي او وزني وطلب دين وقضا
دين بجنس حقه وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ضابغة وقال ابو يوسف
ينفرد كل بالتصرف في جميع الامور ولو نض على الاقراد او الاجتماع اتبع
اتفاقا شرح وهبانية وان مات احدهما فان اوصى الى الحي او الى آخر فله التصرف
في التركة وحده ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا ولا اوصى ضم القاضي
اليه غيره دتر وفي الاشياء مات احدهما اقام القاضي الآخر مقامه اوضح اليه
اخر ولا بطل الوصية الا اذا اوصى لهما ان يتصدقا بثلثة حيث شاء انتهى
وتامة في شرح الوهبانية وهل فيه خلاف ابى يوسف قولان وعنه ان المشرق
ينفرد دون الوصي كما قررت فيما علقته على الملتقى وباقي ووصى الوصي سرا
اوصى اليه في ماله او في مال موصيه وقاية وصبي في الترتين خلافا للشافعي
وتصح قسمته اى الوصي حال كونه نائبا عن ورثته كما رغب اوصغار
مع الوصي له بالثلث ولا رجوع للورثة عليه اى الموصى له ان ضاع قطعه
معه اى الوصي لصحة قسمته ح واما قسمته عن الوصي له الغائب او الحاضر بلا
اذنه معهم اى الورثة ولو صغار اذ يلغى فلا تصح وح فيرجع الوصي له بثلث
ما بقى من المال ان ضاع قسطه لانه كالشريك معه اى مع الوصي ولا يضمن الوصي
لانه ائمن وصح قسمته القاضي واخذه قسط الوصي له ان غاب الموصى له فلا
شئ له ان هلك في يد القاضي او امينه وهذا في الكيل والموزون لانه افراز وفي
غيرها لا يجوز لانه مبادلة كالبيع وبيع مال الغير لا يجوز فكذا القسمة وان قاسمهم
الوصي في الوصية يحجج عن الميت بثلث ما بقى ان هلك المال في يده او في
يد من دفع اليه يحجج خلافا لهما وقد تقررت في المناسك ولو اقرز الميت شيئا
من ماله للمح فضاغ بعد موته لا يحجج عنه بثلث باق لانه عنه فاذا هلك

بطلت وصح بيع الوصي عبد من التركة بغيرية الزمما للزما لتعلق خلعهم بالمال
وضمن وصي باع ما اوصى ببيعه وتصديق ثمنه فاستحق العبد بعد هلاك ثمنه
اى ضياعه عنده لانه العاقد فالعهدة عليه ورجع الوصي في التركة كلها
وقال محمد في الثلث قلنا انه يفرض فكان ديننا حتى لو هلك التركة ولم تنف فلا
رجوع وفي الملتقى انه يرجع على من تصديق عليهم لان غنمهم ففرمهم عليهم لا يرجع
في مال الطفل وصي باع ما اصابه اى الطفل من التركة وهلك ثمنه معه فاستحق
المال المبيع والطفل يرجع على الورثة بحصته لا استفاض القسمة باستحقاق ما
اصابه وصح احتياله بمال اليتيم لو جزا بان يكون الثاني املي ولو مثله لم يحجز منه
وصح بيعه وشراؤه من اجنبي بما يتغابن الناس لا بما لا يتغابن وهو الفا حش
لان ولايته نظرية فلو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض فتستأنى
وهذا اذا اتباع الوصي للصغير مع الاجنبي وان باع الوصي او اشترى ما لا يتيم
من نفسه فان كان وصي القاضي لا يجوز ذلك مطلقا لانه وكيله وان كان
وصي الاب جاز بشرط منقعة ظاهرة للصغير وهي قدر النصف زيادة او
نقصا وقال لا يجوز مطلقا وبيع الاب مال صغير من نفسه جاز بمثل القيمة وبما
يتغابن فيه وهو اليسير والا لا وهذا كله في المنقول اما العقار فيسبحى ولو
زاد الوصي على ثمن مثله في العدد ضمن الزيادة وفي القيمة وقع الشراء له
وحينئذ ضمن ما دفعه من مال الميت ولو اجمية وفيها لو دفع المال الى اليتيم قبل
ظهور رشده بعد الادراك فضاغ ضمن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع
اليه وجاز بيعه اى الوصي على الكبير الغائب في غير العقار الا الدين او خوف
هلاكه ذكره غزى زاده معزيا للمخاتبة **قلت** وفي الزيلعي والفتاوى
الاصح لانه نادر وجاز بيعه عقار صغير من اجنبي لا من نفسه بضعف
قيمته او لنفقة الصغير او دين الميت او وصيه مسئلة لانقاذ لها الامنة
او لكون غلاته لا تزيد على مونتته او خوف خرابه او نقصانه او كونه في يد
متغلب دتر واشياء لمخصا **قلت** وهذا لو البايع وصيا لا من قبل
ام او اخ فانهما لا يملكان بيع العقار مطلقا ولا شرا غير طعام وكسوة ولو البايع
ابا فان محمودا عند الناس او مستورا الحال يجوز ابن الكمال ولا يتجر الوصي
في ماله اى اليتيم لنفسه فان فعل تصديق بالزح وجاز لو اتجر من مال
اليتيم لليتيم وتامة في الدرر **قلت** وفي الاشياء لا يملك الوصي بيع
شئ باقل من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية ببيع عبده من فلان وفيها
في الكلام في اجر المثل للمتولى اجر مثل عمله فلو لم يعمل لا اجر له واما وصي
الميت فلا اجر له على الصحيح وهذا اذا عين القاضي للمتولى اجرا فان لم عين
وسعى فيه سنة فلا شئ وعزاه للقنية في الوقف ثم ذكر ما يخالفه فافهم
واما وصي القاضي فان نصبه باجر مثله جاز انتهى وفي الفتاوى معزيا

للخبرة لو كانا صغارا وكبارا باع حصته الصغير كما مروكذا الكبار على ما
مر من التفصيل ونقل عن العمادية ان في بيعه للعقار وقا اختلاف الشايع
وجوزه صاحب الهداية لان فيه استيقا ملكه مع دفع الحاجة وان لغیر الوصي
التصرف خوفا متغلبا وعليه الفتوى وتامه فيما علقته على الملتقى ولا يجوز
اقراره بدين على الميت ولا بشئ من تركته انه لفلان الا ان يكون المقر وارثا
فيصح في حصته ولو اقر الوصي بعين الاخر ثم ادعى انه للصغير لا تسع درر
ووصي اب الطفل اخى بماله من جده وان لم يكن وصيه فالجد كما تقرره الحجر
وفي الميتة ليس للمجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا
بخلاف الوصي فان له ذلك والله اعلم **فصل** في شهادة الاوصيا
وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير بمال مطلقا او كبير بمال الميت وصحت
شهادتهما بغيره اى بغير مال الميت لا انقطاع ولا بينهما عنه فلا تهمه حينئذ كشهادة
رجلين لاخرين بدين الف على ميت وشهادة الاخرين للاولين بمثلها بخلاف
شهادة كل فريق بوصية الف وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وقد
تقدم في الشهادات او شهادة الاولين بعبد والاخرين بثلث ماله او الدراهم
الرسالة لا ثباتها للشركة فتبطل ويصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية
بعين اخر كالعبد وشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بعين اخر لانه
لا شركة فلا تهمه ذلكي شهد الوصيان ان الميت اوصى الى زيد معهما لفت
لا ثباتهما انفسهما معينا وحيث فيضم القاضي لهما ثالثا وجوبا لاقرارها باخر
فيتمتع تصرفهما بدونها كما تقرر الا ان يدعى زيد ذلك اى يدعى انه وصي معهما
حينئذ تقبل شهادتهما استحسانا لانها اسقطا مؤنة التقيين عنه وكذا انما
الميت اذا شهد ان اباها اوصى الى رجل لحيها ففعل للنصب حافظ للتركة
وهذا لو هو ينكر ولو يدعى تقبل استحسانا بخلاف شهادتهما بان اباها وكل
زيدا بقبض ديونه بالكوفة حيث لا تقبل مطلقا ادعى زيد الوكالة ام لا لان
القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطلها ذلك بخلاف الوصية وشهادة
الوصي تصح على الميت لاله ولو بعد العزل وان لم يخاصم مكنى وصي انفذ
الوصية من مال نفسه رجع مطلقا وعليه الفتوى **درر** كوكيل ادى الثمن
من ماله فان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى مالا
ينفق عليه من مال نفسه فانه يرجع اذا شهد على ذلك في الزاوية
وانما شرط الاشهاد لان قوله الوصي في حق الاتفاق يقبل لافي حق الرجوع
بلا اشهاد انتهى فليحفظ **قلت** لكن في القنية والخلاصة والخمانية
له ان يرجع بالثمن وان لم يشهد بخلاف الابوين وسيجي ما يفيد قنينة
او قضى دين الميت الثابت شرعا او كفته او ادى خراج اليتيم او عشرة
من مال نفسه او اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير او كفن الوارث

الميت او قضى دينه من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون متطوعا ولو كفن
الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله فانه قبل هو مستدرك بقوله او
كفته ولو باع الوصي شيئا من مال اليتيم شطرب منه بالشر ما باعه يرجع
القاضي فيه الى اهل البصيرة والامانة ان اخره اثنان منهم باع بقنينة
وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي الى من يزيد وان كان في الزيادة
ليشترى بالشر وفي السوق باقل لا ينتقص بيع الوصي لذلك اى لاجل تلك
الزيادة بل يرجع الى اهل البصيرة فان اجتمع رجلان منهم على شئ يوخذ
بقوله عند محمد وكفى قول واحد في ذلك عندهما كما في التركة وعلى
هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء اخر يزيد في الاجر الكل
في الدرر معزى بالخانية **فروع** يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق
بلا بينة الا في ثنتي عشرة ميلة على ما في الاشياء **١** ادعى قضاء دين الميت
٢ او ادعى قضاءه من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها **٣** او ان
اليتيم استهلك مالا اخر فرفع ضمانه **٤** او اذن له بتجارة فركبه
ديون فقضاها عنه **٥** او ادى خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة
٦ او جعل عبده الايق **٧** او ذرا عبده الحاني **٨** او للاتفاق على محرمه
٩ او على رقيقه الذين ماتوا **١٠** او للاتفاق عليه ما في ذمته وكذا
من مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع **١١** او انه زوج اليتيم
امراة ودفع مهرها من ماله وهي ميتة **١٢** انجرورج ثم ادعى انه كان
مضاربا والاصل ان كل شئ كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا
ينصب القاضي وصيا في سبعة مواضع مبسوطة في الاشياء منها اذا
كان له دين او عليه او لتنفيذ وصيته وزاد في الزواهر موضعين آخرين
اشترى الاب من طفله شيئا فوجده معيبا ينصب القاضي وصيا ليرده عليه
واذا احتيج لاثبات حتى صغير ابوه غايب غيبة منقطعة ينصب والا
فلا وعزاها لجمع الفتاوى وصي القاضي كوصي الميت الا في ثمان ليس
لوصي القاضي الشرا لنفسه ولا ان يبيع ممن لا تقبل شهادته له ولا ان
يقبض الا باذن مبتدأ من القاضي ولا ان يوخز الصغير لعمل ما ولا ان
يجعل وصيا عند عدمه ولو خصصه القاضي تخصص ولو نهاه عن بعض
التصرفات صح نهيه وله عزله ولو عدل بخلاف وصي الميت في ذلك
كله وفي الخيانة وصي وصي القاضي كوصيه الوصية عامة انتهى وبه يحصل
التوفيق وفي الفتاوى الصغرى تبرعه في مرضه انما ينفذ من الثلث عند
عدم الاجازة الا في تبرعه في المنافع فينفذ من الكل بان اجر باقل من
اجر المثل لانها تبطل بموته فلا اثر ار على الورثة في حياته لا ملك لهم
لكن في العمادية انها من الثلث فلعله روايتان باع مال اليتيم او ضيعته

والمشركي مفسر يؤجل ثلاثة ايام فان نقد والافسخ فلو انكر الشرا وقد
قبض يرفع الوصي الامر للحاكم فيقول ان كان بينكما بيع فقد فسخته
قبل الوصاية ثم اراد عزل نفسه لم يجوز الا عند الحاكم دفع لليتيم ماله بعد بلوغه
واشهد اليتيم على نفسه انه لم يبق له من تركته والده الا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا في
يد الوصي انه من تركته ابى وبرهن تسع للوصي الاكل والركوب بقدر الحاجة قال تعالى
ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وله ان ينفق في تعليم القرآن والادب ان تاهل
لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما يتعلم القراءة الوافية في الصلاة مجتبي وفيه
جعل للوصي مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف ان يتصرف وفيه للاب اعارة
طفله اتفاقا لاماله على الاكثر وفيه يملك الاب لا الجد عند عدم الوصي ما يملكه
الوصي يملك الاب قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصي يملك
الاب والجد بيع مال احد طفليه للآخر بخلاف الوصي ولو باع الاب او الجد
مال الصغير من اجنبي بمثل قيمته جاز اذا لم يكن فاسدا لراي ولو فاسده فان
باع عقاره لم يجوز وفي المنقول روايتان ولو اشترى لطفله ثوبا او طعاما واشهد
انه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والا لا لوجوبها عليه حينئذ وبمثل لو
اشترى له دارا او عبدا يرجع سوا كان له مال او لا وان لم يشهد لا يرجع
كذا عن ابى يوسف وهو حسن يجب حفظه **كتاب الخنثى**
لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود هو ذوفرج وذكر اوسن عوى
عن الاثنين جميعا فان بال من الذكر فعلام وان بال من الفرج فاختى
وان بال منها فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل ولا تعتبر الكثرة خلافا
لها قبل البلوغ فان بلغ وخرجت لحيته او وصل الى امرأة او احتلم كما يحتلم
الرجل فرجل وان ظهر له ثدى او لبن او حاض او حمل او امكن وطئه فامراة وان لم
يظهر له علامة اصلا او تعارضت العلامات فمشكل لعدم المرحوعن الحسن
انفقد اصلاعه فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي
وحيث ينفذ في امره بما هو الاحوط في كل الاحكام **قلت** لكن قد مرنا
انه لا يجب الغسل بالايلاج فيه وانه لا يتعلق الخنزير ببلينه فتنبيه فيقف
بين صف الرجال والنساء اذا بلغ حد الشهوة يتنابح له امة تختنه من
ماله لتكون امته او مثله ويكره ان يختنه رجل او امرأة احتياطا ولا ضرورة
لان الختان عندنا سنة وان لم يكن له مال فمن بيت المال ثم تباع او
يزوج امرأة ختانة لتختنه لانه ان ذكر اصح النكاح وان انتى فنظر
الخنثى اخف ثم يطلقها وتعتد ان خلا بها احتياطا ويكره له لبس
الحريم والحلي ولا يخلو به غير محرم وان قبله رجل ثبتت حرمة المصاهرة
ولا يسافر غير محرم لاحتمال انه امرأة وان قال انا رجل او امرأة لا عبر به في الصحيح
الانه دعوى بلا دليل وقيل يحشر لانه لا يقف عليه غيره لكن في المتن بعد تقرير

اشكاله لا يقبل وقيله يقبل **قلت** وبه يحصل التوفيق ويضعف ما نقله
الفتناني عن شرح الفرائض للسيد وغيره الا ان يحمل على هذا فتنبه ولومات
قبل ظهور حاله لم يغسل ويقيم بالصعيد لتعذر الغسل ولا يحضر حال كونه رافقا
غسل ميت ذكر وانثى وندب سجدة قبره ويوضع الرجل بقرب الامام ثم هو
ثم المرأة اذا صلى عليهم رعاية لحق التثبيت وتمام فروعه في احكامه من الاشياء
بل عندى فيه تاليف مجلد منيف وله في الميراث اقل النصيبين يعني استواء الحالين
به يفتى كما سخرقه وقال ان نصف النصيبين فومات ابوه وترك معه ابنا واحدا
له سهران وللخنثى سهم وعند ابى يوسف له ثلاثة من سبعة وعند محمد
له خمسة من اثنا عشر وعند ابى حنيفة له سهم من ثلاثة لانه الاقل وهو
متيقن به فيقتصر عليه لان المال لا يجب بالشك حتى لو كان الاقل تقدير
ذكر اقدرا بنا كزوج وام وشقيقه هي خنثى فله السدس على انه عصبية
لانه اقل ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى ثمانية ولو كان محروما
على احد التقديرين فلا شئ له كزوج وام وولديها ومتحقق خنثى فلا شئ
له لانه عصبية ولو قدر انثى كان له النصف وعالت الى تسعة ولومات عمه
وولدا خنثى قدر انثى وكان المال للعم **سأيل شتى**
جمع شتيت بمعنى متفرقة وهو من داب المصنفين لتدارك ما لا يذكر فيما
كان يحق ذكره فيه **قلت** وقد لحقت غالبها بحالها والله اعلم عرق
مد من الخمر خارج نجس هذه مقدمة صغرى في تسليمها كلام قد وعدتكم
به في اول نواقض الوضوء وكل خارج نجس ينقض الوضوء هذه مقدمة
كبرى وهي مسألة عندنا فينتج ان عرق مد من الخمر ينقض الوضوء لكنه
يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما في الزخاير الاشرقية لابن الشحنة مغزيا
للمجتبى عرق الدجاجة الجلالة نجس قال وعليه فعرق مد من الخمر نجس بل
اولى ثم قال وما السبع من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن العز
فحينئذ ينقض الوضوء وهو فرج غريب وتخرج ظاهر قال المصنف في ظهوره
عولنا عليه **قلت** قال شيخنا الرملي حفظه الله تعالى كيف يعول عليه
وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا ديانة اما الاولى فظاهر اذ لم يرو
عن احد ممن يعتمد عليه واما الثانية فلمع عدم تسليم المقدمة الاولى
ويشهد لبطلانها مسئلة الجردى اذا غذى بلبس الخنزير فقد علموا
حل اكله بصيرورته مستهلكا لا يبقى له اثر فذلك نقول في عرق مد من
الخمر ويكفي في ضعفه غرابته وخروجه عن الحادة فيجب طرحه عن السرح
هني متقن وشرح خبر وجد في خلاه خرو فارة فان كان الخنزير وصليا
رمى به واكل الخنزير ولا يفسد خرو الفارة الدهن والماء والخنطة للفرو
الا اذا ظهر طعمه او لونه في الدهن ونحوه لم يفسد وامكان الخنزير عنه

حفظه خاتمه في السنن الرواتب لا يصلح ولا يستفتح تقدم في باب الوتر
الدعوة المسجدة في الجمعة وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا
اشباه وقد مناه في الجمعة عن التاخر خاتمه الخروج من الصلاة لا يتوقف
على قوله عليكم وحينئذ فلو دخل رجل في صلاة بعدة لا يصير داخل فيها
قدمناه في صفة الصلاة لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يابس فظهرت
رطوبته على ثوب طاهر كذا النسخ وعبارة الكثر على الثوب الطاهر لكن
لا يسيل لو عصر لا يتنجس قدمناه قبيل كتاب الصلاة كما لو نشر الثوب
المبلول على جبل نجس يابس أو غسل رجله ومشى على أرض نجسة أو نام
على فراش نجس فغرق ولم يظهر أثره لا ينجس خاتمه نوى الزكاة الا انه
سماه قرضا جاز في الاصح لان العبرة للقلب لا اللسان من له حظ في بيت المال
كالعلماء ظفر بما وجه لبيت المال فله اخذه ديانة قدمناه قبيل باب
الصرف افطر في رمضان في يوم ولم يكفر حتى افطر في يوم آخر فعليه كفارة
واحدة ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم ولو نوى قضاء رمضان
ولم يعين اليوم صح ولو عن رمضانين لقضا الصلاة صح ايضا وان هرب
في الصلاة اول صلاة عليه او اخر صلاة عليه كذا في الكثر قال المص
قال الزيلعي والاصح اشراط التعيين في الصلاة وفي رمضانين الى اخره
قلت وهكذا قدمته في باب قضا الفوائت بتعالل الدرر وغيرها ثم
رايت في البحر قبيل باب اللعان ما مضى ونية التعيين لم تشترط باعتبار
ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجبة عليه
ولا يمكن مراعاته الا بنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت
يلفنه بنية الظاهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات ينبغي
حفظه انتهى بلغظه ثم رايت نقله عنه في الاشباه في بحث لتعيين
النوى ثم قال وهذا مشكل وما ذكره اصحابنا كقاضي خان وغيره خلاف
وهو المعتمد كذا في التبيين انتهى بحرفه فليقتنمه لذلك راس شاة
متلطي بدم احرق الرأس وزال عنه الدم فأتخذ منه مرقعة جاز استعمالها
والحرق كالغسل وقد مناه من المطهرات سلطان جعل الخراج لرب
الارض جاز وان جاز له العشر لا ان زكاة **قلت** وقد قدمه في الجهاد
وقدمته في الزكاة ايضا عن اصحاب الخراج عن زراعة الارض واذا الخراج
ودفع الامام الاراضي الى غيرهم بالاجرة ليعطوا الخراج مزاجرتها المستحقة
جاز فان فصل شئ من اجرتها دفعه للملاكها رعاية للحقين فان لم يجد
الامام من يستاجرها باعها للقادر واخذ الخراج الماضى من الثمن لو
عليهم خراج ورد الفضل لاربابها **قلت** وقد مناه في الجهاد
ترجيح سقوطه بالتواخل فيحمل على الرجوع او على ان لماده اخذ

خراج السنة الماضية فقط غنم مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة اكثر
تحرى واكل والا بان كانت الميتة اكثر واستويا لا يتحرى لو في حالة الاختيار
بان يجد ذكته والا يتحرى واكل مطلقا ومر في ايام الاخرس وكتابتها كالسان
باللسان بخلاف معتقل اللسان وقال الشافعي هاسيوا في وصية ونكاح
وطلاق وبيع وشرأوقود وغيرها من الاحكام اي ايام الاخرس فيما ذكر
معتبر ومثله معتقل اللسان ان علمت اشارته وامتدت عقلته الى مائة
به يعني **قلت** ومر في الوصايا وذكره هنا الاكل وابن الكمال والزيلعي
وغيرهم ثم مفاد كلامهم انه لو اقرب بالاشارة او طلق مثلا توقف فان مات
على عقلته فقد مسندا والا لا وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له وطئها
لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحال حال لها المهر من تركته قال المص
لكن ذكر ابنه في الزواجر عند ذكر الاشباه الاحكام الاربعة ان قولهم
والضابط للمقتصر والمستند ان ما صح تعليقه بالشرط يقع مقتضا وما
لا يصح تعليقه يقع مستندا كما في البحر من باب التعليل يخالف ذلك اذ
مقتضاه وقوع الطلاق والعقاق ونحوهما ما يصح تعليقه بالشرط مقتضا
فتنبه لا تكون اشارته وكتابتها كاليان في حد لانها تدري بالشبهة
لكونها حق الله تعالى ولا في شهادة مما تبينه وهل يصح اسلامه بالاشارة
ظاهر كلامهم نعم ولم اره صريحا الاشباه ابتلع الصائم صاع محبوبه يقضي
ويكفر والا يكن محبوبه لا يكفر ومر في الصوم قتل بعض الحجاج عذري
ترك الحج مرة في الحج منعها زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها
في بيتها نشوز حكا كما حررناه في باب النفقة ولو كان المنع لينقلها
الى منزل فليست ناشرة لوجوب السكنى عليه او كان يسكن في بيت
الغصب فامتنعت منه لا تكون ناشرة لانها محقة اذا السكنى فيه حرام بخلاف
ما لو كان فيه شبهة قالت لا سكن مع امك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك
وكذا مع ام ولده وكل مرة النفقة قال لعبد ياما لكى او قال لامته انا عبدك
لا يعتق لانه ليس بمريح ولا كناية بخلاف قوله لعبد يامولاى لانه كناية
على ما مر في محله العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم
يبى هن المدعى على وفق دعواه بخلاف النقول او يعلم به القاضى ولا
يكفى تصديق المدعى عليه انه في يده في الصحيح لاحتمال المواضعة
قلت قدمنا غير مرة اخرها في باب جنابة المملوك ان المفتي به في
زماننا انه لا يعمل بعلم القاضى فتأمل وهذا اذا ادعاه ملكا مطلقا
اما اذا ادعى الشرا من ذى اليد واقراره بانه في يده فانكر الشراء
واقرب بكونه في يده لم يجز لبرهان على كونه في يده لان دعوى الفعل
كما تقع على ذى اليد تقع على غيره ايضا كما بسط في البرازية عقار لا في

ولاية القاضي يصح قضاؤه فيه كمنقول هو الصحيح وتقدم في القضايا
المصر ليس بشرط فيه به يفتي ويكتب بالحكم لقاضي تلك الناحية ليامره
بالقبول وقيل لا يصح ومشي عليه في الكثر والملتقى قضى القاضي بدينه
في حادثة ثم قال رجعت عن قضاي او بدلي غير ذلك او وقعت في
تلبيس الشهود او ابطلت حلي ونحو ذلك لا يعتبر قول القاضي في كل ذلك
لنقل حق الغير به وهو المدعي والقضا ما من ان كان بعد دعوى صحيحة
وشهادة مستقيمة الا في ثلاث مرات في القضا لو بعله او بخلاف مذهبه
او ظهر خطاؤه اذا قال الشهود قضيت وانكر القاضي فالقول له به
يفتي قال ابن النفرس في الفواكه البدرية زاد في النزاهة خلافا لمحمد زاد
في البحر ما لم ينفذه قاض اخر فيجوز لا يكون القول قوله في انه لم يقبض
لوجود قضا الثاني به قال المص وهو قيد حسن لم اقف عليه لغير صاحب
البحر شرط نفاذ القضا في المجتهدين من حقوق العباد ان يصير الحكم في حادثة
بان يتقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فلو برهن
بحق على اخر عند قاض فقضى به ببرهانه بدون منازعة ومخاصمة شرعية
وتداع بينهما لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وهو التداعي بخصوصية شرعية
وكان افتاء فيحكم بمذهبه لا غير كما قد مناه في القضا وافاده بقوله فلو رفع اليه
الى الحقني قضا ما لكي بلاد دعوى لم يلتفت اليه وعمل الحقني بمقتضى مذهبه
لعدم تقدم ما يمنعه من ذلك لخروج قضا المالك من خارج الفتوى لعدم
تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط انعقاد القضا في حقوق العباد
اذا ارتاب القاضي في حكم القاضي الاول له طلب شهود الاصل مع موافق
القضا قيد بارتيابه في حكم الاول فاذا انه اذا لم يرتب فيه لا يتعرض له قال
في الفواكه البدرية قالوا قضا العدل العالم لا ينقض ويحمل على السداد بخلاف
قضا غيره يعني اذا تبين وجه فساده بطريقه فللثاني نقضه اذا ترتب
بيع التعاطي على بيع باطل او فاسد لا ينعقد في اول البيع عن الخلاصة
والنزاهة والبحر خبا فوما ثم سال رجلا عن شيء فاقربه وهم يرونه وسموا
كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الاقرار وان سمعوا
كلامه ولم يروه لا يجوز شهادتهم لان النعمة تشبهه فتقع الشبهة الا
اذا علموا انه ليس فيه غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على باب
ولا ملك له غيره ثم دخل رجل فسمعوا اقراره ولم يروه وقته باع عقارا
او حيوانا او ثوبا وابنه وامرته او غيرها من اقراره حاضر يعلم به ثم
ادعي الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه كذا اطلقه في الكثر والملتقى
وجعل سكوتة كالا فصح قطعاً للتزوير والحيل وكذا الوضوء الدرك
او تقاضي الثمن وقالوا فيمن زوجه بلا جهاز ان سكوتة عن طلب

الجهاز عند الزفاف رضاً فلا يملك طلب الجهاز بعد سكوتة كما مر في
باب المهر بخلاف الاجنبي فان سكوتة ولو جارا لا يكون رضاً الا اذا
سكت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناً فحينئذ
لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة بخلاف ما اذا باع
الفضولي ملك رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوتة رضاً عندنا
خلاف الابن ابني بزازيه اخر الفصل الخامس عشر وغيره باع ضيعة ثم ادعى
انها وقف عليه او على مسجد كذا او كنت وقفها واراد تخليف المدعي عليه ليس
له ذلك اتفاقاً للتناقض وان اقام بينه تقبل على الاصح لا الصحة الدعوى
بل لقبول اليقينة في الوقف بلا دعوى خلاف لما صوبه الزيلعي وقد حققنا
في الوقف وباب الاستحقاق وهبت مهرها لزوجهها فانت وطالت ورثتها
بمهرها وقالوا كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول للورثة
هذا ما اعتمد في الخانية بتبع الرواية الجامع الصغير بعد نقله لما في فتاوى
النسفي ان القول للزوج فقال والاعتماد على تلك الرواية لانهم تضادوا
على وجوب المهر واختلفوا في السقوط فالقول لمنكره الى آخره قلت
واقره في تنوير البصائر واعتمده شيخنا على خلاف ما جزم به في الملتقى
كالكثر من ان القول للزوج وان جزم به شراحه كالزيلعي وابن سلطان
بانه الاستحسان فتنبه قلت واستظهره ابن الهمام في آخر المهر
فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل لها وهم يدعون لانهم
والزوج ينكر فالقول له وكلها بطلانها لا يملك عز لها لانه يمين من
جهته وكلتك بلذا على اني عزلتك فانت وكيلي فطريقه ان يقول في عزله
عزلتك ثم عزلتك لان متى لعموم الاوقات واما كلما فعموم الافعال
فلو قال كلما عزلتك فانت وكيلي يقول في عزله رجعت عن الوكالة
المعلقة وعزلتك عن الوكالة المجزأة الحاصلة من لفظ كلما فحينئذ
ينعزل قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بدين بان صاح عدا وراهم
عن دنائير او عن شيء آخر في الذمة والا ليكن ديناً بدين لا بشرط قبض
لان الصلح اذا وقع على عين تتعين لا يبقى ديناً في الذمة فجاز الافتراق
عنه قال المدعي لا يمينه في برهن ولو بعد حلف خصمه جواهر الفتاوى
وكذا لو قال عند طلبه ليمينه اذا حلفت فانت برى من المال الذي لي
عملك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له بالمال خائنه او قال انما
لاشهادة لي فشهد تقبل لامكان التوفيق بالنسيان ثم التذكر كما لو
قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاءه فشهد او قال لا حجة لي على
فلان ثم اتى بها بالحجة فانها تقبل لما قلنا بخلاف ما اذا قال ليس
لي حق وادعي حقاً لم تسمع للتناقض الامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع

من الاقطاع انسانا من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة لان للامام ولاية ذلك
فلذا نايبه صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فكره الا ان
ياخذ الثمن طوعا فباع ماله بسبب المصادرة صح بيعه لانه غير
مكره كما مر في الاكراه كالدائن اذا حبس بالدين فباع ماله لقضايه صح
اجماعا خوفها زوجه او غيره بالضرب حتى وهبت مهرها لم يصح ان
قدر على الضرب لانها مكرهه عليه وان الرهها على الخلع وقع الطلاق
ولا يسقط المال لان طلاق المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا ولو
احالت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح قالوا وهو الحيلة
قلت انما يتم بقبوله فيعلم حيلتها الا ان يقال انه يتمكن للمحال من طائفة
برفعه الى من لا يشترط قبوله اتخذ بيرا في ملكه او بالوعة فنزها حايط
جاره وطلب جاره كحويله لم يجز ومفاده انه يؤمر بالرفق دفعا لا اذا
وان سقط الحايط منه لم يضمن لعدم تعديبه اذ حفزه في ملكه فكان تسببا
ومر في آخر الاجازة انه لو سقى ارضه سقيا لا تختمه فتعدي لجاره ضمن عمر
دار زوجته بماله باذنها فالعارة لها والتقنة دين عليها لصحة امرها ولو عمر
لنفسه بلا اذنها فالعارة له ويكون غاصبا للعرصة فيومر بالتفريق بطلها
ذلك ولها بلا اذنها فالعارة لها وهو متطوع في البتة فلا رجوع له ولو
اختلفا في الاذن وعدمه ولا بينة فالقول لمكره يمينه وفي ان العارة
لها اوله فالقول له لانه هو الملك كما افاده شيخنا وتقدم في الغصب قال
هذه رضى عني ثم اعترف بالخطا وصدقته في خطايه فله ان يترزوجه
اذا لم يثبت عليه بان قال افاد انه لا يثبت الا بالقول كقوله هو حق او
صدق كما او كما قلت واشهد عليه بذلك شهودا او ما في معنى ذلك من
البيات اللفظي الدال على الثبات النفسي وهل يكون تكرار اقراره بذلك
ثباتا خلافا مبسوطا في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به
الاقرار ولو اخذ رجل عن يمينه فترعه انسان من يده لم يضمن لانه
تسبب وكذا اذا دل السارق على مال غيره او اسك هاربا من عدوه حتى
قتله عدوه لما قلنا في يده مال الانسان فقال له سلطان ادفع الى هذا
المال والا تدفعه الى اقطن يدك او اضربك خمسين فدفعه لم يضمن
الدافع لانه مكره قال تركت دعواي على فلان وفوضت امرى الى الاخرة
لا تسمع دعواه بعده اى بعد هذا القول ذكره في القينة الاجازة تلحق
الافعال على الصحيح فلو غصب عينا الانسان فاجاز المالك غصبه صح اجازته
وحينئذ فيبطل الغاصب عن الضمان ولو انتفع به فامره بالحفظ لا ببراء
عن الضمان ما لم يحفظ ونعمه في العمادية وضع مجالا في الصحرى ليصيد
به حمار وحش وسمي عليه فجاء في اليوم الثاني فوجد اتفاقا ما لوجده ميتا

من ساعته لم يحمل زليجي ووجد الحمار مجروحا ميتا لم يוכל لان الشرط ان يذبحه
انسان او يجرحه والا فهو كالنطيحة كره تخريما وقيل تنزيها والاول اوجه
من الشاة سبع الحيا والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح
والذكر للآثر الوارد في كراهة ذلك وجمعها بعضهم في بيت فقاب
فقل ذكر والاثنيان مثانة كذا كدم ثم المرارة والخذ
وقاب غبيرة
اذا ما ذكيت شاة فكلها سوى سبع فقهن الوبال
فقا ثم خاشع غبيرة ودال ثم ميمان وذال
للقاضي ان يفرض مال الغائب والطفل والفقرة بشرط تقدمت في القضا
بخلاف الاب والوصى والملتقط الا اذا انشدها حتى شاع تصدق فافراضه
اولى زليجي قال ان كان الله يعذب المشركين فامرته طالق لا تطلق امراته لان من
المشركين من لا يعذب كذا في الخائنة وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البعض
من يصدق عليه المشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم يختم له بالحنى
او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان البعض لا يعذب وهي
سالبة جنسية لم تصدق الموجبة الكلية القايلة كل مشرك يعذب قاله
المصنف وقد اورد هذا للفرع على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال
وهل قايلا لا يدخل النار كافر ولكنها بالمؤمنين تعمر
قال ومعناه ان الكفار لا يرون النار يومنون بالله ورسوله ولا يفهمهم قال
تعالى فلم يك ينفهم ايمانهم لما راوا باسنا والعجز البيت معنى آخر وهو
ان عمارها خربت فقاموا القايمون بامرها وهم مؤمنون ففي البيت سوالان قال
ابن السخنة وعندي ان هذا ما ينكر ذكره والنلفظ به ولا ينبغي ان يدون
ويسطر ولا يقبل تاويل قايلا انتهى **قلت** هذا مع وضوح وجهه تكلم
فيه فكيف الاول فلا تعقل ثم رايت شيخنا قال قد قضى بنقله على نفسه بالانكار
وانه ما كان ينبغي ان يدونه وبالله التوفيق صبي حشفته ظاهرة بحيث لو
راه انسان ظنه محتونا ولا تقطع جلده ذكره الابن شديد المله ترك على حاله
كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطبق الختان ترك ايضا ولو ختن ولم تقطع
الجلدة كلها ينظر فان قطع الشرم من النصف كان ختنا وان قطع النصف فيما
دونه لا يكون ختنا يعتد به لعدم الختان حقيقة وحكايا الاصل ان الختان
سنة كما جافى الخبر وهو من شعائر الاسلام وخصا يصبه فلو اجتمع اهل بلدة
على تركه حاربهم الامام فلا يترك الا العذر وعذر شيخ لا يطيقه ظاهر ووقته
غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في الملتقى وقيل عشر وقيل اقصاه اثنا عشر وقيل
الجرة لطافته وهو الاشبه وقال ابو حنيفة لا علم في بوقته ولم يرد عنهما فيه شيء
فلذا اختلف المشايخ وختان المرأة ليس سنة بل مكرمة للرجال وقيل سنة وقد

وقد جمع الاسيوطي من ولد مختونا من الانبياء فقا **١٠** **١٠**
وفي الرسل مختون لعرك خلقة **١٠** ثمان وتسع طيبون اكارم
• وهم ذكر يا شيت ادريس يوسف • وحظلة عيسى وموسى وآدم
• ونوح شعيب سام لوط وصالح • سليمان يحيى هود عيسى خاتم
• ويجوز في الصغير وبط فرخته وغيره من الداواة للمصلحة ويجوز فصد الهائم
• وليها وكل علاج فيه سقعة لها وجاز قتل ما يضربها كطب عقور وهرقة تضر
• وينجها من جحاش الهرة ذبحا ولا يضربها لانه لا يفيد ولا يجرها وسيف
• المبتغي يكره احراق جراد وقلة وعقرب ولا باس باحراق حطب فيها عمل
• والقنا القملة ليس بلب وبجارت المسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي
• ليرتاض للجهاد وحرم شرط الجمل من الجانبين الا اذا دخل محلل بشرطه
• كما مر في الحظر لا يحرم من احد الجانبين استحسانا ولا يجوز الاستباق في غير
• هذه الاربعة كالنفل بالجمل واما بلا جعل فيجوز في كل شيء وتامه في الزيلعي
• ولا يصلي على غير الانبياء ولا على غير الملايكة الا بطريق التبع وهل يجوز
• الترحم على النبي قولان زيلعي **قلت** وفي الذخيرة انه يكره وجوزه السيوطي
• تبعا للاستقلال فيكون التوفيق وبالله التوفيق ويستحب الترضي للصحابة
• وكذا من اختلف في نبوته كذي القرنين ولحقان وقيل يقال صلى الله عليه
• الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرماني والترحم للتابعين ومن
• بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاحبار ولذا يجوز عكسه وهو الترحم
• للصحابة والترضي للتابعين ومن بعدهم على الراجح ذكره القرماني وقال
• الزيلعي الاول ان يدعو للصحابة بالترضي والتتابعين بالرحمة ولم يجرهم
• بالمعفرة والتجاوز والاعطاء باسم النور والمهرجان لا يجوز اى الهدايا
• باسم هذين اليومين حرام وان قصد تعظيمه كما يعظمه المشركون يكفر
• قال ابو حفص الكبير لعان رجلا عبد الله خمسين سنة ثم اهدى لمشرك يوم
• النور بيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وحبط عمله انتهى ولو اهدى لمسلم
• ولم يرد تعظيم اليوم بل جرى على عادة الناس لا يكفر ويبلغى ان يفعله قبله
• او بعده نفي التشبه ولو شري فيه ما لم يشتره ان اراد تعظيمه كفر وان
• اراد الاكل والشرب والتعظيم لا يكفر زيلعي ولا باس بلبس القلائد غير
• حرى وكر باس عليه ابراهيم فوق اربع اصابع سراجيه وصح انه حرم لبسها
• وندب لبس السواد وارسل ذنب العمامة بيني لتقيه الى وسط الظهر
• وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر ويكره اى ليس جال كما مر في باب الكواهيبة
• لبس المعصفر والمزعفر لقول ابن عمر نهانا رسول الله صلى الله عليه
• وسلم عن لبس المعصفر وقال واياكم والاحمر فانها زى الشيطان ويستحب
• التجل وباح الله الزينة بقوله قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباد

وخرج عليه السلام وعليه ردا قيمته الف دينار زيلعي وللشباب العالم ان
• يتقدم على الشيخ الجاهل ولو قرئ شيئا قال تعالى والذين اوتوا العلم درجات
• فالرافع هو الله فمن يضعه يضعه الله في جهنم وهم اولوا الامر على الاصح
• وورثة الانبياء بلا خلاف اختضب لاجل التزين للنساء والجوارى جاز
• في الاصح ويكره بالسواد وقيل لا ومرت الحظر كما يجوز ان ياكل متكيا في
• الصحيح لما روى انه عليه السلام اكل متكيا جمع الفتاوى اخذته الزلزلة في
• بيته فقروا الى الفضل لا يكره بل يستحب لغزار النبي صلى الله عليه وسلم
• عن الحايط المائل واذا خرج من بلدة بها الطاعون فان علم ان كل شيء
• بقدر الله تعالى فلا باس بان يخرج ويدخل وان كان عنده انه اذا خرج
• نجما ولو دخل ابتلى به كره له ذلك فلا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاده
• وعليه حمل النهي في الحديث مجمع الفتاوى فقيه في بلدة ليس فيها غيره افقه
• منه يريد ان يغزو ليس له ذلك بزازيه وغيرها قضى المديون الدين
• المؤجل قبل الحلول او مات فحل بموته فاخذ من تركته لا ياخذ من الراجحة
• التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين فقيه
• وبه افق المرحوم ابو السعود اقتدى مفتي الروم وعلله بالرفق للمجانين
• وقد قدمته قبل فصل القرض **فروع** في اخر الكفر ينبغي لحافظ القرآن في كل
• اربعين يوما ان يختم **كتاب** **الفرايض** هي علم باصول
• حنيفة وحساب تعرف حق كل من التركة والحقوق ههنا خمسة بالاستقراء
• لان الحق اما الميت او عليه او لا ولا الاول التجهيز والثاني اما ان يتعلق
• بالذمة وهو الدين المطلق او لا وهو المتعلق بالعين والثالث اما اختياري
• وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث وسمى فرايض لان الله تعالى قسمه
• بنفسه واوضحه وضوح النهار بشمسه **قلت** ولذا سماه عليه السلام
• نصف العلم النبوة بالنص لا غير واما غيره فبالنص تارة وبالقيا سر اخرى
• وقيل لتعلقه بالموت وغيره بالحياة او بالضرورة وغيره بالاختيار وهل
• ارث الحي من الحي ام من الميت المعتقد الثاني شرح وهبانية بيد من تركه
• الميت الخالية عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني والماذون
• والمديون والمبيع المجبوس بالثمن والدار المستأجرة وانما قدمت على
• التكفين لتعلقها بالمال قبل ميرورته تركه بتجهيزه بعم التكفين من
• غير تكفين ولا بتدبير كفن السنة او قدر ما كان يلبسه في حياته
• ولو هلك كفنه فلو قبل تقصيره كفن مرة بعد اخرى وكله من كل ماله ثم
• تقدم ديونه التي لها مطاب من جهة العباد ويقدم دين الصحة على
• دين المرض ان جهل سببه والافسيان كما بسطه السيد واما دين
• الله فان اوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا ثم تقدم وصيته

ولو مطلق على الصحيح خلافا لما اختاره في الاختيار من قلت ما بقي بعد تجهيزه وديونه وانما قدمت في الآية اهتماما لكونها مظنة التقريب ثم رابعا بل خامسا يقسم الباقي بين ورثة اى الذين ثبتت اربتهم بالكتاب او السنة كقوله عليه السلام اطعموا الجدات السدس او الاجماع لجعل الجد كالاب وابن الابن كالابن وليتخى الارث ولو لمصحف به يفتى وقيل لا يورث وانما هو للقارى من ولديه ميراثه باحد ثلاثة برحمته ونكاح صحيح ولا توارث بفاسد ولا باطل اجماعا وولا والمستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كما افاده بقوله فيبدأ بذكر الفروض اى السهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنان من السبب وهما الزوجان ثم بالعصبات الى الجنس فيستوى فيه الواحد والجمع وجمعه للارث واج النسبية لانها اقوى ثم بالمعتق ولو انشئ وهو العصبية السببية ثم عصبية الذكور لانه ليس للنساء من الولا الا ما اعتقن ثم الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم بعدهم مولى الموالاة كما مر في كتاب الولا له الباقي بعد فرض احد الزوجين ذكره السيد ثم المقر له بنسب على غيره لم يثبت فلو ثبت بان صدقة المقر عليه او اقرب بمثل اقراه او شهد رجل آخر ثبت نسبة حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا لو صدقة المقر له قبل رجوعه وتماه في شروح السراجية سيما روح الشروح وقد خصته فيما علقته عليها ثم بعدهم الموصى له بما زاد على الثلث ولو بالكل وانما قدم عليه المقر له لانه نوع قرابة بخلاف الموصى له ثم يوضع في بيت المال لا ارثا بل فيما للمسلمين وموانعة على ما هنا اربعة اروق ولونا قضا المكاتب وكذا ببعض عند ابي ح ومالك وقالاهو حريث ونجيب وقال الشافعي لا يرث بل يورث وقال احمد يورث ويورث ونجيب بقدر ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية سبيلا يورث فيها الرقيق مع رفق كله صورتها مستان جنى عليه فالحق بدار الحرب فاسترق ومات رقيقا بسرية تلك الحماية فدينه لورثته ولم اره لا يمتنا فيحرق والقيل الموجب للثبوت والكفارة وان سقطا بجرمة الابوة على ما مر وعند الشافعية لا يرث القاتل مطلقا ولو مات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول اجماعا واختلاف الملتين اسلاما وكفرا وقال احمد اذا اسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث واما المرتد فيورث عندنا خلافا للشافعي قلت وذكر الشافعية سبيلا يورث فيها الكافر صورتها كافر مات عن زوجته حاملا ووقفنا ميراث الحمل فاسلمت ثم ولدت ورث الولد ولم اره صريحا لا يمتنا والرابع اختلاف الدارين فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعي حقيقة كحزنى وذمى او حكما كاستاذمى وكحزبى من

بعد ذلك

دارين مختلفين كترى وهندى لانقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف المسلمين قلت وبقى من الموانع جهالة تاريخ المورث كالغرق والحرق والهدم والقنول كما سيجى ومنها جهالة الوارث وذلك في خمس مسائل او اكثر مبسطة في المجتبى منها ارضعت صبيا مع ولدها وماتت وجهل ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبه ولد مسلم من ولد نصراني عند الظن وكبرا فهما سلمان ولا يرثان من ابويهما زاد في المنة الا ان يصطلى فلها ان ياخذ الميراث بينهما ثم بين ذوى الفروض مقدم ما للزوجة لانها اصل الاولاد اذ منها تتولد الاولاد فقال فيفرض للزوجة فصاعدا الثمن مع ولد او ولد ابن وان سفل والربع لها عند عدمها فللزوجة حالتان الربع بلا ولد والثمن مع الولد والربع للزوج فالكثر كالولد اى رجلان فالكثر نكاح ميتة وبرهنا ولم تكن في بيت واحد منها ولا دخل بها فانهم يقتسمون ميراث زوج واحد لعدم الاولوية مع احدهما اى الولد او ولد الابن والنصف له عند عدمهما فللزوج حالتان النصف والربع وللأب والجد ثلاث احوال الفرض المطلق وهو السدس وذلك مع ولد او ولد ابن والتعصيب المطلق عند عدمهما والفرض والتعصيب مع البنت او بنت الابن قلت وفي الاشياء الجد كالاب الا في ثلاثة عشر سبيلا خمس في الفرائض وباقيها في غيرها وزاد ابن المص في زواجه اخرى من الفصول في ضمن الاب مهر صبوية ناوى رجوع لو شرط والا لولو وليا غيره او وصيا رجوع مطلقا انتهى فقوله او وليا غيره يعنى الجد فيرجع كالوصى بخلاف الاب وللأم ثلاثة احوال السدس مع احدها او مع اثنتين من الاخوة او من الاخوات فصاعدا من اى جهة كانا ولو مختلفين والثلث عند عدمهم وثلث الباقي مع الاب واحد الزوجين والسدس للجددة مطلقا كام او ام اب فصاعدا يشتركن فيه اذا كانت ثابتات اى صححات كالمذكورتين فان الفاسدة من ذوى الارحام كما سيجى متخا ذيات في الدرجة لان القرى تحجب البعدى مطلقا كما سيجى والسدس لبنت الابن فالكثر مع البنت الواحدة فتكمل للثلثين والسدس للاخت لاب الواحدة مع الاخت لابوين فتكمل للثلثين والسدس للواحد من ولد الام والثلث لاثنتين فصاعدا من ولد الام ذكرهم كانا منهم والثلث للام عند عدم من لها معه السدس كما مر ولها ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين كما قدمنا وذلك في زوجة وابوين وام فلها حينئذ الربع او زوج وابوين وام فلها حينئذ السدس وسمى ثلثا تادبا مع قوله تعالى وورثه ابواه فلامه الثلث والثلثان لكل اثنتين فصاعدا ممن فرضه النصف وهو خمسة البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب والزوج الا الزوج لانه لا يتعد فصاعدا في العصبات

العصبات النسبية ثلاثة عصبة بنفسه وعصبة بغيره وعصبة مع غيره يجوز
العصبة بنفسه وهو كل ذكر فالانثى لا تكون عصبة بنفسها بل بغيرها او مع
غيرها لم يدخل في نسبه الى الميت انثى فان دخلت لم يكن عصبة كولد الام
فانه ذوقرض وكاب الام وابن البنت فانها من ذوى الارحام ما اقبلت
القرابيع اي جنسها وعند الاقراء يجوز جميع المال بجهة واحدة ثم العصبات
فانقسم اربعة اصناف جز الميت ثم اصله ثم جزءا به ثم جزءا جده ويقدم
الاقرن فالاقرب منهم بهذا الترتيب فيقدم جزء الميت كالابن ثم ابنه وان
سفل ثم اصله الاب ويكون مع البنت فالكثر عصبة وذاسم كأم ثم الجد الصحيح
وهو اب الاب وان علا واما اب الام فماسد من ذوى الارحام ثم جزءا به
الاخ لا بويين ثم الاب ثم ابنه لا اب وان سفل فاحتر الاخوة عن الجد وان
علا قول ابى ح وهو المختار للفتوى خلافا للثمة والشافعي قيل وعليه الفتوى
ثم جزءا جده الم لا بويين ثم لاب ثم ابنه لا بويين ثم لاب وان سفل ثم عم
الاب ثم ابنه ثم عم الجد ثم ابنه كذلك وان سفل فاسبابها اربعة بنوة
ثم ابوه ثم اخوة ثم عمومه وبعد ترجيحهم بقرب الدرجة عند التفاوت
لاب كاي رجحون بقوة القرابة فمن كان لا بويين من العصبات
ولو انثى كالشقيق مع البنت يقدم على الاخ لا اب مقدم على من كان لاب
لقوله عليه السلام ان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى الولات والحاصل
انه عند الاستواء في الدرجة يقدم ذوا القرابتين وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى
ثم شرع في العصبة بغيره فقال ويصير عصبة بغيره البنات بالابن وبنات الابن
بالابن الابن وان سفلوا والاخوات لا بويين اولاب باحيهن من اربع ذوات
النصف والثلاثين يصرن عصبة باخوتهن ولو حكم كابن ابن ابن يعصب
من مثله او فوقه ثم شرع في العصبة مع غيره فقال ومع غيره الاخوات مع
البنات او بنات الابن لقول الفرصيين اجعلوا الاخوات مع البنات عصبات
والمراد من الجمع هنا الجنس وعصبة ولد الزنا وولد الملاغنة مولى الام
المراد بالمولى ما يعم المعتق والعصبة ليعم ما لو كانت الام حرة الاصل كما بسطه
العلامة قاسم لانه لا اب لهما ويقترقان في مسئلة واحدة وهي ان ولد
الزنا ميراث من توامه ميراث اخ لام وولد الملاغنة ميراث من توامه
ميراث الاخ لا بويين وتختم العصبات بالعصبة السببية اي المعتق
ثم عصبة بنفسه على الترتيب المتقدم لقوله عليه السلام الوالا لحمه
كحمه النسب واذا ترك المعتق اب مولاه وابن مولاه فاكل للابن
وقال ابو يوسف للاب السدس او ترك جده اي جده مولاه واخاه
فهو للجد على الترتيب المتقدم وقال لا بينهما كالميراث وليس هنا عصبة
بغيره ولا مع غيره لقوله عليه السلام ليس للنساء من الوالا اما اعتق

الحديث

الحديث وهو وان كان فيه شذوذ ولكنه ناكذ بلام كيار الصمانية فصار بمنزلة المشهور
كما بسطه السيد واقره المصنف ثم شرع في المحجب فقال ولا يحرم ستة من الورثة بحال
البنت الابن والام والابن والبنت اي الابن والابن والولدان والزوجان وفريق يرث
بحال ويجوزون محجب لحرمان بحال اخرى وهم غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصبات
او ذوى فروض هو مبني على اصلين احدهما انه يحجب الاقرب ممن سواه الام بعد
لما سواه انه يقدم الاقرب فالاقرب اتحاد في السبب ام لا والثاني من ادلى
بتخص لا يرث معه كابن الابن لا يرث مع الابن الاولد الام فيرث معها
لعدم استغراقها للتركة بجهة واحدة والمحروم كابن كافر او قاتل لا يحجب
عندنا اصلا ولا يحجب المحجوب اتفاقا كام الاب تحجب بالاب وتحجب ام الام
وكالاخوة والاخوات فانهم محجبون بالاب محجب حرمان ولا يحجبون الام من
الثالث الى السادس محجب نقصان ويختص محجب النقصان بخمسة بالام
وبنت الابن والاخت لاب والزوجين ويسقط بنوا الاعيان وهم الاخوة
والاخوات لاب وام بثلاثة بالابن وابنه وان سفل وبالا اب اتفاقا
وبالجد عند ابى حنيفة وقال لا يقاسمهم على اصول زيد ويفتي بالاول
وهو السقوط كما هو من ذهب الى ح واصول زيد مبسوطة في المطولات وفي الوهبانية
وما سقط اولاد عين وعمله وقد سقط النعان وهو المحرر
وعليه الفتوى كما في الملتقى والسراجية وان قال مصنفها في شرحها وعلى قولها
الفتوى ويسقط بنوا العلات وهم الاخوة والاخوات لاب سهمه اي يبنى
الاعيان ايضا وبه لا اي بالابن وابنه وبالا اب والجد وكذا بالاخت
لا بويين اذا صارت عصبة كما علمته ويسقط بنوا الاعيان وهم
الاخوة والاخوات لام بالولد وولد الابن وان سفل والا اب والجد
بالاجماع لا لهم من قبيل الكلالة كما بسطه السيد وتسقط الجدات مطلقا ابويا
ام ابيات بالام والا بويات بالاب وكذا بالجد الام الاب وان علت فانها
ترث مع الجد لانها ليست من قبله بل هي زوجته فكانا كالا بويين ولا يحجب
القرني من اي جهة كانت البعدي كذلك وارثه كانت القرني او محبوبة
كما قدمناه واذا اجتمعا وكانت احدهما ذات قرابة واحدة كام الاب كذلك
نسخ المتن والشرح والصواب الموافق للسراجية وغيرها كام ام الاب وقد قدم
القرني تحجب البعدي مطلقا فانهم والاخرى ذات قرابتين او اكثر كام ام الام
وهي ايضا ام اب الاب بهذه الصورة ميت

واضح
هذه ذات قرابتين

وتوضحها ان امارة زوجت ابن ابنها ام
بنت بنتها فولدت بينهما ولد فهذه ام
المرأة جدته لا بوية فسمي محمد السدس ام
بينهما التلافا باعتبار الجهات وهما

أي أبو حنيفة وأبو يوسف انصافاً باعتبار الأبدان وبه قال مالك والثافعي
 وبه جزم في الكفر فقال وذات جهتين كذات جهة وإذا استكمل البنات
 والاخوات لأبوين فرضهن وهو الثلثان سقط بنات الابن وسقط
 الاخوات لأب أيضاً لا يتعصب ابن ابن في الصورة الاولى أو أخ في
 الثانية مواز أي مساو أو نازل أي مسافل في تعصبه ويكون الباقي
 للذكر كائنين قاله المصنف في شرحه **قلت** وفي اطلاقه نظر ظاهر
 لتصريحهم بأن ابن الأخ لا يعصب اخته كالمعم لا يعصب اخته وابن
 العم لا يعصب اخته وابن المعتق لا يعصب اخته بل المال للذكر دون
 الانثى لانها من ذوى الارحام قال في السراجية **٥٠** **٥١**
٥٢ وليس ابن الأخ بالمعصب **٥٣** من مثله أو فوقه في النسب
 بخلاف ابن الابن وإن سفل فإنه يعصب من مثله أو فوقه ممن لم تكن ذات
 سهم ويسقط من دونه فلو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض وثلاث
 بنات ابن آخر كذلك وثلاث بنات ابن ابن كذلك بهذه الصورة ميت
 فالعليان من الفريق الاول لا يواز بها احد
 فلها النصف والوسطى من الفريق الاول
 كوازيها العليان من الفريق الثاني فيكون
 لهما السدس كل من الثلثين والاشئ للسفليات
 الا ان يكون مع واحدة منهن غلام فيعصبها
 ومن يجازيها ومن فوقها ممن لا تكون صاحبة فرض وسقط
 السفليات ويأخذ ابن سهم كذا في نسخ المتن والشرح وعبارة السيد يأخذ
 احد ابني عم هو أخ لام السدس بالفرض وكذا لو كان الآخر زوجاً فله
 النصف ويقسمان الباقي بينهما نصفين بالعصوية حيث لا مانع من ارثه
 بها بنيت بجهتي فرض وتعصيب وأما بفرض وتعصيب معاً بجهة
 واحدة فليس الا لأب وأبوه **قلت** وقد يجتمع جهتا تعصيب كابن
 هو ابن ابن عم بان تنكح ابن عمها فتلد ابناً وكان هو معتق وقد
 يجتمع جهتا فرض وأما يتصور في الجوس لنكاحهم المحارم ويتوارثون
 بها جميعاً عندنا وعند الشافعي باقوى الجهتين وتامة في كتب الفرائض
 وتأتي الإشارة إليه في الفرقي ولو ترك زوجاً وأماً وأخوة
 لام وأخوة لأبوين أخذ الزوج النصف والام والأخوة السدس وولد
 الام الثلث ولا شئ للأخوة لأبوين لانهم عصبة ولم يبق لهم شئ
 وعند مالك والشافعي يشترك بين الصنفين الاخيرين كان الكل أو لا
 دام وكذلك يقرض مالك والشافعي للاخت لأبوين أو لأب النصف
 والمجد السدس مع زوج وام فتعول إلى تسعة وعند أبي حنيفة واحد

تسقط الاخت **قلت** وحاصله انه ليس عند الحنفية مسيلة المشتركة اتفاقاً
 ولا مسيلة الاكدرية على المفتي به كما مر **باب** **المعول** **عنده**
 الرد كما سيحى هو زيادة السهام إذا كثرت الفروض على مخرج الفريضة
 ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص أرباب الديون بالمحاصة
 وأول من حكم بالمعول عمر رضي الله عنه ثم المخارج سبعة أربعة لا تقول
 الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة قد تقول بالاختلاط
 كما سيحى في باب المخارج فستة تقول أربع عولات إلى عشرة وتتراد
 شفعاً فتعول لسبعة كزوج وشقيقين ولثمانية كهم وام ولشبعة
 كهم وأخ لام ولعشرة كهم وأخ آخر لام وأثنا عشر تقول ثلاثاً إلى سبعة
 عشر وتثلاثاً لثلاثة عشر كزوج وشقيقين وام ولخمس
 عشر كهم وأخ لام ولسبعة عشر كهم وأخ آخر لام وأربعة وعشرون
 تقول إلى سبعة وعشرين فقط كأمراة وبنيتين وأبوين وتسمى المنبرية
 والرد عنده كما مر وحينئذ فإن فضل عنها أي عن الفروض والحال انه لا
 عصبة ثم يرد ذلك الفاضل عليهم بقدر سهامهم أجمعاً لفساد
 بيت المال الأعلى الزوجين فلا يرد عليهم وقال عثمان رضي الله عنه
 يرد عليها أيضاً قاله المصنف وغيره **قلت** وجزم في الاختيار بان هذا
 وهم من الراوي فراجع **قلت** وفي الاشياء انه يرد عليها في زماننا
 لفساد بيت المال وقد مناه في الولا ثم مسائل الرد أربعة أقسام لان
 المردود عليه إما نصف أو أكثر وعلى كل إما ان يكون من لا يرد عليه أو لا
 يكون فالاول ان اتخذ جنس المردود عليهم كبنيتين أو اختين أو جدتين
 قسمت المسئلة من عدد رؤسهم ابتداء قطعاً للتطويل والثاني ان كان
 المردود عليه جنسين أو ثلاثة لا أكثر بالاستقرار فمن عدد رؤسها سهم
 فمن اثنين لو سدسان وثلاثة لو ثلث وسدس وأربعة لو نصف
 وسدس وخمسة كثلثين وسدس تقصير المسافة والثالث ان كان
 مع الاول أي الجنس الواحد من لا يرد عليه وهو الزوجان أعطى من
 لا يرد عليه فرضه من أقل مخارجه وقسم الباقي على رؤس من يرد عليه
 كزوج وثلاث بنات هي من أربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة وهي
 تستقيم عليهم فلا حاجة إلى الضرب وإن لم يستقم فإن وافق رؤسهم أي
 رؤس من يرد عليهم كزوج وست بنات ضرب وفقها وهو هنا
 اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو هنا أربعة تبلغ ثمانية
 فللزوج اثنان وللبنات ستة والايوافق بل بأين ضرب كل عدد
 رؤسهم فيه أي المخرج المذكور كزوج وخمس بنات فالمخرج هنا أربعة
 للزوج واحد وبقي ثلاثة تنابن الخمسة فاضرب الأربعة في الخمسة

تبلغ عشرين كان للزوج واحد اضربه في المضروب يكن خمسة فهي له
والباقي ثلاثة اضربها في المضروب تبلغ خمسة عشر فلكل بنت ثلاثة
والرابع لو كان مع الثاني اي الجنين فقط لا اكثر فلها حكم الاستقرا اذ لا يرد
مع اربع طوائف اصلا بالاستقرا ولعل هذا نكتة اقتضاه فيما مر منها
على الجنين والا فرد بالثاني بعضه لاكله فتامله من لا يرد عليه فاقسم
الباقى من مخرج فرض من لا يرد عليه على سبيلة من يرد عليه ان استقام
لزوجة واربع جدات وست اخوات لام فخرج من لا يرد عليه اربعة
للزوجة واحد بقى ثلاثة اسهم تستقيم على سهم الجرات وسهمي الاخوات
لكنه منكسر على احاد كل فريق كما سيجي وان لم يستقم ضرب جميع سبيلة
من يرد عليه في مخرج من لا يرد عليه فالملف الحاصل بهذا الضرب
مخرج فروض الفريقين كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات
فخرج من لا يرد عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد بقى سبعة لا يستقيم
على سبيلة من يرد عليه وهي هنا خمسة لان الفرضين ثلثان وسدس
فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين فهي مخرج فروض الفريقين
ثم ضربت سهام من لا يرد عليه وهو سهم للزوجات في خمسة سبيلة
من يرد عليه يكن خمسة فهي حق الزوجات من الاربعين واضرب سهام
كل فريق من من يرد عليه وهي اربع البنات وسهم للجرات فيما بقى
اي في السبعة الباقية من مخرج فرض من لا يرد عليه يكن للبنات ثمانية
وعشرين وللجرات سبعة فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على احاد
كل فريق فصحه بالاصول السبعة الالية في باب الخارج تصحح من الف
واربعماية واربعين وتصحح الاولى من ثمانية واربعين ولولا خشية الاطالة
لاوسعت الكلام والله اعلم **باب** **توريث ذوي الارحام**
هو كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبته فهو قسم ثالث حينئذ ولا يورث
مع ذى سهم ولا عصبته سوى الزوجين لعدم الرد عليهما فياخذ المفرد
جميع المال بالقرابة ويحجب اقربهم الا بعد لترتيب العصبات فهم
اربعة اصناف جزء الميت ثم اصله ثم جزء ابويه ثم جزء جدية او جدتيه
وحينئذ يقدم جزء الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان
سفلوا ثم اصله وهم الجد الفاسد والجرات الفاسدات وان علوا ثم جزء
ابويه وهم اولاد الاخوات لابوين اولاب واولاد الاخوة والاخوات كما مر
وبنات الاخوة لابوين اولاب وان نزلوا ويقدم الجد عليهم خلا قالها
ثم جزء جدية او جدتيه وهم الاخوال والخالات والعمات والاعمام لام
وبنات الاعمام واولاد هؤلاء ثم عمات الابا والامهات واخوالهم وخالاتهم
واعمام الابا لام واعمام الامهات كلهم واولاد هؤلاء وان بعدوا بالعلو

او السفول ويقدم الاقرب في كل صنف واذا استووا في درجة واتحدت الجهة
قدم ولد الوارث فلو اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث
وعند الاستواء فان اتفقت صفة الاصول في الذكورة او الانوثة اعتبر
ابن الفروع اتفاقا واما اذا اختلفت الفروع والاصول لبنت ابن بنت
وابن بنت بنت اعتبر محمد في ذلك الاصول وقسم المال على اول بطن اختلف
بالذكورة والانوثة وهو هذا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فمحمد اعتبر
صفة الاصول في البطن الثاني في مسيلتنا فقسم عليهم اثلاثا واعطى كل من
الفروع نصيب اصله فيكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب ابها وثلثه
لابن بنت البنت لانه نصيب امه وتامه في السراجية وشروحه وهما اعتبارا
الفروع فقط لكن قول محمد اشهر الروايتين عن ابى حنيفة في جميع ذوي الارحام
وعليه الفتوى كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي المتن بقول محمد يفتي
سيكت عن ترك بنت شقيقة وابن وبنت شقيقة كيف تقسم فاجبت
بانهم قد شرطوا عند الفروع في الاصول في نصير الشقيقة كشقيقتين فيقسم
المال بينهم نصفان ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها اثلاثا
فصل في الغرق والحرق وغيرهم ولا توارث بين الغرق
والحرق الا اذا علم ترتيب الموت فيرث المتأخر فلو جهل عينه اعطى
كل باليقين ووقف المشكوك فيه حتى يتبين او يصطالحوا شرح مجمع قلت
واقره المصنف لكن نقل شيخنا عن ضوء السراج مغريا لمحمد انه لو مات احدهما
ولم يدريهما هو يجعل كانهما ماتا معا التحق التعارض بينهما وهو مخالف
لما سرفقد بر واذا لم يعلم ترتيبهم يقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء
اذ لا توارث بالشك والكافر يرث بالنسب والسبب كالمسلم ولو اجتمع له
قرايبان لو تفرقتا في شخصين حجب احدهما الآخر فانه يرث بالحاجب
وان لم يحجب احدهما الآخر يرث بالقرايبين عندنا كما قدمناه ولا يرثون
بانكحة مستحيلة عندهم اي يتحلون بها كزوج محوسامة لان النكاح الفاسد
لا يوجب التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المحوس كذا في الجوهرية
قال وكل فكاك لو اسلما بقران عليه يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه في
الظهيرية ويرث ولدا الزنا واللعان بحجة الام فقط لما قدمنا في العصبية
انه لا اب لهما ووقف الحمل حظ ابن واحد وبنت واحدة ايها كان اكثر
وعليه الفتوى لانه الغالب ويكفلوا احتياطا كما لو ترك ابوين وبنت
وزوجة حبلى فان المسيلة من اربعة وعشرين ان فرض الحمل ذكر او قتل
لمسبعة وعشرين ان فرض انثى لان للبنتين الثلثان **قلت**
هذا على كون الحمل من الميت والا فثله كثير كما لو ترك زوجا واما حبلى
فللزوجة النصف وللام الثلث والحمل ان قدره كذا السدس لانه عصبية

فيقد رانثي ليفرض له النصف وتقول لثمانية كما لا يخفى **قلت** ولم ارأوا
 كان على احد التقديرين يرث وعلى الآخر لا لهم واخوت لام فان قدر ذكرنا
 لم يبق له شيء فينبغي ان يقدر رانثي ولقول لتسعة احيانا وفي الوهبانية
 وحامله ان تات بابتين فلم ترث **٤٤** وان ولدت بتالها الثلث يقدر
فصل في المناسخة مات بعض الورثة قبل القسمة للتركة
 صححت المسئلة الاولى واعطيت سهام كل وادث ثم الثانية الا اذا انحدر
 كان مات عن عشرة بنين ثم مات احدهم عنهم فان استقام نصيب الميت
 الثاني على تركته فيها ونعت وان لم يستقم فان كان بين سهامه ومسئلة
 موافقة ضربت وفق الصحيح في كل التصحيح الاول والا يكن بينهما موافقة
 بل مبانيه ضربت كل الثاني في كل الاول يحصل مخرج المسلتين فنضرب سهام
 ورثة الميت الثاني في كل ما في يده او في وقفه من التصحيح الاول وان
 كان فيهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني او
 وقفه ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني او وقفه ولو مات
 ثالث قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام الاول وجعل الثالثة مقام
 الثانية في العمل وهكذا كلما مات واحد تقيمه مقام الثانية والمبلغ الذي
 قبله مقام الاول الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل فلا تغفل والله اعلم
باب الخارج الفروض المذكورة في القرآن نوعان الاول
 النصف ومخرج كل كسريه كالربع من اربعة الا النصف فانه من اثنين والربع
 من اربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث والثلثان كلاهما من ثلاثة والسدس
 من ستة على التضعيف والتتصيف فتقول مثلا الثلث وضعفه ضعفه
 او تقول النصف وضعفه وضعفه نصف **قلت** واحضر الكل ان تقول
 الربع والثلث وضعفه وضعفه فاذا اجا في المسئلة من هذه الفروض
 احاد فخرج كل فرض منفرد سمي الا النصف كما مر واذا اجا مشي او ثلاث
 وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرج الجزء فذلك العدد ايضا يكون
 مخرج الضعفه واضعافه كالسنة هي مخرج للسدس وضعفه وضعفه
 ضعفه فاذا اخلط النصف من النوع الاول بكل النوع الثاني اي الثلاثة
 الاخر او ببعضها فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس
 كزوج وشقيقتين واختين لام وام فمن سنة لتركيها من ضرب اثنين
 في ثلاثة واخطلط الربع من النوع الاول بكل الثاني ويبعضه فاذا
 كان في المسئلة زوجة ومن ذكر من اثني عشر لتركيها من ضرب الاربعة
 في ثلاثة لموافقة السنة بالنصف واخطلط الثلث من النوع الاول
 ببعض الثاني واما بعله فغير متصور الا على راي ابن مسعود او في
 الرصايا فيلحفظ من اربعة وعشرين زوجة وبنتين وام لتركيها من

الاولى المضروب
 اي في الصحيح الثاني
 في وقفه وسهام ورثة
 الميت

عرب الثمانية في ثلاثة لما قدمنا من موافقة الستة بالنصف ولا يجتمع
 اكثر من اربع فروض في مسئلة واحدة ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس طواف
 ولا ينكسر على اكثر من اربع فرق واذا انكسر سهام فريق عليهم ضربت عددهم في اصل
 المسئلة وعولها ان كانت عايلة كأمراة واخوين للمرأة الربع يبقى لهما
 ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب اثنين في اربعة فتصح من ثمانية وان
 وافق سهامهم عددهم وفق عددهم في اصل المسئلة وعولها كأمراة وست
 اخوة فلم يبق ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب اثنين في اربعة فتصح من ثمانية
 ايضا فان انكسر سهام فريقين او اكثر وعددهم متماثلة ضربت احد
 الاعداد في اصل المسئلة وعولها كثلاث بنات وثلاثة اعمام فتكتفي
 باحد التماثلين فاضرب ثلاثة في اصل المسئلة تكن تسعة منها تصح
 وان انكسر على ثلاث فرق او اربع فاطلب المشاركة او لا بين السهام
 والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم اعمل كما فعلت في الفريقين
 في المداخلة والمماثلة والموافقة والمباينة فما حصل يسمى جزء السهم
 فاضربه في اصل المسئلة اشر اليه بقوله وان دخل بعض الاعداد في
 بعض كاربعة زوجات وثلاث جدات واثني عشر عما ضربت اكثر
 الاعداد لتدخلها في اصل المسئلة وهو اثنا عشر تكن مائة واربعة
 واربعين منها تصح وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمسة
 عشر جده وثمان عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها اي احد
 الاعداد في جميع الاخر والآخر في الثالث ان وافق والا في جميعه
 ثم الرابع كذلك ثم المجموع وهو جزء السهم وهو في سبعمائة وثمانون
 في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل اربعة الاف وثلثمائة
 وعشرون منها تصح وان تباينت اعداد روس من انكسر عليهم سهامهم كما رايت
 وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احدها احد الاعداد في
 جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع يحصل
 جزء السهم وهو هنا مائتان وعشرة لتوافق رؤس البنات والجرات لهما
 بالنصف فاضربها في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل خمسة
 الاف واربعون ومنها تستقيم واذا اردت معرفة التماثل والتداخل
 والتوافق والتباين بين العددين هذه مقدمة يحتاج اليها في تقسيم
 التركة فتماثل العددين لو كان احدهما مساويا لآخر كثلاثة وثلاثة وتداخل
 العددين المختلفين باحدا من علي ما هنا اما بان يعد اقلها الاكثر اي يغنيه
 او يكون اكثر العددين منقسما على الاقل فتسمة صحيحة بلا كسر فتسمة الستة
 على ثلاثة او اثنين وتوافق العددين ان لا يعد اي لا يغني اقلها الاكثر
 لكن يعدها عدد ثالث كالثمانية مع العشرين يعدها اربعة فتوافقان بالربع

وبين العددين ان لا يعد العددين المختلفين معا عدد ثالث اصلا
 كالسبعة مع العشرة واذا اردت معرفة التوافق والنباتين بين العددين
 المختلفين اسقط الاقل من الاكثر من الجانبين مرارا حتى اتفقا في درجة
 واحدة فان توافقا في واحد نباتا ولا وفق وانما توافقا في اثنين فالنصف
 او ثلاثة باثلاث هكذا الى العشرة وتسمى الكسور النقطية او احد عشر
 بنحو من احد عشر وهكذا ويسمى الاصم واذا اردت معرفة نصيب كل
 فريق كالنبات والجدات والاعمام وغيرهم من التصحيح الذي استقام على الكل
 فاضرب ما كان له اي لكل فريق من اصل المسئلة فما اى في جزء السهم
 الذي ضربته في اصل المسئلة يخرج نصيبه اى ذلك الفريق ثم اذا
 اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق ضربت سهام
 كل وارث في جزء السهم المضروب يخرج نصيبه والاضح طريق النسبة
 وهو ان تنسب سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم وخدمهم ثم
 تعطي بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك الفريق واذا
 اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء يعني كل وحده لا مع التقدم
 الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية لحيدر فان كان بين التركة
 والتصحيح مماثلة فظاهر او موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح
 في جميع التركة كذا نسخ المتن والشرح والموافق للسراجية وغيرها في
 وفق التركة وانما يضرب في جميع التركة عند المباشرة وهذا لمعرفة نصيب
 كل فرد وتعمل كذلك في معرفة نصيب كل فريق منهم واما قضا الديون
 فان وفي فيها وان لم يف وتعدد الغرماء يترك مجموع الديون كالصحيح للمسئلة
 ويترك كل دين عن سهم كسهم وارث وتعمل كما مر ثم شرح في مسئلة التخرج
 فقال ومن صالح من الورثة والغرماء على شئ معلوم منها طرح اى طرح سهمه
 من الصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح او الديون على
 سهام من بقي منهم فتصح منه زوج وام وعم فصال الزوج على ما في رسمه
 من المهر وخروج من بين الورثة فاطرح سهامه من الصحيح وهو ثلاثة واقسم
 باقى التركة وهو ما عدا المهر بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامهما من
 التصحيح قبل التخرج وح يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز ان يجعل
 الزوج كانه لم يكن ليلا ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث
 الباقي لانه يكون للام سهم وللمعة سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد
 وغيره قلت وهذا هو الصواب ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة صاحب
 المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما عدى من النسخ فانها قسما
 الباقي للام سهم وللمعة سهمان وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال العلامة
 قطب الدين محمد بن سلطان في شرحه للكنز وقوله فاجعله كانه لم يكن فيه نظر

ثم ذكر نحو ما تخور فتدبر **قال مولفه** العبد الفقير العاجز الحقير محمد علا الدين
 ابن الشيخ على الامام الحنفى العباسى بجامع بنى امية ثم المفتى بدر شوق الحميد
 قد فرغت من تاليفه في اواخر شهر المحرم الحرام سنة احدى وسبعين و الف
 هجرية على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية وقد بالغت في تلخيصه وتخريجه
 وتنقيحه وتبعت فيه المصنف رحمه الله تعالى في تغييره لمواضع كثيرة
 وتصحيحه ونهت عليها غالبا وعلى مواضع سهاوا وبالجمله فالسلامة من هذا
 الخط امر يعجز على البشر فسترو الله تعالى على من ستر وغفر لمن غفر **شعر**
 وان تجد عيبا فسد الخللا جل من لا عيب فيه وعلا كيف لا وقد
 بيضته وفي قلبي من نار البعاد عن البلاد والاواد والاخوان والاحفاد
 ما يفتت الاجساد فرحم الله التفتنا في حيث اعتذر واجاد حيث قال **شعر**
 يوما بخزوى ويوما بالعقيق وبالد عذيب يوما ويوما بالخليصاء لكن
 لله الحمد اولا واخرا ظاهرا وباطنا فلقد من بابتداء ببيضنه تجاه وجهه صاحب
 الرسالة والقدر المنيف وبختمه تجاه قبر صاحب هذا المتن الشريف فلعله
 علامة القبول منهم والتشريف **قال مولفه**
 فيا شرفي ان كنت ربي قبله وان كان كل الناس رده عن حسد
 فتقبلني مع ماتن واساتذ وتحتسرن اجمع مع المصطفى احمد
 واخواننا المدي لنا الخردا وما والد ناداع لنا طالب الرشده
 وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة نهار الاثنين قبيل الظهر
 رابع عشر ربيع الثاني سنة خمس وتسعين والف
 على يد العبد الفقير عبد المحسن بن عبد الغنى الغنوصي
 غفر الله له ولوالديه ولمولف هذا الكتاب
 ولمن كتب برسمه ولجميع المسلمين
 والمسلمات والمؤمنات
 اجمعين آمين آمين